

شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك

تأليف

أبي عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي

المتوفى سنة ٩٥٣ هـ

تحقيق وتعليق

الدكتور عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي

الجزء الأول

منشورات

محمد علي بيضون

لنشر كتب السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



الطبعة الأولى
١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م

دار الكتب العلمية
بيروت ـ لبنان

رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
هاتف وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ ـ ٣٦٦١٣٥ ـ ٣٧٨٥٤٢ (١ ٩٦١)
صندوق بريد : ١١ ـ ٩٤٢٤ بيروت ـ لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon

Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban

Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ére Etage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3522-8



http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

الإهداء

إلى مَنْ سَكَنَا في شَغَافِ القلب... فلم يَبْرَحَا منه أبداً..

وحَلاَّ في سُوَيْدَائه ... فغمراه حُبَّاً وحَنَاناً..

وبَدَّدَا ظلمة دَرْبي ... فأضاءَا لي طريق

الحياة الطويل ...

«أبي وأُمِّي»

فَذِكْرَا كُما سَلْوة في وحدتي...

وطيفكما أنس في غربتي...

وحنيني إِليكما لن تكدِّره السنون...

* * *

وإلى الذين وقفوا معي في رحلة البحث الطويلة...

فَشَدَدْت بهم العزم... واجْتَزْتُ بأنفاسهم

الطريق الوعر... فكانوا البلسم الذي خَفَّفَ

عني الحزن الموجع في سِنيّ الاغتراب...

فزرعوا فيّ الأمل... وحملوا عَنِّي العناء...

«أشقائي»

د. عبد الحميد



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد للّه الذي حفظ لنا لغتنا الغراء، بروائعها، ورقيها، وسمو معانيها، فأنزل بها قرآناً عربياً بيِّنا لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم، وبدائع الحكم، وفصل الخطاب، سيدنا محمد خير ولد عدنان، وعلى آله وصحبه الهادين المهديين، ومن تبعهم بإحسان وفضل إلى يوم الدين أما بعد:

فمن المعلوم عند كل مطلع أن المحفِّز الأقوى إلى وضع علم النحو هو الحرص الشديد على المحافظة على لغة القرآن الكريم، خوفاً من أن يتسرب إليها لحن، أو تنتابها عوارض التحريف، لذا تجد علماء المسلمين منذ القرن الأول للهجرة قد عكفوا على وضع أصوله، وتقعيد قواعده، وترتيب مسائله، فجمعوا غرائبه، وصانوا فرائده، حتى كمل بنيانه، وعلا صرحه، وأوفى على الغاية التي ليس وراءها نهاية لمستزيد ولا مرتقىً لذي همة. وقد حدا بي مقام البحث والتنقيب في تراث أمتنا العريق إلى اختيار هذا الكتاب للعمل على دراسته وتحقيقه، حيث إنه ثمرة جهد يانعة من بديع فكر وثقافة إمامين في علوم ثرة، هما: الإمام ابن مالك الأندلسي، ذلك البحر المعرفي الزخار، الذي غاص في أعماق العربية، واستخلص منها دررها ونفائسها، ليبدع في صنعتها، ويتألف في نظم عقدها، فكان منها الخلاصة المشهورة بـ«الألفية»، التي اختصرها من منظومته الطويلة «الكافية الشافية»، والتي تقع فيما يقرب من ثلاثة آلاف بيت، فأودع فيها جلّ قواعد العربية، التي كانت غاية في الإتقان، ورائعة من روائع الزمان، فتلقفها علماء الأمة في عصره، وإلى عصرنا الحاضر، بالشرح والبحث والتحليل، سبراً لأغوارها، وإظهاراً لبديع رونقها.

والإمام الثاني هو ابن طولون الدمشقي الذي لم يألُ جهداً في شرح غوامض هذه الألفية، والإفصاح عن مجملها، فاستخلص أكثر مادته العلمية الثرية من عدة شروح مشهورة لها، فجمع النقول، وسرد الأقوال، وأخذ وردَّ، ورجح وناقش بأسلوب عذب، وعرض رائع، وعبارة شيقه، فكان بحق دوحة غناء يسرُّ بها كل باحث عبر حقب الزمان الطويلة.

وقد التزمت في ضبط نص الكتاب وتصحيحه وتحقيق مسائله والتعليق عليه بما يأتي:

١- تحرير النص وفق القواعد الإملائية المعاصرة وضبطه بالشكل.

٢- تصحيح ما وقع في الكتاب من تحريف أو خطأ أو سقط، ونحو ذلك مستعيناً في

ذلك بالرجوع إلى كتب المؤلف نفسه، وإلى الشروح الأخرى للألفية، التي استقى منها مادته العلمية وغيرها من الشروح الكثيرة.

٣- توثيق الآراء والأقوال التي وردت في الكتاب بالطرق العلمية المتعارف عليها في هذا المجال.

٤- نسبة ما أمكنني نسبته من الآراء والأقوال التي لم يعزها المؤلف إلى أصحابها، أو عزاها إلى بعضهم، أو صدرها بـ« قيل » ونحو ذلك.

٥- تخريج الشواهد القرآنية بقراءاتها المتعددة، وضبطها بالشكل على وفق القراءة المستشهد بها.

٦- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة، والإشارة إلى أماكن وجودها في كتب النحو.

٧- تخريج آثار الصحابة رضوان الله عليهم من مصادرها المعتمدة.

٨- تخريج أمثال العرب وأقوالهم المأثورة من الكتب المعتمدة في ذلك.

٩- تخريج شواهد الشعر والرجز من دواوين الشعراء، وكتب اللغة والأدب والنحو، والكتب التي اختصت بشرح الشواهد، وذلك بالطرق العلمية المعتمدة في ذلك.

١٠- الاعتناء بتحقيق المسائل التي أوردها المؤلف في الكتاب، والتعليق على ما أراه محتاجاً منها إلى ذلك، وإيراد مذاهب العلماء واختلافهم فيها، والإشارة إلى أماكن وجودها في أهم المراجع النحوية.

١١- وضع عناوين لأبواب الكتاب.

١٢- الترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب، وإثبات مصادرها.

١٣- التعريف بالقبائل والأماكن والبلدان غير المعروفة التي تضمنها الكتاب.

١٤- وضع فهارس عامة وشاملة للكتاب.

هذا، فإن كنت قد وفقت في إنجاز هذا العمل على الوجه الأكمل والصورة اللائقة فذلك من فضل الله عليّ وتوفيقه لي، وإن كانت الأخرى، فعذري أني بذلت ما في وسعي، وأقصى جهدي، وتحريت الصواب، والكمال لله وحده، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أقدم تحية إكبار وإجلال لكل من الأساتذة: أ.د. فائز ذكي دياب، أ.د. محمد محمد سعيد، أ.د. غريب عبد المجيد نافع، أساتذة اللغويات في كلية اللغة العربية/ جامعة الأزهر، الذين عرفت فيهم سمات الخلق والأدب والمروءة، قوة علم، وعفة لسان، وطهارة قلب، سائلاً المولى عز وجل أن يجعلهم ذخراً لرواد العلم، وقاصدي المعرفة، وأن يجزيهم عني خير الجزاء وأكمله، والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الأربعاء ١٢ / شوال/ ١٤٠٩هـ = الموافق ١٧ / مايو/ ١٩٨٩م

الفصل الأول

ابن مالك الأندلسي
صاحب الألفية

هو محمد بن عبد اللّه[1] بن عبد اللّه الطائي الجياني الأندلسي، جمال الدين، أبو عبد اللّه.

ولد هذا الإمام النابه في جيّان سنة ٦٠٠هـ، وقيل ٥٩٧هـ، وقيل: ٥٩٨هـ، وقيل: ٦٠١هـ، وتوفي في دمشق لاثنتي عشرة ليلة خلت من شعبان سنة ٦٧٢هـ، ودفن بسفح جبل قاسيون.

نشأ ابن مالك في بلاد الأندلس نشأة علمية قوية، ثم رحل إلى بلاد الشام، فأخذ عن كبار علمائها، ولم يزل كذلك حتى ظهر علمه، وعلا كعبه، وتصدر لإقراء العربية، وأمّ بالمدرسة السلطانية في حلب، ومن ثم بالمدرسة العادلية في دمشق، فكان إماماً. حاذقاً في القراءات وعللها، وإليه المنتهى في اللغة، أما النحو والتصريف فهو فيهما بحرٌ لا يجارى، وحبرٌ لا يبارى، سهل عليه نظم الشعر، رجزه وطويله وبسيطه، هذا مع ما تملَّك نفسه من الدين المتين، والصدق والنقاء، وكثرة النوافل، والسمت الحسن، إضافة إلى رقة القلب، وكمال العقل، والوقار والتؤدة.

كثر شيوخه الذين أخذ عنهم، نذكر منهم: أبو علي الشلوبيني، المتوفى سنة

---

(١) انظر ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي: ٥٣، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٥/ ٢٨، نفح الطيب للمقري: ٢/ ٢٢٢، الأعلام للزركلي: ٦/ ٢٣٣، معجم المؤلفين لكحالة: ١٠/ ٢٣٤، البداية والنهاية لابن كثير: ١٣/ ٢٦٧، طبقات القراء لابن الجزري: ٢/ ١٨٠، النجوم الزاهرة لابن تغري بردي: ٧/ ٢٤٣، المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء: ٨-٩، شذرات الذهب لابن العماد: ٥/ ٣٣٩، مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده، ١/ ١١٥، شرح المكودي مع ابن حمدون: ١/ ٩، شرح الهواري للألفية (٢/ب) مخطوط، هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك لابن طولون: ٢٦٩، القلائد الجوهرية لابن طولون: ٢/ ٥٣٩، ١/ ٣٤٣.

٦٤٥هـ[١]، العلم السخاوي، المتوفى سنة ٦٤٣هـ[٢]، ابن يعيش الأسدي، المتوفى سنة ٦٤٣هـ، وابن عمرون، المتوفى سنة ٦٤٩هـ.

ومن تلامذته: شرف الدين النووي، المتوفى سنة ٦٠٧هـ، بدر الدين ابن جماعة، المتوفى سنة ٧٣٣هـ، شرف الدين البارزي، المتوفى سنة ٧٣٨هـ، وابنه بدر الدين محمد ابن الناظم، المتوفى سنة ٦٨٦هـ.

وقد أثنى عليه علماء عصره، وأشادوا بجهوده الكبيرة في العربية وعلومها، وهو الجدير بذلك، فقال عنه أبو حيان الأندلسي: «إن ابن مالك نظم في هذا العلم كثيراً ونثَرَ، وجمع باعتكافه ومراجعته غرائب، وحوت مصنفاته نوادر وعجائب، وإن من عرف ما في تسهيله لا يكون تحت السماء من هو أنحى منه».

وكانت له مؤلفات كثيرة بلغت نحو ستين مؤلفاً ما بين مخطوط ومطبوع، لاقت قبولاً كبيراً ورواجاً متميزاً في أنحاء المعمورة، شملت النحو والصرف واللغة والعروض والقراءات وغيرها، دلت على سعة علمه واتساع أفقه، وعلو كعبه، ورفعة مقامه، وسأقتصر هنا على بعض مؤلفاته في النحو والصرف فقط.

فمنها: أجوبة على أسئلة جمال الدين اليمني في النحو، إكمال العمدة وشرحه، إيجاز التعريف في علم التصريف، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وشرحه، الخلاصة المشهورة بـ«الألفية» وشرحها (على ما ذكره بعضهم)، سبك المنظوم وفك المختوم، شرح الجزولية، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، الفوائد النحوية والمقاصد المحوية، الكافية الشافية وشرحها، المؤصل في نظم المفصل، نكت على مقدمة ابن الحاجب وغيرها.

---

(١) انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٣٦٤، شذرات الذهب لابن العماد: ٥/ ٢٣٢، مرآة الجنان لليافعي: ٤/ ١١٣، أنباه الرواة للقفطي: ٢/ ٣٣٢، البداية والنهاية لابن كثير: ١٣/ ١٧٣، الأعلام: ٥/ ٦٢، معجم المؤلفين: ٧/ ٣١٦.

(٢) انظر ترجمته في البداية والنهاية: ١٣/ ١٧٠، طبقات القراء لابن الجزري: ١/ ٥٦٨، أنباه الرواة: ٢/ ٣١١، بغية الوعاة: ٣٤٩، طبقات الشافعية: ٥/ ١٢٦، مرآة الجنان: ٤/ ١١٠، شذرات الذهب: ٥/ ٢٢٢، معجم المؤلفين: ٧/ ٢٠٩.

الفصل الثاني

ابن طولون الدمشقي صاحب الشرح

هو محمد بن علي[1] بن أحمد (المدعو محمد) بن علي بن خمارويه بن طولون، الدمشقي الصالحي الحنفي، شمس الدين، أبو الفضل، أبو عبد الله.

ولد هذا العالم الجليل سنة ٨٨٠هـ تقريباً، من شهر ربيع الأول تحقيقاً، في منزله الكائن بحكر الحجاج، الشهير الآن بحكر بني القلانسي، قبلي مدرسة الشيخ ابن عمر، بصالحية دمشق، من سفح جبل قاسيون.

وتوفي يوم الأحد، العاشر أو الحادي عشر أو الثاني عشر من جمادى الأولى، سنة ٩٥٣هـ، ودفن بتربة أسرته عند عمه القاضي جمال الدين، بالسفح قبلي الكهف والخوارزمية، ولم يعقب أحداً ولم تكن له زوجة حين مات.

نشأ ابن طولون في كنف عمه جمال الدين، الذي أرشده إلى طلب العلم، فسعى به إيمانه الراسخ، وهمته العالية إلى حفظ القرآن الكريم، فحفظه بمكتب مسجد الكوافي، ثم انطلق يرتشف أنواع العلوم والمعارف، مقبلاً على النهل منها بردح عالية، ونفس مشحونة بالصدق والإخلاص، فحفظ الكثير من الكتب والمصنفات، وتلا القرآن بالقراءات السبع إفراداً وجمعاً من طريقي الشاطبية، ثم إلى تلاوته بالثلاثة تتمة العشرة.

ويمكن لنا الإطلاع على المزيد من سيرته العلمية مفصلة في كتابه المعروف «الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون»، التي ندرك مدى اتصاف هذا العالم الجليل من همة قوية، وشخصية علمية رائعة، وفكر وقاد، وذكاء مميز، فهو موسوعة علمية ثقافية مزيدة في المجتمع الإسلامي، تتطلع إليها الأنظار في كل زمان ومكان.

---

(١) انظر ترجمته في الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون للمؤلف، الكواكب السائرة للغزي: ٢/٥٢، شذرات الذهب: ٨/٢٩٨، الأعلام: ٦/٢٩١، معجم المؤلفين: ١١/٥١، المستدرك على معجم المؤلفين: ٧١٤، تاريخ الأدب العربي لكارل بر وكلمان (الأصل - ترجمة علي شوشان - دار الأمم للترجمة): ٢/٤٨١-٤٨٣، (الملحق - ترجمه علي شوشان - دار الأمم للترجمة): ٢/٤٩٤-٤٩٥.

وكان له شعر وصفه في كتابه الفلك المشحون بأنه ون كان ركيكاً لكنه لا يخلو من فائدة تلقى، وموعظة تثبت ولا تنفى، وغزل ينشي بقهوته الحاسي، ويلين القلب القاسي، وقال: وما أحسن قول الإمام الشافعي رضي اللّه عنه:

ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم أشعر من لبيد

وله ديوانا شعر، الأكبر والأصغر.

وقد تعدد شيوخه تبعاً لتلك الشخصية الواسعة الآفاق والمدارك، نذكر منهم هنا: زين الدين بن العيني، المتوفى سنة ٨٩٣هـ، ناصر الدين بن زريق، المتوفى سنة ٩٠٠هـ، جمال الدين بن طولون، المتوفى سنة ٩٣٧هـ، جمال الدين بن المبرد، المتوفى سنة ٩٠٩هـ.

ومن تلامذته الذين أخذوا منه، ورووا عنه: شهاب الدين الطيبي، المتوفى سنة ٩٧٩هـ، علاء الدين بن عماد الدين، المتوفى سنة ٩٧١هـ، نجم الدين البهنسي، المتوفى سنة ٩٨٦هـ، إسماعيل النابلسي، المتوفى سنة ٩٩٣هـ. وقد مدحه وأثنى عليه علماء عصره من شيوخ وتلامذه وغيرهم، من خلال ما كتبوه له في عوض أو إجازة، ونحو ذلك، ووضعوه بعبارات الإطراء، وعلو الشأن، ورفعة المقام، ذُكر الكثير منها في كتابه الفلك المشحون ص (٧-١٠)، (١٨-٢٠)، (٤٩-٥٢). أما عن آثاره العلمية فمما لا شك فيه أنه نتيجة لسعة اطلاع ابن طولون، وغزارة علمه، ورحابه أفقه كانت له مؤلفات كثيرة تفوق الحصر، تبعاً لذلك، فقد ألف كماً هائلاً وعدداً ضخماً من المصنفات العلمية في علوم كثيرة متنوعة، نذكر منه: النحو وأصوله، التصريف، اللغة، العروض والقوافي، البلاغة، المنطق، التجويد، القراءات، علوم القرآن، الحديث وأصوله، الفقه وأصوله، الفرائض، علم الكلام، التصوف، التاريخ، الحساب، الهندسة، الفلك، الطب، إضافة إلى الأبحاث الدينية والأدبية والاجتماعية، وغيرها.

وقد بلغ ما استطعت حصره منها (٧٦١) مؤلفاً، ذكر جلها في كتابه الفلك المشحون، فاضاف بذلك رصيداً ضخماً وثروة عظيمة إلى المكتبة الإسلامية والعربية، استفاد منها خلق كثير على مر العصور والأجيال.

ولكثرة هذه المؤلفات سأقتصر هنا على ذكر بعض مؤلفاته في علوم العربية، فمنها: إتحاف البنهاء بنحو الفقهاء، إرشاد الأعمى إلى خواص الأسماء، ولإلمام بشرح حقيقة الاستفهام، الأنوار الشمسية في حل الخزرجية، بغية المعاني لعلم المعاني، تحفة الأمجد في أصل أبجد. وغيرها كثير.

الفصل الثالث

الكتاب

(شرح ألفية ابن مالك)

المبحث الأول

توثيق نسبة الكتاب

يمكنني القول إن نسبة هذا الكتاب «شرح ألفية ابن مالك» إلى محمد بن طولون الدمشقي أمر مقطوع بصحته، وإن لم يورده ابن طولون ضمن مؤلفاته في كتابه الفلك المشحون، اعتماداً على ما توافر لي من أدلة بنية على ذلك.

أولاً: كتب على الورقة الأولى من النسخة الفريدة التي حصلت عليها من دار الكتب الظاهرية بدمشق: «كتاب شرح الخلاصة «الألفية»، تأليف الإمام العالم العامل الفاضل الكامل الشيخ شمس الدين محمد بن طولون الحنفي رحمه الله تعالى آمين».

وكتب أسفل منها على الجهة اليمنى بيتان من الشعر في مدحه، هما:

يا بنَ طولون طُلتَ رأسَ الشّمال ... واقتطفت العلوم درّاً تحاكي

فإذا النفس حاولت بـرء داءٍ ... فانهضي نحـوه لتلقي شفاك

وكتب على الورقة الأخيرة من هذه النسخة «ونقلت هذه النسخة اللطيفة من نسخة المصنف التي هي للإمام الهمام الفاضل الكامل الورع الزاهد، فريد عصره وأوانه، الشيخ شمس الدين محمد بن طولون الحنفي، أفاض الله علينا من بركاته وعلومه في الدنيا والآخرة، يا رب العالمين، يا أرحم الراحمين».

ثانياً: أشير إلى نسبة هذا الكتاب لابن طولون في فهرس الكتب الظاهرية (قسم النحو) ص٢٦٧، كما أشير إليها أيضاً في المستدرك على معجم المؤلفين ص٧١٥.

ثالثاً: ذكر ابن طولون في كتابه هذا – في أثناء شرحه لنظم الألفية – ثلاثة كتب من مؤلفاته، هي: «شرح توضيح الخزرجية، المقدمة الموضوعة لأوائل التصانيف، إعراب الخزرجية».

وبمطالعتنا لمؤلفاته في كتابه الفلك المشحون نجد أنه أورد فيه كتابين من هذه الثلاثة ، سمى أولهما فيه بتسميتين:

الأولى: الأنوار الشمسية في شرح حل الخزرجية المسمى بالتوضيح في علمي العروض والقوافي[١].

الثانية: شرح ممزوح على توضيح الخزرجية في علمي العروض والقوافي[٢].

وسمى ثانيهما فيه «إيفاء العهد في مقدمة الحمد»، وقال: «وهو مشتمل على أربعة وعشرين فصلاً ومقدمة وخاتمة، يشتمل كل منها على فوائد وغرائب وتحقيقات، تتعلق بأوائل الكتب من الكلام على البسملة وتوابعها»[٣].

رابعاً: لابن طولون كتابٌ ترجمَ فيه لابن مالك، سماه «هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك»، كما ترجم له أيضاً في كتابه «القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية»، وهذان الكتابان مقطوع بنسبتهما إليه، حيث إنه أوردهما في كتابه «الفلك المشحون».

وبمقابلة هذه الترجمة في هذين الكتابين بالترجمة التي أوردها في شرحه، عند قول الناظم:

قال محمد هو ابن مالك ....

- ثبت لنا دليل قوي على أنها جميعاً صادرة من معين واحد، وعطاء فكر واحد، وخطت بقلم واحد.

أما ما يخص زمن تأليف الكتاب فإنه ليس هناك نص قاطع فيه، لكن يرجح أنه ألفه بعد سنة ٩٥٠هـ، حيث إن ابن طولون لم يذكر هذا الكتاب ضمن مؤلفاته التي أوردها في «الفلك المشحون» علماً أنه لم يعرض فعلاً كل مؤلفاته، وكانت آخر الوقائع التي ذكرت فيه سنة ٩٥٠هـ[٤]، فيمكن القول: لو أنه ألفه قبل ذلك التاريخ لضمه إلى مؤلفاته التي أوردها فيه.

ومن المحتمل أنه ألفه قبل سنة ٩٥٠هـ، لكن لم ينته بعد من تدوينه، فلم يرد ذكره ضمن مولفاته قبل أن يتم ويكمل، علماً أنه أشار إلى بعض مؤلفاته أنَّه كتب منها قطعة، أو لم تكتمل، وبين سبب إعراضه عن إكمال بعضها، بأنه وجد مؤلفاً لأحد العلماء في ذلك الغرض الذي يرمي إليه.

---

(١) الفلك المشحون ص٢٦.
(٢) الفلك المشحون ص٣٩.
(٣) الفلك المشحون ص٢٦.
(٤) الفلك المشحون ص٢٥.

المبحث الثاني
نسخة الكتاب المخطوطة ووضعها

مخطوطة هذا الكتاب الذي عنيت بتحقيقه نسخة فريدة مودعة في دار الكتب الظاهرية برقم (٩٨٧٨- عام) تقع في (٢٨٥) ورقة من القطع المتوسط، مقاس الصفحة ٢٠،٥×١٥ سم، عدد الأسطر في كل صفحة (١٧) سطراً، متوسط عدد الكلمات في السطر الواحد تسع كلمات.

وقد احتفظت مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض بنسخة مصورة عنها، برقم (ف ١٤٤٥)[١]، وليس الأمر كما يدعي بعضهم بعيداً عن الدليل العلمي: أنها نسخة ثانية لهذه المخطوطة.

كتب أبيات النظم في هذه النسخة بالحمرة وشكلت بالسواد، وكتب الشرح السواد بخط النسخ، وترك هامش بعرض ٣،٥ سم، فيه بعض التصويبات والتعليقات.

تبتدئ المخطوطة من الورقة (٢/أ)، وتنتهي عند الورقة (٢٨٥/أ)، كتب على الورقة الأولى منها «كتاب شرح الخلاصة الألفية تأليف الإمام...»[١]، وفي أسفلها كتب «هدية الآنسة فلك طرزي إلى دار الكتب الظاهرية». وعلى هذه الورقة أيضاً قيود تملك باسم عبد القادر بن الشيخ إسماعيل بن الشيخ عبد الغني النابلسي، وباسم محيي الدين النابلسي، وعبد القادر النابلسي، وأحمد النابلسي، ثم محمد بن محيي الدين.

وجاء في الورقة الأخيرة من هذه المخطوطة قول ناسخها «تم الشرح المبارك والحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبي بعده، وصحبه وتابعيه وحزبه، والله تعالى أعلم بالصواب».

يلي ذلك تاريخ الفراغ من النسخ، وهو أواخر جمادى الأولى سنة ١٠٣٠هـ، فاسم الناسخ، وهو «محمد بن عمر»، ولم يذكر مكان النسخ.

---

(١) فهرس المخطوطات المصورة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن مسعود (النحو والصرف واللغة والعروض)، إعداد: علي حسين النواب، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ص١٢٥.

بسم الله الرحمن الرحيم وبالله المستعان

اما بعد حمد الله الذي من لجا اليه ظفر بمقصده والصلاة
والسلام على سيدنا محمد واله وصحبه من بعده فهذا شرح لطيف
على الالفية الموسومة بالخلاصة لسيبويه العصر جمال الدين ابن
مالك تغمده الله برحمته واسكنه بحبوحة جنته يحل
للمشتغلين مشكلها ويفتح للمتاملين مقفلها من غير
تعرض للنقل عليها ولا اضافة غيرها اليها ولا انشاد
شيء من الامثلة الا ما لا بد منه ولا ايراد مذاهب الا ما لا بد منه
عنه سالني بعض الاخوان الذين هم بمنزلة العين للانسان
والعين للانسان ادام الله بهجته وحرس للانام مهجته على
نحو ما ذكرته وعلى حسب ما وصفته فبادرت الى امتثاله وان
لم اكن من هذا القبيل ولا من امثاله والله تعالى هو المستعان
وعليه التعويل وهو حسبنا الله ونعم الوكيل

كان حق الناظم ان يعبر بالفعل المستقبل لان المقول لم يقع
فعل بر معطي في الالفية قبله ولكنه عبر بالماضي لوجوه منها
انه يجوز ان يكون قد تاخر نظم قال عن الحكاية فيكون على ظاهره
ومنها

الصفحة /أ/ من الورقة الأولى

ومنها ان يكون اوقع الماضي موقع المستقبل لتحققه
وتنزيله منزلة الواقع كما في قوله تعالى أتى أمر الله ومنها ان
يكون وضع كلمة قال اول نظمه ليحكي بها عن الحاجر والنواع
وقد عرف المصنف باسمه فقال قال محمد ثم نبه على المعرفة
التي بها يعرفه الناس فقال هو ابن مالك واعلم ان المصنف هو محمد
ابن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي [illegible]
الاندلسي الاقليم الجياني المنشا وجيان مدينة من مدن الاندلسي
وبها كان مولده سنة ثمان وتسعين وخمسمائة الدمشقي الدار
بعد ان تنقل في بلادها وسكن بحلب وحماة انتهى اخرا الى
صالحيتها وبها كانت وفاته لاثني عشر ليلة خلت من شعبان
سنة اثنين وسبعين وستمائة ودفن بتربة الارسوي ولما
قصد العلامة شعبان الآثاري زيارته دله على قبره حفار
القبور من عنبر فقال في ذلك شعر

سألت اناساً عن ضريح بن مالك :: فما خبروني شخص به وهو حفار
وقالوا بان الشخص يدعى بن عنبر :: فوا عجبي من عنبر وهو قبار

وقال بعض من عرفه لما ورد من الاندلسي واستقر بالشام
انتقل الى مذهب الامام الشافعي وكان اماما في علم العربية واللغة

الصفحة /ب/ من الورقة الأولى

ايضا وقد صرح الزبيدي بانه مصدر وجعله الجوهري
وصاحب الخلاصة اسما من قولك اختاره الله فعلى ما قاله
الزبيدي يكون نعتا للمنتخب لان المصدر يوصف به
المفرد والمثنى والجموع وقد جا الاخبار به عن المفرد
كقوله محمد رسول الله صلى الله تعالى وسلم خيرة الله من
خلقه وخيرة ايضا بالتسكين [illegible] المبارك
والحمد لله وحده وصلى الله على [illegible]
واله وصحبه والتابعين [illegible] والله تعالى
اعلم بالصواب وكان الفراغ
من كتابته في اواخر [illegible]
الاول من شهور سنة
ثلاثين والف

الصفحة /أ/ من الورقة الأخيرة

[١/٢]

بسم الله الرحمن الرحيم

وبالله المستعان

أمَّا بَعْدُ:

حَمداً لله الذي مَنْ نَحا نحوَه ظفرَ بقصده، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدنا محمدٍ وآلهِ وصَحْبهِ مِنْ بَعْدِه.

فَهذا شرحٌ لطيفٌ على الألفيةِ الموسومةِ بالخلاصة لسيبويه العَصْرِ جَمال الدينِ ابنِ مالك تغَمَّدَهُ اللهُ برحمته، وأسكنه بحبوحةَ جَنَّته، يَحُلُّ للمُشْتغلينَ مُشْكلَها، ويَفْتحُ للمتأملينَ مُقْفَلَهَا، منْ غيرِ تعرُّضٍ للنقلِ علَيْها، ولا إضافةِ غيرِهاَ إليها، ولا إنشادِ شواهدَ إلاَّ ما لابُدَّ منهُ، ولا إيرادِ مذاهبَ إلا ما لا مَنْدوحةَ عنْهُ.

سألَني بعضُ الإخوان الذينَ هُمْ بمنزلة العينِ للإنسان[١] أَدامَ اللهُ بَهْجَتَهُ، وحرَسَ للأنام مُهجَتَهُ (أنْ أَضَعَ لهُ شَرْحاً)[٢] عَلَى نَحْوِ ما ذكرتُهُ، وعَلى حسَبِ ما وَصَفْتُهُ[٣] فبادَرْتُ إلى امتثاله، وإنْ لم أكنْ منْ هذا القَبيلِ ولا منْ أمثاله، واللَّهُ تَعالى هُوَ المُسْتَعانُ وعَليهِ التعويلُ، وهُوَ حَسْبُنا[٤] ونِعْمَ الوكيلُ.

---

(١) في الأصل: والعين للإنسان. زيادة.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١ /٨.

(٣) في الأصل: وضعته. انظر شرح المكودي: ١ /٨.

(٤) في الأصل لفظ «الله» زيادة. انظر شرح الهواري: (٢/ب).



خُطْبَةُ الألفيّة

قالَ مُحمَّدٌ هُوَ ابْنُ مالكِ[1] أحْمدُ رَبِّي اللَّهَ خَيْرَ مالكِ

كانَ حَقُّ النَّاظمِ أنْ يُعَبِّر بالفعلِ المُستَقْبلِ، لأنّ المقولَ لم يَقعْ، كَما فعَلَ ابنُ مُعْطٍ[2] في ألْفِيَّته قبلَهُ[3]، ولكنَّهُ عبَّرَ بالماضي لوجوهٍ:

/ منها: أنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ قدْ تأخّرَ نَظْمُ «قالَ» عنْ المحكيِّ بهِ، فيكونُ [٢/ب] عَلَى ظاهِرِهِ.

ومنها: أنْ يكونَ أوقعَ الماضي موضعَ المستقبلِ تحقيقاً له، وتنزيلاً منزلةَ الواقعِ، كَما في قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾ [النحل: ١].

ومنها: أنْ يكونَ وضعَ كَلِمةَ «قَالَ» أوَّلَ نَظْمِهِ ليَحْكي بها عِنْد (قضاءِ)[4] الحاجةِ والفَراغِ (من المَحْكيِّ)[5][6].

---

(١) وفي إعراب الألفية (٣): «ابن ملك»، وهو الأولى هنا ليتفق مع قوله بعد: «وحذفت ألف «مالك» الأول خطأ».

(٢) ابن معطي: هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي الحنفي المعروف بابن معطي، أبو الحسين عالم بالعربية والأدب، ولد سنة ٥٦٤هـ، وتتلمذ على الجزولي وغيره وتوفي بالقاهرة سنة ٦٢٨هـ. ومن آثاره: الدرة الألفية في علم العربية، منظومة في العروض، منظومة في القراءات السبع، ديوان شعر، وديوان خطب.

انظر ترجمته في معجم الأدباء للحموي: ٢٠/ ٣٥، البداية والنهاية لابن كثير: ١٣/ ١٢٩، ١٣٤، المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء: ٣/ ١٥٩، بغية الوعاة للسيوطي: ٤١٦، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: ٥/ ١٢٩، مرآة الجنان لليافعي: ٤/ ٦٦، معجم المؤلفين لعمر كحالة: ١٣/ ٢٠٩، الأعلام: ٨/ ١٥٥، وانظر ص٢٧ فقد ترجم له المؤلف هناك. وفي الأصل: ابن معطي. انظر شرح المرادي: ١/ ٥.

(٣) حيث قال في الدرة الألفية:

يَقولُ راجِي ربّه الغَفورِ يَحْيَى بنُ مُعْطٍ عَبدِ النّورِ

انظر الدرّة الألفية: ص٢، كَشف الظنون: ١/ ١٥٥.

(٤-٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المرادي: ١/ ٦.

(٦) قال المرادي في شرحه (١/ ٦): «ونظيره ما أجازه السيرافي في قول سيبويه رحمه الله: «هذا باب علم ما الكلم من العربية» أن يكون وضع كلمة الإشارة غير مشير بها إلى شيء ليشير بها عند الحاجة والفراغ من المشار إليه» وانظر الكتاب: ١/ ٢.

وقَدْ عَرَّفَ المصنفُ باسمه فقال: «قَالَ مُحَمَّدٌ» ثمّ نبَّهَ على المَعْرفةِ الَّتي بها يُعرِّفُهُ الناسُ، فقال: «هُوَ ابنُ مَالكٍ».

واعلم أنَّ المصنفَ هُوَ محمدٌ بنُ عبد اللّه[1] بن عبد اللّه بنِ عبد اللّه[2] ابنِ مالكٍ الطّائيُّ النّسَبِ[3]، الأندلسيُّ الإقليمِ، الجَيَّانيُّ المنَشأ - وجَيَّانُ مدينةٌ منْ مُدُنِ الأندلسِ[4]، وبها كانَ مَولدُهُ، سنةَ ثمانٍ وتسعينَ وخَمْسُمائة[5] - الدمشقيُّ الدارِ، بعْدَ أن تنقلَ في بلادها، وسَكن بحَلَبَ، وحَماةَ، ثمَّ انتهى آخراً إلى صالحيَّتِها[6]، وبها كانتْ وفاتُه لاثْنتي عَشْرة[7] ليلة خلَتْ من شعبانَ سنة

---

(١) انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٥٣، مفتاح السعادة لطاش كبري زاده: ١/١١٥، القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية لابن طولون: ٢/٥٣١-٥٣٤، شذرات الذهب: ٥/٣٣٩، مرآة الجنان: ٤/١٧٢، المختصر في أخبار البشر: ٨-٩، النجوم الزاهرة لابن تغري بردي: ٧/٢٤٤، معجم المؤلفين: ١٠/٢٣٤، الأعلام: ٦/٢٣٣، المكودي مع ابن حمدون: ١/٩، شرح الهواري (٢/ب)، البداية والنهاية: ١٣/٢٦٧، نفح الطيب للمقري: ٢/٢٢٢، طبقات الشافعية للسبكي: ٥/٢٨، إيضاح المكنون للبغدادي: ١/٢٦٠، ٢/٧٣، هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك لابن طولون (مخطوط)، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٥/٢٧٥.

(٢) انفرد ابن طولون من بين مَنْ ترجم له بذكر نسبه هكذا وقيل: إن «عبد الله» مذكور في نسبه مرتين متواليتين. وأكثر من ترجم له قال: «هو محمد بن عبد الله بن مالك»، وفي تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: «محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك».

(٣) في الأصل: إلى. زيادة. انظر هداية السالك لابن طولون: ٢٦٩.

(٤) في لأصل: الأندلسي. انظر هداية السالك: ٢٦٩، وجيان: مدينة واسعة بالأندلس بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخاً، وهي كورةٌ كبيرة تجمع قرى وبلداناً كثيرة. انظر معجم البلدان للحموي: ٢/١٩٥، مراصد الاطلاع لصفي الدين البغدادي: ١/٣٦٤، تقويم البلدان: لأبي الفداء: ١٧٧.

(٥) انظر شرح الألفية للهواري (٢/ب)، طبقات القراء: ٢/١٨٠ (وفيه: وقيل: ٦٠٠)، والمفهوم من كلام الأشموني (١/٨)، والمكودي (١/٩ و١٠) في شرحيهما: أن ولادته كانت سنة ٥٩٧هـ حيث نصا على أن وفاته كانت سنة ٦٧٢هـ وهو ابن خمس وسبعين سنة، وفي الأعلام (٦/٢٣٣)، والبداية والنهاية (١٣/٢٦٧) أنها كانت سنة (٦٠٠هـ)، وفي النجوم الزاهرة (٧/٢٤٣) أنها كانت سنة (٦٠١هـ)، وفي شذرات الذهب (٥/٣٣٩)، وبغية الوعاة (٥٣)، ومعجم المؤلفين (١٠/٢٣٤)، ونفح الطيب (٢/٢٢٢) أنها كانت سنة ٦٠٠هـ - أو سنة ٦٠١هـ، وفي هداية السالك (٢٦٩). قال ابن طولون: «وميلاده: قال البرهان بن القيم والتقي الأسدي: سنة ستمائة أو إحدى وستمائة، وقال الشمس الهواري: سنة ثمان وتسعين وخمسمائة، وانظر القلائد الجوهرية: ٢/٥٣٢.

(٦) أي: صالحية دمشق، وهي قريةٌ كبيرة ذات أسواق وجامع في سفح جبل قاسيون من غوطة دمشقَ وفيها قبور جماعةٍ من الصالحين، وأكثرُ أهلها ناقلةٌ من نواحي بيت المقدسِ على مذهب الإمام أحمد بن حنبل. انظر معجم البلدان: ٣/٣٩٠، مراصد الاطلاع: ٢/٨٣٠.

(٧) في الأصل لاثني عشر. انظر شرح الهواري: (٣/أ).

اثنتين وسبعينَ وستِّمائة[١]، ودُفن بتُربة الأَرْمويِّ[٢]. ولمّا قصدَ العلامةُ شعبانُ الآثاريُّ[٣] زيارتَه، دَلَّه على قبْرِه حَفَّارُ القُبور: زَعْتَرُ[٤]، فقالَ في ذلكَ شِعْراً[٥]:

سَأَلْتُ أُناساً عنْ ضَريحِ ابْنِ مالكٍ فأَخْبرني شَخْصٌ بهِ وهْـوَ حَفَّارُ

وقالُوا بأنْ الشَّخْصَ يُدْعَى بزَعْتَرٍ فَواعجَبي منْ زَعْترٍ وهْوَ قَبَّارُ[٦]

وقالَ بعْضُ مَنْ عرَّفَ بهِ: لَمَّا وردَ من الأندلسِ[٧] واستقرَّ بالشَّامِ، انتقلَ إلى مَذْهَبِ الإمامِ الشّافعيِّ[٨].

وكانَ إماماً في علمِ العربيةِ واللُّغة/ وقد أحرزَ فيها قصَبَ السَّبْقِ، واشتَهَرَ [٣/أ] بها اشتهارَ البدرِ في الأُفقِ، هَذا مع أخذِه منْ كلِّ فَنٍّ بنصيبٍ، ورميه إلى غرَضِ الوَرَعِ بسهمٍ مُصيبٍ، فجَمعَ العِلْمَ والعملَ، واشتهرَ بَدْرُ عِلْمه وكَمُلَ، ولمْ يزلْ

---

(١) وقد أجمعت مصادر ترجمته على ذلك.

(٢) اختلف في مكان قبره، فقيل: بالروضة، وقيل: في مغارة الجوع، وقال ابن طولون: والذي رأيته مشهوراً أنه في تربة الأرموي، وقال ابن كثير: هو بتربة القاضي عز الدين الصائغ – بالصاد المهملة – بقاسيون. انظر هداية السالك: ٢٧٠، القلائد الجوهرية: ١/٣٤٣، ٥٣١، البداية والنهاية: ١٣/٢٦٧، شذرات الذهب: ٥/٣٣٩، إرشاد الطالب النبيل (٢/ب)، وتربة الأرموي تقع في سفح جبل قاسيون شمال تربة الروضة، وتربة الروضة أعظم تربة فيه. انظر القلائد الجوهرية: ٢/٥٩٢، ٥٨٩.

(٣) هو شعبان بن محمد بن داود الموصلي الأصل المصري، زين الدين، نحوي وأديب، وشاعر، له مشاركة في بعض العلوم والفنون، ولد بالموصل سنة ٧٦٥هـ (وفي رواية: ٧٥٩هـ)، ولقب بالآثاري لإقامته في أماكن الآثار النبوية مدة وتوفي بالقاهرة سنة ٨٢٨هـ، وله أكثر من ثلاثين مؤلفاً منها: ألفية في النحو سماها: كفاية الغلام في إعراب الكلام، أرجوزة في النحو سماها: الحلاوة السكرية، شرح ألفية ابن مالك (لم يتمه)، وغيرها.
انظر ترجمته في الأعلام: ٣/١٦٤، الضوء اللامع للسخاوي: ٣/٣٠١، معجم المؤلفين: ٤/٣٠٠، شذرات الذهب: ٧/١٨٤، وانظر مقدمة كتابه بديعيات الآثاري.

(٤) في الأصل: ابن زعتر. انظر هداية السالك: ٢٧٠، القلائد الجوهرية: ٥٣١.

(٥) في الأصل: شعر.

(٦) انظر البيتين في هداية السالك: ٢٧٠، القلائد الجوهرية: ٢/٥٣١–٥٣٢. ورواية ثانيهما فيها «فواعجباً» بدل «فواعجبي».

(٧) في الأصل: الأندلسي. انظر هداية السالك: ٢٦٩.

(٨) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن نافع القرشي المطلبي الشافعي الحجازي المكي أبو عبد الله، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، ولد بغزة بفلسطين سنة ١٥٠هـ، وتوفي بمصر سنة ٢٠٤هـ، من مؤلفاته المسند في الحديث، أحكام القرآن، إثبات النبوة والرد على البراهمة، الأم، وغيرها.

مُعْتكفاً على الاشْتغال والإشغال، مُعْرضاً عَمّا عَدا العلمِ منَ الأشْغال، حتَّى خرجَ من الدُّنيا ولـمْ يتعلقْ بأَعْراضِها ولا صرفَ نفسهُ إلى أغْراضِها رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالى.

والحَمْدُ لغةً: هُوَ الرِّضا(١)، ومنهُ الحديثُ «حَمِدْتُ إليكُم غَسْلَ الإحْليلِ»(٢)، أيْ: رضيتُهُ لكُمْ.

وعُرْفاً: هُوَ الثَّناءُ باللِّسانِ على الجميلِ الاختياريِّ، سواءً كانَ في مقابلةِ نِعْمَةٍ أوْ غيرِها(٣).

والرَّبُّ: يُسْتعملُ بمعنى السَّيِّد، وبمعنى المَوْلَى، وبمعنى المُصْلِحِ للشيءِ والمربي لَهُ(٤)، فهْوَ سبحانَهُ رَبُّ العالمينَ بمعنى السَّيِّدِ، والمَوْلَى، والمُصْلِحِ لَهُمْ.

قال القُتَبي(٥): والمخلوقُ لا يقالُ لَهُ «الربُّ» معرفاً باللامِ، وإنّما يُقالُ لَهُ: «رَبُّ كَذا» مضافاً(٦).

---

(١) قال الزبيدي في التاج (حمد): والحمد الرضا، والجزاء وقضاء الحق. وفي اللسان (حمد): وقال بعضهم: أشكر إليك نعمة وأحدثك بها، هل تحمد لهذا الأمر؟ أي: ترضاه.

(٢) الحديث أورده ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (١/٤٣٣) برواية «أحمد إليكم غسل الإحليل» وقال: أي: غسل الذكر، وذكره القرطبي في تفسيره (١/٣٤) بنفس الرواية، وقال: أي: أرضاه لكم، وانظر اللسان (حمد).

(٣) وفي التصريح (١/٩): «والحمد عرفاً: فعل يشعر بتعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الحامد أو غيره». وانظر مادة (حمد) من اللسان والتاج والمصباح المنير.

(٤) انظر اللسان: ٣/١٥٤٦ (ربب)، تاج العروس والمصباح المنير (ربب)، معجم مقاييس اللغة لابن فارس: ٢/٣٨١ (ربب).

(٥) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (والقُتَبي: نسبة إلى جده «قتيبة») ولد بالكوفة سنة ٢١٣هـ، وأقام ببغداد وسمع من الزيادي وغيره، وصنف مؤلفات تشهد له بعلو كعبه – منها في النحو: جامع النحو الكبير، وجامع النحو الصغير. توفي ببغداد سنة ٢٧٦هـ (وقيل: ٢٧١هـ).

انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٢٩١، الأعلام: ٤/١٣٧، شذرات الذهب: ٢/١٦٩، النجوم الزاهرة: ٣/٧٥، معجم المؤلفين: ٥/١٥٠، إنباه الرواة للقفطي: ٢/١٤٣، نزهة الألباء للأنباري: ٢٧٢، لسان الميزان لابن حجر العسقلاني: ٣/٣٥٧، الأنساب للسمعاني: ١/٣٤٠ (طبع الهند).

(٦) قال ابن قتيبة في تفسير غريب القرآن (ص٩): «ولا يقال لمخلوق: هذا الربُّ، معرفاً بالألف واللام، كما يقال لله، إنما يقال: هذا رب كذا، فيعرف بالإضافة، لأنَّ الله مالك كل شيء، فإذا قيل الرب – دلَّت الألف واللام على معنى العموم، وإذا قيل لمخلوق: رب كذا ورب كذا – نسب إلى شيء خاص لأنه لا يملك شيئاً غيره». وإلى ذلك ذهب البغوي في تفسيره (١/٤٠)، والزمخشري في الكشاف (١/٨ – دار المعرفة)، وأبو حيان في النهر المادّ من =

واللَّهُ: اسمٌ للذَّات الواجب الوجود، المُسْتحق لجميعِ المَحامد، المُسْتَجمعِ لجميعِ الصِّفات[١]، والأَصحُّ أنّهُ علمٌ غيرُ مُشْتقٍ، كَما ذهَبَ إليه خَلْقٌ منَ الأئمّةِ، منْهُمْ إمامُنا أبُو حَنيفةَ[٢][٣].

قالَ السيّدُ[٤] في شَرْحِ المَواقفِ: «وعلَى تقديرِ كونه في الأصْلِ صفةً فقَدْ انقلبَ علماً مُشْعِراً بصِفاتِ الكَمالِ للاشتهارِ». انتهى[٥].

= البحر (١/١٨)، وفي تاج العروس قال الزبيدي: ويقال الرب لغيرِ اللهِ تعالى، وقد قالوه في الجاهليةِ للملك، قالَ الحارثُ بن حلّزة:

وهو الربُّ والشهيدُ على يَوْ ... مِ الحيارينَ والبلاءُ بـــلاءُ

انظر تاج العروس: ١/٢٦٠ (ربب)، اللسان: ٣/١٥٤٦ (ربب)، المصباح المنير ١/٢١٤ (ربب).

(١) هذا مذهب الجمهور، وقال البَيضاوي: الأظهر أنه وصف في أصله لكنه لما غلب عليه سبحانه بحيث لا يستعمل في غيره، وصار كالعلم مثل الثريا والصعق - أجري مجرى العلم في إجراء الوصف عليه، وامتناع الوصف به، وعدم تطرق احتمال الشركة. وقيل: إنه اسم لمفهوم الواجب الوجود لذاته أو المستحق للعبودية، وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علماً، أي: بل هو اسم جنس. انظر في ذلك الرسالة الكبرى على البسملة للصبان: ٢٨، ٢٩، ٣١.

(٢) هو النعمان بن ثابت الكوفي، التيمي بالولاء، أبو حنيفة أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه تنسب الحنفية، ولد بالكوفة سنة ٨٠هـ، وتوفي سنة ١٥٠هـ، من مؤلفاته الفقه الأكبر في الكلام، الرد على القدرية، المخارج في الفقه، المسند في الحديث، وغيرها.

(٣) قال السيد في شرح المواقف (٨/٢١١): «الله» وهو اسم خاصٌ بذاته لا يوصف به غيره، أي: لا يطلق على غيره أصلاً، فقيل: هو علم جامد لا اشتقاق له، وهو أحد قولي الخليل وسيبويه، والمروي عن أبي حنيفة، والشافعي، وأبي سليمان الخطابي، والغزالي رحمهم الله تعالى، وقيل: مشتق وأصله «الإله» حذفت الهمزة لثقلها وأدغم اللام، وهو «إِلَه» بفتح اللام، أي: عبد. وقيل: الإله مأخوذ من الوله، وهو الخيرة، ومرجعها صفة إضافية هي كونه معبوداً للخلائق، ومختاراً للعقول» انتهى.

وانظر الرسالة الكبرى على البسملة: ٣٣، نتائج الفكر للسهيلي: ٥١، البحر المحيط لأبي حيان: ١/١٤، التفسير الكبير للرازي: ١/١٥٦.

(٤) هو علي بن محمد بن علي الجرجاني الحسيني الحنفي المعروف بالسيد وبالسيد الشريف، أبو الحسن، من كبار العلماء في العربية ولد بجرجان سنة ٧٤٠هـ، ودرس في شيراز، ولما دخلها تيمور سنة ٧٨٩هـ فرّ إلى سمرقند، ثم عاد إلى شيراز بعد موت تيمور فأقام بها إلى أن توفي سنة ٨١٦هـ، له نحو من خمسين مؤلفاً، منها: التعريفات، وحاشية على شرح الرضي، وحاشية على الشرح المتوسط للأستراباذي، وحاشية على العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني، شرح على التصريف العزي، شرح المواقف وغيرها.

انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٣٥١، معجم المؤلفين: ٧/٢١٦، البدر الطالع للشوكاني: ١/٢٨٨، الفوائد البهية للكنوي: ١٢٥، القسم الدراسي من شرح أبيات المفصل للسيد: ١١، طبقات المفسرين للداودي: ١/٤٢٨، الأعلام: ٥/٧.

(٥) انظر شرح المواقف للسيد الشريف الجرجاني: ٨/٢١٢.

[٣/ب] وحذفت / ألفُ «مالك» الأول خَطّاً، لأنّه علمٌ مشتهرٌ كثيرُ الاستعمال، ويجوزُ إثباتُ ألفهِ أيضاً، وأما «مالكٌ» آخرَ البيت، فلا تُحذَفُ ألفُهُ لأنّه صفةٌ[١].

وفي «مالك» الأولِ والثاني منْ أنواعِ البديعِ: الجناسُ التامُّ[٢]، كَما قالَ اللّهُ تَعالى: ﴿ويَوْمَ تَقومُ السّاعةُ يُقْسِمُ المُجْرِمونَ ما لبِثوا غيرَ ساعةٍ﴾[٣][الروم: ٥٥].

ثمَّ قالَ رحمهُ اللهُ تَعالى:

مُصَلِّياً على الرَّسولِ المُصْطَفَى وآلـهِ المُسْتكملينَ الشّـرفَا

الصلاةُ في اللغةِ: الدعاءُ الصالحُ والتّبريكُ بخيرٍ[٤].

واصْطِلاحاً: هِيَ منَ اللّهِ: مَغْفرتُهُ ورحْمَتهُ وبركَتُهُ وتشريفُهُ، ومنَ الملائكةِ: الدعاءُ بالبركةِ والمغفرةِ والاستغفارِ، ومنَ المؤمنينَ: التضرعُ والدعاءُ والتعظيمُ، ومنَ الجنِّ: الركوعُ والسُّجودُ[٥].

---

(١) انظر شرح المرادي: ١/٦، إعراب الألفية: ٣، إرشاد الطالب النبيل للدمياطي: (٣/أ - مخطوط).

(٢) الجناس: هو التشابه بين اللفظين مع الاختلاف في المعنى، والتام منه هو أن يتفقا في أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها. انظر بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح: ٤/٧٧، شرح الكافية البديعية للحلي: ٦٤، عقود الجمان للسيوطي: ٢/١٥٩-١٦٠، فن البديع د. عبد القادر حسين: ١٠٩، جنى الجناس للسيوطي: ٧٣، المعجم الأدبي لجبور عبد النور: ٨٨، إعراب الألفية: ٣-٤.

(٣) وفي الأصل: يوم يقوم بدل: ويوم تقوم.

(٤) قال الزبيدي في التاج: الصلاة لغة الدعاء، وهو أصل معانيها، ومنه قوله تعالى: ﴿وصلِّ عليهم﴾ أي: ادع لهم، يقال: صلى عليه فلان إذا دعا له وزكاه. وفي المصباح المنير: وقيل الصلاة في اللغة مشتركة بين الدعاء والتعظيم والرحمة والبركة، ومنه «اللهم صلِّ على آل أبي أوفى». أي: بارك عليهم أو ارحمهم.
انظر تاج العروس: ١٠/٢١٣ (صلا)، المصباح المنير للفيومي: ١/٣٤٦ (صلا)، الصحاح للجوهري: ٦/٢٤٠٢ (صلا)، اللسان: ٤/٢٤٩٠ (صلا)، التصريح على التوضيح للأزهري: ١/١٠، نتائج الفكر: ٥٧، تفسير الخازن: ١/٣٠، الكشاف: ٣/٢٤٥ (دار الفكر)، القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع للسخاوي: ٧.

(٥) في تخصيصه صلاة الجن بالركوع والسجود نظر، قال ابن الأعرابي: الصلاة من الله الرحمة، ومن الآدميين وغيرهم من الملائكة والجن: الركوع والسجود والدعاء والتسبيح، ومن الطير والهوام: التسبيح، قال تعالى: ﴿كل قد علم صلاته وتسبيحه﴾ انتهى.
انظر الصلات والبشر في الصلاة على خير البشر للفيروزآبادي: ١١، القول البديع للسخاوي: ١٠، اللسان: ٤/٢٤٩٠ (صلا). وانظر البحر المحيط: ٧/٢٣٧، تفسير القرطبي: ١٤/٢٣٢، تفسير الخازن: ٥/٢٧٤، تاج العروس للزبيدي: ١٠/٢١٣ (صلا)، نتائج الفكر للسهيلي: ٥٧-٦٠.

والصَّلاةُ واجبةٌ عليه ﷺ كلما ذُكِرَ[١]، كَمَا اخْتارَهُ الطَّحاوي[٢] وجَماعةٌ مِنْ أئمتنا[٣]. قالَ مُلاَّ شَيْخُ: وعَلَيْهِ الفتوَى، وإلى هَذا ذهَبَ الحَلِيْمِيُّ[٤] وجَماعةٌ مِنَ الشّافعيةِ، ونُقِلَ عنْ اللخْمِي[٥] مِنَ المالكيةِ، وقالَ به ابنُ بطةٍ[٦] مِنَ الحنابلةِ[٧].

---

(١) وذهب بعضهم إلى أنها تجب في كل مجلس مرة وإن تكرر ذكره، كما في آية السجدة، وتشميت العاطس، وقال الكرخي: إنها فريضة العمر، وذهب ابن جرير الطبري إلى أنها من المستحبات، وادعى الإجماع على ذلك، وقيل في حكمها غير ذلك.
انظر القول البديع للسخاوي: ١٤، ١٥، بدائع الصنائع للكاساني: ١/٢١٣، تفسير القرطبي: ١٤/٢٣٣، الكشاف: ٣/٢٤٥-٢٤٦ (دار المعرفة).

(٢) هو أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك بن سلمة بن سليم بن سليمان الأزدي الحجري الطحاوي (نسبة إلى طحا، قرية بصعيد مصر)، المصري الحنفي، فقيه ومحدث ومؤرخ ومجتهد وحافظ، انتهت إليه رياسة الحنفية بمصر ولد سنة ٢٢٩هـ (وقيل: ٢٣٨، وقيل: ٢٣٩)، وتوفي بمصر سنة ٣٢١هـ، من مؤلفاته: أحكام القرآن والمختصر في الفقه والاختلاف بين الفقهاء، والتاريخ الكبير وغيرها.
انظر: ترجمته في طبقات الفقهاء: ١٢٠، شذرات الذهب: ٢/٢٨٨، معجم المؤلفين: ٢/١٠٧، مرآة الجنان: ٢/٢٨١، المختصر في أخبار البشر: ٢/٨٤، الأعلام: ١/٢٠٦، حسن المحاضرة: ١/١٩٨.

(٣) ووجه ما ذكره الطحاوي وغيره أن سبب وجوب الصلاة على النبي ﷺ هو الذكر أو السماع والحكم يتكرر بتكرر السبب، قال السخاوي: وعبارة الطحاوي: يجب كلما سمع ذكر النبي ﷺ من غيره، أو ذكره بنفسه.
انظر القول البديع للسخاوي: ٢٠، تفسير الخازن: ٥/٢٧٤، بدائع الصنائع للكاساني: ١/٢١٣، تفسير القرطبي: ١٤/٢٣٣، نيل الأوطار للشوكاني: ٢/٣٢٢.

(٤) هو الحسين بن الحسن بن محمد بن حَلِيْم البخاري الجرجاني أبو عبد الله، عالم بالفقه الشافعي، وقاض، كان رئيس أهل الحديث فيما وراء النهر، ولد بجرجان سنة ٣٣٨هـ، وتوفي في بخارى سنة ٤٠٣هـ، من آثاره: منهاج الدين في شعب الإيمان، آيات الساعة وأحوال القيامة.
انظر ترجمته في الأعلام: م/٢٣٥، الرسالة المستطرفة للكتاني: ٤٤، طبقات الشافعية: ٣/١٤٧، معجم المؤلفين: ٤/٣، شذرات الذهب: ٣/١٦٧.

(٥) هو علي بن محمد الربعي أبو الحسن المعروف باللخمي، فقيه مالكي، له معرفة بالأدب والحديث، قيرواني الأصل، نزل صفاقص، وتوفي بها سنة ٤٧٨هـ (وقيل: ٤٩٨)، صنف كتباً مفيدة من أحسنها تعليق كبير على المدونة في فقه المالكية سماه: التبصرة، أورد فيه آراء خرج بها عن المذهب، وله فضائل الشام.
انظر ترجمته في معالم الإيمان للدباغ: ٣/٢٤٦، الأعلام: ٤/٣٢٨، شجرة النور الزكية لابن مخلوف: ١١٧، الديباج المذهب لابن فرحون: ٢٠٣.

(٦) هو عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان بن عمران بن عيسى بن إبراهيم بن سعد بن عتبة الحنبلي المعروف بابن بطة، أبو عبد الله، عالم بالحديث، فقيه من كبار الحنابلة، متكلم، ولد سنة ٣٠٤هـ، وتوفي بعكبرا سنة ٣٨٧هـ، من مؤلفاته الكثيرة: السنن، المناسك، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة.
انظر: ترجمته في طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى: ٢/١٤٤، الأعلام: ٤/١٩٧، معجم المؤلفين: ٦/٢٤٥، البداية والنهاية: ١١/٣٢١.

(٧) والشيخ أبو حامد الاسفرائيني أيضاً، وقال ابن العربي من المالكية: إنه الأحوط. =

وهَلْ هَذا الوجوبُ على كلِّ فردٍ فردٍ أو الكفايةِ؟. فالأكثرونَ قَالوا بالأولِ، ومنَ القائلينَ بالثاني أبو الليثِ السّمرقنديّ[(١)] في مُقدّمته المعروفة[(٢)].

والرّسولُ: فَعولٌ بمعنى مُفْعَلٍ، أيْ: اسمُ مَفْعولٍ، ومَجيءُ[(٣)] مثلهِ قليلٌ[(٤)]، وبمَعْنَى الفاعلِ كثيرٌ، كـ«طَهُورٍ»[(٥)]/. [١/٤]

قالَ في الزاهرِ: «هُوَ من تَتَابعِ أخبارِ الذي بعَثَهُ، أخذاً من قولهم: «جاءَتِ الإبلُ رَسَلاً» أي: مُتَتابعَةً»[(٦)].

وهَلْ هُوَ بمعنى النبيّ، أو بينهما عمومٌ وخصوصٌ مُطْلَقٌ، أو مِنْ وَجْهٍ؟ أقوالٌ[(٧)] أوضَحْتُها في المقدمةِ المَوْضُوعةِ[(٨)] لأوائلِ التصانيفِ.

= انظر القول البديع: ٢٠، تفسير الخازن: ٥/٢٧٤، بدائع الصنائع: ١/٢١٣، نيل الأوطار: ٢/٣٢٢.

(١) هو نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، أبو الليث، إمام الهدى، علامة، من أئمة الحنفية، ومن الزهاد المتصوفين، لم تُعْلَم سنةُ ولادته، وتوفي ١١ جمادى الآخرة من سنة ٣٩٣هـ (وقيل: ٣٧٣هـ) من مؤلفاته الكثيرة: خزانة الفقه على مذهب أبي حنيفة وبستان العارفين في الآداب الشرعية والنوازل في فروع الفقه الحنفي، وتفسير القرآن وغيرها. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبي: ٣/١٦٩، الجواهر المضية للقرشي: ٢/١٩٦، الفوائد البهية: ٢٢٠، معجم المؤلفين، ١٣/٩١، الأعلام: ٨/٢٧، إيضاح المكنون: ١/٤٧٤.

(٢) انظر ذلك في القول البديع للسخاوي: ٢٢.

(٣) في الأصل: ويجيء.

(٤) انظر إعراب الألفية: ٤، شرح ابن باديس: (٧/ب)، شرح ابن الناظم: ٧٥٤، شرح دحلان: ١٦٦، شرح المرادي: ٥/٥، شرح الأشموني: ٤/٩٦، شرح ابن عقيل: ٢/١٤٦.

(٥) بمعنى: طاهر. انظر شرح ابن الناظم: ٧٥٤، شرح ابن عقيل: ٢/١٤٦، شرح دحلان: ١٦٦، شرح المرادي: ٥/٥، شرح الأشموني: ٤/٩٦.

(٦) قال الزجاجي في كتابه الزاهر في معاني الكلام الذي يستعمله الناس (ورقة: ١١/أ – ب – مخطوط): «والرسول في اللغة الذي يتابع أخبار من بعثه، مأخوذ من قول العرب: جاءت الإبل رَسَلاً إذا جاءت متتابعةً». وانظر اللسان: ٣/١٦٤٥ (رسل)، تاج العروس للزبيدي: ٧/٣٤٤ (رسل).

(٧) فقال بعضهم: الرسول بمعنى الذي أرسل إلى الخلق بإرسال جبريل إليه عياناً، ومحاورته شفاهاً، والنبي الذي تكون نبوته إلهاماً ومناماً، فكل رسول نبي وليس كل نبي رسولاً. نقله الواحدي عن الفراء. قال النووي: في كلام الواحدي نقص، فإن ظاهره أن النبوة المجردة لا تكون برسالة ملك، وليس كذلك. وحكى القاضي عياض قولاً، وهو أنهما مفترقان من وجه، إذ قد اجتمعا في النبوة التي هي: الاطلاع على الغيب والإعلام بخواص النبوة والرفعة بمعرفة ذلك، وحوز درجتها، وافترقا في زيادة الرسالة التي للرسول، وهو الأمر بالإنذار والإعلام. وذهب بعضهم إلى أن الرسول من جاء بشرع مبتدأ، ومن لم يأت به نبي غير رسول وإن أمر بالإبلاغ والإنذار. وقيل: الرسول من كان صاحب معجزة وصاحب كتاب، ونسخ شرع من =

والمُصْطَفَى: مُفْتَعَلٌ منَ الصَّفْوِ، وهْوَ الخالصُ[١]، وَ(مَعْناهُ)[٢]: المُخْتارُ[٣].
والآلُ[٤]: اخْتُلِفَ في معناهُ على نَيِّفٍ وخَمْسينَ قولاً مِنْها: أنَّهُمْ بَنُو هاشِمٍ[٥]،

= قبله، ومن لم يكن مجتمعاً فيه هذه الخصال فهو نبي غير مرسل. وقال الزمخشري: الرسول من الأنبياء من جمع إلى المعجزة الكتاب المنزل عليه، والنبي غير الرسول من لم ينزل عليه كتاب، وإنما أمر أن يدعو إلى شريعة من قبله.
انظر الصلاة والبشر للفيروزآبادي: ١٣، القول البديع: ٣٠-٣١.

(٨) في الأصل: مقدمة الموصوفة.

---

(١) من الكدر والشوائب، وأصله: مصتفى - بالتاء - قلبت التاء طاء لمجاورة الصاد الذي هو من حروف الصفير. انظر شرح ابن باديس (٧/ب). وانظر: المكودي مع ابن حمدون: ١/١٢، شرح المرادي: ١/٧، شرح الأشموني: ١/١٢، اللسان: ٤/٢٤٦٨ (صفا)، حاشية الخضري: ١/٩، إعراب الألفية: ٤، إرشاد الطالب النبيل (٣/ب).

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح الأشموني: ١/١٢.

(٣) انظر شرح المرادي: ١/٧، شرح الأشموني: ١/١٢، شرح دحلان: ١/٤، حاشية الخضري: ١/٩، شرح ابن باديس (٧/ب)، إرشاد الطالب النبيل (٣/ب).

(٤) أصل «آل» أهل، قلبت الهاء همزة، كما قلبت الهمزة هاء في «هَراقَ» والأصل «أراقَ»، ثم قلبت الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في: «آدم وآمن»، هذا مذهب سيبويه. وقال الكسائي: أصله «أول» كـ«جمل» من آل يؤول، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. ويشهد للأول تصغيرهم إياه على «أهيل»، وللثاني تصغيرهم إياه على «أويل».
انظر شرح الأشموني: ١/١٣، الهمع: ٤/٢٨٥، سر صناعة الإعراب لابن جني: ١/١٠٥، الكتاب: ٢/٣١٣، اللسان: ١/١٧٤ (أول)، الممتع في التصريف لابن عصفور: ١/٣٤٨، المصباح المنير: ١/٢٩، جلاء الأفهام في الصلاة على خير الأنام لابن قيم الجوزية: ١١٤-١١٥، شرح الملوكي لابن يعيش: ١/٢٧٨.

(٥) قال ابن القيم في جلاء الأفهام (١١٩-١٢٠): «واختلف في آل النبيِّ ﷺ على أربعة أقوال: فقيل: هم الذين حرمت عليهم الصدقة، وفيهم ثلاثة أقوال للعلماء: أحدها: أنهم بنو هاشم وبنو المطلب، وهذا مذهب الشافعي وأحمد - رحمهما الله - في رواية عنه. والثاني: أنهم بنو هاشم خاصة، وهذا مذهب أبي حنيفة رحمه الله والرواية الثانية عن أحمد رحمه الله، واختيار ابن القاسم صاحب مالك. والثالث: أنهم بنو هاشم ومن فوقهم إلى غالب فيدخل فيهم بنو المطلب وبنو أمية وبنو نوفل ومن فوقهم إلى بني غالب، وهو اختيار أشهب من أصحاب مالك، حكاه صاحب الجواهر عنه، وحكاه اللخمي في التبصرة عن أصبغ ولم يحكه عن أشهب. والقول الثاني: إن آل النبي ﷺ هم ذريته وأزواجه خاصة حكاه ابن عبد البر في التمهيد. والقول الثالث: إن آله ﷺ أتباعه إلى يوم القيامة. حكاه ابن عبد البر عن بعض أهل العلم واختاره بعض أصحاب الشافعي، ورجحه محي الدين النووي في شرح مسلم، واختاره الأزهري. والقول الرابع: إن آله ﷺ هم الأتقياء من أمته، حكاه القاضي حسين والراغب وجماعة». انتهى.
=

وَهُمْ: آلُ عَليٍّ[١]، وعَبّاسٍ[٢]، وجَعْفَرٍ[٣]، وعَقيلٍ[٤] - بفَتْحِ العينِ -، والحارثِ[٥]، ومَواليهِمْ، وبه قالَ أئمتُنا[٦].

وقالَ فَخْرُ الإسْلامِ[٧]: آلُ الرُّسُلِ مَنْ اتَّبَعهُمْ وآمنَ بهِمْ[٨].

واخْتُلفَ في جَوازِ إضافته إلى الضّميرِ:

فمَنَعَهُ الكِسائيّ[٩] والنّحّاسُ[١٠][١١]، وزَعَمَ الزُّبَيْدِيُّ[١٢] أنّهُ مِنْ لَحْنِ العامّةِ[١٣].

= وانظر نيل الأوطار: ٢/٣٢٧-٣٢٨، القول البديع: ٨١، إتحاف السادة المتقين للزبيدي: ٣/٧٨، شرح صحيح مسلم للنووي: ٤/١٢٤، التفسير الكبير للرازي: ٢٥/٢٠٩، شرح الألفية للشاطبي (الجزء لأول): ٢/١٨-١٩، شرح الألفية لابن باديس (٤/أ).

(١) هو علي بن أبي طالب - عبد مناف - بن عبد المطلب بن هاشم، ابن عم النبي ﷺ، ولد سنة ٢٣ ق.هـ، وتوفي سنة ٤٠هـ.

(٢) هو عباس بن عبد المطلب بن هاشم، عم النبي ﷺ وصنو أبيه، ولد سنة ٥١ ق.هـ، وتوفي سنة ٣٢هـ.

(٣) هو جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم، ابن عم النبي ﷺ وأخو علي بن أبي طالب لأبويه، توفي في السنة الثامنة للهجرة.

(٤) هو عقيل بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم، ابن عم النبي ﷺ وأخو علي وجعفر لأبويهما، توفي سنة ٦٠هـ.

(٥) هو الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم، وأبوه ابن عم النبي ﷺ. انظر الاستيعاب: ١/٤١٥، رقم: ٩٧٦، الإصابة: ٢/٦٠٣، رقم: ١٥٠٢، الكاشف: ١/١٩٨، نسب قريش: ٨٦.

(٦) أي: الحنفية، كما تقدم في ص١٥ هامش (٥).

(٧) هو علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن عيسى بن مجاهد البزدوي فخر الإسلام، أبو الحسن، فقيه أصولي محدث مفسر، من أكابر الحنفية، ولد في حدود سنة ٤٠٠هـ، وتوفي في رجب سنة ٤٨٢هـ، ودفن بسمرقند. من آثاره كنز الوصول إلى معرفة الأصول، شرح الجامع الصحيح، المبسوط في أصول الفقه، وغيرها. انظر ترجمته في الفوائد البهية: ١٢٤، الأعلام: ٤/٣٢٨، معجم المؤلفين: ٧/١٩٢، مفتاح السعادة: ٢/٥٤، إيضاح المكنون: ٢/٣٤، ٣٨٨، هدية العارفين: ١/٦٩٣.

(٨) وحكى هذا الرأي ابن عبد البر عن بعض أهل العلم، واختاره بعض أصحاب الشافعي، ورجحه النووي في شرح مسلم، واختاره الأزهري. انظر في ذلك هامش (٥) ص١٥.

(٩) هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الفارسي الأسدي بالولاء، أبو الحسن، المعروف بالكسائي، إمام أهل الكوفة في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، توفي بالري سنة ١٨٩هـ (وقيل: ١٨٠هـ، وقيل: ١٨٢، وقيل: ١٨٣، وقيل: ١٨٥، وقيل: ١٩٣)، له من المؤلفات: المختصر في النحو، كتاب القراءات، النوادر، مقطوع القرآن وموصوله، وغيرها.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٣٣٦، معجم الأدباء: ١٣/١٦٧، معجم المؤلفين: ٧/٨٤، ١٣/٤٠٦، الأعلام: ٤/٢٨٣، إنباه الرواة: ٢/٢٥٦، هدية العارفين: ١/٦٦٨، طبقات القراء: ١/٥٣٥.

(١٠) هو أحمد بن محمد (وقيل: محمد بن أحمد) بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري =

قالَ المُراديُّ[١]: والصّحيحُ أنّهُ منْ كَلامِ العَرَبِ[٢].

= المعروف بالنحاس وبابن النحاس، أبو جعفر، نحوي لغوي مفسر أديب وفقيه، ولد بمصر ورحل إلى بغداد فأخذ عن المبرد والأخفش ونفطويه والزجاج وغيرهم، ثم عاد إلى مصر فاقام بها إلى ان توفي سنة ٣٣٨هـ (وفي رواية: ٣٣٧هـ) من مؤلفاته الكثيرة: إعراب القرآن، تفسير القرآن، أخبار الشعراء، الكافي في النحو، الناسخ والمنسوخ، وغيرها.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ١٥٧، معجم الأدباء: ٤/٢٢٤، إنباه الرواة: ١/١٠١، شذرات الذهب: ٢/٣٤٦، مفتاح السعادة: ١/٤١٨، الأعلام: ١/٢٠٨.

(١١) انظر لحن العامة لأبي بكر الزبيدي: ٤١، شرح المرادي: ١/٨، شرح الأشموني: ١/١٣، الهمع: ٤/٢٨٦، المصباح المنير: ١/٢٩)، ارتشاف الضرب لابن حيان: ٢/٥١٥، الأشباه والنظائر للسيوطي: ١/٢٢٢، إرشاد الطالب النبيل (٣/ب).

(١٢) هو محمد بن الحسن بن عبد الله (وقيل: عبيد الله) بن مذحج بن عبد الله بن بشر، أبو بكر، الزبيدي (نسبة إلى جده زبيد - بضم الزاي - بن صعب) الإشبيلي، عالم بالنحو واللغة، إخباري، شاعر، اختاره الحكم المستنصر بالله - صاحب الأندلس - لتأديب ولده وولي عهده هشام المؤيد بالله في قرطبة، فنال أبو بكر به دنيا عريضة، وتولى قضاء إشبيلية، وصفة الشرطة، توفي سنة ٣٧٩هـ (وقيل: ٣٩٩، وقيل: ٣٨٠هـ)، من آثاره: لحن العامة، الواضح في العربية، الأبنية في النحو، وغيرها.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ١/٨٤، شذرات الذهب: ٣/٩٤، البلغة في أئمة اللغة للفيروزآبادي: ٢١٨، معجم الأدباء: ١٨/١٧٩، الأعلام: ٦/٨٢.

(١٣) انظر لحن العامة لأبي بكر الزبيدي: ٤١، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٩٥٤، إرشاد الطالب النبيل للدمياطي (٣/ب)، الهمع: ٤/٢٨٦، شرح المرادي: ١/٨، شرح الأشموني: ١/١٣، المصباح المنير: ١/٢٩ (آل)، ارتشاف الضرب: ٢/٥١٥، الأشباه والنظائر: ١/٢٢٢، شرح ابن باديس (٣/ب).

---

(١) هو حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المراكشي المالكي المعروف بابن أم قاسم، بدر الدين، عالم بالعربية والتفسير والفقه والأصول والقراءات، والعروض، ولد بمصر وتوفي في عيد الفطر سنة ٧٤٩هـ (وقيل: ٧٥٥هـ) من آثاره: شرح مفصل الزمخشري، شرح ألفية ابن مالك، الجنى الداني في حروف المعاني، شرح التسهيل لابن مالك، شرح الشاطبية في القراءات، تفسير القرآن، وغيرها.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٢٢٦، الدرر الكامنة لابن حجر: ٢/٣٢، شذرات الذهب: ٦/١٦٠، معجم المؤلفين: ٣/٢٧١، الأعلام: ٢/٢١١.

(٢) انظر شرح الألفية للمرادي: ١/٩، وفي شرح الأشموني (١/١٣): والصحيح جوازه، قال عبد المطلب:

وانْصُرْ على آلِ الصَّليـ ... ـب وعابديهِ اليومَ آلكْ

وفي الحديث: «اللّهم صَلِّ على محمدٍ وآله». انتهى.
وانظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/٩٥٤، الهمع: ٤/٢٨٦، إرشاد الطالب النبيل (٤/أ)، المصباح المنير: ١/٢٩ (آل)، الممتع في التصريف: ١/٣٤٩، ارتشاف الضرب: ٢/٥١٥، الأشباه والنظائر: ١/٢٢٢.

«والمُسْتَكْمِلينَ» - بكسرِ الميمِ -: جَمْعُ مُسْتَكْمِلٍ، اسمُ فاعلٍ مِنْ «استَكْمَلَ» بمَعْنى: تَكمَّلَ[١].

«والشَّرَفا» - بفتح الشِّين -: مَعْمولُهُ[٢].

وقالَ ابنُ خطيبِ المَنْصوريةِ[٣] في شرحه: وفي بَعْضِ النُّسَخِ «الشُّرَفا» - بضَمِّ الشِّين - فيكونُ صلةً أخرى لـ«آله»، ويكونُ مَعْمولُ[٤] «المُسْتَكملينَ» مَحْذوفاً، تَقْديرُهُ: المُسْتَكملينَ كلَّ الشَّرَفِ، وكلَّ المَجْدِ. انتهى[٥].

والألفُ على الأولِ: للإطلاقِ، وعلى الثاني: منْ أصْلِ الكلمةِ[٦].

ثمَّ قالَ رحمهُ اللهُ تَعالى:

[٤/ب] **وأَسْتَعينُ اللَّهَ في أَلفِيَّهْ مَقاصدُ النَّحْوِ بِها مَحْوِيَّهْ /**

يَعْني: أطْلُبُ منَ الله الاسْتعانةَ بعْدَ حَمْدِ اللّه، والصّلاة على رسوله علَى نَظْمِ قصيدةِ ألْفيَّة، والظّاهرُ أنَّ «في» بمَعْنى «عَلى»، فإنَّ الاستعانةَ وما تَصَرَّفَ منْها إنّما جاءَتْ مُتعَدِّيَةً بـ«علَى»، كقَوله تَعالى: ﴿واللّهُ المُسْتَعانُ علَى ما

---

(١) والسين فيه للتحقيق، أي: الذين تحقق كمالهم، وهو نعت لآله، وعلامة جره الياء، واسم الفاعل المقرون بـ«أل» وتثنيته وجمعه يعمل عمل فعله بلا شرط فيرفع الفاعل، وينصب المفعول إن كان فعله متعدياً، ويقتصر على رفع الفاعل إن كان فعله لازماً، و«أل» في «المستكملين» اسم موصول على الأصح، ظهر إعراب محلها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف، وفي «المستكملين» ضمير مستتر يعود على «أل» مرفوع على الفاعلية. انظر إعراب الألفية: ٤، إرشاد الطالب النبيل (٤/أ)، شرح ابن باديس (٨/أ).

(٢) انظر إعراب الألفية: ٤، شرح المكودي: ١/١٣، إرشاد الطالب النبيل (٤/أ).

(٣) هو يوسف بن الحسن بن محمد بن مسعود بن علي بن عبد الله الحموي الشافعي المعروف بابن خطيب المنصورية، جمال الدين، أبو المحاسن، نحوي فقيه أصولي بياني، مفسر ناظم، ولد سنة ٧٣٨هـ، وطلب العلم بحماة وأخذ عن بهاء الدين الأخميني المصري، وبدمشق عن التاج السبكي وغيره، ودرس وأفتى ورحل إليه الناس، وتوفي بحماة سنة ٨٠٩هـ، من آثاره: شرح ألفية ابن مالك، شرح ألفية ابن معطي، شرح فرائض المنهاج، وغيرها، وله نظم.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٤٢١، الضوء اللامع: ١٠/٣٠٨، شذرات الذهب: ٧/٨٧، البدر الطالع للشوكاني: ٢/٣٥٢، معجم المؤلفين: ١٣/٢٩٢، إيضاح المكنون: ١/١٢٠.

(٤) في الأصل: معموله.

(٥) انظر إعراب الألفية: ٤، وانظر شرح دحلان: ٤، شرح الألفية لابن باديس (٨/أ)، إرشاد الطالب النبيل (٤/أ)، حاشية الخضري: ١/٩-١٠، حاشية الأشموني: ١/١٣.

(٦) انظر إعراب الألفية: ٤، إرشاد الطالب النبيل (٤/أ).

تصفُوْنَ﴾ [يوسف: ١٨]، اللّهُمَّ إلاَّ أنْ يُجْعَلَ «أستيعنُ» مُضَمَّناً مَعْنى فِعْلٍ يتعَدى[١] بـ«في»، كـ«أسْتَخيرُ» وشِبْهِهِ[٢]، أوْ علَى لُغةٍ قليلة[٣].

«وألفيَّهْ»: نسبةٌ إلى «ألفينِ» إنْ قُلنا بالشّطْرِ، فَيكونُ كلُّ نصْفٍ بيتاً مستقلاً، فتَكونُ الأرجوزةُ ألفي بَيْتٍ، أو نسبةٌ إلى «ألْف» إنْ قُلْنا ليْسَتِ الأبياتُ بمشطورةٍ، وهُوَ الذي يَدُلُّ عليه كلامُ النّاظمِ، بلْ قدْ نصَّ على أنّها ألفُ بيتٍ، كَما نقلَهُ الهَوّاريُّ[٤]، فوجَبَ أن يُحْمَلَ على عدَمِ الشّطْرِ، وهْوَ الأصلُ.

وهَلِ البيتُ المَشْطورُ شعرٌ أمْ لا؟ قالَ بالثّاني الخَليلُ[٥]، واخْتُلِفَ في

---

(١) في الأصل: يتعد. انظر شرح المكودي: ١/١٤.

(٢) قال الخضري في حاشيته (١/١٠): «وإنما قدرنا «أرجو» دون «أستخير»، كما في الأشموني، لما ورد عليه: إن الاستخارة للمتردد، والمصنف جازم». انتهى. وانظر شرح الأشموني: ١/١٤، شرح المكودي: ١/١٤، إرشاد الطالب النبيل (٤/أ).

(٣) انظر إعراب الألفية: ٤.

(٤) انظر شرح الألفية للهواري (٣/ب - مخطوط). والهواري هو: محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري المالكي الضرير، ويعرف بشمس الدين بن جابر، أبو عبد الله، عالم بالنحو والأدب وعلوم القرآن والفقه والحديث، وهو من أهل مرية، ولد سنة ٦٩٨هـ (وفي بعض المراجع: ٧١٠هـ) رحل إلى مصر والشام وأقام بحلب، وتوفي بـ«البيرة» سنة ٧٨٠هـ، من مؤلفاته: شرح ألفية ابن مالك، نظم كفاية المتحفظ، شرح ألفية ابن معطي، وديوان شعر، وغيرها.

انظر ترجمته في بغية الوعاة: ١٤، الدرر الكامنة: ٣/٣٣٩، شذرات الذهب: ٦/٢٦٨، الأعلام: ٥/٣٢٨، معجم المؤلفين: ٨/٢٩٤، هدية العارفين: ٢/١٧.

(٥) قال السكاكي في مفتاح العلوم (٢٥٩): «والمثلث عند الخليل، والمثنى عند الأخفش، والموحد عند الجميع سوى أبي إسحاق من قبيل الإسجاع لا من قبيل الإشعار». وفي الإرشاد الشافي على متن الكافي في علمي العروض والقوافي (٨٦) قال الدمنهوري: «ذهب الأخفش - كما في الدماميني - إلى أن المشطور والمنهوك ليسا من الشعر بل من السجع، واتفق هو والخليل وأكثر العروضيين على أن ما كان على جزء واحد ليس شعراً بل هو سجع، وخالفهم الزجاج وجعل من الشعر نحو قول القائل:

موسى القمر، غيث زخر، يحيِيْ البشر». انتهى.

وانظر تهذيب اللغة للأزهري: ١٠/٦١٠ (رجز).

وقال ابن سيده في المحكم (٧/٢٠٦ - رجز): «وهو عند الخليل شعر صحيح» وانظر اللسان: ٣/١٥٨٨ (رجز) تاج العروس: ٤/٣٦ (رجز). والخليل هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليَحْمدي، أبو عبد الرحمن، إمام أئمة اللغة والنحو، وأستاذ سيبويه، وأول من وضع علم العروض، وحصن به أشعار العرب، ولد بالبصرة سنة ١٠٠هـ رتوفي بها سنة ١٧٠هـ، له من المؤلفات: العروض، كتاب العين، الإيقاع، الجمل، النقط والشكل، معاني الحروف، وغيرها. =

الأولِ علـى سـبعةِ مَذاهبَ[١]، ذَكـرتُها فـي شَرحي علَى توْضيـحِ الخَزْرَجيّةِ.

وقولُهُ: «مقاصدُ النّحْوِ» أيْ: جُلُّ مَقاصدِه ومُعْظَمُهُ.

«مَحْوِيَّهْ» أيْ: مَجْموعةٌ بها، أيْ: فِيها، فَـ«البَاءُ» بمعنى: «في»، وإِنّما قدَّرْنا هَذا المضافَ ليلتئمَ مع قولِه آخراً:

نَظْماً علَى جُلِّ المُهِمّاتِ اشْتَمَلْ[٢]

قالَ الهوّاريُّ: «لا شكَّ أنَّها قدْ حوَتْ أكثرَ مَقاصدِ النَّحْوِ، وعلَى هَذا يَنبغي أنْ يُحْمَلَ كلامُهُ، لأنَّ ما قاربَ الشيءَ/ فلَهُ حُكْمُهُ، وهَذه الألفيةُ خُلاصةُ ما في أُرجوزتِه الكبيرةِ المسماة بـ«الكافيةِ الشّافيةِ»، ولهذا سَمَّى هذه: «الخُلاصةَ» وقد أشارَ إلى ذَلكَ في آخرِ هَذا الكتابِ، حيْثُ قالَ: [١/٥]

أحْصَى من الكافِيَةِ الخُلاصَهْ»[٣]

انْتَهَى[٤].

= انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٢٤٣، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: ٤٢، إنباه الرواة: ١/٣٤١، أخبار النحويين البصريين: ٣٨، معجم الأدباء: ١١/٧٢، البداية والنهاية: ١٠/١١١، روضات الجنات: ٢٧٢، مرآة الجنان: ١/٣٦٢، مفتاح السعادة: ١/٩٤، الأعلام: ٢/٣١٤، معجم المؤلفين: ٤/١١٢.

(١) **الأول**: أن العروض والضرب متحدان ذاتاً ومختلفان اعتباراً، فباعتبار وقوع الجزء موقع آخر الشطر الأول – من البيت التام أو المجزوء – عروض، وباعتبار لزوم تقفيته – أي كونه محل القافية – ضرب، ويسمى هذا القول قول المزج وإليه ذهب أبو العباس أحمد القنائي.
الثاني: أن الموجود العروض لا الضرب، لأنه خاص بالشطر الثاني ولم يوجد هنا.
الثالث: عكس الثاني، لأنّ العروض خاص بما كان سابقاً على شطر، وما هنا ليس كذلك.
الرابع: أن تجعل التفعيلتان الأوليان قسماً وثانيتهما هي العروض، والتفعيلة الباقية قسماً مستقلاً، وهي الضرب.
الخامس: عكس الرابع، فتكون التفعيلة الأولى هي العروض، والثانية من التفعيلتين الباقيتين هي الضرب.
السادس: أن جزءه الأول منهوك النصف الأول من التام وعروض، وجزء الثاني منهوك النصف الثاني وضرب، والثالث زيادة على البيت كالترفيل، وعلى هذه الثلاثة كلا العروض والضرب موجود.
السابع: أنه حذف أحد نصفي البيت التام من غير تعيين، وبقي الآخر، فآخره إما عروض أو ضرب وإلى هذا ذهب كثير من العروضيين منهم الأخفش والزجاج واختاره ابن الحاجب وعلى هذا القول: المشطور نصف بيت لا بيت كامل، فحينئذ لا مشطور في التحقيق عند أصحاب هذا القول. انظر في ذلك الإرشاد الشافي للدمنهوري: ٨٥–٨٦.

(٢) انظر إعراب الألفية: ٤، ألفية ابن مالك: ٢١٣.

(٣) انظر ألفية ابن مالك: ٢١٣.

(٤) انظر شرح الألفية للهواري: (٣/ب).

والنَّحْوُ لَهُ مَعْنَيان:

لُغَوِيٌّ: ولَهُ مَعانٍ أشهَرُها القَصْدُ[١].

وعُرفيٌّ: ومِنْ أقربِها قولُ بعْضِهِمْ: النّحْوُ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ أحكامُ الكَلِمِ العربيةِ إفراداً وتركيباً[٢].

---

(١) ومن معاني النحو: الطريق، والمثل، والميل، وعند، ودون، يقال: هذا نحو هذا أي: مثله، وهذا نحو هذا أي: عنده، وفلان نحو فلان أي: دونه، ومن معانيه أيضاً: الجهة نحو «توجهت نحو البيت» أي: جهة البيت، والقسم نحو «هذا على أربعة أنحاء» أي: أقسام، والأول - وهو القصد - أشهرها، وهو مصدر شائع في الأصل، أي: نحوت نحواً، كقصدت قصداً، ثم خص به انتماء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء، أي: عرفته، ثم خُصَّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم. وقد ذكر أن سبب تسمية هذا العلم بذلك ما روي أنّ علياً رضي الله عنه لمّا أشار على أبي الأسود الدّؤلي أن يضعه، وعلّمه الاسم والفعل والحرف، وشيئاً من الإعراب - قال: انح هذا النحو يا أبا الأسود.

انظر اللسان: ٦ / ٤٣٧١ (نحا)، المصباح المنير: ٣ / ٥٩٦ (نحا)، الإيضاح في علل النحو للزجاجي: ٨٩-٩٠، شرح الأشموني: ١ / ١٦-١٧، شرح المرادي: ١ / ٩، ١١، شرح ابن الناظم: ١٨، حاشية الخضري: ١ / ١٠، تاج علوم الأدب: ١ / ٩، شرح الفريد: ١٢٥، حاشية ابن حمدون على المكودي: ١ / ١٤، أسرار النحو لابن كمال باشا: ٧٥، معجم المصطلحات النحوية: ٢١٨، الخصائص لابن جني: ١ / ٣٤.

(٢) وهو بهذا قسيم الصرف، وهذا تعريف المتأخرين، أما تعريف القدماء له فهو - على ما حدّه صاحب المقرب - «علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها، وهو بهذا تعريف مرادف لعلم العربية وليس قسيماً للصرف، بل يشمله. وحدّه السيد الشريف في التعريفات بقوله: «هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما، وقيل: النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل: علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده»، وفي تاج علوم الأدب: «علم نظريّ بكيفية التكلم بجمل الألفاظ العربية». وموضوع هذا الفن الكلمات العربية من حيث عروض الأحوال لها، حال إفرادها كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال، أو حال تركيبها، كحركات الإعراب والبناء. وغايته: الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز عن الخطأ في الكلام. وفائدته: معرفة صواب الكلم من خطئه.

انظر في ذلك شرح المرادي: ١ / ١١، المقرب لابن عصفور: ١ / ٤٥، تعريفات الجرجاني: ٢٤٠، شرح الأشموني: ١ / ١٥، ١٦، شرح الألفية لدحلان: ٤، تاج علوم الأدب للمرتضى: ١ / ٩، الاقتراح للسيوطي: ٢٩-٣١، حاشية الصبان: ١ / ١٥، أسرار النحو: ٧٥، معجم المصطلحات النحوية: ٢١٧-٢١٨، التصريح على التوضيح: ١ / ١٤، معجم مصطلحات النحو د. عبادة: ٢٧٧، حاشية الخضري: ١ / ١٠، حاشية ابن حمدون: ١ / ١٤، شرح ابن الناظم: ١٨، البهجة المرضية للسيوطي: ٤.

ثُمَّ قالَ رحمَهُ اللهُ:

تُقرِّبُ الأقْصى بلَفْظٍ مُوجَـزِ وتَبْسُطُ البَذْلَ بوَعْـدٍ مُنْجَزِ[١]

أيْ: تُقَرِّبُ المعنى البَعيدَ للإفهامِ هذه الألفيةُ، مع أنّها حاويةٌ للمقصود الأعظمِ من النّحْوِ بلفظٍ موجزٍ، أيْ: بسبب وَجَازَة اللفظ وتَنْقيحِ العبارةِ مع كَثْرةِ المَعاني، إذِ المُوجزُ هو الكلامُ القليلُ الألفاظِ، الكثيرُ المعاني.

وقَوْلُهُ: «وتَبْسُطُ البَذْلَ...» أيْ: تُوسِّعُ العَطاءَ بما تَمْنَحُهُ لقُرّائها من الفوائد، واعدَةٌ بحُصولِ مآربِهِمْ، ناجِزةٌ بوَفائِها، أيْ: مُسرِعةٌ، إذِ المُنْجَزُ: المُوفَى بسُرعَةٍ[٢][٣].

ثمَّ قالَ:

وَتَقْتَضي رِضاً بغَيْرِ سُخْطِ فائقَـةً ألفيةَ ابـنِ مُعْطي

أيْ: تَطْلُبُ هذه الألفيةُ الرِّضا منْ قُرَّائِها غيْرَ المَشوبِ بالسُخْطِ حالَ كونِها فائقةً ألفيةَ ابنِ مُعْطي.

و«رِضاً»: مَصْدَرُ «رَضِيَ» علَى غيْرِ قياسٍ، إذْ هُوَ بكسرِ الراءِ والقِياسُ فَتْحُها[٤].

[٥/ب] و«سُخْطِ»: بضَمِّ/ السينِ المُهْمَلَةِ، وسُكونِ الخاءِ المُعْجَمةِ، والقِياسُ فَتْحُها[٥].

و«ابنِ مُعْطي»: هُوَ الإمامُ أبو الحَسَنِ يَحْيَى بنُ مُعْطٍ[٦] بنِ عبدِ النُّورِ الزَّواوي الحَنَفي، المُلَقّبُ: زَيْنُ الدِّينِ، سكَنَ دِمَشْقَ طويلاً، واشْتغلَ عليهِ خَلْقٌ كثيرٌ، ثم سافرَ إلى مصر، وتصدَّر بالجامعِ العَتيقِ[٧] بها لإقراءِ الأدبِ إلى أن توفِّيَ

---

(١) في الأصل: موجز. انظر الألفية: ٢.

(٢) في الأصل: سرعة. انظر شرح المكودي: ١/١٥.

(٣) انظر اللسان: ٦/٤٣٥١ (نجز)، تاج العروس (نجز)، المصباح المنير: ٢/٥٩ (نجز)، شرح المكودي: ١/١٥.

(٤) انظر التصريح على التوضيح: ٢/٧٤، إرشاد الطالب النبيل (٥/ب)، شرح دحلان: ١١٠، شرح المكودي: ١/٢١٨، إعراب الألفية للشيخ خالد: ٤، شرح المرادي: ٣/٣٢.

(٥) انظر شرح المكودي: ١/٢١٨، التصريح على التوضيح: ٢/٧٤، شرح دحلان: ١١٠، إعراب الألفية: ٤، شرح المرادي: ٣/٣٢، إرشاد الطالب النبيل (٥/ب).

(٦) تقدمت مصادر ترجمته في ص٢.

(٧) هو جامع عمرو بن العاص رضي الله عنه. انظر حاشية الصبان: ١/١٧.

رحمَهُ اللهُ بالقاهرَة في سَلْخِ ذي الحجة[١] سنةَ ثَمانٍ وعشرينَ وسُتُّمائة[٢]، ودُفِنَ منَ الغَد على شَفيرِ الخَنْدَقِ[٣] بقُربِ تُربَةِ الإمامِ الشّافعي، ومَولِدُهُ سَنَةَ أربَعٍ وستّينَ[٤] وخَمْسمائة[٥].

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

وهْوَ بسَبْقٍ حائزٌ تَفْضيلا مستوجِبٌ ثَنائيَ الجَميلا

أيْ: ابنُ مُعْطٍ بسببِ سَبْقه حائزٌ - بالحاء المُهْمَلة، والزّاي - تَفْضيلي إياهُ، فهُوَ من بابِ إقامةِ السببِ مَقامَ المُسَبِّبِ، إذ الحائز للشيء هوَ الذي يَضُمّهُ إلى نَفْسه[٦].

وقَوْلُه: «مُستَوجِبٌ»[٧] أي: ابنُ معطٍ أيضاً مستوجبٌ ومُستَحِقٌ ثَنائِيَ الجَميل[٨]، فالألف الذي في «الجميل» للإطلاق، وهل هو صفة كاشفة أو مخصّصة؟ مَبنيّ على قولينِ:

فمن قال: إن الثناءَ مختصٌ بالخيرِ والشرِّ[٩]، قالَ بالتخْصيصِ[١٠].

والأكثرونَ على الأولِ[١١].

---

(١) كذا في أكثر مصادر ترجمته، وفي البداية والنهاية (١٣/١٢٩): «وفاته في القاهرة في مستهل ذي الحجة».

(٢) أجمعت مصادر ترجمته على ذلك، ونقل ابن كثير في البداية (١٣/١٣٤) عن ابن الساعاتي أن وفاته كانت سنة ٦٢٩هـ.

(٣) أي: حرف الخليج الذي حفره عمرو بن العاص بأمر عمر بن الخطاب رضي الله عنهما - ليحمل على السفن فيه الغلال إلى الحرمين متصلاً بالبحر المالح. انظر حاشية الصبان: ١٨/١.

(٤) في الأصل: ست وأربعين. انظر شرح المرادي: ١/١٣.

(٥) وقد أجمعت مصادر ترجمته على ذلك. انظر المراجع المتقدمة في ترجمته ص٢.

(٦) انظر إعراب الالفية: ٤.

(٧) في الأصل: ومستوجب.

(٨) في الأصل: الجميلا.

(٩) قال الزبيدي في التاج (١٠/٦٣ - ثنى): «قال ابن الاعرابي: يقال: أثنى إذا قال خيراً أو شراً، وأثْنَى إذا اغتاب، وعموم الثناء في الخير والشر هو الذي جزم به كثيرون».
وانظر اللسان: ١/٥١٧ (ثنى). وقال ابن دريد في الجمهرة (٣/٢٢٠): «والاسم الثناء ولا يكون إلا في الخير إذا كان ممدوداً. وقال بعض أهل اللغة الثناء في الخير والشر».

(١٠) ومن قال: الثناء مختص بالخير قال بالكشف. انظر إعراب الألفية للأزهري: ٤.

(١١) أي: أنه صفة كاشفة. انظر إعراب الألفية: ٤.

وقدْ أشارَ النّاظمُ في هَذا البيت إلى فَضْلِ المتقدِّمِ على المتأخِّرِ، وما يَستحِقّهُ السَّلَفُ من ثناء/ الخَلَفِ[١] ودُعائِهِم. [٦/أ]

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالى:

واللّهُ يَقْضي بِهِباتٍ وافِرَهْ ... لِيْ ولَهُ في دَرَجَاتِ الآخِرَهْ

أيْ: «اللهُ يَقْضي» أيْ: يحكُمُ، «بهباتٍ» أيْ: عَطايا[٢]، «وافِرَهْ» أيْ: كثيرةٍ[٣]، ولَمْ يقُلْ: «وافرات» المُطابِقَ لـ«هِبات»، لأنّ جَمْعَ السّلامةِ من جُموعِ القِلّةِ عندَ سيبويهِ[٤] وأتْباعِهِ[٥]، كَذا قالَهُ الشّيخُ خالدٌ[٦].

---

(١) في الأصل: الخلق. انظر شرح المرادي: ١/١٣.

(٢) واحدها هبة، وهي العطية الخالية عن الأعواض والأغراض، فإذا كثرت سمي صاحبها وهاباً. انظر شرح المكودي: ١/١٦، اللسان: ٦/٤٩٢٩ (وهب)، شرح الأشموني: ١/١٨.

(٣) والوفر من المال والمتاع: الكثير الواسع. انظر شرح المكودي: ١/١٦، اللسان: ٦/٤٨٨١ (وفر)، وفي شرح الأشموني (١/١٨): «وافِرَة أي: تامة».

(٤) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بني الحارث، أبو بشر، الملقب بسيبويه، إمام العربية المشهور، توفي في فارس في أيام الرشيد سنة ١٨٠هـ، وقيل: ١٦١هـ، وقيل: ١٧٧هـ.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٣٦٦، معجم المؤلفين: ٨/١٠، الأعلام: ٥/٨١.

(٥) انظر الكتاب: ٢/١٤١، شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٨١٠، شرح المرادي: ٥/٣٥، التسهيل: ٢٦٨، حاشية الصبان: ١/١٩، شرح الأشموني: ٤/١٢١، حاشية الخضري: ١/١٢، وفي شرح الرضي (٢/١٩١) وجمعا السلامة عندهم منها - أي من أبنية القلة - أيضاً، استدلالاً بمشابهتهما للتثنية في سلامة الواحد، وليس بشيء إذ مشابهة شيء لشيء لفظاً لا يقتضي مشابهته له معنى أيضاً، ولو ثبت ما نقل أن النابغة قال لحسان - لما أنشده قوله:

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى ... وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

- قللت جفانك وسيوفك، لكان فيه دليل على أن المجموع بالألف والتاء جمع قلة وقال ابن خروف: جَمْعا السلامةِ مشتركان بين القلة والكثرة، والظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما».

(٦) انظر إعراب الألفية للشيخ خالد: ١٥.
والشيخ خالد هو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجرجاوي الأزهري المصري الشافعي، ويعرف بالوقاد، زين الدين، ولد بجرجة من صعيد مصر سنة ٨٣٨هـ، وبرع في النحو واللغة، وتوفي بالقاهرة سنة ٩٠٥هـ، من مؤلفاته المقدمة الأزهرية في علم العربية، وتمرين الطلاب في صناعة الإعراب (إعراب الألفية)، شرح التصريح على التوضيح، وغيرها.
انظر ترجمته في الأعلام: ٢/٢٩٧، الضوء اللامع: ٣/١٧١، شذرات الذهب: ٨/٢٦، الكواكب السائرة: ١/١٨٨، بدائع الزهور لابن إياس: ٢/٣٦١، روضات الجنات: ٢٧٠، معجم المؤلفين: ٤/٩٦، إيضاح المكنون: ١/١١٨، ٢٩٣، ٢/٢٢٩، ٥٤٣.

و«الدّرجاتُ» هيَ الطبقاتُ منَ المَراتبِ[١]، وقالَ أبو عُبَيدةَ[٢]: الدّرَجُ إلى أعْلى، والدّرَكُ إلى أسفَل»[٣].

ولوْ قالَ النّاظِمُ:

واللّهُ يَقْضي[٤] بهِباتٍ جَمَّه لِـيْ ولَـهُ ولجَميـعِ الأُمَّـه

لكان أولى[٥].

---

(١) انظر اللسان: ٢/١٣٥١ (درج)، الصحاح (درج)، شرح المرادي: ١/١٣، شرح ابن باديس (١٠/أ)، شرح الأشموني: ١/١٨.

(٢) في الأصل: أبو عبيد. انظر شرح المرادي: ١/١٣.

وأبو عبيدة هو: معمر بن المثنى التيمي بالولاء البصري، أبو عبيدة النحوي، من أئمة العلم بالأدب واللغة، ولد في البصرة سنة ١١٠هـ (وقيل: ١١١)، وقيل: ١١٤، وقيل: ١٠٨، وقيل: ١٠٩)، استقدمه هارون الرشيد إلى بغداد سنة ١٨٨هـ، وقرأ عليه أشياء من كتبه، وتوفي بالبصرة سنة ٢٠٩هـ (وقيل: ٢١١، ٢١٠، ٢١٣، ٢٠٨، ٢٠٧هـ)، له حوالي مئتي مؤلف منها مجاز القرآن، أيام العرب، معاني القرآن، نقائض جرير والفرزدق وغيرها.

انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٣٩٥، الأعلام: ٧/٢٧٢، نزهة الألباء: ١٣٧، أخبار النحويين البصريين: ٦٧، مرآة الجنان: ٢/٤٩، معجم المؤلفين: ١٢/٢٠٩، معجم الأدباء: ١٩/١٥٤.

(٣) انظر اللسان: ٢/١٣٦٥ (درك)، شرح المرادي: ١/١٣، شرح الأشموني: ١/١٨.

(٤) في الأصل: يعطي. انظر شرح ابن باديس (١٠/أ).

(٥) انظر شرح الألفية لابن باديس (١٠/أ)، حاشية ابن حمدون: ١/١٦.

وفي شرح الأشموني: (١/١٩): وكان الأحسن أن يقول رحمه الله تعالى:

واللهُ يَقْضي بالرِّضا والرَّحْمَهْ لِـيْ ولَـهُ ولجميعِ الأُمَّـهْ

وانظر شرح دحلان: ٥، إرشاد الطالب النبيل (٦/أ)، حاشية الخضري: ١/١٢.

وقال الملوي في حاشيته (٥-٦): «قال المكودي في الشرح الكبير: ورد علينا عام ٧٦٩ طالب من العراق ذاكراً أن أهل العراق يزيدون في خطبة الأرجوزة - يعني الألفية - بيتاً ثامناً، وهو:

فَما لعَبْدٍ واجـلٍ من ذَنْبِهِ غَيْرَ دُعاءٍ ورَجـاءِ ربِّـــهِ»

انتهى. وانظر حاشية ابن حمدون: ١/١٦.

الباب الأول

الكلام وما يتألف منه

ثُمَّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

الكَلامُ وما يَتألَّفُ منْهُ

أيْ: هَذَا بابُ شَرْحِ الكلامِ، وشَرْحِ الكَلِمِ الذي[1] يتألَّفُ منهُ الكَلامُ، وتَذْكيرُ ضَميرِ «منْهُ» العائدُ إلى «مَا» مراعاةً للَفْظِها، معَ أنّها واقعةٌ علَى الكَلِمِ، وهُوَ منْ أسْماءِ الأجْناسِ التي يَجوزُ معَها التَذْكيرُ والتّأنيثُ، قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]، وفي مَوضعٍ آخَرَ: ﴿نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[2] [الحاقة: ٧].

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ:

كَلامُنا لَفْظٌ مُفيدٌ كاسْتَقِمْ ... واسْمٌ وفِعْلٌ ثُمّ حَرْفٌ الكَلِمْ

الكَلامُ في اصْطِلاحِ اللّغويينَ: عِبارَةٌ عَنِ القَولِ، ومَا كانَ مُكْتَفِياً بنَفْسِه، كَما ذكَرَهُ في القَامُوسِ[3].

---

(١) في الأصل: التي. انظر إعراب الألفية: ٥.

(٢) انظر إعراب الألفية: ٥.

(٣) انظر القاموس المحيط للفيروزآبادي: ٤/١٧٢، وفي المصباح المنير: والكلام في أصل اللغة عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم، وفي شرح الشذور: وأما معناه في اللغة فإنه يطلق على ثلاثة أمور: أحدها - الحدث الذي هو التكليم، تقول: «أعجبني كلامك زيداً»، أي تكليمك إياه، وإذا استعمل بهذا المعنى عمل عمل الأفعال، كما في هذا المثال، والثاني - ما في النفس مما يعبر عنه باللفظ المقيد، وذلك كأن يقوم بنفسك معنى «قام زيد» أو «قعد عمرو» ونحو ذلك، الثالث - ما تحصل به الفائدة سواء كان لفظاً أو خطاً أو إشارة أو ما نطق به لسان الحال، والدليل على ذلك في الخط: «القلم أحد اللسانين» وتسميتهم ما بين دفتي المصحف: كلام الله، والدليل عليه في اسم الإشارة قوله تعالى: ﴿آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا﴾ فاستثنى الرمز من الكلام، والأصل في الاستثناء الاتصال.

انظر شرح الشذور لابن هشام: ٢٧-٢٩، المصباح المنير: ٢/٥٣٩، التصريح على التوضيح: ١/١٩، شرح الأزهرية للشيخ خالد: ٥٧، شرح الألفية لابن باديس (١٠/ب)، ابن عقيل مع الخضري: ١/١٦، اللسان: ٥/٣٩٢٢ (كلم).

وفي اصطِلاحِ المُتكلّمينَ: عِبارةٌ عَن المَعْنى القائِمِ بالنّفسِ[١].

[٦/ب] وفي اصطِلاحِ النّحويينَ: ما أشارَ إليهِ النَّاظمُ/ بقوله: «لفْظٌ مُفيدٌ» فاكْتَفَى عن عزوه إلى اصْطِلاحِ النحويينَ بإضافته للضّميرِ الدّالِّ على المتكلّم، ومَعَهُ غَيرُه، وهو «نا»[٢].

و«اللّفظُ» في الأصْلِ مَصدَرُ لَفَظتِ الرّحى الدّقيقَ، إذا رمَتْهُ[٣] إلى خارِجٍ[٤]، والمُرادُ به هُنا الملفوظُ به، وهُوَ الصوتُ الخارجُ منَ الفمِ المُشْتملُ على بعضِ الحُروفِ تَحْقيقاً كـ«زَيْدٍ»، أو تَقْديراً كالضّميرِ المُستترِ في نَحْوِ «زَيدٌ ضُرِبَ»[٥].

---

(١) الكلام عند كثير من المتكلمين: المعنى القائم بالنفس، والألفاظ عبارة عنه، وهو المنافي لصفة السكوت والآفة، وقد يسمى الكلام النفساني، قال الأخطل:

إنّ الكلامَ لفي الفؤادِ وإنّما ... جُعِلَ اللسانُ على الفؤاد دَليلا

ويرى بعضهم: أن مسمى الكلام هو الألفاظ الدالة على المعاني بالوضع. وبعضهم يرى: أن الكلام حقيقة في النفساني دون اللساني. أما الاصوليون فإن الكلمة عندهم تسمى كلاماً دون النظر إلى الإفادة وعدمها.

انظر لمع الادلة لإمام الحرمين الجويني: ٩١، شرح الباجوري على الجوهرة: ٧٨-٧٩، شرح العقائد النسفية مع حاشية الكستلي عليه: ٨٧-٨٨، المحصول في علم أصول الفقه للرازي: ١/ ٢٣٥، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: ١/ ٧١، شرح الكوكب المنير لابن النجار الحنبلي: ١/ ١٢٢، التصريح على التوضيح: ١/ ١٩، شرح الأزهرية للأزهري: ٨، شرح ابن باديس (١٠/ب).

(٢) فالكلام عند النحاة هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، مثل «حضر عمرو» و«أنا قائم»، و«رمضان شهر الصيام». قال في الهمع: «وأما في الاصطلاح فأحسن حدودها وأخصرها أنه قول مفيد». وفي المفصل: الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الاخرى، وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: «زيد أخوك وبشر صاحبك»، وفي فعل واسم نحو قولك: «ضرب زيد، وانطلق بكر» وتسمى الجملة.

انظر الهمع: ١/ ٢٩، المفصل: ٦، شرح الاشموني: ١/ ٢٠، شرح المرادي: ١/ ١٤، الفصول الخمسون: ١٤٩، الإيضاح لابن الحاجب: ١/ ٦١، التسهيل: ٣، شرح الكافية لابن مالك: ١/ ١٥٧، شرح ابن يعيش: ١/ ٢٠، النكت الحسان لأبي حيان: ٣١، معجم المصطلحات النحوية: ١٩٦، تعريفات الجرجاني: ١٨٥، معجم مصطلحات النحو: ٢٦٠، كاشف الخصاصة: ٤، شرح دحلان: ٥، البهجة المرضية: ٥، التبصرة والتذكرة للصيمري: ١/ ٧٥، شرح الرضي: ١/ ٧، أسرار النحو: ٧٦، شرح ابن عقيل: ١/ ١٤.

(٣) في الأصل: ارمته. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٩.

(٤) انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٩، اللسان: ٥/ ٤٠٥٣ (لفظ)، شرح ابن باديس: (١١/أ)، شرح الأزهرية: ٩.

(٥) انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٩، شرح الاشموني: ١/ ٢٠، شرح الأزهرية: ١١/ ١٢، شرح ابن باديس: (١١/أ).

«والإفادَةُ» في الأصْلِ مَصْدَرُ[١] «أفادَ» بمَعنى: دَلَّ دلالةً مُطلقةً[٢]، والمُرادُ بهِ هُنا ما دَلَّ على مَعْنى يَحْسُنُ السكوتُ عليه مِنَ المتكلّمِ[٣] عَلى الأصَحِّ[٤].

وبَيْنَ اللفظ والإفادة عمومٌ وخُصوصٌ من وجه، فيَجتمعان في مثْلِ «زَيدٌ قائمٌ»، (ويُوجَدُ اللفظُ بدونِ الإفادةِ، كَما في المُفْردِ)[٥]، وتُوجَدُ الإفادةُ بدونِ اللفظِ كَما في الإشارةِ.

وكُلُّ شَيْئينِ كانَ كُلٌّ منهُما أعَمَّ مِنَ الآخرِ مِنْ وجه[٦] (يُجْعَلُ أحدُهما جنساً والآخَرُ فَصْلاً)[٧] فيُحْتَرَزُ بكلٍّ[٨] واحدٍ منْهُما عَمّا يُشارِكُ[٩] الآخَرَ (مِنْ غَيْرِه)[١٠].

فيُحْتَرزُ بـ«اللفْظ» عَن الإشارةِ والكِتابة ونحوِهما، إذْ كُلٌّ منهُما مفيدٌ وليسَ بلفظٍ، ويُحتَرزُ بـ«المُفيد» عنِ المُفرَد، والمركب[١١] غَيْر المُفيد، كالإضافيّ نَحْوُ «غُلامُ زَيد»، والمَزْجِيِّ كـ«بَعْلَبَكَّ»، والإسْنادِيِّ المُسمَّى بهِ كـ«بَرقَ نَحرُهُ» إذْ كُلٌّ منهُما لَفْظٌ وليْسَ بمُفيدٍ.

وأمّا نَحْوُ «السّماءُ فوقَنا، والأرْضُ تَحْتَنا»[١٢]، فالأصحُّ أنهُ كلامٌ، كَما أشارَ

---

(١) في الأصل: مقدار. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٠.

(٢) انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٠.

(٣) في الأصل: التكلم. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٠.

(٤) ويحسنه عَدُّ السامع إيّاه حسناً بأن لا يحتاج في استفادة المعنى إلى لفظ آخر، لكونه مشتملاً على المحكوم به أو عليه، وقيل: من السامع بان لا يطلب زائداً على ما سمع، وقيل: منهما. قال السيوطي: أرجحها الأول لأنه خلاف التكلم، فكما أن التكلم صفة المتكلم، كذلك السكوت صفة أيضاً.

انظر الهمع: ١/٢٩، حاشية الدسوقي على المغني: ٢/٣٤، المطالع السعيدة للسيوطي: ٥٨، شرح الأزهرية: ١٤، ١٦، شرح الألفية لابن باديس: (١١/أ)، حاشية الخضري: ١/١٤، حاشية الصبان: ١/٢٠، التصريح على التوضيح: ١/٢٠.

(٥) ما بين القوسين ساقط في الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢١.

(٦) في الأصل: جه. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢١.

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢١.

(٨) في الأصل: يتحرز لكل. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢١.

(٩) في الأصل: يشاركه. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢١.

(١٠) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢١.

(١١) في الأصل: الواو. ساقط. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢١.

(١٢) في الأصل: والنار تحتا. انظر شرح الهواري: (٤/أ).

إِليهِ أبو حَيّانٍ[١] في تَذْكرتهِ، لاشْتِمالِهِ علَى النِّسْبَةِ التّامّةِ، وهُوَ يُحَقِّقُ كَوْنَهُ كَلاماً[٢].

وقَوْلُهُ: «كاسْتَقِمْ» مِثالٌ للكَلامِ بعْدَ تَمامِ حَدِّهِ وِفاقاً لابنِ هِشامٍ[٣]،

---

(١) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الجياني الأندلسي، أثير الدين، أبو حيان، من كبار العلماء في العربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، ولد سنة ٦٥٤هـ، وتولى تدريس التفسير بالمنصورية، والإقراء بجامع الأقمر، وتوفي بالقاهرة سنة ٧٤٥هـ، له من المؤلفات: البحر المحيط في تفسير القرآن، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ارتشاف الضرب من كلام العرب، التذكرة النحوية، اللمحة البدرية، النكت الحسان، وغيرها.
انظر ترجمته في: بغية الوعاة: ١٢١، حسن المحاضرة: ١/ ٣٠٧، طبقاء القراء: ٢/ ٢٨٥، النجوم الزاهرة: ١/ ١١١، معجم المؤلفين: ١٢/ ١٣٠، شذرات الذهب: ٦/ ١٤٥، الأعلام: ٧/ ١٥٢.

(٢) لم أجد هذا الرأي لأبي حيان في الجزء الثاني من تذكرة النحاة المطبوع، وهذا الكتاب يقع في أربعة مجلدات كبار، يبدو أن الثلاثة الباقية منها مفقودة والمطبوع هو الثاني فقط. قال السيوطي في الهمع (١/ ٣٠): «وهل يشترط إفادة المخاطب شيئاً يجهله، قولان:
أحدهما: نعم، وجزم به ابن مالك، فلا يسمى نحو «السماء فوق الأرض، والنار حارة، وتكلم الرجل» - كلاماً.
والثاني: لا، وصححه أبو حيان، قال: وإلا كان الشيء الواحد كلاماً وغير كلام، إذا خوطب به من يجهله، فاستفاد مضمونه ثم خوطب به ثانياً، ومحل الخلاف ما إذا ابتدي به فيصح أن يقال: زيد قائم، كما أن النار حارة بلا خلاف، ذكره أبو حيان في تذكرته». انتهى. وإلى هذا ذهب أبو حيان في لمحته أيضاً، وهو في ذلك موافق للزمخشري في مفصله، وابن الحاجب في كافيته. وإلى الرأي الأول ذهب الجَزولي وابنُ معطي والحريري وغيرهم.
انظر شرح الكافية لابن مالك: ١/ ١٥٨، شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٥، شرح اللمحة لابن هشام: ١/ ١٧٨-١٧٩، شرح اللمحة للبرماوي: ١٦، المفصل: ٦، الكافية شرح الرضي: ١/ ٧، شرح الهواري: (٤/أ)، شرح ملحمة الأعراب للحريري: ٣١، حاشية الصبان: ١/ ٢١، شرح دحلان: ٥، التصريح مع حاشية يس: ١/ ٢١، المطالع السعيدة: ٥٨، النكت الحسان لأبي حيان: ٣٣، شرح ابن يعيش: ١/ ١٨، ٢٠.

(٣) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المعروف بابن هشام، جمال الدين، أبو محمد، من أئمة العربية، ولد سنة ٧٠٨هـ، وقرأ العربية، وأقام بمكة، وتوفي بمصر سنة ٧٦١هـ، قال ابن خلدون: «مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له: ابن هشام، أنحى من سيبويه»، من مؤلفاته الكثيرة: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، شرح شذور الذهب، الجامع الصغير، شرح قطر الندا، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، نزهة الطرف في علم الصرف، وغيرها.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٢٩٣، الأعلام: ٤/ ١٤٧، النجوم الزاهرة: ٦/ ١٩١، البدر الطالع: ١/ ٤٠٠، معجم المؤلفين: ٦/ ١٦٣، هدية العارفين: ١/ ٤٦٥.

والمُراديّ[١]، لا مِنْ تَتْميم الحَدّ خلافاً/ للشّارِح[٢] والمَكوديّ[٣] فإنَّهُما قَالا: [١/٧أ] «المُفيدُ» شَمِلَ الفائِدَةَ التي يَحْسُنُ السّكوتُ علَيْها - وهِيَ التّركيبيّةُ[٤] - فائِدَةَ دَلالَةِ الاسْمِ علَى مُسَمّاهُ كـ«زَيدٍ»، فاحْتاجَ النّاظِمُ إلى إخراجِ الثّاني بقَولِه: «كاسْتَقِمْ»[٥].

والجَوابُ عَنْهُ: أنَّ المُفيدَ إذا أُطْلِقَ في عُرفِهِمْ إنّما يَنصرِفُ إلى المُفيدِ الفائِدَةَ التّركيبيّةَ[٦] لا المُفيدِ الدّالِّ علَى مَعْنًى مطلقاً.

وقوله:

واسْمٌ وفِعْلٌ ثمَّ حرْفٌ الكَلِمْ

«ثُمَّ» هُنا نائِبَةٌ عنْ الواوِ التّقْسيميَّة[٧]، و«الكَلِمُ» هُنا بمَعْنى: الكَلمات أيْ: الكَلِمُ[٨] الثّلاثُ المُؤلَّفُ مِنها الكَلامُ: اسْمٌ وفِعْلٌ وحَرْفٌ، وعَلى هَذا فلا

---

(١) انظر أوضح المسالك لابن هشام: ٥، شرح المرادي: ١/١٥، التصريح على التوضيح: ١/٢٣.

(٢) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الدمشقي الشافعي، بدر الدين، أبو عبد الله، ابن ناظم الألفية، عالم بالنحو واللغة والعروض والمنطق وغيرها، ولد بدمشق، وسكن بعلبك مدة، ثم رجع إلى دمشق وتصدر للإقراء والتدريس وتوفي بها كهلاً سنة ٦٨٦هـ. من مؤلفاته شرح الألفية لوالده، كتاب في العروض، المصباح في اختصار المفتاح.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٩٦، مفتاح السعادة: ١/١٥٦، معجم المؤلفين: ١١/٢٣٩، الأعلام: ٧/٣١، هدية العارفين: ٢/١٣٥.

(٣) في الأصل: الواو. ساقط.
والمكودي هو: عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسي المالكي، أبو زيد، عالم بالعربية نسبته إلى بني مكود (قبيلة قرب فاس)، ولد بفاس وتوفي بها سنة ٨٠٧هـ (وقيل: ٨٠١) من آثاره: شرح ألفية ابن مالك، شرح مقدمة ابن آجروم، شرح المقصور والممدود لابن مالك، نظم المعرب والألفاظ وغيرها.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٣٠٠، الضوء اللامع: ٤/٩٧، شذرات الذهب: ٨/٤، الأعلام: ٣/٣١٨، هدية العارفين: ١/٥٢٩، معجم المؤلفين: ٥/١٥٦.

(٤) في الأصل: التركيبة. انظر شرح المكودي: ١/١٨.

(٥) هذا كلام المكودي في شرحه للألفية (١/١٨)، أما الشارح (ابن الناظم) فنص كلامه في شرح الألفية (٢٠): «الكلام عند النحويين هو اللفظ الدال على معنى يحسن السكوت عليه، وهذا ما أراده بقوله «مفيد كاستقم»، كأنه قال: الكلام لفظ مفيد فائدة تامة يصح الاكتفاء بها، كالفائدة في «استقم» فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل». انتهى.

(٦) في الأصل التركيبة.

(٧) في الأصل: والتقسية.

(٨) في الأصل: الكلم على.

حاجَةَ إلى أنّها بمَعْنَى: أسماءٍ وأفعالٍ وحُروفٍ، كَما زعَمَ المَكوْدِيُّ[١] ناظراً[٢] إلى أنَّ ظاهِرَ النَّظْمِ: أنَّ ماهيَّةَ الكلِمِ تتوقَّفُ على الأنواعِ الثّلاثةِ، ونَحْنُ نَجِدُ الكلِمَ قدْ يوجَدُ منْ نَوْعينِ منها كـ« زَيْدٌ قامَ أبوهُ »، بَلْ مِنْ نوعٍ واحدٍ فقَطْ كـ« زَيدٌ جارِيَتُهُ ذاهِبَةٌ ».

و« الكَلِمُ » اسمُ جِنْسٍ جَمْعِيٌّ[٣].

أمّا كَونُهُ اسمَ جِنْسٍ فلأنَّهُ[٤] يَدُلُّ علَى الماهيّةِ منْ حيْثُ هيَ[٥]، ولَيسَ بِجَمْعٍ خلافاً لما وقَعَ في (شَرْحِ)[٦] الشُّذورِ[٧]، ولا اسْمِ[٨] جَمْعٍ خِلافاً لِبَعْضِهِمْ[٩].

---

(١) قال المكودي في شرحه (١ / ١٨): « وقوله:

واسْمٌ وفِعْلٌ ثمّ حرفٌ الكَلِمْ

الكلم: مبتدأ، والخبر مقدم عليه، وهو اسم وفعل ثم حرف، والمراد: أسماء وأفعال وحروف ».

(٢) في الأصل: ناظر.

(٣) وأقل ما يتناول ثلاث كلمات، وعليه ابن مالك، وقيل: الكلم اسم جنس ولا يقال إلا على ما فوق العشرة، وإذا قصد به ما دونها جمع بألف وتاء. وقيل: إفرادي يقع على القليل، والكثير كـ« ما، وتراب » وعليه الرضي.

انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٦، شرح الأشموني: ١ / ٢٥، شرح الرضي: ١ / ٢، الهمع: ١ / ٣٦، التصريح على التوضيح: ١ / ٢٤، شرح المرادي: ١ / ١٩، شرح ابن الناظم: ٢٠، حاشية الخضري: ١ / ١٦.

(٤) في الأصل: لأنه.

(٥) وهذا مبني على أن اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي هي، وهو ما مشى عليه بعض النحاة. واختار ابن الحاجب أنه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها، ويسمى فرداً منتشراً.

انظر: حاشية يس مع التصريح: ١ / ٢٤.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٤.

(٧) انظر شرح شذور الذهب لابن هشام (١١)، وإلى ذلك ذهب السيرافي والجرجاني وجماعة، ثم اختلف، فقيل: جمع كثرة، وقيل: جمع قلة. ورد بأن الغالب تذكيره، والغالب على الجمع تأنيثه.

انظر شرح الكتاب للسيرافي: ١ / ٤٩، المقتصد للجرجاني: ١ / ٦٩، التصريح على التوضيح: ١ / ٢٤، والهمع: ١ / ٣٦، اللسان: ٥ / ٣٩٢٢ (كلم)، الأشموني مع الصبان: ١ / ٢٥، حاشية الخضري: ١ / ١٦.

(٨) في الأصل: والاسم. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٤.

(٩) وذلك لأن له واحداً من لفظه، والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٤، الأشموني مع الصبان: ١ / ٢٥، حاشية الخضري: ١ / ١٦.

وأمّا كَونُهُ جَمْعياً[١] فلأنّهُ يدلُّ على أكثَرَ من اثْنَيْنِ، ولَيْسَ بإفراديٍّ لعَدمِ صِدْقِهِ علَى القَليلِ والكثيرِ.

واسْتُفيدَ كَوْنُهُ اسْمَ جِنسٍ للأنواعِ[٢] الثّلاثة منْ قَوْلِ النّاظمِ:

واسْمٌ وفِعْلٌ ثمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ/ [٧/ب]

وكَوْنُهُ جَمْعياً[٣] منْ قوله: «واحِدُهُ كَلمةٌ...» الآتي.

ثُمَّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالى:

واحِدُهُ كَلِمَةٌ والقَوْلُ عَمْ ... وكِلْمَةٌ بِها كَلامٌ قَدْ يُؤَمْ

أيْ: واحِدُ الكَلِمِ كَلِمَةٌ، ولوْ قالَ: «واحدُها»، تَبَعاً لابنِ مُعْطٍ[٤] لَجازَ[٥]، كَما أشَرْنا إليه عندَ قَوْلِ الناظمِ: «الكَلامُ وما يتألَّفُ منْهُ»[٦].

و«الكَلِمَةُ»: هيَ القولُ المُفرَدُ[٧]، وفِيه ثلاثُ لُغاتٍ: كَلِمَةٌ كـ«نَبِقَةٍ»[٨]

---

(١) في الأصل: جمعاً. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٤.

(٢) في الأصل: الأنواع. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٤.

(٣) في الأصل: جمعاً.

(٤) حيث قال في الدرة الألفية:

اللفظُ إنْ يُفِدْ هُو الكلامُ ... نَحوُ مَضى القَومُ وهُمْ كِرامُ
تأليفُهُ مِنْ كَلِمٍ واحِدُها ... كَلِمةٌ أقْسَامُها أحَدُها

انظر الدرة الألفية لابن معطي: ٥، الفصول الخمسون لابن معطي: ٤٣.

(٥) حيث أن الكلم اسم جنس يتميز واحده بالتاء، وفيه لغتان: التذكير والتانيث، فقال الناظم: «واحده» على اللغة الأولى، وقال ابن معطي: «واحدها» على الثانية. انظر شرح المكودي: ١/ ٢٠، التصريح على التوضيح: ١/ ٢٥، شرح المرادي: ١/ ٢١.

(٦) انظر ص٣٢.

(٧) قال السيوطي في الهمع: وقد اختلفت عباراتهم في حد الكلمة اصطلاحاً، وأحسن حدودها: «قول مفرد مستقل، أو منوي معه». وفي التعريفات: وهي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد. وتطلق الكلمة في الاصطلاح مجازاً على أحد جزأي المركب نحو «امرئ القيس» فمجموعهما كلمة حقيقة، وكل منهما كلمة مجازاً.
انظر في ذلك الهمع: ١/ ٣-٤، التسهيل: ٣، شرح دحلان: ٦، الفصول الخمسون: ١٤٩، التعريفات: ١٨٥، الإيضاح لابن الحاجب: ١/ ٥٩، شرح الرضي: ١/ ٨، شرح ابن يعيش: ١/ ١٨-١٩، تاج علوم الأدب: ١/ ١٢، شرح الأشموني: ١/ ٢٦، شرح المرادي: ١/ ٢١، أسرار النحو: ٧٥، معجم مصطلحات النحو: ٢٦٠، معجم المصطلحات النحوية: ١٩٦-١٩٧، شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣.

(٨) النَّبِقَةُ: واحدةُ النَّبِقِ وهو ثمر السدر. انظر اللسان: ٦/ ٤٣٢٨ (نبق).

وهيَ الفُصْحَى، وهيَ لُغةُ أهْلِ الحجازِ، وكِلْمَةٌ كـ«سِدْرَةٍ»[١]، وكَلْمَةٌ كـ«تَمْرَةٍ»، وهُما لُغتانِ لبَني تَميمٍ، كَذا قالَهُ ابنُ هِشامٍ[٢].

وتعقَّبَهُ شَعْبانُ في عَزْوِهما إِلى بَني تَميمٍ، وإلى هذِهِ الثَّلاثِ لُغاتٍ أشارَ في ألفيتهِ بقَوْلِه[٣]:

فِيْها ثَلاثٌ مِنْ لُغاتِ الأُمَّهْ   كَلِمَـةٌ وكِلْمَـةٌ وكَلْمَهْ

وقَولُهُ: «والقولُ عَمْ» يَعْني: أنّ القولَ يَعُمُّ الكلامَ، لانطِلاقه علَى المُفيدِ وغيرِهِ، والكَلِمَ، لانطلاقهِ على المركبِ منْ كلمتين فأكثرَ، والكَلِمَةَ، لانْطلاقه على المُفْردِ والمركَّبِ، فعُلِمَ أنَّ بينَ القولِ والكلامِ، والكلمِ والكلمة عموماً وخصوصاً مطلقاً، لصدْقهِ علَيْهِمْ وانفرادهِ في مثلِ «غلامُ زيدٍ»، فإنّه ليسَ كلاماً لعدمِ الفائدةِ، ولا كَلِماً لعدمِ الثلاثةِ، ولا كَلِمَةً لأنَّه ثِنْتانِ.

وأنَّ القولَ على الأصحِّ: عبارةٌ عن اللفظِ (المفردِ أو)[٤] المركَّبِ الدّالِّ علَى مَعْنَىً يصحُّ السكوتُ علَيْهِ أولاً[٥].

وقَدْ يُطْلَقُ القولُ لُغةً ويُرادُ به الرأيُ والاعتقادُ، نحْوُ «قالَ الشّافِعيُّ (بحِلٍّ)[٦] كَذا» أيْ: رأى ذلكَ واعْتَقَدَ[٧].

وقَولُهُ:

وكِلْمَةٌ بِها كَلامٌ قدْ يُؤَمْ

---

(١) السدرة: واحدة السدر، وهو شجر النبق. انظر اللسان: ٣/ ١٩٧١ (سدر).

(٢) انظر شرح الشذور لابن هشام: ١١، شرح اللمحة لابن هشام: ١/ ١٥٨.

(٣) انظر ألفية شعبان الآثاري (كفاية الغلام في إعراب الكلام): ٣٦.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٧.

(٥) فشمل الكلمة والكلام والكلم شمولاً بدلياً، اي: أنه يصدق على كل منها انه قول إطلاقاً حقيقياً، ويقابل القول الأصح أقوال: فقيل: القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد، فيكون مرادفاً للكلام. وقيل: هو عبارة عن المركب خاصة مفيداً كان أو غير مفيد، فيكون أعم مطلقاً من الكلام والكلم، ومبايناً للكلمة. وقيل: إنه مرادف للكلمة. وقيل: إنه مرادف للفظ.
انظر شرح الأشموني: ١/ ٢٧، التصريح على التوضيح: ١/ ٢٧، الهمع: ١/ ٣٩، شرح المرادي: ١/ ٢١، شرح دحلان: ٦، شرح ابن عقيل: ١/ ١٧، حاشية الصبان: ١/ ٢٦، حاشية يس: ١/ ٢٧، معجم مصطلحات النحو: ٢٥٦.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٨.

(٧) وهو إطلاق مجازي إجماعاً. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٨، الهمع: ١/ ٣٥، شرح المرادي: ١/ ٢١.

يَعْني: أنَّ الكَلمَةَ لُغَةً يُقصَدُ بها الكلامُ مجازاً، منْ باب تسمية الشَّيْءِ باسمِ جُزْئِه، نحْوُ قوله تَعالى / : ﴿ كَلاَّ إِنَّها كَلمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴾ [المؤمنون : ١٠٠] [٨/أ] (أيْ)(١): إنَّ مَقالَةَ مَنْ قالَ: ﴿ رَبِّ ارْجعونِ لَعَلِّي أعْمَلُ صالحاً فيما تَرَكْتُ ﴾ [المؤمنون: ٩٩–١٠٠] – كَلِمَةٌ، ونَحْوُ قَولِه علَيْهِ السّلامُ: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قالَها الشّاعِرُ (كَلِمَةُ لَبِيدٍ)(٢):

١– أَلا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلا اللَّهَ باطِلُ ....»(٣)

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٨.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الأشموني: ١/٢٨.

ولبيد هو ابن ربيعة بن مالك بن جعفر العامري، أبو عقيل، أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، ومن أهل عالية نجد، أدرك الإسلام فأسلم، وترك الشعر فلم يقل في الإسلام إلا بيتاً واحداً، سكن الكوفة، وعاش عمراً طويلاً، وهو أحد أصحاب المعلقات، توفي سنة ٤١هـ، وله ديوان شعر صغير، ترجم إلى الألمانية. انظر ترجمته في الأعلام: ٣/٢٤٠، جمهرة أشعار العرب: ٣٠، معجم المؤلفين: ٨/١٥٢، الخزانة: ١/٢٤٦، سمط اللآلئ للأويني: ١/١٣.

١– من الطويل، من قصيدة للبيد العامري في ديوانه (٢٥٦) رثى بها النعمان بن المنذر ملك الحيرة، وعجزه:

وكُلُّ نَعيمٍ لا مَحالةَ زائِلُ

أورده المؤلف شاهداً لإطلاق الكلمة على الكلام، وهو مجاز مهمل عند النحويين مستعمل عند المتكلمين، وهو من باب تسمية الشيء باسم جزئه على سبيل التوسع.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٩، الشواهد الكبرى للعيني: ١/٥، ٣/١٣٤، شرح الأشموني: ١/٢٨، ٢/١٦٤، شرح ابن يعيش: ٢/٧٨، شذور الذهب: ٢٦١، مغني اللبيب: ١٣٣، ١٩٦، ٢١٩، ٣٥٢، الهمع: ١/٨٩٢، الدرر اللوامع للشنقيطي: ١/٢، ١٩٣، ١٩٧، حاشية يس: ١/٣٥٥، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٧٢٢، شرح أبيات المغني للبغدادي: ٣/١٥٤، شرح شواهد المغني للسيوطي: ١/١٥٠، المطامع السعيدة: ٥٩، ٣٤٣، الدرة المضية للأنباسي (رسالة ماجستير): ١٠٥.

(٣) الحديث بهذا اللفظ في صحيح البخاري: ٨/٤٣ (كتاب الأدب – باب ما يجوز من الشعر)، وفتح الباري لابن حجر: ١٠/٥٣٧. وروي الحديث بروايات عديدة منها «أصدقُ كلمةٍ قالها شاعر كلمة لبيد..»، «أصدق كلمة قالتها العرب كلمة لبيد»، «إن أصدق كلمة قالها الشاعر قول لبيد»، «أشعَرُ بيتٍ قالَتْهُ العربُ قولُ لبيد».

انظر صحيح مسلم حديث رقم: ٢٢٥٦، سنن الترمذي حديث رقم: ٢٨٥٣، ٢٨٤٩، مسند أحمد: ٢/٣٩١، ٤٤٤، ٤/٤٢٧، تهذيب الآثار للطبري: ٢٥–٢٧.

وانظر أبيات المغني: ٣/١٥٧–١٥٨، ٧/٣، الخزانة: ٢/٢٥٥، شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري: ٥١٠، شرح ابن الناظم: ٢٢، شرح دحلان: ٦، التصريح على التوضيح: ١/٢٨، شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٥٣.

وقولهم: «كلمة الشهادة»، يُريدونَ[١]: لا إِلَهَ إلاّ اللّهُ محمدٌ رَسولُ اللّه، وذلكَ كَثيرٌ لا قليلٌ، كَما يُفْهَمُ منَ النَّظْمِ، لأنّ «قدْ يَفْعَلُ» يُشعِرُ بالتقليل في عُرْفِ المُصنِّفينَ، كَما ذكَرَهُ[٢] ابنُ هِشامٍ[٣].

ويُطْلَقُ الكَلامُ لُغةً ويُرادُ به المفردُ، نَحْوُ «زَيْدٌ» في «مَنْ أنْتَ زيْدٌ» عنْدَ سِيبَويه[٤].

ويُطلَقُ الكَلِمُ لُغَةً، وَيُرادُ به الكلامُ نَحْوُ «الكَلِمُ الطَّيِّبُ»، ذكَرَ هَذه الشّيْخُ خالدٌ في (شَرْحِ)[٥] التّوضيحِ[٦].

ثم قال:

بالجَـرِّ والتّنوينِ والنِّدا وألْ ... ومُسْنَدٍ للاسْمِ تَمْييزٌ حَصَلْ

لمّا ذكَرَ (أنَّ)[٧] أنْواعَ[٨] الكَلِمِ ثَلاثةٌ: اسْمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ[٩] ــ أخَذَ

---

(١) في الأصل: يردون. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٩.

(٢) في الأصل: ذكر. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٩.

(٣) انظر أوضح المسالك (باب الإمالة): ٢٩٣، التصريح على التوضيح: ١/٢٩، ٢/٣٥١.

(٤) قال سيبويه في الكتاب (١/١٦٢): «ومثله قول بعض العرب: «مَنْ أنتَ زَيدٌ» أي: مَنْ أنتَ كلامُكَ زيدٌ». وانظر الكتاب: ١/١٤٧، التصريح على التوضيح: ١/٢٨. وقال الشيخ خالد في (١/١٧٧): «من حذف المبتدأ وجوباً قولهم: «مَنْ أنتَ زيدٌ»، بالرفع، فـ«زيدٌ» خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، أي: مذكورك زيد وهذا التقدير أولى من تقدير سيبويه: «كلامك زيد» لأن المعاني لا يخبر عنها بالذوات، ولأن زيداً ليس بكلام لعدم تركيبه. وأجيب بأنه من باب إطلاق الكلام على المفرد، وهو جائز لغة كما جاء في عكسه وهو إطلاق الكلمة على الكلام، والمعنى على التقديرين: أن شخصاً ذكر زيداً وهو ليس أهلاً لذكره فقيل له: «من أنت زيد» يروى برفع «زيد»، ونصبه، فالرفع على ما مر، والنصب بفعل محذوف وجوباً والتقدير: من أنت تذكر زيداً، ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع التقدير: مذكورك زيد، فيكون المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب، والتزم حذف الرافع، كما التزم حذف الناصب نص عليه سيبويه، وأفاد ذلك تعظيم «زيد» وإجلاله، وتحقير المخاطب وإذلاله». انتهى. وانظر إرشاد الطالب النبيل (١٠٥/ب)، أوضح المسالك: ٤٢، الهمع: ٣/٢٠، ارتشاف الضرب: ٢/٢٨٠.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٦) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١/٢٨.

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٨) في الأصل: الأنواع.

(٩) فالاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وهو ينقسم إلى اسم عين، وهو الدال على معنى يقوم بذاته كـ«زيد وعمرو»، وإلى اسم معنى وهو ما لا يقوم بذاته، سواء كان معناه وجودياً كالعلم، أو عدمياً كالجهل. والفعل ما دل على معنى في =

يَذْكُرُ لكُلٍّ واحدٍ منْها عَلامةً يَمتازُ بِها عنْ قَسِيْمَيْه[١]، فذكَرَ للاسمِ خَمْسَ عَلامات:

الأولى[٢]: الجرُّ، وهُوَ عبارةُ البصريينَ، وعبارةُ الكوفيين[٣]: الخفضُ[٤]، والمُرادُ به: الكسرةُ التي يُحْدثُها عاملُ الجَرِّ أوْ نائبُها، سَواءٌ كانَ العاملُ حَرْفاً، أمْ إضافَةً، أم تَبَعيّةً، وقَدْ اجتَمَعَتْ في البَسْمَلَةِ، فَـ«اسمٌ» مَجرورٌ بالحَرْفِ، و«اللّهُ» مَجرورٌ بالإضافة، و«الرّحمنُ» بالتّبعيّة[٥].

هَذا هُوَ الجاري عَلى الألسنَة، والتحقيقُ خلافُهُ، لأنّ جَرَّ المُضاف إليه بالمُضاف، وليستْ التبعيةُ العاملَ، وإنّما العاملُ (عاملُ)[٦] المتبوعِ في غيرِ البَدَلِ[٧]، كَما بيّنْتُ ذلكَ في إعرابي للخَزْرَجيّةِ.

= نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وقيل: الفعل كون الشيء مؤثراً في غيره، كالقاطع مادام قاطعاً، وعرفه سيبويه بقوله: الفعل أمثلة أخذت من لفظ إحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ولما يكون ولما هو كائن لم ينقطع، وحده بعض النحويين بأنه ما كان صفة غير موصوف أي: يوصف به ولا يكون موصوفاً، نحو «هذا رجل يقوم» فـ«يقوم» صفة لـ«رجل» ولا يجوز أن تصف «يقوم» بشيء. والحرف: ما دل على معنى في غيره، نحو «من، وإلى» وما أشبه ذلك، وعرفه بعض النحويين بقولهم: الحرف ما خلا من دليل الاسم والفعل، وقال آخرون: الحرف ما لا يستغنى عن جملة يقوم بها، نحو «لن يقوم زيد»، قال الزجاجي: وهذا وصف للحرف صحيح وليس بحد له. وقد أطلقه سيبويه على الضمائر، كما أطلقه على أفعال المقاربة وكانه يريد بالحرف الكلمة.

انظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي: ٥٢-٥٣، ٥٤-٥٥، تعريفات الجرجاني: ٢٤، ٨٥، ١٦٨، الهمع: ١/٧، الكتاب: ١/٢، ٣٩٣، ٤٧٩، الفصول الخمسون: ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، شرح الرضي: ١/٩، معجم المصطلحات النحوية: ١٧٤-١٧٥، ٦٣، معجم مصطلحات النحو: ١٠١.

(١) في الأصل: قسمية.

(٢) في الأصل: الأول.

(٣) في الأصل: الكوفيون. انظر شرح المكودي: ١ / ٢٠.

(٤) أما الجر فإنما سمي بذلك لأن معنى الجر الإضافة، وذلك أن الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها، كقولك: «مررت بزيد» فالباء أوصلت مرورك إلي زيد. وأما الخفض فهو بمعنى الجر، تسمية أطلقها الكوفيون معللين لها بانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به وميله إلى إحدى الجهتين.

انظر شرح ابن يعيش: ٢/١١٧، شرح المكودي: ١ / ٢٠، الإيضاح للزجاجي: ٩٣، معجم المصطلحات النحوية: ٤٣، ٧٦، مصطلحات الكوفيين النحوية (رسالة ماجستير): ٢١٤.

(٥) والرحيم أيضاً، فهما مجروران بالتبعية لأنهما صفتان. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٣٠، شرح اللمحة لابن هشام: ١ / ٢٣٤، إعراب الألفية: ٣.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٣٠.

(٧) قال ابن هشام في شرح الشذور (٣١٧): «وإنما لم أذكر المجرورَ بالتبعيةِ - كما فعَل =

[٨/ب] **الثَّانيةُ**(١): التنوين/ وهْوَ نونٌ ساكنةٌ تَلْحقُ الآخرَ لفظاً لا خطّاً لغيرِ توكيد.

فخَرجَ بقيدِ «السّكون» النّونُ في «رَعْشَنٍ» للمُرْتَعش(٢) لتحرُكِها وَصْلاً، وبقيدِ «الآخرِ» النونُ في «مُنْكَسرٍ»(٣)، لأنها لمْ تلحقْ الآخرَ، وبقيدِ «لا خطّاً» النونُ اللاحقةُ لآخرِ القوافي، وبقيدِ «لغَيْرِ توكيدٍ» نُونُ ﴿لَنَسْفَعَنْ﴾(٤) [العلق: ١٥] على تقديرِ رَسْمِها في الخطِّ ألفاً.

وأنواعُ التنوينِ الخاصةُ بالاسمِ أربعةٌ:

- تنوينُ التمكينِ، كـ«زيد».
- والتنكيرِ، كـ«سيبويهٍ»، إذا أردتَ شَخْصاً ما.
- والمُقابلةِ، كـ«مسلماتٍ»(٥).
- والعِوَضِ، كـ«جوارٍ(٦)، ويَومَئذٍ»(٧).

= جماعةٌ - لانّ التبعيةَ ليستْ عندنا هي العاملةُ، وإنما العاملُ عاملُ المتبوعِ وذلكَ في غيرِ البدلِ». وقال السيوطي في الهمع (٤/١٥٣): الجر إما بحرف أو إضافة لا ثالث لهما، ومن زاد التبعية فهو رأي الأخفش مرجوح عند الجمهور». وانظر التصريح على التوضيح: ١/٣٠، ٢/٢٤، أوضح المسالك: ١٣٨، الهمع: ٤/٢٦٥، شرح الرضي: ١/٢٥، حاشية الخضري: ١/١٨، حاشية الصبان: ١/٣٠، إرشاد الطالب النبيل (٩/ب).

(١) في الأصل: الثاني. انظر التصريح على التوضيح: ١/٣٠.

(٢) انظر اللسان والصحاح (رعش)، التصريح على التوضيح: ١/٣١.

(٣) في الأصل: منكسرة. انظر التصريح على التوضيح: ١/٣١.

(٤) ﴿كَلاَّ لَئِن لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعاً بالنَّاصية﴾.

(٥) وهو اللاحق لما جمع بألف وتاء مزيدتين، سمي بذلك لأنه قابل النون في جمع المذكر السالم، وليس بتنوين الصرف - خلافاً للربعي - بدليل ثبوته بعد التسمية كما ثبتت النون في نحو «عرفات».
انظر التصريح على التوضيح: ١/٣٣، شرح الرضي: ١/١٣، شرح المرادي: ١/٢٥، شرح ابن عقيل: ١/١٩، الهمع: ٤/٤٠٦، شرح الاشموني: ١/٣٦.

(٦) جوارٍ جمع جارية، تطلق على السفينة والشمس لجريهما في البحر والفلك، ومنه قيل للأمة: جارية على التشبيه لجريها مستَسْخرة في أشغال مواليها، والأصل فيها الشابة لخفتها، ثم توسعوا حتى سموا كل أمة جارية وإن كانت عجوزاً. والتنوين في «جوار» عوض عن حرف، وأصلها «جواري» بالضم والتنوين، استثقلت الضمة على الياء فحذفت، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديراً، لأن المحذوف لعلة كالثابت فخيف رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المتصرف المستثقل لفظاً بكونه منقوصاً، ومعنى بكونه فرعاً، فعوضوا التنوين من الياء، لينقطع طمع رجوعها - وهذا مبني على تقديم الإعلال على منع الصرف، وهو مذهب سيبويه والجمهور - أو للتخفيف بناء على حمل مذهبهم على تقديم منع الصرف على الإعلال، فاصله بعد منع صرفه «جواري» =

الثّالثةُ: النِّداءُ، والمُرادُ به كَوْنُ الكلمةِ مُناداةً، نَحْوُ «يا أيُّها الرّجُلُ».

وأما نَحْوُ قوله تَعالَى: ﴿يا لَيْتَنا نُرَدُّ﴾ [الأنعام:٢٧]، فلَيسَتْ «يا» للنّداءِ، بَلْ حَرْفُ تَنبيهٍ، ولَوْ سُلِّمَ: فالمنادى مَحذوفٌ تَقديرُهُ: يا قَوْمُ لَيْتَنا نُرَدُّ[١].

الرابعةُ: ألْ، وهيَ الألفُ واللامُ، سواءً كانتْ زائدةً كـ«اليزيد»[٢] أو غَيْرَ[٣] زائدة كـ«الرّجُلِ» والمُرادُ بِها: غَيْرُ الموصولةِ، والاستفهاميةِ، فإنَّ الموصولةَ قدْ تَدْخُلُ على الفعلِ المُضارِعِ كقَوْلِ الفَرَزْدَقِ[٤]:

٢- ما أنْتَ بالحَكَمِ التُّرضَى حُكومَتُهُ ....

= بإسقاط التنوين، استثقلت الضمة على الياء فحذفت، ثم حذفت الياء تخفيفاً وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ إخلال بالصيغة. ومذهب المبرد والزجاج أن التنوين فيه عوض عن حركة الياء، ومنع الصرف مقدم على الإعلال، فاصله بعد منع صرفه «جواري» بإسقاط التنوين، استثقلت الضمة على الياء فحذفت، واتي بالتنوين عوضاً عنها، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين. وكذا يقال في حالة الجر على الأقوال الثلاثة.

انظر حاشية الصبان: ١/٣٥، المصباح المنير: ١/٩٨ (جري)، حاشية ابن حمدون: ١/٢١، اللسان: ١/٦١٠ (جرا)، حاشية الخضري: ١/٢٠، حاشية فتح الجليل على شرح ابن عقيل: ١٤، شرح ابن عقيل: ١/٢٠، التصريح على التوضيح: ١/٣٤، المنصف: ٢/٧٠-٧١.

(٧) والتنوين فيه عوض عن الجملة التي تضاف «إذ» إليها، فإن الاصل: يوم إذ كان كذا، وقد يكون التنوين عوضاً عن كلمة، نحو قوله تعالى: ﴿قل كل يعمل على شاكلته﴾، أي: كل إنسان، ثم حذف «إنسان» المضاف إليه، وعوض عنه التنوين.

انظر شرح الاشموني: ١/٣٥، شرح الرضي: ١/١٣، شرح ابن عقيل: ١/٢٠، حاشية ابن حمدون: ١/٢١، الهمع: ١/١٠، شرح المرادي: ١/٢٥، التصريح على التوضيح: ١/٣٤.

---

(١) في الأصل: ليت قومي. بدل: ليتنا نرد.

(٢) في الأصل: كيزيد. انظر شرح المكودي: ١/٢٢.

(٣) في الأصل: أو غيره. انظر شرح المكودي: ١/٢٢.

(٤) هو همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم التميمي المعروف بالفرزدق، أبو فراس، شاعر من النبلاء من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة، ويشبه بزهير بن ابي سلمى، كان شريفاً في قومه عزيز الجانب وكان لا ينشد بين يدي الخلفاء والأمراء إلا قاعداً، توفي بالبصرة سنة ١١٠هـ (وقيل: ١١١، وقيل: ١١٢، وقيل: ١١٤هـ)، وترك ديوان شعر له.

انظر ترجمته في معجم الأدباء: ١٩/٢٩٧، الاعلام: ٨/٩٢، معجم المؤلفين: ١٣/١٥٢، معجم الشعراء للمزرباني: ١١٦، ٤٨٦، ٤٨٧، الخزانة للبغدادي: ١/١٠٥.

٢- صدر بيت من البسيط للفرزدق (وليس في ديوانه)، وعجزه:

=

والاستفهاميّةُ قدْ تَدخُلُ على الفعلِ الماضي، نَحْوُ «ألْ فَعلْتَ» بمَعْنى: هَلْ فعَلْت(١).

الخامسةُ: الإسنادُ إليه، وهُوَ أن تَنسُبَ إليه ما يَحْصُلُ به الفائدةُ التامةُ، كَما في نسبة القيامِ إلى تاءِ «قُمْتُ»، وكما/ في نَسبةِ «الإيمانِ» إلى «أنا» في قَوْلكَ: «أنا مُؤْمِنٌ». [٩/أ]

ولا فرقَ بينَ الإسناد المعنويّ - كَما مرّ - واللفظيّ، نَحْوُ «ضَرَبَ» فعْلٌ ماضٍ، و«مِنْ» حَرْفُ جَرٍّ، إذ لا يُسنَدُ إلى الفعلِ والحرفِ إلاّ مَحْكوماً باسميّتِهما(٢) كَما قالَهُ ابنُ مالكٍ في منظومتهِ الكُبرى(٣).

=

ولا الأصيلِ ولا ذي الرّأي والجَدَلِ

وهو ثاني بيتين له يهجو بهما أعرابياً من بني عذرة فضلَ جريراً عليه وعلى الأخطل في مجلس عبد الملك بن مروان، وأولهما:

يا أرغمَ اللهُ أنفاً أنتَ حامِلُهُ ... يا ذَا الخَنا ومَقال الزّورِ والخَطَلِ

الأصيل: الحسيب، ويروى: «البليغ» بدل «الأصيل». والجدل: شدة الخصومة. والاستشهاد فيه على دخول الألف واللام في الفعل المضارع تشبيهاً له بالصفة، لأنه مثلها في المعنى، وهذا ضرورة عند النحويين، وقال ابن مالك ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول: ما أنت بالحكم المرضى حكومته.

انظر الشواهد الكبرى: ١/١١١، ٤٤٥، التصريح على التوضيح: ١/٣٨، ١٤٢، شرح الأشموني: ١/١٥٦، ١٦٥، الإنصاف: ٢/٥٢١، المقرب: ١/٦٠، الخزانة: ١/٣٢، شذور الذهب: ١/٨٥، شرح شواهد الشذور للفيومي: ٥، شرح ابن عقيل: ١/٧٨، شواهد الجرجاوي: ٢٣، تاج علوم الأدب: ١/١٨٦، الضرائر لابن عصفور: ٢٨٨، الهمع (رقم): ٢٥٩، الدرر اللوامع: ١/٦١، المكودي مع ابن حمدون: ٦٧، شرح ابن الناظم: ٩٣، شرح المرادي: ١/٣٥، ٢٣٩، شرح دحلان: ٣٥، البهجة المرضية: ٣٤، شرح الجمل لابن عصفور: ١/١١٢، كاشف الخصاصة: ٤٣، شرح الكافية لابن مالك: ١/١٦٣، شرح التسهيل لابن مالك: ١/٢٢٥، المطالع السعيدة: ١٦٦، شرح اللمحة لابن هشام: ١/١٦٨، ٢٦١، ٢/٩١، الجامع الصغير لابن هشام: ٣١، التوطئة للشلوبيني: ١٧٢.

(١) حكاه قطرب عن أبي عبيدة. انظر التصريح على التوضيح: ١/٣٩، الممتع في التصريف: ١/٣٥١، سر الصناعة لابن جني: ١/١٠٦.

(٢) في الأصل: باسميتها. انظر إرشاد الطالب النبيل (١٣/أ).

(٣) فعلى الحكاية تبقيهما على ما كانا عليه من حركة أو سكون، وعلى الإعراب ترفعهما على الابتداء، قال ابن مالك في الكافية:

وإنْ نسَبْتَ لأداةٍ حُكْما ... فاحْكِ أو اعْرِبْ واجعلنها اسْمَا

وقال في شرحها: وإذا نسب إلى حرف أو غيره حكم هو للفظه دون معناه جاز أن يُحْكى، وجاز أن يُعرَب بما تقتضيه العوامل، فمن الحكاية قول النبي ﷺ: «إيّاكُم و«لَوْ» فإنّ «لَوْ» تفتحُ عمَلَ الشّيطانِ»، ومن الإعراب قول الشاعر:

=

ثم قالَ:

بِتَا فعَلتَ وأَتَتْ ويا افْعَلي ونُونِ أقْبِلَنَّ فِعْـلٌ يَنْجَلي

أيْ: يَنْجَلي الفعلُ ويتّضِحُ عنْ قَسِيْمَيْه[١] الاسمِ والحرفِ بأربعِ علاماتٍ:

إحْداها[٢]: «تَاءُ» ضميرِ الفاعلِ مُتَكلماً كانَ كـ«قُمْتُ» – بضمِّ التاءِ – أوْ مُخاطباً كـ«تباركتَ» – بفتحها – أو مُخاطبةً كـ«أحْسَنْتِ»[٣] – بكسرِها، وإلى هَذا أشارَ النّاظمُ بقولِه: «بِتا فعَلْتَ».

الثانيةُ: تاءُ التأنيثِ الساكنة كـ«أتَتْ»، ولأْ التفاتَ إلى عُروضِ الحركة، نَحْوُ قَوله[٤] تَعالَى: ﴿قالتٌ امرأةُ العَزيزِ﴾ [يوسف:٥١]، وأمّا المتحركةُ فتَخْتَصُّ بالاَسم كـ«قائمةٍ» وقدْ تتصلُ بالحرفِ نَحْوُ ﴿وَلاتَ[٥] حِيْنَ مَناصٍ﴾ [ص:٣].

الثالثةُ: ياءُ المخاطبة كـ«قُوْمي»، وبهذه العَلامةِ رُدَّ على (قَوْلِ)[٦] الزّمخشريّ[٧]: «إنّ «هاتِ» بكسرِ التّاءِ – و«تَعالَ» – بفَتْحِ اللامِ – اسْما فِعْلَين»[٨]، فإنّ الصحيحَ أنّهما فِعْلا أمْرٍ، لِدَلالتِهما على الطّلبِ، وقَبولِهما «ياءَ»

= لَيتَ شِعري وأيْنَ منّي لَيْتُ إنّ لَـــواً وإنّ لَيْتاً عَنـاءُ

انظر الكافية وشرحها لابن مالك: ٤/١٧١٦، ١٧٢٢–١٧٢٣، التصريح على التوضيح: ١/٣٩، إرشاد الطالب النبيل (١٣/أ).

(١) في الأصل: قسميه. انظر التصريح على التوضيح: ١/٣٩.

(٢) في الأصل: احدها. التصريح على التوضيح: ١/٣٩.

(٣) في الأصل: أحنت. انظر التصريح على التوضيح: ١/٤٠.

(٤) في الأصل: له. انظر التصريح على التوضيح: ١/٤٠.

(٥) في الأصل: الواو. ساقط.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٧) هو محمود بن عمر بن محمد بن احمد الزمخشري، الخوارزمي، ابو القاسم، جار الله، الحنفي مذهباً، المعتزلي عقيدة، عالم واسع المعرفة، غاية في الذكاء وجودة القريحة، ولد في زمخشر سنة ٤٦٧هـ، وسافر إلى مكة، فجاور بها زمناً فلقب: جار الله، ثم عاد إلى جرجانية فتوفي بها سنة ٥٣٨هـ، من مؤلفاته الكثيرة: المفصل في صنعة العربية، الأمالي في النحو، جواهر اللغة، المستقصى في الأمثال، تفسير القرآن المسمى بالكشاف، شرح كتاب سيبويه، وغيرها.

انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٣٨٨، معجم الادباء: ١٩/١٢٦، شذرات الذهب: ٤/١١٨، النجوم الزاهرة: ٥/٢٧٤، البداية والنهاية: ١٢/٢١٩، معجم المؤلفين: ١٢/١٨٦، الأعلام: ٧/١٧٨.

(٨) فـ«هاتِ» اسم فعل أمر بمعنى: ناول، و«تعالَ» اسم فعل أمر بمعنى: أقْبِلْ. انظر المفصل للزمخشري: ١٥١، التصريح على التوضيح: ١/٤١، شرح الشذور: ٢٢، حاشية الصبان: ١/٤١.

المخاطبة تَقولُ: «هَاتِي» - بكسرِ التاءِ - (بمَعْنَى)(١): ناوِلي، وتَعالَيْ - بفَتْحِ اللامِ - بمَعْنَى: أقْبِلي.

الرابعةُ: نُونُ التوكيد، شديدةً كانتْ أو خفيفةً، ويجمعُهُما قولُهُ تَعالَى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكوناً﴾ [يوسف:٣٢]، وأمّا نحْوُ قَولِ رُؤْبَةَ(٢):

٣- أَقائِلُنَّ أحْضِرُوا الشُّهودَا

فأدْخَلَ نُونَ التوكيدِ علَى «قائِلُنَّ» مع أنّهُ اسمٌ فضَرورةٌ نادِرَةٌ.

[٩/ب] ثمّ قالَ/:

سِواهُما الحَرْفُ كَهَلْ وَفِي ولَمْ ....

أيْ: يُعْرَفُ الحَرفُ بأنّه لا يَحْسُنُ فيهِ شَيْءٌ مِنْ عَلاماتِ الاسمِ، ولا مِنْ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٢) هو رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي، أبو الجحاف، أو أبو محمد، راجز من الفصحاء المشهورين، وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، أخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره، ويقولون بإمامته في اللغة، توفي في سنة ١٤٥هـ، وقد أسن، وله ديوان رجز.

انظر ترجمته في لسان الميزان لابن حجر: ٢/٤٦٤، الأعلام: ٣/٣٤، خزانة الأدب: ١/٨٩، معجم المؤلفين: ٤/١٧٣، المؤتلف والمختلف للآمدي: ١٢١، الشواهد الكبرى: ١/٢٦.

٣- من الرجز نسب لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه (١٤٣)، كما نسب لرجل من هذيل، وقبله:

أرأيتَ إنْ جاءَتْ به أُمْلودَا
مُرَجَّلاً ويلبسُ البُرُودا

ورواه صاحب الخزانة برواية «أحضري» بدل - «أحضروا» وقال: «ورواه العيني «أحضروا» بواو الجمع، ولا وجه له، كما لا وجه لنسبة الشعر إلى رؤبة بن العجاج». والأملود: الناعم، والمرجل: المزين، وأصله من رجلت شعره إذا سرحته، والبرود، جمع برد وهو نوع من الثياب. والشاهد فيه على أن نون التوكيد قد تلحق اسم الفاعل ضرورة، تشبيهاً له بالمضارع، كما في قوله: «أقائلُنَّ».

انظر التصريح على التوضيح: ١/٤٢، الشواهد الكبرى: ١/١١٨، ٣/٦٤٨، ٤/٣٣٤، الخزانة: ١١/٤٢٠، المحتسب لابن جني: ١/١/١٩٣، الخصائص لابن جني: ١/١٣٦، الضرائر: ٣١، مغني اللبيب (رقم): ٦٣٣، تاج علوم الأدب: ٢/٣٢٩، شرح الأشموني: ١/٤٢، ٣/٢١٢، شرح المرادي: ١/٤٣، الجنى الداني: ١٤١، شواهد المغني: ٢/٧٥٨، شرح ابن الناظم: ٤٥٨، ٦٢٦، البهجة المرضية: ٧/١٤٣، سر الصناعة: ٢/٤٤٧، شرح الكافية لابن مالك: ١/١٤، ٣/١٤١٢، ارتشاف الضرب لأبي حيان: ١/٣٠٧.

عَلامات الفعلِ التسعِ ولا غيرِها، ثمَّ مثّلَهُ بقولِه: «كهَلْ وَفي وَلَمْ»، وأشارَ بتَعْدادِ الأمثلةِ إلى بيانِ أنواعِ الحَرْفِ.

فإنَّ منْها ما لا يَخْتَصُّ بالأسْماءِ ولا بالأفْعالِ، فَلا يَعْمَلُ شَيْئاً[1] كـ«هَلْ»، تَقولُ: «هَلْ زَيدٌ أخُوكَ»، و«هَلْ يَقولُ»[2].

ومنْها ما يَخْتَصُّ بالأسماءِ فيَعْمَلُ فِيها الجرَّ كـ«في»[3]، نَحوُ قولِه تَعالى: ﴿وفي السَّماءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذاريات: ٢٢].

ومنها ما يَخْتَصّ بالأفْعالِ فيَعْمَلُ فِيها الجَزْمَ، كَـ«لَمْ»، نَحْوُ قولِه تَعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ ولَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

ثمَّ قالَ رحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

فِعْلٌ مُضارِعٌ يَلي لَمْ كَيَشَمْ ....

لَمّا أتى في تَعْريفِ الفعلِ بالعَلاماتِ التي تَخُصّهُ علَى الجملةِ وكانتْ الأفعالُ علَى ثلاثةِ أقسامٍ: ماضٍ، ومضارعٍ، وأمرٍ - أخذَ يُبيّنُ لكلِ فعلٍ علامةً تختَصُّ به، فذكَرَ أنّ علامَةَ الفعْلِ المُضارعِ: أنْ يَصلُحَ لأنْ يَلي «لَمْ» بأنْ يقَعَ بعْدَها، نَحْوُ «لمْ يَشَمْ» والأفْصَحُ في «يشَمْ» فتْحُ الشّينِ مُضارعَ «شَمِمَ» بكَسْرِها.

ومتَى دلَّتْ كلمةٌ علَى مَعْنى الفعْلِ المُضارعِ، ولمْ تَقْبَلْ «لَمْ» فهِيَ اسْمُ فِعْلٍ كَـ«أوَّهْ» بمَعْنى: أتوجَّعُ.

ثمَّ قالَ رحِمَهُ اللهُ:

وماضِيَ الأفعالِ بالتّامِزْ....... ....

---

(١) في الأصل: شيء. انظر أوضح المسالك: ٨، التصريح على التوضيح: ١/٤٣.

(٢) انظر أوضح المسالك: ٨، وفي التصريح على التوضيح (١/٤٣): «فإن منها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال فلا يعمل شيئاً كـ«هل» حيث لم يكن في حيزها فعل، فإنها تدخل على الاسم تقول: «هل زيد أخوك» بخلاف ما إذا كان في حيزها فعل فتختص به: إما صريحاً نحو - هل قام زيد وهل يقوم»، وإما تقديراً «هل زيد قام» فـ«زيد» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور على حد ﴿وإن امرأة خافت﴾ عند جمهور البصريين، وبالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيين، ولاختصاص «هل» بالفعل - إذا كان في حيزها - وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو «هل زيداً ضربته»، ومنها ما لا يختص بالأسماء والأفعال ويعمل كـ«ما»، ولات، وإن المشبهات بـ«ليس».

(٣) في الأصل: في. زيادة. انظر التصريح: ١/٤٣.

يَعْني أنّ الفعلَ الماضيَ يَمتازُ عن المُضارِعِ والأمْرِ بصلاحيته لـ« التّاء »، و« ألْ » في « التا » للعهد الذِّكْرِيّ، وشملَتْ التاءَيْنِ المَذْكورتين[١]، وهُما: تاءُ ضَميرِ الفاعلِ، كـ« تَبارَكَ، وعَسى، ولَيْسَ »، تَقولُ: « تباركتَ يا اللّهُ، وعَسَيْتُ أنَا » وتاءُ التأنيث الساكنة/ كـ« نِعْمَ، وبِئْسَ، وعَسَى، ولَيْسَ »، تَقولُ: « نعِمَتْ وبِئْسَتْ، وعَسَتْ، ولَيْسَتْ ». [١٠/أ]

ومَتى دلّتْ كلمَةٌ علَى مَعْنى الفعلِ الماضي، ولمْ تَقْبَلْ إحدَى التاءينِ فهِيَ اسمُ فِعْلٍ كـ« هَيْهاتَ » بمَعْنَى: بَعُدَ.

ثم قال:

.... وَسِمْ بالنّونِ فعْلَ الأمرِ إنْ أمْرٌ فُهِمْ

يَعْني: أنّ فعْلَ الأمْرِ يمتازُ بشيئينِ:

– صَلاحيّتُهُ لنونِ التوكيدِ، وهِيَ مَعْنَى قوله: « وسِمْ بالنّونِ » أيْ: علِّمْ.

– وإفْهامُ الأمْرِ، وهُوَ مَعنى قوله: « إنْ أمْرٌ فُهِمْ ».

و« ألْ » في « النّونِ » للعهدِ الذكريِّ، وهُوَ نونُ التوكيدِ المتقدمة.

ثمّ قالَ:

والأمْرُ إنْ لمْ يَكُ للنّونِ مَحَلْ فيْهِ هوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وحَيَّهَلْ

يَعْني: أنّ اللفظَ إذا أفْهَمَ الأمْرَ، ولمْ يكُنْ صالحاً لنون التوكيد فهُوَ اسْمُ فعْلٍ، ولذلكَ مثّلَهُ بـ« صَهٍ » ومَعْناهُ: اسْكُتْ، و« حَيَّهَلْ » ومَعْناهُ: أقْبِلْ، وإنْ قَبلَتْ[٢] كَلمةٌ نونَ التوكيدِ، ولمْ تَدُلّ علَى الأمْرِ فهْيَ فعْلٌ مضارعٌ نَحْوُ: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وليكوناً﴾ [يوسف:٣٢]، أو فِعْلُ تعَجُّبٍ نَحْوُ: « أحْسِنَنْ[٣] بزيدٍ » فإنّه ليس أمراً[٤] على الأصَحّ، بلْ علَى صورةِ فعلِ الأمْرِ[٥].

---

(١) في الأصل: المذكرتين. انظر شرح المكودي: ١/٢٤.

(٢) في الأصل: أقبلت. انظر التصريح على التوضيح: ١/٤٥.

(٣) في الأصل: أحسن. انظر التصريح على التوضيح: ١/٤٥.

(٤) في الأصل: أمر. انظر التصريح على التوضيح: ١/٤٥.

(٥) هذا ما ذهب إليه البصريون، وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابنا كيسان وخروف: لفظه ومعناه الأمر. وإن دلت كلمة على الأمر ولم تقبل النون المذكورة فهي اسم: إما لمصدر نحو:

صَبْراً بني عَبْد الدّارْ

بمعنى: اصبروا، أو اسم لفعل، كـ« نزال ودراك »، أو هي حرف نحو « كلا » بمعنى: انته.

انظر: التصريح على التوضيح: ١/٤٥، ٢/٨٨، شرح المرادي: ٣/٥٧، شرح الرضي: ٢/٣١٠، شرح الأشموني: ١/٤٥، ٣/١٩، شرح ابن يعيش: ٧/١٤٧، الهمع: ١/١٦، ٥/٥٨، تاج علوم الادب: ٣/٨٥٢.

الباب الثاني
المُعرب والمَبنيّ

ثم قالَ رحمَه اللهُ تَعالى:

المُعْرَبُ والمَبْنيُّ

والاسْمُ منهُ مُعْرَبٌ ومَبْنيْ　　　لِشَبَهٍ منَ الحُروف مُدْنيْ

يَعْني: أنّ الاسْمَ على قسمين: منهُ مُعْرَبٌ، ومنهُ مبنيٌّ، وقدّمَ المُعرَبَ، لأنّهُ الأصلُ في الأسْماءِ، وإنّما كانَ الأصْلُ فيها الإعرابَ لاخْتصاصِها بتَعاقُبِ مَعانٍ علَيْها كالفاعليةِ والمَفعوليةِ والإضافةِ/، فتَفْتَقِرُ في التمييزِ بينَها إلى الإعرابِ. [١٠/ب]

ولمّا كانَ المَبنيُّ من الأسماءِ على خلافِ الأصلِ، وأنه لا يُبنى إلا لعلةٍ، نَبّه على ذلكَ بلامِ التعليلِ، فقالَ: «لِشبهٍ منَ الحُروف».

ولمّا كانَ الشبهُ منهُ مُقَرِّبٌ منَ الحُروف[١] وغيرُ مُقرِّبٍ، نبّه على المُقرِّبِ بقوله: «مُدْني»، والشَّبهُ غيرُ المُدْني: ما عارضَهُ معارضٌ كـ«أيّ» في الاستفهامِ والشّرطِ، فإنّها أشْبهتْ الحَرْفَ في المعنى، لَكنْ عارضَ شَبَهَ الحَرفِ لزومُها الإضافةَ، لأنّ الإضافةَ منْ خَواصِ الاسمِ فأُلْغِيَ شَبَهُ الحرفِ.

وما ذهبَ إليه بعضُهم: أنّ المضافَ لياءِ المُتكلمِ لا معربٌ ولا مبنيٌّ وسَمَّوهُ خَصِياً[٢]، ليْسَ بشيءٍ[٣].

---

(١) في الأصل: للحروف. بدل: من الحروف. انظر شرح المكودي: ٢٥.

(٢) في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب: أحدها: إنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة، وهو مذهب الجمهور وعليه ابن مالك في شرح الكافية. الثاني: إنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة، وفي الجر بكسرة ظاهرة، واختاره ابن مالك في التسهيل. الثالث: إنه مبني، وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب وابن الخباز والمطرزي. الرابع: إنه لا معرب ولا مبني وإليه ذهب ابن جني.

انظر في ذلك شرح المرادي: ٢/٢٩٧، شرح الأشموني: ٢/٢٨٣، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٩٩٩، شرح ابن الناظم: ٤١٣، المرتجل لابن الخشاب: ١٠٩، شرح ابن يعيش: ٣/٣٢، التسهيل: ١٦١، الخصائص لابن جني: ١/٤٧، ٢/٣٥٦، أمالي ابن الشجري: =

ثمَّ قالَ رحِمَهُ اللهُ:

كالشَّبَهِ الوضْعِيِّ في اسْمَيْ جِئْتَنَا والمَعْنَوِيِّ فـي مَتَى وفـي هُنَا

وَكَنِيابَـةٍ عَــنِ الفِعْــلِ بِــلا تأثُّــرٍ وكافْتِقَـارٍ أُصِّــلا

نوَّعَ شَبَهَ الحَرفِ إلى أربعَةِ أنْواعٍ:

الأولُ: الشّبهُ الوَضعِيُّ، وهُوَ ما أشْبَهَ الحرفَ في كونِهِ موضوعاً على حَرفٍ أوْ حَرفينِ، وهْوَ المُشارُ إليه بقولِه:

كالشّبَهِ الوَضْعِيّ في اسْمَيْ جِئْتَنَا

وهُمَا: «التاءُ وَنَا»، فَـ«التاءُ» مبنيةٌ لشَبَهِها بالحرفِ في وَضْعِها علَى حَرْفٍ واحدٍ، فإنّها في حالِ الكسرِ شبيهةٌ بنحوِ «باءِ» الجرِّ، وفي حالِ الفَتْحِ شبيهةٌ بِنَحْوِ «وَاوِ» العَطْفِ، وفي حالِ الضّمِّ[1] شبيهةٌ بِنَحْوِ «مُ اللّهِ»[2] في القَسَمِ[3].

وَ«نا» مبنيٌّ أيضاً لشَبَهِهِ - في وَضْعِهِ على حَرفينِ - بالحرفِ، نَحْوُ «قَدْ».

[١١/أ] وإنّما أُعربَ «أبٌ وأخٌ» / لضَعْفِ الشَّبهِ بكونه عارضاً، فإنّ أصْلَهما[4] قَبْلَ الحذفِ «أبوٌ، وأخوٌ» بدليلِ قَوْلِهِمْ في التثنيةِ: «أبَوَانِ وأخَوَانِ».

والثاني: الشَّبَهُ المعنويُّ، وهُوَ ما أشبَهَ الحرفَ في المعنى، وهُوَ المُشارُ إليه بقوله: «والمعنويِّ» أيْ: الشَّبَهِ المعنويِّ في «مَتَى» وفي «هُنا». أمّا «مَتى» فأشْبَهَتْ هَمزةَ الاستفهامِ إذا كانَتْ استفهاماً، و«إنْ» الشّرطيةَ إذا كانتْ شرْطاً، وأمّا «هُنا» فاشبهتْ مَعْنَى حرفٍ لمْ يُستَعْمَلْ، لأنّ «هُنا» اسمُ إشارةٍ، والإشارةُ

= ١/٤، التصريح على التوضيح: ١/٤٧، شرح الأزهرية مع حاشية العطار عليه: ٣٥، التبيين للعكبري: ١٥٠، شرح الألفية لابن باديس: (١٩/أ)، إرشاد الطالب النبيل: (١٨/أ)، حاشية ابن حمدون: ١/٢٠٧، ارتشاف الضرب: ٢/٥٣٥-٥٣٦.

(٣) انظر التصريح على التوضيح: ١/٤٧، إرشاد الطالب النبيل: (١٨/أ)، شرح ابن باديس: (١٩/أ)، قال العطار في حاشيته (٣٥): «والصحيح الذي عليه الجمهور أنه معرب بحركات مقدرة، فهو من قسم المعرب تقديراً».

---

(١) في الأصل: وفي مثال الضمة. انظر التصريح على التوضيح: ١/٤٨.

(٢) في الأصل: يا لله.

(٣) في لغة من ضم الميم، إذا لم تكن محذوفة من «ايْمُنِ». انظر: التصريح على التوضيح: ١/٤٨، الجنى الداني: ١٣٩، شرح ابن عصفور: ١/٥٢٥، شرح الرضي: ٢/٣٣٤، تاج علوم الأدب: ٢/٤٤١.

(٤) في الأصل: أصلها. انظر التصريح على التوضيح: ١/٤٨.

مَعْنىً من مَعاني الحروفِ، فحَقُّها أنْ يُوضَعَ لَها حرْفٌ، كالخطاب المَوضوعِ لهُ الكافُ المُسَمّاةُ بـ« كافِ الخِطابِ »، والتّنبيهِ المَوضوعِ لهُ « هَا »(١) المُسَمّاةُ بـ« ها » التّنبيه - بالقَصْرِ -.

والشَّبَهُ الثالثُ: الاستعماليُّ، والمرادُ به أنّ الاسمَ يُبْنَى إذا أشْبَهَ بعضَ الحُروفِ في الاسْتعمالِ، كأسْماءِ الأفعالِ، مثلُ « صَه »، فإنّها أشبهتْ « إنْ » في كَوْنِها عاملةً غيرَ معمولةٍ، وهُوَ المُشارُ إليه بقوله: « وكَنيابةٍ عنِ الفعلِ »، فعَبَّر عن هَذا الشَّبَهِ بالنيابةِ عن الفِعْلِ، لأنّ الفعلَ عاملٌ غيرُ مَعْمولٍ فيهِ، وما نابَ عنْهُ كذلكَ.

واحْترزَ بقولهِ: « بِلا تأثُّرٍ » منَ المَصْدَرِ النائبِ عن الفعلِ، فإنّه متأثِّرٌ بالفعلِ الذي نابَ عنهُ.

والشَّبَهُ الرابعُ: الافْتقاريُّ، وهُوَ أن يكونَ الاسمُ مُفتَقِراً لغيرِهِ افتقاراً مُؤصَّلاً، كالموصولاتِ، وهَذا المُشارُ إليهِ بقوله: « وكافْتقارٍ/ أُصِّلا ». [١١/ب]

واحْترزَ بهِ منَ الافتقارِ غيْرِ المُؤصّلِ، كافتقارِ النّكرةِ الموصوفةِ بالجُمْلةِ إلى ما بَعْدَها، فإنّه غيرُ مؤصَّلٍ(٢)، إذْ لا يلزمُ ذِكرُ الجملةِ بعْدَها.

ثمَّ قالَ رحمهُ الله تعالى:

ومُعْربُ الأسْماءِ ما قدْ سَلِما ... منْ شَبَهِ الحَرْفِ كأرْضٍ وسُما

إنّما أخَّرَ المُعْرَبَ وإنْ كانَ الأصلُ (تَقْديمَهُ)(٣)، لأنّ المبنيَّ مَحصورٌ فيما ذكَرَ، وما عَداهُ مُعْرَبٌ، وقوْلُهُ:

ومُعْرَبُ الأسْماءِ ما قَدْ سَلِما

(يَعْني: أنّ ما سَلِمَ)(٤) منْ شَبَهِ الحرْفِ في الأوجُهِ المَذكورةِ، فهُو مُعْرَبٌ.

ولمّا كانَ المُعْربُ(٥) علَى قسمَينِ: ظَاهرِ الإعرابِ ومُقدَّرِهِ، أتى بمثالٍ منَ الظّاهرِ الإعرابِ، وهُوَ « أرْضٌ »، تَقولُ: « هَذه أرْضٌ » بالرفعِ، « ورأيتُ أرْضاً » بالنصبِ، « ومررتُ بأرْضٍ » بالخفضِ، ومِثالٌ منَ المُقدَّرِ، وهُوَ « سُماً » مَقْصوراً(٦)،

---

(١) في الأصل: هما. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٤٩.

(٢) في الأصل: موصول. انظر شرح المكودي: ١/ ٢٧، وذلك نحو « مررت برجل يكتب ».

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٢٧.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٢٧.

(٥) في الأصل: العرب. انظر شرح المكودي: ١/ ٢٧.

(٦) في الأصل: مقصور. انظر شرح المكودي: ١/ ٢٧.

معَ ضَمِّ أوّلِه وفتحِ ثانيهِ، وهي لغة منَ اللغاتِ الستةِ الواردةِ في الاسمِ[١].

ثم قال رحمه الله تَعالى:

وفِعْلُ أمْرٍ ومُضِيٍّ بُنِيَا ....

لَمّا فرَغَ منْ مبنيِّ الأسماءِ ومُعْرَبِها شرَعَ في مبنيِّ الأفْعالِ ومُعْرَبِها، وبَدأَ بالمبنيِّ منْها وهْوَ الأمْرُ والماضي، فالماضي مَبْنيٌّ علَى الفتحِ إذا لَمْ يتصلْ بآخرِه شَيءٌ، كَـ«ضَرَبَ، ورَمَى»، وعَلى السّكون إنْ اتّصلَ به ضَميرُ رفعٍ مُتحرِّكٍ كـ«ضَرَبْتُ»، وعَلى الضّم إنْ اتّصلَ به واوُ الجَمْعِ كـ«ضَرَبُوا».

[١٢/أ] والأمرُ مبنيٌّ على السّكونِ/ إنْ كانَ صحيحَ الآخرِ ولَمْ يتّصلْ بآخرِه شَيءٌ، نَحْوُ «اضْرِبْ»، أوْ عَلى حَذْفِ آخرِه إنْ كانَ مُعْتَلّ الآخرِ، نحْوُ «أُغْزُ، وارْمِ، واخْشَ» أو علَى حَذْفِ النون إنْ اتّصلَ بآخرِه ضَميرُ تَثنيةٍ أو ضَميرُ جَمعٍ أو ضَميرُ المؤنثةِ المُخاطبةِ، نَحْوُ «اضْرِبا، واضْرِبُوا، واضْرِبي».

ثمّ قالَ رحمهُ اللهُ تَعالى:

.... وأعْرَبوا مُضارِعاً إنْ عَرِيَا
مِنْ نُونِ تَوكيدٍ مُباشِرٍ ومِنْ نُونِ إناثٍ كَيرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

يَعْني: أنّ الفعلَ المُضارعَ يُعْربُ بشرط أنْ يُعرَّى عنْ نُونِ الإناثِ نَحْوُ «الهِنْداتُ يَرُعْنَ»، أو نون التوكيد، نَحْوُ «هلْ تَقومُنَّ»، ولمّا كانَ نونُ الإناثِ لا يكونُ إلا مُباشراً للفعلِ لَمْ يُقَيِّدْهُ، ولمّا كانَ التوكيدُ يوجَدُ مُباشراً للفعلِ وغَيْرَ مباشرٍ وأنّهُ لا يمنَعُ منَ الإعرابِ إلاّ إذا كانَ مُباشراً نبّهَ على ذلكَ بقولِه: «مُباشِرٍ».

وفُهِمَ منْهُ أنهُ إذا كانَ غيْرَ مُباشرٍ كانَ الفعلُ معرباً سواءً فُصِلَ[٢] عنِ الفعْلِ

---

(١) في الأصل: الا. انظر شرح المكودي: ١/٢٨.
ولغات الاسم الستة هي: «أُسْمٌ» بضم الهمزة وكسرها، و«سُمٌ» بضم السين وكسرها أيضاً، و«سُمَا» بضم السين وكسرها. انظر شرح ابن عقيل: ١/٢٩، شرح المرادي: ١/٥٥، وقد أوصلها بعضهم إلى ثمان عشرة لغة، جمعها من قال:

سُمٌ سُمَةٌ أُسْمٌ سُماةٌ كَذا سُمَا ... سُمَاءٌ بتَثْلِيْثٍ لأوّلِ كُلِّها

انظر شرح دحلان: ١٠، حاشية الصبان: ١/٥٧، حاشية الخضري: ١/٢٩، وفي الأشموني (١/٥٧): وفيه عشر لغات منقولة عن العرب: اُسْمٌ، وسِمٌ، وسِمَا، مثلثة، والعاشرة: سُمَاة، وقد جمعتها في قولي:

لُغاتُ الاسْمِ قدْ حَواها الحَصْرُ ... في بَيْتِ شعْرٍ وهْوَ هَذا الشّعْرُ
اسْمٌ وحَذْفُ هَمزةٍ والقَصْرُ ... مُثَلّثاتٌ مع سُماةٍ عَشْرُ

(٢) في الأصل: فضل. انظر شرح المكودي: ١/٢٨.

بمَلْفوظٍ بهِ نَحْوُ «هلْ يَقومانِّ»، أو مُقدَّرٍ نحْوُ «هلْ تَقومُنَّ يا زَيدُونَ»، وعَلامةُ رفْعِ الفعلِ في غيرِ المباشرِ نُونٌ محذوفٌ لاجتماعِ الأمْثالِ.

وبناءُ هَذا الفعلِ معَ نُونِ الإناثِ على السكونِ في الأصَحِّ[١]- وذهبَ السُّهَيْليُّ[٢] إلى أنّهُ مع نونِ الإناثِ مُعْربٌ تَقديراً[٣] - ومعَ نونِ التوكيدِ (المُباشِرَةِ)[٤] علَى الفتحِ في الأصحِّ أيضاً[٥].

وقيلَ: لا يُشْترَطُ المباشرةُ، فنَحْوُ ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ / [آل عمران: ١٨٦] مَبنيٌّ [١٢/ب] أيضاً[٦] وهُو مذهبُ الأخفشِ[٧].

---

(١) انظر التصريح على التوضيح: ١/٥٦، شرح الكافية لابن مالك: ١/١٧٥، شرح الأشموني: ١/٦١، شرح الشذور: ٦٧-٦٨، ٦٩، شرح الرضي: ٢/٢٢٩، تاج علوم الأدب: ٢/٣١٥، شرح القطر: ٤٥، الفوائد الضيائية: ٢/٢٣٥، الهمع: ١/٥٥، شرح ابن يعيش: ٦/٩، ١٠.

(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ الخثعمي السهيلي (نسبة إلى السهيل قرية بالقرب من مالقة بالأندلس) الأندلسي المالكي الضرير، أبو القاسم، أبو زيد، أو الحسن، عالم بالنحو واللغة والتاريخ، محدث مقرئ أديب، ولد في مالقة سنة ٥٠٨هـ وعمي وعمره ١٧ سنة، طلبه صاحب مراكش وأكرمه، وأقام بها نحو ثلاثة أعوام، وتوفي بها في شعبان سنة ٥٨١هـ، من مؤلفاته: شرح جمل الزجاجي، الروض الأنف في السيرة، تفسير سورة يوسف، نتائج الفكر وغيرها.

انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٢٩٨، البداية والنهاية: ١٢/٣١٨، إنباه الرواة: ٢/١٦٢، مرآة الجنان: ٣/٤٢٢، شذرات الذهب: ٤/٢٧١، معجم المؤلفين: ٥/١٤٧، إيضاح المكنون: ٢/٤٥١، الأعلام: ٣/٣١٣.

(٣) منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي في صيرورة النون جزءاً منه، وإليه ذهب ابن درستويه وابن طلحة أيضاً، وعللوا ذلك بأنه استحق الإعراب، فلا يعدم إلا لعدم موجبه، وبقاء موجبه دليل على بقائه، فهو مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً.

انظر نتائج الفكر للسهيلي: ١١٠-١١١، التصريح على التوضيح: ١/٥٦، شرح المرادي: ١/٦٠-٦١، الهمع: ١/٥٥، شرح الرضي: ٢/٢٢٩، شرح الأشموني: ١/٦٢، حاشية الخضري: ١/٣٢.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١/٥٦.

(٥) وذلك لتركبه مع النون وصيرورته معه كالكلمة الواحدة، ولا إعراب في الوسط، وأما النون فحرف، ولا حظ له في الإعراب، فبقي الجزآن مبنيين.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٥٦، شرح الرضي: ٢/٢٢٨، شرح الأشموني: ١/٦١، الهمع: ١/٥٥، شرح الشذور: ٧١، شرح القطر: ٥٦، تاج علوم الأدب: ٢/٣٢٨، شرح ابن يعيش: ٦/٩-١٠.

(٦) وذلك لضعف شبهه بالاسم بـ«النون» التي هي من خصائص الأفعال، فرجع إلى أصله. انظر: الهمع: ١/٥٦، التصريح على التوضيح: ١/٥٦.

(٧) انظر شرح المرادي: ١/٦٠، شرح الأشموني: ١/٦٢، شرح ابن عقيل: ١/٣٢. والأخفش =

وقِيلَ: الجميعُ معربٌ تقديراً[١].

ثم قالَ:

وكُـلُّ حَرفٍ مُستَحقٍ للبنا ....

يَعْني: أنّ الحروفَ كُلَّها مبنيةٌ، لأنّها لا تتصرفُ ولا يُعْتَقَبُ علَيْها منَ المَعاني ما تَحْتاجُ معَهُ إلى إعراب، وعِبارَتُهُ غيرُ موفيةٍ بذلكَ، لأنّه لا يلْزَمُ من اسْتِحْقاقِ الشّيءِ وُجُودُهُ فيهِ[٢]، فإنّ الشيءَ قدْ يَكونُ مُستَحِقّاً للشيءِ ويُمنَعُ منهُ.

ثم قال رحمه الله تَعالى:

.... والأصْلُ في المَبْنيِّ أنْ يُسَكَّنا

أصْلُ كُلِّ مبنيٍّ - اسْماً كانَ أو فعلاً أو حرْفاً - أنْ يُبْنَى على السّكون، ولا يَنتَقِلُ عنْه إلى الحركة إلا لموجِب، كالتقاء الساكنينِ في نَحْوِ «أمْسِ»، وكَوْنِ الكلمةِ علَى حرْفٍ واحدٍ كتاءِ «قُمْتُ»، وكَوْنُها عُرضَةً للابتداء[٣] بها كـ«لامِ» الابتداءِ، وكونُها لَها أصلٌ في التّمكنِ كـ«أوّلَ»، ولِشَبَهِها بالمُعربِ كـ«ضَرَبَ»[٤].

وإنّما كانَ الأصْلُ في البناءِ السّكون، لخفّته ولأجْلِها[٥] دخَلَ في الكَلِمِ الثّلاثِ، الحَرْفِ (كـ«هَلْ»)[٦]، والفعلِ كـ«قُمْ»، والاسْمِ كـ«كَمْ».

= هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصري، أبو الحسن المعروف بالأخفش، ولد في بلخ ثم سكن البصرة، وأخذ عن سيبويه، وأصبح من أحذق أصحابه، وكان الطريق إلى كتاب سيبويه حيث أنه لم يذكر أن أحداً قرأ الكتاب على سيبويه أو قرأه على سيبويه، لكن لما مات سيبويه قرئ الكتاب على الأخفش، توفي سنة ٢١٥هـ (وفي رواية: ٢٢١، وفي أخرى: ٢١٠هـ)، له من المؤلفات: المقاييس في النحو، الاشتقاق، معاني القرآن، الأوساط في النحو، القوافي، وغيرها.

انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٢٥٨، أخبار النحويين البصريين: ٥٠، طبقات النحويين واللغويين: ٧٢، إنباه الرواة: ٢/٣٧، مفتاح السعادة: ١/١٣٢، معجم المؤلفين: ٤/٢٣١، الأعلام: ٣/١٠١، معجم الأدباء: ١١/٢٢٤، روضات الجنات: ٣١٣.

(١) انظر التصريح على التوضيح: ١/٥٦، شرح الرضي: ٢/٢٢٨، الهمع: ١/٥٦، شرح المرادي: ١/٦٠، شرح الأشموني: ١/٦٢.

(٢) في الأصل: وجوبه. انظر شرح المكودي: ١/٢٩.

(٣) في الأصل: لا يبتدأ. انظر التصريح على التوضيح: ١/٥٨.

(٤) في الأصل: لضرب. انظر التصريح على التوضيح: ١/٥٨.

(٥) في الأصل: ولاجها.

(٦) ما بين القوسين ساقط في الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١/٥٨.

ثم قال رحمهُ الله:

ومِنْهُ ذُو فَتْحٍ وذُو كَسْـرٍ وَضَمّ   كأيْنَ أَمْسِ حَيْثُ والسَّاكِنُ كَمْ

أيْ: ومِنَ المَبْنيِّ ما يُبْنَى علَى الفتحِ كـ« أيْنَ »، أو علَى الكسرِ كـ« أمْسِ »، أو علَى الضّمِ كـ« حيْثُ »[١].

أمّا « أيْنَ » فاسمٌ، وبُنِيَتْ لشَبَهِها بالحرف في المَعْنى، وهُوَ الهَمزَةُ إنْ كانتْ استفهاماً، و« إنْ » الشّرطيةُ إنْ كانتْ شرطاً، وبُنِيَتْ على حركةٍ لتعذُّرِ السّكونِ، وكانتْ فَتْحةً إمّا لخفّتِها، وإما إتْباعاً / لحركة[٢] الهَمزةِ. [١٣/أ]

وأمّا « أمْسِ » فاسمٌ، وبنيتْ لشبَهِها بالحرْفِ[٣]، وهُوَ تضَمُّنُ مَعْنى « ألْ »، وبُنِيَتْ علَى حركَةٍ لالتقاءِ الساكنينِ - كَما قدّمْناهُ -.

وقالَ المَكوديُّ: « لتَمكُّنِها باستِعْمالها مَعْرفةً في نَحْوِ « ذهَبَ أمْسُنا »، وكانتْ كسْرةً علَى أصْلِ التقاءِ الساكنينِ »[٤].

وأما « حيْثُ » فاسْمٌ، (وبُنِيَتْ لشَبَهِها بالحرفِ لأنّها تفْتَقرُ إلى جُملةٍ أبَداً)[٥]، وبُنِيَتْ[٦] علَى حركَةٍ لتعذُّرِ السكونِ، وكانَتْ ضمةً تشبيهاً بـ« قَبْلُ وبعْدُ ».

وقوْلُهُ: « والسّاكِنُ كَمْ » مِثالٌ للمبنيّ (علَى السّكونِ وهْوَ المُنَبَّهُ عليهِ قبْلُ بقولِهِ:

والأصْلُ في المَبْنِيِّ)[٧] أنْ يُسَكّنا

وبُنِيتْ لتضَمُّنِها مَعْنى همْزةِ الاسْتفهامِ إنْ كانتْ استفهاميّةً أو لشَبَهِها[٨] بالحرفِ في الوضْعِ على حرْفينِ إنْ كانتْ خبَريةً، أو لغَيْرِ ذلكَ[٩].

ثمّ قالَ رحمهُ اللّهُ:

---

(١) في الأصل: لـ« حيث ». انظر شرح المكودي: ١/ ٢٩.
(٢) في الأصل: اتباع الحركة. انظر شرح المكودي: ١/ ٣٠.
(٣) في الأصل: بالجر. انظر شرح المكودي: ١/ ٣٠.
(٤) انظر شرح المكودي: ١/ ٣٠.
(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٢٩.
(٦) في الأصل: وبني. انظر شرح المكودي: ١/ ٣٠.
(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي بحاشية الملوي: ١٠.
(٨) في الأصل: ولشبهها. انظر شرح المكودي: ١/ ٣٠.
(٩) مثل: الحمل على « رب »، أو شبهها بـ« كم » الاستفهامية. انظر شرح المكودي: ١/ ٣١.

والرّفْعَ والنّصْبَ اجْعلنْ إعرابًا لاسْـمٍ وفِعْـلٍ نحْوُ لنْ أهَابَا
والاسْمُ قدْ خُصِّص بالجرِّ كَمـا قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بأنْ ينْجَزِمـا

يَعْني: أنّ الإعرابَ[١] جنْسٌ، وأنواعُهُ الدّاخِلةُ تحْتَهُ أربعةٌ بالنسبةِ إلى الأسْماءِ والأفْعالِ، وهُوَ علَى ثلاثةِ أقْسامٍ:

– مُشتَرِكٌ بينَ الاسْمِ والفِعْلِ، وهُو الرفعُ والنصبُ، وإليهِ أشارَ بقولهِ:

والرّفعَ والنّصْبَ اجْعَلَنْ إعرابًا لاسمٍ وفِعلٍ ....

نَحْوُ «زيدٌ يَقومُ، وإنّ زيداً لنْ يَقومَ»، ومثّلَ للفعلِ فَقالَ: «لنْ أهابَ» وهْوَ مُضارعُ «هابَ» منَ الهَيْبَة[٢].

– ومُخْتص[٣] بالاسمِ، وهُوَ الجَرُّ، وإليهِ أشارَ بقولهِ: «والاسْمُ قدْ خُصِّصَ بالجَرِّ»، نَحْوُ «بزَيْدٍ».

– ومُخْتَصٌّ بالأفْعالِ، وهُوَ الجزْمُ، وإليهِ أشارَ بقوله:

[١٣/ب] قَدْ خُصِّصَ/ الفِعْلُ بأنْ يَنْجَزِما

نَحْوُ «لمْ يَقُمْ».

---

(١) الإعراب لغة: الإبانة، يقال: أعرب الرجل عن حاجته: أبان عنها، ومنه حديث: «والثيب تعرب عن نفسها». ومن معانيه: التحسين، يقال: أعربت الشيء: حسنته، وإزالة الفساد: يقال: أعربت الشيء: أزلت عربه، أي: فساده، والتغيير: يقال: عربت معدة الرجل: إذا تغيرت. واصطلاحاً: أثر ظاهر في اللفظ أو مقدر فيه يجلبه العامل المقتضي له في آخر الكلمة التي هي اسم لم يشبه الحرف، أو فعل مضارع لم تتصل به نون الإناث ولم تباشره نون التوكيد. وهذا على القول بأنه لفظي، وهو مذهب الجمهور، وإليه ذهب ابن خروف والشلوبين وابن مالك – ونسبه للمحققين – وابن الحاجب وسائر المتأخرين. وعلى القول بأنه معنوي – وإليه ذهب الأعلم وجماعة من المغاربة ونسب لظاهر قول سيبويه، ورجحه أبو حيان – فحده: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً.
انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٦٠، الهمع: ١/ ٤٠–٤١، أوضح المسالك: ١٢، شرح ابن عصفور: ١/ ١٠٢، شرح الرضي: ١/ ١٧، معجم المصطلحات النحوية: ١٤٨، معجم مصطلحات النحو: ٢٠٧.

(٢) في الأصل: الهبة. انظر شرح المكودي: ١/ ٣١، والهيبة المهابة، وهي الإجلال والمخافة، وتهيبته: خفته، وتهيبني: أفزعني، فعين هاب، «ياء»، وأصله «هيب يهيب» كـ«علم يعلم» فيقال: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.
انظر اللسان: ٦/ ٤٧٣٠ (هيب)، المصباح المنير: ٢/ ٦٤٤ (هيب)، حاشية ابن حمدون: ١/ ٣١.

(٣) في الأصل: وهو مختص. انظر شرح المكودي: ١/ ٣١.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

فَارْفَعْ بِضَمٍّ وانْصِبَنْ فَتْحاً وَجُرّ كَسْراً كذكْرِ اللّه عَبدَهُ يَسُرْ

واجْزِمْ بتَسْكِينٍ وغَيْرُ مَا ذُكِرْ يَنوبُ نَحْوُ جَا أَخُوْ بَنِي نَمِرْ

يَعْني: أنّ أصْلَ الإعرابِ أنْ يَكونَ بالضّمّة رَفْعاً، وبالفتحة نَصْباً، وبالكسرةِ جَرّاً، ثمّ مثّلَ ذلكَ بقولِه: «كذِكْرِ اللّه عبْدَهُ يَسُرْ».

فَ«ذِكْرُ» مُبتَدأٌ، وهُوَ مرْفوعٌ بالضّمة، و«اللّه» مُضافٌ إليه، وهُوَ مجْرورٌ بالكسرةِ[١]، و«عَبْدَهُ» مَفْعولٌ بـ«ذكْرِ»، وهُوَ منْصوبٌ بالفتحة[٢]، و«يَسُرْ» خبَرُ المبتدأ، وهُوَ «ذِكْرُ»، وهُوَ أيضاً مرفوعٌ بالضمةِ، ووُقِفَ عليه بالسّكون[٣].

ثمّ تمّمَ علاماتِ الإعرابِ الأُصولِ بعلامةِ الجزمِ بقَوْلِه: «واجْزِمْ بتسكينٍ» نَحْوُ «لمْ يَقُمْ».

ولهذه[٤] العَلاماتِ فروعٌ نائبةٌ عنْها وهِيَ عشْرَةٌ، ثَلاثةٌ تَنوبُ عنِ الضّمّة، وهِيَ: الواوُ والألفُ والنّونُ، وأربَعةٌ تَنوبُ عنِ الفتْحةِ، وهِيَ الكسرةُ والألفُ، وحذْفُ النّونِ والياءِ، واثْنانِ يَنوبانِ عنِ الكسرةِ، وهُما الفتحةُ والياءُ، وواحدةٌ تَنوبُ[٥] عنْ حذْفِ الحركةِ، وهِيَ حذْفُ حرْفِ[٦] العلّةِ أو حذْفِ النّونِ، وإليْهَا الإشارةُ بقولِه: «وغيْرُ ما ذُكرْ يَنوبُ».

ثمّ أتَى بمثالِ ذلكَ، وهُوَ «نَحْوُ جَا أخَوْ بَني نَمرْ». فَ«أَخُو» فاعِلٌ، و«الوَاوُ» فِيهِ نائبةٌ عنِ الضّمّةِ، و«بَنِي» مُضافٌ إلِيهِ، و«الياءُ» فيهِ نائبةٌ عنِ الكسرةِ.

وهذهِ العشْرةُ تنحَصرُ في سبْعَةِ أبوابٍ يُقالُ لَها: أبْوابُ النِّيابةِ، وستَمُرُّ بِكَ باباً باباً.

---

(١) من إضافة المصدر إلى فاعله. و«ذكر» مثال الرفع بالضمة، و«الله» مثال الجر بالكسرة. انظر إعراب الألفية: ٩، شرح المكودي: ١/٣٢، شرح الهواري (١١/ب).

(٢) و«عبده» هو المثال للنصب والفتح. انظر شرح الهواري (١٢/أ).

(٣) والفاعل ضمير يعود على «ذكر الله»، والمبتدأ وخبره محكي بالقول المحذوف، والتقدير: وذلك كقولك: ذكر الله عبده يسر. انظر إعراب الألفية: ٩، شرح المكودي: ١/٣٢، شرح الهواري: (١٢/أ).

(٤) في الأصل: وهذه. انظر التصريح على التوضيح: ١/٦١.

(٥) في الأصل: وواحد ينوب. انظر التصريح على التوضيح: ١/٦١.

(٦) في الأصل: الحركة وهي حذف حرف. مكرر.

ثمّ قالَ رحمهُ اللهُ تَعالى:

[١٤/أ] وَارْفَــعْ بِـواوٍ وانْصِبَنَّ بالألِــفْ   واجْرُرْ بِياءٍ مَا مِنَ الأسْمَا أَصِفْ /

أشارَ في هَذا البيتِ إلى البابِ الأوّلِ منْ أبوابِ النيابة، وهُوَ بابُ الأسْماءِ السِّتّةِ المُعْتَلّةِ المضافة، فذَكَرَ أنّها تُرفَعُ بالواوِ نيابةً عنِ الضّمّةِ، وتُنْصَبُ بالألفِ نيابةً عنِ الفتحة، وتُخْفَضُ بالياءِ نيابةً عنِ الكسرة[(١)].

وقَوْلُهُ: «ما منَ الأسْما أصِفْ» أيْ: اجعلْ هَذا الحُكْمَ فيما أصِفُ لكَ، أيْ: أذْكُرُ لكَ بعْدَ هَذا البيتِ، وهُوَ ستّةُ أسْماءٍ.

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالى:

مِـنْ ذَاكَ ذُو إنْ صُحْبَـةً أبَانَا   والفَــمُ حَيْـثُ المِيْمُ مِنْهُ بَانَا

أَبٌ أخٌ حَــمٌ كَــذاكَ وَهَـنُ   ....

---

(١) في إعراب الأسماء الستة مذاهب: أحدها: وهو المشهور - أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب، وأنه نابت عن الحركات، وهذا مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين. الثاني: وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين وصححه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين - أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف وأنها اتبع فيها ما قبل الآخر بالآخر، فإذا قلت: «قام أبوك» فأصله «أَبَوُك» - بفتح الباء، وضم الواو - فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فقيل: «أبُوُك» - بضمهما - ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت. الثالث: إنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع، وعليه المازني والزجاج. الرابع: إنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي منقولة من الحروف، وعليه الربعي. الخامس: إنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وليست منقولة، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فتثبت الواو في الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، وألفاً لأجل الفتحة، وعليه الأعلم وابن أبي العافية. السادس: إنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً، وعليه الكسائي والفراء (وذكر في الإنصاف أنه مذهب الكوفيين). السابع: إنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك في حالة الرفع، وعليه الجرمي. الثامن: إن «فاك وذا مال» معربان بحركات مقدرة في الحروف، وإن «أباك وأخاك وحماك وهناك» معربة بالحروف، وعليه السهيلي والرندي. التاسع: عكسه. العاشر: إن الحروف دلائل إعراب، قاله الأخفش. الحادي عشر: إنها معربة في الرفع بالنقل، وفي النصب بالبدل، وفي الجر بالنقل والبدل معاً، فالأصل في «جاء أخوك»: «جاء أَخَوُك» - بفتح الخاء وضم الواو - فنقلت حركة الواو إلى الخاء، حكاه ابن أبي الربيع وغيره.

انظر: الهمع: ١/١٢٣-١٢٧، شرح التسهيل لابن مالك: ١/٤٥-٤٦، ٥٢-٥٣، المقتضب: ٢/١٥٣، الإنصاف مسألة (٢): ١/١٧، شرح ابن يعيش: ١/٥٢، تاج علوم الأدب: ١/٩٣-٩٥، الإيضاح لابن الحاجب: ١/١١٦-١١٧، شرح الرضي: ١/٢٧، ٢٨، شرح ابن عصفور: ١/١١٩-١٢٢.

أخذَ يُبيّنُ الأسْماءَ السّتّةَ، فأشارَ إلى الأوّلِ منْها بقوْله: «منْ ذاكَ ذُو» لكنْ بشرْطِ أنْ تَكونَ «ذُوْ» بمَعْنى: صَاحِب، وإلى هَذا أشارَ بقوله: «إنْ صُحْبَةً أبَانا» أيْ: إنْ أظْهرَ(١) صُحْبَةً، نَحْوُ «جاءَنِي ذُوْ مالٍ»، أيْ: صاحِبُ مالٍ، و«رأيْتُ ذَا مالٍ»، و«مررْتُ بِذيْ مالٍ».

واحْترزَ بهِ منْ «ذُوْ» الطّائيّةِ(٢)، فإنّها بمَعْنى: الذِي، والأشهَرُ فِيها «ذُوْ» - بالواوِ - في جَميعِ الأحوالِ(٣).

ثمّ أشارَ إلى الثّاني منَ الأسْماءِ السّتّة بقوله: «والفَمُ»، لكنْ بشرط أنْ تَذْهَبَ منهُ «الميمُ»، وإليه أشارَ بقوله: «حيْثُ الميمُ منْهُ بانَا» أيْ: ذهَبَ، نَحْوُ «هَذا(٤) فُوْكَ»، ورأيْتُ فاكَ» و«نظَرْتُ إلى فِيْكَ»، واحْتَرَز بهِ من «فَمٍ» - بالميمِ - فإنّهُ يُعرَبُ بالحَرَكاتِ(٥).

ثمّ أشارَ إلى الأرْبَعة الباقيةِ منَ الأسْماءِ الستةِ بقولهِ:

أَبٌ أخٌ حَمٌ كَذاكَ وهَنُ ....

تَقول: «هَذا أبوكَ، ورأيتُ أباكَ وأخاكَ، ومررْتُ بحَميْكَ، وهَذا هَنوكَ/ [١٤/ب]، ورأيتُ هَنَاكَ، وعُضَّ علَى هَنيْكَ».

---

(١) في الأصل: ظهر. انظر شرح المكودي: ١/ ٣٢.

(٢) في الأصل: الطائة.

(٣) فتقول: «جاء ذو قام» و«رأيت ذو قام»، و«مررت بذو قام»، وبعضهم يعربها بالحروف الثلاثة إعراب «ذو» بمعنى: صاحب، وإليه ذهب ابن الدهان، وخص ابن الضائع ذلك بحالة الجر. انظر الهمع: ١/ ٢٨٩، التصريح على التوضيح: ١/ ١٣٧، شرح المرادي: ١/ ٧١، ٢٢٩، شرح الرضي: ٢/ ٤٢، شرح الكافية لابن مالك: ١/ ١٨٢، ٢٧٤-٢٧٥، شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٢٢، شرح المكودي: ١/ ٣٢، شرح الأشموني: ١/ ٦٨.

(٤) في الأصل: هل هذا. انظر شرح المكودي: ١/ ٣٢.

(٥) الظاهرة عليها نحو «هذا فمك» و«رأيت فمك»، و«نظرت إلى فمك»، وفيه حينئذ عشر لغات: نقصه، وقصره، وتضعيفه مثلث الفاء فيهن، والعاشرة: إتباع فائه لميمه، وفصحاهن فتح فائه منقوصاً. وقيل: الفم بالميم يعرب بالحركات مع تضعيف ميمه وبدونه، ومنقوصاً كـ«قاضٍ»، ومقصوراً كـ«عصا» بتثليث فائه فيها. فهذه مع لغة حذف الميم ثلاث عشرة لغة، واقتصر في التسهيل على عشرة وأفصحها فتح فائه منقوصاً.
انظر شرح الأشموني: ١/ ٦٩، شرح المكودي: ١/ ٣٢، التسهيل: ٩، شرح المرادي: ١/ ٧١، حاشية الخضري: ١/ ٣٧، حاشية الصبان: ١/ ٦٩.

و«الحَمُ» هوَ أبُو زوْجِ المَرأةِ في الأشْهَرِ[١]، و«الهَنُ» كِناية[٢] عَمّا يُسْتَقبَحُ، كـ«الفرْجِ»[٣].

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالى:

.... والنَّقْصُ في هَذَا الأخيْرِ أحْسَنُ

وفي أبٍ وتالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُها من نَقْصِهِنَّ أشْهَرُ

أشارَ إلى أنّ في «أبٍ، وأخٍ، وحَمٍ، وهَنٍ» لُغاتٍ أُخَرَ غيرَ الإعرابِ بالحُروفِ، وهيَ أنّ الأفْصحَ في «الهَنِ» إذا استُعْمِلَ مُضافاً: الإعرابُ بالحَركاتِ الثّلاثِ في «النّونِ»، فتَقولُ: «هَذا هَنُكَ، ورأيْتُ هنَكَ، ونظرْتُ إلى هَنِكَ»، وإلى هذَا أشارَ بقولِه:

والنّقْصُ في هَذا الأخيرِ أحْسَنُ

أيْ: النّقْصُ - وهْوَ[٤] الإعرابُ بالحَركاتِ الثّلاث - (في)[٥] هَذا الأخيْرِ - وهُوَ «هَنٌ» - أحْسَنُ منْ إعرابِه بالواوِ رَفْعاً، وبالألفِ نَصْباً، وبالياءِ جرّاً.

ثمّ أشارَ إلى أنّ النّقْصَ في «أبٍ، وأخٍ، وحَمٍ» ينْدُرُ، أيْ: يقلُّ -، فتَقولُ: «هَذا أبُكَ وأخُكَ (وحَمُكَ)[٦]، ورأيتُ أبَكَ وأخَكَ وحمَكَ، ومررْتُ بأبِكَ وأخِكَ وحمِكَ» والقَصْرُ في هذه الثّلاثةِ أشهَرُ منَ النّقْصِ.

---

(١) ويطلق أيضاً على أخي زوجها، وعلى من كان من قبله، وكل من ولي الزوج من ذي قرابته فهم أحماء المرأة، وأم زوجها حماتها، وكل شيء من قبل الزوج: أبوه، أو أخوه، أو عمه، فهم الأحماء، وحمو الرجل: أبو امرأته أو أخوها أو عمها، وقيل: الأحماء من قبل المرأة خاصة، والأختان من قبل الرجل والصهر يجمع ذلك كله. وفي الحم أربع لغات: حَماً مثلُ قَفاً، وحَمُو مثل أبُو، وحَمٌ مثل أبٍ، وحَمْءٌ - بالهمزة - مثل خَبْء.
انظر اللسان: ٢/١٠١٢-١٠١٣ (حما)، شرح المرادي: ١/٧٢، المصباح المنير: ١/١٥٣، شرح المكودي: ١/٣٣.

(٢) في الأصل: لنيابة. انظر شرح المكودي: ١/٣٣.

(٣) وقيل: لا يطلق إلا على الفرج، ومن إطلاقه على الفرج قول من قال:
رُحْتِ وفي رِجلَيْكِ ما فيْها وقَدْ بَدا هَنْكِ منَ المئْزَرِ
ولا يختص بفرج المرأة بدليل قوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ تَعزّى بَعزاءِ الجاهلية فأعِضُّوهُ بهَنِ أبيه» وقيل: يكنى بها عن أسماء الأجناس.
انظر اللسان: ٦/٤٧١٢-٤٧١٣ (هنا)، المكودي مع ابن حمدون: ١/٣٣، شرح المرادي: ١/٧٣، المصباح المنير: ٢/٦٤١، شرح الأشموني: ١/٦٩.

(٤) في الأصل: وهو. مكرر.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١/٦٤.

والمُرادُ بالقَصْرِ[١] أنْ تُلزِمَ آخرَهنّ الألفَ المُنقلبَةَ عنْ لامِهنّ في الأحْوالِ الثّلاثَةِ فيُعْرَبْنَ بحركاتٍ مقدرةٍ علَيْها، كقَوْلِ أبي النّجْمِ[٢] - فيما قالَ الجَوْهَرِي[٣] -:

٤- .... أبَا أبَاهَا

---

(١) في الأصل: بالنقص. راجع التصريح على التوضيح: ١/٦٥.

(٢) هو الفضل بن قدامة بن عبيد بن عبيد الله بن عبدة بن الحارث بن إياس بن عوف بن ربيعة ابن مالك بن ربيعة بن عجل، من بني بكر بن وائل، نبغ في العصر الأموي، قال أبو عمرو بن العلاء: كان ينزل سواد الكوفة، وهو أبلغ من العجاج في النعت، توفي سنة ١٣٠هـ.
انظر ترجمته في: معجم الشعراء: ٣١٠، معاهد التنصيص للعباسي: ١/١٨، الأغاني: ١٠/١٥٠، سمط اللآلئ: ١/٣٢٨، الأعلام: ٥/١٥١، شواهد المغني: ١/٤٥١.

(٣) انظر الصحاح للجوهري: ٦/٢٣٦٤ (روي)، الشواهد الكبرى: ١/١٣٣، التصريح على التوضيح: ١/٦٥، الشواهد الصغرى للعيني (بهامش الأشموني): ١/٧٠.
والجوهري: هو إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر الفارابي، إمام في اللغة والأدب، وخطه يضرب به المثل، دخل العراق وقرأ العربية على الفارسي والسيرافي، وسافر إلى الحجاز فطاف البادية، ثم عاد إلى خراسان، ثم أقام في نيسابور، ولازم التدريس والتأليف، وصنع جناحين من خشب وربطهما بحبل وصعد سطح داره، وزعم أنه يطير، فوقع فمات سنة ٣٩٣هـ (وقيل: في حدود سنة ٤٠٠هـ)، من آثاره: كتاب الصحاح في اللغة، كتاب في العروض، مقدمة في النحو، وغيرها. انظر ترجمته في: بغية الوعاة: ١٩٥، معجم الأدباء: ٦/١٥١، إنباه الرواة: ١/١٩٤، النجوم الزاهرة: ٤/٢٠٧، شذرات الذهب: ٣/١٤٣، الأعلام: ١/٣١٣، مرآة الجنان: ٢/٤٤٦، معجم المؤلفين: ٢/٢٦٧.

٤- قطعة بيت من الرجز نسبه الجوهري لأبي النجم، وتمامه:

إنّ أبَاها وأَبَا أبَاهَا

وقيل: هو لرؤبة، ونقل العيني عن أبي زيد نسبته لبعض أهل اليمن والضمير في «أباها» يعود على «ريا» المذكورة في بيت سابق على الشاهد وهو:

وَاهاً لـريّا ثـمّ واهـاً وَاهَـا
هـيَ المُنَى لـوْ أنّنا نلْناها
بثَمَـنٍ نُرضـي بـــهِ أباهَـا
إنّ أباهَا .... البيت

والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٦٥، الشواهد الكبرى: ١/١٣٣، الهمع (رقم): ٥٦، الدرر اللوامع: ١/١٢، الإنصاف لابن الأنباري: ١/١٨، شرح ابن يعيش: ١/٥١، ٣/١٢٩، المقرب: ٢/٤٧، مغني اللبيب (رقم): ١٩٦، ٣٩٥، شرح الشذور: ٤٨، شواهد الفيومي: ١٦، شرح الأشموني: ١/٧٠، أبيات المغني: ٦/١٤٤، تاج علوم الأدب: ١/٩٩، شرح ابن عقيل: ١/٣٨، شواهد الجرجاني: ٧، شرح ابن عصفور: ١/١٥١، شواهد العدوي: ٧، شواهد المغني: ١/١٢٧، ٢/٥٨٥، شرح المرادي: ١/٧٥، شرح ابن الناظم: ٣٩، =

[١٥/أ] الشّاهدُ في «أبَاها» الثّالث، إذْ هُوَ/ نَصٌّ في القَصْرِ، لأنّه مضافٌ[١] إليه، فهْوَ مجرورٌ بكسرةٍ مقدرةٍ على الألفِ.

ثمّ قالَ:

وَشَرْطُ ذَا الإعْرابِ أنْ يُضفْنَ لاْ ... لليَا كَجَا أخُوْ أبيْكَ ذَا اعْتَلاَ

الإشارةُ بـ«ذَا» إلى الإعرابِ بالحروفِ، يَعْني: أنّ هذه الأسماءَ الستةَ يُشْترطُ في إعرابِها بالواوِ رَفْعاً، وبالألفِ نصْباً، وبالياءِ جرّاً - أنْ تَكوْنَ مضافةً إلى غيْرِ ياءِ المتكلمِ، ثمّ مثّلَ ذلكَ بقولِه: «كَجَا أخُوْ أبيْكَ ذَا اعْتَلا». فـ«أخُوْ» مُضافٌ إلى «أبيكَ» و«أبُو» مضافٌ[٢] لـ«كافِ» الضميرِ، و«ذَا» مُضافٌ إلى «اعْتَلا»[٣].

وهذه المُثُلُ محتويةٌ على أنواعِ الإضافةِ إلى غيرِ ياءِ المتكلمِ، إمّا ظاهرٍ أو مُضمَرٍ، والظّاهرُ: إمّا مَعرفةٌ أو نكرةٌ، فإنْ كانتْ غيْرَ مضافةٍ كانتْ معربةً بالحركاتِ، نحْوُ «قامَ أبٌ، ورأيتُ أخاً، ومررتُ بحمٍ»، وإنْ كانت مضافةً إلى ياءِ المتكلمِ كانتْ معربةً بحركاتٍ مقدرةٍ كسائرِ الأسماءِ المضافةِ إلى ياءِ المتكلمِ.

ثمّ قالَ رحمهُ اللهُ تَعالى:

بالألفِ ارْفَعِ المُثنَّى وَكـلاَ ... إذَا بمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِلاَ

كِلْتا كَذَاكَ اثْنانِ واثْنَتَانِ ... كابْنَيْنِ وابْنَتَيْنِ يَجْرِيانِ

أشار بهذا إلى البابِ الثّاني منْ أبوابِ النيابةِ السبعةِ، وهُوَ بابُ المُثنَّى وما أُلْحِقَ بهِ، وهُوَ «كِلا وكِلْتا، واثْنانِ واثْنَتَانِ».

والمُثنَّى: هُوَ ما وُضِعَ لاثنينِ، وأغْنى عنْ مُتَعاطِفَيْنِ[٤].

= شرح دحلان: ١٤، سر الصناعة: ٢/٧٠٥، شرح الكافية لابن مالك: ١/١٨٤، شرح التسهيل لابن مالك: ١/٤٩، الإفصاح للفارقي: ٣٧٦، النكت الحسان: ١٩٢، فتح رب البرية: ١/٢٦٥، ٢٦٨.

(١) في الأصل: مضافا. انظر التصريح على التوضيح: ١/٦٥.

(٢) في الأصل: إلى أبيك وأبو مضاف. مكرر.

(٣) و«اعتلى» مصدر اعتلى يعتلي اعتلاء، وقصره الناظم للضرورة، وقد حصل في «أخو» مثال الرفع بالواو، وبـ«أبيك» مثال الجر بالياء، وبـ«ذا» مثال النصب بالألف. انظر شرح الهواري: (١٣/ب)، إعراب الألفية: ١٠.

(٤) وقال السيوطي: هو ما دل على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد عنها، وعطف مثله عليه. وقال ابن الحاجب: المثنى ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة، ليدل على أن معه مثله من جنسه. وفي شرح ابن عصفور: ضم اسم إلى مثله بشرط اتفاق =

فـ«ما وُضِعَ» جِنسٌ،/ و«لاثنينِ» فَصلٌ أوّلُ مُخرِجٌ لِما وُضِعَ لأقلَّ [١٥/ب] كـ«رجلٍ»، أو أكْثَرَ كـ«صِنْوان»[١]، و«أغْنَى عَنْ مُتَعاطِفَيْنِ» فَصْلٌ ثانٍ مُخرِجٌ لنَحْوِ «كِلا وكِلْتا، واثْنَينِ واثْنَتَيْنِ».

ودخَلَ[٢] فيهِ نَحْوُ «القَمَرانِ» للشّمْسِ والقَمَرِ.

قالَ في شرْحِ اللّمْحة: «والّذي أراهُ أنّ النّحْويينَ يُسمُّونَ هذَا النوعَ مُثنّى لعدَمِ ذِكرِهِمْ لهُ فيما حُمِلَ[٣] علَى المُثنّى»[٤]. انتهى.

وصرّحَ المُرادِيُّ بأنّهُ مُلحَقٌ بالمُثنّى[٥].

فقَوْلُهُ: بالألف ارْفَعِ المُثَنّى «يَعْني: أنّ الألفَ تَكونَ علامةً[٦] للرفعِ في المُثنّى كـ«الزيدانِ المُسْلِمانِ، والهِندانِ المسلمتانِ، والجِمالانِ، والرَّكْبانِ، والغَنَمانِ»[٧].

= اللفظتين والمعنيين، أو كون المعنى الموجب للتسمية فيها واحداً. وفي الأشموني: اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف أغنت عن العاطف والمعطوف.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٦٦، الهمع: ١/١٣٣، شرح الكافية للرضي: ٢/١٧١، شرح ابن عصفور: ١/١٣٥، شرح الأشموني: ١/١٧٥، تاج علوم الأدب: ١/١٠٥، شرح الفريد: ١٣٥، شرح المرادي: ١/٨١، الإيضاح للزجاجي: ١٢١، معجم المصطلحات النحوية: ٣٩.

(١) في الأصل: نصفان. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٦٦، و«نصفان» غير صالح للتمثيل به هنا، حيث أنه يقال: «إناء نصفان» - بالفتح - أي: بلغ الماء نصفه. انظر الصحاح: ٤/١٤٣٢ (نصف)، اللسان والتاج (نصف). و«صنوان» جمع «صنو» وهو الأخ الشقيق والعم والابن، كما يطلق على الربيب الذي يكون بجنب النخلة أو غيرها، وذلك إذا أعرب بالحركات على النون المنونة، لأن «صنواناً» يستعمل بلفظ واحد للمثنى وجمع التكسير، ويفرق بينهما بأنه إذا أريد به الجمع أعرب بالحركات على النون المنونة، وإن أريد به المثنى كسرت النون دائماً وأعربت بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً، فهو لفظ مشترك بين المثنى وجمع التكسير، وليس له نظير إلا «قنو وقنوان» اسم للعنقود. انظر اللسان: ٤/٢٥١٣ (صنا)، حاشية ابن حمدون: ١/٣٥.

(٢) أي: دخل في قوله: «أغنى عن متعاطفين».

(٣) في الأصل: حل. انظر التصريح على التوضيح: ١/٦٦، شرح اللمحة لابن هشام: ١/٢١٤.

(٤) وقال: وإنما غايته أن هذا مثنى في أصله تجوز. انظر شرح اللَمْحة لابن هشام: ١/٢١٤، التصريح على التوضيح: ١/٦٦.

(٥) انظر شرح المرادي: ١/٨٤، التصريح على التوضيح: ١/٦٦، ذلك لأنه لا يغني عن «القمران» «قمر وقمر». انظر شرح الكافية لابن مالك: ١/١٨٥.

(٦) في الأصل: علامته. انظر شرح المكودي: ١/٣٥.

(٧) فالأول مثال لتثنية المفرد المذكر، والثاني لتثنية المفرد المؤنث، والثالث لتثنية الجمع =

وقَولُهُ: «وكلا» يَعْني: أنّ «كلا» تُرْفَعُ أيضاً بالألفِ كالمثنّى، لكنْ بشرطِ إضافته إلى المُضْمَرِ، وإلى ذلك أشارَ بقوله:

إذا بمُضْمَرٍ مُضافاً وُصلا

وفُهِمَ منْ عطْفه «كلاَ» علَى المُثنّى أنّ «كلا» ليْسَ بمُثنّى - كمَا قدّمْناهُ[١] -، فتَقولُ: «قامَ الزيدان كلاهُما»، وقيّدَهُ بإضافته إلى المُضْمَرِ احْترازاً من المُضافِ إلى الظّاهِرِ، فإنّهُ يُعربُ[٢] حينَئذٍ بحركاتٍ مقدرةٍ في الألف.

وقولُهُ: «كِلْتا» أي: «كِلْتا» مِثلُ «كِلا» في أنّهُ يُرْفَعُ بالألفِ بشرطِ إضافتهِ إلى المُضْمَرِ.

وفُهِمَ أيضاً منْ قوله: «كِلْتا كَذاكَ» أنّ «كِلْتا» ليْسَ بمُثنّىً على مُقْتَضى التشبيهِ، كَما أشَرْنا إليهِ أيضاً، فتَقولُ «جاءَني المرأتانِ كِلْتاهُما».

وقَولُهُ:

.... اثْنان واثْنَتَان   كابْنَيْنِ وابْنَتَيْنِ يَجْرِيانِ

[١٦/أ] يَعْني: أنّ «اثْنَيْنِ واثْنتَيْنِ» / يُرْفَعان بالألف كالمُثنّى منْ غيْرِ شرْطٍ، ولذَلكَ شبّهَهُما بالمثنّى الحقيقيّ، وهُما: «ابْنان وابْنَتان» سَواءٌ أُفْرِدا أو رُكِّبا معَ العَشْرَةِ، أو أُضِيفا إلى ظاهرٍ أو مُضْمَرٍ، ويَمتَنِعُ إضافتُهما[٣] إلى ضميرِ تثنيةٍ، فَلا

= المكسر، والرابع لتثنية اسم الجمع، والخامس لتثنية اسم الجنس. والجمهور من المتأخرين - منهم ابن مالك، ونسبه أبو حيان للكوفيين، وابن الأنباري للبصريين، وقطرب والزجاج والزجاجي - على أن إعراب المثنى والجمع بالحروف المذكورة وهو مذهب سيبويه. وقيل: بحركات مقدرة فيما قبلها، وهي الدال من «الزيدان والزيدون والزيدين» مثلاً، وهو رأي الأخفش. وقيل: بحركات مقدرة في الألف والواو والياء، ونسب للخليل وسيبويه، واختاره الأعلم والسهيلي. وقيل: الحروف دلائل إعراب بمعنى أنك إذا رأيتها فكأنك رأيت الإعراب، وبه فسر أبو علي مذهب الأخفش، ونسب في الإنصاف للأخفش والمبرد والمازني. وقيل: الإعراب ببقاء الألف والواو رفعاً، وانقلابهما ياء نصباً وجراً، وعليه الجرمي والمازني وابن عصفور، وهذا بناء على أن الإعراب معنوي لا لفظي.

انظر الهمع: ١/١٦١-١٦٢، الإنصاف (مسألة: ٣): ١/٣٣، الكتاب: ١/٤، شرح ابن يعيش: ٤/١٣٩، ١٤٠، تاج علوم الأدب: ١/١١٠، شرح الأشموني: ١/٨٨، شرح الرضي: ٢/١٧٣، الإيضاح للزجاجي: ١٣٠، ١٤١، شرح ابن عصفور: ١/١٢٢-١٢٣، المقتضب: ٢/١٥٤.

(١) انظر ٨٢-٨٣ من هذا الكتاب.

(٢) في الأصل: يعر. انظر شرح المكودي: ١/٣٦.

(٣) في الأصل: إضافتها. انظر التصريح: ١/٦٨.

يُقالُ: «جاءَ الرّجُلان اثْناهُما، والمَرْأتان اثْنَتاهُما» لأنّ ضَميرَ التثنية نصٌّ في الاثْنَيْن، فإضافَةُ الاثْنَيْنِ إليه منْ إضافة الشّيء إلى نفْسه. قالَهُ ابْنُ هِشام[١].

واثْنَتانِ لُغةُ الحجازيّيْنَ، وثِنْتانِ لُغةُ التّميميّين[٢].

ثمّ قالَ رحمهُ اللهُ تَعالى:

وتَخْلُفُ اليَا[٣] في جَميعِهَا الألِفْ ... جَراً ونَصْباً بعْدَ فتْحٍ قدْ أُلِفْ

يَعْني: أنّ الياءَ تَخْلُفُ[٤] الألفَ في النّصْبِ والجرِّ في جَميعِ ما ذُكرَ من التثنيةِ وما أُلحقَ بها (فتَكونُ اليَاءُ)[٥] عَلامةً للجرِّ والنّصْبِ نَحْوُ «مَرَرْتُ بالزّيْدَيْنِ والاثْنَين كِلَيْهما، ورأيْتُ الزّيْدَيْنِ والاثْنَيْنِ كِلَيْهما».

وقَولُهُ: «بعْدَ فتْحٍ قَدْ أُلفْ» يعْني: أنّ «الياءَ» في الجرِّ والنّصبِ يُفتَحُ ما قَبْلَها كالفتحِ المَعهودِ في الرّفْعِ، وهُوَ المُرادُ بقولِهِ: «قدْ أُلِفْ».

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالى:

وارْفَعْ بواوٍ وبَيَا (اجْرُرْ)[٦] وانْصِبِ ... سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ ومُذْنِبِ

وَشِبْهِ ذَيْنِ وبِهِ عِشْرُونَا ... وبابُهُ أُلْحِقَ والأهْلُونَا

أُولُو وعالَمُونَ[٧] عِلِّيُّونَا ... وأرَضُونَ شَذَّ والسِّنُونَا

وبابُهُ ومِثْلَ حِيْنٍ قَدْ يَرِدْ ... ذَا البابُ وهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

أشارَ بِهَذا إلى البابِ الثّالثِ منْ أبوابِ النيابةِ السبعةِ/، وهُوَ بابُ جمْعِ [١٦/ب]

---

(١) قال ابن هشام في شرح اللمحة (١/٢١٧): «فالأوّلان: «اثنان واثنتان» فحكمهما حكم المثنى، سواء أفردا، أو ركبا، أو أضيفا، فمثال المفرد نحو قوله تعالى: ﴿شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان﴾، فـ«شهادة» مبتدأ، و«اثنان» خبره مرفوع بالألف وهو على حذف مضاف، أي: شهادة اثنين، ومثال المركب: «فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً»، «اثنتا» فاعل مرفوع بالألف، و«عشرة» مبني على الفتح لتضمنه معني واو العطف، إذ الأصل: اثنتان وعشرة، ومثال المنصوب: «وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً»، والمخفوض كذلك، ومثال المخفوض، «اثناك واثناكم» انتهى. وانظر التصريح على التوضيح: ١/٦٨.

(٢) انظر شرح الشذور: ٥٢، التصريح على التوضيح: ١/٦٨، الهمع: ١/١٣٥، شرح الأشموني: ١/٧٨، المطالع السعيدة: ٩٧.

(٣) في الأصل: وتخلفها الياء. انظر الالفية: ١٠، شرح المكودي: ١/٣٦.

(٤) في الأصل: تختلف. انظر شرح المكودي: ١/٣٦.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الاصل. انظر شرح المكودي: ١/٣٦.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الالفية: ١٠، شرح المكودي: ١/٣٦.

(٧) في الأصل: أولون عالمون. انظر الالفية: ١١، شرح المكودي: ١/٣٦.

المذكَّرِ السّالمِ[١]، وما ألحق به، وسَيأتِي بَيانُهُ قريباً، وأنّ حُكمَ هذا الباب أنْ يُرْفَعَ بالواوِ، ويُجَرَّ ويُنْصَبَ بالياء نحْوُ «جاءَ الزيدونَ»، ﴿وَأَنْتُم الأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، «ورأيتُ الزيديْنَ والمُصطَفَيْنَ»، ومررتُ بالزيديْنَ»، ﴿وإنّهُم عِندَنا لَمِنَ المُصْطَفَيْنَ﴾ [ص: ٤٧].

ولمّا كانَ عَلى نوْعَيْنِ:

أحَدُهُما: اسْمٌ، ويُشتَرَطُ في مفردِهِ أنْ يَكونَ علَماً لعاقلٍ مُذكّرٍ خالياً منْ تاءِ التأنيثِ[٢]، ومِنَ التّرْكيبِ.

والآخَرُ: (وَصفٌ)[٣]، ويُشتَرَطُ في مُفرَدِه أنْ يكونَ مذكراً، عاقلاً، خالياً منْ تاءِ التأنيثِ، لا يَمتَنِعُ مؤنّثُهُ منَ الجَمْعِ[٤] بالألفِ والتاءِ[٥].

---

(١) الجمع لغة: الضم.
واصطلاحاً: ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا تأكيد. وفي شرح ابن عصفور: ضم اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني أو كون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً. والجمع قسمان: جمع تكسير وجمع سلامة. فجمع السلامة: ما سلم فيه بناء واحده، وجمع التكسير: ما تغير فيه بناء واحده لفظاً أو تقديراً، وكلاهما يكون لمذكر ومؤنث. وجمع المذكر السالم: يراد به الكلمة الدالة على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون مفتوحة في حالة الرفع، وياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة في حالة النصب والجر - على مفرده، فنقول: «جاء الزيدون، ورأيت الزيدين»، وجمع المؤنث السالم يراد به الكلمة الدالة على أكثر من اثنين بزيادة ألف وتاء على صيغة المفرد نحو «مسلمات».
انظر: حاشية يس: ١/٦٩، شرح ابن عصفور: ١/١٤٥-١٤٧، شرح المرادي: ١/٩١، تاج علوم الأدب: ١/١١٨-١٢٠، شرح الرضي: ٢/١٧٧، شرح الأشموني: ١/٨٠، معجم مصطلحات النحو: ٧٧، ٧٨، معجم المصطلحات النحوية: ٤٩-٥١.

(٢) هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون، وذلك نحو «طلحة وطلحون» وإليه ذهب ابن كيسان إلا أنه يفتح اللام، فيقول: «الطلحون» - بالفتح - كما قالوا: «أرضون» حملاً على «أرضات».
انظر الإنصاف (مسألة: ٤): ١/٤٠، الهمع: ١/١٥٢، شرح الأشموني: ١/٨١، شرح ابن عصفور: ١/١٤٧، شرح الرضي: ١/١٨٠، شرح المرادي: ١/٩٣.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٣٧.

(٤) في الأصل: الجميع. انظر شرح المكودي: ١/٣٧.

(٥) احترز بهذا القيد مما يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء نحو «أحمر وسكران وصبور وشكور» وذلك أن «أفعل فعلاء»، و«فعلان فعلى» وكل صفة للمذكر والمؤنث بغير تاء لا يجوز جمع المذكر منها بالواو والنون، ولا المؤنث بالألف والتاء، إلا شذوذاً، أو فيما ذهب به مذهب الأسماء ولم يستعمل تابعاً لغيره وذلك موقوف على السماع، فمما جاء من ذلك قوله ﷺ: «ليس في الخضراوات صدقة»، فجمع «خضراء» جمع الأسماء لاستعمالها غير تابعة لموصوف.

=

- أتَى بمثالين: الأوّلُ للأوّلِ، وهُوَ «عامرٌ»، والثّاني للثاني، وهُوَ «مُذنبٌ».

وقولُهُ: «وشِبْهِ ذَيْنِ» يَعْني: شِبْهِ عامرٍ ومذنبٍ في كونهما[١] علَى ما ذُكِرَ.

وقولُهُ: «وبِهِ عِشْرونَ...».

(هَذهِ هيَ الكَلِمُ التِي أُلْحِقَتْ بجَمْعِ المذكّرِ السّالِمِ في الإعْرابِ)[٢] وذَكَرَ منْها سَبعَةَ ألفاظٍ:

عِشْرونَ: وهُوَ اسْمُ جَمْعٍ، لأنَّهُ لا مفردَ لهُ منْ لفظِهِ، و«بابُهُ» يَعْني: ثَلاثينَ إلى تِسْعينَ، ويتضَمَّنُ أيضاً سبعةَ ألفاظٍ.

والأهْلونَ: وهُوَ جمْعٌ غيرُ مُستَوْفٍ للشروطِ، لأنّهُ ليْسَ بعلمٍ ولا صفةٍ[٣].

وأُولُوْ: اسْمُ جمْعٍ، لأنّهُ لا مُفْرَدَ لهُ منْ لَفْظِهِ.

وعَالَمُونَ: وهُوَ أيضاً اسْمُ جمْعٍ، لأنَّهُ (لاَ)[٤] مُفرَدَ لهُ من لَفْظِهِ، ولَيْسَ جَمْعاً لـ«عالَمٍ»، لأنّ «عالَماً» أعمُّ[٥].

وعِلِّيُّونَ: وهُوَ اسم لأعْلَى الجنّةِ[٦]، فهْوَ مُفرَدٌ في المَعْنَى، جمْعٌ في اللّفْظِ.

= انظر شرح ابن عصفور: ١/١٤٨، شرح الرضي: ٢/١٨٢، شرح الأشموني: ١/٨١، شرح الكافية لابن مالك: ١/١٩٢، تاج علوم الأدب: ١/١٢٢-١٢٣، التصريح على التوضيح: ١/٧٢، حاشية ابن حمدون: ١/١٣٧، شرح المرادي: ١/٩٢، شرح ابن عقيل: ١/٤٢.

(١) في الأصل: كونها. انظر شرح المكودي: ١/٣٧.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٣٧.

(٣) وإنما هو اسم جنس جامد للقريب، بمعنى ذي القرابة. انظر شرح ابن عقيل: ١/٤٣، الأشموني مع الصبان: ١/٨٢.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٣٨.

(٥) أي: إن العالم عام في العقلاء وغيرهم، والعالمون مختص بالعقلاء، والخاص لا يكون جمعاً لما هو أعم منه. وذهب كثير إلى أنه جمع عالم على حقيقة الجمع، ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع، فذهب أبو الحسن إلى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم، وهو ظاهر كلام الجوهري، وذهب أبو عبيدة إلى انه أصناف العقلاء فقط، وهم الإنس والجن والملائكة.
وقيل: إن «عالمون» مبني على فتح النون لا معرب، لانه لم يقع إلا ملازماً الياء، وردّ بقوله:
تَنَصَّفُهُ البريةُ وهو سَامٍ وتُلْفَى العالمون له عيالا
انظر التصريح على التوضيح: ١/٧٢، الأشموني مع الصبان: ١/٨٣، شرح ابن عقيل: ١/٤٣، شرح المكودي: ١/٣٨، الهمع: ١/١٥٧.

(٦) في الأصل: الجفنة. انظر شرح المكودي: ١/٣٨.
وقوله تعالى: ﴿كلا إن الابرارَ لَفي عَليين﴾ اي: في اعلى الأمكنة. انظر شرح المكودي: ١/٣٨، شرح المرادي: ١/٩٥، اللسان: ٤/٣٠٩٤ (علا)، شرح الأشموني: ١/٨٣، شرح ابن عقيل: ١/٤٤.

وأرَضُوْنَ: جمعُ أرْضٍ.

[١/١٧] وقوله: «شَذَّ» راجعٌ[١]/ إلى «أرَضِيْنَ» ووجْهُ[٢] شُذوذه[٣] أنّهُ منْ باب «سِنِيْنَ»، وبابُ «سنينَ» مُطَّرِدٌ فيما حُذفَ من مُفرده حرفٌ أصْليٌّ، فَعُوِّضَ منْهُ تاءُ التّأنيث كـ«سَنَةٍ» ولمْ يُحْذَفْ منْ «أرْضٍ» حرْفٌ أصليٌّ فيُعَوَّضُ منْهُ، بلْ حُذفَ منْهُ تاءُ التأنيثِ بدليلِ رُجوعِها في التّصْغيرِ في قوْلهِمْ: «أُرَيْضَةٌ».

والسّنونَ وبابُهُ: يَعْني كُلُّ ما حُذِفَ منهُ حرْفٌ وعُوِّضَ منهُ تاءُ التأنيثِ كـ«عِزِيْنَ، وثُبِيْنَ»[٤].

وقَوْلُهُ: «ومثْلَ حيْنٍ قدْ يَرِدْ ذَا البابُ» الإشارةُ بـ«ذَا»[٥] إلى «سنيْنَ» وبابه، يَعْني: أنّهُ قدْ يُسْتَعْمَلُ بابُ سِنينَ اسْتعمالَ «حيْنٍ»، فتَلْزَمُ فيهِ الياءُ، ويُعربُ بالحركاتِ الثلاثِ في «النّونِ»، ولا تُحْذَفُ «النّونُ» للإضافة.

وفُهِمَ منْ قوله: «قدْ يَرِدْ» أنّ ذلكَ قَليلٌ، ومنْهُ قولُهُ ﷺ: «اللّهُمَّ اجْعَلْها عَلَيْهِمْ سنِيْناً[٦] كَسِنَيْنِ يوسُفَ» في إحْدى[٧] الرّوايتينِ[٨].

---

(١) في الأصل: راجمع. انظر شرح المكودي: ١/٣٨.
(٢) في الأصل: ووجهه. انظر شرح المكودي: ١/٣٨.
(٣) في الأصل: لا. زيادة. انظر شرح المكودي: ١/٣٨.
(٤) عزين: واحده «عزة» بكسر العين المهملة وفتح الزاي، أصلها «عزي» فلامها ياء، وهي الفرقة من الناس، والعزين: الفرق المختلفة، لأن كل فرقة تعتزي إلى غير من تعتزي إليه الأخرى. وثبين: جمع «ثبه» بضم الثاء، وهي الجماعة، أصله «ثبو» بالواو، حذفت وعوض منها هاء التأنيث، وقيل: أصله «ثبي» بالياء. ومن الملحق بجمع المذكر السالم أيضاً صفات للباري تعالى، وهي قوله تعالى: ﴿ونَحْنُ الوارِثونَ﴾ و﴿القادِرُونَ﴾ و﴿الماهِدُوْنَ﴾ و﴿إنّا لمُوسِعونَ﴾، ومنها «بنون، وأبون، وأخون، وهنون، وذوون».
انظر التصريح على التوضيح: ١/٧٤، حاشية الخضري: ١/٤٤، شرح الرضي: ٢/١٨٤، الهمع: ١/١٥٥-١٥٧، حاشية ابن حمدون: ١/٣٨، شرح الأشموني: ١/٨٥.
(٥) في الأصل: بل. انظر المكودي بحاشية الملوي: ١٣.
(٦) في الأصل: سنين. انظر شرح المكودي: ١/٣٩.
(٧) في الأصل: أحد. انظر شرح المكودي: ١/٣٩.
(٨) الحديث بهذه الرواية لم أجده فيما اطلعت عليه من كتب الحديث المعتمدة، وإنما وجدته بروايته الأخرى وهي: «اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف».
انظر صحيح البخاري: ٨/٥٥ (كتاب الأدب باب تسمية الوليد)، صحيح مسلم: ١/٤٦٧، حديث (رقم): ٦٧٥، فتح الباري: ١١/١٩٤، ١٠/٥٨٠، تفسير القرطبي: ٧/٢٦٣-٢٦٤. وروي: «اللهم اجعلها سنين كسني يوسف» في سنن البيهقي: ٢/١٩٨، مسند أحمد: ٢/٤٧٠، ٥٠٢، ٥٢١، الدر المنثور للسيوطي: ٢/٢٠٧، صحيح مسلم (رقم): ٧٦٥. وهو برواية المؤلف من شرح المكودي: ١/٣٩، شرح دحلان: ١٧، شرح المرادي: ١/٩٧، شرح ابن عقيل: ١/٤٥، شرح الأشموني: ١/٨٧، شرح ابن الناظم: ٤٨.

وقولُهُ: «وهْوَ عندَ قومٍ يطَّرِدْ» يَعْني: أنّ هَذا[١] الاسْتِعْمالَ المذكورَ[٢] يَطَّرِدُ عِنْدَ قومٍ منَ العربِ[٣]، قالَ أحَدُ أوْلادِ ابنِ أبي طالِبٍ:

٥- وكانَ لَنا أبُو حسَنٍ عَلِيٌّ أباً بَرّاً ونحنُ لَهُ بَنِيْنُ

الرِّوايةُ «بَنِيْنُ» - بالياءِ، والإعرابُ علَى «النّون»، وهَذِه لُغةُ بَني عامرٍ، فإنّهُمْ يُعْرِبونَ المُعْتَلَّ باللامِ بالحركاتِ على النّونِ معَ لُزومِ الياءِ، لأنّها أخَفُّ[٤] علَيْه، ولأنّ النّونَ قامَتْ مَقامَ الذّاهبِ منَ الكلمةِ، ولوْ كانَ الذّاهبُ موْجُوداً، لَكانَ الإعْرابُ فِيهِ كسائرِ المفرداتِ / فكَذَلِكَ يكونُ ما قامَ مقامَهُ. [١٧/ب]

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالى:

ونُوْنُ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتحَقْ فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

يَعْني: أنّ نُوْنَ جمْعِ المذكَّرِ السالمِ وما حُمِلَ علَيْهِ مفتوحةٌ بعْدَ الواوِ والياءِ

---

(١) في الأصل: هذه. انظر شرح المكودي: ١/ ٣٩.

(٢) في الأصل: للمذكر. انظر شرح المكودي: ١/ ٣٩.

(٣) وهو كثير عند أسد وتميم وعامر، حكى ذلك الفراء عنهم في معاني القرآن. وفي التصريح: وبعضهم يجري «بنين»، وباب «سنين» - وإن لم يكن علماً - مجرى «غسلين» في لزوم الياء والحركات على النون منونة غالباً على لغة بني عامر، وغير منونة على لغة بني تميم، حكاه عنهم الفراء.

انظر معاني الفراء: ٢/ ٩٢، التصريح على التوضيح: ١/ ٧٦-٧٧، شرح الأشموني: ١/ ٨٧، شرح دحلان: ١٧، الهمع: ١/ ٥٩، شرح ابن الناظم: ٤٨.

٥- من الوافر لسعيد بن قيس الهمداني من أصحاب علي رضي الله عنه من قصيدة له قالها في أحد أيام صفين، وبعده:

وَأنّا لا نُريدُ سِواهُ يَوْماً وذاكَ الرُّشْدُ والحقُّ المُبينُ

والمؤلف هنا في نسبته البيت لأحد أولاد ابن أبي طالب متابع فيها للعيني وصاحب التصريح، قال البغدادي: «ولما لم يقف العيني على ما قبل البيت الشاهد ولا على ما بعده ظن أن البيت لأحد أولاد علي رضي الله عنه». وروي في الخزانة:

وأنّ لَنا أبَا حسَنٍ عَلِيّاً أبٌ بَرٌّ ونحْنُ لَهُ بَنِينُ

والمُراد بأبي الحسن: علي بن أبي طالب رضي الله عنه. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف، وأورده ابن عصفور في كتاب الضرائر وقال: إنه ضرورة لا يحفظ إلا في الشعر، وجعله خطأ أبو العباس المبرد في كتابه الروضة.

انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٧٧، الشواهد الكبرى: ١/ ١٥٦، الخزانة: ٨/ ٧٥، الضرائر: ٢١٩، شرح الكافية لابن مالك: ١/ ١٩٥، شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٩٢، أوضح المسالك: ١٤، شرح الرضي: ٢/ ١٨٥، فتح رب البرية: ١/ ٢٧٥.

(٤) في الأصل: أحق. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٧٧.

للخفّة[1]، لأنَّ الجمعَ أثْقَلُ من المُثنّى، وكَسْرُها جائزٌ في الشِّعْرِ بعْدَ الياءِ، كقَوْلِ سَحَيْمٍ[2]:

٦- وَمَاذَا يَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنّي   وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ

بكسرِ النّونِ، ولمْ تُكسَرِ النّونُ بعْدَ الواوِ في[3] نثْرٍ ولا شِعْرٍ لعدَمِ التّجانُسِ.

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالى:

ونُونُ ما ثُنّيَ والمُلْحَقِ بِهْ   بِعَكْسِ ذاكَ اسْتَعْمَلوهُ فانْتَبِهْ

يَعْني: أنّ نُوْنَ المُثنّى وما أُلْحِقَ به بالعكسِ منْ نونِ الجَمْعِ، فكَسْرُها بعْدَ الألفِ والياءِ على أصلِ التقاءِ الساكنينِ، وفَتْحُها قَليلٌ، وهِيَ معَ الياءِ لُغَةٌ لبَني أسَدٍ، حَكاها الفَرّاءُ[4]، كقَوْلِ حُمَيْدٍ بنِ ثَوْرٍ[5]:

---

(١) في الأصل: اللحقة. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٧٨.

(٢) هو سحيم بن وثيل بن عمرو الرياحي اليربوعي الحنظلي، التميمي، شاعر مخضرم عاش في الجاهلية والإسلام، وكان شريفاً في قومه، نابه الذكر، له أخبار مع زياد بن أبيه، ومفاخرة مع غالب ابن صعصعة (والد الفرزدق) قال ابن دريد: عاش أربعين سنة في الجاهلية وستين في الإسلام. انظر ترجمته في: الأعلام: ٣/ ٧٩، الخزانة: ١/ ٢٦٥، شواهد المغني: ١/ ٤٦٠، الشواهد الكبرى: ١/ ١٩١.

٦- من الوافر لسحيم، وقيل: هو لأبي زبيد الطائي، وبعده:

أَخُو خَمسينَ مُجتَمعٌ أَشُدِّي   ونَجَّذَنـي مُـداوَرَةُ الشّؤُوْن

ويروى: «يدَّري» بتشديد الدال بدل «يبتغي»، يقال: أداره يدّريه: إذا ختله وخدعه. ويروى: «تبتغي» بدل «يبتغي»، ويروى: رأس الأربعين بدل «حد الأربعين». والشاهد في قوله: «الأربعين» حيث كسر نونه ضرورة، مع أنه جمع مذكر سالم، وحق نونه وما ألحق به الفتح. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٧٧، ٧٩، الشواهد الكبرى: ١/ ١٩١، الخزانة: ٨/ ٦٥، شرح ابن يعيش: ٥/ ١١، ١٣، المقتضب: ٣/ ٣٣٢، ٤/ ٣٧، الهمع (رقم): ٨٤، الدرر اللوامع: ١/ ٢٢، شرح الأشموني: ١/ ٨٩، الأصمعيات: ١٩، الضرائر: ٢٢٠، تاج علوم الأدب: ١/ ١٢٢، اللسان (دري)، شرح ابن عقيل: ٤٥، شواهد الجرجاني: ٩، شرح المكودي: ١/ ٣٩، شرح ابن الناظم: ٤٩، شرح المرادي: ٩٩، البهجة المرضية: ١٧، سر الصناعة: ٢/ ٦٢٧، شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٩٣، تذكرة النحاة: ٤٨٠، شرح اللمحة لابن هشام: ١/ ٢٢٥، الإيضاح لابن الحاجب: ١/ ٥٣٨.

(٣) في الأصل: وفي. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٧٩.

(٤) انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٧٧، شرح ابن يعيش: ١/ ١٤١، شرح ابن عصفور: ١/ ١٥٠، المقرب: ٢/ ٤٦، شرح الكافية لابن مالك: ١/ ١٩٩، شرح ابن الناظم: ٥٠، البهجة المرضية: ١٧، شرح دحلان: ١٧، سر الصناعة: ٢/ ٤٨٨، جواهر الأدب: ١٨٣، الشواهد الكبرى: ١/ ١٨٣. والفراء هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي أبو زكريا المعروف بالفراء، من أئمة الكوفيين في العربية، وعالم بالفقه والطب والنجوم وأيام =

٧- علَى أحْوَذِيَّيْنَ[1] اسْتَقلَّتْ عَشيّةً ....

الرِّوايةُ بفتحِ النّونِ منْ «أحوَذِيّينِ»[2] تَثْنيةُ أحْوَذيٍّ - بفَتْحِ الهمزة، وسُكونِ الحاء المُهمَلة، وفتْحِ الواوِ، وكسْرِ الذّالِ المعجمةِ، وتَشْديدِ الياءِ آخرَ الحُروفِ - وهُوَ الخَفيفُ (في)[3] الشّيْءِ لحَذْفه[4].

= العرب وأشعارهم، ولد بالكوفة سنة ١٤٤هـ، وأخذ عن يونس والكسائي وغيرهما، وانتقل إلى بغداد وأدب ابني المأمون العباسي، وتوفي بطريق مكة سنة ٢٠٧هـ، له من المؤلفات: معاني القرآن، البهاء فيما تلحن فيه العامة، اللغات، الجمع، التثنية في القرآن، النوادر، وغيرها.
انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين: ٥١، بغية الوعاة: ٤١١، معجم الأدباء: ٢٠/٩، الأعلام: ٨/٤٥، طبقات النحويين واللغويين: ١٣١، إنباه الرواة: ٤/١، البداية والنهاية: ١٠/٢٦١، شذرات الذهب: ٢/١٩، معجم المؤلفين: ١٣/١٩٨، هدية العارفين: ٢/٥١٤.

(٥) هو حميد بن ثور بن حزن الهلالي، أبو المثنى شاعر مخضرم، عاش زمناً في الجاهلية، وشهد الإسلام فأسلم ووفد على النبي ﷺ، ومات في خلافة عثمان حوالي سنة ٣٠هـ، له ديوان شعر.
انظر ترجمته في الأغاني: ٤/٣٥٦، سمط اللآلئ: ١/٣٧٦، الأعلام: ٢/٢٨٣، شواهد المغني: ١/٢٠١، الإصابة ترجمة رقم: (١٨٣٠).

٧- صدر بيت من الطويل في ديوان حميد (٥٥)، من قصيدة له يصف فيها قطاة، وفي المقرب: أنه مصنوع، وعجزه:

فَما هِيَ إلاّ لَمحَةٌ وتَغِيْبُ

وأراد الشاعر هنا بالأحوذيين: جناحي قطاة، يصفهما بخفتهما. واستقلت: استبدت. لمحة: أي نظرة. استشهد به المؤلف على أن فتح نون المثنى مع الياء لغة لبني أسد على ما نقله الفراء عنهم.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٧٨، شرح الأشموني: ١/٩٠، الشواهد الكبرى: ١/١٧٧، الهمع (رقم): ٨١، الدرر اللوامع: ١/٢١، المقرب: ٢/٤٧، شرح ابن الناظم: ٥٠، جواهر الأدب: ١٨٣، البهجة المرضية: ١٧، سر الصناعة: ٢/٤٨٨، شرح الكافية لابن مالك: ١/١٩٩، شرح التسهيل لابن مالك: ١/٦٥، المطالع السعيدة: ١٠٢، اللسان (حوذ)، تذكرة النحاة: ٤٧٩، ٦٢٣، شرح اللمحة لابن هشام: ١/٢١٦، النكت الحسان: ١٩٣، معاني الفراء: ٢/٤٢٣، الضرائر: ٢١٧.

(١) في الأصل: أحوذين. انظر التصريح على التوضيح: ١/٧٨.
(٢) في الأصل: أحوذين. انظر التصريح على التوضيح: ١/٧٨.
(٣) ما بين القوسين ساقط في الأصل. انظر الشواهد الكبرى: ١/١٨٠.
(٤) في الأصل: المشي لحدته. انظر الشواهد الكبرى: ١/١٨٠، وقيل: الأحوذي: الراعي المتشمر للرعاية الضابط لما ولي. انظر التصريح على التوضيح: ١/٧٨، الشواهد الكبرى: ١/١٨٠.

وقِيْلَ: لا يَخْتَصُّ فتحُ النّونِ بالياءِ، بلْ يَكونُ بعْدَها وبَعْدَ الألِفِ في لُغَةِ مَنْ يُلْزِمِ المُثنّى الألِفَ في كُلِّ حالٍ[١]، كقَولِه:

٨- أَعْرِفُ منْهَا الجِيْدَ والعَيْنَانَا

[١٨/أ] أنْشدَهُ السِّيرافيُّ[٢] وغَيرُهُ بفتحِ النّونِ في «العَيْنانَا» / تَثنيةُ «عَيْنٍ»[٣].

---

(١) قاله ابن عصفور، وإلزام المثنى الألف في كل حال لغة معروفة عزيت لكنانة وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني الهجيم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزبيد، وخثعم، وهمدان، وفزارة، وعذرة، وخرج عليها قوله تعالى: ﴿إن هذان لساحران﴾ وأنكر هذه اللغة المبرد، وهو محجوج بنقل الأئمة.

انظر شرح ابن عصفور: ١/١٥٠-١٥١، التصريح على التوضيح: ١/٧٨، الهمع: ١/١٣٣، شرح ابن يعيش: ٤/١٤٣، شرح الكافية لابن مالك: ١/١٨٨، ١٩٠، شرح الأشموني: ١/٩٠، مغني اللبيب: ٥٨، سر الصناعة: ٢/٤٨٩، ٧٠٤-٧٠٦.

٨- من الرجز نسبه أبو زيد في نوادره لرجل من بني ضبة، وهو في ملحقات ديوان رؤبة (١٩٧)، وذهب ابن عصفور في المقرب إلى أنه مصنوع، وقال في شرح الجمل: وهذا البيت لا حجة فيه لأنه لا يعرف قائله، وفي الشواهد الكبرى قال العيني: «أقول قيل: إن قائله لا يعرف وهو غير صحيح، وقيل: قائله هو رؤبة بن العجاج، وهو أيضاً غير صحيح، والصحيح ما قاله أبو زيد». وبعده: ومِنْخَرَيْنِ أشْبَهَا ظُبْيانَا، والبيت يُروى بعدة روايات منها:

أُحبُّ منْكَ الأنْفَ والعَيْنانَا

أُحبُّ منْهَا الأنْفَ والعَيْنانَا

أعْرِفُ منْهَا الانفَ والعَيْنانَا

الجيد: العنق. ظبيانا: اسم رجل بعينه لا تثنية ظبي خلافاً للهروي، والمعنى: أعرف من سلمى منخرين أشبها منخري ظبيان في الكبر، بدليل ذمه لها في باقي القصيدة، ويحتمل أنهما أشبها نفس ظبيان في القبح. والشاهد فيه قوله «العينانا» حيث فتحت فيها النون على لغة من يلزم المثنى الألف مع الأحوال الثلاثة، وحقها الكسر.

انظر النوادر لأبي زيد: ١٦٨، المقرب: ٢/٤٧، شرح ابن عصفور: ١/١٥٠، الشواهد الكبرى: ١/١٨٤، شرح ابن يعيش: ٣/١٢٩، ٤/٦٧، ١٤٣، الخزانة: ٧/٤٥٢، التصريح على التوضيح: ١/٧٨، الهمع (رقم): ٨٢، الدرر اللوامع: ١/٢١، شرح الأشموني: ١/٩٠، شرح ابن عقيل: ١/٤٦، شواهد الجرجاوي: ٩، تاج علوم الأدب: ١/١١٤، شرح المرادي: ١/١٠١، الضرائر: ٢١٨، البهجة المرضية: ١٧، سر الصناعة: ٢/٤٨٩، ٧٠٥، المطالع السعيدة: ١٠٢، تذكرة النحاة: ٤٨٠، شرح اللمحة لابن هشام: ١/٢١٥، النكت الحسان: ١٩٣.

(٢) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد، عالم بالنحو، والأدب واللغة والشعر والعروض والقراءات والفرائض والحديث وغيره، ولد بسيراف من أرض فارس سنة ٢٨٤هـ ومضى إلى عمان فتفقه فيها، ثم عاد إلى سيراف وورد بغداد فتولى القضاء، وتوفي في رجب سنة ٣٦٨هـ من مؤلفاته: شرح كتاب سيبويه، شرح مقصورة ابن دريد، الوقف والابتداء، صنعة الشعر والبلاغة، وغيرها.

=

وضَمُّ هذه النّونِ بَعْدَ الألِفِ لُغةٌ[١]، كقَولِه:

٩- فالنَّوْمُ لاَ تْأْلَفُهُ العَيْنَانُ

بضَمِّ النّونِ.

ثُمّ قالَ رحِمهُ اللهُ تَعالى:

ومابتَـا وَأَلِـفٍ قَـــدْ جُمِعَا ... يُكْسَرُ في الجَرِّ وفي النَّصْبِ مَعَا

أشارَ بهَذا إلى البابِ[٢] الرابع منْ أبوابِ النّيابَةِ السّبْعَةِ، وهُوَ بابُ جمْعِ المؤنّثِ السّالمِ وما أُلحِقَ به، وسَيأتي بَيانُهُ قَريباً.

وجَمْعُ المؤنّث السّالمِ هُوَ المَجموعُ بالألفِ والتّاء، ولا فَرْقَ بينَ أنْ يَكونَ مُسَمّى هَذا الجَمْعِ مُؤَنَّثاً كـ« هِنْدات »، أو مُذَكَّراً كـ« اصْطَبْلات »، ولا فرْقَ بينَ أن يكونَ سَلِمَتْ فيه بُنْيَةُ واحدِه كـ« ضَخْمَةٍ وضَخْمات »[٣]، أو تَغيّرَتْ كـ« سَجْدَةٍ وسَجَدات ».

= انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٢٢١، البداية والنهاية: ١١ / ٢٩٤، شذرات الذهب: ٣ / ٦٥، روضات الجنات: ٢١٨، الأعلام: ٢ / ١٩٥، معجم المؤلفين: ٣ / ٢٤٢، معجم الأدباء: ١ / ٤٧، ٨ / ١٤٥.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي (رسالة دكتوراه / الجزء الأول منه): ٢٧٦، وفيه رواية البيت:

أعْرِفُ منْها الأنْفَ والعَيْنانَا

وانظر التصريح على التوضيح: ١ / ٧٨.

---

(١) انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٧٨، شرح الأشموني: ١ / ٩١، شرح دحلان: ١٧، البهجة المرضية: ١٧، الضرائر: ٢١٨، شرح ابن يعيش: ٤ / ١٣٤، سر الصناعة: ٣ / ٤٨٩، الهمع: ١ / ١٦٦.

٩- من الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه (١٨٦)، وقبله:

يا أبَتَا أرَّقَنِـــي القِـــذّانُ

والقذان: البراغيث (اللسان: قذذ)، ويروى: « لا تَطْعَمُهُ » بدل: « لا تألَفُهُ »، ويروى:

فالغَمْضُ لا تَطْعَمُهُ العَيْنانُ

والشاهد فيه قوله: و« العينان » حيث ضمت نون المثنى بعد الألف، وهو لغة قوم، وحكى الشّيباني « هُما خَليلانُ » بضم النون.

انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٧٨، شرح الأشموني: ١ / ٩١، الهمع (رقم): ٨٦، الدرر اللوامع: ١ / ٢٢، البهجة المرضية: ١٧، الضرائر: ٢١٨، شرح دحلان: ١٧، شرح اللمحة لابن هشام: ١ / ٢١٥.

(٢) في الأصل: البا.

(٣) في الأصل: لضمخة وضمخات. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٧٩.

وكَذا قالَ الخَبِيْصيُّ[١]: «تَسميتُهُمْ لِهَذا الجمْعِ بجَمْعِ المؤنّثِ السّالمِ باعتبارِ الغالبِ»[٢].

وأنَّ حُكْمَ هذا البابِ أنْ يُجَرَّ ويُنْصَبَ بالكسرةِ، فتَقولُ: «مرَرْتُ بالهِنْدات، ورأيْتُ الهِنْدات»، وإنّما تُنصَبُ بالكسرةِ مع تأتّي الفتحةِ حَمْلاً على جمْعِ[٣] المذكّرِ السّالمِ، لأنَهُ فرْعٌ عنْهُ[٤].

وقَدَّمَ الجَرَّ لأنّ النّصْبَ مَحمُولٌ علَيْه.

وربّما نُصِبَ بالفتحةِ على لغة - كَما قالَ أحمَدُ بنُ يَحْيَى[٥] - إنْ كانَ محْذوفَ اللاّمِ، ولمْ يُرَدَّ إليه في الجَمْعِ، كـ«سمعْتُ لُغاتَهُم» - بفتحِ التّاءِ - حَكاهُ الكِسائيُّ[٦]، و«رأيتُ بَناتَكَ» - بفتحِ التّاءِ - حَكاهُ ابْنُ سِيْدَهْ[٧].

---

(١) هو محمد بن أبي بكر بن محرز بن محمد الخبيصي، شمس الدين، عالم بالنحو، توفي سنة ٧٣١هـ من آثاره الموشح في شرح الكافية لابن الحاجب. انظر ترجمته في مفتاح السعادة: ١/ ١٨٥، معجم المؤلفين: ٩/ ١١٦، هدية العارفين: ٢/ ١٤٨.

(٢) انظر الموشح في شرح الكافية للخبيصي (٨/أ - مخطوط).

(٣) في الأصل: جميع. انظر شرح المكودي: ١/ ٤١.

(٤) وذلك خلافاً للأخفش، حيث ذهب إلى أنه مبني في حالة النصب، قال الأشموني: وهو فاسد، إذ لا موجب لبنائه، وإنما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة، ليجري على سنن أصله، وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره.
انظر: شرح الأشموني: ١/ ٩٢، البهجة المرضية: ١٨.

(٥) وهشام أيضاً، وذلك لمشابهته المفرد، حيث لم يجر على سنن الجموع في رد الأشياء إلى أصولها، وجبراً لحذف لامه. وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً سواء حذفت لامه أم لا.
انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٨٠، شرح الأشموني: ١/ ٩٣، البهجة المرضية: ١٨، حاشية الصبان: ١/ ٩٣، الهمع: ١/ ٦٧. وأحمد بن يحيى هو المعروف بثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء الكوفي، أبو العباس، إمام الكوفيين في النحو واللغة، ولد في بغداد سنة ٢٠٠هـ، وتوفي سنة ٢٩١هـ من مؤلفاته: معاني القرآن، شرح ديوان زهير، مجالس ثعلب، ما تلحن فيه العامة، وغيرها.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ١٧٢، إنباه الرواة: ١/ ٣٨، معجم الأدباء: ٥/ ١٠٢، طبقات القراء: ١/ ١٤٨، البداية والنهاية: ١١/ ٩٨، الأعلام: ١/ ٢٦٧، مرآة الجنان: ٢/ ٢١٨، مفتاح السعادة: ١/ ١٤٥، روضات الجنات: ٥٦، معجم المؤلفين: ٢/ ٢٠٣.

(٦) ولغاتهم: جمع لغة، أصلها «لغو» أو «لغي» حذفت اللام، وعوض عنها هاء التأنيث. انظر الهمع: ١/ ٦٧، التصريح على التوضيح: ١/ ٨٠، حاشية الصبان: ١/ ٩٣، البهجة المرضية: ١٨، شرح الأشموني: ١/ ٩٣، شرح الكافية لابن مالك: ١/ ٢٠٦، إرشاد الطالب النبيل (٣٩/ب).

(٧) انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٨٠.

=

[١٨/ب]

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالى / :

كَذا أُولاَتُ والّذي اسْمَاً قَدْ جُعِلْ   كَأذْرِعَـاتٍ فيـهِ ذا أَيْضاً قُبِـلْ

هَذا هُوَ المُلحَقُ بجمعِ المؤنثِ السّالمِ، وهُوَ نوْعانِ:

الأوّلُ: أُولاَتُ، بمَعْنى، ذَوَاتُ، ولا مُفردَ لهُ منْ لفظِه، وواحِدُه في المَعْنى: ذاتُ، بمَعْنى: صاحبَة[١]، وإليه أشارَ بقوله: «كَذا أُوْلاَتُ»، يَعْني: أنّ «أوْلاتِ» يُلحَقُ بجَمعِ المؤنّثِ السّالمِ فيُجَرّ ويُنصَبُ بالكسرةِ (نَحْوُ ﴿وإنْ كُنَّ أُولاتِ حملٍ﴾ [الطلاق:٦]، فـ«أُولاتِ» خبَرُ «كانَ» وهُوَ منَصوبٌ بالكسرةِ)[٢]، واسْمُها ضَميرُ النّسْوَة، وهُوَ النّونُ المدغمةُ في نونِها[٣].

والثّاني: ما سُمّيَ بهِ منْ جمْعِ المؤنثِ السّالمِ، وإليهِ أشارَ بقولهِ:

.... والّذي اسْمَاً قدْ جُعِلْ   .... إلى آخرِ البَيْتِ.

يَعْني: أنّ ما سُمّيَ بهِ منْ هَذا الجَمْعِ يُعربُ إعرابَهُ فيُجَرُّ ويُنصَبُ بالكسرة مع التّنوينِ، فتَقولُ في رَجُلٍ اسْمُهُ «هِنْداتٌ»: «رأيتُ هنداتٍ، ومَررْتُ بهِنْداتٍ»، كَما كانَ قَبلَ ا لتسميةِ، ومنْهُ «أَذْرِعاتٌ»، تَقولُ: «سَكَنْتُ أذْرِعاتٍ»

= وابن سيده هو علي بن إسماعيل (وفي رواية: أحمد، وقيل: محمد) الأندلسي الضرير، المعروف بابن سيده، أبو الحسن، عالم بالنحو، واللغة، والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بعلومها، ولد بمرسية سنة ٣٩٨هـ، وتوفي في بداية سنة ٤٥٨هـ (وفي رواية: ٤٤٨هـ)، من مؤلفاته: المحكم في لغة العرب، المخصص، شرح الحماسة لأبي تمام، الوافي في علم العروض، وغيرها، وله شعر.

انظر بغية الوعاة: ٣٢٧، إنباه الرواة: ٢/ ٢٢٥، معجم الأدباء: ١٢/ ٢٣١، مرآة الجنان: ٣/ ٨٢، معجم المؤلفين: ٧/ ٣٦، البداية والنهاية: ١٢/ ٩٥، شذرات الذهب: ٣/ ٣٠٥، هدية العارفين: ١/ ٦٩١.

(١) وأصل «أولات»: «أُولَيَ» بضم الهمزة وفتح اللام، قلبت الياء ألفاً، ثم حذف لاجتماعهما مع الألف والتاء المزيدين، ووزنه «فُعات».
انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٨٢، حاشية الصبان: ١/ ٩٣، حاشية الخضري: ١/ ٤٧.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٨٢.

(٣) وأصل «كن»: «كون» بضم الواو بعد النقل إلى باب «فعل» بضم العين، فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين.
انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٨٢، حاشية الصبان: ١/ ٩٣، حاشية ابن حمدون: ١/ ٤١.

بكسرِ الرّاءِ، قالَهُ في الصِّحاحِ[١]، وزادَ في القاموسِ: «وقدْ تُفتَحُ[٢]»، «وأذْرِعاتٌ»: قريَةٌ منْ قُرَى الشّامِ[٣].

وقَد اختُلِفَ في كيفيةِ إعرابِ هَذا النّوعِ المُسمّى بهِ عَلى ثَلاثةِ آراءٍ:

- فبَعضُهُمْ يُعربُه كَما تقدّمَ.

- وبعْضُهُمْ يُعربُه عَلى ما كانَ عليهِ قبْلَ التّسميةِ مراعاةً للجمعِ، ويَترُكُ تَنوينَهُ مُراعاةً للعلميةِ والتأنيثِ.

[١٩/أ] - وبَعضُهُم يُعربُهُ إعرابَ ما لا يَنصرِفُ، فيَترُكُ تَنوينَهُ، ويَجُرُّه[٤] / بالفتحة مراعاةً للتسميةِ[٥].

فالأوّلُ راعى الجَمْعِيّةَ فقَطْ، والأخيرُ راعَى التسميةَ فقطْ، والمتوسّطُ توَسّطَ بينَ الأمرينِ، فَراعى الجمعيّةَ، فجعَلَ نصْبَهُ بالكسرةِ، وراعَى اجتماعَ العلميةِ والتأنيثِ فتَركَ تَنوينَهُ، وهَذا المسْلَكُ يُشبهُ تَداخُلَ اللُّغتَيْنِ، فإنّهُ أخذَ منَ الأولَى النّصْبَ بالكسرةِ، ومنَ الأخيرةِ حَذْفَ التّنوينِ.

ثمّ قالَ رحِمَه اللهُ:

وجُـرَّ بالفَتْحَةِ مَـا لاْ يَنْصَـرِفْ ... مَا لَمْ يُضَفْ أو يَكُ بَعْدَ ألْ رَدِفْ

أشارَ بِهذا إلى البابِ الخامسِ منْ أبوابِ النيابةِ السبعةِ وهُوَ بابُ ما لا

---

(١) انظر الصحاح للجوهري: ٣/١٢١١ (ذرع)، التصريح على التوضيح: ١/٨٢.

(٢) انظر القاموس المحيط للفيروزآبادي: ٣/٢٣، التصريح على التوضيح: ١/٨٢.

(٣) تنسب إليها الخمر الجيدة. انظر معجم البلدان: ١/١٣٠، مراصد الاطلاع: ١/٤٧، تقويم البلدان: ٢٥٣، معجم ما استعجم للبكري: ١/١٣٢، اللسان والصحاح (ذرع).

(٤) في الأصل: ويجوز. انظر التصريح على التوضيح: ١/٨٣.

(٥) والأول هو الأشهر واللغة الجيدة، وإلى الثاني ذهب المبرد والزجاج، وهو لغة نقلها سيبويه عن بعض العرب ورَوَوْا بالأوجه الثلاثة قولَ امرئ القيس:

تَنوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعاتٍ وَأهلُها ... بيَثْربَ أدْنَى دارِها نَظَرٌ عالي

الرواية بجر «أذرعات» بالكسرة مع التنوين، وتركه، وبالفتحة بلا تنوين، والوجه الأخير ممنوع عند البصريين جائز عند الكوفيين.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٨٢-٨٣، المقتضب: ٣/٣٣٣، الكتاب: ٢/١٨، شرح ابن عصفور: ٢/٢٣٠، ٤٧٤، الهمع: ١/٦٨، شرح الرضي: ١/١٤، شرح الكافية لابن مالك: ١/٢٠٥، شرح المرادي: ١/١٠٣، حاشية ابن حمدون: ١/٤١، تاج علوم الأدب: ١/٨٤، شرح ابن الناظم: ٥٠-٥١، شرح الأشموني: ١/٩٣-٩٤، الخزانة: ١/٥٦.

يَنصَرِفُ، أيْ: ما لا يَدخُلُهُ تَنوينُ الصَّرْفِ، وهُوَ ما فيه علّتانِ فرعيتانِ منْ عِلَلٍ تسْعٍ جَمَعَها ابْنُ النّحاس(١) في قولِهِ:

اجْمَعْ وزِنْ عادلاً أَنِّثْ بمَعرِفَةٍ رَكِّبْ وزِدْ عُجْمَةً فالوصْفُ قدْ كَمُلا(٢)

وسيأتي شَرْحُ ذلكَ في بابٍ مَعْقودٍ لهُ، والذي يَخُصُّهُ هُنا أنّهُ متى اجْتَمَعَ في اسْمٍ علتان منْها، كـ«أحْسَنَ»، فإنّ فيه الصّفةَ ووزْنَ الفعْلِ، أو واحِدةٌ منْها تَقومُ(٣) مَقامَهُما، كـ«مَساجِدَ، وصَحْراءَ»، فإنّه صيغةَ مُنْتَهى الجُموعِ بمنزلةِ جمعينِ، والتأنيثُ بالألفِ بمَنزلةِ تأنيثين، فكُلٌّ منْ صيغةِ مُنْتَهى الجموعِ وألفِ التأنيثِ قائمٌ مَقامَ عِلّتَينِ(٤).

---

(١) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نضر الحلبي، أبو عبد الله، بهاء الدين، ابن النحاس، شيخ العربية بالديار المصرية في عصره، أديب مقرئ نحوي، ولد في حلب سنة ٦٢٧هـ، وروى عن الموفق بن يعيش وجماعة، وسكن القاهرة، وتوفي بها سنة ٦٩٨هـ، من آثاره: شرح المقرب لابن عصفور، شرح قصيدة فيما يقال بالياء والواو للشواء الحلبي، التعليقة في شرح ديوان امرئ القيس، وله ديوان شعر.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٦، شذرات الذهب: ٥/٤٤٢، كشف الظنون: ١٣٤٤، ١٨٠٥، الأعلام: ٥/٢٩٧، معجم المؤلفين: ٨/٢١٩.

(٢) البيت من البسيط لبهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي كما في شفاء الصدور، والكواكب الدرية، وفي حاشية السجاعي على القطر: هو لأحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (أبو جعفر)، وقبله:

مَوانِعُ الصَّرْفِ تِسعٌ إنْ أردْتَ بها عَوْناً لتَبْلُغَ في إعرابِكَ الأمَلا

انظر شفاء الصدور وشرح الشذور للعصامي: ٢/٨٦١، الكواكب الدرية للأهدل: ٣٨، شرح الشذور مع الهامش: ٤٥٠، حاشية السجاعي مع القطر: ١٢٢، التصريح على التوضيح: ١/٨٤، ٢/٢١٠، شرح القطر: ٤٤٥، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/٣٥١، الأشباه والنظائر للسيوطي: ٢/٢٩، حاشية ابن حمدون: ١/٤٢.

(٣) في الأصل: مقام. زيادة. انظر التصريح على التوضيح: ١/٨٤.

(٤) وإنما قام الجمع مقام علتين، لأن كونه جمعاً بمنزلة علة واحدة، وهي راجعة إلى المعنى، وكونه على صيغة لا نظير لها في الآحاد بمنزلة علة أخرى، وهي راجعة إلى اللفظ، ولهذا لو لحقته الهاء انصرف، لشبهه بالمفرد حينئذٍ. وقام التأنيث بالألف مقام علتين، لأن الألف في نفسها علة لفظية، ولزومها لما هي فيه بحيث لا يصح حذفها منه بحال بمنزلة علة أخرى معنوية، بخلاف تاء التأنيث، فإنها معرضة للزوال، لأنها لم توضع إلا للفرق بين المذكر والمؤنث، ولهذا اشترط لمنع الصرف معها العلمية لأجل أن تلزم.
انظر الكواكب الدرية للأهدل: ٣٨، ٤١، التصريح على التوضيح: ٢/٢١٠-٢١١، شرح الأشموني: ٣/٢٣٠، ٢٤١، شرح المكودي: ٢/٧١، ٧٤، الهمع: ١/٧٨، ٧٩، المطالع السعيدة: ١٠٦.

وإلى أنّ[١] حُكمَهُ أنْ يُجرّ بالفتحة نَحْوُ ﴿فَحيُّوا بأحسَنَ منها﴾ [النساء: ٨٦]، و«اعْتَكفْتُ في مَساجدَ».

[١٩/ب] ولمّا كانَ جَرُّهُ بالفتحةِ مشروطاً بأنْ لا يُضافَ/ ولا يَدخُلَ علَيْهِ «ألْ» أشارَ إلى ذلكَ بقوله:

ما لَمْ يُضَفْ، أو يَكُ بعْدَ ألْ رَدِفْ

أيْ: تَبِعْ، سَواءٌ أضيفَ لَفظاً نحْوُ ﴿في أَحْسنِ تَقْويمٍ﴾ [التين: ٤]، و«في مَساجد عائشةَ»، أو تَقديراً نحْوُ «ابْدَأْ[٢] بذا من أوّلِ»[٣] في رواية مَنْ جرّ بالكسرة، (وَسَواءٌ)[٤] كانَتْ «ألْ» مُعَرِّفَةً نَحوُ ﴿وأنتُمْ[٥] عاكِفونَ في المَساجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، أو زائدةً كَقوْله:

١٠- رأيْتُ الوَليدَ بنَ اليَزيدِ مُباركاً ....

---

(١) قوله: «وإلى أن..» معطوف على قوله قبل: «إلى الباب الخامس..».

(٢) في الأصل: بدأ. انظر التصريح على التوضيح: ١/٨٤.

(٣) حكاه الفارسي بضم اللام وفتحها وكسرها، فالضم على البناء لنية المضاف إليه معنى، والفتح على الإعراب لعدم نية المضاف إليه لفظاً ومعنى، وإعرابها إعراب ما لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل، والكسر على نية المضاف إليه لفظاً، ويروى: «بهذا» بدل «بذا».
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/٩٩٦، شرح المكودي: ١/٢٠٢، التصريح على التوضيح: ١/٨٤، ٢/٥٢، شرح ابن عقيل: ٢/١٧، الهمع: ٣/١٩٥، شرح الأشموني: ٢/٢٦٨.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٥) في الأصل: الواو. ساقط.

١٠- صدر بيت من الطويل لابن ميادة (الرماح بن أبرد، وميادة: أمه) من قصيدة له يمدح فيها الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، وعجزه:

شَديداً بأعْباءِ الخلافة كاهِلُهْ

وروي صدره في شرح ابن عصفور «رأيت اليزيد بن الوليد» ولعله خطأ في الطباعة، ويروى: «وجدنا» بدل «رأيت»، ويروى: «بأحناء» بدل «بأعباء»، والأحناء: جمع حنو وهو الجانب والجهة. والشاهد فيه زيادة الألف واللام في قوله: «الوليد بن اليزيد» بناء على أنه باق على علميته، قال الأزهري: ويحتمل أن يكون قدر فيه الشيوع فصار نكرة ثم أدخل عليه «أل» للتعريف، كما قال الموضح في شرح القطر، وعلى هذا لا شاهد فيه (وانظر القطر: ٧٤).
انظر التصريح على التوضيح: ١/١٥٣، الشواهد الكبرى: ١/٢١٨، ٥٠٩، الخزانة: ٢/٢٢٦، شرح أبيات المفصل للشريف: ١/٢٧، شرح شواهد الشافية للبغدادي: ١٢، شواهد المغني: ١/١٦٤، أبيات المغني: ١/٣٠٤، ٦/٢٤، شرح ابن يعيش: ١/٤٤، شرح ابن عصفور: ٢/١٣٩، مغني اللبيب (رقم): ٧٣، تاج علوم الأدب: ٢/٢٨٤، الإنصاف: ١/٣١٧، شرح المرادي: ١/١٠٧، البهجة المرضية: ١٨، شرح التسهيل لابن مالك: ١/٤٤، شرح القطر: ٧٢، فتح رب البرية: ١/١٥٢.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تعالَى:

وَاجْعَلْ لنحوِ يفعَلانِ النُّونَا رَفْعاً وتَدْعِيـنَ وتَسْـأَلُونَا

أشارَ بهذا إلى الباب السادسِ من أبْواب النيابة السبعة، وهُوَ بابُ الأمثلة الخمسة، سُمِّيَتْ بذلكَ لأنَّها لَيسَتْ أفْعالاً بأعْيانها، وإنّما هيَ أمثلَةٌ يُكَنَّى[١] بها عنْ كلِّ فعلٍ كانَ بمَنزلَتها، وسُمِّيَتْ خَمْسةً على إدراجِ المُخاطَبَتيْنِ[٢] تحْتَ المُخاطَبَيْنِ والأحسَنُ أنْ تُعَدَّ ستةً. قالَهُ ابنُ هِشام[٣].

وهيَ كُلُّ فعْلٍ مُضارعٍ اتّصَلَ به ألفُ اثْنَيْنِ، سَواءٌ كانَ بالتاء للمُخاطَبَيْن[٤] نَحْوُ «تَفْعَلانِ يا زَيْدانِ» (أو للمخاطبتَين نحو «تفعَلان يا هندان» أو للغائبتين نحو «الهندانِ تَفعلانِ»)[٥]، أو بالياء للغائبَينِ نحْوُ «الزّيدانِ يَفعلانِ»، أو واوُ الجَمع[٦]، سَوَاءٌ كانَ بالتاء للمُخاطبيْنَ نحْوُ «أنتُم تَسألُونَ»، أو بالياء للغائبيْنَ نَحوُ «هُمْ يَسألُونَ»، أو ياءُ المُخاطَبَة[٧]، نَحوُ «أنت تَدْعينَ»، ولا فَرْقَ بينَ أنْ يَكونَ الألفُ والواوُ ضَميرَيْنِ - كَما تقدّمَ - أو عَلامَتَيْنِ كـ«يَفْعَلانِ الزّيدانِ» و«يَسألُونَ الزّيْدُوْنَ» في لُغة طَيِّئٍ[٨].

وإلى أنّ[٩] حُكْمَها أنْ تُرفَعَ بثُبوتِ النّونِ - كَما مثّلْنا / لكَ -. [٢٠/أ]

وأمّا حُكمُها في النّصْبِ والجَزْمِ فسَيأتي.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ والنَّصْبِ سِمَهْ كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُوْمِي مَظْلَمَهْ

---

(١) في الأصل: يكفي. انظر شرح اللمحة لابن هشام: ١/٢٢٨، التصريح على التوضيح: ١/٨٥.

(٢) في الأصل: المخاطبين. انظر شرح اللمحة لابن هشام: ١/٢٢٩، التصريح على التوضيح: ١/٨٥.

(٣) انظر شرح اللمحة لابن هشام: ١/٢٢٨، ٢٢٩، التصريح على التوضيح: ١/٨٥.

(٤) في الأصل: المخاطبين. انظر التصريح على التوضيح: ١/٨٥.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح التصريح: ١/٨٥.

(٦) أي: أو اتّصَل به واوُ الجمع.

(٧) أي: أو اتّصلَ به ياءُ المخاطبة.

(٨) وقيل: لغة أزد شنوءة، وقيل: لغة بلحارث، وهي لغة يسميها النحويون لغة أكلوني البراغيث. انظر التصريح على التوضيح: ١/٨٦، ٢٧٥، الهمع: ٢/٢٥٦، مغني اللبيب: ٤٧٨، شرح المرادي: ٢/٧، شرح الأشموني: ٢/٤٧-٤٨.

(٩) قولُهُ: «وإلى أنّ...» مَعطوفٌ على قولِه قَبلُ: «أشار بهذا إلى الباب الخامس» وقَولِه: «وإلى أنّ حُكمَهُ..».

يَعْني: عَلامَةُ النّصبِ والجزْمِ في الأمثلة الخَمسة حذْفُ النّون، فقوْلُه: «سمَه» أيْ: عَلامةٌ، ثمّ أتَى بمثالٍ للجزمِ، وهُوَ «لمْ تكُوني»، ومثال للنصب، وهُو «لتَرُومِي»، و«مَظْلَمَةٌ»: يَجوزُ في لامه الفتْحُ والكسْرُ، والقياسُ الفتْحُ[١].

وأمّا ﴿إلاّ أنْ يَعْفونَ﴾[٢]، فالواوُ لامُ[٣] الكلمَة، لا ضَميرُ الجَماعة، والنّونُ ضَميرُ النّسوَة، والفعلُ مبنيٌّ مَعَها علَى السّكون[٤] مثْلَ «يتربَّصْنَ» لاَ مُعْرَبٌ، بخلاف قولكَ: «الرِّجالُ يَعْفُونَ»، فالواوُ فيه ضميرُ الجماعة المُذكّرِينَ، والنّونُ عَلامةُ الرّفعِ فتُحذَفُ نَحْوُ ﴿وأنْ تَعْفُوا أقْرَبُ للتّقْوَى﴾[٥] [البَقرة: ٢٣٧].

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وَسَمِّ مُعْتلاً مِنَ الأَسْمَاءِ ما ... كالمُصْطَفَى والمُرْتَقِي مُكَارِمَا
فَالأَوّلُ الإعْرَابُ فِيهِ قُدِّرا ... جَميْعُهُ وَهْوَ الذّي قَدْ قُصِرَا
والثّانِ مَنْقوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ ... وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أَيْضاً يُجَرْ

يَعْني: أنّ ما كانَ منَ الأسْماءِ حرْفُ إعرابه ألفٌ (قَبْلَها فَتحةٌ)[٦] لازِمَةٌ كـ«المُصْطَفَى»، أو ياءٌ قَبلَها كَسرَةٌ (لازِمةٌ)[٧] كـ«المُرتَقي» يُسَمّى مُعْتَلاً.

وقَولُهُ: «فالأوّلُ» يَعني به: الأوّلُ من المثالَين، وهُو «المُصطَفى» يُقدَّرُ الإعرابُ فيه جَميعُهُ رَفْعاً ونَصْباً وجرّاً، فَلا يتغيَّرُ آخِرُهُ في الظّاهِرِ/ وإنّما يتغيّرُ بالتقديرِ، فتَقولُ: «هَذه العَصا، ورأيْتُ العَصا، وضَرَبْتُ بالعَصا». [٢٠/ب]

ثمّ نبّهَ على أنّ هَذا النوعَ يُسمّى المَقصورَ بقولِه: «وهُوَ الذي قدْ قُصِرا»،

---

(١) وذلك موافقة للغة، والكسر في كلام الناظم متعين – وهو المشهور – لسلامته من سناد التوجيه، وهو اختلاف حركة الحرف الذي قبل الروي، والمظلمة: الظلم. انظر شرح المكودي: ١/ ٤٣، شرح المرادي: ١/ ١١١، حاشية ابن حمدون: ١/ ٤٣، حاشية الصبان: ١/ ٩٨، حاشية الخضري: ١/ ٤٨، إعراب الألفية: ١٢.

(٢) ﴿وإنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ منْ قَبلِ أن تَمَسُّوهُنَّ وقدْ فرَضْتُمْ لهُنَّ فَريضةً فنصْفُ ما فرَضْتُمْ إلاّ أنْ يَعْفونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

(٣) في الأصل: ولام. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٨٦.

(٤) في الأصل: الفتح. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٨٦.

(٥) و﴿تعفُوا﴾: وزنه «تَفْعُوْا» وأصله «تفعووا» بواوين، الأولى لام الكلمة، والثانية واو الجماعة، استثقلت الضمة على الواو فحذفت فالتقى ساكنان، فحذفت الواو الأولى لالتقاء الساكنين، وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٨٦.

(٦–٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٤٣.

لكونه قُصرَ عنْ ظُهور الحَركات فيه - والقَصْرُ: المَنْعُ[1] -، أو لكوْنه مُنعَ المَدّ، والمَقصورُ يُقابلُهُ المَمدودُ، فعَلى هَذا لا يُسمّى نَحوُ «يَسْعَى» مَقصوراً، وإنْ كان ممنوعاً منْ ظُهورِ الحرَكاتِ فيه، لأنّهُ ليْسَ في الأفْعالِ ممدودٌ.

وقولُهُ: «والثّان مَنقُوصٌ» يَعْني به: الثّاني من المثالَين، وهُوَ «المُرْتَقي»، وأنّهُ يُسمّى مَنقوصاً، لأنّهُ نقصَ منْهُ بَعْضُ الحركاتِ كَما يُستَظْهَرُ، أو لأنّه تُحذَفُ[2] لامُهُ لأجْلِ التّنوينِ، نَحوُ «مُرْتَقٍ»، والحذْفُ نقصٌ، وكِلا التّعليلَيْنِ لا يَخْلو عنْ نظَرٍ.

أمّا الأوّلُ: فلأنّ نَحْوَ «يَدْعُوْ، ويَرْمِي» نَقَصَ منْهُ بعْضُ الحركاتِ، وهُوَ لا يُسمَّى مَنقوصاً.

وأما الثّاني: فلأنّ نَحْوَ «فَتَىً» حُذِفَ لامُهُ لأجلِ التّنوينِ ولا يُسمّى مَنقوصاً.

ثمّ ذكَرَ أنّ النّصبَ يَكونُ ظاهراً فيه نَحْوُ «رأيتُ المُرتَقيَ» - بنصْب الياء - وأنّ رَفعَهُ يُنْوَى، أيْ: يُقدَّرُ، وكَذا جرُّهُ، نَحْوُ «جاءَ المُرتَقِي، ومَرَرْتُ بالمُرتَقي»، فعَلامَةُ الرّفْعِ في المثالِ الأوّلِ ضَمّةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ، وعَلامَةُ الجرِّ في الثّاني كَسْرَةٌ مُقدَّرةٌ علَيْها أيْضاً.

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالى:

وَأيُّ فِعْلٍ آخِرٌ منْهُ أَلِفْ	**أَوْ وَاوٌ اوْ يَاءٌ فَمُعْتَلاً عُرِفْ/** [٢١/أ]
فَالأَلِفَ انْوِ فيهِ غيْرَ الجَزْمِ	**وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي**
وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ واحْذِفْ جازِماً	**ثَلاثَهُنّ تَقْضِ حُكْماً لازِماً**

لمّا فرَغَ منْ مُعتَلِّ الأسْماءِ شرَعَ في مُعتَلّ الأفْعالِ وهَذا هوَ البابُ السّابعُ منْ أبواب النِّيابة، فذكَرَ أنّ كُلّ فعلٍ آخِرُهُ ألفٌ كـ«يَخْشَى»، أو واوٌ كـ«يَدْعُو»، أو ياءٌ كـ«يَرْمِي»، فإنّهُ يُعرفُ بالمُعتَلِّ.

ثمّ ذكرَ حُكْم كلِّ نوعٍ في الإعرابِ، فبدَأ بما آخِرُهُ ألِفٌ، فبيّنَ أنّ الرّفعَ

---

(١) والحبس أيضاً. ومنه «حُورٌ مَقْصوراتٌ في الخِيام» أي: محبوساتٌ على بُعُولَتهنّ، وقَصَرْتُ علَى نَفْسي ناقةً: أمسكتها لأشربَ لبنَها، فهي مقصورة على العيال يشربون لبنها، أي: محبوسةٌ.
انظر: اللسان: ٥/٣٦٤٥ (قصر)، المصباح المنير: ٢/٥٠٥ (قصر)، شرح الأشموني: ١/١٠٠.

(٢) في الأصل: بخلاف. انظر التصريح على التوضيح: ١/٩٠.

يُقَدَّرُ فيه، فتَقولُ: «زيْدٌ يَخْشَى» فيَخشى: فعْلٌ مُضارِعٌ مرفوعٌ وعلامةُ الرّفعِ ضمّةٌ مقدّرَةٌ على الألف، وكذلكَ النّصْبُ، فتَقولُ: «زيْدٌ لنْ يَخْشَى»، فيَخْشى: فعْلٌ مُضارِعٌ مَنصوبٌ بـ«لَنْ»، وعَلامةُ النّصْبِ، فتحةٌ مقدّرَةٌ على الألِف، وإلى هَذا أشارَ بقولِه:

فَالألِفَ انْوِ فيه غَيْرَ الجزْمِ

(فقَولُهُ: «انْوِ فيه» يَعْني: قَدِّرْ، وغَيْرُ الجزْمِ هُوَ الرّفعُ والنّصْبُ إذْ ليْسَ في الفِعْلِ غيْرُ)[1] الثّلاثة، وقدْ استَثْنى الجزْمَ فبَقِيَ اثْنان.

ثمّ شرَعَ في عَجُزِ البيْتِ يَذْكُر حُكْمَ[2] ما آخرُهُ واوٌ أو ياءٌ[3]، فذكَرَ أنّ النّصْبَ يَظْهَرُ فيهما، ومثّلَهُما بقوله: «يَغْزُو»[4]، و«يَرْمي» فتَقولُ: «لنْ يَغْزُوَ زَيْدٌ»، فتَظهَرُ الفتحَةُ وكذلكَ «لنْ يَرْمِيَ».

ثمّ ذكَرَ أنّ الرفعَ يُقدَّرُ فيهما، وإلى ذلكَ أشارَ بقوله: «والرّفعَ فيهما انْوِ» أيْ: قَدِّرْ، فالضّميرُ منْ قوله: «فيهما» عائدٌ إلى «يَغْزُو، ويَرْمِي»، فتَقولُ: «يَغْزُوْ زَيدٌ» فيَغْزُو: / فعْلٌ مُضارعٌ مَرْفوعٌ وعلامةُ رفعه ضَمّةٌ مقدّرةٌ على الواوِ، وكذلكَ «يَرْمِي». [٢١/ب]

وهَاهُنا فرّعَ لهُ حُكمَ الأقْسامِ الثلاثة المُعتَلّة منَ الفعْلِ في الرّفْعِ والنّصْب، وبَقِيَ حُكْمُ ثَلاثتها في الجَزْمِ، فبيّنَهُ بقولِه: «واحْذِفْ جازماً، ثَلاثَهُنّ»، فتَقولُ: «لمْ يخْشَ، (ولمْ يَغْزُ)[5]، ولمْ يرْمِ» بحَذْفِ الألِفِ والواوِ والياءِ.

وأما قولُهُ تَعالَى: «﴿إنّهُ مَنْ يَتَّقِي ويَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠] في قراءةِ قُنْبُلٍ[6]:

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهواري: (١٨/ب).
(٢) في الأصل: حلم. انظر شرح الهواري: (١٨/ب).
(٣) في الأصل: وياء. انظر شرح الهواري: (١٨/ب).
(٤) الأولى أن يمثل بـ«يدعو» كما في النظم وشرح الهواري (١٨/ب)، ولعل «يغزو» موجودة في نسخة أخرى من النظم.
(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهواري (١٨/ب).
(٦) بإثبات الياء من «يتقي»، وسكون الراء من «يَصبرْ»، والجمهور على حذف الياء من «يتقي»، و«من» شرط، والفاء واقعة في جوابه، و«يَصبرْ» بالسكون عطف على «يتق».
انظر إتحاف فضلاء البشر لابن البناء: ٢٦٧، حجة القراءات لأبي زرعة: ٣٦٤، البيان في غريب إعراب القرآن لابن الانباري: ٢/٤٤، إملاء ما من به الرحمن للعكبري: ٢/٥٨، التصريح على التوضيح: ١/٨٨. وقنبل: هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكي المخزومي بالولاء، من أعلام القراء، كان إماماً متقناً، ولد سنة ١٩٥هـ، وانتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز في عصره، ورحل إليه الناس من الأقطار، توفي بمكة سنة ٢٩١هـ.
انظر طبقات القراء: ٢/١٦٥، النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ١/١٢١، الأعلام: ٦/١٩٠.

فَقيلَ: «مَنْ» مَوصولَةٌ، وتَسْكينُ «يَصْبِرْ» إمّا لتَوالِي حرَكاتِ الباءِ والرّاءِ مِنْ «يَصْبِرْ»، والفاءِ والهمزةِ مِنْ ﴿فإنّ اللهَ لا يُضِيعُ أجْرَ المُحْسِنينَ﴾ [يوسف: ٩٠].

وإمّا على أنّه وَصَلَ بنيةِ الوقفِ.

وإمّا على العطْفِ علَى المَعْنى، لأنّ المَوصولَةَ بمَعْنى الشَّرطيّةِ لعُمومِها وإبْهامِها[١]، وقِيلَ غيْرُ ذلِكَ[٢].

---

(١) وإما على تنزيل الرفع منْ «يَصْبِرُ فإنّ» منزلة بناء على «فعل» بكسر الفاء وضم العين، فسكن لأنه بناء مهمل، وهم يخففون مضموم العين إذا كان مستعملاً، فما بالك بالمهمل، ويجرون المنفصل مجرى المتصل.

انظر في ذلك: التصريح على التوضيح: ١/٨٨، إتحاف فضلاء البشر: ٢٦٧، إملاء ما من به الرحمن: ٢/٥٨، حجة القراءات: ٣٦٤-٣٦٥، مغني اللبيب: ٦٢١، البيان لابن الأنباري: ٢/٤٤-٤٥.

(٢) فقيل: «مَنْ» شرطية، والياء في «يتّقي» إما إشباع، فلام الفعل حذفت للجازم، وإما على إجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة، ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٨٨، حجة القراءات: ٣٦٤، البيان لابن الأنباري: ٢/٤٥، مغني اللبيب: ٦٢١.

الباب الثالث
النكرة والمعرفة

ثُمَّ قالَ رَحمَهُ اللّهُ تَعالَى:

النَّكِرَةُ والمَعْرِفَةُ

نَكِـرَةٌ قَابِـلُ أَلْ مُؤَثِّـرا   أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

بدَأَ أوّلاً بالنكرةِ لأنّها الأصْلُ، ولأنّها لا تَحتاجُ في دَلالَتِها إلى قَرينَةٍ، بخِلافِ المَعرِفةِ، وما يَحتاجُ فَرْعٌ عَمّا لا يَحتاجُ.

وفسّرَ النّكرةَ بأنّها كُلُّ اسْمٍ يَقْبَلُ «أَلْ» بشرط أنْ يَكونَ فيه (أَلْ)[1] مُؤَثِّرَةً للتعريف[2]، مثالُ ذَلكَ «غُلامٌ»، فإنّهُ يَقبَلُ أنْ تُعرِّفَهُ بـ«أَلْ»، فتَقولُ: «الغُلامُ» وهِيَ هَاهُنا مؤَثِّرةٌ/ [٢٢/أ] أَلَا تَرى[3] أنّها لمّا دَخلَتْهُ عرّفَتْهُ بعْدَ أنْ كانَ مُنكَّراً فأثّرتْ فيه التعريفَ.

ومثالُ ما تَدْخُلُه[4] «أَلْ» ولا تُؤثّرُ فيه: العَلَمُ الذي تَكونُ الألفُ واللاّمُ فيهِ للَمْحِ الصِّفَةِ كـ«العَبّاسِ»، فإنّه مُعرَّفٌ[5] بالعلميةِ، والألِفُ واللامُ لَمْ تؤثِّرْ فيهِ تعريفاً، ومنْ هَذا احترَزَ المُصَنِّفُ بقولِه: «مُؤَثِّراً».

---

(١) ما بين قوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهواري (١٩/أ).

(٢) انظر شرح الهواري (١٩/أ). وفي تعريفات الجرجاني: النكرة ما وضع لشيء لا بعينه كـ«رجل وفرس». وفي التصريح: عبارة عما شاع في جنس موجود أو مقدر، فالأول كـ«رجل»، والثاني كـ«شمس». وفي تاج علوم الأدب: ما وضع لمدلول غير معين، وهي مراتب: شيء، ثم موجود، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم رجل.
انظر تعريفات الجرجاني: ٢٤٦، التصريح على التوضيح: ١/٩١، شرح المرادي: ١/١٢٤، تاج علوم الأدب: ١/٢٧٣، المقتضب: ٣/١٨٦، ٤/٢٨٠، شرح ابن عصفور: ٢/١٣٤، شرح ابن يعيش: ٥/٨٨، معجم المصطلحات النحوية: ٢٣١، معجم مصطلحات النحو: ٢٨٦.

(٣) في الأصل: يرى. انظر شرح الهواري (١٩/أ).

(٤) في الأصل: يدخل. انظر شرح الهواري (١٩/أ).

(٥) في الأصل: معرفة. انظر شرح الهواري (١٩/أ).

ثمّ ذكَرَ أنّ الواقعَ موقعَ ما يقبلُ «ألْ» لهُ حُكمُهُ، وإليهِ أشارَ بقولهِ:

أوْ واقِعٌ موقِعَ ما قَدْ ذُكِرا

(فقَولُهُ «قدْ ذُكِرَ»)[١] يَعني به: قابِلَ «ألْ» المَذكورَ[٢] في صَدْرِ البيت. [وقَولُهُ: «أو واقِعٌ» يَعني بهِ: الواقعَ مَوقعَ ما يَقبلُها، وذلكَ][٣] كـ«ذُوْ» - مَثَلاً - التي بِمعْنى: صاحبٍ، لأنّه وإنْ كانَ لَفظُها لا يقبلُ الألفَ واللامَ، فإنّها واقِعَةٌ موْقعَ «صاحبٍ»، وهوَ قابِلٌ الألفَ واللامَ لقَولِكَ: الصّاحِبُ، فلَها[٤] حُكمُهُ.

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالى:

وَغَيْرُهُ مَعرِفَـةٌ كَهُمْ وَذِيْ ... وَهِنْدَ وابْنِي والغُلامِ والَّذِيْ

يَعني: أنّ غيْرَ النّكِرةِ مَعرِفَةٌ، فالمَعرِفَةُ هيَ[٥] ما لا يَقْبَلُ «أَلْ» (ولا)[٦] واقِعٌ مَوقِعَ ما يَقبلُها[٧].

وذَكَر منَ[٨] المَعارِفِ ستّةً: الضّميرَ[٩] كـ«هُمْ»، واسمَ الإشارةِ كـ«ذيْ»، والعَلَمَ كـ«هِنْدَ»، والمُضافَ إلى المعرفةِ كـ«ابْنِي»، والمُعرَّفَ بـ«أَلْ» كـ«الغُلامِ»، والمَوصُولَ كـ«الّذي».

---

(١) ما بين قوسين ساقط في الأصل. انظر شرح الهواري (١٩/أ).

(٢) في الأصل المذكورة. انظر شرح الهواري: (١٩/أ).

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح الهواري (١٩/أ)، شرح دحلان: ٢١.

(٤) في الأصل: فله. انظر شرح الهواري (١٩/أ).

(٥) في الأصل: هو. انظر شرح المكودي: ١/٤٥.

(٦) ما بين قوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٤٥.

(٧) انظر شرح المكودي: ١/٤٥، وفي التعريفات: المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه، وهي المضمرات، والأعلام، والمبهمات، وما عرف باللام، والمضاف إلى أحدها. انظر التعريفات للجرجاني: ٢٢١، شرح المرادي: ١/١٢٤، شرح الرضي: ٢/١٢٨، شرح ابن يعيش: ٥/٨٥، تاج علوم الأدب: ١/٢٧٣، معجم المصطلحات النحوية: ١٥٢.

(٨) في الأصل: في. انظر شرح المكودي: ١/٤٥.

(٩) الضمير ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظاً نحو «زيد ضربت غلامه» أو معنى بأن ذكر مشتقه، كقوله تعالى: ﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ أي: العدل أقرب، لدلالة «اعدلوا» عليه، أو حكماً أي: ثابتاً في الذهن كما في ضمير الشأن نحو «هو زيد قائم».
انظر التعريفات للجرجاني: ٢١٧، التصريح على التوضيح: ١/٩٥، شرح المرادي: ١/١٢٧، شرح الرضي: ٢/٤، تاج علوم الأدب: ١/٣٧، معجم المصطلحات النحوية: ١٣٤، معجم مصطلحات النحو: ١٨٧.

ولَمْ[١] يَذكُرِ المَقصودَ في النداءِ نَحوُ «يا رَجُلُ»[٢]، وهُوَ منَ المَعارِفِ، ولَوْ قالَ عوَضَ هَذا البيتِ / قَولَ بَعضهِمْ: [٢٢/ب]

وغَـيْرُهُ مَعرِفَـةٌ كابْنِـي عُمَـرْ وذَا الذي المُشْرِقُ أنتَ يا قَمَـرْ

لشَمَلَهُ، ولكنّه إنّما تركَهُ لأنّه داخِلٌ - كما قيلَ - في المُعرَّفِ بـ«أَلْ»، أو في اسمِ الإشارة[٣].

وأعرَفُها ضَميرُ المُتكلِّمِ، ثمّ ضَميرُ المُخاطَبِ، ثمّ العَلَمُ، ثمّ ضَميرُ الغائب السّالمِ عنْ إبْهامٍ، ثمّ المُشارُ به والمُنادَى، ثمّ الموصولُ وذو الأداةِ، والمُضافُ بحَسَبِ المُضافِ إليهِ، كَذا قالَ في التّسْهيلِ[٤].

---

(١) في الأصل: وأخذ. انظر شرح المكودي: ١/ ٤٥.

(٢) وذكره في الكافية حيث قال:

فمُضْمَرٌ أعرفُها ثمّ العَلَم واسْمُ إشارةٍ وَمَوْصَولٌ مُتم
فَذُو أداةٍ أَوْ مُنادًى عُيِّنا أَوْ ذُوْ إضافةٍ بهـا تَبيَّنا

واختار ابن مالك في التسهيل أن تعريفه بالقصد، وذهب قوم إلى أن تعريفه بـ«أل» محذوفة، وناب حرف النداء منابها.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ١/ ٢٢٢، التسهيل لابن مالك: ١٧٩، شرح دحلان: ٢١، شرح الأشموني: ١/ ١٠٦، المكودي مع ابن حمدون: ١/ ٤٥-٤٦، الهمع: ١/ ١٩٠.

(٣) قال المرادي في شرحه (١/ ١٢٦): «فإن قلت بقي من المعارف قسم سابع وهو النكرة المقصودة في النداء نحو «يا رجل» فلم تركه؟ وما مرتبته.

قلت: لم يدع الحصر، بل أتى بكاف التشبيه المشعرة بعدم الحصر، وأيضاً فقد ذهب قوم إلى أن نحو «يا رجل» إنما تعرف بـ«أل» المقدرة. وأما مرتبته عند من جعل تعريفه بالمواجهة والقصد فمرتبة اسم الإشارة. وانظر شرح الأشموني: ١/ ١٠٦-١٠٧، شرح دحلان: ٢١، المكودي مع ابن حمدون: ١/ ٤٥-٤٦، شرح ابن باديس (٤١/أ).

(٤) انظر التسهيل: ٢١، شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٢٥. والذي عليه سيبويه وجمهور النحاة: أن أعرفها المضمرات ثم الأعلام، ثم اسم الإشارة، ثم المعرف باللام والموصولات. ومذهب الكوفيين: أن الأعرف العلم، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم ذو اللام، وعليه الصيمري، ونسب لسيبويه. وعن ابن كيسان: الأول - المضمر، ثم العلم، ثم اسم الإشارة، ثم ذو اللام، ثم الموصول. وعن ابن السراج: أعرفها اسم الإشارة، لأن تعريفه بالعين والقلب، ثم المضمر، ثم العلم، ثم ذو اللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف. وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أعرف المعارف الاسم العلم، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم ما عرف بالألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف. وذهب ابن حزم إلى أن المعارف كلها متساوية، لأن المعرفة لا تفاضل، إذ لا يصح أن يقال: عرفت هذا أكثر من هذا. وأجيب بأن مرادهم بأن هذا أعرف من هذا: أن تطرق الاحتمال إليه أقل من تطرقه إلى الآخر.

انظر الكتاب: ١/ ٢١٩، الهمع: ١/ ١٩١، الإنصاف: ٢/ ٧٠٧-٧٠٨، أسرار العربية: ٣٤٥، شرح ابن عصفور: ٢/ ١٣٦، تاج علوم الأدب: ١/ ٢٧٣-٢٧٧، شرح الرضي: ١/ ٣١٢، حاشية الصبان: ١/ ١٠٧، التصريح على التوضيح: ١/ ١٩٥، التبصرة والتذكرة للصيمري: ١/ ٩٥، شرح ابن يعيش: ٥/ ٨٧.

والصّحيحُ ما نُسبَ إلى سيبَويه: أنّ المُضافَ في رتبةِ المُضافِ إليه، إلاّ المُضافَ إلى المُضْمَرِ فإنّه في رتبةِ العَلَمِ[١].

وذَهَبَ المُبَرِّدُ[٢] إلى أنّ المُضافَ دونَ المُضافِ إليه مُطلَقاً[٣].

فتَحَصَّلَ ثَلاثةُ أقوالٍ[٤].

ولمْ يُرَتِّبْ المَعارِفَ في المثالِ، ورتّبَها في الفُصولِ كَما تَرى.

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ اوْ حُضُورِ　　كَأَنْتَ وَهْوَ سَمِّ بالضَّمِيْرِ

يَعني: أنّ ما دَلَّ على غيبةٍ كـ«هُوَ» بتَمامِها عندَ البصريينَ، و«الهاءِ» وحْدَها عندَ الكُوفيينَ[٥]، أو حضورٍ سواءً كانَ لمتكلمٍ كـ«أنا» بزيادةِ ألفٍ عندَ

---

(١) قال في الكتاب (١/٢١٩): «وأما المضاف إلى المعرفة فنحو قولك: «هذا أخوك ومررت بأبيك» وما أشبه ذلك، وإنما صار معرفة بالكاف التي أضيف إليها، لأن الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمته»، انتهى. فذكر أن المضاف بمنزلة ما أضيف إليه، ولم يذكر أن المضاف إلى المضمر بمنزلة العلم، فهذا مما نسب إليه، وانظر شرح ابن يعيش: ٥/٨٧، شرح الرضي: ١/٢١٣، تاج علوم الأدب: ١/٢٧٥، التصريح على التوضيح: ١/٩٥، شرح ابن عصفور: ٢/١٣٦، ونسب هذا الرأي للأندلسيين في الهمع: ١/١٩٣.

(٢) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي الثمالي البصري أبو العباس المعروف بالمبرد، ولد بالبصرة سنة ٢١٠هـ، انتهى إليه علم النحو بعد طبقة الجرمي والمازني وكان بينه وبين ثعلب من المنافرة ما لا يخفى، توفي ببغداد سنة ٢٨٥هـ، من آثاره: المقتضب، معاني القرآن، شرح شواهد الكتاب، إعراب القرآن، والرد على سيبويه، وغيرها.
انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين: ١٦، بغية الوعاة: ١١٦، طبقات النحويين واللغويين: ١٠١، أنباء الرواة: ٣/٢٤١، الأعلام: ٧/٤٤، معجم المؤلفين: ١٢/١١٤، معجم الأدباء: ١٩/١١١، البداية والنهاية: ١١/٧٩، مرآة الجنان: ٢/٣١٠، النجوم الزاهرة: ٣/١١٧، شذرات الذهب: ٢/١٩٠، هدية العارفين: ٢/٢٠.

(٣) انظر شرح الرضي: ١/٣١٢، التصريح على التوضيح: ١/٩٥، شرح ابن عصفور: ٢/١٣٦، الهمع: ١/١٩٣، تاج علوم الأدب: ١/٢٧٦.

(٤) انظر التصريح على التوضيح: ١/٩٥. وهناك قول رابعٌ ذكره صاحب الهمع، وهو أن المعرف بالإضافة دون ما أضيف إليه لا المضاف لذي «أل»، حكاه في الإفصاح. انظر الهمع: ١/١٩٣.

(٥) وكذلك الأمر في «هي»، والواو والياء فيهما زائدتان، لحذفهما في المثنى والجمع، ومن المفرد في لغة. قال السيوطي: وهذا المذهب هو المختار عندي. وقال ابن يعيش: والصواب مذهب البصريين لأنه ضمير منفصل مستقل بنفسه، يجري مجرى الظاهر، فلا يكون على حرف واحد، ولأن المضمر إنما أتى به للإيجاز والاختصار، فلا يليق به الزيادة. واتفقوا على أن الألف والميم والنون في «هما وهم وهن» زوائد، وقال أبو علي: الكل أصول. قال الأشموني: وهو ظاهر كلام الناظم هنا وفي التسهيل. =

[٢٣/أ] البصريينَ، وبأصالَتها عندَ الكوفيينَ[١]، أو لمُخاطَبٍ كـ«أنتَ» بزيادة التّاء عندَ / البصريينَ، وبأصالَتها عندَ بَعضِ الكوفيينَ[٢] - يُسَمّى ضَميراً[٣] بمَعْنى: المُضمَرِ على حَدِّ قَولهِمْ: «عَقَدْتُ العَسَلَ، فهْوَ عَقيدٌ» أيْ: مَعقودٌ[٤]، وهُوَ اصطِلاحٌ بَصْريٌّ[٥]، والكُوفيّةُ يُسمّونَهُ كِنايةً ومكنياً[٦]، لأنه ليسَ باسمٍ صريحٍ، والكِنايةُ تُقابِلُ الصّريحَ، قالَ ابنُ هانئٍ[٧]:

= انظر: الإنصاف (مسألة:٩٦): ٢/٦٧٧، الهمع: ١/٢٠٩، التصريح على التوضيح: ١/١٠٣، شرح الأشموني: ١/١١٤، شرح الرضي: ٢/١٠، تاج علوم الأدب: ١/١٤٣، شرح ابن يعيش: ٣/٩٦، التسهيل: ٢٦.

(١) والمختار عند الناظم مذهب الكوفيين بدليل إثبات الألف وصلاً في لغة بني تميم، واستدل البصريون على زيادة الألف: بحذفها وصلاً. وذهب بعض المتقدمين إلى أن «أنا» مركب من ألف «أقوم»، ونون «نقوم».
انظر التصريح على التوضيح: ١/١٠٣، الهمع: ١/٢٠٧، شرح التسهيل: ١/١٥٤-١٥٥، تاج علوم الأدب: ١/١٤٠، شرح الرضي: ٢/٩، شرح الفريد: ٣٩٩، شرح ابن يعيش: ٣/٩٣، شرح المرادي: ١/١٣٥، شرح الأشموني: ١/١١٤، وانظر ص١٠٤ من هذا الكتاب.

(٢) وهو مذهب الفراء. وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير في «أنت» وفروعه: التاء فقط، وهي تاء «فعلت»، وكثرت بـ«أن»، وزيدت الميم للتقوية، والألف للتثنية، والنون للتأنيث. ورد بأن التاء على ما ذكر للمتكلم، وهو مناف للخطاب. وذهب بعض المتقدمين إلى أن «أنت» مركب من ألف «أقوم» ونون «نقوم» وتاء «تقوم». واتفقوا على زيادة ما بعد التاء، وهي «ما» في «أنتما»، والميم في «أنتم» والنون في «أنتن».
انظر: التصريح على التوضيح: ١/١٠٣، الهمع: ١/٢٠٨، شرح الأشموني: ١/١١٤، تاج علوم الأدب: ١/١٤٣.

(٣) في الأصل: ضمير.

(٤) انظر التصريح على التوضيح: ١/٩٥.

(٥) والضمير: فعيل من الضمور وهو الهزال، لقلة حروفه غالباً، أو من الإضمار، وهو الإخفاء لكثرة استتاره، ولأنه خفي في نفسه لعدم صراحته كالمظهر مع ما فيه من حروف الهمس غالباً، وهي التاء والكاف والهاء، ولذا يسمى مضمراً عندهم.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٩٥، شرح الشذور: ١/١٢٧، الهمع ١/١٩٤، شرح الأشموني: ١/١٠٩، مصطلحات الكوفيين النحوية: ١١١، حاشية السجاعي على القطر: ٤٤، حاشية الخضري: ١/٥٣، معجم المصطلحات النحوية: ١٣٤.

(٦) أي: كني به عن الظاهر اختصاراً. انظر التصريح على التوضيح: ١/٩٥، شرح المرادي: ١/١٢٧، الهمع: ١/١٩٤، شرح الشذور: ١٣٤، حاشية السجاعي على القطر: ٤٤، مصطلحات الكوفيين النحوية: ١١١، شرح الأشموني: ١/١٠٩، حاشية الخضري: ١/٥٤، معجم المصطلحات النحوية: ١٣٤.

(٧) هو الحسن بن هانئ بن عبد الأول (وقيل: عبد الله) بن الصباح الحكمي بالولاء، المعروف =

١١- فَصرِّحْ بمَنْ تَهوَى ودَعْني مِنَ الكُنَى فَلا خَيْرَ في اللذّاتِ منْ دُونِها سَتْرُ

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

وَذُوْ اتِّصالٍ منهُ مَا لا يُبْتدَا وَلاَ يَلي إلاَّ اخْتيَاراً أَبَدَا

أيْ: ينقَسمُ الضّميرُ البارز إلى منفصلٍ عنْ عامله - وسَيأتي -، وإلى متّصلٍ، وهُوَ ما لاَ يَصلُحُ الابتداءُ بهِ، أي: وُقوعُهُ في أوّلِ الكلامِ، ولا يَلي «إلاّ» في الاختيارِ.

وفُهِمَ منهُ أنّهُ يَلي «إلاّ» في غَيرِ الاختيارِ، وهُوَ الضّرورةُ، كقَولِه:

١٢- وَمَا نُبالِي إذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنا أَلاَّ يُجَاوِرُنا إلاَّكِ دَيَّارُ

= بأبي نواس (أبو علي)، أديب شاعر، ولد بالأهواز سنة ١٤٦هـ (وقيل: ١٣٠، و: ١٣٦، و: ١٤١، و: ١٤٥هـ)، ونشأ بالبصرة ورحل إلى بغداد، فاتصل فيها بالخلفاء العباسيين، ومدح بعضهم، وخرج إلى دمشق ومنها إلى مصر، وعاد إلى بغداد فأقام بها إلى أن توفي فيها سنة ١٩٨هـ (وقيل: ١٩٥، و: ١٩٦هـ) له ديوان شعر.

انظر ترجمته في الأعلام: ٢/٢٢٥، الشعر والشعراء: ٢/٨٠٠، البداية والنهاية: ١٠/٢٢٧، نزهة الألباء: ٩٦، شذرات الذهب: ١/٣٤٥، النجوم الزاهرة: ٢/١٥٦، مفتاح السعادة: ١/١٩٥، كشف الظنون: ٧٧٤، روضات الجنات: ٢١١، معجم المؤلفين: ٣/٣٠٠.

١١- من الطويل للحسن بن هانئ المعروف بأبي نواس من قصيدة له في ديوانه (٢٨)، أولها:

أَلا فاسْقني خَمْراً وقُلْ ليْ هيَ الخَمْرُ ولا تَسْقني سرّاً إذا أمكَنَ الجَهْرُ

ورواية الديوان: «فبُحْ باسْمِ مَنْ تَهوى» بدل «فصرِّحْ بمَنْ تَهْوى». والمعنى: يطلب الشاعر من المحب أن يصرح باسم من يحبه وأن يتجنب الكناية في ذلك، لأنه لا خير ولا متعة في اللذات إذا كانت مستترة. والشاهد فيه أن لفظ الكناية يقابل في معناه لفظ الصريح.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٩٥، شرح اللمحة لابن هشام: ١/٢٤٣، والأشباه والنظائر للسيوطي: ٤/١٨، إرشاد الطالب النبيل (٤٦/ب).

١٢- من البسيط، قال العيني: «هذا البيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى أحد»، وفي الخزانة: «وهذا البيت قلما خلا منه كتاب نحوي والله أعلم بقائله». ويروى: «وما لنا» بدل «وما علينا»، ويروى: «ما علينا» أيضاً. ما نبالي: أي: ما نكترث. إلاك: أي: إلا إياك، والكاف في موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه، وهو «ديار». والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٩٨، ١٩٢، الشواهد الكبرى: ١/٢٥٣، الخزانة: ١/٣٠٧، ٢/١٩٥، شرح ابن يعيش: ٣/١٠١، ١٠٣، مغني اللبيب (رقم): ٨١٠، شرح الأشموني: ١/١٠٩، شرح ابن عقيل: ١/٥٤، شواهد الجرجاوي: ١٢، شرح المكودي: ١/٤٦، الضرائر: ٢٦٢، كاشف الخصاصة: ٢٤، شرح ابن عصفور: ١/٤١٠، ٤٧٢، ٢/١٨، شرح المرادي: ١/١٢٩، شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٦٨، شواهد المغني: ٢/٨٤٤، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/٢٢٧، الجامع الصغير: ٢١، الإيضاح لابن الحاجب: ١/٤٦٤، توجيه اللمع لابن الخباز: ٢٥٥، التوطئة للشلوبيني: ١٨٦، فتح رب البرية: ١/١١٣.

والقياسُ: إلاّ إيّاك، ولكنّهُ اضطُرَّ فحذَفَ «إيّا» وأبْقى «الكافَ»، أوْ أوقَعَ[١] المُتَّصِلَ مَوقِعَ المُنفصِلَ.

وأجازَ ابنُ الأنباريِّ[٢] وقوعَ المتصلِ بعْدَ «إلاّ» مُطْلَقاً[٣]، ومنعَهُ المُبرِّدُ مطلقاً[٤]. وأنشدَ مَكانَ «إلاّكِ»: «سِوَاكِ»[٥].

ثم قالَ:

كَالْيَاءِ (والكَافِ)[٦] مِنْ ابْنِي أكْرَمَكْ ... وَاليَاءِ والهَا مِنْ سَلِيْهِ ما مَلَكْ

[٢٣/ب] أتَى بهذهِ المُثُلِ مُحتويةً على أربعَة ألفاظ منَ الضّمائرِ المتصلة/ وشَمِلَتْ أنواعَ الضميرِ الثَلاثة منَ المتكلم والمُخاطَبِ والغائب، ومَحالَّهُ الثّلاثَةَ منَ الرفعِ والنصب والجرِّ، فالياءُ منْ «ابْنِي» للمتكلمِ، ومحلُّها جَرٌّ بالإضافة، والكافُ من «أكرَمَكْ» للمُخاطَبِ ومحلُّها نصبٌ[٧] بـ«أكْرَمَ»، والياءُ من «سَلِيْه» للمُخاطَبة، ومَحلُّها رَفْعٌ على الفاعليةِ، والهاءُ منْ «سَلِيهِ» للغائبِ، ومحلُّها نَصْبٌ علَى المَفعوليةِ.

---

(١) في الأصل: أو واقع. انظر التصريح على التوضيح: ١/٩٨.

(٢) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (نسبة إلى الأنبار: قرية على الفرات بالعراق)، كمال الدين، أبو البركات، من علماء النحو واللغة والأدب، وتاريخ الرجال، ولد سنة ٥١٣هـ، وتصدر لإقراء النحو بالمدرسة النظامية ببغداد، وأخذ عنه العلماء، وتوفي ببغداد سنة ٥٧٧هـ من آثاره الكثيرة: أسرار العربية، الإنصاف في مسائل الخلاف، البيان في غريب إعراب القرآن، وغيرها.
انظر ترجمته في بغية الدعاة: ٣٠١، فوات الوفيات: ١/٢٦٢، الأعلام: ٣/٣٢٧، معجم المؤلفين: ٥/١٨٣، ١٣/٣٩٦.

(٣) وأجاز الكوفيون «إلاّه» على أن الهاء في موضع نصب. انظر التصريح على التوضيح: ١/٩٨، شرح المرادي: ١/١٣٠، الهمع: ١/١٩٦، إعراب ابن النحاس: ٤/٤٠٤.

(٤) قال المبرد في المقتضب (١/٣٩٦): «فإن كان موضع لا يقع فيه المتصل وقع فيه المنفصل هذا جملة هذا، تقول: «أنت قمت» فتظهر «أنت» لأن التاء تكون في «فعلت» لا تقع هاهنا، وتقول: «ما جاءك إلا أنا» و«ما جاءني إلا أنت»، و«ما ضربت إلا إياك»، و«إياك ضربت»، لأن الكاف التي في «ضربتك» لا تقع هاهنا لا تقول: «كضربت» وكذلك جميع هذا».

(٥) وبذلك يحتاج إلى الجواب عن قول الشاعر:
أعوذُ بربِّ العَرْشِ من فئةٍ بغَتْ ... عَليَّ فَما ليْ عَوَضُ إلاّهُ ناصِرُ
انظر التصريح على التوضيح: ١/٩٨، شرح المرادي: ١/١٢٩، إعراب ابن النحاس: ٤/٤٠٤، حاشية ابن حمدون: ١/٤٧.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفية: ١٥.

(٧) في الأصل: النصب. انظر التصريح على التوضيح: ١/٩٨، حيث إنَّه قال قَبْلَهُ: «وَمَحَلُّها جَرٌّ»، وقال بعده: «وَمَحَلُّها رَفعٌ»، وبذلِكَ يكونُ الكلامُ على نسقٍ واحدٍ.

والحاصلُ أنّ الياءَ والكافَ والهاءَ ضمائرُ متصلةٌ، لأنّهُ لا يُبتَدَأُ بشيءٍ منها، ولا يَقعُ بعدَ «إلاّ» في الاختيارِ.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لهُ البِنا يَجِبْ وَلَفظُ مَا جُرَّ كلفظِ ما نُصِبْ

يَعْني: أنّ الضمائرَ كُلَّها مبنيةٌ وجوباً، واختُلفَ في سببِ بنائِها:

فقيلَ: شَبَهُ الحَرْفِ في المَعْنى، لأنّ كلَّ مضمرٍ مُضَمَّنٍ مَعنى المتكلمِ أو الخطابِ أو الغيبةِ، وهْيَ منْ معاني الحروفِ(١).

وقيلَ: شَبَهُ الحرفِ في الوضعِ، لأنّ أكثرَ المضمراتِ على حرفٍ أو حرفينِ، وحُمِلَ ذلكَ الأقلُّ على الأكثرِ(٢).

وقيلَ: شَبَهُ الحرفِ في الافْتقارِ، لأنّ المُضمَرَ لا تَتمُّ دلالَتُه على مُسمّاهُ إلاّ بضميمةِ مشاهدةٍ أو غيرِها(٣).

وقَيْلَ: شَبَهُ الحرفِ في الجمودِ(٤).

وقيْلَ: اختِلافُ صِيَغِهِ لاختِلافِ مَعانيهِ(٥).

---

(١) انظر التصريح على التوضيح: ١/١٠٠، شرح المرادي: ١/٣١، شرح الأشموني: ١/١١٠، الهمع: ١/٥٢، حاشية الخضري: ١/٥٥.

(٢) قال ابن حمدون: وقد ذكر في التسهيل أربعة أسباب أصحها الشبه الوضعي في جميعها، لأنها إما موضوعة على حرف أو حرفين فقط على الأصح، إلا «نحن» فهو موضوع على ثلاثة، وحمل على سائرها طرداً للباب، ويدل على أنه أصح - قوله سابقاً:

كالشَّبَه الوَضْعيّ في اسْمَيْ جِئْتَنا

ولا تكرار بين ما هنا، لأنه لما كان الوضع فيها قد يكون على ثلاثة ربما يتوهم المتوهم أنه معرب، رفع ذلك التوهم بالنص على البناء هنا.

انظر حاشية ابن حمدون: ١/٤٧، التسهيل: ٢٩، الهمع: ١/٥٢، شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٨٥، شرح المرادي: ١/١٣١، شرح الأشموني: ١/١١٠، التصريح على التوضيح: ١/١٠٠، حاشية الخضري: ١/٥٥، شرح الرضي: ٢/٣.

(٣) انظر التصريح على التوضيح: ١/١٠٠، التسهيل: ٢٩، شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٨٥، شرح المرادي: ١/١٣١، شرح الأشموني: ١/١١٠، الهمع: ١/٥٢، شرح ابن عصفور: ١/١٠٥، شرح الرضي: ٢/٣، حاشية الخضري: ١/٥٥، تاج علوم الادب: ١/١٣٣.

(٤) انظر التصريح على التوضيح: ١/١٠٠، التسهيل: ٢٩، شرح التسهيل: ١/١٨٥، الهمع: ١/٥٢، شرح ابن عقيل: ١/٥٥، شرح المرادي: ١/١٣١، شرح الأشموني: ١/١١٠.

(٥) والمراد باختلاف صيغه لاختلاف معانيه: أن المتكلم إذا عبر عن نفسه خاصة فله تاء مضمومة في الرفع، وفي غيره ياء، وإذا عبر عن المخاطب فله تاء مفتوحة في الرفع، وفي غيره كاف مفتوحة في التذكير، ومكسورة في التأنيث، فأغنى ذلك عن إعرابه، لأن الامتياز حاصل بدونه.

=

وقيلَ غيرُ ذلكَ.

وقولُهُ:

ولَفْظُ ما جُرَّ كلَفْظِ ما نُصِبْ

[١/٢٤] يَعْني: أنّ/ كُلَّ ضَميرِ نصبٍ صالحٌ للجرِّ، وكُلَّ ضَميرِ جرٍّ صالحٌ للنصبِ، وهُوَ ثلاثةٌ:

أحَدُها: ياءُ المتكلمِ نَحوُ ﴿(رَبِّيْ)[١] أكرَمنِي﴾ [الفجر: ١٥]، فالياءُ منْ «رَبّي» في محلِ جرٍّ بإضافةِ «رَبٍّ» إليْها، وفي «أكرمنِي» في محلِّ نصبٍ على المفعوليةِ بـ«أكرمَ».

وثانيهَا: كافُ الخطابِ، نَحوُ ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٢]، فالكافُ منْ «ودَّعَكَ» في محلِّ نصبٍ على المفعوليةِ، ومِنْ «ربُّكَ» في محلِ جرٍّ بإضافةِ «رَبٌّ» إليها.

وثالثُها: هاءُ الغائبِ، نحْوُ ﴿قالَ لهُ صَاحِبُهُ، وهْوَ يُحَاوِرُهُ﴾ [الكهف: ٣٧]، فالهاءُ منْ «لَهُ» (و«صاحِبُهُ»)[٢] في مَحَلِّ جَرٍّ في الأوّلِ بـ«اللاّمِ»، وفي الثّاني بالإِضافةِ، وفي «يُحاوِرُهُ»[٣] في مَحلِّ نصْبٍ علَى المَفعوليّةِ بـ«يُحاوِرُ».

ثم قال رحمه الله تعالى:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّنَا صَلَحْ   كَاعْرِفْ بِنَا فإِنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ

أيْ: «نَا» الدّالُّ على المتكلّمِ ومعهُ غيرُهُ، أو المُعظِّمِ[٤] نَفْسَهُ - صالحٌ للإعرابِ كُلِّهِ: رَفْعِهِ ونَصْبِهِ وجرِّهِ، وقدْ مَثّلَ بهِ مجروراً في قولهِ: «كاعْرِفْ بِنا»

= انظر التصريح على التوضيح: ١/١٠٠، شرح التسهيل: ١/١٨٥-١٨٦، التسهيل: ٢٩، شرح الأشموني: ١/١١٠، شرح المرادي: ١/١٣٢، الهمع: ١/٥٣، شرح الرضي: ٢/٣، حاشية الخضري: ١/٥٥.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١/٩٩.
و«أكرمني» بإثبات الياء وصلاً ووقفاً في قراءة البزيّ والقواس ويعقوب، وقرأ نافع وأبو جعفر بإثبات الياء وصلاً لا وقفاً، وقرأ الباقون وهم ابن عامر وعاصم وخلف بحذف الياء وصلاً ووقفاً.
انظر المبسوط في القراءات العشر: ٤٧٢، النشر في القراءات العشر: ٢/١٨٢، ١٩٠، ١٩١، حجة القراءات: ٧٦٤.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/٩٩.

(٣) في الأصل: يحاور. انظر التصريح على التوضيح: ١/٩٩.

(٤) في الأصل: والمعظم. انظر شرح المكودي: ١/٤٧.

ومَنصوباً في قولهِ: «فإنّنا» ومَرفوعاً في قولِه: «نِلْنا المِنَحْ»، والمِنَحُ: جَمْعُ مِنحَةٍ، وهْيَ العطيَّةُ[١].

ومِثْلُهُ قولُهُ تَعالَى: ﴿رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا﴾ [آل عمران:١٩٣] فـ«نَا» في «رَبَّنا» في محلٍّ جَرٍّ بإضافة «رَبَّ» إليها، وفي «إِنّنا»[٢] في محلٍّ نصبٍ بـ«إنّ»، وفي «سَمِعْنا» في محلٍّ رفعٍ على الفاعلية.

وفُهِمَ منهُ أنّ الياءَ منْ «سَلِيْه» (مرفوعَةٌ)[٣].

وما لَمْ يُذكَرْ منَ الضمائرِ المتصلة خاصٌّ بالرفعِ، لأنّه لمّا ذَكَرَ ما يَشتَرِكُ فيه الجرُّ والنّصبُ/ وهْوَ ياءُ المتكلمِ والكافُ والهاءُ، وما يُستعمَلُ في الإعرابِ [٢٤/ب] كلِّه، وهوَ «نا» - عُلِمَ أنّ ما عَدا القسمينِ خاصٌّ بالرفعِ وهوَ «ياءُ» المخاطبةِ، و«تاءُ» الضميرِ، متكَلماً كان أو مخاطباً، و«واوُ» الضميرِ و«ألفُ» الاثنينِ، و«نُونُ» الإناثِ.

فمَجموعُ الضمائرِ المتصلةِ تسعةُ ألْفاظٍ.

واعتَرَضَ أبو حيّانَ علَى النّاظمِ فقالَ: لا يَختَصُّ ذلكَ بكلمةِ «نَا»[٤] بلِ الياءُ وكلمةُ «هُمْ» كذلكَ، لأنّك تَقولُ: «قُومي، وأكرَمَني، وغُلامي، وهُمْ فَعَلُوا، وإنّهُمْ، ولَهُمْ مالٌ»[٥].

ورَدَّهُ المتأخرونَ فقالوا: هَذا غيرُ سديدٍ، لأنّ ياءَ المخاطبةِ غيرُ ياءِ المتكلّمِ[٦]، ولأنّ المُنفصِلَ غيرُ المتّصلِ.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

---

(١) ومنحه: أعطاه. انظر شرح المكودي: ١٠/٤٧، اللسان: ٦/٤٢٧٤ (منح).

(٢) في الأصل: اثنان. انظر التصريح على التوضيح: ١/٩٩.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٤٧.

(٤) في الأصل: فا. انظر التصريح على التوضيح: ١/٩٩.

(٥) انظر التصريح على التوضيح: ١/٩٩، وانظر شرح دحلان: ٢٢. وفي حاشية يس (١/٩٩): قال الدنوشري: أحسن من إشكال أبي حيان أن يقال: ياء المتكلم نفسها تصلح للمحال الثلاثة نحو «ضربي حسن، وأكرمني، وغلامي».

(٦) فياء المخاطبة غير ياء المتكلم بدليلين: أحدهما: أن ياء المخاطبة مختلف في اسميتها، وياء المتكلم لم يختلف فيها، والمختلف فيه غير المتفق عليه. والثاني: أن ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث، وياء المتكلم موضوعة للمذكر، وما للمؤنث غير ما للمذكر.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٩٩، شرح الأشموني: ١/١١١، شرح ابن عقيل: ١/٥٥، شرح دحلان: ٢٢.

وأَلِفٌ والواوُ والنُّونُ لِمَا غابَ وَغَيْرِه كَقامَا واعْلَمَا

يعْني: أنّ ألِفَ الاثْنينِ وواوَ الجمعِ ونونَ الإناثِ - تصلُحُ للغائبِ والمخاطبِ، فمثالُها[١] للغائبِ: «الزيدان قاما، والزيدونَ قامُوا، والهنداتُ قُمْنَ» ومثالُها[٢] للمُخاطَبِ: «قُوْما، وقُومُوا، وقُمْنَ».

إلاّ أنّ قولَهُ: «وغَيْرِه» شاملٌ للمتكلمِ والمخاطبِ، ولا تكونُ هَذه الضمائرُ للمتكلمِ، إلا أنّ تمثيلَهُ بـ«قامَا» - وهوَ للغائبِ -، و«اعْلَما» - وهُوَ للمخاطبِ - يُرشِدُ إلى مَقصودِه، ولوْ قالَ عوَضَ «وغَيْرِه»[٣]: «وخُوطِبَ»، لَكانَ أنَصَّ.

[١/٢٥] ثمّ قالَ رحمهُ اللهُ تَعالى /:

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَافْعَلْ أُوافِقْ نَغْتَبِطْ إذْ تَشْكُرُ

يَعني: أنّ منْ ضمائرِ الرّفعِ ما يجبُ استتارُهُ، وفُهِمَ من قولِه: «ومِنْ ضميرِ الرّفعِ» أنّ ذلكَ لا يكونُ في ضمائرِ النصبِ، ولا في ضمائرِ الجرِّ، وذَكَرَ أربعةَ مواضعَ يجبُ فيها[٤] اسْتتارُ الضميرِ:

الأوّلُ: فِعْلُ الأمرِ للواحدِ المذكّرِ، وهُوَ المُشارُ إليه بقولِه: «افْعَلْ»، كـ«قُمْ واستَخْرِجْ» بخلافِ المرفوعِ بأمرِ الواحدةِ والمُثنّى والجمعِ، فإنّه يبرزُ نَحْوُ «قُومي، وقُوما، وقُومُوا، وقُمْنَ».

الثّاني: الفعلُ المضارعُ المُفْتَتَحُ بهمزةِ المتكلمِ، وهُوَ المُشارُ إليهِ بقولِه: «أُوافِقْ»، كـ«أَقُومُ وأَستَخْرِجُ».

الثّالثُ: الفعلُ المضارعُ المفتتحُ بنونِ المتكلمِ ومَعَهُ غيرُهُ[٥]، وهُوَ المُشارُ إليهِ بقولِه: «نَغْتَبِطْ»، كـ«نَقوْمُ ونستخرِجُ»[٦].

الرّابعُ: الفعْلُ المضارعُ المفتتحُ بتاءِ المخاطبِ، وهُوَ المشارُ إليه بقولِه: «تَشْكُرُ» كـ«تَقومُ وتَستَخرِجُ»، بخلافِ المبدوءِ بتاءِ الغائبةِ نحوُ «هندُ تَقومُ» فإنّ استتارَهُ جائزٌ لا واجبٌ، وبخلافِ المبدوءِ بتاءِ خطابِ الواحدةِ والتثنيةِ والجمعِ، فإنّه يَبرُزُ في الجميعِ نَحوُ «تقومينَ، وتقومانِ، وتقومونَ، وتَقُمْنَ».

---

(١) في الأصل: فمثالهما. انظر شرح المكودي: ١ / ٤٨.

(٢) في الأصل: ومثالهما. انظر شرح المكودي: ١ / ٤٨.

(٣) في الأصل: الواو ساقط. انظر شرح المكودي: ١ / ٤٨.

(٤) في الأصل: فيه. انظر شرح المكودي: ١ / ٤٩.

(٥) أو المعظم نفسه. انظر شرح المكودي: ١ / ٤٩.

(٦) في الأصل: الواو ساقط. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ١٠١.

وأتى النّاظمُ في قوله: «كافعَلْ» بكاف التمثيلِ إشارةً إلى أن ضمائرَ الرّفعِ ليستْ/ محصورةً فيما ذُكِرَ - أعني: الواجبةَ الاستتارِ - بلْ شَمِلَ[١] ضمائرَ أُخَرَ [٢٥/ب] مرفوعةً تَستَتِرُ وُجوباً:

- منْها المرفوعُ بفعلِ استثناءٍ كـ«خَلا، وعَدا، ولَيسَ، ولا يكُونُ» في نَحوِ قَولِكَ: «القوْمُ قاموا ما خَلا زيداً، وما عَدا عَمْراً[٢]، ولَيسَ بكْراً، ولا يكونُ زيداً».

- ومنْها المرفوعُ بأفعلِ التعجّبِ كـ«ما أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ».

- ومنها المرفوعُ باسمِ فِعْلٍ غيرِ ماضٍ كـ«أوَّهْ».

- ومنها المرفوعُ بالمصدرِ النائبِ عَنْ فعلِه، (نَحوُ)[٣] ﴿فَضَرْبَ الرِّقابِ﴾ [محمد ﷺ: ٤].

فجَميعُ هذهِ الأمثلةِ لا ترْفَعُ الاسْمَ الظّاهرَ ولا الضميرَ[٤] البارزَ.

ثمَّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

وَذُو ارتِفاعٍ وَانْفِصالٍ أَنا هُوْ ... وَأَنْـتَ والفُـرُوعُ لا تَشْتَبِهُ

ضَمائرُ الرّفعِ المنفصلة اثْنا عَشَرَ، للمتكلمِ منها اثْنان: «أنا، نَحنُ» وللمُخاطَبِ خَمسَةٌ: «أنتَ، أنتِ، أنتُما، أنتُم، أنتُنَّ»، وللغائبِ خمسةٌ: «هُوَ، هِيَ، هُما، هُمْ، هُنَّ».

وقدْ اكتَفى مِنها بذكْرِ ثلاثةً لأنّها أصولٌ لِما لمْ يَذكُرْهُ، ولذَلكَ قالَ: «والفُروعُ لا تَشتَبِهُ».

فـ«أنا» فَرْعُهُ واحدٌ فقطْ، وهُوَ «نَحنُ»، لأنّ المتعدّدَ فَرْعُ المفردِ، و«أنتَ» - بفتحِ التّاءِ - فُروعُهُ أربعَةٌ، وهِيَ: «أنت - بكسرِ التاء - وأنتُما، وأنتُم، وأنتُنّ»، لأنّ المؤنثَ فَرعُ المذكرِ، والمُثنّى والجمعُ فرْعُ المُفرَدِ، و«هُوَ» فُروعُه أربعةٌ أيضاً وهِيَ/: «هِيَ[٥]، وهُما، وهُمْ، وهُنَّ»، فـ«هِيَ»: فَرْعُهُ من جهةِ [٢٦/أ] التأنيثِ، و«هُما وهُمْ وهُنَّ»: فَرْعُهُ منْ جهةِ الإفرادِ.

---

(١) في الأصل: ثم. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٠١.

(٢) في الأصل: عمر. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٠١.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٠١.

(٤) في الأصل: الواو ساقط. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٠١.

(٥) في الأصل: وهي. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٠٣.

والمختارُ في «أنا»: أنّ الضميرَ هُوَ الأحرفُ الثلاثةُ عندَ ابنِ مالك[(١)]، وفي «أنتَ» وفُروعُهُ: أنّ الضميرَ نَفْسُ «أنْ»، واللواحقُ لَها حروفُ خطابٍ عندَ البصريينَ[(٢)]، وفي «هُوَ، وهِيَ»[(٣)]: أنّ الجميعَ ضميرٌ عندَهُمْ أيضاً[(٤)]، وفي «هُما، وهُمْ»: الهاءُ وحْدَها، وكَذا في نَحوِ «هُنّ»[(٥)].

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلاَ إيايَ والتفريعُ لَيسَ مُشْكلاَ

أشارَ بهذا إلى ضمائرِ النصبِ المنفصلة، وهيَ اثْنا عشرَ أيضاً، للمتكلمِ منها اثْنان: «إيَّايَ، وإيَّانا»، وللمخاطبِ خَمسَةٌ: «إيَّاكَ، إيَّاك، إيَّاكُما، إيَّاكُمْ، إيَّاكُنّ» وللغائبِ خمسةٌ: «إيَّاهُ، (إيَّاها)[(٦)]، إيَّاهُما، إيَّاهُم، إيَّاهُنّ».

واكتَفى بذكرِ ضميرِ المتكلمِ، وكانَ حقُّهُ أنْ يَذكُرَ الأصولَ الثلاثةَ كَما فعلَ في المرفوعِ، لكنّه اكتفى به عَمّا سواهُ لوضوحه، ولذِكرِه ذلكَ في المرفوعِ، ولذلكَ قال: «والتّفريعُ ليسَ مُشكلا».

ففَرْعُ «إيّايَ»: «إيّانا» لا غَيرُ، وفَرعُ «إيّاكَ» - بفتحِ الكاف - أربعَةٌ: «إيّاكِ - بكسرِها -، وإيّاكُما، وإيّاكُمْ، وإيّاكُنّ»، وفَرْعُ «إيّاهُ» أربعةٌ أيضاً: «إيّاها، وإيّاهُما، وإيّاهُمْ، وإيّاهُنّ» علَى ما تقدّمَ منَ التعليلِ.

[٢٦/ب] والمُختارُ أنّ الضميرَ نفسُ «إيّا» فقطْ، وأنّ اللواحقَ لَها حُروفُ/ تكلُّمٍ وخِطابٍ وغيبةٍ، وهُوَ مَذهَبُ سيبَويه[(٧)].

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل: (١/١٥٤-١٥٥): «زعم الأكثرون أن ألف «أنا» زائدة للوقف كزيادة هاء السكت، وأيدوا ذلك بأن الهاء تعاقبها، كقول حاتم: «هذا فزدي أنه»، والصحيح أن «أنا» بثبوت الألف وقفاً ووصلاً هو الأصل، وهي لغة بني تميم» انتهى. وما ذهب إليه ابن مالك هو مذهب الكوفيين. راجع ص٩٦ من هذا الكتاب.

(٢) وذهب بعض الكوفيين إلى أصالة «أنت». راجع ص٩٦ من هذا الكتاب.

(٣) في الأصل: الواو ساقط. راجع التصريح على التوضيح: ١/١٠٣.

(٤) وذهب الكوفيون إلى أن الهاء وحدها هي الضمير. راجع ص٩٦ من هذا الكتاب.

(٥) باتفاق بين البصريين والكوفيين، وحكى الفارسي أن الضمير في «هما وهم» المجموع، وفي «هن» الهاء وحدها، والنون الأولى كالميم في «هم» والثانية كالواو في «هو». انظر التصريح على التوضيح: ١/١٠٣، وراجع هامش (٣) ص٩٥ من هذا الكتاب.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح على التوضيح: ١/١٠٣.

(٧) والفارسي وكثير من البصريين أيضاً. وذهب بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره أبو حيان: أن اللواحق هي الضمائر، وكلمة «إيّا» عماد، أي: زيادة يعتمد عليها لواحقها ليتميز الضمير المنفصل من المتصل، وعليه ابن كيسان. وذهب بعض الكوفيين إلى أن «إياك» =

واستُشْكِلَ: بأنّ الضميرَ ما دلّ على متكلمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ، و[1]«إيّا» عَلى حِدتِها لا تَدُلُّ عَلَى ذلكَ.

وأُجيْبَ: بأنّها وُضِعَتْ مُشتركةً بين المَعاني الثلاثة، فعندَ الاحتياجِ إلى التمييز أُردِفَتْ بحروفٍ تَدُلُّ عَلَى المَعنى المرادِ، كَما أُرْدِفَ الفِعلُ المُسْنَدُ إلى المؤنثِ بتاء التأنيثِ الساكنة[2].

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالى:

وَفي اخْتِيَارٍ لا يَجِيءُ المُنْفَصِلْ إذَا تَأَتّى أنْ يَجِيءَ المُتَّصِلْ

يَعني: أنّ الضَميرَ إذا تأتّى اتّصالُهُ لا يَجيءُ منفصلاً في الاختيارِ، لأنّ وَضْعَ الضّميرِ على الاختصارِ، والمتصلُ أخْصَرُ منَ المنفصلِ، فَنَحوُ «قُمْتُ – بضمِ التّاء –، «وأكرَمْتُكَ» لا يقالُ فيهما «قامَ أنا»، ولا «أكْرَمتُ إيّاكَ»، لأنّ التاءَ أخصَرُ منْ «أنَا» والكافُ أخصَرُ منْ «إيّاكَ».

وفُهِمَ منهُ أنّه يجيءُ في غيرِ الاختيارِ – وهُوَ[3] الضرورةُ – منفصلاً مع تأتّي الاتّصالِ، كقَوْلِ الفَرَزدَقِ:

١٣– .... قَدْ ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأَرْضُ في دَهْرِ الدَّهارِيْرِ

= بكماله هو الضمير، ونسب في الهمع للكوفيين. وذهب الخليل والمازني والأخفش، إلى أن «إيا» ضمير مضاف إلى ما بعده وأن ما بعده ضمير أيضاً في محل خفض بإضافة «إيا» إليه، واختاره ابن مالك. وذهب السيرافي والزجاج إلى أن «إيا» اسم ظاهر لا ضمير، واللواحق له ضمائر أضيف إليها، فهي في محل خفض بالإضافة. و«إيا» على اختلاف هذه الأقوال ليست مشتقة من شيء، وذهب أبو عبيدة إلى أنها مشتقة، ثم اختلف. فقيل: اشتقاقها من لفظ «أوّ» بتشديد الواو، من قوله:

فأو لذكراها إذا ما ذكرتها

وقيل: من الآية. وفي «إيّا» سبع لغات قرئ بها: تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة، وإبدالها هاء مكسورة ومفتوحة، فهذه ثمانية، يسقط منها فتح الهاء مع التشديد.

انظر الكتاب: ١/٣٨٠، الإنصاف (مسألة: ٩٨): ٢/٦٩٥، الهمع: ١/٢١٢–٢١٣، التصريح على التوضيح: ١/١٠٣، شرح المرادي: ١/١٣٦، شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٥٩، التسهيل: ٢٦، شرح ابن يعيش: ٣/٩٨، ١٠٠، شرح الأشموني: ١/١١٥، تاج علوم الأدب: ١/١٥٥–١٥٦، حاشية الصبان: ١/١١٥، شرح الرضي: ٢/١٢، الجنى الداني: ٥٣٦.

(١) في الأصل: الواو ساقط. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٠٣.
(٢) انظر التصريح على التوضيح: ١/١٠٣.
(٣) في الأصل: وهي.

١٣– قطعة بيت من البسيط للفرزدق في ديوانه (٢٦٦)، وتمامه: =

لأنَّهُ يتأتّى الاتّصالُ، فتقولُ: «قدْ ضمِنَتْهُمْ»، لكنّه فصَلَهُ لضرورة الوزن.

ومِثالُ ما لَمْ يتأتَّ فيه الاتصالُ: أنْ يتقدمَ الضميرُ على عامله نحْوُ ﴿إِيَّاكَ نَعبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، / ويتأخّرَ عن عامله ويَلي «إلاّ» لفظاً نحْوُ ﴿أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، أو مَعنىً نحْوُ «إِنَّما قامَ أنا». [٢٧/أ]

ثم قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هاءَ سَلْنِيْه وَمَا ... أَشْبَهَهُ فـي كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمى

كَـذاكَ خِلْتَنيْه واتِّصَـالاْ ... أَخْتارُ، غَيْري اخْتارَ الانْفصَالاْ

يَعني: أنّه يَجوزُ اتّصالُ الضميرِ وانفصالُهُ في الهاءِ مِنْ «سَلْنيه» وما أشبَهَهُ، وهُوَ كلُّ ثاني ضميرينِ منصوبينِ بفعلٍ غيرِ ناسخٍ للابتداءِ مع تقديمِ الأخصِ منهُما، كَما في بابِ أعْطى، نَحوُ «الدِّرْهَمُ أعطَيْتُكَهُ، وأعطَيْتُكَ إِيّاهُ».

والمُختارُ في ذلكَ الاتّصالُ عندَ جميعِ النحويينَ لكونه الأصلُ، ولا مُرَجِّحَ لغيرِه، ولذلكَ اقتصرَ عليه سيبويه[١]، وقدّمَهُ النّاظمُ في قوله: «وصِلْ»[٢]، معَ أنَّ التنزيلَ لَمْ يأتِ إلا بـهِ، قال اللهُ تَعالَى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧].

= بالباعثِ الوارثِ الأمْواتَ قد ضَمِنَتْ ... إيّاهُمُ الأرضُ في دَهْرِ الدّهاريْرِ

وقيل: هو لأمية بن أبي الصلت. قوله: «بالباعث» متعلق بـ«حلفت» في البيت الذي قبله، وهو:

إنّي حَلَفْتُ وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ ... فَنَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِيْنَ مَعْمُورِ

والباعث: الذي يبعث الأموات ويحييهم بعد فنائهم، والوارث: الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك. ضمنت: بمعنى تضمنت أي: اشتملت عليهم، أو بمعنى: كفلت، كأنها تكفلت بأبدانهم. والدهر: الزمان، وقيل: الأبد، والدهارير: الشدائد. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف.

انظر التصريح على التوضيح: ١/١٠٥، شرح الأشموني: ١/١١٦، شرح ابن الناظم: ٦١، الشواهد الكبرى: ١/٢٧٤، الخزانة: ٥/٢٨٨، الإنصاف: ٢/٦٩٨، الخصائص: ١/٣٠٧، ٢/١٩٥، الأمالي الشجرية: ١/٤٠، شرح ابن عقيل: ١/٥٧، شواهد الجرجاوي: ١٢، شرح المكودي: ١/٥٠، شرح المرادي: ١/١٣٧، كاشف الخصاصة: ٣٧، البهجة المرضية: ٢٥، الضرائر: ٢٦١، اللمع لابن جني: ١٨٩، شرح الكافية لابن مالك: ١/٢٣٣، شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٧٣، المطالع السعيدة: ١٣٢، تذكرة النحاة: ٤٣، توجيه اللمع: ٢٥٥، شواهد التوضيح لابن مالك: ٢٦.

(١) انظر الكتاب: ١/٣٨٤، شرح المرادي: ١/١٤٤، وقال ابن مالك في شرح التسهيل (١/١٦٩): «وظاهر كلام سيبويه: أن الاتصال لازم، ويدل على عدم لزومه قول النبي ﷺ «فإن الله ملككم إياهم، ولو شاء ملكهم إياكم». وقال ابن عقيل في شرحه (١/٥٨): «وظاهر كلام سيبويه: أن الاتصال فيها واجب وأن الانفصال مخصوص بالشعر».

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل (١/١٦٩): «واتصاله أجود».

وقولُهُ: «في كُنتُهُ الخُلْفُ انتَمى» أيْ: انتسَبَ، ويَعني به: خَبَرَ كانَ أو إحْدى أخواتها إذا كانَ اسمُها ضميراً متصلاً أخَصَّ منْ خبرِها، نَحْوُ «الصَّديقُ صِرْتُهُ، وصارَهُ زيْدٌ».

وقولُهُ: «كَذاكَ[1] خلْتَنيه» أيْ: مثلُ كُنتُهُ في الخُلْفِ المذكورِ، يَعني: (فخلْتَنيْه)[2] وما أشبَهَهُ، وهوَ كُلُّ ثاني ضميرينِ منصوبينِ بفعلٍ ناسخٍ للابتداءِ منْ بَابِ ظَنَّ، الأوّلُ منهُما[3] أخَصُّ نَحْوُ «أخي حَسِبْتُكَهُ[4]، وحسِبتُكَ إيّاهُ».

وظاهِرُ/ قوله: «الخُلْفُ انْتَمى» أنّ الخلافَ في هذينِ البيتينِ في جوازِ [٢٧/ب] الاتِّصالِ والانفصالِ، وليْسَ كذلكَ، لأنّه لا خلافَ في جوازِ الاتّصالِ والانفصالِ، وإنّما المُرادُ الخُلفُ انْتَمى في الاختيارِ، ويدلُّ على أنّ مُرادَهُ ما ذُكرَ قَوْلُهُ:

.... وَاتِّصَالاً أَخْتَارُ، غَيْرِيْ اخْتَارَ الانْفصَالاً

وهُوَ مُوافِقٌ في ذلكَ لابنِ الطراوةِ[5] والرُّمانيِّ[6][7]، لأنّ ثانيَ الضميرينِ في

---

(١) في الأصل: كذلك. انظر شرح المكودي: ١/ ٥١.
(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي بحاشية الملوي: ١٨.
(٣) في الأصل: منها. انظر شرح المكودي: ١/ ٥١.
(٤) في الأصل: حسبتك. راجع المكودي: ١/ ٥١.
(٥) هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي المالقي المعروف بابن الطراوة أبو الحسين (أو أبو الحسن)، ويلقب بالأستاذ، أحد شيوخ اللغة والنحو المبرزين بالأندلس، سمع على الأعلم وابن السراج وغيرهما، وكان من أبرز تلامذته أبو القاسم السهيلي، توفي سنة ٥٢٨هـ عن نيف وتسعين سنة، من آثاره: المقدمات إلى علم الكتاب، شرح المشكلات على توالي الأبواب، ترشيح المقتدي، الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإفصاح.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ٦٠٢ (تحقيق أبو الفضل إبراهيم)، إنباه الرواة: ٤/ ١٠٧، إشارة التعيين (ورقة: ٢١ - مخطوط)، المغرب في حلي المغرب: ٢/ ٢٠٨، طبقات ابن قاضي شهبه: ٢/ ٢٩٨، معجم المؤلفين: ٣/ ٢٣٢، أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو للدكتور البنا: ١٩-٥٢.
(٦) هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، ويعرف بالإخشيدي وبالوراق، واشتهر بالرماني، أبو الحسن، من كبار النحاة، مفسر، أصله من سامراء، وولد في بغداد سنة ٢٩٦هـ (وقيل: ٢٧٦هـ) أخذ عن ابن السراج، والزجاج وغيرهما، وتوفي ببغداد سنة ٣٨٤هـ، من آثاره الكثيرة: شرح أصول ابن السراج، معاني الحروف، الأسماء والصفات، النكت في إعجاز القرآن، وغيرها.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٣٤٤، معجم الأدباء: ١٤/ ٧٣، إنباه الرواة: ٢/ ٢٩٤، البداية والنهاية: ١٠/ ٣١٤، لسان الميزان: ٤/ ٢٤٨، الأعلام: ٤/ ٣١٧، نزهة الألباء: ٣٨٩، معجم المؤلفين: ٧/ ١٦٢، النجوم الزاهرة: ٤/ ١٦٨، شذرات الذهب: ٣/ ١٠٩، مرآة الجنان: ٢/ ٤٢٠، مفتاح السعادة: ١/ ١٤٢، هدية العارفين: ١/ ٦٨٣.
(٧) وافق الناظم ابن الطراوة والرماني في اختيار الاتصال، قال في شرح الكافية: «وعندي أن =

هَذَينِ البابينِ خبَرٌ في الأصلِ، وحَقُّ الخبرِ الفصلُ قبلَ دخولِ الناسخِ، فيَترجّحُ بَعدَهُ.

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالى:

وَقَـدِّم الأَخصَّ فـي اتِّصالِ وَقدِّمَنْ ما شِئْتَ في انْفِصَالِ

الأخَصُّ هوَ الأعْرَفُ، وضميرُ المتكلمِ أخَصُّ منْ ضميرِ المخاطبِ والغائبِ، وضَميرُ المخاطبِ أخَصُّ منْ ضميرِ الغائبِ، فإذا أُرِيْدَ اتِّصالُ الضميرِ الثّاني قُدِّمَ الأخَصُّ، لأنّه لا يُتَوَصَّلُ إلى اتّصالهِ إلا بتقديمِ الأخصِّ، وإلى ذلِكَ أشارَ بقولِه:

وقَـدِّمِ الأخَصَّ فـي اتِّـصالِ

وإنْ أردْتَ انفصالَهُ قدِّمْ ما شِئْتَ منَ الأخصِّ وغيرِه، إلا أنّه إذا تقدَّمَ غيْرُ الأخَصِّ وجَبَ انفصَالُ الثّاني، وإلى التخييرِ أشارَ بقولِه:

وقَدِّمَنْ ما شِئْتَ في انفصالِ

وقدْ اجتمَع الأمرانِ في قوْلِهِ ﷺ: «إنّ اللّهَ ملككُمْ إيّاهُمْ، ولَوْ شاءَ مَلَّكَهُمْ

= اتصاله أولى، لأنه ثاني منصوبين بفعل، فكان كالثاني في قوله تعالى: ﴿أنلزمكموها﴾. انتهى. وقد خالف ابن مالك بذلك سيبويه والأكثرين الذاهبين إلى اختيار الانفصال. ووجه اختيار الانفصال: أن الضمير في البابين خبر في الأصل، وحق الخبر الانفصال، وكلاهما مسموع، فمن الأول قوله:

لَئِنْ كانَ إيَّاه لقَدْ حالَ بَعْدَنَا عَنِ العَهْدِ والإنْسَانُ قَدْ يَتَغيَّرُ

ومن الثاني قوله:

أَخي حَسِبْتُكَ إيَّاه وَقَدْ مُلِئت أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بالأَضْغانِ والإحَنِ

وقد وافق ابن مالك في شرح التسهيل سيبويه في اختيار الانفصال في باب: «خلتنيه»، فقال: «وإذا كان الضمير كـ«هاء» «خلتكه» في كونه ثاني مفعولين أحد أفعال القلوب الانفصال به أولى، لأنه خبر مبتدأ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر، بخلاف هاء «كنته» فإنه خبر مبتدأ في الأصل، ولكنه شبيه بـ«هاء» «ضربته» في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل، فكأن الفعل مباشر له، فكان مقتضى هذا ألا ينفصل، كما لا ينفصل هاء «ضربته» إلا أنه أجيز الانفصال مرجوحاً لا راجحاً خلافاً لسيبويه ومن تبعه». انتهى.

انظر: شرح المكودي: ١/٥١، شرح الأشموني: ١/١١٩، الكتاب: ١/٢١، التسهيل: ٢٧، شرح التسهيل: ١/١٧١، شرح الكافية لابن مالك: ١/٢٣٢، شرح ابن يعيش: ٣/١٠٦، التصريح على التوضيح: ١/١٠٧-١٠٨، شرح المرادي: ١/١٦٩، تاج علوم الأدب: ١/١٦٩.

إِيَّاكُمْ»[١]، فانفصالُ الضميرِ/ في قوله: «ملّكَكُمْ إِيّاهُمْ» جائزٌ لتقديمِ الأخصِّ - [٢٨/أ] وهُوَ ضميرُ المُخاطَب - على غيرِ الأخَصِّ - وهوَ ضميرُ الغائبِ -، وانفصالُ الضميرِ في «ملّكَهُمْ إِيَّاكُم» واجبٌ، لتَقديمِ غَيرِ الأخصِّ.

ثُمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وَفي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَمْ فَصْلاَ ... وَقَدْ يُبِيحُ الغَيْبُ فِيهِ وَصْلاَ

يَعْني: أنّ الضميرينِ إذا اتّحَدا في الرتبة، كأنْ يَكُونا لمُتكَلِّمٍ أو لمُخاطَبٍ أو لغائبٍ - لَزِمَ انفصالُ الثّاني نَحْوُ «ظَنَنْتُني إِيّايَ، وحَسِبتُكَ إِيّاكَ، والدِّرهَمُ إِنْ جاءَ زَيْدٌ فأعْطِهِ إِيّاهُ».

وقولُهُ:

وَقَدْ يُبِيحُ الغَيْبُ فِيْهِ وَصْلاَ

يُشيرُ إلى أنّ الضميرينِ إذا اتّحَدا[٢] في الغيبة قَدْ يتّصلُ الثاني منهُما لكِنْ[٣] بشرط أنْ يَختَلِفا اختلافاً ما، كأنْ يكونَ أحدُهُما مُفرداً والآخرُ مُثنّىً أو مجموعاً، أو يكوْنَ مذكَراً والآخرُ مؤنّثاً، كقَوْلِه:

١٤- لِوَجْهِكَ في الإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ ... أَنَالَهُماهُ[٤] قَفْوُ أَكْرَمِ والِدِ

---

(١) أورد الهيثمي في الزواجر (٤٨١) أنه ﷺ قال في المملوكين عند خروجه من الدنيا: «ولا تعذبوا خلق الله، فإن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم».
وانظر الكبائر للذهبي: ٢٤٤، إتحاف السادة المتقين للزبيدي: ٦/٣٢٣ وفيه: «ملكهم» بدل «لملكهم».
وانظر الحديث برواية المؤلف في شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٦٩، التصريح على التوضيح: ١/١٠٧، شرح دحلان: ٢٤، شرح ابن الناظم: ٦٣. وبرواية «لملكهم» في شرح المرادي: ١/١٤٩، شرح المكودي: ١/٥١، شرح الأشموني: ١/١١٧، شواهد التوضيح لابن مالك: ٣٠.

(٢) في الأصل: اتحد. انظر شرح المكودي: ١/٥١.

(٣) في الأصل: لا أن. انظر شرح المكودي: ١/٥١.

(٤) في الأصل: أنا لهما. انظر شرح المكودي: ١/٥٢.

١٤- من الطويل، ولم أعثر على قائله. قوله: «في الإحسان» أي: في وقت الإحسان. وبسط: أي: بشاشة، أنالهما: من أنال ينيل إنالة: إذا بلغ ووصل. قَفْوُ: من قفوت أثره إذا تبعته، وحاصل المعنى: وجهك مبتهج في وقت الإحسان إلى الناس، وقد حصل لك ذلك من اتباع آثار آبائك وأسلافك الكرام. والشاهد فيه قوله: «أنالهماه» وكان القياس أن يقال: «أنالهما إياه» بالانفصال فجاء متصلاً، والذي سوغ ذلك اتحاد الضميرين في الغيبة، وكون الأول منهما مثنى والثاني مفرداً. وقيل: إن الاتصال هاهنا أحسن لأن العامل فعل وهو «نال» بخلاف ما =

والأكثَرُ «أنا لهُما إِيّاهُ» بالانفصالِ.

واحترزَ بالغيبةِ منْ ضَميرَيْ المتكلمِ، وضَميرَيْ المخاطبِ، فإِنّه لا يكادُ يصحُّ فيهما الاختلافُ المذكورُ، لاتحادِ مدلولي الضميرين، فَلا يُقالُ: «عَلِمْتَناني، ولا عَلِمْتُنينا، ولا ظَنَنْتُكُماكَ».

وظاهرُ كلامِ النّاظمِ عدَمُ اشتراطِ الاختلافِ(١)، واعتَذَرَ عنهُ ولدُهُ في شَرْحِه: بأنّ قولَهُ: «وَصْلاً» بالتنكيرِ على مَعْنى نوعٍ منَ الوَصْلِ، تَعريضٌ بأنّه / لا يُسْتَبَاحُ الاتِّصالُ معَ الاتحادِ في الغيبةِ مطلقاً، بلْ بقيدٍ، وهُوَ الاختلافُ في اللّفظِ(٢). وفيه بُعْدٌ(٣). [٢٨/ب]

واحتُرِزَ بالاختلافِ منْ أنْ لا يختلِفُ لفظُهُما، فإِنّه حينئذٍ لابُدّ منَ الفَصلِ نحْوُ «مَالُ زيدٍ أعطَيْتُهُ إِيّاهُ».

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالى:

وَقَبْلَ يا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ التُزِمْ نُوْنُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ

قدْ تقدّمَ أنّ منْ جملَةِ الضمائرِ ياءُ المتكلمِ، وهِيَ تتصلُ بالاسمِ والفعلِ

= إذا كان العامل اسماً فإن الانفصال فيه أحسن، كما أن الفعل أحمل للوصل من الاسم.
انظر التصريح على التوضيح: ١/١٠٩، الشواهد الكبرى: ١/٣٤٢، شرح الأشموني: ١/١٢١، شرح المكودي: ١/٥٢، شرح المرادي: ١/١٥٠، شرح ابن الناظم: ٦٧، الهمع (رقم): ١٦٤، الدرر اللوامع: ١/٥٢، أوضح المسالك: ٢٢، تذكرة النحاة: ٥٠، الجامع الصغير: ٢٠، شواهد التوضيح لابن مالك: ٢٩.

(١) وقد اشترط الناظم ذلك في شواهد التوضيح (٢٩) حيث قال: «فلو اختلفا جاز الاتصال والانفصال، كقول بعض العرب: «هم أحسن الناس وجوهاً وأنضرهموها» رواه الكسائي». انتهى. وقال في شرح التسهيل (١/١٦٧): «فإن غاير الأول لفظاً جاز اتصاله على ضعف فمن ذلك ما روى الكسائي من قول بعض العرب: هم...». وفي شرح ابن عقيل (١/٦٠): «وإليه أشار بقوله في الكافية:

مَعَ اختلافٍ ما وَنَحْوُ ضمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ الضرورةُ اقْتَضَتْ

وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفية وليس منها». وانظر هامش شرح الكافية لابن مالك: ١/٢٢٨-٢٢٩. فقد ورد هذا البيت رابع أبيات أربعة كتبت على هامش شرح الكافية لابن مالك.

(٢) انظر شرح ابن الناظم: ٦٧.

(٣) ووجه بعده: أن فيه مشقة وكلفة. قيل: والحق أنه لا بعد فيه، لأن التنكير يؤدي به للتنويع، نعم يبقى الإجمال بأن يقال: ما هذا النوع الذي أراد من الأنواع. انظر حاشية ابن حمدون: ١/٥٢.

والحرفِ، فإذا اتّصلتْ بالفعلِ لَزِمَ أنْ يَفصِلَ بينَها[١] وبَينَهُ نونٌ تُسمّى نونُ الوقايةِ، لأنّها تَقي الفعلَ الكسرَ الذي لا يكونُ نظيرُهُ فيه - وهوَ الجرُّ - أو لأنّها تَقي ما بُنِيَ على الأصلِ - وهوَ السُّكونُ - من الخُروجِ عن ذلكَ الأصلِ، ويَسْتَوي في ذلكَ الماضيْ نَحْوُ «دَعاني»، والمُضارعُ نَحْوُ «يُكْرِمنيْ»، والأمرُ نحْوُ «أعطِني»، وإلى ذلكَ أشارَ بقولِه:

وقَبْلَ يا النّفْسِ معَ الفِعْلِ التُزِمْ   نُوْنُ وِقايةٍ.................

وقَالَ: «يا النَّفْسِ» وهُوَ مُخالِفٌ لعبارةِ النحويينَ، فإنّهُمْ يُسمّونَها: ياءَ المتكلمِ[٢].

وقدْ تُحذَفُ هذهِ النّونُ للضرورةِ مَعَ «لَيْسَ»، كَقَولِ رُؤبَةَ:

١٥- إذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرامُ لَيْسِيْ

بَغيرِ نُونٍ، وإلى ذلكَ أشارَ بقولِهِ: «ولَيْسِيْ قدْ نُظِمْ» يَعْني: أنّ نُونَ الوقايةِ حُذِفَتْ معَ «لَيْسَ» في ضَرورةِ الوَزْنِ.

وأمّا نحْوُ ﴿تَأْمُرونيْ﴾/ [الزمر:٦٤]، و﴿تُحَاجُّوْني﴾ [الأنعام:٨٠] [٢٩/أ]

---

(١) في الأصل: بينهما. انظر شرح المكودي: ١/ ٥٢.

(٢) وقد سماها ابن النحاس أيضاً ياء النفس في إعراب القرآن (١/ ٢٦٤) حيث قال: «يا بنيَّ» نداء مضاف، وهذه ياء النفس، لا يجوز هاهنا إلا فتحها، لأنها لو سكنت لالتقى ساكنان». انتهى. انظر شرح المكودي: ١/ ٥٢.

١٥- من الرجز في ملحقات ديوان رؤبة (١٧٥)، وقبله:

عَدَدْتُ قَومي كعَديدِ الطَّيْسِ

كعديد: أي: كعدد. والطيس: الرمل الكثير. وغرض الشاعر مدح نفسه بالكرم، أي: إن قومي وإن كانوا كعدد الرمل في الكثرة، إلا أنه ليس فيهم كريم غيري. والشاهد في «ليسي» حيث حذف منه نون الوقاية ضرورة.

انظر: التصريح على التوضيح: ١/ ١١٠، شرح المرادي: ١/ ١٥٢، شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٤٩، ١٧٢، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/ ٢٢٧، الخزانة: ٥/ ٣٢٤، ٣٩٦، شواهد المغني: ١/ ٤٨٨، ٢/ ٧٦٩، شرح ابن يعيش: ٣/ ١٠٥، ١٠٨، شواهد المفصل والمتوسط: ١/ ٢٧٤، شواهد الجرجاوي: ١٣، الهمع: ١/ ٦٤، أبيات المغني: ٤/ ٨٦، ٦/ ٥٥، مغني اللبيب (رقم): ٣١٠، ٦٤٤، شرح ابن عقيل: ١/ ٦٠، شرح ابن عصفور: ٢/ ١٩، جواهر الأدب: ١٧٩، شرح المكودي: ١/ ٥٢، كاشف الخصاصة: ٣٠، شرح ابن الناظم: ٦٤، ٦٨، شرح دحلان: ٢٥، البهجة المرضية: ٢٥، الجامع الصغير: ٢١.

بتخفيفِ النونِ في قراءةِ نافعٍ[١]، فالصحيحُ عندَ سيبويهِ: أنَّ المحذوفَ نونُ الرفعِ، والمذكورَ نونُ الوقايةِ، واختارَهُ ابنُ مالكٍ[٢].

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تعالى:

وَلَيتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدَرَا ... وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرا

فِي البَاقِياتِ واضْطِراراً خَفَّفا ... مِنِّي وعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

يُشيرُ إلى أنّ ياءَ المتكلمِ إذا اتّصلتْ بالحروفِ لَمْ تَلْحَقْ نُونُ الوقايةِ إلاّ معَ ثمانيةِ أحرُفٍ، أشارَ إلى ستّةٍ منْها بقولِه:

وَلَيتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدَرَا ... وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرا

فِي البَقِياتِ ....

يَعْني: أنَّ لَحاقَ[٣] نون الوقاية لـ«لَيْتَ» كثيرٌ، وعَدَمَ لَحاقِها قَليلٌ، فـ«لَيتَني» أكثَرُ منْ «لَيتي»، ولـمْ تَجئْ في القرآنِ إلاّ بالنونِ، كقولِهِ عزَّ وجَلّ: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء:٧٣].

وقَولُهُ: «ومَعْ لعَلَّ اعكِسْ» (يَعني)[٤]: أنّ لَحاقَ النّونِ لـ«لعَلَّ» قليلٌ،

---

(١) وأبي جعفر أيضاً، ووافقهما ابن عامر في «تحاجوني»، حيث كرهوا الجمع بين نونين، فحذفت إحداهما طلباً للخفة. وقرأ ابن عامر «تأمرونني» بنونين خفيفتين: مفتوحة فمكسورة على الأصل. وقرأ الباقون «تأمروني وتحاجوني» بنون مشددة، أدغمت نون الرفع في نون الوقاية، وفتح الياء منهم ابن كثير.

انظر حجة القراءات: ٢٥٧-٢٥٨، ٦٢٥، النشر في القراءات العشر: ٢/٢٥٩، ٣٦٢، المبسوط في القراءات العشر: ٢٨٥، ١٩٧، إتحاف فضلاء البشر: ٢١٢، ٣٧٦، إعراب ابن النحاس: ٢/٧٨، ٤/٢٠، التصريح على التوضيح: ١/١١١، شرح الكافية لابن مالك: ١/٢٠٨.

ونافع هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني، أحد القراء السبعة المشهورين، كان صبيح الوجه أسوده، حسن الخلق، أصبهاني الأصل، ولد في حدود سنة ٧٠هـ، وانتهت إليه رياسة القراءة في المدينة، وأقرأ الناس نيفاً وسبعين سنة، وتوفي بها سنة ١٦٩هـ. انظر ترجمته في طبقات القراء: ٢/٣٣٠، النشر في القراءات العشر: ١/١١٢، الأعلام: ٨/٥.

(٢) وذلك لأنها معرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها، فالعلة في عدم حذف نون الضمير ظاهرة، حيث إنها ليست معرضة للحذف، ولها معنى، وهو قول المبرد والسيرافي والفارسي وابن جني. وقيل: المحذوف نون الوقاية، لأنها منشأ الثقل، فهي أولى بالحذف، ولأنها أيضاً أمر استحساني، ولا دلالة لها على شيء، بخلاف نون الرفع.

انظر الكتاب: ٢/١٥٤، شرح الكافية لابن مالك: ١/٢٠٨، شرح الرضي: ٢/٢٢، التصريح على التوضيح: ١/١١١، الهمع: ١/٢٢٦، شرح الأشموني: ١/١٢٣، مغني اللبيب: ٨٠٨، شرح المرادي: ١/١٥٤.

(٣) في الأصل: لحذف. انظر شرح المكودي: ١/٥٢.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٥٢.

وعدَمَ لَحاقِها لَها كثيرٌ، فهِيَ بالعكسِ منْ «لَيْتَ»، فـ«لعَلِّي» أكثَرُ منْ «لعلَّني»، ولَمْ تأتِ[١] في القرآنِ إلاَّ بدونِ النّونِ، كقَوْلِه تَعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ﴾ [غافر: ٣٦].

وقَوْلُهُ: «وكُنْ مُخَيَّرا في الباقِياتِ» يَعْني بالباقياتِ: ما بَقِيَ منْ أخواتِ «إنَّ» وهيَ أربَعَةٌ: «إنَّ – بكسرِ الهمزة –، وأنّ – بفتحها –، وكأنَّ، ولكنَّ – بالتشديد فيهما –» فيَجوزُ أنْ تلحَقَها نونُ الوقاية، وأنْ لا تَلحقَها، وقَدْ/ جاءَتْ [٢٩/ب] في القرآنِ بالوجهينِ، كقَوْلِه عزَّ وجلّ: ﴿إِنَّنِي أَنا اللَّهُ﴾ [طه: ١٤]، و﴿إِنِّي بريءٌ مما تُشْرِكُوْنَ﴾ [الأنعام: ٧٨]، والوَجهانِ على السواءِ، فالإثباتُ: نظَراً إلى شَبَهِهَا بالأفعالِ المتعدية في[٢] عمَلِ النَّصْبِ والرفعِ، والحذفُ: كراهيةَ اجتماعِ الأمثالِ، (فلمّا)[٣] تَعارَضَ الوَجْهانِ تَساقَطا، واستَوى الأمْرانِ.

وكان لَحاقُها غالباً[٤] في «لَيْتَ» لقوة شَبَهِها بالفعلِ، لأنّها تُغَيِّرُ مَعْنى الابتداءِ، وكانَ عدَمُ لَحاقِها غالباً معَ «لعَلَّ»، لأنّها[٥] بَعُدَتْ عنْ الفعلِ، فإنّها[٦] شَبيهَةٌ بحرفِ الجَرّ في تَعليقِ ما بَعْدَها بما قَبْلَها، نحْوُ «تُبْ لعلَّك تُفْلِحْ».

ثمّ أشارَ إلى الحرفينِ الباقيينِ منْ الثمانيةِ، وهُما: «مِنْ، وعَنْ» بقوله:

.... واضْطِراراً خَفَّفا   منِّي وعَنِّيْ بعضُ مَنْ قَدْ سَلَفا

يَعني: أنّ الوجهَ في «عنْ، ومِن» إذا دَخَلا علَى ياءِ المتكلمِ أنْ يُقالَ: «عَنّي، ومِنّي» – بتشديد النّونِ – لأنّهما (لمّا)[٧] لحقَتْهُما[٨] نونُ الوقايةِ، وقَبْلَها نُونٌ ساكِنَةٌ، أدْغِمَتْ فيها.

وأشارَ بقوله: «بَعضُ مَنْ قَدْ سلَفا» (إلى)[٩] قَوْلِ الرّاجزِ:

١٦– أيُّها السائِلُ عنهُمْ وَعَنِي   لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلاَ قَيْسُ مِنِي

---

(١) في الأصل: يأتي. انظر شرح المكودي: ١/٥٢.

(٢) في الأصل: على. انظر التصريح على التوضيح: ١/١١٢.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١/١١٢.

(٤) في الأصل: كالياء. انظر شرح المكودي: ١/٥٣.

(٥) في الأصل: فانها. انظر شرح المكودي: ١/٥٣.

(٦) في الأصل: لانها. انظر شرح المكودي: ١/٥٣.

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٥٣.

(٨) في الأصل: لحقهما. انظر شرح المكودي: ١/٥٣.

(٩) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٥٣.

١٦– من الرمل، ولم أعثر على قائله. وقول المؤلف «قول الراجز» يوهم أن البيت من الرجز، وليس =

ثمّ قالَ رَحِمَهُ اللهُ تَعالى:

وَفِـي لَـدُنِّـي لَدُنِـي قَـلَّ وَفِـي قَدْنِي وقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضاً قَدْ يفِي

أي: قدْ تَلْحَقُ نُونُ الوقاية بَعْضَ الأسْماءِ المبنية على السُّكون، وذلكَ اللَّحاقُ[1] لـ«لَدُنْ» كثيرٌ، وعدمُ لَحاقِها قليلٌ، ولذلكَ قَرأَ أكثرُ القُرّاءِ/ [٣٠/أ]: ﴿مِنْ لَدُنّي﴾ [الكهف: ٧٦] بالتشديدِ، وقَرأَ نافِعٌ بالتخفيفِ[2].

وقولُهُ:

.... وَفي قَدْنِي وقَطْني الحذْفُ أيضاً قَدْ يَفي

يَعني: أنّ «قَدْ وقَطْ» مثلُ «لَدُنْ» في أنّ لَحاقَ نُونِ الوقاية بهما أكثرُ منْ عدَمِ لحاقِها، وذلكَ مفهومٌ منْ قولِهِ: «قَدْ»، وقد جَمَعَ الراجز بينهما في قوْلِهِ:

١٧- قَدْنِي منْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِيْ

= كذلك (انظر: حاشية ابن حمدون: ١/١٥٣). قوله: «عنهم» أي: عن القوم المعروفين عندهم. و«قيس» أبو قبيلة من مضر، وهو قيس عيلان واسمه الناس بن مضر بن نزار، و«قيس» لقبه، وهو غير منصرف في الموضعين للعلمية والتأنيث المعنوي، لأنه بمعنى: القبيلة. والشاهد في «عني ومني» بالتخفيف، حيث حذف نون الوقاية منهما ضرورة، وقيل: هو شاذ، وقيل: لا شاهد فيهما، لأن المحذوف نونهما الأصلية، ورد: بأن الحرف الأصلي بعيد من الحذف.

انظر التصريح على التوضيح: ١/١١٢، المكودي مع ابن حمدون: ١/٥٣، الشواهد الكبرى: ١/٣٥٢، شرح ابن عقيل: ١/٦١، شواهد الجرجاوي: ١٥، الخزانة: ٥/٣٨٠، شرح الأشموني: ١/١٢٤، تاج علوم الأدب: ٢/٣٠٦، شرح ابن يعيش: ٣/١٢٥، شرح ابن الناظم: ٧٠، شرح المرادي: ١/١٥٩، الضرائر: ١١٣، الجنى الداني: ١٥١، حاشية الدسوقي على المغني: ٢/٨، جواهر الأدب: ١٨٢، شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٥١، أوضح المسالك: ٢٣، التوطئة: ١٨٨، فتح رب البرية: ١/١١٩.

(١) في الأصل: اللحا.

(٢) وضم الدال، وهو أحد لغاتها، كما قرأها بذلك أيضاً شعبة وأبو جعفر وأبو بكر عن عاصم.
انظر حجة القراءات: ٤٢٤، النشر: ٢/٣١٣، المبسوط في القراءات العشر: ٢٨١، إتحاف فضلاء البشر: ٢٩٣، إملاء ما من به الرحمن: ٢/١٠٧، شرح المكودي: ١/٥٣.

١٧- من الرجز لحميد بن الأرقط (كما في الخزانة) من أرجوزة له يمدح فيها عبد الملك بن مروان، ويعرّض بابن الزبير وأصحابه. وقد نسب هذا الرجز لآخرين، فنسب في الصحاح لحميد بن ثور الهلالي، وفي شواهد الأعلم: لأبي نخيلة، وفي شرح ابن يعيش: لأبي بحدلة. قال البغدادي: «وقيل: قائل الشعر المذكور أبو بجلة، قاله ابن يعيش في شرح المفصل ولا أعرف هذا». وبعده:

لَيسَ الإمامُ بالشّحيحِ المُلْحِدِ

«قدني»: أي: حسبي. الخبيبين: تثنية خبيب، وهو خبيب بن عبد الله بن الزبير بن العوام =

ورُوِيَ في حَديثِ النّارِ[١]: «قَطْنِي قَطْنِي» بنُونِ الوقايةِ، و«قَطِي قَطِي» بحذْفِها[٢] والنّونُ أشهَرُ حِفظاً للبناءِ علَى السّكون.

و«قدْ وقَطْ» اسْما فِعلٍ بمعْنى: «حسْبُ»، ولَمْ يُصرِّحْ الناظم بلَحاقِ[٣] نونِ الوقاية في الحروف الأولى والأسماء التي ذكرَ كما صرَّح بذلك في الأفعالِ، لكنّه اكتفى بالنطقِ بَها مقترنة بالنون في مَعرِضِ لَحاقِها، وتجرُّدِها منْها في معرِضِ عدَمِ لَحاقِها، والوزن يَحفَظُ جميعَ ذلكَ.

= رضي الله عنهم، وكان عبد الله يكنى بأبي خبيب، وأراد بهما: عبد الله بن الزبير وابنه خبيباً المذكور، وقيل: أراد بهما عبدَ الله وأخاه مصعباً ابني الزبير، فهو من باب التغليب. وروى: «الخبيبين» بصيغة الجمع على إرادة خبيب المذكور ومن كان على رأيه، وهو تغليب أيضاً. والشحيح: البخيل. والملحد: المائل عن الحق. والشاهد في قوله «قدني وقدي» حيث أثبت نون الوقاية في الأول على الكثير، وحذفها في الثاني على القليل.
انظر التصريح على التوضيح: ١/١١٢، الشواهد الكبرى: ١/٣٥٧، الخزانة: ٥/٣٨٢، ٦/٢٤٦، شرح ابن عقيل: ١/٦١، شواهد ابن النحاس: ٢٥٩، الكتاب: ١/٣٨٧، جواهر الأدب: ١٨١، شواهد الجرجاوي: ١٥، اللسان: (خبب، قدد، لحد)، الصحاح: (لحد)، الهمع: ١/٦٤، الدرر اللوامع: ١/٤٢، نوادر أبي زيد: ٥٢٧، شرح ابن يعيش: ٣/١٢٤، ٧/١٤٣، شرح الأشموني: ١/٨٧، المحتسب: ٢/٢٢٣، شواهد الأعلم: ١/٣٨٧، التوطئة: ١٨٨، شرح الملوكي لابن يعيش: ٤٤٢، الجنى الداني: ٢٥٣، شواهد المفصل والمتوسط: ١/٢٨٦، شرح المرادي: ١/١٦١، تاج علوم الأدب: ٢/٣٠٦، الإنصاف: ١/١٣١، مغني اللبيب (رقم): ٣٠٩، شرح المكودي: ١/٥٤، شواهد المغني: ١/٤٨٧، البهجة المرضية: ٢٦، تذكرة النحاة: ٧٥.

(١) في الأصل: الدار. انظر التصريح على التوضيح: ١/١١٢.

(٢) روى البخاري في صحيحه (٨/١٦٨) عن أنس بن مالك قال: قال النبي ﷺ: «لا تَزالُ جهنّمُ تقولُ: هَلْ من مزيدٍ حتّى يضَعَ ربُّ العزةِ فيها قدَمَهُ، فتَقولُ: «قَطِ قَطِ» وعزّتِكَ، ويُزْوى بعضُها إلى بعضٍ».
وانظر فتح الباري: ١١/٥٤٥، صحيح مسلم (رقم): ٢٨٤٦، مسند أحمد: ٣/١٣٤، ١٤١، ٢٣٠، سنن الترمذي رقم: ٣٢٧٢، كنز العمال رقم: ١١٧٣، ٣٩٤٧٩، ١٣١٣٤، مشكاة المصابيح للتبريزي رقم: ٥٦٩٥، الدر المنثور: ٦/١٠٧.
وقال ابن حجر في الفتح (٨/٥٩٥): و«قط» بالتخفيف ساكناً، ويجوز الكسر بغير إشباع، ووقع في بعض النسخ عن أبي ذر «قطي قطي» بالإشباع، و«قطني» بزيادة نون مشبعة».
وانظر شرح المرادي: ١/١٦٢، التصريح على التوضيح: ١/١١٢، البهجة المرضية: ٢٦، حاشية الخضري: ١/٦١، شرح ابن الناظم: ٧١، شرح الأشموني: ١/١٢٥.

(٣) في الأصل: لحاق. انظر شرح المكودي: ١/٥٤.

الباب الرابع

العلم

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالى:

العَلَمُ

اسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقا   علَمُـهُ كجَعْفَرٍ وخِـرْنِقَا
وقَــرَنٍ وعَــدَنٍ ولاْحِــقِ   وَشَذْقَمٍ وهَيْلَةٍ وواشِـقِ

هذا هوَ النّوعُ الثّاني منَ المَعارِفِ، وهُوَ العَلَمُ، وهُوَ ضَرْبانِ: علَمُ شَخْصٍ، وعَلَمُ جِنْسٍ.

وقد أشار إلى الأول (بقوله)[1]:

اسْمٌ[2] يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقا   علَمُهُ ....

فقَوْلُهُ: «اسْمٌ» جنسٌ.

[٣٠/ب] «ويُعَيِّنُ المُسمّى» مُخرِجٌ للنكرة، كـ«رجلٍ»، فإنّها لا تُعَيِّنُ مُسَمَّياتها، / وكـ«شَمسٍ وقمَرٍ»، فإنّ لفظَهُما لا يُعَيّنُ مَدلولَهُما منْ حيثُ الوَضعُ، وإنّما حصَلَ التعيينُ بعدَ الوضعِ لأمرٍ عَرَضَ في[3] المسمى، وهُوَ الانفرادُ في الوجودِ الخارجيِّ.

و«مُطْلَقا» مُخرِجٌ لما سوى العلمِ منَ المعارفِ، فإنّ تَعيينها لمسمياتها تَعْيينٌ مقيدٌ: إمّا بقرينةٍ لفظيةٍ أو معنويةٍ، ألا تَرى - مثلاً - أنّ ذا الألفِ واللامِ إنّما يعينُ مُسمّاهُ مادامتْ فيه «أَلْ»، فإذا فارَقَتْهُ فارقَهُ التعيينُ، (ونَحوُ «الذي» إنما يُعَيِّنُ مُسمّاهُ بالصلة، ونَحوُ «أنا، وأنتَ، وهوَ» إنّما يعينُ مسماهُ بالتكلمِ والخطابِ والغيبة، فإنّ «أنتَ» - مثلاً - موضوعٌ للمخاطبِ المعينِ)[4] منْ حيثُ هوَ مخاطبٌ، فإذا جُعِلَ صالحاً لكلِ شخصٍ من المخاطبينَ فهو غيرُ معرفةٍ مجازاً، قالَهُ الشّاطِبيُّ النّحَويُّ[5]، بخلافِ العلمِ، فإنّه يعينُ مسماهُ بغيرِ قرينةٍ.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٥٤.

(٢) في الأصل: العلم اسم. انظر شرح المكودي: ١/٥٤.

(٣) في الأصل: من. انظر التصريح على التوضيح: ١/١١٣.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١/١١٣.

(٥) قال الشاطبي في شرح الألفية (١/٨٣ - أ - مخطوط): وقوله في التعريف «مطلقاً» يحتمل =

ولمّا كانَ العلمُ الشخصيُّ لا يختَصُّ بأولي العِلمِ، بل يكونُ لأولي العِلْمِ وغيرِهم ممّا يؤْلَفُ - نَوَّعَ الأمثلة، فقالَ:

- كـ«جعفرٍ»: وهُوَ علمٌ منقولٌ عن اسمٍ للنّهرِ الصغيرِ لرجلٍ(١).

- و«خِرْنِقٍ» - بكسر الخاءِ والنونِ -: وهُو علمٌ منقولٌ عن ولدِ الأرنبِ لامرأةٍ شاعرةٍ، وهِيَ أختُ طرَفَةَ بنِ العبدِ(٢).

- و«قَرَنٍ» - بفتحِ القافِ والراءِ -: وهوَ اسمُ قبيلةٍ من مرادٍ أبوهُم(٣) قَرَنُ

= تفسيرين: أحدهما: أن يكون معناه أن تعين العلم للمسمى ليس باعتبار أمر حتى يكون باعتبار أمر آخر معين كما في المضمر، فإن «أنت» مثلاً موضوع للمخاطب نفسه من حيث هو مخاطب، ولفظ «هو» موضوع للغائب المعين من حيث هو غائب، و«أنت» أو «هو» بهذا الاعتبار معرفة، وإذا اعتبرت لفظ «أنت» أو لفظ «هو» من جهة أخرى وجدته صالحاً لغيره من المخاطبين أو الغائبين كما يصلح «رجل» ونحوه لكل واحد من أشخاص جنسه، فإذا كان مثلاً «أنت» أو «هو» صالحاً لما عين به ولغيره، فهو من هذه الجهة غير معرفة، وإذا كان هذا الاعتبار مجازياً فهو من الاعتبارات». وقال في (١/٨٣ - ب): والموصول كذلك أيضاً ليس تعريفه إلا من حيث وضع على أن تكون الصلة هي المبينة والموضحة له». وانظر التصريح على التوضيح: ١/١١٣. والشاطبي هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي المالكي الشهير بالشاطبي، أبو إسحاق، عالم بالنحو واللغة، أصولي حافظ، كان من أئمة المالكية، توفي في شعبان سنة ٧٩٠هـ من آثاره: شرح ألفية ابن مالك المسمى: «المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية»، الموافقات في أصول الفقه، عنوان التعريف بأسرار التكليف في الأصول، وغيرها.

انظر ترجمته في إيضاح المكنون: ٢/١٢٧، الأعلام: ١/٧٥، معجم المؤلفين: ١/١١٨، المجددون في الإسلام: ٣٠٧.

(١) وقيل: الجعفر: النهر الكبير الواسع، والجعفر أيضاً: أبو قبيلة من عامر، وهو جعفر بن كلاب ابن ربيعة بن عامر بن صعصعة، وهم الجعافرة.

انظر اللسان: ١/٦٣٦ (جعفر)، التصريح على التوضيح: ١/١١٤، حاشية الصبان: ١/١٢٧، نهاية الأرب للقلقشندي: ١٢٥، ٢١٦، معجم قبائل العرب لكحالة: ١/١٩١.

(٢) انظر التصريح على التوضيح: ١/١١٤، اللسان: ٢/١١٤٧ (خرنق)، الأشموني مع الصبان: ١/١٢٧، الخضري مع ابن عقيل: ١/٦٢، شرح دحلان: ٢٧. وخرنق: هي الخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك بن ضبيعة البكرية العدنانية، شاعرة من الشهيرات في الجاهلية، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه، ومن المؤلفين من يسميها: «الخرنق بنت هفان»، تزوجها بشر بن عمرو بن مرشد - سيد بني أسد - وقتله بنو أسد يوم كلاب - من أيام الجاهلية - فكان أكثر شعرها في رثائه ورثاء من قتل معه من قومها، ورثاء أخيها طرفة، توفيت حوالي سنة ٥٠ ق.هـ. لها ديوان شعر صغير.

انظر ترجمتها في سمط اللآلئ: ٧٨٠، الخزانة: ٥/٥١، معجم المؤلفين: ٤/٩٩، الأعلام: ٢/٣٠٣، أعلام النساء لكحالة: ١/٢٩٤.

(٣) في الأصل: أبرهم. انظر التصريح على التوضيح: ١/١١٤.

ابنُ رَدْمانَ، وإليهِ يُنسَبُ أويسٌ القَرَنيّ رضيَ اللهُ عنهُ[١]، ومَن قالَ: إنه مَنسوبٌ إلى «قَرْنِ» المَنازِلِ - بسكونِ الرّاءِ[٢] - كالجوهري[٣]، فقدْ سَها[٤].

[١/٣١] - و«عَدَنٍ» - بفتحِ/ العَيْنِ والدّالِ المُهمَلة -: عَلَمُ بلدةٍ بساحلِ اليمن»[٥].

- و«لاحِقٍ»: عَلَمُ فرسٍ كانَ لمعاويةَ[٦].

---

(١) وهم من القحطانية. انظر التصريح على التوضيح: ١/١١٤، اللسان: ٥/٣٦١٤ (قرن)، الأشموني مع الصبان: ١/١٢٧، شرح دحلان: ٢٧، البهجة المرضية: ٢٧، نهاية الأرب للقلقشندي: ٣٩٧، معجم قبائل العرب: ٣/٩٤٦، نهاية الأرب للنويري: ٢/٣٠٢.
وأويس القرني هو: أويس بن عامر بن جعفر بن جزء بن مالك القرني، من بني قرن بن ردمان ابن ناجية بن مراد، من سادات التابعين، أصله من اليمن، يسكن القفار والرمال، أدرك حياة النبي ﷺ ولم يره، فوفد على عمر بن الخطاب ثم سكن الكوفة، وشهد وقعة صفين مع علي، توفي سنة ٣٧هـ، ويرجح الكثيرون أنه قتل في وقعة صفين.
انظر ترجمته في طبقات ابن سعد: ٦/١١١، ميزان الاعتدال للذهبي: ١٢٩، حلية الأولياء: ٢/٧٩، لسان الميزان: ١/٤٧١، منهج المقال للأسترابادي: ٦٤، الأعلام: ٢/٣٢، مسالك الأبصار للعمري: ١/١٢٢.

(٢) قرن المنازل: هو قرن الثعالب - كما قال القاضي عياض - بسكون الراء: ميقات أهل نجد تلقاء مكة على يوم وليلة، وهو قرن أيضاً غير مضاف، وأصله الجبل الصغير المستطيل المنقطع على الجبل الكبير.
انظر: معجم البلدان: ٤/٣٣٢، مراصد الاطلاع: ٣/١٠٨٢، معجم ما استعجم للبكري: ٣/٧٨٨، ١٠٦٧، وانظر التصريح على التوضيح: ١/١١٤، شرح دحلان: ٢٧.

(٣) انظر التصريح على التوضيح: ١/١١٤، إرشاد الطالب النبيل (٥٦/ب)، وفي الصحاح قال الجوهري: والقرن - ضبطها بالفتح - وهو ميقات أهل نجد ومنه أويس القرني. وفي مراصد الاطلاع: قرن - بالتحريك وآخره نون - ميقات أهل نجد ومنه أويس القرني، قاله الجوهري، وغيره يقوله بسكون الراء. وفي معجم البلدان: قال القاضي عياض في تعليق عن القابسي: من قال «قرن» بالإسكان أراد: الجبل المشرف على الموضع، ومن قال: «قرن» بالفتح أراد الطريق الذي يفترق منه، فإنه موضع فيه طرق مختلفة.
انظر الصحاح: ٦/٢١٨١ (قرن)، مراصد الاطلاع: ٣/١٠٨٢، معجم البلدان: ٤/٣٣٢.

(٤) انظر التصريح على التوضيح: ١/١١٤، شرح دحلان: ٢٧، إرشاد الطالب النبيل (٥٦/ب).

(٥) وهي مدينة مشهورة، وهي مرفأ مراكب الهند والحجاز والحبشة.
انظر اللسان (عدن)، مراصد الاطلاع: ٢/٩٢٣، معجم البلدان: ٤/٨٩، تقويم البلدان: ٩٣، التصريح على التوضيح: ١/١١٤، الأشموني مع الصبان: ١/١٢٧، شرح دحلان: ٢٧.

(٦) ابن أبي سفيان. و«دلال» علم بغل، و«يعفور» علم حمار، وكلاهما كان للنبي ﷺ.
انظر اللسان: ٥/٤٠١٠ (لحق)، التصريح على التوضيح: ١/١١٤، شرح المرادي: ١/١٦٩، كاشف الخصاصة: ٣٢، الأشموني مع الصبان: ١/١٢٧، شرح دحلان: ٢٧.

- و«شَذْقَمٍ» - بفَتحِ الشين والقاف[١]، وبَينَهُما دالٌ مهملةٌ -: علَمُ فحْلٍ من فُحولِ الإبلِ كان للنعمان بنِ المُنذرِ[٢].

- و«هَيْلَةٍ»: علَمٌ لعنزٍ[٣] لبعضِ نساءِ العربِ[٤].

- و«واشِقٍ»: علَمٌ لكلبٍ[٥].

فهذه سبعةُ أعلامٍ وثامنُهُمْ علَمُ الكَلْبِ، وفي (ذلكَ)[٦] مُوازاةٌ لقوله[٧] تَعالى: ﴿وَيَقولونَ سَبعَةٌ وثامنُهُم كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢].

ثمّ (قال)[٨] رحِمَهُ اللهُ تَعالى:

وَاسْماً أَتَى وكُنْيَةً وَلَقَبا   وَأَخِّرَنْ ذا إنْ سِواهُ صَحِبا

يَعني: أنّ العَلَم ينقسمُ إلى اسمٍ، ويُقال فيه: الاسْمُ الخاصّ، كـ«جَعفَرٍ»،

---

(١) في الأصل: الواو. ساقط.

(٢) وإليه تنسب الإبل الشذقيمة. انظر التصريح على التوضيح: ١/١١٤، شرح المرادي: ١/١٦٩، الأشموني مع الصبان: ١/١٢٧، كاشف الخصاصة: ٣٢، شرح دحلان: ٢٧.
والنعمان بن المنذر هو: النعمان الثالث بن المنذر الرابع (وكانت أم المنذر يقال لها: ماء السماء لحسنها، واشتهر المنذر بأمه فقيل له ابن ماء السماء، واسمها ماوية بنت عوف) ابن امرئ القيس اللخمي، أبو قابوس، من أشهر ملوك الحيرة في الجاهلية، كان داهية مقداماً، وهو ممدوح النابغة الذبياني وحسان بن ثابت وحاتم الطائي، وقاتل عبيد بن الأبرص وعدي بن زيد، وباني مدينة النعمانية، وغازي قرقيسيا (بين الخابور والفرات) ورث ملك الحيرة عن أبيه سنة ٥٩٢م، وكانت تابعة للفرس فاقره عليها كسرى إلى أن غضب عليه فعزله ونفاه إلى خانقين، فسجن فيها إلى أن مات في حدود سنة ١٥ق.هـ.
انظر ترجمته في العرب قبل الإسلام: ٢٠٩، تاريخ اليعقوبي: ١/١٧٣، المحبر: ١٩٤، ٣٥٤، ٣٥٩، الشواهد الكبرى: ٢/٦٦، الخزانة: ١/٣٨٣، الأعلام: ٨/٤٣.

(٣) في الأصل: لعنزة. انظر التصريح على التوضيح: ١/١١٤، قال في اللسان: (٤/٣١٢٧): «العنز الماعزة، وهي الأنثى من المعزى والأوعال والظباء والجمع أعنز وعنوز وعناز».

(٤) وفي المرادي: «هيلة: علم شاة». قال في اللسان (٤/٢٣٦٦): «الشاة الواحدة من الغنم، وقيل: الشاة تكون من الضأن والمعز والظباء والبقر والنعام وحمر الوحش».
وانظر التصريح على التوضيح: ١/١١٤، شرح المرادي: ١/١٦٩، كاشف الخصاصة: ٣٢، شرح ابن عقيل: ١/٦٢.

(٥) انظر اللسان: ٦/٤٨٤٤ (وشق)، التصريح على التوضيح: ١/١١٤، ابن عقيل مع الخضري: ١/٦٢، شرح المرادي: ١/١٦٩، شرح الأشموني: ١/١٢٧، شرح دحلان: ٢٧، كاشف الخصاصة: ٣٢.

(٦) ما بين قوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١/١١٤.

(٧) في الأصل: كقوله. انظر التصريح على التوضيح: ١/١١٤.

(٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

وكنيةٍ: وهيَ كلّ ما صُدِّرَ بـ« أبٍ، أو أمٍّ »، كـ« أبي بكرٍ بن أبي قُحافَةَ - رضي اللهُ عنهُما - وأمِّ كلثومٍ بنتِ النّبيِّ محمدٍ (ﷺ)»[١].

زادَ الإمامُ فخرُ الدّينِ الرازيّ[٢] في العلمِ الجنسيِّ: أو ابْنٍ أو بنتٍ[٣] كـ« ابنِ[٤] دَأْيةَ » للغُراب[٥]، و« بِنتِ الأرضِ » للحَصاةِ[٦]. انتَهى[٧].

ولقَبٍ: وهُوَ ما دلَّ على رِفعَةِ مُسمّاهُ كـ« زَيْنِ العابدينَ » لقَبُ عليٍّ بنِ الحُسينِ بنِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنهُ[٨]، أو ضَعَتِهِ - بفتح الضادِ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ١٢٠.

(٢) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين بن علي التيمي البكري الطبرستاني الرازي الشافعي المعروف بالفخر الرازي، وبابن خطيب الري، أبو عبد الله، فخر الدين أبو المعالي الإمام المفسر، أوحد زمانه في المعقول والمنقول، ولد في الري (من أعمال فارس) سنة ٥٤٤هـ (وقيل: ٥٤٣هـ) ورحل إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان، وتوفي في هراة سنة ٦٠٦هـ، من مؤلفاته: تفسير القرآن، الآيات البينات، المطالب العالية في علم الكلام، نهاية العقول في دراية الأصول، وله شعر بالعربية والفارسية، وغيرها.
انظر ترجمته في البداية والنهاية: ١٣/ ٥٥، شذرات الذهب: ٥ / ٢١، معجم المؤلفين: ١١ / ٧٩، لسان الميزان: ٤ / ٤٢٦، مرآة الجنان: ٤ / ٧، الأعلام: ٦ / ٣١٣، مفتاح السعادة: ١ / ٤٤٥، النجوم الزاهرة: ٦ / ١٩٧، هدية العارفين: ٢ / ١٠٧.

(٣) في الأصل: وبنت. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ١٢٠.

(٤) في الأصل: كان. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ١٢٠.

(٥) انظر حياة الحيوان الكبرى للدميري: ٢ / ١٠١، اللسان: ١ / ٣٦٤ (بنى)، إرشاد الطالب النبيل (٥٨ /أ)، التصريح على التوضيح: ١ / ١٢٠، الكواكب الدرية للأهدل: ٥٢.

(٦) انظر اللسان: ١ / ٣٦٥ (بنى)، تاج العروس: ١٠ / ٤٩ (بنى)، وانظر المراجع المتقدمة.

(٧) انظر التصريح على التوضيح: ١ / ١٢٠، إرشاد الطالب النبيل (٥٨ /أ). - قال الأهدل في الكواكب الدرية (٥٢): « ومن الكنية أيضاً - كما قال الرضي والفخر الرازي - ما صدر بابن أو ابنة كـ« ابن دأية » للغراب، و« ابن جلا » لمن كان أمره منكشفاً، و« ابن لبون، وابن آوى، وابن عرس »، و« بنت الأرض » للحصاة، و« ابنة الجبل » للصخرة، و« بنت مخاص ». قال الفخر الرازي: والمصدر بـ« ابن » أو « ابنة » يختص بعلم الجنس، كالأمثلة المذكورة. وقيل: لا يختص بذلك، فمنها ابن عمر وابن عباس. وقيل: ليس بكنية أصلاً ». انتهى.
وانظر شرح الرضي: ٢ / ١٣٩، حاشية السجاعي على ابن عقيل: ٥١، تاج العروس: ١٠ / ٣١٩ (كنى)، الهمع: ١ / ٢٤٦، المطالع السعيدة: ١٥٠، حاشية يس على شرح الفاكهي للقطر: ١ / ١٩٩.

(٨) هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، الهاشمي القرشي أبو الحسن، الملقب بزين العابدين، رابع الأئمة الاثني عشر عند الإمامية، وأحد من كان يضرب بهم المثل في الحلم والورع، ولد بالمدينة سنة ٣٨هـ، وتوفي بها سنة ٩٤هـ، وليس للحسين السبط عقب إلاّ منه.
=

المُعجَمة – كـ« أنف النّاقة » لقَبُ جعفرٍ بنِ قُرَيع(١)، وسبَبُ جرَيان هذا اللقب عليه: أنّ أباهُ ذبَحَ ناقَةً وقسّمَها بينَ نسائه، فبعثته أمُهُ إلى أبيه، ولم يبْقَ إلا رأسَ الناقة، فقالَ لهُ أبوهُ: شأنُكَ به، فأدْخَلَ يدَهُ في/ أنْفِ الناقةِ، وجعَلَ يجرّهُ، [٣١/ب] فلُقِّبَ(٢) به، وكانَ يغْضَبُ من هذا اللقَبِ(٣).

وقَوْلُهُ:

وأخّرَنْ ذَا إنْ سِواهُ صَحِبا

الإشارَةُ بـ« ذا » إلى اللقَب، يعني: أن اللقَبَ إذا صحبَ سِواهُ يجبُ تأخيرُهُ عن الاسْمِ أو الكنية، لأنّ قوْلَهُ: « سِواهُ » شاملٌ لهُما، كـ« زيدٍ زَينِ العابدينَ، أو أنف النّاقة »، و« أبي حَفْصٍ عُمَرَ »، وهذا في الغالب، وربّما تقدَّمَ اللقَبُ على الاسمِ، كقَوْلِ أوسٍ(٤) أخي عُبادَةَ بنِ الصّامتِ(٥) رضيَ اللهُ عنهُما:

= انظر ترجمته في حلية الأولياء: ٣/١٣٣، صفة الصفوة لابن الجوزي: ٢/٥٢، طبقات ابن سعد: ٥/١٥٦، تاريخ ابن الوردي: ١/١٨٠، الأعلام: ٤/٤٧٧، تاريخ اليعقوبي: ٣/٤٥، نزهة الجليس للعباس الموسوي: ٢/١٥.

(١) هو جعفر بن قريع بن عوف من تميم من عدنان، جد جاهلي، كان لقبه « أنف الناقة » وبه عرف بنوه، وكانوا يكرهون هذا اللقب، حتى قال فيهم الحطيئة:

قَومٌ همُ الأنْفُ والأذْنابُ غَيرُهُمُ ... ومَنْ يُسوّي بأنفِ النّاقةِ الذَّنَبا

فانقلب مدحاً.

انظر ترجمته في الأعلام: ٢/١٢٦، نهاية الأرب للقلقشندي: ٧٦، التصريح على التوضيح: ١/١٢٠.

(٢) في الأصل: فقلب. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٢٠.

(٣) انظر التصريح على التوضيح: ١/١٢٠، حاشية الخضري: ١/٦٣، إرشاد الطالب النبيل (٥٨/أ).

(٤) هو أوْسُ بن الصامت بن قيس بن أصرم بن فهر بن قيس بن ثعلبة بن غنم بن سالم بن عوف ابن الخزرج الأنصاري، أخو عبادة بن الصامت، صحابي جليل، شهد بدراً والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وكان شاعراً ومن شعره البيت المذكور، سكن بيت المقدس، وتوفي بالرملة من أرض فلسطين سنة ٣٤هـ وهو ابن ٧٢ سنة.

انظر ترجمته في الإصابة لابن حجر (تحقيق البجاوي): ١/١٥٦، أسد الغابة لابن الأثير: ١/١٧٧، الاستيعاب لابن عبد البر: ١/١١٨، تجريد أسماء الصحابة للذهبي: ٣٦.

(٥) هو عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم الخزرجي الأنصاري، أبو الوليد، صحابي جليل شهد بدراً وأحداً والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وكان ممن جمع القرآن في زمن النبي ﷺ، توفي بالرملة سنة ٣٤هـ، وهو ابن ٧٢ سنة وقيل: توفي سنة ٤٥هـ.

انظر ترجمته في الإصابة: ٣/٦٢٤، أسد الغابة: ٣/١٦٠، الاستيعاب: ٢/٨٠٧، تجريد أسماء الصحابة: ٢٩٤.

١٨- أنا ابنُ مُزَيْقِيا عَمْروٌ وَجَدِّيْ ....

فقدَّمَ اللقبَ وهوَ «مُزيقِيا» على الاسْمِ، وهُو «عَمروٌ»، وعليْه عمَلُ الناسِ اليومَ.

ومَشى ابنُ هِشامٍ في التوضيحِ[1] علَى أنّه لا ترتيبَ بينَ الكنيةِ وغيرِها منْ اسمٍ أو لقَبٍ، فيَجوزُ تقديمُ الكنيةِ علَى الاسْمِ واللقبِ، وتأخيرُها عنهُما، لأنَّ في نُسخَةٍ أخرَى منَ الخُلاصَةِ:

.... وذَا اجْعَلْ آخراً إذا اسْماً صَحِبَا

فالإشارَةُ بـ«ذا» إلى اللقَبِ، وهيَ أصْرَحُ في المُرادِ، ولكنْ قالَ المُراديُّ: «وما سَبَقَ أوْلَى، لأنّ هذهِ النُّسخَةَ لا يُفْهَمُ منْها حُكْمُ اللّقَبِ مع الكنيةِ». انتَهَى[2].

ولكَ أن تَقولَ: أمّا كَونُها لا يُفهَمُ منْه حُكمُ اللّقبِ معَ الكنيةِ فمُسَلَّمٌ باعتبارِ المَنطوقِ، وغيرُ مُسَلَّمٍ باعتِبارِ المَفهومِ، وأما كونُها أوْلَى فمَمنوعٌ[3]، لأنّها تُفْهِمُ غيرَ الصَّوابِ.

[٣٢/أ] ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تعالى[4]/ :

وإنْ يَكونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْماً وإلاَّ أَتْبِعِ الَّذي رَدِفْ

١٨- صدر بيت من الوافر لأوس بن الصامت، وعجزه:

أَبُوْهُ مُنْذِرٌ ماءُ السَّماءِ

وروي في الأسد والاستيعاب «عامر» بدل «منذر». مزيقيا: لقب عمرو، وعمرو - بالجر - عطبف بيان على «مزيقيا»، أو بدل منه، وسبب جريان هذا اللقب على «عمرو»: أنه كان من ملوك اليمن، وكان يلبس كل يوم حليتين، فإذا أمسى مزقهما كراهية أن يلبسهما ثانياً، أو أن يلبسهما غيره. و«منذر»: أحد أجداده لأمه وهو منذر بن امرئ القيس بن النعمان أحد ملوك الحيرة، وماء السماء: لقب منذر، واختلف في سبب جريانه عليه، فقيل: لحسن وجهه، وقيل: إن أمه كان يقال لها: «ماء السماء» لحسنها، واشتهر المنذر بلقب أمه، واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الخزرج. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف.

انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٢١، الشواهد الكبرى: ١/ ٣٩١، شرح الأشموني: ١/ ١٣٨، ارتشاف الضرب: ١/ ٤٩٨، أوضح المسالك: ٢٥، الخزانة: ٤/ ٣٦٥، أسد الغابة: ١/ ١٧٧، الاستيعاب: ١/ ١١٨، السراج المنير للزبيدي (مخطوط): ١٢٧.

(١) انظر أوضح المسالك: ٢٥، التصريح على التوضيح: ١/ ١٢١.

(٢) انظر شرح المرادي: ١/ ١٧١، التصريح على التوضيح: ١/ ١٢٢.

(٣) في الأصل: فمنوع. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٢.

(٤) في الأصل: ثم قال رحمه الله تعالى. مكرر.

يَعني: أنّ اللّقَبَ إذا اجتمعَ مع الاسْمِ، وكانا مُفردينِ أي: غيْرَ مُضافَينِ، ولا أحدَهُما، كـ« سعيد كُرزٍ » - بضمِ الكافِ، وسكونِ الراءِ المهملة، وفي آخرِه زايٌ، وهْوَ في الأصلِ: خَرْجُ الرّاعي[١] -، فأضفْ الاسْمَ إلى اللّقَبِ وجوباً[٢] - ولا مَدْخَلَ هُنا للكنية[٣] فإنّها منْ قبيلِ المضافِ، ويَلزَمُ حينئذٍ أن يكونَ اللّقبُ هُوَ المُضافُ إليهِ، لأنّهُ قدْ ذكَرَ قبْلَ هَذا: أنّهُ يجبُ تأخيرُهُ - وهَذا مذْهَبُ جُمهورِ البصريينَ[٤].

ويرُدُّهُ النّظَرُ منْ جهَتيْ الصّناعةِ والسّماعِ:

أما الصناعةُ: فلأنّا لوْ أضَفْنا الأوّلَ إلى الثّاني لزِمَ إضافةُ الشّيءِ إلى نفْسِهِ، وهْوَ باطلٌ.

وأما السّماعُ: فقولُهُمْ: « هَذا يَحْيَى عِيْنانٍ » بغيْرِ إضافةٍ، وإلا لَقالوا: « عَيْنَيْنٍ ».

وقد رَدّ هَذَيْنِ الوجْهَينِ الشَّيخُ خالدٌ في شرحِ التّوضيح[٥].

---

(١) ويطلق على اللئيم والحاذق أيضاً. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٢٢، حاشية الصبان: ١/١٣٠، اللسان: ٥/٣٨٥٣ (كرز).

(٢) وذلك إن لم يمنع من الإضافة مانع، كما إذا كان الاسم مقروناً بـ« أل » كالحارث قفة، أو اللقب وصفاً في الأصل مقروناً بال كـ« هارون الرشيد »، ومحمد المهدي، فلا يضاف الأول إلى الثاني، نص على ذلك ابن خروف. انظر التصريح على التوضيح: ١٢٢-١٢٣، إرشاد الطالب النبيل (٥٩/أ).

(٣) في الأصل: للنية. انظر شرح المكودي: ١/٥٦.

(٤) وذلك على تاويل الاول بالمسمى، والثاني بالاسم، والمعنى هنا: مسمى هذا اللقب، وذلك تخلصاً من إضافة الشيء إلى نفسه. وذهب الكوفيون - منهم الفراء - والزجاج من البصريين إلى جواز إتباع الثاني للأول على أنه بدل منه أو عطف بيان، نحو « هذا سعيد كرز، ورأيت سعيداً كرزاً، ومررت بسعيد كرز » والقطع على النصب بإضمار فعل، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ، نحو « مررت بسعيد كرزاً وكرز »، أي: أعني كرزاً، وهو كرز، وعليه جرى ابن مالك في التسهيل وشرحه، واختاره الرضي.
انظر التصريح على التوضيح: ١/١٢٢-١٢٣، التسهيل: ٣٠-٣١، شرح الكافية لابن مالك: ١/٢٥٠، شرح الرضي: ٢/١٣٩، شرح التسهيل: ١/١٩٣، شرح المرادي: ١/١٧١، الأشموني مع الصبان: ١/١٣٠، الهمع: ١/٢٤٦، شرح ابن الناظم: ٧٣، شرح ابن عقيل: ١/٦٤.

(٥) فقال في (١/١٢٣): وأجيب عن الأول بانه من إضافة المسمى إلى الاسم، فمعنى « جاءني سعيدُ كرزٍ » بإضافة: جاءني مسمى هذا الاسم، وإنما أول الأول بمسمى والثاني بالاسم، لأن الاول هو المعرض للإسناد إليه، والمسند إليه إنما هو المسمى، فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ. وأجيب عن الثاني بانه يحتمل ان يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقاً ».

وقولُهُ: «وإلا أتْبعِ الذي رَدِفْ» يَعني: وإنْ لمْ[١] يكونا مُفردينِ أتْبعِ الآخرَ الأوّلَ، أي[٢]: اجْعلْهُ تابعاً لهُ في الإعرابِ، وتبعيّتُهُ لهُ: إمّا عَلى بدَلِ الكلّ منَ الكُلِّ، أو عَطْفِ بَيانٍ.

وشملَ قولَهُ: «وإلاّ» ثَلاثُ صُوَرٍ:

– أن يَكونا مضافينِ، نحوُ «هَذا عَبد الله أنفُ النّاقة».

– أو الأولُ مضافاً، والثّاني مُفرداً، نحْوُ «عبدُ الله كرزٌ».

– أو الأولُ مُفرداً، والثاني مُضافاً، نحوُ «هَذا زيدٌ أنفُ الناقة».

والإتْباعُ في جَميع / ذلكَ واجبٌ على المُختارِ[٣]. [٣٢/ب]

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وأسَدْ ... وَذُو ارتجالٍ كَسُعَادَ وأدَدْ

يَعني: أنّ العَلَم ضَرْبان: مَنقولٌ ومُرتَجَلٌ.

فالمَنقولُ: ما تقدّمَ[٤] لهُ استعمالٌ قبلَ العلمية.

ويكونُ مَنقولاً منَ المصْدَرِ كـ«فَضْلٍ»، وهُوَ في الأصلِ مصْدرُ «فَضَلَ يَفضُلُ فَضْلاً».

ومنْ اسمِ العَينِ كـ«أسدٍ»، فإنه في الأصلِ اسم جنسٍ للحيوانِ المفترِسِ.

ومنَ الصّفةِ كـ«حسَنٍ»، فإنه في الأصل صفةٌ مُشبَّهةٌ منْ «حسُنَ يَحْسُنُ».

ومنَ الفعلِ الماضي كـ«شَمّرَ» لفرسٍ[٥]، أو المُضارِعِ كـ«يَشكُرُ» لرَجُلٍ،

---

(١) في الأصل: لا. انظر شرح المكودي: ١/ ٥٦.

(٢) في الأصل: ورأى. انظر شرح المكودي: ١/ ٥٦.

(٣) وقال الرضي: «وإن كانا مفردين أو أولهما جاز إضافة الاسم إلى اللقب، والإتباع بياناً أو بدلاً، ولك القطع إلى الرفع بإضمار «هو» أو إلى النصب بإضمار «أعني». انتهى. ولم يذكر الناظم القطع بالاتباع هنا ولا في شرح الكافية، وذكره في شرح التسهيل. انظر شرح الرضي: ٢/ ١٣٩، حاشية الصبان: ١/ ١٣٠، شرح المكودي: ١/ ٥٦، شرح الكافية لابن مالك: ١/ ٢٥٠، شرح التسهيل: ١/ ١٩٣، شرح ابن الناظم: ٧٤، شرح الأشموني: ١/ ١٣٠، شرح المرادي: ١/ ١٧٢، الهمع: ١/ ٢٤٧.

(٤) في الأصل: ما نقل. انظر شرح المكودي: ١/ ٥٧.

(٥) في الأصل: كفرس. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١١٥، وانظر اللسان: ٤/ ٢٣٢٣ (شمر)، شرح الأشموني: ١/ ١٣١.

وهُوَ نَوْحٌ عليهِ السّلامُ[١]، أو الأمرِ كـ« إِصْمِتْ » لبَرية، قال الرّضيُّ[٢]: وكُسرَ الميمُ منهُ، والمَسموعُ في الأمرِ الضّمُّ، لأنّ الأعلامَ كثيراً ما يُغير لفظُها[٣] عندَ النّقلِ. انتَهى[٤].

ومنَ الحرْف، كَما لو سَمّيْتَ رجُلاً بواحدٍ منْ صِيَغِ الحُروفِ، قالَهُ الفخْرُ الرّازيّ في شرْحِ المُفَصَّلِ[٥].

ومنَ الجُملةِ الفعلية كـ« شابَ قَرْناها » أي: ذُؤابَتا شَعرِها[٦]، أو الاسميّة كـ« زيدٌ مُنطلِقٌ »، وليسَ بمَسْموعٍ، كَما قالَ في شرحِ التّسهيلِ[٧]، ولكنّهم قاسُوهُ[٨].

والمُرتَجَلُ - أيْ المُبتَكَرُ[٩] -: ما لَمْ يتقدّمْ لهُ استعمالٌ قبلَ العلمية، كـ« سُعادَ » اسمُ امرأةٍ، و« أُدَد » علَمٌ لرجلٍ، وهُوَ أبو قَبيلةٍ منَ اليمَنِ، وهْوَ أُدَدُ بنُ زيد بنِ كهلانَ[١٠] بنِ سبَأ[١١][١٢].

---

(١) انظر التصريح على التوضيح: ١/١١٥، إرشاد الطالب النبيل (٦٠/ب).

(٢) هو محمد بن الحسن الاسترابادي السمناني نزيل النجف، رضي الدين، نجم الدين، عالم بالعربية من أهل استراباد (من أعمال طبرستان)، اشتهر بكتابيه الوافية في شرح الكافية، وشرح الشافية لابن الحاجب، توفي سنة ٦٨٦هـ.
انظر بغية الوعاة: ٢٤٨، هدية العارفين: ٢/١٣٤، مفتاح السعادة: ١/١٤٧، معجم المؤلفين: ٩/١٨٣، شذرات الذهب: ٥/٣٩٥، كشف الظنون: ١٠٢١، ١٣٧٠، الخزانة: ١/٢٨.

(٣) في الأصل: لفظهما. انظر التصريح على التوضيح: ١/١١٦، شرح الرضي: ٢/١٣٨.

(٤) انظر شرح الكافية للرضي: ٢/١٣٨، التصريح على التوضيح: ١/١١٦.

(٥) انظر التصريح على التوضيح: ١/١١٦، إرشاد الطالب النبيل (٦١/أ).

(٦) انظر اللسان: ٥/٣٦٠٧ (قرن)، التصريح على التوضيح: ١/١١٦.

(٧) قال ابن مالك في شرح التسهيل (١/١٩١): «ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر». وانظر التصريح على التوضيح: ١/١١٦.

(٨) قاسه النحاة على ما سمع من النقل من الجمل الفعلية، وجعلوه قسيماً له على تقدير التسمية بها. انظر التصريح على التوضيح: ١/١١٦.

(٩) من ارتجل الخطبة والشعر إذا ابتدأهما من غير تهيؤ لهما قبل، فكأنه مأخوذ من قولهم: «ارتجل الشيء» إذا فعله قائماً على رجليه من غير أن يقعد ويتروى.
انظر التصريح على التوضيح: ١/١١٥، حاشية الخضري: ١/٦٥، اللسان: ٣/١٦٠٠ (رجل)، حاشية الصبان: ١/١٣١، شرح الرضي: ٢/١٣٨.

(١٠) في الأصل: هلال. انظر التصريح على التوضيح: ١/١١٥.

(١١) ابن يشجب بن يعرب بن قحطان بن حمير. وذكر العصامي في شرح الفريد: أنه من أجداد النبي ﷺ.
انظر معجم قبائل العرب: ٣/١٠٠٢، نهاية الأرب للقلقشندي: ٣٥، الخزانة: ٢/٣٨٤، الصحاح واللسان (أدد)، شرح الفريد: ١٦٠، التصريح على التوضيح: ١/١١٥.

(١٢) وما ذكر من تقسيم العلم إلى مرتجل ومنقول هو المشهور، وهو في ذلك متابع للناظم. =

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

[١/٣٣]

وَجُملَـةٌ وَمـا بِمَزْجٍ رُكِّبا / ذَا إِنْ بِغَيْرِ وَيْه تَـمَّ أُعْـرِبا

وَشَاعَ في الأَعْلامِ ذُو الإِضَافَهْ كعَبْدِ شَمْسٍ وأَبِـي قُحَافَـهْ

يَعني: أنّ العَلَمَ ينقسِمُ أيضاً إلى مُفردٍ كـ«زَيْدٍ»، وإلى مُركّبٍ، وهُوَ ثلاثةُ أنواعٍ:

– مُركَّبٌ إِسْناديٌّ: وهُوَ كلّ كلمتينِ أُسندَتْ إحداهُما إلى الأخرى كـ«بَرَقَ نَحرُهُ»، وإلى هَذا أشارَ بقولِهِ: «وجُملَةٌ» وهَذا النّوعُ مبنيٌّ، وحُكمُهُ الحكايةُ عَلى ما كانَ عليه قبلَ التّسميةِ بهِ.

– ومُركَّبٌ مَزْجيٌّ – أي: مخلوطٌ – وهُوَ: كلُّ كلمتينِ نُزِّلَتْ ثانيتُهُما[(١)] منزِلَةَ تاءِ التأنيث ممّا قَبلَها، وحُكْمُ الجُزءِ الأوّلِ أن يُفْتَحَ آخِرُهُ، كـ«بَعْلَبَكّ»[(٢)]، إلا أن يَكونَ «ياءً» فيُسكَّنُ، كـ«مَعَدي كَرِبَ»، وحُكْمُ الثّاني أنْ يُعرَبَ بالضّمةِ رَفعاً والفَتحَةِ نصْباً وجَرّاً إعرابَ ما لا يَنصرِفُ للتركيبِ والعلميةِ، إلا أنْ يَكونَ الجزءُ الثّاني كلمَةَ «وَيْه»، فيُبْنى على الكسرِ في الأشهَرِ عندَ سيبَوَيْه، كـ«عَمرَوَيْه»[(٣)]، وإلى ذلكَ أشارَ بقولِهِ: «وما بمزْجٍ رُكِّبا ذا إن بغَيرِ وَيْه تَمّ –

= وعن سيبويه: الأعلام كلها منقولة، لأن الأصل في الأسماء التنكير، وعن الزجاج: كلها مرتجلة، لأن الأصل عدم النقل، والمرتجل عنده: ما لم يقصد في وصفه النقل من محل آخر إلى هذا. وذهب أبو حيان إلى أن الذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل.

انظر التصريح على التوضيح: ١/١١٦، شرح التسهيل: ١/١٩٠، التسهيل: ٣٠، شرح الرضي: ٢/١٣٨، شرح الأشموني: ١/١٣١، الهمع: ١/٢٤٧، شرح المرادي: ١/١٧٣، شرح اللمحة لابن هشام: ١/٢٥٢.

(١) في الأصل: نزل ثانيها. انظر التصريح على التوضيح: ١/١١٨.

(٢) بعلبك: اسم بلد بالشام، والأغلب عليها التأنيث، وهو مركب من «بعل» اسم صنم، و«بك» اسم صاحب هذه البلدة.

انظر معجم البلدان: ١/٤٥٣، اللسان: ١/٣١٧ (بعل)، مراصد الاطلاع: ١/٢٠٧، معجم ما استعجم: ١/٢٦٠.

(٣) وذلك لأنه مركب من اسم وصوت مشبه للحرف في الإهمال، أو لأنه أعجمي لا معنى له عندهم، أو ليفرقوا بين التركيب مع الأعجمي وبينه مع العربي، وهو اللغة الفصحى، وقيل: وقد يبنى على الفتح كـ«خَمسةَ عشَرَ»، وأجاز الجرمي إعرابه إعراب ما لا ينصرف.

انظر الكتاب: ٢/٥٢-٥٣، التصريح على التوضيح: ١/١١٨، الهمع: ١/٢٤٥، شرح الرضي: ٢/٨٤-٨٥، الإيضاح في شرح المفصل: ١/٧٣، الأشموني مع الصبان: ١/١٣٤، البهجة المرضية: ٢٨، شرح الشذور: ١/٦٦، ابن عقيل مع الخضري: ١/٦٥-٦٦، شرح المكودي: ١/٥٧.

بفتحِ التّاءِ المُثنّاة - أُعْربا». فـ«ذَا» إشارةٌ[١] للمركّب تركيبَ مَزجٍ، وأطلَقَ هُنا في الإعرابِ، ومُرادُهُ إعرابُ ما لا ينصرِفُ عَلى ما يُنبّه علَيهِ في بابِ الصّرفِ.

- ومركَّبٌ إضافيّ: وهُوَ الغالبُ، وهْوَ كلّ اسمَين نُزّلَ ثانيهُما[٢] مَنزلَةَ التّنوينِ، مما قَبلَهُ، وإنّما كانَ هوَ الغَالبُ لأنّه أكثرُ المركّبات، لأنّ منهُ الكُنى وغيرُها، وإلى ذلكَ أشارَ بقوله/ : «وشاعَ»، ومثّلَ بمثالٍ (من غيرِ الكُنى وهُوَ [٣٣/ب] «عبْدُ شَمسٍ»، ومثالٌ منَ الكُنى وهُوَ «أبو»)[٣] قُحافَةَ».

وحُكمُهُ أن يُجْرى الجُزءُ الأولُ - وهُوَ المُضاف - بحسَبِ العَوامِلِ، ويُجَرّ الثّاني - وهُوَ المُضافُ إليه - بالإضافة دائماً.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

وَوَضَعُوْا لِبَعْضِ الاجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأشْخَاصِ لَفْظَاً وَهْوَ عَمْ

هَذا هوَ النّوعُ الثّاني منَ العلَمِ، وهُوَ العلَمُ الجنسيُّ.

يعني: أن العرَبَ وضعَت لبعضِ الأجناسِ أعْلاماً، هيَ في اللّفظ كالعَلَمِ الشّخصيّ، فيمْتَنِعُ منْ دُخولِ «ألْ» علَيْه، فَلا يُقالُ: «الأسَامَةُ»، (كَما لا يُقالُ «الزّيْدُ» ويَمتَنِعُ من الإضافة، فلا يُقالُ: «أُسامَتُكُم»)[٤]، كَما لا يُقالُ: «زَيدُكُم»، إلا إنْ قُصِدَ فيهما الشِّياعُ[٥]، ومنَ الصّرْف[٦] - وهُوَ التّنوينُ - فَلا[٧] يُجرّ بالكسرةِ (ولا يُنوّنُ)[٨] إنْ كانَ ذَا سَبَبٍ آخرَ معَ العلمية، كالتأنيثِ اللّفظيِّ في «أُسامَةَ»، وكزيادةِ الألِفِ والنّونِ في «حِمارِ قَبّانَ»[٩]، وكَوَزْنِ الفِعْلِ في

---

(١) في الأصل: قد أشار. بدل: فـ«ذا» إشارة. انظر شرح المكودي: ١/٥٧.
(٢) في الأصل: ثانيها. انظر التصريح على التوضيح: ١/١١٨.
(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٥٨.
(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٢٤.
(٥) في المسالتين، لان المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين على معرف واحد، وذلك مأمون بالشياع. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٢٤.
(٦) أي: ويمتنع من الصرف.
(٧) في الأصل: ولا. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٢٤.
(٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٢٤.
(٩) حمار قبان: دويبة تشبه الخنفساء، وهي أصغر منها ذات قوائم كثيرة، إذا لمسها أحد اجتمعت كالشيء المطوي، وأهل الشام يسمونها: «قفل قفيلة» وهو فعلان من «قب»، لأن العرب لا تصرفه، وهو معرفة عندهم، ولو كان فعالاً لصرفته، لأن النون أصلية.
انظر اللسان: ٢/٩٩٣ (حمر)، المصباح المنير: ١/١٥٠ (حمر)، حاشية يس: ١/١٢٤.

«بَنات أَوْبَرَ» – علَماً على ضَرْبٍ منَ الكَمْأَة[١] –، و«ابنِ آوى» – وهُوَ حيَوانٌ كَريْهُ الرّائحة فوقَ الثّعلَبِ ودُون الكَلْب، وفيه شَبَهٌ منَ الذِّئب، وشَبَهٌ منَ الثّعلب، طَويلُ المَخالبِ والأظْفار، صياحُهُ يُشبهُ صياحَ الصبْيان. قالَهُ الكَمالُ الدَّميْريُّ[٢] –، ويُبتَدأُ بهِ، ويأتي الحالُ منهُ، كقولِكَ: «أُسامَةُ أجْرأُ منْ ثُعالَةَ»، و«هَذا أُسامةُ مُقبلاً»، وهذا مَعني قولِهِ: «كعَلَمِ الأشخاصِ لَفْظاً».

ومَدلولُها معَ ذلكَ شائعٌ كالنكرةِ، لأنّهُ شائعٌ في جماعةٍ لا يَختصُّ به واحدٌ دونَ آخَرَ، كَما أنّ النّكِرةَ نَحوُ «رَجُلٍ» كذلكَ، وهذا مَعنى قولِه/ «وهْوَ عَمْ» أيْ: ومَدلولُهُ شائعٌ. [٣٤/أ]

وفُهِمَ من قولِهِ: «لبَعضِ الاجْناسِ» أنّها لمْ تضَعْ[٣] ذلكَ لجميعِ الأجناسِ.

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالى:

مِنْ ذاكَ أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعقْرَبِ ... وَهكَـذا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ

وَمِثْلُـهُ بُـــرّةُ للمَبَرَّهْ ... كَـذا فَجَارِ عَلَمٌ للفَجْرَهْ

علَمُ الجِنسِ على ضَرْبَيْنِ:

---

(١) الكمأة: هي التي إلى الغبرة والسواد، والجبأة إلى الحمرة، والفقعة البيض، وفي الحديث: الكمأة من المن، وماؤها شفاء للعين. انظر اللسان: ٥/٣٩٢٦ (كمأ).

(٢) انظر التصريح على التوضيح: ١/١٢٤، وفي حياة الحيوان الكبرى (١/١٥٢) قال الدميري: «ابن آوى، وكنيته أبو أيوب وأبو ذؤيب، وأبو كعب، وأبو وائل، وسمي ابن آوى لأنه يأوي إلى عواء أبناء جنسه، ولا يعوي إلا ليلاً، وذلك إذا استوحش وبقي وحده، وصياحه يشبه صياح الصبيان، وهو طويل المخالب والأظفار، يعدو على غيره ويأكل مما يصيد من الطيور وغيرها، وخوف الدجاج منه أشد من خوفها من الثعلب، لأنه إذا مرّ تحتها وهي على الشجرة أو الجدار تساقطت، وإن كانت عدداً كبيراً». والكمال الدميري هو: محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري الأصل (نسبة إلى دميرة قرية بمصر) القاهري الشافعي، كمال الدين، أبو البقاء، أديب نحوي ناظم فقيه أصولي محدث مفسر، ولد في أوائل سنة ٧٤٢هـ، وأخذ عن بهاء الدين السبكي وغيره ودرس في الأزهر وبمكة، وتوفي بالقاهرة سنة ٨٠٨هـ، من آثاره: حياة الحيوان الكبرى، النجم الوهاج في شرح منهاج الطالبين في فروع الفقه الشافعي، شرح المعلقات السبع، وغيرها.
انظر ترجمته في الضوء اللامع: ١/٥٩، حسن المحاضرة: ١/٢٤٩، شذرات الذهب: ٧/٧٩، مفتاح السعادة: ١/١٨٦، البدر الطالع: ٢٧٢,٢، روضات الجنات: ٢٠٨، الأعلام: ٧/١١٨، هدية العارفين: ٢/١٧٨، معجم المؤلفين: ١٢/٦٦، الفوائد البهية: ٢٠٣.

(٣) في الأصل: توضع. انظر شرح المكودي: ١/٥٨.

أحدُهُما: جنسُ ما لا يُؤْلَفُ للمواضعِ[١]، كـ«السِّباعِ» وهيَ: ما لَهُ نابٌ[٢] و«الحشَرَاتِ» وهيَ: صِغارُ دوابِّ الأرضِ[٣].

فـ«السِّباعُ» كـ«أُسامَةَ» للأسد[٤]، وكُنْيَتُهُ أبو الحارث[٥]، و«ثُعالَةَ» للثّعلَبِ، وكُنيتُه[٦] أبو الحُصَيْنِ[٧]، و«ذُؤالَةَ» للذِّئبِ، وكُنيتُهُ[٨] أبو جَعْدَةَ[٩].

«والحشَراتُ» نَحوُ «أُمِّ عِرْيَطٍ» كُنيةٌ[١٠] للعقرَبِ، واسُمها شَبْوَةُ[١١]، وإلى هَذا الضَرْبِ أشارَ النّاظِمُ بقوله:

---

(١) في الأصل: للوضع. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٢٥.

(٢) السبع: يقع على ما له ناب من السباع، ويعدو على الناس والدواب فيفترسها مثل الأسد والذئب والنمر والفهد وما أشبهها، والثعلب وإن كان له ناب ليس بسبع لأنه لا يعدو على صغار المواشي، وكذلك الضبع لا تعد من السباع العادية. انظر التصريح على التوضيح: ١٢٥١/، اللسان: ٣/١٩٢٥ (سبع).

(٣) وذلك كاليرابيع، والقنافذ، والضباب، ونحوها. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٢٥، اللسان: ٢/٨٨٣ (حشر).

(٤) في الأصل: لاسد. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٢٥، ومن أشهر أسمائه: البيهس، والجخدب، والحارث، وحيدرة، والدواس، والرئبال، وزفر، والسبع، والصعب، والضرغام، والضيغم، والطيثار، والغضنفر، والقسورة، والليث، وغيرها، قال الدميري: كثرة الأسماء تدل على شرف المسمى. انظر حياة الحيوان للدميري: ١/٦، التصريح على التوضيح: ١/١٢٥.

(٥) ويكنى أيضاً بأبي الأبطال، وأبي حفص، وأبي الأضياف، وأبي الزعفران، وأبي شبل، وأبي العباس. انظر حياة الحيوان للدميري: ١/٦، التصريح على التوضيح: ١/١٢٥.

(٦) في الأصل: ولنيته. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٢٥.

(٧) ويكنى أيضاً بأبي النجم وأبي نوفل، وأبي الوثاب وأبي الخبص. انظر حياة الحيوان للدميري: ١/٢٤٧، التصريح على التوضيح: ١/١٢٥.

(٨) في الأصل: ولنيته. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٢٥.

(٩) ويكنى أيضاً بأبي ثمامة، وأبي جاعد، وأبي رعلة، وأبي العطلس، وأبي كاسب، وأبي سلعامة، وأبي سبلة، وأبي مذقة، لان لونه كذلك، قال الشاعر:

حتّى إذا جـنَّ الظّـلامُ واختلَـطْ
جاؤوا بمذق هَلْ رَأَيْتَ الذِّئبَ قَطْ

انظر حياة الحيوان للدميري: ١/٥١١، التصريح على التوضيح: ١/١٢٥.

(١٠) في الأصل: لنية. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٢٥.

(١١) انظر التصريح على التوضيح: ١/١٢٥، شرح المرادي: ١/١٨٥، اللسان: ٤/٢١٩١ (شبا)، شرح المكودي: ١/٥٩، وتكنى أيضاً بأم ساهرة، واسمها بالفارسية الرشك. انظر حياة الحيوان للدميري: ٢/٥٠.

مِنْ ذكَ أمُّ عِرْيَطِ .... البيتُ

وثانيهُما: أمورٌ معنويةٌ كـ«سُبْحانَ» علَماً للتّسبيحِ، بمعْنى التنزيهِ، يُنْصَبُ كَما يُنصَبُ مُسمّاهُ، ثمّ استعمَلوهُ مكانَ «يُسبِّحُ» وصارَ بدَلاً منَ اللّفظِ بالفعلِ، والمَعنى: بَراءَةُ الله منَ السّوءِ، قالَهُ (ابنُ)[1] إياز[2].

ورُدَّ جَعْلُهُ علَماً بمُلازَمته للإضافةِ، قالَهُ ابنُ هِشامٍ في الجامعِ الصّغيرِ[3].

و«يَسارِ» - بفتحِ الياءِ المُثنّاةِ تحتُ، والسّينِ المُهمَلةِ وكَسْرِ الرّاءِ - علَماً للمَيْسَرةِ[4]، بمَعنى: اليُسْرِ، و«فَجارِ» - بفتحِ الفاءِ والجيم، وكَسْرِ الرّاءِ - علَماً للفَجْرَةِ - بسُكون[5] الجيم بمَعنى: الفُجور -، و«بَرَّةَ» - بفتحِ المُوحّدَةِ، وتَشْديدِ الرّاءِ - علَماً للمَبرّةِ، بمعْنى: البرِّ، وإلى هَذا الضّرْبِ أشارَ النّاظِمُ بقولِهِ:

ومِثلُهُ برّةَ للمَبَرّهْ   .... البيتُ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٢٥.

(٢) انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٢٥، إرشاد الطالب النبيل (١٣/أ). وفي معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ١١٠): «وقال سيبويه وغيره من النحويين: إن معنى «سبحان الله: براءة الله من السوء وتنزيهه من السوء». انتهى. وفي الكتاب (١/ ١٦٣): «وزعم أبو الخطاب أن سبحان الله كقولك: براءة الله من السوء، كأنه يقول: أبرأ براءة الله من السوء». انتهى. وانظر اللسان (سبح). وابن إياز هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله، أبو محمد، العلامة جمال الدين، قيل عنه: إنه أوحد زمانه في النحو والتصريف، قرأ على التاج الأرموي وغيره، وأجاز له الشيوخ، وكان دمث الأخلاق، وولي مشيخة النحو بالمستنصرية، وتوفي ليلة ١٣ ذي الحجة سنة ٦٨١هـ، من آثاره: قواعد المطارحة والإسعاف في الخلاف، شرح الضروري لابن مالك، شرح فصول ابن معطي.

انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٢٣٢، الأعلام: ٢/ ٢٣٤، معجم المؤلفين: ٣/ ٣١٦، كشف الظنون: ٨٥، ٤١٢، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٥٧٣، ١٦٦٩.

(٣) انظر الجامع الصغير لابن هشام: ٢٥، التصريح على التوضيح: ١/ ١٢٥، إرشاد الطالب النبيل (٦٣/أ).

(٤) في الأصل: للمسرة. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٢٥.

(٥) في الأصل: لا بسكون. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٢٥.

الباب الخامس
اسم الإشارة

ثمّ قالَ رحمَه اللهُ تعالى:

اسمُ الإشارة / [٣٤/ب]

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذكَّرٍ أشِرْ ... بِذِيْ وذِهْ تِيْ تَا علَى الأنْثَى اقْتَصِرْ

هَذا هُوَ النوعُ الثالثُ من المَعارف، وهُوَ أسْماءُ الإشارَة: وهِيَ كُلُّ اسْمٍ دلّ علَى مُسَمّى وإشارَةٍ[(١)] إليه، والمُشارُ إليه إمّا واحدٌ أوْ اثْنان أوْ جَماعَةٌ، فهَذه ثَلاثةٌ، وكُلُّ واحدٍ منْها إمّا مُذكّرٌ أوْ مؤنّثٌ، فهَذه (ستّةٌ)[(٢)] تَحصّلَتْ منْ ضرْبِ اثْنَيْنِ في ثَلاثَةٍ، وكُلُّ واحدٍ منْ هَذه السِّتة إمّا قَريبُ المَسافَة أو بَعيدُهَا، فهَذه اثْنا عشَرَ تحصّلَتْ منْ ضرْبِ اثْنَيْنِ في ستةٍ، وعلَى اعْتبارِ المتوسِّطِ تَصيرُ ثَمانيةَ عشَرَ، قامَتْ منْ ضَرْبِ ثَلاثةٍ في السِّتّة.

فللْمُفردِ المذكّرِ في القُرْبِ أربعةٌ: «ذَا» - بألفٍ ساكِنَةٍ[(٣)] - وعَلَيْه اقْتصَرَ النّاظِمُ في قوْلِه:

---

(١) في الأصل: وأشار. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٢٦، التسهيل: ٣٩.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٢٦.

(٣) واختلف البصريون في الحروف التي وضع عليها، فذهب الأخفش ومن تابعه من البصريين إلى أن أصله: «ذي» بتشديد الياء، إلا أنهم حذفوا الياء الثانية، فبقي «ذي» فأبدلوا من الياء ألفاً لئلا يلتحق بـ«كي». وذهب بعضهم إلى أن الأصل في «ذا»: «ذوي» بفتح الواو، لأن باب «شويت» أكثر من باب «حييت»، فحذفت اللام تأكيداً للإبهام، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وذهب الكوفيون ووافقهم السهيلي إلى أن الاسم في «ذا» الذال وحدها، والألف زائدة، لسقوطها في التثنية. ورد بأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد، وأما حذفها في التثنية، فلالتقاء الساكنين، وقد عوض منها تشديد النون. واختلف في وزنها أيضاً، فقيل: «فعل» بتحريك العين، قال السيوطي: وهو الأصح، لأن الانقلاب عن المتحرك أولى.
وقيل: «فعل» بسكون العين، لأنه الأصل.
انظر الإنصاف (مسألة:٩٥): ٢/٦٦٩، الهمع: ١/٢٥٨-٢٥٩، شرح الرضي: ٢/٣٠، شرح المرادي: ١/١٨٧، ١٨٨، حاشية الصبان: ١/١٣٨، شرح ابن عقيل: ١/٦٧، حاشية ابن حمدون: ١/٥٩.

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذكَّرٍ أَشِرْ

و« ذَاء » – بهَمزةٍ مكسُورةٍ بعْدَ الألف –، و« ذائه » – بهاءٍ مكسورةٍ بعْدَ الهَمزَة المَكسورَة –، و« ذاؤُهُ » – بهاء مَضْمومَة –.

ولِلْمُفرَد المؤنّث في القُرْب عشْرَةٌ: « ذيْ، وتيْ » – بكسْرِ أولهما وسُكوْن ثانيهما – و« ذهيْ، وتهيْ » – بإشْبَاعِ الكَسرَة –، و« ذه، وته » – باخْتلاَسِ الحَركَة، وَهُوَ الإسْرَاعُ بهَا، لا تَرْك الإشْبَاعِ –، و« ذهْ، وتهْ » – بالإسْكَان للهاء –، و« ذاتُ، وتَاْ » – بضمّ التّاءِ منْ « ذاتَ » –، واقْتَصَرَ النّاظم منْها على أربَعَةٍ، أشارَ إلَيْها بقوله:

بِذِيْ وذِهْ، تِيْ تَا[1] عَلَى الأنْثَى اقْتَصِرْ

ولَيسَ المُرادُ أنّهُ لا يُشارُ إلى المُفرَدِ المؤنث إلاّ بِها، فإنّهُ يُشارُ إليه بغَيْرِها، كَما سمعْتَ / . [٣٥/أ]

ثُمّ قالَ رحِمَه اللهُ تَعالى[2]:

وذَانِ تَـانِ لِلْمُثَنَّى المُـرْتَفِـعْ وفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ[3] تُطِعْ

أيْ: للمُثنّى القَريْبِ « ذَانِ » في التّذْكيرِ، و« تَانِ » في التأنيث، بالألف فيهما رفْعاً، وإلى هَذا أشارَ بقَولِه:

وَذَانِ تَانِ لِلمُثَنَّى المُرْتَفِعْ

لأنّ الألفَ عَلامَةُ الرفعِ في التّثنية.

وقَولُهُ: « وفِي سِواهُ » أيْ: في سِوَى المُرتَفِعِ، أو في سوى الرّفعِ المَفْهومِ منْ لفْظ المُرتَفعْ، وسوَى الرّفْعِ هوَ النّصبُ والجَرّ، فيُشارُ إلى المُثنّى المنتصب والمُنخفضِ بـ« ذَيْنِ، وتَيْنِ » – باليَاءِ –، لأنّ الياءَ عَلامةُ النّصْب والجَرّ في التثنية.

ونَحْوُ ﴿إنَّ هَذانِ﴾ – بالألِفِ، وتَشْديْدِ نُونِ « إنَّ » – ﴿لَساحِرانِ﴾[4] [طه: ٦٣] مُؤوَّلٌ:

---

(١) في الأصل: وتا. انظر الألفية: ٢٢، شرح المكودي: ١ / ٥٩.

(٢) في الأصل: ثم قال رحمه الله تعالى. مكرر.

(٣) في الأصل: اذكره. انظر الألفية: ٢٢، شرح المكودي: ١ / ٦٠.

(٤) وهذه قراءة نافع، وابن عامر، وأبي بكر، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، ويعقوب، وخلف، وفيها أوجه سيذكرها الشارح. وقرأ ابن كثير وحده بتخفيف « إن » و« هذان » بالألف مع تشديد النون. وقرأ حفص كذلك إلا أنه خفف نون « هذان »، ووافقه ابن محيص. وهاتان القراءتان أفصح القراءات في هذه الآية معنى ولفظاً وخطاً، فقيل: إن « إنْ » المخففة من =

إمّا علَى حذْف(١) اسْمٍ، أوْ(٢) ضَمير شأن علَى حدِّ «إنّ بكَ زَيدٌ مأخُوذٌ»، واللامُ داخلةٌ علَى مبتدأ مَحذوفٍ، والأصْلُ: إنّه هَذان لَهُما سَاحِران.

أوْ علَى أنّ «إنّ» بمَعْنَى: نَعَمْ، وهِيَ لا تَعمَلُ شَيئاً، لأنّها حرْفُ تصْديقٍ، فلا اسْمَ لَها ولا خَبَرْ.

أو علَى أنّهُ جاءَ على لُغةِ خَثْعَمٍ، فإنّهُم لا يَقلِبونَ ألِفَ المُثنّى ياءً في حالةِ النّصْبِ والجَرِّ.

أو علَى أنّ الألفَ المَوجودَةَ ألِفُ المُفرَدِ، وألِفُ التثنيةِ حُذِفَتْ لاجْتِماعِ الألِفَيْنِ، وألِفُ المُفرَدِ لا تُقْلَبُ ياءً.

أو علَى أنّه جِيءَ بهِ علَى أوّلِ أحْوالِه، وهُوَ الرّفْعُ، كَما في «اثْنانِ» قبْلَ التّرْكيبِ.

أو علَى أنّ «إنْ» نافيةٌ بمَعْنى: مَا(٣)، واللامُ بمَعْنى: «إلاّ» الإيجابيّة، كَما يَقولُ به الكوفيّونَ(٤).

أوْ علَى(٥)/ أنّهُ مَبنيٌّ لِدَلالتِه علَى مَعْنى الإشارَةِ، واخْتارَ هَذَا ابْنُ الحاجِبِ(٦). [٣٥/ب]

= الثقيلة أهملت، و«هذان» مبتدأ و«لساحران» الخبر، واللام للفرق بين النافية والمخففة على رأي البصريين، وقيل: «إن» بمعنى «ما»، واللام بمعنى «إلا»، كما سيأتي. ويصدق قراءة حفص ما يروى عن أبيّ أنه قرأ «ما هذان إلا ساحران»، وروي عنه أيضاً أنه قرأ «إن هذان إلا ساحران». وقرأ أبو عمرو وعيسى بن عمر «إنَّ» بتشديد النون، و«هذين» بالياء، مع تخفيف النون، وهذه القراءة واضحة من حيث المعنى، لأن «هذين» اسم «إن» نصب بالياء، و«لساحران» خبرها، ودخلت اللام للتأكيد، ولم يجز الزجّاج هذه القراءة لأنها خلاف المصحف. انظر هذا في المصادر الآتية.

(١) في الأصل: حد. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٢٧.

(٢) في الأصل: أن. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٢٧.

(٣) وهذا بناء على قراءة حفص أو ابن كثير كما تقدم آنفاً.

(٤) في الأصل: تقول به الكوفيين. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٢٧. واستدل الكوفيون على مجيء اللام للاستثناء بقوله:

أمْسَى أُبانُ ذَليْلاً بعْدَ عزّته ... وما أُبانُ لَمِنْ أعْلاجِ سُوْدان

وعند البصريين اللام هي اللام الفارقة، وهي الواقعة بعد «إن» المخففة، فارقة بين «إن» المذكورة و«إن» النافية.

انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٢٧، مغني اللبيب: ٣٠٦، الجنى الداني: ١٣٣-١٣٤، إرشاد الطالب النبيل: (٦٤/ أ).

(٥) في الأصل: وعلى. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٢٧.

(٦) قال ابن الحاجب في الأمالي النحوية (١/ ٦٢): «إن هذان لساحران» وهي مشكلة، وأظهرها أن يقال: «إن «هذا» مبني، لأنه من أسماء الإشارة، فجاء في الرفع والنصب والجر على حال =

ثمّ قالَ رحِمهُ اللهُ تَعالى:

وبِأُولَـى أشِـرْ لجَمْعٍ مُطْلَقا … والمَدُّ أَوْلَى، ولَدَى البُعْدِ انْطِقَا

بالكَافِ حَرْفاً دوْنَ لامٍ أوْ مَعَهْ … ....

يَعْني: أنّ لَفْظَ «أُولَى» - مَقصوراً عندَ أهْلِ نجْد منْ بَني تَميمٍ، وقَيْسٍ، ورَبيعَةَ، وأسَدٍ - يُشارُ بها للجَمْعِ مُطْلَقاً، سَواءٌ كانَ مُذكَّراً أو مؤنّثاً، فتَقولُ: «أُولَى الرِّجالِ، وأُولَى النِّساءِ».

وقَولُهُ: «والمَدُّ أَوْلَى» أيْ: المَدُّ - وهُوَ زيادةُ الهَمزة بعْدَ الألف مكسورةً - أَوْلَى منَ القَصْرِ في «أُولَى» لأنّها لُغةُ أهْلِ الحجازِ، ولَمْ يَجِئْ في القُرآن إلاّ مَمْدوداً، كقَوْلِه عزَّ ،جَلَّ: ﴿هَا أنْتُمْ هَؤُلاءِ﴾ [آل عُمران: ٦٦]، فتَقولُ: «هَؤلاءِ القَوْمُ، وهَؤلاءِ بَناتِيْ».

ويَقِلُّ مَجيئُهُ لغَيرِ العُقَلاءِ، كقَوْلِ جَرِيْرٍ[1]:

= واحدة، وهي لغة واضحة» انتهى. وانظر التصريح على التوضيح: ١/١٢٧، مغني اللبيب: ٥٨، إرشاد الطالب النبيل (٦٤/أ).

وانظر قراءات الآية والتاويلات المتقدمة في إتحاف فضلاء البشر: ٣٠٤، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/٣٦١-٣٦٤، إملاء ما من به الرحمن: ٢/١٢٣، إعراب ابن النحاس: ٣/٤٤-٤٧، البيان لابن الأنباري: ٢/١٤٤-١٤٦، الخزانة: ٧/٤٥٣، ١٠/٣٢٤، شرح الشذور: ٤٦-٤٩، إرشاد الطالب النبيل: (٦٤/أ)، الفوائد الضيائية: ٢/٩٤، شرح الرضي: ٢/٣١، الأمالي النحوية: ١/٦٢، حاشية ابن حمدون: ١/٦٠، اللسان: ١/١٥٦ (أنن).

وابن الحاجب هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الدويني الأصل، الأسنائي المالكي المعروف بابن الحاجب، أبو عمرو، جمال الدين، من كبار العلماء في العربية، فقيه مالكي، أصولي مقرئ، ولد في أسنا (من صعيد مصر) سنة ٥٧٠هـ، ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، وتوفي بالإسكندرية سنة ٦٤٦هـ، من آثاره: الإيضاح في شرح المفصل، الكافية في النحو، الشافية في الصرف، منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل، وغيرها.

انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٣٢٣، البداية والنهاية: ١٣/١٧٦، طبقات القراء: ١/٥٠٨، مفتاح السعادة: ١/١١٧، الأعلام: ٤/٢١١، المطالع السعيدة: ١٨٨، هدية العارفين: ١/٦٥٤.

(١) هو جرير بن عطية الخطفي (حذيفة) بن بدر بن سلمة بن عوف بن كلب بن يربوع التميمي، أبو حرزة، أشعر أهل عصره، ولد سنة ٢٨هـ وعاش عمره كله يناضل شعراء زمنه ويساجلهم، وكان هجاؤه مراً، فلم يلبث أمامه غير الفرزدق والاخطل، وكان عفيفاً، وهو من أغزل الناس شعراً، توفي باليمامة سنة ١١٠هـ (وقيل: ١١١هـ) وعمره نيفاً وثمانين سنة، له ديوان شعر.

انظر ترجمته في الأغاني: ٨/٣، المؤتلف والمختلف: ٧١، مفتاح السعادة: ١/١٩٤، الأعلام: ٢/١١٩، معجم المؤلفين: ٣/١٢٩، شواهد المغني: ١/٤٥، الخزانة: ١/٧٥.

١٩- .... والعَيْشَ بَعْدَ أُولئكَ الأيَّـام

ثمّ اعْلَمْ أنّ اسْمَ الإشارَةِ عنْدَ النّاظِمِ علَى مرْتَبَتيْنِ: قَريبَةٍ، وبَعيدَةٍ، وقد أشارَ إلَى البَعيدَةِ بقولِهِ:

.... ولَدَى البُعْدِ انْطِقَا

بالكافِ حَرْفاً دُونَ لامٍ أو مَعَهْ ....

يَعْني: أنّكَ إذا أردْتَ الإشارَةَ إلى بَعيدٍ فأنْتَ مخيرٌ بيْنَ أنْ تأتي باسْمِ الإشارةِ مقروناً بكافِ المُخاطَبِ، دُونَ لامٍ، فتَقولُ: «ذاكَ، وأُولاكَ»، وبَيْنَ أنْ تأتيَ بهِ مَقْروناً بهما مَعاً فتقولُ: «ذلكَ، وأُولالكَ»، وهَذه الكاف حرْفٌ لا اسمٌ، لأنّ أسْماءَ الإشارةِ لا تُضافُ، ولذلكَ[1] قيّدَ الكافَ بقوله: («بالكاف حَرْفاً»)[2]، لكنّها تتصرَّفُ تصرُّفَ الكَافِ الاسمية غالباً، فتُفْتَحُ للمخاطب، وتُكْسَرُ للمخاطبة، ويتّصلُ بها عَلامةُ التّثنيةِ/ والجَمْعَيْنِ، فتَقولُ: «ذَاكَ، وذَاكِ[3]، وذَاكُما، وذَاكُمْ، وذاكُنَّ». [٣٦/أ]

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

.... **وَاللامُ إنْ قَدَّمْتَ هَا مُمْتَنِعَهْ**

يَعْني: أنّكَ إذا قدّمْتَ «هَا» التي للتنبيهِ علَى اسْمِ الإشارةِ يَمتَنِعُ اقْتِرانُهُ

١٩- عجز بيت من الكامل، من قصيدة لجرير في ديوانه (٥٥١) يهجو بها الفرزدق، وصدره:

ذُمَّ المَنازِلَ بعْدَ منزِلَةِ اللوَى

ويروى: «الأقوام» بدل «الأيام». ذم: من ذم يذم خلاف المدح، اللوى: اسم موضع. والشاهد في قوله: «بعد أولئك الأيام»، حيث استعمل «أولئك» في غير العقلاء، كما في قوله تعالى: ﴿إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا﴾.

انظر: التصريح على التوضيح: ١/١٢٨، الشواهد الكبرى: ١/٤٠٨، الخزانة: ٥/٤٣٠، شواهد المفصل والمتوسط: ١/٢٨٨، شرح ابن يعيش: ٣/١٢٦، ١٣٣، ٩/١٢٩، شواهد الشافية للبغدادي: ١٦٧، شرح ابن عقيل: ١/٦٨، شواهد الجرجاوي: ١٨، شرح الأشموني: ١/١٣٩، المقتضب: ١/٣٢١، شرح ابن الناظم: ٧٧، معاني القرآن للأخفش: ١/٩١، ٢/٣٨٩، شواهد الكشاف: ٤/٥٢٨، أوضح المسالك: ٢٧، فتح رب البرية: ١/١٢٢، السراج المنير للزبيدي: (مخطوط): ١٣٦.

(١) في الأصل: وكذلك.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٣) في الأصل: ذاك. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٢٨.

باللام[١]، فلا يُقالُ: «هَذا لكَ»، وفُهِمَ منْهُ أنّهُ يَجوزُ اقْترانُ «هَا» بالمُجرَّد، نَحْوُ «هَذا، وهَؤُلاء»، وبالمُقْتَرن بالكاف دُونَ اللامِ نَحْوُ «هَذاكَ، وهَؤلائكَ»[٢]، إلاَّ أنّ[٣] الأوّلَ أكثَرُ، وهيَ لُغَةُ القُرآن.

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

وَبِهُنَا أَوْ هَاهُنا أَشِرْ إِلَى ... دَانِيْ المَكانِ وبه الكَافَ صِلاَ
فِي البُعْدِ أَوْ بِثَمَّ فُهْ أَوْ هَنَّا ... أَوْ بِهُنالِكَ انْطقَنْ أَوْ هِنَّا

ذكَرَ في هَذيْنِ البيتينِ سبعةَ ألفاظ يُشارُ بها إلى المَكانِ[٤] دُونَ غيْرِهِ منْها اثْنانِ للمكانِ القريبِ، وهُما: «هُنَا، وهَاهُنا» وإلَيْهما أشارَ بقولِهِ:

وبِهُنا أَوْ هَاهُنا أَشِرْ إِلَى ... دَانِيْ المَكانِ ....

أيْ: (إلى)[٥] المَكانِ الدّانِيْ، وهْوَ القَريبُ (فأضافَ الصِّفَةَ إلى المَوْصوف.

ومِنْها خَمسةٌ للمكانِ البَعيد)[٦]، وإلَيْها أشارَ بقولِهِ: «وبه الكافَ صِلا... إلى آخرِها».

يَعْني: إذا أردْتَ الإشارةَ للمكان البعيد فأنْتَ مُخَيّرٌ بيْنَ أنْ تُلحقَ «هُنَا» كافَ الخِطابِ، فتَقولُ: «هُناكَ»، أو تأتِيَ بـ«ثَمَّ» كقولِه تَعالَى: ﴿وإذا رأيْتَ ثَمَّ

---

(١) وعلله ابن مالك بأن العرب كرهت كثرة الزوائد، وقال غيره: ها تنبيه واللام تثنية، فلا يجتمعان، وقال السهيلي: اللام تدل على بعد المشار إليه وأكثر ما يقال للغائب وما ليس بحضرة المخاطب، و«ها» تنبيه للمخاطب لينظر، وإنما ينظر إلى ما بحضرته لا إلى ما غاب عن نظره، فلذلك لم يجتمعا، وقال السيوطي: كراهة الاستطالة. وقال ابن مالك في شرح التسهيل: ولا تلحق أيضاً المقرون بالكاف في التثنية والجمع، فلا يقال: «هذانك»، ولا «هؤلائك»، لأن واحدهما «ذاك وذلك» فحمل على ذلك مثناه وجمعه لأنهما فرعاه، وحمل عليهما مثنى «ذاك» وجمعه لتساويهما لفظاً ومعنى. قال أبو حيان: وهذا بناء على ما اختاره من أنه ليس للمشار إليه إلا مرتبتان، وقد ورد السماع بخلاف ما قاله في قوله:

مِنْ هَؤُلَيّائكُنّ الضَّالِ والسَّمُرِ

وهو تصغير «هؤلائكن».

انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٧٤-٢٧٥، الهمع: ١/ ٢٦٣، التصريح على التوضيح: ١/ ١٢٨، حاشية ابن حمدون: ١/ ٦١، شرح الرضي: ٢/ ٣٢، المطالع السعيدة: ١٥٦.

(٢) في الأصل: وهؤلا. انظر شرح المكودي بحاشية الملوي: ٢٢.

(٣) في الأصل: الان. انظر شرح المكودي: ١/ ٦١.

(٤) في الأصل: إلى الكاف. انظر شرح المكودي: ١/ ٦٢.

(٥-٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٦٢.

رأيْتَ نَعيْماً﴾ [الإنسان: ٢٠]، أو تأتِيَ بـ«هُنَا» مَفتوحَةَ الهاءِ مُشدَّدَةَ النّونِ، فتَقولُ: «هَنَّا»، أوْ تُلحقَ «هُنَا» الكافَ واللامَ مَعاً فتَقولُ: «هُنالِكَ»، أو تأتِيَ[١] بـ«هُنَا» مَكسُورَةَ الهاءِ مُشدّدةَ النّونِ، فتَقولُ: «هِنَّا».

وقولُهُ: «فُهْ» أيْ: انْطِقْ، وهُوَ أمْرٌ منْ «فَاهَ يَفوهُ».

وما ذهَبَ[٢] إليه النّاظِمُ/ منْ أنّ اسْمَ الإشارةِ لهُ مَرتَبَتان[٣] تَبعَهُ فيه ابْنُ هشامٍ [٣٦/ب] في التّوضيحِ[٤]، وخالَفَهُ في شرْحِ اللَمْحَةِ، فقالَ - تَبَعاً لابْنِ الحاجبِ[٥] -: «والمُشارُ إليه إمّا قَريبُ المَسافَةِ، أو مُتَوسِّطُها، أوْ بَعيدُهَا، فلِلْمُفرَدِ المُذكَّرِ: «ذَا» للقريبِ، و«ذَاكَ» للمتوسِّطِ، و«ذَلكَ» للبعيدِ، ولمُثنّاهُ[٦]: «ذانِ» للقريبِ، و«ذَانكَ»[٧] للمتوسطِ، و«ذَانِّكَ»[٨] للبعيدِ، ولجَمْعه «أُولاءِ»، للقريبِ - يُمَدُّ ويُقْصَرُ -، و«أُولاكَ» - بالقَصْرِ -، للمتوسِّطِ، و«أُولَئِكَ» - بالمدِّ - للبعيدِ، ولمُفْرَدِ المؤنّثِ «ذي، وتِي» للقَريبِ، و«تَيْكَ» للمتوسطِ، و«تلكَ» للبعيدِ، ولمُثنّاهُ «تَانِ» للقَريبِ، و«تَانكَ» - بالتّخْفيفِ - للمتوسّطِ، و«تَانِّكَ» - بالتشديدِ - للبعيدِ، ولجَمْعه «أُولَى» للقريبِ، و«أُولاكَ» للمتوسطِ، و«أُولَئِكَ» للبَعيدِ». انْتَهى[٩].

---

(١) في الأصل: أو يأتي. انظر شرح المكودي: ١/ ٦٢.

(٢) في الأصل: وذهب. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٢٩.

(٣) في الأصل: مرتبات. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٢٩.

(٤) انظر أوضح المسالك: ٢٧، التصريح على التوضيح: ١/ ١٢٩.

(٥) قال ابن الحاجب في كافيته: «ويقال: «ذا» للقريب، و«ذلك» للبعيد، و«ذاك» للمتوسط، ويقال: «تلك وتانك وذانك» مشددتين، و«أولالك» باللام، مثل «ذلك».
انظر الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٩٨، كافية ابن الحاجب بشرح الرضي: ٢/ ٢٩، التصريح على التوضيح: ١/ ١٢٩، وإلى هذا ذهب أكثر النحْويين منهم العصام في شرح الفريد ص٤١٣، وانظر الهمع: ١/ ٢٢١.

(٦) في الأصل: والمثناة. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٢٩، شرح اللمحة لابن هشام: ١/ ٢٥٦.

(٧) في الأصل: ذالك. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٢٩، شرح اللمحة: ١/ ٢٥٦، وهي بتخفيف النون.

(٨) بتشديد النون. انظر شرح اللمحة: ١/ ٢٥٦.

(٩) انظر شرح اللمحة لابن هشام: ١/ ٢٥٥-٢٥٧، التصريح على التوضيح: ١/ ١٢٩.

الباب السادس

الموصول

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

المَوْصُول[1].

مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الَّذيْ الأُنْثَى الَّتِيْ ....

هَذا هُوَ النّوعُ الرّابعُ منَ المَعارِف.

والمَوْصُولُ إمّا مُفرَدٌ مُذكّرٌ أوْ مُؤنّثٌ، أو مُثنّى أو جَمعٌ كَذلِكَ، وقَدْ أشارَ إلَى الأوّلِ والثّانِي بقولِه:

مَوْصُولُ الاسْماءِ الّذي الأُنْثَى الّتي

يَعْنِي: أنّ «الّتيْ» للمُفرَدِ المؤنّثِ، وفُهِمَ منْهُ أنّ «الذِي» للمُذكَّرِ[2].

---

(١) الموصول هو ما لا يكون جزءاً تاماً إلا بصلة وعائد، ويكون اسماً ويسمى الموصول الاسمي، وحرفاً ويسمى الموصول الحرفي. أما الموصول الاسمي فهو كل اسم افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو جار ومجرور تامين، أو وصف صريح، وإلى عائد أو خلفه - وهو الاسم الظاهر -. وأما الموصول الحرفي فهو كل حرف أمكن تأويله مع مدخوله بمصدر، ويحتاج إلى صلة، ولا يحتاج إلى عائد.
انظر تعريفات الجرجاني: ٢٣٧، التصريح على التوضيح: ١/١٣٠-١٣١، شرح الرضي: ٣٥/٢، شرح الكافية لابن مالك: ٢٥٢/١، شرح التسهيل: ٢٠٨، تاج علوم الأدب: ٢٠٨، معجم المصطلحات النحوية: ٢٤٣، معجم مصطلحات النحو: ٣٠٥.

(٢) ذهب البصريون إلى أن الأصل في «الذي»: الذي، نحو «عمي وشجي»، وذهب الكوفيون إلى أن الاسم فيه هو الذال وحدها، وذلك لسقوط الياء في التثنية وفي الشعر، ولو كانت أصلاً لم تسقط، واللام زيدت ليمكن النطق بالذال ساكنة. ورد بأنه ليس من الأسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد. وقال الفراء: أصل «الذي»: «ذا» التي هي إشارة إلى ما بحضرتك، ثم تقلب من الحضرة إلى الغيبة، ودخلت عليها الألف واللام للتعريف، وحطت ألفها إلى الياء ليفرق بين الإشارة إلى الحاضر والغائب. وقال السهيلي: أصل «الذي»: ذو بمعنى صاحب، وقدر تقديرات حتى صارت «الذي» في غاية التعسف. وفي «الذي» ست لغات: إثبات يائه، وحذفها مع إبقاء الكسرة، وحذفها مع إسكان الذال، وتشديدها مكسورة ومضمومة، والسادسة: حذف الألف واللام، وتخفيف الياء الساكنة، وفي «التي» تلك اللغات الستة أيضاً.
=

وإنَّما قالَ: «مَوصولُ الأسْماءِ» احْترازاً منْ مَوصولِ الحَرْفِ، وهُوَ «أنَّ» - المَفتوحةُ الهَمزَةِ المُشدّدةُ النّونِ -، و«أنْ» - بفتْحِ الهَمزَةِ أيْضاً، وتَخفيفِ النّونِ - و«مَا» المَصْدَريّةُ، و«كَيْ» المَصدَريّةُ، و«لَوْ» المصْدريّةُ، و«الّذيْ» علَى وجْهِ حَكاهُ الفارسيُّ[1] في الشِّيرازيّاتِ[2]/ [٣٧/أ]، نَحْوُ ﴿أولَمْ يَكْفِهِمْ أنّا أنْزَلْنا[3]﴾ [العنكبوت: ٥١] أيْ: إنْزالُنا، و﴿أنْ تَصُومُوا[4] خَيرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] أيْ: صَوْمُكُم خَيرٌ لَكُمْ، ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦] أي: بنسيانِهِمْ إيّاهُ، ﴿لِكَيْلا يَكُونَ عَلَى المُؤْمِنِيْنَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧] أيْ: لعَدَمِ كَونِ علَى المُؤمنينَ

= انظر الإنصاف (مسألة: ٩٥)، ٢/٦٦٩، الأزهية: ٢٩١، شرح الكافية لابن مالك: ١/٢٥٣-٢٥٥، شرح الرضي: ٢/٣٩، شرح ابن عصفور: ١/١٧٠، شرح المرادي: ١/٢٠٦، تاج علوم الأدب: ١/١٨٣، حاشية ابن حمدون: ١/٦٢، نتائج الفكر للسهيلي: ١٧٧-١٧٨، شرح التسهيل لابن مالك: ١/٢١١-٢١٢، الأصول لابن السراج: ٢/٢٦٢-٢٦٣، ارتشاف الضرب: ١/٥٢٥، الهمع: ١/٢٨٣.

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي الفسوي، أبو علي، أحد الأئمة في علم العربية ولد في فسا سنة ٢٨٨هـ، ودخل بغداد سنة ٣٠٧هـ وتجول في كثير من البلدان، ثم عاد إلى فارس، وصحب عضد الدولة بن بويه وعلمه النحو، وصنف له كتاب الإيضاح في قواعد العربية، ثم رحل إلى بغداد فأقام فيها إلى أن توفي سنة ٣٧٧هـ، من آثاره: التكملة في التصريف، الحجة في علل القراءات السبع، المقصور والممدود، العوامل المائة، وغيرها.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٢١٧، معجم الأدباء: ٧/٢٣٢، الأعلام: ٢/١٧٩، إنباه الرواة: ١/٢٧٣، لسان الميزان: ٢/١٩٥، معجم المؤلفين: ٣/٢٠٠، طبقات القراء: ١/٢٠٦.

(٢) في الأصل: السيراجيات. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٣٠. قال الفارسي في المسائل الشيرازيات: الجزء الثامن (٩٥/ب- ٩٦/أ - مخطوط): ويجوز في قوله: ﴿تماماً على الذي أحسن﴾ وجه آخر على ما يراه البغداديون أيضاً، وحكاه أبو الحسن عن يونس، وهو أن يكون «الذي» مع ما بعده من الفعل - فيمن قدر «أحسن» فعلاً - في تقدير المصدر كما يرى الجميع ذلك في «ما» في نحو قوله: «بما كانوا يكذبون» أي: بكذبهم وهكذا قال البغداديون - أو من قال منهم - في قوله: «وخضتم كالذي خاضوا» أن المعنى: وخضتم كخوضهم. وإلى ذلك ذهب الفراء ووافقه ابن مالك وهو اختيار ابن خروف، وإليه ذهب ابن هشام.
انظر المسائل العضديات للفارسي: ٢٠٧، شرح الكافية لابن مالك: ١/٢٦٥، الهمع: ١/٢٨٥، التصريح على التوضيح: ١/١٣٠، المطالع السعيدة: ١٦٩، إرشاد الطالب النبيل (٦٧/أ)، أوضح المسالك: ٢٧.

(٣) في الأصل: نزلنا. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٣٠.

(٤) في الأصل: تصوا. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٣٠.

حرَجٌ، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦] أيْ: التّعميرُ، ﴿وخُضْتُمْ كالَّذي[1] خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩] أيْ: كخَوْضِهِمْ.

والمانعُ يَدّعِي: أنّ الأصْلَ «كالّذينَ» حُذفَتْ النّونُ على لُغَة، أوْ أنّ الأصْلَ «كالخَوْضِ الذي خاضُوْهُ» فحُذفَ الموصوفُ والعائدُ، أوْ أنّ الأصْلَ «كالجَمْعِ الذي خاضُوْا»، فَقالَ: «الّذي» باعتِبارِ لفْظِ الجَمْعِ، وقالَ: «خاضُوْا» باعتِبارِ مَعْنَاهُ[2].

ثمّ قالَ رحِمهُ اللهُ تَعالَى:

.... والْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لاْ تُثْبِت

بَلْ مَا تَلِيْهِ أَوْلِهِ العَلاْمَهْ والنُّوْنُ إِنْ تُشْدَدْ فَلاْ مَلاْمَهْ

يَعْنِي: أنّ «الّذي، والّتي» إذا ثُنِّيا لا تَثْبُتُ ياؤُهُما، لسُكونِها وسُكونِ عَلامةِ التّثنيةِ، وقَوْلُهُ:

بَلْ ما تَلِيْهِ أوْلِهِ العَلامَهْ

«ما تَلِيْه» هُوَ الذّالُ منْ «الّذي»، والتّاءُ منْ «الّتي»، و«أَلْ» في «العَلامَهْ» للعَهْدِ، لتقدُّمِ علامةِ التّثنيةِ، وهِيَ الألفُ رَفْعاً، والياءُ جَرّاً ونَصْباً في قَوْلِهِ[3]:

بالألفِ ارْفَعِ المُثنّى ....

وقَولِه[4]:

وتَخْلُفُ اليَا في جَمِيْعِهَا الأَلِفْ ....

فتَقولُ «اللذَانِ، واللّتانِ» رَفْعاً، و«اللذَيْنِ، واللّتَيْنِ» جَرّاً ونصْباً، وقَولُهُ:

والنّونُ إنْ تُشْدَدْ فَلا مَلامَهْ ....

يَعْني: أنّهُ يَجوزُ في نُونِ «اللذَيْنِ، واللتَيْنِ» التّشديدُ ومَذهَبُ البصْريّيْنَ

---

(١) في الأصل: وخظت كالذين. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٣٠.

(٢) أو أنه أوقع «الذي» على الجمع كقوله:

وإنّ الّذي حانَتْ بفَلْجٍ دماؤُهُمْ هُمُ القومُ كُلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ

أو أن «الذي» مشترك بين المفرد والجمع على قول الأخفش، كما قاله الموضح في شرح اللمحة. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٣١، شرح اللمحة لابن هشام: ١/ ٢٦٦-٢٦٧.

(٣) انظر ص٧٠ من هذا الكتاب.

(٤) انظر ص٧٣ من هذا الكتاب.

أنّها لا تُشَدَّدُ إلاّ بعْدَ الألف، ومذْهَبُ/ الكوفيينَ أنّها تُشَدَّدُ بعْدَ الألف وبعْدَ [٣٧/ب] الياء(١)، وهْوَ اخْتيارُ النّاظمِ(٢)، ولذَلكَ(٣) أطْلَقَ في قَوله: «والنّونُ إنْ تُشْدَدْ» لأنّهُ قدْ قُرئَ (في)(٤) السَّبْعِ: ﴿رَبَّنا أَرِنا اللذَيْنِّ﴾ [فصلت: ٢٩] بالتّشديد في حالَتَيْ النّصبِ والجرِّ(٥)، كَما قُرئَ في حالة الرّفعِ: ﴿واللذَانِّ يَأْتيانهَا منْكُمْ﴾ [النساء: ١٦] بالتّشديدِ(٦)، فتَجويزُ إحداهُما(٧) ومَنعُ الأُخْرَى(٨) تَحَكُّمٌ.

ثمّ قالَ:

والنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وتَيْنِ شُدِّدا   أَيْضاً وتَعْويضٌ بذَاكَ قُصِدَا

يَعْني: أنّهُ يَجوزُ أيْضاً تَشديدُ النّون منْ «ذَيْنِ، وتَيْنِ»، وإنّما ذَكَر هُنا «ذَيْنِ، وتَينِ» ولَيسَتا(٩) منَ المَوصولاتِ، لاشْتِراكِهما معَ «اللذَيْنِ، واللتَيْنِ» في

---

(١) فمثاله بعد الألف قوله تعالى: ﴿واللذَانِّ يَأْتيانها﴾، ومثاله بعد الياء قوله تَعالى: ﴿رَبَّنا أَرِنا اللّذَينِّ﴾، قال المُرادي: وهو الصحيح لقراءة ابن كثير «رَبّنا أرِنا اللذَيْنّ أضَلاّنا» - بالتشديد - وعليه مشى ابن عصفور.
انظر في ذلك شرح المرادي: ١/ ٢٠٧، شرح ابن عصفور: ١/ ١٧١، شرح الأشموني: ١/ ١٤٧-١٤٨، شرح ابن عقيل: ١/ ٧١-٧٢، شرح الرضي: ٢/ ٤٠، التصريح على التوضيح: ١/ ١٣٢، شرح المكودي: ١/ ٦٣، حاشية ابن حمدون: ١/ ٦٣، تاج علوم الأدب: ١/ ١٨٦.

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية (١/ ٢٥٧): «ولما كان على حذف الياء والألف من «الذي» و«التي» و«ذا»، و«تا» في التثنية، وكان لهما حق في الثبوت شددوا النون من «اللذين» و«اللتين» و«ذين» و«تين»، ليكون ذلك عوضاً من الياء والألف». وانظر شرح التسهيل: ١/ ٢١٣.

(٣) في الأصل: وكذلك. انظر شرح المكودي بحاشية الملوي: ٢٣.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٣٢.

(٥) وهي قراءة ابن كثير، والأصل: اللذيين، فحذفت الياء، وجعل التشديد عوضاً من الياء المحذوفة التي كانت في «الذين»، وقرأ الباقون بالتخفيف، ولم يعوضوا من الياء شيئاً.
انظر حجة القراءات: ٦٣٦، إتحاف فضلاء البشر: ٣٨١، المبسوط في القراءات العشر: ١٧٧، النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٦٧، التصريح على التوضيح: ١/ ١٣٢.

(٦) وهي قراءة ابن كثير، وقرأ الباقون بالتخفيف.
انظر النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٤٨، إتحاف فضلاء البشر: ١٨٧، حجة القراءات: ١٩٣، المبسوط في القراءات العشر: ١٧٧، التصريح على التوضيح.

(٧) في الأصل: أحدهما. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٣٢.

(٨) في الأصل: الآخر. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٣٢.

(٩) في الأصل: وليس. انظر شرح المكودي: ١/ ٦٣.

جَوازِ تَشديدِ نُونِهِما، ولَيسَ التّشديدُ خاصّاً بالياءِ - كَما مثّلَ به - بلْ هُوَ عامٌّ معَ الياءِ ومعَ الألفِ، فإذا جازَ التّشديدُ معَ الياءِ - كما في المثالينِ - فيَكونُ التّشديدُ معَ الألفِ أحْرَى، لأنّ التّشديدَ معَ الألفِ مُتَّفقٌ علَيه، ومعَ الياءِ مختَلَفٌ (فيه)[١]، إذِ التّشديدُ إنّما هوَ لُغةُ تَميمٍ وقَيْسٍ[٢]، وجُمْهورُ العرَبِ: علَى تَخْفيفِ النّونِ في تثنيةِ المَوصولِ، واسْمِ الإشارةِ[٣].

وقَولُهُ: «وتَعْويضٌ بذاكَ قُصِدا» يَعْني: أنّ تشْديدَ النّونِ قُصِدَ (به)[٤] التّعويضُ منَ المَحْذوفِ في جميعِ ما ذُكِرَ، فالمُعوَّضُ منْهُ في «اللّذَيْنِّ، واللّتَينِّ» الياءُ منْ «الّذيْ، والّتيْ»، ومنْ «ذَيْنِّ وتَيْنِّ» الألفُ منْ «ذَا وتَا»، فإنّ ذلكَ كلَّهُ حُذِفَ في التّثنيةِ وعُوِّضَ منْهُ التّشديدُ، فالإشارَةُ منْ قَولِه: «بذاكَ»/ [٣٨/أ] راجِعَةٌ إلى التّشديد.

وقيلَ: التّشديدُ تأكيدٌ[٥] للفرقِ بيْنَ تثنيةِ المُعرَبِ والمَبْنِيّ الحاصِلِ بحذْفِ الألفِ والياءِ، قالَهُ ابنُ هِشامٍ[٦].

ثمّ قالَ رحِمهُ اللهُ:

جَمْعُ الّذِيْ الأُلَى[٧] الّذيْنَ مُطْلَقَا ... وبَعْضُهُم بالـواوِ رَفْعـاً نَطَقَـا

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٦٣.
فمنع البصريون التشديد، وأجازه الكوفيون، قيل: وهو الصحيح، وقد قرئ: «إِحْدَى ابنتَيَّ هاتَيْنِّ» بالتشديد، ورجحه صاحب التسهيل.
انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/٦٣، شرح الفريد: ٤١٥، التسهيل لابن مالك: ٣٩، شرح المرادي: ١/٢١٠، شرح ابن عقيل: ١/٧٢، الأشموني مع الصبان: ١/١٤٨.

(٢) انظر التصريح على التوضيح: ١/١٣٢، شرح الأشموني: ١/١٤٨، أوضح المسالك: ٢٨، المعجم الكامل في لهجات الفصحى د. داود سلوم: ١٥٠.

(٣) انظر التصريح على التوضيح: ١/١٣٢.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٦٣.

(٥) في الأصل: تأكيدا.

(٦) قال ابن هشام في التوضيح (٢٨): «وتميم وقيس تشدد النون فيهما تعويضاً عن المحذوف أو تأكيداً للفرق». وانظر التصريح على التوضيح: ١/١٣٢، حاشية الصبان: ١/١٤٨، شرح المرادي: ١/٢١٠، حاشية ابن حمدون: ١/٦٣. وقال المبرد: «من قال في الرجل: «ذلك»، قال في الاثنين: «ذانّك» بتشديد النون، تبدل اللام نوناً وتدغم إحدى النونين في الأخرى، كما قال عزّ وجلّ: ﴿فذانك برهانان من ربك﴾. انظر المقتضب: ٣/٢٧٥، شرح الرضي: ٢/٣٣-٣٤، شرح ابن يعيش: ٣/١٣٥.

(٧) في الأصل: الأولى. انظر الألفية: ٢٥.

ذكَر لـ«الّذي» جَمْعَيْنِ:

أحدُهُما: الأُلَى، علَى وزْنِ العُلَى، وتُكتَبُ بغَيْرِ واوٍ، وهْوَ مقْصورٌ علَى الأشْهَرِ وقدْ يُمَدُّ.

الثّاني: الّذينَ، بالياءِ في الرّفعِ والنّصْبِ والجرّ، وعلَى ذلكَ نبّهَ بقولِه: «مُطْلَقاً» أيْ: في جَميعِ الأحْوالِ، وهيَ مَبنيّةٌ وإنْ كانَ الجمْعُ منْ خَصائصِ الأسْماءِ، لأنّ «الّذينَ» مَخصوصٌ بأُولِي العِلمِ، و«الّذي» عامٌّ، فلَمْ يجْرِ على سَنَنِ الجُموعِ المُتمَكِّنةِ. وقولُهُ:

(وبَعْضُهُمْ)[١] بالواوِ رَفْعاً نطَقَا

أيْ: منَ العرَبِ مَنْ يُجْري «الّذينَ» مَجْرى جمْعِ المذكّرِ السّالمِ، فيرفَعُهُ بالواوِ ويجُرُّهُ وينصبُهُ بالياءِ، نحْوُ «جاءَ الذُونَ، ورأيتُ الّذينَ، ومررْتُ بالّذينَ»، وهِيَ حينَئذٍ مُعرَبةٌ، لأنّ شَبَهَ الحرْفِ عارضَهُ الجمْعُ، وهُوَ منْ خَصائصِ الأسْماءِ، وهِيَ لُغةُ تَميمٍ[٢].

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالى:

باللاتِ واللاءِ الّتي قَدْ جُمِعا … واللاءِ[٣] كالّذيْن نَزْراً وَقَعا

يَعْني: «الّتِي» لَهُ - أيضاً - جَمْعان: «اللاتِي[٤]، واللائِيْ» بإثْباتِ الياءِ فيهِما، وقدْ تُحذَفُ ياؤُهُما اكْتِفاءً بالكسرةِ، فيُقالُ: «اللاتِ، واللاءِ».

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٦٣.

(٢) وقال الرضي: هذيلية، وقال المكودي: وهي لغة هذيل وقيل: لغة تميم، وفي الهمع: لغة طيئ وهذيل وعقيل. وذهب الصبان إلى أن الصحيح أنها حينئذ مبنية جيء بها على صورة المعرب، وقال: «إذ هذا الجمع ليس حقيقياً حتى يعارض شبه الحرف لاختصاص «الذين» بالعقلاء، وعموم «الذي» للعاقل وغيره، ولان «الذي» ليس علماً ولا صفة ولهذا لم تتفق العرب على إجرائه مجرى المعرب بخلاف التثنية».
انظر شرح الرضي: ٢/٤٠، شرح المكودي: ١/٦٣، الهمع: ١/٢٨٥، حاشية الصبان: ١/١٤٩، شرح التسهيل: ١/٢١٤، أوضح المسالك: ٢٨، التصريح على التوضيح: ١/١٣٣، شرح المرادي: ١/٢١٤، تاج علوم الأدب: ١/١٨٨، الخضري مع ابن عقيل: ١/٧٢، شرح الأشموني: ١/١٤٩، شرح ابن الناظم: ٨٣، المعجم الكامل في لهجات الفصحى: ٤٠٦-٤٠٧.

(٣) في الأصل: اللائي. في الموضعين. انظر الألفية: ٢٥.

(٤) في الأصل: واللاتي.

وقولُهُ: «كالّذينَ نزْراً وقَعا» يَعني: أنّ اللائِي الذي هُوَ جمْعُ «الّتي» قدْ يُطلَقُ على «الّذينَ» فيَكونُ جمْعاً لـ«الّذي» على وجهِ النّدورِ والقلّة / ، ومنْهُ قوْلُهُ: [٣٨/ب]

٢٠- فَما آباؤُنَا بأَمَنَّ مِنْهُ[1] عَلَيْنا اللاءِ قَدْ مهَدُوْا الحُجُوْرَا

يَعْني: الّذِينَ قدْ مهَدُوا.

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

وَمَنْ ومَا وأَلْ تُسَاوِيْ مَا ذُكِرْ وَهَكَذا ذُوْ عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ

لَمّا فرَغَ منَ «الّذي، والّتِي» وتَثنيَتِهما وجَمْعِهما، انتَقَل إلى ما سِواهُما منَ المَوصولاتِ، فَقالَ:

ومَنْ ومَا وأَلْ تُساوِيْ ما ذُكِرْ

يَعْني: أنّ «مَنْ» - بفتْحِ الميم -، و«مَا، وأَلْ» تُساوِي ما ذُكِرَ منَ «الّذي والّتِي» وتَثنيَتِهما وجَمعِهما، ففُهِمَ منهُ أنّها تقَعُ علَى المُفرَدِ المذكَّرِ والمؤنّثِ، والمُثنّى المُذكّرِ والمؤنّثِ، وجمْعِ المُذكّرِ والمؤنّثِ، فتَقولُ: «جاءَني مَنْ قامَ، ومَنْ قامَتْ، ومَنْ قامَتا، ومَنْ قامُوا، ومَنْ قُمْنَ»، وكذلكَ معَ «مَا، وألْ».

فـ«مَنْ» تقَعُ علَى مَنْ يعقِلُ، نحْوُ ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لاَ يَسْتَكْبِرُوْنَ﴾ [الأنبياء: ١٩]، وقَدْ تَكونُ لغَيْرِه، كقَولِ العَبّاسِ بْنِ الأحْنَفِ[2]:

٢٠- من الوافر لرجل من سليم، ولم أعثر على اسمه. أمن: اسم تفضيل من: «من عليه مناً: إذا أنعم»، والضمير في «منه» يرجع إلى الممدوح. مهدوا: من تمهيد الأمور. الحجور: جمع حجر، وهو ما بين يديك من ثوبك. يعني: ليس آباؤنا الذين أصلحوا شؤوننا وجعلوا حجورهم لنا فراشاً بأكثر منّة وإنعاماً علينا من الممدوح، بل الممدوح أكثر منّة علينا منهم. والشاهد في قوله: «اللاء» حيث أطلقه على جماعة الذكور موضع «الذين»، وهو قليل، والكثير إطلاقه على جماعة الإناث نحو قوله تعالى: ﴿واللائي يئسن﴾.

انظر التصريح على التوضيح: ١/١٣٣، الشواهد الكبرى: ١/٤٢٩، شرح الأشموني: ١/١٥١، الهمع: ١/٨٣، الدرر اللوامع: ١/٥٧، شرح ابن الناظم: ٨٤، أمالي ابن الشجري: ٢/٣٠٨، شرح ابن عقيل: ١/٧٣، شواهد الجرجاوي: ٢١، شرح المكودي: ١/٦٤، شرح المرادي: ١/٢١٧، البهجة المرضية: ٣٢، الأزهية: ٣٠١، أوضح المسالك: ٢٩، فتح رب البرية: ١/١٢٧.

(١) في الأصل: منا. انظر شرح المكودي: ١/٦٤.

(٢) هو العباس بن الأحنف بن الأسود اليمامي، أبو الفضل، شاعر غزل رقيق، خالف الشعراء في =

٢١- أَسِرْبَ القَطا هَل مَنْ يُعيرُ جَنَاحَهُ   لعَلِّـيْ إِلَـى مَنْ قَـدْ هَـوَيْتُ أطِيْرُ

فأوقَعَ «مَنْ» علَى سِرْبَ القَطا، وهْوَ غيرُ عاقِل.

و«مَا» تقعُ علَى ما لا يَعقلُ وحْدُهُ نحْوُ ﴿مَا عِنْدَكُمْ ينْفَدُ﴾ [النحل: ٩٦]، وقدْ تَكونُ لهُ معَ العاقِلِ نحْوُ ﴿سبَّحَ لِلَّهِ مَا فِيْ السَّمَوْاتِ وَمَا فِيْ الأَرْضِ﴾ [الحشر: ١]، فإنَّهُ يَشْمَلُ العاقِلَ وغيرَهُ.

و«ألْ» تقَع علَيْهما نحْوُ ﴿المُصَدِّقيْنَ والمُصَدِّقات﴾ [الحديد: ١٨]، ونَحْوُ ﴿و(١) السَّقْفِ المَرْفوعِ، والبَحْرِ المَسْجورِ﴾ [الطور: ٥-٦]، وليْسَتْ(٢)

= طريقتهم، فلم يمدح ولم يهج، بل كان شعره كله غزلاً وتشبيباً، له أخبار كثيرة مع هارون الرشيد وغيره، أصله من اليمامة، ونشأ في بغداد، وتوفي بها (وقيل: بالبصرة) سنة ١٩٢هـ، له ديوان شعر.

انظر ترجمته في الأغاني: ٨/٣٥٢، معجم الأدباء: ١٢/٤٠، الأعلام: ٣/٢٥٩، معجم المؤلفين: ٥/٩٥.

٢١- من الطويل في ديوان العباس (١٤٣) من قصيدة له، وقبله:

بكَيْتُ إلى سِرْبِ القَطا إذْ مرَرْنَ بي   فقُلْـتُ ومِثْلـي بالبُكـاءِ جَديْـرُ

قال الخضري في حاشية (١/٧٣): وهو مولد لا يحتج بشعره. وهو أيضاً من قصيدة لمجنون بني عامر في ديوانه (١٣٧) ويروى: «من معير» بدل «من يعير». والشاهد فيه استعمال «من» الأولى في غير العاقل، وهو جماعة القطا، لأنه لما ناداها كما ينادى العاقل، وطلب منها إعارة الجناح لأجل الطيران نحو محبوبته التي هو متشوق إليها وباك عليها - نزلها منزلته، وهو قليل. وأما «من» الثانية فهي مستعملة في العاقل، وهو كثير. ويروى: «هل ما يعير جناحه» وحينئذ فلا شاهد فيه.

انظر التصريح على التوضيح: ١/١٣٣، ١٣٤، الشواهد الكبرى: ١/٤٣١، شرح ابن الناظم: ٨٥، الهمع (رقم): ٢٩٩، الدرر اللوامع: ١/٦٩، شرح الأشموني: ١/١٥١، شرح ابن عقيل: ١/٧٤، شواهد الجرجاوي: ٢١، البهجة المرضية: ٣٢، شرح الكافية لابن مالك: ١/٢٧٧، شرح التسهيل لابن مالك: ١/٢٤٣، الكوكب الدري للأسنوي: ١/١٢٨، المطالع السعيدة: ١٦٢، فتح رب البرية: ١/١٣٠.

(١) في الأصل: الواو. ساقط. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٣٧.

(٢) أي: وليست «أل» الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، قيل: والصفات المشبهة، قال ابن هشام: وليس بشيء لأن الصفة المشبهة للثبوت، فلا تؤول بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٣٧، مغني اللبيب: ٧١، الجنى الداني: ٢٠٢، جواهر الأدب: ٤٠٠، تاج علوم الأدب: ١/١٩٦.

[٣٩/أ] مَوصولاً/ حرْفيّاً، خلافاً للمازنيّ[١] – في أحَدِ قوْليْه – ومَنْ وافَقَهُ[٢]، ولا حرفَ تَعريفٍ خِلافاً للأخْفَش[٣]. وقَولهُ:

وهَكَذا ذُوْ عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ

يعْني: أنّ «ذُو» في لُغة طَيّئٍ تُستَعمَلُ موصُولَةً، وهِي أيضاً مُساويةٌ لـ«الّذي، والّتي» وتَثنِيَتهما وجَمعهما، وإلى ذلكَ أشارَ بقوله: «وهَكَذا ذُو»، أيْ: هِيَ مثْلُ «مَنْ، ومَا، وألْ» في مُساواتها لِما ذُكِرَ، فتقولُ: جاءَني ذُو قامَ (وذُوْ قامَتْ)[٤] وذُو قامَا، وذوْ قامَتا، وذُو قامُوا، وذُو قُمْنَ»، لكنْ المَشْهورُ عنْهُم إفْرادُها وإنْ وقعَتْ علَى مُثنّىً أو جمْعٍ، وتذكِيرُها وإنْ وقعَتْ علَى مؤنّثٍ[٥].

---

(١) هو بكر بن محمد بن بقية (وقيل: بكر بن محمد بن حبيب بن بقية)، أبو عثمان، المازني، من مازن شيبان، أحد الأئمة في النحو، أديب، لغوي، عروضي، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وغيرهما وأخذ عنه المبرد، وهو من أهل البصرة، وبها توفي سنة ٢٤٨هـ (وقيل: ٢٤٩، وقيل: ٢٣٦)، من مؤلفاته علل النحو، ما تلحن فيه العامة، التصريف، العروض، وغيرها.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٢٠٢، إنباه الرواة: ١/٢٤٦، معجم الأدباء: ٧/١٠٧، النجوم الزاهرة: ٢/٣٢٦، الأعلام: ٢/٦٩، مرآة الجنان: ٢/١٠٩، معجم المؤلفين: ٤/٧١، مفتاح السعادة: ١/١١٤.

(٢) حيث ذهبوا إلى أنها موصول حرفيّ. ويرده أنها لا تؤول بالمصدر، وأن الضمير يعود عليها في نحو قولهم: «قد أفلح المتقي ربه» والضمير لا يعود إلا على الأسماء. وأجاب المازني عن الثاني: بأن الضمير يعود على موصوف محذوف. ورد بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا لضرورة، وهذا ليس منها.
انظر التصريح على التوضيح: ١/١٣٧، شرح التسهيل: ١/٢١٩، شرح المرادي: ١/٢٢٥، شرح الأشموني: ١/١٥٦، مغني اللبيب: ٧١، التسهيل: ٣٤، شرح ابن يعيش: ٣/١٤٤، حاشية الصبان: ١/١٥٦، الهمع: ١/٢٩١، حاشية الخضري مع ابن عقيل: ١/٧٤، الجنى الداني: ٢٠٢، شرح ابن عصفور: ١/١٧٨، إرشاد الطالب النبيل (٧١/ب).

(٣) حيث ذهب إلى أنها حرف تعريف، وهو ثاني قولي المازني، وحجتهما أن العامل يتخطاها نحو «جاء الضارب» كما يتخطاها مع الجامد، نحو «جاء الرجل»، وهي مع الجامد معرفة اتفاقاً، فتكون مع المشتق كذلك.
انظر التصريح على التوضيح: ١/١٣٧، شرح المرادي: ١/٢٢٥، شرح التسهيل: ١/٢٢٤، مغني اللبيب: ٧١، شرح الأشموني: ١/١٥٦، حاشية الصبان: ١/١٥٦، الجنى الداني: ٢٠٢، حاشية الخضري مع ابن عقيل: ١/٧٤، إرشاد الطالب النبيل (٧١/ب).

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٦٤.

(٥) كقول سنان بن الفحل الطائي:
فإنَّ الماءَ ماءُ أبيْ وجَدِّي ... وبِئري ذُو حفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ
فأتى بـ«ذُو» مفردة مذكرة مع أنها واقعة على البئر وهي مؤنثة. وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند =

وهِيَ مبنيّةٌ علَى سُكون الواوِ في الرّفْعِ والنّصبِ والجَرِّ في اللغة الشّهيرة، وقدْ تُعرَبُ بالحُروفِ الثلاثة إعْرابَ « ذُو » بمَعْنى صاحِبٍ[١]، وخَصّ ابْنُ الضّائعِ[٢] ذلكَ بحالة الجرّ[٣].

ثُمَّ قالَ رحمَهُ اللهُ:

وَكالَّتي أيْضاً لدَيْهِمْ ذاتُ ... وَمَوْضعَ اللاتيْ أتَى ذَوَاتُ

أيْ: منْ طَيِّئٍ مَنْ إذا أرادَ مَعْنى « التي » قالَ: « ذاتُ » - بالضّمِ - وإذا أرادَ مَعْنى « اللاتِي » قالَ: ذَوَاتُ » - بالضّمِ أيضاً - حَكى ذلكَ عنْهُم ابْنُ السَّرّاجِ[٤]

= بعض بني طيئ، فتقول في المذكر: « ذو قام » وفي المؤنث: « ذات قامت »، وفي مثنى المذكر: « ذوا قاما »، وفي مثنى المؤنث: « ذواتا قاما »، وفي جمع المذكر: « ذووا قاموا » وفي جمع المؤنث: « ذوات قمن ». حكاه ابن السراج في الأصول عن جميع لغة طيئ على الإطلاق وسيأتي. ونازع ابن مالك في ثبوت ذلك المحكي على الإطلاق في شرح التسهيل: فقال: « وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها وأظن أن حامله على ذلك قولهم: « ذات وذوات » بمعنى: « التي واللاتي »، فأضربت عنه لذلك ». انتهى.

انظر التصريح على التوضيح: ١/١٣٧، الأصول لابن السراج: ٢/٢٦٢-٢٦٣، المقرب لابن عصفور: ١/٥٧، شرح التسهيل: ١/٢٢٢-٢٢٣، شرح ابن يعيش: ٣/١٤٧، الهمع: ١/٢٨٩، شرح الرضي: ٢/٤١.

(١) وإليه ذهب ابن الدهان. انظر الهمع: ١/٢٨٩، التصريح على التوضيح: ١/١٣٧، شرح المرادي: ١/٢٢٩، شرح الرضي: ٢/٤٢، شرح الأشموني: ١/١٥٨، شرح الكافية لابن مالك: ١/٢٧٤-٢٧٥، تاج علوم الأدب: ١/١٩٧، شرح التسهيل لابن مالك: ١/٢٢٢.

(٢) هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الأشبيلي المعروف بابن الضائع، أبو الحسن، عالم بالعربية من أهل إشبيلية، عاش نحو سبعين سنة، وتوفي في ربيع الآخر سنة ٦٨٠هـ، من آثاره: شرح كتاب سيبويه، شرح جمل الزجاجي، الرد على ابن عصفور، وغيرها.

انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٣٥٤، كشف الظنون: ٦٠٤، ١٤٢٨، روضات الجنات: ٤٩٤، هدية العارفين: ٤/٦٧، الأعلام: ٤/٣٣٣، معجم المؤلفين: ٧/٢٢٤.

(٣) قال منظور بن سحيم الفقعسي:

فإمّا كِـرامٌ مُوسِـرُونَ لَقيتُهُـم ... فحَسْبِيَ منْ ذِيْ عنْدَهمْ مَا كَفَانيا

فيمن رواه « ذِي » بالياء.

انظر التصريح على التوضيح: ١/١٣٧، حاشية الصبان: ١/١٥٨، تخليص الشواهد وتخليص الفوائد لابن هشام: ١٤٤.

(٤) هو محمد بن السري بن سهل البغدادي المعروف بابن السراج، أبو بكر، أحد أئمة الأدب والعربية، يقال: مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله، صحب المبرد وقرأ عليه الكتاب ثم اشتغل بالموسيقى، ثم رجع إلى الكتاب وأمعن النظر في مسائله، توفي كهلاً، (وقيل: شاباً) سنة ٣١٦هـ، من تصانيفه: الأصول في النحو، شرح الكتاب، الخط والهجاء، الشعر والشعراء، وغيرها. =

وابْنُ عُصْفورٍ[١] وابْنُ مالكٍ[٢]، كقَولِ بعضِهِم: «بالفَضْلِ ذُو فضَّلَكُمُ اللهُ به، والكَرامَةِ ذاتُ أكرَمَكُمُ اللهُ بَهْ»[٣] يُريدُ: بها، فنقَلَ حركَةَ الهاءِ إلى الباءِ، ووقَفَ علَيْها بالسّكُونِ، وقولُ رُؤبَةَ:

٢٢- جمَعْتُها مِنْ أيْنُقٍ مَوارِقِ
ذَوَاتُ ينْهَضْنَ بغَيْرِ سائقِ/ [٣٩/ب]

وحُكِيَ في «ذَاتُ[٤]، وذَواتُ» إعرابُهما بالحَرَكاتِ إعْرابَ «ذاتُ، وذَواتُ»

= انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٤٤، معجم الأدباء: ١٨/ ١٩٧، مرآة الجنان: ٢/ ٢٧٠، البداية والنهاية: ١١/ ١٥٧، شذرات الذهب: ٢/ ٢٧٣، الأعلام: ٦/ ١٣٦، معجم المؤلفين: ١٠، ١٩.

(١) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن عصفور، أبو الحسن، حامل لواء العربية بالأندلس في عصره، ولد بإشبيلية سنة ٥٩٧هـ، وتوفي بتونس سنة ٦٦٣هـ (وقيل: ٦٦٩هـ) من مؤلفاته: الممتع في التصريف، شرح جمل الزجاجي، الضرائر، المقرب، شرح الحماسة، وغيرها.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٣٥٧، مفتاح السعادة: ١/ ١١٨، فوات الوفيات: ٢/ ٩٣، شذرات الذهب: ٥/ ٣٣٠، الأعلام: ٥/ ٢٧، إيضاح المكنون: ١/ ٥٢٧، هدية العارفين: ١/ ٧١٢، معجم المؤلفين: ٧/ ٢٥١، روضات الجنات: ٤٩٣.

(٢) والهروي أيضاً. انظر الأصول لابن السراج: ٢/ ٢٦٣، المقرب لابن عصفور: ١/ ٥٦، شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٢٣، شرح الكافية لابن مالك: ١/ ٢٧٥، الصبان مع الأشموني: ١/ ١٥٩، التصريح على التوضيح: ١/ ١٣٧، شرح المرادي: ١/ ٢٣٠-٢٣١.

(٣) حكى ذلك الفراء. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٣٨، شرح الكافية لابن مالك: ١/ ٢٧٥، شرح الأشموني: ١/ ١٥٨، المقرب: ١/ ٥٩، إرشاد الطالب النبيل: (٧٢/أ)، شرح القطر: ١٣٦-١٣٧، الضرائر: ١٢٥، الهمع: ٦/ ٢٠٤، شرح ابن عصفور: ١/ ١٧٧. وفيه: «بها» بدل «به».

٢٢- من الرجز في ملحقات ديوان رؤبة (١٨٠) ويروى: «سوابق» بدل «موارق» وهو جمع سابقة. والأينق: بتقديم الياء المثناة تحت الساكنة على النون المضمومة - جمع: «ناقة». والموارق: جمع «مارقة» من مرق السهم من الرمايا. شبه النوق بالسهام في سرعة مشيها وسبقها. وسائق: من السوق. والشاهد في قوله: «ذوات» فإنه جمع «ذات» التي هي بمعنى: «التي»، على «ذوات» بمعنى: «اللاتي»، وهي لغة جماعة من طيئ، وأكثرهم يستعمل «ذو» بمعنى «الذي» بلفظ واحد للمفرد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث.
انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٣٨، الشواهد الكبرى: ١/ ٤٣٩، المقرب: ١/ ٥٨، شرح ابن الناظم: ٨٩، الهمع (رقم): ٢٤٨، الدرر اللوامع: ١/ ٥٨، أمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٠٦، شرح الأشموني: ١/ ١٥٨، اللسان (ذوا)، البهجة المرضية: ٣٢، شرح الكافية لابن مالك: ١/ ٢٧٥، شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢١٨.

(٤) في الأصل: ذوات. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٣٨.

بمَعْنى: صاحبَة وصاحبات، حَكى الأوّلَ أبو حيّانَ في الارتِشافِ[١]، وحَكَى الثّاني أبو جَعفَرٍ النَّحَّاسُ[٢].

وإذا أُعربا نُوِّنا، لعَدَمِ الإِضافة، فتَقولُ: «جاءَتْني ذاتٌ قامَتْ، ورأيْتُ ذاتاً قامَتْ، ومرَرْتُ بذات قامَتْ» بالحَرَكات الثّلاث معَ التنوين، وتَقولُ: «جاءَتْني ذَواتٌ قُمْنَ - بالرّفْعِ والتّنوينِ -، ورأيْتُ ذَواتٍ قُمْنَ، ومَرَرْتُ بذَواتٍ قُمْنَ - بالكَسْرِ معَ التّنوينِ جَرّاً ونصْباً -».

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

وَمِثْلُ مَا ذَا بعْدَ مَا اسْتِفْهامِ ... أوْ مَنْ إذَا لَمْ تُلْغَ فِيْ الكَلاَمِ

يعْني: أنّ «ذَا» إذَا وقعَتْ بعْدَ «مَاْ» الاستفْهاميّة - باتّفاقٍ منَ البصْريّينَ - أوْ «مَنْ» الاستفهاميّة أيضاً - علَى الأصَحّ عِندَهُمْ[٣] - و(لَمْ)[٤] تَكُنْ مُلغاةً، فهِيَ مثْلُ «مَا» المَوصولة.

---

(١) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب: (١/٥٢٧-٥٢٨): «وعن بعضهم إعرابها إعراب «ذات» بمعنى صاحبة». وانظر التصريح على التوضيح: ١/١٣٨، حاشية الصبان: ١/١٥٨.

(٢) قال في التصريح (١/١٣٨): «وحكى الثاني أبو جعفر بن النحاس الحلبي. ولعل فيه وهماً لأن أبا جعفر بن النحاس ليس حلبياً، وإنما هو مصري الولادة والوفاة، كما ذكرت مصادر ترجمته. وقد تقدمت ص١٨ ومن المرجح أن يكون الصواب ما ذكره صاحبا الارتشاف والهمع، وابن عقيل، من أن ذلك حكاه بهاء الدين بن النحاس الحلبي.
انظر ارتشاف الضرب: ١/٥٢٨، الهمع: ١/٢٨٧، شرح ابن عقيل: ١/٧٥، حاشية الصبان: ١/١٥٨.

(٣) وذلك لأن كلاً منهما للاستفهام، وإليه ذهب أبو سعيد السيرافي، وعليه ابن مالك. وأجاب المانع بالفرق: بأن «ما» تجانس «ذا» لما فيها من الإبهام، بخلاف «من» فإنها لا إبهام فيها، لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما، وإلى المنع ذهب أبو حيان في الارتشاف. قال الأزهري: وكلا التعليلين ضعيف: أما الأول - فلأن بقية أدوات الاستفهام كـ«ما» في الإبهام، فلا خصوصية لإلحاق «من» دونها. وأما الثاني - فلأن «ما» مختصة بما لا يعقل، كما أن «من» مختصة بمن يعقل، إلا أن يقال: إن ما لا يعقل أوسع دائرة ممن يعقل. والمرجع في ذلك إلى السماع، وكلاهما مسموع، فالأول كقول لبيد:

ألا تَسألانِ المَرءَ مَاذا يُحاوِلُ ... أنَحبٌ فيُقْضى أمْ ضَلالٌ وباطِلُ

والثاني نحو:

ألا إنّ قَلبي لَدى الظّاعنينَ ... حزينٌ فمَنْ ذا يُعزّي الحَزِيْنَا

انظر التصريح على التوضيح: ١/١٣٩، ارتشاف الضرب: ١/٥٢٨، شرح الأشموني: ١/١٥٩، شرح الرضي: ٢/٤٢، شرح المرادي: ١/٢٣١، الهمع: ٩١/٢٩٠، شرح التسهيل لابن مالك: ١/٢١٩، شرح الكافية لابن مالك: ١/٢٨٢.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٦٥.

وفُهِمَ منْ تَشْبيْهِهِ بها أنّها تُساوي أيضاً «الّذي، والّتي» وتَثْنيَتَهُما وجَمعَهُما، فتَقولُ: «مَنْ ذَا يَقومُ، ومَنْ ذا تَقومُ، (ومَنْ ذا يَقومانِ)[١]، ومَنْ ذا تَقومانِ، ومَنْ ذا يَقومُونَ، ومَنْ ذا يَقُمْنَ».

والكوفيُّ لا يَشترِطُ في مَوصوليّةِ[٢] «ذَا» تقَدُّمَ (مَنْ)[٣] ولا «مَا» الاستفْهاميّتينِ[٤].

واحترَزَ بقوله: «إذا لمْ تُلْغَ في الكَلامِ» مِنْ أنْ تَكونَ مُلغاةً، وذلكَ أنْ يغْلبَ الاسْتفهامُ، فيَصيرُ مَجْموعُ «مَنْ ذا، وماذا» استفهاماً، ويَظهَرُ أثَرُ ذلكَ في البَدَلِ إذا قُلْتَ: «مَنْ ذَا ضربْتَ، أزَيْدٌ[٥] أمْ عَمْروٌ؟»، فإذا رفَعْتَ فَـ«ذَا» غيرُ مُلغاة/ [٤٠/أ]، لأنّكَ أبْدلْتَ منْ اسْمِ الاسْتفهامِ بالرّفعِ، فعُلِمَ أنّهُ مرْفوعٌ بالابتداء، و«ذَا» خبَرُهُ، وهُوَ اسْمٌ موصولٌ، وإذا نصَبْتَ فقُلْتَ: «مَنْ ذَا ضرَبْتَ، أزَيْداً أمْ عَمْراً؟» عُلِمَ أنّ «ذَا» مُلغاةٌ، لأنّكَ أبدلْتَ منْ اسْمِ الاستفهامِ بالنّصْبِ، فعُلِمَ أنّهُ مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ«ضرَبْتَ»، و«ذَا» مُلغاةٌ.

وأخلَّ النّاظمُ بشرْطٍ ثالث، وهُوَ أن لا تَكونَ «ذا» للإشارةِ، لأنّها إذا كانَتْ للإشارة تدخُلُ علَى المُفرَدِ نحْوُ «مَنْ ذا الذّاهِبُ، وماذا التّوانِي»، والمُفرَدُ لا يَصلُحُ أنْ يَكونَ صِلةً لغيْرِ «ألْ»[٦].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٦٥.

(٢) في الأصل: موصولة. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٣٩.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٣٩.

(٤) واحتج بقول يزيد بن مفرغ الحميريّ:

عدَسْ ما لعبّادٍ عليْكِ إمارةٌ أمِنْتِ وهَذا تَحملينَ طَليْقُ

وتقرير الحجة منه: أن «هذا» اسم موصول مبتدأ، ولم يتقدم عليه «ما» ولا «من» و«تحملين» صلته، والعائد محذوف و«طليق» بمعنى: «مطلق» خبر المبتدأ، أي: والذي تحملينه طليق. وعند البصريين «هذا» اسم إشارة، وهو مبتدأ، و«طليق» خبره، وهي جملة اسمية، و«تحملين» حال، أي: وهذا طليق محمولاً لك. وقد أجاز الكوفيون استعمال جميع أسماء الإشارة موصولات، ومنع ذلك البصريون.

انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٣٩، الهمع: ١/ ٢٩٠، التبصرة والتذكرة: ١/ ٥١٩، شرح الرضي: ٢/ ٤٢، تاج علوم الأدب: ١/ ١٩٩، شرح الشذور: ١٤٧، شرح ابن عصفور: ١/ ١٦٨، الإنصاف (مسألة: ١٠٣): ٢/ ٧١٧، حاشية الخضري: ١/ ١٧٥، ارتشاف الضرب: ١/ ٥٢٩-٥٣٠.

(٥) في الأصل: زيد. انظر شرح المكودي: ١/ ٦٥.

(٦) انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٣٨، وقال ابن مالك في شرح التسهيل (١/ ٢٢٠): «ولو» قصد بـ«ذا» الإشارة لكان «ماذا» و«من ذا» مبتدأ وخبر، واستغنى عن جواب وتفصيل». انتهى.

ثـمّ قالَ رحمهُ اللهُ تعالى:

وَكُلُّها يلزَمُ بَعْدَهُ صِلَـهْ ... عَلَى ضَمِيرٍ لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

يَعني: أنّ المَوصولاتِ كُلَّها لابُدّ أنْ يَكونَ بعْدَها صلةٌ تتّصِلُ بِها تُكمِّلُها، لأنّها[١] نَواقِصُ (لا يتمُّ مَعْناها إلاّ بصلةٍ)[٢] متأخِّرةٍ عنْها لُزوماً.

وتَمييزُ الموصولاتِ (الاسميّة عنْ المَوصولاتِ)[٣] الحرْفيّة، بأنّ الاسْميّةَ لابُدّ لَها من صلَةٍ مُشتملَةٍ علَى ضَميرٍ مُطابقٍ للمَوصولِ في الإفْرادِ والتّذْكيرِ وفُروعِهما[٤]، فتَقولُ: «جَاءَنِي الّذي قامَ أبُوهُ، والّتِي قامَتْ، واللذَانِ قامَا، واللتانِ قامَتا، والذينَ قامُوا، واللاتِي قُمْنَ»، وما أشْبَهَ ذلكَ، بخلافِ المَوْصولاتِ الحرْفيّة، فإنّ صلَتَها لا ضَميرَ فِيها، فسقَطَ ما قِيلَ: إنّ قوْلَ النّاظِمِ يعُمُّ المَوصولاتِ الاسميّةَ والحرْفيّةَ.

وهَذا الضّميرُ يُسمّى/ العائِدُ، لعَوْدِه[٥] إلى المَوصولِ، وقدْ يَخلُفُهُ الاسْمُ [٤٠/ب] الظّاهِرُ نحْوُ:

٢٣- .... وَأنْتَ الّذي في رَحْمَةِ اللّهِ أطْمَعُ

الأصْلُ: في رَحْمته.

ثـمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

وَجُمْلَةٌ أوْ شِبْهُها الّـذِي وُصِـلْ ... بِهِ كَمَنْ عِنْدي الّذِي ابْنُـهُ كُفِـلْ

---

(١) في الأصل: لا. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٤٠.

(٢-٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٤٠.

(٤) في الأصل: وفروعها. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٤٠.

(٥) في الأصل: لعود. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٤٠.

٢٣- من الطويل لقيس بن الملوح العامري - صاحب ليلى - (وليس في ديوانه) وصدره:

فَيا رَبَّ لَيْلَى أنْتَ في كُلّ موْطنٍ

والشاهد فيه على أن الاسم الظاهر قد يخلف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول، وكان القياس أن يقول: «وأنت الذي في رحمته أطمع، أو رحمتك أطمع»، ولكنه أتى بالظاهر على خلاف القياس.

انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٤٠، شرح الأشموني: ١/ ١٤٦، شرح ابن عصفور: ١/ ١٨٢، أبيات المغني: ٤/ ٢٧٦، ٧/ ٨٦، شواهد المغني: ٢/ ٥٥٩، مغني اللبيب (رقم): ٣٧٧، ٨٨٩، ٩٤٥، شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٣٧، الكوكب الدري للأسنوي: ١/ ١١٨، ارتشاف الضرب: ١/ ٥٢٣، الجامع الصغير: ٣١، النكت الحسان: ٤٩، الهمع: ١/ ٨٧، الدرر اللوامع: ١/ ٦٤، شرح المرادي: ١/ ٢٣٦.

المَوصولاتُ بالنّظَرِ إلى ما تُوْصَلَ به علَى قسمَيْن:

- قسْمٌ يُوصَلُ بجُملةٍ وشبهِها، وإليْه أشارَ بقولِه:

وجُملَةٌ أو شبْهُها الّذي وُصِل   به ....

فشَمِلَ[١] الجُملَةَ الاسْمِيّةَ والفعْلِيّةَ، وشملَ شَبْهَهَا: الظّرْفَ ،المَجْرورَ، وأتى بمثالٍ للوصْلِ بجملةٍ، وهُوَ قولُهُ: «الّذي ابْنُهُ كُفلْ».

ويُشترَطُ في (الجُملَةِ)[٢] المَوصول بها أنْ تَكونَ تامّةً، خبريّةً، مَعهودةً للمُخاطَب، إلا في مَقامِ التّهويلِ والتّعظيمِ، فَيَحْسُنُ إبْهامُها[٣]، نَحْوُ ﴿فغشيَهُمْ منَ اليَمِّ مَا غَشيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، فَلا يَجوزُ الوصْلُ بجملةٍ مُستدْعيَةٍ كَلاماً قبلَها، فَلا يُقالُ: «جاءَنِي الذي لكنّهُ قائمٌ»، ولا إنشائيّةٍ، فَلا تَقُل: «جاءَ الّذي بعْتُكُهُ»، ولا طَلَبيّةٍ، فلا تَقُل: «جاءَ الّذي اضْربْهُ، أو لاَ تَضربْهُ»، لأنّ كُلاً من الإنشاءِ والطّلَبِ لا خارجيَّ[٤] لَهُ، فضْلاً منْ أنَ يَكونَ مَعْهوداً.

ويُشترَطُ في شبْهِ الجُملة - وهُوَ الظّرْفُ والمَجْرورُ - أن يَكونا تامّيْن، فَلا يُقالُ: «جاءَ الّذي مَكاناً، والّذي بكَ»، إذ لا يَتمُّ مَعْناهُما إلاّ بذِكْرِ متعلّقٍ خاصٍ جائزِ الذِّكْرِ نحْوُ «جاءَ الّذي سكَنَ مَكاناً، والذي مَرَّ بكَ».

ولمْ يُنبّهْ علَى الجُملَةِ وشِبْهِها، ولكنْ تَمثيلُهُ بقَولِه/: «كمَنْ عِنْدي الّذي ابنُهُ كُفلْ» يُرشِدُ إليْه. [٤١/أ]

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

وَصِفَةٌ صَريْحةٌ صِلَـةُ[٥] أَلْ   وَكَونُها بمُعْرَبِ الأفْعال قَلّ

هَذا هُوَ القِسْمُ الثّاني ممّا تُوصَلُ به[٦] المَوصولاتُ، وهُوَ الصِّفةُ الصَّريحَةُ، أيْ: الخالِصَةُ[٧] للوصْفِيّةِ، وهِيَ اسْمُ الفاعِلِ، واسْمُ المَفعول: اتِّفاقاً[٨]، والصّفَةُ

---

(١) في الأصل: وشمل أن.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٦٦.

(٣) في الأصل: إبهابها. انظر التصريح: ١/١٤١.

(٤) في الأصل: لا جارجي. انظر التصريح: ١/١٤١.

(٥) في الأصل: صفة. انظر الألفية: ٢٦.

(٦) في الأصل: من. زيادة.

(٧) في الأصل: الحاصلة. انظر التصريح: ١/١٤٢.

(٨) إذا أريد بهما الحدوث، فإن أريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع، كانت «أل» الداخلة عليهما معرفة، لكونهما صفة مشبهة حينئذ.

انظر التصريح على التوضيح: ١/١٤٢، شرح الرضي: ٢/٣٨، مغني اللبيب: ٧١، تاج =

المُشبَّهةُ: علَى قوْلِ ابْنِ مالكٍ[١]، فتَقولُ: «جاءَني القائمُ أبُوهُ»، أيْ: الّذي قامَ أبوهُ، و«المَضْروبُ أبُوهُ»، أيْ: الّذي ضُرِبَ أبوهُ، و«الحسَنُ وجْهُهُ»، أيْ: الّذي حسُنَ وجْهُهُ، ولكِنْ صحّحَ في المُغْني أنّ «ألْ» الدّاخلَةَ علَى الصفةِ المُشبّهةِ حرْفُ تَعْريفٍ[٢].

واحْترزَ بـ«الصّريحة» عنْ غيرِها، وهيَ الصِّفاتُ الّتي أُجرِيَتْ مَجْرَى الأسْماءِ نحْوُ «أجْرَعٍ، وصاحِبٍ»[٣]، فَلا يُوصَلُ بِها «ألْ». وقَولُهُ:

وكَـونُها بمُعْـرَبِ الأفْـعالِ قَـلْ ....

يَعْني: أنّهُ جاءَتْ صِلةُ «ألْ» بمُعرَبِ الأفعالِ، وهُوَ الفِعْلُ المُضارِعُ قَليلاً، ومنْهُ قولُ الفرزْدَقِ:

٢٤- ما أنْتَ بالحَكَمِ التُّرْضَى حُكومَتُهُ ....

= علوم الأدب: ١/٢٠١، الهمع: ١/٢٩٣، حاشية الصبان: ١/١٦٤، حاشية الخضري: ١/٧٧، شرح ابن عصفور: ١/١٧٩، شرح ابن يعيش: ٣/١٤٣، حاشية فتح الجليل: ٦٦.

(١) فإنه قال في التسهيل (٣٤): «وتوصل بصفة محضة»، وقال في شرحه عليه (١/٢٢٤): «وعنيت بالصفة المحضة: أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين». وقيل: لا توصل بها، وبه جزم في البسيط، وذلك لضعفها وقربها من الأسماء، ورجحه ابن هشام في المغني.
انظر في ذلك التصريح على التوضيح: ١/١٤٢، الهمع: ١/٢٩٣، شرح المرادي: ١/٢٣٩، مغني اللبيب: ٧١، شرح الأشموني: ١/١٦٤، شرح الرضي: ٢/٣٨-٣٩، شرح ابن عقيل: ١/٧٧، شرح دحلان: ٣٤.

(٢) قال ابن هشام في المغني (٧١): «أل» على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى «الذي» وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، قيل: والصفات المشبهة، وليس بشيء لأن الصفة المشبهة للثبوت، فلا تؤول بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق». وانظر التصريح على التوضيح: ١/١٤٢، حاشية الدسوقي على المغني: ١/٥١.

(٣) أما «أجرع» فهو مذكر «جرعاء»، وهو في الأصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية، فصار مختصاً بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً. وأما «صاحب» فهو في الأصل وصف للفاعل، ثم صار اسماً لصاحب الملك.
انظر التصريح على التوضيح: ١/١٤٢، حاشية الصبان: ١/١٦٤، اللسان: ١/٦٠١ (جرع).

٢٤- صدر بيت من البسيط للفرزدق (وليس في ديوانه)، وعجزه:
ولا الأصيلِ ولا ذِي الرّأيِ والجدَلِ
وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في صفحة (٥١) من هذا الكتاب. والشاهد في قوله «ترضى» حيث وقع صلة لـ«أل» مع كونه فعلاً مضارعاً، وهذا عند الجمهور ضرورة، لأن =

أي: الّذي تُرْضَى.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

أيٌّ كَما وأُعْرِبَتْ ما لَمْ تُضَفْ ... وَصَدْرُ وَصْلِها ضَميرٌ انحَذَفْ

وبَعْضُهُمْ أعْرَبَ مُطْلَقاً وَفي ... .

منَ المَوصولات «أيٌّ» - بفَتْحِ الهَمزَة، وتَشْديد الياء - خلافاً لثَعْلَب[١]، وإنّما أخّرَها عنْها لما اختصّتْ به دُونَ سائرِ المَوصولاتِ: منْ إعْرابِها في بعْضِ المَواضِعِ، ولُزومِ إضافَتِها لَفْظاً أو مَعْنىً/ [٤١/ب]، وجَوازِ حذْفِ صَدْرِ صِلَتِها.

فقولُهُ: «أيٌّ كَما» يعْني: أنّ «أيّاً» مثْلُ «ما» فيما تقدّمَ (منْ)[٢] كونْها تُطلَقُ علَى المُفردِ والمذكّرِ[٣] وفُروعِهما، فتَقولُ: «جاءَني أيُّهُمْ قامَ، وأيُّهُمْ قامَتْ، وأيُّهُمْ قامَا، وأيُّهُم قامَتا، وأيُّهُمْ قامُوا، وأيُّهُمْ قُمْنَ». وقَولُهُ:

.... وأُعرِبَتْ ما لَمْ تُضَفْ ... وصَدْرُ وصْلِها ضَميرٌ انحذَفْ

يُشيرُ إلى أنّ «أيّاً»[٤] بالنّظَرِ إلى التّصريحِ بالمُضافِ إليْهِ وتقديرِهِ، وإثْباتِ صدْرِ صِلَتِها وحذْفِه علَى أربعَةِ أقْسامٍ:

الأوّلُ: أنْ يُصرَّحَ بالمُضافِ، ويُثْبَتَ صدْرُ صلَتِها، نحْوُ «جاءَنِي أيُّهُمْ هُوَ قائِمٌ».

الثّاني: أنْ يُحْذَفا مَعاً نحْوُ «جاءَنِي أيٌّ قائمٌ».

= الضرورة عندهم ما وقع في الشعر سواء كان للشاعر مندوحة عنه أم لا، وعند ابن مالك قليل، لأن الضرورة عنده ما ليس للشاعر مندوحة عنه، والشاعر هنا متمكن من أن يقول: «المرضى» بصيغة اسم المفعول بدل «الترضى».

(١) فإنه أنكر كونها موصولاً، قال: ولا تكون إلا استفهاماً أو جزاء، وقد تلحق بها التاء في الأشهر إذا أريد بها المؤنث. وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل الثقات، قال غسان:

إذا ما لَقيْتَ بَني مالك ... فسلِّمْ علَى أيُّهُمْ أفضَلُ

فـ«أيّهم» مبنية على الضمّ، وغير الموصولة لا تبنى، ولا يصلح هنا.

انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٣٥، شرح المرادي: ١/ ٢٤٢، الهمع: ١/ ٢٩٢، إرشاد الطالب النبيل (٧٦/أ)، مغني اللبيب: ١٠٩، شرح الأشموني: ١/ ١٦٥، ارتشاف الضرب: ١/ ٥٣٠، موصل الطلاب للشيخ خالد: ٩٥، حاشية الصبان: ١/ ١٦٥.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٦٧.

(٣) في الأصل: والمذكور.

(٤) في الأصل: أي.

الثّالثُ: أنْ يُثبَتَ صدرُ صِلَتِها، ولا يُصرَّحَ بالمُضافِ نحْوُ «جاءَني أيٌّ هُوَ قائمٌ».

فـ«أيٌّ» في هَذه الصُّوَرِ الثّلاثِ مُعرَبَةٌ، وهيَ المُشارُ إليْها بقولِه: «وأُعربَتْ».

الرّابعُ: أنْ يُصرَّحَ بالمُضافِ إليه، ويُحذَفَ صدرُ صلَتِها، ومنهُ قولُهُ عزَّ وجَلَّ: ﴿ثمَّ لَننزِعَنَّ منْ كُلِّ شيعَةٍ أيُّهُمْ أشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، وهيَ في هذهِ الصّورةِ مبنيّةٌ، وإلى ذلكَ أشارَ بقولِه:

.... ما لَمْ تُضَفْ   وصَدْرُ وصْلها ضَميرٌ انحذَفْ

ولا تُضافُ إلاّ إلَى معرفَةٍ - كَما مثّلْنا - خلافاً لابْنِ عُصْفور، وابْنِ الضّائعِ - بالضّادِ المُعجَمَةِ، والعَيْنِ المُهملَةِ -، فإنّهُما أجازا إضافتَها[١] إلى نَكرَةٍ[٢]، وجعَلا منْهُ: ﴿وسَيَعْلَمُ الّذيْنَ ظَلَموا أيَّ مُنقلَبٍ يَنقلبونَ﴾ [الشّعراء: ٢٢٧]، أيْ: سيعرفُ الّذينَ/ ظلَمُوا المُنقلَبَ (الّذي ينقلبونَهُ)[٣]، ومذْهَبُ الجُمْهورِ [١/٤٢] أنّ «أيّاً»[٤] هُنا استفهاميّةٌ منصوبةٌ بـ«يَنقَلبونَ»[٥].

وهَذا التّفصيلُ في «أيٍّ» مذهَبُ سيبَويه[٦]، وبَعْضُ العرَبِ يُعربُها في جَميعِ الصُّوَرِ الأرْبَعِ المذكورةِ، وإلَيْه أشارَ بقولِه: «وبَعْضُهُم أعْرَبَ مُطْلَقاً»، وهُوَ

---

(١) في الأصل: إضافتهما. انظر التصريح: ١/١٣٥.

(٢) نحو «يعجبني أي رجل عندك، وأي رجلين، وأي رجال، وأي امرأة، وأي امرأتين، وأي نساء»، وأجاز أبو حيان ذلك بقلة. والجمهور منعوا ذلك لأنها حينئذ نكرة، والموصولات معارف، ولذلك امتنع كونها موصولة في «أي منقلب».
انظر التصريح على التوضيح: ١/١٣٥، الهمع: ١/٢٩١، شرح الأشموني: ١٣٥، ارتشاف الضرب: ١/٥٣٠، إرشاد الطالب النبيل (٧٧/أ).

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/١٣٥.

(٤) في الأصل: أي. انظر التصريح: ١/١٣٥.

(٥) على أنها مفعول مطلق، و«يعلم» على بابه، وهو معلق عن العمل فيما بعده لأجل الاستفهام بـ«أي»، والتقدير: وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أي انقلاب، انظر التصريح على التوضيح: ١/١٣٥.

(٦) انظر الكتاب: ١/٣٩٨، التصريح على التوضيح: ١/١٣٦، التبصرة والتذكرة: ١/٥٢٢، شرح الرضي: ٢/٥٧، المفصل: ١٤٩، الهمع: ١/٣١٣، شرح المرادي: ١/٢٤٣، مغني اللبيب: ١٠٧، نتائج الفكر: ١٩٨.

قولُ الخَليلِ، ويُونُسَ[١]، والأخْفَشِ، والزّجّاجِ[٢]، والكُوفيّينَ، وعلَيْه قراءَةُ هارُونَ[٣]، ومُعاذٍ[٤]، ويَعْقوبَ[٥]: ﴿ثمَّ لنَنزِعَنّ منْ كُلِّ شِيعةٍ أيَّهُمْ أشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] بنصْبِ «أيُّهُمْ»[٦].

---

(١) هو يونس بن حبيب الضبي بالولاء، أبو عبد الرحمن، ويعرف بالنحوي، إمام نحاة البصرة في عصره، علامة بالأدب، من أهل قرية الجبل على دجلة بين بغداد وواسط، ولد سنة ٩٠هـ وأخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم، وتوفي سنة ١٨٢هـ، من آثاره: معاني القرآن الكبير، اللغات، النوادر، معاني الشعر، وغيرها.
انظر ترجمته في معجم الأدباء: ٢٠/٦٤، هدية العارفين: ٢/٧٥١، شذرات الذهب: ١/٣٠١، الأعلام: ٨/٢٦١، معجم المؤلفين: ١٣/٢٤٧، بغية الوعاة: ٢/٣٦٥، مرآة الجنان: ١/٣٨٨، أخبار النحويين البصريين: ٣٣، نزهة الألباء: ٤٩، النجوم الزاهرة: ٢/١١٣.

(٢) هو إبراهيم بن السري (وفي رواية: إبراهيم بن محمد بن السري) بن سهل الزجاج، أبو إسحاق، عالم بالنحو واللغة، ولد سنة ٢٤١هـ، وكان يخرط الزجاج في شبابه، ثم مال إلى النحو فعلمه المبرد، وأدب عبد الله بن سليمان (وزير المعتضد العباسي)، وكانت له مناقشات مع ثعلب وغيره، وتوفي سنة ٣١١هـ، من آثاره: معاني القرآن، الاشتقاق، العروض، مختصر النحو، خلق الإنسان، وغيرها.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ١٧٩، معجم الأدباء: ١/١٣٠، نزهة الألباء: ٣٠٨، إنباه الرواة: ١/١٥٩، الأعلام: ١/٤٠، معجم المؤلفين: ١/٣٣، ١٣/٣٥٥، إيضاح المكنون: ١/٣٥٩.

(٣) هو هارون بن موسى الأزدي، أبو عبد الله، الأعور، عالم بالقراءات والعربية، معتزلي، له قراءة معروفة، روى القراءة عن عاصم الجحدري، وعاصم بن أبي النجود، وأبي عمرو، كان يهودياً فأسلم، وقرأ القرآن وحفظ النحو وحدّث، وكان أول من تتبع وجوه القراءات والشاذ منها، توفي سنة ٢٠٠هـ، من آثاره: الوجوه والنظائر في القرآن.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٤٠٦، طبقات القراء: ٢/٣٤٨، الأعلام: ٨/٦٣.

(٤) هو معاذ بن مسلم الهراء الكوفي، أبو مسلم، عرف بالهراء لبيعه الثياب الهروية الواردة من مدينة هراة، نحوي شاعر أديب، حكيت عنه حكايات في القراءات كثيرة، وهو أستاذ الكسائي والفراء، صنف في النحو كثيراً ولم يظهر له شيء من التصانيف، توفي سنة ١٨٧هـ (وقيل: ١٩٠هـ).
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٣٩٣، إنباه الرواة: ٣/٢٨٨، طبقات النحويين واللغويين: ١٣٥، الأعلام: ٧/٢٥٨، معجم المؤلفين: ١٢/٣٠١.

(٥) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله الحضرمي بالولاء البصري، أبو يوسف، أبو محمد، عالم بالنحو واللغة والفقه، وأحد القراء العشرة، له رواية في القراءات مشهورة ومنقولة، وسمع الحروف من الكسائي، ولد بالبصرة سنة ١١٧هـ، وتوفي فيها سنة ٢٠٥هـ، من آثاره: وجوه القراءات، وقف التمام، الجامع (جمع فيه عامة اختلاف وجوه القراءات)، وغيرها.
انظر طبقات القراء: ٣/٣٨٦، مرآة الجنان: ٢/٣٠، الأعلام: ٨/١٩٥، معجم الأدباء: ٢٠، ٥٢، معجم المؤلفين: ١٣/٢٤٣، النشر: ١/١٨٦.

(٦) فأوقع على «أيهم» لننزعن، وهي بمعنى الذي، وهي قراءة طلحة بن مصرف أيضاً. والخليل جعلها استفهامية محكية بقول مقدر، والتقدير: ثم لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيه =

ثـمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

.... وفِي ذَا الحَذْفُ أيّاً غيرُ أيٍّ يقْتَفِي
إنْ يُستطَلْ وصْلٌ وإنْ لمْ يُسْتطَلْ فَالحَذْفُ نَزْرٌ ....

يَعْني: أنّ غيْرَ «أيٍّ» منَ المَوصولاتِ يَتبَعُ «أيّاً» في جَوازِ حذْفِ صدْرِ صلَتها، فالإشارَةُ بـ«ذَا» راجعةٌ إلَى صدْرِ صلَة «أيٍّ»، لكنْ يُشترَطُ في جَوازِ (حَذْف)[1] صدْرِ صلَة غيْرِ «أيٍّ»: أنْ تَطولَ الصّلَةُ، وإلى ذلكَ أشارَ بقوْله: «إنْ يُستَطَلْ وصْلٌ» أيْ: إنْ تَطُلْ الصّلةُ[2]، نحْوُ ما حَكاهُ سيبَويهِ منْ قولِهِمْ: «ما أنَا

= أيهم أشد. واختاره السهيلي. وجعلها يونس استفهامية أيضاً وحكم بتعليق الفعل قبلها، لان التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب. قال المرادي: «والحجة عليهما قول الشاعر:

إذَا ما لَقيْتَ بَني مالكٍ فَسلِّمْ عَلَى أيّهُم أفضَلُ

لان حروف الجر لا تعلق ولا يضمر قول بينها وبين معمولها». انتهى. وقال الأخفش والكسائي: «من» زائدة، و«كل» مفعول، و«أيهم أشد» جملة مستأنفة. قال ابن هشام: ولم تثبت زيادة «من» في الإيجاب. وذهب الكوفيون إلى أن «أيهم» علق فيه «شيعة» بما فيه من معنى الفعل، كانه قيل: لننزعن من كل متشيع في أيهم أشد، أي: من كل من نظر في «أيهم» وكانهم رأوا أن «لننزعن» لا تعلق، فعدلوا إلى هذا. وجوز الزمخشري وجماعة كونها في الآية موصولة مع أن الضمة إعراب، فقدروا متعلق النزع من «كل شيعة»، وكأنه قيل: لننزعن بعض كل شيعة، ثم قدر أنه سئل: من هذا البعض؟ فقيل: هو الذي هو أشد، ثم حذف المبتدآن المكتنفان للموصول. قال ابن هشام: وفيه تعسف ظاهر، أي: لأن فيه حذف مفعول «ننزع» لأن «من كل شيعة» ليس مفعوله حقيقة، وتقدير سؤال محذوف، وحذف مبتدأين، فاجتمعت عدة أمور، وهي وإن كانت جائزة، لكن لما اجتمعت صارت تعسفاً. وزعم ابن الطراوة أن «أياً» مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بنيت، وأن «هم أشد» مبتدأ وخبر. قال ابن هشام: وهذا باطل برسم الضمير متصلاً بـ«أي»، وبالإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة.

انظر في ذلك القراءات الشاذة لابن خالويه: ٨٦، إعراب ابن النحاس: ٣/٢٣، إملاء ما من به الرحمن: ٢/١١٥، البيان لابن الانباري: ٢/١٣٣، التصريح على التوضيح: ١/١٣٦، شرح الرضي: ٢/٥٧-٥٨، شرح المرادي: ١/٢٤٣، البهجة المرضية: ٣٥، شرح الأشموني: ١/١٦٧، التبصرة والتذكرة: ١/٥٢٢، مغني اللبيب: ١٠٧-١٠٩، حاشية الدسوقي: ١/٨٣، الهمع: ١/٣١٣، نتائج الفكر: ١٩٨-١٩٩، الكشاف: ٢/٤١٩.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٦٨.

(٢) وطولها: أن يكون فيها زائد على المفرد المخبر به عن الصدر. انظر شرح المكودي: ١/٦٨.

بالّذي قائلٌ لكَ سُوْءاً»[١]، فالصّلَةُ طالَتْ بالمَجْرورِ والمَفعول، ومنْهُ قولُهُ تَعالَى: ﴿وهُوَ (الذي)[٢] في السَّماءِ إلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، التّقديرُ: وهُوَ الذي هُوَ في السّماءِ إلَهٌ، فحُذفَ الصّدْرُ لطُولِ الصِّلَةِ بالمَجْرورِ.

ويُستَثْنَى منْ اشتراطِ الطّول: «لاسيَّما زَيْدٌ»، فإنّهُمْ جوّزوا[٣] في «زَيْد» إذا رُفعَ أن تَكونَ «مَا» مَوصولةً، و«زَيْدٌ» خَبَرُ مُبتدأ مَحذوفٍ وُجوباً، والتّقديرُ: لاسِيَّ الّذي هُوَ زيدٌ، فحُذفَ/ العائدُ وُجوباً، ولمْ تَطُلْ الصِّلَةُ، وهُوَ مَقيسٌ. [٤٢/ب]

وقولُهُ: «وإنْ لمْ يُستَطَلْ فالحذْفُ نَزْرٌ» يَعْني: أنّ حذْفَ صدْرِ صلَةِ غيْرِ «أيٍّ» (إنْ)[٤] لمْ تَطُلْ الصّلَةُ قَليلٌ، ومنْهُ قِراءَةُ يَحْيَى بنِ يَعْمَرَ[٥]، وابْنِ أبي إسْحاقَ[٦]: ﴿تَمَاماً عَلَى[٧] الَّذِيْ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤] - بضمِّ النّونِ[٨] - أيْ: هُوَ أحْسَنُ.

---

(١) التقدير: بالذي هو قائل لك سوءاً. قال سيبويه في الكتاب (١/ ٢٧١): «وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب رجلاً يقول: ما أنا بالذي قائل لك سوءاً، وما أنا بالذي قائل لك قبيحاً». وانظر شرح المكودي: ١/ ٦٨، شرح المرادي: ١/ ٢٤٦، شرح الأشموني: ١/ ١٦٨، المقرب: ١/ ٦١، وفي شرح الكافية لابن مالك (١/ ٢٩٥): «نحو قول بعض العرب: «ما أنا بالذي قائل لك شيئاً». وانظر ارتشاف الضرب: ١/ ٥٣٣، معاني الأخفش: ١/ ٢٠٣.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٦٨.

(٣) في الأصل: جوزا. انظر التصريح: ١/ ١٤٣.

(٤) ما بين القوسين ساقط في الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٦٨.

(٥) هو يحيى بنُ يَعمُر الوشقي العدواني البصري، أبو سليمان، أول من نقط المصاحف، ولد بالأهواز وسكن البصرة، وكان من علماء التابعين، عارفاً بالحديث والفقه ولغات العرب، قيل: ولاه الحجاج قضاء البصرة فلم يزل فيها قاضياً حتى توفي سنة ١٢٩هـ، وقيل: توفي قبل سنة ٩٠هـ.
انظر ترجمته في طبقات القراء: ٢/ ٣٨١، نزهة الألباء: ١٩، طبقات النحويين واللغويين: ٤١٧، مرآة الجنان: ١/ ٢٧١، النجوم الزاهرة: ١/ ٢١٧، الأعلام: ٨/ ١٧٧.

(٦) هو عبد الله بن أبي إسحاق الزيادي الحضرمي، نحوي من الموالي من أهل البصرة، أخذ القراءة عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم، ولد سنة ٢٩هـ، وأخذ عنه كبار النحاة كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، والأخفش، فرع النحو وقاسه وكان أعلم البصريين به، توفي سنة ١١٧هـ.
انظر ترجمته في طبقات القراء: ١/ ٤١٠، الأعلام: ٤/ ٧١، الخزانة: ١/ ٢٣٧.

(٧) في الأصل: يعني. انظر التصريح: ١/ ١٤٤.

(٨) وهي قراءة ابن محيص أيضاً. ومن قرأ «أحسنَ» - بالفتح - جعل «أحسن» فعلاً ماضياً، وهو صلة «الذي»، وفيه ضمير مقدر يعود على «الذي»، وتقديره: تماماً على المحسن هو، وقيل: العائد إلى «الذي» والفاعل مقدر، والتقدير: تماماً على الذي أحسنه الله إلى موسى من الرسالة.=

والكُوفيّونَ (لا)[١] يَشترِطونَ في حذْفِ العائدِ المَرفوعِ استطالَةَ الصّلَةِ، ويَقيسونَ علَى هذه الآيةِ[٢].

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

.... وأَبَـوْا أنْ يُختزَلْ

إنْ صَلُحَ الباقي لوَصْلٍ مُكْمِلِ ....

يعْني: أنّ خبَرَ صدْرِ الصّلَة إذا كانَ صالحاً لأنْ[٣] يوصَلَ به المَوصولُ، كأنْ يَكونَ جُملَةً منْ مُبتدأ وخبَرٍ، نحْوُ «جاءَني الّذي هُوَ جاريَتُهُ ذاهبةٌ»، أو فعْلاً وفاعلاً، نحْوُ «جاءَ الّذي هُوَ قامَ أبُوْهُ»، أو ظَرْفاً[٤]، نحْوُ «جاءَ الذي (هو)[٥] عندَكَ»، أو مَجْروراً، نحْوُ «جاءَ الّذي هوَ في الدّارِ»، - لا يَجوزُ حذْفُ الصّدْرِ في شَيْءٍ منْ ذلكَ، لأنّ ما بَقِيَ بَعدَ حذْفِهِ صالحٌ لأنْ يَكونَ صِلَةً، فلا دَليلَ حينَئذٍ علَى حذْفه[٦].

والضّميرُ في قولِهِ: «وأبَوْا» عائدٌ علَى العرَبِ، والاخْتِزالُ: «القَطْعُ»[٧].

= انظر القراءات الشاذة: ٤١، البيان لابن الأنباري: ١/٣٥٠، التصريح على التوضيح: ١/١٤٤، معاني الفراء: ١/٣٦٥، أسرار العربية لابن الأنباري: ٣٨٢، شواهد التوضيح لابن مالك: ١٢٤، شرح دحلان: ٣٦.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/١٤٤.

(٢) ونحوها. وتبعهم ابن مالك إلا أنه جعله قليلاً، والبصريون جعلوا ذلك نادراً.
انظر الهمع: ١/٣١١-٣١٢، شرح الكافية لابن مالك: ١/٢٩٦، شرح الرضي: ٢/٤٣، معاني الفراء: ١/٢٢، التصريح على التوضيح: ١/١٤٤، شرح الأشموني: ١/١٦٨، شرح المرادي: ١/٢٤٦، شرح ابن عقيل: ١/٨٠، ارتشاف الضرب: ١/٥٣٣.

(٣) في الأصل: كانا صالحان. انظر شرح المكودي: ١/٦٩.

(٤) في الأصل: وظرفا. انظر شرح المكودي: ١/٦٩.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٦٩.

(٦) أما إذا كان الباقي غير صالح للوصل بأن كان مفرداً أو خالياً عن العائد، نحو «أيهم أشد» و«هو الذي في السماء له» جاز، وذلك للعلم في المحذوف. وقد ذكر غير الناظم لحذف العائد الذي هو مبتدأ شروطاً أخر: أحدها: ألا يكون معطوفاً نحو «جاء الذي زيد وهو فاضلان». الثاني: ألا يكون معطوفاً عليه نحو «جاء الذي هو وزيد قائمان». نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين، لكن الفراء وابن السراج أجازا في هذا المثال حذفه. الثالث: ألا يكون بعد «لولا» نحو «جاء الذي لولا هو لأكرمتك».
انظر شرح المرادي: ١/٢٤٧-٢٤٨، شرح الأشموني: ١/١٦٩، الأصول لابن السراج: ٢/٣٣٩، الهمع: ١/٣١١.

(٧) وعبر به عن الحذف. والاختزال الحذف أيضاً. انظر شرح المكودي: ١/٦٩، اللسان: ٢/١١٥١-١١٥٢ (خزل)، شرح الأشموني: ١/١٦٩، البهجة المرضية: ٣٥.

ثُمَّ قالَ رحمَهُ اللهُ تعالَى:

.... وَالحَذْفُ عِندَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إنْ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ او وَصْفٍ كَمَنْ نَرجُوْ يَهَبْ

يَعْني: أنّ الضّميرَ العائدَ منَ الصّلة إلى المَوصول، إذا كانَ منْصوباً متّصلاً بالفعلِ أو بالوصْف، غيْرَ صلة الألف واللامِ - يَجوزُ حذفُهُ بكثرةٍ، ومثّلَ المنْصوبَ بالفعلِ بقوله: «كمَنْ نَرْجو يَهَبْ».

[٤٣/أ] فـ«مَنْ» مبتدأ، وهُوَ موصولٌ بمعنَى/: الّذي، و«نَرْجُو» صلَتُهُ[١]، و«يَهَبْ» خبَرٌ عنْهُ، والضّميرُ العائدُ منَ الصلة إلى الموصولِ محذوفٌ تَقديرُهُ: مَنْ نَرجوْهُ.

لكنْ يُشترَطُ في الفعلِ أنْ يكونَ تاماً، فلا يحذفُ في نَحْوِ «جاءَ الّذي كَانَهُ زَيدٌ» علَى الأصحِّ[٢].

ومِثالُ حذْفه منَ الوصْفِ قولُ الشّاعرِ:

٢٥- مَا اللّهُ مُوْلِيْكَ فَضْلٌ فاحْمَدَنْهُ به ....

فـ«مَا» مَوصولٌ اسْميٌّ في مَوضعِ رفْعٍ علَى الابتِداءِ، و«فضْلٌ» خبرُهُ، و«اللّهُ مُوليكَ» صلَةُ «مَا»، والعائِدُ محذوفٌ منصوبٌ بالوصفِ، والتقديرِ: الّذي اللّهُ مُولِيْكَهُ[٣] فَضْلٌ.

---

(١) في الأصل: صلة. انظر شرح المكودي: ١/ ٦٩.

(٢) وأجاز أبو حيان - كما في الهمع - والسيوطي في البهجة: جواز حذفه إن كان متصلاً منصوباً بفعل ناقص، نحو «جاء الذي كنته زيد». واشترط أبو حيان في الارتشاف كون الفعل تاماً.
انظر الهمع: ١/ ٣٠٩، ارتشاف الضرب: ١/ ٥٣٥، البهجة المرضية: ٣٥، التصريح على التوضيح: ١/ ١٤٥، شرح ابن عقيل: ٢/ ٨١، شرح دحلان: ٣٦، شرح المرادي: ١/ ٢٥٢، شرح الأشموني: ١/ ١٦٩.

٢٥- صدر بيت من البسيط، نسب في شواهد الجرجاوي لابن الفتح، ولم أعرف اسمه، وعجزه:
فَما لَدَى غيرِه نفْعٌ ولاَ ضرَرُ
موليك: أي معطيك. والشاهد فيه «موليك» حيث حذف منه العائد المنصوب بالوصف.
انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٤٥، شرح الأشموني: ١/ ١٧٠، الشواهد الكبرى: ١/ ٤٤٧، شرح الكافية لابن مالك: ١/ ٢٩٠، الهمع: ١/ ٨٩، شرح ابن عقيل: ١/ ٨١، شواهد الجرجاوي: ٢٥، المكودي مع ابن حمدون: ١/ ٦٩، شرح المرادي: ١/ ٢٤٨، شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٢٩، أوضح المسالك: ٣٣، المطالع السعيدة: ١٦٧.

(٣) في الأصل: موليك. انظر التصريح: ١/ ١٤٥.

إلا أنّ حذْفَهُ معَ الفعلِ أكثَرُ منْ حذفه معَ الوصفِ(١)، ولمْ يُنبِّهْ النّاظمُ علَى ذلكَ لكنْ تقديمُ الفعلِ علَى الوصْفِ يُرشِدُ إليه(٢).

واحترزَ بقولِه: «مُتّصلٍ» منَ المُنفَصلِ، نحْوُ «جاءَ الّذي إيّاهُ ضرَبْتُ»، فلا يَجوزُ حذْفُهُ، وبقولِه: «إنْ انتصَبْ بفعْلٍ أو وصْفٍ» منَ المنتصبِ بالحرفِ، نحْوُ «جاءَ الّذي إنّهُ قائمٌ»، فلا يجوزُ حذْفُهُ أيضاً.

ثُمَّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

كَذاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا   كَأنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أمْرٍ مِنْ قَضَى

يَعْني: أنّ حذْفَ الضميرِ العائدِ منَ الصّلَةِ إلى الموصولِ إذا كانَ مخفوضاً بالوصفِ مثلُ الضميرِ المنصوبِ في جَوازِ حذفه بكثرةٍ(٣)، فالإشارةُ بقولِه: «كَذاكَ» إلى حذْفِ الضميرِ المنصوبِ المُتقدِّمِ ذكْرُهُ.

ثمّ مثّلَ بقولِه: «كأنْتَ قاضٍ»، وأشارَ (به)(٤) إلى قولِه عزَّ وجَلَّ: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، أيْ: ما أنْتَ قاضيْه، فحُذفَ العائدُ/ علَى «مَا». [٤٣/ب]

لكِنْ يُشترَطُ في هَذا الوصفِ أنْ يكونَ غيْرَ ماضٍ خلافاً للكسائيّ(٥)،

---

(١) قال الشيخ خالد في التصريح (١/١٤٦): «وحذف منصوب الفعل كثير، لأن الأصل في العمل للفعل فكثر تصرفهم في معموله بالحذف، وحذف منصوب الوصف قليل جداً بل قال الفارسي لا يكاد يسمع من العرب، وقال ابن السراج: أجازوه على قبح، وقال المبرد: رديء جداً». وانظر ارتشاف الضرب: ١/٥٣٥، شرح ابن الناظم: ٩٦-٩٧.

(٢) انظر شرح المكودي: ١/٦٩، وفي الأشموني (١/١٧١): «ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل في ذلك وفرعية الوصف فيه مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف».

(٣) وفي الهمع (١/٣١٠): «وزعم ابن عصفور: أن حذفه ضعيف جداً. ورده أبو حيان بوروده في القرآن وبأنه منصوب في المعنى». وانظر شرح ابن عصفور: ١/١٨٤، ارتشاف الضرب: ١/٥٣٥.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٧٠.

(٥) فإنه أجاز حذف العائد المجرور بإضافة وصف ماض غير عامل، أو بإضافة غير وصف، محتجاً بقول الشاعر:

أَعُــوذُ باللّــه وآياتِــه   مِنْ بابِ مَنْ يُغْلَقُ مِنْ خارِجِ

والتقدير: من باب من يغلق بابه، فحذف الضمير المجرور بغير وصف، وحذف معه المضاف إليه.

انظر التصريح على التوضيح: ١/١٤٦، الهمع: ١/٣١٠، الدرر اللوامع: ١/٦٨، ارتشاف الضرب: ١/٥٣٥.

فَلا يَجوزُ «جاءَ الّذي أنا أمْسِ ضارِبٌ»، أيْ: ضارِبُهُ، بلْ يتعيَّنُ ذكرُهُ[١].

واحترزَ بقولِهِ: «ما بوَصْفٍ» منَ الضميرِ المجرورِ بغيرِ وصْفٍ، فإنّهُ لا يجوزُ حذْفُهُ نحْوُ «جاءَ الّذي أبُوهُ ذاهِبٌ».

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

كَذا الّذي جُرَّ بِمَا المَوْصُولَ جَرْ كَمُرَّ بالّذي مَررْتُ فَهْوَ بَرْ

يعْني: أنّ حذْفَ الضميرِ العائدِ إلى الموصولِ إذا كانَ مجروراً بحرفِ الجرِّ يَكْثُرُ، لكِنْ بشروطٍ:

الأوّلُ: أنْ يكونَ الموصولُ مجروراً بمثلِ ذلكَ الحرفِ الّذي جُرَّ بهِ الضّميرُ لفظاً ومَعْنىً، أو مَعْنىً فقَطْ، ولِذا شَذّ قوْلُ حاتِمٍ الطّائيِّ[٢]:

٢٦- .... وأَيُّ الدَّهْرِ ذُوْ لَمْ يَحْسُدُوْنِيْ

فـ«أيُّ»: استفهاميّةٌ، مبتدأٌ، و«ذو» خبَرُهُ، وهِيَ موصولَةٌ، وجُملةُ «لَمْ يَحْسُدونِيْ» صلَتُها، والعائِدُ محذوفٌ أيْ: فِيهِ، معَ انتِفاءِ خفْضِ الموصولِ بـ«فِيْ».

---

(١) وذلك لأن المضاف وصف ماضٍ، وهو لا يعمل على الأصح، وإذا كان لا يعمل فلا يجوز حذف العائد المجرور بإضافته إليه، وذلك لان الحذف إنما هو الكون المجرور منصوباً محلاً، وهو فيما ذكر غير منصوب محلاً.
انظر التصريح على التوضيح: ١/١٤٧، شرح ابن عقيل: ١/٨٢، الهمع: ١/٣١٠، حاشية الصبان: ١/١٧٢، شرح المرادي: ١/٢٥٤.

(٢) هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي، أبو عدي، وأبو سفانة، شاعر فارس جواد جاهلي، يضرب به المثل بجوده، من أهل نجد، زار الشام فتزوج ماوية بنت حجر الغسانية، ومات في عوارض (جبل في بلاد طيء) سنة ٤٦ق.هـ، له ديوان شعر ضاع معظمه.
انظر ترجمته في الأعلام: ٢/١٥١، نزهة الجليس: ١/٢٨٤، الخزانة: ٣/١٢٧، شواهد المغني: ١/٢٠٨، معجم المؤلفين: ٣/١٧٣.

٢٦- عجز بيت من الوافر لحاتم (وليس في ديوانه)، وصدره:
ومِنْ حسَدٍ يَجورُ عليّ قَومي
الحسد: تمني زوال نعمة المحسود، والجور: الظلم، و«ذو» بمعنى «الذي»، وهي «ذو» الطائية. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف.
انظر التصريح على التوضيح: ١/١٤٧، شرح الأشموني: ١/١٧٤، الشواهد الكبرى: ١/٤٥١، شرح المرادي: ١/٢٥٦، شرح التسهيل لابن مالك: ١/٢٣١، تفسير البحر المحيط: ٤/٤٤٧، أوضح المسالك: ٣٣.

الثّاني: أنْ يكونَ العاملُ في المَجْرورَيْنِ متَّفقاً لفظاً ومَعْنىً، ولذا شذَّ قولُهُ:

٢٧- .... وهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلْقَمُ

فالعائدُ محذوفٌ، أي: علَيْهِ، مع اختلافِ المتعلّقِ، وهُما: «صَبَّ، وعَلْقَمُ».

الثّالثُ: أنْ يكونَ العائدُ المجرورُ غيْرَ محصورٍ، فلا يُحذَفُ منْ نَحْوِ «مَرَرْتُ بالّذي ما مرَرْتَ إلاّ به».

الرّابعُ: ألاّ[1] يكونَ العائِدُ المجرورُ نائباً عن الفاعِلِ، فلا يُحذَفُ منْ نحوِ «مررْتُ بالّذي مُرَّ به».

الخامسُ: أنْ يكونَ العائدُ المجرورُ/ متعيناً للرّبْطِ، فلا يُحذَفُ منْ نَحْوِ [٤٤/أ] «مَررْتُ بالّذي مررْتَ به في دارِه».

السادسُ: ألاّ يكونَ العائدُ المجرورُ حذْفُهُ مُلبساً، فلا يُحذَفُ منْ نحوِ «رغِبْتُ فيما رغِبْتُ فيه» لأنّهُ لا يُعْلَمُ أنّ أصْلَهُ: فيْهِ، أو عنْهُ.

وقدْ نبّهَ علَى الشّرْطِ الأوّلِ بقوله:

كَذا الَّذي جُرَّ بِما المَوْصُوْلَ جَرْ

و[2] علَى (الثّاني والثّالِثِ)[3] بالمثالِ، وهْوَ قولُهُ:

.... كَمُرَّ بالّذي ...... البَيْتُ

٢٧- من الطويل، يقال: إنه لرجل من همدان، وصدره:

وإنَّ لِسَانِيْ شَهدَةٌ يُشْتَفى بِهَا

شهدة: بضم الشين، العسل المشمع. قوله: «علقم» - بفتح العين - وهو الحنظل. يعني: إن لساني مثل العسل إذا تكلمت في حق من أحبه، ولكنه مثل الحنظل على من أبغضه، لأني أقدح فيه بالكلام. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف، وفيه شذوذ من وجه آخر وهو اختلاف متعلق الحرفين فإن «على» الظاهر يتعلق بقوله «علقم» - كما ذكر -، و«على» المقدر يتعلق بقوله: «صبه».

انظر التصريح على التوضيح: ١/١٤٨، الشواهد الكبرى: ١/٤٥١، شرح ابن يعيش: ٣/٩٦، الخزانة: ٤/٢٦٦، مغني اللبيب (رقم): ٧٩٧، الهمع (رقم): ١٥٠، ١٧٣١، الدرر اللوامع: ١/٣٧، ٢/٢١٦، شرح الأشموني: ١/١٧٤، تاج علوم الأدب: ١/١٤٦، شرح التسهيل لابن مالك: ١/٢٣٢، شواهد المغني: ٢/٨٤٣، تفسير البحر المحيط: ٤/٤٤٦، شرح ابن الناظم: ٩٨، الجامع الصغير: ٣٥.

(١) في الأصل: أن. راجع التصريح: ١١/١٤٨.

(٢) في الأصل: الواو. ساقط. انظر شرح المكودي: ١/٧٠.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٧٠.

الباب السابع
المعرف بأداة التعريف

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

المُعَرَّفُ بأَداةِ التّعْرِيفِ

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أو اللامُ فقَطْ   فنَمطٌ عَرّفْتَ قُلْ فيهِ النّمَطْ

هَذا هُوَ النوعُ الخامسُ منَ المعارِفِ، والمُرادُ بأداةِ التعريفِ: الألفُ واللامُ، وهِيَ علَى أربعَةِ أقسامٍ: للتّعريفِ، وزائِدَةٍ، و[1] للَمْحِ الصّفةِ، وللغَلَبَةِ.

وقدْ أشارَ إلى الأوّلِ بقولِه: «أَلْ حرْفُ تعْريفٍ»، واختُلِفَ في آلةِ التّعْريفِ:

فقيلَ: «ألْ»، وهَمزَتُها هَمزَةُ قطْعٍ، وحُذِفَتْ في الوصْلِ لكثرةِ الاستِعمالِ وهْوَ مذْهَبُ الخَليلِ[2].

وقيلَ: «ألْ»، إلاّ أنّ هَمزَتَها همزَةُ وصْلٍ.

وقيلَ: اللامُ وحْدَها للتعريفِ، فاجْتُلِبَتْ هَمزَةُ الوصْلِ للابتداءِ بالسّاكِنِ. وهَذانِ القَولانِ عنْ سيبويه[3].

---

(١) في الأصل: الواو. ساقط. انظر شرح المكودي: ١/ ٧٠.

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل (١/ ٢٨٥): «على أن الصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظائر: أحدها: تصدير الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف. الثاني: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن، ولا نظير لذلك. الثالث: افتتاح حرف بهمزة وصل، ولا نظير لذلك أيضاً. الرابع: لزوم فتح همزة وصل بلا سبب، ولا نظير لذلك أيضاً». انتهى.
وانظر الكتاب: ٢/ ٦٣، ٦٤، ٢٧٣، شرح المكودي: ١/ ٧٠، التصريح على التوضيح: ١/ ١٤٨، المقتضب: ١/ ٢٢١، شرح الرضي: ٢/ ١٣١، شرح دحلان: ٣٧، شرح الكافية لابن مالك: ١/ ٣١٩، المفصل: ٣٢٦، تاج علوم الأدب: ٢/ ٥٣٩، الهمع: ١/ ٢٧٢، جواهر الأدب: ٣٧٩، شرح التسهيل: ١/ ٢٨٤، التسهيل: ٤٢، البهجة المرضية: ٣٧.
وقد نقل ابن عصفور هذا القول عن ابن كيسان. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٤٨.

(٣) فعلى القول الأول يكون مذهب سيبويه كمذهب الخليل في كون حرف التعريف «أل» إلا أن الخلاف بينهما في الهمزة، فعند الخليل همزة قطع، وعند سيبويه همزة وصل. قال سيبويه في الكتاب (٢/ ٣٠٨): «وأل» تعرف الاسم في قولك: «القوم والرجل». وقال في =

فقَولُهُ: «ألْ حرْفُ تَعْريفٍ» يُفهَمُ منْهُ الأوّلُ والثّاني، أي: هِيَ حرْفُ تعريفٍ بجُملَتِها معَ كوْنِ الهمزةِ أصليّةً أو زائدةً.

وقَولُهُ: «أوِ اللامُ فقَطْ» هَذا هُوَ القَوْلُ الثّالثُ.

وأَسْقَطَ مذهباً رابعاً، وَهُوَ أَنَّ المُعَرِّفَ: الهَمْزَةُ وَحْدَهَا، واللامُ زائدةٌ للفرقِ / [٤٤/ب] بينَهَا[١] وبينَ هَمزةِ الاستِفهامِ، وهُوَ قولُ المُبرِّدِ[٢]. وقولُهُ:

فنمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فيهِ النّمَطْ

أيْ: إذا أردتَ تعريفَ «نمَطٍ»[٣] أدْخلتَ عليهِ «ألْ» فقُلْتَ: «النّمَطُ»،

= (٢/ ٦٣): «وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كـ«قد» وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: «أأريد»، ولكن الألف كألف «أيم» في «أيم الله» وهي موصولة، كما أن ألف «أيم» موصولة».

وانظر القول الأول من قولي سيبويه في التسهيل: ٤٢، شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٨٤، شرح دحلان: ٣٧، أوضح المسالك: ٣٣، البهجة المرضية: ٣٧، جواهر الأدب: ٣٧٩، شرح المكودي: ١/ ٧٠، التصريح على التوضيح: ١/ ١٤٨.

أما القول الثاني من قولي سيبويه فظاهر كلامه المتقدم يدل على أن هذا القول ليس له، وقد نسب في شرح الأشموني: ١/ ١٧٧ لبعض النحاة، ونسب في اللسان (لوم) لابن السكيت، وفي التصريح: ١/ ١٤٨، «ونقله بعضهم عن الأخفش» وممن نسب هذا القول لسيبويه الزمخشري في مفصله: ٣٢٦، وابن يعيش في شرحه: ٩/ ١٧، والعصام في شرح الفريد: ٤٩٧، وابن مالك في شرح الكافية: ١/ ٣١٩، والمرتضى في التاج: ٢/ ٥٣٨، والرضي في شرحه: ٢/ ١٣٠، والسيوطي في الهمع: ١/ ٢٧٢، ودحلان في شرحه: ٣٨، وفيه: نسبة هذا القول لسيبويه وبعض المتأخرين، وقال: «ونقل عن سيبويه قول آخر موافق لقول الخليل».

وانظر البهجة المرضية: ٣٨، شرح المكودي: ١/ ٧١، التصريح على التوضيح: ١/ ١٤٨.

(١) في الأصل: بينهما. انظر التصريح: ١/ ١٤٨.

(٢) قال السيوطي في الأشباه والنظائر (٣/ ٥٦): «ذكر المبرد في كتابه المسمى بالشافي: «أنَّ حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وضم إليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام». انتهى.

وانظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٤٨، شرح الرضي: ٢/ ١٢٢-١٢٣، شرح الأشموني: ١/ ١٧٦-١٧٧، شرح دحلان: ٣٧.

وفي المقتضب قال المبرد (١/ ٨٣): «ومن ألفات الوصل: الألف التي تلحق اللام للتعريف». وعلى هذا يكون مذهبه أقرب ما يكون إلى مذهب سيبويه المتقدم، حيث جعل الألف للوصل.

(٣) في الأصل: بنمط. انظر شرح المكودي: ١/ ٧١.

والنَّمَطُ: قالَ الجَوهَريُّ: ضَرْبٌ مِنَ البُسْطِ[١]، وقِيلَ: جَماعةٌ مِنَ النّاسِ أمرُهُمْ واحِدٌ[٢]، وقِيلَ: الطَّرِيْقُ[٣].

قالَ الزّجّاجُ[٤] في حَواشِيه علَى ديوان الأدَب: «وحِميَرٌ يَقلبونَ اللامَ ميماً إذا كانَتْ مُظهَرةً، كالحديث المرْوِيِّ، إلاّ أنّ المُحدِّثينَ أبدَلوا في «الصّوْمِ، والسّفَرِ»، وإنّما الإبْدالُ في «البرِّ» فقَطْ، وربَّما وقَعَ في أشعارِهِمْ قلْبُ اللامِ المُدغَمَة:

٢٨- .... يَرْمِي وَرائِي بامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ»

انتَهى[٥].

---

(١) في الأصل: البط. انظر الصحاح: ٣/١١٦٥ (نمط)، اللسان: ٦/٤٥٤٩ (نمط).
(٢) انظر الصحاح: ٣/١١٦٥ (نمط)، اللسان: ٦/٤٥٤٩ (نمط).
(٣) انظر اللسان: ٦/٤٥٤٩ (نمط)، شرح المكودي: ١/٧١.
(٤) في الأصل: الزجاجي. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٤٩، إرشاد الطالب النبيل (٨٠/أ).
٢٨- من المنسرح، لبجير بن عنمة الطائي الجاهلي، وصدره:

ذاكَ خَليلِيْ وذُو يُعاتِبُني

ويروى: «يواصلني» بدل «يعاتبني». والخليل: الصاحب. «ذو يعاتبني» أي: الذي يعاتبني، والمعاتبة: مخاطبة الإدلال، والاسم العتاب، قال الشاعر:

ويَبْقَى الودُّ ما بقِيَ العتابُ

«بامسهم» أي: بالسهم. «وامسلمة» أي: والسلَمة، والسلمة - بكسر اللام - واحدة السلام، وهي الحجارة. والمعنى: هذا الرجل يعاتبني، ويسلك طريق بقاء الود، يدافع عنه مرة بالسهام ومرة بالسلام. قال العيني: «وركب ابن الناظم وأبوه أيضاً صدر البيت على عجز بيت آخر، فإن الرواية فيه:

وإنّ مَـولايَ ذُو يُعيِّرُنـي ... لا إحْنَـةٌ بَينَنا ولا جَـرِمَـهْ
يَنصُرُني منكَ غيرُ مُعتَذِرٍ ... يَرْمي وَرائي بامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ

انتهى. ويروى أولهما: «يعاتبني» بدل «يعيرني»، و«عنده» بدل «بيننا»، وقال البغدادي عن روايته بـ«يعيرني»: «وهو غير مناسب». والمولى: ابن العم، والناصر، والحليف، والمعتق، والعتيق، قال البغدادي: «والظاهر أن المراد أحد الثلاثة الأول». الإحنة: الضغينة والحقد. الجرمه: الجرم والذنب. وراء: من الأضداد، بمعنى: قدام وخلف، ويحتمل المعنيين هنا. والشاهد في قوله: «بامسهم وامسلمه» حيث أتى بالميم مكان لام التعريف على لغة حمير، ويروى: «بالسهم والسلمة»، وعليه فلا شاهد فيه هنا.

انظر شرح ابن يعيش: ٩/١٧، ٢٠، شواهد الشافية: ٤٥١، الشواهد الكبرى: ١/٤٦٤، شرح الكافية لابن مالك: ١/١٦٥، شرح ابن الناظم: ٨٨، مغني اللبيب (رقم): ٦٨، أبيات المغني: ١/٢٨٧، شواهد المغني: ١/١٥٩، الهمع (رقم): ٢٢٠، الصحاح واللسان (سلم)، الدرر اللوامع: ١/٥٣، شرح الأشموني: ١/١٥٧، الجنى الداني: ١٤٠، التصريح على التوضيح: ١/١٤٩، إرشاد الطالب النبيل: (٨٠/ب).
(٥) انظر التصريح على التوضيح: ١/١٤٩، إرشاد الطالب النبيل: (٨٠/أ).

وأرادَ بالحديث المرويِّ قولَهُ عليْه السّلامُ: «لَيْسَ منَ البرِّ الصّيامُ في السّفرِ»[١] أخرَجَهُ أحمَدُ[٢] في مُسنَدِه، وغيْرُهُ.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

وقَـدْ تُـزادُ لازمـاً كـاللات والآنَ والّـذيْنَ ثـمّ الـلات
ولاضْطِـرارٍ كبَناتِ الأوبَـــر[٣] كَذا وَطِبْتَ النّفْسَ يا قيْسُ السّرِىْ

أشارَ بِهذا إلى القِسمِ الثّاني، وهِيَ الزائدةُ، وذكَر أنّ زِيادتَها علَى قِسمَيْنِ:

(**الأولُ**: زائِدةٌ)[٤] لازمةٌ، وذكَرَ منْ ذلِكَ أربعةَ مَواضِعَ:

- اللاّتُ: وهُوَ اسْمُ صنَمٍ لثقيفٍ بالطّائِف[٥]، وعنْ مُجاهدٍ[٦]: كانَ

---

(١) الحديث في مسند أحمد: ٣/٣١٩، سنن النسائي: ٤/١٧٦، ١٧٧، فتح الباري: ٤/١٨٤، سنن الدارمي: ١/٣٤٢، شرح السنة للبغوي: ٦/٣٠٨، سنن ابن ماجة رقم: ١٦٦٤، ١٦٦٥، سنن الترمذي: رقم: ٧١٠، مجمع الزوائد: ٣/١٦٤، تلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني: ٢/٥٠، ٢٠٤، كنز العمال رقم: ٢٣٨٤٣، ٢٣٨٤٥، وانظر التصريح على التوضيح: ١/١٤٩. وروي: «ليس من امبر امصيام في امسفر» في مسند أحمد: ٥/٤٢٤، مجمع الزوائد: ٣/١٦٤، وأكثر ما اطلعت عليه من كتب النحو مروي فيها بهذه الرواية. انظر شرح الكافية لابن مالك: ١/١٦٤، الهمع: ١/٢٧٣، الإيضاح لابن الحاجب: ٢/٤٠٦، الجنى الداني: ١٤٠، سر الصناعة: ١/٤٢٣، المقرب: ٢/١٧٨، الإرشاد للكيشي: ٦، مغني اللبيب: ٧١، شرح ابن يعيش: ٨/٢٠، قطر الندى: ١٥٨، شرح الرضي: ٢/١٣١.

(٢) هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله حيان بن عبد الله الشيباني الوائلي المروزي البغدادي، أبو عبد الله، إمام المذهب الحنبلي وأحد الأئمة الأربعة المشهورين، ولد في بغداد سنة ١٦٤، وتوفي فيها سنة ٢٤١هـ، له من الكتب: المسند (يحوي على نيف وأربعين ألف حديث)، الناسخ والمنسوخ، كتاب الزهد، وغيرها.

(٣) في الأصل: الأبر. انظر الألفية: ٢٩.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المكودي: ١/٧١.

(٥) قال الكلبي في كتاب الأصنام (١٦): «واللات بالطائف وهي أحدث من مناة، فكانت صخرة مربعة، وكان يهودي يلت عندها السويق». وانظر التصريح على التوضيح: ١/١٥٠، تفسير القرطبي: ١٧/٩٩، معاني الفراء: ٣/٩٨، تفسير البغوي: ٤/٢٤٩.

(٦) هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي، مولى بني مخزوم، تابعي، مفسر، من أهل مكة، شيخ القراء والمفسرين، ولد سنة ٢١هـ، وأخذ التفسير عن ابن عباس وتنقل في الأسفار واستقر بالكوفة، وتوفي سنة ١٠٤هـ (وقيل: ١٠٠هـ، وقيل: ١٠٢هـ) وقيل إنّه مات وهو ساجد.
انظر ترجمته في طبقات الفقهاء: ٤٥، طبقات القراء: ٢/٤١، صفة الصفوة: ٢/١١٧، ميزان الاعتدال: ٣/٩، الأعلام: ٥/٢٨٧، حلية الأولياء: ٣/٢٧٩.

رجُلاً[١] يَلتُّ السَّويقَ بالطّائف، وكانُوا يعكفونَ علَى قبره، فجَعلُوهُ وثَناً[٢]، وكانَتْ/ تاؤُهُ مُشدّدَةً فخُفِّفَتْ، فـ« أَلْ » فِيه زائدَةٌ لازمةٌ، لأنّهُ علَمٌ. [١/٤٥]

– والآنَ: علَمٌ على الزّمان الحاضر، و« أَلْ » فيه زائدةٌ لازمةٌ، لمْ يُستَعمَلْ في كَلامِ العرَبِ مُجرّداً منْها، وهُوَ[٣] مَبنيٌّ لتضمنه مَعْنى « أَلْ » التي تَعرَّفَ بها. قالَ المَكوديُّ: وهَذا منَ الغَريبِ لكوْنهِمْ جعَلوهُ مُضَمّناً مَعْنى « أَلْ »، وجعَلُوا « أَلْ » المَوجودَةَ فِيه زائدةً[٤]. انتهَى. وهْوَ قوْلُ الفارِسيّ[٥].

وقِيلَ: بُنِيَ لتَضَمُّنِه مَعْنى حرْفِ الإشارةِ الّذِي كانَ[٦] يَستَحِقُّ الوضْعَ. قالَهُ ابْنُ مالكٍ[٧].

---

(١) في الأصل: كا رجل. انظر التصريح: ١ / ١٥٠.

(٢) قال البغوي في تفسيره: وقرأ ابن عباس ومجاهد وأبو صالح: « اللات » – بتشديد التاء وقالوا: كان رجلاً يلتّ السويق للحاج، فلما مات عكفوا على قبره يعبدونه، وقال مجاهد: كان في رأس جبل له غنيمة يسلأ منها السمن ويأخذ منها الأقط، ويجمع رسلها، ثم يتخذ منها حيساً. وقال الكلبي: كان رجلاً من ثقيف يقال له: صرمه بن غنم، وكان يسلأ السمن فيضعها على صخرة ثم تأتيه العرب فتلت به أسوقتهم، فلما مات الرجل حولتها ثقيف إلى منازلها فعبدتها فعمدت الطائف على موضع اللات.
انظر تفسير البغوي: ٤ /٢٤٩، تفسير الخازن: ٦ /٢٦٢، كتاب الأصنام للكلبي: ١٦، تفسير القرطبي: ١٧ /٩٩–١٠٠، التصريح على التوضيح: ١ / ١٥٠، معاني الفراء: ٣ /٩٧–٩٨.

(٣) في الأصل: وهي. انظر شرح المكودي: ١ / ٧١.

(٤) زائدة لازمة. انظر شرح المكودي: ١ /٧٢، وانظر شرح دحلان: ٣٧، البهجة المرضية: ٣٧.

(٥) فاللام المضمنة عنده غير الموجودة، أما الموجودة فزائدة، إذ شرط اللام المعرفة أن تدخل على النكرات فتعرفها، ولم يسمع « الآن » مجرداً عنها، وتابعه ابن الحاجب في الإيضاح، وفي ابن يعيش (٤ /١٠٤): نسب هذا القول إلى جماعة ممن ينتمون إلى التحقيق والحذق بهذه الصناعة. وضعفه ابن مالك بأن تضمن اسم معنى حرف اختصاراً ينافي زيادة ما لا يعتد به، هذا مع كون المزيد غير المضمن معناه فكيف إذا كان إياه.
انظر التصريح على التوضيح: ١ / ١٥١، الإنصاف: ٢ /٥٢٣، اللسان (أين)، شرح الرضي: ٢ /١٢٦، الإيضاح لابن الحاجب: ١ /٥١٥، الهمع: ٣ /١٨٥، شرح دحلان: ٣٧، البهجة المرضية: ٣٧، جواهر الأدب: ٣٨٦.

(٦) في الأصل: كانا. انظر التصريح: ١ / ١٥١.

(٧) في التسهيل (٩٥)، وهو قول الزجّاج، ونسب للبصريين في الإنصاف، ومعناه هذا الوقت.
ورد: بأن تضمين معنى الإشارة بمنزلة اسم الإشارة، وهو لا تدخله « أل ».
وانظر الإنصاف: ٢ /٥٢١، الهمع: ٢ /١٨٥، شرح ابن يعيش: ٤ /١٠٣، شرح الرضي: ٢ /١٢٦، التصريح على التوضيح: ١ /١٥١، شرح الأشموني: ١ / ١٨١، تاج علوم الأدب: ١ / ٢٢٠، شرح دحلان: ٣٧، جواهر الأدب: ٣٨٥.

- والّذينَ: منَ المَوصولاتِ، و«ألْ» فيه زائدةٌ لازمةٌ، لأنّ تَعريفَهُ بالصِّلةِ.
وقِيلَ: «ألْ» فيهِ للتعريفِ، وهُوَ مَذهَبُ الفَرّاءِ[١].
- واللاتي: جمْعُ «الّتي»، وهِيَ مِثْلُ «الّذينَ» في أنّ «ألْ» فيهِ زائدةٌ لازمةٌ، وتَعريفُهُ بالصِّلَةِ.

الثّاني: زائدةٌ لضرورةِ الشّعرِ، وذكَرَ (مِنْ)[٢] ذلكَ لَفظَيْنِ:
الأوّلُ: بَناتُ الأوْبَرِ، وأشارَ بذلِكَ إلى قوْلِ الشّاعرِ:

٢٩- .... ولقَدْ نَهَيْتُكَ عنْ بَناتِ الأوْبَرِ

أرادَ: بَناتَ أوْبَرَ، وهُوَ علمٌ علَى نوْعٍ منَ الكَمْأةِ، وهُوَ كَمْأةٌ صِغارٌ مُزغِبَةٌ رديئةُ الطّعْمِ، وهِيَ أوّلُ الكَمْأة[٣].
وقِيلَ: مِثْلُ الكَمْأةِ، ولَيسَتْ كَمْأةً[٤].

---

(١) انظر شرح المكودي: ١/ ٧٢، الأزهية: ٢٩١، وانظر شرح الرضي: ٢/ ٣٩-٤٠.
(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٧٢.
٢٩- من الكامل، لم يعرف له قائل، وصدره:
ولقَدْ جَنيتُكَ أكْمُؤاً وعَساقلاً
جنيتك: أي: جنيت لك. عساقلاً: جمع عسقول وعسقل وعسقولة، وهو ضرب من الكمأة بيض. وقيل: هي الكماة التي بين البياض والحمرة، وقيل: هي أكبر من الفقع وأشد بياضاً واسترخاء. والشاهد في قوله: «الأوبر» حيث أدخل «أل» عليه ضرورة، ووجه احتياج الشاعر إلى «أل» أنّ الراء في جميع قوافي القصيدة مكسورة، ولو حذف «أل» من الأوبر لفتحت راؤه لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والوزن، فإن جزء العلم علم على الأصح فتختل القافية. وقال المبرد: إنه ليس بعلم بل هو نكرة، فالألف واللام عنده غير زائدة بل معرفة فحينئذ لا شاهد فيه.
انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٥١، الشواهد الكبرى: ١/ ٤٩٨، المقتضب: ٤/ ٤٨، الخصائص: ٣/ ٥٨، المنصف: ٣/ ١٣٤، المحتسب: ٢/ ٢٢٤، الإنصاف: ٣١٩، ٧٢٦، شرح ابن يعيش: ٥/ ٧١، مغني اللبيب (رقم): ٧٥، ٤٠٢، شرح الأشموني: ١/ ١٧٢، أبيات المغني: ١/ ٣٠٠، ٤/ ٣٢٨، اللسان: (وبر، عسقل)، شرح ابن عقيل: ١/ ٨٦، شواهد الجرجاوي: ٢٧، المكودي مع ابن حمدون: ٧٢، شواهد العدوي: ٢٧، مجالس ثعلب: ٢/ ٥٥٦، شرح ابن الناظم: ١٠١، شرح المرادي: ١/ ٢٦٣، شواهد المغني: ١/ ١٦٦، البهجة المرضية: ٣٨، شرح ابن عصفور: ٢/ ١٣٩، كاشف الخصاصة: ٤٨، شرح الكافية لابن مالك: ١/ ٣٢٥، شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٩١، الإيضاح لابن الحاجب: ١/ ٨٦، فتح رب البرية: ١/ ١٥٤.
(٣) انظر اللسان: ٦/ ٤٧٥٢ (وبر)، شرح ابن الناظم: ١٠١، التصريح على التوضيح: ١/ ١٥١، حاشية ابن حمدون: ٢/ ٧٢.
(٤) انظر اللسان: ٦/ ٤٧٥٢ (وبر)، التصريح على التوضيح: ١/ ١٥١، حاشية ابن حمدون ٢/ ٧٢.

والثّاني: طِبْتَ النّفْسَ، وأشارَ بذلكَ إلى قولِ رَشيدٍ اليَشكُريّ[١]:

٣٠- .... وطِبْتَ النّفْسَ يا قيْسُ عنْ عَمْرِو

أرادَ: وطِبْتَ نفْساً، فأدخلَ «أل» على التمييزِ ضرورةً، لأنّ التمييزَ لا يكونُ إلاّ نكرةً عنْدَ البصريينَ[٢]/. [٤٥/ب]

وتمّمَ البيتَ بـ«السّريّ»، وهْوَ الشّريفُ[٣].

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

---

(١) ذكر هذا الشاعر في بعض المراجع باسم «رشيد»، وفي بعضها الآخر باسم «راشد»، ولعل هذا الأخير هو الصواب والأول تحريف، حيث أن كل من ترجم له ذكره باسم راشد. وهو راشد بن شهاب بن عبدة بن عصم بن عامر بن يشكر بن بكر بن وائل، شاعر جاهلي، كان سيد قبيلته، عاش في أواخر القرن السادس الميلادي، وأوائل القرن الأول الهجري السابع الميلادي.

انظر ترجمته في تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين (المجلد الثاني، الجزء الثاني): ٩٣، جمهرة النسب للكلبي: ٥٦٢، الأعلام: ٣/ ١٢، هامش المفضليات: ٣٠٧.

٣٠- من الطويل لراشد (أو رشيد) اليشكري من قصيدة له يخاطب بها قيس بن مسعود بن قيس ابن خالد اليشكري، وتمامه:

رأيتُكَ لمّا أنْ عرَفْتَ وجوهَنا ... صَدَدْتَ وطِبتَ النّفْسَ يا قيسُ عنْ عَمْرِو

ويروى:

رأيتُكَ لمّا أنْ عرَفْتَ جِلادَنا ... رضيْتَ وطِبْتَ النّفسَ يا بكْرُ عنْ عَمْرِو

أراد بالوجوه الأنفس والذوات من قبيل إطلاق اسم جزء الشيء على كله، ويجوز أن يكون المراد من الوجوه: الأعيان منهم. صددت: أعرضت. طبت: رضيت. والمعنى: أبصرتك يا قيس حين عرفت أعياننا أعرضت عنا وطابت نفسك من قبلنا عن عمرو صديقك الذي قتلناه، أي: تسليت عن قتله. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف.

انظر المفضليات: ٣١٠، التصريح على التوضيح: ١/ ١٥١، ٣٩٤، الشواهد الكبرى: ١/ ٥٠٢، ٣/ ٢٢٥، الهمع (رقم): ٢٢٣، الدرر اللوامع: ١/ ٥٣، ٢٠٩، شرح الأشموني: ١/ ١٨٢، شرح ابن عقيل: ١/ ٨٦، شواهد الجرجاوي: ٢٧، البهجة المرضية: ٣٨، ٩٣، توجيه اللمع: ٣٨٤، شواهد العدوي: ٢٧، المكودي مع ابن حمدون: ١/ ٧٢، شرح ابن الناظم: ١٠٢، شرح المرادي: ١/ ٢٦٤، كاشف الخصاصة: ٤٨، جواهر الأدب: ٣٩٩، شرح الكافية لابن مالك: ١/ ٣٢٤، شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٩٢، الجامع الصغير: ٤٠، شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام: ٢٧٣، فتح رب البرية: ١/ ١٥٥، ٢/ ١٨٩.

(٢) وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى جواز تعريف التمييز متمسكين بنحو ذلك.

انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٣٩٤، الهمع: ٤/ ٧٢، شرح المرادي: ٢/ ١٧٥، شرح الرضي: ١/ ٢٢٣، شرح ابن عصفور: ٢/ ٢٨١.

(٣) انظر اللسان: ٣/ ٢٠٠١ (سرا)، شرح المكودي: ١/ ٧٢.

وبعْـضُ الاعْـلامِ علَيْـه دَخَـلا   للَمْـحِ ما قَـدْ كـانَ عنْـهُ نُقـلا
كالفَضْلِ[١] والحارِثِ والنُّعمانِ   فذِكْـرُ ذا وحـذْفُـهُ سِـيّان

أشارَ بهَذا إلى القسمِ الثّالث منْ أقْسامِ «ألْ»، وهيَ الّتي للَمْحِ الصّفَة فذكَرَ أنّ «ألْ» دخَلَتْ على بعْضِ الأعْلامِ للمْحِ الأصْلِ الذي كانتْ عليه قبْلَ نقْلِها للعلميةِ، وذكَر لذلكَ ثلاثةَ أمثلَة:

الأوّل: الفضْلُ، وهُوَ مَنقولٌ منَ المَصدَرِ، فإنّهُ في الأصْلِ: «فضَلَ يَفْضُلُ فَضْلاً»، إذا صارَ ذا فضْلٍ[٢].

والثّاني: الحارِثُ، وهُوَ منقُولٌ منْ اسْمِ الفاعِلِ.

والثالثُ: النُّعْمانُ – بضمِّ النّون –، فإنّهُ في الأصلِ اسْمٌ للدّمِ – بتخفيفِ الميمِ –، ومنْهُ سُمِّيَتْ[٣] شَقائقُ النُّعْمانِ، لشَبَهِ لونِها في حُمرتِهِ بالدَّمِ[٤].
وقَولُهُ:

فذِكْرُ ذَا وحذْفُهُ سيّان

يَعْني: أنّهُ يجوزُ أنْ تأتِيَ بهذِهِ الأسماءِ التي ذُكِرَتْ[٥] مُقترِنَةً بـ«ألْ» ومُجرّدةً منْها.

وفُهِمَ منْ قوله: «وبعْضُ الأعلامِ» أنّ ذلكَ لا يكونُ في جميعِ الأعلامِ، لأنّ هَذا البابَ سَماعيٌّ، فلا يَجوزُ في «مُحمَّد» أنْ يُقالَ: (المُحمَّدُ)[٦] حالَ العلميةِ، لأنّهُ لمْ يُسمَعْ[٧]، واللغَةُ لا تَثْبُتُ[٨] بالقياسِ.

وفُهِمَ من قوله: «نُقِلا» أنّ ذلِكَ لا يكونُ في الأعلامِ المُرتجَلَة.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وقَـدْ يَصـيْرُ عَلَماً بالغَلَبَـهْ   مُضافٌ أو مَصْحوبُ ألْ كالعَقَبَهْ

---

(١) في الأصل: فالفضل. انظر الألفية: ٣٠.
(٢) انظر التصريح على التوضيح: ١/١٥٢، اللسان: ٥/٣٤٢٨ (فضل).
(٣) في الأصل: سمعت. انظر التصريح: ١/١٥٢.
(٤) انظر التصريح على التوضيح: ١/١٥٢، اللسان: ٦/٤٤٨٤ (نعم).
(٥) في الأصل: ذكر. انظر شرح المكودي: ١/٧٣.
(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/١٥٢.
(٧) في الأصل: يستمع. انظر التصريح: ١/١٥٢.
(٨) في الأصل: ثبت. انظر التصريح: ١/١٥٢.

أشارَ بِهَذا إلى القِسْمِ الرّابعِ من أقسام «ألْ»، وهِيَ الّتي للغلبة، وذُو الغَلَبةِ: هُوَ كلُّ اسْمٍ اشتهَرَ (به)[١] بعضُ ما لَهُ مَعْناهُ، وهُوَ على ضربينِ:

مُضافٌ: كـ«ابْنِ عُمَرَ»، والمُرادُ به: عَبْدُ اللّهِ بنُ عُمَرَ بْنِ الخطّاب[٢]، و«ابْنِ الزُبَيْرِ»، والمُرادُ به: عَبدُ الله بنُ الزُبيرِ[٣].

وذُو الأداة: كـ«العَقَبة»، وهِيَ في الأصْلِ اسْمٌ لكلِّ طريقٍ صاعدٍ في الجبلِ، ثمّ اختُصَّ بـ«عَقَبَة منًى»[٤] التي تُضافُ إلَيْها الجَمرَةُ (فيُقالُ: جَمرَةُ)[٥] العقَبَةِ[٦]، قالَهُ الشّاطبيُّ[٧]. وقيلَ: عقَبَةُ أيْلَة[٨].

وكـ«الأعْشَى»، فإنّهُ في الأصْلِ لكُلِّ ما لا يُبْصِرُ لَيْلاً، ثمّ غلَبَ علَى «أعْشَى هَمْدَانَ»[٩] ونَحْوِهِ.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٧٣.

(٢) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبد الرحمن، صحابي جليل، ولد سنة ١٠ق.هـ، ونشأ في الإسلام وهاجر إلى المدينة مع أبيه، وشهد فتح مكة، وغزا إفريقية مرتين، وكف بصره في آخر حياته وتوفي سنة ٧٣هـ، وله في كتب الحديث ٢٦٣٠ حديثاً.

(٣) هو عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الاسدي، أبو بكر، فارس قريش في زمنه، ولد في السنة الأولى للهجرة وشهد فتح إفريقية في زمن عثمان، وبويع له بالخلافة سنة ٦٤هـ، وكانت له مع الأمويين وقائع انتهت بقتله سنة ٧٣هـ، له في كتب الحديث ٣٣ حديثاً.

(٤) منى: في درج الوادي الذي ينزله الحاج ويرمي فيه الجمار من الحرم، سمي بذلك لما يمني فيه من الدماء، أي: يراق، وهي في داخل الحرم، وفيه أبنية ومنازل تسكن أيام الموسم، فتصير كالبلدة، وتخلو بقية أيام السنة إلا ممن يحفظها فتصير كالقرية. انظر معجم البلدان: ٥/١٩٨، مراصد الاطلاع: ٣/١٣١٢.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/١٥٣.

(٦) وهي الجمرة الكبرى، وهي موضع رمي الجمار بمنى، قال الداودي: وجمرة العقبة في آخر منى مما يلي مكة، وليست العقبة التي نسبت إليها الجمرة من منى. انظر معجم ما استعجم: ٢/٣٩٢، معجم البلدان: ٢/١٦٢.

(٧) قال الشاطبي في شرح الألفية (١/١٣٥ - أ): «ومثال الثاني: العقبة، وهو مثاله، فإن العقبة اسم لكل طريق صاعد في الجبل، ثم اختصت بعقبة منى التي تضاف إليها الجمرة، فيقال: جمرة العقبة». وانظر التصريح على التوضيح: ١/١٥٣.

(٨) أيلَة: موضع بـ«رضوى» وهو جبل ينبع بين مكة والمدينة. وأيلة أيضاً: مدينة على ساحل بحر القلزم مما يلي الشام.
انظر معجم البلدان: ١/٢٩٢، تقويم البلدان: ٨٧، مراصد الاطلاع: ١/١٣٨، التصريح على التوضيح: ١/١٥٣.

(٩) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث بن نظام بن جشم الهَمْداني، شاعر اليمانيين بالكوفة وفارسهم في عصره، ويعد من شعراء الدولة الأموية، وهو أحد الفقهاء القراء، قاتل الحجاج =

وهَذا النوعُ مُعرَّفٌ قَبلَ الغلَبَة بالإضافة و«ألْ»، ثمّ غلَبَتْ علَيْه الشُهرَةُ، فصارَ علَماً، وأُلْغِيَ التّعريفُ السّابقُ.

وإنّما ذكَرَ النّاظمُ المُضافَ في هَذا الفصْلِ، وليْسَ منَ البابِ، لاشتراكه في الغلبةِ معَ ذيْ الأداة.

وفُهِمَ منْ قوله: «وقدْ يَصيرُ علَماً» أنّ العلمية طرأتْ عليه، وأنّ التّعريفَ بالإضافةِ والأداةِ سابقٌ للعلمية.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وحَذْفُ ألْ ذي إنْ تُنادِ أو تُضِفْ أوجِبْ وفي غَيرِهِما قدْ تَنحَذِفْ

يَعْني: أنّ «ألْ» الّتي للغلبة إنْ نُوديَ ما هِيَ فيه، أو أُضيفَ إلى ما بَعْدَهُ — وجَبَ حذْفُها، فمثالُ المُنادَى: «يا أعْشَى»، ومثالُ/ المُضَافِ: «يا أعْشَى[١] [٤٦/ب] باهِلَةَ»[٢] — بموحَّدةٍ —: قَبيلَةٌ منْ قَيْسِ عَيْلانَ — بعينٍ مُهملَةٍ[٣] —.

وقَولُهُ: «وَفي غَيرهما قد تنحَذِفْ» يَعْني: أنّ «ألْ» المَذكورَةَ تُحذَفُ في غيرِ النِّداءِ والإضافة، وفُهِمَ منْ قوله: «قدْ»[٤] قلّةُ ذلكَ، ومنْ حذفِها في غيرِهِما قولُهُم: «هَذا يومُ اثْنَيْنِ مُباركاً فيه»، حَكاهُ سِيبَويه[٥].

= بعد استيلائه على سجستان، فوقع أسيراً فقدم إلى الحجاج فأمر بضرب عنقه سنة ٨٣هـ، وأخباره كثيرة.

انظر ترجمته في الأغاني: ٥/ ١٣٨، المؤتلف والمختلف: ١٤، الأعلام: ٣/ ٣١٢.

(١) في الأصل: يا ساقطة. انظر التصريح: ١/ ١٥٤.

(٢) هو عامر بن الحارث بن رياح الباهلي من همدان، شاعر جاهلي، يكنى أبا قحطان، أشهر شعر له رائية في رثاء أخيه لأمه المنتشر بن وهب، أوردها البغدادي في الخزانة.

انظر ترجمته في الأعلام: ٣/ ٢٥٠، الخزانة: ١/ ١٨٧، سمط اللآلئ: ٧٥، المؤتلف والمختلف: ١٤.

(٣) من العدنانية، وهم بنو سعد مناة بن مالك بن أعسر، واسمه منبه بن سعد بن قيس عيلان، وكانوا يقطنون باليمامة. وباهلة: أم سعد مناة، عرفوا بها، وهي باهلة بنت صعب بن سعد العشيرة من مذحج.

انظر معجم قبائل العرب: ١/ ٦٠، صبح الأعشى: ١/ ٣٤٣، نهاية الأرب للقلقشندي: ١٧٠.

(٤) في الأصل: وقد. انظر شرح المكودي: ١/ ٧٢.

(٥) أصله: «يوم الإثنين» وهو من إضافة المسمى إلى الاسم.

انظر الكتاب: ٢/ ٤٨، التصريح على التوضيح: ١/ ١٥٤، شرح الرضي: ٢/ ١٣٦، شرح المرادي: ١/ ٢٦٧، شرح دحلان: ٣٩، شرح ابن الناظم: ١٠٤، حاشية الصبان: ١/ ١٨٦.

ومَجيءُ الحالِ منْهُ في الفصيحِ يوَضّحُ فَسادَ قوْلِ المُبَرِّدِ في جَعْلِه[١] « ألْ » في « الاثنينِ » وسائِرِ الأيامِ للتعريفِ، فإذا زالَتْ صارَتْ نكراتٍ[٢].

والصّحيحُ عنْدَ الجُمْهورِ: أنّ أسْماءَ الأيّامِ أعْلامٌ[٣] تُوُهِّمَتْ فِيها الصّفةُ، فدَخَلتْ علَيْها « ألْ »، كـ« الحارِثِ »، ثمّ غلَبَتْ، فصارَتْ كـ« الدَّبَرانِ »[٤].

---

(١) في الأصل: جملة. انظر التصريح: ١ / ١٥٤.

(٢) انظر التصريح على التوضيح: ١ / ١٥٤، شرح المرادي: ١ / ٢٧٦، الهمع: ١ / ٢٥٥، إرشاد الطالب النبيل (٨٤ / أ)، شرح الرضي: ٢ / ١٣٦.

(٣) فـ« السبت » مشتق من معنى: القطع، و« الجمعة » من الاجتماع، وباقيهما من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس. انظر الهمع: ١ / ٢٥٥، التصريح على التوضيح: ١ / ١٥٤.

(٤) والدَّبَرانُ: خمسة كواكب من الثور، ويقال: إنه سنامه، وهو من منازل القمر، وقيل: نجم بين الثريا والجوزاء، ولزمته اللام لأنهم أرادوا فيها معنى الصفة، فهو مأخوذ من « دبر » إذا تأخر بمعنى: الدابر، والعرب تزعم أن « الدبران » يتبع الثريا خاطباً لها.
انظر اللسان (دبر)، الكتاب: ١ / ٢٦٧، شرح ابن يعيش: ١ / ٤٢.

البَاب الثامن
المبتدأ والخَبر

ثمّ قالَ[١] رحِمَه اللهُ تَعالى:

المبتدأُ والخَبر

مُبتَدأٌ زَيـدٌ وعـاذِرٌ خـبَرْ ... إنْ قُلتَ زيْدٌ عاذِرٌ مَنِ اعتَذَرْ

المُبتدأُ هوَ الاسْمُ، صَريحاً أوْ مؤوّلاً، مُجرّداً عنِ العَوامِلِ اللفظيّةِ غيْرِ المَزيدَةِ، مُخبَراً عنْهُ، أو وَصْفاً رافِعاً لمُكْتَفىً به[٢].

فالاسْمُ الصريحُ نحْوُ «اللّهُ رَبُّنا، ومُحمّدٌ نَبيُّنا»، والمُؤوّل نحو ﴿وأنْ تَصومُوا خيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، أيْ: وصِيامُكُمْ خيْرٌ لكُمْ.

وخرجَ بقَولنا: «مُجرَّداً عنِ العَوامِلِ اللّفظيّة» اسْمُ «كانَ» وأخَواتها، وما أشبَهَهُ، ولمّا كانَ شامِلاً لما دخَلَ عليه حرْفٌ زائدٌ، أخْرَجْناهُ بقولنا/ [٤٧/أ]: «غيْر المَزيدَة»[٣] نحْوُ ﴿هلْ منْ خالقٍ غيْرُ اللّهَ﴾ [فاطر: ٣]، فـ«خالقٍ» مُبتدأٌ، وإنْ كانَ مَجْروراً بـ«مِنْ»، لأنّ وُجودَ الحَرْفِ الزّائدِ كَلا وُجودٍ.

وخَرَجَ بقولِنا: «مُخْبَراً عنْهُ أو وصْفاً» نحْوُ «نَزالِ» منْ أسماءِ[٤] الأفْعالِ،

---

(١) في الأصل: ثم قال. مكرر.

(٢) وفي التعريفات: المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه، أو الصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام أو حرف النفي رافعة لظاهر، نحو «زيد قائم، وأقائم الزيدان، وما قائم الزيدان». وعرفه الناظم في الكافية بقوله:

المُبْتَدا مَرفوعُ مَعْنىً ذُو خبَرْ ... أو وَصْفٌ استَغْنَى بفاعلٍ ظهَرْ

وفي شرح ابن عصفور: الابتداء هو جعل الاسم أول الكلام لفظاً أو تقديراً، معرى عن العوامل اللفظية لتخبر عنه.

انظر في ذلك شرح المكودي: ١/٧٤، التصريح على التوضيح: ١/١٥٤، شرح الرضي: ١/٨٥، شرح الأشموني: ١/١٨٨، التعريفات للجرجاني: ١٩٧، شرح المرادي: ١/٢٦٨، معجم مصطلحات النحو: ٥٤، شرح الكافية لابن مالك: ١/٣٣٠، الهمع: ٢/٥، حاشية الخضري: ١/٨٨، شرح ابن عصفور: ١/٣٤٠.

(٣) في الأصل: المزيد.

(٤) في الأصل: السما. انظر التصريح: ١/١٥٦.

فإنّهُ لا مُخْبَرٌ عنهُ ولا وصْفٌ، فَلا يكونُ مُبتدأً، بناءً على أنّ اسمَ الفِعْلِ لا مَحلَّ لهُ منَ الإعرابِ، وهْوَ الأصَحُّ[١].

وخرَجَ بقَولنا: «رافعاً لمُكتَفىً به» نحْوُ «أقائمٌ أبواهُ زَيدٌ»، فإنّ المرْفوعَ بالوَصْفِ - وهْوَ أبواهُ - غَيْرُ مُكتَفىً به في حُصولِ الفائدة، معَ قطْعِ النّظر عنْ «زَيْدٍ»، فيَكونُ «زيْدٌ» مُبتدأً مؤخّراً، والوَصْفُ خبَراً مُقدَّماً[٢]، و«أبَواهُ» فاعلُهُ.

وقدْ فُهِمَ منْ هَذا الحدِّ أنّ المبتدأَ على قسمينِ: ذُو خَبَرٍ، ووصْفٌ رافِعٌ لِما يُغْني عنِ الخبرِ، وقدْ أشارَ إلى الأوّلِ بقولِه:

مُبتَدأٌ زيْدٌ .... البيتُ

فاكْتَفى عنِ الحدِّ بالمِثالِ.

فـ«زَيدٌ» منْ قولكَ: «زيْدٌ عاذِرٌ منِ اعتذَرْ» مبتدأٌ، و«عاذِرٌ» منَ المِثالِ المَذكورِ خبرُهُ، و«مَنِ اعتَذَرْ» تَتميمٌ للبَيْتِ.

ثـمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ:

وأوّلٌ مُبتَـدأٌ والثّانــــي فاعِلٌ اغْنى فـي أسَـارٍ ذَانِ

وقِسْ وكاسْتِفْهامِ النّفيُ وقَـدْ يَجوزُ نحْوُ فائزٌ أُولو الرَّشَدْ

أشارَ بهذا إلى النّوعِ الثّاني منَ المبتدأ، يَعْني: أنّكَ إذا قُلتَ: «أسَارٍ ذان»، فالأوّلُ الذيْ هُوَ «سارٍ» مبتدأٌ، والثّاني الذي/ هُوَ «ذانِ» فاعِلٌ أغْنى عنِ الخَبَرِ، [٤٧/ب] فـ«سارٍ» اسْمُ فاعلٍ منْ «سَرَى»، و«ذانِ» تثنيةُ «ذَا»[٣].

---

(١) وهذا بناء على القول بأن أسماء الأفعال أسماء لألفاظ الأفعال أو بأنها أفعال حقيقة، وهو قول الأخفش وطائفة واختاره ابن مالك. وعلى القول بأنها أسماء لمعاني الأفعال، فموضعها رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر، وهو مذهب بعض النحويين. وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال فموضعها نصب بأفعالها النائبة عنها، لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب، وهو قول المازني وطائفة. قال الأزهري: والصحيح أنَّ كلاً منها اسم لفعل وأنه لا موضع لها من الإعراب. ومن ذهب إلى أن أسماء الأفعال أسماء للألفاظ النائبة عن الأفعال هم جمهور البصريين، ومن ذهب إلى أنها أسماء لمعاني الأفعال من الحدث والزمان هو صاحب البسيط، ونسبه لظاهر قول سيبويه والجماعة، ومن ذهب إلى أنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال هم طائفة من البصريين، ومن ذهب إلى أنها أفعال حقيقة هم الكوفيون.
انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٥٧، ٢/ ١٩٥، شرح المرادي: ٤/ ٧٥، شرح الأشموني: ٣/ ١٩٥-١٩٦، حاشية الخضري: ٢/ ٨٩، الهمع: ٥/ ١٢١، شرح الرضي: ٢/ ٦٧، شرح ابن يعيش: ٤/ ٢٥.

(٢) في الأصل: فيكون زيد مبتدأ مؤخر، والوصف خبر مقدم.

(٣) في الأصل: ذات. انظر شرح المكودي: ١/ ٧٥.

وإنّما (لَمْ)[١] يَحتَجْ هَذا النّوع منَ المبتدأ إلى الخبَرِ، لأنّهُ بمنزلةِ الفِعْلِ، واكْتَفى بمرفوعه.

وقولُهُ: «وقسْ» أي: علَى هذَيْنِ المثالَيْنِ، وهُما: «زَيدٌ عاذِرٌ» و«أَسارٍ ذانِ»، لكنْ قياسُكَ علَى الثّاني لابُدّ أنْ تُراعِي فيه تقدُّمَ الاستِفْهامِ.

وقولُهُ: «وكاستفهامٍ النّفْيُ» يعْني: أنّ النّفيَ مثلُ الاستِفهامِ في وُقوعِ الوصْفِ المَذكورِ بعْدَهُ.

ودخلَ في الاستفهام: الاستفهامُ بالحرف، كما مثّلَهُ النّاظِمُ بقولِه: «أسارٍ ذانِ»، والاستِفهامُ بالاسْمِ نحْوُ «كيفَ جالسٌ العُمَرانِ».

وفي النّفْيِ: (النّفيُ)[٢] بالحرْفِ نحْوُ قولِهِ:

٣١- خَليلَيَّ ما وَافٍ بعَهْدِيَ أنْتُما ....

وبالفعلِ، نَحْوُ «ليْسَ قائمٌ الزّيْدانِ»، وبالاسْمِ، نحْوُ «غيْرُ قائمٍ الزّيدانِ».

وقولُهُ:

.... وقدْ يَجوزُ (نحْوُ)[٣] فائزٌ أولُو الرَّشَدْ

يَعني: أنّ هَذا الوصفَ المذكورَ قدْ يأتي غيرَ مُعتَمدٍ علَى نفيٍ ولا استِفهامٍ.

وفُهِمَ منْ قولِهِ: «قَدْ يَجوزُ» قلّةُ ذلكَ، وهُوَ مذهَبُ الأخفَشِ والكوفيّينَ[٤]، ثُمّ مثّلَ ذلِكَ بقولِه: «فائزٌ أولُو الرّشَدْ».

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٧٥.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣١- من الطويل، لم أعثر على قائله، وعجزه:

إذا لمْ تَكونَا لي علَى مَنْ أُقاطِعُ

واف: اسم فاعل من وفى. أقاطع: أهجر. والشاهد في قوله: «واف» حيث رفع «أنتما» وقد اعتمد على النفي، وإنما اشترط تقدم الاستفهام أو النفي على الوصف لأنه فرع في العمل عن الفعل، والفرع لا يقوى قوة الأصل، فاحتاج إلى ما يزيده قرباً من الفعل، فأتى بالاستفهام أو النفي، لأن الغالب فيهما أن يدخلا على الفعل.

انظر التصريح على التوضيح: ١/١٥٧، الشواهد الكبرى: ١/٥١٦، المكودي مع ابن حمدون: ١/٧٥، مغني اللبيب (رقم): ٩٥٨، شذور الذهب: ١٨٠، شواهد الفيومي: ٦١، الهمع (رقم): ٣١١، الدرر اللوامع: ١/ ٧١، شرح الأشموني: ١/ ١٩١، شرح ابن الناظم: ١٠٦، شواهد المغني: ٢/ ٨٩٨.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفية: ٣١.

(٤) ويكون المسوغ للابتداء به مع أنه نكرة - عمله في المرفوع بعده، لاعتماده على المسند إليه، وهو المرفوع، كما قال الصبان. قال ابن مالك: ومن شواهد استعمال ذلك قول بعض الطائيين: =

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

والثّانِ مُبتَدأٌ وذَا الوصْفُ خبَرْ ... إنْ في سِوَى الإفْرادِ طِبْقاً اسْتَقَرْ

يَعْني: أنّ الوصْفَ المذكورَ إذا كانَ مطابقاً لمرفوعه في غيْرِ الإفْراد - وهُوَ التثنيةُ والجمْعُ - جُعلَ الثّاني - وهُوَ الذي كان مرفوعاً بالوصف / - مبتدأً، وجُعلَ [٤٨/أ] الوصْفُ خبراً مقدماً، وذلكَ نحْوُ «أقائمان[١] الزّيدان، وأقائمونَ[٢] الزَّيدونَ»، فـ«الزّيْدان، والزّيْدونَ» مبتدآنِ خبَرُهما «قائمان، وقائمونَ»، ولا يَجوزُ أنْ يكونَ الوصفُ المذكورُ مبتدأً في هذينِ المثالينِ لتَحمله ضَميرَ الاسْمِ الذي بعْدَهُ، وهَذا الوصفُ جارٍ مَجْرَى الفعْلِ، فلا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ.

وفُهِمَ منْ قولِه: «في[٣] سوَى الإفْراد» أنّ المُطابقَ[٤] في الإفْراد لا يتعيّنُ فيه كونُ الثّاني مبتدأً والوصْف خبَراً، بلْ يَجوزُ فيه الوجهان، وذلكَ نحْوُ ﴿أراغبٌ[٥] أنتَ﴾ [مريم: ٤٦]، فيَجوزُ في «راغبٌ» أنْ يكونَ خبراً مقدماً، وأن يكونَ مبتدأً، «وأنتَ» فاعلٌ سَدّ مسَدَّ الخبَرِ، فإن رجَحَ الأولُ بأنّ الأصْلَ في المُقدَّمِ الابتداءُ، عُورِضَ بأنّ الأصْلَ في الوصْفِ الخبَريّةُ، فلمّا تَعارَضَ الأصْلان تَساقَطا.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

ورَفَعُوا مُبتَدأً بالابْتِدَا ... كَذاكَ رَفْعُ خبَرٍ بالمُبْتَدا

يَعْني: أنّ الرّافِعَ للمبْتَدأ هُو الابْتِداءُ[٦]، و[٧] هُوَ التّجرّدُ عنِ العَوامِلِ اللفظيةِ للإسْنادِ[٨].

= خَبيْرٌ بَنوْ لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغياً ... مَقالَة لِهْبيٍّ إذا الطّيرُ مرَّت

وأجيب بأن «خبير» خبر مقدم، ولم يطابق، لان باب «فعيل» لا يلزم فيه المطابقة.

انظر التصريح على التوضيح: ١/١٥٧، شرح الأشموني: ١/١٩٢، حاشية الصبان: ١/١٩٢، شرح الرضي: ١/٨٧، شرح المرادي: ١/٢٧١، الهمع: ٢/٦-٧، شرح الكافية لابن مالك: ١/٣٣٣.

(١) في الأصل: قائمان. انظر المكودي بحاشية الملوي: ٣١.

(٢) في الأصل: قائمون. انظر المكودي بحاشية الملوي: ٣١.

(٣) في الأصل: من. انظر شرح المكودي: ١/٧٦.

(٤) في الأصل: الطابق. انظر شرح المكودي: ١/٧٦.

(٥) في الأصل: راغب. انظر شرح المكودي: ١/٧٦.

(٦) هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين. وذهب الكوفيون إلى أنَّ الرافع له الخبر وأنّ المبتدأ والخبر يترافعان. وقيل: الرافع له التهمم والاعتناء، وتهممك واعتناؤك به هو جعلك له أولاً لفظاً أو نية. وقيل: الرافع له شبهه بالفاعل من أنه مخبر عنه كالفاعل، ولا يستغنى عن الخبر، =

واحتَرَزَ بهَذا القيدِ عن الأعْداد المسرودة، نحْوُ «واحدٌ، اثْنان، ثَلاثةٌ»، فإنّها وإنْ تجرّدَتْ فلا إسنادَ معَها، فلَيْسَتْ مبتدآتٍ، وإثباتُ الألِفِ في «اثْنانِ» منْ استِعمالِ الشّيءِ في أولِ أحوالِه.

والرّافعُ للخبرِ هوَ المبتدأُ عندَ سيبويه[١]، وإليه ذهَبَ النّاظمُ[٢]، لا الابتداءُ كَما قالَ ابْنُ السّرّاجِ، وصحّحَهُ أبو البَقاءِ[٣]، ولا هُما، كما/ ذَهَبَ إليهِ بعضُ [٤٨/ب]

= كما لا يستغني الفاعل عن خبره وهو الفعل. وقيل: إنّه ارتفع لتعريه من العوامل اللفظية.
انظر الكتاب: ١/٢٧٨، الإنصاف: ١/٤٤، شرح ابن عصفور: ١/٣٥٥، ٣٥٦، شرح الرضي: ١/٨٧، الهمع: ٢/٨، التصريح على التوضيح: ١/٥٨، شرح ابن عقيل: ١/٩١، شرح الأشموني: ١/١٩٣، الأصول لابن السراج: ١/٥٨، تاج علوم الأدب: ٢/٦٤١، شرح ابن يعيش: ١/٨٤.

(٧) في الأصل: الواو. ساقط. انظر التصريح: ١/١٥٨.

(٨) وفسره الجزولي بجعل الاسم في صدر الكلام لفظاً أو تقديراً للإسناد إليه، أو لإسناده حتى يسلم من الاعتراض بأن التجريد أمر عدمي فلا يؤثر. انظر شرح الرضي: ١/٨٧، الهمع: ٢/٩.

---

(١) وهو مذهب ابن جني والأخفش والرماني، وذلك لأن أصل العمل للطالب، والمبتدأ طالب للخبر – من حيث كونه محكوماً به له – طلباً لازماً، كما أنّ فعل الشرط لما كان طالباً للجواب عمل فيه عند طائفة وإن كان الفعل لا يعمل في الفعل.
انظر الكتاب: ١/٢٧٨، التصريح على التوضيح: ١/١٥٨، الإنصاف: ١/٤٤، الهمع: ١/٨، تاج علوم الأدب: ٢/٦٤٢، شرح الكافية لابن مالك: ١/٣٣٤، شرح دحلان: ٤٠، شرح ابن يعيش: ١/٨٥، البهجة المرضية: ٤٠.

(٢) واختاره المرادي وابن عقيل. انظر شرح الكافية لابن مالك: ١/٣٣٤، شرح المرادي: ١/٢٧٣، شرح ابن عقيل: ١/٩١، ٩٢.

(٣) وهو مذهب الصيمري، وبه قال الزمخشري والجزولي، وحجة من قال به: أنّ الابتداء رفع المبتدأ، فيجب أن يرفع الخبر، لأنه مقتضي لهما، فهو كالفعل لما عمل في الفاعل – عمل في المفعول.
انظر التصريح على التوضيح: ١/١٥٩، إرشاد الطالب النبيل (٨٨/ب)، شرح ابن عصفور: ١/٣٥٧، التبصرة والتذكرة: ١/١٠٠، شرح ابن عقيل: ١/٩١، الهمع: ٢/٨، الإنصاف: ١/٤٤، شرح الرضي: ١/٨٧، شرح دحلان: ٤٠، شرح الكافية لابن مالك: ١/٣٣٤، شرح ابن يعيش: ١/٨٥، البهجة المرضية: ٤٠.
وأبو البقاء هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العكبري البغدادي النحوي الضرير، عالم بالنحو واللغة، ولد سنة ٥٣٨هـ (وقيل: ٥٣٩هـ)، وأخذ عن ابن الخشاب وغيره، وتوفي سنة ٦١٦هـ من آثاره: إعراب القرآن (إملاء ما منّ به الرحمن)، إعراب الحديث، وغيرهما.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٢٨١، الأعلام: ٤/٨٠، معجم المؤلفين: ٦/٤٦.

البصريّينَ[١]، وعنِ الكوفيّينَ أنّ المبتدأ والخبرَ كُلٌّ منهُما رفَعَ الآخَرَ[٢]، وهذه[٣] الأقوالُ كُلُّها ضَعيفةٌ ووجْهُ ضعفِها مَذكورٌ في المُطَوَّلات[٤].

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

والخبَرُ الجُزْءُ المُتمُّ الفائِدَهْ كاللّه بُرٌّ والأَيادِيْ شاهِدَهْ

يعْني: أنّ الخبرَ هوَ الجُزءُ الذي تمّت به أو بمتَعلَّقِه[٥] الفائِدَةُ التّامةُ، معَ مُبتَدأ غيرِ الوصْفِ المذْكور.

فخرجَ بذِكْرِ المبتدأ فاعلُ الفعْلِ نحْوُ «زيْدٌ» منْ قولكَ: «قامَ زيْدٌ»، فإنّهُ وإنْ حصَلَتْ به الفائِدةُ، لكنّهُ ليْسَ (معَ)[٦] المُبتدَأ، بلْ معَ الفعْلِ.

وخرجَ بقولنا: «غيْرِ الوصْفِ المذْكورِ» فاعلُ الوصْفِ المذكور، نحْوُ «الزّيْدانِ» منْ قولِكَ «أقائمٌ[٧] الزّيدانِ»، فإنّهُ وإنْ حصَلَتْ به الفَائدةُ، لكنّهُ ليْسَ

---

(١) وعليه المبرد، وإليه ذهب ابن السراج في الأصول، وحجة القائلين به: أن الابتداء عامل ضعيف فقوي بالمبتدأ، كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعاً في الجزاء عند طائفة. وعلى هذا هل العامل مجموع الأمرين أو الابتداء بواسطة المبتدأ، قولان: وإلى الثاني ذهب ابن الخباز.

انظر الأصول: ١/٥٨، التصريح على التوضيح: ١/١٥٩، شرح ابن عقيل: ١/٩١-٩٢، شرح ابن يعيش: ١/٨٥، المقتضب: ٤/١٢٦، شرح دحلان: ٤٠، شرح ابن عصفور: ١/٣٥٧، الإنصاف: ١/٤٤، الهمع: ٢/٨، شرح الكافية لابن مالك: ١/٣٣٤، البهجة المرضية: ٤٠، تاج علوم الأدب: ٢/٦٤٢.

(٢) وحجتهم أنَّ كل واحد منهما مفتقر إلى الآخر فكان كل منهما عاملاً في صاحبه، كما أنَّ «أيا» الشرطية عاملة في الفعل بعدها، وهو عامل فيها في نحو «أياً ما تَدْعُوا».

انظر التصريح على التوضيح: ١/١٥٩، شرح ابن عقيل: ١/٩٢، الإنصاف: ١/٤٤، شرح ابن يعيش: ١/٨٤، الهمع: ٢/٨، تاج علوم الأدب: ٢/٦٤٢، شرح دحلان: ٤٠، البهجة المرضية: ٤٠.

(٣) في الأصل: وهذا. انظر التصريح: ١/١٥٩.

(٤) أما الأول: فلأن الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو «زيد أخوك»، فلو رفع «الأخ» بـ«زيد» كان رافعاً لنفسه بنفسه. وأما الثاني: فلأن الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين. وأما الثالث: فلأن اجتماع عاملين: معنوي ولفظي لا يعهد. وأما الرابع: فلأن العمل تأثير، والمؤثر أقوى من المؤثر فيه، فيلزم أن يكون الشيء الواحد قوياً ضعيفاً من وجه واحد، إذا كان مؤثراً فيما أثر فيه من ذلك الوجه، وهو الرفع.

انظر التصريح على التوضيح: ١/١٥٩، الهمع: ٢/٨.

(٥) في الأصل: وبمتعلقه. وقد أخرت هذه الكلمة في الأصل إلى ما بعد قوله: «الفائدة التامة». انظر التصريح: ١/١٥٩.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/١٥٩.

(٧) في الأصل: قائم. انظر التصريح: ١/١٥٩.

معَ مبتدأٍ غيْرِ الوصْفِ المذكورِ، فَلا يكونُ «الزّيدانِ» خبَراً، بلْ فاعلاً سَدَّ مسَدَّ الخبَرِ.

وبهذيْنِ القيدينِ سلِمَ الحَدُّ للخبَرِ[١]، بخِلافِ ما قالَ النّاظِمُ[٢]، فإنّهُ يرِدُ علَيهِ فاعِلُ الفعْلِ، وفاعِلُ الوصْفِ[٣].

وإنّما خصّ الخبَرَ بكونِه مُتِمَّ الفائدَةِ، وإنْ كانت الفائدة حصَلتْ بمجموعِ الجُزأَيْنِ، لأنّ الخبَرَ[٤] هوَ الأخيرُ منَ الجُزأَينِ فيه تمّتْ الفائدةُ، ولأنهُ[٥] الجُزءُ المُستَفادُ من الجُملَةِ، ولذَلكَ كانَ أصلُهُ أنْ يكونَ نكرةً / . [٤٩/أ]

وأتَى بمثالَين: «اللهُ بَرٌّ» أيْ: اللهُ عزّ وجلّ يبرُّ عبادَهُ، و«الأيادِيْ شاهِدَهْ» والأيادِي: هيَ النّعَمُ، وهِيَ جمع «أيْدٍ»، وأيْدٍ: جمْعُ «يدٍ»، فهْوَ جمْعُ الجمْعِ[٦].

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

ومُفْرَداً يأتِــي ويأتِي جُملَهْ ... حاوِيَةً معْنَى الّذي سِيقَتْ لَهْ

يَعْني: أنّ خبَرَ المُبتَدأ يأتي مُفرداً - وهُوَ الأصْلُ -، ويأتي جُملةً، والمفردُ في هَذا الباب: ما لَيْسَ بجملة، فيَشْمَلُ المثنى والمَجموعَ، نَحْوُ «زَيدٌ قائمٌ، والزّيْدان قائمانِ، والزّيدونَ قائمونَ»، وشَملَتْ الجُملةُ: الاسميّةَ، نحْوُ «زيدٌ أبُوهُ قائِمٌ»، والفِعليّةَ نحْوُ «زيدٌ قامَ أبُوهُ»، وقولُهُ:

---

(١) في الأصل: الخبر. انظر التصريح: ١/١٦٠.

(٢) وقوله هو:

والخبَرُ الجُزءُ المتمُّ الفائدَهْ

(٣) انظر التصريح على التوضيح: ١/١٦٠، وقال المرادي في شرحه (١/٢٧٣): «فإن قلت: هذا ليس بحد صحيح، لأنّه صادق على الفعل وعلى الفاعل، والحرف أيضاً. قلت: ليس مراده بالجزء جزء الكلام مطلقاً فيلزمه ما ذكرت، وإنما المراد جزء الجملة الاسمية، ويدل على ذلك أمران: أحدهما - أنّ الباب موضوع لها. والثاني - تمثيله بقوله:

كاللّه بَرٌّ والأياديْ شاهِدَهْ

فلم يدخل تحت كلامه الفعل ولا الفاعل ولا الحرف أيضاً، لأنّه لا يكون أحد جزئي الجملة الاسمية». وانظر شرح الأشموني: ١/١٩٥.

(٤) في الأصل: الجر. انظر شرح المكودي: ١/٧٨.

(٥) في الأصل: ولأن. انظر شرح المكودي: ١/٧٨.

(٦) قال ابن جني: أكثر ما تستعمل الأيادي في النعم لا في الأعضاء.

انظر اللسان: ٦/٤٩٥٠-٤٩٥١ (يدي)، شرح المكودي: ١/٧٨، حاشية الخضري: ١/٩٢، حاشية الصبان: ١/١٩٥، إعراب الألفية: ٢٥.

حاوِيَةً مَعْنى الّذي سِيقَتْ لَهْ

يعْني: أنّ الجملةَ تكونُ مشتملةً علَى رابطٍ يربطُها بالمبتدأ، وإنّما قال:

حاويةً مَعْنى الذيْ سيقَتْ لَهْ

ولم يقُلْ: «حاويَةً ضَميرَ...»، ليَشمَلَ الضميرَ - سَواءٌ كانَ مذكوراً[١]، نحوُ «زَيْدٌ قامَ أبوهُ»، أو مقدراً، وهُوَ إمّا مجرورٌ[٢]، نحْوُ «السّمْنُ مَنَوان بدرْهَمٍ» أي: مِنْهُ، أو منصوبٌ نحْوُ قراءَة (ابنِ)[٣] عامرٍ[٤] ﴿وكُلٌّ وعدَ اللهُ الحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠] برَفْعِ «كُلٌّ»[٥]، أي: وعَدَهُ اللهُ -، وغَيرَ[٦] الضّميرِ ممّا يقَعُ به الرّبطُ، وهْوَ اسْمُ الإشارة نحْوُ ﴿ولباسُ التّقْوَى ذلكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، إذا قُدِّرَ «ذلكَ» مبتدأً ثانياً، لا تابعاً لـ«لباسُ»، وتكْرارُ اللفظ بعينه، كقوله تَعالى: ﴿الحاقّةُ ما الحاقّةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢]، واسمٌ أعَمُّ منَ المَبتدأ، نحْوُ «زيدٌ نِعْمَ الرّجُلِ».

ثم قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

وإنْ تكُـنْ[٧] إيّاهُ مَعْنىً اكتفَى ... بِها كنُطْقِيْ اللّهُ حَسْبِيْ وكَفَىْ

أشارَ بِهَذا إلى الجُملةِ الواقعةِ خبراً، ولا تحتاجُ إلى رابطٍ، فذكرَ أنّ الجملةَ

---

(١) في الأصل: مذكراً. انظر التصريح: ١/١٦٤.

(٢) في الأصل: مجرداً. انظر التصريح: ١/١٦٤.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/١٦٤.

(٤) هو عبد الله بن عامر بن يزيد، أبو عمران اليحصبي الشامي، أحد القراء السبعة، ولد في البلقاء سنة ٨هـ، وانتقل إلى دمشق بعد فتحها وولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، وتوفي فيها سنة ١١٨هـ. انظر ترجمته في طبقات القراء: ١/٤٢٣، ميزان الاعتدال: ٢/٥١، الأعلام: ٤/٩٥، النشر في القراءات العشر: ١/١٤٤.

(٥) على جعل «كل» ابتداء، وتعدية الفعل إلى ضميره، ويحتمل أن يكون «كل» خبر مبتدأ محذوف تقديره: أولئك كل وعد الله، و«وعد» صفة لـ«كل»، ولهذا لم يجز أن يعمل في «كل»، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف. وذهب قوم إلى أنّه لا يجوز أن يكون «وعد» صفة لـ«كل»، لأنه معرفة، لأنّ تقديره: كلهم وعد الله. وقرأ الباقون بنصب «كل» على أنّه مفعول به لـ«وعد»، و«الحسنى» منصوب لأنّه المفعول الثاني لـ«وعد».
انظر حجة القراءات: ٦٩٨، النشر: ٢/٣٨٤، إتحاف فضلاء البشر: ٤٠٩، إعراب النحاس: ٤/٣٥٣، البيان لابن الأنباري: ٢/٤٢٠، المبسوط في القراءات العشر: ٤٢٩، التصريح على التوضيح: ١/١٦٤، ارتشاف الضرب: ٢/٥٣، شرح الكافية لابن مالك: ١/٣٤٥.

(٦) في الأصل: وغيره.

(٧) في الأصل: يكن. انظر الألفية: ٣٢.

المُخبَرَ بها إذا/ كانتْ هيَ (نفسُ)(١) المبتدأ في المَعْنى اكتُفِيَ بها عن الرّابطِ، [٤٩/ب] ثمّ مَثّلَ ذلكَ بقولهِ «كنُطْقِي اللّهُ حَسْبِي»، فـ«نُطْقِي» مبتدأ، و«اللّهُ حَسْبِي» جُملةٌ في موضعِ الخبرِ، وليْسَ فيهِ ضميرٌ، لأنّ «اللهُ حَسْبِي» هُوَ «نُطْقِي»، و«نُطْقي» هوَ «اللهُ حَسْبي»(٢).

ومِثلُ ذلكَ «هجِّيْرَى أبيْ بكرٍ لا إلَهَ إلاّ اللّهُ»(٣)، وقَولُهُ تَعالَى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، إذا قُدِّرَ «هوَ» ضَميرَ الشّأنِ.

والتّحقيقُ: أنّ مثلَ هَذا ليْسَ من الإخْبارِ بالجملة، بلْ بالمفرد علَى إرادةِ اللفظ، (كَما)(٤) في عكْسه، نحْوُ «لا حَوْلَ ولا قوّةَ إلاّ باللّهِ كَنْزٌ منْ كُنوزِ الجنّةِ»(٥) قالَهُ(٦) الدّمامِينيُّ(٧) والمُراديُّ(٨)، وغيرُهُما(٩).

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٧٩.

(٢) والمراد بالنطق: المنطوق، وحسبي: بمعنى: كافي، لا اسم فعل بمعنى: يكفيني، لتأثره بالمبتدأ، وأسماء الأفعال لا تدخل عليها العوامل اللفظية باتفاق. وقول الناظم «وكفى» فاعله ضمير مستتر، وهو من باب الحذف والإيصال. والأصل: وكفى به حسيباً، لأن الأكثر في فاعل «كفى» أن يجر بالباء الزائدة.
انظر شرح المكودي: ١/ ٧٩، إعراب الألفية: ٢٥، شرح الهواري (٣٩/أ)، الأشموني مع الصبان: ١/ ١٩٧، حاشية الخضري: ١/ ٩٢، ٩٣.

(٣) «هجِّيرَى»: وزنُهُ «فعِّيلَى» مقصوراً، وألفه للتأنيث كـ«حِثِّيثَى»، ومعناه: دأبه وعادته في وقت المهاجرة - وهي اشتداد الحر -: لا إله إلا الله. انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/ ٧٩، شرح المرادي: ١/ ٢٧٧، اللسان: ٦/ ٤٦١٩ (هجر)، مغني اللبيب: ٦٥٢.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/ ١٦٤.

(٥) أخرج الإمام أحمد في مسنده (٥/ ١٥٦) عن أبي ذر رضي الله عنه، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة». وانظر مصابيح السنة للبغوي: ٢/ ١٥٨ رقم (١٦٤٨)، كنز العمال رقم (١٧٧١)، جمع الجوامع للسيوطي: ١/ ٩١٠، الدر المنثور: ٤/ ٢٢٣، إتحاف السادة المتقين: ٤/ ٤٦٦. وروى البخاري في صحيحه (٨/ ١٠٢) أنَّ رسول الله ﷺ قال: «يا عبد الله بن قيس قل: لا حول ولا قوة إلا بالله فإنّها كنز من كنوز الجنة» أو قال: «ألا أدلك على كلمة هي كنز من كنوز الجنة: لا حول ولا قوة إلا بالله». وانظر: ٨/ ١٠٨، ١٥٦، ٩/ ١٤٤، فتح الباري: ١١/ ٢١٤، الدر المنثور: ١/ ٣٥٣. وانظر الحديث بلفظ المؤلف في التصريح على التوضيح: ١/ ١٦٤، شرح المرادي: ١/ ٢٧٧، مغني اللبيب: ٥٢٥، ٥٥٩، الهمع: ١/ ١١-١٢.

(٦) في الأصل: وقال. انظر التصريح: ١/ ١٦٤.

(٧) انظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني (رسالة دكتوراه): ٢/ ٧٩٢، التصريح على التوضيح: ١/ ١٦٤. والدماميني هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد ابن سليمان بن جعفر القرشي المخزومي الإسكندري المالكي، ويعرف بابن الدماميني، بدر =

ثم قالَ رحمَهُ اللهُ:

والمُفرَدُ الجامِـدُ فـارِغٌ وإنْ ... يُشتَقّ فهْوَ ذُو ضَميرٍ مُستَكِنْ

قَسّمَ الخبرَ المُفرَدَ إلى جامدٍ، وهُوَ ما لمْ يُشعرْ بمَعْنى الفعلِ الموافقِ لهُ في المادّةِ بالنظرِ إلى القياسِ الاستعماليّ، كـ« زيد » فإنّهُ لا يدُلُّ علَى معْنَى « زادَ زِيادَةً »، ومُشتَقٌ، وهْوَ بخلافه، كـ« قائمٍ » فإنّهُ دالٌّ علَى مَعْنى « قامَ ».

ثمَّ ذكَرَ أنّ الجامدَ فارغٌ، يَعْني: منَ الضّميرِ، نحْوُ « أنتَ زيدٌ، وهَذا أسَدٌ » إلا إنْ أُوِّلَ الجامِدُ بالمُشتَقِّ فيتحَمّلُ ضميرَ المُبتدأ، نحْوُ « زيدٌ / أسَدٌ »، إذا أُريدَ [١/٥٠] بهِ: شُجاعٌ[١].

وذهَبَ الكِسائيّ منَ (الكُوفيينَ)[٢]، والرُّمّانيُّ منَ البَصريينَ إلى أنّ الجامدَ يتحمّلُ ضميرَ المبتدأ مطلقاً، سواءً أُوِّلَ بمشتقٍ أم لا[٣].

وأنّ المُشتَقَّ يتحمّلُ ضميراً مُستَكِناً، أي: لا يَظهَرُ نحْوُ « زيدٌ قائمٌ » فَفي « قائمٌ » ضميرٌ مُستكنٌ، تَقديرُهُ: هُوَ، والمشتقُ هُنا: هُو اسْمُ الفاعِلِ، واسْمُ المَفعولِ، والصّفةُ المُشَبّهةُ، وأمثلةُ المبالغةِ، وأفعَلُ[٤] التّفضيلِ.

= الدين عالم بالعربية والشريعة وفنون الأدب، ولد في الإسكندرية سنة ٧٦٣هـ، واستوطن القاهرة، ولازم ابن خلدون، ثم تولى فيها قضاء المالكية، ثم رحل إلى اليمن ومنها إلى الهند فمات في كلبرجا سنة ٨٢٧هـ من مؤلفاته شرح مغني اللبيب، شرح التسهيل، جواهر البحور في العروض، وغيرها.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٢٧، الضوء اللامع: ٧ / ١٨٤، شذرات الذهب: ٧ / ١٨١، البدر الطالع: ٢ / ١٥٠، هدية العارفين: ٢ / ١٨٥، معجم المؤلفين: ٩ / ١١٥، الأعلام: ٦ / ٥٧.

(٨) انظر شرح المرادي: ١ / ٢٧٧، التصريح على التوضيح: ١ / ١٦٤.

(٩) كابن هشام في المغني: ٥٢٥.

---

(١) هذا مذهب البصريين. انظر الإنصاف: ١ / ٥٦، شرح الكافية لابن مالك: ١ / ٣٣٩، شرح ابن يعيش: ١ / ٨٨.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١ / ١٦٠.

(٣) وهو مذهب الكوفيين. ورد بأن الجامد لو تحمل ضميراً لجاز العطف عليه مؤكداً فيقال: « هذا أخوك هو وزيد »، كما تقول: « زيد قائم هو وعمرو ».
انظر التصريح على التوضيح: ١ / ١٦٠، شرح المرادي: ١ / ٢٧٧، شرح الرضي: ١ / ٩٧، شرح الكافية لابن مالك: ١ / ٣٣٩، الهمع: ٣ / ١٠، الإنصاف: ١ / ٥٦، شرح ابن عصفور: ١ / ٣٥٠، شرح ابن يعيش: ١ / ٨٨.

(٤) في الأصل: وأفعال. انظر شرح المكودي: ١ / ٧٩.

ثمّ قالَ رحمَه اللهُ تَعالى:

وأبْرِزَنْهُ مُطْلَقاً حيثُ تَلا ما لَيْسَ مَعْناهُ لهُ مُحَصِّلا

يَعْني: أنّ الخبَرَ المُفرَدَ المُشتَقَّ إذا تَلا غيْرَ مَنْ هُوَ لهُ - وجَبَ إبرازُ الضميرِ العائدِ على المبتدأ، وشَمِلَ صورتَيْنِ:

إحْداهُما: أنْ يَكونَ المرفوعُ ظاهراً، نحْوُ «زيدٌ قائمٌ أبُوهُ»، فالضّميرُ في المُضافِ إليهِ عائدٌ علَى المبتدأ، وهُوَ بارزٌ.

والأُخرى: أنْ يكونَ المرفوعُ ضميراً[١].

وقولُهُ: «مُطلَقاً» يَعْني: سَواءً خِيفَ اللبسُ، أو لم يُخَفْ، فشَمِلَ صورتَيْنِ:

إحداهُما: ما يَعْرِضُ فيه اللبسُ نحْوُ «زيدٌ عَمْرٌو / ضاربُهُ هوَ» إذا أردْتَ أنَّ [٥٠/ب] الضّاربَ هوَ زيدٌ، والمَضروبَ هُوَ عَمرو، فلَوْ لَمْ يبْرُزِ الضميرُ المستترُ في «ضارِبُهُ»، لتَوهَّم[٢] السّامعُ أنّ «عَمْراً» بحسَبِ الظّاهِرِ منَ الإسنادِ إليهِ هوَ الضّاربُ لزيدٍ، وانقلَبَ المَعْنى، وهذهِ الصّورةُ متَّفَقٌ علَى إبرازِ الضميرِ فيها.

والأُخْرَى: ما لَيسَ فيها، نحْوُ «زيْدٌ هِنْدٌ ضاربُها[٣] هُوَ»، وهَذه مُختَلَفٌ فيها:

فمَذْهَبُ البَصريينَ: أنّهُ يجبُ فيها الإبرازُ، كالّتي قَبْلَها، وتَبِعَهُمْ النّاظمُ[٤]، ومَذْهَبُ الكُوفيينَ: أنهُ يجوزُ فِيها الإبرازُ، والاستتار[٥].

---

(١) نحو «زيد قائم أنت إليه». انظر التصريح على التوضيح: ١/١٦١.

(٢) في الأصل: لقولهم أن. انظر التصريح: ١/١٦١.

(٣) في الأصل: ضاربهما. انظر شرح المكودي: ١/٨٠.

(٤) في هذا النظم ووافق الكوفيين في التسهيل حيث قال: «وقد يستكن إن أمن اللبس وفاقاً للكوفيين».
انظر في ذلك شرح المكودي: ١/٨٠، التسهيل: ١/٤٨، شرح الأشموني: ١/١٩٩، التصريح على التوضيح: ١/١٦٢، شرح الكافية لابن مالك: ١/٣٣٩-٣٤٠، شرح ابن عقيل: ١/٩٤، الهمع: ٢/١٢، شرح المرادي: ١/٢٧٩، الإنصاف: ١/٥٧.

(٥) واستدلوا لذلك بقول الشاعر:

قَوْمي ذُرا المَجْدِ بانُوهَا وقدْ علِمَتْ بكُنْـهِ ذلكَ عـدْنـانٌ وقَحْطـانُ

فذكر «بانوها» بدونَ إبراز الضمير، حيث لم يقل: «بانوهَا هم»، لأن إبراز الضمير إنّما يكون عند خوف اللبس ولا لبس هنا. كما استدلوا بما حكاه الفراء عن العرب: «كل ذي عين ناظرة إليك» أي: هي.
انظر الإنصاف: ١/٥٧، التصريح على التوضيح: ١/١٦٢، شرح المرادي: ١/٢٧٩، التسهيل: ٤٨، شرح الكافية لابن مالك: ١/٣٣٨-٣٣٩، شرح الأشموني مع الصبان: ١/١٩٩، شرح الرضي: ١/٩٧، الهمع: ٢/١١-١٢، البهجة المرضية: ٤٢، شرح دحلان: ٤٢.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وأخْبَرُوا بظَرْفٍ او بحَرْفِ جَرْ ناوِيْنَ مَعْنَى كائِنٍ أوْ اسْتَقَرْ

منْ أقْسامِ الخبَرِ أنْ يكونَ ظرفاً أو جاراً ومجْروراً[١]، وهُوَ راجعٌ بالتقديرِ إلى المُفرَدِ والجملةِ، ولذَلكَ قالَ:

ناوِيْنَ مَعْنَى كائنٍ أو اسْتَقَرْ

فإنْ قُلتَ: «زَيْدٌ عندَكَ، أو زَيدٌ في الدّار» فالتقديرُ: كائنٌ أو مستَقرٌّ في الدّارِ، وإنّما جعَلوا هَذا النوعَ قسماً ثالثاً زائداً[٢] علَى المفردِ والجملةِ، لأنّهُ عوَضٌ عنِ الخبَرِ، ولذلكَ لا يُجمَعُ بينَهُما، فإنّ/ الصحيحَ عندَ ابنِ هشامٍ وغيرِه: أنّ [٥١/أ] الخبَرَ في الحقيقةِ هوَ مُتعلَّقُهُما المَحذوفُ[٣]، لا هُما[٤]، ولا معَ مُتعلَّقِهِما[٥]، واختُلِفَ في تَقديرِه:

---

(١) واختلف في عامل الظرف والمجرور الواقعين خبراً: فالأصح أنَّه كون مقدر.
وقيل: المبتدأ، وعليه ابن خروف، وعمل فيه النصب لا الرفع لأنه ليس الأول في المعنى. ورد بأنه مخالف للمشهور من غير دليل، وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث. وقيل: بالمخالفة، وعليه الكوفيون، فإذا قلت: «زيد أخوك» فـ«الأخ» هو «زيد»، أو «زيد خلفك» فـ«الخلف» ليس بـ«زيد» فمخالفته له عملت النصب. ورد بأن المخالفة معنى لا يختص بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن يكون عامله، لأن العامل اللفظي شرطه: أن يكون مختصاً، فالمعنوي الأضعف أولى.
انظر: الهمع: ٢/٢١، شرح الرضي: ١/٩٢، شرح ابن يعيش: ١/٩١، ارتشاف الضرب: ٢/٥٤.

(٢) في الأصل: زائد. انظر شرح المكودي: ١/٨٠.

(٣) وإنَّ تسمية الظرف خبراً مجاز. وهو مذهب ابن كيسان وتابعه ابن مالك. قال السيوطي: هذا هو التحقيق. والقائل بهذا نظر إلى أنَّ العامل أولى بالاعتبار، وإن كان معموله قيداً لابد منه.
انظر أوضح المسالك: ٣٨، التصريح على التوضيح: ١/١٦٦، شرح الكافية لابن مالك: ١/٣٤٩، الهمع: ٢/٢٢، شرح المرادي: ١/٢٧٩، حاشية فتح الجليل: ٨٢، شرح الرضي: ١/٩٢، شرح ابن يعيش: ١/٩٠، حاشية الخضري: ١/٩٥.

(٤) كما ذهب الفارسي وابن جني، حيث ذهبا إلى أن الظرف هو الخبر حقيقة، وأن العامل صار نسياً منسياً. والقائل بهذا نظر إلى الظاهر.
انظر الهمع: ٢/٢٢، حاشية الصبان: ١/٢٠٠، الإيضاح لابن الحاجب: ١/١٨٨-١٨٩، حاشية الخضري: ١/٩٥.

(٥) والمتعلق - بكسر اللام -: جزء من الخبر، واختاره الرضي وابن الهمام، والقائل بهذا نظر إلى توقف مقصود المخبر على كل منهما. انظر شرح الرضي: ١/٩٩، التصريح على التوضيح: ١/١٦٦، حاشية الصبان: ١/٢٠٠، حاشية الخضري: ١/٩٥، حاشية فتح الجليل: ٨٢، إرشاد الطالب النبيل (٩٣/أ).

فقال الأَخْفَش، والفارسيُّ، والزّمخشريُّ: يُقَدَّرُ فعلاً لأنّهُ الأصْلُ في العَمَلِ[١].

والصّحيحُ عندَ جمهورِ البصريينَ، واخْتارَهُ النّاظمُ: أنْ يُقدَّرَ مفرداً، ولِذا قدّمَهُ، لأنَّ أصْلَ الخبَرِ الإفرادُ[٢].

و[٣] علَى القَوْلِ بأنّ لهُما متعلّقاً محذوفاً، فالصّحيحُ: أنّ الضميرَ الّذي كانَ فيهِ انتقلَ إلى الظّرْفِ والمَجْرورِ[٤].

ثـمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

---

(١) وبه قال ابنُ الحاجب وصححه عبد القاهر. وحجتهم أنَّ المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلاً - كما ذكر -.
انظر الإيضاح للفارسي: ١/٤٣، الإيضاح لابن الحاجب: ١/١٨٨، المقتصد لعبد القاهر الجرجاني: ١/٢٧٣، ٢٧٥، المفصل للزمخشري: ٢٤، الأنموذج للزمخشري: ٨٤، شرح المكودي: ١/٨٠، التصريح على التوضيح: ١/١٦٦، شرح المرادي: ١/٢٨٠، شرح الرضي: ١/٩٣، الهمع: ٢/٢٢، شرح ابن يعيش: ١/٩٠.

(٢) وهو مذهب سيبويه، قال ابن مالك في شرح الكافية: «وكونه اسم فاعل أولى لوجهين:
أحدهما: أنَّ تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر، لأنه واف بما يحتاج إليه في المحل من تقدير خبر مرفوع، وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم الفاعل، إذ لابد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر في موضع الخبر، والرفع المحكوم به لا يظهر إلا في اسم الفاعل.
الثاني: أنَّ كل موضع كان فيه الظرف خبراً وقدر تعلقه بفعل - أمكن تعلقه باسم الفاعل».
انتهى.
انظر الكتاب: ١/٢٧، شرح الكافية لابن مالك: ١/٣٤٩، التصريح على التوضيح: ١/١٦٦، شرح المرادي: ١/٢٨٠، الإيضاح لابن الحاجب: ١/٨٨، شرح المكودي: ١/٨٠، شرح الرضي: ١/٩٣، شرح الأشموني: ١/٢٠١، شرح ابن يعيش: ١/٩٠، الهمع: ٢/٢٢.

(٣) في الأصل: الواو. ساقط. انظر التصريح: ١/١٦٦.

(٤) وسكن فيهما، وهو مذهب أبي علي ومن تابعه، وذلك لأنَّه يؤكد، كقول جميل:

فإنْ يَكُ جُثْماني بأرْضِ سِواكُمُ ... فإنّ فؤادِيَ عندكَ الدّهْرَ أجْمَعُ

وقيل: لا ضمير في الظرف والمجرور مطلقاً، تقدم أو تأخر، وإن الضمير حذف مع المتعلق، وإليه ذهب السيرافي. وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء، إلاَّ إذا تأخر عن المبتدأ، أما إذا تقدم عليه فلا ضمير فيه، واستدل على ذلك بأنَّه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكد وأن يعطف عليه، وأن يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر.
انظر التصريح على التوضيح: ١/١٦٦-١٦٧، شرح ابن يعيش: ١/٩٠، شرح الرضي: ١/٩٣، الإيضاح لابن الحاجب: ١/١٨٨، الهمع: ٢/٢٢-٢٣.

ولا يَكونُ اسْمُ زَمانٍ خبرَا   عنْ جُثّةٍ وإنْ يُفدْ فأخْبرَا

يَعْني: أنّ اسْمَ الزّمانِ لا يُخبَرُ به عن الجُثّةِ، فلا يُقالُ: «زَيدٌ اليَوْمَ».

وفُهِمَ منهُ أنّ الجُثّةَ يُخبَرُ عنها باسْمِ المَكان نحْوُ «زيدٌ أمامَكَ»، وأنّ اسْمَ الزّمانِ[1] يُخبَرُ بهِ عنِ المَعْنى، نحْوُ «القِتالُ يوْمَ الجُمعةِ».

وقولُهُ: «وإنْ يُفدْ فأخْبرا» أيْ: وإن يُفدْ الإخبارُ عنِ الجثّة باسْمِ الزّمان فأجزْ الإخبارَ بهِ، ومنْهُ قولُهُمْ: «الهِلالُ الليلَةَ»، وهْوَ في المَعْنى راجعٌ إلى الإخْبارِ باسْمِ الزّمانِ عنِ المَعْنَى، لأنّ التّقديرَ: «حُدوثُ الهِلالِ اللّيلَةَ».

والتّفصيلُ بينَ حُصولِ الفائدةِ وعدَمِها اخْتيارُ ابْنِ الطّراوَةِ[2] وجَماعةٍ، ووافَقَهُم النّاظِمُ[3].

والصّحيحُ: المَنْعُ مطلقاً، وما ورَدَ منْ ذلكَ يُؤوَّلُ[4].

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

ولا يَجوزُ الابْتدا بالنّكِرَهْ   ما لمْ تُفدْ[5] كَعندَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

وهلْ فَتىً فيكُمْ فَما خِلٌّ لَنا   ورجُلٌ منَ الكِرامِ عِندَنا

[٥١/ب] ورَغبَةٌ في الخَيْرِ خيْرٌ وعمَلْ   برٌّ يَزينُ ولْيُقَسْ ما لَمْ يُقَلْ/

---

(١) في الأصل: المكان. انظر شرح المكودي: ١/ ٨١.

(٢) قال: لأن الهلال يكون ظاهراً ثم يستَسِرُّ ثم يظهر، فلمَّا اختلفت به الأحوال جرى مجرى الأحداث التي تقع مرة وتزول أخرى، فجاز جعل الزمان خبراً عنه.
انظر التصريح على التوضيح: ١/١٦٨، إرشاد الطالب النبيل (٩٤/أ)، ارتشاف الضرب: ٢/٥٦، المقتصد: ١/٢٩٠.

(٣) في هذا النظم، فقال:
ولا يَكونُ اسْمُ زَمانٍ خبَرا   عنْ جُثّةٍ وإنْ يُفِدْ فأخْبِرا
كما وافقهم في التسهيل وشرح الكافية.
انظر التصريح على التوضيح: ١/١٦٨، التسهيل: ٤٩، شرح الكافية لابن مالك: ١/٣٥١، شرح ابن عقيل: ١/٩٦، شرح المرادي: ١/٣٥١، الهمع: ٢/٢٣، إرشاد الطالب النبيل (٩٤/أ)، شرح الأشموني: ١/٢٠٣، شرح الرضي: ١/٩٤.

(٤) ويؤول نحو ذلك على تقدير مضاف كما قال الفارسي، فنحو «الهلال الليلة» أي: حدوث الهلال، وهو مذهب البصريين. انظر الإيضاح بشرح الجرجاني (المقتصد): ١/٢٨٩-٢٩٠، التصريح على التوضيح: ١/١٦٨، ارتشاف الضرب: ٢/٥٥، ابن عقيل مع الخضري: ١/٩٧، شرح الأشموني: ١/٢٠٣.

(٥) في الأصل: يفد. انظر الألفية: ٣٤.

الغالبُ في المبتدأ أن يكونَ معرفةً، وقدْ يكونُ نكرةً بشرطِ حُصولِ الفائدة، وقد ذكَرَ النّحويونَ للابتداء بالنكرة - إذا[١] حصَلَتْ منها فائدةٌ - مُسَوِّغاتٍ كثيرةً، وأنهاها بعض المتأخّرينَ إلى خمسينَ[٢]، واقتصرَ الناظِمُ منْها علَى ستّةٍ:

الأوّلُ: أنْ يتقدمَ علَيْها الخبَرُ، وهْوَ ظرفٌ أو مجرورٌ، وهْوَ المُشار إليه بقولهِ: «كعِندَ زيدٍ نَمِرَهْ».

الثّاني: أنْ يتقدّم علَيْها أداةُ الاستفْهامِ، وهُوَ المُشارُ إليهِ بقولهِ: «و[٣] هَلْ فتىً فيكُمْ».

الثّالثُ: أن يتقدّمَ علَيْها أداةُ نَفيٍ، وهْوَ المُشارُ إليه بقولِه: «فَما خِلٌّ لَنا».

الرابعُ: أنْ تكونَ موصوفةً، وهُوَ[٤] المُشارُ إليهِ بقولهِ: «ورجُلٌ منَ الكِرامِ عِندَنا».

الخامسُ: أنْ تكونَ[٥] عاملةً فِيما بعْدَها، وهْوَ المُشارُ إليه بقولِه: «ورَغبةٌ في الخَيْرِ خَيْرٌ».

السّادسُ: أنْ تكونَ مضافةً[٦] إلى نكرةٍ، وهُوَ المُشارُ إليهِ بقوله: «وعمَلُ بِرٍّ يَزِيْنُ».

ثمّ قالَ: «ولْيُقسْ ما لَمْ يُقَلْ» أيْ: يُقاسُ علَى هذهِ المُسوِّغاتِ ما أشبَهَها في المَعْنى، ففُهِمَ منْهُ أنه لمْ يَستَوْفِ المُسوِّغاتِ[٧].

---

(١) في الأصل: ذا.

(٢) انظر شرح المكودي: ١/٨١، شرح ابن باديس: (٨٦/ب). وعدها في المغني عشرة، واختار الأشموني أنها خمسة عشر، وقيل: إنها تسعة وعشرون، وقيل: اثنان وثلاثون، وقيل: نيف وأربعون.
انظر مغني اللبيب: ٦٠٨، شرح الأشموني: ١/٢٠٤، حاشية ابن حمدون: ١/٨١، شرح ابن عقيل: ١/٩٨.

(٣) في الأصل: الواو. ساقط. انظر شرح المكودي: ١/٨١.

(٤) في الأصل: وهي. انظر شرح المكودي: ١/٨٢.

(٥) في الأصل: يكون. انظر شرح المكودي: ١/٨٢.

(٦) في الأصل: يكون مضافاً. انظر شرح المكودي: ١/٨٢، وبذلك يكون اللام على نسق واحد.

(٧) ومن مسوغات الابتداء بالنكرة: ١- أن تكون شرطاً نحو «من يقم أقم معه». ٢- أن تكون جواباً نحو أن يقال: «من عندك» فتقول: «رجل»، والتقدير: رجل عندي. ٣- أن تكون عامة نحو «كل يموت». ٤- أن يقصد بها التنويع، كقوله:
=

ولَمْ يشترِطْ سيبويه بالابتداء بالنكرة إلاّ حصولَ الفائدة، وحكَى منْ كَلامِ العرَب: «أمْتٌ – أيْ: ميْلٌ[١] – في الحجَرِ لا فيْكَ»[٢]، ولَيْسَ فيه شيءٌ منَ المُسوِّغاتِ الّتي ذكَرُوها.

= فاقْبَلْتُ زَحْفاً علَى الرُكبتَيْنِ ... فثَوْبٌ لبِسْتُ وثوبٌ أجُرُّ

فقوله: «ثوب» مبتدأ، و«لبست» خبره، وكذلك «أجر». ٥- أن تكون دعاء، نحو «سلام على آل ياسين». ٦- أن تكون فيها معنى التعجب، نحو «ما أحسن زيداً». ٧- أن تكون مصغرة نحو «رجيل عندنا» لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف، تقديره: رجل حقير عندنا. ٨- أن تكون في معنى المحصور، نحو «شر أهر ذا ناب»، و«شيء جاء بك»، التقدير: ما أهر ذا ناب إلا شر، وما جاء بك إلا شيء على أحد القولين، والقول الآخر: أنّ التقدير: شر عظيم، أهر ذا ناب، وشيء عظيم جاء بك، فيكون داخلاً في قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفاً، لأنَّ الوصف أعم من أن يكون ظاهراً أو مقدراً، وهو هنا مقدر. ٩- أن يقع قبلها واو الحال، كقول الشاعر:

سَرَيْنا ونجْمٌ قدْ أضاءَ فمُذْ بَدا ... مُحَيّاك أخْفَى ضوْءُهُ كُلَّ شارِق

١٠- أن تكون معطوفة على معرفة، نحو «زيد ورجل قائمان». ١١- أن تكون معطوفة على وصف نحو «تميمي ورجل في الدار». ١٢- أن يعطف عليها موصوف نحو «رجل وامرأة طويلة في الدار». ١٣- أن تقع بعد فاء الجزاء، كقولهم: «إن ذهب عير فعير في الرهط». ١٤- أن تدخل على النكرة لام الابتداء، نحو «لرجل قائم». ١٥- أن تكون بعد «كم» الخبرية، نحو قوله:

كمْ عَمَّةٌ لكَ يا جريرُ وخالةٌ ... فَدْعاءَ قدْ حلبَتْ عليّ عِشاري

وزاد أهل الكوفة في شروط الابتداء بالنكرة: أن تكون خلفاً من موصوفها، أي: صفة في الأصل قد خلفت موصوفها، نحو «مؤمن خير من مشرك»، لأنّه في معنى: «عبد مؤمن خير من عبد مشرك».

وزاد الأخفش أن تكون في معنى الفعل، نحو «قائم زيد» على أن يكون «قائم» مبتدأ و«زيد» فاعل، وقد سد الفاعل مسد الخبر، ويكون على هذا مفرداً في كل حال، فتقول: «قائم الزيدان، وقائم الزيدون».

انظر شرح ابن عقيل: ١/٩٨-٩٩، الهمع: ٢/٢٩-٣٠، شرح ابن عصفور: ١/٣٤٠-٣٤١، شرح الرضي: ١/٨٨، شرح الأشموني: ١/٢٠٥-٢٠٨، شرح الكافية لابن مالك: ١/٣٦٣-٣٦٤، تاج علوم الأدب: ٢/٦٤٣-٦٤٧، الكتاب: ١/١٦٥-١٦٦، شرح ابن يعيش: ١/٨٦-٨٧، التصريح على التوضيح: ١/١٦٨-١٦٩، الإيضاح لابن الحاجب: ١/١٨٤-١٨٦، البهجة المرضية: ٤٣.

(١) في الأصل: نبل.

(٢) انظر الكتاب: ١/١٦٦، شرح المكودي: ١/٨٢، شرح ابن عصفور: ١/٣٤٣، شرح المرادي: ١/٢٨١، شرح ابن عقيل: ١/٩٧-٩٨، شرح الهواري: (٤١/أ). ومعنى «الأمْت» العوج. أي: ليكن الاعوجاج في الحجر لا فيك، ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهي مما توصف بالخلود والبقاء. قال السيرافي: وجعله سيبويه إخباراً محضاً، =

ولمْ يذكُرِ النّاظمُ مُسوِّغَ الإخبارِ بالنكرةِ غيْرِ المفيدةِ ومنْ ذلكَ: التّسويغُ بالنّعْت، نحْوُ قولِه تَعالَى: ﴿(بَلْ)[١] أنتُمْ قَوْمٌ[٢] تُفْتَنُونَ﴾ [النمل: ٤٧]، ذكَرَهُ[٣] ابْنُ[٤] هِشامٍ[٥].

ثمّ قالَ:

والأصْلُ في الأخْبارِ أن تُؤخَّرَا وجوّزُوا التّقْديمَ إذْ لا ضَرَرا / [٥٢/أ]

إنّما كانَ الأصلُ في الخبَرِ أنْ يتأخّرَ عن المبتدأ، لأنّهُ وصْفٌ (لهُ)[٦] في المَعنَى، وحَقُّ الوصْفِ أن يكونَ متأخراً عن الموصوفِ، والخبَرُ بالنسبةِ إلى تقديمِه علَى المبتدأ وتأخيرِه عنْهُ علَى ثَلاثةِ أقسامٍ:

الأوّلُ: جَوازُ تَقديمِه[٧]، وهُوَ المُشارُ إليه بقولِه: «وجَوّزُوا التّقديمَ».

وقَولُهُ: «إذْ لا ضَرَرَا» أيْ: إنْ لم يَعْرِضْ عارِضٌ يَمنَعُ منْ تَقديمِه - كَما سيأتِي -.

= وقال المبرد: إنّه خبر مراد به الدعاء كأنهم قالوا: جعل الله في حجر أمتاً. وقال ابن سيده: رفعوه وإن كان فيه معنى الدعاء لأنّه ليس بجار على الفعل، وصار كقولك: التراب له، وحسن الابتداء بالنكرة لأنه في قوة الدعاء.
انظر الكتاب مع هامش السيرافي عليه: ١/ ١٦٦، اللسان: ١/ ١٢٤ (أمت)، الإيضاح لابن الحاجب: ١/ ١٨٦، شرح ابن يعيش: ١/ ٨٧، شرح ابن باديس (٨٨/أ)، شرح الرضي: ١/ ٩٩، تاج العروس: ١/ ٥٢٢ (أمت)، التوطئة للشلوبين: ٢١٧، المكودي مع ابن حمدون: ١/ ٨٢.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/ ١٧٠.
(٢) في الأصل: تقوم. انظر التصريح: ١/ ١٧٠.
(٣) في الأصل: ذكر. انظر التصريح: ١/ ١٧٠.
(٤) في الأصل: ابن. مكرر.
(٥) انظر شرح قصيدة كعب بن زهير (بانت سعاد) لابن هشام: ١٢٤، التصريح على التوضيح: ١/ ١٧٠.
(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٨٢.
(٧) سواء كان الخبر مفرداً أم جملة، وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى منع تقديمه مفرداً كان أو جملة، نحو «قائم زيد»، و«أبوه قائم زيد»، إلا في نحو «في داره زيد»، وذلك لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، وإنّما جاز في نحو «في داره زيد»، لأن الضمير غير معتمد عليه، ألا ترى أن المقصود: في الدار زيد، وحصل هذا الضمير بالعرض.
انظر: الإنصاف (مسألة:٩): ١/ ٦٥، شرح الرضي: ١/ ٩٤، الإيضاح لابن الحاجب: ١/ ١٩٠، شرح ابن يعيش: ١/ ٩٢، تاج علوم الأدب: ٢/ ٦٥١، شرح المرادي: ١/ ٢٨٢، الهمع: ٢/ ٣٧.

ومِنْ تَقديمِ الخَبرِ علَى المبتدأ[١] جَوازاً قولُهُم: «تَميميٌّ أنا»[٢].

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

فامْنَعْهُ حينَ يَسْتَوي الجُزْآنِ عُرْفاً ونُكْراً عادمَيْ بَيانِ
كَذا إذا ما الفعْلُ كانَ الخَبَرا[٣] أو قُصِدَ استعمالُهُ مُنحَصِرا
أو كانَ مُسنَداً لِذي لامِ ابْتِدا[٤] أو لازِمِ الصَّدْرِ كمَنْ لي مُنْجِدا

هَذا هُوَ القِسمُ الثّاني منْ أقسامِ الخبَرِ، وهْوَ ما يجِبُ تأخيرُهُ، وذلِكَ في خَمسةِ مَواضِعَ:

الأوّلُ: أنْ يَستَوي المبتدأ والخَبَرُ في التعريفِ والتنكيرِ وهُوَ المُشارُ إليهِ بقولِهِ:

فامْنَعْهُ حينَ يَسْتَوي الجُزْآنِ عُرْفاً ونُكْراً ....

فمثالُ استوائِهما في التّعريفِ: «زيدٌ أخُوْكَ»، ومِثالُ استوائِهما في التّنكيرِ: «أفضَلُ منّي أفضَلُ مِنكَ».

وقولُهُ: «عادمَيْ بَيانِ»، يعْني: أنّهُ لا يمتنعُ تقديمُ الخبَرِ علَى المبتدأ إذا كانَا مُتساوِيَيْنِ في التعريفِ والتنكيرِ، إلاّ معَ عدمِ البيانِ كالمثالينِ المذكورينِ.

وفُهِمَ منْهُ أنّهُ إذا كان في الكلامِ ما يُبَيِّنُ المبتدأَ منَ الخبرِ جازَ تقْديمُ الخبَرِ علَى المبتدأ، وذلكَ بأنْ يكونَ هناكَ قرينةٌ لفظيةٌ أو معنويةٌ:

فالأوّلُ: نحْوُ «رجُلٌ صالحٌ حاضرٌ»، فإنّ القرينةَ اللفظيةَ – وهيَ الصّفةُ – قاضيةٌ على النكرةِ الموصوفةِ بالابتدائية[٥]، تقدّمَتْ أو تأخّرَتْ.

---

(١) في الأصل: المبتدأ على الخبر. انظر شرح المكودي: ١/٨٢.

(٢) هذا مثال لتقديم الخبر مفرداً، والأصل: «أنا تَميميٌّ»، ونحو ذلك قوله: «مَشْنوءٌ مَنْ يَشْنُؤكَ». ومثال تقديم الخبر جملة قوله:

إلى ملكٍ ما أُمُّهُ مِنْ مُحاربٍ أبُوهُ ولا كانَتْ كُلَيبٌ تُصاهِرُهْ

تقديره: أبوه ما أمه من محارب.

انظر شرح المكودي: ١/٨٢، الكتاب: ١/٢٧٨، شرح ابن عصفور: ١/٣٥٣-٣٥٤، الإيضاح لابن الحاجب: ١/١٩٠، شرح ابن يعيش: ١/٩٢، تاج علوم الأدب: ٢/٦٥٠، الهمع: ٢/٣٧-٣٨.

(٣) في الأصل: خبراً. انظر الألفية: ٣٥.

(٤) في الأصل: الابتدا. انظر الألفية: ٣٥.

(٥) في الأصل: بابتدائية. انظر التصريح: ١/١٧٣.

والثّاني: نحْوُ «أبو يوسُفَ أبو حَنيفةَ» فإنَّ/ القرينةَ المعنويةَ - وهيَ [٥٢/ب] التّشبيهُ الحَقيقيُّ - قاضيةٌ بأنَّ «أبو يوسُفَ» مبتدأٌ، لأنه مُشبَّهٌ، و«أبو حَنيفةَ» خبَرٌ، لأنّهُ مُشبَّهٌ به، تقدّمَ أو تأخّرَ.

الثّاني: ممّا يجبُ (فيه)[١] تأخيرُ الخبَرِ - أنْ يكونَ فعلاً مسنداً إلى ضميرِ[٢] المبتدأ، معَ كوْنِ المبتدأ مفرداً، وهْوَ المُشارُ إليهِ بقولهِ:

كَذا إذا ما الفعْلُ كانَ الخبَرا[٣]

يَعْني: يَمتَنِعُ أيضاً تقديمُ الخبرِ علَى المبتدأ إذا كان فعلاً، فأطلَقَ، وهُوَ مقيَّدٌ بِما تقدّمَ، فإنّهُ لا يمتَنِعُ[٤] تقديمُهُ في نَحْوِ «الزيدانِ قامَا، وزيدٌ قامَ أبوهُ»، وإنّما يمتَنِعُ تقديمُهُ في نحْوِ «زيدٌ قامَ، وهندٌ قامَتْ».

الثّالثُ: أن يكونَ الخبَرُ محصوراً بـ«إلاّ»، أو بـ«إنّما»، وهْوَ المُشارُ إليهِ بقوْلِهِ:

أو قُصِدَ استِعْمالُهُ مُنحَصِرَا

نحْوُ «ما زَيْدٌ إلاّ قائمٌ، وإنما زيدٌ قائمٌ».

الرّابعُ: أنْ يكونَ الخبَرُ مسنداً لمبتدأ مقرونٍ بـ«لامِ» الابتداءِ، وهْوَ المُشارُ إليهِ بقولهِ:

أوْ[٥] كانَ مُسنَداً لذي لامِ (ابْتَدا)[٦]

يَعْني: أنّهُ يمتَنِعُ تقديمُ الخبرِ إذا كانَ مسنداً لمبتدأ ذِيْ لامِ ابتداءٍ، نحْوُ «لَزَيْدٌ قائمٌ».

الخامسُ: أن يكونَ مسنداً لمبتدأ[٧] منْ أدواتِ الصّدْرِ، وهُوَ المُشارُ إليه بقولِهِ: «أو لازمِ الصّدْرِ»، وذلكَ نحْوُ: أدَواتِ الاسْتفهامِ، وأدواتِ الشّرطِ، ومثّلَ للاستفهامِ بقولِهِ: «مَنْ لِي (مُنْجِدَا)[٨]»، ومِثالُ الشَّرْطِ «مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معَهُ».

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/ ١٧٣.
(٢) في الأصل: الضمير. انظر شرح المكودي: ١/ ٨٣.
(٣) في الأصل: خبراً. انظر الألفية: ٣٥.
(٤) في الأصل: يمنع. انظر شرح المكودي: ١/ ٨٣.
(٥) في الأصل: أو. ساقط. انظر شرح المكودي: ١/ ٨٣.
(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٨٣.
(٧) في الأصل: لشيء. انظر شرح المكودي: ١/ ٨٣.
(٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٨٣.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وَنحوُ عِنْدي دِرْهَمٌ ولِي وطَرْ ... مُلتزمٌ فيه تقدُّمُ الخَبَرْ
كَذا إذا عادَ علَيْه مُضْمَرُ ... ممّا بِه عنْهُ مُبيناً يُخْبَرُ
كَذا إذَا يَستَوجِبُ التّصْديْرَا ... كأيْنَ مَنْ عَلمْتَهُ نَصيرَا
وخَبَرَ المَحصُورِ قَدِّمْ أبَدَا ... كَما لَنا إلاّ اتِّباعُ أحْمَدَا

هَذا هُوَ القِسْمُ الثّالثُ من أقسامِ الخبَرِ، وهُوَ ما يجِبُ تقْديمُهُ، وذلكَ في أربَعَةِ مَواضعَ/ [٥٣/أ]:

الأوّلُ: أنْ يكونَ ظرفاً أو مجروراً، معَ كَوْنِ المبتدأِ نكرةً، وهُوَ المُشارُ إليه بقولِه:

وَنَحْوُ عِندي دِرهَمٌ ولِيْ وطَرْ ... مُلتَزَمٌ فيهِ تقَدُّمُ الخَبَرْ

الثّاني: أن يعُودَ علَى الخبَرِ[١] ضَميرٌ منَ المبتدأ، وهُوَ المُشارُ إليه بقولِه:

كَذا إذا عادَ علَيْه مُضْمَرُ ... ممّا بِه عنْهُ مُبيناً يُخْبَرُ

أي: كذَلكَ يَلزَمُ تقديمُ الخبَرِ إذا عادَ عليه مُضمَرٌ منْ مُبتدأ، وهَذا علَى حذْف مُضاف، أيْ: علَى مُلابسه، والتقديرُ: كذَلكَ يلزَمُ تقديمُ الخبَرِ إذا عادَ علَى مُلابسه ضَميرٌ منَ المبتدأ الذي يُخبَرُ بالخبَرِ عنْهُ، نحْوُ «علَى التّمْرَةِ مثلُها زُبْداً»[٢]، فلا يَجوزُ «مثلُها علَى التّمرَةِ»، لئلاّ يَعود الضميرُ منْ «مثلُها» علَى[٣] «التّمرَةِ»، وهُوَ متأخّرٌ لَفظاً ورتبةً.

الثّالثُ: أنْ يكونَ الخبَرُ منْ ذَوات[٤] الصّدورِ، وهُوَ المُشارُ إليه بقولِه:

كَذا إذَا يَستَوجِبُ التّصْديْرَا ... كأيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصيرَا

يَعْني: أنّهُ يَلزمُ تقديمُهُ إذا كان صَدراً، مثلُ قولِكَ: «أينَ مَنْ عَلِمْتَهُ

---

(١) في الأصل: الضمير. انظر شرح المكودي: ١/٨٣.

(٢) قوله: «على التمرة» خبر مقدم عن «مثلها»، و«زبداً» تمييز لـ«مثل»، أو حال منه، ويجوز رفعه بياناً أو بدلاً من «مثل»، أو هو المبتدأ و«مثلها» حال منه وإن كان نكرة، لتقدمها عليه.
انظر شرح المكودي: ١/٨٤، الأشموني مع الصبان: ١/٢١٣، ابن عقيل مع الخضري: ١/١٠٤، شرح دحلان: ٤٥، شرح الرضي: ١/٩٨، شرح الفريد: ٣٤٤، الاستغناء في أحكام الاستثناء: ١١٢، ١٥٣، ارتشاف الضرب: ٢/٣٨١.

(٣) في الأصل: على. مكرر.

(٤) في الأصل: أدوات. انظر شرح المكودي: ١/٨٤.

(نَصيرًا)[١]»، فـ«أينَ» ظَرفُ مَكانٍ مُضَمّنٍ مَعْنى هَمزةِ الاستِفهامِ، خبرٌ مقدَّمٌ، و«مَنْ علِمْتَهُ» مُبتدأٌ مؤخَّرٌ.

الرّابعُ: أنْ يكونَ المبتدأ محصوراً بـ«إلاّ»، أو بـ«إنّما»، وهُوَ المُشارُ إليهِ بقولِهِ:

وخَبَرَ المَحصُورِ قَدِّمْ أبَدَا

ومثّلَ ذلِكَ بقولِهِ:

كَما لَنا إلاّ اتِّباعُ أحْمَدا

فـ«لَنا»[٢] خبرٌ واجِبُ التقديمِ، لأنّ المبتدأَ، وهُوَ «اتِّباعُ أحمَدَ» محْصورٌ بـ«إلاّ».

ومثالُهُ محصوراً[٣] بـ«إنّما»: «إنّما في الدّارِ زَيدٌ».

ثمّ قالَ:

وحـذْفُ ما يُعْلَـمُ جائـزٌ كَما ... تَقـولُ زيْدٌ بعْدَ مَنْ عندَ كُما

وفي جَوابِ كيْفَ زيـدٌ قُلْ دَنِفْ ... فزيْـدٌ استُغْنِيَ عنْهُ إذْ عُـرِفْ

يَعْني: أنّهُ يجوزُ حذْفُ كلِّ واحدٍ منَ/ المبتدأ والخبَرِ، إذا عُلِمَ، ثمّ مثّلَ [٥٣/ب] حذْفَ الخبَرِ للعِلمِ بهِ (بقوله)[٤]:

تَقولُ زيْدٌ بعْدَ مَنْ عِندَكُما

فـ«زَيدٌ» مُبتَدأٌ، والخبَرُ محذوفٌ للعِلْمِ بهِ، وتَقديرُهُ: زيْدٌ عِندَنا.

ثمّ مثّلَ حذْفَ المبتدأ للعِلْمِ بهِ بقوله:

وفي جَوابِ كيْفَ زيدٌ قُلْ دَنِفْ

فـ«دَنِفْ» (خبَرٌ)[٥]، والمُبتَدأُ مَحذوفٌ تقديرُهُ: زَيدٌ دَنِفٌ.

وفُهِمَ منْ قوله: «وحَذْفُ ما يُعلَمُ جائزٌ» أنّهُ يَجوزُ أنْ يُحذَفَ المُبتدأُ والخبَرُ معاً إذا عُلِما، ومنْهُ قَولُهُ عزّ وجَلَّ: ﴿واللائي[٦] لمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤] أيْ:

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٨٤.

(٢) في الأصل: قلنا. انظر شرح المكودي: ١/ ٨٥.

(٣) في الأصل: محصور. انظر شرح المكودي: ١/ ٨٥.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٨٥.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٨٥.

(٦) في الأصل: والذي. انظر شرح المكودي: ١/ ٨٥.

فعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أشهُرٍ، فحُذِفَ المبتدأُ والخبَرُ، لدلالةِ ما تقدّمَ عليهِ. وقولُهُ:

فزَيْدٌ استُغْنِيَ عنْهُ إذْ عُرِفْ

تَتْمِيمٌ للبيتِ، مُستَغْنًى (عنهُ)[1].

ثمّ قالَ:

وبعْدَ لَوْلا غالباً حذْفُ الخبَرْ حتْمٌ وفي نَصّ يَمينٍ ذَا اسْتَقَرْ

الخبَرُ يُحذَفُ وُجوباً في أربعةِ مواضعَ:

الأوّلُ: بعْدَ «لولا» الامتناعية، وإلَيْه أشارَ بقوله:

وبعْدَ لَولا غالباً حذْفُ الخبَرْ حَتْمٌ ....

وفُهِمَ من قوله: «غالباً» أنّ لـ«لَوْلا» استِعمالَيْنِ: غالباً، وغيْرَ غالبٍ[2]، وأنّهُ لا يجِبُ الحذْفُ إلاّ بعْدَ الاستعمالِ الغالبِ.

(والاستعمالُ الغالبُ)[3] فيها: أنْ يُعَلَّقَ الامتناعُ علَى نفْسِ المبتدأ نحْوُ «لَوْلا زيْدٌ لأكْرَمْتُكَ»، فَفي مثلِ هَذا يجبُ حذْفُ الخبَرِ لسدِّ الجَوابِ مَسَدَّهُ.

وغيْرُ الغالبِ: أنْ يُعَلَّقَ الامتناعُ علَى صفَةٍ في المبتدأ، نحْوُ «لَوْلا زيْدٌ باكٍ لَضَحِكْتُ»، فالامتناعُ في هذه الصّورة[4] مُعلَّقٌ على بُكاءِ زيْدٍ، لا علَى زيْدٍ، فَفي مِثْلِ هَذا لا يجبُ حذْفُ الخبَرِ، بلْ يَجوزُ إذا دَلّ علَيْه دَليلٌ.

الثّاني: بعْدَ مُبتَدأ (هُوَ)[5] نَصٌّ في القَسَمِ، وهُوَ المُشارُ إليه بقوله: «وفي / نصٍّ يَمينٍ ذَا استَقَرْ»، وذلكَ نحْوُ «لعَمْرُكَ (لأفْعَلَنَّ)[6]»، فالخبَرُ واجبُ الحذْفِ تَقديرُهُ: قَسَمِي، ووجَبَ حذْفُهُ، لسَدّ جَوابِ القسَمِ مسَدَّهُ. [٥٤/أ]

و«ذَا» إشارَةٌ لتَحَتُّمِ[7] حذْفِ الخبَرِ.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٢) في الأصل: الغالب. انظر شرح المكودي: ١/٨٦.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٨٦.

(٤) في الأصل: الضرورة. انظر شرح المكودي: ١/٨٦.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٨٦.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٨٦.

(٧) في الأصل: أشار لحتم. انظر شرح المكودي: ١/٨٦.

ثمّ قالَ:

وبعْدَ واوٍ عَيَّنَتْ مفهومَ مَعْ كمِثْلِ كُلُّ صانِعٍ وما صنَعْ
وقَبْلَ حالٍ لا يكـونُ خَبَـرا عنِ الّذي خبَرُهُ قـدْ أُضْمِرا
كضَـرْبِي العَبْدَ مُسيْئاً وأتَـمْ تَبْيِيْنِي الحقَّ مَنوطاً بالحِكَمْ

الثّالثُ: ممّا يجِبُ حذْفُ الخبَرِ فيه وُجوباً - أنْ يقَعَ بعْدَ واو المَعيّة، وهْوَ المُشارُ إليهِ بقوله:

وبعْدَ واوٍ عَيَّنَتْ مَفهومَ مَعْ

أيْ: يجِبُ حذْفُ الخبَرِ بعْدَ الواوِ التي بمَعْنى: مَعْ، ومثّلَ ذلكَ بقولِه:

كمِثْلِ كُلُّ صانِعٍ وما صنَعْ

فـ«كُلُّ صانِعٍ» مُبتَدأٌ، و«ما» معطوفٌ عليهِ، والخبَرُ محْذوفٌ وجوباً تَقديرُهُ: مُقتَرِنانِ.

الرّابعُ: أنْ يقعَ المبتدأُ بعْدَ حالٍ لا يصِحُّ جَعْلُها خبراً عنِ المبتدأ، وهُوَ المُشارُ إليهِ بقوله:

وقَبْلَ حالٍ لا يكـونُ خبَرا عنِ الّذي خبَرُهُ قدْ أُضمِرا

أيْ: ويَجِبُ حذْفُ الخبَرِ أيضاً قبْلَ الحالِ المُمتَنِعِ جعْلُها خبَراً عنِ المُبتدأ المَذْكورِ قَبلَها، وشرْطُ هَذا أن يكونَ مصدراً عاملاً في نفْسِ صاحِبِ الحالِ المذكورةِ، أو «أفْعَلَ تَفْضيلٍ» مضافاً إلى المصدرِ المذكورِ.

وقدْ مثّلَ الأوّلَ بقوله: «كضَرْبِيَ العَبْدَ مُسيئاً»، والتّقديرُ: ضَربيَ العَبْدَ إذا كان مُسيئاً، فـ«ضَربيَ» مبتَدأٌ، وهْوَ مبتدأٌ مصدَرٌ عاملٌ في «العَبْد»، و«العبْدُ» مُفَسِّرٌ للضّميرِ المُستَترِ في «كانَ» المحذوفة، و«كانَ» المحذوفةُ[١]: تامةٌ، و«مُسيئاً» اسْمُ فاعلٍ منْ «أساءَ»، وهُوَ حالٌ منَ الضّميرِ المذكورِ، فالخبَرُ علَى هَذا «الاستقرارُ» العاملُ في «إذا» / المحذوفة، أيْ: ضَرْبيَ كائنٌ إذا كانَ مسيئاً[٢]. [٥٤/ب]

ثمّ مثّلَ الثّاني أيضاً بقولِه: «وأتَمْ تَبيينيَ الحقَّ مَنوطاً»، فـ«أتَمْ» أفْعَلُ تفضيلٍ، وهُوَ مبتدأٌ مضافٌ إلَى «تَبْييني»، و«الحَقَّ» مَفعولُ «تبييني»،

---

(١) في الأصل: المحذفة. انظر شرح المكودي: ١ / ٨٧.
(٢) انظر شرح المكودي: ١ / ٨٧، إعراب الألفية: ٢٩.

و«مَنوطاً» حالٌ منَ الضّميرِ المُستترِ في «كانَ» المقدَّرةِ، ومَعْنى «منوطٍ»: مُتعلّقٌ[١].

ثمّ قالَ رحمَه اللهُ تَعالَى:

وأخبَرُوا باثْنَيْنِ أو بأكْثَرا   عنْ واحدٍ كهُـمْ سَراةٌ شُعَرَا

يَعْني: أنّ المُبتدأَ الواحِدَ قدْ يتعددُ خبَرُهُ، فيَكونُ أكثَرَ منْ واحِدٍ، وذلِكَ علَى وجْهَيْنِ:

أحَدُهُما: أنْ يتعدَّدَ لفْظاً لا معنىً، نحْوُ «الرُّمانُ حُلْوٌ حامضٌ»، لأنّ مَعْنَى الخبَرَيْنِ راجعٌ إلَى شيءٍ واحدٍ إذْ مَعْناهُما: مُزٌّ، فهَذا يَمتَنِعُ فيه عطْفُ أحدِ الخبَرَيْنِ علَى الآخَرِ، لأنّهُما بمنزلةِ اسْمٍ واحدٍ علَى الأصحِّ، خلافاً للفارسيّ في أحَدِ قَولَيْه[٢].

والثّاني: أن يتعدّدَ لفظاً ومعنىً، نحْوُ «زيدٌ كاتبٌ - أي: ناثرٌ[٣] -، شاعرٌ - أيْ: ناظمٌ -»، بمَعْنى: أنّهُ ينظمُ الكلامَ وينثُرُه، وهَذا يَجوزُ أنْ يُعطَفَ الثّاني علَى الأوّلِ، وألاّ يُعطَفَ، وإلى هَذا النوعِ أشارَ بقولِه: «كَهُمْ سَراةٌ شُعَرا»، فـ«هُمْ» مبتدأ، و«سَراةٌ» خبَرٌ أولُ، و«شُعَرَا» خبرٌ بعْدَ خبَرٍ، و«سَرَاةٌ»: جمْعُ «سَرِيٍّ» على غيرِ قياسٍ[٤][٥].

---

(١) انظر شرح المكودي: ١/٨٧، إعراب الألفية: ٢٩، اللسان: ٦/٤٥٧٧ (نوط).

(٢) فإنه أجازَ العطفَ نظراً إلى تغاير اللفظ. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٨٢، شرح ابن الناظم: ١٢٦، شرح المرادي: ١/٢٩٤، الهمع: ٢/٥٤، الأشموني مع الصبان: ١/٢٢٢.

(٣) في الأصل: ناير. انظر التصريح: ١/١٨٢.

(٤) وإنّما كان على غير قياس لأن قياس المعل اللام كـ«سرى» أن يجمع على «أفعلاء» عملاً بقول النّاظم:

ونابَ عنهُ أفْعِلاءُ في المُعَلّْ   لاماً ....

وفي اللسان: والسراة اسم للجمع وليس بجمع عند سيبويه، قال: ودليل ذلك قولهم: سروات. والسراة: - بفتح السين وقد تضم - أصله: سرية، والسري: الشريف. انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/٨٨، حاشية الصبان: ١/٢٢١، إعراب الألفية: ٢٩، اللسان: ٣/٢٠٠١ (سرا)، حاشية الخضري: ١/١٠٩.

(٥) واقتصر الناظم على هذين النوعين في شرح الكافية، وزاد ابنه نوعاً ثالثاً يجب فيه العطف، وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له: إما حقيقة نحو «بنوك كاتب وصانع وفقيه»، وإمّا حكماً كقوله تعالى: ﴿اعلموا أنّما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد﴾ [الحديد: ٢٠].

انظر شرح الكافية لابن مالك: ١/٣٧٢-٣٧٣، شرح ابن الناظم: ١٢٥-١٢٦، شرح المرادي: ١/٢٩٤، شرح الأشموني: ١/٢٢٣.

البَاب التَّاسع
كانَ وأخواتها

ثمّ قالَ:

كانَ وأخَواتُها

تَرفَعُ كانَ المُبتَدا اسْماً والخبَرْ تَنصِبُهُ ككَانَ سيّداً عُمَرْ

لمّا فرغَ منَ المُبتدأ والخبَرِ شرَعَ في نواسخِ الابتداءِ، وسُمِّيَتْ: نَواسخَ الابتداء، لأنّ الابتداءَ رفعَ المبتدأ، فلمّا دخلَتْ عليهِ النواسِخُ نسخَتْ عملَهُ، وصارَ العمَلُ لَها.

وبدأ بـ«كانَ» وأخواتها[1]، فذكَرَ أنّها ترفَعُ ما كانَ قبلَ دخولِها مبتدأً على أنّهُ اسمُها حقيقةً، وفاعلُها مجازاً، لكنْ بشرطِ أن لا يلزمَ المبتدأُ التّصديرَ، ولا الحَذفَ، ولا عدَمَ التّصرُّفِ، ولا الابتِدائيّةَ بنفسِه[2] أو بغيرِه.

فالأوّلُ: كاسْمِ الشّرطِ.

والثّاني: كالمُخبَرِ[3] عَنْهُ بنعتٍ مقطوعٍ[4].

والثّالثُ: نحْوُ «طُوبَى للمُؤمنِ»[5].

والرّابعُ: نحْوُ «أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلكَ إلاّ زيداً».

والخامسُ: كمَصحوبِ «إذا» الفُجائية.

وتَنصِبُ ما كانَ قَبلَ دخولِها خبراً على أنّهُ خبرُها حقيقةً، ومَفعولُها مجازاً، وهَذا مذهَبُ البصريّينَ.

---

(١) وهي: ما وضع ليفيد تقرير الفاعل على صفة، مثل «كان زيد قائماً» فأفاد «كان» كون «زيد» على صفة القيام. انظر شرح الرضي: ٢/٢٩٠، شرح الفريد: ٣٠٨، تاج علوم الأدب: ٣/٨٠٠، الفوائد الضيائية: ٢/٢٨٦.

(٢) في الأصل: بنفيه. انظر التصريح: ١/١٨٣.

(٣) في الأصل: المخبر. انظر التصريح: ١/١٨٤.

(٤) في الأصل: معطوف. انظر التصريح: ١/١٨٤.

(٥) هذا جزء من حديث أورده الدّيلمي في الفردوس بمأثور الخطاب (٢/٤٤٨) رقم (٣٩٣٥)، وتمامه: «طُوبَى للمؤمنِ إذا أحسَنَ قُبِلَ منهُ، وإذا أساءَ غُفِرَ لهُ».

وذهبَ جُمهورُ الكوفيينَ إلى: أنّها لا تعملُ في المَرفوعِ شيئاً، وإنّما هُوَ مرفوعٌ بما كانَ مرفوعاً[١] به قبلَ دُخولها[٢].

ثمّ مثَّلَ ذلكَ بقوله: «كَكانَ سَيِّداً عُمَرْ»، وفُهِمَ من تمثيله جَوازُ تقديمِ خبَرِها علَى اسْمِها، وسينُصُّ عليه بعْدُ.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

كَكانَ ظَلَّ باتَ أضحَى أصْبَحا ... أمْسَى وصارَ ليْسَ زالَ برِحا

فَتِئَ وانْفَكَّ وهَذِي[٣] الأرْبَعَهْ ... لشِبْهِ نَفْيٍ أو لنَفيٍ مُتْبَعَهْ

ومِثلُ كانَ دامَ مسْبوقاً بما ... كأعْطِ مادُمْتَ مُصيباً درْهَما

يَعْني: أنّ «ظلَّ» وما بَعدَها مثلُ «كانَ» في رفعِها الاسْمَ ونصبِها الخبَرَ، ثمّ إنّ هذه الأفعالَ علَى ثلاثة أقسامٍ:

قسمٍ يعمَلُ بلا شرْطٍ وهوَ[٤] ثمانيةٌ: «كانَ، وليسَ» وما بينَهُما، نحْوُ ﴿وكانَ ربُّكَ قَديراً﴾ [الفرقان: ٥٤]، و﴿ظَلَّ وجْهُهُ مُسْوَدّاً﴾ [النحل: ٥٨]، و«أَبيتُ رَيّانَ الجُفونِ»[٥]، و:

٣٢- أضحى يمزّقُ أثوابي .. ..

---

(١) في الأصل: مرفوع. انظر التصريح: ١/ ١٨٤.

(٢) وردّ بأنّه يلزم عليه أنّ الفعل ناصب غير رافع، ولا نظير له. وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيهاً بالفاعل. واتفقوا في نصبها الجزء الثاني، ثم اختلفوا في نصبه، فقال الفراء تشبيهاً بالحال، لأنها شبيهة بـ«قام»، وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال. والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمراً ومعرفة وجامداً، ولكونه لا يستغنى عنه، وليس كذلك الشأن في الحال.

انظر التصريح على التوضيح: ١/١٨٤، الإنصاف (مسألة: ١١٩): ٢/٨٢١، شرح المرادي: ١/٢٩٥، شرح ابن عصفور: ١/٤١٨، تاج علوم الأدب: ٣/٨٠٢، الهمع: ٢/٦٣، ٦٤، الأشموني مع الصبان: ١/٢٢٦، حاشية الخضري: ١/١١٠.

(٣) في الأصل: وهذه. انظر الألفية: ٣٨.

(٤) في الأصل: وفي. انظر التصريح: ١٨٤.

(٥) لعلّ هذا إشارة إلى قول الشريف الرضيّ:

أتَبيتُ رَيّانَ الجُفونِ منَ الكَرَى ... وأبيتُ منْكَ بلَيلَةِ المَلْسوعِ؟

وهوَ من الكامل من قصيدةٍ له في ديوانه (١/٤٩٧)، وانظر مغني اللبيب: ٦٦٨، الهمع: ٢/١٣، الدرر اللوامع: ٢/١٠٢، شرح الأشموني: ٣/٣٠٧، حاشية يس: ١/١٨٤، شرح أبيات المغني: ٨/٣١.

٣٢- قطعة بيت من البسيط لامرأة من بني هِزّان من أبيات لها قالتها في ابن لها عقّها، وتمامه =

و﴿ فأصبحتُم بنعمتهِ إخواناً ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، و:

٣٣- أمْسَتْ خَلاءً ....

و« صارَ السعرُ رَخيصاً »، و﴿ ليسَ مَصْروفاً ﴾ [هود: ٨].

وقسم يعمَلُ بشرْطِ تقدُّمِ نفْيٍ أو شِبهِهِ، وهُوَ النّهيُ، وذلِكَ « زالَ، وانفَكّ » وما بينَهُما، وإلى ذلكَ أشارَ بقولِه:

.... وهَذي[1] الأرْبَعَهْ   لشِبْهِ نفْيٍ أو لنَفيٍ مُتبَعَهْ

نحْوُ ﴿ ولا يَزالُونَ مُختَلفينَ ﴾ [هود: ١١٨]، ﴿ لنْ نَبرَحَ عليْهِ عاكِفينَ ﴾ [طه: ٩١]، ﴿ تَاللّهِ تَفْتَؤُ تَذكُرُ يوسُفَ ﴾ [يوسف: ٨٥].

= (كما في القطر):

اضحى يمزّقُ أثوابي ويضربني   أبعد شيبي يبغي عندي الأدبا

والشاهد فيه إعمال «أضحى» عمل كان في رفعها الاسم ونصبها الخبر بلا شرط. وروي في شرح ابن عصفور:

اضحى يمزق أثوابي ويشتمني   ابعد سنين عندي تبتغي الأدبا

وروي في شرح الحماسة للمرزوقي:

أنشا يمزق أثوابي يؤدبني   أبعد شيبي عندي تبتغي الأدبا

وروي في شرح الأعلم برواية المرزوقي ولكن «ويضربني» بدل «يؤدبني» وعلى الروايتين الأخيرتين فلا شاهد فيه هنا.

انظر شرح القطر: ١٨٨، شرح الحماسة للمرزوقي: ٧٥٦، شرح ابن عصفور: ١/٤١٥، شرح الحماسة للأعلم: ٢/٤٦١ (رسالة دكتوراه)، ارتشاف الضرب: ٢/٧٨.

٣٣- قطعة بيت من البسيط للنابغة الذبياني من قصيدة له في ديوانه (١٧) مدح بها النعمان بن المنذر، واعتذر إليه مما بلغه عنه، وهي من الاعتذاريات، وقد ألحقوها لجودتها بالمعلقات السبع، وتمامه:

أمْسَتْ خَلاءً وأمسَى أهلُها احتَمَلوا   أخْنى علَيْها الـذي أخْنَى علَى لُبَدِ

ويروى صدره:

أضحَتْ خَلاءً وأضحى أهلُها احتَمَلوا

الخلاء: المكان الذي لا شيء فيه. احتملوا: ارتحلوا. وأخنى عليه الدهر: أتى عليه وأهلكه. ولبد: اسم آخر نسور لقمان بن عاد، سماه بذلك لأنه لبد فبقي لا يذهب ولا يموت، وهو مصروف، لأنه ليس بمعدول، وفي المثل: «طال الأبد على لبد». والشاهد فيه على أن «أمسى» تعمل الرفع في الاسم والنصب في الخبر دون شرط.

انظر الأشموني مع الصبان: ١/٢٣٠، شرح الكافية لابن مالك: ١/٣٩٥، الخزانة: ٤/٥، الهمع (رقم): ٣٧٢، الدرر اللوامع: ١/٨٤، اللسان (لبد)، تذكرة النحاة: ٢٦٧، إصلاح الخلل للبطليوسي: ١٤٦، شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام: ١٦٨، فتح رب البرية: ١/٣٣٩، ارتشاف الضرب: ٢/٧٨.

(١) في الأصل: وهذه. انظر الألفية: ٣٨.

٣٤- لَيسَ ينفكُّ ذا غِنىً واعْتِزازٍ ....

وهذهِ أمثلتُها بعْدَ النّفي، ومِنْ أمثلَتِها بعْدَ النّهيِ[١]:

٣٥- ... ولا تَزَلْ[٢] ذاكرَ المَوْ ت ....

وقِسمٍ يعمَلُ بشرطِ تقدّمِ «ما» المصدريةِ الظرفيةِ وإلى هَذا أشارَ بقولِه:

ومثلُ كانَ دامَ مَسبوقاً بما

وفُهِمَ أنّ «ما» مصدريةٌ ظرفيةٌ منَ المثال، وهُوَ:

كأعْطِ مادُمْتَ مُصيباً درْهَما

إذِ التقديرُ: أعْطِ درْهَماً مُدّةَ دَوامِكَ مُصيباً، فلوْ كانَتْ «ما» مصْدَريّةً غيْرَ ظرفيةٍ لَمْ تعمَلْ «دامَ» بعدَها العمَلَ المَذكورَ، فإنْ وَلِيَ مَرفوعَها منصوبٌ، فهْوَ حالٌ نحْوُ «يُعجبُني مادُمْتَ صَحيحاً» أي: يُعجبُني دَوامُكَ صَحيحاً، ولوْ لمْ تُذْكَرْ «ما» أصْلاً، فأحْرَى بعدَمِ العمَلِ نحْوُ «دَامَ زيْدٌ صَحيحاً»، فـ«دامَ» فعْلٌ ماضٍ تامٌّ بمَعْنى: بَقِيَ، و«زيْدٌ» فاعلُهُ، و«صَحيحاً» حالٌ منْ زيْدٍ.

وفُهِمَ من اشتراطِهِ تقدُّمَ النّفيِ أو شِبهِه في «زالَ» وأخَواتِها، وتقَدُّمِ «ما»

٣٤- من الخفيف، لم أعثر على قائله، وعجزه:

كُلُّ ذي عِفّةٍ مُقِلٌّ قَنوعِ

ويروى: «اغترار» بدل «اعتزاز». والمعنى: لم يزل كل ذي عفاف وإقلال وقناعة غنياً وعزيزاً. والاستشهاد فيه على إعمال «ينفك» عمل «كان» لتقدم النفي عليها، وإن كان بالفعل «ليس».

انظر التصريح على التوضيح: ١/١٨٥، الشواهد الكبرى: ٢/٧٣، شرح الأشموني: ١/٢٢٧، الهمع (رقم): ٣٥٠، الدرر اللوامع: ١/٨٠، شرح ابن الناظم: ١٣٠، المطالع السعيدة: ١٩٩.

(١) في الأصل: النفي. انظر التصريح: ١/١٨٥.

٣٥- قطعة بيت من الخفيف، لم أعثر على قائله، وتمامه:

صاحِ شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذاكرَ المَوْ ت، فنسيانُهُ ضَلالٌ مُبيْنُ

صاح: مرخم صاحب على غير قياس، وقيل: هو لغة في «صاحب». شمر: اجتهد. والشاهد في قوله: «ولاتزل» فإنه أجرى فيه «زال» مجرى «كان» لتقدم شبه النفي - وهو النهي - عليها، إذ شرط عملها كأخواتها أن لا تفارق النفي أو شبهه.

انظر التصريح على التوضيح: ١٨٥، الشواهد الكبرى: ٢/١٤، الهمع (رقم): ٣٥٢، الدرر اللوامع: ١/٨١، شرح الأشموني: ١/٢٢٨، شرح ابن عقيل: ١/١١١، شواهد الجرجاوي: ٤٤، المكودي مع ابن حمدون: ١/٨٩، شواهد العدوي: ٤٤، شرح ابن الناظم: ١٣١.

(٢) في الأصل: ولاتزال. انظر التصريح: ١/١٨٥.

المَصدَريّة الظّرفية في[1] «دامَ» - أنّ ما بقِيَ منَ الأفعالِ لا يُشترَطُ[2] فيه شيءٌ.

ثم قالَ رحمَهُ اللهُ تعالَى / : [٥٥/ب]

وغَيْرُ ماضٍ مثلَهُ قَدْ عَمِلا إنْ كانَ غيرُ الماضِ منْهُ استُعْمِلا

أشارَ إلى أنّ هذه الأفعالَ المتقدّمةَ - وهيَ ثَلاثةَ عشرَ - في التّصرفِ وعدَمِه علَى ثَلاثة أقسامٍ:

ما (لا)[3] يتصرّفُ بحالٍ، وهُوَ «ليْسَ» باتّفاقٍ[4]، و«دامَ» عندَ الفَرّاءِ وكَثيرٍ منَ المتأخرينَ[5]، وأما «يَدومُ، ودُمْ، ودائمٌ، ودَوامٌ» فمِنْ تصرُّفات التّامة.

وما يتصرّفُ تصرُّفاً ناقصاً، وهُوَ «زالَ، وبرِحَ، وفتِئَ، وانْفَكّ»، فإنّها[6] لا يُستَعمَلُ منْها أمرٌ.

وما يتصرّفُ تصرفاً تاماً، وهُوَ الباقي.

وللتّصاريف في[7] هذَيْنِ القسمينِ ما للماضي منَ العمَلِ، فالمُضارِعُ نحْوُ ﴿ولمْ أكُ بَغيّا﴾ [مريم: ٢٠]، والأمْرُ نحْوُ ﴿كُونُوا حِجارةً﴾ [الإسراء: ٥٠]، والمَصدَرُ، كقَوله:

٣٦- .... وكَونُكَ إيّاهُ علَيْكَ يَسيرُ[8]

---

(١) في الأصل: وفي. انظر شرح المكودي: ١/ ٩٠.

(٢) في الأصل: لا يشترط. مكرر.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/ ١٨٦.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح: ١/ ١٨٦، الهمع: ٢/ ٧٧، شرح ابن عقيل: ١/ ١١٢، شرح الأشموني: ١/ ٢٣٠، شرح ابن عصفور: ١/ ٣٨٣.

(٥) وذلك لأنها صلة لـ«ما» الظرفية، وكل فعل وقع صلة لـ«ما» التزم مضيه. وبه جزم ابن مالك في شرح الكافية، وصححه المرادي. وذهب الأقدمون وقليل من المتأخرين إلى أن لها مضارعاً وهو «يدوم»، فهي متصرفة عندهم تصرفاً ناقصاً، قال الصبان: بل الصحيح عندي أن لها مصدراً أيضاً.

انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٨٦، الهمع: ٢/ ٧٧، شرح الكافية لابن مالك: ١/ ٣٨٦، التسهيل: ٥٣، شرح المرادي: ١/ ٢٩٧، حاشية الصبان مع الأشموني: ١/ ٢٣٠، شرح ابن عصفور: ١/ ٣٨٤، حاشية الخضري: ١/ ١١٢.

(٦) في الأصل: فلانها. انظر التصريح: ١/ ١٨٦.

(٧) في الأصل: في. مكرر.

٣٦- من الطويل، لم أعثر على قائله: وصدره:

ببَذْلٍ وحِلْمٍ سادَ في قومِه الفَتَى

ساد: أي اتصف بالسيادة والشرف. والضمير في «إياه» يعود إلى الفتى، وكذا الضمير في =

واسمُ الفاعلِ، كقولِه:

٣٧- وما كُلُّ مَنْ يُبْدي البَشاشَةَ كائناً أخاكَ ....

واسْمُ المَفعولِ، كقَولِ سِيبويهِ في الظرفِ: «مَكونٌ فيهِ»[1]، قالَهُ أبو حيّانَ[2].

ثم قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

وَفي جَميعِها توَسُّطَ الخبَرْ أجِزْ وكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ
كَذاكَ سَبْقُ خبَرِ ما النّافيَهْ فَجِئْ بِها مَتْلُوّةً لا تاليَهْ

= قوله «في قومه» لأنه وإن كان متأخراً لفظاً فهو متقدم رتبة، ونظيره قوله تَعالى: ﴿فأوجس في نفسه خيفة موسى﴾. والشاهد في قولك «وكونك إياه» حيث أعمل فيه مصدر «كان» كعمل «كان».

انظر التصريح على التوضيح: ١/١٨٧، الشواهد الكبرى: ٢/١٥، شرح ابن عقيل: ١/١١٢، الهمع (رقم): ٣٧٠، الدرر اللوامع: ١/٨٣، شرح الأشموني: ١/٢٣١، شرح المكودي: ١/٩١، شواهد الجرجاوي: ٤٦، ارتشاف الضرب: ٢/٧٥، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/٢١، شواهد العدوي: ٤٦، البهجة المرضية: ٤٨، شرح ابن الناظم: ١٣٢، شرح المرادي: ١/٣٠٣، شرح الكافية لابن مالك: ١/٢٨٧، شرح التسهيل لابن مالك (١/٥٥ - مخطوط)، أوضح المسالك: ٤٥.

(٨) في الأصل: عسير. انظر التصريح: ١/١٨٧.

٣٧- من الطويل، لم أعثر له على قائل، وتمامه:

وما كُلُّ مَنْ يُبْدي البَشاشةَ كائناً أخاكَ إذا لمْ تُلْفه لكَ مُنجدا

يبدي: يظهر. البشاشة: طلاقة الوجه. ألفى: وجد. منجداً: من أنجده: إذا أعانه. والشاهد في قوله: «كائناً أخاك»، فإنَّ «كائناً» اسم فاعل من «كان» وعمل عمل فعله، وفيه أيضاً: إعمال «ما» النافية عمل «ليس».

انظر التصريح على التوضيح: ١/١٨٧، الشواهد الكبرى: ٢/١٧، المطالع السعيدة: ٢٠١، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/٢٠، الهمع (رقم): ٣٧٤، الدرر اللوامع: ١/٨٤، شرح الأشموني: ١/٢٣١، شرح ابن عقيل: ١/١١٢، شواهد الجرجاوي: ٤٥، شرح الكافية لابن مالك: ١/٣٨٧، شواهد العدوي: ٤٥، شرح ابن الناظم: ١٣٢، البهجة المرضية: ٤٨، أوضح المسالك: ٤٥.

(١) انظر الكتاب: ١/٢١، ٢٠١. قال ابن هشام في شرح اللمحة (٢/٢١): فأما قول سيبويه رحمه الله: «فهو مكون فيه» فسأل أبو الفتح أبا علي عنه، فقال: «ما كل داء يعالجه الطبيب». وانظر حاشية الخضري مع ابن عقيل: ١/١١٢.

(٢) قال أبو حيان في النكت الحسان (٦٩): «وكثيراً ما يقول سيبويه عن الأحوال والظروف: «فهي مكون فيها». وانظر التصريح على التوضيح: ١/١٨٧.

ومنْعُ سَبْقِ خبرٍ ليْسَ اصْطُفِيْ ....

اعْلَمْ أنّ خبَرَ هذهِ الأفعالِ أصلُهُ التّأخيرُ عنِ الاسْمِ، ويَجوزُ تَقديمُهُ.

فأمّا تقديمُهُ علَى اسْمِها/ فجائزٌ في جَميعِها، وإلى ذلكَ أشارَ بقولهِ: [٥٦/أ]

وفي جَميعِها توسُّطَ الخبَرْ أجزْ ....

ومنهُ قولُهُ عزّ وجلّ: ﴿و[1] كانَ حقّاً علَيْنا نصْرُ المؤمِنينَ﴾ [الروم: ٤٧].

وأما تقديمهُ علَيها، فهِيَ في ذلكَ على ثلاثةِ أقسامٍ:

- قسمٌ يَمتَنِعُ تقديمُهُ عليه باتّفاقٍ، وهُوَ «مادامَ» وما اقْتَرَنَ منها بـ«ما» النّافيةِ، وإلى ذلكَ أشارَ بقولهِ:

.... وكُلُّ سَبقَهُ دامَ حظَرْ

كَذاكَ سبْقُ (خَبَر)[2] ما النافيَهْ ....

يَعني: أنّ كُلَّ النحويينَ منَعوا أنْ يَسبِقَ الخبَرُ «دامَ»، ولذَلكَ صورَتان:

الأولى: أنْ يَسبقَ «ما» المقترنةَ بـ«دامَ» نحْوُ «قائماً مادامَ زيْدٌ»، فهَذا ممتنعٌ اتّفاقاً، لأنّ معمولَ صِلَةِ الحرْفِ المَصْدَريّ لا يتقدّمُ علَيْهِ[3].

الثّانيةُ: أنْ يَسبقَ «دامَ» ويتأخّرَ عنْ «ما» (نحْوُ «ما)[4] قائماً دامَ زيدٌ»، وفي هَذا خلافٌ، والصوابُ المَنعُ[5]، وظاهِرُ كلامِ الناظمِ: أنّ منْعَ هَذا مُجْمَعٌ علَيهِ[6]، فإنّهُ أتى بـ«دامَ» مُجرّدَةً منْ «ما» فشَمِلَ الصّورتَينِ.

---

(١) في الأصل: الواو. ساقط. انظر شرح المكودي: ١/ ٩٠.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفية: ٣٩.

(٣) انظر الهمع: ٢/ ٨٨، شرح الأشموني: ١/ ٢٣٣، شرح المرادي: ١/ ٣٠٠، التصريح على التوضيح: ١/ ١٨٨، شرح المكودي: ١/ ٩٠، شرح ابن عصفور: ١/ ٣٨٨، شرح الرضي: ٢/ ٢٩٧، الإنصاف: ١/ ١٥٥.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٩٠.

(٥) وذلك لأن الموصولَ الحرفي لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها، وبه قال الرضي، وابن هشام الخضراوي. وقال ابن عقيل: والذي يظهر أنّه لا يمتنع تقديم خبر «دام» على «دام» وحدها فتقول: «لا أصحبك ما قائماً دام زيد»، كما تقول: «لا أصحبك ما زيداً كلمت». وصححه الخضري. وقال أبو حيان: والقياس يقتضي الجواز قياساً على ما أجازوه من قولك: «عجبت مما زيد تضرب» إلا إن ثبت أنّ «دام» لا يتصرف فيتجه المنع.

انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٨٨، الهمع: ٢/ ٨٩، شرح ابن عقيل: ١/ ١١٣، شرح الرضي: ٢/ ٢٩٧، ارتشاف الضرب: ٢/ ٨٧، حاشية الخضري: ١/ ١١٣-١١٤.

(٦) قال الناظم في التسهيل: «ولا يتقدّم خبر «دام» اتفاقاً». وقال المرادي: «وفيه نظر، لأنّ المنع =

وكذلكَ أيضاً يمتَنِعُ أن يَسبِقَ الخَبَرُ «ما» النافيةَ الداخلةَ على هذه الأفعالِ، فلا يجوزُ «قائماً ما كانَ زيدٌ»، ونَحوُهُ، لأنّ «ما» لَها صدْرُ الكلامِ، وهَذَا عندَ البَصريينَ والفرّاءِ[١]، وأجازَهُ[٢] بقيّةُ الكوفيينَ بناءً على أنّها لا تستَحِقُّ التّصديرَ[٣].

قولُهُ:

فجِئْ بِها[٤] مَتلُوّةً لا تاليَهْ

تَصريحٌ بِما[٥] فُهِمَ من وُجوبِ تأخيرِ الخَبَرِ عنْ «ما» المقترنةِ بالفعلِ، وفُهِمَ منْ تخصيصِ الحُكْمِ / بِها: أنّهُ لا يمتَنِعُ التقديمُ إذا كانَ النّفيُ بغَيرِها[٦]. [٥٦/ب]

وفُهِمَ منهُ أيضاً: أنّهُ يجوزُ أن يتوسّطَ الخَبَرُ بينَ «ما» والفعلِ نحْوُ «ما قائماً كانَ زيدٌ».

= معلل بعلتين: إحداهما – عدم تصرفها، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعاً باتفاق، بدليل اختلافهم في «ليس»، مع الإجماع على عدم تصرفها. والأخرى: أنَّ «ما» موصول حرفي، ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضاً مختلف فيه، وقد أجاز كثير من النحويين الفصل بين الموصول الحرفي وبين صلته إذا كان غير عامل كـ«ما» المصدرية. انتهى.
انظر التسهيل: ٥٤، شرح المرادي: ١/٣٠٠، شرح الكافية لابن مالك: ١/٣٩٧، شرح المكودي: ١/٩٠، التصريح على التوضيح: ١/١٨٨، شرح الأشموني: ١/٢٣٣.

(١) انظر التصريح على التوضيح: ١/١٨٩، شرح المرادي: ١/٣٠٠، شرح الكافية لابن مالك: ١/٣٩٧، الهمع: ٢/٨٨، شرح الرضي: ٢/٢٩٧، شرح ابن عقيل: ١/١١٤، شرح الاشموني: ١/٢٣٣،

(٢) في الأصل: وأجاز. انظر التصريح: ١/١٨٩.

(٣) قياساً على سائر أخواتها. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٨٩، شرح الكافية لابن مالك: ١/٣٩٨، شرح المرادي: ١/٣٠٠، الهمع: ٢/٨٨، شرح الأشموني: ١/٢٣٣، شرح ابن عقيل مع الخضري: ١/١١٤، شرح الرضي: ٢/٢٩٧.

(٤) بها. كذا في الألفية وأكثر نسخ شروحها، ولعل الصواب هنا أن تكون روايتها «بما»، حتى يستقيم نص الكلام مع ما ذكر بعد من قول المؤلف: «وفي بعض النسخ «بها» وهي عائدة على «ما». وقد روي النظم برواية «بما» في شرح الألفية للهواري (٤٦/ب – ٤٧/أ).

(٥) في الأصل: بها. انظر شرح المكودي: ١/٩١.

(٦) نحو «قائماً لم يكن زيد»، و«مقيماً لن يزال عمرو»، ونص الرضي على أنَّ «إن» النافية مثل «ما» في المنع. وأما «لا» فالذي تقتضيه عبارة ابن مالك أنَّها لا صدارة لها، وهو الذي درج عليه في التسهيل والكافية، وقيل: لها الصدارة، وهو الذي مرّ عليه في قوله (في باب ظن وأخواتها):

.... والتَزِمِ التّعليقَ قبْلَ نَفْيِ مَا
وإنْ وَلا ....

فسواها بـ«ما»، و«إن» في التعليق، قالوا: وهذا القول الثاني هو الذي يقتضيه القياس. =

وفُهِمَ من إطلاقه: أنّ ذلكَ في جميعِ الأفعالِ سَواءٌ كان النّفيُ غيرَ مشروطٍ[١] في العملِ أمْ مَشروطاً[٢]، نحْوُ «ما كانَ زيدٌ قائماً، ومازالَ عَمْرٌو مقيماً». وفي هذا الأخير[٣] خِلافٌ:

فذهبَ الفرّاء إلى عُموم المنعِ[٤]، وهُوَ المشهورُ.

وخصّ ابْنُ كَيْسانَ[٥] منَ الكوفيينَ المنْعَ بغيرِ «زالَ» وأخَواتِها، لأنّ نفيَها إيجابٌ[٦].

و«متلُوّةً» حالٌ منْ «ما»[٧]، وفي بعْضِ النّسَخِ «بها»، وهيَ عائدةٌ على «ما» و«مَتلوّةً» حالٌ منها.

= انظر شرح الرضي: ٢/٢٩٧، حاشية ابن حمدون: ١/٩١، التسهيل: ٥٤، شرح الكافية لابن مالك: ١/٣٩٨، شرح الأشموني: ١/٢٣٣، الألفية: ٥٣.

(١) في الأصل: المشروط.

(٢) في الأصل: مشروط.

(٣) وهو قوله: «مازال عمرو مقيماً». أي: في تقديم خبر هذه الأفعال التي النفي فيها شرط في عملها - وهي «زال» وأخواتها - على النافي خلاف.

(٤) فمنع تقدم الخبر على «زال» وأخواتها سواء نفيت بـ«ما» أو بغيرها. وذهب سائر الكوفيين إلى الجواز مطلقاً، لأنّ «ما» عندهم ليس لها الصدر كغيرها. وذهب البصريون - قال السيوطي: وهو الأصح - إلى المنع إن نفيت بـ«ما»، لأن لها الصدر، والجواز إن نفيت بغيرها، كـ«لا، ولم، ولن، ولمّا، وإن»، والحق دَرْوَدُ «لم ولن» بـ«ما»، فمنع التقديم إن نفي بهما.
انظر الهمع: ٢/٨٩، التسهيل: ٥٤، ارتشاف الضرب: ٢/٨٧، شرح المرادي: ١/٣٠١، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ١/٢٦١-٢٦٢.

(٥) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم (وقيل: محمد بن إبراهيم) بن كيسان، أبو الحسن، المعروف بابن كيسان، عالم بالعربية نحواً ولغة، من أهل بغداد، أخذ عن المبرد وثعلب وتوفي سنة ٢٩٩هـ، من مؤلفاته: المهذب في النحو، المختار في علل النحو، معاني القرآن، غريب الحديث، وغيرها.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٨، نزهة الألباء: ٣٠١، شذرات الذهب: ٢/٢٣٢، معجم المطبوعات: ٢٢٩، طبقات النحويين واللغويين: ١٧٠، الاعلام: ٥/٣٠٨، معجم المؤلفين: ٨/٢١٣، ٣١١.

(٦) انظر التصريح على التوضيح: ١/١٨٩، شرح الأشموني: ١/٢٣٣، شرح الكافية لابن مالك: ١/٣٩٨، شرح المرادي: ١/٣٠٠، التسهيل: ٥٤، شرح ابن عقيل: ١/١١٤، الإنصاف: ١/١٥٥، حاشية الخضري: ١/١١٤، شرح اللمع لابن برهان: ١/٥٤، التوطئة للشلوبين: ٢٢٨. قال أبو حيان في نكته (٧١): «وأما «زال» وأخواتها فمنهم من أجاز تقديم خبرها عليها مطلقاً، ومنهم من منع مطلقاً، ومنهم من فصل، فإن نفيت بـ«ما» منع، أو بغير «ما» جاز، وهو الصحيح.

(٧) في الأصل: «وما». انظر شرح المكودي: ١/٩١.

- القسمُ الثّاني: ما فِي تقديمِهِ خِلافٌ، وهوَ «ليْسَ»، وإلى ذلكَ أشارَ بقولِه:

ومنْعُ سبْقِ خبَرِ ليْسَ اصْطُفِي

يَعني: أنّ في تقديمِ خبَرِ «ليْسَ» علَيْها خلافاً، والمُختارُ عندَ جُمْهور البصريين[1] والنّاظمِ: المنْعُ[2]، قاسُوهُ على «عسَى»، وخبَرُ «عسَى» لا يتقدّمُ علَيْها اتّفاقاً، والجامعُ بينَهُما الجُمودُ.

- القسمُ الثّالثُ: ما يَجوزُ تقديمُ الخبَرِ عليهِ من غيرِ خلافٍ، وهُوَ ما بقِيَ.

وفُهِمَ هَذا القسمُ من سُكوتِه عنْهُ، فإنّهُ لمّا ذكَرَ ما يَمتَنِع تقديمُهُ، وما في تقديمِهِ خلافٌ عُلِمَ أنّ (ما)[3] بقِيَ يَجوزُ تقديمُه.

ثم قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

[١/٥٧] .... / وذو تَمامٍ ما برفْعٍ يَكْتَفي

وما سِواهُ ناقِصٌ والنّقصُ فِيْ / فَتِئَ ليْسَ زالَ دائماً قُفِيْ

يعْني: أنّ ما اكتَفى منْ هذهِ الأفعالِ بالمرفوعِ عن[4] المنصوبِ يُسمّى

---

(١) من متأخريهم. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٨٨.

(٢) وإليه ذهبَ المبرد، والسيرافي، والزجاج، وابن السراج، والجرجاني وجمهور الكوفيين، وذلك لضعفها بعدم تصرفها، وشبهها بـ«ما» النافية. وذهب قدماء البصريين (ونسبه ابن جني للجمهور)، والفراء، وابن برهان، والفارسي، والزمخشري والشلوبين وابن عصفور من المتأخرين إلى جواز التقديم واحتجوا بنحو قوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾. وذلك أنَّ «يوم يأتيهم» معمول لـ«مصروفاً»، وقد تقدم على «ليس»، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على «العذاب» و«مصروفاً» خبرها، وتقديم المعمول لا يصح إلاَّ حيث يصح تقديم عامله، فلولا أنَّ الخبر - وهو «مصروفاً» - يجوز تقديمه على «ليس»، لما جاز تقديم معموله عليها.

انظر التصريح على التوضيح: ١/١٨٨-١٨٩، الإنصاف (مسألة: ١٨): ١/١٦٠، شرح الكافية لابن مالك: ١/٣٩٧، التسهيل: ٥٤، شرح الأشموني: ١/٢٣٤، شرح ابن عصفور: ١/٣٨٨، شرح ابن عقيل: ١/١١٤، شرح المرادي: ١/٣٠١-٣٠٢، ارتشاف الضرب: ٢/٨٧، شرح الرضي: ١/٢٩٧، الهمع: ٢/٨٨-٨٩، الإيضاح بشرح الجرجاني (المقتصد): ١/٤٠٧-٤٠٨، شرح اللمع لابن برهان: ١/٥٨، التوطئة للشلوبين: ٢٢٨.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٩١.

(٤) في الأصل: من. انظر شرح المكودي: ١/٩١.

تامّاً، وما لَمْ يكتفِ[١] بالمَرفوعِ يُسمّى ناقِصاً، هَذا هُوَ الصّحيحُ عندَ النّاظِمِ[٢]، وإليهِ أشارَ بقولِهِ:

.... وذُو تَمامٍ ما بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

وما سِواهُ ناقِصٌ ....

وهُوَ مُخالِفٌ لمَذْهَبِ سِيبَوَيهِ وأكْثَرِ البصريينَ منْ أنّ مَعْنى تَمامِها دَلالَتُها علَى الحدَثِ والزّمانِ[٣].

وكَذا الخِلافُ في تَسمِيةِ ما يَنصِبُ الخبَرَ: ناقِصاً، لمَ سُمِّيَ[٤] ناقِصاً؟.

فعَلى الأوّلِ: لكَونِهِ لمْ يكْتَفِ بالمرفُوعِ.

وعلَى قولِ الأكثرينَ: لكوْنِهِ سُلِبَ الدّلالةَ علَى الحدَثِ، وتجرّدَ للدّلالةِ علَى الزّمانِ[٥].

واستدلّ ابنُ مالكٍ علَى بُطلانِ مذهبِ الأكثرينَ بعَشرَةِ أوجُهٍ مذكورةٍ في شرْحِهِ (علَى)[٦] التّسهيلِ[٧].

---

(١) في الأصل: يكتفي. انظر شرح المكودي: ١ / ٩١.

(٢) وإليه ذهب أبو حيان. انظر شرح الكافية لابن مالك: ١ / ٤٠٨، شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٥٥ - أ - مخطوط)، ارتشاف الضرب: ٢ / ٧٥، التصريح على التوضيح: ١ / ١٩٠.

(٣) وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان.
انظر الكتاب: ١ / ٢١، ارتشاف الضرب: ٢ / ٧٥، شرح اللمع لابن بَرْهان: ١ / ٤٩، التصريح على التوضيح: ١ / ١٩٠، شرح ابن الناظم: ١٣٧، حاشية الصبان: ١ / ٢٣٥، شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٥٥ - مخطوط).

(٤) في الأصل: يسمى. انظر التصريح: ١ / ١٩٠.

(٥) قال ابن الناظم (١٣٧): «وهو باطل». وقال الرضي (٢ / ٢٩٠): «ليس بشيء».

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١ / ١٩٠.

(٧) الأول: أنّ مدعي ذلك معترف بفعلية هذه العوامل والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً، إذ الدال على الحدث مصدر، والدال على الزمان وحده اسم زمان، والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان، فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر. الثاني: أنّ مدعي ذلك معترف بأنّ الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فكون العوامل المذكورة تدل على أحدهما - إخراج لها عن الأصل فلا يقبل إلا بدليل. الثالث: أنّ العوامل المذكورة لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان لجاز أن تنعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى، كما تنعقد منه ومن اسم زمان، وفي عدم جواز ذلك دليل على بطلان دعواه. الرابع: أنّ الأفعال كلها إذا كانت على صيغة مختصة بزمان معين فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث، كقولنا: «أهان وأكرم» فإنهما متساويان بالنسبة إلى الزمان مفترقان بالنسبة إلى =

وإذا استُعملَتْ تامّةً كانَتْ بمَعْنى فِعلٍ لازمٍ، فـ« كانَ » بمَعْنَى: حصَلَ، نحْوُ ﴿ وإنْ كانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠] أي: حصَلَ، و« أمسَى » بمَعْنى: دخَلَ في المَساء، و« أصبَحَ » بمَعْنى: دخَلَ[١] في الصّباحِ، نحْوُ ﴿ فسُبحانَ اللّه حين تُمْسُونَ، وحِينَ تُصبحونَ ﴾ [الروم: ١٧] أي: حينَ تدخُلونَ في المَساءِ، وحينَ تدخُلونَ[٢] في الصّباحِ، و« دامَ » بمَعْنى: بقِيَ، نحْوَ ﴿ خالِدِينَ فيها ما دامَتِ

= الحدث، فإذا فرض زوال ما به الافتراق وبقاء ما به التساوي لزم ألاَّ يكون بين الأفعال المذكورة فرق مادامت على صيغة واحدة، ولو كان الأمر كذلك لم يكن فرق بين « كان زيد غنياً »، و« صار غنياً »، والفرق حاصل فبطل ما يوجب خلافه. الخامس: أنَّ من جملة العوامل المذكورة: « ما انفك »، ولابد معها من ناف، فلو كانت لا تدل على الحدث الذي هو الانفكاك بل على زمن الخبر – لزم ان يكون معنى « ما انفك زيد غنياً »: ما زيد غنياً في وقت من الأوقات الماضية، وفي ذلك نقيض المراد فوجب بطلان ما أفضى إليه. السادس: أنَّ من جملة العوامل المذكورة « دام » ومن شرط إعمالها عمل « كان » كونها صلة لـ« ما » المصدرية، ومن لوازم ذلك صحة تقدير المصدر في موضعها، كقولك: « جد مادامت واجداً » أي: جد مدة دوامك واجداً، فلو كانت « دام » مجردة عن الحدث لم يقم مقامها اسم الحدث. السابع: أنَّ هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها « أن »، كقوله تعالى: ﴿ إلاَّ أن تكونا ملكين ﴾، لأن « أن » هذه وما وصلت به في تأويل المصدر، وقد جاء مصدرها صريحاً في قول الشاعر:

ببَذْلٍ وحِلْمٍ سادَ في قومه الفَتَى ... وكـونُكَ إيّـاهُ عليْكَ يَسيرُ

وقد حكى أبو زيد مصدر « فتئ » مستعملاً، وحكى غيره « ظللت أفعل كذا ظلولاً »، وجاؤوا بمصدر « كاد » في قولهم: « ذلك ولا كيدا » أي: ولا أكاد كيداً، وكاد فعل ناقص من باب « كان » إلا أنّها أضعف من « كان »، إذ لا يستعمل لها اسم فاعل، واسم فاعل « كان » مستعمل، ولا يستعمل منها أمر، والأمر من « كان » مستعمل، وإذا لم يمتنع استعمال مصدر « كاد » وهي أضعف من « كان » فلئن لا يمتنع استعمال مصدر « كان » أحق وأولى. الثامن: أنَّ هذه الأفعال لو كانت لمجرد الزمان لم يغن عنها اسم الفاعل، كما جاء في الحديث: « إنّ هَذا القرآنَ كائنٌ لكُمْ أجْراً، وكائنٌ عليْكُمْ وِزْراً »، لأنَّ اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان، بل هو دال على الحدث، وما هو به قائم، أو ما هو عنه صادر. التاسع: أنَّ دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان، لأنَّ دلالته على الحدث لا تتغير بقرائن، ودلالته على الزمان تتغير بالقرائن، فدلالته على الحدث أولى بالبقاء من دلالته على الزمان. العاشر: أنَّ هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث مخلصة للزمان، لم يبن منها أمر، كقوله تعالى: ﴿ كُونُوا قوّامينَ بالقسْطِ ﴾، لانَّ الأمرَ لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث. فإذ قد ثبت بالدلائل المذكورة أنَّ هذه الأفعال – غير ليس – دالة على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال فليعلم أنَّ سبب تسميتها نواقص إنَّما هو لعدم اكتفائها بمرفوع.

انظر ذلك في شرح التسهيل لابن مالك: الجزء الأول (ورقة: ٥٥).

(١–٢) في الأصل: تدخلون. انظر التصريح: ١ / ١٩٠.

السّماواتُ والأرْضُ﴾ [هود: ١٠٧] أي: ما بقيَتْ، و«باتَ» بمَعْنى: عَرّسَ، وهوَ النّزولُ لَيلاً، نحْوُ قول عُمَرَ رضيَ اللهُ عنْهُ: «أمّا رسولُ الله ﷺ فقدْ/ باتَ بمنًى[١]»[٢]، أي: عرّسَ بها، و«ظلّ» بمَعنى: استمرّ[٣]، نحْوُ «ظلّ اليومُ» - بالرّفعِ - أي: استمرّ ظلُّهُ، و«أضْحى» بمعنى: دخَلَ في الضُحَى، نحْوُ «أضْحَيْنا» أيْ: دخَلْنا في الضُحى، و«صارَ» بمَعْنى: انتَقلَ، نحْوُ «صارَ الأمرُ إليكَ» أي: انتقلَ، و«برِحَ» بمَعْنى: ذهَبَ، نحْوُ ﴿وإذْ قالَ مُوسَى لفَتاهُ لا أبْرَحُ﴾ [الكهف: ٦٠] أي: لا أذهَبُ، و«انفكّ» بمَعْنى: انفَصَل نحْوُ «فكَكْتُ الخاتَمَ فانْفكّ» أيْ: انفصَل. [٥٧/ب]

وتَكونُ هذهِ الأفعالُ التّامّةُ لمَعانٍ أُخَر غيرِ ما ذُكِرَ[٤].

وجَميعُ أفعالِ هَذا البابِ استُعمِلَتْ تامّةً وناقصةً، إلا ثلاثة أفعالٍ، فإنّها أُلزِمَت النّقْصَ، ولمْ تُستَعْمَلْ تامّة، وهِيَ «فَتِئَ، وزالَ، ولَيْسَ»، وإلى ذلكَ أشارَ بقولهِ:

.... والنّقصُ فـي فَتِئَ لَيسَ زالَ دائـماً[٥] قُفِيْ

---

(١) في الأصل: بمعنى. انظر التصريح: ١/١٩١.

(٢) انظر التصريح على التوضيح: ١/١٩١، وفي سنن أبي داود حديث رقم: (١٩٥٨) عن ابن عمر رضي الله عنه أنّه قال: «أما رسولُ الله ﷺ فباتَ بمنىً وظَلّ». وقالوا: «باتَ القومَ» أي: نزلَ بهِمْ ليلاً. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٩١، ارتشاف الضرب: ٢/٧٧، شرح الأشموني: ١/٢٣٦، البهجة المرضية: ٤٩.

(٣) هذا رأي ابن مالك وغيره، وذهب المهابذي وأبو محمد بن عبد العزيز بن زيدان وابن الحكم ابن رختاط إلى أنّها لا تكون إلا ناقصة بمعنى: طال، وبمعنى: أقام نهاراً. انظر شرح الكافية لابن مالك: ١/٤٠٩، ارتشاف الضرب: ٢/٧٧، النكت الحسان: ٧٠، شرح الرضي: ٢/٢٩٥.

(٤) فتأتي «صار» بمعنى: رجع، نحو ﴿ألاَ إلى الله تصير الأمور﴾، وبمعنى: ضم وقطع، نحو ﴿فصرهن إليك﴾، ونحو «صار فلان الشيء يصير ويصوره» أي: ضمه وقطعه. وتأتي - «انفك» بمعنى: خلص، نحو «انفك الأسير». وتأتي «برح» بمعنى: ظهر، نحو «برح الخفاء». وتأتي «كان» بمعنى: حضر، يحكى من كلامهم «أكان لبن»؟ بمعنى: حضر شيء من هذا الجنس، وحكي أنّها تكون بمعنى: غزل، وأنّه يقال: كان زيد الصوف، بمعنى: غزل زيد الصوف. وتأتي «أصبح» بمعنى صار، كقوله:

أصْبَحْتُ لا أحْمِلُ السّلاحَ ولا أملكُ رأسَ البَعيرِ إنْ نَفَرا

انظر الهمع: ٢/٨٣، شرح ابن عصفور: ١/٤١٣، تاج علوم الأدب: ٣/٨١٧، حاشية الصبان مع الأشموني: ١/٢٣٦، حاشية الخضري: ١/١١٥.

(٥) في الأصل: ديماً. انظر الألفية: ٤٠.

وذهبَ أبو حيّانَ في[١] نُكَتِه: إلى أنّ «فَتِئَ» تَكونُ تامةً بمعْنى: سكَنَ[٢]، وأبو عليّ: إلى أنَّ «زالَ» تكونُ تَامّةً نحوُ «(ما)[٣] زالَ زيْدٌ عنْ مَكانه» أي: (لمْ)[٤] ينتَقِلْ عنْهُ[٥]، والكوفيونَ: إلى أنّ (ليْسَ)[٦] تَكونُ عاطِفةً، لا اسْمَ (لَهَا)[٧] ولا خَبرَ[٨]، نحْوُ:

٣٨- .... إنّما يجْزِيْ الفتَى ليْسَ الجَمَلْ

---

(١) في الأصل: وفي. انظر التصريح: ١/١٩١.

(٢) قال أبو حيان في النكت الحسان (٧٠): «وذكر بعض أصحابنا أنّ «فتئ» لا تكون أيضاً إلا ناقصة، وليست بشيء، إذ حكى بعض النحويين واللغويين: فتئ، بمعنى: سكن وبمَعنى: أطفأ». وانظر التصريح على التوضيح: ١/١٩١، الهمع: ٢/٨٣.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/١٩١

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/١٩١.

(٥) قال أبو علي في المسائل الحلبيات (٢٧٣): «فاصل «زال» البراح الذي ذكره (أي: سيبويه)، ولا يمنع عندي أن يجوز الاقتصار على الفاعل فيه كما يجوز فيّ «كان» إذا أريد به «وقع». انتهى.

وانظر الهمع: ٢/٨٢، التصريح على التوضيح: ١/١٩١، شرح المرادي: ١/٣٠٤، النكت الحسان: ٧٠، شرح الكافية لابن مالك: ١/٤١٠.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/١٩١.

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/١٩١.

(٨) وممن نقل ذلك عن الكوفيين ابن بابشاذ والنحاس وابن مالك، وحكاه ابن عصفور عن البغداديين. ولم يثبت كونها عاطفة عند البصريين.

انظر التصريح على التوضيح: ١/١٩١، الجنى الداني: ٤٩٨، شرح ابن عصفور: ١/٢٢٥، مغني اللبيب: ٣٩٠، الخزانة: ١١/١٩١، الشواهد الكبرى: ٤/١٧٧-١٧٨، الهمع: ٥/٢٦٣.

٣٨- من الرمل، للبيد بن ربيعة العامري من قصيدة طويلة له في ديوانه (١٩٧)، وصدره:

وإذَا أُقْرِضْتَ قَرْضاً فَاجْزِه

ويروى: «وإذا قورضت» بدل «وإذا أقرضت» وكلاهما بمعنى واحد، ويروى: «وإذا جوزيت»، ويروى: «إذا أوليت»، ويروى: «غير الجمل» بدل «ليس الجمل»، وعليها فلا شاهد فيه. القرض: ما تعطيه من المال لتقضاه، وهو هنا: ما أسلف من إحسان وإساءة. والشاهد فيه قوله: «ليس الجمل» حيث ذهب الكوفيون إلى أنّ «ليس» فيه عاطفة، وهي محمولة في ذلك على «لا». وأجيب عن ذلك بأمرين: الأول: أنّ «الجمل» اسمها، والخبر محذوف، أي: ليس الجمل جازياً، أو ليس الجمل يجزي، والعرب قد تحذف خبر «ليس» في الشعر. الثاني: أن يكون الجمل خبر «ليس»، وسكن للقافية، واسمها ضمير اسم الفاعل المفهوم من «يجزي»، أي: ليس الجازي الجمل. انظر التصريح على التوضيح: ١/١٩١، =

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

ولا يَلِيْ العامِلَ مَعْمولُ الخبَرْ إلاّ إذا ظَرْفاً أتَى أو حرْفَ جَرْ

مُرادُهُ بالعامِلِ هنا «كانَ» وأخَواتُها، يَعْني: أنّ مَعْمولَ الخبَرِ لا يَلي «كانَ» وأخَواتِها عندَ جُمْهورِ البصريينَ، فلا تَقولُ/: «كانَ طَعامَكَ زيدٌ آكلاً»، فإنْ [٥٨/أ] كانَ المَعْمولُ ظَرفاً أو مَجروراً جازَ أنْ يَلِيَها عندَهم، نحوُ «كانَ عِندكَ زيْدٌ مُقيماً»، و«كانَ في الدّارِ عَمرٌو جالساً».

والكوفيّونَ يُجيزُونَ مطلقاً[١].

وفصّلَ ابنُ السّراجِ، والفارِسيُّ، وابنُ عُصفورٍ فأجازُوهُ إنْ تقدّمَ الخبَرُ معَهُ، نحوُ «كانَ طَعامَكَ آكلاً زيدٌ»، لأنّ المَعْمولَ من كَمالِ الخبَرِ، وكالجُزْءِ[٢] منهُ، ومَنعوهُ إنْ تقدّمَ وحْدَهُ، نحْوُ «كانَ طَعامَكَ زيْدٌ آكلاً»، إذ لا يُفصَلُ بيْنَ الفعلِ ومَرفوعِهِ بأجْنَبيّ[٣].

واحْتَجّ الكوفيّونَ بنحْوِ قوْلِ الفَرَزْدَق:

٣٩- .... بما كانَ إيّاهُمْ عَطيّةُ عوّدَا

= ٢/١٣٥، الشواهد الكبرى: ٤/١٧٦، الخزانة: ٩/٢٩٦، ١١/١٩٠، مجالس ثعلب: ٢/٤٤٧، الكتاب: ١/٣٧٠، المقتضب: ٤/٤١٠، شواهد الأعلم: ١/٣٧٠، الأصول: ١/٢٨٦، ٣٠١، شرح الفريد: ٤٧٦، شرح الرضي: ٢/٣٠٠، ٣٧٨، شرح ابن عصفور: ١/٢٢٥، مجمع الأمثال للميداني: ١/٣٩، النكت الحسان: ٦٩، أوضح المسالك: ١٨٦.

(١) لأن معمول معمولها في معنى معمولها.
انظر في ذلك التصريح على التوضيح: ١/١٨٩، الهمع: ٢/٩٢، شرح الأشموني: ١/٢٣٧، شرح الكافية لابن مالك: ١/٤٠٢، ٤٠٣، شرح المرادي: ١/٣٠٤، شرح الرضي: ٢/٢٩٩، شرح ابن عقيل: ١/١١٥.

(٢) في الأصل: والجزء. انظر التصريح: ١/١٨٩.

(٣) انظر الأصول لابن السراج: ١/٨٨، شرح ابن عصفور: ١/٣٩٢، ٣٩٣، شرح الرضي: ٢/٢٩٩، التصريح على التوضيح: ١/١٨٩، شرح الأشموني: ١/٢٣٧، الهمع: ٢/٩٢، حاشية الخضري: ١/١١٥. وكلام الفارسي في الإيضاح (١/١٠٧) موافق لمذهب البصريين، ولم يذكر في هذه المسألة التفصيل المذكور. وانظر المقتصد للجرجاني: ١/٤٢٥.

٣٩- من الطويل للفرزدق من قصيدة له في ديوانه (٢١٤) يهجو بها جريراً وقومه، وصدره:
قنافذُ هَدّاجُونَ حوْلَ بُيوتهِمْ
القنافذ: جمع «قنفذ» وهو حيوان معروف ينام نهاراً ويصحو ليلاً ليبحث عما يقتاته، =

وجْهُ الحُجّة منهُ: أنّ «إيّاهُم» مَعمولُ «عَوّد»، و«عوّدَ» خبَرُ «كانَ»، فقدْ وَلِيَ «كانَ» مَعْمولُ خبَرها، وليْسَ ظَرْفاً ولا جاراً.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

ومُضْمَرَ الشّانِ اسْماً انْوِ إنْ وقَعْ … مُوهِمُ ما اسْتَبانَ أنّهُ امْتَنَعْ

هَذا يُشيرُ إلى الجَوابِ عمّا احْتَجّ به الكوفيّونَ منْ تقديمِ معمولِ الخبَرِ مطلقاً، ونحْوِه – ممّا إذا ورَدَ في كلامِ العربِ ما يُوهِمُ تقْديمَ معْمولِ خبَرِ «كانَ» علَى اسْمِها، وهُوَ غيرُ ظرْفٍ أو مجرورٍ[1] –، وهُوَ أنْ يُؤَوَّلَ علَى أن يُنْوَى في «كانَ» ضَميرُ الشّأْنِ، وهُوَ اسْمُها، والجُملةُ بعْدَها في موضعِ خبَرِها، فَفي «كانَ» منْ قوْلِ الفَرَزْدَقِ المتقدِّمِ:

.... بما كانَ إيّاهُم عطيّةُ عَوَّدَا

[٥٨/ب] ضَميرُ الشّأْنِ، وهُوَ اسمُها، و«عطيّةُ» / مُبتَدأٌ، و«عَوّدَ» في موضِعِ خبَرِه، و«إيّاهُمْ» مَفعولٌ بـ«عوّدَ» مُقدَّماً[2] على المبتدأ، وجُملةُ المبتدأ والخبَرِ في موضِعِ نصْبٍ خبَرُ «كانَ»، وعلَى هَذا الجَوابِ اقتصَرَ النّاظِمُ[3].

وقد يُجابُ: بأنّ «كانَ» زائدةٌ، أو التّقديمَ للضّرورة.

= ويضرب به المثل في سرى الليل يقال: «أسرى من قنفذ». هدّاجون: من الهدجان وهو مشية الشيخ الضعيف. ويروى: «دراجون» من درج الصبي والشيخ. وعطية: أبو جرير. والشاهد في قوله: «كان إياهم عطية عودا» حيث ولي «كانَ» معمول خبرها، وهو ليس بظرف ولا جار ومجرور على رأي الكوفيين، لأنهم يجيزون «كان طعامك زيد آكلاً» حيث أن معمول المعمول عندهم معمول للعامل، فليس بأجنبي منه حتى يلزم عليه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي.

انظر التصريح على التوضيح: ١/١٩٠، الشواهد الكبرى: ٢/٢٤، الخزانة: ٩/٢٦٨، مغني اللبيب (رقم): ١٠٣٠، المقتضب: ٤/١٠١، أبيات المغني: ٥/١٧٠، الهمع (رقم): ٣٩١، الدرر اللوامع: ١/٨٧، شرح الأشموني: ١/٢٣٧، شواهد الجرجاوي: ٤٨، شرح ابن عقيل: ١/١١٥، شواهد العدوي: ٤٨، المكودي مع ابن حمدون: ١/٩٢، البهجة المرضية: ٥٠، التبصرة والتذكرة: ١٩٤، شرح الكافية لابن مالك: ١/٤٠٣، أوضح المسالك: ٤٦، إصلاح الخلل: ١٥٢، الجامع الصغير: ٥٤.

(١) في الأصل: ومجرور. انظر شرح المكودي: ١/٩٢.

(٢) في الأصل: مقدم. انظر المكودي بحاشية الملوي: ٣٩.

(٣) وقال في شرح الكافية (١/٤٠٣) بعد أن أورد البيت المتقدم: «ووجه البصريون هذا وأمثاله على أن يجعل اسم «كان» ضمير الشان. ويجوز جعل «كان» في هذا البيت زائدة. ويجوز أيضاً جعل «ما» بمعنى «الذي» واسم «كان» ضميرها، و«عطية» مبتدأ، خبره «عودا» والتقدير: بالذي كان إياهم عطية عودا، فحذف الهاء ونواها.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

وقدْ تُزادُ كانَ في حَشْوٍ كَما كـانَ أصحَّ عِلْـمَ مَنْ تقدَّما

فُهِمَ منْ قولِهِ: «قد تُزادُ» قلّةُ زيادَتِها بالنسبة إلى عدَمِ الزِّيادَةِ.

وفُهِمَ من قولِهِ: «كانَ» أنّها إنّما تُزادُ بلفظِ الماضِي، وأنّهُ لا يُزادُ غيرُها منْ أخَواتِها.

وفُهِمَ منْ قولِهِ: «في حشْوٍ» أنّها لا تُزادُ أوّلاً ولا آخِراً.

ثمّ مثّلَ لزيادَتِها بقولِهِ:

.... كَما كانَ أصحَّ عِلْمَ مَنْ تقدَّما

فـ«ما» تعجُّبيّةٌ، وهيَ تامّةٌ في موضِعِ رفْعٍ بالابتداءِ، و«كانَ» زائدةٌ، و«أصَحَّ» فعلٌ ماضٍ، وفاعلُهُ ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على «ما»، و«عِلْمَ» مفْعولٌ بـ«أصحَّ»، والجُملةُ في موضِعِ رفْعٍ خبَرُ «ما» فـ«كانَ» علَى هَذا زائدةٌ بيْنَ «ما» و«أصَحَّ»[1].

ثمّ قالَ:

ويَحذفُونَها ويُبْقُونَ الخَبَرْ وبعْدَ إنْ ولَوْ كثيراً ذا اشْتَهَرْ

وبعْدَ أن تَعويْضُ ما عَنْها ارتُكِبْ كمثْلِ أمّا أنْتَ بَرّاً فاقْتَرِبْ

يعْني: أنّ العربَ يحذفونَ («كانَ»)[2]، وفُهِمَ منْ قولِهِ: «ويُبْقُونَ الخبَرْ» أنّها تُحذَفُ معَ اسْمِها، ويطَّرِدُ حذفُها في ثَلاثةِ مَواضِعَ:

الأوّلُ: بعْدَ «إنْ» الشّرطيّةِ.

الثاني: بعْدَ «لَوْ».

والثّالث: بعْدَ «أنْ» / المصدريّة [٥٩/أ]

وقد أشارَ إلى الأوّلِ والثّاني بقوله:

وبعْدَ إنْ ولَوْ كثيراً ذا اشْتَهَرْ

فمثالُ حذْفِها بعْدَ «إنْ» قولُهُم: «المَرءُ مَقْتولٌ بما قُتلَ به، إنْ سَيْفاً فسَيْفٌ، وإنْ خِنجَراً[3] فخنْجَرٌ»[4] أي: إنْ كانَ المَقتولُ به سَيْفاً، وإنْ كان المقْتولُ به خِنجَراً.

---

(١) انظر شرح المكودي: ١/٩٣، شرح الهواري: (٤٨/أ)، إعراب الألفية: ٣١.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٩٣.

(٣) في الأصل: خنجر. انظر شرح المكودي: ١/٩٣.

(٤) انظر هذا القول في الكتاب: ١/١٣٠، الهمع: ٢/١٠٣، شرح المكودي: ١/٩٣، شرح ابن الناظم: ١٤٢، المفصل: ٧٢، وفي الكتاب: «إنْ خنجراً فخنجر وإن سيفاً فسيف» على التقديم والتأخير.

ومنهُ قولُهُم: «النّاسُ مَجزيّونَ بأعْمالهِمْ، إنْ خيْراً فخيْرٌ، وإنْ شَرّاً فشَرٌّ»[(١)] أي: إنْ كانَ عملُهُمْ خيراً فجزاؤُهُمْ خيْرٌ، وإنْ كانَ عملُهُمْ شَرّاً فجزاؤُهُمْ شَرٌّ.

ويَجوزُ: «إنْ خيرٌ فخيْراً»، برفْعِ الأوّلِ على أنّهُ اسمٌ لـ«كانَ» المحذوفة معَ خبَرِها، ونصْبِ الثّاني علَى أنَّه مَفعولٌ ثانٍ لِفعلٍ محذوف، أيْ: إنْ كانَ في عمَلِهِم خيرٌ فيُجْزَوْنَ خيْراً.

ويَجوزُ نصبُهُما معاً بتقدير: إنْ كانَ عملُهُمْ خيْراً فيُجْزَوْنَ خيْراً، ورَفعُهُما معاً بتقدير: إنْ كانَ في عمَلِهِمْ خَيْرٌ فجَزاؤُهُمْ خيْرٌ.

والوَجْهُ الأوّلُ أرجَحُها، والثّاني أضعَفُها، والأخيرانِ متوسِّطان[(٢)(٣)].

ومثالُ حذفِها بعْدَ «لَوْ» قولُهُ ﷺ: «احفَظُوا عَنّي وَلَوْ آيَةً»[(٤)] أي: ولوْ كانَ المَحفوظُ آيةً.

---

(١) وذكر ابن مالك هذا القول في شرح الكافية وشواهد التوضيح بلفظ «المَرْءُ مَجزيٌّ بعمَله إنْ خيْراً...» وعدّه حديثاً، ولم أجده فيما اطلعت عليه من كتب الحديث المعتمدة. وقال الصبان: قال شيخنا السيد: «المَرءُ مَجزيٌّ بعمَله» ليس حديثاً وإن صح معناه - قاله القليوبي، ولذلك حكاه الحافظ في الهمع بلفظ «قيل» وكذا غيره، وهذا يفيد أنَّه لم يرد مطلقاً، ويؤيده تعبير صاحب التوضيح بقوله: «وقولهم: الناس مجزيون... الخ وكذا في همع السيوطي». انتهى. وروي في المسائل العضديات: «المرءُ مجْزيٌّ بفعله إنْ... الخ».
انظر الكتاب: ١/١٣٠، الهمع: ٢/١٠٣، شرح المرادي: ١/٣٠٧، التصريح على التوضيح: ١/١٩٣، الأشموني مع الصبان: ١/٢٤٢، شرح الهواري: (٤٨/أ)، شرح الكافية لابن مالك: ١/٤١٨، حاشية الخضري: ١/١١٧، شواهد التوضيح لابن مالك: ٧١، الإيضاح لابن الحاجب: ١/٣٨٠، الخزانة: ٤/١٠، البهجة المرضية: ٥٠، شرح ابن الناظم: ١٤٢، المسائل العضديات: ١٨١، المفصل: ٧٢.

(٢) في الأصل: متوسطاً. انظر التصريح: ١/١٩٣.

(٣) أما الأول: فلأن فيه إضمار «كان» واسمها بعد «إن» وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء، وكلاهما كثير مطرد. وأما الثاني: فلأن فيه حذف «كان» وخبرها بعد «إن»، وحذف فعل ناصب بعد الفاء، وكلاهما قليل غير مطرد. وأما الأخيران: فلأن في كل منهما الأقوى والأضعف، ففي نصبهما قوة نصب الأول، وضعف نصب الثاني، وفي رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الأول، فتساويا قاله ابن الضائع.
انظر التصريح على التوضيح: ١/١٩٣، الهمع: ٢/١٠٣، شرح المرادي: ١/٣٠٧، شرح الأشموني: ١/٢٤٢-٢٤٣، شرح الكافية لابن مالك: ١/٤١٩، شرح الهواري (٤٨/أ).

(٤) الحديث برواية: «بلّغوا عنّي ولوْ آيةً» في صحيح البخاري: ٤/٢٠٧ (كتاب الأنبياء/ باب ما ذكر عن بني إسرائيل)، مسند أحمد: ٢/١٥٩، سنن الترمذي حديث رقم: ٢٦٦٩، الدر المنثور: ٣/٧، كنز العمال رقم: ٢٩١٧٥، فتح الباري: ٦/٤٩٦. وهو برواية المؤلف في شرح المكودي: ١/٩٣.

وفُهِمَ منْ قولِهِ: «اشتَهَرَ» أنّ حذْفَها مع اسْمِها في غيْرِ ما ذُكِرَ قليلٌ، ومنهُ ما أنشَدَهُ[١] سيبويهِ منْ قولِ الرّبيعِ:

٤٠- منْ لَدُ شَوْلاً فإلَى إتْلائِها

أي: منْ لَدُنْ أنْ كانَتْ شَوْلاً.

ثمّ أشارَ إلى الثّالثِ بقولِه/ : [٥٩/ب]

وبَعْدَ أنْ تَعويضُ ما عَنْها ارْتُكِبْ

يعْني: أنّ «كانَ» تُحذَفُ (بعْدَ)[٢] «أنْ» المصدريّة، ويُعوَّضُ عنها «ما».

وفُهِمَ منْ قولِهِ: «تعويضُ ما عَنْها» أنّها لا يُحذَفُ اسمُها معَها.

ثمّ مثّلَ ذلكَ بقولِه: «أمّا أنْتَ بَرّاً فاقْتَربْ»، والتّقديرُ: اقتَربْ لأنْ كُنْتَ بَرّاً، فحُذِفَتْ «كانَ» وعُوِّضَ عنْها «ما» فانْفَصَلَ الضّميرُ الذي كانَ متّصلاً بها، وحُذِفَتْ لامُ الجرّ، لأنّ حذْفَها معَ «أن» مُطّرِدٌ، فـ«أنتَ» في قولِهِ: «أمّا[٣] أنْتَ» اسْمُ «كانَ» المحذوفةِ، و«بَرّاً» خبَرُها[٤].

---

(١) في الأصل: ما أنشد. انظر شرح المكودي: ١/ ٩٣.

٤٠- من الرجز، انفرد المؤلف من المصادر التي رجعت إليها بنسبته للربيع، ولم أعرف أي ربيع يقصد، وفي الخزانة: «وهو من الشواهد الخمسين التي لا يعرف قائلها ولا تتمتها. والله أعلم». وهذا تقوله العرب فيما بينهم مثل المثل. لد: لغة في «لدن». الشول: جمع شائلة على غير قياس، والقياس: شوائل، وهي الناقة التي جف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية. إتلائها: مصدر أتلت الناقة إذا تبعها ولدها. والشاهد في قوله: «من لد شولاً» حيث حذف «كان» مع اسمها بعد «لد»، وهو قليل، لأن «كان» تحذف كثيراً بعد «أن ولو» وحذفها بعد غيرهما قليل.

انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٩٤، الشواهد الكبرى: ٢/ ٥١، الكتاب: ١/ ١٣٤، شواهد ابن النحاس: ١٢٤، شواهد الأعلم: ١/ ٣٤، أمالي ابن الشجري: ١/ ٢٢٢، شرح ابن يعيش: ٤/ ١٠١، ٨/ ٣٥، الخزانة: ٤/ ٢٤، مغني اللبيب (رقم): ٧٨١، الهمع (رقم): ٤١١، الدرر اللوامع: ١/ ٩١، شرح الأشموني: ١/ ٢٤٣، شرح ابن عقيل: ١/ ١١٧، شواهد العدوي: ٥٤، شرح ابن الناظم: ١٤٢، شواهد الجرجاوي: ٥٤، شرح المرادي: ١/ ٣٠٩، شواهد المغني: ٢/ ٨٣٦، سر الصناعة: ٢/ ٥٤٦، المكودي مع ابن حمدون: ١/ ٩٣، الجامع الصغير: ٥٦، شواهد التوضيح لابن مالك: ١٣٠، ارتشاف الضرب: ٢/ ٩٩، ٢٦٦.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٩٣.

(٣) في الأصل: ما. انظر شرح المكودي: ١/ ٩٤.

(٤) انظر شرح المكودي: ١/ ٩٣، شرح الهواري: (٤٨/ ب)، إعراب الألفية: ٣١.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

ومِنْ مُضارِعٍ لِكانَ مُنْجَزِمْ تُحذَفُ نونٌ وهْوَ حذْفٌ ما التُزِمْ

إذا دخَلَ الجازِمُ علَى مُضارِعِ[١] «كانَ» - وهُوَ «يَكونُ» - سُكِّنَتْ نُونُهُ، وحُذِفَتْ الواوُ لالتقاءِ الساكنين، فتَقول: «لمْ يَكُنْ».

ويَجوزُ بعْدَ ذلكَ أن تُحذَفَ نونُهُ تخفيفاً وَصْلاً[٢] لا وقفاً، نَصَّ على ذلكَ ابْنُ خَروف[٣] وذلكَ بشرط كونه مجزوماً بالسكون غيْرَ متّصلٍ بضميرِ نصْبٍ ولا بساكِنٍ، نحْوُ ﴿ولَمْ أكُ بَغِيّاً﴾[٤] [مريم: ٢٠].

بخلافِ ﴿منْ تَكونُ لهُ عاقبَةُ الدّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، ﴿وَتَكونَ لكُما الكِبْرِياءُ﴾ [يونس: ٧٨] لانتفاءِ الجَزْمِ فيهِما، لأنّ الأوّلَ مرْفوعٌ، والثّاني مَنصوبٌ.

وبخلافِ ﴿وتَكونُوا منْ بعْدهِ قوْماً صالِحِينَ﴾ [يوسف: ٩]، لأنّ جَزْمَهُ بحَذْفِ النّونِ.

وبخِلافِ نحْوِ «إنْ يكُنْهُ فلَنْ تُسَلَّط[٥] عليْه»[٦]، لاتّصالِهِ بالضّميرِ المنصوبِ.

---

(١) في الأصل: المضارع. انظر شرح المكودي: ١/ ٩٤.

(٢) في الأصل: تحقيقاً أوصلاً. انظر التصريح: ١/ ١٩٦.

(٣) انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٩٦، إرشاد الطالب النبيل: (١١٧/ب). وابن خروف هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي الرندي الإشبيلي الأندلسي المعروف بابن خروف النحوي، أبو الحسن، عالم بالعربية، ولد سنة ٥٢١هـ، وتوفي بإشبيلية سنة ٦٠٦هـ (وقيل: ٦٠٥، وقيل: ٦٠٣، وقيل غير ذلك) من مؤلفاته: شرح كتاب سيبويه، شرح جمل الزجاجي، تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وغيرها.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٣٥٤، معجم الأدباء: ١/ ٧٥، فوات الوفيات: ٢/ ٧٩، مرآة الجنان: ٤/ ٢١، الأعلام: ٤/ ٣٣٠، هدية العارفين: ١/ ٧١٤، معجم المؤلفين: ٧/ ٢٢١.

(٤) ﴿قَالُوا أجِئْتَنا لِتَلْتَفِتَنا عمّا وجَدْنا علَيهِ آباءَنا وتَكونَ لكُما الكِبرياءُ في الأرْضِ، وما نحْنُ لكُما بمُؤْمنِينَ﴾.

(٥) في الأصل: يسلط. انظر التصريح: ١/ ١٩٦.

(٦) رَوى البخاريّ في صحيحه (٢/ ١١٧، ٤/ ٨٦) أنّ النبي ﷺ قال لعُمر رضي الله عنهُ في ابنِ صيّاد: «إنْ يكُنْهُ فلَنْ تُسلَّطَ عليه وإنْ لمْ يكُنْهُ فلا خيْرَ لكَ في قتله». وانظر فتح الباري: ٣/ ٢١٨، صحيح مسلم رقم: ٢٩٣٠. وروي في فتح الباري (٦/ ١٧٣): «إنْ يكُنْهُ فلنْ تُسَلَّطَ عليه وإنْ لم يكُنْ هوَ فلا خيْرَ لكَ في قتله»، وروي في سنن الترمذي (٤/ ٥١٩): «إنْ يكُ حَقّاً فلنْ تُسلَّطَ عليه وإن لا يكُنْهُ فلاَ خيرَ لكَ في قتله»، وفي مسند أحمد (٢/ ١٤٨): «إنْ يكُنْ هوَ فلنْ تُسلَّطَ عليه وإلاّ يكُنْ هُوَ فلا خيْرَ لكَ في قتله». والحديث برواية المؤلف في شرح الكافية لابن مالك: ١/ ٢٣١، الهمع: ٢/ ١٠٧، البَهجة المرضية: ٢٤، شرح الأشموني: ١/ ٢٤٥، شرح ابن عقيل: ١/ ١١٨، شواهد التوضيح لابن مالك: ٢٨، التصريح على التوضيح: ١/ ١٩٦.

وبخلافِ ﴿لمْ يكُنِ اللهُ ليَغْفِرَ لهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، لاتّصالهِ / بالسّاكنِ، [٦٠/أ] وهُوَ لامُ التّعريفِ.

وخالفَ في هَذا الأخير يُونُسُ بنُ حَبيب، فأجازَ الحَذفَ، ولمْ يعْتَدَّ بالحركَةِ العارِضَةِ لالتقاءِ السّاكنَيْنِ(١).

وفُهِمَ من إطْلاقِ النّاظمِ أنّهُ مُوافِقٌ (لمَذْهَبِ يونُسَ)(٢).

وقولُهُ: «وهوَ حذْفٌ ما الْتُزِمْ» أيْ: لا يَلْزَمُ حذْفُها، بلْ هوَ جائزٌ.

---

(١) وأنشد عليه:

فإنْ لمْ تَكُ المَرآةُ أبْدَتْ وَسامَةً فقدْ أبْدَتْ المَرآةُ جَبهةَ ضَيْغَمِ

فحذف النون مع ملاقاة الساكن. ومذهب سيبويه أنه لا يجوز حذفها قبل الساكن، وشرط أن يكون بعدها متحرك.

انظر الكتاب: ١/١٣، التصريح على التوضيح: ١/١٩٦، شرح المرادي: ١/٣١١، شرح الاشموني: ١/٢٤٥، شرح الهواري: (٤٩/أ)، شرح المكودي: ١/٩٤، الهمع: ٢/١٠٨، شرح الكافية لابن مالك: ١/٤٢٣، شرح الرضي: ٢/٣٠٠.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٩٤. قال ابن مالك في التسهيل: «ويجوز حذف لامها الساكن جزماً، ولا يمنع ذلك ملاقاة ساكن، وفاقاً ليونس». انظر التسهيل: ٥٦، الهمع: ٢/١٠٨، شرح المرادي: ١/٣١٢، شرح الأشموني: ١/٢٤٥.

ثُمَّ قالَ:

فَصْلٌ في

«ما[1]، ولا، ولات، وإن» المشبَّهات بـ«ليس»

إعْمالَ ليْسَ أُعْمِلَتْ ما دُونَ إنْ ... معَ بَقا[2] النّفْيِ وتَرتِيبِ زُكِنْ
وسَبْقَ حرْفِ جرٍّ أوْ ظَرْفٍ كَما ... بِـيْ أنـتَ مـعْـنِـيّاً أجـازَ العُلَمـا

إنّما فصَلَ هذه الأحرُفَ منْ بابِ «كانَ» وإنْ كانَ عمَلُها كلُّها واحِداً، لأنّ هذِهِ أحْرُفٌ، وتلكَ أفعالٌ.

وبدأ بـ«ما» النّافية، وهيَ من الحُروفِ المشتركة بيْنَ الأسْماءِ والأفعال، فأصلُها أنْ لا تَعْمَلَ، ولذلكَ أهمَلَها بنوْ تَميمٍ، قالَ سيبَويه: «وهُوَ القِياسُ»[3]، كما أهْمَلوا «ليْسَ» حمْلاً علَيْها، فَقالُوا: «ليسَ الطِّيْبُ إلاَّ المِسْكُ»[4] بالرّفْعِ، قالَهُ في المُغْني[5].

وأمّا أهْلُ الحِجازِ فأعْمَلوْها عمَلَ «ليْسَ» لشَبَهِها بها في نَفْيِ الحالِ، ثمّ اختَلَفَ النُّحاةُ:

فقالَ البَصريّونَ: عمِلَتْ في الجُزأَيْنِ.

---

(١) في الأصل: وما. و: «فصل في» ساقط من الأصل. انظر الألفية: ٤٢.

(٢) في الأصل: بقاء. انظر الألفية: ٤٢.

(٣) قال سيبويه في الكتاب (١/٢٨): «وأما بنو تميم فيجرونها مجرى «أما» و«هل»، أي: لا يعملونها في شيء، وهو القياس، لأنه ليس بفعل، وليس «ما» كـ«ليس» ولا يكون فيها إضمار». وانظر التصريح على التوضيح: ١/١٩٦، شرح الكافية لابن مالك: ١/٤٣٥.

(٤) انظر هذا القول في مغني اللبيب: ٣٨٧، المسائل المشكلة (البغداديات) للفارسي: ٣٨٣، شواهد التوضيح لابن مالك: ١٤١، الأشباه والنظائر للسيوطي: ٣/٧٢، تذكرة النحاة لأبي حيان: ١٦٦، الأمالي النحوية لابن الحاجب: ٤/١٣٨.

(٥) فإن «إلاّ» عندهم تبطل عمل «ليس»، كما تبطل عمل «ما» الحجازية، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء. انظر مغني اللبيب: ٣٨٧-٣٨٨، التصريح على التوضيح: ١/١٩٦، وانظر الجنى الداني: ٤٩٥، حاشية الخضري: ١/١١٩، التسهيل: ٥٧.

وقال الكوفيّونَ: عملَتْ في الأوّلِ فقطْ، وأمّا نصْبُ الثّاني فعَلى إسْقاطِ الخافضِ. قالَهُ الشّاطبيُّ[١].

ولمّا كانَ عمَلُها على خلافِ الأصْلِ شَرَطُوا في عَملِها أربَعَةَ شُروطٍ:

الأولُ: أنْ لا يُزادَ بعْدَها «إنْ»، وهُوَ المُنَبَّهُ عليْه/ بقوله: «(دونَ)[٢] إنْ»، [٦٠/ب] نحْوُ «ما إنْ زيْدٌ قائمٌ»، لأنّ «إنْ» لا تُزادُ بعْدَ «ليْسَ»، فبَعُدَتْ عن الشَّبَه.

الثّاني: بَقاءُ النّفْيِ، فلَوْ بطَلَ النّفيُ لمْ تَعمَلْ نحْوُ «ما زيْدٌ إلاّ قائمٌ»[٣]، وهُوَ المُنبَّهُ عليْه بقوله: («معَ)[٤] بَقا النّفْيِ».

الثّالِثُ: أنْ لا يتَقدَّمَ خبَرُها علَى اسْمِها – خِلافاً للفَرّاءِ[٥] – وإنْ كانَ ظرْفاً

---

(١) قال الشاطبي في شرح الألفية (٢/ ٥١ – ب/ مخطوط): «ما» ترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً لها، وهذا مذهب أهل البصرة. وذهب الكوفيون إلى أنها تعمل في المبتدأ بخاصة الرفع، وأما نصب الخبر فعلى إسقاط الخافض، والأصح ما ذهب إليه الناظم والبصريون». انتهى.

وانظر الخلاف في الإنصاف (مسألة: ١٩): ١/ ١٦٥، الهمع: ٢/ ١١٠، حاشية الخضري: ١/ ١١٩، ارتشاف الضرب: ٢/ ١٠٦، حاشية الصبان: ١/ ٢٤٧، قال في التصريح (٢/ ١٩٦): «وفيه نظر فإنّ المنقول عنهم أنّ المرفوع بعدها مبتدأ، والمنصوب خبره، ونصب بإسقاط الخافض».

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٩٤.

(٣) وجوز يونس والشلوبين النصب مع «إلا» مطلقاً، لوروده في قوله:

وما الدّهْرُ إلاّ مَنْجَنُوناً بأهلِه وما صاحبُ الحاجَات إلاّ مُعذَّبَا

وأجيب بأنّه نصب على المصدر، أي: ويعذب معذباً، أي: تعذيباً، ويدور دوران منجنون، أي: دولاب. وقال قوم: يجوز النصب إن كان الخبر هو الاسم في المعنى، نحو «ما زيد إلا أخاك» أو منزلاً منزلة نحو «ما زيد إلاّ زهيراً». وقال آخرون: يجوز إن كان صفة، نحو «ما زيد إلا قائماً». وهذا إن انتقض النفي بـ«إلا»، أما إذا انتقض بغير «إلاّ» لم يؤثر، فيجب النصب عند البصريين، نحو «ما زيد غير قائم»، وأجاز الفراء الرفع.

انظر التصريح على التوضيح: ١/ ١٩٧، الهمع: ٢/ ١١٠–١١١، شرح المرادي: ١/ ٣١٤، شرح الأشموني: ١/ ٢٤٩، التسهيل: ٥٧، ارتشاف الضرب: ٢/ ١٠٤.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٩٥.

(٥) فإنّه أجاز نصب الخبر مطلقاً، نحو «ما قائماً زيد»، ونقل ابن مالك عن سيبويه جواز عملها متوسطاً خبرها. ورد بأن المنصوص عند سيبويه المنع، وأما المجوز إنما هو الجرمي والفراء، وحكى الجرمي أنّ ذلك لغية، سمع «ما مسيئاً من أعتب»، وقال الفرزدق:

إذْ هُمْ قُرَيشٌ وإذْ ما مثلَهُمْ بشَرُ

وفي الجنى الداني: «واختلف النقل عن الفراء، فنقل عنه أنه أجاز «ما قائماً زيد» – بالنصب –، ونقل ابن عصفور عنه أنّه لا يجيز النصب». =

أو مجْروراً علَى الأصحِّ - خلافاً لابْنِ عصْفُورٍ[1] -، فلوْ قُدِّمَ لَمْ تَعمَلْ، نحْوُ «ما قائِمٌ زَيدٌ»، وهُوَ المُنَبَّهُ علَيْهِ بقولِهِ: «وتَرْتيبٍ زُكِنْ» أيْ: عُلِمْ، والتّرتيبُ: هوَ تقديمُ الاسْمِ علَى الخبَرِ.

الرّابِعُ: أنْ لا يتقدّمَ مَعْمولُ خبَرِها علَى اسْمِها، وهُوَ غيرُ ظَرفٍ أو مجرورٍ، فلَوْ كانَ ظَرفاً أو مجرُوراً جازَ التّقديمُ، وهُوَ المُنبَّهُ علَيه بقولِه:

وسَبْقَ حرْفِ جَرٍّ أو ظَرْفٍ ... . أجازَ العُلَما

لتَوسُّعِهِمْ في الظّرفِ والمَجْروراتِ.

فمثالُ الظّرْفِ: «ما عندَكَ زَيدٌ مُقيماً».

ومِثالُ المَجرورِ قَولُ النّاظِمِ: «ما بِيْ أنْتَ مَعْنيّاً».

فـ«عنْدي» في المِثالِ الأوّلِ، و«بِي» في الثّاني مُتعلّقانِ بخبَرِ «ما»، وهُوَ مَعْمولُهُ، وقَدْ تقدَّمَ عليْهِ.

وفُهِمَ منهُ أنّهُ إذا كانَ غيرَ ظَرْفٍ أو مجرورٍ امتنَعَ تَقديمُهُ، فَلا يَجوزُ النّصْبُ بعْدَ تقدُّمِه، نحْوُ «ما طَعامَكَ زَيدٌ آكلاً»[2].

[٦١/أ] ثم قالَ رحمَهُ اللّهُ تَعالى/ :

ورفْعَ معْطوفٍ بِلَكِنْ أو بِبَلْ ... منْ بعْدِ منْصوبٍ بِما الْزَمْ حيثُ حَلْ

= انظر التصريح على التوضيح: ١/١٩٨، التسهيل: ٥٧، الهمع: ٢/١١٣، الجنى الداني: ٣٢٤، الكتاب: ١/٢٩، شرح المرادي: ٣١٤، شرح الأشموني: ١/٢٤٩، ارتشاف الضرب: ٢/١٠٣، حاشية الصبان: ١/٢٤٩.

(١) فإنّه أجاز تقدم خبرها على اسمها حالة كونه ظرفاً أو مجروراً. وقال أبو حيان في الارتشاف: «فإن كان الخبر ظرفاً أو مجروراً نحو «ما عندك زيد، وما في الدار أحد»، فذهب الأخفش إلى أنّه يجوز، وهو قول أبي بكر العرشاني، وأجاز ذلك الجمهور وهو اختيار الأعلم فالظرف والمجرور في موضع نصب على أنّه خبر «ما» الحجازية». انتهى.
انظر شرح ابن عصفور: ١/٥٩٢، ٥٩٥، شرح الكافية لابن مالك: ١/٤٣٢، التصريح على التوضيح: ١/١٩٨، شرح الأشموني: ١/٢٤٩، ارتشاف الضرب: ٢/١٠٤.

(٢) خلافاً لابن كيسان والكوفيين، فإنّهم أجازوا نصبه قياساً على «لا»، و«لن»، و«لم».
وفي تقديم معمول خبر «ما» النافية عليها خلاف أيضاً: فذهب البصريون إلى منع قولك: «طَعامَكَ ما زيدٌ آكلاً». وذهب الكوفيون إلى إجازة ذلك.
انظر الهمع: ٢/١١٣، ارتشاف الضرب: ٢/١٠٤، الإنصاف (مسألة: ٢٠): ١/١٧٢، شرح المرادي: ١/٣١٤، الجنى الداني: ٣٢٨، شرح الأشموني: ١/٢٥٠، تاج علوم الأدب: ٢/٥٨٩.

يَعْني: أنّ المَعطوفَ بـ«لكنْ»، أو بـ«بَلْ» علَى المَنْصوب بـ«مَا»[١] يَلزَمُ رفْعُهُ، لأنّ المعطوفَ بهما مُوجَبٌ - بفَتحِ الجيم -، و«مَا» لا تَعمَلُ في الموجَب، فتَقولُ: «ما زَيْدٌ قائماً لكنْ قاعدٌ، وما عَمْرٌو مُنطَلقاً بلْ مُقيمٌ».

ويَجوزُ في تسمية ما بعْدَ «بَلْ» و«لكنْ» مَعطوفاً، وإنّما هُوَ خبَرُ مبتدأ مَحذُوف، والتّقديرُ: لكنْ هُوَ قاعدٌ، وبَلْ هُوَ مُقيمٌ.

وفُهِمَ منْ تَخصيْصه العَطْفَ بـ«لكنْ»، و«بَلْ»: أنّ العَطْفَ إذا كانَ بغَيرِهما منْ حُروف العطْف يُنصَبُ المَعْطوفُ[٢].

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وبَعْدَ ما وليْسَ جَرَّ البَا الخَبَرْ ... وبعْدَ لا ونَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرْ

يَعْني: أنّ «باءَ» الجَرّ تدخُلُ علَى خبَرِ «ما» نحْوُ ﴿ومَا[٣] ذلكَ علَى اللّه بعَزيزٍ﴾ [إبراهيم:٢٠]، وخبَرِ «ليسَ» في غيرِ الاستثناء، نحْوُ ﴿أَليْسَ اللّهُ بكافٍ عبْدَهُ﴾ [الزمر:٣٦]، وهُوَ كَثيرٌ، وهذه الباءُ زائدةٌ لتوكيد النّفيِ، وتُزادُ أيضاً لأجله في خبَرِ «لا»، نحوُ قول سَواد بن قارِب[٤]:

٤١- فكُنْ لِي شَفيعاً يوْمَ لا ذُو شَفَاعَةٍ ... بمُغْنٍ ....

---

(١) في الأصل: بها. انظر شرح المكودي: ١/٩٥.

(٢) في الأصل: المعطو. انظر شرح المكودي: ١/٩٥.

(٣) في الأصل: الواو. ساقط. انظر شرح المكودي: ١/٩٥.

(٤) هو سواد بن قارب الأزدي الدوسي، أو السدوسي، كاهن شاعر في الجاهلية، صحابي في الإسلام، له أخبار، عاش إلى خلافة عمر رضي الله عنه، ومات بالبصرة، حوالي سنة ١٥هـ.
انظر الإصابة ترجمة رقم: ٣٥٧٦، الروض الأنف للسهيلي: ١/١٣٩، عيون الأثر: ١/٧٢، الأعلام: ٣/١٤٤، الشواهد الكبرى: ٢/١١٤.

٤١- من الطويل لسواد، من قصيدة له يذكر فيها قصة ربيء له من الجن، ويخاطب بها النبي ﷺ، وتمامه:

فكُنْ لِي شَفيعاً لا ذُو شَفاعَةٍ ... بمُغْنٍ فَتيلاً عنْ سَوادِ بنِ قارِبِ

ويروى: «وكن» بدل «فكن». والفتيل: الخيط الأبيض الرقيق الذي يكون في شق النواة. وفتيلاً: نصب على أنّه مفعول «مغن»، والأصل: قدر فتيل. والشاهد في قوله: «بمغن» حيث دخلت فيه الباء الزائدة في خبر «لا» النافية، وهو قليل، وهذه الباء لدفع توهم الإثبات عند البصريين، لأنّ السامع قد لا يسمع أول الكلام، وعند الكوفيين لتأكيد النفي. وقيل: إنّما زيد الحرف سواء كان الباء أو غيرها لاتساع دائرة الكلام، إذ ربما لا يتمكن المتكلم من نظمه وسجعه إلا بزيادة الحرف.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٠٢، ٢/٤١، الشواهد الكبرى: ٢/١١٤، ٣/٤١٧، =

وفي خبَرِ «كانَ» المَنفيّة، كَقولِ عَمْرٍو الأزديّ[١]:

٤٢- وإنْ مُدّت الأيْدي إلَى الزّاد لَمْ أكُنْ ... بـأعْجَلِهِمْ ....

[٦١/ب] وفُهِمَ منْ قولِه: «قَدْ يُجَرّ» أنّ زيادَتَها في هَذَيْنِ المثالينِ الأخيرينِ قَليلٌ/، ويَندُرُ زيادَتُها في غيرِ ذلكَ، كخَبرِ «ليْتَ» في نَحوِ قولِ الفَرَزْدَق:

٤٣- .... ألا لَيْتَ ذا العَيْشَ اللذيْذَ بِدائِمِ[٢]

= مغني اللبيب (رقم): ٧٧٢، ٩٨٨، الهمع (رقم): ٤٥٠، ٨٦٧، الدرر اللوامع: ١/١٠١، ١٨٨، شرح الأشموني: ١/٢٥١، ٢/٢٥٦، شرح ابن عقيل: ١/١٢١، أبيات المغني: ٦/٢٧١، شواهد الجرجاوي: ٥٧، شواهد العدوي: ٥٧، المكودي مع ابن حمدون: ١/٩٤، شرح ابن الناظم: ١٤٨، شرح المرادي: ١/٣١٦، الجنى الداني: ٥٤، كاشف الخصاصة: ٦٨، شرح الكافية لابن مالك: ١/٤٤٠، المطالع السعيدة: ٢١١، ارتشاف الضرب: ٢/٥٢٢.

(١) هو عمرو بن مالك (وقيل: عمرو بن براق) الأزدي، المعروف بالشنفرى، من قحطان، شاعر جاهلي، يماني، كان من فتاك العرب وعدائيهم، وفي الأمثال: «أعدى من الشنفرى»، قتله بنو سلامان حوالي سنة ٧٠ق.هـ، وهو صاحب لامية العرب التي مطلعها:

أَقيمُوا بَني أمّي صُدورَ مَطيِّكُمْ ... فإنّي إلى قومٍ سِواكُمْ لأمْيَلُ

انظر ترجمته في الأغاني: ٢١/١٣٤، سمط اللآلئ: ٤١٣، خزانة الأدب: ٣/٣٤٣، الشواهد الكبرى: ٢/١١٧، الأعلام: ٥/٨٥، معجم المؤلفين: ٨/١١، كشف الظنون: ٧٩٥.

٤٢- من الطويل للشنفرى من قصيدته المشهورة بلامية العرب، وتمامه:

وإنْ مُدّت الأيْدي إلى الزّادِ لمْ أكُنْ ... بأعجَلِهِمْ إذْ أجْشَعُ القومِ أعْجَلُ

الزاد: طعام يتخذ للسفر، وفسره بعضهم بالغنيمة. و«أعجلهم» الثاني للتفضيل دون الأول فإنه بمعنى: بعجلهم. والجشع: الحريص على الأكل. والشاهد في قوله: «لم أكن بأعجلهم» حيث دخلت الباء في خبر «كان» المنفية بـ«لم» وهو قليل.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٠٢، الشواهد الكبرى: ٢/١١٧، ٤/٥١، مغني اللبيب (رقم): ٩٦١، أبيات المغني: ٧/١٨٩، الهمع (رقم): ٤٤٨، الدرر اللوامع: ١/١٠١، شرح الأشموني: ١/٢٥١، ٣/٥١، شرح ابن عقيل: ١/١٢١، شواهد الجرجاوي: ٥٨، شرح ابن الناظم: ١٤٩، شواهد العدوي: ٥٨، المكودي مع ابن حمدون: ٩٦، شرح المرادي: ١/٣١٧، الجنى الداني: ٥٤، جواهر الأدب: ٥٠، شرح الكافية لابن مالك: ١/٤٢٤، المطالع السعيدة: ٢١٤، فتح رب البرية: ١/٣٦٥.

(٢) في الأصل: بدا. انظر التصريح: ١/٢٠٢.

٤٣- من الطويل من قصيدة للفرزدق في ديوانه (٨٦٣) يهجو بها جريراً ورهطه، ويرميهم بإتيان الأتن، وصدره:

يَقولُ إذَا اقْلَوْلَى علَيْها وأقْرَدَتْ

ويروى: «تقول» بدل «يقول». ويروى عجزه:

ألا هَلْ أخُو عَيشٍ لَذيذ بِدائِمِ

=

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

فِي[١] النّكِراتِ أُعملَتْ كلَيْسَ لا   وقدْ تَلي لاْتَ وإنْ ذا العَمَلا

يَعْني: أنّ «لا» النّافيةَ تعمَلُ عمَلَ «ليْسَ» قليلاً، فترْفَعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبَرَ، وهُوَ لُغةُ الحجازيّينَ، وإليهِ ذهَبَ سيبويهِ، وطائفةٌ من البصريينَ[٢]، ومنعَهُ الأخفَشُ والمبرّدُ[٣].

وعلَى الإعْمالِ يُشترَطُ لهُ الشُروطُ السّابقةُ في عمَلِ «ما» ما عَدا الشّرطَ الأولَ، وهُوَ أن لا يَقترِنَ اسمُها بـ«إنْ» الزّائدَة.

و(يُشترَطُ)[٤] أنْ يَكونَ مَعمولاهَا نَكِرَتَينِ، نحْوُ «لا أحَدٌ أفضَلَ منكَ»[٥].

= ويروى أيضاً:

ألا لَيْسَ ذُو عَيشٍ لَذيذٍ بدائمِ

اقلَولى: ارتفع. أقردت: سكنت. والشاهد في قوله: «بدائم» حيث دخلت الباء الزائدة في «خبر ليت» وهو نادر.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٠٢، الشواهد الكبرى: ٢/١٣٥، ١٤٩، المنصف: ٣/٦٧، أمالي ابن الشجري: ١/٢٦٧، مغني اللبيب (رقم): ٦٥٢، الهمع (رقم): ٤٥١، ١٣٥٩، الدرر اللوامع: ١/١٠١، ٢/٩٢، شرح الأشموني: ١/٢٥١، ٢٥٢، جواهر الأدب: ٤٦، شرح الكافية لابن مالك: ١/٤٣٨، التنبيهات لعلي بن حمزة: ٢٤٢، ارتشاف الضرب: ٢/١١٥، ١١٦، الأزهية: ٢١٠، اللسان (قرد، قلا)، الجنى الداني: ٥٥.

(١) في الأصل: وفي. انظر الألفية: ٤٣.

(٢) قيل: والجمهور. انظر الكتاب: ١/٢٨، ٣٥٧، شرح الكافية لابن مالك: ١/٤٤٠، الهمع: ٢/١١٩، التصريح على التوضيح: ١/١٩٩، شرح ابن يعيش: ١/١٠٩، شرح الأشموني: ١/٢٥٤.

(٣) وعليه فالمرفوع الذي يليها مبتدأ حذف خبره، والمنصوب الذي يليها مفعول لفعل محذوف تقديره: أرى – مثلاً –. ووافقهما الرضي في شرح الكافية.

انظر شرح الرضي: ١/١١٢، شرح الفريد: ٢٦١، شرح المرادي: ١/٣١٩، التصريح على التوضيح: ١/١٩٩، شرح الأشموني مع الصبان: ١/٢٥٥، الهمع: ٢/١١٩، شرح ابن يعيش: ١/١٠٩. وفي المقتضب (٤/٣٨٢) جاء مذهب المبرد كمذهب سيبويه، حيث قال: «وقد تجعل «لا» بمنزلة «ليس» لاجتماعهما في المعنى، ولا تعمل إلا في النكرة فتقول: «لا رجل أفضل منك». انتهى. وذهب بعضهم إلى أن «لا» أجريت مجرى «ليس» في رفع الاسم خاصة، لا في نصب الخبر، وهو مذهب الزجاج، قال: وهي مع اسمها في موضع رفع على الابتداء. انظر ارتشاف الضرب: ٢/١١٠، مغني اللبيب: ٣١٥، الجنى الداني: ٢٩٣.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/١٩٩.

(٥) وذهب الكوفيون وابن جني وابن الشجري إلى إجازة أعمالها في المعارف، محتجين بقول النابغة الجعدي:

وحَلّتْ سَوادَ القَلبِ لا أنَا باغِياً   سِواها ولا في حبِّها مُتَراخِيا

=

والغالبُ أنْ يَكونَ خبرُها مَحذوفاً، حتّى قِيلَ بِلُزومِه[١]، والصّحيحُ جَوازُ ذِكْرِه - كما مثّلْنا[٢] -.

وقولُهُ:

وقدْ تَلي[٣] لاتَ وإنْ ذَا العَمَلا

يَعْني: أنّ «لاتَ» و«إنْ» النّافِيةَ مثلُ «ليْسَ» يرفَعانِ الاسْمَ، ويَنصِبانِ الخبَرَ.

وفُهِمَ منْ قولِه: «وقَدْ تَلي[٤] لاتَ» أنّ[٥] ذلكَ قليلٌ، وفُهِمَ منْ إطْلاقِه أنّهُما لا يَختَصّانِ بالعمَلِ في النّكرة، كـ«لا».

فـ«لاتَ» مُركّبةٌ منْ (لا)[٦] النّافِيةِ، وتاءِ التّأنيثِ[٧]، أو المُبالَغةِ[٨]، أو لهُما[٩].

= قال ابن مالك: «ويمكن عندي أن يجعل «أنا» - في البيت - مرفوع فعل مضمر ناصب «باغيا» على الحال، تقديره: لا أرى باغياً، فلمّا أضمر الفعل برز الضمير وانفصل. ويجوز أن يجعل «أنا» مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً «باغياً» على الحال، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل، لدلالته عليه، ونظائره كثيرة، منها قولهم: «حكمك مسمطاً» أي: حكمك لك مسمطاً أي: مثبتاً، فجعل «مسمطاً» - وهو حال - مغنياً عن عامله، مع كونه غير فعل، فأن يعامل «باغياً» بذلك، وعامله فعل - أحق وأولى». انتهى.

انظر الهمع: ٢/١٢٠، أمالي ابن الشجري: ١/٢٨٢، شرح الكافية لابن مالك: ١/٤٤١، شرح الأشموني: ١/٢٥٣، الجنى الداني: ٢٩٣، مغني اللبيب: ٣١٦، شرح المرادي: ١/٣١٩، جواهر الأدب: ٣٠٤، ارتشاف الضرب: ٢/١١٠.

(١) كقول سعيد بن مالك:

مَنْ صَدَّ عنْ نيرانِها ... فأنَا ابْنُ قيْسٍ لا بَراحُ

فـ«براح» اسم «لا» وخبرها محذوف، أي: لا براحُ لي.

انظر التصريح على التوضيح: ١/١٩٩، أوضح المسالك: ٥٢، الأشباه والنظائر للسيوطي: ٤/١٩٤، مغني اللبيب: ٣١٥، ٨٢٦، شرح الأشموني: ١/٢٥٤.

(٢) وكقوله:

تَعزَّ فَلا شَيْءٌ علَى الأرْضِ باقِياً ... ولا وَزَرٌ ممّا قَضى اللهُ واقِيا

انظر التصريح على التوضيح: ١/١٩٩، أوضح المسالك: ٥٢، مغني اللبيب: ٣١٥، شرح الأشموني: ١/٢٥٣.

(٣) في الأصل: يلي. انظر الألفية: ٤٣.

(٤) في الأصل: يلي. انظر الألفية: ٤٣. وفي الأصل أيضاً: وقد يلي. مكرر.

(٥) وفي الأصل: وإن أن. انظر شرح المكودي: ١/٩٦.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٢.

(٧) كما في «ثمت» و«ربت»، وإنّما حركت لالتقاء الساكنين. هذا عند الجمهور. وقال أبو =

وعمَلُها[1] إجْماعٌ منَ العرَب، وفيه خلافٌ عندَ النُّحاة:

فذهَبَ الأخْفَشُ في أحَدِ قولَيه: أنّها لا تَعْمَلُ شَيْئاً[2].

ومَذهَبُ/ الجُمهورِ[3]: (أنّها تَعْمَلُ)[4] العمَلَ المَذكُورَ، لكِنْ بشَرْطَيْنِ [٦٢/أ] - وسيأتيان -.

و«إنْ» إعْمالُها نادرٌ عندَ ابنِ مالكٍ[5]، وهُوَ لُغةُ أهْلِ العَاليةِ[6] - بالعَينِ

= عبيدة وابن الطراوة: «لات» كلمة وبعض كلمة، وذلك أنَّها «لا» النافية والتاء زائدة في أول الحين، كقوله:

العاطِفونَ تَحيْنَ ما مِنْ عاطِفٍ

أي: حين ما من عاطف. وقيل: كلمة واحدة، وهي فعل ماض، ثم اختلف هؤلاء على قولين: أحدهما: أنَّها في الأصل بمعنى: نقص، من قوله تعالى: ﴿لا يلتكم من أعمالكم شيئاً﴾، فإنَّه يقال: لات يليت، كما يقال: ألت يألت، قاله أبو ذر الخشني. والثاني: أنَّ أصلها «ليس» بكسر الياء، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وأبدلت السين تاء، وهو قول ابن أبي الربيع.

انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٠٠، مغني اللبيب: ٣٣٤، ٣٣٥، شرح المرادي: ١/ ٣٢٠، الجنى الداني: ٤٨٥، ٤٨٦، الهمع: ٢/ ١٢١، ارتشاف الضرب: ٢/ ١١١، حاشية ابن حمدون: ١/٩٦، شرح الرضي: ١/ ٢٧١، شرح الفريد: ٢٥٧، حاشية الخضري: ١/ ١٢٢.

(٨) أي: زيدت التاء للمبالغة في معنى النفي. انظر شرح الرضي: ١/ ٢٧١، حاشية ابن حمدون: ١/ ٩٦، التصريح على التوضيح: ١/ ٢٠٠.

(٩) قال يس: فيه نظر، لأنَّه يلزم حينئذ اجتماع وصفين متناقضين وضعاً، لأنَّ تاء التأنيث ساكنة وضعاً، وحركت هنا لالتقاء الساكنين، وتاء المبالغة متحركة وصفاً. انظر حاشية يس مع التصريح: ١/ ٢٠٠، حاشية ابن حمدون: ١/ ٩٦.

---

(١) في الأصل: وعملهما. انظر التصريح: ١/ ٢٠٠.

(٢) وإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف، ونسب هذا الرأي للسيرافي أيضاً. وقول الأخفش الثاني: إنَّها تعمل عمل «إن» فتنصب الاسم وترفع الخبر.
انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٠٠، ارتشاف الضرب: ٢/ ١١١، الهمع: ٢/ ١٢٣-١٢٤، شرح الأشموني: ١/ ٢٥٥، الجنى الداني: ٤٨٦، شرح الرضي: ١/ ٢٧١.

(٣) وإليه ذهب سيبويه. انظر الكتاب: ١/ ٢٨، مغني اللبيب: ٣٣٥، التصريح على التوضيح: ١/ ٢٠٠، شرح المرادي: ١/ ٣٢٠، الجنى الداني: ٤٨٨، شرح الأشموني: ١/ ٢٥٤، شرح ابن عقيل: ١/ ٢٢، الهمع: ٢/ ١٢٢، شرح الرضي: ١/ ٢٧١.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/ ٢٠٠.

(٥) قال ابن مالك في التسهيل (٥٧): «وتلحق بها - أي «بمَا» العاملة عمل «ليس» - «إنَّ» النافية قليلاً». وفي إعمال «إنَّ» خلاف: فذهب إلى إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وابن =

المُهمَلَة، والياء المُثنّاة تحتُ[(١)] -، ومنْ إعْمالها في النّكرةِ قولُ بعْضِهِمْ: «إنْ أحَدٌ خيْراً منْ أحَد إلاّ بالعافيَة»، وفي المَعرفة قولُهُ:

٤٤- إنْ هُوَ مُستَوْلياً عَلَى أحَدٍ ....

= السراج والأخفش والمبرد والفارسي وابن جني وابن مالك وقال: «نص على ذلك أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، وأومأ سيبويه إلى ذلك دون تصريح في باب «عدة ما يكون عليه الكلم»: (ويكون «إن» كـ«ما» في معنى «ليس»)، فلو أراد النفي دون العمل لقال: ويكون «إن» كـ«ما» في النفي، لأنَّ النفي من معاني الحروف، فـ«ما» به أولى من «ليس»، لأنَّ «ليس» فعل وهي حرف». انتهى. وذهب إلى المنع الفراء وأكثر البصريين وأكثر المغاربة وعزي إلى سيبويه.
انظر الهمع: ٢/١١٦، التصريح على التوضيح: ١/٢٠١، شرح المرادي: ١/٣٢٠، شرح الكافية لابن مالك: ١/٤٤٦، الكتاب: ٢/٣٠٧، المقتضب: ١/٤٩، وما بعدها، شرح الأشموني: ١/٢٥٥، شرح ابن عقيل: ١/١٢٢، الأصول لابن السراج: ١/٩٥، ارتشاف الضرب: ٢/١١٠.

(٦) العالية: ما فوق أرض نجد إلى أرض تهامة، وإلى ما وراء مكة، وهي الحجاز وما والاها، والنسب إليها: عالي على القياس، وعلوي على غير قياس. وقيل: العالية ما جاوز الرمة إلى مكة.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٠١، اللسان: ٤/٣٠٩٠ (علا)، مراصد الاطلاع: ٢/٩١١، معجم البلدان: ٤/٧١، الصحاح (علا).

---

(١) حكي عن أهل العالية: «إنْ ذلك نافعكِ ولا ضارك»، و«إنْ أحد خيراً من أحد إلا بالعافية». وسمع الكسائي أعرابياً يقول: «إن قائماً» يريد: إن أنا قائماً.
انظر الهمع: ٢/١١٦، شرح الأشموني: ١/٢٥٥، شرح المرادي: ١/٣٢١، ارتشاف الضرب: ٢/١٠٩.

٤٤- من المنسرح، أنشده الكسائي ولم يعزه إلى أحد، وعجزه:
إلاّ علَى أضْعَفِ المَجانيْنِ
مستولياً: متولياً. ويروى: «حزبه المَلاعينِ» بدلَ «أضْعَفِ المَجانينِ»، ويروى: «حزبه المَناحيسِ». والشاهد في قوله: «إن هو» فإنَّ «إنْ» هاهنا نافية بمعنى «ليس»، وعملَت عملها في المعرفة، وهو لغة أهل العالية، وهو قليل نادر.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٠١، الشواهد الكبرى: ٢/١١٣، المقرب: ١/١٠٥، الخزانة: ٤/١٦٦، شذور الذهب: ٢٧٨، الهمع (رقم): ١٦٠، ٤٢٩، الدرر اللوامع: ١/٩٦، شرح الأشموني: ١/٢٥٥، شواهد الفيومي: ٨٨، شرح ابن عقيل: ١/١٢٢، شواهد الجرجاوي: ٦١، شرح المرادي: ١/٣٢١، شواهد العدوي: ٦١، شرح ابن الناظم: ١٥٢، شرح دحلان: ٥٣، كاشف الخصاصة: ٦٩، البهجة المرضية: ٥٢، شرح ابن عصفور: ٢/٤٨١، الجنى الداني: ٢٠٩، الأزهية: ٤٦، جواهر الأدب: ٢٥٠، شرح الكافية لابن مالك: ١/٤٤٧، شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٦٥، المطالع السعيدة: ١٣٤، إصلاح الخلل: ٣٧٤، الجامع الصغير: ٥٨، فتح رب البرية: ١/٣٩٢، موصل الطلاب للشيخ خالد: ٨٦، ارتشاف الضرب: ٢/١٠٩.

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

ومـا للاتَ فـي سِوَى حِـينٍ عَـمَـلْ   وحذْفُ ذِي الرّفْعِ فَشا والعَكْسُ قَلْ

يُشيرُ إلَى أنَّ لعَمَلِ «لاتَ» شَرْطَيْنِ[١]:

- كوْنُ مَعمولَيْها اسْمَيْ زَمانٍ، فَلا يُقالُ: «لاتَ[٢] زَيدٌ قائماً»، بَلْ يُقالُ: «لاتَ وقْتَ قتالٍ» ونحْوُهُ.

- وحذْفُ أحدِهِما، والغالِبُ في المَحْذوفِ كوْنُهُ المَرْفوعَ وإلى هَذا أشارَ بقولِهِ:

وحذْفُ ذِيْ الرّفعِ فَشا والعَكْسُ قَلْ

يَعْني: أنّ حذْفَ المَرْفوعِ - وهْوَ اسمُها - فاشٍ - أي كَثيرٌ -، وعكْسُهُ، وهُوَ حذْفُ المَنصوبِ - وهُوَ خبَرُها - قَليلٌ، وفُهِمَ منهُ: أنّهُ لا يَجوزُ إثْباتُهُما مَعاً.

فمِنْ حذْفِ اسْمِها: ﴿ولاتَ حينَ مَناصٍ﴾ [ص: ٣]، بنصْبِ «حينَ» علَى أنّهُ خبَرُها، واسْمُها مَحذُوفٌ، وهِيَ بمَعْنى: «لَيْسَ»، (و«مَناص» بمعْنى: فرارٍ، أي: لَيْسَ)[٣] الحِينُ حينَ فِرارٍ.

ومِنْ حذْفِ خبَرِها قولُهُ: ﴿ولاتَ حينُ مَناصٍ﴾ برَفْعِ «الحينِ» علَى أنه اسْمُها، وخبَرُها مَحذوفٌ، أيْ: لَيْسَ حينُ فِرارٍ حِيْناً لهُمْ، وهِيَ/ قِراءةٌ شاذّةٌ [٦٢/ب] لعِيسَى بنِ عُمَرَ[٤][٥].

---

(١) في الأصل: شر.

(٢) في الأصل: لانَّ. انظر شرح المكودي: ١/٩٧.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/٢٠٠.

(٤) انظر القراءات الشاذة لابن خالويه: ١١٢، ١٢٩، البيان لابن الأنباري: ٢/٣١٢، إعراب النحاس: ٣/٤٥١، إملاء ما منَّ به الرحمن: ٢/٢٠٩، التصريح على التوضيح: ١/٢٠٠.

(٥) هو عيسى بن عمر الثقفي بالولاء، البصري، أبو سليمان، من أئمة النحو واللغة، وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء، وأول من هذّب النحو ورتبه، وعلى طريقته مشى سيبويه وأمثاله، وكان صاحب تقعر في كلامه مكثراً من استعماله الغريب، توفي سنة ١٤٩هـ، له حوالي سبعين مؤلفاً، احترق أكثرها، منها: الجامع، والإكمال في النحو.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٣٧٠، معجم الأدباء: ١٦/١٤٦، نزهة الألباء: ٢٥، طبقات النحويين واللغويين: ٣٥، معجم المؤلفين: ٨/٢٩، طبقات القراء: ١/٦١٣.

الباب العاشر

أفعال المقاربة

ثـمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

أفْعالُ المُقارَبَة

كَكانَ كادَ وعَسَى لَكِنْ نَدَرْ غيـرُ مُضـارِعٍ لِهَـذَيْـنِ خَبَـرْ

أفْعالُ هَذا الباب علَى ثلاثة أقْسام: قسم لمُقاربَة الفعْلِ، وقسْم لرَجائه، وقسْمٍ للشّروعِ فيه، وسُمِّيَتْ كُلُّها: أفْعالَ المُقارَبَة تَغْليباً، (وهَذا)[1] مَجازٌ مُرسَلٌ[2] منْ باب تَسمِيَة الكُلّ باسْمِ الجُزْءِ، كتَسميَتِهِم الكَلامَ: كَلِمَةً.

فالّذي لمُقَارَبَةِ الفعلِ: «كادَ، وكَرَبَ، وأوْشَكَ».

والّذي للرّجاءِ: «عسَى، واخْلَوْلَقَ، وحَرَى».

والّذي للشّروعِ: «أنْشَأ، وجعَلَ، وأخذَ، وطَفِقَ، وعَلِقَ».

وقدْ أشارَ إلى القسمِ الأوّلِ والثّاني بقوله: «كَكانَ كادَ، وعَسَى» يَعْني: أنّ «كادَ، وعَسَى» مثلُ «كانَ» في كونها ترفَعُ الاسْمَ، وتنصبُ الخبَرَ، إلاّ أنّ خبَرَ «كادَ، وعَسى» لا يَكونُ في الغالب إلاّ فعلاً مُضارِعاً، وقدْ نَبّهَ على ذلكَ بقوله:

.... لكنْ ندَرْ غيْرُ مُضارِعٍ لهَذَيْنِ خبَرْ

وممّا جاءَ الخبَرُ فيهِ غيْرَ مُضارعٍ علَى وجْهِ النّدورِ قوْلُ تأبّطَ شرّاً[3]:

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/٣٠٣.

(٢) المجاز: اسم لما أريد به غير ما وضع له لمناسبة بينهما، كتسمية الشجاع أسداً، وهو إمَّا مرسل، أو استعارة. والمرسل: هو تسمية الشيء بما نسب إليه ذاتياً أو عرضاً، كتسمية الكل باسم الجزء أو تسمية الجزء باسم الكل.
انظر تعريفات الجرجاني: ٢٠٢-٢٠٣، شرح عقود الجُمان للسيوطي: ٢/٤٠، ٤٣، المعجم الأدبي لجبور: ٢٣٧، علم أساليب البيان د. غازي: ٢٠٠.

(٣) هو ثابت بن جابر بن سفيان بن عدي الفهمي المعروف بتابط شراً (وذلك أنَّه أخذ سيفاً أو سكيناً وخرج، فسئلت أمه عنَّه، فقالت: تابط شراً وخرج) أبو زهير، شاعر عداء، من فتاك العرب في الجاهلية، وهو من أهل تهامة، قتل في بلاد هُذيل حوالي سنة ٨٠ق.هـ.
انظر ترجمته في كشف الظنون: ٧٨٠، المبهج: ١٧، شواهد المغني: ١/٥١، ٥٣، معجم المؤلفين: ٣/٩٩، المحبر: ١٩٦، الخزانة: ١/١٣٧.

٤٥- فأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيباً ....

وقولُهُمْ في المثَلِ: «عَسى الغُوَيْرُ أبْؤُساً»[١].

ثمّ قالَ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

وكَوْنُهُ بِدونَ أنْ بعْدَ عسَى نَزرٌ وكادَ الأمْرُ فيه عُكِسا

يَعْني: أنّ اقْتِرانَ المُضارِعِ الواقعِ خبَراً لعَسى بـ«أنْ» كَثيرٌ، كقَولِه عزَّ وجَلَّ: ﴿عَسى اللَّهُ أن يَتُوبَ علَيْهِم﴾ [التوبة: ١٠٢]، وخُلُوُّهُ مِنْها قَليلٌ، كَقَوْلِ هُدْبَةَ العُذْرِيّ[٢]:

٤٥- من الطويل لتابط شراً من قصيدة له في ديوانه (٩١) يحكي فيها حكاية جرت معه مع بني لحيان من هذيل، وعجزه:

وكَمْ مِثْلُها فارَقْتُها وهْيَ تَصْفُرُ

أبت: رجعت. فهم: قبيلة (فهم بن عمرو بن قيس عيلان). تصفر: من صفير الطائر، كناية عن خلوها من السكان. والشاهد في قوله: «وما كدت آيباً» حيث استعمل خبر «كاد» اسماً مفرداً، وهو قليل ونادر، والكثير أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً، لأنَّه يقبل الحال والاستقبال. ويروى: «وما كنت آيباً»، كما يروى: «ولم أك آيباً» وعليهما فلا شاهد فيه هنا.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٠٣، الشواهد الكبرى: ٢/١٦٥، شرح ابن يعيش: ٧/١٣، ١١٩، ١٢٥، الخزانة: ٨/٣٧٤، ٩/٣٤٧، شرح الحماسة للمرزوقي: ١/٨٣، اللسان (كيد)، الخصائص: ١/٣٩١، الإنصاف: ٢/٥٥٤، شرح ابن عقيل: ١/١٢٤، شرح ابن الناظم: ١٥٤، شرح ابن عصفور: ١/١٣٠، ٥٤٠، شرح الأشموني: ١/٢٥٩، شرح المرادي: ١/٣٢٥، الهمع: ١/١٣٠، التوطئة: ٢٩٨، الإرشاد للكيشي: ٨٩، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/٤٨٥، المقتصد: ٢/١٠٤٨، شواهد الجرجاوي: ٦٣، الجامع الصغير: ٥٩، الإيضاح لابن الحاجب: ٢/١٣، ارتشاف الضرب: ٢/١٢٠.

(١) هذا مثل يضرب للرجل يقال له: لعل الشرجاء من قبلك. وأصل هذا المثل - فيما يقال - من قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال وبات بالغوير على طريقه: «عَسى الغُوَيْرُ أبْؤُساً»، أي: لعل الشر يأتيكم من قبل الغار. وبعض النحاة يذكر هذا على أنَّه رجز، وقد ورد في ملحقات ديوان رؤبة (١٨٥). ونصب «أبؤساً» على معنى: عسى الغوير يكون أبؤساً، ويجوز أنَّ يقدر: عسى الغوير أن يكون أبؤساً، وقال أبو علي: جعل «عسى» بمعنى «كان» ونزله منزلته.

انظر مجمع الأمثال للميداني: ٢/٣٤١، فرائد اللآلئ للأحدب: ٢/١٢، المستقصى في الأمثال للزمخشري: ٢/١٦١، الكتاب: ١/٤٧٨، المقرب: ١/٩٩، اللسان (غور، بأس، عسى)، المقتضب: ٣/٧٠، ٧٢، الضرائر: ٢٦٦، الخزانة: ٥/٣٦٤، ٣٦٥، ٨/٣٨٦، ٩/٣١٦، شرح الرضي: ٢/٣٠٢، التوطئة: ٢٩٨، شواهد السيرافي: ٢/١٤٢، ١٦٧، تاج علوم الأدب: ٣/٨٢٥، المسائل المشكلة (البغداديات): ٣٠١، المسائل العضديات: ٦٥.

(٢) هو هدبة بن خشرم بن كرز العذري من بني عامر بن ثعلبة من سعد بن هذيم من قضاعة، شاعر فصيح مرتجل، راوية، من أهل بادية الحجاز، أبو عمرو، أكثر ما بقي من شعره ما قاله =

٤٦- عَسَى الكَرْبُ[1] الّذيْ أمْسَيْتَ فيه   يَكونُ وَراءَهُ فَرَجٌ قَريبُ

وقَولُهُ: «وكادَ الأمْرُ فيه عُكسا» يَعْني: أنّ القَليلَ في «عَسى» وهُوَ خُلُوّهُ منْ «أنْ» هُوَ الكَثيرُ في «كادَ»، نحْوُ قوله عزّ وجَلّ: ﴿وما كادُوا يَفعَلونَ﴾ [البقرة: ٧١]، والكَثيرُ في «عسَى»، وهوَ اقتِرانُهُ بـ«أنْ» - هُوَ القَليلُ في «كادَ» نحْوُ قولِه:

٤٧- قدْ كادَ مِنْ طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحا[2]

= في السجن في أواخر حياته بعد أن قتل رجلاً من بني رقاش، اسمه زيادة بن زيد، توفي حوالي سنة ٥٠هـ.

انظر ترجمته في جمهرة الأنساب: ٤١٩، سمط اللآلئ: ٢٤٩، الخزانة: ٩/٣٣٤، المحبر: ٣٩٠، الشواهد الكبرى: ٢/١٨٤، الأعلام: ٨/٧٨.

٤٦- من الوافر لهدبة من قصيدة له قالها في السجن، وبعده:

فَيأمَنُ خائِفٌ ويُفَكُّ عَانٍ   ويأتِيَ أهلَهُ الرّجُلُ الغَريبُ

ويروى «الهمّ» بدل «الكرب» وهما بمعنى واحد. ويروى: «أمسيت» بضم التاء وفتحها. قال ابن المستوفي: «والفتح عندي أولى، لأنَّه يخاطب ابن عمه أبا نمير، وكان معه في السجن». والاستشهاد فيه على أنَّ خبر عسى وقع مجرداً من «أن»، وهو قليل على مذهب سيبويه، ولا يجوز إلاَّ في الشعر على مذهب جمهور البصريين.

انظر الكتاب: ١/٤٧٨، التصريح على التوضيح: ١/٢٠٦، الشواهد الكبرى: ٢/١٨٤، شرح ابن يعيش: ٧/١١٧، ١٢١، شواهد الأعلم: ١/٤٧٨، شواهد ابن النحاس: ٢٦٩، الحلل للبطليوسي: ٧٢١، شواهد ابن السيرافي: ٢/١٤٣، مغني اللبيب (رقم): ٢٧٠، ٩٨٣، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/٥٣٧، شواهد المغني: ١/٤٤٣، أبيات المغني: ٣/٣٣٨، الخزانة: ٩/٣٢٨، الدرر اللوامع: ١/١٠٦، شواهد الجرجاوي: ٦٤، اللمع لابن جني: ٢٢٥، المقتضب: ٣/٧٠، شرح الأشموني: ١/٢١٧، ٢٢٣، شرح ابن الناظم: ١٥٥، شرح المرادي: ١/٣٢٦، الهمع (رقم): ٤٧٧، المقتصد: ١/١٢٥، شرح ابن عقيل: ١/١٢٥، شرح ابن عصفور: ٢/١٧٦، المقرب: ١/٩٨، المكودي مع ابن حمدون: ١/٩٨، الضرائر: ١٥٣، شرح الكافية لابن مالك: ١/٤٥٥، توجيه اللمع: ٣٣٩، التوطئة: ٢٩٩، فتح رب البرية: ١/٣٦٦، ٣٧٢، أسرار العربية: ١٢٨.

(١) في الأصل: ارقب. انظر التصريح: ١/٢٠٦، والمصادر المتقدمة.

٤٧- من الرجز، لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه (١٧٢)، وقبله:

رَبْعٌ عَفا مِنْ بعْدِ ما قَد انْمَحَى

ويروى: «يكاد» بدل «كاد». البِلَى: بالكسر والقصر مصدر بَلِي الثوب إذا خلق، وبلي المنزل إذا درس. المصح: الذهاب. والشاهد فيه على أنَّ اقتران خبر «كاد» بـ«أنَّ» قليل، وهو ما ذهب إليه ابن مالك وغيره، وأكثرهم على أنَّ ذلك خاص بالضرورة.

انظر الكتاب: ١/٤٧٨، الشواهد الكبرى: ٢/٢١٥، شرح المرادي: ١/٣٢٧، الحلل: =

ثُمَّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

وكَعسَى حَرى ولَكِنْ جُعِلا   خبَرُها حَتْماً بأنْ مُتّصلاَ

يَعْني: أنّ «حَرَى» - بفَتْح الحاءِ والرّاءِ المُهمَلَتَيْنِ، نصَّ علَيْه ابنُ طَريفٍ[١] - مثْلُ «عسَى» في المَعْنى الّذي هُوَ: الرَّجاءُ[٢].

قِيلَ: ولَمْ يَذكُرْ «حَرَى» في هَذا البابِ غيرُهُ، ولِذا أنْكَرَها علَيْه أبو حيّانَ[٣]، مع أنّهُ ذكَرَها في اللمْحَةِ[٤]. وقولُهُ:

.... ولَكِنْ جُعِلا   خبَرُها حتْماً بأنْ مُتّصلا

يَعْني[٥]: أنّ «حَرَى» وإنْ كانَتْ بمَعْنى «عسَى» فهِيَ مُخالِفَةٌ لَها في الاسْتِعْمَالِ بلُزومِ خبَرِها «أنْ»، نحْوُ «حرَى زَيدٌ أنْ يأتيَ».

= ٢٧٤، شواهد الأعلم: ١/٤٧٨، شرح ابن يعيش: ٧/١٢١، الخزانة: ٩/٣٤٧، الهمع (رقم): ٤٧٤، الدرر اللوامع: ١/١٠٥، شواهد ابن النحاس: ٣٠٧، المقتضب: ٣/٧٥، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/٥٣٩، الإنصاف: ٥٦٦، المقتصد: ١/٣٦٠، اللسان (مصح)، التوطئة: ٢٩٩، شرح ابن عصفور: ٢/١٧٧، المقرب: ١/٩٨، تاج علوم الأدب: ٣/٨٢٦، البهجة المرضية: ٥٣، الضرائر: ٦١، شرح الرضي: ٢/٣٠٥، جمل الزجاجي: ٢٠٢، أسرار العربية: ١٢٦.

(٢) في الأصل: يصحبا. انظر المصادر المتقدمة.

---

(١) في كتاب الافعال. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٠٣. وابن طريف هو عبد الملك بن طريف القرطبي، أبو مروان، عالم بالنحو واللغة، أخذ عن ابن القوطية وغيره، وتوفي في حدود سنة ٤٠٠هـ، من آثاره كتاب في الأفعال.

انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٣١٧، أنباه الرواة: ٢/٢٠٨، معجم المؤلفين: ٦/١٨٢، كشف الظنون: ١٣٩٤.

(٢) قال السرقسطي في كتاب الأفعال (١/٤٢١): «حرَى أنْ يَكونَ ذلِكَ» بمَعْنى «عَسَى» فعلٌ غيرُ متصرّف». انتهى.

وانظر كتاب الأفعال لابن القوطية: ٢١٣، كتاب الأفعال لابن القطاع: ١/٢٦٥-٢٦٦.

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف (٢/١١٨): «وزاد ابن مالك «حرى» ويحتاج إلى استثبات». وقال المرادي: ولكن ابن مالك ثقة.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٠٣، الهمع: ٢/١٣٣، شرح الهواري (٥١/أ)، وانظر تذكرة النحاة لأبي حيان: ٤٣.

(٤) انظر اللمحة لأبي حيان بشرح ابن هشام: ٢/٢٩، واللمحة بشرح البرماوي: ٩٦، التصريح على التوضيح: ١/٢٠٣.

(٥) في الأصل: لا يعني. انظر شرح المكودي: ١/٩٩.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

وألْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أنْ مثل حَرَى وبعْدَ أوْشَكَ انْتفا أنْ نزُرا

[٦٣/ب] يعْني: أنّ «اخْلَوْلَقَ» - بخاءِ مُعجَمَة وقاف - لا يُستَعْمَلُ خبَرُها[١] / إلاّ مَقروناً بـ«أنْ» فَهِيَ إذَنْ مثلُ «حَرَى»، إلاّ أنّهُ لمْ يُنَبِّهْ علَى (أنّها)[٢] شَبيهةٌ[٣] (في)[٤] المَعْنى بـ«عسَى»، كَما نبّهَ علَى «حرَى»، وقدْ تقدّمَ أنّها منْ باب «عسَى»، فتَقولُ: «اخْلَوْلَقَت السّماءِ أنْ تُمطِرَ»، (ولا يَجوزُ: تُمطِرُ)[٥] بدُونِ «أنْ»[٦].

والواوُ في: «وألْزَموا» راجعةٌ إلى العرَب. وقولُهُ:

وبعْدَ أوشَكَ انْتفا أنْ نَزُرَا

يعْني: أنّ خُلوّ خبَرِ «أوشَكَ» منْ «أنْ» قَليلٌ، فهِيَ في ذلكَ كـ«عسَى» في الاستعْمال، لا في المَعْنى، فإنّ «عسَى» للرّجاءِ، و«أوشَكَ» للمُقارَبة - كَما تقدّمَ - كقَوْلِ أميّةَ[٧]:

٤٨- يوشِكُ مَنْ فرَّ من منيّتِهِ في[٨] بعْضِ غِرّاتِهِ يُوافِقُها

---

(١) في الأصل: خبرها. مكرر.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٩٩.

(٣) في الأصل: تشبهه. انظر شرح المكودي: ١/٩٩.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٩٩.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح المكودي: ١/٩٩.

(٦) وذهب ابن هشام الخضراوي إلى أنّه لا يجوز «اخلولق أن تمطر السماء»، بل يختص ذلك بـ«أوشك وعسى». انظر الهمع: ٢/١٤٥، ارتشاف الضرب: ٢/١٢٣.

(٧) هو أمية بن عبد الله أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي، شاعر جاهلي حكيم من أهل الطائف، وهو ممن حرموا على أنفسهم الخمر ونبذوا عبادة الأوثان في الجاهلية، خرج إلى الشام ثم عاد منها يريد الإسلام، لكنّه لما سمع بمقتل ابني خال له في غزوة بدر امتنع، وأقام في الطائف إلى أن مات سنة ٥هـ، أخباره كثيره وشعره من الطبقة الأولى.
انظر ترجمته في سمط اللآلئ: ٣٦٢، جمهرة الأنساب: ٢٥٧، الأغاني: ٤/١٢٠، الخزانة: ١/٢٤٧، الأعلام: ٢/٢٣.

٤٨- من المنسرح لأمية بن أبي الصلت من قصيدة له في ديوانه (٤٢)، يذكر فيها الموت والبعث، وقبله:

ما رَغْبَةُ النّفسِ في الحَياة وإنْ تَحْيا قَليلاً فالمَوتُ لاحقُها

وقيل: هو لرجل خارجي قتله الحجاج، قال العيني: «والأول أصح». يوشك: يقرب. غراته: غفلاته. يوافقها: يصادفها. والشاهد في قوله: «يوافقها» حيث جاء خبراً لـ«يوشك» مجرداً من «أن» وهو قليل، والكثير اقترانه بها.

=

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

ومِثْلُ كادَ فِي الأصحِّ كَرَبَا ... وتَرْكُ أنْ مَعْ ذي الشُّروعِ وَجَبا
كأنْشأ السَّائقُ يَحْدُو[1] وطَفِقْ[2] ... كَذا أخَذْتُ وجَعلْتُ[3] وعَلِقْ

يَعْني: أنّ الأكثرَ في خبَرِ «كرَبَ» - بفتْحِ الرّاءِ، وبكَسرِها[4] - تجرُّدُهُ من «أنْ» وقدْ يقْتَرِنُ بِها قليلاً، كقولِه:

٤٩- .... وقدْ كرَبَتْ أعْناقُها أنْ تَقطَّعا

= انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٠٧-٢٠٨، الشواهد الكبرى: ٢/١٨٧، الكتاب: ١/٤٧٩، شواهد ابن السيرافي: ٢/١٦٧، الدرر اللوامع: ١/١٠٣، ١٠٦، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/٥٤١، شرح ابن يعيش: ٧/١٢٦، شذور الذهب: ٢٧١، شواهد الفيومي: ٨٥، شواهد الجرجاوي: ٦٧، شرح ابن عقيل: ١/١٢٦، شرح المرادي: ١/٣٢٨، شرح الأشموني: ١/٢٦٢، الهمع (رقم): ٤٦٧، ٤٧٨، شرح ابن عصفور: ٢/١٧٦، المقرب: ١/٩٨، التوطئة: ٢٩٧، المكودي مع ابن حمدون: ١/١٠٠، شرح ابن الناظم: ١٥٨، كاشف الخصاصة: ٧١، شرح الكافية لابن مالك: ١/٤٥٦، المفصل: ٢٧٢، أصول ابن السراج: ٢/٢٠٨، شواهد التوضيح لابن مالك: ١٤٤، فتح رب البرية: ١/٣٧٣.

(٨) في الأصل: من. انظر المصادر المتقدمة.

---

(١) في الأصل: يحذو. انظر الألفية: ٤٥.

(٢) في الأصل: وطنق. انظر الألفية: ٤٥.

(٣) وفي الألفية (٤٥): جعلت وأخذت. تقديم وتأخير.

(٤) والفتح أفصح، وزعم بعضهم: أنَّها من أفعال الشروع. انظر الهمع: ٢/١٣٢، شرح المرادي: ١/٣٣٠، تاج علوم الأدب: ٣/٨٢٩، شرح الأشموني: ١/٢٦٢، شرح ابن عقيل: ١/١٢٦، حاشية الصبان: ١/٢٦٢.

٤٩- من الطويل، لأبي زيد الأسلمي، من قصيدة له يهجو بها إبراهيم بن هشام وقومه، وصدره:

سَقاها ذَوُوْ الأحْلامِ سَجْلاً علَى الظَّما

والضمير في «سقاها» يعود إلى «العروق» المذكورة في بيت أول القصيدة، وهو:

مدَحْتُ عُروقاً للنَّدا مصَّتِ الثّرَى ... حَديثاً فلَمْ تهمِمْ بأنْ تتزَعْزَعا

والمقصود بالعروق: الجماعة التي أراد الشاعر هجوهم بأنَّهم حديثون في الغنى والعطاء، وأن أصلهم الفاقة وعدم العطاء. ذوو الأحلام: أصحاب العقول. السجل: الدلو العظيمة ممتلئة، وقيل: هي التي فيها ماء قل أو كثر. الظمأ: العطش. تقطعا: أصله تتقطع - بتاءين - حذفت إحداهما، كما في «ناراً تلظى»، وتقطع أعناقها إمّا لشدة العطش، أو للذل الذي هي فيه. والشاهد في قوله: «أن تقطعا» حيث جاء خبراً لـ«كرب» مقروناً بـ«أن» وهو قليل، والكثير تجرده منها، وفيه رد على سيبويه حيث ذهب إلى أنَّ خبر «كرب» لا يقترن بـ«أن».

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٠٧، الشواهد الكبرى: ٢/١٩٣، شذور الذهب: ٢٧٤، =

وأشارَ بقوله: «في الأصحِّ» لمُخالَفَة مذهَبِ سيبويه، فإنّهُ[١] لمْ يذْكُرْ فيها غيرَ التّجرُّد منْ «أنْ»[٢]، وهُوَ مَردودٌ بالسّماعِ.

وقولُهُ: «وتَرْكُ أنْ معَ ذِي الشّروعِ...» فذكَرَ أنّ خبَرَها لا يَقترِنُ بـ«أنْ» لأنّها دالّةٌ علَى الحالِ، و«أنْ» للاستقْبال، فتَنافَيا.

[٦٤/أ] ثمّ مثّلَ بخَمسَةِ أمثلة منْ أفْعال[٣] الشّروعِ وهيَ بمَعْنىً / واحد، فقالَ:

كأنْشأَ السّائقُ يحْدُو وطَفِقْ ... كَذا أخَذْتُ، وجعَلْتُ، وعَلِقْ

فـ«أنشأَ» فعْلٌ ماضٍ دالٌّ على الإنشاء، و«السّائقُ» اسمُها، وهُوَ الذي يَسوقُ الإبلَ، أي: يَقدُمُها[٤]، و«يحْدو» في موضعِ خبَرِها، وقدْ تجرّدَ منْ «أنْ»، و«طَفِقَ» وما بَعْدَها معْطوفٌ علَى «أنْشأَ» ويُقالُ لـ«طَفِقَ»: طَفِقَ - بفتْحِ الفاءِ وكسْرِها - وطَبِقَ - بكسْرِ الباءِ الموحّدة[٥] -.

وفُهِمَ منْ إتيانه بكافِ التّشبيهِ معَ «أنْشأ» عدَمُ الحصْرِ، فإنّهُ زادَ في التّسهيلِ علَيْها «هَبَّ» و«قامَ»[٦].

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالى:

= شواهد الفيومي: ٨٦، المقرب: ١/٩٩، شرح الأشموني: ١/٢٦٢، شرح ابن عقيل: ١/١٢٦، شواهد الجرجاوي: ٦٨، المكودي مع ابن حمدون: ١/١٠٠، شرح المرادي: ١/٣٢٩، شواهد العدوي: ٦٨، شرح ابن عصفور: ٢/١٧٧، أوضح المسالك: ٥٥، المطالع السعيدة: ٢١٧، فتح رب البرية: ١/٣٧٤.

(١) في الأصل: فإنّ. انظر شرح المكودي: ١/١٠٠.

(٢) قال سيبويه في الكتاب (١/٤٧٨): «وأمّا «كاد» فإنّهم لا يذكرون فيها «أنّ» وكذلك «كرب يفعل» ومعناهما واحد، يقولون: كرب يفعل، وكاد يفعل». لكنه قال في (١/٤١٠): «وكدت أن أفعل لا يجوز إلاّ في الشعر».
وانظر شرح المكودي: ١/١٠٠، شرح المرادي: ١/٣٢٩-٣٣٠، التصريح على التوضيح: ١/٢٠٧، شرح ابن الناظم: ١٥٧، شرح الأشموني: ١/٢٦٢، وانظر شرح ابن عصفور: ٢/١٧٦.

(٣) في الأصل: فعال. انظر شرح المكودي: ١/١٠٠.

(٤) انظر اللسان: ٣/٢١٥٣ (سوق)، شرح المكودي: ١/١٠٠.

(٥) انظر شرح المكودي: ١/١٠٠، إعراب الألفية: ٣٣، شرح الهواري: (٥١/ب).

(٦) نحو «هَبَّ زيْدٌ يَفعَلُ»، وقوله:

قامَتْ تَلومُ وبعْضُ اللّومِ آونَةً

انظر التسهيل: ٥٩، شرح المكودي: ١/١٠٠، الهمع: ٢/١٣٤، شرح المرادي: ١/٣٣٠، شرح الأشموني: ١/٢٦٣.

واسْتَعْمَلوا مُضارِعاً لأَوْشَكَا وكادَ لا غَيْرُ وزادُوا مُوشِكا

أفْعالُ هذَا البابِ كُلُّها لا تتصرّفُ، بلْ تَلزَمُ لَفْظَ الماضيْ – كَما نطَقَ بهِ النّاظِمُ – إلاّ «كادَ» و«أوشَكَ».

أَما «كادَ» فيُستعمَلُ منْها المُضارِعُ نحوُ قولهِ تَعالَى: ﴿يَكادُ زَيْتُها يُضِيءُ﴾ [النور: ٣٥].

وأما «أوشَكَ» فيُستعمَلُ منها المُضارِعُ أيضاً كقوله:

٥٠– يوشِكُ مَنْ فَرَّ منْ منيّتهِ[1] فـي بعْضِ غـرّاتِـهِ يُـوافِقُـها[2]

وهوَ أكثَرُ استِعمالاً منْ ماضيها.

وعلى هَذينِ الاثْنَينِ اقتصرَ النّاظمُ[3]، وزادَ غيرُهُ «طَفَقَ، يَطفقُ»، كـ«ضرَبَ يضْرِبُ»، وبالعكْسِ كـ«علِمَ يعْلَمُ»، و«جعلَ يَجعَلُ»، و«كرَبَ يَكْرُبُ»، كـ«نصَرَ يَنصُرُ»، و«عَسَى يَعْسُو»[4].

ويُستَعملُ اسْمُ فاعلٍ لـ«أوشَكَ»، وإليهِ أشارَ بقولهِ: «وزادُوا مُوشِكا» / [٦٤/ب]، ومِنهُ قولُهُ:

٥٠– من المنسرح لأمية بن أبي الصلت من قصيدة له في ديوانه (٤٢)، وقد تقدم الكلام عليه ص٢٣٤، من هذا الكتاب. والشاهد في قوله: «يوشك» حيث استعمل المضارع من «أوشك» وهو كثير.

(١) في الأصل: منية. انظر المراجع المتقدمة في البيت الشاهد.

(٢) في الأصل: يوافقا. انظر المراجع المتقدمة في البيت الشاهد.

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية (١/ ٤٥٩): «وأفعال هذا الباب كلها ملازمة للفظ الماضي إلا «كاد» و«أوشك» فإنّهما استعملا بلفظ الماضي والمضارع كثيراً».
وانظر التسهيل: ٦٠، الهمع: ٢/ ١٣٥، شرح الرضي: ٢/ ٣٠٧، التصريح على التوضيح: ١/ ٢٠٧–٢٠٨، شرح الهواري: (٥٢/ أ).

(٤) فحكى مضارع «طَفَقَ» الأخفش والجوهري، وحكى مضارع «جعلَ» الكسائي، حكى: «إنّ البعيرَ ليهرِمُ حتّى يَجعَلُ إذا شربَ الماءَ مَجَّهُ»، وحكى مضارع «عسى» ابن الأنباري والجرجاني.
انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٠٨، شرح المرادي: ١/ ٣٣١، الهمع: ٢/ ١٣٦، شرح الأشموني: ١/ ٢٦٥، التسهيل: ٦٠، شرح ابن عقيل: ١/ ١٢٧، الصحاح للجوهري: ٤/ ١٥١٧ (طفق)، اللسان: ٤/ ٢٦٨١ (طفق)، شرح الرضي: ٢/ ٣٠٧، ارتشاف الضرب: ٢/ ١٢٦.

٥١- فإنّكَ مُوشكٌ أنْ (لاْ)[١] تَراها ....

وعلَيْه اقتَصَرَ النّاظمُ[٢]، وزادَ غيرُهُ «كادَ فهُوَ كائدٌ» - بصورةِ الياءِ المُثنّاة تحْتُ بعْدَ الألف -، و«كَرَبَ فهُوَ كارِبٌ»[٣].

واستُعمِلَ مصدرٌ لاثنَيْنِ، وهُما «طَفَقَ طُفوقاً»، كـ«قُعوداً»[٤]، و«كادَ كَوْداً» كـ«قالَ قَوْلاً»، و«مَكاداً»، كـ«مَقالاً»، و«مَكادَةً»، كـ«مَقالَةً»[٥].

٥١- من الوافر لكثيّر بن عبد الرحمن صاحب عزة، من قصيدة له في ديوانه (٢٢٠)، يرثي بها صديقه خندقاً الأسدي ويشبب بغاضرة (اسم جارية، أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان، أخت عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه)، وعجزه:

وتَعْدُو دونَ غاضِرَةَ العَوادي

العوادي: عوائق الدهر وموانعه، والمعنى: تصرف عن غاضرة الصوارف. والشاهد في قوله: «موشك» حيث استعمل اسم الفاعل من «أوشك» وهو نادر قليل.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٠٨، الشواهد الكبرى: ٢/٢٠٥، الهمع (رقم): ٤٦٩، الدرر اللوامع: ١/١٠٤، شرح الأشموني: ١/٢٦٥، شرح الكافية لابن مالك: ١/٤٦٠، أوضح المسالك: ٥٦، المطالع السعيدة: ٢٢٠، ارتشاف الضرب: ٢/١٢٦.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المراجع المتقدمة.

(٢) انظر شرح الكافية لابن مالك: ١/٤٥٩، التسهيل: ٦٠، الهمع: ٢/١٣٥، شرح الرضي: ٢/٣٠٧، التصريح على التوضيح: ١/٢٠٨، شرح الهواري (٥٢/أ).

(٣) وحكى ابن الأنباري والجرجاني: «عسَى فهُوَ عاسٍ». انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٠٨، شرح الكافية لابن مالك: ١/٤٥٩، الهمع: ٢/١٣٦-١٣٧، شرح ابن عقيل: ١/١٢٧، اللسان: ٥/٣٨٤٥ (كرب)، إرشاد الطالب النبيل: (١٢٦/أ). وقال أبو حيان في الارتشاف (٢/١٢٦-١٢٧): «ووقع في شعر زهير الأمر من «أوشك» في قوله:

مِنْها وأوشِكْ ما لَمْ تخْشَهُ يقَعُ

وأفعل التفضيل في قوله:

بأوْشَكَ منْهُ أن يُساوِرَ قِرْنَهُ»

(٤) حكى الأخفش «طُفوقاً» عمن قال «طَفَقَ» بالفتح، و«طَفَقاً» عمن قال «طَفِقَ» بالكسر. انظر أوضح المسالك: ٥٦، التصريح على التوضيح: ١/٢٠٨، الهمع: ٢/١٣٤-١٣٦، اللسان: ٤/٢٦٨١ (طفق)، إرشاد الطالب النبيل (١٢٦/أ)، شرح الرضي: ٢/٣٠٧، الصحاح: ٤/١٥١٧ (طفق).

(٥) قال السيوطي في الهمع (٢/١٣٦): «وحكى قطرب مصدر كادَ كَيْداً وكيدودةً»، وقال بعضهم: كَوْداً ومكاداً. نقله في البسيط». وفي اللسان (٥/٣٩٥٢ - كود) قال ابن سيده في ترجمة «كود»: «كاد كَوْداً ومكاداً ومكادةً: هَمّ وقاربَ ولم يفعَلْ».

وانظر أوضح المسالك: ٥٦، التصريح على التوضيح: ١/٢٠٨، شرح الرضي: ٢/٣٠٤، تاج العروس: ٢/٤٨٨ (كاد).

ثـمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

بعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أوْشَكْ قَدْ يرِدْ غِـنىً بـأنْ يَـفـعَـلَ عـنْ ثـانٍ فُـقِـدْ

يَعْني: أنّ هذه الأفعالَ الثّلاثةَ وهيَ: «عسَى، واخْلَوْلَقَ، وأوشَكَ» تُسنَدُ لـ«أنْ يَفْعَلَ»، ويُستَغْنَى به عنْ ثاني الجُزأَيْن، وتَكونُ حينئذٍ أفعالاً تامةً تكتَفي بالفاعلِ، فتَقولُ: «عسَى أنْ تَقومَ»، و«اخْلَولَقَ أنْ يَقومَ زيدٌ»، و«أوشَكَ أنْ تَقومَ هندٌ»، ومنْهُ قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وعَسى أنْ تَكْرَهُوا شَيئاً وهُوَ خَيرٌ لكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

و«قَدْ» في قوله: «قدْ يَرِدْ» للتّحقيقِ، لا للتّقليلِ، لكَثْرةِ وُرودِ ذلكَ.

ثم قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وجَرِّدَنْ عَسَى أوْ ارْفَعْ مُضْمَرَا بـهـا إذا اسْـمٌ قَـبْلَها قـدْ ذُكِـرَا

يَعْني: أنّ «عسَى» إذا ذُكِرَ قبلَها اسْمٌ – جازَ أنْ تُجَرَّدَ منَ الضّميرِ وتُسنَدَ إلى «أنْ» والفِعْلِ، مُستَغْنىً بهما عنِ الخبَرِ، فتَكونُ تامةً، وهيَ لُغةُ أهلِ الحجازِ[١]، وجازَ أنْ ترْفَعَ ضَميراً يَعودُ على الاسْمِ[٢] السّابقِ، ويَكونُ اسْمَها، و«أنْ» والفِعْلُ في موضِعِ نصْبٍ علَى/ الخبَرِ، فتَكونُ ناقصةً، وهيَ لغةُ بَني [٦٥/أ] تميمٍ[٣].

ويَظهَرُ[٤] أثَرُ الاستعمالَينِ في التأنيث والتثنية والجمعِ المُذكّرِ والمؤنّث. فتَقولُ علَى الاستعمالِ الثّاني: «هندٌ عسَتْ[٥] أن تُفلحَ» – فـ«هندٌ» مُبتدأٌ، و«عسَى» فعلٌ ماضٍ ناقِصٌ، واسمُها ضَميرٌ مستترٌ فيها يَعودُ علَى «هندٍ»، و«أنْ تُفْلحَ» في مَوضِعِ نصبٍ علَى أنّهُ خبَرُ «عسَى»، و«عسَى» ومَعمُولاهَا في موضعِ رفْعٍ علَى أنّهُ خبَرُ المُبتَدأ –، و«الزَّيدانِ عسَيا أنْ يَقوما»، و«الزّيدونَ عَسَوْا أنْ يَقومُوا»، و«الهِنْداتُ عسَيْنَ أنْ يَقُمْنَ»، فتُعْرَبُ هذهِ الأمثلَةُ كالمِثالِ الأوّلِ.

---

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك: ١/٤٥٨، التصريح على التوضيح: ١/٢٠٩، شرح الأشموني: ١/٢٦٧، شرح ابن عقيل: ١/١٢٨.

(٢) في الأصل: اسم. انظر شرح المكودي: ١/١٠١.

(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك: ١/٤٥٨، التصريح على التوضيح: ١/٢٠٩، شرح الأشموني: ١/٢٦٧، شرح ابن عقيل: ١/١٢٧.

(٤) في الأصل: ونظير. انظر شرح المكودي: ١/١٠١.

(٥) في الأصل: عسى. انظر التصريح: ١/٢٠٩.

وتَقولُ علَى الاستعمالِ الأوّل: «هندٌ عسَى أنْ تُفلحَ»، و«الزّيدان عسَى[١] أن يَقومَا»، و«الزّيدونَ عسَى أنْ يَقومُوا» و«الهِنْداتُ عسَى أن يَقُمْنَ» فتُقدَّرُ «عسَى» خاليةً من الضّميرِ في جميعِ هذه الأمثلة، و«أنْ» والفعلُ بعْدَها في مَوضِعِ رفْعٍ علَى الفاعليّةِ بِها، وهيَ ومرْفوعُها في موضِعِ رفْعٍ علَى الخبريّةِ للمُبتدأ قبْلَها.

وظاهرُ النّظْمِ أنّ هذَينِ الاستعمالَينِ خاصّانِ بـ«عسَى» لاقْتصارِه علَى ذكرِها، والصّوابُ أنّ ذلكَ في الأفعالِ الثّلاثةِ المَذكورةِ قَبلُ، إذ لا فَرْقَ، وعلَيْه مَشَى المُراديُّ[٢][٣] وغيرُه[٤].

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

[٦٥/ب] **والفَتْحَ والكسْرَ أجِزْ في السِّينِ مِنْ ... نَحْوِ عَسَيْتُ وانتِقا الفَتْحِ زُكِنْ/**

يَعْني: يَجوزُ كسْرُ سينِ «عَسى» خلافاً لأبي عُبَيدةَ في مَنعه الكَسْرَ[٥] -، ولَيْسَ ذلكَ مطلَقاً، سَواءٌ أُسنِدَ إلى ظاهرٍ أو مُضمَرٍ - خلافاً للفارسيِّ في إجازَته الكسْرَ مُطلَقاً، فيُجيزُ «عسِيَ زَيْدٌ» بكسْرِ السِّين، كـ«رضِيَ زيدٌ»[٦] - بل يتَقيَّدُ بأن يُسنَدَ إلى التّاءِ، أو النّونِ، أو «نَا»، نحْوُ «عسَيْتُ» بالحرَكاتِ الثّلاثِ في التّاء، و«عَسَيْتُنّ»، و«عَسَيْنا» بفتْحِ السّينِ وكسْرِها - والفَتْحُ أجْوَدُ - وبه[٧] قرأ نافِعٌ[٨] في قولِه تَعالَى: ﴿فهَلْ عسَيْتُمْ إنْ تولّيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢]، و﴿هَلْ

---

(١) في الأصل: عسيا. انظر التصريح: ١/٢٠٩.

(٢) في الأصل: الماوردي. انظر شرح المكودي: ١/١٠١.

(٣) انظر شرح المرادي: ١/٣٣٢، شرح المكودي: ١/١٠١.

(٤) كابن الناظم والأشموني ودحلان والسيوطي مثلاً. انظر شرح ابن الناظم: ١٥٩-١٦٠، شرح الأشموني: ١/٢٦٦، شرح دحلان: ٥٥، البهجة المرضية: ٥٤.

(٥) انظر أوضح المسالك: ٥٧، التصريح على التوضيح: ١/٢١٠، إرشاد الطالب النبيل: (١٢٧/ب).

(٦) انظر الحجة في علل القراءات السبع للفارسي: ٢/٢٦٣، أوضح المسالك: ٥٧، التصريح على التوضيح: ١/٢١٠، إرشاد الطالب النبيل: (١٢٧/ب).

(٧) أي: بالكسر، والضمير في «به» يعود على أقرب مذكور وهو الكسر، وذلك على اعتبار جملة «والفتح أجود» معترضة.

(٨) قرأ نافع بكسر السين، وقرأ الباقون بالفتح، وهما لغتان:
انظر حجة القراءات: ١٣٩، النشر في القراءات العشر: ٢/٢٣٠، إتحاف فضلاء البشر: ١٦٠، المبسوط في القراءات العشر: ١٤٩، البيان لابن الأنباري: ٢/١٦٥، التصريح على التوضيح: ١/٢١٠، الحجة للفارسي: ٢/٢٦٢.

عسَيْتُمْ إِنْ كُتبَ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، وإلى تَرْجيحِ الفَتْحِ أشارَ بقولِهِ: «وانتِقا الفَتْحِ زُكِنْ» أي: اخْتيرَ(١).

وفُهِمَ منْ قولِهِ: «عسَيْتُ» تَعْميمُ المُثُلِ المتقدّمةِ فإنّها كُلّها نحْوُ «عسَيْتُ» فِيما ذُكِرَ.

---

(١) انتقا – بالقاف – مصدر انتقى الشيء أي: اختاره، و«زكن»: علم، أي: اختيار الفتح علم لأنّه الأصل والمشتهر.
انظر شرح الأشموني: ١/٢٦٨، شرح المكودي: ١/١٠٢، شرح المرادي: ١/٣٣٣، حاشية الخضري: ١/١٢٨، اللسان: ٦/٤٥٣٢ (نقا)، ٣/١٨٤٨ (زكن).

الباب الحادي عشر

«إنّ» وأخَواتها

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالى:

«إنّ» وأخَواتُها

لإنّ أنّ لَيْتَ لَكِنَّ لعَلْ　　كأنَّ عكْسُ ما لِكانَ منْ عمَلْ

هَذا هوَ الباب الثّاني منَ النّواسِخِ، وهُوَ بابُ «إنّ» وأخَواتها، وقدْ تقدّمَ أنّ «كانَ» ترفَعُ الاسْمَ وتنصِبُ الخبَرَ، و«إنّ» وأخَواتها تنصِبُ الاسْمَ وتَرفَعُ الخبَرَ على الأصَحِّ عندَ البصْريين[1]، وإلى ذلِكَ (أشارَ)[2] بقولِهِ: «عكْسُ ما لِكانَ منْ عَمَلْ».

---

(١) وذلك لقوة شبهها بالفعل، حيث إنها أشبهته لفظاً ومعنى، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه:

الأول: أنها على وزن الفعل.

الثاني: أنها مبنية على الفتح، كما أنَّ الفعل الماضي مبني على الفتح.

الثالث: أنها تقتضي الاسم، كما أنَّ الفعل كذلك.

الرابع: أنها تدخلها نون الوقاية.

الخامس: أنَّ فيها معنى الفعل، فمعنى «إن وأن»: حَقَّقْتُ، ومعنى «كأنّ»: شبهت، و«لكنّ»: استدركت، و«ليت»: تمنيت، و«لعل»: ترجيت، فلمَّا أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل.

أما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّها لا ترفع الخبر، وذلك لأنَّها إنَّما عملت لشبهها بالفعل، فهي فرع عليه، فهي أضعف منه، فلا تعمل في الخبر جرياً على القياس في حط الفروع عن الأصول. وتبعهم السهيلي. وذهب بعض العرب إلى نصب الجزاين بهذه الأحرف، وحكى قوم منهم أبو عبيد القاسم بن سلام، وابن الطراوة وابن السيد، ومن ذلك قوله:

إذا التَفَّ جُنْحُ الليلِ فلْتأْتِ ولْتَكُنْ　　خُطاكَ خفافاً إنَّ حُراسَنا أُسْدَا

وعليه بعضُ الكوفيين، وقيل: هو خاص بـ«ليت» وعليه الفراء، ومنه قوله:

يا لَيْتَ أيامَ الصِّبا رَواجِعَا

انظر الإنصاف (مسألة: ٢٢): ١/١٧٦، الهمع: ٢/١٥٥-١٥٧، شرح المرادي: ١/٣٣٤، الجنى الداني: ٣٩٣، شرح ابن عقيل: ١/١٣٠، ارتشاف الضرب: ٢/١٢٨، التصريح على التوضيح: ١/٢١٠، شرح الأشموني: ١/٢٦٩، شرح الرضي: ١/٣٤٦، شرح ابن عصفور: ١/٤٢٤، مغني اللبيب: ٥٥، نتائج الفكر: ٣٤٢-٣٤٣.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٠٢.

وأخَواتُ «إنّ» – بكسر الهمزة – «أنَّ» – بفَتْحها – وهُما لتَوْكيد النّسبة بيْنَ الجُزأيْنِ[١]، و«لَكِنّ» للاستدراك[٢] والتّوكيد[٣]، فالأوّلُ: «زيْدٌ شُجاعٌ / [٦٦/أ]، لكنّهُ بَخيلٌ»، والثّاني نحْوُ «لوْ جاءَني زيدٌ أكْرمتُهُ، لكنّهُ لمْ يَجئْ»، و«كأنّ» – بتشديد النّون – للتشبيه نحْوُ «كأنّ زَيْداً[٤] أسَدٌ»[٥]، و«لَيْتَ» للتّمني، وهُوَ طَلَبُ ما لا طَمَعَ فيه (أو ما فيه)[٦] عُسْرٌ فالأوّلُ: نحْوُ «ليتَ الشّبابَ عائدٌ»، والثّاني: نحْوُ قول مُنْقطِعِ الرّجاء (منْ مال يَحُجُّ به)[٧]: «ليْتَ لي مالاً فأحُجُّ به»، و«لَعَلَّ» وهُوَ للتوقّع[٨]، وعبّرَ عنهُ قومٌ بالتّرجي في المَحْبوب، نحْوُ «لَعَلَّ الحَبيبَ قادِمٌ»، والإشفاقِ في المَكْروه، نحْوُ «لعلّكَ قاتِلٌ نفْسَكَ»[٩].

---

(١) ونفي الشك عنها، ونفي الإنكار لها بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والإنكار لها، فإن كان المخاطب عالماً بالنسبة، فهما لمجرد توكيد النسبة، وإذا كان متردداً فيها، فهما لنفي الشك عنها، وإن كان منكراً لها، فهما لنفي الإنكار لها، فالتوكيد لنفي الشك عنها مستحسن، ولنفي الإنكار واجب، ولغيرهما لا ولا. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢١١.

(٢) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢١١.

(٣) التوكيد: قال به جماعة منهم ابن مالك والزجاجي وصاحب البسيط. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢١١، الهمع: ٢/١٤٩، الجنى الداني: ٦١٥، مغني اللبيب: ٣٨٣، جمل الزجاجي: ٥١.

(٤) في الأصل: زيد. انظر التصريح: ١/٢١٢.

(٥) لم يثبت لها أكثر البصريين غيره، وقال ابن مالك: هي للتشبيه المؤكد، فإنّ الأصل «إنّ زيداً كالأسد»، فقدمت الكاف وفتحت «إن»، وصار الحرفان حرفاً واحداً مدلولاً به على التشبيه والتوكيد. ومن معانيها:

١- التحقيق: وإليه ذهب الكوفيون والزجاجي.

٢- الشك: وإليه ذهب الكوفيون والزجاجي أيضاً، قالوا: إن كان خبرها اسماً جامداً كانت للتشبيه وإن كان مشتقاً كانت للشك بمنزلة «ظننت»، ووافقهم ابن الطراوة وابن السيد، قال ابن السيد: إذا كان خبرها فعلاً أو جملة أو صفة فهي للظن والحسبان.

٣- التقريب: وهو مذهب الكوفيين، نحو «كأنك بالشتاء مقبل» إذ المعنى: تقريب إقبال الشتاء.

انظر الجنى الداني: ٥٧٠-٥٧١، الهمع: ١/١٥٠-١٥١، التصريح على التوضيح: ١/٢١٢، مغني اللبيب: ٢٥٣-٢٥٤، ارتشاف الضرب: ٢/١٢٩.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/٢١٢.

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/٢١٢.

(٨) قال الزمخشري: «لعلّ» هي لتوقع مرجو أو مخوف، وقد لمح فيها معنى التمني من قرأ ﴿فاطلع﴾ بالنصب، وهي في حرف عاصم». انظر المفصل: ٣٠٢-٣٠٣، شرح ابن يعيش: ٨/٨٥، الجنى الداني: ٥٨١، التصريح على التوضيح: ١/٢١٣، مغني اللبيب: ٣٧٩.

=

(٩) ومن معانيها:

ثـمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

كـأنّ زَيْـداً عـالـمٌ بـأنّـي كُفؤٌ ولكنّ ابنَهُ ذُو ضِغْنِ

هذهِ ثَلاثَةُ أمثلة لِما تقدّمَ، تَقولُ في إعْرابِها:

«كأنّ» حرْفُ تشبيهٍ ينصِبُ الاسمَ ويرْفَعُ الخبَرَ، و«زيْداً» اسمُها، و«عالِمٌ» خبَرُها[١].

و«أنّ» حرْفُ توكيد مصْدَريٌّ ينصبُ الاسمَ ويرفَعُ الخبرَ، و«الياءُ» الضّميرُ اسمُها و«كُفؤٌ» خبرُها، والكُفْءُ: المِثْلُ[٢].

و«لكنّ» حرْفُ استدْراك ينصبُ الاسْمَ ويرْفَعُ الخبَرَ، و«ابنَهُ» اسمُها، و«ذُو ضِغْنِ» خبَرُها، والضِّغْن: الحِقْدُ والعَداوةُ[٣].

وزَادَ بعضُهمْ[٤] في أخَواتِ «إنّ»: «عسَى» في لُغةٍ[٥]، وهُوَ بمَعْنى: «لَعَلّ» وشَرطُ اسمِه أن يكونَ ضَميراً، كقَولِه:

= ١- التعليل: أثبته الكسائي والأخفش، وحملا على ذلك ما في القرآن من نحو ﴿لعلّكم تَشكرون﴾، ﴿لعلّكُم تَهتَدون﴾ أي: لتشكروا ولتهتدوا.

٢- الاستفهام: قال به الكوفيون وتبعهم ابن مالك، وجعل منه ﴿وما يدريك لعله يزكى﴾.

٣- نقل النحاس عن الفراء والطوال أنّ «لعل» شك، وهذا عند البصريين خطأ.

انظر الجنى الداني: ٥٧٩-٥٨١، الهمع: ٢/١٥٢-١٥٣، التصريح على التوضيح: ١/٢١٣، مغني اللبيب: ٣٧٩، ارتشاف الضرب: ٢/١٣٠.

(١) انظر كاشف الخصاصة: ٧٥، وفي إعراب الألفية (٣٤) قال الأزهري: «كإنَّ» الكاف جارة لقول محذوف - كما مرّ غير مرة - و«إنّ» - بكسر الهمزة وتشديد النون - حرف توكيد ونصب، و«زيداً» اسمها، و«عالم» خبرها، والجملة مقولة للقول المحذوف والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كقولك: «إنّ زيداً عالمٌ». انتهى. وانظر شرح الهواري: (٥٣/أ).

(٢) انظر إعراب الألفية: ٣٤، شرح المكودي: ١/١٠٢، اللسان: ٥/٣٨٩٢ (كفأ).

(٣) انظر إعراب الألفية: ٣٤، شرح المكودي: ١/١٠٢، اللسان: ٤/٢٥٩٢ (ضغن).

(٤) وهو ابن هشام في التوضيح: ٥٨، وانظر: الجامع الصغير لابن هشام: ٦٢، التصريح على التوضيح: ١/٢٣٤، حاشية الخضري: ١/١٢٨، السراج المنير شرح الجامع الصغير للزبيدي (مخطوط): ٢٢٩، الرائد الخبير بموارد الجامع الصغير لفخر الدين العلوي: (٧٢/أ - مخطوط)، المشكاة الفتحية على الشمعة المضية للدمياطي: ١٩٨.

(٥) انظر حاشية الخضري: ١/١٢٨، وقال في التوضيح (٥٨): «في لُغَيَّةٍ». وانظر التصريح على التوضيح: ١/٢٣٤، المشكاة الفتحية للدمياطي: ١٩٨.

٥٢- فقُلْتُ عَساها نارُ كأسٍ ... .

وهيَ/ حينئذٍ حرْفٌ كـ«لعلّ»، وفاقاً للسّيرافي، ونقَلَهُ عنْ سيبويه[١]، [٦٦/ب] وخلافاً للجُمهورِ في إطْلاقِ القولِ بفعليّته[٢]، ولابنِ السّراجِ وثَعلَبٍ في إطْلاقِ القَولِ بحرْفيّته[٣].

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

وراعِ ذا التّرتيبَ إلاّ في الّذي كَلَيْتَ فيها أو هُنا غيرَ البَذِيْ

٥٢- من الطويل لصخر بن جعد الخضري - كما في أبيات المغني -، وكان ترجى أن يصيب محبوبته مرض ليكون ذلك وسيلة إلى عيادته إياها، وهو من قصيدة له، وتمامه:

فقُلْتُ عَساها نارُ كأسٍ وعَلّها تَشَكّى فآتي نحوَها فأعُودُها

وفي الشواهد الكبرى: قائله هو صخر بن العود الحضرمي. وكأس: اسم امرأة كان الشاعر مغرماً بها. والشاهد في قوله: «عساها»، حيث جاء «عسى» فيه بمعنى «لعلَّ»، واسمها ضمير.

انظر أبيات المغني: ٣/٣٥٠، الشواهد الكبرى: ٢/٢٢٧، التصريح على التوضيح: ١/٢١٣، الهمع (رقم): ٤٩١، مغني اللبيب (رقم): ٢٧٤، الدرر اللوامع: ١/١١٠، حاشية الصبان: ١/٢٦٧، الجنى الداني: ٤٦٩، أوضح المسالك: ٥٨، الجامع الصغير: ٦٢، فتح رب البرية: ١/٣٧٦، ٢/٥، السراج المنير للزبيدي (مخطوط): ٢٢٩، الرائد الخبير لفخر الدين العلوي (مخطوط): (٧٢/أ).

(١) قال سيبويه في الكتاب (١/٣٨٨): «وأما قولهم «عساك» فالكاف منصوبة. قال الراجز (وهو رؤبة):

يا أبَتا علَّكَ أو عَساكَا

والدليل على أنَّها منصوبة أنَّك إذا عنيت نفسك كانت علامتك «ني» قال عمران بن حطان:

وليْ نفْسٌ أقولُ لَها إذا ما تُنازِعُني لَعَلّي أو عَسانِيْ

فلو كانت الكاف مجرورة لقال: «عساي»، ولكنَّهم جعلوها بمنزلة «لعلَّ» في هذا الموضع». انتهى. وانظر التصريح على التوضيح: ١/٢١٤، مغني اللبيب: ٢٠١، الهمع: ٢/١٤٦، أوضح المسالك: ٥٩، شرح ابن عصفور: ٢/١٨٠.

(٢) والدليل على فعليته اتصال ضمائر الرفع البارزة به نحو «عسيت وعسيتم»، ولحاق تاء التأنيث له نحو «عست هند أنْ تقوم».

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢١٤، مغني اللبيب: ٢٠١، أوضح المسالك: ٥٩، الجنى الداني: ٤٦١-٤٦٢.

(٣) والزجاج أيضاً. ورد بأنَّ اتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك.

انظر الأصول لابن السراج: ١/٢٢٩، مغني اللبيب: ٢٠١، أوضح المسالك: ٥٩، التصريح على التوضيح: ١/٢١٤، الجنى الداني: ٤٦١، شرح الرضي: ٢/٣٠٢.

لمّا أتى بالمُثُلِ في البيت الذي قبْلَهُ مرتّبةً، وقدّمَ[١] فيها (الاسْمَ)[٢]، على الخبرِ - وهُوَ الأصْلُ - نبّهَ على أنّ هَذا الترتيبَ المذكورَ مُراعىً يُحافَظُ عليه، إلاّ إذا كانَ الخبرُ ظرْفاً أو مجروراً، فإنّهُ يَجوزُ تَقديمُهُ علَى الاسْمِ، لتوسُّعِ العرَبِ في الظروفِ والمَجروراتِ، وهُوَ المُنبَّهُ عليْه بقوله:

كلَيْتَ فيها أوْ هُنا غيْرَ البَذِيْ

(والبَذِيْ)[٣]: الفاحشُ النُّطْقِ[٤].

ومِنْ تقدُّمِ الخبَرِ إذا كانَ مجروراً قولُهُ تَعالى: ﴿إنّ فيْ ذلكَ لعبرَةً﴾ [آل عمران: ١٣]، وظَرفاً، قولُهُ تَعالى: ﴿إنّ لَدَيْنا أنْكالاً﴾ [المزمل: ١٢].

وأمّا تقديمُ خبرِهِنّ[٥] عليهنّ، فلا يَجوزُ مطلقاً، ولوْ كانَ ظَرْفاً أو مجروراً، لعَدَمِ تصرُّفِهِنّ.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وهَمْزَ إنّ افْتَحْ لسَدِّ مصْدَرِ مسَدَّها وفي سِوَى ذاكَ اكْسِرِ

يعْني: أنّ هَمزةَ «إنّ» المَكسورة تُفْتَحُ إذا سَدَّ المصْدَرُ مسَدَّها، أيْ: إذا أُوِّلَتْ هيَ وما بعْدَها بالمصْدَرِ نحْوُ «أعْجَبَني أنّكَ تَفهَمُ».

[٦٧/أ] (وفُهِمَ)[٦] منْ قولِهِ: «وهَمزَ إنّ افتَحْ» أنّ الأصلَ المَكسورةُ / الهَمزةِ، وهُوَ أشهَرُ القولَينِ[٧].

وقولُهُ: «وفي سِوى ذَاكَ اكْسِرِ» أيْ: إذا لم يَسُدَّ المصدَرُ مسدَّها.

---

(١) في الأصل: وقد. انظر المكودي بحاشية الملوي: ٤٤.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٠٣.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٠٣.

(٤) انظر شرح المكودي: ١/١٠٣، اللسان: ٢/٢٣٦ (بذأ).

(٥) في الأصل: خبر لهن. انظر التصريح: ١/٢١٤.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٠٣.

(٧) بل الأقوال، حيث إنّ هناك ثلاثة أقوال في هذا الشأن: فقيل: المكسورة أصل، والمفتوحة فرع لها، وهو مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج، ولذلك قال هؤلاء في «إنّ» وأخواتها: الأحرف الخمسة، ولم يعدوا «أنّ» المفتوحة، لأنّها فرع، وهو مذهب الفراء أيضاً. وقيل: المفتوحة أصل للمكسورة. وقيل: هما أصلان.

انظر الكتاب: ١/٢٧٩، المقتضب: ٤/١٠٧، الأصول: ١/٢٢٩، الجنى الداني: ٤٠٣، مغني اللبيب: ٥٩، شرح ابن عقيل: ١/١٢٨، شرح الكافية لابن مالك: ١/٤٨٢، شرح الأشموني: ١/٢٧٠، الهمع: ٢/١٦٩.

ثمّ «إنّ» في ذلكَ علَى ثَلاثة أقسام: قسْمٍ يجبُ (فيه)[1] كسْرُها[2]، وقِسمٍ يجوزُ فيه الفَتْحُ والكسْرُ، وقسمٍ يجبُ فيه الفتْحُ، وسيَذكُرُ النّاظمُ القِسمَين الأوّلين ويَبْقى ما عَداهُما، (وهُوَ)[3] القِسمُ الثّالِثُ.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

فاكْسرْ في الابْتدا وفي بَدْءِ صِلَهْ وحيْثُ إنّ ليَمينٍ مُكْمِلَهْ
أو حُكِيَتْ بالقَولِ أوْ حلَّتْ مَحَلْ حالٍ كَزُرْتُهُ وإنّي ذُو أمَلْ
وكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فعْلٍ عُلِّقَا باللامِ كاعْلَمْ إنّهُ لَذو تُقَى

أشارَ بهذه الأبياتِ إلى الأماكنِ التي[4] يجبُ فيها كسْرُ «إنّ»، وهيَ ستّةٌ:

الأوّلُ: أنْ تقَعَ في الابتداء حقيقةً نحوُ ﴿إنّا أعْطَيْناكَ الكَوثَرَ﴾ [الكوثر:١]، أو حُكْماً نحوُ ﴿ألا إنّ أوْلياءَ اللّهِ﴾ [يونس:٦٢]، وهوَ المُشارُ إليه بقولهِ: «فاكْسرْ في الابتدا».

الثّاني: أن تقَعَ في بَدْءِ الصِّلة، وهوَ المُشارُ إليه بقوله: «وفي بَدْءِ صِلَهْ» أيْ: في أوّلِ صِلَةِ الموصولِ، نحْوُ ﴿وآتَيناهُ[5] منَ الكُنوزِ ما إنّ مَفاتِحَهُ﴾ [القصص: ٧٦].

واحترَزَ[6] ببَدءِ الصّلة: منَ الواقِعةِ[7] في حَشْوِها، فإنّها يجبُ فتْحُها، نحْوُ «جاءَ الّذي عندي أنّهُ فاضلٌ».

الثّالثُ: أنْ تقَعَ/ جَواباً للقَسَم، وهُوَ المُشار إليه بقولِه: [٦٧/ب]

وحيْثُ إنّ ليَمينٍ مُكْمِلَهْ

أيْ: وحيْثُ تَكونُ جواباً للقَسَم، فإنّها حينئذٍ مُكملَةٌ للقَسم، وشمِلَ المُقتَرنَ خبَرُها باللامِ نحوُ ﴿والعَصْرِ إنّ الإنْسانَ لَفي خُسْرٍ﴾ [العصر:١-٢]، والمُجرَّدَ منْها (نحْوُ)[8] ﴿حم والكِتابِ المُبينِ إنّا أنزَلْناهُ﴾ [الدخان:١-٣].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٠٣.
(٢) في الأصل: كسر. انظر شرح المكودي: ١/١٠٣.
(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل.
(٤) في الأصل: الذي.
(٥) في الأصل: الواو. ساقط. انظر شرح المكودي: ١/١٠٣.
(٦) في الأصل: واحتر. انظر شرح المكودي: ١/١٠٣.
(٧) في الأصل: من الوقعة. انظر شرح المكودي: ١/١٠٤.
(٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٠٤.

الرّابعُ: أن تُحْكَى بالقول، وهُوَ المُشارُ إليه بقولهِ: «أو حُكِيَتْ بالقولِ» نحْوُ ﴿ (وقالَ)(١) اللّهُ إنّي معكُم ﴾ [المائدة: ١٢].

الخامسُ: (أنْ)(٢) تحِلَّ محلَّ حالٍ وهُوَ المُشارُ إليهِ بقولهِ: «أو حلّتْ محلَّ حالٍ»، وشمِلَ صورتَينِ:

الأولى: أنْ تَكونَ بعْدَ واوِ الحالِ، وقدْ مثّلَهُ بقولهِ: «كزُرْتُهُ وإنّي ذُو أمَلْ»، ومنهُ قولُهُ تَعالى: ﴿ كَما أخْرجَكَ ربُّكَ منْ بيتِكَ بالحَقِّ وإنّ فَريقاً منَ المؤمنينَ لَكارِهونَ ﴾ [الأنفال: ٥].

الثّانيةُ(٣): أنْ تَكونَ مجردةً منَ الواوِ، كقولهِ تَعالى: ﴿ إلاّ إنّهُم لَيَأكُلونَ(٤) الطّعامَ ﴾ [الفرقان: ٢٠].

السّادسُ: أن يقْتَرِنَ خبَرُها بلامِ الابْتِداءِ، وهُوَ المُشارُ إليهِ بقولهِ:

وكسَرُوا منْ بعْدِ فعلٍ عُلِّقا   باللامِ ....

ثمّ مثّلَ ذلكَ بقولهِ: «كاعْلَمْ إنّهُ لَذو تُقَى»، ومنْهُ قولُهُ تَعالى: ﴿ واللّهُ يعْلَمُ إنّكَ لَرسولُهُ واللهُ يَشهَدُ إنّ المُنافقينَ لَكاذبونَ ﴾ [المنافقون: ١].

فـ«اعْلَمْ» في النّظْمِ و«يَشْهَدُ» في الآيةِ - يَطلُبانِ «أنّ» المَفتوحَةَ، فعَلّقَتْ لامُ الابتداءِ كلا(٥) الفعْلَيْنِ، ووَجَبَ كسْرُ «أنّ».

ثمّ قالَ رحمَهُ اللّهُ تَعالى / : [٦٨/أ]

بعْدَ إذا فُجاءَةٍ أو قَسَمِ   لا لامَ بعْدَهُ بوَجهَينِ نُمي
مَعْ تِلْوِ فَا الجَزا وذا يَطّرِدُ   في نحْوِ خيْرُ القَولِ إنّي أحْمَدُ(٦)

أشارَ في هَذا إلى المَواضعِ الّتي يجوزُ فيها كسْرُ «إنّ» وفتْحُها، وهيَ أربعةٌ:

الأوّلُ: أنْ تقعَ بعْدَ إذا الفُجائيةِ، وإليهِ أشارَ بقولهِ: «بعْدَ إذا فُجاءَةٍ»، كقولهِ:

(١-٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ١٠٤.

(٣) في الأصل: الثاني. انظر شرح المكودي: ١/ ١٠٤.

(٤) في الأصل: ياكلون. انظر شرح المكودي: ١/ ١٠٤.

(٥) في الأصل: لكلا.

(٦) في الأصل تقديم وتأخير في البيتين. انظر الألفية: ٤٧-٤٨، وعلى ترتيب الألفية جرى شرحه.

٥٣- وكُنتُ أرَى زَيْداً كَما قِيلَ سيّداً إذا أنّـهُ عـبْـدُ القَـفـا واللهـازِمِ

يُرْوى: بكسْرِ «إنّ» علَى القِياسِ، لأنّ «إذا» الفُجائيّةَ لا يَليها إلاّ جُملةٌ اسميّةٌ، وبالفتْحِ علَى تأويلِ «أنّ» وصِلَتها بمصْدَرٍ مَحْكومٍ علَيْهِ بأنّهُ مبتدأٌ محْذوفُ الخبَرِ، والتّقديرُ: فإذا العُبوديّةُ حاصلةٌ.

الثّاني: أنْ تقعَ بعْدَ فعلِ قسَمٍ، ولا لامَ بعْدَها، وإليهِ أشارَ بقولهِ: «أو قسَمٍ لا لامَ بعْدَهُ»، كقولِ رؤْبَةَ:

٥٤- أو تَحلفـي بربِّـكِ العلـيِّ
أنّـي أبُـو ذَيّـالِـكِ الصّـبـيِّ

٥٣- من الطويل، من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل. قوله: «عبد القفا واللهازم» كناية عن الذلة والخسة. واللهازم. جمع لهزمة وهي طرف الحلقوم، ويقال: عظم ناتئ تحت الأذن، وقيل: هي مضغة تحت الأذن. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف.
انظر الكتاب: ١/٤٧٢، التصريح على التوضيح: ١/٢١٨، الشواهد الكبرى: ٢/٢٢٤، المقتضب: ٢/٣٥٠، شواهد الأعلم: ١/٤٧٢، شرح الأشموني: ١/٢٧٦، شرح المرادي: ١/٣٣٩، شرح ابن الناظم: ١٦٦، شرح ابن عقيل: ١/١٣٢، شرح ابن يعيش: ٤/٩٧، ٩٨، ٨/٦١، الخصائص: ٢/٣٩٩، الخزانة: ١/٢٦٥، شذور الذهب: ٢٠٧، شواهد الفيومي: ٦٩، شواهد الجرجاوي: ٧٢، المقتصد: ٢/١١٠٢، الهمع (رقم): ٥١٦، الدرر اللوامع: ١/١١٥، جواهر الأدب: ٤٣٥، الجنى الداني: ٣٧٨، ٤١١، شواهد ابن النحاس: ٣٠٤، شرح ابن عصفور: ١/٤٦١، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/٣٤٤، تاج علوم الأدب: ٢/٣٥٣، كاشف الخصاصة: ٧٧، شرح الكافية لابن مالك: ١/٤٨٥، الإيضاح لابن الحاجب: ٢/١٦٧، ١٨٦، الأصول: ١/٢٦٥، فتح رب البرية: ٢/٢٤، ارتشاف الضرب: ٢/٢٤٠.

٥٤- من الرجز في ديوان رؤبة (١٨٨)، وقبله:
لَتَقْعُدِنّ مَقعَدَ القَصيِّ
منّيَ ذي القاذُورَةِ المَقْليِّ
وقال ابن بري: «هذا الرجز لبعض العرب قدم من سفره فوجد امرأته قد ولدت غلاماً فأنكره، فقال لها: لتقعدن... الخ». أو: بمعنى «إلى». ذيالك: مصغر «ذلك». ومعنى الأبيات الأربعة: والله لتقعدن أيتها المرأة في مكان بعيد عني حيث يقعد الشخص المكروه عند الناس لقذارته إلى أن تحلفي بربك العلي أنّي أبو هذا الغلام الصغير. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢١٩، الشواهد الكبرى: ٢/٢٣٢، ٤/٥٣٥، شرح الأشموني: ١/٢٧٦، المكودي مع ابن حمدون: ١٠٥، شرح ابن عقيل: ١/١٣٢، شواهد الجرجاوي: ٧٣، شرح المرادي: ١/٣٤٠، شرح ابن الناظم: ١٦٦، ٧٩٣، شواهد العدوي: ٧٣، الجنى الداني: ٤١٣، اللمع: ٣٠٤، أوضح المسالك: ٦١.

فمَنْ كسَرَ: جعلَها جَواباً للقَسمِ، ومَنْ فتحَ: فعلَى نيّةِ حرْفِ الجَرِّ، والتّقديرُ: على أنّي.

واحْتَرزَ بقوله: «لا لامَ بعْدَهُ» منَ الواقعَة بعْدَ فعْلِ[١] القَسَمِ وبعْدَهُ لامٌ، نحْوُ: «حلَفْتُ إنّ زَيْداً لَقائمٌ»، فإنّها حينئذٍ يجبُ كَسْرُها. وفُهِمَ أنّ المُرادَ/ [٦٨/ب] بالوجهينِ: الكسْرُ والفَتْحُ، منْ ذكرِهما قبْلُ.

الثّالثُ: أنْ تقعَ بعْدَ فاءِ الجَزاءِ كقوله تَعالَى: ﴿مَنْ عَمِلَ منكُمْ سُوْءاً بجَهالةٍ ثمّ تابَ منْ بعْده وأصلَحَ فانّه[٢] غَفورٌ رَحيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]، قُرِئَ بكسْرِ «إنَّ» علَى الأصْلِ لأنّ الأصْلَ في جَوابِ الشّرطِ[٣] أنْ يَكونَ جملةً وبالفَتْحِ علَى تأويلِ «أنّ» بمصْدرٍ مَجعولٍ خبَراً، والمبتدأُ محْذوفٌ تَقديرُهُ: فَجَزاؤُهُ الغُفْرانُ، أوِ العَكْسُ، والتّقديرُ: فالغُفْرانُ جزاؤُهُ[٤]، وهوَ المُشارُ إليه بقوله: «معَ تِلْوِ فا الجَزا».

الرّابعُ: أنْ تقعَ خبراً عنْ قولٍ، ومُخبَراً عنْها بقوْلٍ، والقائلُ للقَولَينِ شخْصٌ واحِدٌ، وإليهِ أشارَ بقوله:

.... وذَا يطَّرِدُ   في نحوِ خيْرُ القَولِ إنّي أحْمَدُ

يعْني: أنّه يطّرِدُ في هَذا المثال وما أشبَهَهُ كسْرُ «إنّ» وفتحُها، فالكسرُ علَى مَعْنى: خيْرُ القَوْلِ في هَذا اللفْظ الّذي أوّلُهُ «إنّي»، فيَكونُ (منْ)[٥] الإخْبارِ بالجُملَة عنْ مُبتدأٍ في مَعْنى الجُملَة، ولذلكَ لمْ يُحتَجْ إلَى ضَميرٍ يربُطُها بالمبتدأ، والفتْحُ علَى مَعْنى: خيْرُ القَولِ حَمْدُ الله، ويُحتَمَلُ أنْ يكونَ بهَذا اللفْظِ أوِ بغَيْرِه ممّا[٦] يُفهِمُ الحمْدَ، ويكُونُ منْ بابِ الإخْبارِ بالمُفردِ، لأنّ «أنّ» وما بَعدَها مُؤَوَّلٌ بمُفرَدٍ.

---

(١) في الأصل: فعل. مكرر.

(٢) في الأصل: فإن الله. انظر شرح المكودي: ١/١٠٥.

(٣) في الأصل: القسم. انظر شرح المكودي: ١/١٠٥.

(٤) قرأ نافع وأبو جعفر بفتح همزة «إنَّ» الأولى، وكسر الثانية، وقرأ عاصم وابن عامر ويعقوب بفتح الأولى والثانية، وقرأ الباقون بكسر الأولى والثانية.
انظر المبسوط في القراءات العشر: ١٩٤-١٩٥، إتحاف فضلاء البشر: ٢٠٨، حجة القراءات: ٢٥٢، إملاء ما منَّ به الرحمن: ١/٢٤٤، البيان لابن الأنباري: ١/٣٢٢، إعراب النحاس: ٢/٦٩، شرح المكودي: ١/١٠٥.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٠٥.

(٦) في الأصل: بما. انظر شرح المكودي: ١/١٠٥.

و« ذَا » في النَّظْمِ إشارةٌ / إلى جَوازِ هَذَيْنِ الوَجْهَيْنِ، ولوْ انْتَفى القولُ الأوّلُ [٦٩/أ] فُتِحَتْ وُجوباً، نحْوُ « عَمَلِي أنّي أحمَدُ اللّهَ »، و(لوْ انْتَفى)(١) القولُ الثاني، أو اخْتَلَفَ القائلُ لهُما - كُسِرَتْ (وُجوباً فيهِما)(٢) نحْوُ « قَوْلي إنّي مُؤمِنٌ »، و« قَولي إنّ زَيْداً يحْمَدُ اللهَ ».

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

وبعْدَ ذاتِ الكَسْرِ تصْحَبُ الخبَرْ ... لامُ ابْتِداءٍ نحْوُ (إنّي)(٣) لَوَزَرْ

يعْني: أنّ اللامَ تدخُلُ في خبَرِ « إنّ » المَكسورَةِ الهَمزَةُ.

وفُهِمَ مِن اقتصارِهِ علَى المَكسورةِ أنّها لا تُزادُ بعْدَ غيرِها منْ أخَواتِها خِلافاً لمَنْ أجازَ زِيادَتَها بعْدَ « أنَّ » المَفتوحَةِ(٤).

وفُهِمَ من قوله: « لامُ ابْتداءٍ » أنّها اللامُ التي تدخُلُ علَى المبتدأ في نحْوِ « لَزَيْدٌ قائمٌ »(٥) خِلافاً لمَنْ قالَ: إنّها غيرُها(٦)، وإنّما أُخِّرَتْ للخبَرِ معَ « إنّ » كَراهَةَ

(١-٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/ ٢٢٠.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الالفية: ٤٨.

(٤) وهو المبرد، ومن ذلك قراءة بعض السلف: ﴿إلا أنَّهُم لَيأكُلونَ الطَّعامَ﴾ بفتح الهمزة، وخرَّجها الجمهور على الزيادة. وأجاز الكوفيون دخول اللام في خبر «لكن»، واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس. أمَّا السماع: فنحو قول الشاعر:

ولكنَّني مِنْ حُبِّها لَعَميدُ

وأمَّا القياس: فلأنَّ الاصل في «لكن»: «إن» زيدَت عليها «لا» والكاف، وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، فصارتا حرفاً واحداً.

انظر الإنصاف (مسألة: ٢٥): ١/ ٢٠٨، شرح الكافية لابن مالك: ١/ ٤٩٢، شرح الأشموني: ١/ ٢٨٠، شرح ابن عصفور: ١/ ٤٣٠، شرح المرادي: ١/ ٣٤٣، الهمع: ٢/ ١٧٥، شرح الرضي: ٢/ ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٨، شرح ابن عقيل: ١/ ١٣٤.

(٥) وهو مذهبُ البصريين، قالوا: وإنَّما أخّرت لأنَّها للتأكيد و«إنَّ» للتأكيد، فكرهوا توالي حرفين لمعنى واحد، والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد إلا في ضرورة، وإذا أرادوا ذلك فصلوا بينهما. قال الأخفش: إنّما بدؤوا بـ«إن» لقوتها من حيث إنّها عاملة واللام غير عاملة، فجعلوا الأقوى متقدماً في اللفظ. وقال ابن كيسان: أخرت لئلا يبطل عمل «إنّ» لو وليتها، لأنهّا تقطع مدخولها عمّا قبله. وفائدة هذه اللام توكيد مضمون الجملة، وكذلك «إنّ» وإنّما اجتمعا لقصد المبالغة في التوكيد، وقال الكسائي: اللام لتوكيد و«إنّ» لتوكيد الاسم.

انظر الهمع: ٢/ ١٧٧، ارتشاف الضرب: ٢/ ١٤٣، الجنى الداني: ١٣٨-١٣٩.

(٦) ذهب الفراء إلى أنّها للفرق بين الكلام الذي يكون جواباً لكلام مضى على الجحد، نحو « ما زيد قائم»، فتقول: «إنّ زيداً لقائم»، وبين ما لا يكون جواباً بل مستانف إخبار. وذهب معاذ بن مسلم الهراء وثعلب إلى أن قولك: «إن زيداً منطلق» جواب: « ما زيد منطلقاً»، =

اجتماعِ حَرفَيْ تأكيدٍ، ولذلكَ تُسمّى اللامَ المُزحلَقَةَ - بالفاءِ عندَ أهْلِ العاليَةِ[١] -، ثـمّ مثّلَ ذلكَ بقوله: «إني لَوَزَرٌ»، والوَزَرُ: الحِصْنُ[٢].

ثـمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

ولا يَلي ذَا الـلاّمَ ما قَـدْ نُفيـا ... ولا مـنَ الأفْعـالِ ما كَـرَضِـيا

وقَـدْ يَـليـها مـعَ قَدْ كإنَّ ذَا ... لقَدْ سَما على العدا مُسْتَحوِذا

يُشير إلى أنّ هذه اللامَ الداخِلةَ في خبَرِ «إنّ» المكسورةِ يُشترَطُ لدُخولِها ثَلاثةُ شُروطٍ:

الأوّل: أنْ يكونَ الخبَرُ مثبتاً، فلا تَصحَبُهُ إذا كانَ[٣] مَنْفيّاً نحْوُ «إنّ زَيداً لمْ يقُمْ».

[٦٩/ب] **الثّاني**: ألاّ/ يكونَ فعْلاً ماضياً متصَرِّفاً خالياً منْ «قدْ»، وفُهِمَتْ هذه الثّلاثةُ منْ تَمثيلِه بـ«رضِيَ» في كونه ماضياً متصرفاً خالياً من «قدْ»، فَلا تَصحَبُهُ إذا وُجِدَتْ فيه هَذه الشّروطُ نحوُ ﴿إِنَّ اللهَ اصْطَفَى﴾ [البقرة: ١٣٢].

وفُهِمَ منهُ أيضاً أنّها تَصحَبُ المُفْرَدَ نحْوُ ﴿إِنّ رَبّي لَسَميعُ الدُّعاءِ﴾ [إبراهيم:٣٩]، وبالجملة المُصدَّرَةَ بالمُضارِعِ نحْوُ ﴿وإنّ ربَّكَ لَيَعْلَمُ﴾ [النمل: ٧٤]، والجُملةَ الاسْميّةَ نحْوُ ﴿وإنّا[٤] لنَحْنُ نُحْيي ونُميتُ﴾ [الحجر:٢٣]، والجارَّ والمَجرورَ والظّرفَ، إذا لم يُقدَّرْ مُتعلَّقُهما[٥] ماضياً نحْوُ ﴿وإنّكَ لعَلى خُلُقٍ عَظيمٍ﴾ [القلم: ٤]، و«إنّ زَيداً[٦] لَعِندَكَ»، والماضِيَ غيرَ المتصرِّفِ، نحْوُ «إنّ زيداً لنِعْمَ الرّجلُ».

= و«إن زيداً لمنطلق» جواب: «ما زيد بمنطلق» فـ«إنّ» بإزاء «ما»، واللام بإزاء الباء. وذهب هشام والطوال إلى أنّ اللام جواب للقسم قبل «إن» محذوف، وحُكي هذا أيضاً عن الفراء. انظر: ارتشاف الضرب: ٢/١٤٣، الهمع: ٢/١٧٧، شرح ابن عصفور: ١/٤٣٣.

(١) وبالقاف عند غيرهم. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٢١، مغني اللبيب: ٣٠٠، الأشموني مع الصبان: ١/٢٧٩.

(٢) جاء في اللسان (٦/٤٨٢٣ - وزر): الوزر: الملجأ، وأصل الوزر الجبل المنيع، وكل معقل وزر». وانظر شرح المكودي: ١/١٠٦.

(٣) في الأصل: كا. انظر شرح المكودي: ١/١٠٦.

(٤) في الأصل: الواو. ساقط. انظر التصريح: ١/٢٢٢.

(٥) في الأصل: متعلقها. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٢٢.

(٦) في الأصل: زيد. انظر التصريح: ١/٢٢٢.

وبقِيَ مِنْ الشّروطِ المَفهومةِ مِنْ تمثيلهِ بـ« رضيَ »: أنْ لا يَلي الماضيَ « قدْ »، فنبّهَ عليهِ بقولِه: « وقدْ يَليها معَ قَدْ ».

وفُهِمَ من قولِه: « قدْ » أنّ ذلكَ قليلٌ، ثمّ مثّلَ ذلكَ بقولِه:

.... كإنّ ذا   لقَدْ سَما علَى العِدا مُستَحْوِذا

و(١) معْنى « مُستَحوِذاً »: غالبٌ(٢).

الثّالثُ: أنْ يكونَ مؤخراً، فَلا تَصْحَبُهُ إذا تقدّمَ، نحوُ ﴿إنّ لَدَينا أنكالاً﴾ [المزمل: ١٢] ولمْ ينبِّهْ النّاظِمُ علَى هذا الشّرطِ(٣).

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

وتَصحَبُ الواسِطَ مَعْمولَ الخبَرْ   والفَصْلَ واسْماً حَلَّ قبلَهُ الخبَرْ

أيْ: تصحَبُ اللامُ المذكورةُ مَعمولَ خبَرِ « إنّ » المَكسورةِ المتوسّطَ.

وشَمِلَ قولُهُ: « الواسطَ »(٤) الظّرفَ والمجرورَ، وغيرَهُما، نحوُ « (إنّ)(٥) زيداً لعندكَ قاعدٌ »، و« إنّ عمراً لفيكَ راغبٌ »، و« إنّ بكراً لطعامَكَ آكِلٌ »، ولكنّ/ ذلكَ بثلاثةِ(٦) شُروطٍ أيضاً لمْ يذْكرْها النّاظمُ(٧)، وهيَ: [١/٧٠]

- تقديمُهُ علَى الخبَرِ، فلا يَجوزُ « إنّ زَيداً لجالسٌ في الدّارِ »، لتأخُّرِ المَعمولِ.
- وكونُهُ غيرَ حالٍ، فَلا يَجوزُ « إنّ زيداً لراكباً منطلقٌ ».
- وكونُ الخبَرِ صالحاً للاّمِ، فلا يَجوزُ « إنّ زيداً لعَمْراً ضَرَبَ » لأنّ الخبَرَ غيرُ صالحٍ للاّمِ، لكونِهِ فعلاً ماضياً، خِلافاً للأخفَشِ والفرّاءِ في هَذه(٨).

---

(١) في الأصل: أو. انظر شرح المكودي: ١/١٠٦.

(٢) انظر اللسان: ٢/١٠٤١ (حوز)، شرح المكودي: ١/١٠٦.

(٣) وقال في التسهيل (٦٣): « وعلى خبرها المؤخر عن الاسم »، وقال في شرح الكافية (١/٤٩٠): « أو لخبرها المتاخر نحو « إنّ زيداً لَفي الدار ».

(٤) في الأصل: التوسط.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٠٦.

(٦) في الأصل: بلاثة. انظر التصريح: ١/٢٢٣.

(٧) وقال في شرح الكافية (١/٤٩١): « وقد يقارن هذه اللام معمول الخبر ما لم يتأخر عن الخبر أو يكن الخبر فعلاً ماضياً »، وقال في التسهيل (٦٣): « وعلى معموله مقدماً عليه بعد الاسم ».

(٨) وحجتهما أنّ المانع إنما قام بالخبر لكونه فعلاً ماضياً، فامّا المعمول فاسم. وحجة المانعين: أنّ دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل، فكيف يتفرع فرع عن غير أصل. =

وقولُهُ: «والفَصْلُ» أيْ: وتَصحبُ هذه اللامُ ضميرَ الفصلِ نحْوُ ﴿إنّ هَذا لَهُوَ القَصَصُ الحَقُّ﴾ [آل عمران:٦٢]، إذا لَمْ يُعرَبْ «هُوَ» مبتدأً، ولَمْ يُقيِّدْ الفصْلَ بشيءٍ، لأنَّه معلومٌ أنّهُ لا يكونُ إلاّ متوسّطاً بينَ الاسْمِ والخبَرِ.

وقولُهُ: «واسْماً حلَّ قبلَهُ الخبَرْ» يعْني: أنّ اللامَ تدخُلُ أيضاً علَى اسْمِ «إنَّ» بشرْطٍ واحدٍ، وهُوَ أنْ يتأخّرَ اسمُها عنِ الخبَرِ، نحْوُ ﴿إنّ في ذَلكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات: ٢٦]، أو عنْ مَعمولِهِ (نحْوُ)[1] «إنّ في الدّارِ لزيداً جالسٌ».

والحاصِلُ: أنّ لامَ الابتداءِ تدخُلُ بعْدَ «إنّ» المَكسورةِ علَى أربعةِ أشْياءَ: اثْنَينِ مؤخَّرينِ، واثْنَينِ متوسِّطَينِ.

فالمُتأخِّرانِ: خبَرُها إذا لمْ يكُنْ منفياً ولا ماضياً متصرّفاً مجرّداً منْ «قَدْ»، واسْمُها المؤخَّرُ.

و[2] المتوسِّطان / : مَعمولُ الخبَرِ، وضَميرُ الفصْلِ. [٧٠/ب]

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

ووصْلَ ما بِذي الحُروفِ مُبْطِلُ ... إعْمالَها وقدْ يُبقّى العَمَلُ

إذا اتّصلَتْ «ما» بهذه الحُروفِ كفّتْ عملَها لزوالِ اختصاصِها بالأسْماءِ نحْوُ ﴿إنّما اللهُ إلهٌ واحدٌ﴾ [النساء:١٧١]، ﴿كأنّما يُساقُونَ إلى المَوتِ﴾ [الأنفال: ٦]، ﴿يُوحَى إليَّ أنّما إلهُكُمْ إلهٌ واحدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، و:

٥٥- .... لعَلّما ... أضاءَتْ لكَ النّارُ الحِمارَ المُقيَّدا

= انظر شرح الكافية لابن مالك: ١/٤٩١، التصريح على التوضيح: ١/٢٢٤، الهمع: ٢/١٧٥، شرح المرادي: ١/٣٤٦، شرح الرضي: ٢/٣٥٦، شرح ابن عقيل: ١/١٣٥، حاشية الصبان: ١/٢٨٢.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/٢٢٤.

(٢) في الأصل: الواو. ساقط.

٥٥- من الطويل للفرزدق من قصيدة له في ديوانه (٢١٣) يهجو فيها جريراً، ويخاطب بها عمر ابن لجأ التيمي، وتمامه:

أعِدْ نظَراً يا عَبْدَ قَيْسٍ لعَلّما ... أضاءَتْ لكَ النّارُ الحِمارَ المُقيَّدَا

أعد نظراً: أي أمعن في النظر وكرره. عبد قيس: قيل: هو عدي بن الجندب العنبري. أضاءت: أنارت. والشاهد في قوله: «لعلما» حيث لحقت «ما» «لعلّ»، فكفتها عن العمل، وذلك لزوال اختصاصها بالأسماء حينئذ.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٢٥، أبيات المغني: ٥/١٦٩، مغني اللبيب (رقم): ٥٢٧، ٥٣٣، شواهد الفيومي: ٨٨، الدرر اللوامع: ١/١٢٢، شرح ابن يعيش: ٨/٥٤، =

٥٦- ولكنَّما أسْعَى لمجْدٍ مؤثّلٍ ....

وقدْ سُمِعَ الإعمالُ في قولِ النّابغةِ(١):

٥٧- ... ألا لَيْتَما هَذا الحَمامَ لَنا ....

= ٥٧، شواهد المغني: ٢/٦٩٣، أمالي ابن الشجري: ٢/٢٤١، شذور الذهب: ٢٧٩، الهمع (رقم): ٥٤٤، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/٥٧٣، شرح الأشموني: ١/٢٨٤، المقتصد: ١/٤٦٨، شرح ابن عصفور: ١/٤٣٥، الإرشاد للكيشي: ١٤٦، الأزهية: ٨٨، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/٥٢.

٥٦- من الطويل لامرئ القيس بن حجر الكندي، من قصيدة له في ديوانه (٣٩)، وعجزه:

وقدْ يُدرِكُ المَجْدَ المؤثَّلَ أمْثالي

التأثيل: التأصيل، يقال: مجد مؤثل وأثيل. والشاهد في قوله: «ولكنّما» حيث لحقت «ما» «لكن» فكفتها عن العمل، وذلك لزوال اختصاصها بالأسماء حينئذ.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٢٥، الخزانة: ١/٣٢٧، أبيات المغني: ٥/٣٥، الهمع (رقم): ٥٤٣، الدرر اللوامع: ١/١٢٢، شواهد ابن السيرافي: ١/٣٨، الشواهد الكبرى: ٣/٣٧، شواهد المغني: ١/٣٤٢، ٢/٦٤٢، شواهد الفيومي: ٢٥، اللسان (أثل)، الجنى الداني: ٦١٩، المقتصد: ١/٣٤٢، مغني اللبيب (رقم): ٤٥٧، شواهد المفصل والمتوسط: ١/٣٩، الإرشاد للكيشي: ٥٠، الإفصاح للفارقي: ٣١٣، فتح رب البرية: ٢/١٦، ارتشاف الضرب: ٢/١٥٧.

(١) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، ويعرف بالنابغة الذبياني، شاعر جاهلي من أهل الحجاز، كانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ، فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها وكان حظياً عند النعمان بن المنذر حتى شبب في قصيدة له بزوجة النعمان (المتجردة)، فغضب النعمان عليه، ففرّ إلى الغساسنة بالشام، ثم عاد إليه، له شعر كثير، جمع بعضه في ديوان صغير، توفي في حدود سنة ١٨ق.هـ.

انظر ترجمته في الأغاني: ١١/٣٨، المؤتلف والمختلف: ١٩١، الخزانة: ٢/١٣٥، شواهد المغني: ١/٧٨، الأعلام: ٣/٥٤، معجم المؤلفين: ٤/١٨٨.

٥٧- من البسيط للنابغة الذبياني من قصيدة له في ديوانه (٢٤) يخاطب بها النعمان بن المنذر ويعاتبه ويعتذر إليه مما اتهم به عنده، وتمامه:

قالت: ألا لَيْتَما هَذا الحَمامَ لَنا   إلـى حَـمامَتنا ونصفَهُ فقَـد

إلى: بمعنى: مع. فقد: أي: فحسب. وحديث الحمامة: انَّ زرقاء اليمامة (وهي امرأة يضرب بها المثل في حدة البصر) نظرت يوماً إلى قطا تطير بين الجبلين فقالت:

لَيْتَ الحَمامَ لِيَهْ   إلى حَمامَتِيَهْ

ونِصفَهُ قَدِيَهْ   تَمَّ الحَمامُ مِيَهْ

ثم اتبع أحد تلك القطا إلى ان وردت الماء فعدَّها فإذا عددها ستة وستون، والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٢٥، الشواهد الكبرى: ٢/٢٥٤، الكتاب: ١/٢٨٢، =

فقدْ رُوِيَ بنصْبِ «الحَمامِ» على الإعْمالِ، وبالرّفعِ على الإهمالِ.

ولمْ يُسمَعِ الإعمالُ إلاّ في «ليتَ»[١]، وقاسَ بعضُهُم علَيْها سائرَ أخَواتِها وهوَ مذهَبُ النّاظِمِ[٢]، لإطلاقِهِ في قولِهِ: «وقدْ يُبَقَّى العمَلُ» تَبَعاً للزّجاجِ، وابنِ السَّراجِ، والزّمخشريِّ[٣].

وقِيلَ: يَمتَنِعُ القِياسُ مطلقاً، وإليهِ ذهَبَ سيبويهِ والأخفَشُ[٤].

= شواهد الأعلم: ١/٢٨٢، شواهد ابن السيرافي: ١/٣٣، الخصائص: ٢/٤٦٠، الإنصاف: ٤٧٩، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/٥٧٤، شرح ابن يعيش: ٨/٥٤، ٥٨، شذور الذهب: ٢٨٠، مغني اللبيب (رقم): ٩٨، ٥٢٤، ٥٧٣، شواهد المغني: ١/٧٥، ٢٠٠، أبيات المغني: ٢/٤٦، الخزانة: ١٠/٢٥١، الدرر اللوامع: ١/٤٤، ١٢١، الهمع (رقم): ١٧٦، ٥٤٢، شرح ابن عصفور: ١/١١٠، شواهد ابن النحاس: ١٩٩، شواهد الشذور: ٨٩، شرح الأشموني: ١/٢٨٤، شرح ابن الناظم: ١٧٤، الهمع: ١/٦٥، ١٤٣، المقتصد: ١/٤٦٩، المكودي مع ابن حمدون: ١/١٠٧، المقرب: ١/١١٠، شرح دحلان: ٥٧، شرح الكافية لابن مالك: ١/٤٨٠، البهجة المرضية: ٥٧، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/٥٢، توجيه اللمع: ٥١٣، التوطئة: ١٧٧، ٢٣٢، فتح رب البرية: ٢/١٣.

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية (١/٤٨٠): «وحكى ابن برهان أن الأخفش روى عن العرب: «إنّما زيداً قائم» فأعمل «إن» مع زيادة «ما»، وحكى مثل ذلك الكسائي في كتابه». انتهى. وذهب ابن درستويه وبعض الكوفيين إلى أنَّ الحروف المشبهة بالفعل لا تكف عن العمل إذا اتصلت بها «ما»، بل هي عاملة في «ما» وما بعدها الخبر، تقديره: «إن امرأ زيد قائم»، وذلك بناء على أنَّ «ما» الكافة عنده نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشأن، فتكون اسماً والجملة بعدها خبرها، مخالفاً بذلك للجمهور القائلين بحرفيتها.
انظر شرح الرضي: ٢/٣٤٨، تاج علوم الأدب: ٢/٣٤٦، شرح اللمع لابن برهان: ١/٧٥، الهمع: ٢/١٩١، ارتشاف الضرب: ٢/١٥٧.

(٢) قال ابن مالك في التسهيل (٦٥): «وتلي «ما» «ليت» فتعمل وتهمل، وقلّ الإعمال في «إنما» وعدم سماعه في «كأنّما» و«لعلما» و«لكنما»، والقياس سائغ». انتهى.

(٣) والزجاجي أيضاً. انظر شرح الأشموني: ١/٢٨٤، التصريح على التوضيح: ١/٢٢٥، الأصول لابن السراج: ١/٢٣٢، المفصل للزمخشري: ٢٩٣، الهمع: ٢/١٩١، جمل الزجاجي: ٣٠٤، شرح ابن عصفور: ١/١٣٣، شرح المكودي: ١/١٠٧، شرح المرادي: ١/٢٤٧، ارتشاف الضرب: ٢/١٥٧.

(٤) ونسب للفراء أيضاً في الارتشاف وذلك لأنّ «ما» أزالت اختصاصها بالأسماء بخلاف «ليت»، فإنّها باقية على اختصاصها، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال في «ليت ولعل». وقال السيوطي: وعندي جواز الوجهين في «ليت» وإن قصرا على السماع، وتعين الإلغاء في البواقي لعدم سماع الإعمال فيها.
انظر الكتاب: ١/٢٨٢-٢٨٣، الهمع: ٢/١٩١، التصريح على التوضيح: ١/٢٢٥، شرح المرادي: ١/٣٤٧، شرح الرضي: ٢/٣٤٨، شرح ابن عصفور: ١/٤٣٣، شرح الأشموني: ١/٣٤٧، ارتشاف الضرب: ٢/١٥٧.

وقِيلَ: يَسوغُ القياسُ في «لعَلّ»(١).

وقِيلَ: فِيها(٢)، وفي «كأنّ»(٣).

فهَذه أقوالٌ أربعةٌ.

ثمّ قَالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وجائِزٌ رفْعُكَ مَعطوفاً علَى مَنْصوبِ إنّ بعْدَ أنْ تَسْتكْمِلا

وأُلْحِقَتْ بِإنَّ لَكِنّ وأنْ مِنْ دونِ لَيْتَ ولَعلَّ وكَأنْ/ [١/٧١]

يعْني: أنّه يجوزُ رفعُ المعطوفِ علَى اسمِ «إنّ» بشَرطِ أنْ تَستكمِلَ خبَرَها نحْوُ «إنّ زيداً قائمٌ وعَمرٌو».

وفُهِمَ من قولِه: «جائزٌ» أنّ النّصبَ أيضاً جائزٌ، وهوَ الأصلُ، وفُهِمَ منْ قولِه: «بعْدَ أن تَستَكمِلا» أنّهُ لا يجوزُ الرّفعُ في المَعْطوفِ علَى اسْمِ «إنّ» قبْلَ أخذِها الخبَرَ نحْوُ «إنّ زَيْداً وعَمْرٌو قائِمانِ».

وقولُهُ:

وأُلحِقَتْ بإنّ لكِنّ و(٤) أنْ

يعْني: أنهُ يجُوزُ أيضاً رفْعُ المَعطوفِ علَى اسْمِ «أنّ» المَفتوحةِ «ولكِنّ» بالشّرطِ المتقدِّمِ.

فمثالُهُ بعْدَ «أنّ» قولُهُ تَعالى: ﴿أنّ اللهَ بَريءٌ منَ المُشرِكينَ ورَسولُهُ﴾ [التوبة: ٣]، وبعْدَ: «لكِنَّ» قولُهُ:

---

(١) وإليه ذهب الفراء، لأنّها أقرب إلى «ليت» حتى قال بعضهم في قراءة «فاطلع»: أنّ «لعل» ضمنت معنى «ليت». انظر الهمع: ٢/١٩١، التصريح على التوضيح: ١/٢٢٥. وفي الارتشاف (٢/١٥٧): وذهب الفراء إلى أنّه لا يجوز كف «ما» لـ«ليت» ولا لـ«لعل» بل يجب إعمالها فتقول: «ليتما زيداً قائم، ولعلما بكراً قادم».

(٢) أي: في «لعل».

(٣) وإليه ذهب الزجاج أيضاً وابن أبي الربيع، وذلك لقربهما من «ليت» لأن الكلام معهما صار غير خبر، ويتعين الإلغاء في «أنّ، وإنّ، ولكنّ»، وعزي هذا الرأي للأخفش، ووجه باشتراك الثلاثة الأول في تغيير الجملة الابتدائية بخلاف الآخر، فإنّهن لا يغيرن مع الابتداء.
انظر الهمع: ٢/١٩١، التصريح على التوضيح: ١/٢٢٥، شرح ابن عصفور: ١/٤٣٣، ارتشاف الضرب: ٢/١٥٧.

(٤) في الأصل: الواو. ساقط. انظر الألفية: ٤٩.

٥٨- .... ولَكنَّ عَمِّيْ الطَّيِّبُ الأصلِ والخالُ

وإنّما أُلحقَتْ «أنّ، ولكنَّ» بـ«إنّ» المكسورةِ لأنهما لا يُغيِّران[١] مَعنى الابتداء، بخلاف البَواقي.

ثمّ تمّمَ البيْتَ بقوله:

مِنْ دونِ لَيْتَ ولَعلَّ وكأنْ

ولوْ استَغْنى عنْ ذلكَ لمْ يُخِلَّ بالمَعْنى. ولكنّ الرّفعَ هُنا بالعَطف علَى موضعِ اسْمِ «إنّ» والعطْفُ علَى الموضعِ ضَعيفٌ، وخُصوصاً في مسألتِنا هذه، لأنّ الرافعَ فيها الابتداءُ، وقد زالَ بدُخول النّاسِخ.

والمُحَقِّقونَ[٢] علَى أنّ رَفعَ ذلكَ على أنه مُبتدأٌ حُذفَ خبَرُهُ لدلالة خبَرِ النّاسخِ عليه، فهُو/ [٧١/ب] منْ عطْف جُملة علَى جُملة، والتّقديرُ في المثالِ الأول: وعَمرٌو قائمٌ، وفي الثاني: ورسُولُه بَريءٌ، وفي الثّالثِ: والخالُ الطّيّبُ الأصلِ، أو علَى أنَّه بالعطف علَى ضميرِ الخبَرِ المُستَتر (وذلكَ إذا كان بينَهُما فاصلٌ)[٣]، فهو منْ عطْف مُفرَدٍ على مُفردٍ، لكنّه في المثالِ الأول: ضَعيفٌ، لعدَمِ الفصْلِ، وفي الآخرَيْنِ لا ضَعْفَ فيهما، لوجود الفصْلِ، أمّا في المِثالِ الثّاني فبالجارِّ والمَجرور، وأمّا في الثّالث فبالمُضاف إلَيْه.

ولمْ يَشتَرِطْ الكِسائيُّ وتِلميذُه الفَرّاء استِكمالَ الخبَرِ[٤].

٥٨- من الطويل، ولم أعثر على قائله، وصدره:

وما قَصرَتْ بي في التّسامي خُؤولَةٌ

التسامي: العلو والعراقة في النسب، ويروى: «في المعالي». خؤولة: إما جمع خال، أو على إرادة قولهم: «بيني وبين فلان خؤولة». والمراد: أنّه حصل للشاعر السؤدد من وجهين: الأول: من قبل نفسه وهو دوام طلبه وسبقه إلى جميع الغايات التي يطلب الناس بها الشرف. والثاني: عراقة نسبه في جهة أبيه وأمه. والشاهد في قوله: «والخال» بالرفع عطفاً على محل اسم «ولكن» وذلك حملاً على «إنّ» حيث أنّها استكملت خبرها. قال العيني: «ومذهب المحققين في نحو ذلك أن يكون مرفوعاً بالابتداء، محذوف الخبر». - وسيذكره المؤلف -. انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٢٧، الشواهد الكبرى: ٢/ ٣١٦، الهمع (رقم): ١٦٧٨، الدرر اللوامع: ١/ ٢٨٧، أوضح المسالك: ٦٣.

(١) في الأصل: لأنّها لا تغير. انظر شرح المكودي: ١/ ١٠٨.

(٢) في الأصل: والمحققون. انظر التصريح: ١/ ٢٢٧.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/ ٢٢٧.

(٤) تمسكاً بنحو قوله تَعالى: ﴿إنّ الّذينَ آمنوا والذينَ هادُوا والصّابئونَ﴾ فعطف ﴿الصابئون﴾ =

والفرّاءُ وحدَهُ[١]: كوْنَ العاملِ «إنّ، وأنّ، ولكنّ»، بلْ أجازَهُ في سائرِها[٢].

ثم قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وخُفِّفَتْ إنّ فقلَّ العمَلُ ... وتَلزَمُ اللامُ إذا ما تُهْمَلُ

ورُبّما استُغْنِيَ عنْها إنْ بَدا ... ما ناطِقٌ أرادَهُ مُعْتَمِدا

يَعْني: أنّ «إنّ» المَكسورَةَ إذا خُفِّفَتْ قَلّ عملُها، وذلكَ لزوالِ اختصاصِهَا، نحْوُ قولِهِ عزَّ وجَلَّ: ﴿وإنْ كُلاً لمّا لَيوَفِّيَنّهُم﴾[٣] [هود: ١١١]، وفُهِمَ منهُ أنّ

= بالرفع على محل «الذين آمنوا» قبل استكمال الخبر وهو «مَنْ آمَنَ باللهِ واليومِ الآخرِ»، وقول الشاعر:

فمَنْ يَكُ أمْسَى في المَدينةِ رَحْلُهُ ... فإنّي وقَيّارٌ بها لَغَريبُ

فعطف «قيار» بالرفع على محل ياء المتكلم، قبل استكمال الخبر، وهو «لغريب». وهذا مذهب الكوفيين، ثم إنّهم اختلفوا بعد ذلك. فذهب الكسائي إلى جوازه في كل حال سواء كان يظهر فيه عمل «إنّ» أو لم يظهر وذلك نحو قولك: «إنّ زيداً وعمرو قائمان» و«إنّك وبكر منطلقان». وذهب الفراء إلى أنّه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل «إنّ».

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٢٨، الإنصاف (مسألة: ٢٣): ١/١٨٥، شرح الأشموني: ١/٢٨٦، شرح الكافية لابن مالك: ١/٥١٢، شرح المرادي: ١/٣٤٧-٣٤٨، شرح ابن عصفور: ١/٤٥٠، ٤٥٢، ارتشاف الضرب: ٢/١٥٩، حاشية الخضري: ١/١٣٧، الهمع: ٥/٢٩١.

(١) أي: ولم يشترط الفراءُ وحدَهُ.

(٢) تمسكاً بنحو قول الشاعر:

يا لَيتَني وأنت يا لَميسُ ... في بلَدٍ ليْسَ بهِ أنيسُ

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٨٧، شرح المرادي: ١/٣٤٩، شرح الأشموني: ١/٢٨٧، شرح ابن عقيل: ١/١٣٧، شرح الكافية لابن مالك: ١/٥١٢، الهمع: ٥/٢٩٢.

(٣) هذا مذهب البصريين، قال سيبويه: «وحدثنا من نثق به أنّه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلق». انتهى. وذهب الكوفيون إلى أنّ المشددة لا تخفف أصلاً، و«أن» المخففة إنّما هي حرف ثنائي الوضع وهي النافية، فلا عمل لها البتة ولا توكيد فيها، واللام بعدها للإيجاب بمعنى «إلاّ» ويجيزون دخولها على الفعل الناسخ وغيره. وذهب الكسائي إلى أنّها إن دخلت على الاسم كانت مخففة من المشددة عاملة - كما قال البصريون - وإن دخلت على الفعل كانت للنفي واللام بمعنى «إلاّ» - كما قال الكوفيون -. وذهب الفراء إلى أنّ «إن» المخففة بمنزلة «قد» إلا أنّ «قد» تختص بالأفعال و«إن» تدخل عليها وعلى الأسماء. قال السيوطي: وكل ذلك لا دليل عليه، ومردود بسماع الإعمال، نحو ﴿وإن كُلاً لمّا لَيوَفّيَنّهُم﴾، ﴿إنْ كُلُّ نفسٍ لمّا عليها حافظٌ﴾ قُرئا بالنصب، وسمع «إنْ عَمْراً لَمُنطَلقٌ». انتهى.

انظر الهمع: ٢/١٨٣-١٨٤، الكتاب: ١/٢٨٣، الإنصاف (مسألة: ٢٤): ١/١٩٥، الجنى الداني: ٢٠٩، شرح المرادي: ١/٣٥١، مغني اللبيب: ٣٦، شرح الرضي: ٢/٣٥٨، شرح =

إهمالَها هوَ الكثيرُ كقولِه تَعالَى: ﴿إِنْ كُلُّ نفسٍ لمّا علَيْها حافظٌ﴾ [الطارق: ٤].

وقولُهُ:

وتَلزَمُ اللامُ إذا ما تُهمَلُ

يعْني: أنّها إذا خُفِّفَتْ لزِمَ خبرَها اللامُ، وإنّما لزِمَتْ للفرقِ بينَها وبينَ «إنْ» النّافية، و«ألْ» في «اللام» للعهْدِ، وهيَ التي تصْحَبُ/ [١/٧٢] «إنّ» المشدّدة المتقدِّمَ ذكرُها[١]، وفُهِمَ منه أنّها ليستْ غيرَها خِلافاً للفارسيِّ[٢].

وقولُهُ:

وربَّما استُغْنِيَ عنْها .... البيت

يعْني: أنهُ قد يُستَغْنى عنِ اللامِ بعْدَ «إنْ» المخفَّفَة إذا أُمِنَ اللّبْسُ بينَها[٣] وبينَ النافيةِ بقرينةٍ، إمّا لفظيّةٍ، بأنْ يكونَ الخبَرُ منفيّاً نحْوُ «إنْ زَيْداً لنْ يَقومَ»، فيَجِبُ حينَئذٍ ترْكُ اللامِ، كَما قالَهُ في المُغْني[٤]، أو معنويّةٍ بأن يعْتَمِدَ

= ابن عصفور: ١/٤٣٨، التصريح على التوضيح: ١/٢٣١، شرح الكافية لابن مالك: ١/٥٠٥-٥٠٦، شرح ابن يعيش: ٧/٧٢، ارتشاف الضرب: ٢/١٤٩، ١٥٠.

(١) وهي لام الابتداء التي كانت مع المشددة لزمت للفرق بين «إن» التي هي لتأكيد النسبة وبين «إن» النافية، وهو مذهب سيبويه والأخفشين الأوسط والصغير، وأكثر نحاة بغداد، وهو اختيار ابن الأخضر، وابن عصفور، وابن مالك.
انظر الكتاب: ١/٢٧٣، ارتشاف الضرب: ٢/١٤٩، شرح الرضي: ٢/٣٥٩، شرح الأشموني: ١/٢٨٨، شرح ابن عقيل: ١/١٣٨، الهمع: ٢/١٨١.

(٢) وابن أبي العافية، والشلوبين، وابن أبي الربيع، وابن برهان - أيضاً - القائلين بأنَّها غير لام الابتداء التي تجامع المشددة، بل هي لام أخرى اجتلبت للفرق، لأن تلك منوية التأخير من تقديم وهذه بخلافها، إذ تدخل في الجملة الفعلية بخلاف تلك، ولأن هذه يعمل ما قبلها فيما بعدها بخلاف تلك، لا يقال: «إنّك قتلت لمسلماً»، ولأنّها تدخل على غير المبتدأ والخبر ومعموله من الفاعل والمفعول بخلاف تلك. وقيل: إن دخلت على الجملة الاسمية كانت لام الابتداء لزمت للفرق أو على الفعلية كانت غيرها فارقة.
انظر في ذلك المسائل المشكلة للفارسي (البغداديات): ١٧٦-١٧٧، شرح اللمع لابن برهان: ١/٦٩، الهمع: ٢/١٨١، شرح المكودي: ١/١٠٨، شرح ابن عقيل: ١/١٣٨، شرح الرضي: ٢/٣٥٩، التصريح على التوضيح: ١/٢٣٢، مغني اللبيب: ٣٠٦، ٣٠٥، شرح الأشموني: ١/٢٨٨، حاشية ابن حمدون: ١/١٠٨، ارتشاف الضرب: ٢/١٤٩.

(٣) في الأصل: بينهما. انظر شرح المكودي: ١/١٠٨.

(٤) ومنه قول الشاعر:
إنِ الحقُّ لا يَخفَى على ذي بَصيرَةٍ ... وإنْ هوَ لمْ يَعدَمْ خِلافَ مُعانِدِ
انظر مغني اللبيب: ٣٠٦، التصريح على التوضيح: ١/٢٣١.

النّاطقُ بها على ذلكَ كقولِ الطِّرِمّاحِ[١] - بالحاءِ المُهمَلةِ -:

٥٩- أنا ابنُ أُباةِ الضّيمِ منْ آلِ مالكٍ وإنْ مالكٌ كانتْ كِرامَ المَعادنِ

فإنّ صدْرَ البيتِ للإثباتِ والمدْحِ، فعُلِمَ أنّ «إنْ» في عجزِهِ ليسَتْ للنّفيِ، لئلا يتناقضَ صدْرُ البيتِ وعجزُهُ، فلمْ يَحْتَجْ إلى اللامِ الفارقَةِ.

ثم قالَ رحمَهُ اللهُ تعالَى:

والفعْلُ إنْ لمْ يكُ ناسخاً فلا تُلْفيه غالباً بإنْ ذي مُوصَلا

يعْني: أنّ الفعلَ إذا وقعَ بعْدَ «إنْ» المُخفّفة لا يكونُ إلا من نواسخِ الابتداءِ في الغالبِ، وشرْطُ النّاسخِ: كونُهُ غيرَ نافٍ، فخرَجَ بذلكَ «ليْسَ»، وغيْرَ[٢] منفيٍّ، فخرجَ بذلكَ «زالَ» وأخَواتُها، و«ماكانَ»، وغيرَ صلَةٍ، فخرجَ بذلكَ: «مادام».

وكَثُرَ كونَهُ مُضارعاً (ناسخاً)[٣]، نحْوُ ﴿و[٤] إنْ يكادُ الذينَ كفَروا﴾

---

(١) هو الطرماح بن حكيم بن الحكم بن نفر بن قيس بن جحد الطائي، أبو نفر، أبو ضبيعة، شاعر إسلامي فحل، ولد في الشام ونشأ فيها، وانتقل إلى الكوفة فكان معلماً فيها، واعتقد مذهب الشراة من الأزارقة وكان معاصراً للكميت صديقاً له، لا يكادان يفترقان، توفي في حدود سنة ١٢٥هـ، من آثاره ديوان صغير.

انظر جمهرة الأنساب: ٣٧٨، كشف الظنون: ٧٩٨، الخزانة: ٨/ ٧٤، الأعلام: ٣/ ٢٢٥، معجم المؤلفين: ٥/ ٤٠.

٥٩- من الطويل للطرمّاح بن حكيم من قصيدة له في ديوانه (١٧٣)، وبعده:

ذَوي المأثُراتِ الأوليّاتِ واللُّهَى قَديماً وأكْفاءِ العَدوِّ المُزابنِ

ويروى: «ونحنُ أباةُ» بدَل «أنا ابنُ أباةِ». أباة: جمع آب، من أبى: إذا امتنع. الضيم: الظلم. مالك الأول: اسم أبي القبيلة، ومالك الثاني: منقول منه اسم القبيلة، ولهذا قال: كانت كرام المعادن، بتأنيث الفعل، وصرفه للضرورة. كرام المعادن: أي كرام الأصول. والشاهد في قوله: «وإن مالك كانت» حيث ترك فيه اللام الفارقة، والتقدير: وإن مالك لكانت، لأنها لا تلبتبس هنا بـ«إن» النافية لظهور المعنى المراد بسبب وجود القرينة المعنوية، وهو كون المقام مقام مدح وإثبات لا نفي.

انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٤١، الشواهد الكبرى: ٢/ ٢٧٦، الهمع (رقم): ٥٣٢، الدرر اللوامع: ١/ ١١٨، شرح الأشموني: ١/ ٢٨٩، المكودي مع ابن حمدون: ١/ ١٠٨، شواهد الجرجاوي: ٧٧، شرح ابن عقيل: ١/ ١٣٨، شرح ابن الناظم: ١٧٩، شرح المرادي: ١/ ٣٥٢، شرح دحلان: ٥٨، شواهد العدوي: ٧٧، البهجة المرضية: ٥٨، الجنى الداني: ١٣٤، المطالع السعيدة: ٢٣٠، تذكرة النحاة: ٤٣، شواهد التوضيح لابن مالك: ٥١، فتح رب البرية: ٢/ ٢٩، ارتشاف الضرب: ٢/ ١٥٠.

(٢) في الأصل: وغيره. انظر التصريح: ١/ ٢٣١.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/ ٢٣١.

(٤) في الأصل: الواو. ساقط. انظر التصريح: ١/ ٢٣١.

[القلم:٥١]، ﴿وإنْ نظُنُّكَ/ لَمنَ الكاذبينَ﴾ [الشعراء:١٨٦]، وأكثرُ منهُ كونُهُ [٧٢/ب] ماضياً ناسخاً، نحوُ ﴿وإنْ كانتْ لَكَبيرَةً﴾ [البقرة:١٤٣]، ﴿إنْ كِدْتَ لتُردِينِ﴾ [الصافات:٥٦]، ﴿وإنْ وجَدْنا أكثرَهُم لَفاسقينَ﴾ [الأعراف:١٠٢].

وفُهِمَ من قوله: «غالباً» أنهُ قدْ يكونُ غيرَ ناسخ، كقولِ عاتكةَ[١]:

٦٠- شَلَّتْ يَمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لمُسْلماً ....

ولا يُقاسُ عليْه، خِلافاً للأخفَشِ[٢]

---

(١) هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية، شاعرة صحابية حسناء، ذات خلق بارع، من المهاجرات إلى المدينة، تزوجها عبد الله بن أبي بكر الصديق، ومات فرثته، وتزوجها عمر بن الخطاب - وهو ابن عمها - فاستشهد فرثته، فتزوجها الزبير بن العوام فقتل فرثته، وخطبها علي بن أبي طالب، فأرسلت إليه: إني لأضن بك عن القتل، وبقيت أيماً إلى أن توفيت.

انظر ترجمتها في الإصابة (كتاب النساء) ترجمة رقم: ٦٩٥، الخزانة: ١٠/٣٧٩، الأعلام: ٣/٢٤٢، الشواهد الكبرى: ٢/٢٧٨.

٦٠- من الكامل لعاتكة من قصيدة لها ترثي بها زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه، وتخاطب قاتله وهو عمرو بن جرموز، وعجزه:

وجَبَتْ علَيْكَ عُقوبةُ المُتعَمِّدِ

ويروى: «بالله ربك» بدل «شلت يمينك»، ويروى أيضاً: «هبلتك أمك»، و«تالله ربك»، بدل «شلت يمينك». ويروى: «لفارساً» بدل «لمسلماً». ويروى «كتبت»، و«حلت» بدل «وجبت». الشلل: بطلان الحركة. والشاهد في قولها: «إن قتلت لمسلماً» حيث ولي «أن» المخففة فعل غير ناسخ للابتداء، وهو نادر ولا يقاس عليه خلافاً للأخفش والكوفيين، والكثير أن يليها فعل ناسخ له، نحو قوله: ﴿وإن كانت لكبيرة﴾.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٣١، الشواهد الكبرى: ٢/٢٧٨، أبيات المغني: ١/٨٩، ١١٦، شواهد المغني: ١/٨٩، الدرر اللوامع: ١/١١٩، التوطئة: ٢٣٤، شرح ابن يعيش: ٨/٧١، ٧٢، ٧٦، شرح ابن عقيل: ١/١٣٩، الخزانة: ١٠/٣٧٣، شواهد الجرجاوي: ٧٧، الإنصاف: ٦٤١، مغني اللبيب (رقم): ٢١، شرح ابن الناظم: ١٨٠، شرح المرادي: ١/٣٥٣، الهمع (رقم): ٥٣٣، شرح الأشموني: ١/٢٩٠، معاني الأخفش: ٢/٤١٩، الجنى الداني: ٢٠٨، الإرشاد للكيشي: ١٣٦، شرح ابن عصفور: ١/٤٣٨، المحتسب: ٢/٢٥٥، المقرب: ١/١١٢، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/٥٨٧، المكودي مع ابن حمدون: ١/١٠٩، البهجة المرضية: ٥٩، شرح الكافية لابن مالك: ١/٥٠٤، شرح دحلان: ٥٩، كاشف الخصاصة: ٨١، تاج علوم الأدب: ٢/٣٦٣، التبصرة والتذكرة: ١/٤٥٨، ارتشاف الضرب: ٢/١٥٠.

(٢) فإنه أجاز القياس عليه، فأجاز «إن قام لأنا، وإن قعد لأنت»، ووافقه ابن مالك في التسهيل، فقال: «ويقاس على نحو «إن قتلت لمسلماً»، وفاقاً للكوفيين والأخفش». انتهى.

انظر ارتشاف الضرب: ٢/١٥٠، التسهيل: ٦٥، معاني الأخفش: ٢/٤١٩، التصريح على التوضيح: ١/٢٣١، شرح ابن عقيل: ١/١٣٩، الهمع: ٢/١٨٣، مغني اللبيب: ٣٧، الجنى الداني: ٢٠٨، شرح الأشموني: ١/٢٩٠، حاشية ابن حمدون: ١/١٠٩.

والكوفيينَ(١)، ومَحلُّ الخلاف: ما إذا كانَ ماضياً غيْرَ ناسخٍ.

وأمّا إذا كان لا ماضياً، ولا ناسخاً، كقَولهِمْ: «إنْ يزينُكَ لَنفْسُكَ، وإنْ يَشينُكَ لَهيَهْ»(٢) فَلا قياسَ عليْه اتّفاقاً(٣).

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

وإنْ تُخَفَّفْ أنَّ فاسمُها اسْتَكَنْ ... والخبَرَ اجْعَلْ جُملةً مِنْ بعْدِ أنْ

وإنْ يَكُنْ فعْلاً ولمْ يكُنْ دُعَا ... ولمْ يكُنْ تَصْريفُهُ مُمتَنعا

فالأحْسَنُ الفصْلُ بقَدْ أو نفْيٍ اوْ ... تَنْفيسٍ اوْ لَوْ وقَليلٌ ذكْرُ لَوْ

يعْني: أنّ «أنَّ» المَفتوحَةَ إذا خُفِّفَتْ لمْ تُهمَلْ كَما أُهملَتْ «إنَّ»، بلْ يسْتَكِنُّ فيها اسمُها، وفُهِمَ عدَمُ إهْمالِها مِنْ قولِهِ: «فاسْمُها»، فإنّه لا يُطلَقُ علَيْهِ اسمُها إلاّ وهيَ عاملةٌ فيه.

وتجوّزَ في قولِه: «اسْتَكَنْ»، وإنّما هوَ محذوفٌ، إذ لا يَستَكِنُّ الضّميرُ إلاّ في الفِعلِ أو ما جَرى مَجْراهُ.

---

(١) هذا يوهم أنهم يجيزون تخفيف «إن» المكسورة ويدخلونها على نحو «قام وقعد»، وذلك مخالف لقاعدتهم، فإنهم لا يجيزون تخفيف «إن» المكسورة، ويحملون ما ورد من ذلك على أن «إن» نافية بمنزلة «ما» واللام إيجابية بمنزلة «إلا» كما تقدم. ويمكن الاعتذار بان ذكر الكوفيين مع الأخفش نظراً إلى موافقتهم له صورة، لقياسهم أيضاً على «إن قتلت لمسلماً»، وإن كان قياسهم عليه على وجه أن «إن» نافية، واللام بمعنى «إلا»، وقياس الأخفش عليه على وجه أن «إن» مخففة واللام لام الابتداء. أو يكون النقل عنهم اختلف، حيث نقل عن بعضهم أن الكوفيين يجوزون تخفيف «إن».

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٣١-٢٣٢، شرح الرضي: ٢/٣٥٩، مغني اللبيب: ٣٦، شرح ابن عصفور: ١/٤٣٨، الهمع: ٢/١٨٣، شرح ابن يعيش: ٧/٧٢، حاشية الصبان: ١/٢٩٠، ارتشاف الضرب: ٢/١٥١، حاشية يس: ١/٢٣٢.

(٢) حكاه الكوفيون، ويروى: «إن تزينك لنفسك، وإن تشينك لهيه»، ويروى: «إن تشنيك لنفسك، وإن تزينك لهيه». و«يَزيْنُكَ» بفتح الياء، وكذا «يَشينُ» وهما مرفوعان بضم النون، و«إن» فيه مخففة من الثقيلة، واللام لام الابتداء، و«نفسُكَ» فاعل يزينك. والمعنى: أن الإنسان لا يزينه إلا نفسه بفعل الطاعات، ولا يشينه إلا هي بفعل المعاصي. والشاهد في «يزينك» حيث ولي «إن» وهو فعل مضارع غير ناسخ، وهو أندر مما قبله.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ١/٥٠٤، التصريح على التوضيح: ١/٢٣٢، شرح المرادي: ١/٣٥٤، شرح الرضي: ٢/٣٥٩، شرح ابن عقيل مع الخضري: ١/١٣٩، الهمع: ٢/١٨٣، المكودي مع ابن حمدون: ١/١٠٩، ارتشاف الضرب: ٢/١٥٠، شرح ابن الناظم: ١٨٠، كاشف الخصاصة: ٨١، شرح ابن يعيش: ٨/٧٦.

(٣) انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٣٢.

وقولُهُ:

والخبَرَ اجْعَلْ جُملةً منْ بعْد أنْ

[٧٣/أ] يعْني: أنّ خبَرَ «أنْ» بعْدَ ذلكَ الاسْمِ المُستَكنِّ لا يكونُ إلاّ جُملةً / ، فشَمِلَ الجُملةَ الاسْمِيّةَ والفِعْليّةَ، وفُهِمَ منْهُ: أنّهُ لا يكونُ مُفرَداً.

وقولُهُ:

وإنْ يكُنْ فِعْلاً .... إلى آخرِ المَقالة

يُشيرُ إلى أن الخبَرَ الذي ذُكرَ أنّهُ يكونُ جملةً إذا كانَ مُصَدَّراً بفعلٍ غيْرِ دُعاءٍ متصرّفٍ، فالأحسَنُ أنْ يُفْصَلَ بينَه وبينَ «أنْ» بـ«قَدْ»، أو بأداةِ نفْيٍ، أو بالسِّينِ[١]، أو بسوْفَ، وإليها أشارَ بقوله: «أو تَنفيسٍ او لَوْ».

أما «قدْ» فيُفْصَلُ بِها بينَها وبينَ الماضي، كقولِهِ تعالى: ﴿ونَعْلَمَ[٢] أنْ قَدْ صَدَقْتَنا[٣]﴾ [المائدة: ١١٣].

وأما النّفْيُ فيكونُ بـ«لا»، و«لنْ»، ويُفصَلُ بِهما بيْنَ «أنْ» والمُضارِعِ، كقوله تَعالَى: ﴿أفَلا يَرَوْنَ ألاّ[٤] يرجِعُ إلَيْهِمْ﴾ [طه: ٨٩]، ﴿أيَحْسَبُ الإنسانُ أنْ لنْ نجْمَعَ عِظامَه﴾ [القيامة: ٣].

وأما السّينُ وسَوْفَ فيُفصَلُ بهما بينَهُما وبيْنَ المُضارِعِ، كقوله تَعالَى: ﴿عَلِمَ أنْ سَيكونُ منْكُمْ مَرْضَى﴾ [المزمل: ٢٠]، ومثلُهُ قولُكَ: «علمْتُ (أنْ)[٥] سوفَ يَقدُمُ زيدٌ».

وأما «لوْ» فيُفصَلُ بِها بيْنَ «أنْ» والماضي، كقوله تَعالَى: ﴿وأنْ لوِ اسْتَقاموا﴾ [الجن: ١٦]. وقولُهُ: «وقَليلٌ ذِكرُ لوْ» أي[٦]: قَليلٌ مَنْ يذكُرُها منَ النّحويينَ، لأنّ الفصلَ بِها قَليلٌ.

وفُهِمَ منْ قولِهِ: «فالأحسَنُ» أنّهُ يَجوزُ أن يأتيَ بغيرِ فصْلٍ، كقولِهِ:

---

(١) السين عند البصريين أصل برأسه، وذهب الكوفيون إلى أن أصلها «سوف» حذفت منها الواو والفاء تخفيفاً لكثرة الاستعمال واختاره ابن مالك. انظر الإنصاف (مسألة ٩٢): ٢/٦٤٦، الجنى الداني: ٥٩-٦٠، مغني اللبيب: ١٨٤.

(٢) في الأصل: وتعلم. انظر شرح المكودي: ١/١٠٩.

(٣) في الأصل: صدقنا. انظر شرح المكودي: ١/١٠٩.

(٤) في الأصل: أن. انظر شرح المكودي: ١/١٠٩.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١١٠.

(٦) في الأصل: أ. انظر شرح المكودي: ١/١١٠.

٦١- علِمُوا أنْ يؤمَّلُونَ[(١)] فَجادُوا ....

والقِياسُ: «علموا أن سَيُؤمَّلُون».

وفُهِمَ من سُكوته عن الجملة الاسميّة: أنّهُ لا يُفصَلُ بينَها وبيْنَ «أنْ»، كقولِه تَعالَى: ﴿وآخِرُ دَعْواهُمْ أنِ الحمْدُ للّه/ ربِّ العالَمينَ﴾ [يونس: ١٠]. [٧٣/ب]

وفُهِمَ من اشتراطِه في الفعلِ الشّروطَ المذكورةَ: أنّهُ لا يُفصَلُ بينَهما إذا كانَ الفعلُ دُعاءً، كقوله عزّ وجلّ: ﴿و[(٢)] الخامسَةُ أنْ غَضِبَ اللهُ علَيْها﴾ [النور:٩][(٣)]، أو غيرَ مُتَصرِّفٍ، كقولِه تَعالى: ﴿وأنْ ليْسَ للإنسانِ إلاّ ما سَعَى﴾ [النجم: ٣٩].

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالى:

وخُفِّفَتْ كأنَّ أيضاً فَنُوِيْ ... منصوبُها وثابتاً أيْضاً رُوِيْ

يعْني: أنّ «كأنّ» تُخَفَّفُ أيضاً ولا تُهمَلُ، وفُهِمَ عدَمُ إهْمالِها منْ قوله: «فنُوِيَ مَنصوبُها»، فهِيَ إذَنْ كـ«أنْ» المَفتوحة المُخفّفة، إلاّ أنّ اسْمَ «كأنْ» قد يكونُ مَنويّاً، وقد يكونُ ثابتاً، وفُهِمَ ذلكَ من قوله: «وثابتاً أيضاً رُوِيْ»، وفُهِمَ أيضاً منْ كونِه لمْ يشتَرِطْ في خبَرِها أنْ يكونَ جُملةً - كما ذكَرَ في («أنْ»)[(٤)] -

---

٦١- من الخفيف ولم أعثر على قائله، وعجزه:

قبْلَ أنْ يُسألُوا بأعْظَمِ سُؤْلِ

يؤملون: يرجون. جاد: تكرم. والسؤل: بمعنى المسؤول، كما في قوله تعالى: ﴿قد أوتيت سؤلك يا موسى﴾ أي: مسؤولك. والشاهد في قوله: «أن يؤملون» حيث وقع خبر «أن» المخففة من الثقيلة جملة فعلية فعلها غير متصرف وليس بدعاء، ولم يفصل بينهما فاصل وهو قليل، والكثير والقياس أن يأتي بالفاصل، ويقول: «سيؤملون».

انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٣٣، شواهد الجرجاوي: ٧٩، المكودي مع ابن حمدون: ١/ ١١٠، المطالع السعيدة: ٢٣٣، شرح الكافية لابن مالك: ١/ ٥٠٠، الجامع الصغير: ٦٥، فتح رب البرية: ٢/ ٣٩، شواهد العدوي: ١/ ٧٩، شرح ابن عقيل: ١/ ١٤٠، شرح الأشموني: ١/ ٢٩٢، الشواهد الكبرى: ٢/ ٢٩٤، الهمع: ١/ ١٤٣، الدرر اللوامع: ١/ ١٢٠، شرح المرادي: ١/ ٣٥٦، البهجة المرضية: ٥٩، شرح دحلان: ٥٩.

(١) في الأصل: سيؤملون. انظر المصادر المتقدمة.

(٢) في الأصل: الواو. ساقط. انظر شرح المكودي: ١/ ١١٠.

(٣) وذلك بتخفيف النون من «أن»، وكسر الضاد وفتح الباء من «غضب» ورفع لفظ الجلالة على الفاعلية، ورفع «الخامسة» على الابتداء - في قراءة نافع.

انظر حجة القراءات: ٤٩٦، النشر: ٢/ ٣٣٠، إتحاف فضلاء البشر: ٣٢٢، المبسوط في القراءات العشر: ٣١٧، البيان لابن الانباري: ٢/ ١٩٣، إملاء ما منّ به الرحمن: ٢/ ١٥٤.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ١١٠.

أنّ خبرَها يكونُ جملةً، ويكونُ مفرداً لكنْ إنْ كان جُملةً اسميةً لمْ تحْتجْ لفاصلٍ، وإن كانتْ فعليّةً فُصِلَتْ بـ« لمْ »[1]، أو « قدْ ».

مِثالُ ما إذا كانتْ الجملةُ اسْميّةً، ولمْ تحتَجْ إلى فاصِلٍ – قولُهُ:

٦٢– .... كـأنْ ثَـدْيـاهُ حُـقّـان

فـ« ثَدْياهُ حُقّان » مبتدأٌ وخبرٌ في موضعِ رفْعِ خبرِ « كأنْ »[2]، واسمُها ضَميرُ الشّأنِ مَحذوفٌ، أيْ: كأنْهُ.

ومِثالُ ما إذا كانتْ فعليةً، وفُصِلَتْ بـ« لمْ » – قولُهُ: ﴿ كأنْ لمْ تَغْنَ بالأمْسِ ﴾ [يونس: ٢٤]، أو « قدْ » قولُهُ:

---

(١) في الأصل: الباء. ساقط. انظر التصريح: ١ / ٢٣٥.

٦٢– من الهزج، من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل، وصدره:

وصَدْرٍ مُشْرِقِ النّحْرِ

ويروى صدره بعدة روايات هي:

وصدْرٍ مُشرقِ اللوْنِ
ونحرٍ مُشرِقِ اللونِ
ووجْهٍ مُشرِقِ اللونِ
ووجهٍ مُشرِقِ النّحرِ

وعلى رواية «ووجه» يكون في قوله: «كأن ثدياه» مضاف محذوف، أي: كأن ثديي صاحبه، قال العيني: قد قدرنا المضاف في رواية «ووجه» فلا محذور حينئذ، ولكن الأولى رواية «نحر أو صدر». انتهى. ويروى: «ثدييه» بدل «ثدياه» على الإعمال في الاسم الظاهر. النحر: موضع القلادة من الصدر. المشرق: المضيء. حقان: تثنية حقة، وهي وعاء من خشب، وتشبيه الثديين بالحقين في الاستدارة والصغر. والاستشهاد بالبيت على أن «كأن» المخففة إذا كان خبرها جملة اسمية لم تحتج إلى فاصل.

انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٣٤، المكودي مع ابن حمدون: ١ / ١١٠، الشواهد الكبرى: ٢ / ٣٠٥، الكتاب: ١ / ٢٨١، اللسان (أنن)، شواهد الأعلم: ١ / ٢٨١، شرح ابن يعيش: ٨ / ٨٢، المنصف: ٣ / ١٢٨، الإنصاف: ١٩٧، شذور الذهب: ٢٨٥، شرح ابن الناظم: ١٨٤، شواهد المفصل والمتوسط: ٢ / ٥٩٣، شرح المرادي: ١ / ٣٥٧، الهمع (رقم): ٥٣٩، الدرر اللوامع: ١ / ١٢٠، شرح ابن عقيل: ١ / ١٤١، شواهد الجرجاوي: ٨٠، الجنى الداني: ٥٧٥، أبيات المغني: ٥ / ١٩٧، معاني الأخفش: ٢ / ٣٤١، أمالي ابن الشجري: ١ / ٢٣٧، ٢ / ٣، التوطئة: ٢٣٨، شرح الأشموني: ١ / ٢٩٣، الخزانة: ١٠، ٣٩٨، شرح اللمحة لابن هشام: ٢ / ٥٤، الإفصاح للفارقي: ٣٤٧، الأصول: ١ / ٢٤٦، فتح رب البرية: ٢ / ٤٠، ارتشاف الضرب: ٢ / ١٥٤.

(٢) في الأصل: كاد. انظر التصريح: ١ / ٢٣٤.

٦٣- .... فمحذُورُها كأنْ قدْ ألَمّا

ومِثالُهُ مُفرداً:

٦٤- .... كأنْ ظَبْيَةٌ تَعْطو إلى وارِقِ السَّلَمْ/ [١/٧٤]

٦٣- من الخفيف، ولم أعثر على قائله، وتمامه:

لا يَهولَنكَ اصْطِلاءُ لظى الحرْ ب، فمَحْذورُها كأنْ قدْ ألَمّا

لا يهولنك: لا يفزعنك. قوله: «اصطلاء» من أصلاه بالنار: أدخله إياها وأثواه فيها (اللسان - صلا). لظى الحرب: نارها. ومحذور الحرب: الذي يتحرز منه، وقد يكون المحذور الفزع بعينه. ألم: نزل. والمعنى: أنه يشجعه ويصبره على الثبات في الحرب والدخول فيها، ويقول له: لا تفزع من دخول نار الحرب فإن الذي كنت تخافه وتحذره قد وقع، فلا فائدة في التحرز والامتناع. والشاهد في قوله: «كأن قد ألما»، وذلك أنه لما حذف اسم «كأن»، وكان خبرها جملة فعلية فصلت بكلمة «قد».

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٣٥، الشواهد الكبرى: ٢/٣٠٦، شذور الذهب: ٢٨٦، شرح الأشموني: ١/٢٩٤، أوضح المسالك: ٦٧، الجامع الصغير: ٦٥، فتح رب البرية: ٢/٤٣، ارتشاف الضرب: ٢/١٥٤.

٦٤- من الطويل، اختلف في نسبته لقائله، فنسب في اللسان (قسم) لباعث (وقيل: باغت) ابن صريم اليشكري، وقال: «ويقال: هو كعب بن أرقم اليشكري، قاله في امرأته وهو الصحيح». ونسب في الإنصاف لزيد بن أرقم، ونسب في الأصمعيات لعلباء بن أرقم اليشكري، وقيل: هو لراشد بن شهاب اليشكري، وقيل: هو لابن أصرم اليشكري وصدره:

ويَوْماً تُوافينا بوَجْهٍ مقسّمٍ

ويروى: «تلاقينا» بدل «توافينا»، ويروى: «ناضر» بدل «وارق». والناضر: الحسن. توافينا: تأتينا. مقسم: أي محسن جميل. تعطو: تتناول. قال العيني: «وكأنه ضمنه معنى «تميل» أي: تميل في مرعاها إلى كذا، فلذلك عداه بـ«إلى»». انتهى. ووارق السلم: شجر له شوك تحبه الظباء، فإذا رأته أسرعت إليه بوجه حسن. والمعنى: ربّ يوم تأتينا فيه تلك المرأة بوجه حسن كظبية تأتي إلى هذه الشجرة وتتناول من أوراقها. والشاهد في قوله: «كأنْ ظبية» حيث خفف «كأن» وحذف اسمها، وجاء خبرها مفرداً.

انظر الكتاب: ١/٢٨١، التصريح على التوضيح: ١/٢٣٤، الشواهد الكبرى: ٢/٣٠١، ٣٨٤، شواهد الأعلم: ١/٢٨١، الإنصاف: ٢٠٢، شواهد ابن السيرافي: ١/٢٩٣، ٣/٢٨٦، شرح ابن الناظم: ١٨٣، الهمع (رقم): ٥٤٠، الدرر اللامع: ٢/١٢، ١٢١، شرح المرادي: ١/٣٥٨، ٤/١٨١، جواهر الأدب: ٢٤٠، الجنى الداني: ٥٧٦، أبيات المغني: ١/١٥٨، ٥/١٩٧، شرح ابن يعيش: ٨/٨٢، ٨٣، المقرب: ١/١١١، ٢/٢٠٣، شرح ابن عصفور: ١/٤٣٧، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/٥٩٦، التوطئة: ٢٣٨، شواهد ابن النحاس: ٦٠، ١٩٨، المنصف: ٣/١٢٨، مغني اللبيب (رقم): ٤١، شذور الذهب: ٢٨٤، المكودي مع ابن حمدون: ١/١١٠، البهجة المرضية: ٥٩، كاشف الخصاصة: ٨٣، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/٥٥، الأصول: ١/٢٤٥، نتائج الفكر: ٢٥٦، ارتشاف الضرب: ٢/١٥٤.

وفُهِمَ من اقتِصارِه على «إنّ وأنّ، وكأنّ»: أن باقِيها لا يكونُ فِيها هَذا الحُكْم.

أما «ليْتَ، ولَعلَّ»، فلا يُخَفَّفان(١).

وأمّا «لكِنْ» فتُهْمَلُ(٢) وُجوباً، نحْوُ ﴿ولَكِنِ اللّهُ قَتَلَهُمْ﴾(٣) [الأنفال:١٧]، وعَنْ يونُس والأَخْفَش جَوازُ الإعْمالِ قِياساً(٤).

---

(١) وقال الفارسي: تخفف «لعل»، وتعمل في ضمير الشان محذوفاً. انظر المسائل البصرية: ١/٥٥٢، الهمع: ٢/١٨٩، ارتشاف الضرب: ٢/١٥٥.

(٢) في الأصل: تهمل.

(٣) وذلك بتخفيف النون من «لكن» ورفع لفظ الجلالة «الله»، على قراءة حمزة والكسائي وابن عامر وخلف. وقرأ الباقون بتشديد النون ونصب لفظ الجلالة.
انظر حجة القراءات: ٣٠٩، النشر في القراءات العشر: ٢/٢١٩، المبسوط في القراءات العشر: ١٣٤، إتحاف فضلاء البشر: ٢٣٦.

(٤) وردّ بأنه غير مسموع. وحكي عن يونس أنه حكاه عن العرب.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٣٥، شرح المرادي: ١/٣٦٠، مغني اللبيب: ٣٨٥، الجنى الداني: ٥٠٨٦، شرح الأشموني: ١/٢٩٤، الهمع: ٢/١٨٩، شرح الرضي: ٢/٣٦٠، شرح ابن يعيش: ٨/٨١، حاشية الخضري: ١/١٤١، ارتشاف الضرب: ٢/١٥١.

الباب الثاني عشر
«لا» التي لنَفي الجنس

ثمَّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

«لا» الّتي لِنَفْي الجنْسِ

عَمَلَ إنَّ اجْعَلْ للا في نَكِرَة   مُفـرَدةً جـاءَتْكَ أو مُكـرَّرَهْ

يَعْني: «لا» الّتي لنَفْي الجِنسِ تعمَلُ عمَلَ «إنَّ» تَنصبُ الاسْمَ، وتَرفَعُ الخبَرَ، نحْوُ «لا غُلامَ سَفَرٍ حاضِرٌ»[1]، وإنّما عملَتْ عمَلَ «إنّ» في الإيجابِ، إذْ «إنَّ» تَوكيدٌ للإيجابِ، و«لا» توكيْدٌ للنّفيِ، ولمّا كانَ عمَلُها بالحَمْلِ علَى «إنّ» ضَعُفَتْ فلمْ تَعْمَلْ إلاّ في نكِرةٍ، ولذَلكَ قالَ: «في نكِرَهْ».

وقَولُهُ: «مُفرَدَةً جاءَتْكَ» مثالُهُ ما تقدَّمَ، «أو مُكَرَّرَهْ» نحْوُ «لا حوْلَ ولا قُوّةَ إلاّ باللّهِ»، إلاّ أنّ عمَلَ المُفرَدَةِ واجِبٌ، وعمَلَ المُكرَّرة[2] جائزٌ، وسيأتِي.

ولا تَعمَلُ إلاّ بشرْطِ أنْ تكونَ نافيةً لا زائدةً، وأنْ يكونَ المَنفيُّ فيها الجِنسَ بأسْرِهِ، وأنْ يكونَ نَفيُهُ نصّاً، وأن لا يدخُلَ علَيْها جارٌّ، وأنْ يكونَ اسْمُها نكِرةً متصلةً بِها، وأنْ يكونَ خبَرُها أيضاً نكِرةً.

فإنْ كانتْ غيرَ نافيةٍ لمْ تَعملْ في الأسْماءِ شيئاً، وشذَّ إعمالُ «لا»[3] الزائدةِ في قَولِ الفرزْدَق:

---

(١) هذا مذهب الأخفش والأكثرين. وذهب سيبويه إلى أنّه خبر ابتداء، لأنَّ «لا» مع ما بعدها بمنزلة المبتدأ، ولم تعمل فيه «لا» شيئاً. قال ابن عصفور: وهو الصحيح.
انظر الكتاب: ١/٣٤٥، شرح ابن عصفور: ٢/٢٧٣، شرح المرادي: ١/٣٦٣، مغني اللبيب: ٣١٤، شرح الأشموني: ٢/٦، شرح الرضي: ١/١١١، شرح ابن يعيش: ١/١٠٦، ارتشاف الضرب: ٢/١٦٥.

(٢) في الأصل: والمكررة. انظر شرح المكودي: ١/١١١.

(٣) في الأصل: إلاّ. انظر التصريح: ١/٢٣٧.

[٧٤/ب] ٦٥- لوْ لمْ/ تكُنْ غطَفانٌ لا ذُنوبَ لها   إذَنْ لَلامَ ذَوُو[١] أحْسابِها عُمَرا

ولَوْ كانتَ لنَفيِ الوَحدَةِ عملَتْ عمَلَ «ليْسَ»، نحْوُ «لا رَجُلٌ قائماً، بلْ رجُلان»، وكَذا إنْ أُريدَ بها نَفيُ[٢] الجنْسِ لا عَلى سَبيلِ التّنصيصِ، بلْ علَى سبيلِ الظّهورِ نحْوُ «لا رجُلٌ قائماً»، ويَمتَنعُ أنْ يُقالَ بعْدَهُ: «بلْ رجُلانِ».

وإنْ دخَلَ (علَيْها)[٣] الخافِضُ خفَضَ النّكِرَةَ نحْوُ «جِئْتُ بِلا زادٍ»، وشَذَّ «جِئتُ بلا شَيءَ» بالفَتْحِ[٤].

وإنْ كانَ الاسْمُ معرفةً أو منفصلاً منْها أُهملَتْ[٥] خلافاً لأبي عُثْمانَ، فإنّهُ أجازَ فِيها أنْ تعمَلَ معَ فصْلِها، ولكنّهُ لا يَبْني[٦]، ووَجَبَ عندَ غيرِ المُبرّدِ وابْنِ

٦٥- من البسيط للفرزق في ديوانه (٢٨٣) من قصيدة له يهجو بها عمر بن هبيرة الفزاري، وكان أميراً إذ ذاك، ثم حبس، فمدحه في الحبس، فقال: ما رأيت أشرف من الفرزدق هجاني أميراً ومدحني أسيراً، وقبله (وهو أول القصيدة):

يا أيُّها النّابحُ العاوِي لشقْوَتِه   إلَيْكَ أُخْبِرْكَ عمّا تَجهَلُ الخبَرا

ويروى: «إذن لزار» بدل «إذن للام»، ويروى: «إلى لامت» و«إلى لام» بدل «إذن للام». غطفان: اسم قبيلة، وصرفها للضرورة. اللوم: العزل. الحسب: ما يعد من المآثر، وقال الأزهري: الحسب الشرف الثابت له ولآبائه. عمرا: أراد به عمر بن هبيرة. والمعنى: لو كانت غطفان غير مسيئة إليّ لعذل أشرافها عمر بن هبيرة في تعرضه لي، ومنعوه عني. والشاهد في قوله: «لا ذنوب لها» فإنّ «لا» ههنا زائدة، وعملت عمل غير الزائدة شذوذاً، فـ«ذنوب» اسمها، و«لها» خبرها، وأصل الكلام: لو لم تكن غطفان لها ذنوب، وجملة «لها ذنوب» من الخبر المقدم والمبتدأ في محل نصب حال.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٣٧، الشواهد الكبرى: ٢/٣٢٢، شرح الأشموني: ٢/٤، الخزانة: ٤/٣٠، الخصائص: ٢/٨٧، الهمع (رقم): ٥٦٠، الدرر اللوامع: ١/١٢٧، أوضح المسالك: ٦٧، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/٥٨، شرح الرضي: ١/٢٥٧، ارتشاف الضرب: ٢/١٦٨.

(١) في الأصل: ذو. انظر التصريح: ١/٢٣٧.

(٢) في الأصل: نفس. انظر التصريح: ١/٢٣٧.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/٢٣٧.

(٤) على الإعمال والتركيب. ووجهه أنّ الجار دخل بعد التركيب نحو «لا خمسة عشر»، وليس حرف الجر معلقاً، بل «لا» وما ركب معها في موضع جر، لأنّهما جريا مجرى الاسم الواحد. قاله ابن جني، وقال في موضع آخر: إن «لا» نصبت «شيء» ولا خبر لها لأنّها صارت فضلة، نقله عن أبي علي وأقره. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٣٧.

(٥) في الأصل: أعملت. انظر التصريح: ١/٢٣٧.

(٦) وإليه ذهب الرماني أيضاً. وخلافاً للكسائي، حيث أنّه أجاز إعمالها في العلم المفرد مع البناء، نحو «لا زيد»، والمضاف لكنية نحو «لا أبا محمد»، أو «لله، أو الرحمن، أو العزيز»، نحو «لا عبد الله، ولا عبد الرحمن، ولا عبد العزيز»، وهو مذهب الكوفيين. ووافقه الفراء في «لا عبد الله»، قال: لأنّه حرف مستعمل، يقال لكل أحد «عبد الله»، وخالفه في =

كَيْسانَ تَكرارُها في الصّورتَيْن، نحْوُ «لا زَيدٌ في الدارِ ولا عَمرٌو»، ونحوُ ﴿لا فِيها غَوْلٌ، ولا هُمْ عَنْها يُنزَفُون﴾[1] [الصافات: ٤٧].

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

فانْصبْ بِها مُضافاً او مُضارِعَه وبعْدَ ذاكَ الخبَرَ اذْكُرْ رافِعَهْ
ورَكِّبَ المُفردَ[2] فاتِحاً كَلا حَولَ ولا قُوّةَ والثّان اجْعَلا
مَرْفوعاً او مَنصوباً او مُرَكّبا وإنْ رفَعْتَ أولاً لا تَنصِبا

النّكِرَةُ التي تعمَلُ فيها «لا» علَى ثَلاثةِ أقسامٍ: مُضافةٍ، ومشبّهةٍ بالمُضافِ، ومُفرَدَةٍ، وقد أشارَ إلى الأوّلِ والثّاني بقولِه:

فانْصبْ بِها مُضافاً او مُضارِعَهْ

يَعْني: أنّها تنصبَ المُضافَ والمُشَبّهَ بالمُضافِ، فهُما مُعرَبانِ اتّفاقاً[3]، والمُرادُ بالمُشبّه / بالمُضاف: ما اتّصلَ بهِ شيءٌ منْ تَمامِ معْناهُ. [٧٥/أ]

فمثالُ المُضافِ: «لاَ غُلامَ رجُلٍ في الدّارِ»، ومثالُ المُشبّهِ به: «لا طالِعاً جبَلاً عندَكَ»، و«لا مارّاً بزيدٍ في الدّارِ»، و«لا حسَناً وجْهُهُ».

= الأخيرين، لأنّ الاستعمال لم يلزم فيهما، كما لزم «عبد الله» والكسائي: قاسهما عليه. وجوز الفراء إعمالها في ضمير الغائب واسم الإشارة نحو «لا هو» و«لا هي» و«لا هذين لك، ولا هاتين لك». وكل ذلك خطأ عند البصريين.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٣٦، الهمع: ٢/١٩٤-١٩٥، ارتشاف الضرب: ٢/١٧٠-١٧١.

(١) أما في المعرفة فجبراً لما فاتها من نفي الجنس، وأمّا في الانفصال فتنبيهاً بالتكرير على كونها لنفي الجنس، لأن نفي الجنس تكرار للنفي في الحقيقة. وأمّا المبرد وابن كيسان فإنّهما أجازا عدم التكرار في الموضعين، كقوله:

بكَتْ أسَفاً واستَرْجَعَتْ ثمّ آذَنَتْ رَكائِبُها أنْ لا إلَيْنا رُجوعُها

وقوله:

لا أنتِ شَائِيَةٌ منْ شَأنِنَا شَاني

وذلك عند الجمهور ضرورة.
انظر المقتضب: ٤/٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، الكتاب: ٢/٢٩٨، التصريح على التوضيح: ١/٢٣٧، جواهر الأدب: ٢٩١، شرح الرضي: ١/٢٥٨، الهمع: ٢/٢٠٧، شرح ابن عصفور: ٢/٢٦٩، حاشية الصبان: ٢/٤، تاج علوم الأدب: ٢/٦٠٢، ارتشاف الضرب: ٢/١٧٢.

(٢) في الأصل: بالمفرد. انظر الألفية: ٥١.

(٣) نحو «لا غلام سفرٍ حاضر»، و«لا طالباً علماً ممقوت». وجوز البغداديون في الشبيه بالمضاف ترك تنوينه حملاً له في هذا على المضاف، كما حمل عليه في الإعراب.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٤٠، حاشية الصبان: ٢/٦.

وإنّما سُمّيَ مُشَبّهاً بالمُضافِ لعمَلِه فِيما بعْدَهُ كالمُضافِ.

وقَولُهُ:

وبعْدَ ذاكَ الخبَرَ اذْكُرْ رافِعَهْ

أي: بعْدَ نصبِكَ الاسْمَ اذْكُرِ الخبَرَ حالَ كونِكَ رافِعاً لهُ، مثالُهُ: «لا ظالِمَ رجُلٍ محْمودٌ، و[1] لا طالبَ عِلْمٍ محْرومٌ»[2].

وفُهِمَ منْ قولِه: «بعْدَ ذاكَ» أنّ الخبَرَ لا يَجوزُ تَقديمُهُ علَى الاسْمِ.

ثمّ أشارَ إلى الثّالثِ بقوله: «وركِّبِ المُفرَدَ فاتحاً». المُرادُ (بالمُفرَدِ)[3] في هَذا البابِ ما لَيْسَ بمضافٍ، ولاَ مُشَبَّهٍ به، ويُبْنَى علَى الفتْحِ سَواءٌ كانَ مُفرداً لفظاً ومَعْنىً[4]، نحْوُ «لا رجُلَ»، أو لفظاً لاَ معنىً نحْوُ «لا قَومَ»، أو جمْعَ تكسيرٍ، نحوُ «لا رِجالَ»[5]، وإلى ذلِكَ أشارَ بقولِهِ: «فاتِحاً»، أي: ركِّبْ معَ اسْمِها في حالِ كونِكَ فاتحاً لهُ.

ويُبْنَى على الفتْحِ أو علَى الكسْرِ (إنْ كانَ جمعاً بألفٍ وتاءٍ مَزيدتَيْنِ)[6] كقولِ سَلامةَ[7]:

---

(١) في الأصل: الواو. ساقط. انظر شرح المكودي: ١/١١٢.

(٢) انظر شرح المكودي: ١/١١٢.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر: شرح المكودي: ١/١١٢.

(٤) في الأصل: أو معنىً. راجع التصريح: ١/٢٣٨.

(٥) هذا مذهب البصريين. وسبب بنائه عند سيبويه والجماعة تركيبه مع «لا» تركيب خمسة عشر. وقيل: لتضمنه معنى «من». وقيل: لتضمنه معنى اللام الاستغراقية. وذهب الكوفيون والزجاجي والجرمي والسيرافي والرماني إلى أن الاسم المفرد النكرة المنفي بـ«لا» معرب منصوب بها، وحذف التنوين منه تخفيفاً لا بناء.
انظر الإنصاف (مسألة:٥٣): ١/٣٦٦، الكتاب: ١/٣٤٥، التصريح على التوضيح: ١/٢٣٩، شرح المرادي: ١/٣٦٣، شرح ابن عقيل: ١/١٤٢، الهمع: ٢/١٩٩، مغني اللبيب: ٣١٤، الجنى الداني: ٢٩٠-٢٩١، تاج علوم الأدب: ٢/٥٩٩، ٦٠٠، شرح الكافية لابن مالك: ١/٥٢٢، شرح الرضي: ١/٢٥٦، شرح ابن يعيش: ١/١٠٦.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/٢٣٨. وذلك خلافاً للمازني وابن عصفور في التزام فتحه. وقال ابن مالك في التسهيل: «والفتح في نحو «ولا لذات للشيب» أولى من الكسر». انتهى. وقيل: يجب فيه البناء على الكسر، لأنّه علامة نصبه.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٣٩، التسهيل: ٦٧، الهمع: ٢/١٩٩-٢٠٠، شرح ابن عقيل: ١/١٤٢-١٤٣، شرح الأشموني: ٢/٨، شرح المرادي: ١/٣٦٤، شرح الرضي: ١/٢٥٦، مغني اللبيب: ٣١٤، شرح ابن عصفور: ٢/٢٧٢.

(٧) هو سلامة بن جندل بن عبد عمرو، من بني كعب بن سعد التميمي، أبو بكر، وأبو مالك، =

٦٦- إنّ الشّبابَ الّذي مَجْدٌ[١] عَواقِبُهُ فيـهِ نَـلَـذٌّ ولا لَـذّاتِ لـلشّـيْـبِ

رُوِيَ بكسْرِ تاءِ «لذّات» وفَتحِها.

ويُبْنَى[٢] علَى الياءِ إنْ كان مثنىً أو مجموعاً علَى حدِّه[٣]، كقولِهِ:

٦٧- تعـزَّ فَـلا إلْفَيْـنِ بـالعَيْشِ مُتِّعا ....

= شاعر جاهلي من الفرسان، من أهل الحجاز، في شعره حكمة وجودة، يعد من طبقة المتلمس، وهو من وصاف الخيل، توفي في حدود سنة ٢٣ق.هـ، وله ديوان شعر صغير. انظر ترجمته في سمط اللآلئ: ٤٩، ٤٥٤، شعراء النصرانية لشيخو: ٤٨٦، الخزانة: ٤ /٢٩، الأعلام: ٣ /١٠٦، معجم المؤلفين: ٤ /٢٣٦.

٦٦- من البسيط لسلامة في ديوانه (٧)، وقبله:

ولَى حَثيثاً وهَذا الشّيبُ يطْلُبُهُ لوْ كانَ يُدرِكُهُ رَكْضُ اليَعاقيبِ

ويروى: «أودى الشباب» بدل «إنَّ الشباب»، ويروى أيضاً: «ذاك الشباب». قوله: «مجد عواقبه» أي: آخر الشباب محمود ممجد إذا حل الشيب ذكر الشباب، فحمد الشباب لذمه. والشيب: جمع أشيب، هو المبيض الرأس. والشاهد في قوله: «ولا لذات» حيث يجوز في اسم «لا» – وهو «لذات» – البناء على الفتح والكسر جميعاً، لأنَّه جمع بألف وتاء، وذهب ابن مالك في التسهيل إلى أنَّ الفتح في ذلك أشهر.

انظر التصريح على التوضيح: ١ /٢٣٨، الشواهد الكبرى: ٢ /٣٢٦، الخزانة: ٤ /٢٧، شذور الذهب: ٨٥، شواهد الفيومي: ٢٤، الهمع (رقم): ٥٥٨، الدرر اللوامع: ١ /١٢٦، شرح الأشموني: ٢ /٨، المفضليات: ١٢٠، شرح ابن عقيل: ١ /١٤٣، شواهد الجرجاوي: ٨١، شرح المرادي: ١ /٣٦٤، أوضح المسالك: ٦٨، شواهد العدوي: ٨١، المطالع السعيدة: ٧٧، التسهيل: ٦٧، فتح رب البرية: ٢ /٥١.

(١) في الأصل: نجد. انظر التصريح: ١ /١٣٨.

(٢) في الأصل: وبنى. فإنَّه قال قبل: «ويبنى على الفتح».

(٣) وذهب المبرد إلى أنَّهما معربان لأنَّه لم يعهد فيهما التركيب مع شيء آخر، بل ولم يوجد في كلام العرب مثنى وجمع مبنيان. ونقض بأنَّه قال ببنائهما في النداء، فكذا هنا.

انظر التصريح على التوضيح: ١ /٢٣٩، المقتضب: ٤ /٣٦٦، شرح ابن عصفور: ٢ /٢٧٢، شرح الأشموني: ١ /٨، شرح المرادي: ١ /٣٦٥، الهمع: ٢ /١٩٩–٢٠٠، شرح ابن عقيل: ١ /١٤٢، مغني اللبيب: ٣١٣–٣١٤.

٦٧- من الطويل، ولم أعثر على قائله، وعجزه:

ولكن لوُرّادِ المَنون تَتابُعُ

تعزّ: تسل وتصبر. إلفين: تثنية إلف، وهو الذي تألفه. الورّاد: جمع وارد. المنون: الموت. والشاهد في قوله «إلفين» حيث جاء اسماً لـ«لا» النافية للجنس، وهو مثنى، فبني على ما كان ينصب عليه، وهو الياء.

انظر التصريح على التوضيح: ١ /٢٣٩، الشواهد الكبرى: ٢ /٣٣٣، شذور الذهب: ٨٣، شواهد الفيومي: ٢٣، الهمع (رقم): ٥٥٥، الدرر اللوامع: ١ /١٢٦، شرح الأشموني: ٢ /٧، شرح ابن الناظم: ١٨٦، أوضح المسالك: ٦٨، الجامع الصغير: ٦٩.

وقوله:

٦٨- يُحْشَرُ النّاسُ لا بَنينَ ولا آ   باءَ ....

ثمّ أتَى بمثالِ «لا» فيه مُكرَّرةٌ فَقالَ: «كَلا حوْلَ ولا قُوّة»، وقدْ تقدّمَ أنّ «لأ» إذا تكرّرَتْ كانَ عملُها جائزاً/[١] لا واجباً، ولذَلكَ قالَ: [٧٥/ب]

....   والثّان اجْعَلا
مَرْفوعاً او منْصوباً او مُركَّبا   وإنْ رفَعْتَ أوّلاً لا تَنصبا

فهَذه خَمسةُ أوجُه:

الأوّلُ: فتحُهُما معاً، وهُوَ المُستَفادُ منَ المثال.

الثّاني: فتحُ الأولِ، ورفْعُ الثاني، وهُوَ المُستفادُ منْ قولِه: «والثّان اجعَلا مَرفوعاً».

الثّالث: فتْحُ الأولِ، ونصْبُ الثّاني، وهوَ المُستَفادُ منْ قولِه: «أو مَنصوباً».

فهذه ثلاثةُ أوجهٍ في الثّاني، معَ فتْحِ الأوّلِ.

الرّابعُ: رفْعُ الأوّلِ والثّاني.

الخامسُ: رفعُ الأولِ، وبناءُ الثّاني علَى الفتْحِ، وهُما مُستَفادَانِ منْ قولِه:

وإنْ رفَعْتَ أوّلاً لا تَنصبا

فنَهى عنْ نصْبِ الثّاني معَ رفْعِ الأوّلِ، وبقِيَ رفعُهُ وبناؤُهُ علَى الفتْحِ.

ووجْهُ[٢] فتْحهما: أنّهُما مبنيان معَ «لا»، ووجْهُ نصْبِ الثّاني: أنّهُ معْطوفٌ علَى موضعِ اسْمِ «لاَ»، ووجْهُ رفعه: أنّهُ مبتدأٌ محذوفُ الخبَرِ، أو معطوفٌ علَى «لا» معَ اسْمِها، لأنّهُما في موضِعِ رفْعٍ بالابتِداءِ، أو علَى إعْمالِ «لا» عملَ

٦٨- من الخفيف، ولم أعثر على قائله، وتمامه:

يُحْشَرُ النّاسُ لا بَنينَ ولا آ   باءَ إلاّ وقدْ عنَتْهُمْ شُؤُونُ

الحشر: الجمع، وصار في عرف الشرع البعث من القبور. عنتهم: أهمتهم. الشؤون: جمع شأن، وهو الخطب. والشاهد في قوله: «لا بنين» حيث جاء اسماً لـ«لا» وبنى على الياء لكونه مجموعاً على حد مثناه.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٣٩، الشواهد الكبرى: ٢/٣٣٤، شذور الذهب: ٨٤، شواهد الفيومي: ٢٤، الهمع: ١/١٤٦، الدرر اللوامع: ١/١٢٦، شرح الأشموني: ٢/٧، شرح ابن الناظم: ١٨٧، أوضح المسالك: ٦٨، الجامع الصغير: ٦٩.

(١) في الأصل: جائز. انظر شرح المكودي: ١/١١٢.

(٢) في الأصل: وجه. انظر شرح المكودي: ١/١١٢.

«ليْسَ»، ووجْهُ رفْعِ الأوّلِ والثّاني: أنّهما مبتدآن، أو أُعملَتْ «لا» عمَلَ «ليْسَ»، ووجْهُ رفْعِ الأوّلِ وفتْحِ الثّاني: (أنّ)[١] الأوّلَ مبتدأٌ، أو اسْمُ «لا» إنْ أُعملَتْ عمَلَ «ليْس»، والثّاني مَبنيٌّ معَ «لا».

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

ومُفْرَداً نعْتاً لمَبْنيٍّ يَلي فافْتَحْ أوْ انْصبَنْ أو ارْفَعْ تعْدل

يعْني: أنّهُ يَجوزُ في نعْتِ اسْمِ «لا» المبنيٍّ علَى الفتْحِ ثَلاثةُ/ أوجُهٍ: فتْحُهُ، [٧٦/أ] ونَصبُهُ، ورفعُهُ، وذلكَ بشَرطَين:

الأوّلُ: أن يكونَ مفرداً، وذلكَ مفهومٌ من قوله: «ومُفرَداً».

الثّاني: أنْ يكونَ متّصلاً بالمَنْعوت، وذلكَ يُفهَمُ من قوله: «يَلي»، أي: يَلي المَنْعوتَ، فتَقولُ: «لا رجُلَ قائمَ، وقائماً، وقائمٌ»، فوجْهُ الفتْحِ تركيبُ الصّفة معَ الموْصوفِ، ووجْهُ النّصبِ (الحَمْلُ)[٢] على موضعِ اسْمِ «لا»، ووجْهُ[٣] الرّفعِ الحَملُ على موضعِ «لا» واسمِها.

ولا فرْقَ في النّعت بينَ المُشتَقّ - كما مرَّ - والجامدِ المَنعوتِ بمُشْتَقٍّ، ومنهُ «لا ماءَ ماءَ بارداً عندَنا»، لأنّهُ يوصَفُ بالاسْمِ الجامدِ إذا وُصفَ، كـ«مررْتُ برجُلٍ رجُلٍ عاقلٍ»، والقولُ بأنّهُ توكيدٌ لفظيٌّ أو بدَلٌ - خَطأٌ، لأنّ «الماءَ» الثّاني لمّا وُصفَ تقيّدَ بقيْدٍ خرجَ عن كونه مُرادفاً للأوّلِ، فلا يصِحُّ كونُهُ توكيداً (لهُ، ولا بدَلاً)[٤] منهُ، لعدَمِ مُساواتِهِ للأوّلِ.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تعالَى:

وغيرَ ما يَلي وغيرَ المُفرَدِ لا تَبْنِ وانْصِبْهُ أو الرّفْعَ اقْصِدِ

أشارَ في هَذا البيتِ إلى مسألتَيْن:

الأولَى: أنْ يكونَ اسْمُ «لا» مبنياً على الفتْحِ، والنّعْتُ مفرداً، إلاّ أنّه مفْصولٌ بينَهُما.

الثّانيةُ: أن يكونَ النعتُ يَلي المَنعوتَ، إلاّ أنّ أحدَهُما غيرُ مُفردٍ، أي: مُضافٍ.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ١١٢.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ١١٣.

(٣) في الأصل: وجه. انظر شرح المكودي: ١/ ١١٣.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/ ٢٤٤.

فمِثالُ الأوّلِ: «لا رجُلَ في (الدّارِ)[١] ظَرِيفاً، أو ظَرِيفٌ»، ولا يجوزُ البناءُ للفصْلِ بينَهُما.

[٧٦/ب] ومِثالُ الثّاني: «لا غُلامَ سَفَرٍ ظريفاً عندَنا»، و«لا رجُلَ قبيحاً / فعلُهُ عندَنا»، فالفتْحُ فيهِ أيضاً ممتنعٌ لمكانِ الإضافةِ ولأنّهُ يَستَدْعي التركيبَ، وهُم لا يُركّبونَ ما زاد علَى كَلمتَيْن.

ووجْهُ[٢] النّصبِ فيهما (الحمْلُ)[٣] علَى اللفظِ، لأنّ المبنيَّ هُنا شَبيهٌ بالمُعرَب، بلْ الإعرابُ أصلُهُ، ووجْهُ الرّفعِ حمْلُهُ علَى موضعِ «لا» معَ اسمِها.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

والعطْفُ إنْ لمْ تتكرّرْ لا احكُما لهُ بما للنّعت ذي الفصْلِ انْتَمى

يعْني: أنّهُ إذا عطَفْتَ على اسْمِ «لا» المَبنيِّ، ولَمْ تتكرّرْ «لا» - جازَ في المَعطوفِ ما جازَ في النّعتِ المَفصولِ، وهُوَ النّصبُ والرّفعُ، وامْتَنَع البناءُ علَى الفتْحِ، لفصْلِ العاطفِ، فتَقولُ: «لا رجُلَ وامرأةً» بالنّصب، و«امرأةٌ» بالرّفعِ.

وسكتَ النّاظِمُ عنِ البَيانِ والتّوكيدِ المعنويِّ بِناءً علَى أنّهُما لا يَتْبَعانِ نَكرةً.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وأعْطِ لا معْ هَمزَةِ اسْتِفْهامِ ما تَستَحِقُّ دونَ الاستِفْهامِ

يعْني: أنّ حُكمَ «لا» إذا دخَلتْ[٤] علَيْها همزَةُ الاستفهامِ كحُكْمِها إذا لَمْ تَدخُلْ علَيْها منْ عمَلٍ في اللفْظ نحْوُ «ألا غُلامَ سفَرٍ حاضِرٌ» بنَصب «غُلامٍ» لا غيرُ، ومِنْ تَركيبٍ نحْوُ «ألا رجُلَ في الدّارِ» بفتْحِ «رجُلٍ» لا غيْرُ، وتَكْرارٍ نحْوُ «ألا رُجوعَ، وألا (حِباءَ)»[٥] بالأوْجُهِ الخمسَةِ.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الاصل. انظر شرح المكودي: ١/١١٣.

(٢) في الأصل: وجه. انظر شرح المكودي: ١/١١٣.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الاصل. انظر شرح المكودي: ١/١١٣.

(٤) في الأصل: ذا خلت. انظر شرح المكودي: ١/١١٤.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/٢٤٤. والحباءُ: ما يحبو به الرجل صاحبه ويكرمه به، يقال: حبا فلاناً حبواً وحبوة: أعطاه بلا جزاء ولا من، ومنه حديث صلاة التسبيح: «ألا أمْنَحُكَ ألا أحْبوكَ».
انظر تهذيب اللغة للأزهري: ٥/٢٦٦ (حبو)، تاج العروس: ١٠/٨١ (حبو)، اللسان: ٢/٧٦٦ (حبا).

وفي إطْلاق النّاظم الاسْتحاقَ في جَميعِ الوُجوه نظَرٌ(١)، لأنّهُ قدْ يحدُثُ فيها إذا دخَلَتْ علَيْها الهَمزةُ: الإنكارُ التّوبيخيّ، كقوله/ : [١/٧٧]

٦٩- أَلا ارْعِواءَ لِمَنْ ولّتْ شَبيبَتُهُ ....

وهوَ الغالبُ، والتّمنّي، (كقوله)(٢):

٧٠- أَلا عُمْرَ ولّى مُستَطاعٌ رُجوعُهُ ....

---

(١) تبع المؤلف في ذلك المرادي والمكودي، قال المرادي: فاعلم أنّ كلام المصنف مناقش من وجهين: أحدهما: أنّه أطلق فشمل التي للعرض. فإن قلت: فلعله يقول بأنّها غير مركبة من الهمزة و«لا» فلم يشملها الإطلاق. قلت: قد استثناها في الكافية والتسهيل، فدل على أنّها عنده مركبة. والآخر: أنّ مقتضى كلامه هنا موافقة المازني والمبرد في تسوية التي للتمني بالتي للتوبيخ والإنكار والتي لمجرد الاستفهام، وهو خلاف ما ذهب إليه في غير هذا الكتاب. انتهى.

انظر شرح المرادي: ١/٣٧٢-٣٧٣، المكودي مع ابن حمدون: ١/١١٤، شرح الكافية لابن مالك: ١/٥٣٢-٥٣٣، التسهيل: ٦٩.

٦٩- من البسيط، ولم أعثر على قائله، وعجزه:

وآذَنَتْ بمَشيبٍ بعْدَهُ هرَمُ

الارعواء: الانكفاف عن القبيح. ولى: ذهب. آذنت: أعلمت. قوله: «بمشيب» قيل: هو دخول الرجل في حد الشيب ولو لم يشب، وقيل: الشيب بالفعل، وهو بياض الشعر. هرم: كبر. والشاهد في قوله «ألا ارعواء» حيث قصد بـ«لا» التي لنفي الجنس مع الهمزة: الاستفهام التوبيخي والانكار، مع إبقاء عملها.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٤٥، الشواهد الكبرى: ٢/٣٦٠، مغني اللبيب (رقم): ١٠٨، الهمع (رقم): ٥٦٤، الدرر اللوامع: ١/١٢٨، شرح الأشموني: ٢/١٤، شرح ابن عقيل: ١/١٤٦، شواهد الجرجاوي: ٨٤، أبيات المغني: ٢/٩٢، شرح ابن الناظم: ١٩٢، شواهد العدوي: ٨٤، شواهد المغني: ١/٢١٢، شرح دحلان: ٦١، أوضح المسالك: ٧٠، المطالع السعيدة: ٢٣٦، ارتشاف الضرب: ٢/١٧٧.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/٢٤٥.

٧٠- من الطويل، ولم أعثر على قائله، وعجزه:

فَيرأَبَ ما أثْأَتْ يدُ الغَفَلات

ولى: أدبر. فيرأب: فيصلح. أثأت: أفسدت. والشاهد في قوله: «ألا عُمر» حيث أريد بالاستفهام مع«لا» مجرد التمني، وهذا كثير.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٤٥، الشواهد الكبرى: ٢/٣٦١، ٣/١٢٦، ارتشاف الضرب: ٢/١٧٧، أوضح المسالك: ٧٠، الجنى الداني: ٣٨٤، البهجة المرضية: ٦١، مغني اللبيب (رقم): ١٠٩، ٧٠٩، شرح الأشموني: ٢/١٥، أبيات المغني: ٢/٩٢، شرح ابن عقيل: ١/١٤٦، شواهد العدوي: ٨٥، شرح ابن الناظم: ١٩٣، شواهد المغني: ١/٢١٣، ٢/٨٠٠، شواهد الجرجاوي: ٨٥، شرح المرادي: ١/٣٧١، شرح دحلان: ٦١.

وهُوَ كَثيرٌ، وقدْ يَبْقى كُلّ واحدٍ منهُما علَى معْناهُ، وذلِكَ إذا كانَ الاستِفهامُ عنِ النّفيِ، كقولِ قيْسِ بنِ الملوّحِ[١].

٧١- ألا اصْطَبارَ لسَلْمى أمْ لَها جلَدٌ ....

وهو قَليلٌ، حتّى توَهّمَ الشّلوبينُ[٢]: أنّهُ غيرُ واقعٍ[٣].

---

(١) هو قيس بن الملوح (وقيل: قيس بن معاذ) بن مزاحم بن قيس العمري المشهور بمجنون ليلى، شاعر غزل من المتيمين، من أهل نجد، لقب بالمجنون لهيامه في حب ليلى بنت سعد، وأخباره كثيرة مشهورة توفي سنة ٦٨هـ، وقد جمع بعض شعره في ديوان.
انظر ترجمته في سمط اللآلئ: ٣٥٠، المؤتلف والمختلف: ١٨٨، فوات الوفيات: ٢/١٣٦، الأعلام: ٥/٢٠٨، معجم المؤلفين: ٨/١٣٥، الخزانة: ٤/٢٢٩.

٧١- من البسيط، لقيس بن الملوح في ديوانه (٢٢٨) منفرداً، وعجزه:
إذا أُلاقِي الّذي لاقاهُ أمْثالِي
ويروى: «لليلى» بدل «لسلمى». الاصطبار: حبس النفس عن الجزع. وقوله: «لاقاه أمثالي» كناية عن الموت. والشاهد في قوله: «ألا اصطبار» حيث أريد به مجرد الاستفهام عن النفي، والحرفان باقيان على معنييهما، وهو قليل، ولذلك توهم الشلوبين أنّه غير واقع ولكن ردَّ عليه بهذا.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٤٤، الشواهد الكبرى: ٢/٣٥٨، الجامع الصغير: ٢١٣، ارتشاف الضرب: ٢/١٧٦، مغني اللبيب (رقم): ٩، ١١٠، الهمع (رقم): ٥٦٢، الدرر اللوامع: ١/١٢٨، شرح الأشموني: ٢/١٥، أبيات المغني: ١/٤٧، ٢/٩٣، شرح ابن عقيل: ١/١٤٦، شواهد العدوي: ٨٤، المطالع السعيدة: ٢٣٥، شواهد الجرجاوي: ٨٤، شرح ابن الناظم: ١٩٢، شواهد المغني: ١/٤٢، ٢١٣، شرح المرادي: ١/٣٧٠.

(٢) هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الأندلسي الإشبيلي المعروف بالشلوبيني (نسبة إلى حصن الشلوبين، أو الشلوبينية من قرى إشبيلية) ومن المؤرخين من يقول: الشلوبين بغير نسبة، ويفسره بأنَّ معناها: الأبيض الأشقر، وكنيته أبو علي، من كبار العلماء في النحو واللغة، ولد سنة ٥٦٢هـ، وتوفي سنة ٦٤٥هـ، من آثاره: التوطئة في النحو، شرح المقدمة الجزولية في النحو، تعليق على كتاب سيبويه، وغيرها، وله شعر.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٣٦٤، مرآة الجنان: ٤/١١٣، روضات الجنات: ٥٠١، معجم المؤلفين: ٧/٣١٦، الأعلام: ٥/٦٢، إنباه الرواة: ٢/٢٣٢.

(٣) ورد على الجزولي إجازته إياه. قال الشيخ خالد: والحق وقوعه في كلامهم على قلة، كقولهم في المثل «أفلا قماص بالعير».
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٤٥، أوضح المسالك: ٧٠، شرح الرضي: ١/٢٦١، الهمع: ٢/٢٠٥، شرح الأشموني: ٢/١٥، إرشاد الطالب النبيل: (١٤٧/أ)، ارتشاف الضرب: ٢/١٧٦.

وظاهِرُ كَلامِ النّاظمِ: أنّهُ مُوافِقٌ فيهِ للمازِنيّ والمُبَرِّد، فإنّها عندَهما تجْري مَجْراها قبلَ الهَمزةِ مطلقاً[١].

والمُعتَمَدُ عندَ سيبويهِ والخَليلِ أنّ «ألا» هَذه مُلاحَظٌ فيها معْنى الفعلِ والحرْف، فهِيَ بمنزلة «أتمنّى» فلا خبَرَ لَها، وبمنْزلَة «ليْتَ» فَلا يَجوزُ مراعاةُ محلِّها معَ الاسْمِ، ولاَ إلْغاؤها إذا تكرّرتْ فَلا تعمَلُ «ألا» عندَهُما إلاَّ في الاسْمِ خاصّةً[٢].

وأمّا «ألا» الّتي للعَرْضِ، فَلا مدْخَلَ لَها في هَذا البابِ، لأنّها لا تدخُلُ إلاّ على الفعلِ خاصّةً.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

وشاعَ في ذَا البابِ إسْقاطُ الخبَرْ   إذا المُرادُ معْ سُقوطِه ظهَرْ

يعْني: أنّهُ إذا لمْ يُعلَمْ الخبَرُ، سَواءٌ قُلنا إنّهُ خبَرُ «لا»، أو خبَرُ المُبتَدأ - وجَبَ ذكرُهُ للجَهْلِ به، نحْوُ «لا أحَدَ أغْيَرُ (منَ)[٣] اللّه»[٤]، وإذا عُلِمَ منْ سياقٍ أو غيرِه فحذْفُهُ كثيرٌ نحْوُ ﴿قالُوا لا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠] أي: علَيْنا، ولو ذُكِرَ

---

(١) انظر المقتضب: ٤/٣٨٢، شرح المكودي: ١/١١٤، شرح الرضي: ١/٢٦٢، شرح الكافية لابن مالك: ١/٥٣٢، ٥٣٤، شرح المرادي: ١/٣٧١، شرح الأشموني: ٢/١٦.

(٢) قال سيبويه في الكتاب (١/٣٥٩): «واعلم أنَّ «لا» إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمني عملت فيما بعدها فنصبته، ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع إلاَّ فيما تعمل فيه في الخبر، وتسقط النون والتنوين، كما سقطا في الخبر، فمن ذلك: «ألا غلام لي»، و«ألا ماء بارداً». انتهى.
وانظر التصريح على التوضيح: ١/٢٤٥، شرح الأشموني: ٢/١٥، أوضح المسالك: ٧٠، شرح المرادي: ١/٣٧٢، شرح الكافية لابن مالك: ١/٥٣٤، ارتشاف الضرب: ٢/١٧٧.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/٢٤٦.

(٤) روى البخاري في صحيحه (كتاب النكاح/ باب الغيرة): (٦/٧٢، ٧٤) عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «لا أحَدَ أغْيَرُ منَ الله ولذَلكَ حرّم الفَواحشَ ما ظهَر منْها وما بطَنَ».
وانظر صحيح مسلم رقم: ٣٣، ٣٦، مسند أحمد: ١/٤٣٦، فتح الباري: ٨/٣٠٢، ٢٩٦، سنن الترمذي رقم: ٣٥٣٠، الدر المنثور: ٢/٢٤٨، ٣/٨١. وانظر شرح الكافية لابن مالك: ١/٥٣٦، الهمع: ٢/٢٠٣، مغني اللبيب: ٧٨٨، شرح ابن عقيل: ١/١٤٧، كاشف الخصاصة: ٨٨، شرح ابن الناظم: ١٩٣، البهجة المرضية: ٦١، التصريح على التوضيح: ١/٢٤٦.

لجازَ عندَ الحِجازيّينَ، وأما التّميميّونَ والطّائيّونَ فيَلتَزِمون(١) حذْفَهُ، هكذا نقَلَ النّاظِمُ(٢).

وفُهِمَ من إطْلاقِهِ في الخبَر: أنّهُ لا فرْقَ/ بيْنَ أنْ يكونَ ظرفاً أو مجْروراً، أو غيرَهُما. [٧٧/ب]

ونقَلَ ابْنُ خَروفٍ عن بَني تَميمٍ: أنّهُم لا يُظهِرونَ خبراً مرفوعاً، ويُظهِرونَ المَجرورَ والظّرفَ(٣) وهُوَ ظاهِرُ كَلامِ سيبَويهِ(٤).

وفُهِمَ من قولِهِ: «في ذا البابِ» أنّ حذْفَ الخبَرِ في غيرِ هذا البابِ ليْسَ بِشائعٍ وإنْ عُلِمَ.

---

(١) في الأصل: فليتزمون. انظر التصريح: ١/ ٢٤٦.

(٢) قال الناظم في شرح الكافية (١/ ٥٣٥): «وحذف الخبر في هذا الباب إذا كان لا يجهل يكثر عند الحجازيين، ويلتزم عند التميميين. فإن كان يجهل عند حذفه وجب ثبوته عند جميع العرب». انتهى. وإنّما وجب الحذف عند الحجازيين – أو كثر عند التميميين – لأنَّ «لا» وما دخلت عليه جواب استفهام عام، والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً، ولهذا يكتفون فيها بـ«لا» و«نعم» ويحذفون الجملة بعدهما رأساً، وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع «إلا» نحو «لا إله إلا الله»، و«لا حول ولا قوة إلا بالله».
انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٤٦، الهمع: ٢/ ٢٠٢، البهجة المرضية: ٦١، شرح المرادي: ١/ ٣٧٣، تاج علوم الأدب: ٢/ ٦١٤، مغني اللبيب: ٣١٥، شرح الأشموني: ٢/ ١٧، ارتشاف الضرب: ٢/ ١٦٧.

(٣) وبمثله قال الجزولي. قال الأندلسي: «لا أدري من أين نقله – يقصد الجزولي – ولعله قاسه، وقال: والحق أنَّ بني تميم يحذفون وجوباً إذا كان جواباً أو قامت قرينة غير السؤال عليه، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأساً، إذ لا دليل عليه، وبنو تميم إذن كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به، فعلى هذا القول يجب إثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز ويجب عند بني تميم». وقال ابن مالك: «وزعم قوم منهم الزمخشري والجزولي أنَّ بني تميم يحذفون خبر «لا» مطلقاً على سبيل اللزوم، إلا أنَّ الزمخشري قال: وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً، وقال الجزولي: ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفاً. وليس بصحيح ما قالاه، لأنَّ حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه». انتهى.
انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٤٦، شرح الكافية لابن مالك: ١/ ٥٣٧، شرح الرضي: ١/ ١١٢، الهمع: ٢/ ٢٠٣، ارتشاف الضرب: ٢/ ١٦٦، شرح ابن عصفور: ٢/ ٢٧٣، المفصل: ٣٠.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ٣٤٥، التصريح على التوضيح: ١/ ٢٤٦.

الباب الثّالث عشر
«ظنّ» وأخواتُها

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

ظَنَّ وأخَواتُها

انْصبْ بفعلِ القَلبِ جُزأي ابتدا … أعْني رأى خالَ عَلمْتُ وجَدا
ظنَّ حسبْتُ وزَعَمْتُ مع عَدْ … حَجا دَرَى وجعَلَ اللذْ كاعْتَقَدْ
وهَبْ تعَلَّمْ والّتي كَصَيَّرا … أيضاً بها انْصبْ مُبتَداً وخَبَرا

منْ نَواسِخِ الابْتداءِ: «ظنَّ» وأخَواتُها، فتَدخُلُ على المُبتدأ والخبَرِ، فتَنصبُهُما - بعْدَ أخْذِها[1] الفاعِلَ - على قوْلِ الجُمهورِ[2] مفعولينِ علَى التّشبيهِ بـ«أعْطَيْتُ»، وهيَ علَى قِسمينِ: قَلبيّةٍ، وتصْييريّةٍ.

وقدْ أشارَ إلى الأوّل بقوله:

انْصبْ بفعْلِ القَلْبِ جُزأي ابْتدا

«وجُزأي الابتداء» هُما المبتدأ والخبَر، وإنّما قِيلَ لَها: أفْعالُ القَلبِ، لأنّ مَعانِيها قائمةٌ بهِ، وليْسَ كُلُّ قَلْبيٍّ يَنصبُ مَفعولينِ، بلِ القَلْبيُّ ثلاثةُ أقسامٍ:

- ما لا يتعدّى بنفسه، نحْوُ «فكّرَ في كَذا، وتفكّرَ فيه».
- وما يتعدّى لواحدٍ بنفسهِ، نحْوُ «عرفَ زيْدٌ الحَقَّ»، و«فَهِمَ المسألةَ».
- وما يتعدّى لاثْنَينِ بنفْسهِ، وإلَيه أشارَ النّاظمُ بقوله:

.... أعْني رأَى خالَ علِمْتُ وجَدَا

---

(١) في الأصل: أخذهما. انظر شرح المكودي: ١/١١٥.

(٢) وذهب الفراء إلى أنّ الثاني منصوب على التشبيه بالحال، مستدلاً بوقوعه جملة وظرفاً وجاراً ومجروراً. وعورض بوقوعه معرفة وضميراً وجامداً، وبأنّه لا يتم الكلام بدونه. وأنكر السهيلي دخولها على المبتدأ والخبر أصلاً قال: بل هي بمنزلة «أعطيت» في أنّها استعملت مع مفعولها ابتداء.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٤٦-٢٤٧، الهمع: ٢/٢٢٢.

[٧٨/أ]

ظنّ حَسِبْتُ وزعَمْتُ معَ عدْ(١) حجًا دَرَى / وجعَلَ اللّذْ كاعْتَقَدْ
وهَبْ تعلّمْ ....

ثمّ إنّ هَذا القِسْمَ ينقَسِمُ إلى أربعَةِ أقْسامٍ:

أحدُها: ما يُفيدُ في الخبَرِ يَقيناً، وهيَ:

«وجَدَ» نحو قوله تعالَى: ﴿تَجِدُوْهُ عِنْدَ اللّهِ هُوَ خَيْراً﴾ [المزمل: ٢٠].

(و«تعلَّمْ» بمَعْنى: اعلَمْ، نحوُ قولِ زِيادٍ(٢):

٧٢- تعَلَّمْ شِفاءَ النّفسِ قهرَ عدُوِّها ....

---

(١) في الأصل: عد مع. انظر الألفية: ٥٣.

(٢) قال العيني: هو زياد بن سيار بن عمرو بن جابر، وكان زياد هذا قد خرج هو والنابغة يريدان الغزو، فرأى زياد جرادة، فقال: حرب ذات ألوان، فرجع ومضى النابغة، ولمّا رجع غانماً قال:

يُلاحظُ طِيرَةً أبداً زيادُ لتُخْبِرَهُ وما فيها خَبيرُ

وذكر بعده ثلاثة أبيات. ولم أجد لزياد هذا ترجمة فيما رجعت إليه من مصادر، ولعله: زبان بن سيار بن عمرو بن جابر، لأنني وجدت نفس القصة والأبيات في كتابي الجاحظ: الحيوان والبيان منسوبة لزبان بن سيار. وزبان هذا هو زبان بن سيار بن عمرو بن جابر الفزاري، شاعر جاهلي غير قديم من أهل المنافرات، عاش قبيل الإسلام، وكانت له مع النابغة أبيات في المهاجاة، توفي سنة (١٠) ق.هـ، أدرك ابنه منظور الإسلام وأسلم، وكان سيد قومه غير مدافع.

انظر في ذلك الشواهد الكبرى: ٢/٣٧٤، الحيوان للجاحظ: ٣/٤٤٧-٤٤٨، و٥/٥٥٤-٥٥٥، البيان والتبيين للجاحظ: ٣/٣٠٤-٣٠٥، سمط اللآلئ: ٣/٢٦، طبقات فحول الشعراء للجمحي (مطبعة المدني): ١١٢، تاريخ التراث العربي (المجلد الثاني - الجزء الثاني): ١٣٧، الأعلام: ٣/٤١، المعارف لابن قتيبة: ١١٢.

٧٢- من الطويل، وعجزه:

فَبالغْ بلُطْفٍ في التّحَيُّلِ والمَكْرِ

وقد نسبه العيني لزياد بن سيار (وقيل يسار)، فقال البغدادي في أبيات المغني: «وقد غلط في هذه النسبة». تعلم: اعلم وتيقن. شفاء النفس: قضاء مآربها. قهر عدوها: ظفرها به. بالغ: من المبالغة في الشيء وهي بذل الجهد في تحصيله. بلطف: برفق. التحيل: تدبير الفكر حتى يهتدي إلى المقصود، وأراد تدبير الحيلة لقهر العدو. المكر: الخديعة. والشاهد في قوله: «تعلم» حيث دل على اليقين، ونصب مفعولين.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٤٧، الشواهد الكبرى: ٢/٣٧٤، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٤٦، شذور الذهب: ٣٦٢، أوضح المسالك: ٧٢، مغني اللبيب (رقم): ١٠١٧، الهمع (رقم): ٥٨٢، الدرر اللوامع: ١/١٣٢، شرح الأشموني: ٢/٢٤، المطالع السعيدة: ٢٣٩، شرح ابن الناظم: ١٩٦، شرح ابن عقيل: ١/١٤٩، ١٥١، شرح دحلان: ٦٢، شواهد الجرجاوي: ٨٨، البهجة المرضية: ٦٢، أبيات المغني: ٧/٢٦١، شواهد المغني: ٢/٩٢٣، شواهد العدوي: ٨٨، شرح الفريد: ٢٩٨، شواهد الفيومي: ١١٠، كاشف الخصاصة: ٩٢، الخزانة: ٩/١٢٩، فتح رب البرية: ١/١٦.

وقَدْ تَكونُ بمَعْنى الماضِي، قالَ يَعْقوبُ[١]: «تَقولُ: تعلّمْتُ أنّ زَيْداً خارِجٌ، بمعْنى: علمْتُ»[٢].

و«دَرَى»، نحْوُ قوله:)[٣]

٧٣– دُريتَ الوفيَّ العهْدَ يا عُرْوَ فاغْتَبطْ ....

والثّاني: ما يُفيْدُ في الخبَرِ رُجْحاناً، وهيَ:

«جعَلَ»، وفيها زيادَةٌ، وهيَ الاعْتقادُ، ولذَلكَ قالَ: «وجعَلَ اللذْ كاعْتَقَدْ»، نحْوُ ﴿وجَعَلوا المَلائكَةَ الّذينَ هُمْ عِبادُ الرّحمنِ إِناثاً﴾ [الزخرف: ١٩].

و«حَجا»، نحْوُ قَولِ تَميمٍ[٤]:

---

(١) هو يعقوب بن إسحاق بن السكيت، أبو يوسف، إمام في اللغة والنحو والأدب، عالم بالقرآن والشعر، ولد سنة ١٨٦هـ، وتعلم ببغداد، وصحب الكسائي، واتصل بالمتوكل العباسي فعهد إليه بتأديب أولاده، وجعله في عداد ندمائه، ثم قتله لخمس خلون من رجب سنة ٢٤٤هـ (وقيل: ٢٤٣، وقيل: ٢٤٦هـ)، من آثاره: إصلاح المنطق، القلب والإبدال، معاني الشعر، المقصور والممدود، الأجناس، شرح شعر الأخطل، وغيرها.

انظر ترجمته في نزهة الألباء: ٢٣٨، معجم الأدباء: ٢/ ٥٠، شذرات الذهب: ٢/ ١٠٦، روضات الجنات: ٢٣٧، معجم المؤلفين: ١٣/ ٢٤٣، الأعلام: ٨/ ١٩٥.

(٢) قال يعقوب بن السكيت في إصلاح المنطق (٣٧٨): «وتقول: «قد علمت أنَّ فلاناً خارج، وقد تعلمت أنَّ فلاناً خارج»، بمنزلة: علمت». انتهى. وانظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٤٧، الصحاح: ٥/ ١٩٩١ (علم)، اللسان: ٤/ ٣٠٨٣ (علم)، الهمع: ٢/ ٢١٥، حاشية الخضري: ١/ ١٥١.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح: ١/ ٢٤٧.

٧٣– من الطويل، ولم أعثر على قائله، وعجزه:

فإنّ اغْتباطاً بالوَفاءِ حَميدُ

دريت: علمت وتيقنت. عرو: مرخم «عروة». والشاهد في قوله: «دريت» حيث دلت «درى» على اليقين، ونصبت مفعولين، الأول منهما التاء، وهي في موضع رفع على النيابة عن الفاعل، و«الوفيّ» مفعولها الثاني.

انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٤٧، الشواهد الكبرى: ٢/ ٣٧٣، شذور الذهب: ٣٦٠، شواهد الفيومي: ١١٠، الهمع (رقم): ٥٨١، الدرر اللوامع: ١/ ١٣٢، شواهد العدوي: ٨٨، شرح ابن عقيل: ١/ ١٤٨، شواهد الجرجاوي: ٨٨، شرح دحلان: ٦٢، المطالع السعيدة: ٢٣٩، أوضح المسالك: ٧٢، البهجة المرضية: ٦٢، شرح الكافية لابن مالك: ٢/ ٥٤٥، شرح الأشموني: ٢/ ٢٣.

(٤) هو تميم بن أبي بن مقبل، من بني العجلان، من بني عامر بن صعصعة، أبو كعب، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام وأسلم، فكان يبكي أهل الجاهلية، عاش نيفاً ومئة سنة، وعد من المخضرمين، وكان يهاجي النجاشي الشاعر، توفي بعد سنة ٣٧هـ، له ديوان شعر.

انظر ترجمته في الإصابة: ١/ ١٩٥، سمط اللآلئ: ٦٦، الخزانة: ١/ ٢٣١، الأعلام: ٢/ ٨٧.

٧٤- (قَدْ)(١) كُنْتُ أحْجُو أبَا عَمْرٍو أخا ثِقَةٍ ....

و«عَدَّ»، نحْوُ قوْلِ النُّعْمانِ(٢):

٧٥- فَلا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ في الغِنَى ....

و«هَبْ»، نحْوُ قولِ ابْنِ هَمّامٍ(٣):

٧٤- من البسيط، لتميم (وليس في ديوانه)، وقيل: هو لأبي شنبل الأعرابي، وعجزه:

حتّى ألَمّتْ بِنا يوماً مُلِمّاتُ

أحجو: أظن. ألمت: نزلت. الملمات: جمع «ملمة»، وهي النازلة من نوازل الدنيا. والشاهد في قوله: «أحجو» حيث دلت «حجا» على الرجحان ونصبت مفعولين.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٤٧، الشواهد الكبرى: ٢/٣٧٦، شذور الذهب: ٣٥٧، شواهد الفيومي: ١٠٩، الهمع (رقم): ٥٧١، الدرر اللوامع: ١/١٣٠، شرح الأشموني: ٢/٢٣، شواهد العدوي: ٩١، شرح ابن عقيل: ١/١٥٠، شرح ابن الناظم: ١٩٩، شواهد الجرجاوي: ٩١، شرح دحلان: ٦٢، البهجة المرضية: ٦٢، أوضح المسالك: ٧٢، المطالع السعيدة: ٢٣٧، فتح رب البرية: ١/٢٧.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المصادر المتقدمة.

(٢) هو النعمان بن بشير بن سعيد بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري، أبو عبد الله، أمير شاعر خطيب من الصحابة الأجلاء، نزل الشام، وشهد صفين مع معاوية، وولي القضاء بدمشق، وولي اليمن في عهد معاوية، ثم استعمله على الكوفة وعزله، وولاه حمص واستمر فيها إلى أن توفي يزيد بن معاوية، فبايع الزبير وتمرد أهل حمص فخرج هارباً، فاتبعه خالد الكلاعي، فقتله سنة ٦٥هـ، له ديوان شعر.

انظر ترجمته في الإصابة ترجمة رقم: ٨٧٣٠، المحبر: ٢٧٦، أسد الغابة: ٥/٢٢، جمهرة الأنساب: ٣٤٥، الأعلام: ٨/٣٦، معجم المؤلفين: ١٣/١٠٣.

٧٥- من الطويل للنعمان، وعجزه:

ولَكِنّما المَوْلَى شَرِيكُكَ في العُدْمِ

تعدد: تظن. والمراد بالمولى الصاحب. قوله: «في العدم» أي: في حالة الإعسار والفقر. والشاهد في قوله: «تعدد» حيث دلت على الرجحان ونصبت مفعولين.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٤٨، الشواهد الكبرى: ٢/٣٧٧، الدرر اللوامع: ١/١٣٠، الهمع (رقم): ٥٧٢، شرح ابن عقيل: ١/١٥٠، شواهد الجرجاوي: ٩١، شرح الأشموني: ١/٢٢، شواهد العدوي: ٩١، شرح ابن الناظم: ١٩٨، شرح المرادي: ١/٣٧٥، شرح دحلان: ٦٢، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٤٥، البهجة المرضية: ٦٢، شرح التسهيل لابن مالك (١/٧٨ - مخطوط)، المطالع السعيدة: ٢٣٨، شواهد التوضيح لابن مالك: ١٢٢، فتح رب البرية: ١/٢٨.

(٣) هو عبد الله بن همام بن نبيشة بن رياح السلولي بن بني مرة بن صعصعة، شاعر إسلامي، أدرك معاوية، وبقي إلى أيام سليمان بن عبد الملك أو بعده نحو سنة ١٠٠هـ، له أخبار، يقال له: العطار، لحسن شعره.

=

٧٦- .... وإلاّ فهَبْني امْرأً هالِكا

و«زعَمَ» نحوُ قولِ أبي(١) أُميّةَ الحنفيِّ:

٧٧- زعَمَتْني شَيْخاً ولسْتُ بشَيْخٍ ....

والثّالثُ: ما يَردُ بالوَجهين، والغالبُ كونُهُ لليقينِ، وهيَ:

«رأى»، كقَولهِ جلَّ ثناؤُه: ﴿إنّهُمْ يرَوْنَهُ بَعيداً(٢)، ونراهُ قَريباً﴾ [المعارج: ٦-٧]، الأوّلُ للرّجحانِ، والثّاني لليقينِ.

و«علِمَ»، كقَوله تَعالَى: ﴿فاعْلَمْ أنّهُ لا إلهَ إلاّ الله﴾ [محمد: ١٩]، وقولهُ تَعالَى: ﴿فإنْ علِمتُموهُنّ مُؤمِناتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠]، الأُولَى لليَقين، والثّانيةُ للرّجحانِ.

= انظر ترجمته في الشعر والشعراء: ٢/٦٥٥، سمط اللآلئ: ٦٨٣، الأعلام: ٤/١٤٣، الخزانة: ٩/٣٥.

٧٦- من المتقارب، لابن همام من قصيدة له مدح بها عبد الله بن زياد بن أبيه، وصدره:

فقُلْتُ أجِرْني أبَا خالدٍ

ويروى: «أبا مالك» بدل «أبا خالد». وأجرني: أغثني. والمعنى: فقلت أغثني وأمني مما أخاف يا أبا خالد، وإن لم تفعل فليكن ظنك بي الهلاك. والشاهد في قوله: «فهبني» حيث دلت على الرجحان ونصبت مفعولين.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٤٨، الشواهد الكبرى: ٢/٣٧٨، شرح ابن الناظم: ١٩٩، الخصائص: ٢/١٨٦، شذور الذهب: ٣٦١، مغني اللبيب (رقم): ١٠١٨، الهمع (رقم): ٥٧٨، الدرر اللوامع: ١/١٣١، شرح الأشموني: ٢/٢٤، أبيات المغني: ٧/٢٦٣، شواهد الفيومي: ١١٠، شرح ابن عقيل: ١/١٥٠، ١٥١، شواهد الجرجاوي: ٩٢، شرح المرادي: ١/٣٧٧، شواهد العدوي: ٩٢، المطالع السعيدة: ٢٣٨، فتح رب البرية: ١/٣١.

(١) في الأصل: أبو.

٧٧- من الخفيف لأبي أمية الحنفي واسمه أوس، ولم أعثر له على ترجمة، وهو من قصيدة له، وعجزه:

إنّما الشّيخُ مَنْ يَدبُّ دَبِيبا

يدب: أي يدرج في المشي رويداً. والشاهد في قوله: «زعمتني» حيث دلت «زعم» على الرجحان ونصبت مفعولين.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٤٨، الشواهد الكبرى: ٢/٣٧٩، مغني اللبيب (رقم): ١٠١٦، شذور الذهب: ٣٥٨، شرح الأشموني: ٢/٢٢، شواهد الفيومي: ١٠٩، أبيات المغني: ٧/٢٦٠، شواهد المغني: ٢/٩٢٢، شرح دحلان: ٦٢، أوضح المسالك: ٧٢، المطالع السعيدة: ٢٣٧، فتح رب البرية: ١/٢٩.

(٢) في الأصل: بعيد. انظر التصريح: ١/٢٤٨.

والرّابعُ: ما يردُ بهِما، والغالِبُ كونُهُ للرجحانِ، وهيَ:

«ظنّ»، كقوله:

٧٨- ظنَنْتُكَ إنْ شُبَّتْ لَظى الحرْبِ صالياً ....

وقولِهِ تَعالى: ﴿يَظُنّونَ أنّهُمْ مُلاقُوا ربِّهم﴾ [البقرة:٤٦]، الأوّلُ للرجحانِ، والثّاني لليقينِ.

و«حَسِبَ»(١)، كقولِ زُفَرَ(٢):

٧٩- وكُنّا حَسِبْنا كُلَّ بَيْضاءَ شَحْمَةً / .... [٧٨/ب]

وقولِ لَبيدٍ:

٧٨- من الطويل، ولم أعثر على قائله، وعجزه:

فعَرَّدْتُ فِيمَنْ كانَ عنْها مُعَرِّدا

شبت: أوقدت. لظى الحرب: نارها. صالياً: من صلى يصلي إذا دخل. قوله: «فعردت» من عرد الرجل إذا انهزم وترك القصد. والمعرد: المنهزم. والشاهد في قوله: «ظننتك» حيث جاءت بمعنى الرجحان ونصبت مفعولين.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٤٨، الشواهد الكبرى: ٢/٣٨١، شرح الأشموني: ٢/٢١، أوضح المسالك: ٧٣، فتح رب البرية: ١/٢١.

(١) في الأصل: وحسبت. راجع التصريح: ١/٢٤٨.

(٢) هو زفر بن الحارث بن عبد عمرو بن معاذ الكلابي أبو الهذيل، شاعر، أمير من التابعين، وسيد قيس في زمانه، شهد صفين مع معاوية أميراً على أهل قنسرين، وشهد وقعة مرج راهط مع الضحاك بن قيس الفهري، ثم هرب إلى قرقيسيا (عند مصب نهر الخابور في الفرات)، ولم يزل فيها حتى مات حوالي سنة ٧٥هـ في خلافة عبد الملك بن مروان.

انظر ترجمته في المؤتلف والمختلف: ١٢٩، الخزانة: ٢/٣٧٢، الأعلام: ٣/٤٥، شواهد المغني: ٢/٩٣١، الشواهد الكبرى: ٢/٣٨٢.

٧٩- من الطويل، لزفر من قصيدة له قالها يوم مرج راهط (موضع كانت لهم فيه وقعة بالشام)، وعجزه:

عَشيّةَ لاقَيْنا جُذامَ وحِمْيَرا

قوله: «كل بيضاء شحمة»، أراد: كنا نطمع في أمر فوجدناه على خلاف ما كنا نظن، وهذا من قولهم: «ما كل بيضاء شحمة وما كل سوداء تمرة»، وهو من أمثال العرب. جذام وحمير: قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتأنيث. ويروى: «ليالي قارعنا» بدل «عشية لاقينا». والشاهد في قوله: «حسبنا» حيث دلت على الرجحان، ونصبت مفعولين.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٤٩، الشواهد الكبرى: ٢/٣٨٢، مغني اللبيب (رقم): ١٠٧٨، شرح ابن الناظم: ١٩٧، شواهد المغني: ٢/٩٣٠، أوضح المسالك: ٧٣، شرح الحماسة للمرزوقي: ١٥٥.

٨٠- حَسِبْتُ التُّقَى والجُودَ خَيْرَ تِجارةٍ ....

الأوّلُ للرجحان، والثّاني لليقين.

و« خالَ »، كقوله:

٨١- إخالُكَ إنْ لم تَغْضُضِ الطّرْفَ ذَا هَوىً ....

وقوله:

٨٢- ما خِلتُني زِلْتُ بعدكُمْ ضَمِناً ....

الأوّلُ للرجحان، والثاني لليقين.

فهَذهِ ثَلاثةَ عشرَ فعلاً، ولمْ يُرتِّبْها المؤلفُ في النّظمِ، بلْ ذكرَها على

٨٠- من الطويل من قصيدة للبيد في ديوانه (١٤٦)، وعجزه:

رَبَاحاً إذا ما المَرْءُ أصبَحَ ثاقلا

حسبت: بمعنى: تيقنت وعلمت هاهنا. ثاقلا: أراد: ميتاً، لأن الأبدان تخف بالروح، فإذا مات الإنسان صار ثقيلاً كالجماد. ويروى: «والحمد» بدل «والجود». والشاهد في قوله: «حسبت» حيث دلت على الرجحان ونصبت مفعولين.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٤٩، الشواهد الكبرى: ٢/٣٨٤، شرح التسهيل لابن مالك: (١/٧٨- مخطوط)، الهمع (رقم): ٥٨٣، الدرر اللوامع: ١/١٣٢، شرح الأشموني: ٢/٢١، شواهد العدوي: ٨٩، شرح ابن عقيل: ١/١٤٩، شواهد الجرجاوي: ٨٩، شرح ابن الناظم: ٢٠٠، شرح دحلان: ٦٢، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٤٣، أوضح المسالك: ٧٣، شرح الفريد: ٣٠٠، اللسان (ثقل)، المطالع السعيدة: ٢٤١، فتح رب البرية: ١/٢٥.

٨١- من الطويل، ولم أعثر على قائله، وعجزه:

يَسومُكَ ما لا يُستَطاعُ منَ الوجْدِ

أخالك: أظنك. قوله: «إن لم تغضض الطرف» أراد: إن لم تنم. يسومك: يكلفك. الوجد: شدة العشق. والشاهد في قوله: «إخالك» حيث دلت على الرجحان ونصبت مفعولين.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٤٩، الشواهد الكبرى: ٢/٣٨٥، الهمع (رقم): ٥٨٤، الدرر اللوامع: ١/١٣٣، شرح الأشموني: ٢/٢٠، أوضح المسالك: ٧٣، فتح رب البرية: ٢٤٠.

٨٢- من المنسرح، ولم أعثر على قائله، وعجزه:

أشْكُو إلَيْكُمْ حُمُوَّةَ الألَمِ

الضمن: المريض. حموة الألم: سورته وشدته. والشاهد في قوله: «ما خلتني» حيث دلت فيه «خال» على الرجحان، ونصبت مفعولين.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٤٩، الشواهد الكبرى: ٢/٣٨٦، اللسان والصحاح (ضمن)، أوضح المسالك: ٧٣، شرح الفريد: ٣١٥، شرح بانت سعاد لابن هشام: ١٥٩.

حسَبَ ما سمَحَ بهِ الوزنُ، ولهذهِ الأفْعالِ معانٍ أُخَرَ لمْ أنبِّهْ علَيْها، لأنّها ليستْ منْ هذَا الباب.

ثمّ أشارَ إلى القسمِ الثّاني بقولهِ:

.... والّتي كَصَيَّرَا   أيضاً بها انْصبْ مُبتَدأً وخبَرَا

يعْني: انْصبْ بالأفْعالِ التي بمَعْنى «صَيّرَ» المبتدأ والخبرَ، كما تَنصبُ بالقلبيةِ، وإنما قيلَ لَها: أفْعالُ التّصييرِ، لدَلالتها علَى التّحوّلِ والانتقالِ منْ حالةٍ إلى أخرى، ولمْ يَذكُرْ ألفاظَها كما ذكَرَ القَلبيةَ، وهيَ:

«جعَلَ، وردَّ، وتركَ، واتّخذَ، (وتَخذَ)[1]، وصيّرَ، ووهبَ».

قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿فجَعلْناهُ[2] هَباءً مَنْثوراً﴾ [الفرقان:٢٣]، ﴿لوْ يَرُدّونكُمْ منْ بعْدِ إيمانكُمْ كُفّاراً﴾ [البقرة:١٠٩]، ﴿وتَركْنا بعْضَهُمْ يومئذٍ يَموجُ في (بعْضٍ)[3]﴾ [الكهف:٩٩]، ﴿واتّخذَ اللّهُ إبراهيمَ خَليلاً﴾ [النساء: ١٢٥]، وقالَ أبو جُنْدُب[4]:

٨٣- تَخِذْتُ غُرازَ إثْرَهُمْ دَليلاً   ....

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/٢٥١.

(٢) في الأصل: فجعلنا. انظر التصريح: ١/٢٥٢.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/٢٥٢.

(٤) في الأصل: أبو جندل. انظر ديوان الهذليين: ٣/٩٠. وهو أبو جندب بن مرة القردي الهذلي، أحد عشرة إخوة بينهم أبو خراش الهذلي، وهو معاصر لأبي مزاحم الثمالي، كان أحد الفرسان الموهوبين والشعراء سليطي اللسان في الجاهلية وصدر الإسلام، عرف عنه الإباء الشديد والوفاء.
انظر تاريخ التراث العربي لسزكين (المجلد الثاني، الجزء الثاني): ٢٥٩، معجم الشعراء في لسان العرب للأيوبي: ١٠٥، الخزانة: ١/٢٩٣، ديوان المعاني لأبي هلال العسكري: ١/٨٢-٨٣.

٨٣- من الوافر، لأبي جندب (وفي التصريح: هو جندب) من قصيدة له في ديوان الهذليين (٣/٩٠)، وعجزه:

وفَرّوا في الحِجازِ ليُعْجِزُونيْ

وروي في اللسان (عجز):

جعَلْتُ غُرانَ خَلفَهُمْ دَليلا   وفاتُوا في الحِجازِ ليُعْجزوني

تخذت: بكسر الخاء وفتحها لغتان. غراز: اسم واد، والمعنى: جعلت ذلك الوادي دليلاً عليهم. قال العيني: «وقد فسره بعضهم بأنّه اسم رجل وهو خطأ، وضبطه بعضهم بالنون في آخره ثم قال: وهو موضع بناحية عمان، وهو أيضاً ليس بصحيح». إثرهم: عقبهم. و«في» =

وقال رؤبة:

٨٤- .... وصُيِّروا مثلَ كعَصْفٍ مأكولْ

وقالُوا: «وهَبَني اللهُ فداكَ»[1].

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وخُصَّ بالإلغاءِ والتّعليقِ ما مِنْ قَبلِ هَبْ والأمرَ هَبْ قدْ أُلْزِما

كَذا تعَلَّمْ ولِغَيْرِ الماضِ مِنْ سِواهُما اجْعَلْ كُلَّ ما لَهُ زُكِنْ / [٧٩/أ]

يعْني: الأفْعالُ المَذكورةُ قبْلَ «هَبْ» تخْتَصُّ دونَ سائرِ أفْعالِ هَذا البابِ بالإلغاءِ والتّعليقِ.

= بمعنى: إلى. والشاهد في قوله: «تخذت» حيث نصبت مفعولين، لأنَّه من أفعال التصيير التي تنصبهما.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٥٢، الشواهد الكبرى: ٢/٤٠٠، شرح الأشموني: ٢/٢٥، شرح الفريد: ٣٠٣، أوضح المسالك: ٧٤، اللسان (عجز، حجز)، شرح التسهيل لابن مالك (١/٧٨ - مخطوط).

٨٤- من السريع لرؤبة في ملحقات ديوانه (١٨١)، وصدره:

ولَعِبَتْ طَيرٌ بهِمْ أبابيلْ

ونسب في الكتاب لحميد الارقط. ويروى: «فصيروا» و«فاصبحوا» بدل «وصيروا»، كما يروى: «فاصبحت» بدل «وصيروا». العصف: بقل الزرع، وقيل في قوله تعالى: ﴿فجعلهم كعصف مأكول﴾ أي: كزرع قد أكل حبه وبقي نبته. والشاهد في قوله: «وصيروا» حيث نصب مفعولين، لأنه من أفعال التصيير التي تنصب المفعولين.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٥٢، ٢/١٧٢، الشواهد الكبرى: ٢/٤٠٢، شرح الأشموني: ٢/٢٥، الكتاب: ١/٢٠٣، المقتضب: ٤/١٤١، ٣٥٠، سر الصناعة: ١/٢٩٦، مغني اللبيب (رقم): ٣٢٤، الخزانة: ١٠/١٨٤، معاني الأخفش: ٣٠٣، الهمع (رقم): ٥٨٧، اللسان (عصف)، الجنى الداني: ٩٠، كاشف الخصاصة: ١٦٧، التبصرة والتذكرة: ٣١٣، أوضح المسالك: ٧٤، المطالع السعيدة: ٢٤١، ٤٠٥، الإفصاح: ٢٦٤، الأصول: ١/٤٣٨، ارتشاف الضرب: ٢/٤٣٩.

(١) أي: صيرني. حكاه ابن الاعرابي عن العرب، وهو قليل، فياء المتكلم مفعوله الأول و«فداك» مفعوله الثاني. انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٤٨، التصريح على التوضيح: ١/٢٥٢، شرح الأشموني: ٢/٢٥، الهمع: ٢/٢١٧، شرح المرادي: ١/٣٧٨، اللسان: ٦/٤٩٣٠ (وهب)، شرح الفريد: ٣٠٢، المصباح المنير: ٢/٦٧٣ (وهب)، المطالع السعيدة: ٢٤١، شرح دحلان: ٦٢، أوضح المسالك: ٧٤.

والإلغاءُ: إبطالُ العَمَلِ لفظاً ومحَلاً، لضَعف العاملِ[١]، والتّعليقُ: إبْطالُ العمَلِ لفظاً لا محلاً لمَجيءِ ما لهُ صدرُ الكَلام بعْدَهُ[٢].

ولا يَدخُلُ الإلغاءُ والتعليقُ في شيءٍ منْ أفعالِ التصيير، لقوّتها، ولا في قَلْبيٍّ جامد، لعدَمِ تصرّفه، وهوَ اثْنانِ: «هَبْ، وتعلّمْ»، فإنّهما يلزمانِ الأمْرَ، وإلى ذلكَ أشارَ بقوله:

.... والأمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِما

كَذا تَعلَّمْ ....

واعْتُرِضَ بأنّ «تعلّمْ» قد يكونُ[٣] بمَعْنى: الماضي - كما تقدّم[٤] -.

وفُهِمَ منهُ أنّهُ يجوزُ إسنادُهُما إلى الضّمير المفرد المذكّر والمؤنّث، وإلى المُثنّى والمَجموعِ، فتَقولُ: «هبْ وتعَلَّمْ يا زَيدُ، وهَبِي وتعلّمِي يا هندُ، ويا زَيدان هَباني قائماً[٥]، وتعلَّماني قائماً، ويا زَيْدونَ هَبونِي قائماً، وتعلّموني قائماً»، فإنّ فعلَ الأمْرِ صالحٌ لذلكَ كُلّه.

وما عَداهُما منْ أفْعالِ هذا البابِ - فإنّهُ متصرِّفٌ إلاّ «هَبْ» منْ أفْعالِ التّصيير، فإنّه ملازمٌ للمُضيِّ، ولتَصاريفهنّ ما لهُنّ منَ الإعْمالِ والإلغاءِ والتّعليقِ منَ المُضارعِ والأمْرِ واسْمِ الفاعِلِ واسْمِ المَفْعولِ والمصْدَرِ.

---

(١) وذلك بتوسطه بين معموليه، فلم ينصبهما، نحو «زيد ظننت قائم»، أو بتأخره عن معموليه نحو «محمد قائم ظننت». وقال المرادي: الإلغاء هو ترك العمل لفظاً ومعنى لغير مانع.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٥٣، شرح المرادي: ١/٣٧٨، الهمع: ٢/٢٢٧، شرح الأشموني: ٢/٢٦، شرح الرضي: ٢/٢٧٩، شرح ابن عقيل: ١/١٥٢، معجم المصطلحات النحوية: ٢٠٣، معجم مصطلحات النحو: ٢٦٨.

(٢) وذلك كان يقع العامل قبل «ما» النافية نحو قوله تعالى: ﴿لقَدْ علمْتَ ما هَؤلاءِ ينطقونَ﴾ أو قبل قسم ملفوظ أو مقدر نحو «علمت والله إن زيداً قائم»، و«علمت أن زيداً قائم»، أو قبل لام الابتداء، أو لام جواب القسم نحو «ولَقَدْ علموا لَمَنِ اشْتَراهُ»، وكقول لبيد:
ولقَدْ علمْتُ لَتَأتينَّ مَنيّتي ... إنّ المَنايا لا تَطيْشُ سهامُها
أو قبل استفهام نحو ﴿وإنْ أدري أقريبٌ أمْ بَعيدٌ ما تُوعَدونَ﴾. وقال المرادي: التعليق ترك العمل لفظاً لا معنى لمانع.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٥٤، شرح المرادي: ١/٣٧٨، شرح ابن عقيل: ١/١٥٢، الهمع: ٢/٢٣٣، شرح الأشموني: ٢/٢٦، شرح الرضي: ٢/٢٧٩، معجم المصطلحات النحوية: ١٥٥، معجم مصطلحات النحو: ٢١٤.

(٣) في الأصل: يكو. انظر التصريح: ١/٢٥٧.

(٤) انظر ص٢٨٣ من هذا الكتاب.

(٥) في الأصل: قائمان. انظر شرح المكودي: ١/١١٦.

وإلى ذلكَ أشارَ بقوله: «ولغَيْرِ الماضِ منْ سِواهُما - يعْني: هَبْ، وتعلّمْ - اجْعَلْ كُلَّ ما لَهُ زُكِنْ» - أيْ: عُلِمَ -.

تَقولُ في الإعْمالِ للمضارِعِ: «أظنُّ زَيداً قائماً» وللأمْرِ «ظُنَّ عَمْراً صالحاً» / [٧٩/ب]، ولاسْمِ الفاعِلِ «أظانٌّ زَيْدٌ عَمْراً منطلقاً»، ولاسْمِ المَفعولِ «أنْتَ مَظنونٌ زَيْداً[١] جالِساً»، وللمَصدَرِ «أعجَبَني ظَنُّ زيْدٍ عَمْراً ذاهِباً».

وأمّا أمثِلَةُ الإلْغاءِ والتّعليقِ فستَأتي.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

وجَـوِّزِ الإلـغاءَ لا فـي الإبْـتـدا   وانْوِ ضَميرَ الشانِ أوْ لامَ ابتِدا

فـي مُوهِمٍ إلغاءَ مَا تـقَـدَّمـا   ....

قدْ تقدَّمَ أنَّ الإلغاءَ إبْطالُ العمَلِ لفظاً ومحلاً، لضَعْفِ العامِلِ، وضَعفُهُ إمّا بتوسّطه[٢] أو تأخُّرِه.

وفُهِمَ منْ قولِه: «لا في الابتدا» ثَلاثُ صُورٍ:

- أنْ يتأخّرَ الفعلُ عنهُما، نحْوُ «زيدٌ قائمٌ ظننتُ».
- أو يتوَسّطَ بينَهُما، نحوُ «زيدٌ ظننتُ فاضلٌ».
- أو يتقدّمَ على المفعولينِ، ويتقدّمَ عليهِ غيرُهُ، نحْوُ «متَى ظننتَ زيدٌ قائمٌ».

وفي جواز الإلغاءِ في هذه الصّورةِ الثّالثةِ خلافٌ، وظاهِرُ كلامِه جوازُهُ[٣]، لأنّ الفِعلَ ليسَ في الابتِداء[٤].

---

(١) في الأصل: زيد.

(٢) في الأصل: بتوسط. انظر التصريح: ١/ ٢٥٣.

(٣) قال الناظم في شرح الكافية (٢/ ٥٥٦): «فإن كان الفعل متقدماً على جزأي الإسناد لم يجز الإلغاء إلاّ إذا تقدم ما يتعلق بهما أو بالفعل الداخل عليهما نحو «في المسجد أظن زيد معتكف»، و«أين خلت جعفر مقيم»، و«للندى أرى الفتى مديم». انتهى. وقال في التسهيل (٧١): «وتختص متصرفاتها بقبح الإلغاء في نحو «ظننت زيد قائم»، وبضعفه في نحو «متى ظننت زيد قائم»، و«زيد أظن أبوه قائم».

(٤) وقيل: يمتنع الإلغاء. وعلى رأي الجواز قال المرادي: «فهذه يجوز فيها الأمران، والإعمال أرجح». وقال الأشموني: «والإعمال حينئذ أرجح، وقيل: واجب».
انظر شرح المرادي: ١/ ٣٨٠، شرح الأشموني: ٢/ ٢٨، الهمع: ٢/ ٢٣٢.

ومثالُ الإلغاء معَ التّوسّط للمضارع: «زيدٌ أظُنُّ قائمٌ»، ومعَ التأخّرِ لهُ: «زيدٌ قائمٌ أظنُّ»، وقِسْ علَى ذلكَ باقيْ المُتصرّفات(١).

وأجازَ الكوفيون والأخفَشُ الإلغاءَ معَ التقدّم(٢)، واستدلّوا بقوله:

٨٥- .... أني وجَدْتُ ملاكُ الشّيمة الأدَبُ

برفْع «ملاكُ» على الابتدائيّة، و«الأدَبُ» على الخبَريّة.

وأُجيبَ عنهُ: بأنّا لا نُسلِّم أنّ هَذا ليْسَ منَ الإلغاء، بلْ هوَ منهُ، لأنّ التّوسّطَ المُبيحَ للإلغاء ليْسَ هوَ التّوسُّطَ بينَ المعمولينِ فقَطْ، بلْ توسُّطُ العاملِ في الكَلام مُقتَضٍ أيضاً للإلغاء - كَما قدّمْناهُ -.

نعَمْ الإلغاءُ للتّوسّط بيْنَ المَعْمولَيْنِ أقوى منَ الإلغاءِ معَ التقدُّمِ علَيْهِما، والعامِلُ هُنا / [٨٠/أ] وهُوَ «وجَدْتُ» قدْ سُبِقَ بـ«أنّي».

---

(١) فتقول مع التوسط للوصف: «زيد أنا ظان قائم»، ومع التأخر له: «زيد قائم أنا ظان» فألغى الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدأ. والمصدر في ذلك كالفعل فيما ذكر من الإلغاء، والتعليق، كما قال الجزولي. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٥٧، شرح الرضي: ٢/٢٨٠.

(٢) وتبعهم أبو بكر الزبيدي، نحو «ظننت زيد قائم» برفعهما ومنعه البصريون، لكن الإعمال عند الكوفيين أرجح، وقد أجازه ابن مالك في التسهيل بقبح، حيث قال: «وتختص متصرفاتها بقبح الإلغاء في نحو «ظننت زيد قائم».

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٥٨، الهمع: ٢/٢٣٢، شرح المكودي: ١/١١٧، التسهيل: ٧١، شرح المرادي: ١/٣٨٠، شرح الأشموني: ٢/٢٨، شرح الرضي: ٢/٢٨٠، شرح ابن عقيل: ١/١٥٢، ١٥٣، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٥٧.

٨٥- من البسيط لبعض بني فزارة في ديوان الحماسة للمرزوقي (١١٤٦)، وصدره:

كَذاكَ أُدِّبْتُ حتّى صارَ منْ خُلُقي

ويروى: «رأيت» بدل «وجدت»، ويروى «الأدبا» بدل «الأدب». قوله: «كذاك» إشارة إلى ما ذكره في البيت الذي قبله، وهو:

أكْنيه حينَ أُناديه لأُكرِمَهُ ولا أُلَقِّبُه والسّوأةُ اللقَبُ

ملاك الأمر: ما يقوم به. الشيمة: الخلق. والشاهد في قوله: «إنّي وجدت... الخ» حيث الغى «وجدت» وهو متقدم على مفعوليه، مع أنّه من الأفعال القلبية، وبذلك استدل الكوفيون والأخفش، ويسقط استدلالهم بهذا على رواية من روى البيت بنصب «ملاك والأدب».

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٥٨، الشواهد الكبرى: ٢/٤١١، الخزانة: ٩/١٣٩، المقرب: ١/١١٧، الهمع (رقم): ٥٩٤، الدرر اللوامع: ١/١٣٥، شرح الأشموني: ٢/٢٩، المكودي مع ابن حمدون: ١/١١٧، شرح ابن عقيل: ١/١٥٢، شواهد الجرجاوي: ٩٥، البهجة المرضية: ٦٣، فتح رب البرية: ٢/٩٧، شواهد العدوي: ٩٥، شرح ابن الناظم: ٢٠٦، شرح المرادي: ١/٣٨٢، شرح دحلان: ٦٣، كاشف الخصاصة: ٩٤، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٥٨، أوضح المسالك: ٧٦، الجامع الصغير: ٧٢.

ولوْ سُلِّمَ أنّهُ منَ الإلغاءِ[١] فهوَ مؤولٌ عندَ البصريينَ علَى أنّ المَفعولَ الأوّلَ محْذوفٌ، وهوَ ضَميرُ الشّأنِ، والأصلُ: أنّي وجَدْتُهُ، فيَكونُ الفعلُ باقياً علَى عمله، والجُملةُ في موضعِ المَفعولِ الثّاني، أو علَى[٢] تقديرِ لامِ الابتداء، والأَصْلُ: لَملاكُ، ثمّ حُذِفَ اللامُ، وبَقِيَ التّعليقُ بحالِه، وهَذا ممّا نُسِخَ لَفظُهُ وبقِيَ حُكمُهُ[٣].

وإلى هذَيْنِ التأويلين أشارَ النّاظِمُ (بقوله)[٤]:

.... (وانْوِ ضَميرَ)[٥] الشّأنِ أوْ لامَ ابْتِدا

فِـي مُوهِـمٍ إلغـاءَ مـا تَـقَـدَّمـا ....

والتّأويلُ الأخيرُ أوْلَى، لأنّ حذْفَ اللامِ قدْ عُهِدَ في الجُملة، كقَوله تَعالَى: ﴿قدْ أفلَحَ مَنْ زَكّاها﴾ [الشمس: ٩]، والأصلُ: لقدْ أفلَحَ، بخلافِ الأوّلِ، فإنّ ضميرَ الشّأنِ يُستَعمَلُ في مَواطِنِ التّفْخيمِ، والحذْفُ مُنافٍ لذلكَ.

ولمْ يتعرّضْ النّاظمُ إلى الأرجَحِ في الإلغاء، والأرجَحُ الإلغاءُ معَ التّأخيرِ[٦]، والإعْمالُ معَ التّوسُّطِ بينَ المَفعولَيْنِ[٧]، وقيلَ: هُما في التّوسُّطِ سَواءٌ[٨].

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

.... والْتَـزِمِ التّعليـقَ قَبْلَ نَفْيِ ما

وإنْ ولا لامُ ابْتِـداءٍ أوْ قسَـمْ كَـذا والاسْتِفهامُ ذا لَهُ انْحَتَمْ

---

(١) أي: من الإلغاء الذي ذهب إليه الكوفيون في البيت، وهو الإلغاء مع التقدم.

(٢) في الأصل: وعلى.

(٣) قاله ابن هشام في المغني. انظر مغني اللبيب: ٣١٥، التصريح على التوضيح: ١/٢٥٨.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفية: ٥٣.

(٦) وذلك بلا خلاف لضعفه بالتأخر. انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٥٧، التصريح على التوضيح: ١/٢٥٤، شرح المرادي: ١/٣٧٩، شرح ابن عقيل: ١/١٥٢، الهمع: ٢/٢٢٨، شرح المكودي: ١/١١٧، شرح الأشموني: ٢/٢٨.

(٧) وذلك لأنّ العامل اللفظي أقوى من الابتداء. انظر شرح المكودي: ١/١١٧، التصريح على التوضيح: ١/٢٥٤، الهمع: ٢/٢٢٨، حاشية الصبان: ٢/٢٨، شرح المرادي: ١/٣٨٠، شرح ابن عقيل: ١/١٥٢.

(٨) لأنّ ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٥٤، شرح الأشموني: ٢/٢٨، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٥٦، شرح المرادي: ١/٣٨٠، الهمع: ٢/٢٢٨، شرح ابن عقيل: ١/١٥٢، شرح الرضي: ٢/٢٨٠.

قدْ تقدّمَ أنّ التعليقَ إبطالُ العمَلِ لفظاً لا محلاً، لمجيء ما لَهُ صدرُ الكَلامِ بعْدَهُ، وهوَ أحَدُ الأشْياء السّتّة التي ذكَرَها النّاظمُ:

الأوّلُ: «ما» النّافيةُ، كقولِه تَعالَى: ﴿وظَنّوا ما لَهُمْ منْ مَحيصٍ﴾ [فصلت: ٤٨].

الثّاني: «إنْ» النّافيَةُ، نحْوُ ﴿وتَظنّونَ إنْ لَبثْتُمْ إلاّ قليلاً﴾ [الإسراء: ٥٢].

[٨٠/ب] **الثالثُ**: «لا» النّافيةُ الواقعةُ/ في جوابِ قسَمٍ ملفوظٍ به، أو مقدّرٍ، نحْوُ «علِمْتُ واللهِ لا زَيْدٌ في الدّارِ ولا عَمْرٌو»، و«علِمْتُ لا زيْدٌ في الدّارِ ولا عَمْرٌو».

الرّابعُ: لامُ الابتداء، نحْو ﴿ولقدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَراه﴾ [البقرة: ١٠٢].

الخامسُ: لامُ القَسَمِ، كقوْلِ[١] لَبيدٍ:

٨٦– ولَقدْ علِمْتُ لَتأتيَنّ[٢] منيّتي ....

السّادس: الاستفهامُ، ولهُ صورَتان:

إحداهُما: أنْ يعْتَرِضَ[٣] حرْفُ الاستفهامِ[٤] بينَ العاملِ والجُملة، نحْوُ ﴿وإنْ أدْري أقَريبٌ أمْ بَعيدٌ ما تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

---

(١) في الأصل: كقوله.

٨٦– من الكامل، وعجزه:

إنَّ المَنايا لا تَطيشُ سِهامُها

قال العيني: «أقول قائله هو لبيد بن عامر الجعفري، هكذا قالت جماعة، ولكني لم أجد في ديوانه إلا الشطر الثاني حيث يقول:

صادَفْنَ منْها غرّةً فأصَبْنَهُ ... إنّ المَنايا لا تَطيشُ سِهامُها

وهذا في وصف بقرة صادفتها الذئابُ فأصبن ولدها». انتهى. وما ذكره العيني بيت من معلقة لبيد المشهورة التي أولها:

عَفَت الدِّارُ محلُّها فمُقامُها ... بمنىً تأبدَ غولُها فرجامُها

والاستشهاد فيه على أنّ لام القسم في قوله: «لتأتين منيتي» علقت «عملت» عن العمل، لأنّ ما له صدر الكلام لا يصح أن يعمل ما قبله فيما بعده.

انظر شرح القصائد العشر للتبريزي: ٢٢٨، التصريح على التوضيح: ١/٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٩، الشواهد الكبرى: ٢/٤٠٥، الكتاب: ١/٤٥٦، شذور الذهب: ٣٥٦، شواهد الأعلم: ١/٤٥٦، الهمع (رقم): ٦٠١، الدرر اللوامع: ١/١٣٧، شرح الأشموني: ٢/٣٠، الخزانة: ٩/١٥٩، ١٠/٣٣٤، مغني اللبيب (رقم): ٧٤٧، ٧٥٤، شواهد الفيومي: ١١١، المكودي مع ابن حمدون: ١/١١٨، شرح ابن الناظم: ٢٠٧، شرح المرادي: ١/٣٨٣، شرح ابن عصفور: ١/١٥٨، ٥٣١، المقتصد: ١/٦٠٩، المطالع السعيدة: ٢٤٥، تذكرة النحاة: ٤٧٢، فتح رب البرية: ٢/٩٩.

(٢) في الأصل: لتاتيني. انظر المراجع المتقدمة.

(٣) في الأصل: يتعرض. انظر التصريح: ١/٢٥٦.

(٤) في الأصل: الاسفها. انظر التصريح: ١/٢٥٦.

والثّانيةُ[١]: أنْ يكونَ في الجملة اسمُ استفهام، عُمدَةً كانَ نحوُ ﴿لنَعْلَمَ أيُّ الحزبَينِ أحْصَى﴾ [الكهف: ١٢]، أو فَضلَةً، نحْوُ ﴿وسَيَعلَمُ الّذينَ ظَلَمُوا أيَّ مُنقلَبٍ ينقَلبون﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

ومِثالُ التّعليقِ في المضارعِ: «أظُنّ ما زيدٌ قائمٌ»، وقِسْ علَى ذلكَ بقيّةَ التّصاريف.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ:

لعِلْمِ عِـرْفانٍ وظَـنِّ تُهمَـهْ تَعْـديَةٌ لِـواحِـدٍ مُلتَـزِمَهْ

يعْني: أنّ «علِمَ» إذا كانت بمعنى «عَرَفَ»، وهوَ أنْ يكونَ مَعْناها متعلّقاً بالمُفرد - تتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ، كقولِه تَعالَى: ﴿واللهُ أخْرَجَكُمْ من بُطونِ أمّهاتِكُمْ لا تَعْلَمونَ شيئاً﴾ [النحل: ٧٨].

وأنّ «ظنَّ» إذا كانتْ بمَعْنى «أتّهمُ» تتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ، نحْوُ ﴿وما هُوَ علَى الغَيبِ بظَنينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] - بالظّاءِ المُشالَةِ[٢] - ولَيسَتا حينئذٍ منْ أفعالِ هَذا الباب.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

ولِـرأى الـرّؤْيـا انْمِ مـا لـعَـلمـا طالبَ مَفْعولَيْنِ منْ قبلُ انْتَمى

يعْني: أنّ «رأى» الحُلُميّةَ يُنسَبُ لَها منْ العمَلِ ما انتَسَبَ لـ«رأى» العلميّة/ منَ التّعدّي لمفعولين، لأنّها شبيهةٌ بها في كَونها فيها إدراكٌ بالحسّ[٣]، [١/٨١] كقَولِه تَعالَى: ﴿إنّي أراني أعْصِرُ خَمْراً﴾ [يوسف: ٣٦]، وكقولِ عَمْرٍو الباهِليّ[٤]:

---

(١) في الأصل: والثاني. انظر التصريح: ١/٢٥٦.

(٢) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو الكسائي ورويس، وقرأ الباقون «بضنين» بالضاد أي: ببخيل. انظر النشر في القراءات العشر: ٢/٣٩٨-٣٩٩، حجة القراءات: ٧٥٢، المبسوط في القراءات العشر: ٤٦٤، إتحاف فضلاء البشر: ٤٣٤.

(٣) وذهب بعضهم إلى أنّ «رأى» الحلمية لا تنصب مفعولين، وأنّ ثاني المنصوبين حال. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٥٠، إرشاد الطالب النبيل (١٥١/ب)، الأشموني مع الصبان: ٢/٣٤.

(٤) هو عمرو بن أحمر بن العمرد بن عامر الباهلي، أبو الخطاب، شاعر مخضرم، كان يكثر الغريب في شعره، عاش نحو ٩٠ عاماً، أسلم وغزا مغازي في الروم، ونزل بالشام مع خيل خالد بن الوليد، ثم سكن الجزيرة وأدرك أيام عبد الملك بن مروان، له مدائح في عمر وعثمان وعلي وخالد، ولم يلق أبا بكر، وهجا يزيد بن معاوية، فطلبه يزيد ففرّ منه، وتوفي في حدود سنة ٦٥هـ، له ديوان شعر. =

٨٧- أَراهُم رِفْقَتِي ....

وأضافَ «رأى» للرّؤْيا ليُعْلَمَ أنها الحُلُميّةُ، لأنّ الأشْهَرَ أنّ مصدرَها «الرُؤْيا»، نحْوُ قوله تَعالى: ﴿هَذا تأويلُ رُؤيايَ﴾ [يوسف: ١٠٠]، ومَصدرَ البَصَريّةِ «رُؤيَةٌ»(١)، وقد يكونُ «الرُّؤْيا»، خِلافاً للحَريريّ(٢) والنّاظِم(٣)، بدليل:

= انظر ترجمته في معجم الشعراء: ٢١٤، الأغاني: ٨/ ٢٣٤، جمهرة أشعار العرب: ١٥٨، سمط اللآلئ: ٣٠٧، الخزانة: ٦/ ٢٥٦-٢٥٧، الأعلام: ٥/ ٧٢.

٨٧- قطعة بيت من الوافر لعمرو بن أحمر الباهلي من قصيدة له يذكر فيها جماعة من قومه لحقوا بالشام فصار يراهم في منامه إذا أتى الليل، وتمامه:

أراهُـمْ رِفقَتي حتّى إذا مـا ... تَجافَى الليلُ وانْخَزَلَ انْخزالا

ويروى: «تولى» بدل «تجافى». رفقتي: جمع رفيق. تجافى الليل: انطوى وارتفع. انخزل: انقطع من «الخزل» وهو القطع. والشاهد في قوله: «أراهم رفقتي» حيث نصبت «أرى» الحلمية مفعولين، وهما الضمير، وقوله: «رفقتي».

انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٥٠، الشواهد الكبرى: ٢/ ٤٢١، شواهد الجرجاوي: ٩٥، شرح ابن عقيل: ١/ ١٥٤، الهمع (رقم): ٥٨٩، الدرر اللوامع: ١/ ١٣٤، شواهد العدوي: ٩٥، شرح الأشموني: ٢/ ٣٤، المكودي مع ابن حمدون: ١/ ١١٨، شرح ابن الناظم: ٢١٠، شرح المرادي: ١/ ٣٨٧، المطالع السعيدة: ٢٤٧.

(١) انظر أوضح المسالك: ٧٤، التصريح على التوضيح: ١/ ٢٥١، اللسان: (رأى)، شرح الأشموني: ٢/ ٣٤، تهذيب اللغة: ٣١٥ (رأى)، إرشاد الطالب النبيل (١٥١/ ب)، كتاب الأفعال لابن القطاع: ٢/ ٧٣، المصباح المنير: ١/ ٢٤٧، ديوان الأدب للفارابي: ٤/ ٢٠٧، الصحاح: ٦/ ٢٣٤٩ (رأى)، كتاب الأفعال للسرقسطي: ٣/ ٤٩، المشكاة الفتحية للدمياطي: ٢٦٠.

(٢) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري الشافعي، أبو محمد، الأديب الكبير، صاحب المقامات الحريرية، عالم بالنحو واللغة، ناظم وناثر، ولد في حدود سنة ٤٤٦هـ، وتوفي بالبصرة سنة ٥١٦هـ (وقيل: ٥١٥هـ)، من آثاره: درة الغواص في أوهام الخواص، منظومة ملحة الإعراب في النحو وشرحها، وديوان شعر، وغيرها.

انظر بغية الوعاة: ٣٧٨، نزهة الألباء: ٤٥٣، معجم الأدباء: ١٦/ ٢٦١، الأعلام: ٥/ ١٧٧، معجم المؤلفين: ٨/ ١٠٨، ١٣/ ٤١٢، مرآة الجنان: ٣/ ٢١٣، هدية العارفين: ٢/ ٤٦٢.

(٣) حيث ذهبا إلى أن «الرؤيا» لا تكون إلا مصدراً للحلمية. وفي اللسان: «قال ابن بري: وقد جاء «الرؤيا» في اليقظة، وعليه فسر قوله تعالى: ﴿وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة﴾».

انظر أوضح المسالك: ٧٤، التصريح على التوضيح: ١/ ٢٥١، إرشاد الطالب النبيل: (١٥١/ ب)، حاشية الصبان: ٢/ ٣٤، اللسان: ٣/ ١٥٤١ (رأى)، حاشية الخضري: ١/ ١٥٤، المشكاة الفتحية للدمياطي: ٢٦١.

﴿وما جعلْنا الرّؤيا الّتي أرَيْناكَ[١]﴾ [الإسراء: ٦٠]، قالَ[٢] ابنُ عبّاسٍ[٣]: هيَ رؤيا عينٍ[٤].

واحترزَ بقوله: «طالبَ مَفْعولَين» منْ «عَلِمَ» العرفانيّة.

و«انْمِ» بمَعْنى: انْسِبْ، و«انتَمى» بمعنى: انتسَبَ.

و«رأى» الحُلُميّةُ لا يدخُلُها إلغاءٌ ولا تعليقٌ، خلافاً للشّاطبي[٥].

ثمّ قالَ رحمَهُ الله تَعالَى:

ولا تُجِزْ هُنا بِلا دَليلِ ... سُقوطَ مَفْعولَيْنِ أو مَفعولِ

يعْني: أنّ المفعولينِ في هذا الباب لا يجوزُ حذْفُهما[٦] معاً عندَ سيبويه[٧] وجماعةٍ[٨]، واختارَهُ النّاظِمُ[٩]، ولا حَذْفُ أحدِهِما بالإجْماعِ[١٠]، منْ غيرِ أن

---

(١) في الأصل: ريناك. انظر التصريح: ١/٢٥١.

(٢) في الأصل: وقال. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٥١.

(٣) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي أبو العباس حبر الأمة الصحابي الجليل، ولد بمكة سنة ٣ق.هـ، ونشأ في عصر النبوة، فلازم النبي ﷺ وروى عنه الأحاديث الصحيحة، وشهد مع علي الجمل وصفين، وكف بصره في آخر عمره، فسكن الطائف وتوفي بها سنة ٦٨هـ، له في الصحيحين وغيرهما ١٦٦٠ حديثاً، وأخباره كثيرة.
انظر ترجمته في الإصابة ترجمة رقم: ٤٧٧٢، صفة الصفوة: ١/٣١٤، حلية الأولياء: ١/٣١٤، المحبر: ٢٨٩، الأعلام: ٤/٩٥.

(٤) قال الخازن في تفسير قوله تعالى (٤/١٦٦): ﴿وما جعَلْنا الرُّؤْيا الّتي أرَيْناكَ﴾ «قال ابنُ عباس: هي رؤيا عين أُرِيَها النبي ﷺ ليلة المعراج وهي ليلة أسري به إلى بيت المقدس».
وانظر تفسير القرطبي: ١٠/٢٨٢، تفسير البغوي: ٣/١٢١، أوضح المسالك: ٧٤، التصريح على التوضيح: ١/٢٥١، إرشاد الطالب النبيل (١٥١/ب)، المشكاة الفتحية: ٢٦١.

(٥) انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٥٠.

(٦) في الأصل: حذفها. انظر شرح المكودي: ١/١١٩.

(٧) انظر الكتاب: ١/١٨، ١٩، التصريح على التوضيح: ١/٢٥٩، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٥٣.

(٨) وهم الأخفش والجرمي وابن خروف وابن طاهر والشلوبين والصيمري، سواء في ذلك أفعال الظن والعلم، وذلك لعدم الفائدة.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٥٩، التبصرة والتذكرة للصيمري: ١/١١٣، الهمع: ٢/٢٢٥، شرح ابن يعيش: ٧/٨٣، شرح المرادي: ١/٣٩١، شرح الرضي: ٢/٢٧٩، حاشية الصبان: ٢/٣٥، شرح ابن عصفور: ١/٣٠١.

(٩) انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٥٢، التصريح على التوضيح: ١/٢٥٩، شرح ابن عقيل: ١/١٥٤، شرح المرادي: ١/٣٩١.

(١٠) انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٦٠، شرح الأشموني: ٢/٣٤.

يدُلَّ على الحَذْفِ دَليلٌ، وهَذا هوَ الحذْفُ علَى جهةِ الاقْتِصارِ[1] لأنّهُما في الأصْلِ مبتدأ وخبَرٌ.

وعنِ الأكثَرينَ[2]: إجازَةُ حذفِهما لمَجيءِ ذلكَ في أفْعالِ العلمِ، كقوْلِه تَعالى: ﴿فهُوَ يَرَى﴾ [النجم: ٣٥]، أي: يعْلَمُ ما نعتَقدُهُ حقاً، و[3] في أفعال الظّنِ نحوُ ﴿وظَنَنْتُمْ ظَنَّ السّوءِ﴾ [الفتح: ١٢].

[٨١/ب] وعنِ الأعْلَم/[4]: يجوزُ في أفعالِ الظّنِّ دونَ أفْعالِ العلْمِ[5].

وفُهِمَ من ذلكَ أنّهُ يجوزُ حذفُهما أو حذْفُ أحَدِهما إذا دلَّ على الحذْفِ دليلٌ، وهوَ الحذْفُ علَى جهة الاخْتصارِ.

فمِنْ حَذفِهما معاً قولُهُ تَعالى: ﴿أيْنَ شُركائِيَ الذينَ كُنتمْ تَزْعُمون﴾ [القصص: ٦٢]، أي: تَزعُمونَهُمْ شُركائي، وهَذا مُجمَعٌ عليْه[6].

ومنْ حذْفِ الأوّلِ: ﴿ولا يَحْسَبَنَّ[7] الذينَ يَبخَلونَ (بِما آتاهُمُ اللهُ من

---

(١) الحذف لدليل يسمى: اختصاراً، ولغير دليل يسمى: اقتصاراً. انظر الهمع: ٢/٢٢٤، شرح الأشموني: ٢/٣٤-٣٥، النكت الحسان: ٩١.

(٢) منهم ابن السراج والسيرافي، وصححه ابن عصفور لوروده. انظر الأصول لابن السراج: ١/١٨١، الهمع: ٢/٢٢٥، التصريح على التوضيح: ١/٢٥٩، شرح الأشموني: ٢/٣٥، شرح ابن يعيش: ٧/٨٣.

(٣) في الأصل: الواو. ساقط. انظر التصريح: ١/٢٥٩.

(٤) هو يوسف بن سليمان بن عيسى، الشنتمري، الأندلسي، أبو الحجاج، كان مشقوق الشفة العليا فاشتهر بالأعلم، عالم بالأدب والنحو واللغة، ولد في شنتمرية الغرب سنة ٤١٠هـ، ورحل إلى قرطبة، وكف بصره في آخر عمره، ومات في إشبيلية سنة ٤٧٦هـ، من مؤلفاته: شرح جمل الزجاجي، النكت على الكتاب، شرح شواهد الكتاب، شرح الحماسة لأبي تمام، وغيرها.
انظر ترجمته في معجم الأدباء: ٢٠/٦٠، الأعلام: ٨/٢٣٣، مرآة الجنان: ٣/١٥٩، شذرات الذهب: ٣/٤٠٣، معجم المؤلفين: ١٣/٣٠٢.

(٥) واستدل بحصول الفائدة في الأول دون الثاني، والإنسان قد يخلو من الظن، يفيد قوله «ظننت» أنه وقع منه ظن، ولا يخلو من علم، إذ له أشياء يعلمها ضرورة كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد فلم يفد قوله: «علمت شيئاً». ورد: بأنه يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم. وذهب أبو العلا إدريس إلى منع الحذف قياساً، والجواز في بعضها سماعاً، فلا يتعدى الحذف في «ظننت وخلت وحسبت» لوروده فيها.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٦٠، الهمع: ٢/٢٢٥، شرح المرادي: ١/٣٩٠، الأشموني: ٢/٣٥.

(٦) انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٥٨، شرح الأشموني: ٢/٣٥.

(٧) في الأصل: تحسبن. انظر التصريح: ١/٢٦٠.

فضْله هوَ خَيْراً لهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، تَقديرُهُ: ولا يحْسَبَنّ الذينَ يَبخَلونَ، ما يَبْخَلونَ)(١) به هوَ خيراً لهُمْ.

ومنَ الثّاني قولُ عنترَةَ(٢):

٨٨- ولقَدْ نزلْتِ فَلا تَظُنّي غَيرَهُ ... منّي بمَنزلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

أيْ: فَلا تَظُنّي غيرَهُ منّي (واقعاً)(٣).

وهَذا أجازَهُ الجُمهورُ، ومنعَهُ ابنُ مَلْكون(٤).

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١ / ٢٦٠.

(٢) هو عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية العبسي، أشهر فرسان العرب في الجاهلية، أمه حبشية اسمها زبيبة، سرى إليه السواد منها، وكان من أحسن العرب شيمة ومن أعزهم نفساً، وكان مغرماً بابنة عمّه عبلة، شهد داحس والغبراء وعاش طويلاً وقتله الأسد الرهيص أو جبار بن عمرو الطائي في حدود سنة ٢٢ ق.هـ وينسب إليه ديوان شعر.

انظر المؤتلف والمختلف: ١٥١، الأغاني: ٨/٢٣٧، كشف الظنون: ٨٠٣، الأعلام: ٥/٩١، الخزانة: ١/١٢٨، شواهد المغني: ١/٤٨١، معجم المؤلفين: ٨/١٤.

٨٨- من الكامل، من معلقة عنترة المشهورة في القصائد العشر (٢٧٠) التي أولها:

هلْ غادرَ الشُعَراءِ من مُتَرَدَّمِ ... أمْ هلْ عرَفْتَ الدّارَ بعْدَ توهُّمِ

المحب: بمعنى المحبوب. المكرم: من الإكرام. والمعنى: لقد حللت - أيتها المحبوبة - من قلبي في محل من هو حبيب مكرم فتيقني ذلك، ولا تظني غيره واقعاً. والشاهد في قوله: «فلا تظني غيره» حيث حذف مفعول «تظن» اختصاراً لدلالة المقام عليه، والتقدير: فلا تظني غيره واقعاً، وهو جائز عند الجمهور، ومنعه ابن ملكون من المغاربة وجماعة، وأجابوا عن هذا البيت بأن قوله: «مني» متعلق بمحذوف لا بـ«نزلت» مفعول ثان لـ«تظن» أي: فلا تظني غيره كائناً مني.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٦٠، الشواهد الكبرى: ٢/٤١٤، الخزانة: ٣/٢٢٧، ٩/١٣٦، الخصائص: ٢/٢١٦، المحتسب: ١/٧٨، الهمع (رقم): ٥٩١، الدرر اللوامع: ١/١٣٤، المكودي مع ابن حمدون: ١/١١٩، شرح ابن عقيل: ١/١٥٤، شرح الأشموني: ١/٣٥، شواهد العدوي: ٩٧، شرح المرادي: ١/٣٨٩، أوضح المسالك: ٧٧، شواهد الجرجاوي: ٩٧، المطالع السعيدة: ٢٤٨، فتح رب البرية: ١/٨، المقرب: ١/١١٧، شذور الذهب: ٣٧٨، شواهد الفيومي: ١١٦.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/٢٦٠.

(٤) منع ابن ملكون حذف أحد المفعولين اختصاراً، وإليه ذهب طائفة منهم ابن الحاجب، وصححه ابن عصفور، وحجتهم أن المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين، من جهة العامل فيه، ومن جهة كونه أحد جزأي الجملة، فلما تكرر طلبه امتنع حذفه. وما قالوه منتقض بخبر «كان» فإنه مطلوب من جهتين.

انظر شرح الأشموني: ٢/٣٥، التصريح على التوضيح: ١/٢٦٠، إرشاد الطالب النبيل: (١٥٢/أ)، أوضح المسالك: ٧٧، الهمع: ٢/٢٢٦.

=

ثـمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

وكَتَظُنٍّ اجْعَلْ تَقولُ إنْ وَلِي ... مُسْتَفْهَماً بِهِ ولَمْ يَنْفَصِلِ

بغَيْرِ ظَرْفٍ أو كظَرْفٍ أوْ عمَلْ ... وإنْ ببَعْضِ ذي فَصَلْتَ يُحتَمَلْ

وأُجْـرِيَ القَولُ كـظَنٍّ مُطْلَقا ... عنـدَ سُلَيْـمٍ نحوُ قُلْ ذا مُشْفِقا

أصْلُ القولِ وما اشْتُقَّ[١] منهُ أن يدخُلَ علَى الجُملَةِ الفعليّة، وكَذا الاسْميّة عندَ بعضِهم[٢]، فتُحكَى بهِ، وقدْ يَنصِبُ المُفرَدَ إذا كانَ في معْنى الجُملةِ كقولِكَ: «قُلتُ خُطْبَةً».

ثـمّ إنّهُ قدْ يُضَمَّنُ معْنى الظّنِّ، فيَنصِبُ مَفعولَين، وذلكَ بشُروطٍ:

الأوّلُ: أنْ يكونَ مضارعاً، وسوّى بهِ السّيرافِيُّ «قُلْتَ» - بالخِطابِ[٣]، والكُوفيُّ «قُلْ»[٤].

الثّاني: أنْ يكونَ المضارِعُ مُفْتَتَحاً بتاءِ المُخاطَبِ.

وهَذانِ الشّرطانِ مفهومانِ منْ قولِه: «تَقولُ».

= وابن ملكون هو إبراهيم بن محمد بن منذر، أبو إسحاق ابن ملكون الحضرمي، نحوي لغوي من أهل إشبيلية مولداً، وتوفي بها سنة ٥٨١هـ، من كتبه: إيضاح المنهج، شرح الجمل للزجاجي، النكت على التبصرة للصيمري وغيرها.

انظر ترجمته في بغية الوعاة: ١٨٨، إيضاح المكنون: ١/١٥٨، كشف الظنون: ٣٣٩، ٦٩٢، الأعلام: ١/٦٢، معجم المؤلفين: ١/١٠٨.

(١) في الأصل: أشفق. انظر شرح المكودي: ١/١١٩.

(٢) فلا يعمل القول في جزأيها شيئاً، كما يعمل الظن، لأن الظن يقتضي الجملة من جهة معناها، فجزآها معه كالمفعولين في باب «أعطيت»، فصح أن ينصبهما، وأما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها فلا يصح أن ينصب جزأيها مفعولين، لأنه لم يقتضها من جهة معناها، فلم يشبه باب «أعطيت» ولا أن ينصبها مفعولاً واحداً، لأن الجملة لا إعراب لها فلم يبق إلا الحكاية.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٦١، شرح ابن الناظم: ٢١١، أوضح المسالك: ٧٧، حاشية ابن حمدون: ١/١١٩.

(٣) فيجوز على قوله إعمال الماضي المسند إلى تاء المخاطبة، نحو «أقلت زيداً منطلقاً»، وذلك بشروط المضارع.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٦٢، أوضح المسالك: ٧٧، حاشية الصبان: ١/٣٦.

وفي الهمع (٢/٢٤٧): «وذهب السيرافي إلى جواز إعمال الماضي بشروط المضارع».

وانظر شرح الرضي: ٢/٢٨٩.

(٤) فيجوز على قول الكوفيين إعمال فعل الأمر نحو «قل زيداً منطلقاً». وفي الهمع: «وذهب الكوفيون إلى جواز إعمال الأمر بشروطه - أي بشروط المضارع - أيضاً».

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٦٢، أوضح المسالك: ٧٧، الهمع: ٢/٢٤٧، حاشية الصبان: ٢/٣٦.

الثَّالثُ: أنْ يدخلَ عليهِ أداةُ استفهامٍ، وهوَ المُنبَّهُ عليهِ بقولِهِ: «إنْ وَلِيْ مُسْتَفهَماً به».

الرَّابعُ: أنْ لا يُفصَلَ بينَهُما / بغيرِ الظَّرفِ، أو المَجرورِ، أو أحدِ المفعولينِ[١]، [٨٢/أ] وهوَ المُنبَّهُ عليهِ بقولِهِ:

.... ولمْ يَنفَصِلِ

بغَيْرِ ظرْفٍ أو كظَرْفٍ أوْ عمَلْ ....

فمثالُ ما لا فَصْلَ فيه: «أتَقولُ زيداً منطَلِقاً».

ومثالُ الفصلِ بالظَّرفِ: «أعندَكَ تَقولُ عَمْراً مُقيماً».

وبالمَجرورِ: «أفي الدَّارِ تَقولُ زيداً جالساً».

ومثالُ الفصْلِ بأحَدِ المَفعولينِ: «أزيْداً تَقولُ مُنطَلِقاً».

ويَعْني بقولِهِ: «عمَلْ» أحَدَ المَفعولينِ، لأنّهُ بمَعْنى مَعمولٍ، وفي تنكيرِ «عمَلْ» إشعارٌ بأنّهُ لا يُفصَلُ إلاّ بأحدِ المَفعولينِ، لا بهِما، لأنّ التّنكيرَ يُشعِرُ بالتّقليلِ.

فلوْ قُلْتَ: «أأنتَ تَقولُ زيدٌ مُنطَلِقٌ»، فالحكايةُ واجبةٌ عندَ سيبويه[٢] والأخْفَشِ[٣] وعلَيْهِ مشَى النّاظِمُ[٤]، وخالفَهُم الكوفيّونَ، وسائرُ البَصريينَ، فأَجازُوا[٥] النّصْبَ[٦].

---

(١) قال أبو حيان: وكذا معمول المعمول نحو «أهنداً تقول زيداً ضارباً». وقيل: لا يضر الفصل مطلقاً، ولو بأجنبي، نحو «أأنت تقول زيداً منطلقاً»، وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيبويه والأخفش.

انظر الهمع: ٢/٢٤٧، المطالع السعيدة: ٢٥١-٢٥٢، حاشية الخضري: ١/١٥٥-١٥٦.

(٢) قال سيبويه في الكتاب (١/٦٢): «فإن قلت: «أأنت تقول زيد منطلق» رفعت، لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام». وانظر: ١/٤٧١، التصريح على التوضيح: ١/٢٦٣، أوضح المسالك: ٧٨، الهمع: ٢/٢٤٧.

(٣) انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٦٣، الهمع: ٢/٢٤٧، أوضح المسالك: ٧٨.

(٤) قال الناظم في شرح الكافية (٢/٥٦٨): «فإن فصل بينه وبين الاستفهام أحد المفعولين أو ظرف أو جار ومجرور لم يضر الفصل، فإن فصل بغير ذلك بطلت موافقة الظن وتعينت الحكاية نحو قولك: «أأنت تقول زيد راحل». انتهى.

(٥) في الأصل: وأجازوا. انظر التصريح: ١/٢٦٣.

(٦) ولم يعتدوا بالضمير فاصلاً، فإن قدرت الضمير - وهو «أنت» - فاعلاً بمحذوف والنصب للمفعولين بذلك المحذوف جاز اتفاقاً. وإذا اجتمعت شروط الإعمال فالإعمال جائز لا واجب، فتجوز الحكاية أيضاً مراعاة للأصلِ، نحو «أتقول زيد منطلق»، وكذا إعماله مطلقاً في لغة بني سليم جائز لا واجب.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٦٣، الهمع: ٢/٢٤٨، شرح المرادي: ١/٣٩٤.

واشتَرَطَ النّاظمُ في شرْحِ التّسهيلِ: كوْنَ زَمَنِ المُضارعِ حالاً(١).
والسُّهَيْليُّ: أنْ لا يتعدّى باللامِ(٢).
وقولُهُ:

وإنْ ببَعْضِ ذي فصَلْتَ يُحتَمَلْ

تَصريحٌ بما فُهِمَ من الشّرط الذي قبلَهُ، و«ذي» إشارةٌ إلى الثّلاثة المتقدِّمة، وهيَ: الظّرْفُ، والمَجرورُ، وأحَدُ المَفعولين، فإنْ لم يسْتَوفِ الشّروطَ بطَلَ العمَلُ، وتعيّنَت الحكايةُ، وإنِ استَوْفى الشّروطَ جازَ النّصبُ والحكايةُ، نحْوُ ﴿أمْ تَقولونَ/ إنّ إبْراهيمَ﴾ الآية [البقرة:١٤٠] - بالتّاءِ المثنّاة فوقُ، وكسْرِ «إنّ» - في قِراءَةِ الأخَوينِ(٣)، وابنِ عامرٍ، وحفْصٍ(٤). [٨٢/ب]

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل (١/ ٨٠ - ب/ مخطوط): «وهذا الاستعمال عند غير بني سليم لا يكون إلا في المضارع المسند إلى المخاطب مقصوداً به الحال بعد استفهام متصل نحو قول الراجز:

متَى تقولُ القُلُصَ الرّواسِما ... تحملْنَ أُمَّ قاسمٍ وقاسِما»، انتهى.

ورد بقوله:

أمّا الرّحيلُ فدونَ بعْدَ غَدٍ ... فمتَى تَقولُ الدّارَ تَجمَعُنا

أنشده سيبويه بنصب الدار على أنها مفعول أول «وتجمعنا» مفعول ثان. وزاد في التسهيل: أن يكون حاضراً.
انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٦٢، الكتاب: ١/ ٦٣، شرح المرادي: ١/ ٣٩٣، الهمع: ٢/ ٢٤٧، حاشية الخضري: ١/ ١٥٥، التسهيل: ٧٤، شرح الأشموني: ٢/ ٣٧، إرشاد الطالب النبيل: (٥٣/أ).

(٢) نحو «أتقول لزيد: عمرو منطلق» لأنه حينئذ يبعد عن معنى الظن لأن الظن من فعل القلب، وهذا قول مسموع.
انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٦٣، الهمع: ٢/ ٢٤٧، أوضح المسالك: ٧٨، إرشاد الطالب النبيل (١٥٣/أ)، شرح المرادي: ١/ ٣٩٣، شرح الأشموني: ٢/ ٣٧، حاشية الخضري: ١/ ١٥٥.

(٣) وهما حمزة والكسائي. انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٣٣. أما الكسائي فقد تقدمت ترجمته في ص ٢٨. وأما حمزة فهو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي الزيات أحد القراء السبعة، انعقد الإجماع على تلقي قراءته بالقبول، كان من موالي التيم فنسب إليهم، ولد سنة ٨٠هـ وكان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان في أواخر سواد العراق مما يلي الجبل، ويجلب الجبن والجوز إلى الكوفة، مات بحلوان سنة ١٥٦هـ.
انظر ترجمته في ميزان الاعتدال: ١/ ٢٨٤، النشر في القراءات العشر: ١/ ١٦٦، طبقات القراء: ١/ ٢٦١، الأعلام: ٢/ ٢٧٧.

(٤) وخلف ورويس أيضاً، وحجتهم المخاطبة التي قبلها والتي بعدها، فالمتقدمة قوله: ﴿قُلْ أتُحاجُّونَنا في اللّهِ﴾ [البقرة:١٣٩]، والمتأخرة قوله: ﴿قُلْ أأنْتُم أعْلَمُ أم اللهُ﴾ فتأويل الآية: =

وقولُهُ:

وأُجْريَ القَولُ .... البيت

يَعْني: أنّ بَني سُلَيْمٍ - بالتّصْغيرِ - ينصِبونَ بالقَولِ مطلقاً، أيْ: بِلا شرْطٍ، ثـمَّ مثّلَهُ بقولِهِ: «نحْوُ قُلْ ذَا مُشْفقا»[1].

= قل يا محمد للقائلين لكم: ﴿كُونُوا هُوداً أو نَصارَى﴾ [البقرة:١٣٥]: أتحاجوننا أم تقولون إنّ إبراهيم وأولاده، كانوا يهوداً، وكسرت «إنّ» لأنّ الكلام محكي. وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر «أم يقولون» بالياء وكسر «إن»، وحجتهم، أن هذا إخبار عن اليهود، أراد: أم يقول اليهود والنصارى...

انظر حجة القراءات: ١١٥، النشر في القراءات العشر: ٢/٢٢٣، إملاء ما منّ به الرحمن: ١/٦٦، إتحاف فضلاء البشر: ١٤٨، إعراب النحاس: ١/٢٦٨، التصريح على التوضيح: ١/٢٦٤.

وحفص هو حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي بالولاء، أبو عمرو، ويعرف بحفيص، قارئ أهل الكوفة، أخذ القراءة عرضاً عن عاصم، بزاز ولد سنة ٩٠هـ، ونزل بغداد وجاور بمكة، وكان أعلم أصحاب عاصم بقراءته، وهو ابن امرأته وربيبه، ومن طريقه قراءة أهل المشرق، توفي سنة ١٨٠هـ.

انظر ترجمته في ميزان الاعتدال: ١/٢٦١، طبقات القراء: ١/٢٥٤، النشر في القراءات العشر: ١/١٥٦، الأعلام: ٢/٢٦٤.

(١) وقد حكى سيبويه ذلك عنهم في الكتاب، حيث قال (١/٦٣): «وزعم أبو الخطاب وسألته عنه غير مرة أن ناساً من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم يجعلون باب «قلت» أجمع مثل «ظننت»». انتهى. وهل يعملونه باقياً على معناه، أو لا يعملونه حتى يضمنوه معنى الظن؟ قولان، اختار ثانيهما ابن جني، وعلى الأول: الأعلم وابن خروف وصاحب البسيط، واستدلوا بقوله:

قالَتْ وكُنْتُ رجُلاً فَطيْنا   هَذا ورَبِّ البَيتِ إسرائيْنا

إذ ليس المعنى على «ظننت». وعلى لغة بني سليم الإعمال جائز لا واجب فتجوز الحكاية أيضاً مراعاة للأصل - كما تقدم -.

انظر الهمع: ٢/٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٨، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٦٧، ٥٦٩، شرح المرادي: ١/٣٩٤، البهجة المرضية: ٦٤، شرح ابن عصفور: ١/٤٦٢، شرح ابن عقيل: ١/١٥٦، شرح ابن يعيش: ٧/٧٩، حاشية الصبان: ٢/٣٧.

الباب الرابع عشر
أعلم وأرى

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

أعَلَمَ وأَرى

إلـى ثَلاثَةٍ رأى وعَلِما عَدّوا إذا صارا أرى وأعْلَما

إذا دخَلَتْ همزَةُ التّعدية علَى فعلٍ غيرِ متعَدٍّ - تعدّى بها إلى واحدٍ، نحْوُ «أخْرَجْتُ زَيْداً»، وإنْ دخَلَتْ علَى فعْلٍ متعدٍّ إلى واحدٍ - تعدّى بها إلى اثْنَينِ، نحْوُ «ألْبَسْتُ زيْداً ثَوباً»، وإنْ دخَلَتْ علَى متعدٍّ إلَى اثْنَينِ - تعدّى بها إلى ثَلاثةٍ، وذلِكَ في فِعْلَيْنِ خاصّةً، وما ضُمِّنَ معْناهُما، وإلَيْهِما أشارَ بقولِهِ:

إلَى ثَلاثَة .... البيت

يعْني: أنّ «عَلِمَ ورأى»[1] المتَعدِّيَينِ إلى اثْنَينِ إذا دخَلَتْ علَيْهِما همزةُ النّقْلِ تعَدَّيا بها إلى ثالثٍ، فالمَفعولُ الأوّلُ: هُوَ الذي كانَ فاعلاً بهما قبلَ دُخولِ الهمزَةِ، والثّاني والثّالثُ: هُما اللذان كانا منصوبَيْنِ بهِما، نحْوُ قولِهِ تَعالَى: ﴿كذَلِكَ يُريهِمُ اللهُ أعْمالَهُمْ حسَراتٍ﴾ [البقرة: ١٦٧].

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وما لمَفْعولَيْ عَلِمْتُ مُطْلَقا للثّان والثّالث أيضاً حُقِّقا

[٨٣/أ] يعْني: أنّ جَميعَ ما استَقرَّ منَ الحُكْمِ للمَفعولَيْنِ في «علِمَ/ ورأى» قبْلَ دُخولِ الهَمزَةِ منْ إلْغاءٍ وتَعْليقٍ، ومنْعِ الحذْفِ بغَيرِ دليلٍ، وجَوازِهِ لدليلٍ - ثابتٌ للثّاني والثّالث منْ مَفاعيلِ «أعْلَمَ وأرَى».

فمثالُ الإلغاءِ قولُ بعضِهِمْ: «البركَةُ أعْلَمَنا اللهُ معَ الأكابرِ»[2]، فـ«البركَةُ» مبتدأٌ، و«معَ الأكابرِ» خبرُهُ، و«أعْلَمَ» مُلغاةٌ، لتوسُّطِها.

---

(١) في الأصل: أعلم وأرى. انظر المكودي بحاشية الملوي: ٥٦.

(٢) وروي في شرح المرادي: «مع أكابركم» بدل «مع الأكابر».
انظر شرح المرادي: ١/٣٩٥، شرح ابن عقيل: ١/١٥٦، التصريح على التوضيح: ١/٢٦٦، أوضح المسالك: ٧٩، شرح الأشموني: ٢/٣٩، المطالع السعيدة: ٢٥٤، الهمع: ٢/٢٤٩، البهجة المرضية: ٦٤.

ومثالُ التعليقِ قولُهُ تَعالى: ﴿ يُنبِّئُكُمْ إذا مُزِّقْتُمْ كلَّ مُمَزَّقٍ إنّكُمْ لَفي خَلْقٍ جَديدٍ ﴾ [سبأ: ٧]، فـ«الكافُ والميمُ» مَفعولٌ أوّلُ، وجُملَةُ «إنّكُم لَفي خلقٍ جديدٍ» في محلِّ نصبٍ سَدَّتْ مسَدّ المَفعولِ الثّاني والثّالثِ، والفِعلُ معلَّقٌ عنِ الجُملةِ باللامِ.

ومنعَ الشّلوبينُ الإلغاءَ والتّعليقَ مُطلقاً[١]، والجَزوليُّ[٢] في المَبْنيِّ للفاعلِ[٣]، والحُجّةُ عليْهِما ما مثّلْنا به.

ومثالُ حذْفِ المَفعولَين، والاقْتصارِ على الأوّلِ: «أعْلَمْتُ زَيداً»، ولا تَذكُرُ مَنْ أعْمَلْتَ به، لأنّ الفائدةَ لا تنعَدِمُ في الاقْتِصارِ علَيْه[٤]، ومنعَهُ سيبَويه[٥]، وغيرُهُ[٦][٧].

---

(١) أي: سواء كان مبنياً للفاعل أم للمفعول.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٦٦، إرشاد الطالب النبيل (٥٥/أ)، وفي الهمع (٢/٢٤٨): ومنع قوم الإلغاء والتعليق هنا، سواء بنيت للفاعل أم للمفعول، وعليه ابن القواس وابن أبي الربيع، لأنّ مبني الكلام عليهما، ولا يجي «بعد ما مضى الكلام على الابتداء». وفي التوطئة (٢٠٧) قال الشلوبين: فهذه - يقصد أعلم وأرى وما بمعنى أعلم - لا يجوز فيها الإلغاء ولا التعليق إلاّ في «أرى» التي بمعنى «أظن». انظر الهمع: ٢/٢٤٩.

(٢) هو عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت الجزولي، المراكشي، البربري، أبو موسى، عالم بالنحو واللغة، أخذ العربية عن عبد الله بن بري المصري، وتصدر بالمرية والجزائر لإقراء النحو، وتوفي بأزمور من ناحية مراكش سنة ٦١٠هـ (وقيل: ٦٠٧، وقيل: ٦٠٦، وقيل: ٦١٦هـ).
من آثاره: المقدمة في النحو، شرح إيضاح الفارسي، شرح قصيدة بانت سعاد، شرح أصول السراج، وغيرها.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٣٦٩، مرآة الجنان: ٤/١٩، روضات الجنات: ٥٠٨، تاريخ ابن الوردي: ٢/١٣٢، معجم المؤلفين: ٨/٢٧، الأعلام: ٥/١٠٤.

(٣) وذلك لما فيه من إعمالها في المفعول الأول، وإلغائها بالنسبة إلى الأخيرين، وذلك تناقض، لأنّه حكم بقوة وضعف معاً، بخلاف ما إذا بنيت للمفعول به. ومنع آخرون التعليق دون الإلغاء وعليه الأكثرون. انظر المقدمة الجزولية للجزولي، وانظر الهمع: ٢/٢٤٨-٢٤٩، التصريح على التوضيح: ١/٢٦٦، شرح المرادي: ١/٣٩٥، إرشاد الطالب النبيل (١٥٥/أ)، شرح الرضي: ٢/٢٨٥.

(٤) إذ يراد الإخبار بمجرد العلم به، وبمجرد إعلام الشخص المذكور، وهو قول أبي العباس وأبي بكر وابن كيسان، وخطاب وابن أبي الربيع وابن مالك والأكثرين.
انظر: التصريح على التوضيح: ١/٢٦٥، الهمع: ٢/٢٥٠، أصول ابن السراج: ٢/٢٨٥، التسهيل: ٧٤.

(٥) قال سيبويه في الكتاب (١/١٩): «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز لك أن تقتصر على مفعول واحد منهم دون الثلاثة، لأنّ المفعول ههنا كالفاعل في =

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وإنْ تَعَدّيا لِواحِدٍ بلا هَمْزٍ فلاثْنَيْنِ بهِ توصَّلا

والثّانِ منهُما كَثانِ اثْنَيْ كَسا فهْوَ بهِ في كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسا

يعْني: إذا كانَتْ «أرَى وأعْلَمَ» منْقولَتَينِ منْ «رأى» البَصَريّة، و«عَلِمَ» العِرْفانيّة، المتَعدّي كُلٌّ منهُما لواحِدٍ - تَعدَّيا بالهَمزَةِ لاثْنَيْنِ، نحْوُ «أرَيْتُ زَيْداً الهِلالَ»، أي: أبصَرْتُهُ إيّاهُ، و«أعْلَمْتُ زَيْداً الخبَرَ»، أي: عرّفْتَهُ إيّاهُ، ولَيْسَتا حينئذٍ منْ هَذا البابِ[1]، ولا منَ البابِ الّذي قبْلَهُ[2]، لأنّ المفعولَ/ الثّانيَ غيرُ الأوّلِ، فهُوَ منْ بابِ «كَسا وأعْطَى» ولذَلكَ أشارَ بقوله: [٨٣/ب]

والثّانِ منهُما كَثانِ اثْنَيْ... .... البيت

يَعْني: أنَّ المفعولَ الثّاني من هذينِ المفعولينِ كالمفعولِ الثّاني منْ بابِ «كَسا» في جَوازِ الحذْفِ لهُما أو لأحَدِهِما، لدَليلٍ وغيرِهِ.

= الباب الأول الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: «أرى الله زيداً بشراً أباك» و«نبأت عمراً زيداً أبا فلان»، و«أعلم الله زيداً عمراً خيراً منك». انتهى.

وانظر التصريح على التوضح: ١/ ٢٦٥، الهمع: ٢/ ٢٥٠، الأصول لابن السراج: ٢/ ٢٨٤- ٢٨٥.

(٦) في الأصل: وعده.

(٧) منعه غير سيبويه كالمازني وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور. وذهب الأكثرون منهم المبرد وابن كيسان وخطاب - ورجحه ابن مالك - إلى جواز حذف الأول بشرط ذكر الآخرين، أو حذف الآخرين بشرط ذكر الأول، كقولك «أعلمت كبشك سميناً» بحذف المعلم أو «أعلمت زيداً» بحذف الثاني والثالث إن لم يخل الكلام من فائدة بذكر المعلم به في الصورة الأولى والمعلم في الثانية. وذهب الشلوبين إلى جواز حذف الأول فقط مع ذكرالآخرين، نحو «أعلمت كبشك سميناً» ولا يجوز حذف الآخرين بدون الأول، ولا حذف الثلاثة، ولا حذف الأول وأحد الآخرين، ولا حذف أحد الآخرين فقط. وذهب الجرمي واختاره ابن القواس إلى جواز حذف الآخرين فقط، لأنّهما في حكم مفعولي «ظن»، دون الأول لأنّه في حكم الفاعل.

انظر في ذلك الهمع: ٢/ ٢٥٠-٢٥١، التصريح على التوضيح: ١/ ٢٦٥، التسهيل لابن مالك: ٧٤، التوطئة للشلوبين: ٢٠٧، المطالع السعيدة: ٢٥٤-٢٥٥، أصول ابن السراج: ٢/ ٢٨٥.

---

(١) أي: ليستا من باب «أعلم وأرَى» هذا، لأنّه معقود لما ينصب ثلاثة مفاعيل.

(٢) وهو باب «ظن» وأخواتها مما يتعدى لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

فتَقولُ في حذْف الأوّل: «أعْلَمْتُ الخبَرَ، وأرَيْتُ الهلالَ»، كما تَقولُ: «كسَوْتُ ثَوباً»، وفي حذَف الثّاني: «أعْلَمْتُ زيْداً، وأريْتُ[1] زَيْداً»، كَما تقولُ «كسَوْتُ زيْداً» وفي حذفهما معاً: «أعْلَمْتُ، وأريْتُ»، كما تقُولُ: «كسَوْتُ».

ويمتَنِعُ فيهِ ما جازَ في مَفعولَيْ «علِمْتُ» المتعدِّية لاثْنَيْنِ[2] منْ إلغاءٍ وتعْليقٍ.

قيلَ: وفيهِ نظَرٌ فيْ موْضِعَيْنِ:

أحَدُهُما: أنَّ «علمَ» بمعْنى «عرَفَ» إنّما (حُفظَ)[3] نقْلُها لاثْنَينِ بالتّضْعيفِ لا بالهَمزَةِ، نحوُ (﴿ وعَلّمَ آدمَ الأسْماءَ كُلَّها ﴾ [البقرة: ٣١].

والموضِعُ الثّاني: أنّ «أرَى» البصريّةَ سُمِعَ تعليقُها بالاستِفهامِ عنِ المَفعولِ الثّاني نحوُ)[4] ﴿ رَبِّ أرِني كيفَ تُحْيِي المَوْتَى ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وقد يُجابُ عنِ الأوّلِ: بالتزامِ جَوازِ نقلِ المتعدّي لواحدٍ بالهمزةِ قياساً، نحْوُ «ألْبَسْتُ زَيداً جُبَّةً» قياساً علَى «كسوتُهُ جُبّةً».

وعنِ الثّاني: بادّعاءِ أنّ الرّؤيةَ هُنا علميّةٌ لا بصريّةٌ، كما قالَ الحُوفيُّ[5] في ﴿ ألَمْ تَرَ إلَى ربِّكَ كيفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ [الفرقان: ٤٥]: الرّؤيةُ رُؤيَةُ القَلبِ في هَذا، ومَخرَجُها مخرَجُ رؤيَةِ العينِ، ويَجوزُ في مثْلِ هَذا مع الرؤيَةِ، ولا يجوزُ معَ العِلمِ. انتهى[6].

وفُهِمَ من تَشبيهه بباب «كَسا»: أنّ المفعولَ الأوّلَ (والثّاني)[7] أيضاً، كالأوّلِ منْ باب «كَسا»، فلا/ وجْهَ لتَخصيصه المَفعولَ الثّاني بالذِّكرِ، فالضّميرُ [٨٤/أ] في «تَعَدَّيا» عائدٌ على «عَلِمَ» العِرْفانيّةِ، و«رأى» البَصَريّةِ.

---

(١) في الأصل: ورأيت.

(٢) في الأصل: للاثنين. انظر شرح المكودي: ١ / ١٢١.

(٣-٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١ / ٢٦٧.

(٥) هو علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي المصري، أبو الحسن، نحوي، من علماء اللغة والتفسير، وهو من أهل الحوف بمصر، اشتغل عليه خلق كثير وانتفعوا، وتوفي في مستهل ذي الحجة ٤٣٠هـ، من مؤلفاته: البرهان في تفسير القرآن، الموضح في النحو، إعراب القرآن، مختصر كتاب العين، وغيرها.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٣٢٥، معجم الأدباء: ١٢ / ٢٢١، إنباه الرواة: ٢ / ٢١٩، معجم المؤلفين: ٧ / ٥، الاعلام: ٤ / ٢٥٠، البداية والنهاية: ١٢ / ٤٧، هدية العارفين: ١ / ٦٨٧.

(٦) قال في التصريح: ذكره في سورة النساء. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٦٧.

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١ / ١٢١.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

وكأرَى السّابِقِ نبّأ أخْبَرا حـدّثَ أنبا وكَـذاكَ خَبّرَا

ذكَرَ أنّ أفعالَ هَذا البابِ سَبعةٌ، والّذي أثْبَتَهُ سيبويه منْها: «أعْلَمَ، وأرَى، ونبّأ – بتشْديدِ الموحَّدةِ –»[1] وزادَ أبو البَقاءِ: «أنْبأ»[2]، وألحقَ بهما السِّيرافيُّ: «حدَّثَ – بتَشديدِ الدّالِ –، وأخبَرَ، وخبَّرَ – بتشديد الموَحّدةِ –»[3]، وقدْ تقدّمَ مثالا «أعْلَمَ وأرَى».

ومثالُ «نبّأ» قولُ النّابغَة:

٨٩- نُبِّئْتُ زُرعَةَ والسّفاهَةُ كاسْمِها يُـهْـدِي إلـيَّ غَـرائِـبَ الأشْـعـارِ

(١) انظر الكتاب: ١/١٩، الهمع: ٢/٢٥١، شرح المكودي: ١/١٢٢، شرح ابن الناظم: ٢١٥، شرح المرادي: ١/٣٩٨، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٧٠، شرح الفريد: ٣٠٦، التسهيل: ٧٤، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/٨١، المطالع السعيدة: ٢٥٥، شرح الهواري (٦٥/أ).

(٢) وفي شرح المكودي (١/١٢٢): «وزاد أبو علي «أنبأ»»، وانظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٧١، شرح ابن الناظم: ٢١٦، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/٨٢، شرح الهواري: (٦٥/أ). وفي الهمع (٢/٢٥١): «وزاد ابن هشام اللخمي: أنبأ وعرف وأشعر وأدرى». وانظر المطالع السعيدة: ٢٥٦.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي (الجزء الثاني/ رسالة دكتوراه): ١/٢١٥، شرح المكودي: ١/١٢٢، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٧١، التسهيل: ٧٤، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/٨٢، شرح الهواري (٥٦/أ). وفي المطالع السعيدة (٢٥٥-٢٥٦): وزاد القرافي: أخبر وخبر – بالتشديد وزاد الكوفيون وتبعهم المتأخزون «حدث». وفي الهمع: وزاد الكوفيون «حدث» وتبعهم المتأخرون كالزمخشري وابن مالك، وزاد الفراء «خبر وأخبر». وزاد الحريري في شرح الملحة «علم» بالتضعيف. وزاد الجرجاني: «استعطى». وحكى ابن مالك في التسهيل أنَّ بعضهم زاد «أرى» الحلمية، كقوله تعالى: ﴿إذ يريكهم الله في منامك قليلاً ولو أراكهم كثيراً﴾. وزاد بعضهم: «أكسى». وزاد الأخفش: «أظن» نحو «أظننت زيداً عمراً فاضلاً» و«أحسب وأخال وأزعم وأوجد» ومستنده القياس.
انظر الهمع: ٢/٢٥٢، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٧٣، شرح الأشموني: ٢/٤٢، شرح ابن الناظم: ٢١٦، التصريح على التوضيح: ١/٢٦٤-٢٦٥، شرح المرادي: ١/٣٩٨، شرح ملحة الإعراب للحريري: ١١٩، شرح الفريد: ٣٠٧، التسهيل: ٧٤، شرح ابن يعيش: ٧/٦٥، شرح الرضي: ٢/٢٧٤-٢٧٥.

٨٩- من الكامل، من قصيدة للنابغة الذبياني في ديوانه (٣٤) يهجو بها زرعة بن عمرو بن خويلد، وبعده:

فحلَفْتُ يا زُرْعَ بنَ عَمْرٍو أنّني مِمّا يَشقّ علَى العَدوِّ ضِراري

ويروى: «أوابد الأشعار» بدل «غرائب الأشعار»، والأوابد: جمع آبدة، وهي الكلمة الوحشية =

فـ« التّاءُ » نائبٌ عن الفاعلِ، وهيَ المَفعولُ الأوّلُ، و« زُرعَةَ » مَفعولٌ ثانٍ، وجُملةُ « يُهْدي إليّ » مَفعولٌ ثالثٌ، وما بَينَهُما اعتِراضٌ.

ومثالُ « أنبأَ » قَولُ الأعْشى[1]:

٩٠- وأُنْبِئْتُ قَيساً ولَمْ أبْلُهُ كَما زَعَمُوا خَيْرَ أهْلِ اليَمَنْ

فـ« التّاءُ » مَفعولُهُ الأوّلِ، و« قَيْساً » الثّاني، و« خيرَ » الثّالِثُ.

= والغريبة (اللسان / أبد). نبئت - على صيغة المجهول -: بمعنى أخبرت. قوله: « والسفاهة كاسمها » أي: مسمى السفاهة - وهو قلة العقل - قبيح كاسمه - وهو السفاهة -، غرائب الأشعار: غرابتها بالنسبة لصدورها منه، لأنَّه ليس من أهل الشعر. والشاهد في قوله « نبئت » حيث نصبت ثلاثة مفاعيل.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٦٥، الشواهد الكبرى: ٢/٤٣٩، ١/٤٠٥، شرح ابن عقيل: ١/١٥٧، شرح الأشموني: ٢/٤١، شواهد العدوي: ١٠٠، فتح رب البرية: ١/٣٨، شرح ابن الناظم: ٢١٥، شواهد الجرجاوي: ١٠٠، البهجة المرضية: ٦٥، معاني الأخفش: ٣١٢، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٧٠، السراج المنير للزبيدي (مخطوط): ٣٩٥.

(١) هو ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل بن عوف بن سعد المعروف بأعشى قيس، ويقال له: أعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير، لقب بالأعشى لضعف بصره، أبو بصير، من شعراء الجاهلية، أحد أصحاب المعلقات، أدرك الإسلام ولم يسلم، ولد في قرية منفوحة (قرب الرياض)، وتوفي فيها سنة ٧هـ، أخباره كثيرة، وله ديوان شعر.

انظر معجم الشعراء: ٤٠١، شعراء النصرانية: ١/٣٥٧، المؤتلف والمختلف: ١٢، معجم المؤلفين: ٧/٥، الأعلام: ٧/٣٤١، الخزانة: ١/١٧٥، جمهرة أشعار العرب: ٢٩، ٥٦، كشف الظنون: ٧٧٦، شواهد المغني: ٢/٩٦٧.

٩٠- من المتقارب، من قصيدة للأعشى في ديوانه (٢٢) يمدح بها قيس بن معد يكرب الكندي، وقبله:

رَفيعَ الوِسادِ طَويلَ النِّجا د، ضَخْمَ الدّسيعَة، رحْبَ العطَنْ

أنبئت: أخبرت. قوله: « قيسا » أراد به قيس بن معد يكرب. لم أبله: لم أختبره. قوله: « كما زعموا » صفة لمصدر محذوف، أي: لم أبله بلواً مثل الذي زعموا فيه ويجوز أنْ تكون « ما » مصدرية، والمعنى: لم أبله بلواً مثل زعمهم فيه من أنَّه خير أهل اليمن. ويروى:

ونُبِّئْتُ قَيْساً على نأيِه ولمْ آته سادَ أهْلَ اليمَنْ

والشاهد في قوله: « أنبئت » حيث نصبت ثلاثة مفاعيل.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٦٥، الشواهد الكبرى: ٢/٤٤٠، الدرر اللوامع: ١/١٤٠، الهمع (رقم): ٦٢٣، شرح الأشموني: ٢/٤١، مجالس ثعلب: ٢/٣٤٦، شرح ابن الناظم: ٢١٦، البهجة المرضية: ٦٥، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٧١، المطالع السعيدة: ٢٥٥، تذكرة النحاة: ٦٨٦، عمدة الحافظ لابن مالك: ١٥٢.

ومثالُ «حدَّث» قولُ اليَشْكُريّ(١):

٩١- أوْ منَعْتُمْ ما تُسألَوْنَ فمَنْ حُدْ   دِثْتُموهُ لهُ علَيْنا الوَلاءُ

فالضّميرُ المَرفوعُ مَفعولٌ أوّلٌ، والمَنصوبُ مَفعولٌ ثانٍ، والجُملةُ بعْدَهُ مَفعولٌ ثالثٌ.

ومثالُ «أخبَرَ» قولُ رجُلٍ من بَني كِلابٍ:

٩٢- وما علَيْكِ إذا أُخْبِرْتِني دَنِفاً   وغابَ بَعْلُكِ يوْماً أنْ تَعودِيْني

---

(١) هو الحارث بن حلزة بن مكروه بن يزيد اليشكري الوائلي، شاعر جاهلي من أهل بادية العراق، وهو أحد أصحاب المعلقات، ارتجل معلقته بين يدي عمرو بن هند الملك بالحيرة، جمع فيها كثيراً من أخبار العرب ووقائعهم، له ديوان شعر، توفي في حدود سنة (٥٠) ق.هـ. انظر ترجمته في الأغاني: ١١/٤٢، سمط اللآلئ: ٦٣٨، المؤتلف والمختلف: ٩٠، الخزانة: ١/٣٢٥، الاعلام: ٢/١٥٤، معجم المؤلفين: ٣/١٧٥.

٩١- من الخفيف، للحارث بن حلزة اليشكري من معلقته المشهورة (القصائد العشر: ٣٨٧)، التي أولها:

آذَنَتْنا بِبَيْنِها أسْماءُ   رُبَّ ثاوٍ يمَلُّ منْهُ الثّواءُ

الولاء: النصرة. ويروى: «العلاء» بدل «الولاء» وهو من العلو والرفعة. ويروى: «الغلاء» وهو الارتفاع. يعني: أو منعتم الذي تسألونه مما يطلب منكم من النصفة فيما بيننا وبينكم فهل بلغكم أنَّ أحداً انتصر علينا وقهرنا، أو زاد علينا في الرفعة والشرف، أي: لم يبلغكم ذلك حتى تطمعوا فينا وتمنعوا عنا ما يطلب منكم مع ما تعرفونه فينا من عزنا وامتناعنا. والشاهد في قوله: «حدثتموه» حيث نصبت ثلاثة مفاعيل.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٦٥، الشواهد الكبرى: ٢/٤٤٥، شرح الأشموني: ٢/٤١، شرح ابن عقيل: ١/١٥٧، شواهد العدوي: ١٠١، الهمع (رقم): ٦٢٦، الدرر اللوامع: ١/١٤١، شواهد الجرجاوي: ١٠١، شرح ابن الناظم: ٢١٧، البهجة المرضية: ٦٥، التبصرة والتذكرة: ١٢١، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٧١، المطالع السعيدة: ٢٥٦، تذكرة النحاة: ٦٨٦، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/٨٤، عمدة الحافظ لابن مالك: ١٥٣.

٩٢- من البسيط لرجل من بني كلاب، ويروى:

ماذَا عَلَيْكِ إذا أُخْبِرتِني دَنِفاً   رهْنَ المَنيّةِ يوْماً أنْ تَعودِيْني

أُخْبِرْتِني: بالبناء للمجهول، وبكسر التاء، لأنَّه خطاب للمؤنث. دنفاً: من الدنف وهو المرض اللازم، ومعناه هنا: مشرفاً على الهلاك. بعلك: زوجك. والمعنى: لا بأس عليك بسبب عيادتك إياي وقت غياب زوجك. والشاهد في قوله: «أُخبِرْتني» حيث نصب ثلاثة مفاعيل.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٥٦، الشواهد الكبرى: ٢/٤٤٣، الهمع (رقم): ٦٢٥، الدرر اللوامع: ١/١٤١، شرح الأشموني: ٢/٤١، شرح ابن الناظم: ٢١٧، البهجة المرضية: ٦٥، شرح ابن عقيل: ١/١٥٧، شواهد العدوي: ١٠١، المطالع السعيدة: ٢٥٥، شواهد الجرجاوي: ١٠١، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٧٢، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/٨٣.

فـ« التّاءُ » المكسورةُ مفعولٌ أوّلٌ، و« ياءُ » المتكلّم مَفعولُهُ/ الثّاني، و« دَنِفاً » [٨٤/ب] الثّالثُ.

ومِثالُ « خَبَّرَ » قولُ العَوّامِ[1]:

٩٣- وخُبِّرْتُ سَوْداءَ الغَميمِ مَريضَةً   فأقْبَلْتُ مِنْ أهْلِيْ بمِصْرَ أعودُهـا

فـ« التّاءُ » المَفْعولُ الأوّلُ، و« سَوْداءَ » الثّاني، و« مَريضَةً »[2] الثّالثُ.

---

(١) هو العوام بن عقبة بن كعب بن زهير بن أبي سلمى، شاعر مجيد، من أهل الحجاز، نبغ في العصر الأموي، وزار مصر، واشتهر من شعره ما قاله في غطفانية اسمها « ليلى »، ولقبها السوداء، أحبها وأحبته، وهو من بيت عريق في الشعر، كان أبوه وجده وأبو جده شعراء.
انظر ترجمته في معجم الشعراء: ٣٠١، سمط اللآلئ: ٣٧٣، الشواهد الكبرى: ٢/٤٤٢، الأعلام: ٥/٩٣.

٩٣- من الطويل للعوام بن عقبة من قصيدة له قالها في محبوبته « ليلى » الغطفانية، ولقبها سوداء الغميم، وكان خرج مرة إلى مصر في ميرة، فبلغه أنَّها مريضة فترك ميرته، وكَرَّ نحوها، وأنشأ يقول القصيدة، ومنها:

فَوَالله ما أدْري إذا أنا جِئْتُهـا   أَأُبْرِئُهَا منْ سُقْمِها أمْ أَزِيْدُها

ويروى: « سوداء القلوب » بدل « سوداء الغميم » قيل: يجوز أنَّه أراد بذلك أنها تحل من القلوب محل السويداء منها، كأن القلوب على اختلافها يمثل إليها، ويجوز أن يكون المراد أنَّها قاسية القلب عليه، فلذلك أطلق عليها « سوداء القلوب ». والشاهد في قوله: « وخبرت » حيث نصب ثلاثة مفاعيل.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٦٥، الشواهد الكبرى: ٢/٤٤٢، الهمع (رقم): ٦٢٤، الدرر اللوامع: ١/١٤١، شرح الأشموني: ٢/٤١، شرح ابن عقيل: ١/١٥٨، شواهد العدوي: ١٠٣، عمدة الحافظ لابن مالك: ١٥٣، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/٨٣، شواهد الجرجاوي: ١٠٣، شرح ابن الناظم: ٢١٧، البهجة المرضية: ٦٥، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٧٢، المطالع السعيدة: ٢٥٥، شرح الحماسة للمرزوقي: ١٤١٤.

(٢) في الأصل: والغميم. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٦٥.

الباب الخامس عشر

الفاعل

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تعالَى:

الْفَاعِـــلُ

الفاعلُ الّذي كَمَرْفوعَيْ أتَى زَيْـدٌ مُنيراً وجْهُـهُ نعْـمَ الفتَى

الفاعلُ هُوَ الاسْمُ، أو ما فِي تأويله، المُسنَدُ إليهِ فِعلٌ، أو ما جَرى مَجْراهُ، مقدَّماً علَيْهِ علَى طَرِيقَةِ[1] فَعَلَ أو فاعلٍ[2].

فالاسْمُ نحْوُ ﴿تَبارَكَ اللّهُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، و«تَباركْتَ يا اللّهُ»، و«أَقُومُ، وقُمْ»، والمُؤوَّلُ بهِ نحْوُ ﴿أوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أنّا أنْزَلْنا﴾ [العنكبوت: ٥١]، أيْ: إنْزالُنا[3].

والفعلُ: كما مَثّلْنا[4]، وما جرَى مجْراهُ نحْوُ ﴿مُختَلِفٌ ألْوانُهُ﴾ [النحل: ٦٩]، فـ«مُختلِفٌ» في تأويلِ «يَختَلِفُ»، و«ألوانُهُ» فاعلٌ.

و«مُقَدَّماً علَيْه» رافِعٌ لتوهُّمِ دُخولِ «زَيْدٌ» منْ نحْوِ «زيْدٌ قامَ» في حدِّ الفاعِلِ، خِلافاً للكوفيّين[5].

---

(١) في الأصل: طريق. انظر شرح المكودي: ١/١٢٢.

(٢) انظر شرح المكودي: ١/١٢٢، شرح ابن عصفور: ١/١٥٧. والفاعل لغة: من أوجد الفعل. وفي التعريفات: الفاعل ما أسند إليه الفعل أو شبهه على جهة قيامه به، أي: على جهة قيام الفعل بالفاعل، ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله. وفي شرح المرادي: هو الاسم المسند إليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول أو جار مجراه. وفي الهمع: الفاعل ما أسند إليه عامل مفرغ على جهة وقوعه منه أو قيامه به.
انظر التعريفات للجرجاني: ١٦٤، شرح المرادي: ٢/٣، الهمع: ٢/٢٥٣، المفصل: ١٨، شرح ابن يعيش: ١/٧٤، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٧٦، التسهيل: ٧٥، تاج علوم الأدب: ٢/٦١٧، التصريح على التوضيح: ٢٦٧، شرح الأشموني: ٢/٤٢، شرح ابن عقيل: ١/١٥٨، الإيضاح لابن الحاجب: ١/١٥٧، معجم مصطلحات النحو: ٢٤٣، معجم المصطلحات النحوية: ١٧٦، معجم النحو للدقر: ٢٥٩.

(٣) في الأصل: أنزلنا. انظر التصريح: ١/٢٦٨.

(٤) من نحو ﴿تبَارَكَ اللّهُ﴾، و﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾.

(٥) في إجازتهم تقديمه، ووافقهم الأخفش مستدلين بنحو قوله:
ما لِلْجِمالِ مَشْيُها وئِيدا
=

و«على طَريقةِ فَعَلَ أو فاعِلٍ» (مُخْرِجٌ لِما كانَ علَى طَريقةِ فُعِلَ[1] أو مَفْعولٍ[2])[3].

وقد استَغْنى النّاظِمُ عنْ هَذا التّعريفِ بالمثالِ، فَقالَ:

الفاعِلُ الّذي كمَرْفوعَيْ أتَى   زَيدٌ مُنيراً[4] وَجهُهُ ......

فأتَى بمِثالَيْن:

الأوّلُ: «أتَى زَيدٌ»، فـ«زيدٌ» فاعلٌ، لأنّهُ اسمٌ أُسنِدَ إِلَيْهِ فعلٌ علَى طَريقةِ «فعَلَ» - بفتحِ أوّلِه وثانيه -، وقُدِّمَ عليْه، وهُوَ «أتَى».

والثّاني: «مُنيراً وجهُهُ»، فـ«وجهُهُ» فاعِلٌ، لأنّهُ[5] اسمٌ أُسنِدَ إِلَيْهِ وصفٌ جارٍ مجْرى الفِعلِ علَى طريقةِ «فاعِلٍ/ »، وهُوَ «مُنيراً وجهُهُ». [٨٥/أ]

ثمّ تمّم البيتَ بقولِه: «نِعْمَ الفَتى»، وفيهِ تنبيهٌ على أنَّ فِعلَ الفاعِلِ يكونُ غيرَ متصرِّفٍ.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تعالَى:

= أي: وئيداً مشيها. فـ«زيد» من نحو «زيد قام» مبتدأ، و«قام» متحمل لضميره، والجملة خبره على رأي البصريين. وينبغي أن يقيد ذلك بالاختيار، فقد حكى ابن مالك عن الأعلم وابن عصفور أنّهما قالا في:

.... قَلّما   وِصالٌ علَى طولِ الصّدودِ يَدومُ

إنّ «وصال» فاعل «يدوم» المذكور لا محذوف، وإنّ الذي سوغ ذلك الضرورة. وقيل: يمتنع مطلقاً، لأنّ الفعل وفاعله كجزأي كلمة فلا يقدم عجزها على صدرها.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٦٩، الهمع: ٢/٢٥٥، ابن عقيل مع الخضري: ١/١٦١، شرح ابن عصفور: ١/١٥٩-١٦٠، التسهيل: ٧٥، شرح الأشموني: ٢/٤٦، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٨٠، المقتضب: ٤/١٢٨، مغني اللبيب: ٧٥٧، حاشية الصبان: ٢/٤٦.

(١) فما كان على طريقة «فعل» بضم الفاء فهو نائب فاعل. انظر شرح دحلان: ٦٥، شرح ابن عقيل: ١/١٥٩.

(٢) فما كان على طريقة «مفعول» فإنّ المرفوع بعده نائب فاعل، نحو «زيد مضروب أبوه»، فـ«زيد» مبتدأ، و«مضروب» خبره، و«أبوه» نائب فاعل «مضروب».
انظر شرح دحلان: ١٠٩، حاشية ابن حمدون: ١/١٢٢.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح دحلان: ٦٥، شرح ابن عقيل: ١/١٥٩، حاشية ابن حمدون: ١/١٢٢.

(٤) في الأصل: منير. انظر الألفية: ٥٥.

(٥) في الأصل: لأنّ. انظر شرح المكودي: ١/١٢٢.

وبعْدَ فعلٍ فاعلٌ فإنْ ظهرْ فهْوَ وإلاّ فضَميرٌ اسْتَتَرْ

يعْني: أنّ الفعلَ لابدّ لهُ منْ فاعلٍ.

وفُهِمَ منْ قوله: «بعْدَ فعلٍ» أنّ الفاعلَ لا يكونُ إلاّ بعْدَ الفعلِ، فإنْ وُجِدَ ما ظاهِرُهُ أنّهُ فاعلٌ تقدّمَ - وجَبَ تقديرُ الفاعلِ ضَميراً مُستَتِراً، وكَوْنُ المُقدَّمِ إمّا مبتدأ في نحوِ «زَيدٌ قائمٌ» وإمّا فاعلاً محذوفَ الفعلِ في نحْوِ ﴿وإنْ أحَدٌ منَ المُشرِكينَ اسْتَجارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، لأنّ أداةَ الشّرطِ مُختصّةٌ بالجُمَلِ الفعليّةِ علَى الأصحّ[١].

وقولُهُ: «فإنْ ظهَرْ» أي: فإنْ ظهَرَ ما هُوَ فاعلٌ في المَعْنى - فهُوَ الفاعلُ في الاصْطلاحِ، والمُرادُ بـ«ظهَرَ»: برزَ، فشَمِلَ الظّاهِرَ نحوُ «قامَ زيدٌ»، والضّميرَ البارزَ نحوُ «قُمْتُ».

وقولُهُ: «وإلاّ» أيْ: وإنْ لم يَبرُزْ - فهوَ ضَميرٌ استتَرْ، نحْوُ «يا زَيْدُ قُمْ»، فَفي «قُمْ» ضميرٌ مُستَتِرٌ، إذ لا يَستَغني الفِعلُ عنِ الفاعِلِ.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وجَرِّدِ الفعلَ إذا ما أُسْنِدا لاثْنَيْنِ أو جمْعٍ كَفازَ الشُهَدَا
وقدْ يُقالُ سَعِدا وسَعِدُوا والفِعلُ للظّاهِرِ بعْدُ مُسْنَدُ

يعْني: أنّ الفعلَ وما هُوَ بمنزلته، إذا أُسندَ إلَى فاعلٍ مُثنّى أو مَجْموعٍ - جُرِّدَ منْ علامَةِ التّثنيَةِ والجَمْعِ، فتَقولُ: «قامَ الزّيدان، وأقائمٌ أخَواكَ/، وقام إخْوَتُكَ، وأقائمٌ إخوَتُكَ، (وقامَ نسوتُكَ)[٢] وأقائمٌ نِسوَتُكَ»، بتَوحيدِ المُسنَدِ في الجَميعِ، وقدْ مثّلَ ذلكَ النّاظمُ بقوله: «فازَ الشُّهَدا». [٨٥/ب]

وفُهِمَ منهُ أنّ شَرْطَ الفاعِلِ المذكورِ: أنْ يكونَ ظاهِراً، هذه هِيَ اللُغةُ الفُصْحى، ثمّ أشارَ إلى اللُغةِ الأخرى بقولِه:

وقدْ يُقالُ سَعِدا وسَعِدُوا

وهَذه اللغَةُ يُسمّيها النّحويونَ لُغَةَ «أكَلوني البَراغيثُ»، وهيَ أن يَلحقَ

---

(١) عند جمهور البصريين، خلافاً للأخفش والكوفيين، فيجوز عندهم أن يكون «أحد» مبتدأ، وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه، أو نعته بالمجرور بعده، و«استجارك» خبره.
انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٢٧٠، مغني اللبيب: ٧٥٧، أوضح المسالك: ٨٠.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١ / ٢٧٥. وفي الأصل أيضاً وردت جملة «وأقائم إخوتك» قبل جملة «قام إخوتك» تقديم وتأخير.

الفعلَ المُسنَدَ إلى المُثنّى «ألفٌ»، والمُسنَدَ إلى جمْعِ المذكّر[١] «واوٌ»، والمُسنَدَ إلى جمْعِ المؤنّثِ «نونٌ»، فتقولُ: «سَعِدا (أخَواكَ، وسَعِدوا)[٢] إخوَتُكَ، وسَعِدْنَ بَناتُكَ».

وقَولُهُ:

والفعْلُ للظّاهرِ بعْدُ مُسْنَدُ

يُشيرُ إلى أنّ هذه الحُروفَ اللاحقَةَ للفعلِ علَى هذه اللغة ليْسَتْ بضَمائرَ، وإنّما هيَ علاماتٌ للفاعَلِ كـ«التّاء» في «قامَتْ هندٌ»، ويَكون المُسنَدُ إلَيْه بلَفظ التّثنية والجَمْعِ، كَما ذكَرَ، وبِعَطْفِ[٣] آخرِ الاسْمَينِ علَى الأوّلِ، كقَولِ عبدِ الله ابنِ قيْسِ الرُقَيّات[٤]:

٩٤- .... وقدْ أسْلَماهُ مُبعَدٌ وحَميمُ

---

(١) في الأصل: المذكور. انظر شرح المكودي: ١/١٢٤.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٢٤.

(٣) في الأصل: وبعض. انظر شرح المكودي: ١/١٢٤.

(٤) هو عبد الله - وقيل: عبيد الله، قال بعضهم: وعبيد الله أصح - بن قيس الرقيات بن شريح ابن مالك، من بني عامر بن لؤي، شاعر قريشي في العصر الأموي، كان مقيماً بالمدينة، وبعد مقتل ابن الزبير انصرف إلى الكوفة فاقام سنة ثم قصد الشام وأقام فيها إلى أن توفي سنة ٨٥هـ، أكثر شعره الغزل والنسيب، وله مدح وفخر، ولقب بابن قيس الرقيات لأنُه كان يتغزل بثلاث نسوة كل واحدة منهن اسمها رقية، وأخباره كثيرة وله ديوان شعر.

انظر ترجمته في الأغاني: ٥/٧٣، سمط اللآلئ: ٢٩٤، معجم المطبوعات: ٢٢٠، الأعلام: ٤/١٩٦، معجم المؤلفين: ٦/٢٤٣، شواهد المغني: ١/١٢٧، ٢/٦٢٢، الخزانة: ٧/٢٨١-٢٨٩، أبيات المغني: ١/١٩٢.

٩٤- من الطويل، لابن قيس الرقيات، من قصيدة له في ديوانه (١٩٦)، يرثي بها مصعب بن الزبير رضي الله عنهما، حين خرج بجنوده من الكوفة، وخرج عبد الملك بن مروان بجيوشه من الشام، فلمّا التقى الجيشان هرب جيش مصعب، وقاتل مصعب حتى قتل، وصدره:

تولّى قتالَ المارقينَ بنَفْسه

تولى: باشر، والضمير يعود على «مصعب». المارقينَ: الخوارج. أسلماه: خذلاه. مبعد: أراد به الرجل الأجنبي. الحميم: القريب أو الصديق. والشاهد في عطف أحد الاسْمين على الآخر، وهما «مبعد وحميم»، واقتران «أسلماه» المسند إليهما بألف التثنية على لغة بني الحارث بن كعب المسماة بلغة «أكلوني البراغيث»، وكان القياس أن يقال: «وقد أسلمه مبعد وحميم».

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٧٧، الشواهد الكبرى: ٢/٤٦١، أمالي ابن الشجري: ١/١٣٢، مغني اللبيب (رقم): ٦٨١، ٦٩٢، شذور الذهب: ١٧٧، الهمع (رقم): ٦٢٨، الدرر اللوامع: ١/١٤١، شرح الأشموني: ٢/٤٧، شرح ابن عقيل: ١/١٦١، شواهد =

وفُهِمَ منْ قوله: «وقدْ يُقالُ» قلّةُ هذه اللُغة.

ثـمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تعالَى:

ويَـرْفَـعُ الفاعلَ فعلٌ أُضـمرا كـمِثْلِ زيدٌ في جَواب مَنْ قَرا

يَعْني: أنّ الفعلَ قدْ يُحذَفُ، ويَبقى الفاعِلُ، وتجوَّزَ في قولِه: «أُضمِرا»، والمُرادُ: حُذِفَ[1].

[٨٦/أ] وشَمِلَ إطلاقُهُ: الحذْفَ جَوازاً، كالمثال الذي ذكرَ، وهوَ «زيدٌ» في / جَواب قولِكَ: «مَنْ قرأ؟»، والحذْفَ وُجوباً، كَقولِهِ عزّ وجلّ: ﴿وإِنْ أحَدٌ منَ المُشرِكينَ استَجارَكَ﴾ [التوبة: ٦].

ويَجوزُ في «زيدٌ» في المثالِ المذكورِ أنْ يكونَ مبتدأ مَحذوفَ الخبرِ، وهوَ أجْوَدُ، لمُطابقة الجَواب للسّؤال، فإنّ السُؤالَ جُملَةٌ اسميّةٌ.

وهَذا الحذْفُ قِياسيٌّ وِفاقاً لِلْجَرْمِيِّ[2] وابْنِ جِنّيٍّ[3]، فإنّهُما أجازَا «أُكلَ

= العدوي: ١٠٣، أبيات المغني: ٦/١٣٨، ١٥٤، الجنى الداني: ١٧٥، شواهد الجرجاوي: ١٠٣، شواهد الفيومي: ٥٩، المكودي مع ابن حمدون: ١/١٢٤، شرح ابن الناظم: ٢٢١، البهجة المرضية: ٦٦، جواهر الأدب: ١١٨، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٨١، فتح رب البرية: ١/٢٩١.

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية (٢/٥٩١):

ويَرفَعُ الفاعِلَ فعلٌ حُذِفا إذا اسْتَبانَ بدَليلٍ عُـرِفا

(٢) هو صالح بن إسحاق الجرمي بالولاء، أبو عمر، عالم بالنحو واللغة، فقيه، من أهل البصرة، قدم بغداد وأخذ النحو عن الأخفش، واللغة عن أبي عبيدة والأصمعي، وغيرهما، توفي سنة ٢٢٥هـ، من آثاره: الكتاب المختصر في النحو، كتاب العروض، غريب سيبويه، والتثنية والجمع، وغيرها.

انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٢٦٨، إنباه الرواة: ٢/٨٠، البداية والنهاية: ١٠/٢٩٣، مفتاح السعادة: ١/١٣٤، معجم الأدباء: ١٢/٥، الأعلام: ٣/١٨٩، معجم المؤلفين: ٥/٣، ١٣/٣٩٣.

(٣) هو عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح، من أئمة الأدب والنحو، وله شعر، ولد في الموصل سنة ٣٣٠هـ، وسكن بغداد ودرس بها، وأقرأ إلى أن توفي بها سنة ٣٩٢هـ، من مؤلفاته: سر صناعة الإعراب، شرح كتاب الشواذ لابن مجاهد، المحتسب في شواذ القراءات، الخصائص في اللغة، اللمع في العربية، وغيرها.

انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٣٢٢، معجم الأدباء: ١٢/٨١، إنباه الرواة: ٢/٣٣٥، معجم المؤلفين: ٦/٢٥١، شذرات الذهب: ٣/١٤٠، نزهة الألباء: ٤٠٦، هدية العارفين: ١/٦٥١، الأعلام: ٤/٢٠٤.

الطّعامُ زَيدٌ، وشُرِبَ الماءُ عَمْرٌو»، بالبناءِ للمَفعولِ فيهما[١]، ومَذهَبُ الجُمهورِ أنّهُ لا يَنْقاسُ[٢].

ثـمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

وتاءُ تأنيثٍ تَلي الماضـي إذا ... كانَ لأُنْثى كأَبَتْ هندُ الأذى

وإنّـما تَـلـزَمُ فِعلَ مُضْمَرِ ... متّصِلٍ أو مُفهِمٍ ذاتَ حَرِ

يَعْني: أنّ الفعلَ الماضي إذا أُسنِدَ إلى مؤنّثٍ لحِقَتْهُ «تاءٌ» تدلُّ على تأنيثِ فاعلِه، وهيَ في ذلِكَ (علَى)[٣] قِسمَينِ: لازمةٍ وجائزةٍ، وقد أشارَ إلى الأوّلِ بقولِه:

وإنّـما تَـلزَمُ فِعلَ مُضْمَرِ ... متّصلٍ أو مُفهِمٍ ذاتَ حَرِ

فذكَرَ أنّها تَلزَمُ في مَوضعَين:

الأوّلُ: أنْ يكونَ المُسنَدُ إليهِ مُضمَراً متّصلاً، وشمِلَ الحَقيقيَّ التّأنيثِ، نحْوُ «هِندٌ قامَتْ»، والمَجازيَّ التّأنيثِ نحْوُ «الشّمسُ طَلَعَتْ».

واحترَزَ بقولِه: «متّصلٍ» منَ المنفَصلِ، كَما سيأتي قَريباً.

الثّاني: أنْ يكونَ المُسنَدُ إليهِ ظاهِراً، حَقيقيَّ التّأنيثِ نحْوُ «بانتْ سُعادُ»، وهوَ المُشارُ إليه بقولِه: «ذاتَ حَرِ» و«الحَرُ» - بالحاءِ / المُهمَلَةِ -: الفَرْجُ[٤]. [٨٦/ب]

ثـمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وقـدْ يُبيحُ الفَصْلُ تـرْكَ التّاءِ فـي ... نحـوِ أَتَى القاضـيَ بِنـتُ الواقِفِ

---

(١) وإليه ذهب ابن مالك حيث لم يلتبس الفاعل بالنائب عنه، فلو قيل: «يوعظ في المسجد رجال» على معنى: «يعظ رجال» لم يجز، لصلاحية إسناد «يوعظ» إليهم، بخلاف «يوعظ في المسجد رجال يزيد» فإنّه يجوز لعدم اللبس.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٧٤، الهمع: ٢/٢٥٨، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٩٢.

(٢) وأجاز بعض النحويين: «زيد عمراً» بمعنى: ليضرب زيد عمراً، إذا كان ثم دليل على إضمار الفعل ولم يلبس، ومنع ذلك سيبويه وإن لم يلبس، لأنّ إضمار فعل الغائب هو على طريق التبليغ، وإضماره يستدعي إضمار فعل آخر، لأن المعنى: قل له: ليضرب، فكثر الإضمار فرفض.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٧٤، الهمع: ٢/٢٥٨، الكتاب: ١/١٢٨.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٢٥.

(٤) وأصل «الحر»: حرح، فحذفت الحاء على حد الحذف في شفة، والجمع: أحراح لا يكسر على غير ذلك. انظر اللسان: ٢/٨٢٤ (حرح)، شرح المكودي: ١/١٢٥.

والحـذْفُ مـعْ فـصْلٍ بإلاّ فُـضِّلا   كَـمـا زَكـا إلاّ فـتـاةُ ابْـنِ العَـلا
والحَذْفُ قدْ يأتي بِلا فصْلٍ ومَعْ   ضَميرِ ذي المَجازِ في شِعْـرٍ وقَعْ

هَذا هوَ القِسمُ الثّاني: الجائزُ، وهوَ ما إذا فُصِلَ بيْنَ الفِعْلِ والفاعِلِ الحَقيقيّ التأنيث، والفاصلُ إمّا أن يكونَ غيرَ «إلاّ»، أو («إلاّ»)[(١)].

فإنْ كانَ الفاصلُ غيرَ «إلاّ»، فقدْ أشارَ إليه بقولِه:

«وقدْ يُبيحُ الفَصْلُ ترْكَ التّاء».

يعْني: أنّهُ إذا فُصِلَ بينَ الفعلِ والفاعِلِ الحَقيقيّ التأنيثِ بغيرِ «إلاّ» جازَ[(٢)] في الفعلِ وجْهان: إثْباتُ التّاء، وترْكُها.

وفُهِمَ منْ قَوله: «وقدْ يُبيحُ» أنّ حذْفَها قَليلٌ بالنّسبة إلى إثْباتِها.

ثم مثّلَ ذلكَ بقولِه: «أتَى القاضِيَ بنْتُ الواقِف»، ففصَلَ بينَ الفِعلِ والفاعِلِ، وهُما: «أتَى» (و)[(٣)] «بنتُ الواقِف» بالمَفعولِ، وهوَ «القاضِيَ».

وإنْ كانَ الفاصِلُ «إلاّ»، فقدْ أشارَ إليه بقوله:

والحَذفُ معْ فصْلٍ بإلاّ فُضِّلا

يعْني: أنّ حذْفَ «التّاء» منَ الفِعلِ معَ وُجودِ[(٤)] الفصْلِ[(٥)] بـ«إلاّ» بينَهُ وبينَ الفاعِلِ فُضِّلَ، ثمّ مثّلَ ذلكَ بقَوله:

كَما زَكا إلاّ فَتاةُ ابنِ العَلا

وهَذا أحسنُ منْ قولِكَ: «ما زَكَتْ إلاّ فَتاةٌ»، وإنّما كانَ حذفُها أحسنَ، لأنّ الفِعلَ في التّقديرِ مُسنَدٌ إلى / مذكّرٍ، لأنّ التّقديرَ: ما زَكا أحَدٌ إلاّ فَتاةُ ابنِ العَلا. [٨٧/أ]

وقولُهُ: «والحذْفُ قدْ يأتي بِلا فصْلٍ»، أشارَ بذَلكَ إلى ما حَكاهُ سيبويه عنْ بعْضِ العرب: «قالَ فُلانَةُ»[(٦)]، وظاهِرُهُ أنّهُ يَنْقاسُ على قِلّةٍ، وليسَ كذلكَ بلْ هوَ شاذٌّ يُقتَصَرُ فيهِ علَى السّماعِ[(٧)].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٢٦.
(٢) في الأصل: جازة. انظر شرح المكودي: ١/١٢٦.
(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل.
(٤) في الأصل: مع وجود. مكرر.
(٥) في الأصل: الفاصل.
(٦) قال سيبويه في الكتاب (١/٢٣٥): «وقال بعض العرب: قال فلانة». انتهى. وذكر ابن مالك: أنّه لغة لبعضهم. انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٩٦، وانظر التصريح على التوضيح: ١/٢٧٩، الهمع: ٦/٦٥، شرح المرادي: ٢/١١، شرح الأشموني: ٢/٥٣، شرح الرضي: ٢/١٦٩، شرح ابن عقيل: ١/١٦٤.
(٧) انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٧٩، أوضح المسالك: ٨٣، شرح المرادي: ٢/١١، شرح =

وأشارَ بقولهِ:

.... ومَعْ ضَميرِ ذي المَجازِ في شِعْرٍ وقَعْ

إلى قولِ عامرِ بنِ جُوَينٍ الطّائيّ(١):

٩٥- ولا أرْضَ أبْقَلَ إبْقالَها ....

= الأشموني: ٢/٥٣، شرح ابن عقيل: ١/١٦٤ (قال: وهو قليل جداً)، وقال الرضي في شرح الكافية (٢/١٦٩): «وأنكر المبرد، ولا وجه لإنكار ما حكى سيبويه مع ثقته وأمانته»، وانظر المقتضب: ٢/١٤٤، ١٤٦.

(١) هو عامر بن جوين بن عبد رضاء قمران الطائي، شاعر فارس، من أشراف طيئ في الجاهلية، من المعمرين، كان فاتكاً مستهتراً، تبرأ قومه من جرائره، وله حكاية مع امرئ القيس، قتله بعض بني كلب في خبر أورد في الخزانة.
انظر الأعلام: ٣/٢٥٠، الخزانة: ١/٥٣، المحبر: ٣٥٢، رغبة الآمل: ٦/٢٣٥، الأزمنة والأمكنة: ٢/١٧٠.

٩٥- من المتقارب لعامر الطائي، يصف به سحابة وأرضاً نافعتين، وصدره:

فَلا مُزنَةٌ ودَقَتْ وَدْقَها

وقيل: هو للخنساء من قصيدة ترثي بها أخاها صخراً (وليس في ديوانها)، وقيل: هو للأعشى (وليس في ديوانه). المزنة: السحابة البيضاء، وجمعها: مزن. ودقت ودقها: أي أمطرت أمطارها. أبقل: أنبت البقل، ومعنى: «أبقل إبقالها» أنبت أنباتها. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. وعن ابن كيسان أنّ ذلك جائز في النثر وأنّ البيت ليس بضرورة لتمكن قائله من أنْ يقول: «أبقلت» بشرط أن ينقل كسرة الهمزة إلى التاء ثم تحذف الهمزة، وأجاب السيرافي بأنّه يجوز أنْ يكون هذا الشاعر ليس من لغته تخفيف الهمزة وحينئذ لا يمكنه ما ذكر. وقال ابن القواس: إنّه روي «إبقالها» بالرفع مسنداً إلى ضمير المصدر، فلا شاهد فيه حينئذ. وزعم بعضهم أنّه لا شاهد فيه على رواية النصب أيضاً، وذلك على أن يكون الأصل «ولا مكان أرض» ثم حذف المضاف، وقال: «أبقل» على اعتبار المحذوف، وقال: «أبقالها» على اعتبار المذكور.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٧٨، المكودي مع ابن حمدون: ١/١٢٥، الخزانة: ١/٤٥، ٧/٤٣٧، الشواهد الكبرى: ٢/٤٦٤، القصائد السبع: ١٠٧، ٥٢٢، شرح ابن يعيش: ٥/٩٤، الدرر اللوامع: ٢/٢٢٤، شواهد الجرجاوي: ١٠٥، الكتاب: ١/٢٤٠، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/٤٠١، شواهد الأعلم: ١/٢٤٠، شواهد المغني: ٢/٩٤٣، اللسان (أرض، بقل، ودق)، أبيات المغني: ٨/١٧، ٣٨، شواهد ابن السيرافي: ١/٥٥٧، الخصائص: ٢/٤١١، مغني اللبيب (رقم): ١١١٥، ١١٣٠، شرح الأشموني: ٢/٥٣، شرح ابن الناظم: ٢٢٦، شرح ابن عقيل: ١/١٦٤، معاني الأخفش: ١/٥٥، شواهد ابن النحاس: ١٧٥، شرح ابن عصفور: ٢/٣٩٢، ٥٤٩، ٦١١، المقرب: ١/٣٠٣، الهمع (رقم): ١٧٦٨، شرح المرادي: ٢/١١، التوطئة: ١٦٤، جواهر الأدب: ١٢٥، البهجة المرضية: ٦٧، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٩٦، شرح دحلان: ٦٧، كاشف الخصاصة: ١٠٢، نتائج الفكر: ١٦٨.

فأسقطَ «التّاءَ» منْ «أبقَلَ»، والفعلُ مُسنَدٌ إلى ضَميرِ «الأرضِ» للضّرورةِ، وكانَ القياسُ «أبقَلَتْ».

وقالَ ابنُ كَيْسانَ[1]: يَجوزُ تركُ «التّاءِ» في الكَلامِ النّثرِ، يُقالُ: «الشّمسُ طَلَعَ»، كَما يُقالُ: «طَلَعَ الشّمسُ»[2]، لأنّ التأنيثَ مَجازيٌّ، ولا فرْقَ بينَ الظّاهرِ والمُضمَرِ.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

والتّاءُ معْ جمعٍ سوى السّالِمِ منْ ... مذكّرٍ كالتّاءِ معْ إحْدَى اللَبِنْ

يعْني: أنّ الفعلَ الماضيَ إذا أُسْنِدَ لجَمْعٍ غيرِ المذكّرِ السّالمِ - حُكمُهُ كحُكمِه معَ المَجازيِّ التأنيث، كـ«إحْدى اللَبِن»، وهيَ اللَّبِنَةُ[3]، فتَقولُ: «قامَتِ الرِّجالُ، وقامَ الرِّجالُ»، كما تَقولُ: «سقَطَتْ اللَّبِنَةُ، وسَقَطَ اللّبِنَةُ»[4].

وشمِلَ غيرُ السّالِمِ منْ مذكّرٍ جمعَ التّكسيرِ، كما ذُكِرَ، وجمعَ المؤنّثِ السّالِمِ، فتَقولُ علَى هَذا: «قامْ الهِنْداتُ، وقامَت الهنداتُ»، وفي هذا خلافٌ:

والّذي ذهَبَ إليهِ النّاظِمُ: جَوازُ الوَجْهَينِ[5]، وهوَ مذهَبُ الكوفيينَ والفارسيّ[6].

---

(١) في الأصل: ابن كيسا. انظر التصريح: ١/٢٧٨.

(٢) واستدل على ذلك بالبيت المتقدم، حيث إنَّ الشاعر كان يمكنه أن يقول: «أبقلت إبقالها» بالنقل - كما تقدم في شاهد البيت - فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على أنَّه مختار لا مضطر.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٧٨، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٩٧، شرح المرادي: ٢/١٣، الهمع: ٦/٦٥، الشواهد الكبرى: ٢/٤٦٥.

(٣) وهي التي يبنى بها، وهو المضروب من الطين مربعاً وجمع «لبن». انظر اللسان: ٥/٣٩٩١ (لبن).

(٤) في الأصل: اللبن. انظر شرح المكودي: ١/١٢٦.

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية (٢/٥٩٨): «كل جمع سوى المذكّر السالم يجوز تذكيره باعتبار الجمع، وتأنيثه باعتبار الجماعة، نحو «قام الرجال وقامت الرجال». وانظر التسهيل: ٧٥.

(٦) واحتجوا بنحو ﴿إذا جاءك المؤمنات﴾ فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث، وبنحو قوله:
فبَكَى بَناتِيْ شَجْوَهُنَّ وزَوجَتي ... والطّامعونَ إليَّ ثمّ تصدّعُوا
فذكر الفعل مع إسناده إلى جمع تصحيح المؤنث. وأجيب بأنَّ «البنات» لم يسلم فيها نظم الواحد. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٨٠، شرح المرادي: ٢/١٤، شرح الرضي: ٢/١٧٠، شرح الأشموني: ٢/٥٤، حاشية ابن حمدون: ١/١٢٦، شرح ابن عصفور: ٢/٣٩٣، شرح ابن يعيش: ٥/١٠٤، الهمع: ٦/٦٥.

ومذهَبُ/ جُمهورِ البصْريينَ: أنّهُ كَواحِده، يَلزَمُ فيه التّاءُ[١]. [٨٧/ب]

وأما جمْعُ المذكّرِ السّالمِ - فيَجِبُ تذكيرُهُ خِلافاً للكوفيينَ فقطْ، فإنّهُم أجازُوا التّذكيرَ والتأْنيثَ[٢].

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

والحَذفُ في نِعْمَ الفَتاةُ استَحْسَنوا ... لأنّ قَصْدَ الجنسِ فيهِ بَيِّنُ

يعْني: أنّ العرَبَ استَحسَنوا الحذْفَ في «نعمَ الفَتاةُ هندٌ»، وفُهِمَ منهُ أنّ «بئْسَ» مثلُها، إذْ لا فرْقَ، فتَقولُ: «بئْسَ المَرأةُ هندٌ»، وإنّما استَحسَنوا في هَذا الحَذْفَ، لما ذُكرَ منْ قصْدِ الجنسِ، كأنّهُ في مَعْنَى «نعْمَ جِنْسُ الفَتاة».

ولا يُفهَمُ من قوله: «استَحسَنوا» أنّهُ استَحسَنَ منَ الإثباتِ، بلْ هوَ مُستَحسَنٌ، وإنْ كانَ الإثْباتُ أحْسَنَ.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

والأصْلُ في الفاعِلِ أنْ يتّصلا ... والأصْلُ في المَفعولِ أنْ ينْفَصلا
وقدْ يُجاءُ بخِلافِ الأصْلِ ... وقدْ يَجي المَفعولُ قبْلَ الفعلِ

يعْني: أن الأصْلَ أن يتقدّمَ الفاعلُ علَى المَفعولِ، لأنّ الفاعلَ كالجُزءِ منْ فِعلِهِ، بخِلافِ المَفعولِ، نحْوُ ﴿وَورِثَ سُلَيْمانُ داوُدَ﴾ [النمل: ١٦]. ثمّ قالَ:

وقدْ يُجاءُ بخِلافِ الأصْلِ

يعْني: أنّ المَفعولَ قدْ يتقدّمُ علَى الفاعِلِ، فتَقولُ: «ضرَبَ عَمْراً زيدٌ».

و«قدْ» في قوله: «وقَدْ يُجاءُ» للتّحقيقِ، لا للتّقليلِ، فإنّ تقديمَ المَفعولِ علَى الفاعِلِ كثيرٌ، إلاّ أن يُرادَ بالنسبةِ إلى تقديمِ الفاعِلِ علَى المَفعولِ، فتَكونُ للتّقليلِ.

ثم قالَ:

وقدْ يَجِي المَفْعولُ/ قبْلَ الفِعْلِ [٨٨/أ]

---

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/ ٥٩٨، التصريح على التوضيح: ١/ ٢٨٠، شرح الأشموني: ٢/ ٥٤، شرح المرادي: ٢/ ١٤، الهمع: ٦/ ٦٦، شرح ابن عصفور: ٢/ ٣٩٣، شرح ابن يعيش: ٥/ ١٠٤، شرح ابن عقيل: ١/ ١٦٤.

(٢) واحتجوا بنحو ﴿إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل﴾ فانث الفعل مع جمع تصحيح المذكر. وأجيب: بانَّ «البنين» لم يسلم فيه نظم الواحد.
انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٨٠، شرح المرادي: ٢/ ١٤، الهمع: ٦/ ٦٧، شرح الأشموني: ٢/ ٥٤، شرح ابن عصفور: ٢/ ٣٩٣، شرح ابن يعيش: ٥/ ١٠٤.

يعْني: أنّ المَفعولَ قدْ يأْتي مُتقدِّماً علَى الفعلِ، وشَملَ ما تَقْديمُهُ جائزٌ، نحْوُ قوله تَعالَى: ﴿فَرِيقاً هَدَى﴾ [الأعراف: ٣٠]، وما تَقديمُهُ واجبٌ نحوُ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥].

وظاهرُ «قدْ» هُنا أنّها للتّقليلِ، لأنّ تقديمَ المَفعولِ علَى الفِعلِ أقلُّ منْ تَقديمه علَى الفاعلِ.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وأخِّرِ المَفعولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ　　　أو أُضْمِرَ الفاعلُ غيرَ مُنحَصِرْ

أشارَ هُنا إلى مَوضعَيْنِ يجبُ فيهما تأخيرُ المَفعولِ عنِ الفاعلِ:

الأوّلُ: أن يُخافَ اللَّبْسُ، وذلكَ بأنْ يكونَ الإعرابُ خَفيّاً في الفاعلِ والمَفعولِ معاً، نحْوُ «ضرَبَ مُوسَى عيسى»، فالأوّلُ هوَ[1] الفاعلُ، مُحافَظَةً علَى الرُّتبَة، قالَهُ ابنُ السّرّاجِ[2] وغيرُهُ[3][4]، وخالَفَهم ابنُ الحاجِّ[5] في نقده علَى المُقرَّبِ لابنِ عُصفورٍ، فقالَ: «لا يوجدُ في كِتابِ سِيبَويهِ شيءٌ منْ هذهِ الأَغْراضِ الواهِيَة»[6].

---

(١) في الأصل: وهو. انظر شرح المكودي: ١/١٢٧.

(٢) قال ابن السراج في الأصول (٢/٢٤٥): «الثاني عشر – التقديم إذا ألبس على السامع أنّه مقدم: وذلك نحو قولك: «ضرب عيسى موسى»، إذا كان «عيسى الفاعل لم يجز أن يقدم «موسى» عليه، لأنّه ملبس لا يبين فيه إعراب».
وانظر التصريح على التوضيح: ١/٢٨١، الهمع: ٢/٢٥٩، شرح المرادي: ٢/١٦، شرح الأشموني: ٢/٥٦، إرشاد الطالب النبيل (١٥٦/ب).

(٣) في الأصل: وعدة. انظر التصريح: ١/٢٨١.

(٤) وقاله غير ابن السراج كالجزولي وابن عصفور وابن مالك في النظم وغيره، وتضافرت على ذلك نصوص المتاخرين، وهو مذهب الجمهور.
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٨٩، شرح ابن عصفور: ١/١٦٣، التصريح على التوضيح: ١/٢٨١، شرح المرادي: ٢/١٦، الهمع: ٢/٢٥٩، شرح ابن عقيل: ١/١٦٥، إرشاد الطالب النبيل: (١٥٦/ب).

(٥) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي، ويعرف بابن الحاج، أبو العباس، من علماء العربية وعالم في بعض العلوم، توفي سنة ٦٤٧هـ، (وقيل: ٦٥١هـ)، من آثاره: شرح كتاب سيبويه، إيرادات على المقرب، لابن عصفور، حاشية على سر الصناعة، كتاب السماع وأحكامه، مختصر المستصفى في أصول الفقه للغزالي، وغيرها.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ١٥٦، معجم المؤلفين: ٢/٦٤، البلغة في أئمة اللغة: ٣١.

(٦) محتجاً بأنَّ العرب تجيز تصغير «عمرو وعمر» على «عمير» مع وجود اللبس، وبأنَّ الإجمال من مقاصد العقلاء، فإنَّ لهم غرضاً في الإجمال، كما أنَّ لهم غرضاً في البيان، وبأنّه يجوز أن =

والثّاني: أن يكونَ الفاعلُ ضميراً متّصلاً، نحْوُ «ضرَبْتُ زَيْداً».

واحترزَ بقوله: «غيرَ مُنحصرْ» عنِ الفاعلِ إذا كانَ منحصراً، فإنّهُ يجبُ انفصالُهُ وتأخيرُهُ، ويكونُ حينئذٍ المَفعولُ واجِبَ التّقديم، نحْوُ «ما ضرَبَ زيداً إلاّ أنا»، وسيأتِي الإشارَةُ إلى هَذا.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

ومــا بإلاّ أو بإنّـما انْـحـصَـرْ ... أخِّرْ، وقدْ يسْبقُ إنْ قصدٌ ظهَرْ

يعْني: أنّهُ يجبُ تأخيرُ المُنحَصِرِ بـ«إلاّ»، أو بـ«إنّما» فاعلاً كانَ أو مَفعولاً / ، [٨٨/ب] فإذا قُصدَ حصْرُ المَفعول - وجَبَ تأخيرُهُ، وتقْديمُ الفاعلِ، نحْوُ «ما ضرَبَ زيْدٌ إلاّ عَمْراً» (وإنّما ضرَبَ زيدٌ عَمراً)[١]، وإذا قُصدَ حصْرُ الفاعلِ وجَبَ تأخيرُهُ وتَقديمُ المَفعول، فتَقولُ: «ما ضرَبَ عَمْراً إلاّ زيدٌ»، و«إنّما ضرَبَ عمراً زيدٌ».

وهَذا الحُكْمُ معَ «إنّما» اتّفاقيٌّ[٢]، وأما معَ «إلاّ» فإنّما هو عندَ الجَزوليّ[٣]، وجَماعةٍ[٤].

= يقال: «زيد وعمرو ضرب أحدهما الآخر» إذ لا يبعد أن يقصد قاصد ضرب أحدهما من غير تعيين، فيأتي باللفظ المحتمل، وبأنَّ تأخير البيان لوقت الحاجة بها جائز عقلاً باتفاق عند الأصوليين، ولغة عند النحويين، فلا يمتنع أن يتكلم بالمجمل ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة، كـ«مختار، ومنقاد» فإنّهما مجملان لترددهما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة أو المفتوحة ألفاً، وجائز شرعاً على الأصح خلافاً للمعتزلة وكثير من أصحاب أبي حنيفة وأصحاب الظاهر وأبي إسحاق المروزي وأبي بكر الصيرفي، لأنَّ المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الأمر ولا حاجة لذلك إلاّ عند تعيين الامتثال، فأما قبل ذلك فلا، وبأنَّ الزجاج نقل في معانيه أنّه لا خلاف بين النحويين في أنّه يجوز في نحو ﴿فَما زالَتْ تلكَ دَعْواهُم﴾ كون «تلك» اسم «زال» و«دعواهم» الخبر وبالعكس.

انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٨١، أوضح المسالك: ٨٤، الهمع: ٢/ ٢٥٩، شرح المرادي: ٢/ ١٦، ابن عقيل مع الخضري: ١/ ١٦٥، إرشاد الطالب النبيل (١٥٦/ب)، شرح الأشموني: ٢/ ٥٦، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ٣٨٦.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ١٢٨.

(٢) لأنّه لو أخر انقلب، وذلك لأنَّ معنى قولنا: «إنّما ضرب زيد عَمراً» انحصار ضرب «زيد» في «عمرو» مع جواز أن يكون «عمرو» مضروباً لشخص آخر، فإذا أخّر وقيل: «إنّما ضرب عمراً زيدٌ» جاز أن يكون «زيد» ضارباً لشخص آخر، ولم يجز أن يكون «عمرو» مضروباً لشخص.
انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٨٢، شرح المرادي: ٢/ ١٨، الهمع: ٢/ ٢٦٠، شرح الكافية لابن مالك: ٢/ ٥٩٠، شرح ابن عقيل: ١/ ١٦٦.

(٣) والشلوبين أيضاً. فإنّهما أوجبا تأخير المفعول المحصور بـ«إلا» نحو «ما ضرب زيد إلا عمراً». انظر المقدمة الجزولية للجزولي: ٥٠-٥١، التوطئة للشلوبين: ١٦٥، التصريح على التوضيح: ١/ ٢٨٢، شرح الأشموني: ٢/ ٥٨.

(٤) من المتأخرين. انظر التصريح: ١/ ٢٨٢.

وأجازَ البصريّون[١]، والكسائيُّ، والفرّاءُ، وابنُ الأنباريّ: تَقديمَهُ معَ «إلاّ» على الفاعلِ[٢]، كقولِ[٣] مَجنونِ بَني عامرٍ:

٩٦- تزوّدْتُ منْ لَيْلَى بتَكْليمِ ساعَةٍ ... فما زادَ إلاّ ضِعْفَ ما بِي كلامُها

فقدّمَ[٤] المَفعولَ المَحصورَ بـ«إلاّ»، وهُوَ «ضِعْفَ» على الفاعِلِ، وهُوَ «كلامُها».

وقولُهُ: «وقدْ يسبقُ إنْ قصدٌ ظهَرْ» أشارَ بذلكَ إلى نحو قوله:

٩٧- فلمْ يدْرِ إلاّ اللهُ ما هيّجَتْ لَنا ... عشيّةَ إنْآءِ[٥] الدّيارِ وِشامُها

---

(١) في الأصل: البصريين. انظر التصريح: ١/٢٨٢.

(٢) ونقل ابن مالك أنّه يجب تأخير المفعول المحصور بـ«إلا» خلافاً للكسائي فإنّه أجاز تقديمه فاعلاً كان أو مفعولاً، ووافقه ابن الأنباري على جواز تقديم المفعول بخلاف الفاعل.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٨٢، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٩٠-٥٩١، شرح الأشموني: ٢/٥٨، الهمع: ٢/٢٦٠-٢٦١، شرح المرادي: ٢/١٨-١٩، شرح ابن عقيل: ١/١٦٦، شرح ابن الناظم: ٢٢٨، البهجة المرضية: ٦٨.

(٣) في الأصل: كقوله.

٩٦- من الطويل، لمجنون بني عامر في ديوانه (٢٥٠) منفرداً، ونحوه في ديوان ذي الرمة (٧١٥ - المكتب الإسلامي) من قصيدة له، وهو:

تَداوَيْتُ منْ مَيٍّ بتَكليمَةٍ لَها ... فما زادَ إلا ضِعْفَ ما بِي كَلامُها

والشاهد في قوله: «إلا ضِعف ما بي كلامها» حيث احتج به البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري على جواز تقديم المفعول المحصور بـ«إلا» على فاعله.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٨٢، الشواهد الكبرى: ٢/٤٨١، المطالع السعيدة: ٢٥٩، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٥٩١، الهمع (رقم): ٦٣٣، ٩٠٢، الدرر اللوامع: ١/١٤٣، ١٩٥، شرح الأشموني: ٢/٥٧، شرح ابن عقيل: ١/١٦٦، شواهد العدوي: ١٠٧، شرح ابن الناظم: ٢٢٨، البهجة المرضية: ٦٨، شواهد الجرجاوي: ١٠٧، أوضح المسالك: ٨٥، الجامع الصغير: ١٣٢، فتح رب البرية: ٢/٦٨.

(٤) في الأصل: تقدم. انظر التصريح: ١/٢٨٢.

(٥) في الأصل: إتيان. انظر التصريح: ١/٢٨٤.

٩٧- من الطويل لذي الرمة (غيلان بن عقبة)، من قصيدة له في ديوانه (٧١٤ - المكتب الإسلامي)، وقبله (وهو أول القصيدة):

مَـرَرْنا علَـى دارٍ لمَيّةَ مرّةً ... وجاراتِها قدْ كادَ يعْفو مَقامُها

ويروى: «أهلة» بدل «عشية». هيجت: أثارت. لنا: بمعنى فينا. إنآء: - بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة -: كالإبعاد وزناً ومعنى، وهو مضاف إلى «الديار» على حذف مضاف، أي: أهل الديار، أو هو مجاز مرسل من إطلاق المحل على الحال. الوشام: جمع وشم، من وشم اليد وشماً: إذا غرزها بإبرة، ثم ذر عليها النؤر، وهو النيلج. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف.
=

فقدّم الفاعلَ - وهوَ محصورٌ - على المَفعول.

ولا (يَظْهَرُ)[١] القَصدُ إلاّ في المَحْصورِ بـ«إلاّ»، وأما المَحصورُ بـ«إنّما» فلا[٢] يُعلَمُ حَصرُهُ إلاّ بتأخيرِه.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وشاعَ نحوُ خافَ ربَّهُ عُمَرْ ‏ ‏ ‏ ‏ وشَذَّ نحوُ زانَ نورُهُ الشّجَرْ

يعْني: أنّ تقديمَ المَفعولِ المُتلبّسِ بضَميرِ الفاعلِ علَى الفاعلِ كثيرٌ، نحوُ قولِه: «خافَ ربَّهُ عُمَرْ»، فـ«عُمَرُ» فاعلٌ، و«ربَّهُ» مفعولٌ مقدّمٌ متلبّسٌ بضَميرِ الفاعلِ، وإنّما كثُرَ ذلكَ، لأنّ الضّميرَ وإنْ كانَ عائداً علَى ما بَعْدَهُ، فإنّ المُفسِّرَ[٣] للضّميرِ مقدَّمٌ في النّيَّةِ، لأنّ تقديمَهُ/ هوَ الأصلُ. وقولُهُ: [٨٩/أ]

وشَذَّ نحْوُ زانَ نَورُهُ الشّجَرْ

يعْني: أنّ تقديمَ الفاعلِ المتلبِّسِ بضَميرِ المَفعولِ علَى المَفعولِ قليلٌ، نحْوُ «زانَ نَورُهُ الشجَرْ»، وإنّما قلَّ ذلكَ لأنّ الضّميرَ المتلبسَ بهِ عائدٌ على متأخِّرٍ لفظاً ورُتبةً، لأنّ المَفعولَ في نيّة التأخيرِ.

وأكثرُ النحويينَ لا يُجيزُ هَذا لا في نَثْرٍ ولا في شِعرٍ، وأجازَهُ فيهما الأخفَشُ، وابنُ جِنّيٍّ، والطُّوالُ[٤][٥] - بضمِّ الطّاءِ، وتَخفيفِ الواوِ[٦] -، وابنُ

= انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٨٤، الشواهد الكبرى: ٢/٤٩٣، المقرب: ١/٥٥، الهمع (رقم): ٦٣٥، الدرر اللوامع: ١/١٤٣، شرح الأشموني: ٢/٥٧، شرح ابن عقيل: ١/١٦٦، شواهد الجرجاوي: ١٠٦، المكودي مع ابن حمدون: ١/١٢٨، أوضح المسالك: ٨٦، شواهد العدوي: ١٠٦، المطالع السعيدة: ٢٦٠، فتح رب البرية: ٢/٧٣.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٢٨.

(٢) في الأصل: لا. انظر شرح المكودي: ١/١٢٨.

(٣) في الأصل: المفسره. انظر شرح المكودي: ١/١٢٨.

(٤) في الأصل: والطول. انظر التصريح: ١/٢٨٣.

(٥) احتجاجاً في النثر بقولهم: «ضربوني وضربت قومك» بإعمال الثاني، وفي الشعر بنحو قوله:

جزَى ربُّهُ عنّي عَديَّ بنَ حاتمٍ ‏ ‏ ‏ ‏ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقدْ فعَلْ

فـ«ربه» فاعل، وهو متصل بضمير عائد إلى «عدي» وهو مفعول، ورتبته التأخير، و«جزاء الكلاب» مفعول مطلق.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٨٣، الهمع: ١/٢٣٠، أوضح المسالك: ٨٥، شرح الرضي: ١/٧٢، شرح الأشموني: ٢/٥٩، شرح ابن يعيش: ١/٧٦، شرح ابن عقيل: ١/١٦٧.

(٦) في الأصل: الراء. انظر التصريح: ١/٢٨٣. والطوال هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله =

مالكٍ في التّسهيلِ[١]، والصّحيحُ جَوازُهُ في الشّعرِ فقَطْ للضّرورةِ[٢].

والأكثرُ في مِثلِ هَذا توسُّطُ المَفعولِ بينَ الفِعلِ وفاعِلِه، نحو ﴿ وإذِ ابْتَلَى إبراهيمَ رَبُّهُ ﴾[٣] [البقرة: ١٢٤].

= الطوال النحوي من أهل الكوفة، وأحد أصحاب الكسائي، كان حاذقاً بإلقاء العربية، قدم بغداد وسمع منه أبو عمرو الدوري المقرئ، وحدث عن الأصمعي، ولم يشتهر له تصنيف، توفي سنة ٢٤٣هـ. انظر ترجمته في بغية الوعاة: ١ / ٥٠، دائرة المعارف للأعلمي: ٢٦ / ١٥١.

(١) انظر التسهيل: ٢٨. وانظر شرح الكافية لابن مالك: ٢ /٥٨٥، التصريح على التوضيح: ١ /٢٨٣، أوضح المسالك: ٨٥، الهمع: ١ /٣٢٠، شرح الأشموني: ٢ /٥٨، شرح ابن عقيل: ٢ /١٦٧.

(٢) قال الأزهري: وهو الإنصاف لأنَّ ذلك إنَّما ورد في الشعر، فلا يقاس عليه.
انظر التصريح على التوضيح: ١ /٢٨٣، أوضح المسالك: ٨٥، جمل الزجاجي: ١١٩، شرح الأشموني: ٢ /٥٨

(٣) فـ«إبراهيم» مفعول مقدم، و«ربه» فاعل مؤخر وجوباً، وذلك لاتصال الفاعل بضمير المفعول. انظر التصريح على التوضيح: ١ /٢٨٣.

الباب السادس عشر
النائب عن الفاعل

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

النَّائِبُ عَنِ الفَاعِلِ

يَنوبُ مَفعولٌ بهِ عَنْ فاعِلِ ... فيما لهُ كَنيلَ خيرُ نائِلِ

قالَ أبو حيّانَ: لمْ أرَ مثْلَ هذهِ التّرجمَةِ لغيرِ ابنِ مالكٍ، والمَعروفُ: بابُ المَفعولِ الذي لمْ يُسَمَّ[1] فاعلُهُ[2].

يَعْني: قدْ يُحذَفُ الفاعِلُ للجَهْلِ به، كـ«سُرِقَ المَتاعُ»، أو لغَرَضٍ لفْظيّ، كإصلاحِ السّجعِ، نحْوُ «مَنْ طَابَتْ سَريرَتُهُ حُمدَتْ سيرَتُهُ»[3]، أو معنَويّ، كأنْ لا يتعلّقَ بذكْرِه[4] غرَضٌ، نحْوُ ﴿ فإنْ أُحْصِرتُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ثمّ يَنوبُ عنْهُ المَفعولُ فِيما لَهُ، أيْ: فِيما استَقَرَّ لهُ منَ الأحْكامِ، كوُجوبِ الرّفعِ، والتّأخيرِ،

---

(١) في الأصل: يسمى. انظر التصريح: ١/٢٨٦.

(٢) انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٨٦، إرشاد الطالب النبيل: (١٥٨/ب - ٥٩/أ)، الكواكب الدرية للأهدل: ٧٢، شرح الألفية لابن باديس: (١٦١/أ). وفي شرح لمحة أبي حيان لابن هشام (١/٣٠٩-٣١٠): «والأولى أن يقال: «النائب عن الفاعل» كما ذكرنا، وأما قول المصنف وغيره «المفعول الذي لم يسمّ فاعله»، ففيه خدوش، لأن المفعول إنما يتبادر الذهن منه عند الإطلاق إلى المفعول به، والمرفوع في هذا الباب لا يختص به، ولأنه يصدق على المنصوب في نحو «أعطي زيد درهماً»، أنه مفعول لم يسمّ فاعله، وعلى نحو «يتيماً» في قوله تعالى: ﴿ أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ﴾ وكل ذلك بمعزل عما نحن فيه». انتهى.

وانظر مغني اللبيب: ٨٧١، موصل الطلاب للشيخ خالد: ١٣٠، ١٣١، حاشية الخضري: ١/١٦٧، حاشية الصبان: ٢/٦١، إرشاد الطالب النبيل: (١٥٩/أ)، البهجة المرضية.

(٣) فإنّه لو قيل «حمد الناس سيرته» اختلت السجعة وطالت. قاله ابن هشام في شرح القطر وشرح اللمحة وغيرهما. انظر شرح القطر: ٢٦١، شرح اللمحة: ١/٣١١، التصريح على التوضيح: ١/٢٨٦، وانظر المطالع السعيدة: ٢٦١، الهمع: ٢/٢٦٣، إرشاد الطالب النبيل: (١٥٩/أ).

(٤) في الأصل: بذكر. انظر التصريح: ١/٢٨٦.

[٨٩/ب] وعدَمِ الحَذْف، وتَسْكين آخرِ الفعلِ الماضي معَهُ، ولَحاق/ تاء التّأنيث في الماضِي إذا كانَ مؤنّثاً، ثمّ مثّلَ ذلكَ بقوله: «كَنيْلَ خيرُ نائلٍ» أصْلُهُ: نِلْتُ خيرَ نائلٍ، فلمّا حُذفَ[١] الفاعلُ ارتَفعَ المَفعولُ بِهِ لنيابتهِ عنْهُ.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

فأوّلَ الفعلِ اضْمُمَنْ والمتّصِلْ ... بالآخرِ اكْسرْ في مَضيٍّ كوُصِلْ

واجْعَلْهُ مِنْ مُضارِعٍ مُنفَتِحا ... كيَنْتَحي المَقولِ فيهِ يُنْتَحَى

نبّهَ بهَذا علَى أنّ نيابَة المَفعول به عنِ الفاعلِ مشروطٌ بتَغيير[٢] فعلِ الفاعلِ عنْ بُنيَتِه إلَى بُنية تدلُّ علَى النّيابَة، فقالَ: إنّ أولَ الفعلِ المَبْنيّ للمَفعول يُضَمُّ، وشَملَ الماضيَ والمُضارِعَ، فإنّهما يشتركان في ضمِّ الأوّل، فإنْ كانَ ماضياً كُسرَ ما قبْلَ الآخر، وإلى ذلكَ (أشارَ)[٣] بقوله: «والمتّصلْ بالآخرِ اكْسرْ في مُضيٍّ»، ثمّ مثّلَ ذلكَ بقوله: «كوُصِلْ» وأصْلُهُ: وصَلْتُ الشّيءَ، فحُذفَ الفاعلُ وأُقيمَ المَفعولُ به مَقامَهُ فتَغيّرَ[٤] الفعلُ إلى «فُعِلَ».

وإنْ كانَ مُضارِعاً فُتحَ ما قَبْلَ الآخرِ، وإلى ذلكَ أشارَ بقولِه:

واجْعَلْهُ منْ مُضارعٍ مُنْفَتِحا[٥]

أيْ: مُفْتَتَحاً[٦]، أي: اجْعَلْ ما قَبْلَ الآخرِ منَ المُضارعِ مُفتَتَحاً، ثمّ مثّلَ ذلكَ بقولِه:

كيَنْتَحي المَقولِ فيهِ يُنْتَحَى

بضَمّ أولِه، وفتْحِ ما قبلَ الآخرِ.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

والثّانيَ التّاليَ تا المُطاوَعَهْ ... كالأوّلِ اجْعَلْهُ بلا مُنازَعَهْ

وثالثَ الّذي بهَمْزِ الوصْلِ ... كالأوّلِ اجْعَلنّهُ كاسْتُحْلِيْ/ [٩٠/أ]

أشارَ بهَذا إلى أنّ ضمّ الأوّلِ في الماضي والمُضارِعِ، وكسْرَ ما قبْلَ الآخرِ

---

(١) في الأصل: نحذف. انظر شرح المكودي: ١/١٢٩.

(٢) في الأصل: بتغير. انظر شرح المكودي: ١/١٣٠.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٣٠.

(٤) في الأصل: يتغير. انظر شرح المكودي: ١/١٣٠.

(٥) في الأصل: مفتتحا. انظر الألفية: ٥٩.

(٦) بمعنى: مَفتوح، يقال: فتَحَهُ يفتَحَهُ فتْحاً وافْتَتَحهُ وفتّحه فانفتَح وتفتّح. انظر: اللسان: ٥/٣٣٣٧ (فتح)، تاج العروس: ٢/١٩٤ (فتح).

في الماضي، وفتْحَهُ في المُضارِع - مطّردٌ في جَميعِ الأفعالِ المبْنيّة للمَفعول، وقدْ يُضَمُّ إلى ذلكَ في بعْضِ الأفْعالِ تغييرٌ[١] آخَرُ، وذلكَ في نوعَيْنِ:

الأوّلُ: أنْ يكونَ أوّلَ الفعْلِ الماضي تاءُ المُطاوَعةِ، وإلى ذلكَ أشارَ بقولِه:

والثّانيَ التّاليَ تا المُطاوَعَهْ .... البيت

يعْني: أنّ الحرْفَ الثّانيَ من الفعلِ الماضي المُفتَتَحِ بتاء المُطاوَعة يُضَمّ أيضاً كالأوّلِ، فتَقولُ في «تعلّمْتُ الحِسابَ»: «تُعُلِّمَ الحِسابُ» - بضمّ الأوّلِ والثّاني -.

وفُهِمَ من قوله: «تا المُطاوَعَهْ» أنّ المُرادَ بالفعلِ هُنا: الماضيَ، لأنّ المُضارعَ لا يُفتَتَحُ بتاءِ المُطاوعَة، بل بحروف[٢] المُضارَعَة.

والثّاني: أنْ يكونَ الفعلُ الماضيْ مُفتَتَحاً بالهمزة، وإلى ذلكَ أشارَ بقوله:

وثالثَ الّذي بهَمْزِ الوصْلِ كالأوّلِ اجْعَلَنّهُ ....

يعْني: أنّ الفعلَ إذا افتُتِحَ بهَمزَةِ الوصْلِ جُعِلَ ثالثُهُ مضموماً كالأوّل، ثمّ مثّلَ ذلكَ بقوله: «كاسْتُحْلي»، ولا فَرْقَ في ذلِكَ بينَ أنْ يكونَ الفِعلُ متعدّياً - كَما مُثِّلَ -، أو لازماً، كـ«انْطُلِقَ».

وفي جُمَلِ الزَّجّاجيّ[٣]: «لا يَجوزُ أن يُبْنَى الفِعلُ اللازمُ للمَفعولِ عندَ أكْثَرِ النّحويين»[٤]. انتهى[٥].

---

(١) في الأصل: تغير. انظر شرح المكودي: ١/ ١٣٠.

(٢) في الأصل: حروف. انظر شرح المكودي: ١/ ١٣٠.

(٣) في الأصل: الزجاج. وما أثبته الصواب. والزجاجي: هو عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، شيخ العربية في عصره، ولد في نهاوند ونشأ في بغداد، وتتلمذ على إبراهيم الزجاج فنسب إليه، وسكن دمشق وتوفي بها سنة ٣٣٧هـ (وقيل: توفي في طبرية)، من آثاره: الجمل الكبرى في النحو، اللامات في اللغة، الإيضاح في علل النحو، شرح مقدمة أدب الكاتب وغيرها.

انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٢٩٧، إنباه الرواة: ٢/ ١٦٠، نزهة الألباء: ٣٧٩، مرآة الجنان: ٢/ ٣٣٢، شذرات الذهب: ٢/ ٣٥٧، روضات الجنات: ٤٢٥، البداية والنهاية: ١١/ ٢٢٥، الأعلام: ٣/ ٢٩٩، معجم المؤلفين: ٥/ ١٢٤، ١٣/ ٣٩٥.

(٤) انظر جمل الزجاجي: ٧٧، وانظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٩٤، الهمع: ٢/ ٢٧١، شرح ابن يعيش: ٧/ ٧٢، المقتصد: ١/ ٣٤٤.

(٥) وإذا بني الفعل اللازم للمفعول، ففي النائب أقوال: أحدها: ضمير المصدر كـ« جلس» أي: الجلوس، وعليه الزجاجي، وابن السيد. الثاني: ضمير المجهول، وعليه الكسائي وهشام، لأنّه لما حذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه المصدر أو الوقت أو المكان، فلم =

وخصَّهُ أبو البَقاءِ بما لا يتعدّى بحرْفِ جَرٍّ، ومثَّلَهُ بـ« قامَ، وجلَس »[١]، وعلّلَهُ بأنّهُ لو بُنِيَ/ للمفعولِ لبَقِيَ الفعلُ خبراً[٢] بغَيرِ مُخبَرٍ عنهُ، وذلكَ مُحالٌ[٣]. [٩٠/ب]

وفُهِمَ من قوله: « بهَمْزِ الوصْلِ » أنّ ذلكَ الفعلَ لا يكونُ أيضاً إلاّ ماضياً، لأنّ المُضارِعَ لا يُفتَتَحُ بها.

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

واكْسِر أوِ اشْمِمْ فَا ثُلاثيٍّ أُعِلْ ... عَيْناً وضَمٌّ جَا كَبُوعَ فاحْتُمِلْ

يعْني: أنّ في فاءِ الفعلِ الماضِي الثّلاثيّ المُعْتَلِّ العَينِ ثَلاثَ لُغاتٍ:

الأولَى[٤]: إخْلاصُ الكسْرِ، وهيَ المُشارُ إلَيْها بقولهِ: « واكْسِرْ »، وهِيَ لُغةُ قُرَيشٍ ومَنْ جاوَرَهُمْ[٥].

الثّانيةُ: الإشْمامُ، وهِيَ المُشارُ إلَيْها بقولهِ: « أوِ اشْمِمْ » وهيَ[٦] لُغَةُ كَثيرٍ من قَيسٍ وأكْثَرِ بَني أسَدٍ[٧].

وحَقيقةُ الإشْمامِ: ما حرّرهُ بعْضُ المتأخّرينَ، فقالَ: كيْفيّةُ النُّطْقِ به أنْ تَلفظَ علَى فاءِ الكَلمةِ بحركةٍ تامّةٍ مركّبةٍ منْ حركَتينِ إفرازاً لا شُيوعاً، جُزْءُ الضّمّةِ مُقدَّمٌ، وهوَ الأقَلُّ، يَليهِ جُزْءُ الكَسْرَةِ، وهوَ الأكثَرُ، ومنْ ثَمّ تمَحضتِ الياءُ، قالَهُ المُراديّ[٨].

= يعلم أيها المقصود، فاضمر ضمير مجهول. الثالث: أنّه فارغ لا ضمير فيه، وعليه الفراء.
انظر الهمع: ٢/ ٢٧١، جمل الزجاجي: ٧٧، حاشية يس: ١/ ٢٩٤.

(١) انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٩٤. وقال يس في حاشيته (١/ ٢٩٤): « فيه نظر لأنّهما يتعديان بحرف الجر، فتقول: « قمت إلى زيد » و« جلست في المسجد » كيف والتعدية بحرف الجر مطردة ». انتهى.

(٢) في الأصل: خبر. انظر التصريح: ١/ ٢٩٤.

(٣) انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٩٤، وفي حاشية يس (١/ ٢٩٤): « لا نسلم ذلك تقول: « جلس في الدار، وجلس الجلوس المعهود ». انتهى.

(٤) في الأصل: الأول. انظر شرح المكودي: ١/ ١٣١.

(٥) انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٩٤.

(٦) في الأصل: وهو.

(٧) انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٩٤.

(٨) انظر شرح المرادي: ٢/ ٢٥، التصريح على التوضيح: ١/ ٢٩٤. وفي التصريح (١/ ٢٩٤): « قال الشاطبي وفي كيفية الإشمام ثلاثة مذاهب: أحدها: ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر. هذا هو المعروف المشهور المقروء به. والثاني: ضمّ الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء. والثالث: ضم الشفتين قبيل النطق بها، لأن أول =

وهاتان اللّغتان فصيحتان، وقُرِئَ بهما في المتواتر.

الثّالثةُ: إخْلاصُ الضمّةِ، وهِيَ المُشارُ إِلَيْها بقولِهِ: «وضَمٌّ جا كَبُوعَ»، ومنهُ قولُ رُؤْبَةَ:

٩٨- لَيْتَ شَباباً بُوعَ فاشْتَرَيْتُ

وهِيَ قليلةٌ موجودةٌ في كلامِ هُذَيْلٍ، و[١] تُعْزَى لفَقْعَسٍ، ودُبَيرٍ[٢]، وغَيرِهما[٣].

وشَمِلَ قَوْلُهُ: «فَا ثُلاثيّ» المَفتوحَ العَينِ، نحْوُ «باعَ»، والمكسورَ/ [٩١/أ]، كـ«خافَ».

وشمِلَ قولُهُ: «أُعِلْ» ما عَيْنُهُ ياءٌ، كـ«باعَ»، وما عينُهُ واوٌ، كـ«قالَ».

(والأصلُ)[٤] في هذِهِ اللُغاتِ «فُعِلَ» - بضمِّ الفاءِ، وكسْرِ العَيْنِ - كالصّحيحِ.

= الكلمة مقابل لآخرها، فكما أنَّ الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف فكذلك يكون الإشمام في أولها قبيل النطق بكسر الحرف». وانظر إرشاد الطالب النبيل: (١٦٠/ب).

٩٨- من الرجز في ملحقات ديوان رؤبة (١٧١ - منشورات دار الآفاق) من أبيات أربعة، وقبله:

لَيْتَ وهَلْ ينفَعُ شَيْئاً لَيْتُ

والشاهد في قوله: «بوع» حيث أتى بالضمة خالصة في فائه، وذلك لأنَّه فعل ثلاثي معتل العين مبني للمجهول، وهو لغة بني دبير وبني فقعس وغيرهما.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٩٥، الشواهد الكبرى: ٢/٥٢٤، الدرر اللوامع: ٢/٢٢٢، شرح الأشموني: ٢/٦٣، شرح ابن عقيل: ١/١٦٨، شواهد العدوي: ١١١، المكودي مع ابن حمدون: ١/١٣١، تاج علوم الأدب: ٢/٣٠٤، شواهد الجرجاوي: ١١١، شرح ابن الناظم: ٢٣٣، البهجة المرضية: ٦٩، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٦٠٥، شواهد المغني: ٢/٨١٩، أوضح المسالك: ٩٠، شرح ابن يعيش: ٧/٧٠، مغني اللبيب (رقم): ٧٣١، الهمع (رقم): ٩٦١، ١٧٦٠.

(١) في الأصل: الواو. ساقط. انظر التصريح: ١/٢٩٥.

(٢) وهما من فصحاء بني أسد. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٩٥، شرح ابن عقيل: ١/٦٩١، شرح الأشموني: ٢/٦٣، المعجم الكامل في لهجات الفصحى: ٣٤٢-٣٤٣، إرشاد الطالب النبيل: (١٦٠/ب).

(٣) قال الشاطبي: «حكيت عن بني ضبة». وقال الموضح: «حكيت عن بعض تميم». وعزيت هذه اللغة إلى قيس وعقيل ومن جاورهم وعامة بني أسد. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٩٥، إرشاد الطالب النبيل: (١٦٠/ب)، المعجم الكامل في لهجات الفصحى: ٣٤٣.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٣١.

فالأصْلُ في «بِيْعَ» بإخْلاصِ[١] الكسْرِ: («بُيِعَ»)[٢] فاستُثقلَت الكسرةُ في الياءِ، فنُقلَتْ إلى الفاء، وذهَبَتْ حركةُ الفاءِ، وسكنت العيْنُ، لزَوالِ حركَتِها.

والأصْلُ في «قِيلَ»: «قُوِلَ»، فاستُثقلت الكسرةُ أيضاً في الواو، فنُقلَتْ إلى الفاء، وبقيت الواوُ ساكنةً، فقُلبَتْ ياءً، لسُكونها، وكسْرِ ما قبْلَها.

وأمّا على لُغة «قُوْلَ، وبُوْعَ» فإنّ الكسْرةَ[٣] حُذفَتْ منْ حرفِ العلّة، فسَلِمَت الواوُ، وقُلبَتِ الياءُ واواً لسُكونها، وضمٍّ ما قبْلَها.

وأمّا على لُغة الإشْمام، فهيَ مركبةٌ منَ اللُغتينِ.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تعالَى:

وإنْ بشَكْلٍ خيفَ لبْسٌ يُجْتَنَبْ ... ومـا[٤] لباعَ قدْ يُرَى لنَحْوِ حَبْ

يعْني: أنّهُ إذا خيفَ لبْسُ النّائبِ عنِ الفاعلِ بالفاعلِ بسببِ شكْلٍ - تُرِكَ ذلكَ الشّكلُ المُوقِعُ في اللّبسِ، واستُعْمِلَ الشّكلُ الّذي لا لَبْسَ فيه.

وذلكَ نحْوُ «بِيعَ العبْدُ» إذا أسنَدْتَهُ إلى ضميرِ المخاطَب، فقُلتَ: «بِعْتَ يا عبْدُ» - بالكسرِ - لمْ يُعْلَمْ[٥]: هلْ هُوَ فِعلٌ وفاعلٌ، أو فعْلٌ ومَفعولٌ، فيُترَكُ الكسْرُ، ويُرجَعُ[٦] إلى الضّمّ أو الإشْمامِ[٧].

[٩١/ب] وكذلكَ «طِيْلَ زَيْدٌ» إذا أسنَدْتَهُ/ إلى ضميرِ المُخاطَب، فقُلتَ: («طُلْتَ»)[٨] - بالضّمِّ - التَبسَ بفعلِ الفاعلِ، فيُرجَعُ إلى الإشْمامِ أو الكسْرِ، إذْ لا لَبْسَ فيهما.

وهَـذا الامتناع دَعْوى ابنِ مالكٍ[٩]، وجعَلَهُ المَغاربَةُ مرجوحاً لا

---

(١) في الأصل: إخلاص. انظر شرح المكودي: ١/ ١٣١.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ١٣١.

(٣) في الأصل: المكسورة. انظر شرح المكودي: ١/ ١٣١.

(٤) في الأصل: ولما. انظر الألفية: ٦٠.

(٥) في الأصل: لم يعمل. انظر شرح المكودي: ١/ ١٣١.

(٦) في الأصل: ورجع. انظر شرح المكودي: ١/ ١٣١.

(٧) في الإصل: والاشمام. انظر شرح المكودي: ١/ ١٣١.

(٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ١٣٢.

(٩) قال ابن مالك في شرح الكافية (٢/ ٦٠٦): «وقد يعرض بالكسرة أو الضمة التباس فعل المفعول بفعل الفاعل، فيجب حينئذ إخلاص الضمة نحو «خفت» مقصوداً به «خشيت»، والإشمام وإخلاص الكسرة في «طلت» مقصوداً به «غلبت» في المطاوعة».
وانظر التصريح على التوضيح: ١/ ٢٩٥، شرح الأشموني: ٢/ ٦٣، شرح المرادي: ٢/ ٢٧، إرشاد الطالب النبيل: (١٦١/ أ)، الهمع: ٦/ ٣٨.

ممنوعاً[1]، ولهَذا لمْ يلتفتْ سيبويه في ذلك للإلباس، بلْ أجازَ الأوْجُهَ الثّلاثةَ مطلقاً، اكتفاءً بالفَرْقِ التقديريِّ[2]. وقولُهُ:

وما[3] لباعَ قدْ يُرَى لنَحْوِ حَبْ

يعْني: أنّهُ يَجوزُ في فاءِ الفعلِ الثلاثيِّ المُضاعف، نحْوُ «حَبَّ، وردَّ» ما جازَ في فاءِ «باعَ» منْ كسْرٍ وضمٍّ وإشمامٍ، وقرأَ علقمةُ[4] ويَحْيَى بنُ وثّاب[5]: ﴿هذه بضاعَتُنا رِدَّتْ إلَيْنا﴾ [يوسف: ٦٥] - بكسْرِ الرّاءِ[6] - والكسْرُ لُغةُ بَني ضَبّةَ[7] - بضادٍ مُعجَمةٍ مفتوحةٍ، فمُوحّدَةٍ مُشدّدةٍ، كَما قالَ الدَّمامينيُّ[8]،

---

(١) فقالوا: إنّ العرب تختار الكسر في الفاء إذا كانت - فيما سُمّيَ فاعلُهُ - مضمومة، وتختار الضم في الفاء إذا كانت - فيما سمي فاعله - مكسورة، فرقاً بينهما. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٩٥، إرشاد الطالب النبيل: (١٦١/ب).

(٢) انظر الكتاب: ٢/٣٦٠، أوضح المسالك: ٩٠، إرشاد الطالب النبيل: (١٦١/أ)، التصريح على التوضيح: ١/٢٩٥، شرح الأشموني: ٢/٦٣، شرح المرادي: ٢/٢٧.

(٣) في الأصل: وأما. انظر الألفية: ٦٠.

(٤) هو علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي الهمداني، أبو شبل، تابعي كان فقيه العراق، يشبه ابن مسعود في هديه وسمته وفضله، ولد في حياة النبي ﷺ وروى الحديث عن الصحابة، ورواه عنه كثيرون، وأخذ القرآن عرضاً عن ابن مسعود، وسمع من علي وعمرو وأبي الدرداء وعائشة، وعرض عليه القرآن إبراهيم النخعي وغيره، شهد صفين وغزا خراسان، وسكن الكوفة فتوفي بها سنة ٦٢هـ وقيل غير ذلك.

انظر ترجمته في طبقات القراء: ١/٥٣٤، حلية الأولياء: ٢/٩٨، تاريخ بغداد: ١٢/٢٩٦، الأعلام: ٤/٢٤٨.

(٥) هو يحيى بن وثاب الأسدي بالولاء الكوفي، من أكابر القراء، إمام أهل الكوفة في القرآن، تابعي ثقة، قليل الحديث، له خبر طريف مع الحجاج، توفي سنة ١٠٣هـ.

انظر ترجمته في طبقات القراء: ٢/٢٨٠، النجوم الزاهرة: ١/٢٥٢، تهذيب التهذيب: ١١/٢٩٤، الأعلام: ٨/١٧٦.

(٦) وقرأ الجمهور بضم الراء، وهو الأصل.

انظر القراءات الشاذة: ٦٤، إتحاف فضلاء البشر: ٢٦٦، إملاء ما من به الرحمن: ٢/٥٥، إعراب النحاس: ٢/٣٣٥، التصريح على التوضيح: ١/٢٩٥، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٦٠٦، شرح الأشموني: ٢/٦٤، إرشاد الطالب النبيل: (١٦١/ب).

(٧) في الأصل: ضنة. انظر التصريح: ١/٢٩٥.

(٨) انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٩٥، وفي تعليق الفرائد للدماميني (١٥٠/أ - مخطوط) ذكر أنّ ذلك لغة لبعض العرب. وضبة ابن أد عم بني مرة، من طابخة من العدنانية. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٩٥، نهاية الأرب للقلقشندي: ٣١٨، معجم قبائل العرب: ٢/٦٦١، الأنساب للسمعاني: ٨/٣٨١، اللباب في علم الأنساب للجزري: ٢/٢٦١، الإيناس بعلم الأنساب لابن المغربي: ١٣٥.

أو نُـون، كَما قالَ ابنُ السِّيْد[١] - وبعْضُ بَني تَميمٍ[٢].

وفُهِمَ من قوله: «قدْ يُرَى» أنّ ذلكَ قليلٌ، ولم يُقرأ بِها في المتواترِ.

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

وما لِفا باعَ لِما العيْنُ تَلي   في اخْتارَ وانْقادَ وشِبْهٍ يَنْجَلي

يعْني: أنّ ما كانَ منَ (الفعل)[٣] المُعتَلِّ العَينِ على وزنِ «افتَعَلَ»، نحْوُ «اختارَ»، أو علَى وزْنِ «انْفَعَلَ»، نحْوُ «انْقادَ»، وما أشْبَهَهُما - يَجوزُ في الحرفِ الذي تَليهِ العينُ ما جازَ في فاءِ «باعَ» من الأوْجه الثلاثة المذكورة، فتقولُ: «اخْتيرَ، واخْتُورَ»، وبالإِشمامِ/، وادّعَى ابنُ عُذرَةَ[٤]، (وطائفةٌ)[٥] من متأخّري المَغارِبَةِ: امتِناعَ الضّمِّ[٦]، والمَشهورُ الأوّلُ، وهوَ قولُ ابنِ عُصفورٍ والأُبّدِيِّ[٧]. [٩٢/أ]

---

(١) وبنو ضنة: بطن من قضاعة ينسب إليها جماعة. قال الأزهري: ويمكن أن يكونا قبيلتين ضبط كل منهما واحدة.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٩٥، نهاية الأرب للقلقشندي: ٣٢١، معجم قبائل العرب: ٢/٦٦٩، الإيناس بعلم الأنساب: ١٣٥، الأنساب للسمعاني: ٨/٣٩٩، اللباب في علم الأنساب: ٢/٢٦٥.

وابن السيد هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، أبو محمد، من علماء النحو واللغة والأدب، ولد في بطليوس بالأندلس سنة ٤٤٤هـ، ونشأ فيها، وانتقل إلى بلنسية فسكنها، وتوفي بها سنة ٥٢١هـ، من آثاره: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن قتيبة، المثلث في اللغة، شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري، الحلل شرح أبيات الجمل، وغيرها.

انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٢٨٨، إنباه الرواة: ٢/١٤١، شذرات الذهب: ٤/٦٤، مرآة الجنان: ٣/٣٢٨، هدية العارفين: ١/٤٥٤، البداية والنهاية: ١٢/١٩٨، الأعلام: ٤/١٢٣، معجم المؤلفين: ٥/١٢١.

(٢) انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٩٥.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٣٢.

(٤) هو الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عبد الرحمن بن عذرة الأنصاري الأوسي الخضراوي، أبو الحكم، كان نحوياً نبيلاً حاذقاً ثابت الذهن وقاد الفكر، ولد سنة ٦٢٢هـ، وأخذ عن أبي العلاء وابن عصفور وغيرهما، كان حياً سنة ٦٤٤هـ، من آثاره: الإعراب عن أسرار الحركات في لسان الأعراب، المفيد في أوزان الرجز والقصيد، منتهى السول في مدح الرسول، وغيرها.

انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٢٢٣، كشف الظنون: ١٢٥، ١٧٧٧، إيضاح المكنون: ٢/٥٧٣، معجم المؤلفين: ٣/٢٣٥.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/٢٩٥.

(٦) انظر أوضح المسالك: ٩٠، التصريح على التوضيح: ١/٢٩٥، الهمع: ٦/٣٩.

(٧) وابن مالك أيضاً. انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/٦٠٦، التصريح على التوضيح: ١/٢٩٥، =

وتَنطقُ بالهمزةِ في «اخْتارَ، وانْقادَ»، ونحوِهِ، على حسبِ ما تنطِقُ بالحرفِ الثّالثِ، قالَهُ ابنُ مالكٍ[١].

ثمّ قال رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وقابلٌ منْ ظرْفٍ أو منْ مصْدَرِ ... أوْ حرْفِ جرٍّ بنيابةٍ حَريْ

الذي ينوبُ عنِ الفاعِلِ أحَدُ أربعةِ أشياءٍ: المَفعولِ بهِ، والظّرفِ، والمَصدَرِ، والجارِّ والمجرورِ.

وقد أشارَ في أوّلِ البابِ إلى المفعولِ بهِ، وأشارَ[٢] هُنا إلى بقيّتِها الثّلاثة، وهيَ:

الظّرفُ: وشَمِلَ ظرْفَ الزّمان وظرْفَ المَكان، ويُشترَطُ في نِيابَتِهما أنْ لا يكونَا مُبهَمَين، فلا يجوزُ «سيْرَ وقْتٌ» ولا «جُلِسَ مَكانٌ»، وأنْ يكونا متصرِّفَين فلا يجوزُ: («سيْرَ سحَرٌ» ولا «جُلِسَ عندَكَ».

والمَصدَرُ: ويُشترَطُ في نيابته ألاّ يكونَ مؤكِّداً)[٣] نحو «سيرَ سَيْرٌ»، وألاّ[٤] يكونَ غيرَ متَصرِّفٍ، فلا يَجوزُ «نُزِّهَ سُبْحانَ».

وحرْفُ الجَرِّ: - يَعْني: معَ مَجروره - ويُشترَطُ في نيابتهِ ألاّ[٥] يَلزَمَ طريقةً واحدةً، كحُروفِ القَسَمِ والاستِثناءِ، و«مُذْ» و«مُنْذُ».

= أوضح المسالك: ٩٠، شرح المرادي: ٢/٢٨، الهمع: ٦/٣٩. والأُبّدي هو علي بن محمد ابن محمد بن عبد الرحمن (وقيل: عبد الرحيم) الخشني، المعروف بالأبدي (نسبة إلى «أُبّدة» - بضم الهمزة وتشديد الباء وبالدال المهملة - وهي مدينة بالأندلس من كورة جيان، ويقال له أيضاً: الآبدي والابذي والآبذي)، كان نحوياً ماهراً ذاكراً للخلاف، وكان من أحفظ أهل زمانه لخلاف النحاة، وعلى معرفة بكتاب سيبويه واقفاً على غوامضه، أخذ عن الشلوبين والدباح اللذين لازمهما كثيراً، وانتقل إلى غرناطة وأقرأ بها، وكان على غاية من الفقر على إمامته بالعلم، توفي بها سنة ٦٨٠هـ، وله مصنفات عدة منها: إملاء على كتاب سيبويه، وآخر على إيضاح الفارسي، وثالث على جمل الزجاجي، وله شرح على المقدمة الجزولية.
انظر ترجمته في البلغة في أئمة اللغة للفيروزآبادي: ١٦٨، الذيل والتكملة لابن عبد الملك (السفر الخامس): ٣٩١، بغية الوعاة: ٢/١٩٩، دائرة المعارف للأعلمي: ٢٢/٣١٦، وانظر معجم البلدان: ١/٦٤، مراصد الاطلاع: ١/١٠٠، المغرب في حلي المغرب: ٢/٧٥، تقويم البلدان. ١٧٧.

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/٦٠٧، التصريح على التوضيح: ١/٢٩٥.
(٢) في الأصل: وأشا.
(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح المكودي: ١/١٣٢.
(٤) في الأصل: وإن. انظر شرح المكودي: ١/١٣٣.
(٥) في الأصل: أم لا. انظر شرح المكودي: ١/١٣٣.

وهذه الشّروطُ كلّها مُستفادةٌ منْ قولهِ: «وقابلٌ» فإنّكَ إذا رُمْتَ إسْنادَ الفعلِ إلى أَحَدِ هذه الأشياءِ تعذّرَ ذلكَ.

[٩٢/ب] فمثالُ ما توفّرتْ فيه شروطُ النّيابة/: «سيْرَ بزيدٍ يومَين فرْسَخَين سَيْراً شَديداً» إنْ أقمْتَ المَجرورَ[١]، و«سيرَ بزيدٍ يوْمان فرسَخَيْن سَيْراً شديداً» إن أقَمتَ ظَرْفَ (الزّمان، و«سيرَ بزيدٍ يومين فرْسَخان سَيْراً شديداً» إنْ أقَمتَ ظرْفَ)[٢] المكان، و«سيرَ بزيدٍ يومينِ فرسَخَينِ سَيرٌ شَديدٌ» إنْ أقمْتَ المَصدرَ.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تعالَى:

ولا يَنوبُ بعْضُ هَذي إنْ وُجِدْ ... في اللّفظِ مفعولٌ به وقدْ يَرِدْ

اعْلَمْ أنّهُ إذا اجتمَعَ معَ المَفعولِ به أحدُ هذه الأربعة المذكورة - فَلا يَنوبُ أحدٌ منها بحضرَته، هَذا هوَ مذهَبُ البَصريينَ، ومَذهَبُ الكوفيينَ: أنّهُ يَجوزُ أن ينوبَ كلُّ واحدٍ منْها بحضْرة المفعول به[٣]، وبه أخذَ النّاظمُ[٤]، وإلى ذلكَ أشارَ بقوله: «وقدْ يَرِدْ»، وفُهِمَ منْهُ أنّ ذلكَ قليلٌ، سَواءً تأخّرَ النّائبُ عنِ المفعولِ بهِ أو تقدّمَ.

فالأوّلُ: كقراءَةِ أبي جَعفرٍ[٥]: ﴿ليُجزَى قَوْماً بِما كانُوا يَكْسِبونَ﴾[٦]

---

(١) في الأصل: أل المجرورة. انظر شرح المكودي: ١/١٣٣.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٣٣.

(٣) انظر الخلاف في التصريح على التوضيح: ١/٢٩٠، التسهيل: ٧٧، الهمع: ٢/٢٦٥، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٦٠٩، شرح الأشموني: ٢/٦٧، شرح المرادي: ٢/٣٢، شرح المكودي: ١/١٣٣، شرح ابن عقيل: ١/١٧١، تاج علوم الأدب: ٢/٦٣٥-٦٣٦، شرح الرضي: ١/٨٤-٨٥.

(٤) قال ابن مالك في التسهيل (٧٧): «ولا تمنع نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل، ولا نيابة غير المفعول به وهو موجود وفاقاً للأخفش والكوفيين».
وانظر شرح المرادي: ٢/٣٢، شرح المكودي: ١/١٣٣، الهمع: ٢/٢٦٥.

(٥) هو يزيد بن القعقاع المخزومي بالولاء المدني، أبو جعفر، أحد القراء العشرة، روى القراءة عن نافع، وهو من التابعين، كان إمام أهل المدينة في القراءة، وعرف بالقارئ، وكان من المفتين المجتهدين، توفي بالمدينة سنة ١٣٢هـ (وقيل: ١٣٠هـ على الأصح).
انظر ترجمته في طبقات القراء: ٢/٣٨٢، تاريخ الإسلام للذهبي: ٥/١٨٨، النشر في القراءات العشر: ١/١٧٨، الأعلام: ٨/١٨٦.

(٦) وهي بضم الياء وفتح الزاي من «ليُجْزَى» وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي، وخلف «لنَجْزِيَ» بالنون وكسر الزاي وفتح الياء على إخبار الله عن نفسه، أي: نحن نجزي. وقرأ الباقون بالياء وبالبناء للفاعل أي: ليجزي الله. وقرأ بعضهم: «ليَجْزِيَنّ» بفتح الياء، وكسر الزاي. وقال أبو إسحاق في قراءة أبي جعفر «ليجزى» بالبناء للمفعول، هو لحن عند الخليل وسيبويه وجميع =

[الجاثية: ١٤]، فأنابَ المَجرورَ بالباءِ عنِ الفاعلِ معَ وُجودِ المفعولِ بهِ - وهوَ «قوماً» - مُقدَّماً على النّائب.

والثّاني: نحْوُ «ضُرِبَ في الدّارِ زَيْداً».

وأجازَهُ الأخفَشُ بشرطِ تقدّمِ النّائبِ على المفعولِ بهِ، كالمِثالِ الثّاني[١].

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وباتّفاقٍ قدْ يَنوبُ الثّانِ منْ ... باب كَسَا فيما التباسُهُ أُمِنْ

يعْني: أنّ النحويينَ اتّفقوا[٢] علَى جوازِ نيابةِ المفعولِ الثاني منْ باب «كسَا» ويُعبَّرُ/ أيضاً عن هَذا النّوعِ ببابِ «أعْطى»، وهُوَ ما كانَ المفعولُ الثّاني [٩٣/أ] فيه غيرَ الأول - واحترزَ به منَ المَفعولِ الثّاني في بابِ «ظنّ»، وسيَأْتي حُكمُهُ - وذَلكَ مع أمْنِ اللّبْسِ، سَوَاءٌ اعتُقِدَ القَلْبُ أمْ لا، وسَوَاءٌ كان الثّاني نكِرةً، والأوّلُ معرفةً، أمْ لا[٣].

= البصريين، وقال الفراء: وإنّما أجازه الكسائي على شذوذ بمعنى: ليجزى الجزاء قوماً، فأضمر الجزاء، ولو أظهره ما جاز، فكيف وقد أضمره، وقد أجمع النحويون على أنّه لا يجوز «ضرب الضرب زيداً».

انظر في ذلك المبسوط في القراءات العشر: ٤٠٣، البيان لابن الأنباري: ٢/٣٦٥، النشر في القراءات العشر: ٢/٣٧٢، إتحاف فضلاء البشر: ٣٩٠، إملاء ما منَّ به الرحمن: ٢/٢٣٢، إعراب النحاس: ٤/١٤٤، التصريح على التوضيح: ١/٢٩٠-٢٩١، شرح ابن عصفور: ١/٥٣٦، الهمع: ٢/٢٦٥.

(١) وكقوله:

لـمْ يُعْنَ بالعَلْياء إلاّ سَيِّداً ... ولا شَفَى ذا الغيِّ إلا ذُو هُدَى

فـ«يعن» مضارع مبني للمفعول من «عني بكذا»، و«بالعلياء» نائب فاعل و«سيداً» مفعول به مؤخراً. ونقل ابن مالك عن الأخفش جواز ذلك مطلقاً.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٩١، شرح الأشموني: ٢/٦٨، الهمع: ٢/٢٦٥-٢٦٦، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٦٠٩، التسهيل: ٧٧، شرح ابن عقيل: ١/١٧١، شرح المرادي: ٢/٣٢، شرح الرضي: ١/٨٥.

(٢) نقل الناظم الاتفاق على أنَّ الثاني من هذا الباب يجوز إقامته عند أمن اللبس، وفيما نقله من الاتفاق نظر، فقد قيل بالمنع إن كان نكرة والأول معرفة - حكي ذلك عن الكوفيين، كما عزي إلى الفارسي - وقيل: بالمنع مطلقاً. ولعل الناظم لم يعتد بهذا الخلاف، وقد صرح بنفيه في شرح الكافية حيث قال: «نيابة المفعول الأول من كل باب جائزة بلا خلاف، وكذا نيابة الثاني من باب «كسا». انتهى. أو يكون مراده: اتفاق جمهور البصريين ما عدا الفارسي فيما عزي إليه.

انظر شرح الأشموني: ٢/٦٩، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٦١٠، البهجة المرضية: ٧١، الخضري مع ابن عقيل: ١/١٧٢.

(٣) نحو «أعطيت زيداً درهماً»، لأنَّ زيداً آخذٌ أبداً، ودرهماً مأخوذٌ أبداً. وقيل: يمتنع مطلقاً =

وقيل: يَمتَنِعُ إنْ لم يُعتَقَدِ القَلبُ في الإعرابِ[١]، كقَولِهِمْ: «خرَقَ الثّوْبُ المِسْمارَ»[٢].

وقالَ الفارسيُّ: يَمتَنِعُ إنْ كانَ نكرةً، والأوّلُ مَعرفةً، فَلا يُقالُ: («أُعْطِيَ دِرهَمٌ زَيْداً»، ويتعيّنُ)[٣] «أُعطِيَ زيدٌ دِرْهَماً»[٤].

وحيثُ قِيلَ بالجَوازِ في الثّاني، فقالَ البصريونَ: إقامَةُ الأوّلِ أوْلَى[٥].

وقِيلَ: إنْ كانَ الثّاني نكرةً، والأوّلُ معرفةً، فإقامتُه[٦] قَبيحةٌ، وإنْ كانا مَعرِفَتينِ استَوَيا في الحُسْنِ[٧].

وفُهِمَ من قوله: «فيما التِباسُهُ أُمِنْ» أنّهُ إذا وُجِدَ لَبْسٌ – وجَبَ إقامَةُ الأوّلِ، كقولِكَ: «أُعْطِيَ زيْدٌ عَمْراً».

(وفُهِمَ أيضاً من سُكوتِه عن الأوّلِ أنّهُ يجوزُ نيابته باتفاق، لدخوله تحت عبارته في قولِه أولَ الباب:

يَنوبُ مفعولٌ بهِ عن فاعِلِ

و«قد» إمّا للتحقيق، لأنه جائزٌ اتّفاقاً، وإمّا للتقليل بالنظر إلى نيابة الأول، فإنّه أكثر)[٨].

= طرداً للباب، فيتعين نيابة الأول، لأنَّه فاعل معنى.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٩٢، شرح الأشموني: ٢/٦٩، البهجة المرضية: ٧١، أوضح المسالك: ٨٩، حاشية الخضري: ١/١٧٢.

(١) وهو كون المرفوع منصوباً والمنصوب مرفوعاً، فإن اعتقد القلب جاز، والنائب في الحقيقة هو الأول، لأنَّ نيابة الثاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري، ورفعه مجاز، كما أنَّ نصب الأول مجاز، فهو من إعطاء المرفوع إعراب المنصوب وعكسه عند أمن اللبس.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٩٢، أوضح المسالك: ٨٩.

(٢) في الأصل: السمار. انظر التصريح: ١/٢٩٢. وخرق الثوب المسمار: إذا أحدث فيه شقاً. انظر اللسان: ٢/١١٤١ (خرق).

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/٢٩٢.

(٤) وعزي هذا الرأي للكوفيين، وذلك لأنَّ المعرفة بالرفع أولى، قياساً على باب «كان».
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٩٢، الهمع: ٢/٢٦٣، شرح ابن عقيل: ١/١٧٢، أوضح المسالك: ٨٩، شرح المرادي: ٢/٣٤، شرح الأشموني: ٢/٦٩.

(٥) وذلك لأنَّه فاعل معنى. انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٩٢، البهجة المرضية: ٧١، أوضح المسالك: ٨٩، شرح ابن عصفور: ١/٥٣٨.

(٦) في الأصل: فإقامة. انظر التصريح: ٢/٢٩٢.

(٧) وعزي هذا الرأي للكوفيين. انظر التصريح: ١/٢٩٢، الهمع: ٢/٢٦٣، أوضح المسالك: ٨٩.

(٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١٣٣. ومما يرجح سقط هذه العبارة من الناسخ، قول الشارح بعد: «وفهم من سكوته عن المفعول الأول من باب «ظن»»...

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

في بابِ ظَنَّ وأرى المَنْعُ اشْتَهرْ ... ولا أرَى مَنْعاً إذا القَصْدُ ظَهرْ

يعْني: أنّ نيابةَ المفعولِ الثّاني من باب «ظنّ» - وهُوَ ما هوَ خبَرٌ في الأصلِ - والمَفعولِ الثّاني منْ بابِ «أعْلَمَ» - وأصلُهُ المبتدأ - اشتَهرَ عندَ النّحويين مَنْعُهُ. ووجْهُ منعه في «ظنّ» أنّهُ خبَرٌ في الأصلِ، والنّائبُ عنِ الفاعلِ مُخْبَرٌ عنْهُ، فتَنافَيا، ووجْهُ مَنْعه في «أعْلَمَ» أنّ المَفعولَ الأوّلَ مفعولٌ به حقيقةً، فيُنَزَّلُ المَفعولُ الثّاني والثّالثُ معَ الأوّلِ منزلَةَ الظّرْفِ والمَجْرورِ معَ وُجودِ المَفعولِ به.

وذهَبَ بعْضُهُمْ إلى إجازَةِ نيابَتِهِما، وهُو اختِيارُ النّاظمِ[1]، وإلى ذلكَ أشارَ بقولهِ:

ولا أرَى منْعاً إذا القَصْدُ ظهَرْ

وظُهورُ القَصْد: هوَ عدَمُ اللّبْسِ، فيَجوزُ عندَهُ: «ظُنَّ زَيْداً قائمٌ»، و«أُعْلِمَ زَيْداً[2] فَرَسُهُ مُسرَجاً».

وفُهِمَ منْ سُكوتهِ عنِ المَفعولِ الأوّلِ منْ بابِ «ظنَّ، وأعْلَمَ» أنّهُ يَجوزُ نيابَتُهما بلا خلافٍ، ومنْ ذكْرِه الخلافَ في نيابةِ الثّاني منْ بابِ «أرَى» أنّهُ لا يَجوزُ نِيابَةُ الثّالثِ، كَما قالَهُ ابنُ النّاظمِ، تبَعاً للخَضْراويّ[3]، والصّحيحُ جَوازُ

---

(١) وفاقاً لابن طلحة وابن عصفور في المفعول الثاني من باب «ظن»، ولقوم في المفعول الثاني من باب «أرى» وذلك إذا أمن اللبس، ولم يكن جملة ولا ظرفاً، مع أنّ الأحسن إقامة الأول نحو «ظننت طالعة الشمس»، و«اعلم زيداً كبشك سميناً» والمنع إن ألبس، نحو «ظننت صديقك زيداً»، و«اعلم بشراً زيد قائماً» أو كان جملة أو ظرفاً نحو «ظن في الدار زيداً»، و«ظن زيداً أبوه قائم»، و«اعلم زيداً غلامك في الدار»، و«اعلم زيداً غلامك أخوه سائر».
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/٦١٠، شرح الأشموني: ٢/٦٩، شرح المكودي: ١/١٣٤، الهمع: ٢/٢٦٣-٢٦٤، شرح المرادي: ٢/٣٤، شرح ابن عصفور: ١/٥٣٨.

(٢) في الأصل: زيد. انظر شرح المكودي: ١/١٣٤.

(٣) وابن أبي الربيع أيضاً. وبه قال ابن عصفور. قال ابن الناظم في شرحه (٢٣٦): «وإذا بني فعل ما لم يسمّ فاعله من متعد إلى ثلاثة مفاعيل ناب الأول منها عن الفاعل، نحو «أرى زيد أخاك مقيماً»، ولم يجز نيابة الثالث باتفاق». انتهى. وحجتهم في ذلك بأنّ المفعول الأول صريح والآخران مبتدأ وخبر، شبها بمفعولي «أعطى»، وبأنّ السماع إنّما جاء بإنابة الأول، كقوله:

ونُبِّئْتُ عَبْدَ اللهِ بالجوِّ أصْبَحَتْ ... كِراماً مَواليْهَا لَئيماً صَمِيمُهَا

وعبارة التسهيل - «ولا يمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً إن أمن اللبس ولم يكن جملة أو شبهها - تقتضي جوازه.
=

إقامته اتّفاقاً[١]، كَما قالَهُ ابنُ هِشامٍ[٢]، وفي هَذا الموضعِ تفْصيلٌ محلُّهُ المُطَوّلاتُ[٣].

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وما سوى النّائب ممّا عُلِّقا ... بـالرّافعِ النّصْبُ لـهُ مُحقَّقا

يعْني: أنهُ يجِبُ نصْبُ ما تعلّقَ بالفِعلِ المُسنَدِ إلى النّائِبِ، معَ رفْعِ النّائِبِ.

وشمِلَ قولُهُ: «ما سوَى النّائبِ» جميعَ المَنصوباتِ: ظرْفَ الزّمانِ، وظرْفَ المَكانِ، والمَصْدرَ، والحالَ، والتّمييزَ، والمَفعولَ لهُ، أوَ فيهِ، أو معَهُ، فتَقولُ: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَماً يومَ الجُمعةِ أمامَ الخَطيبِ إعْطاءً».

= انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٩١، ٢٩٢، الهمع: ٢/٢٦٥، أوضح المسالك: ٨٩، شرح ابن عصفور: ١/٥٣٨-٥٣٩، شرح المرادي: ٢/٣٤-٣٥، التسهيل: ٧٧، شرح الأشموني: ٢/٧٠.

والخضراوي هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري الخزرجي، الأندلسي، ويعرف بابن البرذعي، كان إماماً في العربية عاكفاً على التعليم، وكان شاعراً ناثراً متصرفاً بالأدب، ولد سنة ٥٧٥هـ، وتوفي بتونس سنة ٦٤٦هـ، من آثاره: فصل المقال في أبنية الأفعال، الإفصاح بفوائد الإيضاح، الاقتراح في تلخيص الإيضاح، النقض على الممتع لابن عصفور، وله نظم.

انظر ترجمته في بغية الوعاة: ١١٥، إيضاح المكنون: ١/١١٠، ١٢٠، كشف الظنون: ٢١٢، ١٢٦١، هدية العارفين: ٢/١٢٤، الأعلام: ٧/١٣٨، معجم المؤلفين: ١٢/١١٣، البلغة في أئمة اللغة: ٢٥٠.

(١) لم يدع ابن هشام الاتفاق في جواز ذلك، وإنّما قال في أوضح المسالك (٨٩): والصواب أنّ بعضهم أجازه إن لم يلبس نحو «أعلمت زيداً كبشك سميناً». انتهى.

(٢) وذلك بشرط ألاّ يكون جملة وإلا يلبس، قال ابن هشام في الجامع الصغير (٧٩): «ولا يقام المفعول الثاني أو الثالث إلاّ إن كانا مفردين ولا إلباس». انتهى. وذلك نحو «أعلمت زيداً كبشك سميناً»، فتقول: «اعلم زيداً كبشك سمين».

وانظر أوضح المسالك: ٨٩، الهمع: ٢/٢٦٥، التصريح على التوضيح: ١/٢٩١، شرح الأشموني: ٢/٦٩.

(٣) ونقل عن الشاطبي أنّ بعض المتأخرين أجاز إقامة الثالث من باب «أعلم» لكن مع حذف الأول، وأجرى فيه الخلاف في الثاني، وألزم ابن الحاج من قال بإقامة الثاني أن يقول: بإقامة الثالث، إذ لا فرق بينهما، قال الشاطبي: وهو إلزام صحيح. وقال ابن عصفور: ومن الناس من أجاز إقامة كل واحد من المفعولات الثلاث.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٩٢، شرح ابن عصفور: ١/٥٣٩.

الباب السابع عشر
اشتغال العامل عن المعمول

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

اشْتِغالُ العامِلِ عنِ المَعْمولِ

إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سابقٍ فعْلاً شَغَلْ   عنْهُ بنَصْبِ لفْظِه أوْ المَحَلّْ
فالسّابِقَ انْصِبْهُ بفِعْلٍ أُضْمِرا   حَتْماً مُوافِقٍ لِما قَدْ أُظْهِرا / [٩٤/أ]

المُرادُ بالعامِلِ في هَذا البابِ المُفَسِّرُ للعامِلِ في الاسْمِ السّابِقِ، ومنْ شَرْطِه صَلاحِيّتُهُ[١] للعَمَلِ.

فوَجَبَ ألاّ يكونَ إلاّ فعلاً متصرّفاً، أو اسْمَ فاعلٍ، أو اسمَ مفعولٍ، ولا يجوزُ أن يكونَ فعلاً غيرَ متصرّفٍ، ولا صفةً مشبّهةً، ولا حرفاً، لأنّ هذهِ (لا)[٢] تَعْمَلُ فِيما قَبلَها، فلا تُفَسِّرُ عاملاً. وقولُهُ:

إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ .... إلى آخرِهِ

يعْني: أنّ الفعلَ إذا اشتَغَلَ[٣] بنصْبِ ضميرٍ عائدٍ على اسْمٍ سابقٍ عنْ نصْبِ لفْظِ ذلكَ الاسْمِ السّابقِ أوْ (عنْ نصْبِ محلِّه)[٤] - انصبْ ذلكَ الاسْمَ السّابقَ بفعلٍ لازمِ الإضْمارِ، مُوافقٍ للفعلِ المُشْتَغِلِ بالضّميرِ، وما بعْدَهُ لا محَلَّ لهُ، لأنّهُ مفَسِّرٌ للفعلِ المَحْذوفِ، والجُملَةُ المفسِّرَةُ لا محَلَّ لَها علَى الأصَحّ[٥].

---

(١) في الأصل: صلاحية. انظر شرح المكودي: ١/١٣٤.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٣٤.

(٣) في الأصل: بضمير. زيادة. ولا معنى لها. انظر شرح المكودي: ١/١٣٤.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٣٤.

(٥) وخالف الشلوبين فزعم أنها بحسب ما تفسره، فهي في نحو «زيداً ضربته» لا محل لها، وفي نحو ﴿إنّا كلَّ شيءٍ خَلَقْناهُ بقدَرٍ﴾، ونحو «زيد الخبز يأكله» - بنصب «الخبز» - في محل رفع، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت: «أكله».
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٩٧، مغني اللبيب: ٥٢٦، حاشية الصبان: ٢/٧٣.

وقالَ في المُغْني: إنّ جملةَ الاشْتغالِ ليسَتْ منَ الجُمَلِ التي تُسمّى في الاصطلاحِ: جُملةً تفسيريةً، وإنْ حصَلَ بِها تفسيرٌ[١]. انتهى.

فمثالُ المُشتغلِ بالضّميرِ عنْ نصْبِ لفظِه: «زَيْداً ضربتُهُ»، ومِثالُ المشتَغلِ عنْ نصْبِ محلّه: «عَمْراً مرَرْتُ به»[٢].

وفُهِمَ من قوله: «مُوافقٍ» مُطلَقُ المُوافَقَة، فشملَ المُوافقَ في اللّفظِ والمَعْنى، كالمثالِ الأوّلِ، والمُوافقَ في المَعْنى دونَ اللّفظ، كالمثالِ الثّاني، والتّقديرُ: ضربْتُ زيداً ضَرَبْتُهُ، وجاوزْتُ عَمْراً مررْتُ به، وهَذا التقديرُ لا يُنطَقُ به، لأنّ الفعلَ الثّاني عِوَضٌ عنهُ، فلا يُجمَعُ بينَهُما.

ويُشترَطُ في المفسِّرِ: أنْ لا يُفصَلَ بينَهُ وبيْنَ الاسْمِ/ السّابقِ، فلوْ قُلْتَ: «زَيْداً أنتَ ضَرَبْتَهُ» لمْ يجُزِ النّصْبُ للفصْلِ بـ«أنتَ»، والأصلُ في الاسمِ السّابقِ الرّفعُ، وهوَ الرّاجحُ لسَلامته منَ التّقديرِ. [٩٤/ب]

وزعَمَ الكِسائيُّ أنّ نصْبَ الاسمِ المتقدِّمِ بالفعلِ المتأخِّرِ، وأُلْغِيَ[٣] الضّميرُ[٤].

وزعَمَ تلميذُهُ الفَراءُ: أنّهما منصوبانِ بالفعلِ المذكورِ[٥].

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تعالَى:

والنّصْبُ حَتْمٌ إنْ تَلا السّابِقُ ما ... يَخْتَصُّ بالفِعلِ كإنْ وحَيثُما

---

(١) انظر مغني اللبيب: ٥٢٦، أوضح المسالك: ٩١، التصريح على التوضيح: ١/٢٩٧.

(٢) انظر شرح المكودي: ١/١٣٥. قال ابن حمدون في حاشيته على المكودي (١/١٣٥): «وقوله: «عمراً مررت به» هذا لا يلائم تقديره وإعرابه مع اختياره، وإنما يلائم الاحتمال الثاني الآتي في إعرابه، والصواب أن يمثل بنحو «هذا ضربته». انتهى.

(٣) في الأصل: والمعنى. انظر التصريح: ١/٢٩٧.

(٤) ورد بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل، وبأن الضمير قد لا يتعدى إليه الفعل إلا بالحرف، فكيف يلغى مع وجود الحرف المعدى، وأيضاً لا يمكن الإلغاء في السببي لأنه مطلوب الفعل في الحقيقة كـ«زيداً ضربت غلام رجل يحبه».
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٩٧، شرح ابن عقيل: ١/١٧٤، حاشية الخضري: ١/١٧٤.

(٥) وهذا مذهب الكوفيين ونسب للكسائي والفراء في شرح الرضي. ورد بانه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره، وبأنه يلزم كون المتعدي لواحد متعدياً لاثنين، وهو خرم للقاعدة.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٢٩٧، شرح ابن عقيل: ١/١٧٣-١٧٤، حاشية الخضري: ١/١٧٤، الإنصاف (مسألة: ١٢): ١/٨٢، شرح ابن يعيش: ٢/٣٠-٣١، تاج علوم الأدب: ٢/٦٨٧، شرح الرضي: ١/١٦٣.

يعْني: قدْ يعْرِضُ لِهذا الاسْمِ المتقدِّمِ ما يوجِبُ نصْبَهُ، وما يوجِبُ رفْعَهُ، وما يرجِّحُ النّصْبَ علَى الرّفعِ، وما يُسَوّي فيه الأمرَينِ، وما يُرجِّحُ الرّفْعَ علَى النّصْبِ، فهَذه خمسَةُ أقْسامٍ، أشارَ إلى الأوّلِ منْها بقوله:

والنّصْبَ حتْمٌ .... البيت

يعْني: أنّ الاسمَ السّابقَ إذا تبعَ ما يخْتَصُّ بالفعلِ - تحتّمَ نصْبُهُ، والمُختَصُّ بالفعلِ أدواتُ الشّرطِ، وأدَواتُ التّخصيصِ، وأدَواتُ الاستِفهامِ - غيرُ الهمزةِ - وذَكَرَ منها «إنْ، وحَيْثُما».

لكنِ الاشتغالُ بعْدَ «إنْ» إن كانَ الفعلُ المُشتَغلُ ماضياً لفظاً أو مَعْنى - يقَعُ في الكَلامِ والشّعْرِ، وإنْ كانَ مُضارِعاً فمُختَصٌّ بالشّعْرِ.

وأمّا حيثُما، فلا يقَعُ إلاّ في الشّعْرِ.

فتَقولُ: «إنْ زَيْداً لَقيتَهُ فأجْمِلْ إكْرامَهُ»، و(لا يجوز أن تَقول)[(١)] «حيثُما زيداً لَقيتَهُ يُكْرِمُكَ»، ومثلُهُ: «هَلاّ زيداً كلَّمْتَهُ»[(٢)]، و«مَتَى زيداً تأتيْه»[(٣)].

ثم قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

وإنْ تَلا السّابقُ ما بالابْتدا ... يَختَصُّ فالرّفْعَ التَزِمْهُ أبَدا
كَذا إذا الفِعْلُ تَلا ما لَن[(٤)] يَرِدْ ... ما قَبْلَهُ[(٥)] مَعْمولاً لِما[(٦)] بعْدُ وُجِدْ / [١/٩٥]

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح: ١/٢٩٨.

(٢) في الأصل: كلمة. انظر شرح المكودي: ١/١٣٥.

(٣) قال الأشموني في شرحه (٢/٧٥): «لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام إلا في الشعر، وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل، إلا إذا كانت أداة الشرط «إذا» مطلقاً، أو «إن» والفعل ماض، فيقع في الكلام، فتسوية الناظم بين «إن» و«حيثما» مردودة». انتهى. وقال الصبان (٢/٧٥): «وأجيب: بأن التسوية بينهما في وجوب النصب، وفي مطلق الاختصاص بالفعل، وإن كان أحدهما أقوى من الآخر، وعبارة الناظم لا تقتضي غير ذلك». انتهى.

(٤) «لن». هكذا في إعراب الألفية للأزهري، وهو حرف نفي ونصب واستقبال، وفي بعض النسخ «لم» وهي حرف نفي وجزم وقلب، تقلب المضارع ماضياً، و«يرد» فعل مضارع منصوب على النسخة الأولى، ومجزوم على الثانية. قاله الأزهري. انظر إعراب الألفية: ٤٧، الألفية: ٦٢، شرح المكودي: ١/١٣٥.

(٥) «ما قبله». هكذا في شرح المكودي وإعراب الألفية، وعليه فـ«ما» موصولة فاعلة بـ«يرد» و«قبله» صلة «ما»، والهاء فيه عائدة على الفاعل. قاله المكودي. وقال الأزهري: «وفي بعض النسخ «قبل» بالبناء على الضم». انتهى. ولعل هذا هو المتعين لأن زيادة الهاء فيه مخلة بالوزن.
انظر شرح المكودي: ١/١٣٦ مع هامش (١)، إعراب الألفية: ٤٧ مع هامش (١)، الألفية: ٦٢.

(٦) في الأصل: معمول ما. انظر الألفية: ٦٢.

هَذا هوَ القِسمُ الثّاني، وهوَ ما يَجبُ رفْعُهُ وقدْ ذَكَرَ لهُ سَبَبيْنِ[١]:

أحدُهُما: ما اشْتَمَلَ عَلَيْه البيتُ الأوّلُ، وهوَ أنْ يَتبَعَ الاسْمُ السّابِقُ شيئاً يخْتَصُّ بالابتداءِ، كـ«إذا» التي للمُفاجأة، و«لَيْتَما» (الابتدائيّة)[٢]، لصحّةِ الابتداءِ بهِ، نحْوُ «خَرَجْتُ فإذا زيْدٌ يضْرِبُهُ عَمْرٌو»، و«لَيْتَما زيدٌ أكْرِمتُهُ».

والثاني: أنْ يُفْصَلَ بينَ الاسْمِ السّابِقِ والفعلِ بما لا يصحُّ أنْ يعْمَلَ ما بعْدَهُ فِيما قبْلَهُ، كـ«أدواتِ الصّدْرِ»، نحْوُ «زيْدٌ ما أكرمتُهُ، وعَمرٌو لأُكْرِمَنّهُ».

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالى:

واخْتِيْرَ نصْبٌ قبْلَ فعلٍ ذي طَلَبْ ... وبعْدَ ما إيلائُهُ الفعلَ غلَبْ

وبعْدَ عاطفٍ بلا فصْلٍ علَى ... معمولِ فعلٍ مُستَقِرٍّ أوّلا

هذا هو القِسمُ الثّالثُ، وهوَ ما يترجّحُ النّصبُ فيهِ علَى الرّفعِ، وذكَرَ لذلكَ ثلاثةَ أسبابٍ اشْتَمَلَ[٣] البَيتُ الأوّلُ علَى سببيْنِ:

الأوّلُ: أن يكونَ الاسْمُ السّابقُ قبْلَ فعلٍ يَقتَضي الطّلَب، كالأمرِ، نحوُ «زيْداً اضْرِبْهُ»، والدُعاءِ، نحْوُ «زيْداً اللهُمَّ ارحَمْهُ»، والنّهي[٤] نحْوُ «زَيداً لا تَهِنْهُ».

الثّاني: أنْ يقعَ الاسْمُ السّابقُ بعْدَ شيءٍ يغْلِبُ دُخولُهُ علَى الفعلِ نحْوُ «ما» و«إنْ» النّافيَتيْنِ، وهَمزةِ الاستِفهامِ، نحْوُ «ما زَيداً ضرَبْتُهُ، وإنْ[٥] عَمْراً أكرمتُهُ، وأزَيْداً رأيْتَهُ».

واشتمَلَ البيتُ الثّاني علَى سبَبٍ واحدٍ: وهوَ أنْ يكونَ الاسمُ السّابِقُ معطوفاً علَى جُملةٍ مُصدَّرَةٍ بالفعلِ، نحْوُ «قامَ زَيْدٌ وعَمراً كَلّمتُهُ».

[٩٥/ب] واحْتَرَزَ بقولِه/: «بلا فَصْلٍ» منْ أنْ يقَعَ بينَ حرْفِ العَطفِ والمَعْطوفِ فاصلٌ، نحْوُ «قامَ زيدٌ، وأمّا عمرٌو فكلّمتُهُ»، لأنّ حُكْمَ المَعطوفِ في ذلكَ حُكْمُ المُستأنَفِ.

وإنّما اخْتِيرَ النّصْبُ قبْلَ الطّلَبِ، لأنّهُ طالبٌ للفعلِ، وبعْدَ الحُروفِ

---

(١) في الأصل: شيئين. انظر شرح المكودي: ١/١٣٦.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٣٦.

(٣) في الأصل: اشتما. انظر شرح المكودي: ١/١٣٦.

(٤) في الأصل: والهني. انظر شرح المكودي: ١/١٣٦.

(٥) في الأصل: ون. انظر شرح المكودي: ١/١٣٦.

المذكورة، لأنّ الغالبَ فيها أنْ يَليها الفعلُ، ومعَ العطْفِ علَى الجُملةِ الفِعْليّةِ لِيُناسِبَ المَعطوفُ المَعطوفَ[١] علَيْه[٢].

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وإنْ تَلا المَعطوفُ فعلاً مُخْبَرَا ... بِـهِ عـنِ اسْـمٍ فاعْطِفَـنْ مُخَيَّـرا

هَذا هوَ القِسمُ الرّابعُ، وهوَ ما يَستَوي الرّفعُ والنّصْبُ فيه، وذكرَ لهُ سَبباً واحداً: وهوَ أنْ يكونَ الاسْمُ السّابقُ معطوفاً على جُملةٍ ذاتِ وجهَينِ، وهيَ التي[٣] صدرُها مبتدأٌ، وخبَرُها فعلٌ، كقولكَ: «زيْدٌ قامَ، وعَمرٌو كَلّمتُهُ»، فالنّصبُ مراعاةً لعَجُزِها، والرّفعُ مراعاة لصَدْرِها، ولا تَرْجيحَ لِواحدٍ منَ الوجْهينِ علَى الآخَرِ.

وتجوّزَ في تسميةِ الاسْمِ السّابِقِ: «مَعْطوفاً»، والمَعطوفُ (في)[٤] الحَقيقةِ إنّما هوَ[٥] الجُملةُ التي هوَ[٦] جُزؤُها.

والعُذْرُ لهُ: أنّهُ لمّا وَلِيَ حرْفَ العطْفِ أطلَقَ علَيْهِ مَعْطوفاً.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى / : [٩٦/أ]

والرّفْعُ في غيرِ الذي مرَّ رجَحْ ... فَما أُبِيحَ افْعَلْ ودَعْ ما لَـمْ يُبَحْ

هَذا هوَ القِسمُ الخامسُ، وهوَ ما يكونُ الرّفْعُ فيه راجحاً[٧] علَى النّصبِ، فذكَرَ أنّ الرّفعَ راجحٌ فيما[٨] خَلا منْ موجِبِ النّصْبِ ومُرَجِّحِهِ، ومُوجِبِ الرّفعِ وتَساوِي[٩] الوَجهَينِ، ومثالُ ذلكَ: «زيْدٌ ضرَبْتُهُ».

وإنّما كانَ الرّفعُ راجحاً لعَدمِ الحذْفِ، بخِلافِ[١٠] النّصْبِ، فإنّهُ علَى حذْفِ الفِعلِ.

---

(١) في الأصل: للمعطوف.

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية (٢/ ٦٢٠): «وإنما رجح النصب هنا لأن المتكلم عاطف جملة فعلية على جملة فعلية». وانظر التصريح: ١/ ٣٠١.

(٣) في الأصل: وهو الذي. انظر شرح المكودي: ١/ ١٣٦.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ١٣٧.

(٥) في الأصل: هي. انظر شرح المكودي: ١/ ١٣٧.

(٦) في الأصل: هي. انظر شرح المكودي: ١/ ١٣٧.

(٧) في الأصل: راجح.

(٨) في الأصل: فيها. انظر شرح المكودي: ١/ ١٣٧.

(٩) في الأصل: مساو. انظر شرح المكودي: ١/ ١٣٧.

(١٠) في الأصل: خلاف. انظر شرح المكودي: ١/ ١٣٧.

ثمّ تمّمَ البيتَ(١) فقالَ:

فَما أُبيحَ افْعَلْ ودَعْ ما لَمْ يُبَحْ

لأنّهُ مُستَغْنىً(٢) عنْهُ.

ثمّ قالَ رحمَه اللهُ تَعالَى:

وفصْلُ مَشغولٍ بحَرْفِ جرٍّ أو بإضافةٍ كوَصْلٍ يَجْري

يعْني: أنّ الفعلَ المَشغولَ بالضّميرِ المَفصولِ بينَهُ وبيْنَ الفعلِ بحرفِ الجرِّ، أو الإضافة(٣) – يجْري مَجْرَى الفعلِ المَشغولِ بالضّميرِ المُباشرِ في جَميعِ الأقْسامِ المَذكورةِ، فنَحْوُ «إن زيداً مررْتَ به، وإنْ زيداً رأيْتَ(٤) أخاهُ» – يجْري مَجْرى «إنْ زَيْداً ضَربْتَهُ» في وُجوبِ النّصْبِ، ونحْوُ «أزَيْداً(٥) مُرَّ به، ومُرَّ بأخيه» يجْري مَجْرى «زَيْداً اضْربْهُ» فيترَجّحُ النّصْبُ، وكذلكَ سائرُ المَسائلِ.

وفُهِمَ من قولِه: «أوْ بإضافَة» أنّ نحْوَ «زَيْداً(٦) ضرَبْتُ غُلامَ أخيه، وصاحبَ غُلامِ أخيه»، ونحوهما ممّا يتعدَّدُ فيه المُضافُ – يجْري مَجْرى «زَيْداً / ضُرِبَ غُلامُهُ» لأنّ قولَهُ: «أو بإضافة» أعمُّ منْ أنْ يكونَ المُضافُ واحداً(٧) أو أكثَرَ، وفي ذلكَ أيضاً إشعارٌ بأنّ الفَصْلَ بحرْفِ الجَرِّ نحوُ «زيْداً مررْتُ به» يجْري مَجْرى ما كانَ المَجرورُ فيه مُضافاً، متعَدِّداً كانَ أو منفرداً، نحْوُ «زَيْداً مررْتُ بأخِيه، ومررْتُ بغُلامِ أخيه».

[٩٦/ب]

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وسَوِّ في ذا البابِ وَصْفاً ذا عمَلْ بالفِعْلِ إنْ لمْ يَكُ مانعٌ حصَلْ

يعْني: أنّ الذي يعْمَلُ عمَلَ الفِعلِ يُساوي الفِعلَ في جَوازِ تفْسيرِ العاملِ في الاسْمِ السّابقِ.

والمُرادُ بالوصْفِ المَذْكورِ: اسمُ الفاعِلِ واسْمُ المَفعولِ، دونَ الصّفةِ

---

(١) قال ابن حمدون في حاشيته (١/١٣٧): «بل رفع به توهم أن الراجح من هذه الأقسام مقيس والمرجوح موقوف على السماع». انتهى.

(٢) في الأصل: استغنى. انظر شرح المكودي: ١/١٣٧.

(٣) في الأصل: والإضافة. انظر شرح المكودي: ١/١٣٧.

(٤) في الأصل: رت. انظر شرح المكودي: ١/١٣٧.

(٥) في الأصل: زيداً. انظر شرح المكودي: ١/١٣٧.

(٦) في الأصل: زيد. انظر شرح المكودي: ١/١٣٧.

(٧) في الأصل: واحد. انظر شرح المكودي: ١/١٣٧.

المُشبَّهة وأفعَلَ التّفضيلِ، لأنّهُما لا يعملان فيما قَبلَهُما، فَلا يُفسِّران عاملاً، فنحْوُ «أزَيْداً أنتَ ضارِبُهُ» كقولك: «أزَيْداً تَضْرِبُهُ».

واحترزَ بـ«الوصْفِ» ممّا[1] يعْمَلُ عمَلَ الفعلِ، وليْسَ بوصفٍ، كاسْمِ الفعلِ، والمصْدَرِ، وبقوله: «ذَا عمَلْ» من اسْمِ الفاعِلِ بمَعْنى الماضي، فإنّهُ لا يعْمَلُ، وبقوله: «إنْ لمْ يَكُ مانعٌ حصَلْ» من اسْمِ الفاعلِ، العاملِ، المُقتَرِنِ بـ«ألْ» المَوصولَةِ نحْوُ «زَيدٌ أنا الضّارِبُهُ غداً».

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وعُلْقَةٌ حاصِلَةٌ بتابِعِ ... كعُلْقَةٍ بنَفْسِ الاسْمِ الواقِعِ / [٩٧/أ]

يعْني أنّ الشّاغِلَ للعامِلِ إذا كان أجنَبيّاً، مَتبوعاً بسَبَبيٍّ[2] - جرَى مجْرى السّبَبيِّ[3].

والمُرادُ بـ«العُلْقَةِ»: الضّميرُ العائدُ على الاسْمِ السّابِقِ.

والمُرادُ بـ«التّابعِ» هُنا: النّعتُ، كقولِكَ: زَيْداً ضرَبْتُ رجُلاً يُحبّهُ» أوْ عطْفُ البَيانِ، كقولِكَ: «زَيداً ضرَبْتُ رجُلاً أخاهُ»[4]، أو عطْفُ النّسَقِ، كقولك: «زيْداً ضرَبْتُ عَمْراً وأخاهُ».

وإطْلاقُهُ في «التّابِعِ» يوهِمُ أنّ ذلِكَ جائزٌ في جميعِ التّوابِعِ، وليْسَ كذلِكَ، بلْ هوَ مخْصوصٌ بما ذُكِرَ.

والمُرادُ بـ«الواقِعِ»: السّبَبيّ المَعْمولُ للمُفسِّرِ.

---

(١) في الأصل: ما. انظر شرح المكودي: ١/١٣٧.

(٢) المراد بـ«السببي»: التابع المتحمل لضمير الاسم السابق، وهو «تحبه» في المثال الأول، و«أخاه» في المثالين بعده. انظر حاشية ابن حمدون: ١/١٣٨.

(٣) قال ابن حمدون في حاشيته (١/١٣٨): «أي: الذي لم يقع فيه فصل بين العامل والضمير إلا بالاسم الواقع شاغلاً فقط نحو «زيداً ضربت أخاه»، كما مرّ في قوله: «أو بإضافة» فلا يكون فيه تشبيه الشيء بنفسه كما قيل به في النظم». انتهى.

(٤) وفي شرح المكودي (١/١٣٨): «زيداً ضربت عمراً أخاه». قال الملوي في حاشيته على المكودي (٦٧): «يوجد في بعض النسخ: «... ضربت رجلاً أخاه» وهو تصحيف شائع، لانه يشترط في عطف البيان التطابق في التعريف والتنكير، فلا يصح أن يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة». انتهى.

الباب الثامن عشر
تعدّي الفعلِ ولُزومه

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

تعدّي الفعلِ ولُزومه

عَلامةُ الفعلِ المُعَدَّى أنْ تَصِلْ هَا غيرِ مَصْدَرٍ بـهِ نحْوُ عَمِلْ

الفعْلُ ثلاثةُ أنواعٍ:

أحدُهما: ما لا يُوصَفُ بتَعدٍّ ولا لُزومٍ، وهوَ «كان» وأخَواتُها في (حالِ)[1] نقْصِها، وقد تقدّمَتْ.

والثّاني: المتعدّي، وذكرَ أنّ علامتَهُ: جَوازُ اتّصالِ ضَميرِ[2] غيرِ المَصْدَرِ بهِ على وجْهٍ لا يكونُ خبراً، نحْوُ «زيدٌ ضربَهُ عَمْرٌو».

واحترزَ بـ«هاءِ» غيرِ المَصدَرِ، منْ «هاءِ» المصدَرِ، فإنّها تتّصِلُ بالمتعَدّي واللاّزِمِ، فلَيستْ علامةً لواحدٍ منهُما[3].

واحترَزْنا بقولنا: «على وجْهٍ لا يكونُ خبَراً» (منْ)[4] نحْوِ «الصّديقُ كُنتُهُ»، فإنّهُ يَصدُقُ علَى «كانَ» أنّهُ اتّصلَ بهِ «هاءُ» ضَميرِ[5] غيرِ المَصْدَرِ، ومعَ هَذا لا يكونُ متعدّياً، - كما مرّ -.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى ونفَعَ به:

فانْصِبْ به مَفعولَهُ إنْ لَمْ يَنُبْ عنْ فاعلٍ نحْوُ تدبّرْتُ الكُتُبْ / [٩٧/ب]

يعْني: أنّ الفعلَ المتعدّي ينصبُ المَفعولَ به إذا لمْ ينُبْ عنِ الفاعلِ، فإذا نابَ عنِ الفاعلِ، كانَ مرفوعاً - كَما تقدّمَ في بابِه -، وقدْ مثّلَ لنَصبِه المَفعولَ بهِ بقولِه: «تدبّرْتُ الكُتُبَ»، أي: تأمّلْتُها[6].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ١/٣٠٨.

(٢) في الأصل: الضمير. انظر شرح المكودي: ١/١٣٩.

(٣) في الأصل: منها. انظر المكودي: ١/١٣٩.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٥) في الأصل: الضمير. انظر التصريح: ١/٣٠٩.

(٦) والتدبر: التأمل. انظر اللسان: ٢/١٣٢١ (دبر)، التصريح على التوضيح: ١/٣٠٩.

وفُهِمَ من قوله: «فانْصبْ به» أنّ النّاصِبَ للمَفعولِ بهِ الفِعْلُ وحْدَهُ، وهُوَ قوْلُ البَصْريّينَ[١]، واختلَفَ قولُ الكَوفيّينَ:

فقالَ هِشامٌ[٢]: النّاصِبُ لهُ الفاعِلُ[٣].

وقالَ الفرّاءُ: كِلاهُما[٤].

وقالَ خلَفٌ[٥] معْنى المَفْعوليّةِ[٦].

---

(١) وحجتهم أن أصل العمل للأفعال. وهو الصحيح.
انظر الإنصاف (مسألة: ١١): ١/٧٩، التصريح على التوضيح: ١/٣٠٩، شرح ابن عصفور: ١/١٦٦، شرح الرضي: ١/١٢٨، الهمع: ٣/٧، شرح المرادي: ٢/٤٩، شرح المكودي: ١/١٣٩، أسرار العربية: ٨٥.

(٢) في الأصل: هشا. انظر التصريح: ١/٣٠٩. وهو هشام بن معاوية الضرير الكوفي، أبو عبد الله، نحوي، صحب الكسائي وأخذ عنه كثيراً من النحو، توفي سنة ٢٠٩هـ، من آثاره: المختصر، القياس، الحدود، وكلها في النحو.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٤٠٩، نزهة الألباء: ٢٢٢، معجم الأدباء: ١٩/٢٩٢، هدية العارفين: ٢/٥٠٩، معجم المؤلفين: ١٣/١٥٠.

(٣) ومذهبه أنك إذا قلت: «ظننت زيداً قائماً» تنصب «زيداً» بالتاء، و«قائماً» بالظن. وحجته أن نصب المفعول به يدور مع الفاعل وجوداً وعدماً والدوران يفيد العلية.
انظر الإنصاف: ١/٧٨-٧٩، التصريح على التوضيح: ١/٣٠٩، شرح الرضي: ١/١٢٨، شرح ابن عصفور: ١/١٦٦، تاج علوم الأدب: ٢/٦٧٤، الهمع: ٣/٧، حاشية ابن حمدون: ١/١٣٩.

(٤) ونسب في الإنصاف لجمهور الكوفيين، وحجتهم أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر.
انظر الإنصاف: ١/٧٨، التصريح على التوضيح: ١/٣٠٩، شرح الرضي: ١/١٢٨، شرح ابن عصفور: ١/١٧٩، تاج علوم الأدب: ٢/٦٧٣، الهمع: ٣/٧، حاشية ابن حمدون: ١/١٣٩.

(٥) هو خلف بن حيان بن محرز البصري، المعروف بالأحمر، أبو محرز، راوية عالم بالأدب والنحو، شاعر، من أهل البصرة، كان يضع الشعر وينسبه إلى العرب، وتتلمذ عليه أبو نواس، توفي في حدود سنة ١٨٠هـ وله ديوان شعر، وكتاب جبال العرب، ومقدمة في النحو، وغيرها.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٢٤٢، إنباه الرواة: ١/٣٤٨، معجم الأدباء: ١١/٦٦، كشف الظنون: ٧٢٧، ٧٨٨، روضات الجنات: ٢٧٠، سمط اللآلئ: ٤١٢، معجم المؤلفين: ٤/١٠٤، الأعلام: ٢/٣١٠.

(٦) وحجته أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٣٠٩، الإنصاف: ١/٧٩، شرح الرضي: ١/١٢٨، الهمع: ٣/٧، حاشية ابن حمدون: ١/١٣٩.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وَلازِمٌ غيرُ المُعَدّى وحُتِمْ ... لُزُومُ أفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِمْ

كَذا افْعَلَلَّ والمُضاهِي اقْعَنْسَسَا ... وما اقْتَضَى نَظافَةً أو دَنَسَا

أو عَرَضاً أو طاوَعَ المُعَدَّى ... لِواحِدٍ كَمَدَّهُ فامْتَدَّا

يعْني: أنّ ما لا يصلُحُ أنْ يتّصِلَ به ضَميرُ غيرِ المَصْدَرِ، فهُوَ لازمٌ، ويُقالُ فيهِ: غيرُ متعدٍّ وقاصِرٌ.

ثمّ إنّ منَ اللازِمِ ما يُستَدَلُّ على لُزُومِهِ بمَعْناهُ، ومنهُ ما يُستَدَلُّ عليهِ بوزْنِهِ، وقدْ شرَعَ في بَيانِ ذلِكَ بقولِهِ:

.... وحُتِمْ ... لُزومُ أفعالِ السّجايا ....

هَذا ما يُستَدَلُّ علَى لُزومه بمَعْناهُ، وهوَ أنْ يكونَ دالاً علَى السّجايا – أي: الطّبائعِ – وهوَ ما دلّ علَى معْنًى قائمٍ بالفاعلِ، لازمٍ لهُ، ثمّ مثّلَ ذلكَ بـ«نَهِمْ»، ومعْناهُ: كثُرَ أكلُهُ[١]، ومثلُهُ: «حَمِقَ» بكسرِ الميمِ وضمّها[٢] –.

ثمّ قالَ:

كَذا افْعَلَلَّ والمُضاهِي اقْعَنْسَسَا

هذا ممّا يُستدَلُّ على لُزومه بوزْنه، وهوَ «افْعَلَلّ» كـ«اقْشَعَرّ»[٣]، و«اطمأنَّ» و«افْعَنْلَلَ»، كـ«احْرَنْجَمَ»[٤] و«اقْعَنْسَسَ»[٥].

[١/٩٨] والمُضاهي / : المُشابهُ[٦]، واصطلاحُهُ في هَذا النّظْمِ: أنّهُ إذا عُلّقَ الحُكْمُ علَى شَبَهِ شيءٍ، فالمُرادُ بِهِ ذلِكَ اللّفظُ وشِبهُهُ، فكأنّهُ قالَ: «واقْعَنْسَسَ، ومُضاهِيهِ».

ثمّ قالَ:

---

(١) جاء في اللسان: «النهم – بالتحريك – والنهامة: إفراط الشهوة في الطعام وألا تمتلئ عين الآكل ولا تشبع، وقد نهم في الطعام – بالكسر – ينهم نهماً إذا كان لا يشبع».
انظر اللسان: ٦/٤٥٦٣ (نهم)، وانظر شرح المكودي: ١/١٤٠.

(٢) قال ابن منظور: «الحمق ضد العقل، وقيل: قلة العقل، حمق – بضم الميم – يحمق حمقاً وحمقاً – بضمتين – وحماقة، و«حمق» – بكسر الميم – وانحمق واستحمق الرجل إذا فعل فعل الحمقى». انظر اللسان: ٢/٩٩٩ (حمق).

(٣) في الأصل: كاشعر. انظر شرح المكودي: ١/١٤٠.

(٤) يقال: احرنجم القوم اجتمع بعضهم إلى بعض، واحرنجمت الإبل اجتمعت وبركت.
انظر اللسان: ٢/٨٢٤ (حرجم).

(٥) قَعَسَ وتَقاعَسَ واقْعَنْسَسَ: تأخّر ورجع إلى الخلف. انظر اللسان: ٥/٣٦٩٢ (قعس).

(٦) انظر شرح المكودي: ١/١٤٠، اللسان: ٤/٢٦١٧ (ضها).

وما اقْتَضَى نَظافةً أو دَنَسا

نحْوُ «وَضُؤَ، وطَهُرَ» في النّظافَة، و«نَجُسَ، وقَذُرَ» في الدّنَسِ.

ثمّ قالَ: «أو عَرَضاً» - بفَتحِ العَينِ والرّاءِ المُهمَلتَينِ -، وهوَ ما لَيْسَ حركَةَ جِسمٍ من[1] معْنىً قائمٍ بالفاعِلِ غيرِ لازمٍ، نحوُ «مَرِضَ، وكَسِلَ»[2].

ثمّ قالَ:

.... أو طاوَعَ المُعَدَّى   لـواحـدٍ كـمَـدَّهُ فامْـتَـدّا

يعْني: أنّ من علامة لُزومِ الفعلِ أنْ يكونَ مُطاوِعاً لفعلٍ متعدٍّ إلى واحد.

ومَعْنى المُطاوعَة: قَبولُ أثَرِ الفعلِ المُطاوِعِ، نحْوُ «مَدَدْتُ الثّوْبَ فامْتَدّ»، و«دحْرَجْتُهُ فتَدَحرَجَ»[3].

واحترزَ بقوله: «لواحد» من المُطاوِعِ المتعدّي لاثنَينِ، فإنّهُ متعدٍّ إلى واحدٍ، كقولكَ: «علّمْتُ زيداً الحسابَ فتعلّمَهُ».

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

وعَــدِّ لازمـاً بـحـرْفِ جَـرِّ   وإنْ حُذفْ فالنّصبُ للمُنجَرِّ

نَقـلاً وفي أنّ وأنْ يطّـرِدُ   معْ أمْنِ لَبْسٍ كعَجبْتُ أن يَدُوا

يعْني: أنّ الفعلَ اللازمَ إذا طلَبَ مفعولاً من جهة المَعْنى، ولم يصلْ إلَيْه بنفْسه، لضَعفه عنْهُ - عُدّيَ إليه بحرْفِ الجَرِّ، نحْوُ «مرَرْتُ بزيْدٍ»، و«آلَيْتُ علَى عَمرٍو». وقولُهُ:

---

(١) في الأصل: في. انظر شرح المكودي: ١/١٤٠.

(٢) انظر شرح المكودي: ١/١٤٠، وفي التصريح (١/٣١٠): «وهو - أي العرض - ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت دائماً كـ«مرض»، و«كسل» و«نهم» إذا شبع بكسر العين فيهن، بخلاف «نهم» إذا صار أكولاً فليس لازماً».
وانظر شرح المرادي: ٢/٥١، شرح الأشموني: ٢/٨٩، شرح دحلان: ٧٥.

(٣) في الأصل: فقد حرج. انظر شرح المكودي: ١/١٤٠. وقال الخضري: «المطاوعة قبول الأثر، أي: حصوله من فاعل فعل ذي علاج محسوس إلى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقاً، فإن حصل الأثر بلا ملاقاة فليس مطاوعاً كـ«ضربته فتألم»، وخرج بالمحسوس غيره، فلا يقال: «علمت المسألة فانعلمت» ولا «ظننت كذا فانظنّ» لعدم العلاج المحسوس، ويجوز «قلت هذا الكلام فانقال» إذا عينت الألفاظ المسموعة لإحساس علاجها بتحريك اللسان والشفتين، فإن أردت المعنى المفهوم من القول بلا نظر للفظ امتنع». انتهى.
انظر شرح المكودي: ١/١٤٠، حاشية الخضري: ١/١٧٩، حاشية الصبان: ٢/٨٩، التصريح على التوضيح: ١/٣١٠، البهجة المرضية: ٧٥، شرح المرادي: ٢/٥، معجم المصطلحات النحوية: ١٤١.

وإنْ حُذِفْ فالنّصبُ للمُنْجَرِّ

يعْني: أنّ حرْفَ الجرِّ إذا حُذِفَ انتصَبَ المَجْرورُ بالفِعلِ وذلِكَ علَى نوعَينِ: مَوقوفٍ علَى السّماعِ ومُطّرِدٍ.

[٩٨/ب] وقد أشارَ إلى الأوّلِ بقولِه: «نَقْلاً» أيْ: سَماعاً، كقَولِه/ :

٩٩- آلَيْتُ حَبَّ العِراقِ الدّهرَ أطْعَمُهُ ....

أيْ: آلَيْتُ على حَبِّ العِراقِ، فحُذِفَ حرْفُ الجرِّ، وانتصَبَ المَجرورُ.

وظاهِرُ قولِه: «نَقلاً» أنّ النّقلَ راجِعٌ للنّصبِ، ولَيْسَ كذلِكَ، بلْ هوَ راجِعٌ لحَذْفِ حرْفِ الجرِّ، وأما النّصْبُ فلَيْسَ بنَقْلٍ(١).

٩٩- من البسيط للمتلمس (جرير بن عبد المسيح الضبعي) من قصيدة له في ديوانه (٥)، وعجزه:

والحَبُّ يأكُلُهُ في القَرْيَةِ السّوسُ

قيل: إنه يخاطب بها عمرو بن هند ملك الحيرة، وكان المتلمس قد هجاه وبلغه ذلك فخاف على نفسه ففر إلى الشام ومدح ملوكها، فحلف عمرو أنه لا يطعم المتلمس بعدها حب العراق - أي: لا يقدر بعدها على المقام بالعراق فلا سبيل له إلى أكل حبها - فقال المتلمس ذلك، والمعنى: حلفت يا عمرو لا تتركني أقيم بالعراق، والطعام لا يبقى - وإن استبقيته - بل يسرع إليه الفساد ويأكله السوس - وهو قمل القمح - فالبخل به قبيح. وقيل: «آليتُ» بضم التاء، فيكون إخباراً عن نفسه. ويروى: «آكله» بدل «أطعمه». وقوله: «أطعمه» أي: لا أطعمه، فحذفت منه «لا» النافية وهو من طعمت الشيء: إذا أكلته. والشاهد في نصب «حب» على إسقاط الخافض، أي: على حب العراق، ولا يصح أن يكون مفعولاً بفعل محذوف يفسره «أطعمه»، لأن «لا» النافية وإن كانت محذوفة - لها صدر الكلام تمنع ما بعدها من أن يعمل فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٣١٢، المكودي مع ابن حمدون: ١/١٤٠، الشواهد الكبرى: ٢/٥٤٨، الكتاب: ١/١٧، أمالي ابن الشجري: ١/٣٦٥، مغني اللبيب (رقم): ١٤٨، ٤٤٥، ١٠٠٨، شرح الأشموني: ٢/٩٠، أبيات المغني: ٢/٢٥٩، ٣/١٥٠، ٧/٢٤٦، شواهد الأعلم: ١/١٧، حاشية الخضري: ١/١٧٥، شرح ابن الناظم: ٢٤٧، الجنى الداني: ٤٧٣، شواهد المغني: ١/٢٩٤، أصول ابن السراج: ١/١٧٩، الإفصاح: ٢٤٣، توجيه اللمع: ٤١٣.

(١) انظر شرح المكودي: ١/١٤١، قال الخضري في حاشيته (١/١٧٩): قوله: «نقلاً» راجع في المعنى للحذف فقط كما يقتضيه صنيع الشارح بقرينة قول المصنف: «وفي أن وإن يطرد» فهو متعلق بمحذوف من مادته أي: ويحذف نقلاً كما قدره الأشموني وليس راجعاً للنصب كما قد يتوهم لتبعيته للحذف في السماع فلا يوصف به استقلالاً، ولئلا يقتضي أن عدم النصب مع الحذف ليس سماعياً فيصدق بقياسته، وليس كذلك، وبهذا يبطل رجوعه لهما معاً وإن استوجهه شيخ الإسلام». وانظر حاشية الصبان مع الأشموني: ٢/٩٠، ٩١، حاشية ابن حمدون: ١/٤١٤.

وأشارَ إلى الثّاني بقوله:

.... وفي أنّ وأنْ يطّرِدُ مع أمْنِ لبْسٍ كعَجِبْتُ أنْ يَدُوا

يعْني: أنّ حذفَ حرْف الجرِّ معَ «أنّ، وأنْ» المَصدريتين مطّردٌ، إذا أُمِنَ اللّبْسُ، فتَقولُ: «عجِبْتُ منْ أنّك تَقومُ: (و«عجِبْتُ أنّكَ تَقومُ»)[1]، و«عجِبتُ منْ أن تَقومَ»، و«عجِبتُ أنْ تَقومَ»، و«عجِبتُ أنْ يَدُوا»[2]، أي: منْ أن يُعْطُوا الدّية[3].

واحتَرزَ بقوله: «معْ أمْنِ لبْسٍ» من نحْو «رغبتُ في أنْ تَقومَ، ورغِبْتُ عنْ أنْ تَقومَ»، فلا يَجوزُ حذْفُ حرْف الجرِّ هُنا، لئلاّ يَلتَبس.

وإنّما اطّرَدَ حذْفُ حرْفِ الجرِّ مع «أنّ، وأنْ» لطُولِهما بالصِّلةِ.

واختُلفَ في موضعهما بعْدَ الحذْفِ:

فقيلَ: في موضعِ جرٍّ[4].

وقيلَ: في موضعِ نصبٍ[5]، وهوَ أقيَسُ[6][7].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٤١.

(٢) يدوا: مضارع «ودى» كـ«وعد» وأصل المضارع قبل الإسناد «يودي»، كـ«يوعد»، فأسند إلى واو الجماعة، فصار «يوديون» فحذفت الواو الأولى فاء الكلمة عملاً بقول الناظم:

فا أمْرٍ أو مُضارعٍ منْ كوَعَدْ احذفْ ....

فصار «يديون» استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الدال بعد سلب حركتها، فالتقى ساكنان الياء والواو، فحذفت الياء لسبقها، ثم دخل الناصب فحذف النون لقوله:

وحَذفُها للجَزْمِ والنّصْبِ سِمَهْ

فهو معرب منصوب بحذف النون. انظر في ذلك حاشية ابن حمدون: ١/١٤١.

(٣) انظر شرح المكودي: ١/١٤١، شرح الأشموني: ٢/٩١، اللسان: ٦/٤٨٠٢ (ودى)، البهجة المرضية: ٧٥، شرح دحلان: ٧٥.

(٤) نسب ابن مالك هذا الرأي للخليل والكسائي، ونسبه ابن عقيل للأخفش، وقيل: هو مذهب سيبويه. ورد بأنه ليس في كلام سيبويه تعيين الجر حتى يجعل مذهباً له.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/٦٣٤، شرح ابن عقيل: ١/١٨٠، الأشموني مع الصبان: ٢/٩٢، التسهيل: ٨٣، البهجة المرضية: ٧٥، التصريح على التوضيح: ١/٣١٣، شرح المكودي: ١/١٤١.

(٥) وهو مذهب الخليل والكسائي. انظر الكتاب: ١/٤٦٤، التصريح على التوضيح: ١/٣١٣، ابن عقيل مع الخضري: ١/١٨٠. ونسبه ابن مالك وغيره لسيبويه والفراء. انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/٦٣٤، شرح الأشموني: ٢/٩٢، البهجة المرضية: ٧٥. ونسب ابن عقيل لسيبويه جواز الوجهين، فقال الخضري: «فإنّه قال – يقصد سيبويه – بعد أن ذكر أمثلة من ذلك –: «ولو قيل إن الموضع جر لكان قوياً، ولذلك نظائر كقولهم: «لاه» أبوك =

ثـمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَي:

والأصْلُ سَبْقُ فاعلٍ معْنىً كمَنْ ... مِنْ ألْبسَنْ مَنْ زارَكُم نسجَ اليَمَنْ

ويَلـزَمُ الأصْـلُ لمُـوجِـبٍ عَـرا ... وتـرْكُ ذاكَ الأصْلِ حَتماً قـد يُـرَى

يعْني: إذا كانَ الفعلُ متعدِّياً لاثْنَينِ من غيرِ باب «ظنَّ»، فلا بُدّ أن يكونَ أحدُهُما فاعلاً في المَعْنى، وأصلُهُ أنْ يتقدّمَ علَى ما ليْسَ فاعلاً في المعْنى، كقولكَ: «أعطَيتُ زيداً درْهَماً»، فـ«زيدٌ» هوَ الفاعلُ في المَعْنى، لأنهُ هوَ الذي أخذَ الدّرهمَ، وكَقوله: «أَلْبسَنْ مَنْ زارَكُ نسْجَ اليمَنْ»، فـ«مَنْ زاركُم» مَفعولٌ أوّلُ لـ«ألْبِسَنْ»، و«نسْجَ اليمَنِ» مفعولٌ ثانٍ، والأوّلُ/ هوَ الفاعلُ في المعْنى، لأنّهُ هوَ الذي لبِسَ نسْجَ اليمَنِ[١]. [٩٩/أ]

ثـمّ إنّ المَفعولَ الأوّلَ في ذلكَ على ثلاثة أقسامٍ:

قسمٍ يجبُ فيه تَقديمُ ما هُوَ فاعلٌ في المَعْنى، وقِسمٍ يجِبُ فيه تأخيرُهُ، وقِسمٍ يَجوزُ فيه الوجْهان.

وقد أشارَ إلى الأوّلِ بقوله:

ويَلزَمُ الأصْلُ لمُوجبٍ عَرا

أي: لمُوجبٍ غَشِيَ وجاءَ[٢]، والموجِبُ الذي يوجِبُ تَقديمَهُ هوَ اللّبْسُ،

= «أي: لله أبوك» ثم نقل النصب عن الخليل، فعلم أنه يجوز الأمرين، وأما نسبة الجر إلى الخليل والنصب إلى سيبويه كما في الأشموني تبعاً للتسهيل وكذا في البيضاوي عند ﴿أن الله لا يستحيي﴾ فسهو». انتهى.

انظر الكتاب: ١/٤٦٤-٤٦٥، ابن عقيل مع الخضري: ١/١٨٠-١٨١، التسهيل: ٨٣، الأشموني مع الصبان: ٢/٩٢، التصريح على التوضيح: ١/٣١٣.

(٦) في الأصل: قيس. انظر شرح المكودي: ١/١٤١.

(٧) وأقيس: أي: أقوى قياساً، لان قائله قاس على ما إذا كان المجرور غير «أنّ وأنْ» فإنه ينتصب لضعف حرف الجر عن ان يعمل محذوفاً. وقائل القول الأول قاس على مجرور «رب» مع أن من النحاة من يجعل الجر عند حذف «رب» بواو «رب» لا بـ«رب» فأفعل التفضيل على بابه.

انظر شرح المكودي: ١/١٤١، الأشموني مع الصبان: ٢/٩٢، حاشية الخضري: ١/١٨٠-١٨١.

---

(١) ونسج: مصدر بمعنى اسم المفعول، أي: منسوج. انظر شرح المكودي: ١/١٤١، إعراب الألفية: ٤٩.

(٢) انظر شرح المكودي: ١/١٤٢، وفي اللسان (٤/٢٩٢٢- عرا): «وعرى إلى الشيء عرواً باعه ثم استوحش إليه». وفي شرح المرادي (٢/٥٥): «وقوله: «عرا» أي: وجد». وانظر =

نحْوُ «أعْطَيْتُ زيداً عمراً»، أوْ الحَصْرُ[١]، نحْوُ «ما أعطَيتُ زيداً إلاّ درهماً»، أو يكونُ الأوّلُ ضميراً متّصلاً بالفعل، نحوُ «أعطَيْتُكَ دِرْهَماً».

ثمّ أشارَ إلى القِسمِ الثّاني بقوله:

وتركُ ذاكَ الأصْلِ حتْماً قدْ يُرَى

يعْني: أنّهُ يجبُ تأخيرُ ما هُوَ فاعلٌ في المَعْنى لموجبٍ أيضاً، وذلكَ المُوجبُ كونُهُ محْصوراً، نحوُ «ما أعطَيْتُ دِرْهَماً إلا زيداً»، أو يكونُ الثّاني ضميراً متّصلاً، نحْوُ «الدّرْهَمُ أعطَيْتُهُ زيْداً»، أو متلبّساً بضميرٍ يَعودُ على الأوّلِ نحْوُ «أسْكَنْتُ الدّارَ ربَّها».

وأما القسمُ الثالثُ، وهوَ: ما يَجوزُ فيهِ الوجهانِ، فهوَ مُستَفادٌ منْ قولِهِ: «والأصْلُ سبْقُ فاعلٍ مَعْنىً».

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وحذْفَ فضْلَةٍ أجزْ إنْ لمْ يَضِرْ كحذْفِ ما سِيْقَ جَواباً أو حُصِرْ

يعْني: أنّهُ يَجوزُ حذْفُ الفَضلَةِ، وهوَ المَفعولُ، وشملَ ذلكَ: (مَفعولَ)[٢] المتعدّي إلى واحدٍ نحْوُ «ضرَبْتُ»، والأوّلَ منَ المتعدِّي لاثنَيْنِ، كقوله عزّ وجلّ: ﴿وأعطَى قَليلاً وأكْدَى﴾ [النجم: ٣٤]، والثّاني، نحوُ قوله: ﴿ولَسَوْفَ يُعْطيكَ ربُّكَ﴾ [الضحى: ٥]، والأوّلَ والثّانيَ مَعاً، نحوُ ﴿فأمّا مَنْ أعْطَى واتّقَى﴾ [الليل: ٥].

وقولُهُ: «إنْ لمْ يَضِرْ» أي: إنْ لمْ يضُرَّ حذفُهُ، وذلكَ إذا كانَ جواباً، نحْوُ «ضرَبْتُ زيداً» لمَنْ قالَ: «مَنْ ضرَبْتَ»، أو كانَ محْصوراً، نحْوُ «ما ضرَبْتُ إلاّ زَيداً»، ففي هذيْنِ الموضعَينِ لا يجوزُ حذفُهُما[٣].

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

ويُحْذَفُ النّاصِبُها إنْ عُلِما وقدْ يَكونُ حذْفُهُ مُلتزَما

= شرح الأشموني: ٢/٩٢، البهجة المرضية: ٧٥، وفي حاشية الخضري (١/١٨١): «عرا»، أي: نزل ووجد، ومضارعه «يعرو» كـ«غزا يغزو» وأما «عرى يعري» كـ«تعب يتعب» فبمعنى: خلا، ولا يصح هنا». وفي إعراب الألفية (٤٩): «عرا: بمعنى عرض».

(١) في الأصل: والحصر. انظر شرح المكودي: ١/١٤٢.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٤٢.

(٣) سواء كان الحذف اختصاراً أم اقتصاراً. انظر شرح المكودي: ١/١٤٢.

يعْني: أنّهُ يُحذَفُ الفعلُ النّاصبُ للفَضْلَة إذا عُلِمَ جَوازاً، كقولكَ لمَنْ قالَ: «ما ضرَبْتُ أحَداً»، «بلْ زَيْداً»، ووُجوباً في بابِ الاسْتِغَالِ، والنّداءِ، والتّحذيرِ، والإغْراءِ[1]، وهَذا هوَ الوجْهُ الثّاني، وإليه أشارَ بقوله:

وقدْ يكـونُ حـذْفُهُ مُلتَزَما

وفُهِمَ منهُ: أنّ قولَهُ:

ويُحذَفُ النّاصبُها إنْ عُلما

علَى جِهَةِ الجَوازِ، لأنهُ في مُقابلَةِ الحذْفِ علَى جِهَةِ اللّزومِ.

---

(١) وما كان مثلاً أو جارياً مجرى المثل، والفرق بين المثل وما جرى مجراه: أن المثل تقدم له سبب ضرب لأجله في الأصل، وأما ما جرى مجراه فلا سبب له لكنه لكثرة استعماله نزل منزلة المثل. انظر المكودي مع ابن حمدون: ١ / ١٤٣.

الباب التاسع عشر
التنازع في العمل

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تعالَى:

التّنازُعُ في العمَلِ

إنْ عاملانِ اقْتضَيا في اسْمٍ عَمَلْ   قبْلُ فلِلْواحدِ منهُما العمَلْ

التّنازُعُ: هوَ أنْ يتقدّم عاملان، ويتأخّرَ عنهُما معْمولٌ واحدٌ منَ العاملَيْنِ، (وكُلُّ واحدٍ)[1] منَ العاملَينِ يطلُبُه منْ جهةِ المَعْنى[2]، وقد بيّنَ ذلكَ بقوله:

إنْ عاملانِ .... البيت

والمُرادُ بالعاملِ هُنا: الفِعلُ، أو ما جرى[3] مَجْراهُ، ولا مدْخَلَ للحَرفِ في هَذا الباب.

وشَمِلَ قولُهُ: «عاملان» / : الفعلَينِ، كقوله عزّ وجلّ: ﴿آتُوني أُفْرِغْ علَيْه قِطْرا﴾ [الكهف: ٩٦] فـ«آتُوني» يَطلبُ «قطْراً» علَى أنّهُ مفعولٌ ثانٍ لهُ، و«أُفْرِغْ» يطلُبُه على أنّه مفعولُه، وأُعملَ الثّاني - وهُوَ «أُفرِغْ» - في «قطْراً»، وأُعملَ «آتُوني» في ضَميرِه، وحذَفَهُ لأنّهُ فَضلَةٌ، والأصلُ: آتُونِيْهِ، ولَوْ أُعملَ الأوّلُ لَقيلَ: أُفْرِغْهُ. [١٠٠/أ]

والاسْمَين، كقَول الشّاعر[4]:

١٠٠- عُهِدْتَ مُغيثاً مُغْنِياً مَنْ أجَرْتَهُ   ....

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٤٣.

(٢) وهو لغة التجاذب. ويسمى هذا الباب أيضاً باب الإكمال - بكسر الهمزة - عند الكوفيين. انظر في ذلك شرح المكودي: ١/١٤٣، التصريح على التوضيح: ١/٣١٥، شرح دحلان: ٧٦، ابن عقيل مع الخضري: ١/١٨٢-١٨٣، البهجة المرضية: ٧٦، معجم مصطلحات النحو: ٢٧٩، معجم المصطلحات النحوية: ٢٢٠، معجم النحو: ١١٥.

(٣) في الأصل: أو مجرى. انظر شرح المكودي: ١/١٤٣.

(٤) في الأصل: الشاعرة. انظر شرح المكودي: ١/١٤٣.

١٠٠- من الطويل، ولم أعثر على قائله، وعجزه:

فلَمْ أتّخذْ إلاّ فِناءَكَ مَوْئِلا

عهدت: من العهد، بمعنى: معرفة الشيء على ما كان عليه. قوله: «من أجرته» من أجاره =

فـ«مُغيثاً» – منَ الإغاثة، بالمُثلّثة[١] –، و«مُغنياً» – منَ الإغْناء، ضدُّ الافتقار[٢] – تَنازَعا «مَن» المَوصولة، فكلٌّ منهُما يَطلبُها منْ جهةِ المَعْنى علَى المَفعوليّة، وأُعملَ الثّاني لقُربه، وأُعملَ الأوّلُ في ضَميره وحذَفَه، والأَصْلُ: مُغيثَه.

والمُختَلفَيْن، كقوله تَعالَى: ﴿هاؤُمُ اقْرَؤوا كتابيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩]، فـ«ها» اسْمُ فعلٍ بمَعْنى «خُذ»، و«الميمُ» حرفٌ يدُلُّ علَى الجمْعِ، و«اقْرَؤوا» فعلُ أمرٍ، تَنازَعا «كتابيَهْ»، وأُعمِلَ الثّاني لقُربه، وحُذفَ منَ الأوّلِ ضَميرُ المَفعولِ، والأصلُ: هاؤُمُوهُ.

ومَعْنى «اقْتَضَيا»: طَلَبا، فخرَجَ به نوعان:

أحدُهُما: أنْ يكونَ أحَدُ العامِلَين لا يَقتَضي عمَلاً في المُتَنازَعِ[٣] فيه، كقَولِ امْرئِ القَيْس[٤]:

١٠١– فَلَوْ أنّ ما أسْعَى لأدْنَى مَعيشَةٍ ... كَفانِي ولَمْ أطْلُبْ قَليلٌ منَ المالِ

= يجيره من فلان إذا استجاره وأنقذه منه. قوله: «إلا فناءك» أي: إلا كنفك وجوارك، وأصل «الفناء» ما امتد من الدار من جوانبها. موئلاً: ملجأ. والشاهد على أن «مغيثاً مغنياً» اسمان تنازعا في قوله «من أجرته»، لأن كلاً منهما يستدعي أن يعمل فيه.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٣١٦، الشواهد الكبرى: ٣/٢، شرح الأشموني: ٢/٩٩، المكودي مع ابن حمدون: ١/١٤٣، حاشية الخضري: ١/١٨٢، شرح ابن الناظم: ٢٥٣، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٦٤٢، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/١١٨، أوضح المسالك: ٩٨، فتح رب البرية: ٢/٨٦، الدرة المضية للأنباسي (رسالة ماجستير): ٢٦.

(١) انظر التصريح على التوضيح: ١/٣١٦، الشواهد الكبرى: ٣/٢، اللسان: ٥/٣٣١٢ (غوث). والاستغاثة طلب الغوث وهو التخليص من الشدة والنقمة والعون على الفكاك من الشدائد. انظر تاج العروس: ١/٦٣٦ (غوث).

(٢) انظر التصريح على التوضيح: ١/٣١٦، اللسان: ٥/٣٣٠٨ (غنى)، وفي الشواهد الكبرى (٣/٢): و«مغنياً» من أغناه عن الشيء إذا كفاه همه عنه.

(٣) في الأصل: التنازع. انظر شرح المكودي: ١/١٤٤.

(٤) هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار، أشهر شعراء العرب، يماني الأصل، ولد في حدود سنة ١٣٠ق.هـ، اشتهر بلقبه، واختلف في اسمه، فقيل: حندج، وقيل: مليكة، وقيل: عدي، وكان أبوه ملك أسد وغطفان، وأمه أخت المهلهل الشاعر، ومعلقته أشهر من أن يعرف بها، أخباره كثيرة، توفي في أنقرة سنة ٨٠ق.هـ، وجمع بعض شعره في ديوان صغير.

انظر ترجمته في الأغاني: ٩/٧٧، الأعلام: ٢/١٢، معجم المؤلفين: ٢/٣٢٠، الخزانة: ١/٣٢٩، ٨/٥٤٦، شواهد المغني: ١/٢١، ٣٤٤، ٢/٧١٥.

١٠١– من الطويل لامرئ القيس من قصيدة له في ديوانه (٣٩)، وبعده:

ولكنما أسعى لمجد مؤثل ... وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

ويروى: «ولو أن» بدل «فلو أن» قال العيني: «والرواية الصحيحة «ولو» بالواو». والشاهد =

فإنّ «أطلُبْ» غيرُ طالبٍ لـ«قَليلٌ».

الثّاني: أن يؤتَى بالعَامِلِ الثّاني تَوكيْداً للأوّل، كقوله:

١٠٢- .... / أتاكَ أتاكَ اللاّحِقونَ احْبِسِ احْبِسِ [١٠٠/ب]

= فيه على إعمال الفعل الأول - وهو كفاني - في «قليل» ولذلك رفعه، ولم يعمل «أطلب»، فكأنه قال: كفاني قليل من المال ولم أطلب ما فوقه من المملكة ونحوها، وعلى هذا يصح المعنى. ولو نصب «قليل» على إعمال «أطلب» لفسد المعنى، لأنه يجعل القليل من المال كافياً له لو طلبه وسعى له، وهو لم يرد ذلك، وإنما طلبه الملك، يدل عليه قوله بعد:

ولكنَّما أسْعَى .... البيت

وتقدير الكلام: فلو أن سعيي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب الرياسة والملك، فعلق الفعل في البيت وفسره بالبيت الثاني. وعلى ما تقدم يكون البيت الذي نحن بصدده ليس من باب التنازع. وذهب الكوفيون إلى أنه من باب التنازع، واستدلوا به على اختيار إعمال الأول.

انظر الكتاب: ١/٤١، الشواهد الكبرى: ٣/٣٥، المكودي مع ابن حمدون: ١/١٤٤، شرح الأشموني: ٢/٩٨، ٤/٤٠، شواهد الأعلم: ١/٤١، المقتضب: ٤/٧٦، شواهد المفصل والمتوسط: ١/٣٩، الخصائص: ٢/٣٨٧، الإنصاف: ٨٣، ٩٢، شرح ابن يعيش: ١/٧٨، ٧٩، المقرب: ١/١٦١، الخزانة: ١/٣٢٧، شذور الذهب: ٢٢٧، مغني اللبيب (رقم): ٤٥٧، ٤٨١، الهمع (رقم): ١٥٢٦، الدرر اللوامع: ٢/١٤٤، شواهد ابن السيرافي: ١/٣٨، الإرشاد للكيشي: ٤٩، أبيات المغني: ٥/٣٥، ٧/٩٧، شرح ابن عصفور: ١/٦٢٢، شواهد المغني: ١/٣٤٢، ٢/٦٤٢، ٨٨٠، شواهد الفيومي: ٧٣، المقتصد: ١/٣٤٢، شواهد ابن النحاس: ٣٥، حاشية الخضري: ١/١٨٣، شرح الرضي: ١/٨١، فتح رب البرية: ٢/١٦، الإفصاح: ٣١٣.

١٠٢- من الطويل، ولم أعثر على قائله، وصدره:

فأيْنَ إلى أيْنَ النّجاءُ بِبَلغَلَتي

النجاء: الإسراع. ويروى: «النجاة» بمعنى: الخلاص. احبس احبس: محكي بقول مقدر أى: قائلين احبس احبس. والشاهد فيه على أن «أتاك» الثاني جاء توكيداً للأول، وليس فيه تنازع، إذ لو كان فيه تنازع لقال: «أتوك أتاك» على إعمال الثاني، أو «أتاك أتوك» على إعمال الأول.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٣١٨، الشواهد الكبرى: ٣/٩، الخزانة: ٥/١٥٨، أمالي ابن الشجري: ١/٢٤٣، الهمع (رقم): ١٥٢٧، ١٥٦٦، الدرر اللوامع: ٢/١٤٥، ١٥٨، شرح الأشموني: ٢/٩٨، شرح المرادي: ٢/٦١، شرح ابن الناظم: ٢٥٣، كاشف الخصاصة: ١٢٠، المكودي مع ابن حمدون: ١/١٤٤، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٦٤٢، تذكرة النحاة: ٣٤٢، الجامع الصغير: ١٨٨، شرح ابن عقيل: ٢/٥٨، شواهد الجرجاوي: ٢٠٣، شرح الرضي: ١/٣٣٢، توجيه اللمع: ٢١٤، شواهد العدوي: ٢٠٣، فتح رب البرية: ٢/٨٩، ارتشاف الضرب: ٢/٦١٦.

فـ«أتاكَ» الثّاني غيرُ طالب لـ«اللاحقينَ» لأنّهُ أتى به توكيداً لـ«أتاكَ» الأوّلَ.

وفُهِمَ من قوله: «في اسْمٍ» أنّ المُتنازَعَ[1] فيه لا يكونُ أكثرَ من اسْمٍ واحدٍ.

وفُهِمَ من قوله: «قبْلُ» أنّ المُتنازَعَ فيه لا يتقدّمَ علَى العامِلَيْنِ ولا على أحَدِهما، وفي ذلكَ خلافٌ[2].

وفُهِمَ من قوله: «فللْواحد منْهُما العَمَلْ» جَوازُ إعْمالِ كُلٍّ منهُما، ولا خِلافَ في ذلكَ، وإنّما الخِلافُ في الاخْتيارِ - وسيأْتِي -.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

والثّان[3] أوْلَى عندَ أهلِ البَصْرَهْ   واخْتارَ عَكْساً غيرُهُمْ ذا أسْرَهْ

اخْتارَ البَصريّونَ إعْمالَ الثّاني، لقُربه منَ المَعْمول[4]، واختارَ[5] الكوفيّونَ إعْمالَ الأوّلِ، لسَبْقِه[6]، والصّحيحُ[7] مَذهَبُ البَصريّينَ، لأنّ إعْمال الثّاني

---

(١) في الأصل: التنازع. انظر شرح المكودي: ١/١٤٤.

(٢) فذهب الأكثرون إلى أنه لا يكون مطلوب المتنازعين إلا متأخراً. وذهب بعض المغاربة إلى إجازة التنازع في المتقدم، مستدلين بقوله تعالى: ﴿بالمؤمنين رؤوف رحيم﴾، وإليه ذهب الرضي في شرح الكافية. قال الأزهري: ولا حجة له لأن الثاني لم يجئ حتى استوفاه الأول، ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الأول عليه. وذهب الفارسي إلى إجازة التنازع مع توسط المعمول نحو «ضربت زيداً وأكرمت».
انظر التصريح على التوضيح: ١/٣١٧-٣١٨، شرح المرادي: ٢/٦٤-٦٥، شرح الرضي: ١/٧٨، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٦٤٣.

(٣) في الأصل: والثاني. انظر الألفية: ٦٦.

(٤) انظر الإنصاف: ١/٨٣-٩٢، شرح المكودي: ١/١٤٤، شرح المرادي: ٢/٦٥، الهمع: ٥/١٣٧، شرح الرضي: ١/٧٩، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٦٤٤، شرح ابن يعيش: ١/٧٧، شرح الأشموني: ٢/١٠١، تاج علوم الأدب: ٢/٦٢٨، شرح ابن عصفور: ١/٦١٣.

(٥) في الأصل: الواو. ساقط. انظر شرح المكودي: ١/١٤٤.

(٦) وقال بعض النحويين: يتساويان، لأن لكل منهما مرجحاً، حكاه ابن العلج في البسيط.
وقال الفراء: كلاهما يعملان فيه إن اتفقا في الإعراب المطلوب، نحو «قام وقعد زيد» فجعله مرفوعاً بالفعلين. وفصل أبو ذر الخشني فقال: إن كان إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار في الأول فيختار إعمال الأول، وإلا فيختار إعمال الثاني. وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث، قاله المرادي. وقال الشيخ خالد: «وسكتوا عن المتوسط، فهل يلتحق بالأول لسبقه على الثالث، أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأول، أو يستوي فيه. لم أر في ذلك نقلاً». وقال الأشموني: «سكتوا عن الأوسط عند تنازع ثلاثة، وحكى بعضهم الإجماع على جواز إعمال كل منها».
انظر في ذلك الإنصاف (مسألة: ١٣): ١/٨٣، شرح ابن عصفور: ١/٦١٣، شرح المرادي: ٢/٦٥، الهمع: ٥/١٣٧، التصريح على التوضيح: ١/٣٢٠، شرح الأشموني: ٢/١٠٢، شرح الرضي: ١/٧٩، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٦٤٤، تاج علوم الأدب: ٢/٦٢٩، الإيضاح لابن الحاجب: ١/١٦٣.

(٧) في الأصل: الواو. ساقط. انظر شرح المكودي: ١/١٤٤.

(في)[١] كَلامِ العرَبِ أكْثَرُ مِنْ إعْمالِ الأوّلِ[٢]، ذكَرَ ذلكَ سيبَويه[٣].

وصرّحَ النّاظمُ بأهْلِ البَصرَةِ، وفُهِمَ مِنْ قولِه: «غيرُهُم» أنّهُمْ أهْلُ الكوفةِ، لكونِهِ أتَى بهِمْ في مُقابَلَةِ أهْلِ البَصرَةِ.

وأُسرَةُ الرّجُلِ: رَهْطُهُ[٤]، وكنّى بذلكَ عنْ كَثْرةِ القائلينَ باخْتِيارِ إعْمالِ الأوّلِ.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

وأعْمِلِ المُهْمَلَ في ضَميرِ ما ... تَنازَعاهُ والْتَزِمْ ما التُزِما

كيُحْسِنان[٥] ويُسيءُ ابْناكا ... وقدْ بغَى واعْتَدَيا عَبْداكا / [١٠١/أ]

المُهْمَلُ هوَ العامِلُ الّذي لمْ يعْمَلْ في الاسْمِ المُتنازَعِ فيهِ، فيَعْمَلُ في ضَميرِهِ.

وقولُهُ: «والتَزِمْ ما التُزِما» (يعْني)[٦] مِنْ مُطابَقَةِ الضّميرِ للظّاهِرِ، ومِنْ إثْباتِ العُمدَةِ، وحذْفِ الفَضْلَةِ، ومِنْ وُجوبِ حذْفِ الضّميرِ في بعْضِ الأحْوالِ، وتأخيرِهِ في بعْضِها.

ثمّ أتى بمِثالَينِ، فقالَ:

كيُحْسِنان .... البيت

فالمِثالُ الأوّلُ على اخْتِيارِ البَصريّينَ، وهُوَ إعْمالُ الثّاني، فـ«ابْناكَ» فاعِلُ «يُسيءُ»، و«يُحْسِنان» هوَ المُهمَلُ، ولِذلكَ عمِلَ في ضَميرِهِ، وهوَ «الألفُ».

والمِثالُ الثّاني علَى اختِيارِ الكوفيّينَ، وهُوَ إعْمالُ الأوّلِ، فـ«عَبْداكَ» فاعِلٌ بـ«بغَى»، و«اعْتَدَيا» هوَ المُهمَلُ، ولذَلكَ عمِلَ في ضَميرِهِ، وهوَ «الألفُ».

وفُهِمَ منَ المثالَينِ: أنّهُ يجبُ إضْمارُ المَرفوعِ قبْلَ المُفسِّرِ وبعْدَهُ.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٤٤.

(٢) انظر شرح المكودي: ١/١٤٤، شرح المرادي: ٢/٦٥.

(٣) انظر الكتاب: ١/٣٧، ٣٩، شرح المرادي: ٢/٦٦، شرح المكودي: ١/١٤٤، شرح ابن يعيش: ١/٧٨، التصريح على التوضيح: ١/٣٢٠.

(٤) كذا في اللسان، وهو بضم الهمزة من «أسرة»، لكن ضبطها الشيخ خالد في النظم بالفتح، وفسرها السيوطي وغيره بالجماعة القوية. انظر اللسان: ١/٧٨ (أسر)، إعراب الألفية: ٥٠، البهجة المرضية: ٧٧، حاشية الصبان: ٢/١٠٢، شرح المكودي: ١/١٤٤.

(٥) في الأصل: كسيحسنان. انظر الألفية: ٦٦.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٤٥.

ولا تَجِئْ مَعْ أوّلٍ قَدْ أُهْمِلا بِمُضمَرٍ لغَيرِ رفْعٍ أُوْهِلا
بلْ حذْفَهُ الْزَمْ إنْ يكُنْ غيرَ خبَرْ وأخِّرنْهُ إنْ يكُنْ هوَ الخبَرْ

يَعْني: أنه المُهمَلَ إذا كانَ أوّلاً، وكانَ يطْلُبُ ضَميرَ الاسْمِ المُتَنازَعِ فيهِ بالنّصبِ، لمْ يُضْمَرْ فيه، نحْوُ «ضربْتُهُ، وضَرَبَني زَيْدٌ».

ولمّا كان المَنصوبُ شاملاً للفضْلَةِ، ولِما أصْلُهُ العُمدَةُ، أشارَ إلى أنّ حُكْمَ الفَضْلَةِ لُزومُ الحَذْفِ(١) بقوله:

بلْ حذْفَهُ الْزَمْ إنْ يكُنْ غيرَ خبَرْ

[١٠١/ب] و«غيْرُ الخبَرِ» هوَ الفَضْلَةُ / ، وهوَ تصْريحٌ بما أَفْهَمَ قولُهُ:

ولا تَجِئْ مَعْ أوّلٍ قدْ أُهْمِلا

ثمّ أشارَ إلى أنّ حُكْمَ ما لَيْسَ بفضلةٍ - وهوَ ما أصْلُهُ الخبَرُ - الإضْمارُ والتّأخيرُ عنِ المفسّرِ(٢) بقَوله:

وأخِّرنْهُ إنْ يكُنْ هوَ الخبَرْ

فمِنْ كونه مَنصوباً يَنبَغي أنْ لا يُضمَر قبْلَ الذِّكر، كالمَرفوعِ، ومِنْ كونه عُمدَةً في الأصْلِ ينْبَغي أنْ لا يُحذَفَ، فوجَبَ عندَهُ الإضْمارُ والتّأخِيرُ، ومِثالُ ذلِكَ: «ظَنّني، وظَنَنْتُ زَيْداً قائماً إيّاهُ».

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وأظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَميرٌ خَبَرا لغَيْرِ ما يُطابِقُ المُفَسِّرا
نحْوُ أظُنُّ ويَظُنّاني أخَا زَيْداً وعَمْراً أخَوَيْنِ في الرَّخا

يعْني: أنّ الضّميرَ إذا كان خبَراً عنْ شيءٍ مُخالِفٍ لمفسِّرِهِ في الإفْرادِ

---

(١) وافق الناظم هنا الجمهور، وذلك لأنه مستغنى عنه فلا حاجة لإضماره قبل الذكر، ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى. انظر شرح المرادي: ٢ / ٧٠-٧١، التسهيل: ٨٦.

(٢) أما تقديمه فقال ابن الناظم: «لا يجوز عند الجميع». وقال المرادي: «وظاهر التسهيل جوازه، وقد حكى ابن عصفور عنه ثلاثة مذاهب: أحدها: إضماره مقدماً كالمرفوع نحو «ظننته - أو إياه - وظننت زيداً قائماً». والثاني: الإضمار مؤخراً، كما جزم به المصنف هنا. والثالث: حذفه لدلالة المفسر عليه، قال: وهذا أسد المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر». وقال الأشموني: «وأما الحذف فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون، لأنه مدلول عليه بالمفسر، وهو أقوى المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر ومن الفصل».

انظر شرح ابن الناظم: ٢٥٨، شرح المرادي: ٢ / ٧١-٧٢، التسهيل: ٨٦، شرح الأشموني: ٢ / ١٠٥.

والتّذكيرِ وفُروعِهما - وجَبَ إظْهارُهُ، لأنّهُ إذا أُضْمِرَ[١] مُوافِقاً للمُخْبَرِ عنْهُ خالَفَ المفَسِّرَ، وإذا أُضْمِرَ مُوافِقاً للمفسِّرِ خالَفَ المُخْبَرَ عنْهُ.

ثمّ مثّلَ ذلكَ بقولِه:

نحْوُ أظُنُّ ويَظُنّاني .... البيت

فهَذا المِثالُ علَى إعْمالِ (الأوّلِ)[٢]، والثّاني - الّذي هوَ «يَظُنّاني» - هُوَ المُهمَلُ، ولذَلكَ عَمِلَ في ضَميرِ المُثنّى، فَكانَ حَقُّ مَفْعولِه الثّاني - الّذي هوَ «أخًا» - أنْ يكونَ ضميراً، لكنّهُ لوْ أُضْمِرَ مُفْرَداً مُوافِقاً للمُخبَرِ عنْهُ - وهُوَ «الياءُ» منْ «يَظُنّاني» - لَخالَفَ المُفَسِّرَ - وهُوَ «أخَوَيْنِ» -، ولَوْ أُضْمِرَ مُثَنّىً مُوافِقاً للمفسِّرِ لَخالَفَ المُخبَرَ عنْهُ، فوجَبَ إظْهارُهُ لذلكَ.

---

(١) في الأصل: اضمرا. انظر شرح المكودي: ١/١٤٦.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٤٦.

الباب العشرون
المفْعول المطلق

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

المَفْعُوْلُ المُطْلَقُ /

[١٠٢/أ]

المَصْدَرُ اسْـمُ ما سِوَى الزَّمانِ مِـنْ ... مَدْلُوْلَـيِ الفِعْـلِ كَأَمْـنٍ مِـنْ أَمِـنْ

المَفَاعِيْلُ عَلَى المَشْهُوْرِ خَمْسَةٌ[١]: مَفْعُوْلٌ به، وَمفْعوْلٌ مُطْلَقٌ – وَسُمِّيَ مفعولاً[٢] مطلقاً، لأنَّ المَفَاعِيْلَ كُلَّها مُقَيَّدَةٌ بِأَدَاة، وَهُوَ غَيْرُ مُقَيَّد بِأَدَاةٍ –، مَفْعُوْلٌ فِيْهِ، وَمَفْعُوْلٌ لَهُ – وَيُسَمَّى أَيْضاً مَفْعُولاً لأَجْلِهِ –، وَمَفْعُوْلاً مَعَهُ.

أَمَّا المَفْعُوْلُ به[٣]، فَقَدْ تَقَدَّمَ في باب الفاعلِ[٤]، وَشَرَعَ الآنَ في بيانِ الأَرْبَعَةِ المذكورةِ، وَبَدَأَ بالمفعولِ المُطْلَقِ، فَقَالَ:

---

(١) وكون المفاعيل خمسة هو مذهب البصريين، وزعم الكوفيون أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد هو المفعول به، وباقيها مشبه بالمفعول به. قال أبو حيان: «وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة». وزاد السيرافي سادساً، وسماه المفعول منه، كقولك: «اخترت زيدا القوم»، أي: من القوم. وزاد الجوهري سابعاً وسماه: مفعولاً دونه، وهو المسمى في الاصطلاح عند الجمهور: المستثنى، نحو «زيداً» من «قام القوم إلا زيداً».
انظر ارتشاف الضرب: ٢/٢٠١، حاشية ابن حمدون: ١/١٤٦.

(٢) في الأصل: مفعول. انظر شرح المكودي: ١/١٤٦.

(٣) في الأصل: مفعول به. انظر شرح المكودي: ١/١٤٦.

(٤) في قول ابن مالك:

والأَصْلُ في المَفْعُوْلِ أَنْ يَنْفَصِلاَ

وفي قوله:

وَقَدْ يَجِي المَفْعُوْلُ قَبْلَ الفِعْلِ

وتقدم أيضاً في باب النائب عن الفاعل في قوله:

يَنُوْبُ مَفْعُوْلٌ بـه عَـنْ فَاعِـلِ

وفي قوله:

ولا يَنُوْبُ بَعْضُ هَذي إنْ وُجِدْ ... في اللَّفْظِ مَفْعُوْلٌ بِهِ وَقَدْ يَـرِدْ

وفي باب الاشتغال في قوله عموماً:

فالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْـلٍ أُضْمِرَا ... حَتْماً مُوافِقٍ لِمَا قَـدْ أُظْهِـرَا

=

المَصْدَر اسْمُ مَا .... البيت

قَالَ فِي التَّرْجَمَة: «المَفْعُوْلُ المُطْلَقُ»[1]، ثُمَّ قَالَ هُنَا: «المَصْدَر» وفي ذَلكَ إِشْعَارٌ بِأَنَّ المَصْدَرَ، والمَفْعُولَ المُطْلَقَ - مُتَرَادِفَانِ، ولَيْس[2] كَذَلكَ، بَلْ قَدْ يَكُوْنُ المَفْعُولُ المُطْلَقُ غَيْرَ مَصْدرٍ، نَحْوُ «ضَرَبْتُهُ سَوْطاً»، وَيَكُونُ المَصْدَرُ غَيْر مَفْعُوْلٍ مُطْلَقٍ، نَحوَ «أَعْجَبَني ضَرْبُكَ».

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «مَدْلُوْلَي الفعْلِ أَنَّ للْفعْلِ مَدْلُوْلَيْن، وَبَيَّن أَحَدَهُمَا بقَوْله: «كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ»، (فـ«أَمنَ»)[3] فعْلٌ يَدُلُّ عَلَى الحَدَثِ والزَّمان، و«أَمْنٌ» اسْمٌ لذَلكَ الحَدَثِ، وَهُوَ أَحَدُ مَدْلُوْلَي الفِعْلِ، وَلَمْ يُبَيِّنِ المَدْلُوْلَ الثَّاني، وَهُوَ الزَّمَانُ لأَنَّهُ غَيْرُ مَقْصُوْدٍ هُنَا.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ اَوْ وَصْفٍ نُصِبْ ... وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ

يَعْني: أَنَّ[4] المَصْدَرَ يَنْتَصبُ بمثْله، كَقَوْلكَ: «أَعْجَبَني ضَرْبُكَ زَيْداً ضَرْباً»، وَشَمِلَ المُمَاثِلَ فِي الَّلفْظِ والمَعْنَى كالمثَال المَذْكُوْر، والمُمَاثِلَ فِي المَعْنَى / دُوْنَ الَّلفْظِ، كَقَوْلكَ: «أَعْجَبَنِي قِيَامُكَ وُقُوْفاً»، لأَنَّهُ مُمَاثِلٌ في المَعْنَى [١٠٢/ب] دُوْنَ الَّلفْظِ.

= وفي باب تعدي الفعل ولزومه في قوله:

فانْصِبْ به مَفْعُولَهُ إنْ لَمْ يَنُبْ ... عَنْ فَاعلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ

وعموماً في باب التنازع بقوله:

ولا يَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أَوْ هِلاَ

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... .

انظر في ذلك حاشية ابن حمدون: ١/١٤٦-١٤٧.

(١) قال في التعريفات: المفعول المطلق هو اسم ما صدر عن فاعل فعل مذكور بمعناه، أي: بمعنى الفعل. وقال ابن هشام: وهو اسم يؤكد عامله ويبين نوعه أو عدده، وليس خبراً ولا حالاً، نحو «ضربت ضرباً، أو ضرب الأمير، أو ضربتين» بخلاف نحو: «ضربك ضرب أليم»، ونحو «ولى مدبراً».

انظر تعريفات الجرجاني: ٢٢٤، شرح الرضي: ١/١١٣-١١٤، الفوائد الضيائية: ١/٣٠٩، أوضح المسالك: ١٠١، التصريح على التوضيح: ١/٣٢٣، معجم النحو: ٣٦١، معجم المصطلحات النحوية: ١٤٠.

(٢) في الأصل: الواو ساقط. انظر شرح المكودي: ١/١٤٧.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٤٧.

(٤) في الأصل: أن مكرر.

وَيَنْتَصِبُ بِالفِعْلِ، كَقَوْلِكَ: «قُمْتُ قِياماً»، وبالوَصْفِ كَقَوْلِكَ: «أَنَا قَائِمٌ قِياماً»، وَقَوْلُهُ:

وكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ

الإِشَارَةُ بـ«هَذَيْنِ» إِلى الفِعْلِ والوَصْفِ، أَيْ: الفِعْلُ والوَصْفُ مُشْتَقَّانِ مِنَ المَصْدَرِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ البَصْرِيينَ[١]، وإِلَيهِ يُرْشِدُ قَوْلُهُ: «انْتُخِبْ»، أَيْ: اخْتِيرَ[٢].

وَزَعَمَ الفَارِسِيُّ مِنْهُمْ - واخْتَارَهُ[٣] الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ[٤] -: أَنَّ الفِعْلَ أَصْلٌ لِلْوَصْفِ[٥].

وَزَعَمَ الكوفيونَ: أَنَّ الفِعْلَ أَصْلٌ لَهُمَا[٦].

---

(١) واحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن المصدر أصل للفعل: أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل.
انظر الإنصاف: ١/٢٣٥، ٢٣٧، شرح الرضي: ٢/١٩١، شرح المرادي: ٢/٧٦، شرح الأشموني: ٢/١١٢، شرح ابن يعيش: ١/١١٠، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٦٥٣، تاج علوم الأدب: ٢/٦٦١، التصريح على التوضيح: ١/٣٢٥، الهمع: ٣/٩٥، البهجة المرضية: ٧٨، أسرار العربية: ١٧١، ارتشاف الضرب: ٢/٢٠٢.

(٢) انظر اللسان: ٦/٤٣٧٣ (نخب)، شرح المكودي: ١/١٤٧.

(٣) في الأصل: واختار. انظر التصريح: ١/٣٢٥.

(٤) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الأشعري الشافعي، أبو بكر، واضع أصول البلاغة، وهو من أئمة النحو واللغة، متكلم فقيه مفسر، من أهل جرجان، وتوفي فيها سنة ٤٧١هـ (وقيل: ٤٧٤هـ)، من آثاره: شرح إيضاح الفارسي في نحو ثلاثين مجلداً وسماه المغني، ثم لخصه في مجلد وسماه المقتصد، إعجاز القرآن، العوامل المائة، العمدة في تصريف الأفعال، وغيرها، وله شعر رقيق.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٣١٠، نزهة الألباء: ٤٣٤، فوات الوفيات: ١/٢٩٧، الأعلام: ٤/٤٨، شذرات الذهب: ٣/٣٤٠، إنباه الرواة: ٢/١٨٨، معجم المؤلفين: ٥/٣١٠.

(٥) والمصدر أصل للفعل، وهو مذهب السيرافي أيضاً. ورد: بأنه ليس في الوصف ما في الفعل من الدلالة على زمن معين، فبطل اشتقاقه منه وتعين اشتقاقه من المصدر. وظاهر قول الفارسي في التكملة: أن الوصف والفعل مشتقان من المصدر، حيث قال في (٥٠٧): «اعلم أن أمثلة الأفعال مشتقة من المصادر، كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها».
وانظر المقتصد للجرجاني: ١/١٠٩، التصريح على التوضيح: ١/٣٢٥، شرح الرضي: ٢/١٩٨، تاج علوم الأدب: ٣/٨٦٣، شرح دحلان: ٧٩، الهمع: ٣/٩٥-٩٦، البهجة المرضية: ٧٨، ارتشاف الضرب: ٢/٢٠٢.

(٦) واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أن المصدر مشتق من الفعل، لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله.
=

وَزَعَم ابْنُ طَلْحَةَ[١]: أَنَّ الفِعْلَ والمَصْدَرَ أَصْلاَنِ، ولَيْسَ أَحَدُهُمَا مُشْتَقّاً مِن الآخَرِ[٢].

والصَّحِيحُ الأَوَّلُ[٣]، لأَنَّ الفَرْعَ لا بُدَّ فِيْه مِنْ مَعْنَى الأَصْلِ وزِيَادَة، والفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى الحَدَثِ والزَّمانِ، والصِّفَةُ تَدُلُّ عَلَى الحَدَثِ والمَوْصُوْفِ، وَ لاَ دَلاَلَةَ لَهَا عَلَى الزَّمَانِ المُعَيَّنِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

تَوْكِيداً أَوْ نوْعاً يُبِينُ أَوْ عَـدَدْ ... كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ

يَعْنِيْ: أَنَّ المفعولَ المُطْلَقَ يُؤْتَى به لأَحَد ثَلاَث فَوَائِدَ:

الأُوْلَى: العَدَدُ، وَمَثَّلَهُ بقولهِ: «سِرْتَ سَيْرَتَيْنِ»، وَمِثْلُهُ: «ضَرَبْتُ عِشْرِيْنَ ضَرْبَةً».

والثَّانيةُ: النَّوْعُ، وَمَثَّلَهُ بِقَوْله: «سَيْرَ ذِيْ رَشَدْ»، وَمِثْلُهُ المَوْصُوْفُ، كَقَوْلِكَ: «سِرْتُ سَيْراً شَدِيْداً»، وَمُصَاحِبُ «أَلْ»، كَقَوْلِكَ: «سِرْتُ السَّيْرَ الَّذي تَعْلَمُ».

والثَّالِثَةُ: التَّوْكِيْدُ/، كَقَولِكَ: «سِرْتُ سَيْراً»، وَسُمِّيَ تَوْكِيْداً، لأَنَّهُ لَمْ يُفِدْ [١٠٣/أ] غَيْرَ مَا أَفَادَهُ الفِعْلُ النَّاصِبُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَقَدْ يَنُوْبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلْ ... كَجِدَّ كُلَّ الجِدِّ وافْرَحِ الجَذَلْ

= انظر الإنصاف: ١/٢٣٥، ٢٣٦، التصريح على التوضيح: ١/٣٢٥، شرح ابن يعيش: ١/١١٠، شرح الأشموني: ٢/١١٢، تاج علوم الأدب: ٢/٦٦١، شرح المرادي: ٢/٧٦، الهمع: ٣/٩٥، البهجة المرضية: ٧٨، أسرار العربية: ١٧٣، شرح الرضي: ٢/١٩١، ارتشاف الضرب: ٢/٢٠٢.

(١) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الأشبيلي، أبو بكر، المعروف بابن طلحة، كان إماماً في العربية، نظاراً عارفاً بعلم الكلام وغير ذلك، ولد بيابرت سنة ٥٤٥هـ، وأخذ الأدب عن ابن ملكون، والقراءات عن أبي بكر بن صاف، ودرس العربية والآداب بإشبيلية أكثر من خمسين سنة، وكان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة ويثني عليه، توفي سنة ٦١٨هـ، (وقيل: ٦٢٨هـ).
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ١/١٢١، دائرة المعارف للأعلمي: ٢٦/٢٩٣، التكملة لابن الأبار: ١/١١٢، المغرب في حلى المغرب: ١/٢٥٣، طبقات ابن شهبة: ٥٢.

(٢) انظر التصريح على التوضيح: ١/٣٢٥، شرح المرادي: ٢/٧٦، الهمع: ٣/٩٥، شرح الأشموني: ٢/١١٢، شرح دحلان: ٧٩، ارتشاف الضرب: ٢/٢٠٢.

(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/٦٥٤، شرح الأشموني: ٢/١١٢، شرح المرادي: ٢/٧٦، شرح دحلان: ٧٩، البهجة المرضية: ٧٨.

الأَصْلُ في المفعول المُطْلَق أَنْ يكونَ من لَفْظ العامل فيه ومَعْنَاهُ، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ ضرباً»، وقَدْ ينوبُ عَنْهُ ما دَلَّ عليه منْ مُغَاير اللَّفْظ العَامل فيه، نَحْوُ «جدَّ كُلَّ الجدِّ»، فـ«كُلَّ» مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مفعولٌ مطلقٌ، ولَيْسَ منْ لَفْظ «جدَّ»، لَكنَّهُ دَالٌ عليه، لإِضَافَته إلى المَصْدَر الَّذي منْ لفظ الفعْل، وكَذلكَ: «افْرَح الجَذَلَ»، فـ«الجَذَلَ» مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مفعولٌ مُطْلقٌ، ولَيْسَ منْ لفظ «افْرَحْ»، لَكنَّهُ في مَعْنَاهُ، فَإنَّ «الجَذَلَ» - بالذَّال المُعْجَمَة - مَصْدَرُ «جَذِلَ» - بالْكَسْر - مُرَادفٌ للْفرَح[١].

وَظَاهرُ كَلاَم النَّاظم، وَتَبعَهُ ابْنُ هشَامٍ في التَّوْضيْح: أَنَّ المُرَادف[٢] مَنْصُوبٌ بالفعْل المَذْكُور[٣]، وَهُوَ مَذْهَبُ المَازنيِّ[٤].

والمَنْقُولُ عَن الجُمْهُور[٥]: أَنَّ نَاصبَهُ فعْلٌ منْ لفظه مُقَدَّرٌ، والتَّقْديْرُ: «وافْرَحْ واجْذَلْ جَذَلاً»[٦].

و«قَدْ» هُنَا للتَّحْقيْق، لكَثْرَة وُرُوْد النِّيَابَة في ذَلكَ.

ثُمَّ قَالَ رَحمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

---

(١) انظر اللسان: ١/٥٧٧ (جذل)، شرح المكودي: ١/١٤٨.

(٢) في الأصل: المراد. انظر التصريح: ١/٣٢٧.

(٣) انظر أوضح المسالك: ١٠٢، التصريح على التوضيح: ١/٣٢٧.

(٤) وهو مذهب السيرافي والمبرد وابن خروف أيضاً، وذلك لأنه بمعناه، فتعدى إليه كما لو كان من لفظه، قال الرضي في شرحه: وهو أولى، لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه. انتهى. انظر التصريح على التوضيح: ١/٣٢٧، شرح الرضي: ١/١١٦، شرح المرادي: ٢/٧٨، إرشاد الطالب النبيل (١٧٨/ب)، الهمع: ٣/١٠٠، حاشية الخضري: ١/١٨٨، ارتشاف الضرب: ٢/٢٠٣.

(٥) وهو مذهب سيبويه. انظر شرح المرادي: ٢/٧٨، التصريح على التوضيح: ١/٣٢٧، الهمع: ٣/٩٩، شرح الرضي: ١/١١٦، إرشاد الطالب النبيل (١٧٨/ب)، حاشية الخضري: ١/١٨٨.

(٦) وفصل ابن جني فقال: فإن أريد به التأكيد عما فيه المضمر الذي من لفظه كـ«قعدت جلوساً، وقمت وقوفاً» بناء على أنه من قبيل التأكيد اللفظي، فلابد من اشتراكه مع عامله في اللفظ، أو بيان النوع عمل فيه الظاهر لأنه بمعناه. وقال ابن عصفور: الأمر في التأكيد ما ذكره، وأما الذي لغير التأكيد فإن وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر أيضاً، كقوله:

وآلَت حَلفَةً لَمْ تَحَلَّلِ

فـ«حلفة» منصوبة بـ«حلفت» مضمرة، وإن لم يوضع له فعل انتصب بالظاهر، ولا يمكن أن يكون بفعل من لفظه لأنه لم يوضع.

انظر: الهمع: ٣/١٠٠، حاشية يس: ١/٣٢٧.

وَمَا لتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا   وَثَنِّ واجْمَعْ غَيْرَهُ وأَفْرِدَا

يَعْنِي: أَنَّ المَصْدَرَ المُؤَكِّدَ لا يَجُوزُ تَثْنِيَتُهُ، ولا جَمْعُهُ، وَذَلِكَ لأَنَّهُ بمَنْزِلة تَكْرَارِ الفِعْلِ/، والفِعْلُ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ، فلا يَقَالُ: «ضَرَبْتُ ضَرْبَيْنِ» - بالتَّثْنِيَة [١٠٣/ب] - ولا «ضُرُوباً» - بالجَمْعِ -.

وَقَوْلُهُ: «وَثَنِّ واجْمَعْ غَيْرَهُ» أَيْ: غَيْرَ المُؤَكِّدِ، وشَمِلَ: النَّوْعِيَّ والعَدَدِيَّ، فَكُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَجُوزُ تَثْنِيَتُهُ وجَمْعُهُ.

(أَمَّا المَعْدُوْدُ: فَلاَ خِلافَ في جَوَازِ تَثْنِيَتِهِ وجَمْعِهِ)[١]، نَحْوُ «ضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ، وضَرَبَات».

وأَمَّا النَّوْعِيُّ: فَقَدْ سُمِعَ مِنَ العَرَبِ تَثْنِيَتُهُ، وجَمْعُه، كَقَوْلِ الشَّاعِر:

١٠٣- هَلْ مِنْ حُلُومٍ لأَقْوامٍ فَتُجْهِرُهُمْ   ما جَرَّبَ القَوْمُ مِنْ عَضِّي وَتَضْرِيْسِي

واخْتُلِفَ في القِيَاسِ:

فَمَذْهَبُ سِيْبَوَيه: أَنَّهُ لا يُقَاسُ (عَلَيْه)[٢]، قَالَ: «وَلَيْس كُلُّ جَمْعٍ يُجْمَعُ، كَمَا لا يُجْمَعُ كُلُّ مَصْدَرٍ»[٣]، واخْتَارَهُ أَبُوْ عَلِيٍّ الشَّلوبين[٤].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ١٤٨.

١٠٣- من البسيط لجرير بن عطية الخطفي من قصيدة له في ديوانه (٣٢٣)، وقبله:

إِنَّا إِذَا مَعْشَرٌ كَشَّتْ بَكَارَتُهُمْ   صُلْنَا بِأَصْيَدَ سَامٍ غَيْرِ مَعْكُوسِ

ويروى: «فتخبرهم» بدل «فتجهرهم»، ويروى: «فتنذرهم» بدل «فتجهرهم»، ويروى: «الناس» بدل «القوم». وروى في المكودي بحاشية الملوى (٧٣): «فأخبرهم» بدل «فتجهرهم». حلوم: جمع حلم، وهو العقل. والعض: يكون بالأسنان، والتضريس يكون بالأضراس، والمراد بذلك المصائب. والشاهد في جمع «حلوم» وهو مصدر نوعي، والدليل عليه الإخبار عنه بـ«أقوام» والخبر وصف للمبتدأ في المعنى، إذ المعنى: أقوام مخصوصون. فإن قيل: كلام الناظم في المفعول المطلق، و«حلوم» هنا ليس منصوباً، والمفعول المطلق لا يكون إلا منصوباً. فالجواب: إنما هو شاهد لكون المصدر النوعي يجمع، وإذا صح جمعه مرفوعاً، فكذلك إذا كان منصوباً، إذ لا فرق.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/ ١٤٨، اللسان (حلم)، شروح سقط الزند (الخوارزمي): ٤/ ١٦٢٣، المقتصد: ١/ ٥٨٣، المخصص لابن سيده: ٣/ ١٧، ١٣/ ٨٠، تاج العروس (حلم).

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ١٤٨.

(٣) انظر الكتاب: ٢/ ٢٠٠، شرح المكودي: ١/ ١٤٨، الهمع: ٣/ ٩٧، شرح المرادي: ٢/ ٨١، شرح الأشموني: ٢/ ١١٥، شرح ابن عقيل: ١/ ١٨٩.

(٤) انظر أوضح المسالك: ١٠٣، التصريح على التوضيح: ١/ ٣٢٩، الهمع: ٣/ ٩٧، شرح الأشموني: ٢/ ١١٥، شرح ابن عقيل: ١/ ١٨٩.

وَقاسَهُ بَعْضُهُمْ[١]، وَهُوَ اخْتِيَارُ النَّاظِم[٢]، فَنَقُولُ عَلَى هَذَا: «ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرْبَيْنِ، أَوْ ضُرُوباً» إِذَا أَرَدْتَ نَوْعَيْنِ مِنَ الضَّرْبِ أَوْ أَنْوَاعاً.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَحَذْفُ عَامِلِ المُؤَكِّدِ امْتَنَعْ ....

عَامِلُ المَصْدَرِ عَلَى ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ: مُمْتَنِعِ الحَذْفِ، وجَائِزِهِ، وَوَاجِبِهِ.

وَقَدْ أَشَارَ إِلَى الأَوَّلِ بقوله:

وَحَذْفُ عَامِلِ المُؤَكِّدِ امْتَنَعْ

يَعْنِي: أَنَّ حَذْفَ العَامِلِ (في)[٣] المُؤَكِّدِ مُمْتَنِعٌ، قَالَ في شَرْحِ الكَافِيَةِ: «لأَنَّ المَصْدَرَ يُقْصَدُ بِهِ تَقْوِيَةُ عَامِلِهِ، وتَقْرِيرُ مَعْنَاهُ، وحَذْفُهُ مُنَافٍ لِذَلِكَ»[٤].

واعْتَرَضَهُ وَلَدُهُ بَدْرُ الدِّينِ في شَرْحِه[٥].

---

(١) قال الأشموني: «واختلف في النوعي: فالمشهور الجواز نظراً إلى أنواعه نحو» سرت سيري زيد: الحسن والقبيح. «انظر شرح الأشموني: ٢/١١٥، شرح ابن عقيل: ١/١٨٩، شرح المرادي: ٢/٨١، الهمع: ٣/٩٧، شرح المكودي: ١/١٤٨، التصريح على التوضيح: ١/٣٢٩.

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية (٢/٦٥٧): «وأما ماجيء به لبيان العدد أو الأنواع فلابد من قبوله للتثنية والجمع». وانظر الهمع: ٣/٩٧، شرح المكودي: ١/١٤٨، شرح ابن عقيل ١/١٨٩.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٤٩.

(٤) قال ابن مالك في شرح الكافية (٢/٦٥٧): «المصدرالمؤكد يقصد به تقوية عامله، وتقرير معناه، وحذفه مناف لذلك فلم يجز». انتهى. ووافقه الشاطبي. انظر شرح المكودي: ١/١٤٩، شرح دحلان: ٧٩، شرح ابن الناظم: ٢٦٥، التصريح على التوضيح: ١/٣٢٩.

(٥) قال ابن الناظم في شرحه (٢٦٦): «فإن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائماً، فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد، ولكنه ممنوع ولا دليل عليه. وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير، وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم. ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد، لانه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى. ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان في دفعه بالسماع كفاية، فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفاً جائزاً إذا كان خبراً عن اسم عين في غير تكرير، ولا حصر، نحو «أنت سيراً وميراً» وحذفاً واجباً في مواضع يأتي ذكرها نحو «سقيا، ورعيا»، «وحمداً، وشكراً، لا كفراً». فمنع مثل هذا: إما لسهو عن وروده، وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص، وهو دعوى على خلاف الأصل، ولا يقتضيها فحوى الكلام. انتهى. وقد أيد الشاطبي وابن عقيل كلام الناظم، وابن هشام كلام ابنه، قال دحلان: ورجحه كثيرون.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٣٢٩–٣٣٠، شرح ابن عقيل: ١/١٨٩، شرح دحلان: ٧٩، المكودي مع ابن حمدون: ١/١٤٩، إرشاد الطالب النبيل (١٨٠/أ).

فَلاَ يُقَالُ: «زَيْدٌ ضَرْباً» بِحَذْفِ العَامِلِ فِيْهِ، وَهُوَ «يَضْرِبُ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

.... وفي سِواهُ لِدَليلٍ مُتَّسَعْ

هَذَا هُوَ القِسْمُ الثَّاني/، وَهُوَ الجَائِزُ الحَذْفِ، يَعْني: أَنَّ سِوَى المُؤَكِّد - [١٠٤/أ] وَهُوَ العَدَديُّ، والنَّوعيُّ - يَجُوزُ حَذْفُ عَامِلهِمَا إِذَا دَلَّ عَلَيْه دليلٌ، ولا خلافَ في ذَلكَ، كَقَوْلكَ لمَنْ قَالَ «ما ضَرَبْتَ؟»: «بَلَى ضَرْبَتَيْن، وَبَلَى ضَرْباً شَديْداً»، فـ«ضَرْبَتَيْن» مَصْدَرٌ عَدَديٌّ، حُذفَ عَاملُهُ جوازاً، لدَليلٍ مَقَاليٍّ، وَهُوَقَوْلُ القَائِلِ: «مَا ضَرَبْتَ» والتَّقديرُ: بَلَى ضَرَبْتُ ضَرْباً شَديْداً.

وَقَدْ يَكُوْنُ حَذْفُ العَامِلِ جوازاً لدليلٍ حَاليٍّ وَهُوَ مَا[١] مَرْجعُهُ إِلى الحَال منْ مُشَاهَدَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، كَقَوْلكَ لِمَنْ قدمَ منْ سَفَرٍ: «قُدُوْماً مُبَاركاً»، ولِمَنْ تكرَّرَ منْهُ إِصَابَةُ الغَرَضِ: «إِصَابَتَيْن»، فـ«قُدُوْماً» مَصْدَرٌ نوعيٌّ، و«إِصَابَتَيْن» مَصْدَرٌ عَدَديٌّ حُذفَ عَاملُهُمَا جوازاً[٢] لدليلٍ حاليٍّ، وَهُوَ الحَالُ المُشَاهَدَةُ، والتَّقديرُ: قَدِمْتَ قُدُوْماً مُباركاً، وأَصَبْتَ إِصَابَتَيْنِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمُه اللَّهُ تَعَالَى:

والحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاً مِنْ فِعْلِه كَنَدْلاً اللَّذْ كانْدُلاَ

هَذَا شُرُوْعٌ (في)[٣] القِسْمِ الثَّالثِ، وَهُوَ الوَاجِبُ الحَذْفِ، فَذَكَرَ أَنَّهُ يَجبُ حَذْفُ العَامِلِ في ستَّةِ مَوَاضعَ.

أَشَارَ إِلى الأَول منْهَا بقَوْلِه: «والحَذْفُ حَتْمٌ»، يَعْني: أَنَّهُ يَجبُ حَذْفُ عَاملِ المَصْدَرِ الآتي بَدَلاً منْ فعْله، كَقَوْلكَ: «ضَرْباً زَيْداً» أي: اضْرِبْ.

وأَشَارَ بِقَوْله: «كَنَدْلاً» إِلى قَوْلِ الشَّاعِرِ:

١٠٤- عَلَى حيْنَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ/ فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالبِ [١٠٤/ب]

(١) في الأصل: مما. انظر التصريح: ١/٣٢٩.

(٢) في الأصل: جواز. انظر التصريح: ١/٣٢٩.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

١٠٤- من الطويل، وقبله:

يَمُرُّونَ بالدَّهْنا خفافاً عيابُهُمْ وَيَخْرُجْنَ منْ دَارِيْنَ بُجْرَ الحَقَائبِ

وهما للأحوص الأنصاري في ملحقات ديوان شعره (٢٨٩)، وقيل: هما لأعشى همدان يهجو بهما لصوصاً، وقيل: هما لجرير يصف ركباً يمرون بالدهنا، ونسب في الإصابة لابن الأسود الدؤلي، وروى فيه: =

فـ« نَدْلاً » مصدر « نَدَلَ »، وَهُوَ بَدَلٌ مِنَ اللَّفْظ بالفعْلِ، والتَّقديرُ: انْدُلْ.

وَمَعْنَى « النَّدْلِ »: الخَطْفُ[١]، وَزُرَيْقُ: اسْمُ رَجُلٍ[٢]، وَهُوَ مُنَادَىً عَلَى حَذْفِ حَرْفِ النِّداءِ، وَ« المَالَ » مَفْعُوْلٌ بـ« نَدْلاً ».

وَقَوْلُهُ: « اللَّذْ كانْدُ لا » أَيْ: الَّذِيْ، إِذْ « اللَّذْ » لُغَةٌ فِيْهَا[٣].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَمَا لِتَفْصِيْلٍ كَـإِمَّا مَنَّا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

= أَرَى فِتْنَةً قَدْ أَلْهَتِ النَّاسَ عَنْكُمُ فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

وقد استظهر العيني نسبتهما إلى أعشى همدان. ألهى: أشغل. ندل الثعالب: منصوب على نزع الخافض، والتقدير: كندل الثعالب، أي: كخطف الثعالب. ومعنى البيتين – كما في شواهد العدوى – إن هؤلاء اللصوص يمرون بالموضع المسمى « دهناً » وعيابهم – أي: أوعيتهم – خفيفة لفراغها، ثم يرجعون من القرية المسماة « دارين » وحقائبهم – أي: أوعيتهم – التي يردفونها خلفهم ممتلئة مما سرقوه، وبيان حالهم في السرقة أنهم في وقت اشتغال الناس بمعظم أمورهم يقولون لزريق الذي هو واحد منهم: اختطف يا زريق المال بسرعة مثل خطف الثعالب. والشاهد في وجوب حذف عامل « ندلاً » وهو فعل الأمر « اندل »، لأنه بدل منه في المعنى والعمل، ولا يجمع بينهما.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٣٣١، المكودي مع ابن حمدون: ١/١٤٩، ١٩٧، الشواهد الكبرى: ٣/٤٦، ٥٢٣، الإصابة: ٦/٤٤٧، الكتاب: ١/٥٩، أصول ابن السراج: ١/١٦٧، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٦٥٩، ٩٤٢، ١٠٢٥، شواهد الأعلم: ١/٥٩، الخصائص: ١/١٢٠، الإنصاف: ٢٩٣، شرح الأشموني: ٢/١١٦، ٢٥٨، شواهد العدوى: ١١٦، اللسان (ندل)، شواهد ابن السيرافي: ١/٣٧٢، شواهد ابن النحاس: ٩١، شرح ابن عقيل: ١/١٩١، شواهد الجرجاوي: ١١٦، شرح ابن الناظم: ٢٦٨، ٤٢٢، شرح المرادي: ٢/٨٢، شرح دحلان: ٨٠، سر الصناعة: ٢/٥٠٧، البهجة المرضية: ١٠١، جواهر الأدب: ٤٦٣.

(١) وهو أيضاً: التناول، والسرعة، والأخذ باليدين كذلك، ومنه اشتقاق المنديل.
انظر اللسان: ٦/٤٣٨٤ (ندل)، شواهد الأعلم: ١/٥٩، حاشية ابن حمدون: ١/١٥٠، الشواهد الكبرى: ٣/٤٧.

(٢) وقيل: اسم قبيلة من الأنصار، وقيل: من طيءٍ.
انظر الشواهد الكبرى: ٣/٤٧، حاشية ابن حمدون: ١/١٥٠، شواهد ابن السيرافي: ١/٣٧٢، شواهد الأعلم: ١/٥٩.

(٣) انظر شرح المكودي: ١/١٥٠، إعراب الألفية: ٥٢. وفي « الذي » لغات: إثبات الياء ساكنة وهي الأصل، وتشديدها مكسورة وتشديدها مضمومة، وحذف الياء وإسكان ما قبلها، وحذفها وكسر ما قبلها.
انظر الهمع: ١/٢٨٣-٢٨٤، اللسان: ٥/٤٠٢٤ (لذا)، شرح الكافية لابن مالك: ١/٢٥٣.

هَذَا هُوَ المَوْضِعُ الثَّانِي مِمَّا يَجِبُ حَذْفُ العَامِلِ فيه، فَذَكَر أَنَّ المَصْدَرَ إِذَا أُتِيَ بِهِ في تَفْصِيلٍ وَجَبَ حَذْفُ عَامِله.

وأَشَارَ بقوله: «كَإِمَّا مَنًّا» إلى قَوْله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِمَّامَنًّا بَعْدُ، وإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤] وَهُوَ تَفْصِيلٌ لِعَاقِبَةِ ما قَبْلَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وتَعَالَى: ﴿فَشُدُّوا الوَثَاقَ﴾ [محمد: ٤].

ومَعْنَى «عَنَّ»: عَرَضَ[١].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

كَذَا مُكَرَّرٌ وذُوْ حَصْرٍ وَرَدْ ... نَائِبَ فِعْلٍ لاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

هَذَا هُوَ المَوْضِعُ الثَّالِثُ مِمَّا يَجِبُ حَذْفُ العَامِلِ فيه.

يَعْنِي: أَنَّهُ يَجِبُ حَذْفُ عَامِلِ المَصْدَرِ، إِذَا نَابَ المَصْدَرُ عَنْ خَبَرِ اسْمِ عَيْنٍ: بِتَكْرِيرٍ، نَحْوُ «زَيْدٌ سَيْراً سَيْراً»، أَوْ بِحَصْرٍ، نَحْوُ «إِنَّما أَنْتَ سَيْراً».

واحْتَرَزَ باسْمِ العَيْنِ: مِنَ المَعْنَى، نَحْوُ «أَمْرُكَ سَيْرٌ»، فَإِنَّ المَصْدَرَ فِيهِ مَرْفُوعٌ.

وكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: «وَرَدَا» و[٢] «نَائِبَيْ (فِعْلٍ)[٣]» و«اسْتَنَدَا»، لأَنَّ كِلاَ المَصْدَرَيْنِ يَرِدَانِ مُسْتَنَدَيْنِ / ، ونَائِبَيْ[٤] فِعْلٍ، ولَكِنَّهُ أَفْرَدَ عَلَى مَعْنَى مَا ذُكِرَ، [١/١٠٥] وَنَظِيْرُهُ قَوْلُهُمْ: «هُوَ أَحْسَنُ الفِتْيَانِ وأَجْمَلُهُ»[٥].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَمِنْهُ ما يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا ... لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالمُبْتَدَا

نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا ... والثَّانِ[٦] كَابْنِي أَنْتَ حَقّاً صِرْفَا

هَذَا هُوَ المَوْضِعُ الرَّابِعُ والخَامِسُ مِمَّا يَجِبُ حَذْفُ العَامِلِ فِيْهِ.

فَقَوْلُهُ: «وَمِنْهُ» أَيْ: «وَمِنَ المَصْدَرِ الوَاجِبِ حَذْفُ عَامِلِهِ - مَا يُسَمِّيهِ النَّحْويونَ: مُؤَكِّداً لِنَفْسِه، أَوْ غَيْرِه.

---

(١) انظر اللسان: ٤ / ٣١٣٩ (عنن)، شرح المكودي: ١ / ١٥٠.

(٢) في الأصل: أو. انظر شرح المكودي: ١ / ١٥٠.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١ / ١٥٠.

(٤) في الأصل: الواو. ساقط. انظر شرح المكودي: ١ / ١٥٠.

(٥) انظر شرح المكودي: ١ / ١٥٠.

(٦) في الأصل: والثاني. انظر الألفية: ٦٩.

ثُمَّ مَثَّلَ الأَوَّلَ بقوله: «فَالمُبْتَدَا نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفا» أَيْ: فَالقسْمُ الأَوَّلُ مِنَ المُؤَكِّد - (وَهُوَ المُؤَكِّدُ)[1] لنفْسه - مثَالُهُ: «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفاً»، أَيْ: اعْترافاً وإِنَّما سُمِّيَ مُؤَكِّداً لنفْسه، لأَنَّهُ واقعٌ بَعْدَ جملةٍ هِيَ نَصٌّ في مَعْنَاهُ، فـ«لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ» نَفْسُ الاعْتِراف.

وَمَثَّلَ الثَّانِيَ بقوله: «والثَّان كَابْنِيْ أَنْتَ حَقّاً صِرفا»، أَيْ: القسْمُ الثَّانيْ مِنَ المُؤَكِّد: (المُؤَكِّدُ)[2] لغَيْره، وَمثَالُهُ: «ابْنِيْ أَنْتَ حَقّاً»، وإِنَّما سُمِّيَ مُؤَكِّداً لغَيْره، لأَنَّه واقعٌ بَعْدَ جُمْلَةٍ صَارَتْ به نَصّاً (في مَعْنَاه)[3]، وبَيَانُهُ: أَنّ قَوْلَكَ: «أَنْتَ ابْنِيْ» يَحْتَمِلُ الحقيْقَةَ والمَجَازَ، عَلَى أَنَّ المُرَادَ: «أَنْتَ مِثْلُ ابْنِيْ»، فَلَمَّا ذُكِرَ المَصْدَرُ ارْتَفَعَ به المَجَازُ المُحْتَمَلُ، وتَعَيَّنَت الحَقِيْقَةُ.

والعَامِلُ في هَذَيْنِ النَّوعين فعْلٌ وَاجبُ الحَذْف، تَقْديْرُهُ: أَحُقُّ، إِنْ كَانَ (المُبْتَدَأُ)[4] غَيْرَ مُتَكَلِّمٍ، وَحُقَّنِي[5] إِنْ كَانَ مُتَكَلِّماً.

[١٠٥/ب] وَفُهِمَ/ مِنْ قَوْلِهِ: «مُؤَكِّداً» أَنَّهُ واجبُ التَّأْخِيرِ عَنِ الجُمْلَةِ، لأَنَّ المُؤَكِّدَ بَعْدَ المُؤَكَّد.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيْهِ بَعْدَ جُمْلَهْ ... كَلِي (بُكَاً)[6] بُكَاءَ ذَاتِ عَضْلَهْ

هَذَا هُوَ المَوْضِعُ السَّادِسُ مِمَّا يَجِبُ حَذْفُ العَامِلِ فِيْه.

يَعْنِيْ: أَنَّهُ يَجِبُ حَذْفُ عَامِلِ المَصْدَرِ أَيْضاً إِذَا أُتِيَ بِهِ بَعْدَ الجُمْلَةِ عَلَى وَجْهِ التَّشْبِيْه وَذَلكَ بِخَمْسَة شُرُوْط:

الأَوَّلُ: أَنْ يكونَ بَعْدَ جُمْلة، وَقَدْ صَرَّحَ بهَذَا الشَّرْط في قَوْله: «بَعْدَ جُمْلَهْ». واحْتَرَزَ بِهِ مِنَ الوَاقِعِ بَعْدَ مُفْرَدٍ، نَحْوُ «صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ»، فَلاَ يَجُوزُ نَصْبُهُ.

الثَّاني: أَنْ تَكُوْنَ حَاوِيةً مَعْنَاهُ.

الثَّالثُ: أَنْ تَكُوْنَ مُشْتَمِلَةً عَلَى فَاعِله.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١ / ١٥٠.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٣-٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١ / ١٥٠.

(٥) في الأصل: وأحقه. انظر شرح المكودي: ١ / ١٥١.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفية: ٦٩.

الرَّابِعُ: أَنْ يَكُوْنَ ما اشْتَمَلَتْ عَلَيْه الجُمْلَةُ غَيْرَ صَالحٍ لِلْعَمَلِ[١].

الخَامِسُ: أَنْ يَكُوْنَ المَصْدَرُ مُشْعِراً بالحُدُوْث.

وإِنَّما لَمْ يُصَرِّحْ بِبَاقِي الشُّرُوْط، لأَنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنَ المِثَالِ، وَهُوَ قَوْلُهُ:

كَلِيْ بُكَاً بُكَاءَ ذَاتِ عَضْلَه

فَالجُمْلَةُ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى مَعْنَى المَصْدَرِ، وَهُوَ «بُكاً» وَعَلَى فَاعله، وَهُوَ «اليَاءُ» مِنْ «لِيْ»، ولَيْسَ في المَصْدَرِ الَّذي اشْتَمَلَتْ عَلَيْه، وَهُوَ «بُكاً» صَلاحِيَّةٌ لِلْعَمَلِ، لأَنَّهُ لَيْسَ نَائباً عَنِ الفعْلِ، وَلاَمُقَدَّراً بـ«أَنْ» والفِعْلِ، وَ «بُكاً» مُشْعِرٌ بَالحُدُوْث، فَعَلى هَذَا يَكُونُ المِثَالُ تَتْميماً لِلْحُكْمِ وللشُّرُوط، و«البُكَاءُ» / [١٠٦/ب] يُمَدُّ ويُقْصَرُ[٢]، وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ في المِثَالِ بالوَجْهَيْنِ، و«ذَاتِ عَضْلَهْ» هِيَ الَّتي تُمْنَعُ مِنَ النِّكَاحِ[٣].

---

(١) في الأصل: العمل. انظر شرح المكودي: ١/ ١٥١.

(٢) قال الأزهري في إعراب الألفية (٥٣): و«بكا» مبتدأ مؤخر، وقصر - للضرورة، لأن البكاء - بالمد - ما كان معه صوت، وهو المقصود هنا، و«البكا» - بالقصر - ما لم يكن معه صوت، وإنما هو بمنزلة الحزن، حكى ذلك النحاس في كافيه عن الخليل، وقال الجوهري: البكاء يمد ويقصر، فإذا مددت أردت الصوت الذي يكون معه البكاء، وإذا قصرت أردت الدموع وخروجها، نقل ذلك الشاطبي. انتهى. وانظر اللسان: ١/ ٣٣٧ (بكى)، المكودي مع ابن حمدون: ١/ ١٥١.

(٣) هذا مبني علي أن «عَضْلة» بفتح العين، ويحتمل أن يكون بضمها، فيكون معناها الداهية، وعليه مشى ابن الجزري والسيوطي.

انظر حاشية ابن حمدون: ١/ ١٥١، إعراب الألفية: ٥٣، كاشف الخصاصة لابن الجزري: ١٢٨، البهجة المرضية: ٨٠، اللسان: ٤/ ٢٩٨٨-٢٩٨٩ (عضل).

الباب الحادي والعشرون
المفعول له

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

المَفْعُولُ لَهُ

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ المَصدَرُ إنْ ... أَبَانَ تَعْلِيْلاً كَجُدْ شُكْراً وَدِنْ

وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيْهِ مُتَّحِدْ ... وَقْتاً وفَاعِلاً ....

المَفْعُوْلُ لَهُ، وَيُسَمَّى المَفْعُوْلَ مِنْ أَجْلِه، والمَفْعُولَ لأَجْلِه، وَهُوَ[1] المَصْدَرُ المَذْكُوْرُ عِلَّةً لِلْفِعْلِ[2]، ويُشْتَرَطُ في نَصْبِهِ أَرْبَعَةُ شُرُوْطٍ:

الأَوَّلُ: أَنْ يكونَ مَصْدَراً، وإلى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ المَصْدَرُ».

فَقَوْلُهُ: «يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ» هَذَا هُوَ الحُكْمُ، وَقَوْلُهُ: «المَصْدَرُ» هَذَا هُوَ الشَّرْطُ الأَوَّلُ، فَلَوْ كانَ غَيْرَ مَصْدَرٍ لَمْ يُنْصَبْ، كَقَوْلِكَ: «أَكْرَمْتُكَ لِزَيْدٍ».

الثَّانِي: أَنْ يُظْهِرَ التَّعْلِيْلَ، وإليه أَشَارَ بقوله: «إنْ أَبَانَ تَعْلِيْلاً» أَيْ: أَظْهَرَ تَعْلِيلاً، فَلَوْ لَمْ يُظْهِرِ التَّعْلِيْلَ لَمْ يَكُنْ مَفْعُولاً لَهُ كَقَوْلِكَ: «جَلَسْتُ قُعُوْداً».

---

(١) في الأصل: الواو. ساقط. انظر شرح المكودي: ١/١٥١.

(٢) فخرج بذكر المصدر: ما عدا المفعول المطلق، وخرج المفعول المطلق بما بعده. انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/١٥١. وفي التعريفات: هو علة الإقدام على الفعل، نحو «ضربته تأديباً». وقال ابن الحاجب: هو ما فعل لأجله فعل مذكور، مثل «ضربته تأديباً» وقعدت عن الحرب جنباً». وفي تاج علوم الأدب: هو المصدر المعلل به – لا بآلة – حدث يشاركه في الفاعل والزمان كـ«ضربته تاديباً».

انظر التعريفات: ٢٢٤، التصريح على التوضيح: ١/٣٣٤، شرح الكافية للرضي: ١/١٩١، تاج علوم الأدب: ٢/٧٠١، شرح المرادي: ٢/٨٧، شرح ابن يعيش: ٢/٥٢، معجم المصطلحات النحوية: ١٧٧، معجم مصطلحات النحو: ٢٤٤، معجم النحو: ٣٥٩.

الثَّالِثُ: أَنْ يَتَّحِدَ مَعَ الفِعْلِ المُعَلِّلِ في الزَّمانِ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَتَّحِدَ فَاعِلُهُمَا.

وإِلَيْهِمَا أَشَارَ بِقَوْلِه:

وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيْه مُتَّحِدْ وَقْتاً وفَاعِلاً ....

فَلَوِ اخْتَلَفَ زَمَانُهُمَا لَمْ يُنْصَبْ، كَقَوْلِكَ: «أَتَيْتُكَ أَمْسِ لإِكْرَامِكَ (لي)[1] غَداً»، وكَذَا لَوِ اخْتَلَفَ فَاعِلُهُمَا، كَقَوْلِكَ: أَكْرَمْتُكَ لإِكْرَامِكَ لي».

فَمِثَالُ مَا اسْتَوْفَى الشُّرُوْطَ قَوْلُكَ[2]/: «قُمْتُ إِجْلالاً لَكَ»، وَقَوْلُهُ: «جُدْ شُكْراً». [١٠٦/ب]

وَبَقِيَ عَلَيْهِ شُرُوْطُ مَا هيَّة المَفْعُول لَهُ، وَقَدْ ذَكَرَها أَبو البَقَاءِ في شَرْحِ اللُّمَعِ لابْنِ جِنِّيٍّ، فَقَالَ: «ولِلْمَفْعُولِ لَهُ شُرُوْطٌ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَصْلُحَ في جَوَابِ «لِمَ».

الثَّاني: أَنْ يَصِحَّ جَعْلُهُ خبراً عَنِ الفِعْلِ العَامِلِ فيْه، كَقَوْلِكَ: «زُرْتُكَ طَمَعاً في بِرِّكَ» أَيْ: الَّذي حَمَلَنِيْ عَلَى زِيَارَتِكَ الطَّمَعُ[3]، أَوْ مبتدأً، كَقَوْلِكَ: «الطَّمَعُ حَمَلَنِي عَلَى زِيَارَتِي إِيَّاكَ».

الثَّالِثُ: أَنْ يَصِحَّ تَقْدِيْرُهُ باللاَّمِ.

الرَّابِعُ: أَنْ يكونَ العَامِلُ فيه مِنْ غَيْرِ لَفْظِه، فَلاَ يَجُوْزُ أَنْ يُجْعَلَ «زِيَارَةً» في قَوْلِكَ: «زُرْتُكَ زِيَارةً» مَفْعُولاً لَهُ، لأَنَّ المَصْدَرَ هُوَ الفِعْلُ في المَعْنَى، والشَّيءُ لا يكونُ عِلَّةً لِوُجُوْدِ نَفْسِه. انْتَهَى[4].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ١٥٢.

(٢) في الأصل: وقولك. انظر شرح المكودي: ١/ ١٥٢.

(٣) في الأصل: اطمع. انظر التصريح: ١/ ٣٣٥.

(٤) انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٣٣٥، إرشاد الطالب النبيل (١٨٤/أ). وفي شرح اللمع لابن برهان (١/ ١٢٦): وينبغي أن يكون العامل فيه فعلاً من غير لفظه، لأن الشيء لا يتوصل به إليه وإنما يتوصل به إلى غيره، وينبغي أن يكون باللام نحو «جئت لإكرامك». وفي توجيه اللمع قال ابن الخباز (١٤٣): «ومن أحكامه أنه جواب لم»، لأنه سؤال عن العلة، يقول القائل: «كففت عن شتم زيد»، فتقول له: لمه، فيقول: خيفة شره».

.... وإنْ شَرْطٌ فُقِدْ[١]

فَاجْرُرْهُ بِالحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّروطِ كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ

يَعْنِي: أَنَّهُ إِذَا فُقِدَتِ الشُّروطُ المذكورةُ أَوْ بَعْضُهَا، وَجَبَ جَرُّهُ بِاللَّامِ، وإنَّما[٢] اقْتَصرَ عَلَى اللَّامِ - وإِنْ كَانَ جَرُّهُ بِـ« البَاءِ» ومِنْ، وإلى « جَائِزاً »[٣] - لِكَثْرَةِ اللَّامِ، وَقِلَّةِ غَيْرِهَا مِمَّا[٤] ذُكِرَ.

وَقَوْلُهُ: « وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوْطِ » يَعْنِي: أَنَّ الشُّروطَ المَذْكورةَ لا تُوْجِبُ النَّصْبَ، بَلْ تُسَوِّغُهُ، فَيَجُورُ جَرُّه بِاللَّامِ مَعَ وُجُودِهَا، ثُمَّ مَثَّلَ ذَلِكَ بقولِهِ: « ذَا قَنِعْ لِزُهْدٍ ».

[١٠٧/أ] وَفُهِمَ مِنْ تَمْثِيْلِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ/ تَقْدِيْمُ المفعولِ لَهُ عَلَى عَامِلِهِ، ولا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالمَجْرُوْرِ، بَلْ هُوَ جَائِزٌ فِي المَجْرورِ والمَنْصوبِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا المُجَرَّدُ وَالعَكْسُ فِي مَصْحُوْبِ أَلْ وَأَنْشَدُوا

لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

يَعْنِي: أَنَّ المفعولَ لَهُ إِذَا كانَ مُجَرَّداً مِنَ الأَلفِ واللَّامِ والإِضَافةِ - يَقِلُّ أَنْ يَصْحَبَهُ لَامُ الجَرِّ، وإِنْ كانَ مُقْتَرِناً بِـ« أَلْ » - يَقِلُّ أَلاَّ يَصْحَبَهُ[٥] اللَّامُ فَنَحْوُ « قُمْتُ لإِكرامِكَ » قليلٌ، و« إِكراماً لَكَ » كَثِيرٌ، وَنَحْوُ « قُمْتُ الإِكرامَ » قليلٌ، و« للإِكْرَامِ » كثيرٌ.

ثُمَّ أَتَى بِشَاهِدٍ عَلَى نَصْبِ مَصْحُوْبِ « أَلْ »، فَقَالَ:

.... وأَنْشَدُوا

لاَ أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ[٦]

---

(١) في الأصل: فقط. انظر الألفية: ٦٩.

(٢) في الأصل: ونما. انظر شرح المكودي: ١/ ١٥٢.

(٣) في الأصل: جائز. انظر شرح المكودي: ١/ ١٥٢.

(٤) في الأصل: هما. انظر شرح المكودي: ١/ ١٥٢.

(٥) في الأصل: يصحبها.

(٦) من الرجز، قال العيني: « أقول: هذا رَجَزُ راجزٍ لم أقف على اسمه ». قوله: « ولو توالت » أي: =

فـ«الجُبْنَ» مفعولٌ لَهُ، وَهُوَ مَقْرُوْنٌ بـ«أَلْ»، وَجَاءَ منصوباً عَلَى قِلَّة، والأَكْثَرُ فيْه أَنْ يكونَ مجروراً، و«الجُبْنُ»: الخَوْفُ، يُقَالُ: رَجُلٌ جَبَانٌ، وامْرَأَةٌ[١] جَبَانٌ[٢] و«الهَيْجَاءُ»: الحَرْبُ[٣]، و«الزُّمَرُ»: الجَمَاعَاتُ[٤].

= ولو تتابعت. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف.
انظر شرح المكودي: ١/١٥٣، التصريح على التوضيح: ١/٣٣٦، الشواهد الكبرى: ٣/٦٩، شرح ابن الناظم: ٢٧٢، شرح ابن عقيل: ١/١٩٥، شرح الأشموني: ٢/١٢٥، شرح المرادي: ٢/٦٩، شواهد الجرجاوي: ١١٨، الهمع: ١/١٩٥، الدرر اللوامع: ١/١٦٧.

(١) في الأصل: الواو. ساقط. انظر شرح المكودي: ١/١٥٣.
(٢) انظر اللسان: ١/٥٣٩ (جبن)، شرح المكودي: ١/١٥٣، الشواهد الكبرى: ٣/٦٩.
(٣) انظر اللسان: ٦/٤٧٣٣ (هيج)، شرح المكودي: ١/١٥٣، الشواهد الكبرى: ٣/٦٩.
(٤) في الأصل: والجماعات. انظر شرح المكودي: ١/١٥٣، وانظر اللسان: ٣/١٨٦٢ (زمر)، الشواهد الكبرى: ٣/٧٠.

الباب الثاني والعشرون
المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

المَفْعُوْلُ فِيْهِ وَهُوَ المُسَمَّى ظَرْفاً[1]

الظَّرْفُ[2] وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنا ... في باطِّرادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

اسْتُفِيْدَ مِنْ هَذه التَّرْجَمَةِ أَنَّ لِهَذَا النَّوْعِ مِنَ المَفَاعِيْلِ اسْمَيْنِ: مَفْعُوْلٌ فِيْهِ وَظَرْفٌ، وَسَمَّاهُ الفَرَّاءُ: مَحَلاً[3]، والكِسَائِيُّ/ [١٠٧/ب] : صِفَةً[4].

---

(١) هذا عند البصريين، وهو لغة الوعاء. واعترضهم الكوفيون بأن الظرف الوعاء المتناهي الأقطار، كالجراب والعدل، وليس اسم الزمان والمكان كذلك. وأجيب: بأنهم تجوزوا في ذلك واصطلحوا عليه ولا مشاحة في الاصطلاح. وهو اصطلاحاً: ما ضمن معنى «في» باطراد، من اسم وقت، أو اسم مكان، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما أو جارٍ مجراه. وحده ابن الحاجب بقوله: هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان. وفي تاج علوم الأدب: هو اسم زمان أو مكان لفعل مذكور أو مقدر، نحو «قعدت يوم الجمعة أو عندك، أو زَيْدٌ مكانَهُ».

انظر أوضح المسالك: ١٠٦، التصريح على التوضيح: ١/٣٣٧، شرح الأشموني: ٢/١٢٥، شرح الكافية للرضي: ١/١٨٣، تاج علوم الأدب: ٢/٦٩١، التعريفات للجرجاني: ٢٢٤، شرح المرادي: ٢/٩٠، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٦٧٥، التسهيل: ٩١، شرح ابن عقيل: ١/١٩٦، الهمع: ٣/١٣٦، معجم المصطلحات النحوية: ١٤٢، حاشية الصبان: ٢/١٢٥، معجم مصطلحات النحو: ٢٤٤، معجم النحو: ٣٥٦، ارتشاف الضرب: ٢/٢٢٥.

(٢) في الأصل: والظرف. انظر الألفية: ٧٠.

(٣) قال الفراء في قوله تعالى: ﴿الحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ ووجه الكلام الرفع لأن الاسم إذا كان في معنى صفة أو محل – قوي إذا أسند إلى شيء، ألا ترى أن العرب يقولون: هو رجل دونك، وهو رجل دون «فيرفعون إذا أفردوا، وينصبون إذا أضافوا».

انظر معاني الفراء: ١/١١٩، التصريح على التوضيح: ١/٣٣٧، الإنصاف: ١/٥١، حاشية الخضري: ١/١٩٦، حاشية الصبان: ٢/١٢٥، مصطلحات الكوفيين النحوية: ١٤٨، ارتشاف الضرب: ٢/٢٢٥.

(٤) ولعل ذلك باعتبار الكينونة فيه.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٣٣٧، الإنصاف: ١/٥١، حاشية الخضري: ١/١٩٦، حاشية الصبان: ٢/١٢٥، مصطلحات الكوفيين النحوية: ١٤٨–١٤٩، ارتشاف الضرب: ٢/٢٢٥.

ثُمَّ قَسَّمَ الظَّرْفَ إلى زَمَانٍ، وإلى مَكَانٍ.

وَشَمِلَ قَوْلُهُ: «وَقْتٌ أو مَكَانٌ» الظَّرْفَ، وَغَيْرَ الظَّرْفِ.

وأَخْرَجَ بقَوْلِه: «ضُمِّنَا في» مَا لَيْسَ بِظَرْفٍ مِنَ الزَّمانِ والمَكَانِ، نَحْوُ «يَوْمُ الجُمُعَةِ مُبَارَكٌ، وأَعْجَبَنِي مَوْضِعُ جُلُوسِكَ».

وَأَخْرَجَ بقَوْلِه: «باطِّرَادٍ» المَكَانَ المُخْتَصَّ المَنْصُوبَ بـ«دَخَلَ» نَحْوُ «دَخَلْتُ المَسْجِدَ والدَّارَ» فإنَّهُ غَيْرُ ظَرْفٍ، لأَنَّهُ يَطَّرِدُ نَصْبُهُ مَعَ سَائِرِ الأَفْعَالِ، فَلاَ تَقُولُ: «صَلَّيْتُ المَسْجِدَ، وجَلَسْتُ الدَّارَ»، وَفُهِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ «المَسْجِدَ» مِنْ نَحْوِ «دَخَلْتُ المَسْجِدَ» لَيْسَ بِظَرْفٍ، وَفِيْهِ[1] ثَلاَثَةُ أَقْوَالٍ:

قِيْلَ: تَشْبِيْهاً بالمَفْعُوْلِ به[2].

وَقِيْلَ: عَلَى الظَّرْفِ[3].

وَقِيْلَ: مَفْعُولٌ، و«دَخَلْتُ» مُتَعَدٍّ[4].

---

(١) أي: في نصبه.

(٢) وذلك بعد إسقاط الخافض على وجه التوسع والمجاز، وإليه ذهب الناظم حيث قال: فإن كان الفعل المتعلق بالمكان المختص «دخل» جاز أن يتعدى إليه بنفسه لا على أنه ظرف، بل على أنه مفعول به متعد إليه بحرف، ثم حذف حرف الجر تخفيفاً لكثرة الاستعمال، فوقع الفعل عليه ونصبه، كما يتفق لغيره. انتهى وهو مذهب الفارسي ونسبه ابن مالك لسيبويه.
انظر شرح المكودي: ١/١٥٤، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٦٨٣، شرح الأشموني: ٢/١٢٦، شرح المرادي: ٢/٩٠، شرح ابن يعيش: ١/١٩٦، شرح ابن الناظم: ٢٧٣، شرح ابن عقيل: ١/١٩٦، ارتشاف الضرب: ٢/٢٥٤، التصريح على التوضيح: ١/٣٣٩.

(٣) وأجرى مجرى المبهم من ظروف المكان، ونسبه الشلوبين والرضي وأبو حيان إلى سيبويه، ونسبه غيرهم إلى الجمهور. قال ابن مالك: ولو كان انتصاب المكان بعد «دخل» على الظرفية لجار أن يقع ذلك المنتصب خبر مبتدأ، إذ ليس في الكلام ما يكون ظرفاً لفعل، ولا يكون ظرفاً لمبتدأ.
انظر شرح المكودي: ١/١٥٤، شرح الرضي: ١/١٨٦، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٦٨٤، شرح المرادي: ٢/٩٠-٩١، شرح الأشموني: ٢/١٢٦، ارتشاف الضرب: ٢/٢٥٤، التصريح على التوضيح: ١/٣٤٠.

(٤) بنفسه: وهو مذهب الأخفش والمبرد والجرمي. وقال ابن مالك: ولا يجوز الحكم على «دخل» بأنه متعد بنفسه إلى المكان المختص، لأنه لو تعدى بنفسه إلى المكان على أنه مفعول به لتعدى إلى غير المكان، ولم يحتج معه إلى حرف جر في نحو قولهم «دخلت في الأمر».
انظر شرح المكودي: ١/١٥٤، شرح المرادي: ٢/٩١، المقتضب: ٤/٦٠، ٣٣٧، شرح الرضي: ١/١٨٦، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٦٨٤، شرح الأشموني: ٢/١٢٦، شرح ابن عصفور: ١/٣٢٨، شرح ابن يعيش: ٢/٤٤.

ثُمَّ مَثَّلَ بِظَرْفَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَكَانٌ، وَهُوَ «هُنَا».

والآخَرُ: زَمَانٌ، وَهُوَ «أَزْمُناً» جَمْعُ «زَمَانٍ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

فَانْصِبْهُ بالوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا ... كَانَ وإلاَّ فَانْوِهِ مُقَدَّرَاً

بَيَّنَ في هَذَا البَيْت أَنَّ حُكْمَ الظَّرْف النَّصْبُ، وأَنَّ النَّاصبَ لَهُ الوَاقِعُ فيْه من فعْلٍ، أَوْ مَا في مَعْنَاهُ، نَحْوُ «قَعَدْتُ أَمَامَكَ، وَسَرَّنِي قُدُومُكَ يَوْمَ الجُمُعَة، وأَنْتَ سَائِرٌ غَداً»، وأَنَّ العَاملَ فيه يكونُ ظاهراً، ويكونُ مُقَدَّراً/ . [١٠٨/أ]

وأَطْلَقَ في المُقَدَّرِ، فَشَملَ المُقَدَّرَ جوازاً نَحْوُ «يَوْمَ الجُمُعَة» لمَنْ قَالَ: «مَتَى (قَدمْتَ)[1]»، ووجوباً إِذَا وَقَعَ خبراً لذي خَبَرٍ، كـ«زَيْدٌ عنْدَكَ»، أَوْ صلةً، كـ«سَارَ الذَّي هُنَا»، أو صفةً، كـ«رَأَيْتُ طائراً فَوْقَ غُصْنٍ»، أو حَالاً، كـ«شَاهَدْتُ الهِلالَ بَيْنَ السَحَابِ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذاكَ وَمَا ... يَقْبَلُهُ المكَانُ إلاَّ مُبْهَمَا

نَحْوُ الجِهَاتِ والمَقَاديْرِ وَمَا ... صِيغَ مِنَ الفعْلِ كَمَرْمى مِنْ رَمَى

وَشَرْطُ كَوْن ذَا مَقيساً أَنْ يَقَعْ ... ظَرْفاً لِمَا في أَصْلِه مَعْهُ اجْتَمَعْ

يَعْني: أَنَّ أَسْماءَ الزَّمانِ كُلَّها قابلةٌ للظرفية مُبْهَمَهَا، ومُخْتَصَّهَا.

فالمُبْهَمُ منْهَا: ما دَلَّ عَلَى زَمانٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ، نَحْوُ «وَقْتٍ، وحِيْنٍ».

والمُختَصُّ: ما لَيْسَ بمُبْهَمٍ، كَأَسْمَاءِ الشُّهورِ والأَيَّامِ، وما عُرِّفَ بـ«أَلْ»، والمَعْدُوْد.

وفُهِمَ أَنَّ مُرادَهُ بكلِّ وَقْتٍ – المَبْهَمُ والمُخْتَصُّ من قَوْله:

.... وَمَا ... يَقْبَلُهُ[2] المَكَانُ إِلاَّ مُبْهَمَا

إِذْ لَيْسَ في مقابلة المُبْهَمِ إلا المُخْتَصُّ.

يَعْنِي: أَنَّ أسماءَ المَكَانِ لا يَقْبَلُ الظَّرفيةَ منْهَا إلا المُبْهَمُ.

وفُهِمَ منْهُ: أَنَّ المُخْتَصَّ لا يَقْبَلُهَا.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ١٥٤.

(٢) في الأصل: يقبلى. انظر الألفية: ٧١.

والمُخْتَصُّ مِنْ أسماء المَكَان: مَالَه صورةٌ، وحدودٌ محصورةٌ، نَحْوُ «الدَّارُ، والمَسْجِدُ، والجَبَلُ»، والمُبْهَمُ: ما لَيْسَ كَذَلِكَ.

وإنَّما اسْتَأْثَرَتْ أَسماءُ الزَّمان بصلاحية المُبْهَم منْهَا والمُخْتَصِّ للظَّرفية(١) عَلَى أَسْمَاء المَكَان، لأنَّ أَصْلَ(٢) العَوَامِلِ / الفِعْلُ، ودَلَالَتُهُ عَلَى الزَّمان أَقْوى مِنْ [١٠٨/ب] دَلَالَته عَلَى المَكَانِ، لأنَّه يدلُّ على الزَّمانِ بصيغته وبالالتزامِ، وعَلَى المكانِ بالالتزامِ فَقَطْ.

ثُمَّ شَرَعَ في بيانِ المُبْهَمِ، فَذَكَر ثلاثةَ أنواعٍ:

الأَوَّلُ: الجِهَاتُ الستُّ، نَحْوُ «أَمَامَ، وخَلْفَ، وَفَوْقَ، وتَحْتَ، ويَمِيْنَ، وشِمَالَ».

الثاني: المَقَادِيْرُ، نَحْوُ «فَرْسَخٍ، ومِيْلٍ، وبَرِيدٍ»(٣).

الثالث: ما صِيْغَ مِنَ الفِعْلِ، كـ«مَرْمَى، ومَذْهَبٍ».

وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: «كَمَرْمَى مِنْ رَمَى» أَنَّ «مَرْمَى» صِيْغَ مِنْ لَفْظِ «رَمَى»، ولَيْسَ كَذَلِكَ(٤).

ولا يَصِحُّ أَنْ يُحْمَلَ الفِعْلُ هُنَا عَلَى الفِعْلِ الاصْطِلاحيِّ، بَلْ عَلَى الفِعْلِ اللُّغَويِّ، وَهُوَ المَصْدَرُ، فَيَكُوْنُ قَوْلُهُ: «مِنْ رَمَى» عَلَى حَذْفِ مضافٍ، أَيْ: مَصْدَرِ «رَمَى»(٥).

---

(١) في الأصل: بالظرفية. انظر التصريح: ١/ ٣٤٢.

(٢) في الأصل: الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ١٥٥.

(٣) الفرسخ: ثلاثة أميال أو ستة، سمي بذلك لأن صاحبه إذا مشى قعد واستراح من ذلك، فكأنه سكن، وهو واحد الفراسخ، فارسي معرب. والميل من الأرض: قدر منتهى مد البصر، والجمع أميال وميول، وقيل للأعلام المبنية في طريق مكة أميال، لأنها بنيت على مقادير مد البصر من الميل إلى الميل، وكل ثلاثة أميال فرسخ. والبريد: فرسخان، وقيل: ما بين كل منزلين بريد.
انظر اللسان: ٥/ ٣٣٨١ (فرسخ)، ٦/ ٤٣١١ (ميل)، ١/ ٢٥٠ (برد).

(٤) انظر شرح المكودي: ١/ ١٥٥، وفي شرح المرادي (٢/ ٩٣): فإن قلت: ما يعني بالفعل في قوله: «وما صيغ من الفعل». قلت: ظاهر كلامه أنه الفعل الصناعي، كقوله: «مرمى» من «رمى»، وليس ذلك بجيد، لانه لم يصغ من الفعل، وإنما صيغ من المصدر، وإن حمل على الفعل اللغوي وهو المصدر فهو صحيح، لولا أن قوله: «من رمى» يبعده.

(٥) انظر شرح المكودي: ١/ ١٥٥، شرح المرادي: ٢/ ٩٣، قال الأزهري في إعراب الألفية (٥٥): «ومن رمى»: متعلق بحال محذوفة على تقدير مضاف بين «من» ومجرورها على عادته، والتقدير: الذي صيغ من الفعل الحقيقي كـ«مرمى» حال كونه مشتقاً من مصدر =

وما صِيغَ مِنَ الفِعْلِ لا يَنْصِبُهُ إلاَّ ما اجْتَمَعَ مَعَهُ في الأَصْلِ، وإلى ذَلِكَ أَشارَ بقولِهِ:

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيْساً ... . البيت

يَعْنِي: أَنَّ شَرْطَ القِياسِ في نَصْبِ هَذَا النَّوعِ - وَهُوَ المُشْتَقُّ - أَنْ يَنْصِبَهُ عاملٌ اجْتَمَعَ مَعَهُ في الأَصْلِ المُشْتَقِّ مِنْهُ، نَحْوُ «رَمَيْتُ مَرْمَى».

وشَمِلَ قَوْلُهُ: «لِمَا في أَصْلِه» الفِعْلَ، وغَيْرَهُ مِمَّا اشْتُقَّ مِنَ المَصْدَرِ، نَحْوُ «أَنَا رَامٍ مَرْمَى، وأعْجَبَنِي جُلُوسُكَ مَجْلِساً».

وفُهِمَ مِنْ قوله: «وشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيساً» أَنَّ العَامِلَ فيه قَدْ يكونُ غَيْرَ مُجْتَمِعٍ مَعَهُ في الأَصْلِ المُشْتَقِّ مِنْهُ، وأَنَّ ما نَصَبَهُ عاملٌ مِنْ غَيْرِ (مَا)[1] ذُكِرَ غَيْرُ مَقِيسٍ، وذَلِكَ نَحْو قَوْلِهِمْ: «زَيْدٌ مِنِّي مَزْجَرَ الكَلْبِ، ومَقْعَدَ القَابِلَةِ، ومَنَاطَ الثُّرَيَّا»، والعَامِلُ في هَذِه الاستقرارُ، ولَيْسَ مِمَّا / اجْتَمَعَ مَعَهُ في الأَصْلِ، ولَوْ عَمِلَ [١٠٩/أ] في «مَزْجَرَ»: «زَجَرَ» وفي «مَقْعَدَ»: «قَعَدَ»، وفي «مَنَاطَ»: «نَاطَ» لَكَانَ مَقِيساً.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَمَا يُرَى ظَرْفاً وغَيْرَ ظَرْفِ ... فَذَاكَ ذُوْ تَصَرُّفٍ في العُرْفِ

وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الذَّي لَزِمْ ... ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الكَلِمْ

يَعْنِي: أَنَّ ما يُسْتَعْمَلُ مِنْ أَسْماءِ الزَّمانِ والمَكَانِ ظرفاً تارةً، وغَيْرَ ظرفٍ أُخْرَى، فَإِنَّهُ يُسَمَّى في عُرْفِ النَّحْوِيين واصْطِلاحِهِم: مُتَصَرِّفاً، نَحْوُ «يَوْمٍ، وَمَكَانٍ» فَيُسْتَعْمَلُ[2] ظرفاً نَحْوُ «خَرَجْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ»، «وجَلَسْتَ مَكَانَكَ»، وغَيْرَ ظَرفٍ نَحْوُ «أَعْجَبَنِي يَوْمُ الجُمُعَةِ، ونَظَرْتُ إلى مَكَانِكَ».

وأَمَّا ما يَلْزَمُ الظَّرفيةَ ولا يَخْرُجُ عَنْهَا البَتَّةَ، نَحْوُ «سَحَرَ» مِنْ يَوْمٍ بِعَيْنِه و«قَطُّ»[3]، أَوْ لا يَخْرُجُ عَنْهَا إلاَّ إلى شِبْهِهَا - (والمُرَادُ بِشِبْهِهَا)[4]: الجَرُّ بـ«مِنْ» نَحْوُ «عِنْدَ»[5] -، فإِنَّه لا يُسْتَعْمَلُ إلاَّ ظرفاً نَحْوُ «جَلَسْتُ عِنْدَكَ»، أَوْ مجروراً بـ«مِنْ» نَحْوُ «خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِكَ» فإِنَّهُ يُسَمَّى في الاصْطِلاحِ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ.

= «رمى». وقال السيوطي في البهجة (٨٢): كـ«مرمى» من رمى «أي: مادته». وانظر شرح دحلان: ٨٣، شرح الأشموني ٢/١٢٩.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٥٦.

(٢) في الأصل: يستعمل. انظر شرح المكودي: ١/١٥٦.

(٣) في الأصل: فقط. انظر شرح المكودي: ١/١٥٦.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٥٦.

(٥) في الأصل: بيت عند. انظر شرح المكودي: ١/١٥٦.

ثُمَّ قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ   وذَاكَ في ظَرْفِ الزَّمانِ يَكْثُرُ

يَعْنِي: أَنَّ المَصْدَرَ يَنُوبُ عَنْ ظرفِ المكانِ وظَرْفِ الزَّمانِ، إلاَّ أنَّ نِيَابَتَهُ عَنْ ظرفِ المَكَانِ قليلةٌ، وفُهِمَ ذلك مِنْ قوله: «وَقَدْ يَنُوبُ»، ونِيَابَتَهُ عَنْ ظرفِ الزَّمانِ[1] كثيرةٌ، وَصَرَّحَ بِذَلِكَ في قوله: «يَكْثُرُ»، ونِيَابَتُهُ عَنْهُمَا هِيَ[2] مِنْ بَابِ حَذْفِ المُضَافِ، وإقامةِ المُضَافِ إليه مَقَامَهُ.

فَمِنْ نِيَابَتِه/ عَنْ ظَرْفِ المَكَانِ قَوْلُهُمْ: «جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ» أَيْ: مَكَانَ [١٠٩/ب] قُرْبِ[3] زَيْدٍ، وَمِنْ نِيَابَتِه عَنْ ظَرْفِ الزَّمانِ قَوْلُهُمْ: «أَتَيْتُكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ، وخُفُوقَ النَّجْمِ» أَيْ: وَقْتَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، ووَقْتَ خُفُوقِ النَّجْمِ.

---

(١) في الأصل: المكان. انظر شرح المكودي: ١/١٥٧.

(٢) في الأصل: هو. انظر شرح المكودي: ١/١٥٧.

(٣) في الأصل: قريب. انظر شرح المكودي: ١/١٥٧.

الباب الثالث والعشرون

المفعول معه

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

المَفْعُوْلُ مَعَهُ

يُنْصَبُ تَالِي الوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ في نَحْوِ سِيْرِي والطَّرِيْقَ مُسْرِعَهْ

المَفْعُوْلُ مَعَهُ: هُوَ الاسْمُ المُنْتَصِبُ المَذْكورُ بَعْدَ الواوِ التَّي بِمَعْنى: «مَعَ» أي: الدَّالة عَلَى المُصَاحَبَة منْ غَيْرِ تَشْرِيكٍ في الحُكْمِ[1].

وقَدْ اسْتَغْنَى النَّاظِمُ عَنِ الحَدِّ بالمثالِ، وذَكَرَ أنَّ حُكْمَ المَفْعُوْلِ مَعَهُ النَّصْبُ، ثُمَّ مَثَّلَهُ بقولِه: «سِيْرِي والطَّريقَ» أي: مَعَ الطَّريقِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

بِمَا مِنَ الفِعْلِ وشِبْهِهِ سَبَقْ ذَا النَّصْبُ لا بالوَاوِ في القَوْلِ الأَحَقْ

لَمَّا ذَكَرَ في البَيْتِ الذَّي قَبْلَهُ أَنَّ المَفْعُوْلَ مَعَهُ يُنْصَبُ - بَيَّنَ هُنَا النَّاصِبَ لَهُ[2].

---

(١) وقال ابن هشام: وهو اسم فضلة تال لواو بمعنى «مع» تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه، كـ«سرت والنيل»، و«أنا سائر والنيل». وفي التعريفات: هو المذكور بعد الواو المصاحبة معمول فعل لفظاً نحو: «استوى الماء والخشبة» أو معنى نحو «ما شأنك وزيداً».

انظر في ذلك شرح المكودي: ١/١٥٧، أوضح المسالك: ١٠٩، شرح الأشموني: ٢/١٣٤، التصريح على التوضيح: ١/٣٤٢، شرح الرضي: ١/١٩٤، شرح ابن عقيل: ١/٢٠٠، الهمع: ٣/٢٣٥، شرح المرادي: ٢/٩٧، تعريفات الجرجاني: ٢٢٥، تاج علوم الأدب: ٢/٧٠٥، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٦٨٧، الفوائد الضيائية: ١/٣٧٨، ارتشاف الضرب: ٢/٢٨٥، معجم المصطلحات النحوية: ١٧٨، معجم مصطلحات النحو: ٢٤٤، معجم النحو: ٣٦٥.

(٢) وفي ناصبه أقوال:

أحدها: وهو الأصح أنه ما تقدمه من فعل أو شبهه، وبه قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين.

=

وَفُهِمَ مِنْ قَوْله: «بمَا منَ الفعْلِ وشبْهه» أَنَّهُ لا يَعْمَلُ فيه العَاملُ المَعْنَوِيُّ، كاسْمِ الإشَارةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سيبويه[١] والجُمْهور[٢].

والمُرادُ بـ«شبْه الفعْلِ»: اسْمُ الفَاعلِ، واسْمُ المَفْعُولِ، والمَصْدَرُ.

فَمثَالُ الفعْلِ: «اسْتَوَى المَاءُ والخَشَبَةَ»، ومثَالُ شبْههِ: «المَاءُ مُسْتَوٍ والخَشَبَةَ»، و«أَعْجَبَني اسْتواءُ المَاءِ والخَشَبَةَ».

وفُهِمَ منْ قوله: «سَبَقْ» أَنَّ المفعولَ مَعَهُ لا يَتَقَدَّمُ عَلَى عامله[٣]، وَقوْلُهُ: «بالوَاوِ» إشارةٌ إلى مَذْهَب عَبْدِ القَاهرِ/ الجُرْجَانيِّ: أَنَّ النَّاصِبَ للمفعولِ مَعَهُ ـ الوَاوُ[٤]. [١١٠/أ]

= الثاني: أن ناصبه الواو، وعليه عبد القاهر الجرجاني، وذلك لاختصاصها بما دخلت عليه من الاسم فعملت فيه.

الثالث: أن ناصبه فعل مضمر بعد الواو، وعليه الزجاج، فإذا قلت: «ما صنعت وأباك»، فالتقدير: ولابست أباك.

الرابع: أن نصبه بالخلاف، ونسبه ابن مالك للكوفيين.

وفي الارتشاف: وذهب الأخفش ومعظم الكوفيين إلى أن الواو مهيئة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف، وذهب بعض الكوفيين إلى أن الناصب هو الخلاف لما لم يشرك الأول في الإعراب الذي له.

انظر في ذلك التصريح على التوضيح: ١/٣٤٣-٣٤٤، شرح الأشموني: ٢/١٣٥-١٣٦، شرح الرضي: ١/١٩٥، الجمل للجرجاني: ٢٠، الإنصاف: ١/٢٤٨، شرح المرادي: ٢/٩٨، حاشية الصبان: ٢/١٣٦، تاج علوم الأدب: ٢/٧٠٧-٧٠٩، ارتشاف الضرب: ٢/٢٨٥-٢٨٦، شرح ابن يعيش: ٢/٤٩.

(١) قال سيبويه في الكتاب (١/١٥٦): «وأما» هذا لك وأباك «فقبيح أن تنصب» الأب «لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل».
وانظر شرح المكودي: ١/١٥٧، التصريح على التوضيح: ١/٣٤٣، شرح المرادي ٢/٩٧، الهمع: ٣/٢٣٨، ارتشاف الضرب: ٢/٢٨٥.

(٢) وأجاز أبو علي في قول الشاعر:

هَذَا ردَائِي مَطْوِيًّا وَسِرْبَالا

أن يكون العامل فيه «هذا». وأجاز بعضهم إعمال الظرف وحرف الجر.
انظر شرح المرادي: ٢/٩٧-٩٨، شرح المكودي: ١/١٥٧، الهمع: ٣/٢٣٨، التصريح على التوضيح: ١/٣٤٣، ارتشاف الضرب: ٢/٢٨٥-٢٨٦، حاشية الصبان: ٢/١٣٧.

(٣) هذا متفق عليه، وأما تقديمه على مصاحبه فهو ممتنع أيضاً عند الجمهور، وأجازه ابن جني، فيقال: «استوى والخشبة الماء» لوروده في العطف، قال الشاعر:

عَلَيْكِ ورَحْمَةُ اللّه السَّلامُ

انظر الهمع: ٣/٢٣٩-٢٤٠، شرح المرادي: ٢/٩٨، ارتشاف الضرب: ٢/٢٨٧.

(٤) قال عبد القاهر الجرجاني في الجمل (٢٠) في أقسام الحرف: ما ينصب فقط وهي سبعة: =

وَرُدَّ: بِأَنَّ الوَاوَ لَوْ كانتْ عاملةً لاتَّصَلَ بِهَا، إِذَا كانَ ضَمِيْراً، كَمَا في سَائِرِ الحُرُوْفِ النَّاصِبَةِ[١].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وبَعْدَ ما استِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ ... بفعلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ

يَعْني: أَنَّهُ يَجُوْزُ نَصْبُ ما بَعْدَ الوَاوِ إِذَا تَقَدَّمَهَا «كَيْفَ»، أَوْ «مَا» الاسْتِفْهَامِيَّةُ عَلَى تَقْدِيْرِ[٢] «تَكُوْنُ»، نَحْوُ «كَيْفَ أَنْتَ وقَصْعَةً مِنْ ثَرِيْدٍ»، و«مَا أَنْتَ وَزَيْداً»، التَّقْدِيرُ: كَيْفَ تَكُوْنُ وقَصْعَةً، وما تَكُوْنُ وزيداً[٣]، و«كَانَ» المُقَدَّرَةُ نَاقِصَةٌ، و«كَيْفَ» و«مَا» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ.

وفُهِمَ مِنْ قوله: «بَعْضُ العَرَبْ» أَنَّ بَعْضَهُمْ لا يَنْصِبُ بَعْدَ هَذِهِ الوَاوِ، بَلْ يَرْفَعُ عَطْفاً عَلَى ما قَبْلَهَا، وَهُوَ أَفْصَحُ اللُّغَتَيْنِ لِعَدَمِ الحَذْفِ[٤].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

والعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بلا ضَعْفٍ أَحَقْ ... والنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

والنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ العَطْفُ يَجِبْ ... أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

الاسْمُ الصَّالِحُ لِكَوْنِه مفعولاً مَعَهُ عَلَى ثلاثة أَقْسَامٍ: قِسْمٍ يَتَرجَّحُ عَطْفُهُ عَلَى النَّصْبِ عَلَى المَعِيَّةِ، وقِسْمٍ يَتَرَجَّحُ نصبهُ عَلَى المَعِيَّةِ عَلَى العَطْفِ، وقِسْمٍ يَمْتَنِعُ فيه العَطْفُ.

وقَدْ أَشَارَ إِلى القِسْمِ الأَوَّلِ بقولِهِ:

= الأول: بالواو، بمعنى: مع، نحو قولك: «استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، وكنت وزيداً كالأخوين»، ولا تنصب الواو بمعنى: «مع» إلا وقبلها فعل نحو «استوى» من قولك: «استوى الماء والخشبة»، انتهى.
وانظر الهمع: ٣/٢٣٨، شرح المرادي: ٢/٩٨، شرح الرضي: ١/١٩٥، شرح الأشموني: ٢/١٣٥، التصريح على التوضيح: ١/٣٤٤، تاج علوم الأدب: ٢/٧٠٨، ارتشاف الضرب: ٢/٢٨٦.

(١) وبانه لا نظير لها، إذ لا يعمل الحرف نصباً إلا وهو مشبه الفعل. انظر الهمع: ٣/٢٣٨، التصريح على التوضيح: ١/٣٤٤، شرح الرضي: ١/١٩٥، شرح الأشموني: ٢/١٣٥.

(٢) في الأصل: تقديره. انظر شرح المكودي: ١/١٥٨.

(٣) في الأصل: الواو ساقط. انظر شرح المكودي: ١/١٥٨.

(٤) انظر شرح المكودي: ١/١٥٨، التصريح على التوضيح: ١/٣٤٣، المطالع السعيدة: ٣٣٦، شرح الأشموني: ٢/١٣٨، شرح الرضي: ١/١٩٧، شرح دحلان: ٨٤. ومنع بعض المتأخرين – كابن الحاجب – النصب في هذا، ورد بالسماع، كقوله:

فَمَا أَنْتَ والسَّيْرَ في مَتْلَفٍ

ونحو «ما أنت وزيداً، وكيف أنت وزيداً، وكيف أنت وقصعة من ثريد».
انظر الهمع: ٣/٢٤٢، تاج علوم الأدب: ٢/٧٠٦، شرح الكافية للرضي: ١/١٩٦–١٩٧.

والعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بلا ضَعْفٍ أَحَقْ

يَعْني: إنْ أَمْكَنَ العَطْفُ بلا ضَعْفٍ كَانَ راجحاً عَلَى النَّصْبِ عَلَى المَعيَّة، نَحْوُ/ «قَامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو»، الأَرْجَحُ عَطْفُ «عَمْرٍو» عَلَى «زَيْدٍ»، لأَنَّهُ لا ضَعْفَ [١١٠/ب] فيْه، ويَجُوْزُ النَّصْبُ.

ثُمَّ أَشَارَ إلى القِسْمِ الثَّاني بقوله:

والنَّصْبُ مُخْتارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

يَعْني: أَنَّ النَّصْبَ عَلَى المَعيَّة أَرْجَحُ مِنَ العَطْفِ عنْدَ ضَعْفِ عَطْفِ النَّسَقِ، نَحْوُ «قُمْتُ وزَيْداً»، لأَنَّ العَطْفَ عَلَى ضَميْرِ الرَّفْعِ المُتَّصلِ بغَيْرِ توكيدٍ ولا فَصْلٍ ضَعيْفٌ، فَلَوْ قُلْتَ: «قُمْتُ أَنَا وزَيْدٌ»، كَانَ العَطْفُ أَحَقَّ لِعَدَمِ الضَّعْفِ.

ثُمَّ أَشَارَ إلى القِسْمِ الثَّالث بقوله:

والنَّصْبُ إنْ لَمْ يَجُزِ العَطْفُ يَجِبْ

يَعْنِيْ: أَنَّ نَصْبَ ما بَعْدَ الوَاوِ حَيْثُ لا يَجُوْزُ العَطْفُ واجبٌ، وشَمِلَ صُوْرَتينِ:

إحْدَاهُمَا[١]: ما لا يَجُوْزُ فيه العَطْفُ لِمَانِعٍ[٢] لَفْظِيٍّ، نَحْوُ «مَالَكَ وزَيْداً» لأَنَّ العَطْفَ على الضَّميرِ المَجْرورِ مِنْ إعادَةِ الجَارِّ ممتنعٌ عنْدَ الجُمْهُورِ[٣].

والأُخْرَى: لا يَجُوْزُ العَطْفُ لِمَانعٍ مَعْنَوِيٍّ، نَحْوُ «جَلَسْتَ والحَائطَ»، ومِنْهُ: «سِيْري والطَّريقَ».

ثُمَّ إنَّ ما لا يجوزُ فيه عَلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٍ يَتَعَيَّنُ أَنْ يكونَ مفعولاً مَعَهُ - كَمَا تَقَدَّمَ -، وقِسْمٍ يَمْتَنعُ أَنْ يكونَ مفعولاً مَعَهُ، فَيَجِبُ اعْتِقَادُ عاملٍ مُضْمَرٍ، وإلى ذَلِكَ أَشَارَ بقولِه:

أَوِ اعْتَقِدْ[٤] إضْمَارَ عَاملٍ تُصِبْ

---

(١) في الأصل: أحديهما. انظر شرح المكودي: ١/ ١٥٩.

(٢) في الأصل: المانع. انظر شرح المكودي: ١/ ١٥٩.

(٣) أي: جمهور البصريين، لا النحويين، لأن الكوفيين وبعض البصريين - كالأخفش ووافقه الناظم - لا يوجبون إعادة الجار. كذا قال البعض. وقيل: إن أهل الأمصار انضموا في المنع إلى أكثر البصريين، فصار المجموع أكثر من الكوفيين وبعض البصريين، فصحت إرادة جمهور النحويين.
انظر شرح المكودي: ١/ ١٥٩، شرح المرادي: ٢/ ١٠٠، ٣/ ٢٣١، الأشموني مع الصبان: ٢/ ١٤٠، شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٢٤٦، التسهيل: ١٧٧-١٧٨، شرح ابن عصفور: ١/ ٢٤٣، ٢٤٤، الإنصاف: ٢/ ٤٦٣، التصريح على التوضيح: ٢/ ١٥١.

(٤) في الأصل: واعتقد. انظر الألفية: ٧٣.

أَيْ: إِذَا لَمْ يَصِحْ عَطْفُهُ، ولا نَصْبُهُ عَلَى المَعِيَّةِ فَيُعْتَقَدُ أَنَّ ناصِبَهُ مُضْمَرٌ، وذَلِكَ كَقَوْلِ[1] الشَّاعِرِ:

١٠٥– عَلَفْتُهَا تِبناً وماءً بَارِدًا

[١١١/أ] فَهَذَا ونَحْوُه لا يَجُوزُ/ فيه العَطْفُ، ولا النَّصْبُ عَلَى المَعِيَّةِ، فَيَكونُ «ماءً» مفعولاً بفعلٍ مُضْمرٍ تَقْدِيرُهُ: وسَقَيْتُهَا.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ قَوْلُهُ:

أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عاملٍ تُصِبْ

فِيمَا يَمْتَنِعُ عَطْفُهُ، ويُنْصَبُ عَلَى المَعِيَّةِ، كَقَوْلِه عَزَّ وجَلَّ: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] (فَيَمْتَنِعُ عَطْفُ «شُرَكَاءَكُمْ»)[2] عَلَى «أَمْرَكُمْ»، لأَنَّ «أَجْمَعَ» بمَعْنَى: عَزَمَ، لا يَنْصِبُ إِلاَّ الأَمْرَ ونَحْوَهُ، ويَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى المَعِيَّةِ، أَيْ: مَعَ شُرَكَائِكُمْ، أَوْ يكونُ مفعولاً بفعلٍ مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ: واجْمَعُوا شُرَكَاءَكُمْ[3].

---

(١) في الأصل: قول. انظر شرح المكودي: ١/١٥٩.

١٠٥– من الرجز لذى الرمة غيلان في ملحقات ديوانه (٧٤٦– المكتب الإسلامي)، وقبله:

لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِداً

والمشهور أن له عجزاً، وهو:

حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاها

الضمير في «علفتها» يرجع إلى الدابة التي يريدها الراجز، ويروى: «بدت» بدل «شتت» ومعناها واحد كما في العيني، وقال البغدادي: وشتت بمعنى أقامت شتاء و«همالة» أي: كثيرة الجريان. والشاهد في قوله: «وماء» حيث أنه لا يصح فيه العطف على «تبناً»، لأن الماء لا يعلف، ولا يصح النصب على المعية أيضاً لأن العلف والماء لا يكونان دفعة واحدة، ولكن هو معمول لعامل محذوف تقديره: وسقيتها. وذهب بعضهم إلى أنه لا حذف فيه، وأن العامل المذكور يؤول بعامل يصح تسليطه عليهما معاً، فيؤول «علفتها» بـ«ناولتها».

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/١٥٩، التصريح على التوضيح: ١/٢٤٦٥، الشواهد الكبرى: ٣/١٠١، شرح ابن يعيش: ٢/٨، الخزانة: ٣/١٣٩، مغنى اللبيب (رقم): ١٠٧٠، شواهد المغني: ١/٥٨، ٢/٩٢٩، أبيات المغني: ٧/٣٢٣، شواهد المفصل والمتوسط: ١/٨٦، الخصائص: ٢/٤٣١، الإنصاف: ٦١٣، الهمع (رقم): ١٥٩٢، الدرر اللوامع: ٢/١٦٩، شذور الذهب: ٢٤٠، شواهد الفيومي: ٧٨، شرح الأشموني: ٢/١٤٠، اللسان (قلد)، شرح ابن عقيل: ١/٢٠٢، شواهد الجرجاوي: ١١٩، شرح ابن الناظم: ٢٨٦، شرح المرادي: ٢/١٠١، ٣/٢٣٧، شرح دحلان: ٨٥، البهجة المرضية: ٨٤، كاشف الخصاصة: ١٣٧، الكوكب الدري للأسنوي: ٢/٦٦٩، معاني الفراء: ١/١٤، ٣/١٢٤، ارتشاف الضرب: ٢/٢٩٠.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح المكودي: ١/١٥٩.

(٣) من «جَمَعَ». انظر شرح المكودي: ١/١٥٩.

الباب الرابع والعشرون
الاستثناء

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

الاسْتِثْنَاءُ

ما اسْتَثْنَتِ الأَ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ   وَبَعْـدَ نَفْـيٍ أَوْ كَنَفْـيٍ انْتُخِبْ
إِتْبَاعُ ما اتَّصَلَ وانْصِبْ ما انْقَطَعْ   وَعَـنْ تَميمٍ فيـه إِبدَالٌ وَقَـعْ

الاسْتِثْنَاءُ: الإِخْرَاجُ بـ«إِلاَّ» أَوْ بإِحْدَى أَخَوَاتِهَا(١).

وأَدَوَاتُ الاسْتِثْنَاءِ أَرْبعةُ أقسامٍ: حَرْفٌ، واسمٌ، وفعلٌ، ومُشْتَرِكٌ بَيْنَ الفِعْلِ والحَرْف.

فالحَرْفُ: «إِلاَّ» وَهِيَ الأَصْلُ في أدواتِ الاستثناءِ لأنَّ غَيْرَهَا يُقَدَّرُ بِهَا، ولِذَا بدأَ بِهَا فَقَالَ:

ما اسْتَثْنَتِ إِلاَّ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ

يَعْنِي: أَنَّ المستثنى بـ«إِلاَّ» يَنْتَصِبُ(٢) إِذَا كَانَ تَامّاً.

---

(١) وفي التعريفات: هو إخراج الشيء من الشيء لولا الإخراج لوجب دخوله فيه، وهذا يتناول المتصل حقيقة وحكماً، ويتناول المنفصل حكماً فقط. وفي التسهيل: هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بـ «إلا» أو ما بمعناها بشرط الفائدة. وقال أبو حيان: وهو المنسوب إليه خلاف المسند للاسم الذي قبله بواسطة «إلا» أو ما في معناها. وهو لغة: استفعال من الثني بمعنى العطف، لأن المستثنى معطوف عليه بإخراجه من الحكم أو بمعنى الصرف لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه.
انظر شرح المكودي: ١/١٦٠، التسهيل: ١٠١، التعريفات: ٢٣، الهمع: ٣/٢٤٨، التصريح على التوضيح: ١/٣٤٦، الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي: ٩٦، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٧٠٠، شرح ابن عصفور: ٢/٢٤٨، شرح ابن يعيش: ٢/٧٥، تاج علوم الأدب: ٣/٧٥٢، الخضري مع ابن عقيل: ١/٢٠٣، ارتشاف الضرب: ٢/٢٩٤، معجم مصطلحات النحو: ٦٦، معجم المصطلحات النحوية: ٣٨، معجم النحو: ٣٤١.

(٢) في ناصب المستثنى أقوال:
فذهب البصريون إلى أن العامل هو الفعل أو شبهه بتوسط «إلا»، وعليه السيرافي وابن الباذش، وعزاه ابن عصفور وغيره إلى سيبويه والفارسي، وقال الشلوبين هو مذهب المحققين. =

واحْتَرَزَ بـ« المُسْتَثْنَى بإلاَّ » مِنَ المستثنى بغَيْرِهَا مِنْ أَدَوَاتِ الاسْتِثْنَاءِ.

احْتَرَزَ بـ« التَّامِّ » مِنَ المُفَرَّغِ[(١)].

و« التَّامُ »: هُوَ ما ذُكِرَ فيهِ المستثنى منه[(٢)]، وشَمِلَ المُوْجَبَ نَحْوُ « قَامَ

= وذهب ابن خروف إلى أن العامل هو الفعل أو شبهه من غير تقوية « إلا ». وقيل: إن المستثنى منصوب بفعل مقدر، وهو « استثنيت »، ونسبه السيرافي للزجاج والمبرد.

واختلف الكوفيون في ذلك: فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه « إلا »، وإليه ذهب المبرد والزجاج من البصريين وهو اختيار الناظم في التسهيل - وعزاه لسيبويه والمبرد - وابنه والهواري في شرحيهما، وغيرهم. قال المرادي: وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على كثير من شراح كتابه. وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أن « إلا » مركبة من « إن » و« لا »، ثم خففت « إن » وأدغمت في « لا » فنصبوا بها في الإيجاب، اعتباراً بـ« إن » وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ« لا ». وذهب الكسائي - فيما نقله السيرافي عنه - إلى أنه منصوب بـ« إن » مقدرة بعد « إلا » والتقدير في « قام القوم إلا زيداً »: قام القوم إلا أن زيداً لم يقم. وحكي عنه أيضاً أن انتصاب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول، وحكي عنه كذلك أنه منصوب لمخالفة الأول لأن المستثنى موجب له قيام بعد نفيه عن الأول أو عكسه، نقله عنه ابن عصفور. وذكر بعض المتأخرين: أن المستثنى ينتصب عن تمام الكلام، فالعامل فيه ما قبله من الكلام بدليل قولهم: « القوم إخوتك إلا زيداً »، وليس ههنا فعل ولا ما يعمل عمله، وهو مذهب الخليل وسيبويه، قال ابن عصفور: وهو الصحيح، وهو في ذلك بمنزلة التمييز.

انظر في ذلك: الإنصاف (مسألة:٣٤): ١/٢٦٠، التسهيل: ١٠١، شرح الأشموني مع الصبان: ٢/١٤٣، شرح ابن عقيل: ١/٢٠٣، شرح ابن الناظم: ٢٩٢، شرح الألفية للهواري (٩٠/ب)، الهمع: ٣/٢٥٢-٢٥٣، تاج علوم الأدب: ٣/٧٥٣-٧٥٤، الاستغناء: ٤٤-١٤٦، شرح الرضي: ١/٢٢٦، الجنى الداني: ٥١٦، شرح ابن عصفور: ٢/٢٥٢-٢٥٤، الكتاب: ١/٣٦٩، شرح المرادي: ٢/١٠٩، ارتشاف الضرب: ٢/٣٠٠.

(١) وهو أن يفرغ ما قبل « إلا » للعمل فيما بعدها، فيزول بذلك ما كنت تستثني منه، ولا يتأتى التفريغ إلا مع نفي أو شبهه، وقد اجتمع النفي والنهي والاستفهام المشبه للنفي في قول ابن مالك في كافيته:

كَـلاَ تَـزُرْ إلاَّ فَتَـىً لا يَتَّبِعْ   إلاَّ الهُدَى وَهَلْ زَكَا إلاَّ الوَرِعْ

وفي شرح ابن الناظم: والاستثناء المفرغ هو أن يكون المخرج منه مقدراً في قوة المنطوق، نحو « ما قام إلا زيداً »، التقدير: ما قام أحد إلا زيد.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٣٤٨، التسهيل: ١٠١، المقرب: ١/١٦٧، الاستغناء: ٢٣٤، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٧٠٧، شرح ابن الناظم: ٢٨٨، الجنى الداني: ٥١٤.

(٢) قال ابن مالك: المراد بالتمام هنا أن يكون المستثنى منه مذكوراً ليتم به مطلوب العامل الذي قبل « إلا » نحو « انطلقوا إلا ابن ذا ».

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/٧٠٢-٧٠٣، شرح المكودي: ١/١٦٠، شرح المرادي: ٢/١٠٣، التصريح على التوضيح: ١/٣٤٨، الجنى الداني: ٥١٤.

القَوْمُ إلا زيداً»، والمَنْفِيَّ نَحْوُ «ما قَامَ أَحَدٌ/ إلا زيداً» إلاَّ أَنَّ الأَوَّلَ واجبُ [١١١/ب] النَّصْبِ، والثَّانِي فيهِ تَفْصِيلٌ، وإليهِ أَشَارَ بقولِه:

.... وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

إتْبَاعُ ما اتَّصَلَ ....

يَعْنِي: أَنَّ المستثنى بَعْدَ النَّفْيِ أَوْ ما أَشْبَهَهُ - وَهُوَ الاسْتِفْهَامُ والنَّهْيُ - إِذَا كانَ متَّصلاً اخْتِيرَ إِتْبَاعُهُ على نَصْبِه عَلَى الاستثناء، فَنَحْوُ «ما قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ» - بالرَّفع -، و«ما مَرَرْتُ بأَحَدٍ إِلاَّ زَيْدٍ» - بالجر - أَحْسَنُ مِنْ «ما قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زيداً» و«ما مَرَرْتُ بأَحَدٍ إِلاَّ زيداً» - بالنَّصْبِ فِيهِمَا -، والمُتَّصِلُ: ما كانَ المُسْتَثْنَى[١] بَعْضَ الأَوَّلِ[٢].

فإِذَا كانَ مُنْقَطِعاً - فَلُغَةُ أَهْلِ الحجَازِ وُجُوبُ النَّصْبِ على الاسْتِثْنَاءِ[٣]، وهَذِهِ اللُّغَةُ أَشَارَ إِلَيْهَا بقولِهِ: «وانْصِبْ مَا انْقَطَعْ»، المُنْقَطِعُ: ما كانَ المستثنى (فيه)[٤] مِنْ غَيْرِ جنسِ المستثنى منه[٥]، نَحْوُ «ما في الدَّارِ أَحَدٌ إِلاَّ وَتَداً».

---

(١) في الأصل: المتصل. انظر شرح المكودي: ١/ ١٦٠.

(٢) وقال ابن الحاجب: فالمتصل هو المخرج من تعدد لفظاً أو تقديراً بـ«إلا» أو إحدى أخواتها. واعترض الرضي على كون المتصل مخرجاً من متعدد، فقال: «قلنا: لا نسلم أن كون المتصل مخرجاً من متعدد من أجزاء ما هيته، بل حقيقة المستثنى متصلاً كان أو منقطعاً هو المذكور بعد «إلا» وأخواتها، مخالفاً لما قبلها نفياً أو إثباتاً، ثم نقول: كون المتصل داخلاً في متعدد لفظاً أو تقديراً من شرطه لا من تمام ما هيته، فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد، كما في جاءني القوم إلا حماراً» لمخالفة الحمار القوم في المجيء». انتهى.
انظر شرح المكودي: ١/ ١٦٠، شرح ابن عقيل: ١/ ٢٠٤، التصريح على التوضيح: ١/ ٣٤٩، شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٢٤، شرح الأشموني: ٢/ ١٤٢، الجنى الداني: ٥١٢، التسهيل: ١٠١، المقرب: ١/ ١٦٧، تاج علوم الأدب: ٣/ ٧٥٢، شرح الكافية لابن مالك: ٢/ ٧٠١، الفوائد الضيائية: ١/ ٤١٣، شرح ابن الناظم: ٢٨٧، ارتشاف الضرب: ٢/ ٢٩٦، معجم المصطلحات النحوية: ٣٨، معجم مصطلحات النحو: ٦٧.

(٣) وذلك لأنه لا يصح فيه الإبدال حقيقة من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، وعليه قراءة السبعة: ﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾ بنصب «اتباع» وفي الأشموني: أنها لغة جميع العرب سوى تميم.
انظر شرح المكودي: ١/ ١٦٠، شرح الأشموني: ٢/ ١٤٧، التصريح على التوضيح: ١/ ٣٥٣، شرح ابن عصفور: ٢/ ٢٦٦، شرح ابن عقيل: ١/ ٢٠٥، شرح المرادي: ٢/ ١٠٥.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ١٦٠.

(٥) وفي الاستغناء: هو عبارة عن أن تحكم على غير جنس ما حكمت عليه أولاً بخلاف أو نقيض ما حكمت به أولاً.
=

وأَمَّا بَنُوْ تميمٍ فيجوزُ فيه عندَ هُمْ التَّصْبُ - وَهُوَ أَرْجَحُ - والإِتْبَاعُ[١]، وإلى ذَلِكَ أَشَارَ بقولِهِ:

وَعَنْ تَمِيمٍ فيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

يَعْنِيْ: أَنَّ بني تميمٍ يُجِيْزُونَ في المنقطعِ الإبدالَ، فَيَقُولونَ: «ما فِيْهَا أَحَدٌ إلاَّ وَتَدٌ».

ثُمَّ قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ ... يَأتِي، ولَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

[١١٢/أ] يَعْنِي: أَنَّ المستثنى إِذَا كانَ مُقَدَّماً على المستثنى منه، بَعْدَ/ نَفْيٍ - قَدْ يَأتِي غَيْرَ منصوبٍ، فيكونُ مُفَرَّغاً لَهُ العَامِلُ الَّذِي قَبْلَ «إلاَّ»، وَيُعْرَبُ هُوَ بَدَلاً مِنْهُ.

قَالَ سيبويه: «حَدَّثَنِي يُونُسُ: أَنَّ قَوماً مِمَّنْ يُوْثَقُ بِعَرَبِيَّتِهِمْ يَقُولونَ: «مَالِيْ إلاَّ أَخُوكَ ناصرٌ»، فَيَجْعَلُوْنَ[٢] «نَاصِراً» بَدَلاً[٣].

= وقال ابن الحاجب: «والمنقطع المذكور بعدها - بقصد بعد» إلا «أو إحدى أخواتها - غير مخرج»، أي: غير مخرج من متعدد. والمنقطع يقدر عند البصريين بـ «لكن» المشددة، لأنه في حكم جملة منفصلة عن الأولى، فقولك: «ما في الدار أحد إلا حماراً» في تقدير: لكن فيها حماراً، على أنه استدراك مخالف لما بعد «لكن» فيه ما قبلها، غير أنهم اتسعوا فاجروا «إلا» مجرى «لكن». والكوفيون يقدرونه بـ «سوى». وزعم بعض النحويين ومنهم ابن يسعون أن «إلا» في الاستثناء المنقطع تكون مع ما بعدها، كلاماً مستأنفاً.

انظر شرح المكودي: ١/١٦٠، شرح ابن عقيل: ١/٢٠٤، التصريح على التوضيح: ١/٣٥٢، ارتشاف الضرب: ٢/٢٩٦، الجنى الداني: ٥١٢، شرح ابن الناظم: ٢٨٨، التسهيل: ١٠١، شرح الأشموني: ٢/١٤٣، الهمع: ٣/٢٤٩-٢٥٠، الاستغناء: ٤٤٧، تاج علوم الأدب: ٣/٧٥٢، المقرب: ١/١٦٧، شرح الرضي: ١/٢٢٤، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٧٠١، الفوائد الضيائية: ١/٤١٣، معجم المصطلحات النحوية: ٣٨، معجم مصطلحات النحو: ٠٦٧

(١) على البدل، لأنهم جعلوا «الحمار» في قولك: «ما في الدار أحد إلا حماراً» كانه أحد.
انظر شرح المكودي: ١/١٦٠، شرح الأشموني: ٢/١٤٧، شرح ابن عصفور: ٢/٢٦٦، التصريح على التوضيح: ١/٣٥٣، ارتشاف الضرب: ٢/٢٩٧، شرح المرادي: ٢/١٠٥، شرح ابن عقيل: ١/٢٠٥.

(٢) في الأصل: فيجعو. انظر شرح المكودي: ١/١٦٠.

(٣) قال سيبويه في الكتاب (١/٣٧٢): «وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: «مالي إلا أبوك أحد» فيجعلون «أحداً» بدلاً». انتهى.
ووجهه أن العامل وهو الابتداء في المثال فرغ لما بعد «إلا»، وهو «أبوك» وأن المؤخر وهو =

وَفُهِمَ مِنْ قوله: «قَدْ يَأتِي» أَنَّ غَيْرَ النَّصْبِ قليلٌ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهَذَا المَفْهُومِ بقولِه: «ولَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ».

ثُمَّ قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وإنْ يُفرَّغْ سَابِقٌ إلاَّ لِمَا ... بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ الاَّ عُدِمَا

يَعْنِي: أَنَّ ما قَبْلَ «إلاَّ» إِذَا كانَ مُفَرَّغاً لِمَا بَعْدَهَا - فَلاَ حُكْمَ لـ«إلاَّ»، فَتَكُونُ كَأَنَّها لَمْ تُذْكَرْ، ولا يكونُ ذَلكَ إلاَّ في نَفْيٍ أَوْ شِبْهِهِ، وكانَ حَقُّهُ أَنْ يُنَبِّهَ عَلَى ذَلِكَ، وإِنَّما تَرَكَ التَّنْبِيهَ عَلَيْهِ لِوُضُوحِه.

وشَمِلَ قَوْلُهُ: «سَابِقٌ» ما كانَ السَّابِقُ فيه عاملاً نَحْوُ «ما قامَ إلاَّ زيدٌ»، وما كانَ غَيْرَ عاملٍ فيه نَحْوُ «ما في الدَّارِ إلاَّ زَيْدٌ».

وَيَكونُ التَّفريغُ في جميعِ المعمولاتِ إلاَّ مَعَ المَصْدَرِ المُؤَكِّدِ، فلا يجوزُ «ما ضَرَبْتُ إلاَّ ضرباً».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وألْغِ إلاَّ ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَـلاْ ... تَمْرُرْ بِهِمْ إلاَّ الفَتَى إلاَّ العَلاَ

يَعْنِي: إِذَا كَرَّرْتَ «إلاَّ» للتوكيد أُلْغِيَتْ، وإلغاؤُهَا هُوَ أَنْ لا تَنْصِبَ. وَتُلْغَى مَعَ البَدَلِ، نَحْوُ «ما قامَ إلاَّ أَخُوكَ إلاَّ زَيْدٌ»، فَلَوْ أَسْقَطْتَ «إلاَّ» لَصَحَّ الكَلاَمُ، فَتَقُولُ: «ما قامَ إلاَّ أَخُوكَ زَيْدٌ»، وَمَثَّلَهُ بقوله: «إلاَّ الفَتَى إلاَّ العَلاَ»، (فـ«العَلاَ»)[1] بدلٌ مِنَ «الفتَى» / والتَّقديرُ: لا تَمْرُرْ بِهِمْ إلاَّ الفتَى العَلاَ، فـ«العَلاَ» هُوَ «الفتَى». [١١٢/ب]

وَمَعَ عَطْفِ النَّسَقِ، نَحْوُ «ما قامَ إلاَّ أَخُوكَ، وإلاَّ زيدٌ»، فلو قُلْتَ: «ما قَامَ إلاَّ أَخُوكَ وزيدٌ»، لَصَحَّ الكَلاَمُ.

ثُمَّ قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وإنْ تُكَرَّرْ لا لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ ... تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بالعَامِلِ دَعْ
في وَاحِدٍ مِمَّا بِإلاَّ اسْتُثْنِي ... وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي

= «أحد» عام لوقوعه في سياق النفي أريد به خاص، فصح إبداله من المستثنى، لكنه بدل كل من كل لا بدل بعض.

انظر في ذلك التصريح: ١/٣٥٥، شرح المكودي: ١/١٦١، الهمع: ٣/٢٥٦، شرح المرادي: ٢/١٠٦، شرح ابن عقيل: ١/٢٠٥، شرح الأشموني: ٢/١٤٨، ارتشاف الضرب: ٢/٣٠٧.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٦٢.

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ التفريغَ هُوَ أَنْ يكونَ ما قَبْلَ «إِلاَّ» طالباً لِمَا بَعْدَهَا، فإِذَا كُرِّرَتْ «إِلاَّ» في التَّفْرِيغِ - فإِنَّهُ يُتْرَكُ تَأْثِيرُ العاملِ الّذي هُوَ «إِلاَّ» في واحدٍ مِنَ المُسْتَثْنَيَيْنِ أَوِ المُسْتَثْنَيَاتِ، ويَكُونُ بحَسَبِ ما يَطْلُبُ ما قَبْلَ «إِلاَّ» وما عَدَاهُ مَنْصُوبٌ.

وفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «في وَاحِدٍ» أَنَّ تَرْكَ العَمَلِ بـ«إِلاَّ» لَيْسَ مَخْصُوصاً بواحدٍ دُونَ واحدٍ، بَلْ يَجُوزُ إِلْغَاءُ «إِلاَّ» في الأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي والثَّالثِ، وفي الثَّانِي[١] دُونَ الأَوَّلِ والثَّالثِ، وفي الثَّالثِ دُونَ الأَوَّلِ والثَّانِي، فَنَقُولُ: «ما قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ، إِلاَّ عَمْراً، إِلاَّ خَالداً»، و«ما قَامَ إِلاَّ زَيْداً، إِلاَّ عمروٌ، إِلاَّ خَالداً» و«ما قَامَ إِلاَّ زَيْداً، إِلاَّ عَمْراً، إِلاَّ خالدٌ». وقَوْلُهُ:

وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي

يَعْنِي: أَنَّ (مَا سِوَى)[٢] المُسْتَثْنَى الَّذي تُلْغَى «إِلاَّ» مَعَهُ - يُنْصَبُ، ونَصْبُهُ بالعَامِلِ الَّذي هُوَ «إِلاَّ»، وعَلَى[٣] هَذَا حَمَلَ المُرَادِيُّ العَامِلَ[٤].

وحَمَلَهُ ابْنُ عَقِيلٍ[٥] عَلَى أَنَّهُ العَامِلُ الَّذِي قَبْلَ «إِلاَّ» وجَعَلَ «دَعْ» بِمَعْنَى: «اجْعَلْ»[٦].

[١١٣/أ] واسْتَصْوَبَ/ الأَوَّلَ المَكُودِيُّ[٧].

---

(١) في الأصل: الثا. انظر شرح المكودي: ١/١٦٢.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٦٢.

(٣) في الأصل: الواو ساقط. انظر شرح المكودي ١/١٦٢.

(٤) قال المرادي في شرحه (٢/١٠٩): «وقد فهم من عبارته فوائد:
الأولى: أن الناصب للمستثنى هو «إلا» لقوله: «بالعامل» ونسبه في التسهيل إلى سيبويه والمبرد». وانظر شرح المكودي: ١/١٦٢، التسهيل: ١٠١.

(٥) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشمي، المشهور بابن عقيل، بهاء الدين، أبو محمد، من أئمة النحو، فقيه مفسر، من نسل عقيل بن أبي طالب رضي الله عنه، ولد بالقاهرة سنة ٦٩٨هـ (وقيل: ٧٠٠هـ) وتولى قضاء الديار المصرية، وتوفي فيها سنة ٧٦٩هـ، من مؤلفاته: شرح ألفية ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك وسماه المساعد، الجامع النفيس في فقه الشافعية، وغيرها.
انظر ترجمته في بغية الرعاة: ٢٨٤، البدر الطالع: ١/٣٨٦، مفتاح السعادة: ١/٤٣٩، معجم المؤلفين: ٦/٧٠، الأعلام: ٤/٩٦، هدية العارفين: ١/٤٦٧، شذرات الذهب: ٦/٢١٥.

(٦) انظر شرح ابن عقيل: ١/٢٠٧، شرح المكودي: ١/١٦٢.

(٧) قال المكودي: في شرحه (١/١٦٢): «وما ذكره المرادي أصوب من ثلاثة أوجه:
الأول: أن فيه التنبيه على أن «إلا» هي العامل في المستثنى، وهو موافق لتصريح الناظم به في غير هذا النظم.
الثاني: أن «دع» بمعنى «اجعل» غير معهود في اللغة، وإنما يكون بمعنى: اترك.
الثالث: أن ما قبل «إلا» في التفريغ قد يكون غير عامل، نحو «ما في الدار إلا زيد». انتهى.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَدُوْنَ تَفْرِيغٍ مَـعَ التَّقَـدُّمِ نَصْبَ الجَمِيْعِ احْكُمْ بِهِ والْتَزِمِ
وانْصِبْ لِتَأْخِيْرٍ وَجِئْ بِوَاحِدِ مِنْهَا كَمَا لَـوْ كَـانَ دُوْنَ زَائِـدِ
كَلَمْ يَفُوا إِلاَّ امْرُؤٌ إِلاَّ عَلِيْ وَحُكْمُهَا فِي القَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ

تَكْرَارُ «إِلاَّ» لِغَيْرِ التَّوكِيدِ فِي غيرِ التفريغِ عَلَى قِسْمَيْنِ:

الأَوَّلُ: أَنْ يكونَ المستثنى مُقَدَّماً على المستثنى مِنْهُ.

والآخرُ: أَنْ يكونَ مُتَأَخِّراً عَنْهُ.

وقَدْ أَشَارَ إِلى الأَوَّلِ بقوله:

وَدُوْنَ تَفْرِيغٍ .... البيت

يَعْنِيْ: أَنَّ الاستثناءَ التَّامَّ إِذَا كُرِّرَتْ فيه «إِلاَّ» لغيرِ تَوكيدٍ، وكانَ المُسْتَثْنَى مُقَدَّماً عَلَى المستثنى منه - نُصِبُ جَمِيعُ المُسْتَثْنَيَاتِ، نَحْوُ «ما قَامَ إِلاَّ خالداً، إِلاَّ عمراً، القَوْمُ».

ثُمَّ أَشَارَ إِلى الثَّانِي بقوله:

وانْصِبْ لِتَأْخِيْرٍ .... البيت

يعني: أَنَّ المُسْتَثْنَيَاتِ إِذَا كانتْ مُتَأَخِّرَةً عَنِ المستثنى منه - يُنْصَبُ جَمِيعُهَا إِلاَّ واحداً منْهَا، فإِنَّهُ يُحْكَمُ لَهُ بِحُكْمِ ما لَمْ تُكَرَّرْ فيه «إِلاَّ»، فَيُنْصَبُ وجوباً إِذَا كانَ الاستثناءُ مُوْجَبَاً، نَحْوُ «قامَ القَوْمُ إِلاَّ خَالداً، إِلاَّ عمراً»، ويَتَرَجَّحُ إِتْبَاعُهُ عَلَى نَصْبِهِ إِذَا كانَ مَنْفِيَّاً.

وفُهِمَ مِنْ قولِه: «وَجِئْ بواحِدٍ مِنْهَا» أَنَّ الواحدَ الَّذي يُجَاءُ به يَجُوزُ أَنْ يكونَ الأَوَّلَ والثَّانِي والثَّالثَ، فَنَقُولُ: «ما قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ، إِلاَّ عمراً، إِلاَّ خالداً»، (و«ما قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زيداً، إِلاَّ عمروٌ، إِلاَّ خالداً»)[1]، و«ما قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زيداً، إِلاَّ عَمْراً، إِلاَّ خالدٌ»، إِلاَّ أَنَّ الأَوْلَى أَنَّ ذَلكَ/ الواحدَ هُوَ الأَوَّلُ، ثُمَّ مَثَّلَ ذَلكَ بِقَوْلِهِ: [١١٣/ب]

كَلَمْ يَفُوا إِلاَّ امْرُؤٌ إِلاَّ عَلِيْ

يَجُوْزُ في هَذَا المثالِ رَفْعُ الأَوَّلِ بَدَلاً مِنَ «الواوِ» في «يَفُوْا»، وَنَصْبُ «عَلِيٍّ»، وَهُوَ الأَجْوَدُ، ويَجُوزُ نَصْبُ «امْرُؤٌ»، ورَفْعُ «عَلِيٍّ».

ثُمَّ نَبَّهَ أَنَّ الزائدَ عَلَى المُسْتَثْنَى الأَوَّلِ مِنَ المُسْتَثْنَيَاتِ - حُكْمُهُ في

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٦٣.

المَعْنَى حُكْمُ الأَوَّلِ، فإنْ كانَ مُخْرَجاً - كَانَ ما زَادَ عَلَيْهِ كَذَلِكَ، وإنْ كَانَ مُدْخَلاً - كَانَ ما زادَ عليه كَذَلِكَ، وبَيَانُ ذَلِكَ:

أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «قامَ القَوْمُ إلاَّ زيداً، إلاَّ عمراً، إلاَّ خَالداً» هِيَ كُلُّهَا مُخْرَجَةٌ منَ «القَوْمِ»، وإنْ قُلْتَ: «ما قَامَ أَحَدٌ إلاَّ زيداً[١]، إلاَّ عمراً، إلاَّ خالداً» فَهِيَ مُدْخَلَةٌ، والمُرَادُ بهَا: إخْرَاجُ الأَوَّلِ منَ المستثنى منه، ثُمَّ إخْرَاجُ الثَّاني مِمَّا بَقِيَ بَعْدَ إخراجِ الأَوْلِ، ثُمَّ إخراجُ الثَّالِثِ مِمَّا بَقِيَ بَعْدَ إخْرَاجِ الأَوَّلِ والثَّاني.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

واسْتَثْنِ مَجْرُوْراً بِغَيْرٍ مُعْرَبَا   بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإِلاَّ نُسِبَا

يَعْني: أنَّ «غَيْراً»[٢] يُسْتَثْنَى بهَا مَجْرورٌ[٣] بإضَافَتِهَا إليه، وتكونُ هي مُعْرَبَةً بمَا يَسْتَحِقُّهُ الاسْمُ الوَاقِعُ بَعْدَ «إلاَّ» مِنْ وُجُوبِ النَّصْبِ، أو رُجْحَانه، أَوْ رُجْحَان التَّبَعِيَّة، فَتَقُولُ: «قَامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ»، بوُجُوب النَّصْبِ، لأَنَّكَ تقولُ: «قَامَ القَوْمُ إلاَّ زَيْدَاً»، و«مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ فَرَسٍ» برُجْحَانِ النَّصْبِ، و«ما قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ» / [١١٤/أ] برُجْحَانِ التَّبَعِيَّة.

وأَصْلُ «غَيْرٍ» أَنْ تكونَ صفةً واجبةَ الإضافة لمُخَالِف مَوْصُوْفِهَا، وقَدْ تُقْطَعُ عَنِ الإِضَافة لفظاً، لا معْنَىً، فَتُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، وتُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى «إلاَّ»، كَمَا ذُكِرَ في هَذَا البَابِ[٤].

---

(١) في الأصل: زيد. انظر شرح المكودي: ١/١٦٤.

(٢) في الأصل: غير. انظر المكودي بحاشية الملوي: ٨٤.

(٣) في الأصل: مجروراً. انظر شرح المكودي: ١/١٦٤.

(٤) وذهب البصريون إلى أن «غير» إذا أضيفت إلى اسم غير متمكن يجوز بناؤها على الفتح، بخلاف ما إذا أضيفت إلى اسم متمكن. وذهب الكوفيون إلى جواز بنائها على الفتح في كل موضع يحسن فيه «إلا» سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، وذلك نحو قولهم «ما نفعني غير قيام زيد، وما نفعني غير أن قام زيد». واختلف في ناصب غير: فذهب الناظم إلى أن ناصبها العامل الذي قبلها على الحال، وفيها معنى الاستثناء، وقال: «وهو الظاهر من قول سيبويه». وإليه ذهب الفارسي في التذكرة. وعند المغاربة انتصابها كانتصاب الاسم بعد «إلا» عندهم واختاره ابن عصفور. وعند جماعة على التشبيه بظرف المكان واختاره ابن الباذش. ونسب صاحب الارتشاف للسيرافي وابن الباذش القول بأنها منصوبة بالفعل السابق. والمشهور أن انتصابها على حد انتصاب ما بعد «إلا».

انظر في ذلك الإنصاف (مسألة: ٣٨): ١/٢٨٧، شرح المرادي: ٢/١١٣، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٧١٥، ارتشاف الضرب: ٢/٣٢٢، التصريح على التوضيح: ١/٣٦١، مغني اللبيب: ٢١١، شرح الأشموني: ٢/١٥٧، التسهيل: ١٠٦، شرح ابن عصفور: ٢/٢٥٩، الهمع: ٣/٢٧٨، حاشية الخضري: ١/٢٠٩.

وهَذَا هُوَ أَوَّلُ القِسْمِ الثَّانِي مِنْ أَدَواتِ الاسْتِثْنَاءِ، وَهُوَ الاسْمُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَلِسِوَى سُوَى سَوَاءِ اجْعَلا عَلَى الأَصَحِّ ما لِغَيْرٍ جُعِلا

ذَكَرَ أَنَّ في «سوَى» ثَلاَثَ لُغَاتٍ: القَصْرُ مَعَ كَسْرِ السِّيْنِ، وضَمِّهَا، والمَدُّ مَعَ فَتْحِ السِّيْنِ[١]، وأَنَّها كُلَّها يُسْتَثْنَى بِهَا[٢]، كما يُسْتَثْنَى بـ«غَيْرٍ»، وتُعْرَبُ[٣] بِمَا يُعْرَبُ به «غَيْرٌ»، إلاَّ أَنَّهُ يُقَدَّرُ في المَقْصُورة[٤] الإعْرابُ[٥].

وأَشَارَ بقوله: «عَلَى الأَصَحِّ» إلى مُخَالَفَة سيبويه، والخَليلِ فيْهَا، فَإِنَّهَا عِنْدَهُمَا ظَرْفٌ غَيْرُ مُتَصرِّفٍ، ولا تَخْرُجُ عَنِ الظَّرفيةِ إلاَّ في الشِّعْرِ[٦]، كَقَوْلِ الأَعْشَى:

١٠٦- .... وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِنَا

---

(١) وحكى ابن الخباز، وابن العلج، وابن عطية، والفاسي في شرح الشاطبية: كسر السين والمد.
انظر المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ١/٥٩٥، شرح الأشموني: ٢/١٦٠، شرح المرادي: ٢/١١٥، ارتشاف الضرب: ٢/٣٢٦.

(٢) وهو ظاهر كلام الأخفش، ولم يمثل سيبويه إلا بالمكسورة، قال سيبويه: «أتاني القوم سواك». وقال ابن عصفور في الشرح الصغير: ولم يشرب منها معنى الاستثناء إلا سوى المكسورة السين،، فإن استثني بما عداها فبالقياس عليها. انتهى.
انظر شرح المرادي: ٢/١١٥، الكتاب: ١/٣٧٧، ارتشاف الضرب: ٢/٣٢٦.

(٣) في الأصل: ويعرب. انظر شرح المكودي: ١/١٦٤.

(٤) في الأصل: المصور. انظر شرح المكودي: ١/١٦٤.

(٥) هذا مذهب ابن مالك والزجاجي، ويؤيدهما حكاية الفراء: «أتاني سواك»، وقوله:
فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وأَنْتَ المُشْتَرِي
وما ذهبا إليه هو مذهب الكوفيين.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٣٦٢، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٧١٦-٧١٧، شرح المكودي: ١/١٦٥، جمل الزجاجي: ٢٣٢، شرح الرضي: ١/٢٤٨، مغني اللبيب: ١٨٨، الإنصاف: ١/٢٩٤-٢٩٦، شرح ابن يعيش ٢/٨٤، ارتشاف الضرب: ٢/٣٢٦.

(٦) وهو مذهب الفراء وجمهور البصريين. وذهب بعضهم إلى أنها تستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليلاً، وهو قول الرماني والعكبري وابن عصفور فيما حكاه ابن الضائع.
انظر الكتاب: ١/٢٠٣-٢٠٤، التبصرة والتذكرة: ١/٣١٣، مغنى اللبيب: ١٨٨، ارتشاف الضرب: ٢/٣٢٦، شرح المكودي: ١/١٦٤-١٦٥، التصريح على التوضيح: ١/٣٦٢، الإنصاف: ١/٢٩٤، ٢٩٦، شرح ابن يعيش: ٢/٨٤، شرح الرضي: ١/٢٤٨، تاج علوم الأدب: ٣/٧٥٩.

١٠٦- من الطويل للأعش في ديوانه (٦٥) من قصيدة له يمدح فيها هوذة بن علي الحنفي، وصدره:
=

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

واسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَيْسَ وخَلاَ وبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لاَ
واجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُونُ إنْ تُرِدْ وَبَعْدَ مَا انْصِبْ وانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ[١]

هَذَا شُرُوعٌ في القِسْمِ الثَّالِثِ والرَّابِعِ، فَذَكَرَ في البَيْتِ الأَوَّلِ مِنْ أَدَواتِ الاستثناءِ أَرْبعةً:

مِنْهَا ما لا يُسْتَعْمَلُ إلاَّ فعْلاً، وَهُوَ «لَيْسَ ولا يَكُونُ»، والمُسْتَثْنَى بِهِمَا وَاجِبُ النَّصْبِ، نَحْوُ «قَامَ القَوْمُ لَيْسَ (زَيْداً ولا يكونُ عَمْراً»، و«مَا قامَ أَحَدٌ لَيْسَ زيداً، ولا يكونُ عَمْراً، وَهُوَ خَبَرٌ لَهُمَا، واسْمُهُمَا ضميرٌ مستترٌ)[٢] عائدٌ عَلَى البَعْضِ المَفْهُومِ[٣] مِنَ الكَلاَمِ[٤].

= تَجَانَبُ عَنْ أَهْلِ اليَمَامَةِ نَاقَتِي

ويروى: «تجانف» بدل «تجانب» من الجنف وهو الميل، ويروى: «عن جو» و«عن جل» بدل «عن أهل»، و«جو» اسم لليمامة في الجاهلية وفي هاتين الروايتين حذف مضاف، الأول: عن أهل جو اليمامة، والثاني: عن جل أهل اليمامة، أي: معظم أهلها. ويروى: «كما عمدت» بدل «وما قصدت». وروي في جميع المصادر الآتية عدا المكودي «لسوائكا» بدل «لسوائنا» وهو الأولى بل الصواب لأن قافية أبيات القصيدة كلها كافيّة، كما أن المعنى يؤيد ذلك، وهو أن الشاعر لم يقصد سوى هوذه من أهل اليمامة.

تجانب: أصله «تتجانب» فحذفت إحدى التاءين تخفيفاً، بمعنى: تبتعد. والمعنى – كما في حاشية ابن حمدون على المكودي – أن ناقتي تتجانب عن كل أحد ولا تقصد من أهلها وموضعها: إلا لنا لا لغيرنا.

والشاهد فيه على أن خروج «سواء» عن الظرفية خاص بالشعر على مذهب الخليل وجمهور البصريين، خلافاً لابن مالك والزجاجي والكوفيين.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/١٦٥، الكتاب: ١/١٣، ٢٠٣، المقتضب: ٤/٣٤٩، أمالي ابن الشجري: ١/٢٣٥، ٢/٤٥، ١١٩، ١٢٤، شواهد الأعلم: ١/١٣، الإنصاف: ٢٩٥، شرح ابن يعيش: ٢/٤٤، ٨٤، الخزانة: ٣/٤٣٥، الهمع (رقم): ٧٨٥، الدرر اللوامع: ١/١٧١، شواهد ابن السيرافي: ١/١٣٧، تاج علوم الأدب: ٣/٧٦٠، اللسان (سوى، جنف)، التبصرة والتذكرة: ٣١٣، الاستغناء: ١٠٤، ١١٦، الإيضاح لابن الحاجب: ١/٣١٩، توجيه اللمع: ١٧١.

(١) في الأصل: تقديم وتأخير في البيتين، وما أثبته أولى ليوافق الشرح النظم، وهو كما في الألفية: ٧٥.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٦٥.

(٣) في الأصل: والمفهوم. انظر شرح المكودي: ١/١٦٥.

(٤) والمعنى: ليس هو. أي: بعضهم زيداً، هذا عند البصريين، وقيل: ضمير عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق. =

وَمنْهَا/ ما يُستَعْمَلُ فعلاً فينصبُ ما بَعْدَهُ، (وحَرْفَ جَرٍّ فَيَجُرُّ ما بَعْدَهُ)[١]، [١١٤/ب]
وَهُوَ «خَلاَ، وَعَدا»، ولَهُمَا حَالتان:

الأُولَى: تَجرُّدُهُمَا منْ «مَا».

والثَّانيةُ: اقترانُهُما[٢] بهَا.

فإِذَا كَانَا مُجَرَّدَيْنِ منْ «مَا» جَازَ فِيمَا بَعْدَهُمَا وَجْهَانِ: النَّصْبُ والجَرُّ، والأَرْجَحُ النَّصْبُ.

وفُهِمَ ذَلِكَ مِنْ ذِكْرِه[٣] لَهُمَا مَعَ «لَيسَ، ولا يكونُ»، وإلى ذَلكَ أَشَارَ بقولهِ:

واجْرُرْ بِسَابِقَيْ يكونُ إِنْ تُرِدْ

يَعْنِي: أَنَّ سَابِقَيْ «يكونُ» في البَيْت الذَّي قَبْلَ هَذَا، وَهُمَا «خَلاَ، وعَدَا» يَجُوزُ جَرُّ المُسْتَثْنَى بِهِمَا[٤]، وفُهِمَ مِنْهُ شَرْطُ التَّجرُّدِ، فإِنَّهُ أَحَال عَلَى لَفْظِهِمَا، وَهُمَا خَاليَانِ مِنْ «مَا».

وفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنْ تُرِدْ» أَنَّ الجَرَّ بِهِمَا مَرْجُوْحٌ.

= وعند الكوفيين: ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق، ولذلك كان مفرداً، والتقدير: ليس هو. أي: ليس فعلهم فعل زيد، فحذف المضاف. وردّ: بأنه لا يطرد. ونسب ابن هشام في الحواشي إلى سيبويه: أنه عائد.

وفي الارتشاف: قال ابن مالك وصاحب البسيط: هو محذوف حذف الاسم لقوة دلالة الكلام عليه، وهذا مخالف لما اتفق عليه البصريون والكوفيون من أن الفاعل مضمر لا محذوف. وقد صرح ابن مالك في شرح الكافية بأن اسمها مضمر مستتر.

انظر شرح المرادي: ٢/١٢١، ارتشاف الضرب: ٢/٣٢٠، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١٢١، الكتاب: ١/٣٧٦، التصريح على التوضيح: ١/٣٦٢، المساعد على تسهيل الفوائد: ١/٥٨٧-٥٨٨.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٦٥.

(٢) في الأصل: اقترانها. انظر شرح المكودي: ١/١٦٥.

(٣) في الأصل: ذكر. انظر شرح المكودي: ١/١٦٥.

(٤) وهو قليل، ولقلته لم يحفظ عن سيبويه الجر بـ«عدا»، وإنما حكاه الأخفش والفراء، فمن الجر بـ«خلا» قوله:

خَلاَ اللّه لا أَرجُوْ سِوَاكَ وإِنَّما ... أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالكَا

ومن الجر بـ«عدا» قوله:

أَبَحْنَا حَيَّهُـم قَتْـلاً وأَسْـراً ... عَدَا الشَّمْطَاءِ والطِّفْلِ الصَّغِيْرِ

انظر الكتاب: ١/٣٧٧، شرح ابن عقيل: ١/٢١١، ارتشاف الضرب: ٢/٣١٨، شرح الأشموني: ٢/١٦٣، شرح المرادي: ٢/١٢٣، الهمع: ٣/٢٨٦، التصريح على التوضيح: ١/٣٦٣، مغني اللبيب: ١٨٩، شرح الرضي: ١/٣٢٩، الجنى الداني: ٤٦١.

ثُمَّ أَشَارَ إلى الحَالة الثانية، وَهيَ اقْترانُهمَا[١] بـ« ما » بقوله: « وَبَعْدَ ما انْصبْ »، أَيْ: (إِذَا)[٢] اقْتَرَنَ « عَدَا، وخَلاَ » بـ« مَا » - فالواجبُ نَصْبُ المُسْتَثْنَى بهمَا، وإِنَّما انْتَصَبَ، لأَنَّ « ما » مَصْدريةٌ، فلا يَليْهَا حَرْفُ جَرٍّ، هَذَا مَذْهَبُ الجُمْهُورِ[٣].

وحَكَى بَعْضُهُمْ الجرَّ بِهِمَا مُقْتَرِنَتَيْنِ بـ« ما »[٤]، وإِلى ذلكَ أَشَارَ بقوله: « وانْجِرارٌ قَدْ يَرِدْ ».

وفُهِمَ مِنْ تنكيرِ « انْجرَارٌ »، ومِنْ قولِه: « قَدْ يَرِدْ »: أَنَّ الجرَّ بِهِمَا (مَعَ « ما »)[٥] قَليلٌ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَحَيْثُ جرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ ... كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فعلاَنِ

يَعْنِي: أَنَّ « خَلاَ، وعَدَا » إِذَا جرَّا ما بَعْدَهُمَا كانَا حَرْفَيْ جَرٍّ، وإِذَا نَصَبَاهُ كانا فِعْلَيْنِ، والمُسْتَثْنَى حينئذٍ مفعولٌ بِهِمَا.

وفُهِمَ/ مِنْهُ: أَنَّهُمَا إِذَا جرَّا كانَا حَرْفَيْنِ، سواءً اقْتَرَنا بـ« ما »، أَوْ تَجَرَّدَا مِنْهَا[٦]، وكَذلكَ إِنْ نَصَبَا كانَا فِعْلَيْنِ مُطْلقاً. [١/١١٥]

وفُهِمَ مِنْهُ: أَنَّ « ما » قَبْلَهُمَا إِذَا جرَّا زائدةٌ، لأَنَّ « ما » المَصْدَرِيَّةَ لا يَلِيْهَا حَرْفُ الجَرِّ.

---

(١) في الأصل: اقترانها. انظر شرح المكودي: ١٦٥.
(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٦٥.
(٣) نحو قول لبيد:

أَلاَ كُلُّ شَيءٍ ما خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ

أي: ذاهب
انظر شرح المكودي: ١/١٦٥، التصريح على التوضيح: ١/٣٦٤، ارتشاف الضرب: ٢/٣١٨، مغني اللبيب: ١٧٩-١٨٠ شرح ابن عقيل: ١/٢١١، المطالع السعيدة: ٣٤٣، الهمع: ٣/٢٨٦، شرح الرضي: ١/٢٣٠، الجنى الداني: ٤٣٦، ٤٦١.
(٤) وذلك على تقدير « ما » زائدة، وبه قال الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني.
انظر ارتشاف الضرب: ٢/٣١٨، مغني اللبيب: ١٧٩، ١٨٩، شرح المكودي: ١/١٦٦، شرح المرادي: ٢/١٢٣-١٢٤، التصريح على التوضيح: ١/٣٦٥، الهمع: ٣/٢٨٧، شرح ابن عقيل: ١/٢١١، المطالع السعيدة: ٣٤٤، شرح الرضي: ١/٢٣، الجنى الداني: ٤٣٦.
(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٦٦.
(٦) في الأصل: منهما. انظر شرح المكودي: ١/١٦٦.

ثُمَّ قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

وكَخَلاَ حَاشَا ولا تَصْحَبُ مَا   وَقِيلَ حَاش وحَشَا فاحْفَظْهُمَا

يَعْنِي: أَنَّ «حَاشَا» مثْلُ «خَلاَ» في أَنَّها يُسْتَثْنَى بهَا، ويَجُوزُ في المُسْتَثْنَى بِهَا النَّصْبُ والجرُّ عَلَى الوَجْهِ الَّذي جَازَ في «خَلاَ»[1] - وَقَدْ تَقَدَّمَ -.

ولَمَّا كَانَتْ «حَاشَا» مُخَالفَةً لـ«خَلاَ» في أَنَّهُ لا يَجُوزُ اقْترانُها بـ«ما»، نَبَّهَ عَلَى ذَلكَ بقوله: «ولا تَصْحَبُ مَاْ». يَعْنِي: أَنَّ «حَاشَا» لا يَدْخُلُ عَلَيْهَا «مَاْ» بخلاَف «خَلاَ»[2].

وَلَمَّا كانَ في «حَاشَا» ثَلاَثُ لُغَات، نَبَّهَ عَلَى[3] ذَلكَ بقوله:

وَقِيْلَ حَاشَ وحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

ونُوْزِعَ في ذَلكَ[4].

---

(١) فمذهب سيبويه وأكثر البصريين أن «حاشا» حرف خافض دائماً بمنزلة «إلا» لكنها تجر المستثنى. وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً، لتضمنه معنى «إلا». قال المرادي: وهو الصحيح، لأنه قد ثبت عن العرب الوجهان. وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن «حاشا» فعل لا فاعل له، وإذا خفض الاسم بعده فخفضه باللام المقدرة. وذهب بعض الكوفيين إلى أنها فعل استعملت استعمال الحروف فحذف فاعلها، قال المرادي: والظاهر أن هذا مذهب الفراء.
انظر في ذلك الكتاب: ٢/٣٠٩، ٣٤٩-٣٥٠، الإنصاف (مسألة: ٣٧): ١/٢٧٨، مغني اللبيب: ١٦٥، الاستغناء: ١٠٩، شرح الأشموني: ٢/١٦٥، شرح المرادي: ٢/١٢٧، شرح الرضي: ١/٢٤٤، ارتشاف الضرب: ٢/٣١٨-٣١٩، الهمع: ٣/٢٨٥-٢٨٦، المقتضب: ٤/٣٩١، شرح ابن يعيش: ٢/٨٤-٨٥، ٨/٤٩، الجنى الداني: ٥٦٣-٥٦٤، جواهر الأدب: ٥٢٤.

(٢) وأجاز ذلك بعضهم على قلة، قال أبو حيان: وهو مسموع من كلامهم.
انظر ارتشاف الضرب: ٢/٣١٩.

(٣) في الأصل: على. مكرر.

(٤) أي: في كون اللغتين الأخيرتين فيهما الاستثناء، أما لغة «حشا» بحذف الألف الأولى فنازع فيها الصفار، وقال: إنها ليست للاستثناء، وهو مردود بقوله:

حَشَى رَهْطَ النَّبيِّ فإنَّ فيْهِمْ   بُحُوراً لا تُكَدِّرُهَا الدِّلادُ

قال ابن حمدون: فالنزاع فيها مردود، نعم النزاع مع الناظم صحيح في «حاش» التي بحذف الألف الثانية، وإنما هي بمعنى التنزيه نحو «حاش لله». انتهى. وكلام الناظم في التسهيل ظاهر في أن هذه اللغات في «حاشا» التي للتنزيه وهي التي يليها المجرور باللام، نحو «حاشا لله»، قال في التسهيل: «وإن وليها مجرور باللام لم تتعين فعليتها خلافاً للمبرد، بل اسميتها لجواز تنوينها، وكثر فيها «حاش»، وقل «حشا»، و«حاش». انتهى. وظاهر كلامه هنا وفي شرح الكافية أنه «حاش» الاستثنائية.
انظر حاشية ابن حمدون: ١/١٦٦، الجنى الداني: ٥٦٨، شرح المرادي: ٢/١٢٩، التسهيل: ١٠٥، شرح الأشموني: ٢/١٦٦، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٧٢٤.

البَابُ الخامسُ والعشْرُونْ

الحـــال

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

الحَالُ[1]

الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ   مُفْهِمُ في حَالٍ كَفَرْداً أَذْهَبُ

يَجُوْزُ في الحَالِ التذكيرُ والتَّأْنيثُ، وقَدْ اسْتَعْمَلَ النَّاظِمُ في البَابِ اللُّغَتَيْنِ - كَمَا سَتَرَى -.

والمُرادُ بالوَصْفِ: اسْمُ الفَاعِلِ، واسْمُ المَفْعُولِ، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، وأَمْثِلَةُ المُبَالَغَةِ، وأَفْعَلُ التَّفْضِيْلِ.

وخَرَجَ بقوله: «فَضْلَةٌ» العُمْدَةُ، كالخَبَرِ، نَحْوُ «زَيْدٌ فَاضِلٌ».

[١١٥/ب] والمُرادَ بالفَضْلَة: ما يَصِحُّ الاسْتِغْنَاءُ/ عَنْهُ، وقَدْ يَعْرِضُ لَهُ ما يُوْجِبُ ذِكْرَهُ، كَوُقُوْعِهِ سَاداً مَسَدَّ الخَبَرِ، نحو «ضَرْبِي زَيْداً قَائماً»[2].

---

(١) الحال: ألفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها «أحوال» وفي تصغيرها حويلة، واشتقاقها من التحول، وهو الانتقال. ويطلق الحال لغة على الوقت الذي أنت فيه، وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر. وفي الاصطلاح - كما في التعريفات - ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً، نحو «ضربت زيداً قائماً»، أو معنى نحو «زيد في الدار قائماً». وفي الارتشاف: عبارة عن اسم منصوب تبين هيئة صاحبها صالحة لجواب «كيف». وقال ابن عصفور: هو كل اسم منصوب على معنى «في» مفسر لما أبهم من الهيئات.

انظر التعريفات: ٨١، ارتشاف الضرب: ٢/٣٣٤، شرح ابن عصفور: ١/٣٢٦، التصريح على التوضيح: ١/٣٦٥، تاج علوم الأدب: ٢/٧١٣، الهمع: ٤/٨، شرح الرضي: ١/١٩٨، حاشية الصبان: ٢/١٦٩، حاشية الخضري: ١/٢١٢، معجم المصطلحات النحوية: ٦٨، معجم مصطلحات النحو: ١١٣، معجم النحو: ١٦٢.

(٢) أو لتوقف المعنى عليه، كقوله:

إِنَّما المَيْتُ مَنْ يَعِيْشُ كَئِيْباً   كَاسِفاً بَالُـهُ قَلِيْلَ الرَّجَـاءِ

انظر شرح المكودي: ١/١٦٦، شرح المرادي: ٢/١٣١، شرح الأشموني: ٢/١٦٩، حاشية الخضري: ١/٢١٢.

وحَمَلَ المُرَادِيُّ (قَوْلَهُ)(١): «مُنْتَصِبٌ» عَلَى وَاجِبِ النَّصْبِ(٢)، فَيَخْرُجُ النَّعْتُ، لأَنَّهُ غَيْرُ لازِمِ النَّصْبَ.

وخَرَجَ بقوله: «مُفْهِمُ في حَالِ التَّمْييزُ في نَحْوِ «لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِساً» لأَنَّهُ لا يُفْهِمُ في حَالٍ، لِكَوْنِهِ عَلَى تَقْدِيرِ «مِنْ»(٣).

ثُمَّ مَثَّلَ ذلكَ بقوله: «كَفَرْداً أَذْهَبُ»، وفي هَذَا المِثَالِ تَنْبِيْهٌ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيْمِ الحَالِ عَلَى عَامِلِهَا، وسَيَأْتِي.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَكَونُـهُ مُنْتَقِـلاً مُشْتَقَّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيسَ مُسْتَحَقَّا

المُرَادُ بالمُنْتَقِلِ: غَيْرُ اللازِمِ لِصَاحِبِ الحَالِ، كالخَلْقِ والأَلْوانِ.

والمُرَادُ بالمُشْتَقِّ: أَسْماءُ الفَاعِلِيْنَ، والمَفْعُولِيْنَ، والصِّفَاتُ، لأَنَّ هَذِهِ كُلَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ المَصَادِرِ.

فَالغَالِبُ في الحَالِ أَنْ يكونَ مُنْتَقِلاً مُشْتَقّاً، نَحْوُ «جَاءَ زَيْدٌ راكباً»، فـ«رَاكِبٌ» مُنْتَقِلٌ، لأَنَّهُ قَدْ يكونُ غَيْرَ راكِبٍ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ «الرُّكُوبِ».

وفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «يَغْلِبُ»: أَنَّهُ قَدْ يَأْتِي في غَيْرِ الغَالِبِ غَيْرَ مُنْتَقِلٍ، وغَيْرَ مُشْتَقٍّ، فَمِثَالُ غَيْرِ المُنْتَقِلِ قَوْلُهُمْ: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا»(٤)، فـ«الزَّرافَةَ» مَفْعُولٌ بـ«خَلَقَ»، و«يَدَيْهَا» بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ، و«أَطْوَلَ» حَالٌ مِنْ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٢) قال المرادي في شرحه (٢/١٣١): «وقوله»: منتصب «أخرج النعت، لأنه يعني: لازم النصب، والنعت تابع المنعوت». انتهى. قال المكودي: وهو أظهر لأن النصب من أحكام الحال اللازمة له. وحمل ابن الناظم قوله: «منتصب» على جائز النصب. قال المرادي: وقول الشارح إن هذا التعريف ليس بمانع، لأنه يشمل النعت غير مسلم لخروجه بقيد لزوم النصب. انظر شرح المكودي: ١/١٦٧، شرح ابن الناظم: ٣١١، شرح المرادي: ٢/١٣١.

(٣) قال المكودي (١/١٦٧): «وتسامح الناظم في هذا التعريف لإدخاله فيه النصب، وهو حكم من أحكام الحال لا جزء من ماهيته». وانظر التصريح على التوضيح: ١/٣٦٧.

(٤) الزَّرافة بفتح الزاي أفصح من ضمها: حيوان معروف وكنيتها أم عيسى، سمي به لطول عنقه زيادة علي المعتاد من زرف في الكلام زاده، وقيل: لأنها في صورة جماعة من الحيوانات، فرأسها كالأبل، وجلدها كالنمر، وقرنها وقوائمها وأظلافها كالبقر، وذنبها كالظبي، والجماعة من الناس تسمى زرافة بالفتح والضم. و«يديها» بدل بعض منها، و«أطول» حال من الزرافة كما في شرح الشذور، وفي التصريح: من «يديها» قال أبو البقاء: وبعضهم يقول «يداها أطول» مبتدأ وخبر، والجملة حال من الزرافة أو صفة لها، لكون «أل» فيها جنسية.=

[١١٦/أ] «يَدَيْهَا»، وَهِيَ لأزمَةٌ، لأنَّ كَوْنَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا لأزمٌ لَهَا، وَمِثَالُ/ غَيْرِ المُشْتَقِّ: ﴿وتَنْحِتُونَ مِنَ الجِبَالِ بُيُوتاً﴾ [الشعراء: ١٤٩]، فـ«بُيُوتاً» غَيْرُ مُشْتَقٍّ.

وقَوْلُه: «لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقّاً» تَتْمِيمٌ لِلْبَيْتِ للاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بـ«يَغْلِبُ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ(١) تَعَالَى:

وَيَكْثُرُ الجُمُودُ في سِعْرٍ وفِي ... مُبْدِيْ تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ

كَبِعْهُ مُدّاً بِكَذَا يَداً بِيَدْ ... وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَداً أَيْ كَأَسَدْ

لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ الحَالَ قَدْ يَأْتِي غَيْرَ مُشْتَقٍّ نَبَّهَ عَلَى المَوَاضِعِ التَّي يَكْثُرُ فِيْهَا جُمُوْدُ الحَالِ، فَقَالَ: «وَيَكْثُرُ الجُمُوْدُ في سِعْرٍ» يَعْنِي: أَنَّ جُمُوْدَ الحَالِ يَكْثُرُ إِذَا دَلَّ عَلَى سِعْرٍ، كَقَوْلِكَ: «بِعْتُ البُرَّ مُدّاً بِدرْهَمٍ»، فـ«مُدّاً» مَنْصُوْبٌ عَلَى الحَالِ، وَهُوَ جَامِدٌ، إِلاَّ أَنَّهُ مُؤَوَّلٌ بِالمُشْتَقِّ، لأَنَّهُ في مَعْنَى: مُسَعَّراً، وَيَجُوْزُ أَنْ تُقَدِّرَ «مُسَعِّراً» اسْمَ فَاعِلٍ، فَيَكُوْنَ حَالاً مِنَ «التَّاءِ» في «بِعْتُ»، وأَنْ يَكُوْنَ «مُسَعَّراً» - بِفَتْحِ العَيْنِ - اسْمَ مَفْعُوْلٍ، ويكونُ حَالاً مِنَ «البُرِّ»، وَيَكْثُرُ إِذَا ظَهَرَ مُؤَوَّلاً(٢) بالمُشْتَقِّ مِنْ غَيْرِ تَكَلُّفٍ.

وَظَاهِرُ لَفْظِه أَنَّ الدَّالَّ عَلَى السعْرِ لَيْسَ دَاخِلاً في المُبْدِي التَّأَوُّلِ، ولَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ مِنْهُ، والعُذْرُ لَهُ: أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ عَطْفِ العَامِّ عَلَى الخَاصِّ.

ثُمَّ ذَكَرَ مِثَلاً مِنَ المُبْدِي التَّأَوُّلِ دُوْنَ تَكَلُّفٍ فَقَالَ:

كَبِعْهُ مُدّاً بِكَذَا يَداً بِيَدْ ... وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَداً ....

فَذَكَرَ ثَلاَثَةَ أَنْواعٍ:

[١١٦/ب] **الأَوَّلُ**: / أَنْ يَدُلَّ عَلَى السعْرِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «كَبِعْهُ مُدّاً بِكَذَا»، وكَأَنَّ هَذَا مِثَالٌ(٣) لِقَوْلِهِ: «يَكْثُرُ الجُمُوْدُ في سِعْرٍ».

= انظر في ذلك شرح الكافية لابن مالك: ٢/ ٧٢٨، الخضري مع ابن عقيل: ١/ ٢١٣، شرح المكودي: ١/ ١٦٧، شرح الشذور: ٢٤٩، التصريح على التوضيح: ١/ ٣٦٨، الكتاب: ١/ ٧٧، الأشموني مع الصبان: ٢/ ١٧٠، شرح دحلان ٨٩، الهمع: ٤/ ٨، البهجة المرضية: ٨٩، اللسان: ٣/ ١٨٢٧ (زرف)، المصباح المنير: ١/ ٢٥٢ (زرف)، شرح ابن عصفور: ١/ ٣٣٧، حياة الحيوان الكبرى للدميري: ١/ ٥٣٤.

(١) في الأصل: لفظ «الله» مكرر.

(٢) في الأصل: مؤوَّل. انظر شرح المكودي: ١/ ١٦٨.

(٣) في الأصل: مثالاً. انظر شرح المكودي: ١/ ١٦٨.

الثَّاني: أَنْ يَدُلَّ عَلى مُفَاعَلَة، وَهُوَ قَوْلُهُ: «يَداً بيَدْ»، أَيْ: مُنَاجزاً[١].

الثَّالِثُ: أَنْ يَدُلَّ عَلَى التَّشْبِيه، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَكَرَّ زيدٌ أَسَداً»، وفَسَّرَ ذَلكَ بقوله: «أَيْ: كَأَسَدْ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

والحَالُ إنْ عُرِّفَ لَفْظاً فاعْتَقِدْ ... تَنْكيرَهُ مَعْنىً كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

حَقُّ الحَالِ أَنْ يكونَ نكرةَ، لأَنَّ المَقْصُوْدَ به بَيَانُ الهَيْئَة، وذَلِكَ حَاصلٌ بلَفْظ التَّنكير، فلا حَاجَةَ لتعريفه صَوْناً لِّلَفْظ عَنِ الزِّيادَة، والخُرُوْج عَنِ الأَصْلِ لغَيْرِ غَرَض، وَقَدْ يَجيءُ بصُوْرَة المُعَرَّف بالأَلِف واللام، فيُحْكَمُ بزيَادَتها، نَحْوُ «ادْخُلُوْا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ»[٢]، وبصُوْرَة المُضَافِ إلى المَعرِفَة فَيُحْكَمُ بتَأْويْله بالنَّكرة، نَحْوُ «اجْتَهِدْ وَحْدَكَ» أَيْ: مُنْفَرِداً.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ ... بِكَثْرَة كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

حَقُّ الحَالِ أَنْ يكونَ وصفاً - كَمَا تَقَدَّمَ -، لأَنَّهُ صِفَةٌ لِصَاحبِهِ في المَعْنَى، وَخَبرٌ عَنْهُ أَيْضاً.

وَقَدْ يَقَعُ المَصْدَرُ مَوْضِعَ الحَالِ، كَمَا يَقَعَ صِفَةَ وخَبَراً، وكُلُّ ذَلِكَ عَلَى خِلاَفِ الأَصْلِ.

ولا خِلاَفَ في وُرُوْدِ المَصْدَرِ حَالاً، كَقَوْله عَزَّ وجَلَّ: ﴿يَدْعُوْنَ رَبَّهُمْ[٣] خَوْفَاً وَطَعَماً﴾ [السجدة:١٦]، ومِنْهُ قَوْلُهُ: «كَزَيْدٌ طَلَعَ بَغْتَةً»، و«بَغْتَةً»: «فَعْلَةٌ» مِنَ «البَغْتِ»، وَهُوَ/ أَنْ يَفْجَأَكَ الشَّيءُ[٤]. [١١٧/أ]

---

(١) انظر إعراب الألفية: ٥٩، شرح المكودي: ١/١٦٨.

(٢) فـ«الأول» المبتدأ به حال من الواو في «ادخلوا» و«الأول» الثاني معطوف بالفاء، وهما بلفظ المعرف بـ«أل» فيؤولان بنكرة، أي: مرتبين واحداً فواحداً. وذهب المبرد والسيرافي إلى أن «أل» في قوله «الأول فالأول» معرفة لا زائدة وجوز يونس والبغداديون تعريف الحال قياساً على الخبر، وعلى ما سمع من ذلك. وذهب الأخفش إلى أنه ليس حالاً بل انتصب على أنه مشبه بالمفعول، والتشبيه يكون في الفعل، كما يكون في الصفات. وقال الكوفيون: إذا كان في الحال معنى الشرط جاز أن يأتي على صورة المعرفة، وهي مع ذلك نكرة، فإن لم يكن فيها معنى الشرط لم يجز أن تأتي معرفة في اللفظ.
انظر شرح المكودي: ١/١٦٨، ارتشاف الضرب: ٢/٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، التصريح على التوضيح: ١/٣٧٣، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/١٧٨، شرح ابن الناظم: ٣١٥،شرح المرادي: ٢/١٣٥، الهمع: ٤/١٩، شرح الرضي: ١/٢٠٣.

(٣) في الأصل: ﴿ادعوا ربكم﴾.

(٤) انظر شرح المكودي: ١/١٦٩، اللسان: ١/٣١٧ (بغت).

وَهُوَ كَثِيرٌ، وَمَعَ كَثْرَته فلا يُقَاسُ عَلَيْه عِنْدَ الجُمْهُورِ(١)، وأَجَازَ المُبَرِّدُ القِيَاسَ عَلَيْهِ(٢)، ولَيْسَ في قَوْلِ النَّاظِمِ: «بكَثْرَةٍ» إِشْعَارٌ بالقِيَاسِ(٣).

وفُهِمَ مِنْهُ أَنَّ وُقُوعَ المَصْدَرِ المُعَرَّفِ حَالاً قَلِيلٌ، لِتَخْصِيْصِهِ الكَثْرَةَ بالمُنَكَّرِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى:

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذُوْ الحَالِ إِنْ ... لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ

---

(١) من البصريين والكوفيين، سواء كان نوعاً من العامل أم لا.
انظر الكتاب: ١/١٨٦، التصريح على التوضيح: ١/٣٧٤، ارتشاف الضرب: ٢/٣٤٢، شرح الأشموني: ٢/١٧٣، شرح المرادي: ٢/١٣٨، الهمع: ٢/١٥.

(٢) انظر المقتضب: ٣/٢٣٤، ٢٤٦، وكلام المبرد فيه صريح في أن المصدر المنكر يقع بقياس حالاً إذا كان نوعاً من فعله. ونقل قوم عنه أنه أجاز ذلك مطلقاً.
انظر في ذلك الهمع: ٤/١٥، ارتشاف الضرب: ٢/٣٤٢، شرح الأشموني: ٢/١٧٣، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٧٣٦، شرح المرادي: ٢/١٣٨، شرح المكودي: ١/١٦٨، التصريح على التوضيح: ١/٣٧٤، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/١٤.

(٣) واستثنى في التسهيل ثلاثة أنواع لا يقتصر فيها على السماع:
الأول: ما وقع بعد خبر قرن بـ «أل» الدالة على الكمال نحو قولهم: «أنت الرجل علماً»، فيجوز أن تقول: «أنت الرجل أدباً ونبلاً»، والتقدير: أنت الكامل في حال علم أو أدب أو نبل. وقال أبو حيان: ويحتمل عندي أن يكون تمييزاً.
الثاني: ما وقع بعد خبر يشبه به مبتدؤه نحو «هو زهير شعراً»، فيجوز أن تقول: «زيد حاتم جوداً والأحنف حلماً»، والتقدير: هو زهير في حال شعر، أو جود، أو حلم. قال أبو حيان: والأظهر أن يكون تمييزاً.
الثالث: ما وقع بعد «أما» نحو «وأما علماً فعالم»، تقول ذلك لمن وصف عندك شخصاً بعلم وغيره، منكراً عليه وصفه بغير العلم. والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع به، والتقدير: مهما يذكر إنسان في حال علم فالمذكور عالم ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء، وصاحبها الضمير المستكن فيه، وهي على هذا مؤكدة، والتقدير: مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم. فلو كان المصدر التالي «أما» معرفاً بـ«أل» فهو عند سيبويه مفعول له. وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كليهما بعد «أما» مفعول مطلق.
وذهب الكوفيون – على ما نقله ابن هشام – إلى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر، والتقدير: مهما تذكر علماً فالذي وصف عالم. قال ابن مالك في شرح التسهيل: وهذا القول عندي أولى بالصواب، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب.
انظر التسهيل: ١٠٩، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/١٤-١٥، ارتشاف الضرب: ٢/٣٤٣-٣٤٤، الكتاب: ١/١٩٣، شرح المرادي: ٢/١٣٨-١٣٩، التصريح على التوضيح: ١/٣٧٤-٣٧٥، شرح الأشموني: ٢/١٧٣-١٧٤، الهمع: ٤/١٥-٦.

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيْهِ كَلاَ   يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلاَ

حَقُّ صَاحِبِ الحَالِ أَنْ يكونَ معرفةً لأنَّهُ مُخْبَرٌ عَنْهُ، فَالحَالُ كالخَبَرِ في المَعْنى، وقَدْ يَجِيءُ نكرةً، ولِذَلكَ مُسوِّغَاتٌ، كَمَا أَنَّ للابْتَداءِ بالنَّكرةِ مُسَوِّغَاتٍ - وَقَدْ تَقَدَّمَتْ في بَابِ المُبْتَدأ[١] -، وَمِنْ مُسَوِّغَاتِ تَنْكِيْرِ صَاحِبِ الحَالِ:

أَنْ يَتأَخَّرَ عَنِ الحَالِ، وَهُوَ المُنَبَّهُ عَلَيْهِ بقولِه: «إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ»، وَمِثَالُهُ: «في الدَّارِ قَائماً رَجُلٌ».

وَمِنْهَا: أَنْ يكونَ مُخَصَّصاً، وَهُوَ المُنَبَّهُ عَلَيْهِ بقولِه: «أَوْ يُخَصَّصْ»[٢]، وَشَمِلَ صُوْرَتَيْنِ:

(الأُوْلَى)[٣]: أَنْ يُخَصَّصَ بالوَصْفِ، كَقَوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيْمٍ أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا﴾[٤] [الدخان: ٤، ٥].

والثَّانيةُ: أَنْ يُخَصَّصَ بالإِضافةِ إِلى نَكرَةٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿في أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً﴾ [فصلت: ١٠].

---

(١) انظر: ص ١٨٩ من هذا الكتاب.

(٢) في الأصل: ويخصص. انظر شرح المكودي: ١/ ١٦٩، الألفية: ٧٧.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ١٦٩.

(٤) تبع ابن طولون في التمثيل بهذه الآية الناظم في شرح التسهيل، وابنه في شرح الألفية، والمكودي والمرادي، فجعلوا «أمراً» المنصوب حالاً من «أمرٍ» المجرور بالإضافة، لكونه مختصاً بالوصف بـ «حكيم»، مع أن من شرط صحة إتيان الحال من المضاف إليه أن يكون المضاف عاملاً في الحال، أو بعض المضاف إليه أو كبعضه، وذلك مفقود هنا. وقد خالف الناظم في ذلك في شرح الكافية، فجعله من التخصيص بالإضافة. قال الأزهري: وفي نصب «أمراً» أوجه:

أحدها: أنه على الاختصاص.

الثاني: على المفعول له.

الثالث: على المصدر من معنى «يفرق».

الرابع: على الحال من «كل» أو من ضمير الفاعل في «أنزلنا» أي: آمرين، أو من ضمير المفعول، وهو الهاء في «أنزلناه»، أو من الضمير المستتر في «حكيم».

الخامس: أنه مفعول «منذرين». انتهى.

وقد مثل ابن مالك في شرح الكافية لذلك بقراءة بعضهم: ﴿ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً﴾، بنصب «مصدقاً»، وهي قراءة ابن مسعود.

انظر شرح ابن الناظم: ٣١٩، شرح المكودي مع ابن حمدون: ١/ ١٦٩، شرح المرادي: ٢/ ١٤٤، التصريح على التوضيح: ١/ ٣٧٦، شرح الكافية لابن مالك: ٢/ ٧٣٧، القراءات الشاذة: ٨.

وَمِنْهَا: أَنْ يكونَ بَعْدَ نَفْيٍ، وَهُوَ المُنَبَّهُ عَلَيْه بقوله: «أَوْ يَبِنْ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ»، أَيْ: يَظْهَرُ بَعْدَ نَفْيٍ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى / : ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]. [١١٧/ب]

وَمِنْهَا: أَنْ يكونَ بَعْدَ مُشَابِهِ النَّفْيِ، وَهُوَ المُنَبَّهُ عَلَيْهِ بقولِه: أَوْ مُضَاهِيْه»[(١)] أَيْ: مُشَابِهِه، وشَمِلَ صُوْرَتَيْن

الأُوْلَى: الاسْتِفَامُ، ومِثَالُهُ: «هَلْ جَاءَ أَحَدٌ ضَاحِكاً».

الثَّانِيَةُ: النَّهْيُ، ومِثَالُهُ: «لا يَقُمْ أَحَدٌ ضَاحِكاً».

فَهَذِهِ سِتَّةُ مُسَوِّغَاتٍ، وقَدْ مَثَّلَ النَّاظِمُ الصُّورةَ الأَخِيْرَةَ بقولِه:

............كَلاَ   يَبْغِ امْرُءٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلاً

فـ«مُسْتَسْهِلاً» حَالٌ مِن «امْرِىءٍ» الأَوَّلِ، وسَوَّغَ ذَلِكَ تَقَدُّمُ النَّهْيِ.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «غَالِباً» أَنَّ صَاحِبَ الحَالِ يكونُ نكرةً مَحْضَةً مِنْ غَيْرِ مُسَوِّغٍ في الغَالِب. حَكَى سِيبْويهِ مِنْ كَلاَمِ العَرَب: «مَرَرْتُ بِمَاءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ»، و«عَلَيْه مائةٌ بِيْضاً»[(٢)]، وفي الحَدِيْث: «فَصَلَّى رَسُوْلُ اللَّهِ ﷺ قَاعِداً، وصَلَّى (وَرَاءَهُ)[(٣)] رِجَالٌ قِيَاماً»[(٤)].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

---

(١) في الأصل: ومضاهيه. انظر شرح المكودي: ١/١٦٩، الألفية: ٧٧.

(٢) انظر الكتاب: ١/٢٧٢، شرح المكودي: ١/١٧٠، شرح الأشموني: ٢/١٧٦، التصريح على التوضيح: ١/٣٧٨، شرح ابن الناظم: ٣٢١.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٧٠.

(٤) روى البخاري في صحيحه (١/١٧٧) عَنْ عائشةَ رضي الله عَنْها قالتْ: «صَلَّى رَسُوْلُ اللَّهِ ﷺ في بَيْته وَهُوَ شَاكٍ، فَصلَّى جَالساً وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَاماً».
وفي سنن ابن داود حديث رقم: (٦٠٥) قالتْ: «صَلَّى رَسُوْلُ اللَّهِ ﷺ في بَيْته وَهُوَ جَالِسٌ فَصلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَاماً». وفي صحيح مسلم حديث رقم (٤١٢) قالتْ: «اشْتَكَى رَسُوْلُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ عَلَيْهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ يَعُوْدُوْنَهُ فَصَلَّى رَسُوْلُ اللَّهِ ﷺ جَالِساً فَصلُّوا بِصَلاتِه قِيَاماً».
وانظر الحديث برواية المؤلف في شرح المكودي: ١/١٧٠، شرح الأشموني: ٢/١٧٦، شرح ابن الناظم: ٣٢٢، التصريح على التوضيح: ١/٣٧٨، شرح دحلان: ٩٠، شرح ابن عقيل: ١/٢١٦، الدرة المضية للأنباسي (رسالة ماجستير): ١٢٩. وروي في البهجة المرضية (٩٠): «صَلَّى رَسُوْلُ اللَّهِ ﷺ جَالِساً وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَاماً».

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ   أَبَوْا وَلاَ أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

يَعْنِي: أَنَّ صَاحِبَ الحَالِ إِذَا كانَ مَجْرُوْراً بِحَرْفِ الجَرِّ - لا يَجُوْزُ عِنْدَ أَكْثَرِ النَّحْوِيينَ تَقَدُّمُ الحَالِ عَلَيْهِ، نَحْوُ «مَرَرْتُ بِهِنْدٍ قَائِمَةً»، فلا يَجُوْزُ عِنْدَهُمْ «مَرَرْتُ قَائِمَةً بِهَنْدٍ»، وَهَذَا الّذي مَنَعُوْهُ لا أَمْنَعُهُ أَنَا لِوُرُوْدِهِ في كَلاَمِ العَرَبِ(١)، وَقَدِ اسْتَدَلَّ النَّاظِمُ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ بِشَوَاهِدَ مِنْهَا قَوْلُهُ:

١٠٧- تَسَلَّيْتُ طُرًّاً عَنْكُمُ بَعْدَ/ بُعْدِكُمْ   بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِي [١١٨/أ]

فـ«طُرًّاً» حَالٌ مِنَ الكَافِ في «عَنْكُمْ»، وَهُوَ مَجْرُوْرٌ بـ«عَنْ».

فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ فُهِمَ مِنْ تَخْصِيْصِهِ المَنْعَ بالمَجْرُوْرِ بالحَرْفِ - أَنَّ ما عَدَا المَجْرُوْرَ بالحَرْفِ - وَهُوَ المَرْفُوْعُ، والمَنْصُوْبُ، والمَجْرُوْرُ بالإِضَافَةِ - لا يَمْتَنِعُ أَنْ يَسْبِقَهُ الحَالُ.

أَمَّا المَرْفُوْعُ والمَنْصُوْبُ: فَلاَ إِشْكَالَ في جَوَازِ تَقْدِيْمِ الحَالِ عَلَيْهِمَا، نَحْوُ «جَاءَ ضَاحِكاً زَيْدٌ»، و«ضَرَبْتُ مُنْطَلِقَةً هِنْداً».

---

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية (٢/٧٤٤): «وأكثر النحويين يقيس المجرور بحرف الجر على المجرور بالإضافة، فيلحقه به في امتناع تقدم حاله عليه، فلا يجيز في نحو «مررت بهند جالسة»: مررت جالسة بهند، وأجاز ذلك أبو علي في كلامه في المبسوط، وبقوله في ذلك أقول وآخذ، لأن المجرور بحرف مفعول به في المعنى، فلا يمتنع تقديم حاله عليه، كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به، وقد جاء ذلك مسموعاً في أشعار العرب الموثوق بعربيتهم، فمن ذلك ما أنشده يعقوب:

فَإِنْ تَكُ أَزْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ   فَلَنْ تَذْهَبُوا فِرْغاً بِقَتْلِ حِبَالِ

أراد: فلن تذهبوا بقتل حبال فرغا، أي: هدرا، وحبال اسم رجل، ومن ذلك قول الآخر:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمَانَ صَادِياً   إِلَيَّ حَبِيْبَاً إِنَّهَا لَحَبِيْبُ

انتهى. وانظر شرح المكودي: ١/١٧٠، شرح الأشموني: ٢/١٧٦، التصريح على التوضيح: ١/٣٧٩، شرح المرادي: ٢/١٤٨، شرح ابن عقيل: ١/٢١٦.

١٠٧- من الطويل، ولم أعثر على قائله.

ويروى: «بينكم» بدل «بعدكم»، والتسلي: التصبر، وقوله: «طراً» بمعنى جميعاً. والشاهد في قوله: «طراً» حيث أتى حالاً من الكاف والميم، وقد تقدم على صاحبه المجرور بـ«عن»، وقال ابن هشام في التوضيح: «والحق أن البيت ضرورة».

انظر التصريح على التوضيح: ١/٣٧٩، الشواهد الكبرى: ٣/١٦٠، شرح الأشموني: ٢/١٧٧، المكودي مع ابن حمدون: ١/١٧٠، أوضح المسالك: ١٢٠، شرح ابن الناظم: ٣٢٤.

وأمَّا المَجْرُوْرُ بالإضَافةِ، فَقَدْ حُكِيَ الإجْمَاعُ عَلَى مَنْعِ جَوَازِ تَقْدِيْمِ الحَالِ عَلَيْهِ[١].

فَالجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ هَذَا المفْهُوْمَ مُعَطَّلٌ[٢]، كَمَا قَالَهُ المَكُوْدِيُّ[٣]. وإِنَّما خَصَّ المَجْرُوْرَ بالحَرْف لأَنَّها هِيَ المَسْأَلَةُ الَّتي تَعرَّضَ النَّحْوِيُّوْنَ لِذِكْرِهَا في كُتُبِهِمْ، والخِلاَفُ فِيْهَا مَشْهُوْرٌ.

وَمِمَّنْ أَجَاز تَقْدِيْمَ الحَالِ فِيْهَا عَلَى صَاحِبِهَا الفَارِسِيُّ، وابْنُ كَيْسَانَ، وابْنُ بَرْهَانَ[٤][٥].

ولا يَقْتَضِي قَوْلُهُ: «وَلاَ أَمْنَعُهُ» انْفِرَادَهُ بِالجَوَازِ، بَلْ هُوَ غَيْرُ مانعٍ لَهُ تَابِعاً لِغَيْرِهِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ المُضَافِ لَهْ ... إلاَّ إذَا اقْتَضَى المُضَافُ عَمَلَهْ

---

(١) وذلك كقولك: «عرفت قيام هند مسرعة» فلا يقدم «مسرعة» على «هند» لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه.
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/٧٤٣، شرح الرضي: ١/٢٠٧، تاج علوم الأدب: ٢/٧٢٦، شرح المكودي: ١/١٧٠، الهمع: ٤/٢٥.

(٢) أي: غير معتبر. انظر حاشية ابن حمدون: ١/١٧٠.

(٣) انظر شرح المكودي: ١/١٧٠.

(٤) وابن جني وابن ملكون وبعض الكوفيين كذلك، وذلك لقوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾. ومنع سيبويه وأكثر البصريين التقديم، وجوز الكوفيون التقديم إن كان صاحب الحال ضميراً أو ظاهراً والحال فعل «نحو مررت تضحك بهند»، ومنعوه إذا كان ظاهراً وهي اسم، نحو «مررت ضاحكة بهند». وحكى ابن الأنباري أن الاتفاق على منع ذلك وأن التقديم خطأ.
انظر الكتاب: ١/٢٧٧، ارتشاف الضرب: ٢/٣٤٨، شرح اللمع لابن برهان: ١/١٣٧-١٣٨، شرح ابن عقيل: ١/٢١٦، شرح الأشموني: ٢/١٧٦، التصريح على التوضيح: ١/٣٧٨-٣٧٩، الهمع: ٤/٢٦، شرح المرادي: ٢/١٤٨-١٤٩، تاج علوم الأدب: ٢/٧٢٦، المقتضب: ٤/١٧١، شرح الرضي: ١/٢٠٧، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٧٤٤.

(٥) ابن برهان هو عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي العكبري، أبو القاسم عالم بالنحو واللغة نسابة أخباري، من أهل بغداد، عاش نيفاً وثمانين سنة وتوفي ببغداد سنة ٤٥٦هـ، من آثاره: شرح اللمع لابن جني، أصول اللغة، الاختيار، وغيرها.
انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٣١٧، نزهة الألباء: ٤٢٨، هدية العارفين: ١/٦٣٤، معجم المؤلفين: ٦/٢١٠، الأعلام: ٤/١٧٦، تاريخ بغداد: ١١/١٧، إنباه الرواة: ٢/٢١٣.

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلاَ تَحِيفَا

يَعْني: أَنَّ صَاحِبَ الحَالِ لا يكونُ مُضَافاً إليه إلاَّ في ثَلاَثَة مَوَاضِعَ/ : [١١٨/ب]

الأَوَّلُ: أَنْ يَقْتَضِي المُضَافُ العَمَلَ في الحَالِ[١]، ومَعْنَاهُ أَنْ يكونَ جَارِيَاً مَجْرَى الفِعْلِ في كَوْنِه مَصْدَراً، أَوْ اسْمَ فَاعِلٍ، كَقَوْله عَزَّ وجَلَّ: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾ [المَائدة:٤٨]، ومِثْلُهُ قَوْلُكَ: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ هِنْد قَائمَةً»، و«أَنَا ضَارِبُ هِنْد قَاعدَةً»، فـ«ضَرْبُ» و«ضَارِبُ» يَقْتَضِيَانِ العَمَلَ في الحَالِ، لأَنَّ الحَالَ لا يَعْمَلُ فِيْهَا إلاَّ فعْلٌ، أَوْ مَا في مَعْنَاهُ.

الثَّاني: أَنْ يكونَ المُضَافُ جُزْءاً مِنْ المُضَافِ إليه كَقَوْله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ونَزَعْنَا ما فِي صُدُوْرِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَاناً﴾ [الحجر:٤٧]، فالصُّدُوْرُ بَعْضُ ما أُضِيْفَ إِلَيْه.

الثَّالثُ: أَنْ يكونَ المُضَافُ مِثْلَ جُزْءِ المُضَافِ إليه في صحَّة الاسْتغْنَاءِ به عَنِ الأَوَّلِ، كَقَوْله عَزَّ وجَلَّ: ﴿فاتَّبِعُوا[٢] مِلَّةَ إِبْراهِيْمَ حَنِيْفاً﴾ [آل عمران:٩٥]، لِصِحَّة: فَاتَّبِعُوا إِبْرَاهِيْمَ.

فَلَوْ كَانَ المُضَافُ إِلَيْه غَيْرَ ما ذُكِرَ لَمْ يَجُزْ إِتْيَانُ الحَالِ منْهُ، نَحْوُ «جَاءَ غُلامُ هِنْد قَائِمَةً»[٣]، وإِنَّما جَازَ ذَلِكَ في المَوَاضِعِ المَذْكُوْرَة دُوْنَ غَيْرِهَا، بنَاءً عَلَى أَنَّ الحَالَ لا يَعْمَلُ فِيْهَا إلاَّ الفِعْلُ، أَوْ ما في مَعْنَاهُ، (وأَنَّ العَامِلَ في الحَالِ هُوَ العَامِلُ في صَاحِبِهَا. فَإِذَا كَانَ المُضَافُ مَصْدَراً أَوِ اسْمَ فَاعِلٍ - فَلاَ إِشْكَالَ في أَنَّهُ هُوَ العَامِلُ في صَاحِبِ الحَالِ وفي الحَالِ مَعاً)[٤].

وإِذَا كَانَ المُضَافُ بَعْضَ ما أُضِيْفَ إِليه، أَوْ مِثْلَ بَعْضِه - صَارَ الأَوَّلُ مُلْغَىً، لِلاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ، وصَارَ العَامِلُ فيه في التَّقْديرِ عاملاً في المُضَافِ إليه.

---

(١) ذكر ابن مالك في شرحي التسهيل والكافية: أن ذلك جائز بلا خلاف. انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/ ٧٥٠، شرح الأشموني: ٢/ ١٧٩، شرح المرادي: ٢/ ١٥١.

(٢) في الأصل: اتبعوا. انظر شرح المكودي: ١/ ١٧١.

(٣) ادعى ابن مالك في شرح التسهيل الاتفاق على منع مجيء الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة، وتابعه على ذلك ولده في شرحه. قال الأشموني: «وفيما ادعياه نظر فإن مذهب الفارسي الجواز، وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجري في أماليه». انتهى. وقال السيوطي: «وجوز بعض البصريين، وصاحب البسيط مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً». انتهى. وقال صاحب البديع: إنه قليل.
انظر شرح الأشموني: ٢/ ١٧٩، الهمع: ٤/ ٢٣، شرح ابن الناظم: ٣٢٧، شرح المرادي: ٢/ ١٥١، ارتشاف الضرب: ٢/ ٤٣٨، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٢٥.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ١٧١.

[١١٩/أ] فـ«الهَاءُ» في «صُدُورِهِمْ» مَعْمُولَةٌ لِلاسْتِقْرارِ، و«إبْراهيمَ» / مَعْمُولٌ لـ«اتَّبِعُوا»(١).

ثُمَّ قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

والحَالُ إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ المُصَرَّفَا

فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعَا ... ذَا رَاحِلٌ ومُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا

العَامِلُ في الحَالِ إمَّا فِعْلٌ، أَوْ شِبْهُهُ، أَوْ مَا تَضَمَّنَ مَعْنَاهُ دُوْنَ لَفْظِه(٢).

وَقَدْ أَشَارَ إلى الأَوَّلِ والثَّانِي هُنَا(٣)، فَذَكَرَ أَنَّ العَامِلَ في الحَالِ إنْ كَانَ فِعْلاً مُتَصَرِّفاً، أَوْ صِفَةً شَبِيْهَةً به - جَازَ تَقْدِيْمُهُ عَلَى عَامِلِه(٤).

والمُرادُ بالمُتَصَرِّف: ما اسْتُعْمِلَ مِنْهُ المَاضِي والمُضَارِعُ والأَمْرُ، والمُرادُ بِغَيْرِ المُتَصَرِّف: ما لَزِمَ لَفْظَ المَاضِي.

والمُرادُ بالشَّبِيهِ (بالمُتَصَرِّف)(٥): أَنْ يكونَ وَصْفاً قَابِلاً لِعَلاَمَةِ الفَرْعِيَّةِ - وَهِيَ التَّثْنِيةُ الجَمْعُ، والتَّذْكيرُ والتَّأنيثُ - وَهُوَ اسْمُ الفَاعِلِ واسْمُ المَفْعُولِ والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، وَغَيْرُ الشَّبِيه(٦) به: أَفْعَلُ التَّفْضِيْلِ، فإنَّهُ لا يُثَنَّى، ولا يُجْمَعُ، ولا يُؤَنَّثُ.

ثُمَّ أَتَى بِمِثَالَيْنِ:

---

(١) في الأصل: لـ«اتبع». انظر شرح المكودي: ١/ ١٧١.

(٢) في الأصل: خطه. انظر شرح المكودي: ١/ ١٧١.

(٣) في الأصل: في هنا.

(٤) خلافاً للجرمي في منع تقديمها عليه، وللأخفش في نحو «راكباً زيد جاء» لبعدها عن العامل، ولبعضهم في منع تقديم المؤكدة. وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها إذا كان صاحب الحال اسماً ظاهراً، ويجوز مع المضمر، نحو «راكباً جئت». ونقل عن الكسائي والفراء المنع مطلقاً سواء أكان صاحب الحال ظاهراً أم مضمراً. ومنع المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو نحو «والشمس طالعة جاء زيد». وأجاز الكسائي والفراء وهشام: «وأنت راكب تحسن»، ونص ابن إصبع على أنه لا يمتنع عند الجمهور.

انظر الإنصاف (مسألة: ٣١): ١/ ٢٥٠، شرح المرادي: ٢/ ١٥٢، ارتشاف الضرب: ٢/ ٣٤٩-٣٥٠، الأشموني مع الصبان: ٢/ ١٨٠، الهمع: ٤/ ٢٧-٢٨، شرح الكافية لابن مالك: ٢/ ٧٤٨، التصريح على التوضيح: ١/ ٣٨١.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ١٧١.

(٦) في الأصل: المشبه. انظر شرح المكودي: ١/ ١٧١.

الأَوَّلُ: مِنَ الصِّفَةِ الشَّبِيهةِ[1] بالمُتصرِّفِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «مُسْرِعاً ذَا رَاحِلٌ»، فـ«ذَا» مبتدأٌ، و«رَاحِلٌ» خَبَرُهُ، و«مُسْرِعاً» حَالٌ مِنَ الضَّميرِ المُسْتَترِ في «رَاحِلٌ»، وَهُوَ العَائدُ عَلَى المُبْتَدأ، والعَامِلُ[2] في الحَالِ «رَاحِلٌ»، وَهُوَ صُفِةٌ أَشْبَهَتِ المُتَصرِّفَ/ لأَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ. [١١٩/ب]

والآخرُ: مِنَ الفِعْلِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «مُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا»، فـ«زَيْدٌ» مُبْتَدأٌ، و«دَعَا» فِعْلٌ ماضٍ مُتصَرِّفٌ، وفيه ضَميرٌ يعودُ عَلَى «زَيْد»، و«مُخْلِصاً» حَالٌ مِنْ ذَلكَ الضَّميرِ، والعَامِلُ في الحَالِ «دَعَا»، وَهُوَ فِعْلٌ مُتصرِّفٌ.

وَفُهِمَ مِنْهُ: أَنَّهُ إذَا كَانَ العَامِلُ فِعْلاً غَيْرَ مُتصرِّف أَوْ صِفَةً غَيْرَ شَبِيْهة[3] بالمُتَصرِّفِ ـ لَمْ يَجزِ التَّقْدِيْمُ، فلا يجوزُ في نَحْو «ما أَحْسَنَ هِنْداً[4] مُتَجرِّدَةً» أَنْ تَقُوْلَ: «مُتَجرِّدَةً ما أَحْسَنَ هِنْداً»، ولا «مَا مُتَجرِّدةً أَحْسَنَ هِنْداً»[5]، وكَذَلكَ لا يجوزُ في نَحْوِ «هِنْدٌ أَجْمَلُ مِنْ زَيْد مُتَجرِّدَةً»: «هِنْدٌ مُتَجرِّدَةً أَجْمَلُ مِنْ زيدٍ».

وفُهِمَ مِنَ المثَالين أَنَّ لِكُلٍّ واحد مِنْهُمَا صُوْرَتَيْنِ:

إحْدَاهُمَا: ما ذُكِرَ، وَهُوَ أَنْ يكونَ الحَالُ مُتَقدِّماً عَلَى ما أُسْنِدَ إليهِ العَامِلُ.

والأُخْرَى: أَنْ يَكونَ الحَالُ مُتقدِّماً عَلَى العَامِلِ فَقَطْ.

فَمثَالُهُمَا في المِثَالِ[6] الأَوَّلِ: «ذَا مُسْرِعاً رَاحِلٌ»، وفي المِثَالِ الثَّانِي: «زَيْدٌ مُخْلِصاً دَعَا».

وإنَّمَا قَصَدَ الصُّورتينِ الأُوْلَيَيْنِ[7] للتَّنبيه عَلَى جَوَازِ تَقْدِيْمه عَلَى (مَا)[8] أُسْنِدَ إِلَيْه العَامِلُ، فَيَكُوْنُ جَوَازُ تَقْدِيْمه عَلَى العَامِلِ فَقطْ أَحْرَى.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى/ : [١٢٠/أ]

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ لاَ حُرُوْفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلاَ

هَذَا هُوَ القِسْمُ الثَّالثُ مِنَ العَامِلِ، وَهُوَ ما إذَا ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ لا حُرُوْفَهُ لا يَتَقدَّمُ عَلَيْهِ الحَالُ لِضَعْفِه، ثُمَّ مَثَّلَ ذَلِكَ بثَلاَثِ كَلِمَات.

---

(١) في الأصل: المشبهة. انظر شرح المكودي: ١ / ١٧١.
(٢) في الأصل: الواو ساقط. انظر شرح المكودي: ١ / ١٧١.
(٣) في الأصل: مشبهة. انظر شرح المكودي: ١ / ١٧١.
(٤) في الأصل: هند. انظر شرح المكودي: ١ / ١٧١.
(٥) في الأصل: هند. انظر شرح المكودي: ١ / ١٧١.
(٦) في الأصل: المثالين. انظر شرح النمكودي: ١ / ١٧١.
(٧) في الأصل: الأولتين. انظر شرح المكودي: ١ / ١٧١.
(٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١ / ١٧١.

فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرْ نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِراً في هَجَرْ

فـ«تِلْكَ» اسْمُ إشَارةٍ، وَفِيْهَا مَعْنَى الفِعْلِ، وَهُوَ «أُشِيْرُ»، ولَيْسَ فِيْهَا حُرُوْفُ الفِعْلِ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْهُ.

و«لَيْتَ» حَرْفُ تَمَنٍّ، وفِيْهَا مَعْنَى الفِعْلِ، وَهُوَ «أَتَمَنَّى».

و«كَأَنَّ» حَرْفُ تَشْبِيْهٍ، وفِيْهَا مَعْنَى الفِعْلِ، وَهُوَ «أُشَبِّهُ».

وفُهِمَ مِنْ دُخُولِ الكَافِ عَلَى «تِلْكَ» أَنَّ ذَلِكَ مُطَّرِدٌ في أَسْمَاءِ الإشَارةِ كُلِّهَا.

فَمِثَالُ اسْمِ الإشَارة: «تِلْكَ هِنْد مُنْطَلِقَةً، وذَلِكَ عَمْروٌ ضاحِكاً»، ومِثَالُ التَّمَنِّي: «لَيتَ عَمْراً مقِيماً عِنْدَنَا»، ومِثَالُ التَّشْبِيْه: «كَأَنَّكَ البَدْرُ طالِعاً».

فالعَامِلُ في الأُولِ: «تِلْكَ» لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى «أُشِيْرُ»، وفي الثَّانِي: «لَيْتَ» لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى «أَتَمَنَّى»، وفي الثَّالِث: «كَأَنَّ» لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى «أُشَبِّهُ».

وَفُهِمَ أَيْضاً مِنَ «الكَاف» أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَحْصُورٍ فِيْمَا ذُكِرَ.

وَمِمَّا ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ دُوْنَ حُرُوْفه: التَّرَجِّي، وحَرْفُ/ التَّنبيهِ، و«أَمَّا»[1] [١٢٠/ب] في الشَّرْطِ، والاسْتِفْهَامُ المَقْصُوْدُ بِهِ التَّعْظِيْمُ[2].

وَقَوْلُهُ:

.... وَنَدَرْ نَحْوُ سَعِيْدٌ مُسْتَقِراً في هَجَرْ

هَذَا أَيْضاً مِنَ العَوَامِلِ التَّي تَضَمَّنَتْ مَعْنَى الفِعْلِ دُوْنَ حُرُوفه، وَهُوَ الظَّرْفُ وحَرْفُ الجَرِّ مُسْبَقَيْنِ باسْمِ مَا الحَالُ لَهُ، كَمَا في نَحْوِ «زَيْدٌ عِنْدَكَ قَاعِداً» و«سَعِيْدٌ في هَجَرٍ مُسْتَقِراً».

---

(١) في الأصل: ما. انظر شرح المكودي: ١/ ١٧١.

(٢) نحو:

يا جارتا ما أنت جاره

وأجاز الفارسي فيه الحال والتمييز. قال المرادي: «ونص المصنف على أن جميع هذه تعمل في الحال خلافاً للسهيلي في اسم الإشارة، وله ولابن أبي العافية في حرف التنبيه، ولبعضهم في «كان»، ووفاقاً للزمخشري وابن عصفور في «ليت، ولعل». وصحح بعضهم أن «ليت» و«لعل» وباقي الحروف لا تعمل إلا «كان» وكاف التشبيه». انتهى.

انظر شرح المرادي: ٢/ ١٥٤-١٥٥، ارتشاف الضرب: ٢/ ٣٥١-٣٥٢، الهمع: ٤/ ٣٦، شرح الكافية لابن مالك: ٢/ ٧٥٢، التصريح على التوضيح: ١/ ٣٨٢.

فالعَاملُ في الحَال في هَذَيْنِ المثَالَيْنِ ونَحْوهمَا - الظَّرْفُ والمَجْرُورُ، لنيابَتهمَا مَنَابَ «اسْتَقَرّ، أَوْ مُسْتقرٍ»، والحَالُ في هَذَا المِثَالِ الَّذي ذَكَرَهُ مُؤَكِّدَةٌ، لأَنَّ التَّقْديْرَ: سَعِيْدٌ اسْتَقَرَّ في هَجَرٍ مُسْتَقراً.

وإِنَّما فَصَلَ هَذه المَسْأَلَةَ منْ تِلْكَ، وما ذُكرَ بَعْدَهَا[١] - وإِنْ كَانَتْ مثْلَهَا فِيْ تَضَمُّنِ مَعْنَى الفعْلِ دُوْنَ حُرُوْفه - لأَنَّهُ قَدْ سمع فيهَا[٢] تَقْدِيْمُ الحَال عَلَى عَاملَها، وَلذَلكَ أَتَى بالحَال في المثَال الَّذي ذَكَره، وَهُوَ «مُسْتَقراً» مُقَدَّماً عَلَى عَامله، وَهُوَ «في هَجَرٍ»، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ عَزَّ وجَلَّ في قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: ﴿والسَّمَاواتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِيْنِه﴾ [الزمر: ٦٧] بنَصْبِ «مَطْوِيَّات»[٣].

وَمِمَّنْ أَجَاز تَقْدِيْمَ الحَالِ في مِثْلِ هَذَا الأَخْفَشُ[٤].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى / : [١٢١/أ]

وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ ... عَمْروٍ مُعَاناً مُسْتَجازٌ لَنْ يَهِنْ

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيْلِ غَيْرُ شَبِيْهٍ بالفعْلِ، لكَوْنه غَيْرَ قابلٍ لِلْفَرْعِيَّة[٥]، فاسْتَحَقَّ بذَلكَ أَنْ لا يَتقَدَّمَ عَلَيْه الحَالُ، لَكِنْ لَهُ مَزِيَّةٌ عَلَى العَوَامِلِ الجَامِدَةِ لِوُجُوْدِ لَفْظِ الفِعْلِ فيه، فاسْتَقَرَّ تَوْسِيطُهُ بَيْنَ حَالَيْنِ، كالمِثَالِ المَذْكُوْرِ.

---

(١) في الأصل: بعده. انظر شرح المكودي: ١/١٧١.

(٢) في الأصل: فيه. انظر شرح المكودي: ١/١٧١.

(٣) وهي قراءة عيسى بن عمر والحسن البصري على الحال أو على القطع، وقال الفراء: والحال أجود، ويكون قوله «بيمينه» خبر «السموات». وقيل: الخبر محذوف، أي: والسموات قبضته. وقرأ الباقون بالرفع، وعليه تكون «مطويات» هي الخبر.
انظر القراءات الشاذة: ١٣١، إعراب النحاس: ٤/٢٢، إملاء ما من به الرحمن: ٢/٢١٦، معاني الفراء: ٢/٤٢٥، شرح المكودي: ٢/١٩١، التصريح على التوضيح: ١/٣٨٥، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٧٥٣، الهمع: ٤/٣٣، شرح ابن عصفور: ١/٣٣٥.

(٤) في أحد قوليه، والفراء أيضاً، وذلك بشرط تقدم المبتدأ على الحال، نحو «زيد قائماً في الدار»، فإن تاخر المبتدأ وتقدم الخبر جاز توسط الحال بينهما بلا خلاف، نحو «في الدار عندك زيد»، و«في الدار قائماً زيد». وقيل بالجواز بقوة إن كانت الحال ظرفاً أو حرف جر، ويضعف إن كانت غيرهما، وعليه ابن مالك في التسهيل. وقيل: بالجواز إن كانت من مضمر، نحو «أنت قائماً في الدار» وعليه الكوفيون.
انظر شرح المكودي: ١/١٧٢، التصريح على التوضيح: ١/٣٨٥، شرح الرضي: ١/٢٠٤، الهمع: ٤/٣٣، شرح المرادي: ٢/١٥٧، التسهيل: ١١١، شرح الهواري (١٠٠/ب)، شرح الأشموني: ٢/١٨١، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٧٥٣، ارتشاف الضرب: ٢/٣٥٥، ٣٥٦، شرح ابن عصفور: ١/٣٣٥، معاني الفراء: ٢/٤٢٥.

(٥) أي: للعلامة الفرعية. انظر شرح المكودي: ١/١٧٣.

فـ«نَحْوُ» مُبْتَدأٌ، وخَبَرُهُ «مُسْتَجازٌ»، و«زَيْدٌ» مُبْتَدأٌ، وخَبَرُه «أَنْفَعُ» وفي «أَنْفَعُ» ضَمِرٌ مُسْتَتِرٌ عائِدٌ عَلَى «زَيْدٌ»، و«مُفْرَداً» حَالٌ مِنْهُ[١]، و«مُعَاناً» حَالٌ مِنْ «عَمْرٍو»، والعَامِلُ فِيْهِمَا «أَنْفَعُ»[٢]، وأَصْلُهُ: زَيْدٌ أَنْفَعُ في حَالِ كَوْنِه مُفْرداً مِنْ عَمْرٍو في حَالِ كَوْنِه مُعَاناً، وإِنَّما كَانَ «أَنْفَعُ» عاملاً في الحَالَيْنِ، لأَنَّ صَاحِبَ الحَالِ - وَهُوَ الضَّمِيرُ المُسْتَتِرُ -، والمَجْرُورَ بـ«مِنْ»، مَعْمولانِ لَهُ، والعَامِلُ في الحَالِ هُوَ العَامِلُ في صَاحِبِهَا[٣].

وَقَوْلُهُ: «لَنْ يَهِنْ» أَيْ: لَنْ يَضْعُفَ[٤].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

والحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذا تعدُّدِ ... لِمُفْرَدٍ فاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ

يَعْنِيْ: أَنَّ الحَالَ قَدْ يَجِيءُ مُتَعَدِّداً، أَيْ: مُتَكَرِّراً، والمُرادُ بالمُفْرَدِ: غَيْرُ المُتَكَرِّرِ.

فَمِثَالُ: المُفْرَد: («جَاءَ زَيْدٌ راكِباً» ومثَالُ غَيْرُ المُفْرد)[٥]: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً ضَاحِكاً»[٦] / فَالحَالُ قَدْ تَعَدَّدَتْ مَعَ انْفِرَادِ صَاحِبِهَا[٦]. [١٢١/ب]

---

(١) في الأصل: عنه. راجع شرح المكودي: ١/١٧٣.

(٢) وذلك على المختار، وهو مذهب سيبويه والمازني في أظهر قوليه، والفارسي في تذكرته، وابن كيسان وابن جني، وابن خروف. وزعم المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي في حلبياته: إلى أنهما منصوبان على إضمار «كان» التامة، صلة لـ«إذ» في الماضي، و«إذا» في المستقبل، وهما حالان من ضميرهما. وجوز بعض المغاربة كون المضمر «كان» الناقصة، والمنصوبان خبران لا حالان.
انظر الكتاب: ١/١٩٩، المقتضب: ٣/٢٥٠-٢٥٢، الأصول: ٢/٣٥٩-٣٦٠، المسائل الحلبيات: ١٧٧، التصريح على التوضيح: ١/٣٨٤، شرح الأشموني: ٢/١٨٣، شرح المرادي: ٢/١٥٩، ارتشاف الضرب: ٢/٣٥٣، الهمع: ٤/٣١، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٣٠.

(٣) انظر شرح المكودي: ١/١٧٣، إعراب الألفية: ٦١.

(٤) وهو فعل مضارع من وهن يهن، وهو خبر «بعد».
انظر شرح المكودي: ١/١٧٣، إعراب الألفية: ٦١، شرح الهواري: (١٠١/أ)، اللسان: ٦/٤٧٢٤ (هون).

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المكودي بحاشية الملوي: ٩٠.

(٦) هذا مذهب أبي الفتح وجماعة. ومنع ابن عصفور هذا النوع ما لم يكن العامل فيه: أفعل التفضيل - كما تقدم -، ونقل المنع أيضاً عن الفارسي وجماعة، فالثاني عندهم نعت للأول أو حال من الضمير فيه.
انظر شرح الأشموني: ٢/١٨٤، شرح المرادي: ٢/١٦٠، ارتشاف الضرب: ٢/٣٥٨، الهمع: ٤/٣٧، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٣٥.

وشَمِلَ قَوْلُهُ: «وَغَيْرِ مُفْرَدٍ» ثَلاثَ صُوَرٍ:

الأُولَى: أَنْ يكونَ صَاحِبُ الحَالِ مُتَعَدِّداً، والحَالُ مُجْتَمِعَةٌ، نَحْوُ ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ والقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣].

الثَّانِيَةُ: أَنْ يكونَ بِتَفْرِيْقٍ مَعَ إِيلاءِ كُلِّ واحدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ، نحو «لَقِيْتُ مُصْعِداً زَيْداً[١] مُنْحَدِراً.

الثالثة: أَنْ يَكُوْنَ بِتَفْرِيقٍ مَعَ عَدَمِ إِيْلاءِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ، نَحْوُ «لَقِيْتُ زَيْداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً»، والاخْتِيَارُ في مِثْلِ هَذَا مَعَ عَدَمِ القَرِيْنَةِ جَعْلُ الأَوَّلِ للثَّانِي، والثَّانِي[٢] للأَوَّلِ، فـ«مُصْعِداً» حَالٌ مِنْ «زَيْدٍ»، و«مُنْحَدِراً» حَالٌ مِنَ «التَّاءِ» في «لَقِيْتُ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَعَامِلُ الحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا ... في نَحْوِ لاْ تَعْثَ في الأَرْضِ مُفْسِدَا

يَعْنِي: أَنَّ العَامِلَ في الحَالِ قَدْ يُؤَكَّدُ بِهَا، فَتَكُوْنُ الحَالُ عَلَى هَذَا مُؤَكِّدَةً لِعَامِلِهَا، وَذَلِكَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

الأَوَّلُ: أَنْ تكونَ[٣] مِنْ لَفْظِ عَامِلِهَا كَقَوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُوْلاً[٤]﴾ [النساء: ٧٩].

الثَّانِي[٥]: أَنْ تكونَ مُوَافِقَةً لِعَامِلِهَا مَعْنَىً لا لَفْظاً، كَقَوْلِه عَزَّ وجَلَّ: ﴿ولا تَعْثَوْا في الأَرْضِ مُفْسِدِيْنَ﴾ [البقرة: ٦٠]، لأَنَّ «العُثُوَّ» هُوَ الفَسَادُ، وَلِهَذَا المِثَالِ أَشَارَ بقولِه:

في نَحْوِ لا تَعْثَ في الأَرْضِ مُفْسِدَا

فـ«مُفْسِدَا» حَالٌ مِنَ الفَاعِلِ في «تَعْثَ» المُسْتَتِرِ فِيْهِ، والعَامِلُ فِيْهِ «تَعْثَ»، وَهُوَ مُوَافِقٌ لَهُ في مَعْنَاهُ دُوْنَ لَفْظِه.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ ... عَامِلُهَا ولَفْظُهَا يُؤَخَّرُ/ [١٢٢/أ]

---

(١) في الأصل: زيد. انظر شرح المكودي: ١/١٧٢.

(٢) في الأصل: والثانية. انظر شرح المكودي: ١/١٧٤.

(٣) في الأصل: يكون. انظر شرح المكودي: ١/١٧٤، فإنه قال بعد: أن تكون موافقة.

(٤) في الأصل: رلا. انظر شرح المكودي: ١/١٧٤.

(٥) في الأصل: الثانية. انظر شرح المكودي: ١/١٧٤.

يَعْني: أَنَّ الحالَ تَجيءُ مُؤَكِّدَةً للجُمْلَة، ويَجبُ أَنْ يكونَ عاملُهَا مُضْمَراً، وأَنْ تَكُونَ واجبَةَ التَّأْخير، مثَالُ ذَلكَ: «زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً»، فالعَاملُ فيْهَا وَاجبُ الحَذْف[١]، تَقْديرُهُ إنْ كَانَ المُبْتَدَأُ غَيْرَ «أَنا»: أَحُقُّهُ[٢] وأُعَرِّفُهُ، وإن كَانَ «أَنَا» حُقَّني وَاعْرِفْني، وإنَّما لَمْ يَصحَّ تَقْديرُهُ: أُعَرِّفُ أَوْ أَحُقُّ، مَعَ كَوْن المُبْتَدَأ «أَنَا»[٣] لمَا يُؤَدِّي (إلَيْه)[٤] منْ تَعَدِّي فعْلِ الضَّميْر المُتَّصلِ إلى مُضْمَره المُتَّصلِ، لأنَّ التَّقْديْرَ: أُعَرِّفُني: فَيَكُوْنُ الفاعلُ والمَفْعُوْلُ شَيْئاً وَاحداً، مَعَ كَوْنهما ضَميْرَيْن مُتَّصلَيْن[٥]. وإنَّما وَجَبَ تَأْخيْرُ الحَال، لأَنَّها مُؤَكِّدَةٌ للجُمْلَة، والمُؤَكِّدُ بَعْدَ المؤَكَّد.

وَيُشْتَرطُ في الجُمْلَة المُؤَكِّدة[٦] بهَا[٧] أَنْ تَكُونَ اسْميَّةً، وأَنْ يكونَ جُزْآها مَعرفَتَيْن، وأَنْ يَكُونَا جَامدَيْن.

وفُهمَ كَوْنُها اسميةً: منْ قَوْله: «جملةً» بَعْدَ ذكْر المُؤَكِّدَة لعَاملهَا، والمُؤَكِّدَةُ لعَاملهَا فعْليةٌ، وهَذه قَسيمَتُهَا، فَوَجَب أَنْ تكونَ اسْميَّةً.

وفُهمَ كَوْنُ جُزْأَيْها مَعْرفَتَيْن: منْ تَسْميتهَا مُؤَكِّدَةً، لأَنَّهُ لا يُؤَكِّدُ إلاّ مَا قَدْ عُرِّفَ.

وفُهمَ اشْتراطُ كَوْن جُزْأَيْهَا جَامدَيْن: منْ قَوْله: «وإنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً» لأَنَّهُ لَوْ كَانَ أَحَدُ جُزْأَيْهَا مُشْتقاً، لَكَانَتْ مُؤَكِّدَةً لعَاملهَا، فَيَكُوْنُ منَ القسْمِ الأَوَّلِ.

ثُمَّ قَالَ رَحمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

[١٢٢/ب] **وَمَوْضعَ الحَالِ تَجيءُ جُمْلَهْ   كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوٍ رحْلَهْ/**

اعْلَمْ أَنَّ الحَالَ عَلَى قسْمَيْن: مُفْرد، وَهُوَ الأَصْلُ - وَقَدْ تَقَدَّمَ -، وجُمْلَةٍ،

---

(١) وقال الزجاج: الخبر مؤول بمسمى، فيعمل في الحال، وقال ابن خروف: ضمن المبتدأ تنبيها فهو العامل.
انظر ارتشاف الضرب: ٢/ ٣٦٣، التصريح على التوضيح: ١/ ٣٨٨، شرح الرضي: ٢/ ٢١٥، الهمع: ٤/ ٤٠، شرح المرادي: ٢/ ١٦٣.

(٢) أحقه: بفتح فضم من حققت الأمر بالتخفيف أي: تحققته، أو بضم فكسر من أحققته بمعنى: أثبته. انظر حاشية الخضري: ١/ ٢٢٠، حاشية الصبان: ١/ ١٨٥.

(٣) في الأصل: غير أنا. انظر شرح المكودي: ١/ ١٧٤.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ١٧٤.

(٥) انظر شرح المكودي: ١/ ١٧٤، وقال أبو حيان في الارتشاف: «والعامل في هذه الحال قدره سيبويه في قولك: «هو زيد معروفاً»: انتبه، وألزمه معروفاً، وقدره غيره إن كان المخبر عنه غير «أنا» تقول: أحقه أو أعرفه، وإن كان «أنا» قدر: أحق أو أعرف أو أعرفني». انتهى.
انظر ارتشاف الضرب: ٢/ ٣٦٣، الكتاب: ١/ ٢٥٦-٢٥٧.

(٦) في الأصل: المؤكد. انظر شرح المكودي: ١/ ١٧٤.

(٧) أي: بالحال.

وإِلَيْهَا أَشَارَ هُنَا، فَذَكَرَ أَنَّ الجملةَ تَقَعُ في مَوْضِعِ الحَالِ، فَيُحْكَمُ عَلَيْهَا أَنَّها في مَوْضِعِ نَصْبٍ.

وشَمِلَ قَوْلُهُ: «جُمْلَهْ» الاسْمِيَّةَ، والفِعْلِيَّةَ.

ثُمَّ مَثَّلَ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ:

كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوٍ رِحْلَهْ

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيراً وَمِنَ الوَاوِ خَلَتْ

يَعْنِي: أَنَّ الجُمْلَةَ الوَاقِعَةَ في مَوْضِعِ الحَالِ إِذَا كَانت فِعْلِيَّةً مَبْدُوءَةً بفعلٍ مُضَارِعٍ مُثْبَتٍ، فإِنَّها تَحْتَوِي عَلَى ضَمِيرٍ عائدٍ عَلَى صاحبِ الحَالِ، وتَخْلُو مِنَ الوَاوِ، نَحْوُ «جَاءَ زَيْدٌ تُقَادُ الجَنَائِبُ بَيْنَ يَدَيْهِ»[١].

وإِنَّما لَمْ يَقْتَرِنِ الفِعْلُ المُضَارِعُ المَذْكُورُ بالوَاوِ، لأَنَّهُ[٢] بمنزلة المُفْرَدِ، لِشَبَهِ المُضَارِعِ بِهِ، فَكَمَا لا تَدْخُلُ الوَاوُ عَلَى المُفْرَدِ، فتقولُ: «قَامَ زيدٌ ضَاحِكاً»، فَكَذَلِكَ لا تَدْخُلُ عَلَى ما أَشْبَهَهُ، وَهُوَ المُضَارِعُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا لَهُ المُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

يَعْنِي: أَنَّ الجُمْلَةَ المُصَدَّرَةَ بالفِعْلِ المُضَارِعِ المُثْبَتِ، إِذَا وَرَدَتْ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ مقترنةً بالواوِ – فَلَيست الجملةُ حينئذٍ فِعْلِيَّةً، بَلْ تَنْوِي بَعْدَ الوَاوِ مُبْتَدَأً، وتَجْعَلُ الفِعْلَ المُضَارِعَ خَبَراً عَنْ ذَلِكَ المُبْتَدأ، فَتَصِيرُ الجُمْلَةُ اسْمِيَّةً، وَمِمَّا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ العَرَبِ: «قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَهُ»[٣]، وَمَعْنَى «أَصُكُّ»: أَضْرِبُ[٤]، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ [الذاريات: ٢٩] أَيْ: ضَرَبَتْهُ.

---

(١) الجنائب: جمع جنيبة وهي الفرس التي تساق بين يدي الأمير بلا ركوب.
انظر ابن عقيل مع الخضري: ١/٢٢١، شرح المكودي: ١/١٧٥، اللسان: ١/٦٩١ (جنب)، شرح الأشموني: ٢/١٨٧.

(٢) في الأصل: لأنها. انظر شرح المكودي: ١/١٧٥.

(٣) حكاه الأصمعي، تقديره: قمت وأنا أصك عينه، وقيل: الواو عاطفة وليست للحال، والفعل بمعنى الماضي.
انظر شرح ابن الناظم: ٣٣٧، شرح دحلان: ٩٣، شرح المكودي: ٢/١٧٥، شرح ابن عقيل: ١/٢٢١، شرح الأشموني: ٢/١٨٧، شرح المرادي: ٢/١٦٧، التحفة المكية للمقري (رسالة ماجستير): ٢٩، ارتشاف الضرب: ٢/٣٦٧.

(٤) انظر اللسان: ٤/٤٧٤ (صكك)، المصباح المنير: ١/٣٤٥ (صكك)، شرح المكودي: ١/١٧٥.

[١٢٣/أ] ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ/ تَعَالَى:

وَجُمْلَةُ الحَالِ سِوَى ما قُدِّمَا بِـوَاوٍ أَوْ بِـمُـضْـمَرٍ أَوْ بِـهِمَا

يَعْنِي: أَنَّ الجملةَ الواقعةَ حالاً إِذَا كانتْ سِوَى ما تَقَدَّمَ يَجُوزُ أَنْ تَأْتِيَ فِيْهَا بالواوِ(١) وَحْدَهَا، نَحْوُ «جَاءَ زَيْدٌ والشَّمْسُ طَالعةٌ»، أَوْ بالمُضْمَرِ دُوْنَ الواوِ(٢)، نَحْوُ «جَاءَ زيدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ» (أو بالمُضْمَرِ والواوِ معاً، نَحْوُ «جَاءَ زَيْدٌ وَيدُهُ عَلَى رَأْسِه»)(٣).

إِلاَّ أَنَّ قَوْلَهُ: «سِوَى ما قُدِّما» شَامِلٌ للجملةِ الاسميِّةِ، مُثْبَتَةً ومَنْفيَّةً، والفعْلِيَّةِ المُصَدَّرَةِ بالماضِي (مُثْبَتَةً ومَنْفِيَّةً)(٤) كَذَلِكَ، والجُمْلَةِ الفعْلِيَّةِ(٥) المَبْدُوْءَةِ بالمُضَارِعِ المَنْفِيِّ، ولَيْسَ عَلَى إِطلاقهِ، بَلْ فِيْهِ تَفْصِيْلٌ مَذْكُوْرٌ في المُطَوَّلاتِ(٦).

---

(١) في الأصل: بها الواو. انظر شرح المكودي: ١ / ١٧٥.
(٢) في الأصل: واو. انظر شرح المكودي: ١ / ١٧٥.
(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١ / ١٧٥.
(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١ / ١٧٥.
(٥) في الأصل: الفعلة. انظر شرح المكودي: ١ / ١٧٥.
(٦) فإن كانت الجملة الفعلية مصدرة بمضارع منفي، فالنافي إما «لا» أو «لم»، فإن كان «لا» فالأكثر مجيئها بالضمير، وترك الواو، كما في قوله تعالى: ﴿وما لنا لا نؤمن بالله﴾، وقد يجئ بالواو والضمير كقول الشاعر:

أَمَاتُوا مِنْ دَمِي وَتوعَّدُوْنِي وكُنْتُ لا يُنهنهُنِي الوَعِيْدُ

وإن كان النافي «لم» أكثر أفراد الضمير، نحو قوله تعالى: ﴿فَانْقَلَبُوا بنعْمَةٍ منَ اللَّه وفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُم سوءٌ﴾، والاستغناء عنه بالواو، نحو قوله تعالى: ﴿والَّذِيْنَ يَرْمُوْنَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إلاَّ أَنْفُسُهُمْ﴾، والجمع بينهما، نحو قول الشاعر:

سَقَطَ النَّصِيْفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ فَتَناوَلَتْهُ واتَّقَتْنَا بِاليَدِ

وإن كانت مصدرة بفعل ماض: فإن كان بعد «إلا» أو قبل «أو» لزم الضمير، وترك الواو، كقوله تعالى: ﴿ما يَأتِيْهِم مِنْ رَسُوْلٍ إلاَّ كَانُوا به يَسْتَهْزِؤُنَ﴾، وإن لم يكن بعد «إلا» ولا قبل «أو» فالأكثر اقترانه في الإثبات بالواو و«قد» مع الضمير ودونه، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فريقٌ مِنْهُم يَسْمَعُوْنَ كَلامَ اللَّهِ﴾، والثاني كقولك: «جاء زيد وقد طلعت الشمس»، ويقل تجريده من الواو و«قد» كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاؤكُم حَصِرَتْ صُدُوْرُهُمْ﴾، قالوا: وأقل منه تجريده من «قد» وحدها، كقوله تعالى: ﴿الذينَ قَالُوا لإِخْوَانِهِمْ وقَعَدُوا﴾، وأقل من تجريده من «قد» تجريده من الواو وحدها، كقول الشاعر:

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ البِلَى مَعَارِفَهَا والسَّارِيَاتُ الهَوَاطِلُ

وإن كانت الجملة اسمية فإن لم تكن مؤكدة فالأكثر مجيئها بالواو مع الضمير ودونه، فالأول كقوله تعالى: ﴿فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وأَنْتُم تَعْلَمُونَ﴾، والثاني كقوله: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ =

والعُذْرُ لَهُ في إطْلاقه: أَنَّ أَكْثَرَ (هَذِهِ)[1] الأَقْسامِ يَجُوزُ فيه الأَوْجُهُ الثَّلاثَةُ فَاعْتَمَدَ في ذَلكَ عَلَى الأَكْثَرِ.

ثُمَّ قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

والحَالُ قَدْ يُحذَفُ ما فيْهَا عَملْ ... وبَعْضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

العَاملُ في الحَالِ قَدْ يُحْذَفُ، وحَذْفُهُ عَلَى نَوْعَيْنِ: جَائزٍ وَوَاجِبٍ، وإلى النَّوعينِ أَشَارَ هُنَا.

فَيُحْذَفُ جوازاً إذَا دَلَّ عليه دليلٌ لَفْظيٌّ أَوْ حَاليٌّ، فاللَّفظيُّ: كَمَا إذَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، كَقَوْلكَ: «رَاكباً» لمَنْ قَالَ لَكَ: «كَيْفَ جئْتَ» والحَاليُّ: كَقَوْلكَ للْقَادم منْ سَفَرِ الحَجِّ: «مَبْرُوراً مَأْجُوراً» أَيْ: قَدمْتَ، ولَكَ في هَذَيْنِ ونَحْوِهِمَا أَنْ تَذْكُرَ العَاملَ، فَتَقُولُ: «جِئْتُ راكباً»، و«قَدمْتَ مَبْرُوراً».

وَيُحْذَفُ وُجُوباً إذَا ضُرِبَ مَثَلاً، كَقَوْلِ العَرَب: «حَظِيِّيْنَ بَنَاتٍ صَلفيْنَ كَنَّاتٍ»[2]، فـ«حَظيِّيْنَ، وصَلفيْنَ» / حَالان، والعَاملُ فيْهِمَا: عَرَفْتُهُمْ، و«الحَظِيِّيْنَ» [١٢٣/ب] اسْمُ فَاعلٍ منْ «حَظِيَ» المُشْتَقِّ من «الحُظْوَة»[3]، و«صَلفيْنَ» من «الصَّلَف»، وَهُوَ عَدَمُ الحُظْوَة، يُقَالُ: صَلفَت المَرْأَةُ صَلَفاً، إذَا لَمْ تَحْظَ عنْدَ زَوْجهَا[4]، و«البَنَاتُ» جَمْعُ «بِنْت»، و«الكَنَّاتُ» جَمْعُ «كَنَّةٍ» وَهِيَ زَوْجَةُ الابْنِ[5]، و«بنات» و«كنات» مَنْصُوبانِ[6] عَلَى التَّمْييزِ[7].

= رَبُّكَ منْ بَيْتكَ بالحَقِّ وإنَّ فَريقاً منَ المُؤْمنينَ لَكَارهُوْنَ﴾، وقد يستغنى بالضمير عن الواو كقوله تعالى: ﴿وقُلنا اهبطُوا بَعضُكُم لبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾. وإن كانت الجملة الاسمية مؤكدة لزم الضمير وترك الواو، نحو «هو الحق لا شبهة فيه»، وكقوله تعالى: ﴿ذَلكَ الكتابُ لا رَيْبَ فيه﴾.

انظر شرح ابن الناظم: ٣٣٨-٣٤٤، التصريح على التوضيح: ١/ ٣٩٠-٣٩٢، شرح المرادي: ٢/ ١٦٨-١٧١، شرح الأشموني: ٢/ ١٨٩، ١٩١، شرح ابن عقيل: ١/ ٢٢١.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ١٧٥.

(٢) هذا مثل يضرب للرجل عند الحاجة يطلبها، يصيب بعضها ويعسر عليه بعض.
انظر مجمع الأمثال: ١/ ٣٧٢، فرائد اللآل: ١/ ١٧٣، همع الهوامع: ٤/ ٦٠، اللسان: ٢/ ٩٢١ (حظا)، الدرة المضية للأنباسي (رسالة ماجستير): ١٦٠، شرح المكودي: ١/ ١٧٦، ارتشاف الضرب: ٢/ ٣٦٠.

(٣) والحظوة: المكانة والمنزلة للرجل من ذي سلطان ونحوه.
انظر اللسان: ٢/ ٩٢٠ (حظا)، شرح المكودي: ١/ ١٧٦، مجمع الأمثال: ١/ ٣٧٢.

(٤) انظر اللسان: ٤/ ٢٤٨٣ (صلف)، شرح المكودي: ١/ ١٧٦، مجمع الأمثال: ١/ ٣٧٢.

(٥) وزوجة الأخ أيضاً. انظر اللسان: ٥/ ٣٩٤٣ (كنن)، شرح المكودي: ١/ ١٧٦، مجمع الأمثال: ١/ ٣٧٢.

(٦) في الأصل: منصوبات. انظر شرح المكودي: ١/ ١٧٦.

(٧) انظر شرح المكودي: ١/ ١٧٦، فرائد اللآل: ١/ ١٧٣، مجمع الأمثال: ١/ ٣٧٢.

البَاب السَادسُ والعشرون

التمييز

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

التَّمْيِيزُ[1]

اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ   يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

يُقَالُ في الاصْطِلاَحِ: تَمْيِيزٌ ومُمَيِّزٌ، وتَفْسِيرٌ ومُفَسِّرٌ[2].

وَقَوْلُهُ: «اسْمٌ» جِنْسٌ، و«بِمَعْنَى مِنْ» يَشْمَلُ التَّمييزَ واسْمَ «لا»، والمَفْعُولَ الثَّاني مِنْ نَحْوِ «اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ ذَنْباً»، والمُشَبَّهَ به، نحو «الحَسَنُ الوَجْهَ».

و«مُبِينٌ» مُخْرِجٌ لِمَا سوَى التَّمييزِ، إلاَّ المُشَبَّهَ بالمَفْعُولِ به.

و«نَكِرَهْ» مُخْرِجٌ لِلمُشَبَّهِ بالمَفْعُولِ به[3].

---

(١) التمييز في الأصل مصدر «ميز» إذا خلَّص شيئاً من شيء، وفرق بين متشابهين، وقولهم في الاسم المميز: تمييز – مجاز، من إطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم، بمعنى: الطالع والناجم. واصطلاحاً – كما في التعريفات – ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة نحو «منوان سمناً»، أو مقدرة نحو «للّه دره فارساً»، فإن «فارساً» تمييز عن الضمير في «دره»، وهو لا يرجع إلى سابق معين. وقال ابن الناظم: هو كل اسم نكرة مضمن معنى «من» لبيان ما قبله من إبهام في اسم مجمل الحقيقة، أو إجمال في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله.

انظر التعريفات: ٦٦، التصريح على التوضيح: ١/٣٩٣، شرح ابن الناظم: ٣٤٦، الهمع: ٤/٦٢، شرح الرضي: ١/٢١٥، شرح ابن عصفور: ٢/٢٨١، الفوائد الضيائية: ١/٣٩٨، تاج علوم الأدب: ٢/٧٣٩، حاشية الخضري: ١/٢٢١، معجم المصطلحات النحوية: ٢١٥، معجم مصطلحات النحو: ٢٧٥، معجم النحو: ١١٢.

(٢) وتبيين ومبين أيضاً. انظر شرح الأشموني: ٢/١٩٤، شرح ابن عقيل: ١/٢٢٢، الهمع: ٤/٦٢، شرح المكودي: ١/١٧٦، ارتشاف الضرب: ٢/٣٧٧.

(٣) نحو «زيد حسن وجهه» بالنصب على التشبيه بالمفعول به، وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى جواز تعريف التمييز متمسكين بقول رشيد اليشكري: =

وحُكْمُ التَّمييزِ النَّصْبُ، وَهُوَ المُنَبَّهُ عَلَيْه بقوله: «يُنْصَبُ».

وفُهِمَ مِنْ قَوْله: «بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ» أَنَّ النَّاصِبَ لَهُ ما قَبْلَهُ مِنَ الاسْمِ المُجْمَلِ الحَقِيْقَةُ أو الجُمْلَةَ المُجْمَلَةَ النِّسْبَةُ.

أَمَّا الاسْمُ المُجْمَلُ فَلاَ إِشْكَالَ في أَنَّهُ هُوَ النَّاصِبُ لَهُ، وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْه[1].

وأَمَّا الجُمْلَةُ فَفيْهَا خلاَفٌ:

فَقِيْلَ: النَّاصِبُ لَهُ الفِعْلُ، نَحْوُ «طَابَ زَيْدٌ نَفْساً»، أَوْ ما أَشْبَهَه[2]، نَحْوُ «زَيْد طَيِّبٌ نَفْساً»[3].

وقِيْلَ: النَّاصِبُ لَهُ الجُمْلَةُ، وَهَوَ اخْتِيَارُ ابْنِ عُصْفُورٍ[4].

ولا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ/ كَلاَمُ النَّاظِمِ عَلَى ظَاهِرِه، فَإِنَّه قَدْ نَصَّ بَعْدُ: أَنَّ العَامِلَ [١٢٤/أ] في هَذَا النَّوعِ الفِعْلُ، أَوْ ما أَشْبَهَه[5].

= رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وهو محمول على زيادة «أل» عند البصريين، كما زيدت في قوله:

باعد أم العمرو عن أسيرها

انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٣٩٤، شرح المرادي: ٢/ ١٧٥.

(١) واختلف في صحة إعماله مع أنه جامد: فقيل: شبهه باسم الفاعل، لأنه طالب له في المعنى كـ«عشرين درهماً» فإنه شبيه بـ«ضاربين زيداً»، و«رطل زيتاً» فإنه شبيه بـ«ضارب عمراً» في الاسمية، والطلب المعنوي هو وجود ما به التمام وهو التنوين والنون. وقيل: شبهه بـ«أفعل من» في طلبه اسماً بعده على طريق التبيين ملتزماً فيه التنكير. قال أبو حيان: وهو أقوى، لأن اسم الفاعل لا يعمل إلا معتمداً ويعمل في النكرة وغيرها.

انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٣٩٥، شرح المكودي: ١/ ١٧٧، شرح المرادي: ٢/ ١٧٥، الهمع: ٤/ ٦٤، الأشموني مع الصبان: ٢/ ١٩٦، شرح ابن يعيش: ٢/ ٧٢، حاشية الخضري: ١/ ٢٢٣.

(٢) في الأصل: شبهه. انظر شرح المكودي: ١/ ١٧٧.

(٣) وهو مذهب سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي.

انظر التصريح على التوضيح: ١/ ٣٩٥، شرح المرادي: ٢/ ١٧٥، الهمع: ٤/ ٦٩، شرح الأشموني: ٢/ ١٩٥، ارتشاف الضرب: ٢/ ٣٧٧.

(٤) لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه، كما أن تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب عن تمامه، ونسبه إلى المحققين.

انظر ارتشاف الضرب: ٢/ ٣٧٧، شرح المكودي: ١/ ١٧٧، شرح المرادي: ٢/ ١٧٦، الهمع: ٤/ ٦٩، شرح الأشموني: ٢/ ١٩٥، التصريح على التوضيح: ١/ ٣٩٥، حاشية الخضري: ١/ ٢٢٣.

(٥) وذلك في قوله في آخر الباب: =

والعُذْرُ لَهُ: أَنَّ التَّمييزَ في هَذَا النَّوعِ لَمَّا كَانَ رَافِعاً لإِبْهَامِ نِسْبَةِ العَامِلِ إلى فَاعِلِهِ أَوْ مَفْعُوْلِهِ - فَكَأَنَّهُ قَدْ رَفَعَ الإِبْهَامَ عَنْهُ.

ثُمَّ مَثَّلَ ذَلِكَ فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

كَشِبْرٍ ارْضاً وَقفِيزٍ بُرًّا وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرَا

فَأَتَى[١] بِثَلَاثَة مُثُلٍ:

الأَوَّلُ: لِلْمَمْسُوْحِ، وَهُوَ «شِبْرٍ أَرْضاً».

والثَّانِي: لِلْمَكِيْلِ، وَهُوَ «قَفِيْزٍ بُرًّا».

والثَّالِثُ: لِلْمَوْزُوْنِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْراً».

وَبَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ تَمْيِيزِ المُفْرَدِ: (تَمْيِيْزُ)[٢] العَدَدِ، وَسَيَذْكُرُهُ في بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى:

و«المَنَوَانِ» تَثْنِيَةُ «مَنَا»، وَهُوَ الرَّطْلُ[٣].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَبَعْدَ ذِي ونَحْوِهَا[٤] اجْرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا

= والفَاعِلَ المَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلاَ ....

وفي قوله:

.... والفِعْلُ ذُوْ التَّصْرِيْفِ نَزْراً سُبِقَا

وذلك يدل على أن العامل الفعل أو شبهه، فهو مخصص لما هنا. وقد نص على ذلك في التسهيل.

قال الشيخ خالد: ولولا أن الناظم صرح في غير هذا الموضع وفي آخر الباب بأن ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور.

انظر الألفية: ٨١، حاشية ابن حمدون: ١/١٧٧، التصريح على التوضيح: ١/٣٩٥، شرح الأشموني: ٢/١٩٥، التسهيل: ١١٥.

(١) في الأصل: اتى. انظر شرح المكودي: ١/١٧٧.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٧٧.

(٣) في الأصل: الرصل. انظر شرح المكودي: ١/١٧٧. والرطل: الذي يوزن به ويكال، قال ابن الأعرابي: الرطل: ثنتا عشرة أوقية بأواقي العرب، والأوقية أربعون درهماً، فذلك أربعمائة وثمانون درهماً، وجمعه أرطال. انظر اللسان: ٣/١٦٦٥ (رطل)، وانظر شرح المكودي: ١/١٧٧.

(٤) في الألفية: (٨٠) «وشبهها» بدل «ونحوها».

الإِشَارَة بـ« ذِيْ » إلى ما دَلَّ عَلَى مَسَاحَةٍ، أو كَيْلٍ، أو وَزْنٍ، فَفُهِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ التَّمييزَ بَعْدَ العَدَدِ لا يَجِيءُ بِالوَجْهَيْنِ.

وقَوْلُهُ: «إِذَا أَضَفْتَهَا» أَيْ: إِذَا أَضَفْتَهَا إِلى التَّمييزِ المَنْصُوبِ، فَتَقُولُ: «شِبْرُ أَرْضٍ، وقَفِيزُ بُرٍّ، ومَنَوا[1] عَسَلٍ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

والنَّصْبُ بَعْدَ ما أُضِيفَ وَجَبَا إنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا

يَعْنِي: أَنَّ المُمَيِّزَ إِذَا أُضِيْفَ وَجَبَ نَصْبُ التَّمْيِيزِ.

وَفُهِمَ مِنْ/ قَوْلِهِ: [١٢٤/ب]

إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا

أَنَّهُ لا يَجِبُ نَصْبُهُ إلاَّ إِذَا كَانَ كالمِثَالِ المَذْكورِ في كَوْنِه لا يَصِحُّ إِغْنَاؤُهُ عَنِ المُضَافِ إِلَيْهِ، إِذْ لا يَجُوزُ «مِلْءُ ذَهَبٍ»، فَلَوْ صَحَّ إِغْنَاؤُهُ عَنْهُ - لَمْ يَكُنِ النَّصْبُ وَاجِباً، نَحْوُ «هُوَ أَحْسَنُ النَّاسِ رَجُلاً»، إِذْ يَجُوزُ[2] أَنْ تَقُولَ: «هَوَ أَحْسَنُ رَجُلٍ» عَلَى أَنَّ هَذَا المِثَالَ الثَّانِي يَنْتَصِبُ فيه التَّمييزُ ما دَامَ المُمَيَّزُ مضافاً، لَكِنَّهُ صَلُحَ لِلْجَرِّ بالإِضَافة عِنْدَ حَذْفِ المُضَافِ إِلَيْهِ، بِخِلاَفِ الأَوَّلِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

والفَاعِلَ المَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلاَ مُفَضِّلاً كأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ

يَعْنِي: أَنَّ الاسْمَ النَّكِرَةَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ أَفْعَلِ التَّفْضِيْلِ، وَكانَ فَاعِلاً فِيْ المَعْنَى، وَجَبَ نَصْبُهُ عَلَى التَّمييزِ، وَعَلامَةُ كَوْنه فَاعِلاً في المَعْنَى أَنَّكَ إِذَا صُغْتَ مِنْ أَفْعَلِ التَّفْضيلِ فِعْلاً - جَعَلْتَ ذَلِكَ التَّمييزَ فاعلاً بهِ، نَحْوُ «أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاً» أَيْ: عَلاَ[3] مَنْزِلُكَ.

وَفُهِمَ مِنْهُ: أَنَّ الوَاقِعَ بَعْدَ أَفْعَلِ التَّفْضيلِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ فاعلاً في المَعْنَى، لَمْ يَنْتَصِبْ عَلَى التَّمييزِ، نَحْوُ «أَنْتَ أَفْضَلُ رَجُلٍ»، بَلْ يَجِبُ جَرُّهُ بالإِضَافة إِلاَّ إِذَا أُضِيفَ أَفْعَلُ إِلى غَيْرِهِ، فإِنَّهُ يَنْتَصِبُ حينئذٍ، نَحْوُ «أَنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلاً».

---

(١) في الأصل: منواي. انظر شرح المكودي: ١/ ١٧٧.
(٢) في الأصل: لا يجوز. انظر شرح المكودي: ١/ ١٧٧.
(٣) في الأصل: أعلى. انظر شرح المكودي: ١/ ١٧٧.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

[١٢٥/أ] **وَبَعْدَ كُلِّ ما اقْتَضَى تعجُّبَا ... مَيِّزْ كأَكْرِمْ بأَبِي بَكْرٍ أَبَا /**

يَعْنِي: أَنَّ التَّمييزَ يَنْتَصِبُ بَعْدَ مَا دَلَّ عَلَى تَعَجُّبٍ، وَمَثَّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِه: «كَأَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا»، قَالَ فِي شَرْحِ الكَافِيَةِ: «هُوَ صَاحِبُ رَسُوْلِ اللَّهِ - ﷺ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»[(١)].

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه:

وَبَعْدَ[(٢)] كُلِّ ما اقْتَضَى تَعَجُّبَا

أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ خَاصٍّ بالصِّيْغَتَيْنِ المَوْضُوعَتَيْنِ للتَّعَجُّبِ، وهُمَا: «ما أَفْعَلَهُ» و«أَفْعِلْ به»، فَدَخَلَ في ذَلِكَ ما أَفْهَمَ التَّعَجُّبَ مِنْ[(٣)] غَيْرِ الصِّيْغَتَيْنِ المَذْكُورَتَيْنِ، نَحْوُ «وَيْلَهُ رَجُلاً»، و«وَيْحَهُ إِنْساناً»، و«لِلَّهِ دَرُّهُ فارساً»، و«حَسْبُكَ بِهِ كَافلاً»، ونَحْوُ ذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

واجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي العَدَدْ ... والفَاعِلِ المَعْنَى كَطِبْ نَفْسَاً تُفَدْ

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ التَّمييزَ عَلَى مَعْنَى «مِنْ»، لَكِنْ مِنْهُ ما يَصْلُحُ لِمُبَاشَرَتِها[(٤)]، ومِنْهُ مَا لاَ يَصْلُحُ، وكُلُّهُ صَالِحٌ لِمُبَاشَرَتِهَا[(٥)] إلا نَوْعَيْنِ: تَمْييزِ العَدَدِ، وَمَا هُوَ فَاعِلٌ في المَعْنَى، وَقَدِ اسْتَثْنَاهُمَا، فَلاَ يُقَالُ في «عِنْدِي عِشْرونَ دِرْهَماً»: «عِشْرُوْنَ مِنْ دِرْهَمٍ» ولاَ فِي «طَابَ (زَيْدٌ)[(٦)] نَفْساً»: «طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ».

ثُمَّ أَتَى بِمِثَالٍ مِنَ الفَاعِلِ فِي المَعْنَى، فَقَالَ: «كَطِبْ نَفْساً تُفَدْ»، فـ«نَفْساً» تَمْييزٌ، وَهُوَ فَاعِلٌ في المَعْنَى، لأَنَّ التَّقديرَ: لِتَطِبْ[(٧)] نَفْسُكَ.

---

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية (٢/٧٧٣): «والمراد بـ«أبي بكر» صاحب رسول الله ﷺ رضي الله عنه وأرضاه». وانظر شرح المكودي: ١/١٧٨.

(٢) في الأصل: الواو ساقط. انظر الألفية: ٨١.

(٣) في الأصل: في. انظر شرح المكودي: ١/١٧٨.

(٤) في الأصل: لمشارتها. انظر شرح المكودي: ١/١٧٩.

(٥) في الأصل: لمشارتها. انظر شرح المكودي: ١/١٧٩.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٧٩.

(٧) في الأصل: ولتطب. انظر شرح المكودي: ١/١٧٩.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

[١٢٥/ب]

وَعَامِلَ التَّمْيِيْزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا وَالفِعْلُ ذُوْ التَّصْرِيْفِ نَزْراً سُبِقَا /

يَعْنِي: أَنَّ العَامِلَ فِي التَّمييز يَجِبُ تَقْدِيْمُهُ عَلَيْهِ، فَيَلْزَمُ تَأْخِيرُ التَّمييزِ، وَقَوْلُهُ: «مُطْلقاً»، أَيْ: سَوَاءٌ كَانَ اسْمَاً، أَوْ فِعْلاً.

أَمَّا إِذَا كَانَ اسْماً، فَلاَ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ بِإِجْمَاعٍ، نَحْوُ «عِنْدِي عِشْرُوْنَ دِرْهماً» فالعَامِلُ في «دِرْهَماً»: «عِشْرُوْنَ»، فلا يَجُوْزُ «عِنْدِي دِرْهَماً عِشْرُوْنَ»[١].

وأَمَّا إِذَا كَانَ فِعْلاً: فَإِنْ كانَ الفِعْلُ غَيْرَ مُتَصرِّف - فَلاَ يَجُوزُ أَيْضاً تَقْدِيْمُهُ عَلَيْهِ، نَحْوُ «ما أَكْرَمَكَ أَبَاً، ونِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ»، وإِنْ كَانَ مُتَصرِّفاً - فَفِي تَقْدِيْمِ التَّمييزِ عَلَيْهِ خِلاَفٌ:

والمَشْهُوْرُ مَنْعُ تَقْدِيْمِه، وَهُوَ مَذْهَبُ سِيْبويه[٢].

وأَجَازَ قَوْمٌ تَقْدِيْمَهُ، مِنْهُمْ المَازنِيُّ والمُبَرِّد[٣]، وتَبِعَهُمُ النَّاظِمُ في غَيْرِ هَذَا النَّظْمِ[٤].

---

(١) انظر شرح المكودي: ١/١٧٩، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٧٧٥، شرح الرضي: ١/٢٢٣، شرح ابن عصفور: ٢/٢٨٣، تاج علوم الأدب: ٣/٧٤٣، شرح ابن يعيش: ٢/٧٣.

(٢) والفراء والجمهور أيضاً، لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلاً في الأصل، وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل. وقيل: لأن التمييز كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه، قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف.
انظر الكتاب: ١/١٠٥، شرح المكودي: ١/١٧٩، الهمع: ٤/٧١، شرح المرادي: ٢/١٨٦، التصريح على التوضيح: ١/٤٠٠، ارتشاف الضرب: ٢/٣٨٥، شرح ابن يعيش: ٢/٧٣، تاج علوم الأدب: ٣/٧٤٣، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٧٧٥، شرح الأشموني: ٢/٢٠٠، الإنصاف: ٢/٨٢٨-٨٣٠، المفصل: ٦٦، المقتصد: ٢/٦٩٣، ٦٩٥.

(٣) والكسائي والجرمي وطائفة من الكوفيين وصححه أبو حيان، واحتجوا بالسماع والقياس:
أما السماع فقد جاء ذلك في كلامهم، قال الشاعر:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِراقِ حَبِيْبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بالفراقِ تَطِيْبُ

وأما القياس، فلأن هذا العامل فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة.
انظر المقتضب: ٣/٣٦، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٧٧٦، شرح المكودي: ١/١٧٩، =

وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: «نَزْراً سَبَقَا» أَنَّ لَهُ مَذْهباً ثالثاً، وَهُوَ جَوَازُ تَقْدِيْمِهِ بِقِلَّةٍ، وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ.

وَمِنْ شَوَاهِدِ تَقْدِيْمِهِ:

١٠٨- وَلَسْتُ إِذَا ذَرْعاً أَضِيْقُ بِضَارِعٍ ولا يَائِسٍ[1] عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ

= شرح المرادي: ٢/١٨٦، شرح الرضي: ١/٢٢٣، التصريح على التوضيح: ١/٤٠٠، تاج علوم الأدب: ٣/٧٤٣، شرح الأشموني: ٢/٢٠٢، ارتشاف الضرب: ٢/٣٨٥، الإنصاف: ٢/٨٢٨-٨٣٠، الهمع: ٤/٧١، التسهيل: ١١٥، شرح ابن عصفور: ٢/٢٨٣، شرح ابن يعيش: ٢/٧٤، المفصل: ٦٦.

(٤) وذلك لوروده، وقياساً على سائر الفضلات. قال في التسهيل: «ولا يمنع تقديم المميز على عامله إن كان فعلاً متصرفاً وفاقاً للكسائي والمازني ويمنع إن لم يكنه بإجماع، وقد يستباح في الضرورة». انتهى.
انظر التسهيل: ٤/٧١، التصريح على التوضيح: ١/٤٠٠، شرح الأشموني: ٢/٢٠٢، شرح المرادي: ٢/١٨٦، الإنصاف: ٢/٨٢٨، الهمع: ٤/٧١، ارتشاف الضرب: ٢/٣٨٥.

١٠٨- من الطويل، ولم أعثر على قائله. قوله: «ذرعاً»: يقال: ضقت بالأمر ذرعاً إذا لم تطقه ولم تقو عليه. الضارع: الدليل المتضرع. يائس: قانط. والشاهد في تقديم التمييز «ذرعاً» على عامله المتصرف الذي هو «أضيق» على رأي ابن مالك ومن وافقهم. وقال الجمهور: إن «ذرعاً» معمول لمحذوف تقديره: إذا أضيق ذرعاً أضيق.
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/٧٧٧، المكودي مع ابن حمدون: ١/١٧٩، الشواهد الكبرى: ٣/٢٣٣، شرح ابن الناظم: ٣٥٢، كاشف الخصاصة: ١٥٨، أمالي ابن الشجري: ١/٩١.

(١) في الأصل: تايس. انظر شرح المكودي: ١/١٧٩.

الباب السابع والعشرون

حروف الجَر

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

حُرُوْفُ الجَرِّ

هَاكَ حُـرُوْفَ الجَـرِّ وَهْيَ مِنْ إلى حَتَّى خَلاَ حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى
مُذْ مُنْذُ رُبَّ الـلامُ كَـي وَاوٌ وَتَـا وَالكَـافُ والـبَـا ولَـعَـلَّ وَمَـتَـى

ذَكَرَ في هَذَيْنِ البَيْتَيْنِ عِشْرِيْنَ حرفاً، وَهِيَ كُلُّها مُتَساوِيةٌ في جَرِّ الاسْمِ، وَقَدْ ذَكَرَ بَعْدُ: مَعْنَى كُلِّ وَاحِدٍ منْهَا وما يَخْتَصُّ بهَا/ [١٢٦/ب]، إلاَّ «خَلاَ»، و«حَاشَا» و«عَدَا»، فَإنَّهُ تَقَدَّمَ الكَلاَمُ فِيْهَا في بَابِ الاسْتِثْنَاءِ، وإلاَّ «كَيْ»، و«لَعَلَّ»، و«مَتَى»، فَإنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهَا البَتَّةَ، لغَرَابَةِ الجَرِّ بِهَا.

أَمَّا «كَيْ» فَتجَرُّ «ما» الاَسْتِفْهَامِيَّةَ، قَالُوْا: «كَيْمَهُ» بِمَعْنَى: لِمَهْ، و«ما» المَصْدَرِيَّةَ مَعَ صِلَتِهَا، نَحْوُ قَوْله:

١٠٩- إذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإنَّما يُـرَجَّى الفَتَى كَيْمَا يَضُـرُّ ويَـنْفَـعُ

١٠٩- من الطويل، لقيس بن الخطيم في ملحقات ديوانه (١٧٠)، وقيل: هو للنابغة الذبياني، وقيل: للنابغة الجعدي، قال العيني (٣/ ٢٤٥): «والأصح أن قائله قيس بن الخطيم». ويروى: «كنت» بدل «أنت»، ويروى: «يراد» بدل «يرجى». والمعنى: إذا أنت لم تنفع من استحق النفع، فضر من يستحق الضرر، فإنما يرجى الفتى لنفع من يستحق النفع، ولضر من يستحق الضرر. والشاهد في «كيما» حيث جرت «كي»: «ما» المصدرية مع صلتها. وقيل: «ما» كافة لـ«كي» عن عملها الجر، مثلها في «ربما». ويروى: «كيما يضر وينفعا» بنصبهما، وعليه فتكون «ما» زائدة، و«يضر» منصوب بـ«كي»، واللام مقدرة، و«ينفعا» معطوف عليه.
انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/ ١٨٠، التصريح على التوضيح: ٢/ ٣، الشواهد الكبرى: ٣/ ٢٤٥، ٤/ ٣٧٩، الخزانة: ٨/ ٤٩٨، مغني اللبيب (رقم): ٣٣١، أبيات المغني: ٤/ ١٥٢، الهمع (رقم): ١٠٠٤، الدرر اللوامع: ٢/ ٤، شرح الأشموني: ٢/ ٢٠٤، ٣/ ٢٧٩، حاشية الخضري: ١/ ٢٢٦، شرح ابن الناظم: ٣٥٥، شواهد المغني: ١/ ٥٠٧، شرح المرادي: ٢/ ١٩٠، ٤/ ١٧٥، الجنى الداني: ٢٦٢، معاني الأخفش: ١٢٤، شرح الكافية لابن مالك: ٢/ ٧٨٢، المطالع السعيدة: ٤٠٥، تذكرة النحاة: ٦٠٩، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/ ٢٤٧، فتح رب البرية: ٢/ ٢٧٧.

و« أَنْ » المَصْدَرِيَّةَ في قَوْلِه:

١١٠- ... أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا

وَهِيَ في هَذِهِ المَوَاضِعِ كُلِّها بِمَعْنَى: الَّلامِ.

وَيَطَّرِدُ جَرُّهَا لـ« أَنْ » المَصْدَرِيَّة، ولِذَلكَ أَجَازُوا في نَحْوِ « جِئْتُكَ كَيْ تُكْرِمَني » أَنْ تكونَ « كَيْ » حَرْفَ جَرٍّ، و« أَنْ » مُقَدَّرَةٌ بَعْدَهَا، وأَنْ تَكونَ مَصْدَرِيَّةً، والَّلامُ مقدرةٌ قَبْلَهَا.

وأَمَّا « لَعَلَّ » فَإِنَّ الجرَّ بِهَا واردٌ في كلامِ العَرَبِ، خلافاً لِمَنْ أَنْكَره[١]، كَقَوْلِه:

١١١- لَعَلَّ اللَّهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيْمُ

١١٠- من الطويل، لجميل بن معمر العذري من قصيدة له في ديوانه (٢٥)، وتمامه، فَقَالَتْ:

أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا

وقيل: هو لحسان بن ثابت (وليس في ديوانه). ويروى: « مائحاً » - بالهمز - بدل « مانحاً »، والمائح الذي يملأ الدلو من أسفل البئر (اللسان - متح)، ويروى: « ماتحاً » بالتاء المثناة، وهو من متح الماء من البئر إذا استقى منها. ويروى عجزه:

لِسَانَكَ هَذَا كَيْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا

و« مانحاً » من المنح وهو الإعطاء، يتعدى لمفعولين، ومنح اللسان عبارة عن التلطف والتودد. والشاهد في قوله: « كيما أن » حيث جرت « كي » المصدر المنسبك من « أن » وما بعدها، و« ما » زائدة، وإظهار « أن » بعد « كي » ضرورة، لأن « أن » بعد « كي » لا تظهر.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/ ١٨٠، التصريح على التوضيح: ٢/ ٣، ٢٣٠، الشواهد الكبرى: ٣/ ٢٤٤، ٤/ ٣٧٩، شرح ابن يعيش: ٩/ ١٤، ١٦، الخزانة: ٨/ ٤٨١، شواهد المغني: ١/ ٥٠٨، أبيات المغني: ٤/ ١٥٧، شواهد الشذور: ٨٩، الدرر اللوامع: ٢/ ٥، مغني اللبيب (رقم): ٣٣٣، شذور الذهب: ٢٨٩، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/ ٦٣٧، الهمع (رقم): ١٠٠٦، شرح ابن الناظم: ٣٥٥، ٦٦٧، شرح الأشموني: ١/ ٢٧٩، ٢/ ٢٠٤، جواهر الأدب: ٢٨٣، الجنى الداني: ٢٦٢، الضرائر: ٦٠، شرح الكافية لابن مالك: ٢/ ٧٨٢، توجيه اللمع: ٣٠١.

(١) الجر بـ« لعل » لغة حكاها أبو عبيدة والأخفش والفراء وأبو زيد، وقال: إنها لغة عقيل، وقد أنكرها قوم منهم الفارسي، وهم محجوجون بنقل هؤلاء.

انظر ارتشاف الضرب: ٢/ ١٥٥، ٤٦٩، الهمع: ٤/ ٢٠٧، مغني اللبيب: ٣٧٧، عمدة الحافظ لابن مالك: ١٦٧، نوادر أبي زيد: ٢١٨، أبيات المغني: ٥/ ١٦٦، شرح الأشموني: ٢/ ٢٠٤، التوطئة: ٢٣٩، شرح الكافية لابن مالك: ٢/ ٧٨٣، الخزانة: ١٠/ ٤٢٦، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/ ٢٤٦، النكت الحسان: ١١٠، الإفصاح: ١١١، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٢/ ٢٩٤.

١١١- من الوافر، ولم أعثر على قائله. ويروى: « لعاء » بدل « لعل »، وهي لغة في « لعل ». الشريم: المرأة المفضاة التي صار مسلكاها واحداً، أي: اختلط قبلها بدبرها حتى صارا مخرجاً =

وَأَمَّا «مَتَى» فَهِيَ في لُغَةِ هُذَيْلٍ بِمَعْنَى «مِنْ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ»[١] أَيْ: مِنْ كُمِّهِ[٢].

و«هَاكَ» اسْمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى: خُذْ، وَلَمْ يَذْكُرِ الجَوْهَرِيُّ والزُّبَيْدِيُّ في «هَا» إِلاَّ التَّنبيهَ[٣]، وَقَدْ ذَكَرَهَا ابْنُ مَالكٍ في التَّسْهِيلِ مِنْ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ[٤].

= واحداً. والبيت تهكم واستهزاء. والشاهد في قوله: «لعل» حيث عملت الجر فيما بعدها وهو لفظ الجلالة «الله»، وهو في محل رفع بالابتداء منع رفعه حركة الجر، وجملة «فضلكم» خبر المبتدأ.
انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/١٨٠، التصريح على التوضيح: ٢/٢، الشواهد الكبرى: ٣/٢٤٧، الخزانة: ١٠/٤٢٢، شرح الأشموني: ٢/٢٠٤، المقرب: ١/١٩٣، شرح ابن عقيل: ١/٢٢٦، شواهد العدوي: ١٤٠، شرح ابن الناظم: ٣٥٦، شرح ابن عصفور: ١/٤٢٧، ٤٧١، الجنى الداني: ٥٨٤، شواهد الجرجاوي: ١٤٠، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٧٨٣، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/٢٤٦، شرح الرضي: ٢/٣٦١، النكت الحسان: ١١٠.

(١) انظر شرح المكودي: ١/١٨٠، الجنى الداني: ٥٠٥، جواهر الأدب: ٤٦٦، شرح ابن الناظم: ٣٥٦، شرح الألفية للهواري (١٠٧/ب)، التصريح على التوضيح: ١/٢، شرح المرادي: ٢/١٩١، شرح الأشموني: ٢/٢٠٥، عمدة الحافظ لابن مالك: ١٦٧، ارتشاف الضرب: ٢/٤٦٥.

(٢) وعد بعضهم من حروف الجر «ها» التنبيه، وهمزة الاستفهام، وهمزة القطع، إذا جعلت عوضاً من حرف الجر في القسم. قال في التسهيل: وليس في الجر في التعويض بالعوض، خلافاً للأخفش ومن وافقه. انتهى. وذهب الزجاج والرماني إلى أن «ايمن» في القسم حرف جر، قال المرادي: وشذ في ذلك. وعد بعضهم منها الميم مثلثة في القسم، نحو «م الله» وجعلها في التسهيل بقية «ايمن». وذكر الفراء أن «لات» قد تجر الزمان، وقرئ: ﴿ولات حين مناص﴾ بالجر. وزعم الأخفش أن «بله» حرف جر بمعنى «من» والصحيح أنها اسم. وذهب سيبويه إلى أن «لولا» حرف جر إذا وليها ضمير متصل، نحو «لولاك، ولولاي، ولولاه». ومذهب الأخفش والكوفيين أن الضمير بعدها مرفوع الموضع، استعير ضمير الجر للرفع.
انظر شرح المرادي: ٢/١٩١-١٩٢، شرح الأشموني: ٢/٢٠٥-٢٠٦، التسهيل: ١٥١، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٣٠٨، الكتاب: ١/٣٨٨.

(٣) قال الجوهري في الصحاح: «و«ها» حرف تنبيه، قال النابغة:
هَا إِنَّ تَاعِذْرَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعَتْ ... فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ في البَلَدِ
وزاد فيها الزجر، فقال: و«ها» زجر للإبل، وهو مبني على الكسر إذا مدت وقد تقصر، تقول: «هاهيت بالإبل» إذا دعوتها. انتهى. قال المكودي: «فهي عندهما حرف فقط».
انظر الصحاح: ٦/٢٥٥٧، ٢٥٥٩ (ها)، شرح المكودي: ١/١٨٠.

(٤) وفي «ها» اسم الفعل لغتان: القصر والمد، وتستعمل مجردة من كاف الخطاب فتقول: «ها يا زيد، ويا هند، ويا زيدان، ويا هندان، ويا زيدون، ويا هندات»، وكذلك «هاء» بالمد، كما تستعمل متلوة بكاف الخطاب بحسب المعنى، نحو «هاكَ، هاكِ، هاكما، هاكم، =

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

[١٢٦/ب]

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى   وَالكَافَ وَالوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا/

يَعْنِي: أَنَّ هَذِهِ الأَحْرُفَ السَّبْعَةَ لا تَدْخُلُ عَلَى ضَمِيرٍ، بَلْ عَلَى الظَّاهِرِ فَقَطْ، نَحْوُ «مُذْ يَوْمَيْنِ»، و﴿حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، و«زَيْدٌ كَعَمْرٍ» و(«وحَيَاتِكَ»)[١] و«رُبَّ رَجُلٍ»، و«تَا اللَّهِ».

وَفُهِمَ مِنْهُ: أَنَّ ما عَدَا هَذِهِ السَّبْعَةَ مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ يَدْخُلُ عَلَى الظَّاهِرِ والمُضْمَرِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً وَبِرُبْ   مُنَكَّراً والتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبّ

يَعْنِي: أَنَّ الأَحْرُفَ السَّبْعَةَ المُتَقَدِّمَةَ مِنْهَا ما يَخْتَصُّ اخْتِصَاصاً آخَرَ زَائِداً عَلَى الاخْتِصَاصِ بالظَّاهِرِ، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا هُنَا، وذَكَرَ أَنَّ «مُذْ وَمُنْذُ» لا يكونُ الظَّاهِرُ الَّذي يَدْخُلَانِ عَلَيْهِ إِلاَّ وَقْتاً، يَعْنِي: اسْمَ زَمَانٍ، نَحْوُ «مُذْ يَوْمَنَا»، و«مُنْذُ يَوْمِ الجُمُعَةِ»، وأَنَّ «رُبَّ»[٢] لا يكونُ الظَّاهِرُ الَّذي[٣] تَدْخُلُ عَلَيْهِ (إِلاَّ)[٤]

= هاكن» وكذلك «هاء» بالمد أيضاً. قال الفراء وإلحاق الكاف لغة بني ذبيان. وتخلف الكاف الهمزة مصرفة تصريف الكاف بحسب المعنى، نحو «هاء، هاء، هاؤما، هاؤم، هاؤن»، وهي أفصح اللغات، وبها جاء القرآن، قال تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ﴾.
انظر التسهيل: ٢١٠، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٢/٦٤٣-٦٤٤، الهمع: ٥/١٢٢، شرح المكودي: ١/١٨٠.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر: شرح المكودي: ١/١٨١.

(٢) «رُبَّ»: حرف جر كما ذهب إليه البصريون، وذهب الكوفيون والأخفش في أحد قوليه إلى أن «رب» اسم يحكم على موضعه بالإعراب، ووافقهم ابن الطراوة، واستدلوا على اسميتها بالإخبار عنها في قول الشاعر:

إِنْ يَقْتلوكَ فإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ   عَاراً عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

ومما يدل على حرفيتها أنها مبنية ولو كانت اسماً لكان حقها الإعراب.
انظر الإنصاف (مسألة: ١٢١): ٢/٨٣٢، الكتاب: ٢/٢٩٣، الجنى الداني: ٤٣٨-٤٣٩، الهمع: ٤/١٧٣، جواهر الأدب: ٤٥٢، مغني اللبيب: ١٧٩، المقتضب: ٣/٥٧، ٦٥، حاشية الصبان: ٢/٢٠٣، تاج علوم الأدب: ٢/٤٢٢، شرح الرضي: ٢/٣٣٠-٣٣١، شرح الفريد: ٢٤٦، ارتشاف الضرب: ٢/٤٥٥.

(٣) في الأصل: التي. انظر شرح المكودي: ١/١٨١.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٨١.

مُنَكَّراً، نَحْوُ «رُبَّ رَجُلٍ»، وأَنَّ «التَّاءَ» لا يكونُ الظَّاهِرُ الّذي(١) تَدْخُلُ عَلَيْه إلاَّ لَفْظَ «اللّه» (ولَفْظَ رَبٍّ)(٢)، نَحْوَ «تاللّه»(٣)، وَحُكِيَ: «تَرَبِّ الكَعْبَةِ»(٤)، إلاَّ أَنَّ دُخُولَهَا عَلَى لَفْظِ «اللّه» أَكْثَرُ مِنْ دُخُولِهَا عَلَى «رَبٍّ».

وَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّ ما بَقِيَ مِنَ الأَحْرُفِ السَّبعةِ المُخْتَصَّةِ بالظَّاهِرِ تَدْخُلُ عَلَى الظَّاهِرِ مُطْلَقاً.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعَالَى:

وَمَا رووا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى ... نَـزرٌ كَـذَا كَهَا وَنحوه أَتَـى

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ «رُبَّ» والكَافَ ـ مِنَ الحُروفِ المُخْتَصة بالظَّاهِرِ، فَأَشَارَ في هَذَا البَيْتِ إِلى أَنَّهما(٥) قَدْ يَدْخُلان عَلَى الضّميرِ قَليلاً، وَمِنْهُ قَوْلُ/ العَرَبِ: «رُبَّهُ [١٢٧/أ] رَجُلاً»(٦)، وَقَوْلُ الرَّاجِزِ:

١١٢ـ وأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

---

(١) في الأصل: التي. انظر شرح المكودي: ١/١٨١.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٨١.

(٣) في الأصل: اللّه. انظر شرح المكودي: ١/١٨١.

(٤) حكاه الأخفش من قول بعضهم، وقالوا أيضاً: «تالرحمن، وتحياتك»، وهو شاذ.
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/٧٩٢، شرح الأشموني: ٢/٢٠٧، شرح المرادي: ٢/١٩٤، شرح المكودي: ١/١٨١، شرح ابن عقيل: ١/٢٢٧، الجنى الداني: ٥٧، مغني اللبيب: ١٥٧.

(٥) في الأصل: أنها. انظر شرح المكودي: ١/١٨١.

(٦) انظر شرح المكودي: ١/١٨١، وقال ابن مالك في شرح الكافية (٢/٧٩٤): وأنشد ثعلب شاهداً على «ربه رجلاً».

وَاهٍ رَأَبْتُ وشيكاً صَدْعَ أَعْظُمِه ... وَرُبَّـهُ عَطِباً أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِـهْ

وأشرت بقوله: «وقس عليه إن شئت» إلى أن هذا الضمير لا بد من إفراده وتذكيره وتفسيره بمميز بعده على حسب قصد المتكلم، فيقال: «ربه رجلاً» وربه امرأة، وربه رجلين ورجالاً، وربه امرأتين ونساء»، فيختلف المميز ولا يختلف الضمير، هذا هو المشهور. وذكر ابن الأنباري أن تطابقهما في التأنيث والتثنية والجمع جائز. انتهى. وقال المرادي (٢/١٩٥): «و» روي: «وربه عطب» بالجر على نية «من» وهو شاذ».
وانظر المطالع السعيدة: ٣٩٩، الهمع: ٤/٧٩، شرح الأشموني: ٢/٢٠٨، شرح ابن الناظم: ٣٥٨، شرح دحلان: ٩٥، ارتشاف الضرب: ٢/٤٦٢.

١١٢ـ من الرجز للعجاج، من أرجوزة له في ملحقات ديوانه (٧٤) وقبله:

خَلَّى الذِّنَابَاتِ شَمَالاً كَثَبَا

الذنابات: اسم موضع. كثبا: اي: قريب. أم أوعال: اسم هضبة. والشاهد في قوله: «كها» =

وَفُهِمَ مِنَ المِثَالِ: أَنَّ الضَّميرَ الَّذي يَدْخلان عَلَيْه لا يكونُ إِلاَّ ضميراً غائباً.

وَقَوْلُهُ: «وَنَحْوُهُ أَتَى»، أَيْ: وَنَحْوُ «كَهَا»، وَيَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يكونَ المُرادُ: وَنَحْوُهُ مِنْ ضَمِيْرِ الغَائِبِ، وَهُوَ «هُوْ، وهُنَّ»، كَقَوْلِه:

١١٣ــ فَلاَ تَرَى بَعْلاً ولا حَلاَئِلاَ

كَهُوْ ولا كَهُنَّ إِلاَّ حَاظِلاَ

فَيَكُوْنُ الضَّمِيْرُ عَائِداً عَلَى «هَا».

= حيث دخلت كاف التشبيه على المضمر وهو قليل.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/١٨١، التصريح على التوضيح: ٢/٣، الخزانة: ١٠/٢٠٢، الشواهد الكبرى: ٣/٢٥٣، شرح ابن يعيش: ٨/١٦، ٤٢، ٤٤، الكتاب: ١/٣٩٢، شواهد ابن السيرافي: ٢/٩٥، شواهد الأعلم: ١/٣٩٢، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/٥٦٣، شواهد العدوي: ١٤٤، شواهد الشافية للبغدادي: ٤/٣٤٥، شواهد الجرجاوي: ١٤٤، اللسان (وعل)، شرح ابن الناظم: ٣٧، ٣٥٨، شرح ابن عقيل: ١/٢٢٨، شرح الأشموني: ٢/٢٠٨، شرح المرادي: ٢/١٩٦، شرح ابن عصفور: ١/٤٧٤، الضرائر: ٣٠٨، تاج علوم الأدب: ٢/٤٣٤، شرح دحلان: ٩٥، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٧٩٣، ارتشاف الضرب: ٢/٤٣٦.

١١٣ــ من الرجز، لرؤبة بن العجاج يصف حماراً وأتنه في ديوانه (١٢٨)، وقيل: هما للعجاج، وقبلهما:

تَحْسَبُهُ إِذَا اسْتَتَبَّ دَائلاَ

كَأَنَّما ينحِي هِجَاراً مَائِلاَ

ويروى: «ولا» بدل «فلا». ترى: بمعنى: تعلم متعد إلى مفعولين أولهما «بعلا» وثانيهما ما بعد «إلا». البعل: الزوج. الحلائل: جمع حليلة وهي الزوجة. كهو: أي الحمار، والكاف للتشبيه، وهو صفة لـ«بعل» أي: لا ترى بعلاً كهذا الحمار ولا حلائل كهذه الأتن إلا مانعاً عن أن يقربها غيره من الفحول، لأن الحمار يمنع أتنه من حمار آخر، «ولا كهن»: أي: ولا كالأتن. حاظلاً: أي: مانع من التزويج. والشاهد في قوله: «كهو ولا كهن» حيث دخلت كاف التشبيه على ضميري الغائب «هُوْ وهُنَّ» وهو قليل.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/١٨١، التصريح على التوضيح: ٢/٤، الشواهد الكبرى: ٣/٢٥٦، الخزانة: ١٠/١٩٥، الضرائر: ٣٠٨، المقرب: ١/١٨٨، الكتاب: ١/٣٩٢، شواهد ابن النحاس: ٢٦٣، شواهد ابن السيرافي: ٢/١٦٣، شرح ابن عقيل: ١/٢٢٨، الهمع (رقم): ١٠٩٩، شرح ابن الناظم: ٣٥٨، شرح المرادي: ٢/١٩٩، شواهد الجرجاوي: ١٤٤، شرح دحلان: ٩٦، البهجة المرضية: ٩٥، كاشف الاخصاصة: ١٦١، جواهر الأدب: ١٤٢، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٧٩١، تذكرة النحاة: ٢٦٣، المسائل العسكرية: ١٣٧، الأصول: ٢/١٢٣، توجيه اللمع: ١٨٤، شرح الأشموني: ٢/٢٠٩.

والثَّانِي: أَنْ يكونَ المرادُ: ونَحوُ ذَلِكَ أَتى، مِنْ دُخُولِ الأَحْرُفِ المُخْتَصَّةِ بالظَّاهِرِ عَلَى الضَّمِيرِ، كَقَوْلِه:

١١٤- فَلاَ واللَّهِ لا يَلْقَى أُنَاسٌ ... فَتَىً حَتَّاكَ يَا بنَ أَبِي زِيَادِ

فَأَدْخَلَ «حَتَّى» عَلَى الضَّمِيرِ، وَهِيَ مِنَ الأَحْرُفِ المُخْتَصَّةِ بالظَّاهِرِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

بَعِّضْ وَبَيِّنْ وابْتَدِئْ في الأَمْكِنَهْ ... بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ

وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وشِبْهِهِ فَجَرْ ... نَكِرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرْ

شَرَعَ في مَعَانِي حُروفِ الجَرِّ، وبَدَأَ بـ«مِنْ»، فَذَكَرَ لَهَا خَمْسَةَ مَعَانٍ:

الأَوَّلُ: التَّبعيضُ(١)، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ، ومِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

الثَّاني: التَّبيينُ(٢)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾ [الحج:

١١٤- من الوافر، ولم أعثر على قائله. ويروى: «لا يلقاه ناس» بدل «لا يلقى أناس»، ويروى: «لا يلفى» بدل «لا يلقى». ويروى: «أبي يزيد» بدل «أبي زياد». والشاهد في قوله: «حتاك» حيث جر «حتى» الضمير شذوذاً لأن «حتى» من الأحرف المختصة بالظاهر.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/١٨٢، الشواهد الكبرى: ٣/٢٦٥، الهمع (رقم): ١٠٦٠، الدرر اللوامع: ٢/١٦، شرح الأشموني: ٢/٢١٠، الخزانة: ٩/٤٧٤، المقرب: ١/١٩٤، شرح ابن عقيل: ١/٢٢٧، شواهد العدوي: ١٤٣، الضرائر: ٣٠٩، تاج علوم الأدب: ٢/٤١١، شواهد الجرجاوي: ١٤٣، شرح المرادي: ٢/٢٠٠، البهجة المرضية: ٩٥، شرح ابن عصفور: ١/٤٧٤، الجنى الداني: ٥٤٤، تذكرة النحاة: ٢٦٣، النكت الحسان: ١١٢.

(١) واختلف فيه، فذهب إليه الجمهور والفارسي، وصححه ابن عصفور ونفاه المبرد والأخفش وابن السراج والزمخشري وطائفة من الحذاق والسهيلي، وقالوا: إنما هي لابتداء الغاية، وإن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى.

انظر الكتاب: ٢/٣٠٧، المقتضب: ١/٨٢، الأصول: ١/٤٠٩، شرح المرادي: ٢/٢٠٢، تاج علوم الأدب: ٢/٤٠٦، التصريح على التوضيح: ٢/٧، شرح الرضي: ٢/٣٢٢، الهمع: ٤/٢١٣، شرح ابن يعيش: ٨/١٢، التسهيل: ١٤٤، جواهر الأدب: ٣٣٨، شرح الفريد: ٢٤٢، مغني اللبيب: ٤٢٠، ارتشاف الضرب: ٢/٤٤٢.

(٢) قال به جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم النحاس وابن بابشاذ وعبد الدائم القيرواني وابن مضاء، وأنكر ذلك أكثر المغاربة منهم ابن عصفور.

انظر ارتشاف الضرب: ٢/٤٤٢، شرح ابن عصفور: ١/٤٩١، شرح المرادي: ٢/٢٠٢، =

٣٠]، وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَصِحَّ تَقْدِيرُ «الَّذي» في مَوْضِعِهَا، أَيْ: فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ الَّذي هُوَ الأَوْثانُ.

[١٢٧/ب] **الثَّالِثُ**: ابْتِدَاءُ الغَايَةِ في المَكَان، نَحْوُ «خَرَجْتُ/ منَ المَسْجد».

الرَّابِعُ: ابْتِدَاءُ الغَايَةِ في الزَّمانِ، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيْهِ﴾ [التوبة: ١٠٨].

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «وَقَدْ تَأْتِي» أَنَّ إِتْيانَهَا لابْتِداء الغَاية في الزَّمان قليلٌ، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فيه، فَمَذْهَبُ الأَخْفَشِ والكُوْفيينَ: أَنَّها تَكونُ لابْتَداء الغَايَة مُطْلَقاً[(١)]، وَهُوَ اخْتِيَارُ النَّاظمِ، (قَالَ)[(٢)] في شَرْحِ الكَافيةِ: «وَهُوَ الصَّحيحُ لِصِحَّةِ السَّماعِ بذلك»[(٣)].

الخَامسُ: الزِّيادةُ، ويُشْتَرَطُ في زِيادَتها:

أَنْ تَكونَ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ شِبْهِه، وَهُوَ المُنَبَّهُ عَلَيْه بقوله: «وَزِيْدَ في نَفْيٍ وشِبْهِه» وَشِبْهُ النَّفْي: الاسْتِفْهَامُ، نَحْوُ ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، والنَّهْيُ، نَحْوُ «لا (يَقُمْ)[(٤)] منْ أَحَد».

وأَنْ يكونَ مَجْرُورُها نكرةً، وَهُوَ المُنَبَّهُ عليه بقوله: «فَجَرّ نَكرةً».

ثُمَّ أَتى بمِثال زِيَادَتِهَا بَعْدَ النَّفْي فَقَالَ: «كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّ»، فـ«مَا» نَفْيٌ، و«مِنْ» زَائِدةٌ عَلَى المُبْتدأ، و[(٥)] «لِبَاغٍ» خَبَرُهُ[(٦)].

= التصريح على التوضيح: ٢/٨، الهمع: ٢/٢١٣، تاج علوم الأدب: ٢/٤٠٦، جواهر الأدب: ٣٣٨، مغني اللبيب: ٤٢٠، شرح ابن يعيش: ٨/١٠، الجنى الداني: ٣٠٨.

(١) وإليه ذهب المبرد وابن درستويه أيضاً. والمشهور من قول البصريين إلا الأخفش، إن «من» لا تكون لابتداء الغاية في الزمان، بل يخصونها بالمكان.
انظر الإنصاف (مسألة: ٥٤): ١/٣٧٠، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٧٩٧، شرح المرادي: ٢/٢٠١، شرح الرضي: ٢/٣٢٠-٣٢١، الهمع: ٤/٢١٢، تاج علوم الأدب: ٢/٤٠٣، التصريح على التوضيح: ٢/٨، التسهيل: ١٤٤، جواهر الأدب: ٣٣٦-٣٣٧، شرح الفريد: ٢٤١، مغني اللبيب: ٤١٩، شرح ابن عصفور: ١/٤٨٨، الجنى الداني: ٣٠٨.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٨٢.

(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/٧٩٧، شرح المكودي: ١/١٨٢، التسهيل: ١٤٤، شرح المرادي: ٢/٢٠٢، الهمع: ٤/٢١٢، الجنى الداني: ٣٠٨.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٨٢.

(٥) في الأصل: أو. انظر شرح المكودي: ١/١٨٢.

(٦) هذان الشرطان لزيادتها عند جمهور البصريين، وأجاز بعض الكوفيين زيادتها بشرط تنكير مجرورها منفياً كان أو موجباً، نحو، «قد كان من مطر». وقال قوم منهم الفارسي: بشرط =

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

لِلانْتِهَا حَتَّى ولامٌ وإِلَى وَمِنْ وبَاءٌ يُفْهِمَان بَدَلاَ

يَعْنِي: أَنَّ «حَتَّى» و«اللَّامَ»، و«إلى» مستويةٌ في الدَّلالةِ عَلَى الانْتِهَاءِ، إلاَّ أَنَّ دلالَةَ «إلى» عَلَى الانْتِهاءِ أَكْثَرُ، ثُمَّ «حَتَّى»، ثُمَّ «اللامِ».

فَمِثَالُ «إلى»: ﴿كُلٌّ يَجْرِي إلى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ [لقمان: ٢٩]، وَمِثَالُ «حَتَّى»: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّى حِيْنٍ﴾ [الصافات: ١٧٤]، ومِثَالُ «اللَّامِ»: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ مُسَمًّى﴾ [الرعد: ٢].

وَقَوْلُهُ:

وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَان بَدَلاَ

يَعْنِي: أَنَّ «مِنْ» و«البَاءَ» مُسْتَوِيانِ في الدَّلالةِ عَلَى البَدَلِ/. [١٢٨/أ]

فَمِثَالُ «مِنْ»: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلاَئِكَةً في الأَرْضِ﴾ [الزخرف: ٦٠]، ومِثَالُ «البَاءِ»: قَوْلُهُ ﷺ في عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «لا يَسُرُّنِي بِهَا[١] حُمْرُ النَّعَمِ»[٢] أَيْ: بَدَلَهَا.

= تنكير مجرورها فقط، كقوله:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيْقَةٍ وإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

وأجازها الأخفش والكسائي وهشام بلا شرط، ووافقهم في التسهيل، وقال في شرحه: لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً. وقد ذكروا معاني أخر لـ«من» منها: التعليل: نحو ﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق﴾، والبدل: نحو ﴿لجعلنا منكم ملائكة﴾ أي: بدلكم، والمجاوزة: فتكون بمعنى «عن» نحو «﴿أطعمهم من جوع﴾ أي: عن جوع، والانتهاء نحو «رأيت الهلال من داري من خلل السحاب»، والاستعلاء: نحو ﴿ونصرناه من القوم﴾ أي: على القوم، والفصل: نحو «والله يعلم المفسد من المصلح»، وتعرف بدخولها على ثاني المتضادين، وموافقة الباء: نحو «ينظرون من طرف خفي»، وبمعنى: «في»: نحو ﴿ماذا خلقوا من الأرض﴾، أي: في الأرض، وموافقة لـ«رب»: قاله السيرافي، وللقسم: ولا تدخل إلا على «الرب»، فيقال: «من ربي لأفعلن» بكسر الميم وضمها.

انظر شرح المرادي: ٢/٢٠٣، التسهيل: ١٤٤، ارتشاف الضرب: ٢/٤٤٢-٤٤٤، شرح الأشموني: ٢/٢١٣، الهمع: ٤/٢١٦، شرح الرضي ٢/٣٢٣، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٧٩٦-٨٠٠، شرح ابن عصفور: ١/٤٨٤، الجنى الداني: ٣١٠-٣١٨، مغني اللبيب: ٤١٩-٤٢٦، جواهر الأدب: ٣٣٦-٣٤٧، شرح ابن يعيش: ٨/١٠، ١٣٧.

(١) في الأصل: عنها. انظر شرح المكودي: ١/١٨٣.

(٢) لم أجد الحديث بهذا اللفظ فيما أطلعت عليه من كتب الحديث المعتمدة، وفي السيرة النبوية لابن هشام (١/١٤١-١٤٢)، في معرض حديثه عن حلف الفضول ذكر أنه ﷺ =

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

واللامُ للمِلْكِ وشِبْهِهِ وَفِي ... تَعْدِيَةٍ أيضاً وتَعْلِيلٍ قُفِي
وزِيدَ ....

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ اللامَ تكونُ للانْتِهَاءِ وَقَدْ ذَكَرَ لَهَا هُنَا خَمْسَةَ مَعَانٍ:

الأَوَّلُ: المِلْكُ، نَحْوُ «المَالُ لِزَيْدٍ».

الثَّانِي: شِبْهُ المِلْكِ، وَهُوَ الاسْتِحْقَاقُ، نَحْوُ «السَّرْجُ لِلْفَرَسِ».

الثَّالِثُ: التَّعْدِيَةُ، نَحْوُ «﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِياً ﴾(١) [مريم: ٥]».

الرَّابِعُ: التَّعليلُ، نَحْوُ «جِئْتُ لإِكرامِكَ».

الخَامِسُ: الزِّيادةُ وزِيادَتُهَا لِتَقْوِيَةِ العَامِلِ، لِضَعْفِهِ بالتَّأْخِيرِ (نَحْوُ)(٢) ﴿ إِنْ

= قال: «لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفاً ما أحب أن لي به حمر النعم، ولو أُدْعَى به في الإسلام لأحببت». والحديث برواية المؤلف في شرح المكودي: ١/١٨٣، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٨٠١، شرح ابن الناظم: ٣٦٤، كاشف الخصاصة: ١٦٣، شرح ابن عقيل: ١/٢٣٠، شرح دحلان: ٩٦، الدرر المضية للأنباسي (رسالة ماجستير): ١٨٥، شرح المرادي: ٢/٢٠٧، وفي الجنى الداني (٤١) برواية: «ما يسرني» بدل «لا يسرني»، وكذا في التحفة المكية (رسالة ماجستير): ٦٣.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المكودي بحاشية الملوي: ٩٦.

(٢) تبع ابن طولون في التمثيل بهذه الآية الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الألفية، والمكودي والمرادي. ومثل ابن هشام في التوضيح لهذا المعنى بنحو «ما أضرب زيداً لعمرو» متعد في الأصل، ولكنه لما بنى منه فعل التعجب نقل إلى «فَعُل» - بضم العين - فصار قاصراً، فعدي بالهمزة إلى «زيد» وباللام إلى «عمرو» وهذا مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى أن الفعل باق على تعديته، ولم ينقل، وأن اللام ليست للتعدية، وإنما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب، وهذا الخلاف مبني على أن فعل إذا صيغ من متعد: هل يبقى على تعديته أو لا؟ ذهب الكوفيون إلى الأول، والبصريون إلى الثاني. وقال ابن هشام في المغني: «والأولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو «ما أضرب زيداً لعمرو، وما أحبه لبكر». انتهى. قال الأزهري: «ووجه الأولوية أن ابن مالك مثل لشبه التمثيل في شرح التسهيل فصار المثال محتملاً». انتهى. وقال: «وقد علمت أن مثال الموضح ليس متفقاً عليه، فكيف يكون أولى، ولم أقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن، فالأولى إسقاطه، كما أسقطه في التسهيل وشرحه». انتهى. قال ابن حمدون: «وما ذكره في التصريح من أن مثال الموضح نقل عن الكوفيين أن اللام ليست للتعدية فيه، وإنما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب مردود بعدم صحة إسقاطها، فتعين أنها للتعدية المجردة كما قال البصريون». انتهى.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/٨٠٢، شرح ابن الناظم: ٣٦٤، شرح المكودي مع ابن حمدون: ١/١٨٣، التصريح على التوضيح: ٢/١٠-١١، شرح المرادي: ٢/٢٠٨، مغني اللبيب: ٢٨٤، شرح الأشموني مع الصبان: ٢/٢١٥.

كُنْتُمْ للرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، أَوْ لكَوْنه فَرْعاً، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيْدُ﴾ [البروج:١٦]، وَقَدْ تَزَادُ لِغَيْرِ ذَلِكَ، كَقَوْلِهِ: «﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾[1] [النمل: ٧٢]».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

... والظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا   وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَان السَّبَبَا

يَعْنِي: أَنَّ «البَاءَ»، و«في» يَشْتَرِكَان في الدَّلالة عَلَى الظَّرفية والسَّببيِّة.

فَمِثَالُ دَلالَة «البَاء» عَلَى الظَّرفِيَّة قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وإِنَّكُمْ لَتمرُّونَ عَلَيْهِم مُصْبِحِيْنَ وباللّيلِ﴾ [الصافات:١٣٧]، وَمِثَالُ دَلالَتِهَا عَلَى السَّببيَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَبِظُلْمٍ منَ الَّذينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء:١٦٠].

وَمِثَالُ دَلالَة «في» عَلَى / الظَّرفِيَّة: «زَيْدٌ في المَسْجد»، ومِثَالَ دَلالتهَا عَلَى [١٢٨/ب] السَّببيَّة قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيْما أَفَضْتُمْ فِيْه عَذابٌ أَليمٌ﴾ [النور:١٤].

والظَّرفيَّةُ في («في»)[2] أَكْثَرُ، والسَّببيَّةُ (في البَاء)[3] أَكْثَرُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ   وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ البَاء تكونُ للظَّرفيَّةِ والسَّببيَّةِ والبَدَلِ وَذَكَر لَهَا في هَذَا البَيْتِ سبعةَ[4] مَعَانٍ:

---

(١) قال ابن هشام في المغني (٢٨٤–٢٨٥):
«الحادي والعشرون – لام التوكيد، وهي اللام الزائدة، وهي أنواع: منها اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله، كقوله:

وَمَنْ يَكُ ذَا عَظْمٍ صَلِيْبٍ رَجَا بِهِ   لِيَكْسِرَ عُوْدَ الدَّهْرِ فالدَّهْرُ كَاسِرُهْ

وقوله:

وَمَلَكْتَ ما بَيْنَ العِراقِ ويَثْرِبٍ   مُلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ

وليس منه ﴿ردف لكم﴾ خلافاً للمبرد ومن وافقه بل ضمن «ردف» معنى «اقترب» فهو مثل ﴿اقترب للناس حسابهم﴾. انتهى. وفي تفسير البغوي (٥/١٥٥– بهامش الخازن): ﴿قل عسى أن يكون ردف – أي: دنا وقرب – لكم﴾، وقيل: تبعكم، والمعنى ردفكم، أدخل فيه اللام كما زدخل في قوله: ﴿لربهم يرهبون﴾ قال الفراء: اللام صلة زائدة كما تقول: «نقدته مائة ونقدت له» انتهى.
وانظر المقتضب: ٢/٣٦، الكشاف: ٣/١٥٨، الجنى الداني: ١٠٧، الهمع: ٤/٢٠٤–٢٠٥، معاني الفراء: ٢/٢٩٩–٣٠٠، جواهر الأدب: ٧٨، تفسير الخازن: ٥/١٥٥، تاج علوم الأدب: ٢/٤٢٠.

(٢–٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٨٣.

(٤) في الأصل: سبع. انظر شرح المكودي: ١/١٨٣.

الأَوَّلُ: الاسْتِعَانَةُ، نَحْوُ «كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ».

الثَّانِي(١): التَّعْدِيَةُ، وَهِيَ المُعَاقِبَةُ لِهَمْزَةِ التَّعْدِيَة، نَحْوَ «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ»، أَيْ: أَذْهَبْتُهُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وأَبْصَارِهِمْ﴾ [البقرة:١٧].

الثَّالِثُ: العِوَضُ، وهِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى الأَثْمَانِ نَحْوُ «اشْتَرَيْتُ الفَرَسَ بِأَلْفٍ».

الرَّابِعُ: الإِلْصَاقُ، نَحْوُ ﴿وامْسَحُوا(٢) بِرُؤُسِكُمْ﴾ [المائدة:٦].

الخَامِسُ: مَعْنَى «مَعَ»، نَحْوُ ﴿قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالحَقِّ﴾ [النساء: ١٧٠]، أَيْ: مَعَ الحَقِّ.

السَّادِسُ: مَعْنَى «مِنْ» الَّتي للتَّبْعِيضِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان:٦].

السَّابِعُ: مَعْنَى «عَنْ» كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّماءُ بِالغَمَامِ﴾ [الفرقان: ٢٥].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

عَلَى لِلاسْتِعْلا وَمَعْنَى فِي وَعَن ... بِعَنْ تَجَاوُزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ
وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى ... كَمَا عَلَى مَوْضِعِ عَنْ قَدْ جُعِلا

ذَكَرَ لـ «عَلَى» ثَلاثَةَ مَعَانٍ:

[١٢٩/أ] **الأَوَّلُ**: الاسْتِعْلاءُ، وَهُوَ أَصْلُهَا، ويكونُ/ حِسِّيّاً كَقَوْلِكَ: «رَكِبَ عَلَى الفَرَسِ»، وَمَعْنَوِيّاً، كَقَوْلِهِ:

١١٥- قَدِ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى العِرَاقِ

---

(١) في الأصل: الثانية. انظر شرح المكودي: ١/١٨٣.

(٢) في الأصل: فامسحوا.

١١٥- من الرجز، ولم أعثر على قائله، وبعده:

مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقِ

بشر: هو بشر بن مروان، أخو عبد الملك بن مروان ووزيره، وكان قد ولاه على العراق فقيل فيه ذلك. مهراق: نعت لـ«دم»، وأصله «مراق» زيدت الهاء فيه. والشاهد في قوله: «على العراق» حيث جاءت «على» للاستعلاء المعنوي، وهي هنا بمعنى القهر والغلبة.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/١٨٤، شرح ابن عصفور: ١/٥٠٩، اللسان: ٣/٢١٦٣ (سوا)، شرح الحماسة للمرزوقي: ١٥٤١. التفسير الكبير للرازي: ٢٥/١٧٠، تفسير القرطبي: ٧/٢٢٠، تفسير الخازن: ٢/٢٣٩.

الثَّانِي: مَعْنَى «في»، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿واتَّبَعُوا ماتَتْلُوا الشَّياطِيْنُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

الثَّالِثُ: مَعْنَى «عَنْ»، كَقَوْلِه:

١١٦- إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُوْ قُشَيْرٍ ....

أَيْ: عَنِّي، وَقَوْلُهُ:

.... بِعَنْ تَجَاوزاً[1] عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدِ وَعَلَى ....

يُشِيْرُ إِلى أَنَّ لـ«عَنْ» ثَلاثَةَ مَعَان:

الأَوَّلُ: التَّجاوُزُ، وَهُوَ الأَصْلُ فِيْهَا، كَقَوْلِكَ: «رَمَيْتُ عَنِ القَوْسِ[2]»[3]، و«أَخَذْتُ عَنْ زَيْدٍ».

١١٦- من الوافر للقحيف بن خمير العقيلي من قصيدة له يمدح فيها حكيم بن المسيب القشيري، وعجزه:

لَعَمْرُ اللَّه أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

عليّ: بمعنى: عنيّ. قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة. والضمير في «رضاها» عائد إلى «بنو قشير»، وأنثه باعتبار القبيلة. والشاهد في قوله: «عليّ» حيث جاءت «على» بمعنى «عن» لأن «رضي» لا يتعدى بـ«على»، وإنما بـ«عن». وقيل: لا شاهد في البيت لاحتمال أن يكون معنى «رضي»: عطف، فتكون «على» في البيت على بابها.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/١٨٤، التصريح على التوضيح: ٢/١٤، شرح الأشموني: ٢/٢٢٢، الشواهد الكبرى: ٣/٢٨٢، نوادر أبي زيد: ٤٨١، المقتضب: ٢/٣١٨، الخصائص: ٢/٣١١، ٣٨٩، المحتسب: ١/٥٢، ٣٤٨، أمالي ابن الشجري: ٢/٢٦٩، الإنصاف: ٦٣٠، شرح ابن يعيش: ١/١٢٠، الخزانة: ١٠/١٣٢، مغني اللبيب (رقم): ٢٤٦، ١١٤٢، أبيات المغني: ٢/٣٩٣، ٤/٦٣، ٨/٤٧، الهمع (رقم): ١٠٨٦، الدرر اللوامع: ٢/٢٢، شرح ابن عقيل: ١/٢٣٢، شواهد الجرجاوي: ١٤٨، شواهد المغني: ١/٤١٦، ٢/٩٥٤، شرح ابن الناظم: ٣٦٨، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٨٠٩، شرح المرادي: ٢/٢١٤، شرح دحلان: ٩٧، الضرائر: ٢٣٣، شرح ابن عصفور: ١/٥١٠، الجنى الداني: ٤٧٧، معاني الأخفش: ٤٦، ١٣٣، كاشف الخصاصة: ١٦٥، الأزهية: ٢٧٧، فتح رب البرية: ٢/٢٤٩.

(١) في الأصل: تجاوز. انظر الألفية: ٨٣.

(٢) في الأصل: الفرس. انظر شرح المكودي: ١/١٨٤.

(٣) وهذا المثال مختلف فيه، فقال ابن مالك: هي فيه للاستعانة بمعنى الباء، لأنهم يقولون: «رميت بالقوس، وعن القوس» حكاهما الفراء. وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك، إلا إذا كانت القوس هي المرمية. وحكى أيضاً: «رميت على القوس».
انظر مغني اللبيب: ١٩٨، التصريح على التوضيح: ٢/١٥، الهمع: ٤/١٩٢، جواهر الأدب: ٤٠٧، شرح الأشموني: ٢/٢٢٤.

الثَّانِي: مَعْنَى «بَعْدُ»، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، أَيْ: بَعْد طَبَقٍ.

الثَّالِثُ: مَعْنَى «عَلَى» كَقَوْلِهِ:

١١٧- لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ   عَنِّي ولا أنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «وَقَدْ تَجِي» أَنَّ إِتْيَانَهَا بِمَعْنَى «بَعْدُ» و«عَلَى» قَلِيلٌ.

وَقَوْلُهُ:

كَمَا عَلَى مَوْضِعِ عَنْ قَدْ جُعِلاَ

تَتْمِيمٌ لِلْبَيْت، فإِنَّهُ قَدْ سَبَقَ في البَيْتِ الَّذي قَبْلَهُ أَنَّ «عَلَى» تَجِيءُ بِمَعْنَى «عَنْ»، إلاَّ أَنَّ فيه إِشَارَةً لِلْحَمْلِ والمُعَادَلَة[1].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

شَبِّهْ بِكَافٍ وبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ   يُعْنَى وَزَائِداً لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

ذَكَرَ لِلْكَافِ ثَلاثَةَ مَعَانٍ:

الأَوَّلُ: التَّشْبِيهُ، وَهُوَ أَصْلُهَا، وأَكْثَرُ مَعَانِيهَا، نَحْوُ «زَيْدٌ كَعَمْرٍو».

١١٧- من البسيط لذى الأصبع العدواني (حرثان بن محرث بن ثعلبة بن عدوان) من قصيدة له في المفضليات (١٦٠) قالها في مزين بن جابر، وبعده:

ولا تَقُوْتُ عِيَالِي يَوْمَ مَسْبَغَةٍ   ولا بِنَفْسِكَ في العَزَّاءِ تَكْفِيْنِي

ويروى: «في نسب» بدل «في حسب»، ويروى «شيئاً» بدل «عني» وعليها فلا شاهد فيه.
لاه ابن عمك: أي: للّه در ابن عمك، والمراد بابن عمك الشاعر نفسه. الحسب: ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه، الديان: الحاكم والمالك. تخزوني: تقهرني. والشاهد في قوله: «عني» حيث جاءت «عن» بمعنى «على».
انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/ ١٨٥، التصريح على التوضيح: ٢/ ١٥، مجالس العلماء للزجاجي: ٥٧، الخصائص: ٢/ ٢٨٨، أمالي ابن الشجري: ٢/ ١٣، ٢٦٩، الإنصاف: ٣٩٤، شرح ابن يعيش: ٨/ ٥٣، ٩/ ١٠٤، المقرب: ١/ ١٩٧، الخزانة: ٧/ ١٧٣، ١٠/ ١٢٤، مغني اللبيب (رقم): ٢٥٨، أبيات المغني: ٣/ ٢٩٠، الشواهد الكبرى: ٣/ ٢٨٦، شرح الأشموني: ٢/ ٢٣٣، شرح ابن عقيل: ١/ ٢٣٢، شواهد الجرجاوي: ٢٤٧، شرح ابن الناظم: ٣٦٨، شرح المرادي: ٢/ ٢١٥، البهجة المرضية: ٩٧، الضرائر: ١٤٤، شرح ابن عصفور: ١/ ٤٧١، ٤٨٣، الجنى الداني: ٢٤٦، معاني الأخفش: ١٠١، كاشف الخصاصة: ١٦٦، الأزهية: ٩٧، ٢٧٩، شرح الكافية لابن مالك: ٢/ ٨٠٩، فتح رب البرية: ٢/ ٢٤٤، ارتشاف الضرب: ٢/ ٤٤٧.

(١) في الأصل: والمفادات. انظر شرح المكودي: ١/ ١٨٥.

الثَّاني: التَّعْليلُ، وَهُوَ المُشَارُ إليه بقوله: «وبِهَا التَّعْليلُ قَدْ يُعْنَى»، كَقَوْله عَزَّ وجَلَّ: ﴿واذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، أَيْ/ : لأَجْلِ هُدَى اللَّهِ [١٢٩/ب] لَكُمْ.

وفُهِمَ مِنْ قَوْله: «قَدْ يُعْنَى» أَنَّ إتْيانَهَا للتَّعْليلِ قَليْلٌ.

الثَّالثُ: زِيَادَتُهَا للتَّوكيد، وَهُوَ قَليلٌ، وَهُوَ المُشَارُ إليه بقوله: «وَزائِداً لِتَوْكيدٍ وَرَدْ»، كَقَوْله عَزَّ وجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ﴾[1] [الشورى: ١١].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَاسْتُعْمِلَ اسْماً وَكَذَا عَنْ وَعَلى ... مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلا

اعْلَمْ أَنَّ مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ ما يَخْرُجُ عَنِ الحَرْفِيَّةِ ويُسْتَعْمَلُ اسْماً، وذَلِكَ خَمْسةُ أَحْرُفٍ، أَشَارَ إلى ثَلاَثَةٍ مِنْهَا هُنَا:

الأَوَّلُ: كَافُ التَّشْبيه، واسْتِعْمَالُهُ اسْماً:

قِيلَ: في الضَّرورةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سيبويه[2]، كَقَوْله:

---

(١) أي: ليس مثله شيء، كذا قدره الأكثرون، إذا لو لم يقدروه كذلك صار المعنى: ليس مثل مثله شي، فيلزم المحال، وهو إثبات المثل، وإنما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل، لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً، قاله ابن جني. وقيل: الكاف هنا غير زائدة، ثم اختلفوا: فقيل: الزائدة «مثل» كما زيدت في ﴿فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به﴾، قالوا: وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير. قال في المغني: والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت. وقيل: الكاف و«مثل» لا زائد منهما، ثم اختلف: فقيل: «مثل» بمعنى الذات، والمعنى: ليس كذاته شيء. وقيل: بمعنى الصفة، لأن المثل والمثيل بمعنى، كالشبه والشبيه، والمعنى: ليس كصفته شيء. وقيل: الكاف اسم مؤكد بـ«مثل» كما عكس ذلك من قال:

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ١٧، مغني اللبيب: ٢٣٧-٢٣٨، الأشموني مع الصبان: ٢/ ٢٢٥، الهمع: ٤/ ١٩٥-١٩٦.

(٢) قال سيبويه في الكتاب (١/ ٢٠٣): «إلا أن أناساً من العرب اضطروا في الشعر، وجعلوها بمنزلة «مثل»، قال الراجز وهو حميد الأرقط:

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ. انتهى.

وانظر شرح المكودي: ١/ ١٨٥، شرح المرادي: ٢/ ٢١٧، الهمع: ٤/ ١٩٧، شرح الأشموني: ٢/ ٢٢٥، شرح الرضي: ٢/ ٣٤٣، الجنى الداني: ٧٩، مغني اللبيب: ٢٣٨، جواهر الأدب: ١٤٤، التصريح على التوضيح: ٢/ ١٨، ارتشاف الضرب: ٢/ ٤٣٧.

١١٨- أَتَنْتَهُونَ ولَنْ يَنْهَى[1] ذَوِي شَطَطٍ كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيه الزَّيْتُ والفُتُلُ

وَقِيلَ: في الاخْتِيَارِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الأَخْفَشِ، وإليه ذَهَبَ المُصَنِّفُ[2]، وَلِذَلِكَ أَطْلَقَ في قوله: «واسْتُعْمِلَ اسْماً».

الثَّاني والثَّالثُ: «عَنْ»، و«عَلَى» يُسْتَعْمَلان اسْمَيْنِ[3]، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِمَا بقوله: «وكَذَا عَنْ وعَلَى» أَيْ: وكَذَلِكَ (اسْتَعْمَلُوا «عَنْ» و«عَلَى» اسْمَيْنِ كَمَا)[4] اسْتَعْمَلُوا كَافَ التَّشْبيه اسْماً، ثُمَّ عَلَّلَ اسْتِعْمَالَهُمَا اسْمَينِ بدُخُولِ «مِنْ» عَلَيْهِمَا، لأَنَّ حَرْفَ الجَرِّ لا يَدْخُلُ[5] عَلَى الحَرْفِ، وإِنَّما يَدْخُلُ عَلَى الاسْمِ.

فَمِنْ دُخُولِ «مِنْ» عَلَى «عَلَى» قَوْلُهُ:

١١٨- من البسيط للأعشى ميمون من قصيدة له في ديوانه (٤٨)، وهي من أحسن شعره وقد ألحقت بالمعلقات السبع، أولها:

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّها الرَّجُلُ

ويروى: «لا تنتهون» بدل «أتنتهون»، ويروى أيضاً «هل تنتهون». ويروى: «ولا ينهى» بدل «ولن ينهى»، ويروى: «يهلك» بدل «يذهب». أتنتهون: أي: أتنزجرون، والهمزة للاستفهام الإنكاري. ينهى: يزجر. الشطط: الجور والظلم. والكاف في قوله: «كالطعن» اسم، وهي فاعل «ينهى»، والطعن: مضاف إليه. الفتل: جمع فتيلة، أراد به فتيلة الجراحة. والشاهد في قوله: «كالطعن» حيث استعمل كاف التشبيه فيه اسماً بمعنى: «مثل»، وهو ضرورة عند سيبويه وغيره كابن عصفور، وجائز في الاختيار عند ابن جني والأخفش وابن مالك وغيرهم.

انظر الشواهد الكبرى: ٣/٢٩١، شرح ابن الناظم: ٣٦٩، شرح ابن عقيل: ١/٢٣٣، المقتضب: ٤/١٤١، شرح ابن يعيش: ٨/٤٣، الخزانة: ٩/٤٥٣، ١٠/١٧٠، الخصائص: ٢/٣٦٨، أمالي ابن الشجري: ٢/٢٢٩، ٢٨٦، الهمع (رقم): ١١٠٦، الدرر اللوامع: ٢/٢٩، حاشية يس: ٢/١٨، شواهد الجرجاوي: ١٤٩، اللسان (حطط، عثل، غيل)، الضرائر: ٣٠١، الجنى الداني: ٨٢، كاشف الخصاصة: ١٦٧، التبصرة والتذكرة: ٢٨٤، الإفصاح: ١٨٩، الأصول: ١/٤٣٩، أسرار العربية: ٢٥٦.

(١) في الأصل: ينتهي. انظر المراجع الآتية.

(٢) والفارسي والجزولي وكثير من النحويين، وذلك نظراً لكثرة السماع، وقال أبو حيان: تقع اختياراً قليلاً، وقال ابن مضاء: هي اسم أبداً لأنها بمعنى: مثل، وما هو بمعنى اسم فهو اسم.
انظر شرح المكودي: ١/١٨٥، شرح المرادي: ٢/٢١٧، الهمع: ٤/٩٩، شرح الأشموني: ٢/٢٢٥، شرح الرضي: ٢/٣٤٣، ارتشاف الضرب: ٢/٤٣٧، الجنى الداني: ٧٩، مغني اللبيب: ٢٣٩، التسهيل: ١٤٧، جواهر الأدب: ١٤٤، شرح الفريد: ٢٣٨، شرح ابن يعيش: ٨/٤٢-٤٤.

(٣) في الأصل: اسمان. انظر شرح المكودي: ١/١٨٥.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح المكودي: ١/١٨٥.

(٥) في الأصل: لا يد. انظر شرح المكودي: ١/١٨٦.

١١٩- غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا ....

وَعَلَى «عَنَ» قَوْلُهُ:

١٢٠- .... مِـنْ عَـنْ يَمِـيْـنِي تَـارَةً وأَمَـامِـي

١١٩- من الطويل لمزاحم بن الحارث العقيلي يصف القطا، من قصيدة طويله له، وعجزه:

تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ

ويروى: «خمسها» بدل «ظمؤها» والخمس: ظمء من أظماء القطا، وهي أن ترد ثم تغب ثلاثاً، ثم ترد، فيعتد بيومي وردها مع ظمئها، فيقال خمس. ويروى: «ببيداء» بدل «بزيزاء». غدت: ذهبي وطارت، لا بمعنى: الذهاب غدوة لأن القطا إنما يذهب للماء ليلاً.

من عليه: أي: من فوقه، والضمير يرجع إلى الفرخ. الظمء: مدة صبرها عن الماء، وهو ما بين الشرب إلى الشرب. تصل: تصوت أحشاؤها من العطش. القيض: قشر البيع الأعلى. المجهل: القفز. والشاهد في دخول «من» على «على»، ويكون شاهداً أيضاً على استعمال «على» اسماً بمعنى: فوق.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/١٨٦، التصريح على التوضيح: ٢/١٩، الشواهد الكبرى: ٣/٣٠١، الكتاب مع الأعلم: ٣١٠، المقتضب: ٣/٥٣، اللسان (صلل، علا)، نوادر أبي زيد: ٤٥٤، الحلل: ٧٨، شرح ابن يعيش: ٨/٣٧، ٣٨، الخزانة: ١٠/١٤٧، شواهد المغني: ١/٤٢٥، المقرب: ١/١٩٦، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/٥٥٨، أبيات المغني: ٣/٢٦٥، ٧/١٥٤، الدرر اللوامع: ٢/٣٦، شواهد الجرجاوي: ١٥٠، المغني (رقم): ٢٥٤، ٩٣٢، الهمع (رقم): ١١٣٥، شرح الأشموني: ٢/٢٢٦، شرح المرادي: ٢/٢٢٠، شرح ابن عقيل: ١/٢٣٣، جواهر الأدب: ٤٦٢، شرح ابن عصفور: ١/٤٨١، تاج علوم الأدب: ٢/٤٣٠، المقتصد: ٢/٨٤٥، البهجة المرضية: ٩٧، الضرائر: ٣٠٥، كاشف الخصاصة: ١٦٨، شرح الجمل لابن هشام: ١٥٣، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٨١٠، فتح رب البرية: ٢/٢٥٧، ارتشاف الضرب: ٢/٤٤٤.

١٢٠- من الكامل لقطري بن الفجاءة الخارجي من أبيات له في شرح الحماسة للمرزوقي (١٣٦)، وصدره:

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيْئَةً

ويروى: «فلقد» بدل «ولقد»، ويروى: «مرة» بدل «تارة»، ويروى: «شمالي» بدل «أمامي». أراني: أعلمني. الدريئة: الحلقة التي يرمي فيها المتعلم ويطعن. ويروى: «درية» وهي دابة يستتر بها الصائد فيرمي الصيد. والشاهد فيه دخول «من» على «عن»، ويكون شاهداً أيضاً على استعمال «عن» اسماً بمعنى: جانب.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٩، الشواهد الكبرى: ٣/١٥٠، ٣٠٥، ٣١١، الكتاب مع الأعلم: ٢/٢٢٩، شرح ابن يعيش: ٨/٤٠، الخزانة: ١٠/١٥٨، مغني اللبيب (رقم): ٢٦٣، ٩٣٣، الهمع: ١/١٥٦، ٢/٣٦، الدرر اللوامع: ١/١٣٨، ٢/٣٦، شرح الأشموني: ٢/٢٢٦، شرح ابن عقيل: ١/٢٣٣، شواهد الجرجاوي: ١٥٠، شواهد المغني: ١/٤٣٨، أبيات المغني: ٣/٣١٠، ٧/١٥٥، تاج علوم الأدب: ٢/٤٣٠، شرح دحلان: ٩٧، الضرائر: ٣٠٧، جواهر الأدب: ٤٠٣، توجيه اللمع: ١٨٢، فتح رب البرية: ٢/٢٤٦.

وَمَعْنَى[١] «عَلَى»: فَوْقَ، «وَعَنْ»: جَانِبٌ[٢].

[١٣٠/أ] ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى / :

وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا ... أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا

أَشَارَ إِلَى الرَّابِعِ وَالْخَامِسِ مِمَّا اسْتُعْمِلَ اسْماً، وَهُمَا «مُذْ» و«مُنْذُ»، فَيَكونَانِ اسْمَيْنِ[٣] في مَوْضِعَيْنِ:

الأَوَّلُ: أَنْ يَرْتَفِعَ ما بَعْدَهُمَا، نَحْوُ «مُذْ يَوْمُ الجُمُعَةِ»، و«مُنْذُ يَوْمانِ».

الثَّانِي: أَنْ يَلِيَهِما فِعْلٌ، نَحْوُ «أَتَيْتُكَ مُذْ قَامَ زَيْدٌ»، «وَمُنْذُ دَعَا عَمْرٌو».

وفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «أُولِيَا الفِعْلَ» أَنَّهُما ظَرْفانِ مُضَافانِ إِلى الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ[٤] خِلافاً لِمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ[٥].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَمِنْ ... هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبِنْ

بَيَّنَ فِي هَذَا البَيْتِ مَعْنَى «مُذْ» و«مُنْذُ» إِذَا كَانَا حَرْفَيْنِ، فَقَالَ: مَعْنَاهُمَا مَعْنَى «مِنْ» إِذَا كَانَ المَجْرُورُ حَاضِراً، نَحْوُ «ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا»، أَي: في يَوْمِنَا.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زِيدَ مَا ... فَلَمْ يَعُقْ[٦] عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا
وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ وَالْكَافِ فَكَفْ ... وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفْ

---

(١) في الأصل: والمعنى. انظر شرح المكودي: ١/١٨٦.

(٢) وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أن «عن وعلى» إذا دخل عليهما «من» بقيا على حرفيتهما، وزعموا أن «من» تدخل على حروف الجر كلها سوى «مذ» واللام والباء و«في». انظر شرح المرادي: ٢/٢٢١، ارتشاف الضرب: ٢/٤٤٤، الجنى الداني: ٢٤٣.

(٣) في الأصل: فيكون اسمان. انظر شرح المكودي: ١/١٨٦.

(٤) قال المرادي: «وهو المختار، وصرح به سيبويه». انتهى. وعليه السيرافي والفارسي وابن مالك. وقيل: مضافان إلى زمن مضاف إلى الجملة، وعليه ابن عصفور.
انظر شرح المرادي: ٢/٢٢٨، الكتاب: ١/٢٠٩، الجنى الداني: ٥٠٤، شرح الأشموني: ٢/٢٢٨، التسهيل: ٩٤، مغني اللبيب: ٤٤٢، ارتشاف الضرب: ٢/٢٤٢، الهمع: ٣/٢٢٣، شرح ابن عصفور: ٢/٥٩-٦٠.

(٥) فقال: إنهما مبتدآن مقدر بعدهما زمان هو خبرهما، وهو مذهب الأخفش واختاره ابن عصفور. انظر شرح المكودي: ١/١٨٦، شرح الأشموني: ٢/٢٢٨، شرح المرادي: ٢/٢٢٤، الجنى الداني: ٥٠٤، مغني اللبيب: ٤٤٢، شرح الرضي: ٢/١١٩، ارتشاف الضرب: ٢/٢٤٢، الهمع: ٢/٢٢٣.

(٦) في الأصل: تعق. انظر الألفية: ٨٤.

اعْلَمْ أَنَّ مِنْ حُرُوفِ الجرّ ما يُزَادُ بَعْدَهُ «مَا»، وذَلِكَ خَمْسَةُ أَحْرُفٍ، أَشَارَ إلى ثَلاثَةٍ مِنْهَا في البَيْتِ الأَوَّلِ، وَهِيَ:

«مِنْ»، وَمِثَالُ زِيَادَةِ «مَا» بَعْدَهَا، قَوْلُهُ عَزَّ وجَلَّ: «﴿مِمَّا خَطَايَاهُمْ﴾[1] [نوح: ٢٥]».

و«عَنْ»، وَمِثَالُ زِيَادَةِ/ «مَا» بَعْدَهَا قَوْلُهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]. [١٣٠/ب]

و«البَاءُ»، وَمِثَالُ زِيَادَةِ «مَا» بَعْدَهَا قَوْلُهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿فَبِمَا[2] رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وَقَوْلُهُ: «فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ» أَيْ: لَمْ يَمْنَعْ زِيَادَةُ «مَا» بَعْدَ هَذِهِ الأَحْرُفِ عَمَلَهَا، كَمَا في المُثُلِ المَذْكُورَةِ.

ثُمَّ أَشَارَ إلى الرَّابِعِ والخَامِسِ مِمَّا تَلْحَقُهُ[3] «مَا» في البَيْتِ الثَّاني، وَهُمَا: «رُبَّ» و«الكَافُ»، فَتَارَةً تَكُفُّهُمَا عَنِ العَمَلِ، كَقَوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢]، وكَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

١٢١- عَمْرِي إِنَّنِي وَأَبَا حُمَيْدٍ … كَمَا النَّشْوَانُ والرَّجُلُ الحَلِيْمُ

---

(١) ﴿مِمَّا خَطَايَاهُمْ أُغْرِقُوا﴾ وهذه قراءة أبي عمرو، وقرأ الباقون: ﴿مما خطيئاتهم﴾. انظر حجة القراءات: ٧٢٦، المبسوط في القراءات العشر: ٤٥٠، إتحاف فضلاء البشر: ٤٢٥.

(٢) في الأصل: فيها.

(٣) في الأصل: يلحقه. انظر شرح المكودي: ١/ ١٨٧.

١٢١- من الوافر لزياد بن سلمى الأعجم (ولقب بالاعجم للكنة كانت فيه)، من أبيات ثلاثة له، وبعده:

أُرِيْدُ حِبَاءَهُ ويُرِيْدُ قَتْلِي … وأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّئِيْمُ
فَإِنَّ الحُمْرَ مِنْ شَرِّ المَطَايَا … كَمَا الحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيْمِ

ويروى: «وأعلم» بدل «لعمري»، وعلى الرواية الأولى همزة «أنني» مكسورة وعلى الثانية مفتوحة. النشوان: السكران. الحليم: الذي عنده تأن وتحمل لما يثقل على النفس. ويروى أيضاً «لعمرك» بدل «لعمري». يقول: أنا وأبو حميد كالسكران والحليم، أتحمل منه وهو يعبث بي، كالسكران يسفه على الحليم وهو متحمل. والشاهد في قوله: «كما النشوان» حيث اتصلت «ما» بـ«الكاف» فكفتها عن العمل، ولذا رفع «النشوان» بعدها. ويروى: «لكالنشوان» وعليها فلا شاهد فيه.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/ ١٨٧، الخزانة: ١٠/ ٢٠٨، مغني اللبيب (رقم): ٣٢٢، أبيات المغني: ٤/ ١٢٥، الشواهد الكبرى: ٣/ ٣٤٦، ٣٤٨، شواهد المغني: ١/ ٥٠١، شرح المرادي: ٢/ ٢٢٩.

وَتَارَةً لا تَكُفُّهما، كَقَوْله:

١٢٢- رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيْلٍ ....

وقوله:

١٢٣- .... كَمَا النَّاس مَجْرُوْمٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ(١)

١٢٢- من الخفيف لعدي بن الرعلاء الغساني (والرعلاء: اسم أمه) من قصيدة له في معجم الشعراء (٢٥٢)، وعجره:

بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاَءِ

«ربما» هنا للتكثير. بين بصرى: أي: بين أماكنها، ويروى: «دون بصرى»، و«دون»: بمعنى: قبل، أو خلف، أو عند. وبصرى: بلد قرب الشام. نجلاء: واسعة. والشاهد في قوله: «ربما» حيث اتصلت «ما» بـ«رب» ولم تكفها عن العمل، وهو قليل.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/١٨٧، التصريح على التوضيح: ٢/٢١، أمالي ابن الشجري: ٢/٢٤٣، مغني اللبيب (رقم): ٢٣٣، ٥٨٨، شواهد المغني: ١/٤٠٤، ٢/٧٢٥، أبيات المغني: ٣/١٩٧، الشواهد الكبرى: ٣/٣٤٢، الهمع (رقم): ١١٥٤، الدرر اللوامع: ٢/٤١، شرح الأشموني: ٢/٢٣١، شرح المرادي: ٢/٢٣٠، شرح ابن عصفور: ١/٢٦٠، الجنى الداني: ٤٥٦، الفوائد الضيائية: ٢/٣٢٨، الأزهية: ٨٢، ٩٤، جواهر الأدب: ٤٥٧، ارتشاف الضرب: ٢/٤٦٣.

(١) في الأصل: مجزوم عليها وجازم. انظر المراجع الآتية في البيت الشاهد.

١٢٣- من الطويل لعمر ابن براقة الهمداني ثم النهمي (وبراقة: أمه) من قصيدة له في المؤتلف والمختلف (٦٧)، وصدره:

وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ

ويروى عجزه:

كَمَا النَّاسِ مَظْلومٌ عَلَيْهِ وَظَالِمُ

كما الناس: بجر «الناس» على أن «ما» زائدة، وروي برفعه فتكون «ما» كافة أو مصدرية. مجروم: خبر مبتدأ محذوف أي: بعضه مجروم عليه، وبعضه جارم، وهما من الجرم وهو الذنب. والشاهد في قوله: «كما الناس» حيث زيدت «ما» بعد الكاف، ولم تكفها عن العمل، وهو قليل.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/١٨٧، التصريح على التوضيح: ٢/٢١، الشواهد الكبرى: ٣/٣٣٢، مغني اللبيب (رقم): ١٠١، ٣٢١، ٥٨٩، ٦٦٥، الهمع (رقم): ١١٥٩، ١٥٩٤، الدرر اللوامع: ٢/٤٢، ١٧٠، شرح الأشموني: ٢/٢٣١، أبيات المغني: ٢/٥٧، ٤/١٢٤، ٥، ٢٧٩، ٦/١٠٣، شواهد المغني: ١/٥٠٠، ٢/٧٢٥، ٧٧٨، شرح ابن عقيل: ١/٢٣٤، شواهد الجرجاوي: ١٥٣، شرح المرادي: ٢/٢٣٠، شرح دحلان: ٩٨، البهجة المرضية: ١٧٠، جواهر الأدب: ١٥٣، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٨١٧، ٣/١٢٢٥، المطالع السعيدة: ٤١٣، شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام: ١٣٣، فتح رب البرية: ٢/٢٨٣، ارتشاف الضرب: ٢/٤٣٨.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «وَقَدْ يَلِيهِمَا» أَنَّ عَمَلَهُمَا قَلِيلٌ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي الكَافِيَةِ(١).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ … وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

يَعْنِي: أَنَّ «رُبَّ» تُحْذَفُ وَيَبْقَى عَمَلُهَا، وذَلِكَ بَعْدَ «بَلْ»، ومِثَالُهُ:

١٢٤- بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ

وَبَعْدَ «الفَاءِ»، كَقَوْلِه:

١٢٥- فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ … ....

---

(١) قال ابن مالك في الكافية (٢/٨١٦):

وكَفَّتِ الكَافَ ورُبَّ غَالِباً … ....

وقال في شرحها (٢/٨١٧): «وتتصل «ما» أيضاً بالكاف و«رب» فيبقى عملهما، وذلك قليل». انتهى.

١٢٤- من الرجز لرؤبة بن العجاج، من أرجوزة طويلة له في ديوانه (١٥٠)، يمدح فيها أبا العباس السفاح، وبعده:

لا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وجَهْرَمُهْ

ويروى:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الأَكَامِ قَتَمُهْ

«البلد» هنا: القفر. الفجاج: جمع فج، وهو الطريق الواسع بين جبلين. القتم: الغبار، وهو لغة في القتام. يقول: كثيراً من المفاوز والقفار سلكتها. والشاهد في قوله: «بل بلد» حيث حذفت «رب» بعد «بل» وبقي عملها.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/١٨٨، الشواهد الكبرى: ٣/٣٣٥، شرح الأشموني: ٢/٢٣٢، أمالي ابن الشجري: ١/١٤٤، الإنصاف: ٥٢٩، شرح ابن يعيش: ٨/١٠٥، مغني اللبيب (رقم): ١٧٧، شذور الذهب: ٣٢٣، الهمع (رقم): ١١٤٠، الدرر اللوامع: ٢/٣٨، اللسان (جهرم)، شواهد المغني: ١/٣٤٧، أبيات المغني: ٣/٣، ٤/٢٠، شرح ابن عقيل: ١/٢٣٥، شواهد الفيومي: ١٠١، شواهد الجرجاوي: ١٥٥، شرح ابن الناظم: ٣٧٦، شرح المرادي: ٢/٢٣١، شرح دحلان: ٩٨، شرح ابن عصفور: ١/٤٦٩، البهجة المرضية: ٩٨، الجنى الداني: ٢٣٧، كاشف الخصاصة: ١٧١، المطالع السعيدة: ٤١٥.

١٢٥- من الطويل لامرئ القيس من معلقته المشهورة في القصائد السبع (٣٩)، وعجزه:

فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

ورواه سيبويه:

وَمِثْلِكِ بِكْراً قَدْ طَرَقْتُ وثَيِّبَا … فَأَلْهَيْتُها عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُغْيَلِ

فمثلك: أي: فربَّ أنثى مثلك. الطروق: الإتيان ليلاً. ألهيتها: أشغلتها. قوله: «عن ذي تمائم» أي: عن صبي ذي تمائم. محول: أتى عليه حول، والعرب تقول لكل صغير محول وإن لم يأت عليه حول. و«مغيل» على رواية سيبويه: الذي تؤتى أمه وهي ترضعه. والشاهد =

وَبَعْدَ الوَاوِ[1]، كَقَوْلِه:

١٢٦- وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُوْلَهُ عَــلَـيَّ بِأَنْواعِ الـهُـمُـومِ لِيَبْـتَـلِـي

= في قوله: «فمثلك» حيث حذفت «رب» بعد الفاء وبقي عملها.

انظر القصائد العشر: ٤٣، المكودي مع ابن حمدون: ١/١٨٨، التصريح على التوضيح: ٢/٢٢، الشواهد الكبرى: ٣/٣٣٦، شذور الذهب: ٣٢٢، مغني اللبيب (رقم): ٢٢٧، ٢٩٠، الهمع (رقم): ١١٣٩، ١٣٧٣، الدرر اللوامع: ٢/٣٨، شرح الأشموني: ٢/٢٣٢، أبيات المغني: ١/١٣، ٣/١٨٥، الكتاب مع الأعلم: ١/٢٩٤، شواهد ابن السيرافي: ١/٤٥٠، شرح ابن عقيل: ١/٢٣٥، شواهد الجرجاوي: ١٥٤، شواهد الفيومي: ١٠٠، شواهد المغني: ١/٤٠٢، ٤٦٣، شرح ابن الناظم: ٣٧٦، شرح دحلان: ٩٨، الجنى الداني: ٧٥، كاشف الخصاصة: ١٧٠، البهجة المرضية: ٩٨، التبصرة والتذكرة: ٦٢٦، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٨٢١، فتح رب البرية: ٢/٢٨٩، ارتشاف الضرب: ٢/٤٦١.

(١) ذهب البصريون إلى أن واو «رب» لا تعمل الجر وإنما العمل لـ«رب» مقدرة، وذهب الكوفيون إلى أن واو «رب» تعمل في النكرة الخفض بنفسها، وهو مذهب الكسائي، وإليه ذهب المبرد وابن السراج من البصريين. والجر بعد الفاء و«بل» بـ«رب» محذوفة باتفاق كما ذكره في التسهيل، وقيل: وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء و«بل» لنيابتهما مناب «رب»، وذهب الكسائي وابن السراج إلى أن الفاء تعمل بنفسها دون تقرير «رب» وذلك لضعف الحرف عن أن يعمل محذوفاً، ذكره في التاج.

انظر الإنصاف (مسألة: ٥٥): ١/٣٧٦، ارتشاف الضرب: ٢/٤٦٢، شرح الرضي: ٣٣٣، التسهيل: ١٤٨، تاج علوم الأدب: ٢/٤٢٧، حاشية الخضري: ١/٢٣٥، الجنى الداني: ٤٥٤، مغني اللبيب: ١٨١، شرح الأشموني: ٢/٢٣٣، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٨٢١، شرح المرادي: ٢/٢٣٤.

١٢٦- من الطويل لامرئ القيس من معلقته المشهورة في القصائد السبع (٧٤)، وبعده:

فَقُلْتُ لَـهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وأَرْدَفَ أَعْجَازاً ونَاءَ بِكَلْكَلِ

قوله: «كموج البحر» أي: في كثافة ظلمته. سدوله: ستوره. أنواع الهموم: ضروبها. ليبتلي: لينظر ما عندي من الصبر والجزع، ويبتلي: بمعنى: يمتحن. والشاهد في قوله: «وليل» حيث حذفت «رب» بعد الواو وبقي عملها.

انظر القصائد العشر: ٦٦، المكودي مع ابن حمدون: ١/١٨٨، شرح دحلان: ٩٨، الشواهد الكبرى: ٣/٣٣٨، مغني اللبيب (رقم): ٦٧٢، شذور الذهب: ٣٦١، مجالس العلماء: ٢٠٨، التصريح على التوضيح: ٢/٢٢، شرح الأشموني: ٢/٢٣٣، أبيات المغني: ٦/١١٤، شواهد المغني: ٢/٥٧٤، ٧٨٢، شواهد الفيومي: ٩٩، شرح ابن الناظم: ٣٧٧، شرح المرادي: ٢/٢٣٣، البهجة المرضية: ٩٨، المطالع السعيدة: ٤١٥، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/٢٥٤، فتح رب البرية: ٢/٢٨٨، الدرة المضية (رسالة ماجستير): ١٨.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «وَبَعْدَ الوَاوِ شَاعَ ذَا العَمَلْ» أَنَّ (ذَلِكَ)[(١)] بَعْدَ «بَلْ» و«الفَاء» غَيْرُ شَائِعٍ، وَهُوَ مُفْهِمٌ أَمْراً صَحِيْحاً[(٢)].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَقَـدْ يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ لَـدَى ... حَذْفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

يَعْنِي: أَنَّ حَذْفَ حَرْفِ الجَرِّ وَإِبْقَاءَ عَمَلِه فِيْمَا سِوَى «رُبَّ» مِنْ/ حُرُوْفِ [١٣١/أ] الجَرِّ عَلَى قِسْمَيْنِ:

غَيْرِ مُطَّرِدٍ: وَهُوَ المُشَارُ إِليه بقولِهِ: «وَقَدْ يُجَرُّ» فَفُهِمَ مِنْهُ التَّقليلُ، وفُهِمَ مِنْ التَّقليلِ عَدَمُ الاطِّرادِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

١٢٧- إِذَا قِيْلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيْلَةٍ[(٣)] ... أَشَارَتْ كُلَيْبٍ[(٤)] بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

وَمُطَّرِدٍ: وَهُوَ المُشَارُ إِليه بقوله: «وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا»، وَذَلِكَ فِي لَفْظِ «اللَّه» فِي القَسَمِ، نَحْوُ «اللَّه لأَفْعَلَنَّ»، وَبَعْدَ «كَمْ» الاسْتِفْهَامِيَّةِ، إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الجَرِّ، نَحْوُ «بِكَمْ دِرْهَمٍ».

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٨٨.

(٢) كلام المؤلف هنا يقتضي أن الفاء و«بل» في القلة وعدم الشيوع سواء، وليس كذلك، بل حذف «رب» بعد الفاء كثير، وأما حذفها بعد «بل» فهو قليل، قال ابن مالك في التسهيل (١٤٨): «يجر بـ«رب» محذوفة بعد الفاء كثيراً وبعد الواو أكثر، وبعد «بل» قليلاً، ومع التجرد أقل». وانظر شرح الأشموني: ٢/٢٣٣، شرح المرادي: ٢/٢٣٣-٢٣٤.

(٣) في الأصل: فقل. انظر المصادر الآتية.

١٢٧- من الطويل للفرزدق من قصيدة له في ديوانه (٥٢٠)، يهجو بها جريراً، أولها:

مِنَّا الَّذي اخْتِيْرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً ... وَخَيْراً إِذَا هَبَّ الرِّيَـاحُ الزَّعَازِعُ

ويروى: «أشرت» - بتشديد الراء - بدل «أشارت» يقال: لا تشر فلاناً أي: لا تشر إليه بشر. كليب: رهط جرير. بالأكف: حال من الأصابع، والباء بمعنى: مع، والمعنى: أشارت الأصابع في حال كونها مع الأكف مبالغة في الإشارة. والشاهد في قوله: «كليب» حيث جر بـ«إلى» محذوفة، وأصله «إلى كليب» فاسقط الجار وأبقى عمله، وهو قليل.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/١٨٨، التصريح على التوضيح: ١/٢١٢، الشواهد الكبرى: ٢/٥٤٢، ٣/٣٥٤، الخزانة: ٩/١١٣، ١٠/٤١، مغني اللبيب (رقم): ١، ١٠٩٨، الهمع (رقم): ١١٣٧، ١٣٩٧، الدرر اللوامع: ٢/٣٧، ١٠٦، شرح الأشموني: ٢/٩٠، ٢٣٣، شرح ابن عقيل: ١/٢٣٥، شواهد الجرجاوي: ٢٤٨، شرح المرادي: ٢/٢٣٩، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٦٣٥، الجامع الصغير: ٨٩، فتح رب البرية: ٢/٢٩٩.

(٤) في الأصل: كليبة. انظر المصادر الآتية.

الباب الثامن والعشرون
الإضافة

ثُمَّ قالَ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

الإِضافَةُ[1]

نُوناً تَلي الإعْرابَ أوْ تَنْوِينَا ... مِمّا تُضِيفُ احْذِفْ كطُورِ سِيْنَا

يَعْني: أنّكَ إذا أرَدْتَ إضافَةَ اسْمٍ إلى اسْمٍ حذَفْتَ ما فِي المُضافِ مِنْ نُونٍ تَلِي عَلامَةَ الإعْرابِ أو تَنْوينٍ[2].

وشَمِلَ النّونُ: نُونَ المُثَنّى والمَجْموعِ علَى حَدِّه، وما[3] أُلْحِقَ بِهِما، نحْوُ «غُلامَاكَ، وابْناكَ، وصاحِبُو زَيْدٍ، وعِشْرُوكَ، وأهْلُو عَمْرٍو».

---

(١) الإضافة لغة: مطلق الإسناد، يقال: أضفت ظهري إلى الحائط، أي: أسندته إليه. وقيل هي لغة: الإمالة، يقال: أضفت ظهري إلي الحائط أي: أملته إليه. واصطلاحاً - كما في التعريفات - امتزاج اسمين على وجه يفيد تعريفاً أو تخصيصاً. وقال ابن هشام: إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه. وقال أبو حيان: نسبة بين اسمين تقييدية توجب لثانيهما الجر أبداً.
انظر التعريفات: ٢٨، التصريح على التوضيح: ٢/٢٤، ارتشاف الضرب: ٢/٥٠١، شرح الشذور: ٣٢٥، الهمع: ٤/٢٦٤، حاشية الصبان: ٢/٢٣٧، حاشية ابن حمدون: ١/١٨٩، حاشية الخضري: ٢/٢، معجم المصطلحات النحوية: ١٣٦، معجم مصطلحات النحو: ١٩٣، معجم النحو: ٣٢.

(٢) وقد تحذف تاء التانيث، قال في الكافية:

وحذف تا التانيث منه قد يرد ... في كلمات سمعت فلا تـزد

وذلك كقول الشاعر:

وأخلفوك عدَ الأمر الذي وعدوا

أي: عدة الأمر. ومنه قراءة بعضهم: ﴿لأعدوا له عدَّهُ﴾ أي: عدته. أراد: حياة النار. وظاهر كلام الفراء أنه قياس، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وإقام الصلاة﴾.
انظر الكافية وشرحها لابن مالك: ٢/٨٩٨، ٩٠١، القراءات الشاذة: ٥٣، معاني الفراء: ٢/٢٥٤، شرح المرادي: ٢/٢٤٠-٢٤١، شرح الأشموني: ٢/٢٣٧، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٣٣٠-٣٣١.

(٣) في الأصل: وهو. انظر شرح المكودي: ١/١٨٩.

وشَمِلَ التّنوينُ: التّنوينَ الظّاهِرَ، نحْوُ «غُلامِكَ» في «غُلامٍ»، والمُقَدَّرَ، نحْوُ «دَراهِمِكَ»، في «دَراهِمَ».

و«طُور سَيْناءَ»: اسمُ جبَلٍ بالشّام، ويُقالُ لهُ أيضاً: «طُورُ سينينَ»[١] وقد جاءَ (في القُرآن)[٢] بالوَجْهَيْنِ[٣]، وأصْلُهُ قبْلَ الإضافةِ «طُور»: وهُوَ اسْمُ جبَلٍ أيضاً[٤].

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللّهُ تَعالى / : [١٣١/ب]

والثّاني اجْرُرْ وانوِ مِنْ أو في إذَا ... لمْ يَصْلُحِ إلاّ ذاكَ والـلاّمَ خُـذَا

لِما سِوَى ذينكَ............ ....

يَعْني: أنّ حُكمَ المُضافِ إليهِ الجرُّ، ثمّ إنّ الإضافةَ أشارَ إلى أنّها تَتقدّرُ عِندَهُ بثَلاثةِ أحْرُفٍ: وهِيَ «مِنْ»، و«في»، و«اللامُ»[٥].

---

(١) وهو جبل بيت المقدس، ممتد ما بين مصر وأيلة، وهو الذي نودي منه موسى عليه السلام. انظر معجم البلدان: ٤/٤٨، مراصد الاطلاع: ٢/٨٩٦، معجم ما استعجم: ٣/٨٩٧، اللسان: ٤/٢٧١٨ (طور).

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المكودي: ١/١٨٥.

(٣) قال تعالى: ﴿وشَجَرة تخرُجُ منْ طور سَيْناءَ تنبُتُ بالدُّهْنِ﴾، وقال جلّ شانه: ﴿والتّينِ والزّيْتونِ وطورِ سينينَ﴾.
انظر الآية (٢٠) من سورة المؤمنون، والآية (٢) من سورة التين.

(٤) جاء في اللسان: الطور: الجبل، وطور سيناء: جبل بالشام، والطور في كلام العرب الجبل، وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿والطور وكتاب سطور﴾ أقسم الله تعالى به، قال: وهو الجبل الذي بمدين الذي كلمه الله تعالى موسى عليه السلام عنده تكليماً.
انظر اللسان: ٤/٢٧١٨ (طور)، معاني الفراء: ٣/٩١، معجم البلدان: ٤/٤٨، مراصد الاطلاع: ٢/٨٩٦، معجم ما استعجم: ٣/٨٩٧.

(٥) قال ابن مالك: وأعقل أكثر النحويين الإضافة بمعنى: «في»، وهي ثابتة في الكلام الفصيح، فمن شواهدها قوله تعالى: ﴿للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر﴾، و﴿هو ألد الخصام﴾ و﴿فصيام ثلاثة أيام﴾، و﴿يا صاحبي السجن﴾، و﴿مكر الليل والنهار﴾، ومنها قول الأعشى ميمون:

مَهـادي النهـار لجاراتـهـم ... وبالليل هن عليهم حُرُمْ. انتهى

ومذهب الجمهور أن الإضافة لا تتقدر بغير «من، واللام»، ونحو «بل مكر الليل» مقدر باللام عندهم على التوسع. وذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نيته. وذهب ابن الضائع إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال. وزاد الكوفيون الإضافة بمعنى: «عند»، تقول: «هذه ناقة رقود الحلب»، معناه: رقود عند الحلب.
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/٩٠٦-٩٠٧، شرح المرادي: ٢/٢٤٢-٢٤٣، شرح =

مثالُ الإضافة المُقَدّرة بـ« منْ »: « خاتَمُ فضّةٍ » و« بابُ سَاجٍ »[١]، وضابِطُهُ: أنْ يَكونَ المُضافُ إليه اسْماً للجنْسِ الّذي منْهُ المُضافُ.

ومثالُ المُقدّرة بـ« في »: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللّيلِ ﴾ [سبأ: ٣٣]، وضابِطُهُ: أن يَكونَ المُضافُ إلَيه اسْمَ زَمانٍ، وَقَعَ فيه المُضافُ.

وإلَى هَذَينِ القِسْمَينِ أشارَ بقولِه: « وانْوِ منْ أوْ في ».

وقوْلُهُ: « إذا لمْ يَصلُح إلاّ ذَاكَ » يعْني: في التّأويلِ.

وقولُهُ: « واللاّمَ خُذَا لما سوى ذَيْنِكَ » أيْ: قَدّرِ اللامَ فِيما سِوَى ذَيْنِكَ[٢] القِسمَيْنِ، وهُوَ أكْثَرُ أقْسامِ المُضاف.

وشَملَ قولُهُ: « اللاّمَ »: اللاّمَ الّتي للْمِلْكِ، نحْوُ « دارُ زيدٍ »، والّتي للاسْتِحقاقِ، نحْوُ « بابُ الدّارِ ».

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

..........واخْصُصْ أوّلا   أوْ أعْطِه التّعْريفَ بالّذي تَلا

يعْني: أنّ الإضافةَ المَحْضَةَ تُفيْدُ تَخْصيصَ الأوّل إذا أُضيفَ إلى نَكرَةٍ، نحْوُ « غُلام رَجُلٍ »، أو تَعْريفَهُ إنْ أُضيفَ إلى مَعرِفَةٍ، نحْوُ « غُلامُ زَيْدٍ ».

وفُهِمَ كَونُ القِسمِ الأوّلِ هوَ المُضافُ إلى نَكرَةٍ – منْ ذِكْرِ المَعرِفَةِ في قَسيمِه[٣].

[٤/١٣٢] ثمّ أشارَ إلَى القِسمِ الثّاني منَ الإضافَةِ/ وهِيَ الإضافةُ غيرُ المَحْضَةِ، فَقالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

وإنْ يُشابِه المُضافُ يَفْعَلُ   وَصْفاً فعَن تَنْكيرِه لا يُعْزَلُ
كَرُبَّ راجِيْنَا عَظيْمِ الأمَلِ   مُروَّعِ القَلْبِ قَليلِ الحِيَلِ

= الأشموني: ٢/٢٣٨، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٣٢٩-٣٣٠، الهمع: ٤/٢٦٧، ارتشاف الضرب: ٢/٥٠٢.

(١) الساج: خشب أسود رزين يجلب من الهند ولا تكاد الأرض تبليه، قال الزمخشري: عملت سفينة نوح عليه السلام من ساج، وهي خُشُبٌ سود.
انظر تاج العروس: ٢/٦١ (سوج)، أساس البلاغة للزمخشري: ٢٢٣ (سوج)، اللسان: ٣/٢١٤١ (سوج).

(٢) في الأصل: ذلك. انظر شرح المكودي: ١/١٩٠.

(٣) في الأصل: قسميه. انظر شرح المكودي: ١/١٩٠.

يَعْني: أنّ المُضافَ إذا كانَ شَبيهاً بالفعْلِ المُضارِعِ، لكَونه اسْمَ فاعلٍ، أو اسْمَ مَفْعول، بمَعْنى الحال أو الاسْتقْبال، أوْ ما حُملَ علَيْه منْ أمْثلة المُبالَغَة، والصّفَة المُشبّهَة - كانَتْ إضافَتُهُ غيرَ مَحْضة، لا تُفيدُ تَخْصيصاً ولَا تَعْريفاً، وإنّما هيَ لمُجَرَّد التّخْفيف، وذلكَ نحْوُ «ضاربُ زَيْدٍ»، وأصْلُهُ «ضاربٌ زَيْداً»[١]، وقدْ مثّلَ لذلكَ النّاظمُ بقوله: «كَرُبَّ راجينا» (فـ«راجينا»)[٢] اسْمُ فاعلٍ مُضافٌ إلَى الضّميرِ، ولمْ تُفد الإضَافَةُ تَخْصيصاً ولا تَعْريفاً، بلْ هوَ نَكرةٌ، ولذَلكَ أَدْخَلَ علَيْه «رُبَّ» لاخْتصاصها بالنّكرة.

و«عَظيمِ» صفةٌ مُشبّهةٌ باسْم الفاعلِ، وإضافَتُهُ إلى «الأملِ» غيرُ مَحْضَةٍ، وهُوَ نعْتٌ لـ«راجيْنا»، ونعْتُ النّكرة نَكرَةٌ[٣].

و«مُرَوَّعِ» اسْمُ مَفْعولٍ، وإضافَتُهُ إلى «القَلْبِ» غيرُ مَحْضَةٍ.

و«قَليلِ» صفةٌ مُشبّهةٌ، وإضافَتُهُ إلى «الحيَلِ» غيرُ مَحضَةٍ.

وهَذه الصّفَاتُ كُلُّها نُعوتٌ لـ«راجينا»، ونَعْتُ النّكرَة[٤] نكرَةٌ.

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وذي الإضافَةُ اسْمُها لَفظيّه وتِـلْكَ مَحـضَـةٌ ومَعْـنَـويّـه

الإشارةُ بـ«ذي» لأقْرب القسمَينِ، وهيَ الإضافةُ غيرُ المَحضَة، يعْني: أنّها تُسمّى/ [١٣٢/ب]: لَفظيّةً، لأنّ فائدَتَها راجعةٌ إلى اللّفْظِ فقَطْ، وهيَ التّخْفيفُ[٥]، وتُسمّى أيْضاً: مَجازيّةً، وغيرَ مَحضَةٍ.

والإشارَةُ بـ«تلْكَ» إلى أوّلِ القسمَينِ، يَعْني: أنها تُسمّى: مَحْضَةً، لإفادَتها التّخْصيصَ أوِ التّعْريفَ، وتُسمّى: مَعنويّةً[٦].

---

(١) في الأصل: زيد. انظر شرح المكودي: ١/ ١٩١.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ١٩١.

(٣) في الأصل: نكتت. انظر شرح المكودي: ١/ ١٩١.

(٤) في الأصل: النكر. انظر شرح المكودي: ١/ ١٩١.

(٥) في الأصل: التحقيق. انظر شرح المكودي: ١/ ١٩١.

(٦) وزاد في التسهيل قسماً ثالثاً، وهو الشبيه بالمحضة، وهو أنواع:

الأول: إضافة الاسم إلى الصفة، نحو «مسجد الجامع»، ومذهب الفارسي أنها غير محضة، وعند غيره أنها محضة.

الثاني: إضافة المسمى إلى الاسم، نحو «شهر رمضان».

الثالث: إضافة الصفة إلى الموصوف، نحو «سحق عمامة». وذهب ابن عصفور إلى أنها غير محضة، وذهب غيره إلى أنها محضة. =

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

وَوَصْلُ ألْ بِذا المُضافِ مُغْتَفَرْ ... إنْ وُصِلَتْ بالثّانِ كالجَعْدِ الشَّعَرْ

أو بالّذي لَهُ أُضِيفَ الثّاني ... كزَيْدٌ الضّارِبُ رأسَ الجَانِي

الإشارَةُ بـ« ذا » إلى أقْرَبِ القسمَين، وهيَ الإضافَةُ غيرُ المَحْضَةِ.

يَعْني: أنّهُ يُغْتَفَرُ دُخولُ « ألْ » علَى المُضافِ، لكنْ بشرْطِ أن تَدخُلَ علَى الثّاني: نحْوُ « الضّارِبُ الرّجُلِ »، و« الجَعْدُ الشّعَرِ »، أو يكونَ الثّاني مُضافاً إلى ما فيهِ « ألْ »، نحْوُ « الحسَنُ وجْهَ الأبِ »، و« الضّارِبُ رأسَ الجانِي ».

فَلَوْ لمْ تتّصِلْ « ألْ » بالثّاني، ولا بما أُضِيْفَ إليهِ الثّاني، لمْ يَجُزْ دُخولُ « ألْ » علَى المُضافِ، فَلا يَجوزُ « الضّارِبُ زَيْدٍ »، ولا « الضّارِبُ صاحِبَ زَيْدٍ »[1].

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالى:

وكَونُها في الوَصْفِ كافٍ إنْ وَقَعْ ... مُثَنّىً أو جَمْعاً سَبِيلَهُ اتّبَعْ

= الرابع: إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف، كقوله:

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم

أي: علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم، فحذف الصفتين، وجعل الموصوف خلفاً عنهما في الإضافة.

الخامس: إضافة المؤكّد إلى المؤكد، وأكثر ما يكون في أسماء الزمان المبهمة، نحو « يومئذ »، وقد يكون في غيرها، كقوله:

فقلت انجو عنها نجا الجلد إنه ... سيرضيكما منها سنام وغاربه

أراد: اكشطا عنها الجلد، لأن النجا هو الجلد.

السادس: إضافة الملغي إلى المعتبر، نحو:

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما

السابع: إضافة المعتبر إلى الملغي، كقول بعض الطائيين:

أقام ببغداد وشوقه ... لأهل دمشق الشام شوقٌ مبرح

انظر التسهيل: ١٥٥، شرح المرادي: ٢/٢٤٥-٢٤٨، ارتشاف الضرب: ٢/٥٠٨، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٣٣٣-٣٣٦، الهمع: ٤/٢٧٧، شرح الأشموني: ٢/٢٤٢.

(١) وقد ذكر في التسهيل صورة أخرى يغتفر فيها ذلك أيضاً، وهي: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير المقرون بـ« أل »، كقوله:

الودُّ أنت المستحقةُ صفوه

وقد منع المبرد الجرّ في نحو ذلك وأوجب النصب، قال المرادي: « ولكن الصحيح جوازه ».

وقال ابن عقيل: والأفصح النصب.

انظر التسهيل: ١٣٧، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٢٠٣، شرح المرادي: ٢/٢٥١، التصريح على التوضيح: ٢/٢٩، شرح الأشموني: ٢/٢٤٦.

يعْني: أنّ وُجودَ «ألْ» في الوَصْفِ المُضافِ إنْ كانَ مُثنّىً أوْ مَجْموعاً علَى حدِّهِ، وهُوَ الّذي اتّبعَ سَبيلَ المُثنّى في كَوْنِ الإعْرابِ بحَرْفٍ بعْدَهُ نُونٌ واحْترَزَ به منْ جمْعِ التّكسيرِ[1] - يَكْفِي عنْ وُجودِها في المُضافِ (إلَيْهِ)[2]، نحْوُ «الضّاربا زَيْدٍ»، و«المُكْرِمُو عَمْرٍو».

وقولُهُ: «سَبيلَهُ اتّبَعْ» أيْ: اتّبَعَ سَبيلَ المُثَنّى فِيما ذُكِرَ.

ثمّ قالَ رحِمَهُ اللهُ تَعالَى / :

[١٣٣/أ]

ورُبّما أكْسَبَ ثانٍ أوّلا   تأنيثاً إنْ كانَ لحَذْفٍ مُوْهَلا

يعْني: أنّ المُضافَ المُذكّرَ يَكتَسبُ التّأنيثَ منَ المُضافِ إليه، إذا كانَ مؤنّثاً، وذلكَ بشَرطِ صحّةِ الاستغْناءِ بالثّاني عنِ الأوّلِ، وهُوَ المُنبَّهُ علَيْه بقَوله: «إنْ كانَ لحَذْفٍ مُوْهَلا». يعْني: إذا كانَ المُضافُ صالحاً للحَذْفِ، والاسْتِغْناءِ عنْهُ بالثّاني، كقَولِ الشّاعرِ:

١٢٨- مَشَيْنَ كَما اهْتَزّتْ رِماحٌ تَسفّهَتْ   أَعالِيَها مَرُّ الرِّياحِ النّواسِمِ

فـ«مَرُّ» فاعِلٌ بـ«تسفّهَتْ»، ولَحِقَتْ[3] التّاءُ الفِعْلَ المُسْنَدَ[4] إلَيْهِ، لاكْتِسابِهِ

---

(١) لأنه مهما اقترنت بالأول لابد من اقترانها بالثاني، ولا كذلك الجمع الذي على حد المثنى. انظر شرح المكودي: ١/١٩٢.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٢.

١٢٨- من الطويل، لذي الرمة غيلان، من قصيدة له في ديوانه (٦١٦)، أولها:

خَلِيْلَيَّ عُوجَا النّاعِجاتِ فَسَلِّما   عَلَى طَلَلٍ بَيْنَ النَّقا والأَحارِمِ

ويروى: «يمشين» بدل «مشين»، ويروى: «رويداً» بدل «مشين». قوله: «تسفهت أعاليها» أي: استخفت الريح أعالي الرماح فحركتها، وأعالي الرماح: ما قرب من الموضع الذي يركب فيه السنان. النواسم: جمع ناسمة، وهي أول الريح حين تهب بلين قبل أن تشتد. والبيت في وصف نسوة، وحاصل معناه: أن كل واحدة منهن تميل وتتبختر في مشيتها. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/١٩٢، الشواهد الكبرى: ٣/٣٦٧، شرح الأشموني: ٢/٢٤٨، الكتاب مع الأعلم: ١/٢٥، المقتضب: ٤/١٩٧، الخصائص: ٢/٤١٧، المحتسب: ١/٢٣٧، اللسان (سفه، صدر، قبل)، شواهد ابن النحاس: ٨٠، شواهد ابن السيرافي: ١/٥٨، شرح ابن عقيل: ٢/٧، شواهد الجرجاوي: ١٥٧، شرح ابن الناظم: ٣٨٦، شرح المرادي: ٢/٢٥٣، شرح ابن عصفور: ٢/٣٩٨، كاشف الخصاصة: ١٧٤، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٩٢٠، الأصول: ٣/٤٨٠، شواهد التوضيح لابن مالك: ٨٥.

(٣) في الأصل: وألحقت. انظر شرح المكودي: ١/١٩٣.

(٤) في الأصل: المستند. انظر شرح المكودي: ١/١٩٣.

التّأْنيثَ منَ المُضافِ إليه، وهُوَ «الرِّياحُ»، لأنّهُ يَجوزُ الاسْتِغْناءُ بـ«الرّياحِ» عنْ «مَرٌّ»، فتَقولُ: «تسفّهَتِ الرّياحُ».

فلَوْ كانَ المُضافُ إلَى المؤنّثِ ممّا[١] لا يَصحُّ الاسْتغْناءُ عنْهُ بالثّاني - لمْ يَجُزْ تأْنيثُهُ، نحْوُ «قامَ غُلامُ هِنْدٍ»، إذْ لا يصِحُّ أنْ تَقولَ[٢]: «قامَ هِنْدٌ»، وأنْتَ تُرِيدُ: «غُلامُ هِنْدٍ».

وفُهِمَ منْ قولِهِ: «وربّما» أنّ ذلكَ قَليلٌ.

وفي ذكْرِ هَذا الشّرطِ إشْعارٌ بأنّهُ يَجوزُ أنْ يَكتَسِبَ المؤنَّثُ التّذكيرَ منَ المُضافِ إلَيْه، إذا صَحّ الاسْتَغْناءُ عنهُ بالثّاني، كقَولِه:

١٢٩- رُؤْيَةُ الفِكْرِ ما يَؤولُ لهُ الأمْـ ... ـرُ مُعينٌ علَى اجْتنابِ التّوانِي[٣]

فـ«مُعينٌ» خبَرٌ عنْ «رؤيَةُ»، وذكّرَهُ وهُوَ خبَرٌ[٤] عنْ مؤنَّثٍ، لاكتسابِ المُبتَدَأ التّذْكيرَ منَ المُضافِ إلَيْه، وهُوَ «الفكْرُ»، ولصحّةِ الاستغْناءِ بالثّانِي عنِ الأوّلِ، لأنّهُ يَجوزُ أن تَقولَ: «الفِكْرُ مُعينٌ» إذِ العِلّةُ في ذَلكَ واحِدَةٌ[٥].

ثمّ قالَ رحمَهُ اللهُ تَعالَى:

[١٣٣/ب] **ولا يُضافُ اسْمٌ لما بهِ اتّحَدْ ... مَعْنىً وأَوِّلْ مُوهِماً إذا وَرَدْ**/

يجبُ أنْ يكونَ المُضافُ مُغايِراً للمُضافِ إلَيه ولَوْ بوَجْهٍ ما - أيْ: بواحد-، لأنَّ المُضافَ يكْتَسبُ منَ المُضافِ إليه التّخْصيصَ أوِ التّعْريفَ، والشّيءُ لا يَتخَصّصُ ولا يتعرَّفُ بنفْسه، فإنْ وردَ منْ كَلامِ العرَبِ ما يُوهِمُ إضافَةَ الشّيءِ إلى نفْسِهِ - أُوِّلَ ذلكَ بإضافَةِ[٦] الاسْمِ إلى اللّقَبِ، نحْوُ «سَعيدُ كُرْزٍ»، فيُؤَوَّلُ الأوّلُ

---

(١) في الأصل: ما. انظر شرح المكودي: ١/١٩٣.

(٢) في الأصل: يقول. انظر شرح المكودي: ١/١٩٣.

١٢٩- من الخفيف ولم أعثر على قائله. ويروى: «اكتساب التواني»، و«اكتساب الثواب» بدل «اجتناب التواني». ما يؤول له: ما يرجع له. التواني: التكاسل. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/١٩٢، الشواهد الكبرى: ٣/٣٦٩، الهمع (رقم): ١٢٣٠، الدرر اللوامع: ٢/٦٠، شرح الأشموني: ٢/٢٤٨، شرح ابن الناظم: ٣٨٧، شرح دحلان: ١٠٠، المطالع السعيدة: ٤٢٥، البهجة المرضية: ١٠٠.

(٣) في الأصل: الثواني. انظر شرح المكودي: ١/١٩٣.

(٤) في الأصل: خبره. انظر شرح المكودي: ١/١٩٣.

(٥) في الأصل: واحد. انظر شرح المكودي: ١/١٩٣.

(٦) في الأصل: كإضافة. انظر شرح المكودي: ١/١٩٤.

بالمُسمَّى، والثّاني بالاسْم، والاسْمُ خلافُ المُسمّى، ونحْوُ «مَسجدُ الجامعِ» يُؤوَّلُ علَى حذْفِ المَوصوفِ، والتّقْديرُ: مَسجدُ المَكانِ الجامعِ[١].

ثُمّ قالَ رَحمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وبَعْضُ الأَسْماءِ يُضافُ أبَدا … وبَعْضُ ذي قَدْ يأْت لَفْظاً مُفرَدا

يَعْني: أنّ منَ الأسْماءِ ما لا يُستَعمَلُ إلاّ مُضافاً، نحْوُ «قُصارَى الشّيءِ وحُماداهُ»[٢]، وذلكَ علَى خلافِ الأصْلِ، فإنَّ الأصْلَ في الأسْماءِ أنْ تُستَعْمَلَ تارةً مُضافةً، وغيْرَ مُضافَةٍ أخْرَى.

ثمّ إنّ منَ اللاّزِمِ للإضافَةِ ما تَلزَمُهُ مَعْنىً، ويَجوزُ إفْرادُهُ لفْظاً، وإلَى هَذا أشارَ بقَولِه:

وبعْضُ ذَا قدْ يَأْت لَفظاً مُفْرَدا

وذلكَ نحْوُ «كُلٌّ، وبعْضٍ، وقَبْلُ، وبعْدُ».

ثُمّ قالَ رَحمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وبعْضُ ما يُضافُ حَتْماً امْتَنَعْ … إيْلاؤُهُ اسماً ظاهِراً حيْثُ وقَعْ

كوَحْدَ لَبَّيْ ودَوالَيْ سَعْدَيْ … وشَذَّ إيْلاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ

يَعْني: أنّ بَعْضَ الأسْماءِ اللازِمَةِ للإضافَةِ لَفظاً ومَعْنىً - يَمتَنِعُ أنْ تُضافَ/ [١٣٤/أ] إلى الظّاهرِ، فيَجبُ إضافَتُهُ للضّميرِ، وفي هَذا النّوعِ خُروجٌ عنِ الأصْلِ منْ وَجْهَيْنِ: لُزومِ الإضافَةِ، وكَوْنِ[٣] المُضافِ إلَيْه ضَميراً، ثمّ أتَى منْ ذلكَ بأرْبَعَةِ ألْفاظٍ، فَقالَ:

---

(١) وهو مذهب الأخفش وابن السراج والفارسي وجمهور البصريين. وذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، واحتجوا بنحو قوله تعالى: ﴿ولدار الآخرة خير﴾ فأضاف «الدار» إلى «الآخرة» وهما بمعنى واحد، ومن ذلك قولهم: «صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وبقلة الحمقاء» و«الأولى» في المعنى هي: الصلاة و«الجامع» هو: المسجد، و«البقلة» هي: الحمقاء، وقد أضافوها إليها، فدل على ما قلناه. وبه قال الزمخشري وابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف وأبو القاسم بن القاسم وجماعة. وذهب بعض النحاة إلى أنه من قبيل ما أضيف فيه المسمى إلى الاسم، كأنك قلت: البقلة التي هي صاحبة هذا الاسم وكذلك باقيها.

انظر الإنصاف (مسالة: ٦١): ٢/٤٣٦، شرح المرادي: ٢/٢٥٥-٢٥٦، الهمع: ٤/٢٧٦، الأصول: ٢/٨، المقتصد شرح الإيضاح: ٢/٨٩٣، ارتشاف الضرب: ٢/٥٠٦، شرح الأشموني: ٢/٢٤٩، ٢٥٠، التصريح على التوضيح: ٢/٣٤، حاشية الخضري: ٢/٦، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٣٣٥.

(٢) في الأصل: وجاداه. انظر شرح المكودي: ١/١٩٤.

(٣) في الأصل: وكو. انظر شرح المكودي: ١٩٤.

كَوَحْدَ لَبَّيْ ودَوالَيْ سَعْدَيْ

أمّا «وَحْدَ» فقَدْ تقدَّمَ الكَلامُ علَيه في باب الحَال[١]، وأنّهُ لازمُ النّصْب علَى الحال، كقَولكَ: «جاءَ زَيْدٌ وحْدَهُ» أيْ: مُنفَرِداً، وقدْ جاءَ مُضافاً إلَيْه كقَولهمْ في المَدْحِ: «نَسيجُ وَحْده[٢]، وفَرِيْدُ دَهْرِه»[٣]، وفي الذّمِّ في قولِهِمْ: «جُحَيْشُ وَحْدِه[٤]، وعُيَيْرُ[٥] وَحْدِه»[٦].

وأمّا «لَبَّيْ» فإنّهُ أيْضاً لازمٌ للإضافَةِ إلى الضّميرِ، نحْوُ «لَبَّيْكَ»[٧]، ومَعْنى «لَبَّيْكَ»: إقامةً علَى إجابَتكَ بَعْدَ إقامَةٍ.

وأمّا «دَوالَيْ»[٨] فتُضافُ إلى الضّميرِ أيْضاً وُجوباً، نحْوُ «دَوَالَيْكَ»، ومَعْناهُ: إدالَةً لكَ بعْدَ إدالَةٍ.

---

(١) انظر ص٤٠٥ من هذا الكتاب.

(٢) أي: لا نظير له في علم أو غيره، وأصله في الثوب إذا كان رفيعاً لا نظير له، ولم ينسج على منواله، وهذا مثل يقال للرجل المنفرد برأيه ولا يخطئ.
انظر الكتاب: ١/١٨٩، مجمع الأمثال: ٢/٣٣٦، المستقصى في أمثال العرب: ٢/٣٦٧، جمهرة الأمثال: ٢/٣٠٣، تذكرة النحاة: ٣٦٩، ٤٩٤، اللسان: ٦/٤٤٠٦ (نسج)، ٤٧٨٠-٤٧٨١ (وحد)، المكودي مع ابن حمدون: ١/١٩٥، تاج علوم الأدب: ٢/٧٣٤، شرح ابن يعيش: ٢/٦٣، شرح الرضي: ١/٢٠٣، المسائل المنثورة للفارسي: ٣.

(٣) في الأصل: وحده. انظر شرح المكودي: ١/١٩٥.

(٤) هذا مثل يقال للرجل المستبد برأيه. وجحيش: تصغير جحش.
انظر الكتاب: ١/١٨٩، مجمع الأمثال: ٢/٣٣٦، فرائد اللآل: ٢/١٠، جمهرة الأمثال: ٢/٣٠٤، زهر الأكم لليوسي: ٢/٦٤، اللسان: ١/٥٤٩ (جحش)، ٦/٤٧٨٠-٤٧٨١ (وحد)، المكودي مع ابن حمدون: ١/١٩٥، تذكرة النحاة: ٣٦٩، ٤٩٤، شرح ابن يعيش: ٢/٦٣، شرح الرضي: ١/٢٠٣، تاج علوم الأدب: ٢/٧٣٤، مجالس ثعلب: ٢/٥٥٤، المسائل المنثورة: ٣.

(٥) في الأصل: عنز. انظر شرح المكودي: ١/١٩٥.

(٦) هذا مثل يضرب لمن لا يخالط الناس، وقال بعضهم أي: يعاير الناس والأمور ويقيسها بنفسه من غير أن يشاور. و«عيير» تصغير «عير» وهو الحمار الذكر.
انظر مجمع الأمثال: ٢/٣٣٦، فرائد اللآل: ٢/١٠، جمهرة الأمثال: ٢/٣٠٤، مجالس ثعلب: ٢/٥٥٤، اللسان: ١/٥٤٩ (جحش)، ٦/٤٧٨٠-٤٧٨١، (وحد)، ٤/٣١٨٥ (عير)، المكودي مع ابن حمدون: ١/١٩٥، شرح الرضي: ١/٢٠٣، تذكرة النحاة: ٣٦٩، ٤٩٤، المسائل المنثورة: ٣.

(٧) والكاف في لبيك وأخواته اسم مضاف إليه، وذهب الأعلم: إلى أن الكاف فيها وفي أخواتها حرف خطاب لا موضع له من الإعراب، وحذفت النون لشبه الإضافة. انظر شرح المرادي: ٢/٢٦٠، التصريح على التوضيح: ٢/٣٨، شرح الأشموني: ٢/٢٥٣.

(٨) في الأصل: وإلى. انظر شرح المكودي: ١/١٩٥.

و«سَعْدَيْ» كذَلِكَ، تَقولُ: «سَعْدَيْكَ»، ومَعْناهُ: إسْعاداً (لَكَ)[١] بعْدَ إسْعادٍ.

وقدْ جاءَ في الشِّعْرِ إضافَةُ «لَبَّيْ» إلى الظّاهِرِ علَى وجْهِ الشّذُوذِ، وعلَى ذلِكَ نَبَّهَ بقوْلِهِ:

وشَذَّ إيلاءُ يَدَيْ للَبَّيْ

أيْ: وشَذَّ إضافَةُ «لَبَّيْ» لـ«يَدَيْ»، وأشارَ بذَلكَ إلى قوْلِ الشّاعِرِ:

١٣٠- دَعَوْتُ لِما نابَنِي مِسْوَراً ... فلَبَّيْ فلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

فأضافَ «لَبَّيْ» إلى «يَدَيْ مِسْوَرٍ».

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وألْزَمُوا إضافةً إلَى الجُمَلْ ... حيْثُ وإذْ[٢] ....

أمّا «حَيثُ» فهِيَ ظرْفُ مَكانٍ، وأمّا «إذْ» فهِيَ ظرْفٌ للزّمانِ الماضِي، وكِلاهُما يَلْزَمُ الإضافَةَ إلى الجُمَلِ.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٩٥.

١٣٠- من المتقارب لأعرابي من بني أسد، وفي الخزانة: «وهذا البيت من الأبيات الخمسين التي لا يعرف لها قائل». نابني: أصابني. قوله: «لبى» يعني: قال: لبيك. قوله: «يدي مسور» مسور: اسم رجل، وأصله أن رجلاً لزمته دية فطلب من مسور أن يعينه فيها فأجابه إلى ذلك، وخص اليدين بالذكر لأنهما هما اللتان دفعتا له المال. وقيل: كانت عادة العرب ذلك مطلقاً، فجاء النهي عنه، روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا دعا أحدكم أخاه فقال: لبيك، فلا يقول له: لبي يديك، وليقل أجابك الله بما تحب». والشاهد في قوله: «فلبّي يدي» حيث جاء «لبّيْ» مضافاً إلى الظاهر، وهو شاذ، لأن هذا من الأسماء التي تلزم الإضافة إلى المضمر. وقيل: إن «يدي» هنا زائدة، وعليه فلا شاهد فيه.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/١٩٥، التصريح على التوضيح: ٢/٣٨، الشواهد الكبرى: ٣/٣٨١، شرح الأشموني: ٢/٢٥١، اللسان (لبب، لبى، سور)، الكتاب مع الأعلم: ١/١٧٦، المحتسب: ١/٧٨، ٢/٢٣، شرح ابن يعيش: ١/١١٩، الخزانة: ٢/٩٢، شواهد المغني: ٢/٩١٠، الهمع (رقم): ٧٤٠، الدرر اللوامع: ١/١٦٥، شرح ابن عقيل: ٢/٨، أبيات المغني: ٧/٢٠٩، شرح ابن عصفور: ٢/٤١٤، شواهد الجرجاوي: ١٥٩، تاج علوم الأدب: ٢/٦٦٨، شواهد ابن النحاس: ١٥٣، شواهد ابن السيرافي: ١/٣٧٩، المغني (رقم): ٩٨٢، شرح ابن الناظم: ٣٩٠، شرح المرادي: ٢/٢٦٠، شرح دحلان: ١٠١، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٩٣٢، كاشف الخصاصة: ٧٦، سر الصناعة: ٢/٤٤٧، البهجة المرضية: ١٠١.

(٢) في الأصل: وإذا. انظر الألفية: ٨٨.

وشَملَ قولُهُ: «الجُمَلْ» الجُملَةَ الاسْميّةَ، نحْوُ «جلَسْتُ حيْثُ (زَيْدٌ)[١] جالسٌ»، والفعْليّةَ، نحْوُ «جلَسْتُ (حَيثُ)[٢] جلَسَ زَيدٌ»، و«أتَيتُكَ إذْ زَيدٌ قائِمٌ، وإذْ / قامَ زَيْدٌ»[٣]. [١٣٤/ب]

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

.... وإنْ يُنوَّنْ يُحتَمَلْ ....

إفْرادُ إذْ ....

يعْني: أنّ «إذْ» تَنفَرِدُ بجوازِ حذْفِ الجُملة بعْدَها، وتَعْويضِ التّنْوينِ منْها، فالضّميرُ في «يُنَوَّنْ» عائدٌ علَى أقْربِ المَذْكورَين، وهُوَ «إذْ»، كقولِه تَعالَى: ﴿ويوْمَئذٍ يَفْرَحُ المُؤمنونَ بنَصْرِ اللّه﴾ [الروم: ٤].

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

.... وما كإذْ مَعْنىً كإذْ أضِفْ جَوازاً نحْوُ حِينَ جانُبِذْ

يَعْني: أنّ ما شابَهَ «إذْ» في كَوْنه اسْمَ زَمانٍ مُبْهَمٍ بمَعْنى الماضي، يَجْري مَجْرى «إذْ» في إضافَته إلى الجُملَة الاسْميّة والفعْليّة جَوازاً، لا لُزوماً، نحْوُ «يَوْمٍ، ووَقْتٍ، وحِينٍ»، فتَقولُ: «قُمْتُ يَومَ قامَ زَيْدٌ، وحِينَ زَيْدٌ قائمٌ».

وفُهِمَ منهُ: أنّهُ إذا كانَ غيرَ مُبهَمٍ لمْ يُضَفْ إلَى الجُملَة، نحْوُ «نَهارٍ»، وكذَلكَ إذا كانَ مَحْدوداً، نحْوُ «شَهْرٍ»، فَلا يَجْري مَجْرَى «إذْ»، إلاّ إذا اسْتَوْفَى الشَّبَهَ في الأوْجُه المَذْكورَة.

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وابْنِ أو اعْرِبْ ما كإذْ قَدْ أُجْرِيا واخْتَرْ بِنا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيا

وقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أوْ مُبْتَدا أعْرِبْ ومَنْ بَنَى فلَنْ يُفَنَّدا

(١-٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٩٦.

(٣) وشذ إفراد ما تضاف إليه «حيث» في قول الراجز:

أمَا تَرَى حيْثُ سُهَيْلٍ طَالعاً

وفي قول الشاعر:

ونَطْعَنُهُمْ تحْتَ الحُبا بعْدَ ضَرْبِهمْ ببيْضِ المَواضي حيْثُ لَيِّ العَمائِمِ

خلافاً للكسائي فإنه أجاز القياس على ذلك.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/٣٩، شرح الأشموني: ٢/٢٥٤-٢٥٥، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٩٣٧-٩٣٨، المغني: ١٧٧، الهمع: ٣/٢٠٦، شرح المرادي: ٢/٢٦٢-٢٦٤، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٢٦٧.

يَعْني: أنّ ما جَرَى منْ أسْماءِ الزّمانِ مَجْرَى «إذْ» فأُضِيْفَ إِلَى الجُملَةِ – يَجُوزُ(١) فيه حينَئذٍ البِناءُ (والإعْرابُ)(٢).

وشَمِلَ قَوْلُهُ: «فِعْلٍ بُنِيا» الماضِيَ، كقَوْلِه:

١٣١– علَى حِيْنَ أَلْهَى النّاسَ جُلُّ أُمورِهِمْ ....

والمُضارِعَ المَبْنِيَّ، كقَولِه:

١٣٢– .... علَى حِينَ يَسْتَصْبِيْنَ كُلَّ حَلِيمِ

وإنْ كانَتِ الجُملَةُ المُضافُ إلَيْها مُصدَّرةً/ بالفعلِ المُعْرَب، وهُوَ المُضارِعُ، [١٣٥/أ] العاري منْ مَوانِعِ الإعْراب، نَحْوُ قوله عزَّ وجَلَّ: ﴿هَذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِيْنَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، أو بالمُبْتَدَأ، نَحْوُ قوْلِ الشّاعِرِ:

١٣٣– أَلَمْ تَعْلَمِي يا عَمْرَكِ اللّهُ أنّني كَرِيمٌ علَى حينِ الكِرامُ قَليلُ

---

(١) في الأصل: فيجوز. انظر شرح المكودي: ١/١٩٧.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/١٩٧.

١٣١– من الطويل للأحوص الأنصاري في ملحقات ديوان شعره (٢٨٩)، وقيل لأعشى همدان، وقيل: لجرير، وعجزه:

فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثّعالبِ

وقد تقدم الكلام عليه في صفحة (٣٧١) من هذا الكتاب. والشاهد في قوله: «على حين ألهى» حيث روي بكسر نون «حين» على الإعراب الذي هو الأصل، وبفتح النون على البناء وهو المختار، لكونه مضافاً إلى مبني أصالة، وهو قوله: «ألهى».

١٣٢– من الطويل، ولم أعثر على قائله، وصدره:

لأجْتَذِبَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبي تَحَلُّماً

ويروى: «حكيم» بدل «حليم». تحلم: تكلف الحلم وهو الأناة. يستصبين: مضارع استصبيت فلاناً إذا عددته صبياً. والشاهد في قوله: «على حين يستصبين» حيث روى «حين» بكسر النون، على الإعراب الذي هو الأصل، وروي بفتح النون على البناء، وهو المختار، لكونه متبوعاً بفعل مبني عرضاً، وهو «يستصبين» الذي هو فعل مضارع متصل بنون الإناث، التي هي الفاعل.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/١٩٧، التصريح على التوضيح: ٢/٤٢، الشواهد الكبرى: ٣/٤١٠، مغني اللبيب (رقم): ٩١١، الهمع (رقم): ٨٦٢، الدرر اللوامع: ١/١٨٧، شرح الأشموني: ٢/٢٥٦، شواهد المغني: ٢/٨٨٣، أبيات المغني: ٧/١٢٥، شرح المرادي: ٢/٢٦٧، أوضح المسالك: ١٤٦، فتح رب البرية: ٢/١٣١، الدرة المضية للأنباسي (رسالة ماجستير): ٢٣٧، ارتشاف الضرب: ٢/٥٢٢.

١٣٣– من الطويل، لموبال بن جهم المذحجي، وقيل: لمبشر بن الهذيل الفزاري، وهو من قصيدة هو أولها، وبعده:

=

فالوَجْهُ الإعْرابُ، وهُوَ متّفقٌ علَيْه(١)، ولذَلكَ قالَ:

وقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أو مُبْتَدَا أَعْرِبْ ....

وأجازَ الكُوفيّونَ فيه البناءَ(٢)، وتَبِعَهُمُ النّاظمُ(٣)، وإلَيْه أشارَ بقَوْلِه: «ومَنْ بَنَى فلَنْ يُفَنَّدا»، ويؤيِّدُهُ قِراءَةُ نافِعٍ: ﴿هَذا يَوْمَ يَنْفَعُ﴾ [المائدة: ١١٩] بنصب «يَوْمٍ»(٤)، وقَوْلُهُ:

١٣٤- .... علَى حِينَ الكِرامُ قَليلُ

رُوِيَ: بفَتْحِ «حِينٍ».

و«التّفْنِيدُ»: التّكْذِيبُ(٥).

= وإنّي لا أخْزَى إذا قِيلَ مُمْلِقٌ سَخِيٌّ وأخْزَى أن يُقالَ بَخيلُ

عمرك: بفتح الراء منصوب على أنه مفعول مطلق، مصدر محذوف الزوائد، والأصل تعميرك الله، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، ولفظ الجلالة فاعله، وهو دعاء لها بطول العمر، كأنه قال: يطيل الله عمرك. والشاهد في قوله: «على حين الكرام قليل» حيث روي بكسر نون «حين» على الإعراب الذي هو الأصل، وهو الأرجح لكونه متبوعاً بمبتدأ، وهو «الكرام»، وروي بالفتح على البناء.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/١٩٧، شرح الأشموني: ٢/٢٥٧، الشواهد الكبرى: ٣/٤١٢، الهمع (رقم): ٨٦٤، الدرر اللوامع: ١/١٨٧، أمالي القالي: ١/٣٩، فتح رب البرية: ٢/١٣٢، الدرة المضية للأنباسي (رسالة ماجستير): ٢٣٧.

(١) انظر شرح المكودي: ١/١٩٧، التسهيل: ١٥٩، شرح المرادي: ٢/٢٦٨، شرح الأشموني: ٢/٢٥٧، الهمع: ٣/٢٣١.

(٢) وإليه مال الفارسي. انظر شرح المكودي: ١/١٩٧، التسهيل: ١٥٩، شرح المرادي: ٢/٢٦٨، شرح الأشموني: ٢/٢٥٧، ارتشاف الضرب: ٢/٥٢٢، الهمع: ٣/٢٣١.

(٣) قال ابن مالك في التسهيل (١٥٩): «فإن صدرت باسم أو فعل معرب جاز الإعراب باتفاق، والبناء خلافاً للبصريين». وانظر الهمع: ٣/٢٣١، شرح المكودي: ١/١٩٧.

(٤) على الظرفية، وفيه وجهان:

أحدهما: أنه مفعول فيه، والعامل فيه «قال»، أي: قال الله هذا القول في يوم.

والثاني: أن «هذا» مبتدأ و«يوم» ظرف للخبر الحذوف، أي: هذا يقع أو يكون يوم ينفع.

وقال الكوفيون: «يوم» في موضع رفع خبر «هذا» ولكنه بني على الفتح لإضافته إلى العمل، وعندهم يجوز بناؤه وإن أضيف إلى معرب، وذلك عند البصريين لا يجوز إلا إذا أضيف إلى مبني. وقرأ الباقون «يوم» بالرفع على المبتدأ والخبر.

انظر المبسوط في القراءات العشر: ١٨٩، حجة القراءات: ٢٤٢، إتحاف فضلاء البشر: ٢٠٤، إملاء ما من به الرحمن: ١/٢٣٤، إعراب النحاس: ٢/٥٣، البيان لابن الأنباري: ١/٣١١، شرح المكودي: ١/١٩٧، ارتشاف الضرب: ٢/٥٢٢، الهمع: ٢٣٠.

١٣٤- من الطويل، وتقدم الكلام عليه آنفاً في صفحة (٤٦٥) من هذا الكتاب.

(٥) وقال الأزهري في إعراب الألفية (٦٨): «والتفنيد: اللوم وتضعيف الرأي، وأصله من الفند، وهو ضعف الرأي من الهرم». انظر اللسان: ٥/٣٤٧٢ (فند)، شرح المكودي: ١/١٩٧.

والّذي يُبْنى علَيْه الظَّرْفُ في هَذا الفصْلِ الفَتحُ، ولمْ يُنبِّهْ علَيْهِ النّاظِمُ.

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وألْـزَمُـوا إذا إضَافَـةً إلَـى جُمَلِ الأفْعالِ كَهُنْ إذَا اعْتَلَى

يَعْني: أنّ العرَبَ ألْزَمُوا «إذا» الإضافَةَ إلى الجُمَلِ الفعْليّة[١]، ويَعْني بـ«إذا» الظّرْفيّةَ دونَ الفُجائيّة، والجُملَةُ بعْدَها في مَوْضِعِ جرٍّ عندَ الجُمهورِ، والعاملُ فيْها جَوابُها علَى المَشْهورِ[٢].

ثم مثّلَ ذلك بقَولِهِ: «كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى»، ومِثلُهُ ﴿إِذَا جاءَ نصرُ اللّهِ والفَتْحُ﴾ [النصر: ١].

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

لِمُفْـهِـمِ اثْنَيْـنِ مُعَرَّفٍ بِـلا تَفرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وكِلا[٣]

منَ الأسْماءِ اللاّزمَةِ للإضافة لَفْظاً ومَعْنىً: «كِلا، وكِلْتا»[٤].

وفُهِمَ منْ قوْلِه: «لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ» أنّهُما لا يُضافَانِ للْمُفْرَد[٥].

وشَمِلَ قوْلُهُ: «لِمُفْهِمِ[٦]/ اثْنَيْنِ»: المُثَنّى، نَحْوُ «كِلا الرّجُلَيْنِ»، وضَميرَهُ، [١٣٥/ب]

---

(١) وجوز الأخفش والكوفيون إضافتها إلى الجمل الاسمية. انظر شرح ابن عقيل: ٢/ ١١، الهمع: ٣/ ١٧٧، شرح الكافية لابن مالك: ٢/ ٩٤٤.

(٢) وقال المحققون: إن العامل فيها شرطها، فتكون بمنزلة «متى وحيثما وأيان». ورده أبو البقاء بان الشرط مضاف إليه، ولا يعمل المضاف إليه في المضاف. وأجيب: بأنها عند هؤلاء غير مضافة، كما يقوله الجميع إذا جزمت.
انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/ ١٩٨، مغني اللبيب: ١٣٠-١٣١، شرح المرادي: ٢/ ٢٦٩، الجنى الداني: ٣٦٩.

(٣) في الأصل: كلا وكلتا. انظر الألفية: ٨٩.

(٤) ذهب البصريون إلى أن في «كلا وكلتا» إفراداً لفظياً وتثنية معنوية، والألف فيهما كالألف في «عصا ورحا». وذهب الكوفيون إلى أن فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل «كلا»: كل، فخففت اللام، وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في «كلتا» للتانيث، والألف فيهما كالألف في «الزيدان والعمران»، ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة.
انظر الإنصاف (مسالة: ٦٢): ٢/ ٤٣٩، مغني اللبيب: ٢٦٨، الهمع: ١/ ١٣٦، ١٣٧، نتائج الفكر: ٢٨١-٢٨٥، ارتشاف الضرب: ١/ ٢٥٧.

(٥) وأجاز ابن الأنباري إضافة «كلا» إلى المفرد إن كررت، نحو «كلاي وكلاك محسنان». انظر الهمع: ٤/ ٢٨٣، شرح المرادي: ٢/ ٢٧١، المساعد على تسهيل الفوائد: ٣٤٣، ارتشاف الضرب: ٢/ ٥١١.

(٦) في الأصل: مفهم. انظر شرح المكودي: ١/ ١٩٨.

نحْوُ « كلاهُما »، وما دَلَّ علَيْه، نحوُ « كِلانَا »، واسْمَ الإشارَة، نحْوُ « كِلا ذَيْنِكَ ».

وفُهِمَ منْ قولِه: « مُعَرَّفٍ » أنّهُما لا يُضافانِ إلَى نَكِرةٍ، فَلا يُقالُ: « كِلا رَجُلَيْنِ »[١].

وفُهِمَ منْ قوْلِه: « بِلا تَفرُّقٍ » أنّهُ لا يُقالُ « كِلا زَيْدٍ وعَمْرٍو »، وقَدْ جاءَ في ضَرُورَةِ الشِّعْرِ:

١٣٥- كِلا أخِي وخَلِيْلِي واجِدِي عَضُدَا ... فِي النّائِباتِ وإِلْمامِ المُلِمّاتِ[٢]

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

ولا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ ... أيّاً وإنْ كَرّرْتَها فأَضِفِ

أوْ تَنْوِ الاجْزَا ....

منَ الأسْماءِ اللازمَة للإضافة مَعْنىً دُونَ لفْظٍ « أيٌّ »، وقَوْلُهُ: « وَلا (تُضِفْ) »[٣]، نَهْيٌ أنْ تُضافَ « أيٌّ » لِمُفرَدٍ مُعَرَّفٍ.

وفُهِمَ منْهُ: أنّها يَجوزُ إضافَتُها إلَى الجَمْعِ والمُثَنّى مطلقاً، نَكِرَةً كانَ أو معرِفَةً، نحْوُ « أيُّ رِجالٍ، وأيُّ رَجُلَينِ، وأيُّ الرِّجالِ، وأيُّ الرّجُلَينِ ».

وفُهِمَ منْهُ أيْضاً: أنّها تُضافُ للمُفرَدِ النّكرة، نَحْوُ « أيُّ رَجُلٍ »، ويَمتَنِعُ أنْ تُضافَ إلى المُفرَدِ المَعرِفَة، إلاّ في صورَتَيْنِ:

---

(١) وحكى الكوفيون إضافتهما إلى النكرة إذا كانت محدودة، نحو « كلا رجلين عندك قائمان ».
انظر شرح المرادي: ٢ / ٢٧١، شرح الأشموني: ٢ / ٢٦٠، الهمع: ٤ / ٢٨٣، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ٣٤٤، ارتشاف الضرب: ٢ / ٥١١، التصريح على التوضيح: ٢ / ٤٢.

١٣٥- من البسيط لأبي الشعر الهلالي من قصيدة له في أبيات المغني (٤ / ٢٥٧)، وقبله:
ولَمْ أكُنْ عندَ نَوْباتِ الغنَى بَطِراً ... ولَمْ أكُنْ جَزِعاً عنْدَ الشّدِيْدات
عضداً: معيناً ومساعداً. النائبات: المصائب. الإلمام: الإتيان والنزول. الملمات: جمع ملمة، وهي النازلة من نوازل الدهر. والشاهد في إضافة « كلا » إلى مفرق ضرورة، ولا يجوز في النثر.
انظر المكودي مع ابن حمدون: ١ / ١٩٨، التصريح على التوضيح: ٢ / ٤٣، الشواهد الكبرى: ٣ / ٤١٩، شرح الأشموني: ٢ / ٢٦٠، مغني اللبيب (رقم): ٣٦٧، الهمع (رقم): ١٢٣٧، الدرر اللوامع: ٢ / ٦١، شواهد العدوي: ١٦٢، مغني اللبيب: ٢ / ٥٥٢، شرح ابن عقيل: ٢ / ١٢، شواهد الجرجاوي: ١٦٢، شرح ابن الناظم: ٣٩٦، أوضح المسالك: ١٤٧، المطالع السعيدة: ٤٢٧.

(٢) في الأصل: والملمات. انظر المراجع المتقدمة.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١ / ١٩٩.

أشارَ إلى الأولَى بقَوله: «وإنْ كَرّرْتَها فأضف» يَعْني: أنّكَ إذَا كرّرتَ «أيّاً» جازَ أنْ تُضيفَها إلى المُفردِ المُعرَّف[١]، نحْوُ «أيّ زَيْد، وأيّ عَمْرٍو عندَكَ»، بمَعْنى: أيُّ الرّجُلَيْنِ، قِيلَ: ولا تأْتي إلاّ في الشِّعرِ، كقَوله:

١٣٦- ألا تَسْأَلُونَ النّاسَ أيِّي وأيُّكُمْ ....

ثمّ أشارَ إلى الصّورة الثّانية بقوله: «أوْ تَنْوِ الاجْزَا» أيْ: يَجوزُ/ [١٣٦/أ] إضافَتُها إلَى المُفرَد المُعَرَّف إذا نَوَيْتَ أجْزاءَ ذلكَ الاسْمِ، كقَولكَ: «أيَّ زَيْد ضَرَبْتَ»، والتّحْقيقُ أنّها في هَذه الصّورة مُضافةً إلَى الجَمْعِ، لأنَّ التّقْديرَ: أيَّ أجْزائه[٢] ضَرَبْتَ، ولِذَلكَ يَكونُ الجَوابُ: «يَدَهُ، أو رأْسَهُ».

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

.... واخْصُصْ بالمَعْرِفَه ... مَوصولةً أيّاً وبالعَكْسِ الصِّفَه

وإنْ تَكُنْ شَرْطاً أو اسْتِفْهامَا ... فمُطْلَقاً كَمِّلْ بِها الكَلامَا

يَعْني: أنّ «أيّاً» بالنّظرِ إلى إضافَتِها إلى المَعرفَةِ والنّكرةِ علَى ثَلاثة أقْسامٍ:

أشارَ إلى القِسْمِ الأوّلِ منْها بقَوله: «واخْصُصْ بالمَعرِفَهْ مَوصولةً أيّاً»، يعني: أنّ «أيّاً» إذا كانَتْ مَوصولةً تَخْتَصُّ بإضافَتِها إلى المَعْرِفَة، نحْوُ «امْرُرْ بأيِّ الرِّجالِ هُوَ أفْضَلُ، وأيُّهِمْ هُوَ أكْرَمُ».

ثمّ أشارَ إلى الثّاني بقَوله: «وبالعَكْسِ الصِّفَهْ»، يعْني: أنّ «أيّاً» إذا كانَتْ صِفَةً بعَكسِ المَوصولةِ، وهيَ أنّها تخْتَصُّ بإضافَتِها إلى النّكرة، نحْوُ «مَرَرْتُ برَجُلٍ أيِّ رَجُلٍ» وكذَلكَ إذا كانَتْ[٣] حَالاً، كقَولكَ: «جاءَ زَيدٌ أيَّ فارِسٍ».

ثـمّ أشارَ إلى الثّالثِ بقَوله:

---

(١) في الأصل: والمعرف. انظر شرح المكودي: ١/١٩٩.

١٣٦- من الطويل، ولم أعثر على قائله، وعجزه:

غَداةَ الْتَقَيْنا كانَ خَيْراً وأكْرَما

والشاهد في قوله: «أين وأيكم» حيث أضيفت «أي» إلى المفرد المعرفة مع تكرارها، وذلك خاص بالشعر.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/١٩٩، الشواهد الكبرى: ٣/٤٢٣، شرح الأشموني: ٢/٢٦١، شرح ابن عقيل: ٢/١٢، شواهد الجرجاوي: ١٦٢، شرح ابن الناظم: ٣٩٦، شواهد العدوي: ١٦٢.

(٢) في الأصل: أجزئه. انظر شرح المكودي: ١/١٩٩.

(٣) في الأصل: كان. انظر شرح المكودي: ١/١٩٩. فإنّهُ قال قبل: «إذا كانت صفة».

وإنْ تَكُنْ شَرْطاً .... البيت

يعْني: أنّ «أيّاً» إذا كانَتْ شَرْطاً أو اسْتفْهاماً[١]– جازَ أنْ تُضافَ إلى المَعْرِفَة والنّكرَة[٢]، نحْوُ «أيُّ رَجُلٍ (تَضْرِبْ)[٣] أضْرِبْهُ، وأيَّ الرِّجالِ تُكْرِمْ[٤] أكْرِمْهُ، وأيُّ رَجُلٍ عندكَ، وأيُّ الرِّجالِ عِندكَ».

ومَعْنى: «مُطْلَقاً» أي: مُضافَةً[٥] إلى المَعرفَة والنّكرة، ومَعْنى: «كَمِّلْ بها الكَلامَ» (أيْ: الكَلامَ)[٦] الّذي هيَ جُزْؤُهُ، لأنّها معَ ما أُضِيفَتْ[٧] إلَيْهِ جُزْءُ/ كَلامٍ. [١٣٦/ب]

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وألْزَمُوا إضافَةً لَدُنْ فَجَرْ ... ونَصْبُ غُدْوَةٍ بها[٨] عَنهُمْ نَدَرْ

«لَدُنْ» منَ الأسماءِ اللاّزمةِ للإضافَةِ لفظاً ومَعْنىً، ومَعْناهَا:

قِيْلَ: بمَعْنَى: «عِنْدَ»[٩].

---

(١) في الأصل: واستفهاماً. انظر شرح المكودي: ١/ ١٩٩.

(٢) في الأصل: الواو. ساقط. انظر شرح المكودي: ١/ ١٩٩.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ١٩٩.

(٤) في الأصل: يكرم. انظر شرح المكودي: ١/ ١٩٩.

(٥) في الأصل: مضافاً. انظر شرح المكودي: ١/ ٢٠٠.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٢٠٠.

(٧) في الأصل: أضيف. انظر شرح المكودي: ١/ ٢٠٠.

(٨) في الأصل: به. انظر الألفية: ٨٩.

(٩) فيكون اسماً لمكان الحضور أو زمانه، كما أن «عند» كذلك، إلا أنها تفارق «عند» في ستة أمور:

أحدها: أنها ملازمة لمبدأ الغايات، فمن ثم يتعاقبان في نحو «جئت من عنده ومن لدنه»، وفي التنزيل ﴿آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما﴾، بخلاف نحو «جلست عنده»، فلا يجوز فيه «جلست لدنه»، لعدم معنى الابتداء هنا.

الثاني: أن الغالب استعمالها مجرورة بـ«من».

الثالث: أنها مبنية إلا في لغة قيس، وبلغتهم قرئ: «من لدنه» – بإسكان الدال وإشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء في الوصل، وهي قراءة أبي بكر عن عاصم –.

الرابع: جواز إضافتها إلى الجمل، كقوله:

لَدُنْ شَبَّ حتّى شابَ سُودُ الذّوائبِ

الخامس: جواز إفرادها قبل «غدوة»، فنصبها: إما على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به، أو على إضمار كان واسمها، وحكى الكوفيون رفع «غدوة» بعدها على إضمار «كان» تامة، والجر القياس والغالب في الاستعمال.

السادس: أنها لا تقع إلا فضلة، تقول: «السفر من عند البصرة»، ولا تقول: «من لدن البصرة». قاله ابن هشام.

انظر أوضح المسالك لابن هشام: ١٤٧–١٤٨، مغني اللبيب: ٢٠٧–٢٠٨، التصريح على =

وَقيلَ: هيَ لأوّلِ غايةٍ (منَ)[1] الزّمانِ والمَكانِ[2].

وفُهِمَ منْ قولِهِ: «فَجَرْ» أنّها لا تُضافُ إلاّ إلَى المُفْرَدِ.

وجَعَلَ المُراديُّ «فَجَرْ» شاملاً للجرِّ في اللّفْظِ والمَحَلِّ، لتَنْدرِجَ الجُملَةُ، وجَعَلَ منْ إضافَتِها إلَى الجُملَةِ قولَهُ[3]:

١٣٧- .... لَدُنْ شَبَّ حَتّى شابَ سُوْدُ الذّوائبِ

والفِعْلُ عندَ المُصنِّفِ في نَحوِ هَذا علَى تَقديرِ «أنْ» كَما قالَهُ في الكافيَةِ[4].

وأجازَ المُراديُّ أيْضاً أنْ تُضافَ إلى الجُمَلَةِ الاسْمِيّةِ، كقَولِهِ[5]:

= التوضيح: ٢/٤٥-٤٦، شرح الأشموني: ٢/٢٦٤، ارتشاف الضرب: ٢/٢٦٥، المكودي مع ابن حمدون: ١/٢٠٠.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٠.

(٢) وبه قال ابن مالك وأبو حيان والسيوطي. انظر ارتشاف الضرب: ٢/٢٦٥، الهمع: ٣/٢١٦، شرح المرادي: ٢/٢٧٤، شرح المكودي: ١/٢٠٠، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٩٥٢، شرح ابن عقيل: ٢/١٣.

(٣) انظر شرح المرادي: ٢/٢٧٤، شرح المكودي: ١/٢٠٠.

١٣٧- من الطويل للقطامي (عمير بن شييم التغلبي)، من قصيدة له في ديوانه (٥٠)، وصدره:

صَرِيعُ غَوَانٍ راقَهُنَّ ورُقْنَهُ

الصريع: المطروح على وجه الأرض، يريد: أنه قد أصيب من حبهن حتى لا حراك له. الغواني: جمع غانية، وهي التي استغنت بجمالها عن الزينة، وقيل: هي التي غنيت بزوجها عن غيره. راقهن ورقنه: أي: أعجبهن لجماله وشبابه، وأعجبنه لحسنهن. قوله: «لدن شب... الخ» أي: من أول زمن شبابه إلى وقت شيبه، فـ«حتى» بمعنى «إلى». الذوائب: جمع ذؤابة، وهي الضفيرة من الشعر. والشاهد في قوله «لدن شب» حيث أضيفت «لدن» إلى الجملة الفعلية.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/٢٠٠، التصريح على التوضيح: ٢/٤٦، الشواهد الكبرى: ٣/٤٢٧، شرح الأشموني: ٢/٢٦٣، أمالي ابن الشجري: ١/٢٣٣، مغني اللبيب (رقم): ٢٨٣، الخزانة: ٧/٨٦، الهمع (رقم): ٨٥٠، الدرر اللوامع: ١/١٨٤، أبيات المغني: ٣/٣٩١، شرح المرادي: ٢/٢٧٤، أوضح المسالك: ١٤٨، ارتشاف الضرب: ٢/٢٦٦.

(٤) قال ابن مالك في شرح الكافية (٢/٩٤٦، ٩٤٨):

وإثْرَ «رَيْثَ» و«لَدُنْ» «أنْ» قُدِّرا ... مِنْ قَبْلِ فِعْلٍ نحْوُ «منْ لَدُنْ سَرَى»

وقال: وجاء عن العرب إضافة «ريث» و«لدن» إلى الفعل على تقدير «أن» المصدرية، والله أعلم». انتهى. وانظر شرح المكودي: ١/٢٠٠.

(٥) انظر شرح المرادي: ٢/٢٧٤، شرح المكودي: ١/٢٠١.

١٣٨- .... لَدُنْ أنْتَ يافِعٌ[١] ....

ولَيْسَ فيه دَليلٌ، لاحْتِمالِ أنْ تَكونَ الجُملَةُ صِفةً لزَمانٍ مَحذُوفٍ، تَقديْرُهُ: لَدُنْ وقْتٍ أنْتَ فيهِ يافِعٌ[٢].

وقدْ سُمِعَ نصْبُ «غُدْوَةٍ» بعْدَ «لَدُنْ»، وإلى ذلكَ أشارَ بقَولِهِ:

ونَصْبُ غُدْوَةٍ بِها عنْهُمْ نَدَرْ

يَعْني: أنّهُ قَلّ نصْبُ «غُدوَةٍ» بعْدَ «لَدُنْ»، كقَولِ ذي الرُّمّةِ[٣]:

١٣٩- لَدُنْ غُدْوَةً حتّى إذا امْتَدّتِ الضُّحَى ....

١٣٨- من الطويل، ولم أعثر على قائله، وتمامه:

وتَذْكُرُ نُعْماهُ لَدُنْ أنْتَ يافِعٌ إلى أنْتَ ذُو فَوْدَيْنِ أبْيَضَ كالنَّسرِ

النعما: - بالقصر - النعمة. اليافع: هو الذي قارب الاحتلام. الفودان: قرنا الرأس وناحيتاه، ويقال: بدأ الشيب بفوديه. قال ابن السكيت: إذا كان للرجل ضفيرتان يقال للرجل فودان، وفي الحديث: «كان أكثر شيبه في فودي رأسه» أي: ناحيتاه (اللسان: فود). والشاهد في قوله: «لدن انت يافع» حيث أضيفت «لدن» إلى الجملة الاسمية.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/٢١، الهمع (رقم): ٨٤٩، الدرر اللوامع: ١/١٨٤، شرح المرادي: ٢/٢٧٤، الدرة المضية (رسالة ماجستير): ٢٤٥، ارتشاف الضرب: ٢/٢٦٥.

(١) في الأصل: نافع. انظر المراجع الآتية.

(٢) في الأصل: نافع. انظر شرح المكودي: ١/٢٠١.

(٣) هو غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود بن حارثة المضري، ويلقب بذي الرمة، شاعر مشهور، كان شديد القصر دميماً، يضرب لونه إلى السواد، عشق مية المنقرية واشتهر بها، كان مقيماً بالبادية، ولد سنة ٧٧هـ، وتوفي بأصبهان (وقيل: بالبادية) سنة ١٧٧هـ، له ديوان شعر.

انظر ترجمته في جمهرة أشعار العرب: ١٧٧، الموشح للمرزباني: ١٧٠، روضات الجنات: ٥٢٠، الأعلام: ٥/١٢٤، شواهد المغني: ١/١٤٠، الخزانة: ١/١٠٦، معجم المؤلفين: ٨/٤٤.

١٣٩- من الطويل لذي الرمة غيلان من قصيدة له في ديوانه (٣٧٤)، وعجزه:

وحَثَّ القَطِيْنَ الشّحْشحانُ المُكَلَّفُ

الغدوة: من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس. امتدت: أي دخلت وقتها. حث: حض. القطين: الخفيف الضعيف. الشحشحان: القوي الشديد. والشاهد في قوله: «لدن غدوة» حيث نصبت «غدوة» بـ«لدن»، وهو قليل.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/٢٠١، شرح ابن يعيش: ٤/١٠٢، كاشف الخصاصة: ١٨٠، اللسان (شحح، لدن)، البيان والتبيين للجاحظ: ٢/٢٧٤.

ونَصْبُهُ:

قِيلَ: علَى تَشْبيه «لَدُنْ» باسْمِ الفاعِلِ المُنوَّن(١).

وقِيلَ: علَى إضْمارِ «كانَ» النّاقِصَة(٢).

وقِيلَ: عَلَى التّمْييز(٣).

وقدْ سَمّى(٤) بعْضُ المتأَخّرينَ تَنوينَ «غُدْوةٍ» معَ «لَدُنْ» تَنْويْنَ الفَرْقِ(٥).

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تعالَى:

ومعْ مَـعْ فِيهَـا قَليلٌ ونُقِلْ ... فَتْحٌ وكَسرٌ لسُكونٍ يتّصِلْ / [١٣٧/أ]

من الأسْماء اللاّزمة للإضافة «معَ»، وهيَ اسْمٌ لمَوْضعِ الاجْتماعِ، مُلازِمَةٌ للظّرفيّة، وتُفْرَدُ، فَيَلْزَمُ نَصْبُها علَى الحالِ، نحْوُ «جاءَ الزّيدانِ مَعاً» أيْ: جَميعاً، وقدْ حُكِيَ جَرُّها بـ«مِنْ»، حَكَى سِيبويهِ مِنْ قَولِهِمْ: «ذهَبْتُ مِنْ مَعِه»(٦).

---

(١) وذلك نحو «ضارب زيداً»، فإن نون «لدن» تثبت تارة وتحذف أخرى كما في اسم الفاعل، فعملت عمله، بل قال أبو علي: النون في «لدن» زائدة، وبه يتضح تشبيه «لدن» بـ«ضارب» منوناً حتى نصبت بعدها «غدوة».
انظر شرح المكودي: ١/٢٠١، التصريح على التوضيح: ٢/٤٧، شرح الرضي: ١/١٢٤، البهجة المرضية: ١٠٢، شرح المرادي: ٢/٢٧٥، شرح ابن يعيش: ٤/١٠٢، شرح دحلان: ١٠٣، ارتشاف الضرب: ٢/٢٦٦.

(٢) وإضمار اسمها أيضاً وبقاء خبرها، والأصل: «لدن كان الوقت غدوة» والذي دل على الوقت كلمة «لدن» قاله ابن مالك. وقال: هذا حسن لأن فيه إبقاء «لدن» على ما ثبت لها من الإضافة، ويؤيده «من لد شولا» فالنصب على هذا ليس بـ«لدن»، وإنما هو بـ«كان» المحذوفة، فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير.
انظر شرح المكودي: ١/٢٠١، التصريح على التوضيح: ٢/٤٧، البهجة المرضية: ١٠٢، شرح المرادي: ٢/٢٧٥، شرح ابن عقيل: ٢/١٣، شرح دحلان: ١٠٣.

(٣) وذلك لأن «لدن» في آخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو مذكور في لغاتها، وقد تحذف نونها فشابهت حركات الدال حركات الإعراب من جهة تبدلها، وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها، فصارت «لدن غدوة» في اللفظ كـ«راقود خلا» فنصب «غدوة» على التمييز بـ«لدن» كنصب «خلا» بـ«راقود».
انظر شرح المكودي: ١/٢٠١، شرح الرضي: ١/١٢٤، التصريح على التوضيح: ٢/٤٧، مغني اللبيب: ٢٠٨، شرح ابن يعيش: ٤/١٠٢، البهجة المرضية: ١٠٢، شرح المرادي: ٢/٢٧٥، شرح ابن عقيل: ٢/١٣، الهمع: ٣/٢١٨، شرح دحلان: ١٠٣، ارتشاف الضرب: ٢/٢٦٦.

(٤) في الأصل: يسمى. انظر شرح المكودي: ١/٢٠١.

(٥) انظر شرح المكودي: ١/٢٠١.

(٦) انظر شرح المكودي: ١/٢٠١، مغني اللبيب: ٤٣٩، التصريح على التوضيح: ٢/٤٨. =

وقَولُهُ: «ومَعَ مَعْ فِيها قَليلٌ» يَعْني: أنّ فِيها لُغَتَيْنِ: فَتْحَ العَينِ وسُكونَها، ولُغةُ السّكون قَليلةٌ[1].

وقَولُهُ: «ونُقِلْ فتحٌ وكَسْرٌ» يعْني: في لُغة السّكون إذا الْتَقَت العَينُ السّاكِنَةُ معَ ساكِنٍ بعْدَها – وجَبَ تحريكُها إمّا بالفَتْحِ أوْ بالكَسْرِ، فمَنْ حرّكَها بالفَتْحِ فللتّخْفيف[2]، ومَنْ حرّكَها بالكَسرَةِ فعَلَى أصْلِ الْتِقاءِ السّاكِنَينِ.

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

واضْمُمْ بِناءً غَيْراً[3] إنْ عَدِمْتَ مَا ... لَـهُ أُضِيـفَ نـاوِيـاً مـا عُـدِما

«غَيْرٌ» منَ الأسْماءِ اللاّزمة للإضافةِ، وقدْ تَخْلو عَنْها لفظاً، وذلكَ مَفْهومٌ منْ قوْلِه: «إنْ عَدِمْتَ ما لَهُ أُضِيْفَ»، يَعْني: إنْ عَدِمْتَهُ في اللّفْظ.

وقَولُهُ: «ناوِياً (مَا)[4] عُدِما» يَعْني: أنَّ المُضافَ إليه يكونُ مَحْذوفاً لفظاً ومَنْوِيّاً مَعْنىً، وفُهِمَ منْهُ: أنّهُ إنْ لَمْ يُعْدَمِ المُضافُ إليهِ – لمْ يُبْنَ علَى الضّمِّ، وأنّهُ إنْ حُذِفَ، ولمْ يُنْوَ – لمْ يُبْنَ أيْضاً علَى الضّمِّ.

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

[١٣٧/ب] **قَبْلُ كغَيْرُ بـعْـدُ حسْبُ أوّلُ ... ودُونَ والجِهاتُ أيْضاً وعَلُ/**

لمّا تقدَّمَ حُكْمُ «غَيرٍ»، وهُوَ[5] أنّها تُبْنَى علَى الضّمِّ إذا قُطِعَتْ عنِ الإضافةِ، ونُوِيَ المُضافُ إلَيْه – أُلْحِقَ بـ«غَيْرٍ» في ذلكَ الحُكْمِ «قَبْلُ»[6] وما بَعْدَهُ.

فـ«قَبْلُ[7]، وبَعْدُ»، نحْوُ قولِه عَزَّ وجَلَّ: ﴿لِلّهِ الأمْرُ مِنْ قَبْلُ، ومِنْ بعْدُ﴾ [الروم: ٤].

= وفي الكتاب (١/٢٠٩): «ذهب من معه»، وانظر ارتشاف الضرب: ٢/٢٦٧، شرح المرادي: ٢/٢٧٦، وانظر الهمع: ٣/٢٢٧.

(١) وذهب سيبويه إلى أن تسكين العين ضرورة، وليس كذلك، بل هي لغة ربيعة وغنم، فإنها مبنية عندهم على السكون. وزعم أبو جعفر النحاس: أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة، قال المرادي: وليس بصحيح، بل الصحيح أنها باقية على اسميتها».
انظر مغني اللبيب: ٤٣٩، شرح المرادي: ٢/٢٧٦، شرح الأشموني: ٢/٢٦٥، ارتشاف الضرب: ٢/٢٦٧، التصريح على التوضيح: ٢/٤٨، الهمع: ٣/٢٢٧.

(٢) في الأصل: فالتحقيق. انظر شرح المكودي: ١/٢٠١.

(٣) في الأصل: غير. انظر الألفية: ٩٠.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفية: ٩٠.

(٥) في الأصل: وهي. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٢.

(٦) في الأصل: قيل. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٢.

(٧) في الأصل: فقيل. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٢.

و« حَسْبُ »، كقَولِكَ: « ما عِنْدي غَيرُ دِرْهَمٍ حسْبُ ».
و« أوّلُ »، نَحْوُ « ابْدَأْ بِهَذا مِنْ أوّلُ »[١].
و« دُونُ »، نَحْوُ « مِنْ دُونُ »[٢].

و« الجهاتُ »، يَعْني: الجهات السّتَّ، وهيَ: « يَمينُ، وشِمالُ، وفَوْقُ، وتَحْتُ، ووَراءُ، وأمَامُ ». تَقولُ: « جِئْتُكَ مِنْ تحتُ، ومِنْ فَوقُ، وعَنْ يَمينُ، وشِمالُ »، فهَذه كُلُّها تُبْنَى علَى الضّمِّ كـ« غَيْرٍ »[٣]، إذا عَدِمَ ما أُضِيفَ إلَيْه، ونُوِيَ مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِه.

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وأعْرَبُوا نَصْباً إذَا ما نُكِّرَا ... قَبْلاً وما مِنْ بعْدِه قَدْ ذُكِرا

هَذا تَصْريحٌ بما فُهِمَ مِنْ قَولِه: « ناوياً ما عُدِما »، فإنّهُ إنْ لَمْ يُنْوَ لَمْ يُبْنَ علَى الضّمِّ فلَمْ يَبْقَ إلاّ الإعرابُ، وهُوَ الأَصْلُ، إلاّ أنّ قَولَهُ: « نَصْباً » يُوهِمُ أنّهُ لا يُعْرَبُ – حالَ قَطْعِه عنِ الإضافَةِ – إلاّ بالنّصْبِ، ولَيسَ كذَلِكَ، بَلْ يُعْرَبُ بالنّصْبِ إنْ كانَ ظَرْفاً، كقَوْلِه:

١٤٠– فَساغَ لِيَ الشّرابُ وكُنْتُ قَبْلاً ... أكادُ أغَصُّ بالماءِ الزُّلالِ

---

(١) حكاه الفارسي بضم اللام وفتحها وكسرها، وقد تقدم الكلام عليه ص٨٦.
(٢) وتَقول: « سرت مع القوم ودون » أي: ودونهم. انظر شرح الأشموني: ٢/٢٦٨، شرح دحلان: ١٠٤.
(٣) في الأصل: لغير. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٢.
١٤٠– من الوافر وقد اختلف في نسبته لقائله، فنسبه العيني لعبد الله بن يعرب بن عبادة بن البكاء، وقال: « وكان له ثار فادركه فانشده ». ونسبه البغدادي ليزيد بن الصعق آخر أبيات خمسة له، وقبله:

فنمْتُ اللّيْلَ إذْ أوْقَعْتُ فيكُمُ ... قَبائِلَ عامرٍ وبَني تَميمِ

وروي: « بالماء الحميم » بدل « بالماء الزلال » والحَميم: البارد (وهو من الأضداد يطلق على الحار أيضاً)، ويروى أيضاً: « بالماء الفرات » و« بالماء المعين » بدل « بالماء الزلال ». وفي الخزانة: أن الصواب في روايته « وساغ » بدل « فساغ » لأنه معطوف على « فنمت » في البيت الذي قبله. والماء الزلال: العذب الصافي. والشاهد في قوله: « قبلاً » فإنه حذف منه المضاف إليه ولم ينوه، فلذلك أعربه ونون.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/٢٠٢، الشواهد الكبرى: ٣/٤٣٥، الخزانة: ١/٤٢٦، ٦/٥١٠، شواهد الفيومي: ٣٦، الدرر اللوامع: ١/١٧٦، شواهد الجرجاوي: ١٦٦، شرح ابن يعيش: ٤/٨٨، شذور الذهب: ١٠٤، شرح ابن الناظم: ٤٠١، شرح الأشموني: ٢/٢٦٩، ٢٧٠، شواهد المفصل والمتوسط: ١/٣٣٥، شرح المرادي: ٢/٢٧٨، المقتصد: ١/١٥١، شرح ابن عقيل: ٢/١٦، الهمع: ٢/٢١٠، التصريح على التوضيح: ٢/٥٠، تاج علوم الأدب: ١/٢٢٢، شرح دحلان: ١٠٤، كاشف الخصاصة: ١٨٢، شرح =

وبالجرِّ إذا دخَلَ علَيْه حرْفُ الجرِّ، كقَوله عزّ وجَلَّ: ﴿لِلّه الأمْرُ منْ قبْلٍ ومنْ بعْدٍ﴾ [الروم: ٤] في قِراءَة مَنْ جرّ ومَنْ نوّن(١)، وكأنّهُ اسْتَغْنى عن ذكْرِ الجَرِّ، لشُمولِ الفَهْمِ الأوّلِ لَهُ، وخَصّ النّصْبَ بالذّكْر/ لكَثْرَته. [١٣٨/أ]

والحاصلُ أنّ «قَبْلاً» وما بَعْدَها لَها أربَعَةُ أحْوالٍ: تَصْريحٌ بالمُضاف إلَيْه، ونيّتُهُ مَعْنىً ولَفظاً، وعدَمُهُ لَفظاً ومَعْنىً، وهيَ في هذه الأحْوالِ الثّلاثَة مُعرَبَةٌ، وعدَمُ ذكرِ المُضاف إليه ونيّتُهُ مَعْنىً لا لَفظاً، وهيَ في هذه الحالَة مَبنيّةٌ علَى الضّمِّ، وإنّما بُنيَتْ في هَذه الصّورة لأنّ لَها شَبَهاً بالحَرْف، لتَوغُّلها في الإبْهامِ، فإذَا انْضَمَّ إلَى ذلكَ تضَمُّنُ مَعْنى الإضافَة ومُخالَفَةُ(٢) النّظائرِ بتَعْريفها بمَعْنىً ما هيَ مَقْطوعةٌ عَنْهُ - كَمُلَ بذلكَ شَبَهُ الحَرْف، فاسْتَحقّت البناءَ، وبُنيَتْ علَى الضّمِّ، لأنّه(٣) أقْوى الحَركاتِ، تَنْبيهاً علَى سبَبِ عُرُوضِ البِناءِ.

ثمّ قالَ:

وما يَلي المُضافَ يأتي خَلَفا ... عنْهُ في الاعْراب إذا ما حُذفا

ما يَلي المُضافَ هُوَ المُضافُ (إلَيْه)(٤)، والغَرَضُ بهَذا الكَلامِ: الإعْلامُ بأنَّ المُضافَ قدْ يُحذَفُ، ويُقامُ المُضافُ إلَيْه مقامَهُ في الإعْراب، كقَوْله تعالَى: ﴿وأُشْرِبُوا في قُلوبِهِم العِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣] أيْ: حُبَّ العِجْلِ، وكقَولِهِ: ﴿واسْئَلِ القَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] (أي: أهل القرية)(٥).

ثُمّ قالَ رَحمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وربُّما جَرُّوا الّذي أبْقَوْا كَما ... قَدْ كانَ قَبْلَ حَذْفِ ما تقَدَّما

= الكافية لابن مالك: ٢/٩٦٥، فتح رب البرية: ٢/١١٩، ارتشاف الضرب: ٢/٥١٤، الهمع (رقم): ٨١٣.

(١) على إعرابهما كإعرابهما مضافين، والتقدير: من قبل كل شيء ومن بعد كل شيء، وهي قراءة أبو السماك والجحدري وعون العقيلي. وحكى الكسائي عن بعض بني أسد: ﴿لِلّه الأمْرُ منْ قَبْلٍ ومنْ بعْدُ﴾ الأول مخفوض منون، والثاني مضموم بلا تنوين. وحكى الفراء: «منْ قَبْلِ ومنْ بعْدِ» مخفوضين بغير تنوين. والجمهور بالرفع فيهما من غير تنوين.
انظر البحر المحيط: ٧/١٦٢، إعراب النحاس: ٣/٢٦٢، معاني الفراء: ٢/٣١٩، إملاء ما من به الرحمن: ٢/١٨٤، شرح المكودي: ١/٢٠٢، الهمع: ٣/١٩٢، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٩٦٥.

(٢) في الأصل: الواو. ساقط. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٣.

(٣) في الأصل: لأنها. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٣.

(٤-٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٣.

لَكِنْ بشَرْطِ أنْ يَكونَ ما حُذِفْ مُماثلاً لما علَيْـه قَـدْ عُطِـفْ

الوَجْهُ في حذْفِ المُضافِ أنْ يَنوبَ عنْهُ (المُضافُ إلَيْه في الإعْرابِ)[١] - كَما تقَدّمَ[٢] -، وقدْ يَجيءُ المُضافُ إليهِ مجروراً، كَما لوْ صُرِّحَ بالمُضافِ، والّذي أبْقَوْا هُوَ/ المُضافُ إليه، لأنّهُ هوَ الباقِي بعْدَ حذْفِ المُضافِ. ومَعْنى قوله: [١٣٨/ب]

.... أبْقَوْا .... إلى آخرِ البَيت

أيْ: تركُوهُ علَى الحالَةِ الّتي كانَ[٣] علَيْها قَبلَ حذْفِ المُضافِ، وهِيَ[٤] الجَرُّ.

وفُهِمَ منْ قولِه: «ورُبَّما» أنّ ذلِكَ قليلٌ، وفيهِ معَ قِلّتِه شَرْطٌ، نَبَّهَ علَيْه بقَولِه:

لَكِنْ بشَرْطِ .... البيت

(يَعْني)[٥]: أنّهُ لا يَجوزُ بَقاءُ المُضافِ إلَيْه مجروراً إذا حُذِفَ المُضافُ، إلاّ بشَرْطِ أنْ يَكونَ المَحْذوفُ مَعْطوفاً علَى مُماثِله لفظاً ومَعْنىً، كقَولِه:

١٤١- أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَـارٍ تَـوَقَّـدُ بـاللّيْلِ نَـارَا

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١ /٢٠٣.
(٢) في الأصل: مجروراً كما تقدم. انظر شرح المكودي: ١ /٢٠٣.
(٣) في الأصل: كانت. انظر شرح المكودي: ١ /٢٠٤.
(٤) في الأصل: وهو. انظر شرح المكودي: ١ /٢٠٤.
(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١ /٢٠٤.

١٤١- من المتقارب، آخر قصيدة لأبي دؤاد (حارثة بن الحجاج الإيادي، وقيل جويرة بن الحجاج، وقيل: جارية بن حمران الحذاقي الإيادي) في ديوانه (٣٥٣) ذكر فيها أنه صاد بمهره ثوراً وبقرة وحشيين، ثم خاطب امرأته بهذا البيت على سبيل الافتخار والتمدح، وأولها:

ودَارٍ يَقـولُ لَـها الـرّائـدُوْ نَ: وَيْلُ أُمِّ دارِ الحُذاقيِّ دَارَا

ونسب في كامل المبرد (١ /٢٤٧، ٣ /٨٢٥) لعدي بن زيد العبادي، وهو في ذيل ديوانه (١٩٩). والشاهد في حذف «كل» وبقاء «نار» على جره، وإنما جعلوا «ناراً» مجروراً بـ«كل» محذوفة، ولم يجعلوه معطوفاً على «امرئ» المجرور المدخول لـ«كل» لئلا يلزم العطف على معمولين، وهما «امرئ» و«امرأ» لعاملين مختلفين، وهما «كل»، و«تحسبين» وهو ممنوع، وحيث جعل «نار» المجرور معمولاً لـ«كل» محذوفة فيكون فيه عطف معمولين، وهما «كل» المقدرة، و«ناراً» المنصوب على معمولين، وهما «كل» و«امرأ» المنصوب لعامل واحد، وهو «تحسبين»، وهو جائز.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١ /٢٠٤، التصريح على التوضيح: ٢ /٥٦، شرح الكافية لابن مالك: ٢ /٩٧٤، الأصول: ٢ /٧٠، ٧٤، شرح دحلان: ١٠٤، كاشف الخصاصة: ١٨٣، أبيات المغني: ٥ /١٩١، شواهد المغني: ٢ /٧٠٠، شرح ابن يعيش: ٣ /٢٦، ٢٧، =

فـ« نارٍ » مُضافٌ إِلَيْه[١] « كُلٌّ »، وحُذفَ « كُلٌّ »، وبَقِيَ « نارٍ » مَجْروراً، لأنّ المُضافَ الّذي هوَ « كُلٌّ » مَعْطوفٌ علَى « كُلٌّ » المَنْطوقِ به، المُضافِ إلى « امْرِئٍ ».

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وَيُحْذَفُ الثّانِي ويَبْقَى الأوّلُ ... كَحالِه إذا بِهِ يتّصِلُ

بِشَرْطِ عطْفٍ وإضافةٍ إلَى ... مِثْلِ الّذي لهُ أضَفْتَ الأوَّلا

يَعْني: أنّ الثّاني - الّذي هُوَ المُضافُ إليه - يُحْذَفُ ويَبْقَى الأوّلُ - (الّذي)[٢] هُوَ المُضافُ - علَى الحَالة الّتي كانَ (علَيْها)[٣] معَ اتِّصال المُضاف (إليه)[٤] به منْ حَذْفِ التّنْوينِ إنْ كانَ مُفْرَداً، أوِ النّونِ إنْ كانَ مُثَنّىً أو مجموعاً علَى حَدِّه، لَكِنْ بشَرْطٍ نَبّهَ علَيْه بقَوله:

بشَرْط عَطْفٍ .... البيت

يَعْني: أنّ إبْقاءَ المُضاف إذا حُذفَ المُضافُ إليه علَى الحالَة الّتي كانَ[٥] علَيْها مَشْروطٌ بأنْ يُعْطَفَ علَيْه اسْمٌ مُضافٌ إلى مثْلِ المُضاف إليه الأوّل، وذلكَ كقَولِهِمْ: « قَطَعَ/ اللّهُ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قَالَها »[٦] أيْ: قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قالَها، فحذَفَ [١٣٩/أ]

= ٧٩، ٨/٥٢، ٩/١٠٥، شواهد ابن النحاس: ٨١، الكتاب مع الأعلم: ١/٣٣، الشواهد الكبرى: ٣/٤٤٥، شواهد الجرجاوي: ١٦٧، الدرر اللوامع: ٢/٦٥، الإنصاف: ٤٧٣، مغني اللبيب (رقم): ٥٣٧، شرح الأشموني: ٢/٢٧٣، شرح ابن الناظم: ٤٠٣، الهمع (رقم): ١٢٥٤، أمالي ابن الشجري: ١/٢٩٦، المقرب: ١/٢٣٧، شواهد المفصل والمتوسط: ١/٢٢١، شرح ابن عقيل: ٢/١٨، شرح ابن عصفور: ١/٢٥٧، شرح المرادي: ٢/٢٨٠، تاج علوم الأدب: ٣/٧٩٣، ٩٥٣، البهجة المرضية: ١٠٤.

(١) في الأصل: إلى. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٤.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٤.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٤.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٤.

(٥) في الأصل: كانت. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٤.

(٦) حكاه الفراء في معاني القرآن عن ابن ثروان العكلي برواية: « قطع الله الغداة يد ورجل من قاله ». وذكر أنه لا يجوز ذلك إلا في المصطحبين كاليد والرجل، والنصف والربع، وقبل وبعد، فأما نحو « دار وغلام » فلا يجوز ذلك فيهما.

انظر ذلك في معاني الفراء: ٢/٣٢٢، سر الصناعة: ١/٢٩٦، وانظر شرح الأشموني: ٢/٢٧٤، شرح المرادي: ٢/٢٨٢-٢٨٣، شرح ابن عقيل: ٢/١٨، شرح المكودي: ١/٢٠٤، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٩٧٦.

«مَنْ قالَها»، وبَقِيَ «يَدَ» غيرَ مُنوَّن، كَما كانَ معَ وُجود المُضاف إليه، (لأنَّهُ)[1] قدْ عُطِفَ علَيْه «رجْلَ» مُضافاً إلى مِثْلِ المَحْذوف[2]، ومِثْلُهُ قوْلُ الشّاعِر:

١٤٢- يا مَنْ رأَى عارِضاً يُسَرُّ بِهِ   بَيـنَ ذِراعَـيْ وَجَبْـهَةِ الأَسَـدِ

فـ«ذِراعَي» مُضافٌ إِلى مَحْذوفٍ مِثْلِ الذي أُضيفَ (إِلَيْه)[3] المَعْطوفُ علَيْه.

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

فصْلَ مُضافٍ شِبْهِ فِعْلٍ ما نَصَبْ   مَفْعولاً أَوْ ظَرْفاً أجِـزْ ولَـمْ يُعَبْ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٢٠٤.

(٢) هذا ما ذهب إليه المبرد، وذهب سيبويه إلى أن الأصل: «قطع الله يد من قالها ورجل من قالها» فحذف «من قالها» من الثاني، فبقي «قطع الله يد من قالها ورجل»، ثم أقحم «ورجل» بين «يد» و«من قالها». وقيل: لا حذف فيه بل «يد» و«رجل» كل منهما مضاف إلى «من قالها» وهو مذهب الفراء.
انظر المقتضب: ٤/ ٢٢٨، الكتاب مع الأعلم: ١/ ٩٢، شرح الأشموني: ٢/ ٢٧٥، شرح ابن يعيش: ٣/ ٢١، المكودي مع ابن حمدون: ١/ ٢٠٤، الخزانة: ١/ ١٧٣، الضرائر: ١٩٤، شرح الرضي: ١/ ٢٩٢، حاشية الصبان: ٢/ ٢٧٥، سيبويه والضرورة الشعرية: ٢٥٥-٢٥٦.

١٤٢- من المنسرح للفرزدق في ديوانه (مما نسب إليه) منفرداً: ٢١٥. ويروى: «أكفكفه» بدل «يسر به» يقال: كفكف دمعه: مسحه مرة بعد مرة أخرى ليرده. ويروى: «أرقت له» - بمعنى: سهرت لأجله - و«أسر به» بدل «يسر به». عارضاً: أي: سحاباً. يسر: من السرور وهو الفرح. ذراعا الأسد: هما أربعة كواكب في كل كوكبين منها ذراع، وإذا نظر إليها الناظر فهي مشبهة للذراعين. وجبهة الأسد: كواكب كأنها مصطفة. وعندهم أن السحاب ينشأ بنوء من منازل الأسد يكون مطره غزيراً، فلذلك يسر به. وما ذكره المؤلف في وجه الاستشهاد من البيت هو مذهب المبرد، ومذهب سيبويه أن «ذراعي» مضاف إلى «الأسد»، و«جبهة» مقحم بينهما، كما تقدم في قولهم: «قطع الله يد ورجل من قالها».
انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/ ٢٠٥، التصريح على التوضيح: ١/ ١٠٥، شرح الكافية لابن مالك: ١/ ٣٢٨، الشواهد الكبرى: ٣/ ٤٥١، شرح الأشموني: ٢/ ٢٧٤، الكتاب مع الأعلم: ١/ ٩٢، شرح ابن يعيش: ٣/ ١٩، ٢١، المقتضب: ٤/ ٢٢٩، الخزانة: ٢/ ٣١٩، ٤/ ٤٠٤، شواهد المغني: ٢/ ٧٩٩، أبيات المغني: ٦/ ١٧٧، شواهد المفصل والمتوسط: ١/ ٢٠٩، الخصائص: ٢/ ٤٠٦، مغني اللبيب (رقم) ٧٠٧، ١٠٤٧، شرح المرادي: ٢/ ٢٨٢، شرح ابن عصفور: ٢/ ٩٧، الإرشاد للكيشي: ٣٢٥، شرح دحلان: ١٠٤، الضرائر: ١٩٤، تذكرة النحاة: ٤٨١، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/ ٧٦، الجامع الصغير: ١٤٦، فتح رب البرية: ٢/ ٣٢١.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٢٠٥.

فَصْلُ يَمينٍ واضْطِراراً وُجِدَا   بأجْنَبِيٍّ أو بنَعتٍ أو نِدَا

اعْلَمْ أنّ المُضافَ والمُضافَ إلَيْه كالشّيْءِ الواحِد، فَلا يُفْصَلُ بَينَهُما، كَما لا يُفصَلُ بيْنَ أبْعاضِ الكَلمَةِ إلاّ في ضَرُورةِ الشّعْرِ، هَذَا مَذْهَبُ الجُمْهورِ(١).

وأما النّاظِمُ فالفَصْلُ عندَهُ بَيْنَ المُضافِ (والمُضافِ)(٢) إليهِ علَى قِسمَيْنِ: جائزٍ في السّعةِ، ومَخْصوصٍ بالضّرورةِ(٣).

وقد أشارَ إلى الأوّلِ بقَوله:

فَصْلَ مُضافٍ .... البيت

فجعَلَ الجائزَ في السّعَةِ ثَلاثةَ أنْواعٍ:

الأوّلُ: أنْ يكونَ المُضافُ شَبيهاً بالفِعْلِ، والفَصْلُ بَينَهُما بمَفعولِ المُضافِ، فشَمِلَ نَوعَيْنِ:

الأوّلُ: المَصْدَرُ، كقِراءَةِ ابنِ عامرٍ: ﴿وكذَلكَ زُيِّنَ لِكَثيرٍ(٤) منَ المُشْرِكينَ قَتْلُ أوْلادَهِمْ شُرَكائِهِمْ﴾ [الأنعام:١٣٧] بنَصْبِ «أوْلادَهِم»، وجَرِّ «شُرَكائِهِمْ»(٥)

---

(١) أي: جمهور البصريين. وقيل: إن هذا مذهب أكثر البصريين. وجوز الكوفيون الفصل مطلقاً بالظرف والمجرور وغيرهما، وذهبوا إلى أن مسائل الفصل سبع، ثلاث جائزة في السعة، وأربع تختص بالشعر، ورجحه ابن هشام، وقال الخضري: وهو المختار. وجوز يونس الفصل بالظرف والمجرور غير المستقل.
انظر شرح المكودي: ١/٢٠٥، الإنصاف (مسألة: ٦٠): ٢/٤٢٧، التصريح على التوضيح: ٢/٥٧-٥٨، الهمع: ٤/٢٩٥، شرح الرضي: ١/٢٩٣، ارتشاف الضرب: ٢/٥٣٣، حاشية الخضري: ٢/١٩، شرح المرادي: ٢/٢٨٥، شرح الأشموني: ٢/٢٧٦، شرح ابن عصفور: ٢/٦٠٤-٦٠٦، شرح ابن يعيش: ٣/١٩.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٥.

(٣) وهو متابع في ذلك للكوفيين. انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/٩٧٩-٩٩٤، التسهيل: ١٦٠-١٦١، شرح المكودي: ١/٢٠٥، حاشية الخضري: ٢/١٩، شرح المرادي: ٢/٢٨٥، التصريح على التوضيح: ٢/٥٧-٥٨.

(٤) في الأصل: الكثير. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٥.

(٥) فـ«زين» فعل ما لم يسم فاعله، و«قتل» نائب فاعل، و«أولادهم» - بالنصب - مفعول القتل، و«شركائهم» - بالجر - على الإضافة، وقد فصل بينهما بالمفعول. وقرأها بعضهم كذلك إلا أنه بجر «أولادهم» على الإضافة، و«شركائهم» بالجر أيضاً على البدل. وقرأها بعضهم كذلك أيضاً إلا أنه برفع الشركاء، وفيه وجهان:
أحدهما: أنه مرفوع بفعل محذوف تقديره: زينه، والثاني: أنه مرتفع بالقتل.
وقرأ الباقون «وكذلك زين» بفتح الزاي بالبناء للفاعل، و«قتل» بالنصب المفعول، وهو مصدر مضاف إلى المفعول «أولادهم» و«شركائهم» بالرفع الفاعل. =

وأصْلُهُ: قَتْلُ (شُرَكائِهِم)[١] أوْلادَهُمْ، فَفُصِلَ بالمَفعولِ بيْنَ المُضافِ، والمُضافِ إليهِ، لأنّ المُضافَ مَصدَرٌ، والمَصدَرُ/ شَبيهٌ بالفِعْلِ. [١٣٩/ب]

الثّاني[٢]: اسْمُ الفاعِلِ، كقَولِهِ عزَّ وجَلَّ في قِراءَةِ (بَعْضِ السّلَفِ)[٣]:

﴿فَلا تَحْسَبَنَّ اللّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِه﴾[٤] [إبراهيم: ٤٧]، فَفُصِلَ بَينَ «مُخلِفَ»، و«رُسُلِه» بالمَفعولِ، وهُوَ «وَعْدَهُ»[٥]، لأنّ المُضافَ اسْمُ فاعِلٍ، واسْمُ الفاعِلِ شَبيهٌ بالفِعْلِ.

النّوعُ الثّاني: أنْ يكونَ الفَصلُ بَينَ المُضافِ والمُضافِ إليهِ بظَرْفٍ مَعْمولٍ للمُضافِ، كقَوْلِهِ:

١٤٣- .... كَناحِتِ يَوْماً صَخْرَةٍ بعَسِيلِ

= انظر حجة القراءات: ٢٧٣، النشر في القراءات العشر: ٢/٢٦٥، المبسوط في القراءات العشر: ٢٠٣، البيان لابن الأنباري: ١/٣٤٢، إعراب النحاس: ٢/٩٨، القراءات الشاذة: ٤٠-٤١، شرح المكودي: ١/٢٠٥، ارتشاف الضرب: ٢/٥٣٥، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٩٨١-٩٨٢، الهمع: ٤/٢٩٤، التصريح على التوضيح: ٢/٥٧.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٥.

(٢) في الأصل: الثانية. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٥.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٥.

(٤) وقرأ الجمهور بجر «وعده» ونصب «رسله»، فاسم الفاعل مضاف إلى المفعول الثاني ورسله مفعول أول.
انظر معاني الفراء: ٢/٨١، البحر المحيط لأبي حيان: ٥/٤٣٩، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٩٨٨، الهمع: ٤/٢٩٤، شرح المكودي: ١/٢٠٥، التصريح على التوضيح: ٢/٥٨.

(٥) في الأصل: عده. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٥.

١٤٣- من الطويل، ولم أعثر على قائله، وصدره:

فَرِشْني بخَيْرٍ لا أكونَنْ ومِدْحَتِي

رشني: أمر من راش السهم إذا ألزم عليه الريش، ومعناه: أصلح حالي. ومدحتي: أي: مدحي، والواو بمعنى: مع، أي: مع مدحي. العسيل: مكنسة العطار التي يجمع فيها العطر، ولا شك ان هذه المكنسة إذا مر بها على الصخرة لا تؤثر فيها، وذلك كناية عن كون سعيه لا فائدة فيه مع حصول التعب. والشاهد في قوله: «يوماً» فإنه ظرف فصل به بين المضاف - وهو «ناحت» - والمضاف إليه - وهو «صخرة» - والتقدير: كناحت صخرة يوماً بعسيل.
انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/٢٠٥، التصريح على التوضيح: ٢/٥٨، الشواهد الكبرى: ٣/٤٨١، ارتشاف الضرب: ٢/٥٣٣، الدرة المضية (رسالة ماجستير): ٢٦٢، أوضح المسالك: ١٥٣، الهمع (رقم): ١٢٦٠، الدرر اللوامع: ٢/٦٦، شرح الأشموني: ٢/٢٧٧، اللسان (عسل)، شرح المرادي: ٢/٢٨٦، البهجة المرضية: ١٠٥، الضرائر: ١٩٣، المطالع السعيدة: ٤٣٢.

وهَذا مَعْنَى قوله: «أو ظَرْفاً»[١]، وفُهِمَ منهُ جَوازُ الفَصْلِ بالمَجْرور، إذِ الظَّرفُ والمَجْرورُ منْ (وَادٍ)[٢] واحد، ومِنْ ذلِكَ قولُه:

١٤٤- لأنْتَ مُعْتادُ في الهَيْجا[٣] مُصابَرَةٍ ....

فَفَصَلَ بينَ «معْتادُ» و«مُصابَرَةٍ» بقولِه: «في الهَيْجا».

النّوعُ الثّالثُ: الفَصلُ بالقَسَمِ، ومِنهُ ما حَكَى الكسائيُّ: «هَذا غُلامُ واللّه زَيْد»[٤]، فَفُصِلَ بيْنَ «غُلامُ»، و«زَيدٍ» بالقَسَمِ، وهَذا مَعْنى قولِه: «ولَمْ يُعَبْ فَصْلُ يَمينٍ».

ثمّ أشارَ إلى القِسمِ الثّاني بقَولِه:

.... واضْطِراراً .... إلى آخرِه

فجعَلَ للاضْطِرارِ ثَلاثةَ أنواعٍ:

الأوّلُ: أنْ يكونَ الفاصِلُ أجْنَبياً، يعْني: أجْنبياً منَ المُضافِ، كقَولِه:

---

(١) في الأصل: أو ظرف. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٥.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٥.

١٤٤- من البسيط، ولم أعثر على قائله، وعجزه:

يَصْلَى بِها كُلُّ مَنْ عاداكَ نيْرانَا

الهيجا: الحرب. يصلى: من قولهم: «صليت الرجل ناراً» إذا أدخلته فيها. والمعنى: أن عادتك الصبر في الحرب فبسببها تدخل أعداءك نارها. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/٢٠٥، الشواهد الكبرى: ٣/٤٨٥، شرح المرادي: ٢/٢٨٦، الدرة المضية (رسالة ماجستير): ٢٦٣، ارتشاف الضرب: ٢/٥٣٣.

(٣) في الأصل: الهجا. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٥.

(٤) وسمع أبو عبيدة: «إن الشاة لتجتر فتسمع صوت - والله - ربها». وحكى ابن الأنباري: «هذا غلام - إن شاء الله - ابن أخيك» بجر «ابن» بإضافة الغلام إليه والفصل بينهما بالشرط، وهو «إن شاء الله». وزاد ابن مالك الفصل بـ«اما»، كقول تأبط شراً:

هُما خُطَّتا إمّا إسَارٍ ومِنّةٍ ... وإمّا دَمٍ والقَتْلُ بالحُرِّ أجْدَرُ

في رواية الجر.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/٩٩٣-٩٩٤، شرح المكودي: ١/٢٠٥، الإنصاف: ٢/٤٣٥، ارتشاف الضرب: ٢/٥٣٥، شرح الأشموني: ٢/٢٧٧، التصريح على التوضيح: ٢/٥٨، شرح الرضي: ١/٢٩٣، ابن عقيل مع الخضري: ٢/١٩، الهمع: ٤/٢٩٥، شرح المرادي: ٢/٢٨٨.

١٤٥- كَما خُطَّ الكتابُ بكَفِّ يَوْماً يَـهـوديٍّ يُـقـارِبُ أو يَـزِيْـلُ[١]

فَفُصِلَ بَينَ « كَفِّ » و« يَهوديٍّ » بـ« يَوْماً »، وهُوَ أجْنَبِيٌّ منَ المُضافِ، أيْ: غيْرُ مَعْمولٍ لَهُ.

الثّاني: أنْ يُفْصَلَ بَينَ المُضافِ والمُضافِ إليهِ بالنّعْتِ (– أيْ: بنَعْتِ)[٢] المُضافِ – كقَولِ الشّاعِرِ:

١٤٦- نَجَوْتُ وقَدْ بَلَّ المُرادِيُّ سَيفَهُ مِنْ ابْنِ أبِي شَيْخِ الأَباطِحِ طالِبِ

١٤٥- من الوافر لأبي حية النيري (الهيثم بن الربيع)، وبعده:

عَلَى أنّ البَصيرَ بِها إذَا ما أعادَ الطَّرْفَ يَعْجُمُ أوْ يَقِيْلُ

ويروى: « كتحبير الكتاب » بدل « كما خط الكتاب ». الكاف في « كما » اسمية بمعنى: مثل. يقارب: أي: اليهودي الخط، يعني: يقارب بعض خطه من بعض. يزيل: يفرق ويباعد. وصف رسوم الدار فشبهها بالكتاب في دقتها والاستدلال بها، وخص اليهودي لأنهم أهل كتاب، وجعل كتابته بعضها متقارب وبعضها مفترق متباين، لاقتضاء آثار الديار تلك الصفة والحال. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/٢٠٥، التصريح على التوضيح: ٢/٥٩، الشواهد الكبرى: ٣/٤٧٠، شرح الأشموني: ٢/٢٧٨، الكتاب مع الأعلم: ١/٩١، المقتضب: ٤/٣٧٧، الإنصاف: ٤٣٢، شرح ابن يعيش: ١/١٠٣، ٢/٢٥٠، الهمع (رقم): ١٢٦٢، الدرر اللوامع: ٢/٦٦، اللسان (عجم)، شواهد ابن النحاس: ٤٣، شرح ابن الناظم: ٤١٠، شرح المرادي: ٢/٢٩٠، شرح دحلان: ١٠٥، الإفصاح: ١١٥، الجامع الصغير: ١٤٧، أوضح المسالك: ١٥٤، الأصول: ٣/٤٦٧، التبصرة والتذكرة: ٢٨٧، البهجة المرضية: ١٠٥، الضرائر: ١٩٢، كاشف الخصاصة: ١٨٥، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٩٧٩.

(١) في الأصل: أو يزيد. انظر المصادر المتقدمة.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٥.

١٤٦- من الطويل، لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، قاله لما اتفق على قتله وقتل علي بن أبي طالب وعمرو بن العاص رضي الله عنهم، فقتل علي ونجا هو وعمرو بن العاص. المرادي: هو عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي رضي الله عنه. والمراد من قوله: « ابن أبي شيخ الأباطح طالب » علي بن أبي طالب رضي الله عنه. الأباطح: جمع « أبطح » وهو في الأصل مسيل ماء فيه دقاق الحصى، وأراد بها مكة شرفها الله. والشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف – وهو « شيخ الأباطح » – للضرورة، وإنما جعل نعتاً للمضاف نظراً إلى تبعيته له في الإعراب، وإلا فهو في الحقيقة نعت لمجموع الكلمتين الذي هو الكنية.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/٢٠٦، التصريح على التوضيح: ٢/٥٩، الشواهد الكبرى: ٣/٤٧٨، ارتشاف الضرب: ٢/٥٣٤، عمدة الحافظ لابن مالك: ٣٨٥، المطالع السعيدة: ٤٣٥، أوضح المسالك: ١٥٤، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٩٩٠، الهمع (رقم): ١٢٦٥، الدرر الوامع: ٢/٦٧، شرح الأشموني: ٢/٢٧٨، شرح ابن عقيل: =

[١٤٠/أ] أرادَ: مِنْ ابْنِ / أَبِي طالبٍ شَيْخِ الأباطِحِ، وهُوَ المُرادُ بقَولِه: «أوْ نَعْتٍ».

الثّالثُ[١]: النّداءُ، كقَولِ الشّاعِرِ:

١٤٧- وِفاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنقذٌ لكَ مِنْ ... تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ[٢] والخُلْدِ في سَقَرَا

وهُوَ المُرادُ بقَولِه: «أوْ نِدَا»[٣].

= ٢/٢٠، شواهد الجرجاوي: ١٦٩، شرح ابن الناظم: ٤١١، شرح المرادي: ٢/٢٩٣، شرح دحلان: ١٠٥، كاشف الخصاصة: ٨٦، التحفة المكية (رسالة ماجستير): ١١٩.

(١) في الأصل: الثالثة. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٦

١٤٧- من البسيط لبجير بن زهير بن أبي سلمى، أخي كعب بن زهير، من قصيدة له يحرض بها أخاه كعباً على الإسلام. والخلد: بالجر عطف على قوله: «من تعجيل» أي: ومن الخلد في السقر، وهو النار يوم القيامة. والمعنى: يا كعب موافقة أخيك بجير على الإسلام منجية لك من الهلاك المعجل في الدنيا، والخلود في جهنم في الأخرى. والشاهد فيه الفصل بالمنادى - وهو «كعب» - بين المضاف - وهو «وفاق» - والمضاف إليه - وهو «بجير» -، والتقدير: وفاق بجير يا كعب منقذ لك، وذلك ضرورة.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/٢٠٦، شرح الأشموني: ٢/٢٧٩، الشواهد الكبرى: ٣/٤٨٩، الهمع (رقم): ١٢٦٧، الدرر اللوامع: ٢/٦٧، ارتشاف الضرب: ٢/٥٣٤، شرح ابن عقيل: ٢/٢٠، التحفة المكية (رسالة ماجستير): ١٢١، شواهد الرجاوي: ١٧٠، شرح المرادي: ٢/٢٩٤، شواهد العدوي: ١٧٠.

(٢) في الأصل: تملكة. انظر المراجع المتقدمة.

(٣) وزاد في التسهيل: الفصل بفعل ملغى، أنشد ابن السكيت:

بأيٍّ تَراهُمُ الأرَضِينَ حَلّوا

أراد: بأي الأرضين تراهم. وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله، نحو:

مُعاوِدُ جُرأةً وقْتِ الهَوادِي

أي: معاود وقت الهوادي جرأة.

انظر التسهيل: ١٦١، ارتشاف الضرب: ٢/٥٣٤-٥٣٥، شرح المرادي: ٢/٢٩٤-٢٩٥، التصريح على التوضيح: ٢/٦٠، الهمع: ٤/٢٩٧، شرح الأشموني: ٢/٢٧٩-٢٨٠.

الباب التاسع والعشرون

المضاف إلى ياء المتكلم

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

المُضافُ إِلَى ياءِ المُتَكلِّمِ

آخِرَ ما أُضِيفَ للْيا اكْسِرْ إذَا ... لَمْ يَكُ مُعْتَلاً كَرَامٍ وقَذَا

أوْ يَكُ كابْنَينِ وزَيدِينَ فَذِي ... جَمِيعُها اليَا بَعْدُ فَتْحُها احْتُذِي

إِنّما أَفْرَدَ هَذا البابَ بالذِّكرِ، لأنّ فيه أحْكاماً لَيسَتْ في الّذي قَبْلَهُ.

فمنْها أنّ آخرَ المُضاف إلَى الياء يكونُ مكسوراً، وإِلى ذلكَ أشارَ بقوله: «آخرَ ما أُضِيفَ للْيَا اكْسِرْ»، نَحْوُ «هَذا صاحِبِي وصَدِيْقِي»، ويُسْتَثْنَى مِنْ ذلِكَ المُعْتَلُ الآخِرِ، والمُثَنّى، وجَمْعُ المُذكّرِ السّالِمِ.

وقَدْ أشارَ إلى الأوّلِ بقوله: «إذا لمْ يَكُ مُعْتَلاً»، يَعْني: اكْسِرْ ما لَمْ يَكُنِ المُضافُ إلى الياءِ مُعْتَلَّ الأخِيرِ، وشَمِلَ المَقصورَ والمَنقوصَ، ولذَلكَ أتى بمِثالَيْنِ، فَقالَ: «كَرَامٍ، وقَذَا»، فـ«رامٍ» مِثالٌ للمَنقوصِ، و«قَذا» مِثالٌ للمَقصورِ، و«القَذَا» ما يَقَعُ في العَيْنِ[1].

ثمّ نبّهَ على الثّاني والثّالث بقوله: «أوْ يَكُ كابْنَينِ وزَيْدِينَ» يَعْني: أوْ يَكُ مُثنّىً كـ«ابنَيْنِ»، أوْ جَمْعاً، كـ«زَيْدِيْنَ».

وفُهِمَ منْ كَلامِه أنّ هَذِهِ الأشياءَ الّتي ذُكِرَتْ[2] لا يَكونُ ما قَبلَ الياءِ/ فِيها [١٤٠/ب] مكسوراً.

وأمّا حُكمُ الياءِ في نَفْسِها فقدْ نبّهَ علَيْه بقوله:

.... فَذِي ... جَمِيعُها اليَا بعْدُ فَتحُها احْتُذِي

---

(١) وما ترمى به، وجمعه أقذاء وقذى. انظر اللسان: ٥/٣٥٦٢ (قذى)، شرح المكودي: ١/٢٠٧.

(٢) في الأصل: ذكر. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٧.

«ذي» إشارةٌ إلى الأربعَة المَذكورة، يعْني: أنّ هذه الأشْياءَ المَذكورةَ تكونُ الياءُ بَعْدَها مَفتوحةً، وفُهِمَ منْ قَولِه: «احتُذي» وُجوبُ فَتحِها.

وفُهِمَ منْ تَخْصيصه (الياءَ)[١] في هَذه المَواضِعِ: أنَّ هَذه الياءَ في غَيرِها لا يَجِبُ فَتْحُها، (بَلْ يَجوزُ فَتْحُها)[٢] وسُكونُهَا، نَحْوُ «غُلامِيَ، وغُلامِيْ».

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وتُدغَمُ اليَا فيهِ والواوُ وإنْ ... ما قَبْلَ واوٍ ضُمَّ فاكْسِرْهُ يَهُنْ

وألفاً سَلِّمْ وفي المَقْصورِ عَنْ ... هُذَيْلٍ انْقلابُها ياءً حسَنْ

يَعْني: أنّ ما قَبلَ ياءِ المُتكلِّم إنْ كانَ ياءً - أُدْغِمَ في الياءِ، وشَمِلَ المَنقوصَ، نحْوُ «رَواسيَّ»[٣]، والمُثنَّى والمَجْموعَ علَى حدِّه في حالةِ الجَرِّ والنّصب، نَحوُ «مَرَرْتُ بِزَيْدَيَّ، ورأيتُ[٤] زَيْدَيَّ، ومَرَرْتُ بمُسْلِمِيَّ، ورأيْتُ مُسْلِمِيَّ» في «زَيْدَيْنِ، ومُسلمِينَ».

(وقَولُه)[٥] «والواوُ» يَعْنِي: في جَمعِ المُذكَّرِ السّالمِ في حالةِ الرّفْعِ، وفُهِمَ منْهُ وُجوبُ قَلْبِ الواوِ ياءً، لأنّ الحَرفَ لا يُدْغَمُ إلاّ في مثله.

وفُهِمَ منْ قَوله: «وإنْ ما قَبْلَ واوٍ ضُمَّ»[٦] أنّ ما قَبلَ الواوِ في الجَمعِ[٧] يكونُ مَضموماً، فيَجبُ كَسْرُهُ بعْدَ قَلبِ الواوِ ياءً، وإدْغامُها في الياءِ، نحْوُ «هَؤلاءِ مُسلميَّ»، ويكونُ مفتوحاً، فيَبْقَى علَى حالِه، نحْوُ «هَؤُلاءِ مُصْطَفَيَّ» في جَمْعِ[٨] / [١٤١/أ] «مُصْطَفَى».

(١-٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٧.

(٣) الرواسي: الجبال الثوابت، قال أبو حيان في قوله تعالى: ﴿وجعل فيها رواسي﴾: «والمعنى: جبالاً رواسي، وفواعل الوصف لا يطرد إلا في الإناث، إلا أن جمع التكسير من المذكر الذي لا يعقل يجري مجرى جمع الإناث، وأيضاً فقد غلب على الجبال وصفها بالرواسي، وصارت الصفة تغني عن الموصوف، وقيل: رواسي جمع راسية والهاء للمبالغة». انتهى. وفي اللسان: الرواسي من الجبال: الثوابت الرواسخ، قال الأخفش واحدتها راسية.
انظر البحر المحيط: ٥/٣٦١، اللسان: ٣/١٦٤٧ (رسا)، تفسير أبي السعود: ٣/١٤٦ (دار الفكر)، روح المعاني للآلوسي: ١٤/٢٨، تفسير الخازن: ٤/٣، ٨٣، تفسير البغوي (بهامش الخازن): ٤/٣، تاج العروس: ١٠/١٥٠ (رسا)، أساس البلاغة: ١٦٣ (رسو)، تهذيب اللغة: ١٣/٥٦ (رسو).

(٤) في الأصل: ووليت. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٧.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٧.

(٦) في الأصل: أن ما قبل واو ضم. مكرر.

(٧) في الأصل: الجميع. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٧.

(٨) في الأصل: جميع. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٧.

وَقولهُ: « وألفاً سَلِّمْ » أي: اتْرُكْهَا على حالها، وشَملَ المَقصورَ، نحْوُ « فَتايَ، وعَصايَ »، والمُثنّى في حالة الرّفْعِ، نحْوُ « هَذان غُلامَايَ ». هَذه لُغةُ جُمْهور العرَب، وهُذَيْلٌ يُبْدِلونَ ألفَ المَقْصورِ ياءً، ويُدْغِمُونَها في الياءِ الّتي للمُتَكلِّم[١]، وهُوَ المُنَبَّهُ علَيْهِ بقوله:

.... وفي المَقْصورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقلابُها يَاءً حسَنْ

وفُهِمَ منْ تَخصيصه المَقْصورَ: أنَّ ألفَ التّثنية لا تُبْدَلُ عنْدَهُم.

وفُهِمَ منهُ أيضاً: أنّ الياءَ المُبْدَلَةَ منَ الألف تُدغَمُ في ياء المُتكلِّم لاجْتماعِ مِثْلَيْنِ، الأوّلُ منهُما ساكنٌ، فتَقولُ: « هَذا فَتَيَّ »، ومنْ ذلكَ قَوْلُ شاعِرِهِمْ:

١٤٨- سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَواهُمُ فتَفرَّقُوا ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

و« يَهُنْ » هاؤُهُ مَضمومةٌ منْ « هانَ يَهونُ » إذا سَهُلَ، ولا يَصِحُّ كَسْرُها، لأنّهُ مُضارِعُ « وهَنَ يهِنُ » إذا ضَعُفَ[٢]، لأنّ المُرادَ (به إذا)[٣] أدْغِمَ: يَسْهُلُ ويَخِفُّ، لا يَضْعُفُ[٤].

---

(١) وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر عن قريش. انظر شرح المرادي: ٢/٢٩٩، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١٠٠٤، شرح المكودي: ١/٢٠٨، التسهيل: ١٦١-١٦٢، التصريح على التوضيح: ٢/٦١، الهمع: ٤/٢٩٨، شرح الأشموني: ٢/٢٨١، شرح ابن عقيل: ٢/٢١، ارتشاف الضرب: ٢/٥٣٧.

١٤٨- من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين (١/٢)، من قصيدة له يرثي بها أبناءه الخمسة الذين ماتوا بالطاعون في سنة واحدة، أولها:

أمِنَ المَنونِ ورَيْبِه تَتَوجَّعُ والدَّهْرُ ليْسَ بمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ

ويروى: « تركوا » بدل « سبقوا »، ويروى: « لسبيلهم » بدل « لهواهم »، ويروى: « ففقدتهم » بدل « فتفرقوا »، كما يروى أيضاً « فتجزموا » أي: انقطعوا، ويروى كذلك: « فتخرموا » أي: ماتوا واحداً واحداً. أعنقوا: أي: تبع بعضهم بعضاً. ولكل جنب مصرع: معناه كل إنسان يموت. والشاهد في قوله: « هوي » حيث قلب فيه ألف المقصور ياء وادغمت الياء في الياء، فإن أصله « هواي »، وهذا لغة هذيل، فإنهم يفعلون ذلك في كل مقصور.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/٢٠٨، التصريح على التوضيح: ٢/٦١، المفضليات: ٤٢١، الشواهد الكبرى: ٣/٤٩٣، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١٠٠٤، المطالع السعيدة: ٤٣٦، المسائل العسكرية: ١٦٠، أمالي المرتضى: ١/٢٩٣، شرح ابن يعيش: ٣/٣١، شواهد الجرجاوي: ١٧١، الدرر اللوامع: ٢/٦٨، أمالي ابن الشجري: ١/٢٨١، المحتسب: ٤٣٦، جواهر الأدب: ٢١٦، المقرب: ١/٢١٧، شرح الأشموني: ٢/٢٨٢، شرح ابن عقيل: ٢/٢١، شواهد المفصل والمتوسط: ١/٢٢٧، الهمع (رقم): ١٢٧٢، التوطئة: ٢٥٣، تاج علوم الأدب: ٣/٧٨٦، شرح ابن الناظم: ٤١٥، كاشف الخصاصة: ٨٧، إعراب النحاس: ١/٢١٦، ٢/١١١.

(٢) في الأصل: أضيف. انظر شرح المكودي: ١/١٠٨.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٨.

(٤) انظر شرح المكودي: ١/٢٠٨، إعراب الألفية: ٧١، اللسان: ٦/٤٧٢٤ (هون)، ٤٩٣٥ (وهن).

الباب الثلاثون

إعمال المصدر

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

إعْمالُ المَصْدَرِ

بفعله المَصْدَرَ أَلْحِقْ في العَمَلْ ... مُضافاً أوْ مَجْرُوراً أوْ مَـعَ أَلْ

إنْ كانَ فعْلٌ مـعَ أنْ أو مَا يَحُلّ ... مَحَلَّهُ ولاسْـمِ مَـصْدَرٍ عَمَلْ

يَعْني: أنّ المَصدَرَ[1] يُلحَقُ في العَمَلِ بفِعْلِه[2] الّذي اشتُقَّ منْهُ في رفعِ

---

(١) المصدر - كما في التعريفات - «هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه». هذا عند البصريين. وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، وقد تقدم الخلاف في الاشتقاق في المفعول المطلق. وحده ابن الحاجب بقوله: «المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل».

انظر التعريفات: ٢١٦، شرح الكافية للرضي: ٢/١٩١، الإنصاف: ١/٢٣٥، الفوائد الضيائية: ٢/١٨٩، تاج علوم الأدب: ٣/٨٩٦، معجم المصطلحات النحوية: ١٢٣، معجم مصطلحات النحو: ١٧٧، معجم النحو: ٣٤٣.

(٢) عمل المصدر لا يتقدر بزمان، بل يعمل ماضياً، وحالاً، ومستقبلاً، خلافاً لابن أبي العافية في قوله: «لا يعمل في الماضي». قال أبو حيان: ولعله لا يصح عنه. ولعمله شروط:

الأول: أن يكون مظهراً، فلو اضمر لم يعمل، وأجاز الكوفيون إعماله مضمراً، وأجازوا: «مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح» وأجاز الرماني وابن ملكون، وابن جني، ونقل عن الفارسي: جواز إعماله مضمراً في المجرور لا في المفعول الصريح، وقياسه في الظرف.

الثاني: أن يكون مفرداً، فإن ثني لم يجز إعماله، وإن كان مجموعاً جمع تكسير فاجازه قوم وهو اختيار ابن هشام اللخمي وابن عصفور وابن مالك، وسمع من كلامهم: «تركته بملاحس البقر أولادَها» وذهب أبو الحسن بن سيده إلى أنه لا يجوز إعماله، واختاره أبو حيان.

الثالث: أن يكون مكبراً، فلا يجوز أن تقول: «عجبت من ضريبك زيداً».

الرابع: ألا يكون محدوداً، فلا يجوز «عجبت من ضربتك زيداً».

الخامس: ألا يتبع بتابع قبل أخذه متعلقاته، فلا يجوز «عجبت من ضربك الشديد زيداً»، ولا «من شربك وأكلك الماء»، ولا «من ضربك نفسه زيداً»، ولا «من إتيانك مشيك زيداً»، فلو أخذت هذه التوابع بعد أخذ المصدر متعلقاته جاز، وما جاء من إعماله متبوعاً بتابع قبل أخذه متعلقاته فشاذ لا يقاس عليه. =

الفاعلِ إنْ كانَ لازماً، نحْوُ «عَجبْتُ منْ قيامِ زَيْدٍ»، وفي رَفْعِ الفاعلِ ونَصْبِ المَفْعولِ إنْ كانَ مُتَعدِّياً لواحد[١]/، نحْوُ[٢] «عَجِبْتُ مَنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْراً»، [١٤١/ب] ويتَعدّى بحَرْفِ الجرِّ إنْ كانَ فعلُهُ يتعَدّى بذَلكَ الحَرف، نحْوُ «أعجَبَني مُرورٌ بزَيْدٍ»، ويتعدَّى إلَى مَفْعولَيْنِ[٣] إنْ كانَ الفعْلُ يَتَعدّى إلَيْهما، نحْوُ «عجبْتُ منْ إعْطاءِ زَيْدٍ عَمْراً درْهَماً»، وكذَلكَ المُتَعدِّي إلى ثَلاثة، نَحْوُ «عجبْتُ منْ إعْلامِ زَيْدٍ عَمْراً بَكْراً شَاخصاً».

وهَذا كُلّهُ مُستَفادٌ منْ قوله:

بفعله المَصْدَرَ أَلْحقْ في العَمَلْ

وهَذا سَواءً كانَ مُضافاً أوْ مُجرّداً منَ الإضافة أو مُقتَرِناً بـ«ألْ»[٤]، وإلى ذلكَ أشارَ بقوله:

مُضافاً أوْ مُجرّداً أوْ معَ ألْ

لكنْ إعْمالُهُ مُضافاً أكثَرُ منْ إعْماله مُجرّداً، وإعْمالُهُ مجرّداً أكثَرُ منْ إعْماله مُقتَرِناً بـ«ألْ».

وإلْحاقُهُ بفعله في العمَلِ المَذْكورِ ليْسَ مُطلقاً، بَلْ بشَرْطٍ نبّهَ علَيْه بقَوله:

إنْ كانَ فِعْلٌ معَ أنْ أوْ ما يَحُلّ مَحَلَّهُ ....

= انظر ارتشاف الضرب: ٣/١٧٣-١٧٤، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٢٢٦-٢٢٩، الهمع: ٥/٦٥-٦٦، ٧٠، شرح المرادي: ٣/٦، شرح الأشموني: ٢/٢٨٦.

(١) في الأصل: بالواحد. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٩.

(٢) في الأصل: عجبت من قيام زيد وفي رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان متعدياً لواحد نحو. مكرر.

(٣) في الأصل: المفعولين. انظر شرح المكودي: ١/٢٠٩.

(٤) لا خلاف في إعمال المضاف، وفي بعضهم ما يشعر بالخلاف. أما المجرد فقد أجازه البصريون، ومنعه الكوفيون، فإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمر. وأما المقترن بـ«أل» فأجازه سيبويه ومن وافقه، ومنعه الكوفيون، والبغداديون، وبعض البصريين، كابن السراج ونقل عن الفراء، وأجازه الفارسي على قبح، ونقل عن سيبويه وكافة البصريين، وقال ابن الطراوة وابن طلحة: إن عاقبت «أل» الضمير جاز إعماله، نحو «يا زيد عجبت من الضرب عمراً»، تريد: من ضربك، وإن لم تعاقبه لم يجز، نحو «عجبت من الضرب زيد عمراً».
انظر شرح الأشموني: ٢/٢٨٤، شرح المرادي: ٣/٥، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٢٣٥، الكتاب: ١/٩٩، الهمع: ٥/٧١-٧٢، الأصول: ١/١٣٧، ارتشاف الضرب: ٣/١٧٦.

يَعْني: أنّهُ لا يَعملُ العَملَ المَذكورَ إلاّ إذا صَحّ أنْ يَحُلَّ محلَّهُ(١) الفعلُ و«أنْ» أوْ «مَا» المَصْدَريّتان(٢)، نحْوُ «أعجَبَني قيامُكَ» أي: أنْ تَقومَ، و«عَجِبْتُ منْ قِيامِكَ الآنَ» أيْ: ممّا تَقومُ الآنَ.

[١٤٢/أ] وشَمِلَ قولُهُ: «أنْ» النّاصِبَةَ / والمُخفّفَةَ(٣)(٤).

وفُهِمَ منْهُ: أنّ المَصدَرَ إذا لمْ يَحُلّ محلّهُ «أنْ» أو «مَا»، لا يَعْمَلُ عمَلَ الفعلِ، نحْوُ «لهُ صَوتٌ صَوْتَ حِمارٍ» ولذَلِكَ جُعِلَ «صَوْتَ حِمارٍ» مَعْمولاً لِفعْلٍ محْذوفٍ تَقديرُهُ: يُصَوِّتُ.

ثمّ قالَ:

.... ولاسْمِ مَصدرٍ عَمَلْ

اسْمُ المَصدَرِ: هُوَ ما في أوّله ميمٌ مَزيدَةٌ لغَيرِ المُفاعَلَة، نحْوُ «المَحْمَلِ، والمَضرَبِ»، أوْ كانَ لغَيْرِ الثّلاثيِّ(٥) بوزْنِ ما للثُّلاثيِّ(٦)، نحْوُ «الوُضوءِ، والغُسلُ» فإنّ فِعْلَهُما «تَوَضّأ، واغْتَسَلَ»(٧).

وإنّما فَصَلَ النّاظمُ هَذا النّوعَ منَ المَصْدَرِ لِقلّةِ عمَلِه(٨)، وفي تَنْكيرِ «عَمَلْ» تَنبيهٌ علَى ذَلِكَ - كَما ذكَرَ الشّارِحُ(٩) -.

---

(١) في الأصل: محل. انظر شرح المكودي: ١/ ٢٠٩.

(٢) انظر شرح المكودي: ١/ ٢٠٩. وقال الأشموني (٢/ ٢٨٥): «فيقدر بـ«أن» إذا أريد المضي أو الاستقبال، نحو «عجبت من ضربك زيداً أمس، أو غداً»، والتقدير: من أن ضربت زيداً أمس، أو من أن تضربه غداً، ويقدر بـ«ما» إذا أريد الحال، نحو «عجبت من ضربك زيداً الآن» أي: مما تضربه». انتهى. وانظر شرح المرادي: ٢/ ٥، الهمع: ٥/ ٦٧.

(٣) في الأصل: والمخففة. مكرر.

(٤) ذكر السيوطي في الهمع (٥/ ٦٧): أن المصدر يقدر بـ«أنْ» المخففة والفعل إذا أريد به المضي أو الحال أو الاستقبال، وانه يقدر بـ«ما» إذا أريد به المضي أو الحال. وانظر ارتشاف الضرب: ٣/ ١٧٣.

(٥-٦) في الأصل: الثاني. انظر شرح المكودي: ١/ ٢١٠.

(٧) وقال ابن مالك في التسهيل (١٤٢): «هو ما دل على معناه - يقصد معنى المصدر - وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله». انتهى.
وانظر شرح المكودي: ١/ ٢١٠، شرح الأشموني: ٢/ ٢٨٧، شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٣، معجم المصطلحات النحوية: ١٢٣، معجم النحو: ٣٢.

(٨) واختلف في إعمال اسم المصدر: فأجازه الكوفيون والبغداديون إلحاقاً له بالمصدر، كقوله:
وبَعْدَ عطائكَ المائَةَ الرِّتاعَا
وقال الكسائي: إلا ثلاثة الفاظ، فلا يُقال: «عجبت من خبزك الخبز»، ولا «من دهنك رأسك»، ولا «من قوتك عيالك». وأجاز الفراء ذلك، وحكى عن العرب مثل «أعجبني =

ومنْ إعْماله قَولُ عائشَةَ رضيَ اللهُ تَعالَى عَنها: «منْ قُبلَةِ الرّجُلِ امْرأَتَهُ الوُضُوءُ»[١]، فأُعْمِلَ «قُبلَةُ» وهُوَ اسْمُ مَصدَرٍ، لأنّ فِعلَهُ «قَبّلَ».

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وبَعْدَ جَرِّهِ الّذي أُضيفَ لَهْ كَمِّلْ بنَصْبٍ أو برَفْعٍ عَمَلَهْ

قَدْ تقدّمَ أنّ المَصدَرَ يكونُ مُضافاً، ومُجرَّداً، ومَقروناً بـ«ألْ».

فالمَصْدَرُ إنْ كانَ مُضافاً إلَى الفاعلِ، كُمِّلَ بنَصْبِ مَفْعولِه، وهَذا هُوَ المُرادُ بقَولِه: «كَمِّلْ بنَصْبٍ»، نَحْوُ «أعْجَبَني أكْلُ زَيْدٍ الخُبْزَ»، ومنهُ قَولُهُ سُبْحانَهُ وتَعالَى: ﴿ولَوْلا دَفْعُ اللّهِ النّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، وإنْ كانَ مُضافاً إلى المَفعولِ كُمِّلَ برَفعِ فاعلِه، وهَذا هُوَ المُرادُ بِقَولِه: «أوْ برَفْعٍ»، نحْوُ «أعجَبَني أكْلُ الخُبْزِ[٢]

= دهن زيد لحيته». ومنعه البصريون وتأولوا ما ورد منه على إضمار فعل. وذهب الصيمري إلى أن إعماله من النوادر. هذا إذا لم يكن علماً، فإن كان علماً لم يعمل اتفاقاً، وذلك لتعريفه بالعلمية، والإعلام لا تعمل. وإن كان ميمياً فكالمصدر في العمل اتفاقاً، لأنه مصدر حقيقة، نحو:

أظَلُومُ إنّ مُصابَكُمْ رجُلاً

فـ«مصاب» مصدر ميمي مضاف إلى فاعله، و«رجلاً» مفعوله.

انظر الهمع: ٥/٧٧، شرح المرادي: ٣/٩، شرح ابن عقيل: ٢/٢٤، التبصرة والتذكرة: ١/٢٤٤-٢٤٥، شرح الأشموني: ٢/٢٨٨، الأصول: ١/١٣٩-١٤٠، التصريح على التوضيح: ٢/٦٣-٦٤، شرح الرضي: ٢/١٩٨، شرح الشذور: ٤١٠.

(٩) قال ابن الناظم في شرحه (٤١٨): «ولاسم مصدر عمل» بتنكير «عمل» لقصد التقليل، إشارة إلى أن اسم المصدر قد يعطي حكم المصدر، فيعمل عمل فعله، كقول الشاعر:

أكُفْراً بعْدَ رَدِّ المَوتِ عَنّي وبَعدَ عَطائكَ المائةَ الرِّتاعَا»

انتهى. وانظر شرح المكودي: ١/٢١٠.

---

(١) وفي موطأ الإمام مالك (١/٤٤ - حديث رقم: ٦٥): «وحدثني - يقصد يحيى - عن مالك أنه بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يقول: «منْ قُبْلَةِ الرّجُلِ امْرأَتَهُ الوُضُوءُ». وانظر حديث رقم: ٦٦، شرح الموطأ للزرقاني: ١/٨١، تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك للسيوطي: ١/٦٥، المسوي شرح مالك للدهلوي: ١/٧٣، المنتقى شرح موطأ مالك للباجي: ١/٩٣، أوجز المسالك إلى موطأ مالك للكاندهلوي: ١/٢٧٨. و«الوضوء» - بالرفع - مبتدأ مؤخر، و«من قبلة» خبر مقدم، و«قبلة» اسم مصدر «قبل»، وقياس مصدره «التقبيل»، و«الرجل» مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، و«امرأته» - بالنصب - مفعوله. ونسب إلى عائشة رضي الله عنها في شرح المكودي: ١/٢١٠، شرح ابن الناظم: ٤١٩، شرح الأشموني: ٢/٢٨٨ (وفيه: «زوجته» بدل «امرأته»)، ابن عقيل مع الخضري: ٢/٢٣، شرح المرادي: ٣/٩، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٢٣٨.

(٢) في الأصل: زيد الخبز. انظر شرح المكودي: ١/٢١٠.

عَمْرٌو»، ومنهُ قولُهُ تَعالَى: ﴿ولِلّهِ عَلَى النّاسِ حِجُّ البَيتِ مَنِ/ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [١٤٢/ب] [عمران: ٩٧] في أحَدِ التّأويلاتِ(١).

وإضافَتُهُ إِلَى الفاعِلِ ونصْبُ المَفْعولِ - أكثَرُ مِنْ إضافَتِه إِلَى المَفعولِ ورَفْعِ الفاعِلِ.

وقَولُهُ: «كَمِّلْ»(٢) لا يُريدُ أنّ ذلكَ واجِبٌ، بلْ جائِزٌ، لأنّهُ يَجوزُ أنْ يُضافَ إِلَى الفاعِلِ ولا يُذْكَرُ معَهُ مَفْعولٌ، نحْوُ «أعْجَبَني أكْلُ زَيْدٍ»، وإلى المَفْعولِ ولا يُذْكَرُ معَهُ فاعِلٌ، نحْوُ «أعْجَبَني أكْلُ الخُبْزِ»، ومنهُ قولُهُ عزَّ وجَلَّ: ﴿بِسُؤالِ نَعْجَتِكَ﴾ [ص: ٢٤].

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وجُرَّ ما يَتْبَعُ ما جُرَّ ومَنْ   رَاعَى في الاتْباعِ المَحَلَّ فَحَسَنْ

قَدْ تقدّمَ أنّ المَصْدَرَ يُضافُ إِلَى الفاعِلِ وإلى المَفْعولِ، فإنْ أُضيفَ إِلى الفاعِلِ فلَفْظُهُ مَجرورٌ، ومَوضِعُهُ مَرْفوعٌ، وإنْ أُضيفَ إِلى المَفْعولِ فلَفْظُهُ مَجْرورٌ ومَوضِعُهُ مَنصُوبٌ إنْ قُدِّرَ بـ«أنْ» وفِعْلِ الفاعِلِ، ومَرفُوعٌ إنْ قَدّرْناهُ بـ«أنْ» وفِعْلِ المَفْعولِ، فيَجوزُ في تابِعِ المُضافِ إِليهِ إِذَا كانَ فاعِلاً - الجَرُّ عَلَى اللّفْظِ والرّفْعُ علَى المَوضِعِ.

---

(١) فـ«حج» مصدر مضاف إلى المفعول، وكمل برفع الفاعل، قال ابن هشام: «قول ابن السيد في قوله تَعالى ﴿من استطاع إليه سبيلاً﴾ أن «من» فاعل بالمصدر، ويرده: أن المعنى حينئذ «ولله على الناس أن يحج المستطيع، فيلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج، وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة، لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ». انتهى. وأجيب عنه: بان الفساد مبني على كون «أل» في الناس للاستغراق، وليس كذلك، بل للعهد الذكري، لأن «حج» مبتدأ، ورتبة المبتدأ مع متعلقاته التقديم، فالمعنى: حج المستطيعين البيت واجب لله على هؤلاء المستطيعين.
التأويل الثاني: أن «من» بدل من «الناس» بدل بعض من كل، وحذف رابطه لفهمه، أي: من استطاع منهم.
الثالث: أن «من» مبتدأ، والخبر محذوف أي: فعليه أن يحج.
الرابع: أن «من» شرطية جوابها محذوف. أي: فليحج.
انظر مغني اللبيب: ٦٩٤، حاشية الصبان: ٢/ ٢٨٩، شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٤، البيان لابن الأنباري: ١/ ٢١٣-٢١٤، إملاء ما من به الرحمن: ١/ ١٤٤، الأصول: ٢/ ٤٧، الهمع: ٥/ ٢١٣، حاشية ابن حمدون: ٢/ ٢١٠، ارتشاف الضرب: ٣/ ١٧٩.

(٢) في الأصل: وكمل. انظر شرح المكودي: ١/ ٢١٠، الألفية: ٩٣.

وشَمِلَ قولُهُ: «ما يَتْبَعُ» جَميعَ التّوابِعِ[(١)]، فتَقولُ: «أعْجَبَني أكْلُ زَيْدٍ الظّريفِ»، - بالجرِّ - حَمْلاً علَى اللّفظ و«الظّريفُ» - وبالرّفعِ - حَمْلاً علَى المَوضِعِ، وكذلكَ تَقولُ: «أعجَبَني أكْلُ زَيْدٍ وعَمْرٍو، وعَمْرٌو»، و«أعجَبَني أكْلُ اللّحْمِ والخُبْزُ» بالجرِّ، حَمْلاً علَى اللّفظِ، وبالنّصْبِ حَمْلاً علَى (المَوضِعِ، علَى)[(٢)] تَقديرِ المَصْدَرِ بـ«أنْ» وفِعْلِ الفاعِلِ، وبالرّفْعِ أيْضاً علَى المَوضعِ/ علَى [١٤٣/أ] تَقديرِ المَصْدَرِ بـ«أنْ» وفِعْلِ المَفعولِ، والتّقديرُ: (أنْ)[(٣)] أُكِلَ الخُبزُ واللّحمُ.

وقَولُهُ: «المَحَلّ» شاملاً للأوجُهِ المَذْكورةِ كُلِّها، والأحْسَنُ في ذلِكَ الحَمْلُ علَى اللّفْظِ، ولذَلِكَ بَدَأَ به.

---

(١) هذا مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين، وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الإتباع على المحل، وفصل الجرمي فأجاز في العطف والبدل، ومنع في التوكيد والنعت. قال المرادي: والظاهر الجواز لورود السماع، والتأويل خلاف الظاهر.
انظر شرح المرادي: ٣/١٣، شرح الأشموني: ٢/٢٩١، ارتشاف الضرب: ٣/١٧٧، التصريح على التوضيح: ٢/٦٤-٦٥.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢١٠.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢١١.

الباب الحادي والثلاثون
إعمال اسم الفاعل

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

إعْمالُ اسْمِ الفاعِلِ

كَفِعْلِه اسْمُ فاعِلٍ في العَمَلِ   إنْ كانَ عَنْ مُضِيِّه بمَعْزِلِ

المُرادُ باسْمِ الفاعِلِ: ما دَلّ علَى حَدَثٍ وفاعِله، جارٍ مَجْرَى الفعْلِ في الحُدوثِ[1] والصّلاحيّةِ للاسْتِعْمالِ بمَعْنى الماضِي والحَالِ والاسْتِقْبالِ[2]. وقَولُهُ:

كفعله اسْمُ فاعلٍ في العَمَلِ

يَعْني: أنّ اسمَ الفاعِلِ يَعْمَلُ عملَ فِعْله[3]، فيَرفَعُ الفاعلَ إنْ كانَ فعلُهُ

---

(١) في الأصل: الحدث. انظر شرح المكودي: ١/٢١١.

(٢) وحده في التسهيل: هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي. وقال ابن الحاجب: اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث. وفي شرح الكافية لابن مالك: اسم الفاعل ما صيغ من مصدر موازناً للمضارع ليدل على فاعله غير صالح للإضافة إليه كـ«ضارب» و«مكرم»، و«مستخرج».
انظر في ذلك شرح المكودي: ١/٢١١، التصريح على التوضيح: ٢/٦٥، التسهيل: ١٣٦، شرح الرضي: ٢/١٩٨، شرح الاشموني: ٢/٢٩٢، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١٠٢٨، شرح المرادي: ٣/١٤، حاشية الخضري: ٢/٢٤، تاج علوم الأدب: ٣/٨٦٣، التعريفات: ٢٦، الهمع: ٥/٧٩، الفوائد الضيائية: ٢/١٩٥، معجم المصطلحات النحوية: ١٧٦، معجم النحو: ١٦.

(٣) يعمل اسم الفاعل عمل فعله بشروط، منها:
أولاً: أن يكون مكبراً، فلا يجوز «هذا ضويربٌ زيداً». هذا مذهب البصريين والفراء، وذهب الكسائي وباقي الكوفيين إلى جواز إعماله مصغراً، وتابعهم أبو جعفر النحاس. وقال ابن عصفور: إذا كان الوصف لا يستعمل إلا مصغراً ولم يلفظ به مكبراً جاز إعماله، قال الشاعر:

فما طعم راح في الزجاج مدامة   ترقرق في الأيدي كميت عصيرها

في رواية من جر «كميت».
ثانياً: أن لا يوصف قبل العمل، فلا يجوز «هذا ضارب عاقل زيداً». هذا مذهب البصريين والفراء، وذهب الكسائي وباقي الكوفيين إلى جواز إعماله وإن تأخر معموله عن الوصف، فإن =

لازماً، نحْوُ: «أقائمٌ زَيْدٌ»، ويَنْصبُ المَفْعولَ إنْ كانَ فعلُهُ مُتعدِّياً لواحد، نحوُ «أَضاربٌ زَيْدٌ عمراً» وينْصبُ مَفعولَين إنْ كانَ فعْلُهُ متعدِّياً لاثْنَيْن، نحْوُ «أمُعْطٍ زَيْدٌ عَمْراً درْهماً»، ويَنصبُ ثَلاثةَ مَفاعيلٍ إنْ كانَ فعْلُهُ متعدِّياً لثَلاثةٍ، نحْوُ «أمُعْلِمٌ زَيْدٌ عَمْراً بَكراً مُنطَلقاً»، وهَذه كُلُّها مُستَفادةٌ منْ قَولِه:

كَفعْلِه اسْمُ فاعلٍ في العَمَلِ

لكِنْ لا يَعْمَلُ العَمَلَ المَذكورَ إلاّ بشَرطَينِ:

أشارَ إلى الأوّلِ منهُما بقَولِه:

إنْ كانَ عَنْ مُضيِّه بمَعْزِلِ

يَعْني: أنّ اسْمَ الفاعلِ لا يَعْمَلُ عمَلَ فعْله إلاّ إذا كانَ بمَعْنى الحالِ أوِ الاسْتقْبال، لأنّهُ أشْبَهَ فعْلَهُ في الحَرَكات، والسّكَنَات، وعَدَد الحُروف، نحْوُ «أنا ضاربٌ زَيْداً غَداً/، أوِ الآنَ»، فلَوْ كانَ بمَعْنى المُضيِّ لمْ يَعْمَلْ، لأنّهُ لمْ يُشْبهْ فعْلَهُ فيما ذُكر[١]. [١٤٣/ب]

ثُمّ قالَ رَحمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وَوَلِي اسْتِفْهاماً أوْ حَرْفَ ندَا أوْ نفياً أوْ جا صفَةً أوْ مُسْنَدَا

هَذه إشارةٌ إلى الشّرْط الثّاني منْ شَرْطَيْ إعْمالِ اسْمِ الفاعِلِ، وهُوَ أنْ يَعْتَمِدَ علَى شَيءٍ قَبْلَهُ، وذَكَرَ منْ ذلكَ خَمسةَ مَواضعَ:

= تقدم معموله على الوصف جاز بلا خلاف، نحو «هذا ضارب زيداً عاقل».
انظر ارتشاف الضرب: ٣/١٨١-١٨٢، الهمع: ٥/٨١، شرح الأشموني: ٢/٢٩٤، شرح المرادي: ٣/١٦-١٧، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/١٩١-١٩٢، شرح الرضي: ٢/٢٠٣، شرح ابن عصفور: ١/٥٥٤.

(١) وأجاز عمله الكسائي، وتبعه هشام وابن مضاء وجماعة، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وكلبهم باسط ذراعيه﴾. وردّ بأنه حكاية حال. وهذا الخلاف في عمل الماضي دون «أل» بالنسبة إلى المفعول به، فأما بالنسبة إلى الفاعل: فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر، وبه قال ابن جني والشلوبين. وذهب قوم إلى أنه يرفعه، وهو ظاهر كلام سيبويه، واختاره ابن عصفور. وأما المضمر: فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه، وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف أنه لا يرفعه ولا يتحمله.
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/١٠٤٣، التصريح على التوضيح: ٢/٦٦، شرح ابن عصفور: ١/٥٥٠، شرح المرادي: ٣/١٤-١٥، الهمع: ٥/٨١-٨٢، شرح الأشموني: ٢/٢٩٣-٢٩٤، ارتشاف الضرب: ٣/١٨٤، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/١٩٧، شرح الرضي: ٢/٢٠١.

الأوّلُ: أنْ يَلِي الاسْتِفهامَ، نحْوُ «أضارِبٌ أنْتَ عَمْراً».

الثّاني: أنْ يَلِي حَرْفَ النِّداءِ، نحْوُ «يا طالعاً جَبَلاً»، والظّاهِرُ أنّ هَذا اسْمٌ اعْتَمَدَ علَى مَوصوفٍ، لأنّ التّقْديرَ: يا رجُلاً طَالِعاً جَبَلاً، ولَيسَ حَرْفُ النِّداءِ مِمّا[1] يُقَرِّبُ منَ الفعْلِ، لأنّهُ خاصٌ بالاسْمِ[2].

الثّالِثُ: أنْ يَلِي نَفْياً، نَحْوُ «ما ضارِبٌ أنْتَ زَيْداً».

الرّابِعُ: أنْ يكونَ[3] صِفَةً لمَوصوفٍ، نحْوُ «مررْتُ برَجُلٍ ضارِبٍ عَمْراً»، وفي ضِمْنِ ذلِكَ: الحالُ، لأنّها صِفَةٌ في المَعْنَى، نَحْوُ «جاءَ زَيدٌ راكِباً فرساً».

الخامِسُ: أنْ يكونَ مُسنداً، وشَمِلَ: الخَبَرَ، وما أصلُهُ الخبَرُ، نحْوُ «زَيدٌ ضارِبٌ عَمْراً»، و«إنّ زَيداً ضارِبٌ عَمْراً»، و«كانَ زَيدٌ ضارِباً عَمْراً»، و«ظَنَنْتُ زَيداً ضارِباً عَمْراً»، لأنّ اسْمَ الفاعِلِ في هَذِهِ المُثُلِ كُلِّها مُسنَدٌ[4].

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

[١٤٤/أ]

وقَدْ يَكونُ نَعتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ ... فيَسْتَحِقُّ العَمَلَ الّذي وُصِفْ/

يَعْني: أنّ اسْمَ الفاعِلِ يأْتِي مُعْتَمِداً علَى مَوصوفٍ مَحذُوفٍ، فيَستحِقُّ العَمَلَ، كَما يَستَحِقّهُ ما هُوَ صِفَةٌ لمَذْكورٍ[5]، كقَوْلِ الشّاعِرِ:

١٤٩- كَناطِحٍ صَخرَةً يَوْماً لِيُوهِنَها ... فلَمْ يَضِرْهَا وأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ

---

(١) في الأصل: من. انظر شرح المكودي: ١/٢١١.

(٢) انظر التصريح على التوضيح: ٢/٦٦، شرح المكودي: ١/٢١١، ارتشاف الضرب: ٣/١٨٣.

(٣) في الأصل: تكون. انظر شرح المكودي: ١/٢١١.

(٤) واعتماد اسم الفاعل على ما ذكر شرط في صحة عمله عند جمهور البصريين، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه لا يشترط ذلك.
انظر ارتشاف الضرب: ٣/١٨٤، شرح المرادي: ٣/١٦، المساعد على تسهيل الفوائد: ١٩٤، شرح الأشموني: ٢/٢٩٤، التصريح على التوضيح: ٢/٦٦، الهمع: ٥/٨١، شرح ابن عصفور: ١/٥٥٣.

(٥) في الأصل: لمذكر. انظر شرح المكودي: ١/٢١٢.

١٤٩- من البسيط للأعشى ميمون من قصيدته المشهورة في ديوانه (٤٦)، التي أولها:

وَدِّعْ هُرَيرَةَ إنّ الرَّكْبَ مُرتَحِلُ ... وهَلْ تُطيقُ وَداعاً أيُّها الرّجُلُ

ويروي: «ليوهيها» بدل «ليوهنها» كما يروى: «ليفلقها» بدل «ليوهنها»، والوعل: تيس الجبل. والمراد بالبيت: أنك تكلف نفسك ما لا تصل إليه ويرجع ضرره عليك. والشاهد في قوله: «كناطح» فإنه اسم فاعل عمل عمل فعله لاعتماده على موصوف مقدر، والتقدير: كوعل ناطح، والاعتماد على الموصوف المقدر كالاعتماد على الموصوف الظاهر.
انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/٢١٢، التصريح على التوضيح: ٢/٦٦، شرح الكافية =

أيْ: كوَعْلٍ ناطحٍ.

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وإنْ يَكُنْ صِلَةَ ألْ فَفي المُضِيْ ... وغَيْرِهِ إعْمالُهُ قَدِ ارْتُضِيْ

يَعني: أنّ اسْمَ الفاعلِ إذا وقَعَ صِلَةً لـ «ألْ» - عَمِلَ العَمَلَ المَذْكورَ مُطْلَقاً، حالاً كانَ أو مُستَقبَلاً أوْ ماضياً[١]، وإنّما عَمِلَ مُطْلقاً، لأنّهُ صارَ بمَنزِلَةِ الفِعْلِ.

قالَ الشّارِحُ: «لأنّهُ لَمّا كانَ صِلَةً للمَوْصول، وأغْنَى بمَرفوعه عن الجُملَةِ الفعْليّة، أشْبَهَ الفعْلَ مَعْنىً واستعْمالاً، فأُعْطِيَ حُكْمَهُ في العَمَلِ، كَما أُعْطِيَ حُكْمَهُ في صحّة عَطْفِ الفعلِ علَيْه، كَما في قَولِه تَعالَى: ﴿(إنّ)[٢] المُصَّدِّقينَ والمُصَّدِّقات وأقْرَضُوا اللّهَ قَرْضاً حسَناً﴾ [الحديد:١٨]، وقوله تَعالى: ﴿فَالمُغيْرات صُبْحاً، فأثَرْنَ به نَقْعاً﴾ [العاديات: ٣-٤]». انتهى[٣].

قالَ المَكوديُّ: «جَعْلُهُ[٤] واقعاً صِلَةَ «ألْ» مُسوِّغاً لعَطف الفعلِ علَيْه فيه نظَرٌ، فإنّهُ قدْ جاءَ عطْفُ الفِعْلِ علَى اسْمِ الفاعلِ غير الواقع صِلَةً لـ«ألْ» نحْوُ قَولِه عزَّ وجَلَّ: ﴿أوَ لَمْ[٥] يَرَوْا إلَى الطّيْرِ فَوقَهُمْ صافّاتٍ ويَقْبِضْنَ﴾[٦] [الملك:١٩].

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

فَعّالٌ أوْ مِفْعالٌ أوْ فَعُوْلُ ... في كَثْرةٍ عنْ فاعِلٍ بَدِيْلُ/ [١٤٤/ب]

فيَسْتَحِقُّ ما لَهُ مِنْ عَمَلِ ... وفي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وفَعِلِ

= لابن مالك: ٢/١٠٣٠، القصائد العشر: ٤٣٧، شرح الأشموني: ٢/٢٩٥، الشواهد الكبرى: ٣/٥٢٩، شذور الذهب: ٣٩٠، شواهد الفيومي: ١٢٠، شرح ابن عقيل: ٢/٢٦، شواهد الجرجاوي: ١٧٩، أوضح المسالك: ١٥٨، فتح رب البرية: ٢/٣٥٩، شواهد العدوي: ١٧٩، شرح ابن الناظم: ٤٢٤.

(١) هذا مذهب الجمهور. وقال الأخفش: لا يعمل الماضي بحال، و«أل» فيه معرفة كهي في «الرجل»، لا موصولة، والنصب بعده على التشبيه بالمفعول به. وقال الفارسي والرماني وجماعة: يعمل ماضياً فقط، لا حالاً، ولا مستقبلاً. وردّ بأن العمل حينئذ أولى. وقيل: لا عمل له، والمنصوب بعده منصوب بفعل مضمر، ونقل عن المازني.
انظر ارتشاف الضرب: ٣/١٨٥، الهمع: ٥/٨٢-٨٣، شرح الأشموني: ٢/٢٩٦، شرح المرادي: ٣/١٨، المساعد على تسهيل الفوائد: ١٩٨-١٩٩، شرح الرضي: ٢/٢٠١.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢١٢، شرح ابن الناظم: ٤٢٥.

(٣) انظر شرح ابن الناظم: ٤٢٥، شرح المكودي: ١/٢١٢.

(٤) في الأصل: جملة. انظر شرح المكودي: ١/٢١٢.

(٥) في الأصل: ألم. انظر شرح المكودي: ١/٢١٢.

(٦) انظر شرح المكودي: ١/٢١٢.

يَعْني: أنّ هَذه الأمثلَةَ الخَمسةَ الّتي هيَ: «فَعّالٌ، ومِفْعالٌ، وفَعولٌ، وفَعيلٌ، وفَعِلٌ» مُستويةٌ في أنّها تَعْمَلُ عمَلَ اسْمِ الفاعِلِ بالشّرُوط المُتقدِّمة فيْه[١].

وقَولُهُ: «في كَثْرَةٍ» أيْ: مُراداً به الكَثْرةُ، أيْ: التّكْثير، وهيَ: الزّيادَةُ في العَمَلِ، ولِذَلكَ تُسَمّى: أمثِلَةَ المُبالَغَة، ويُؤيّدُ حَمْلَ كَلامه علَى هَذا المَعْنى - قَولُهُ في الكافيَة:

وقَـدْ يَـصيرُ فـاعِـلٌ فَـعّـالا ... تَكْثيراً أوْ فَعُولاً[٢] أوْ مِفْعَالا[٣]

قالَ المَكوْديّ[٤]: ويَحتَمِلُ عندي أنْ يكونَ أرادَ بـ«كَثْرَة» أنّ هَذه الأمثِلَةَ الثّلاثَةَ المَذكورةَ - يَكثُرُ فيها العَمَلُ المَذْكورُ، ويُؤيِّدُهُ قَولُهُ بَعْدُ:

وَفي فَعيلٍ قَلّ ذَا وفَعِلِ

ويَدلُّ علَى صِحّة هَذا التّأْويلِ قَوْلُهُ في شَرْحِ الكافيَة: «وأكْثَرُها اسْتِعْمالاً «فَعّالٌ» و«فَعُولٌ»[٥]، ثُمّ «مِفْعالٌ»، ثُمّ «فَعيلٌ»، ثُمّ «فَعِلٌ»[٦].

أمّا (إعْمالُ)[٧] «فَعّالٍ» فنحْوُ «ما حَكَى (سِيبويهِ منْ قَولِهِمْ: «أمّا العَسَلَ فأنا شَرّابٌ»)[٨][٩].

---

(١) إلا أن إعمال «فعيل وفعل» قليل. هذا مذهب سيبويه. ومنع أكثر البصريين، منهم المازني والزيادي والمبرد إعمال «فعيل وفعل». ومنع الكوفيون إعمال الخمسة، لأنها لما جاءت للمبالغة زادت على الفعل، فلم تعمل عندهم لذلك. وأجاز الجرمي إعمال «فعل» دون «فعيل»، وذلك لأن «فعل» على وزن الفعل. وفي الارتشاف والهمع: وأجاز الجرمي إعمال «فعيل» دون «فعل». واختار أبو حيان جواز القياس في «فعول، وفعال، ومفعال»، والاقتصار في «فعيل وفعل» على المسموع.
انظر الكتاب: ١/٥٦-٥٨، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/١٩٣، شرح المرادي: ٣/١٩، ارتشاف الضرب: ٣/١٩٢، الهمع: ٥/٨٧-٨٨، شرح الرضي: ٢/٢٠٢، شرح ابن عصفور: ١/٥٦١، المقتضب: ٢/١١٣-١١٤.

(٢) في الأصل: مفعولاً. انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/١٠٣١.

(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك: (٢/١٠٣١)، وعلى هذا شرح ابن الناظم، قال: كثيراً ما يبنى اسم الفاعل لقصد المبالغة والتكثير على «فعال» كـ«علام»، أو «فعول» كـ«غفور»، أو «مفعال»، كـ«منحار»، فيستحق ما لاسم الفاعل من العمل، لأنه نائب عنه، ويفيد ما يفيده مكرراً. انتهى. انظر شرح ابن الناظم: ٤٢٦، شرح المكودي: ١/٢١٣.

(٤) انظر شرح المكودي: ١/٢١٣.

(٥) في الأصل: فعالاً أو فعول. انظر شرح المكودي: ١/٢١٣، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١٠٣١.

(٦) انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/١٠٣١، شرح المكودي: ١/٢١٣.

(٧-٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢١٣.

(٩) انظر الكتاب: ١/٥٧، شرح المكودي: ١/٢١٣، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١٠٣٢، شرح المرادي: ٣/١٩، شرح ابن الناظم: ٤٢٦، شرح الأشموني: ٢/٢٩٧.

(وأمّا إعْمالُ « مِفْعالٍ » فنَحْوُ[١] « إنّهُ لَمِنْحارٌ بَوائِكَها »[٢].

وأمّا إعْمالُ « فَعُولٍ » فنَحْوُ قَوْلِ الشّاعِرِ:

١٥٠- ضَرُوبٌ بنَصْلِ السّيْفِ سُوْقَ سِمانِها إذَا عَدِمُوا زَاداً فإنّكَ عاقِرُ

وأمّا (إعْمالُ)[٣] « فَعِيلٍ » فنَحْوُ « إنّ اللهَ سَميعٌ دُعاءَ مَنْ دَعاهُ ».

وأمّا إعْمالُ « فَعِلٍ »، فنَحْوُ قوله:

١٥١- حَذِرٌ أُمُوراً لا تَضِيْرُ[٤] وآمِنٌ (ما لَيْسَ)[٥] مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدارِ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢١٣.

(٢) منحار: مبالغة في ناحر، وفاعله عائد على اسم «إن» و«بوائكها» - بالنصب - مفعول «منحار» جمع «بائكة»، وهي السمينة الحسناء من النوق، وهذا مبالغة في مدحه بكونه لا يذبح إلا الإبل السمينة للأضياف.

انظر الكتاب: ١/٥٨، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١٠٣٢، شرح المكودي: ١/٢١٣، شرح المرادي: ٣/٢٠، شرح الأشموني: ٢/٢٩٧، الهمع: ٥/٨٦، شرح ابن الناظم: ٤٢٦، شرح الرضي: ٢/٢٠٢، اللسان: ١/٣٨٩ (بوك)، المصباح المنير: ١/٦٦، حاشية ابن حمدون: ١/٢١٣.

١٥٠- من الطويل لأبي طالب عم النبي ﷺ من قصيدة له في ديوانه (٣٥) يرثي بها أبا أمية بن المغيرة المخزومي (زوج أخته عاتكة)، وكان خرج إلى الشام فمات في الطريق، أولها:

أرِقْتُ ودَمْعُ العَينِ في العَينِ غائرُ وجادَتْ بما فيها الشّؤونُ الأعَاوِرُ

ويروى عجزه:

إذَا أرْمَلُوا زَاداً فإني لَعاقِرُ

نصل السيف: شفرته. عاقر: ذابح. يقول: يضرب بسيفه سوق السمان من الإبل للأضياف إذا عدموا الزاد ولم يظفروا بجواد لشدة الزمان وكلبه، وكانوا إذا أرادوا نحر الناقة ضربوا ساقها بالسيف فخرت ثم نحروها. والشاهد في قوله: «ضروب» فإنه مبالغة في «ضارب» وقد عمل عمله.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/٢١٣، التصريح على التوضيح: ٢/٦٨، الشواهد الكبرى: ٣/٥٣٩، الكتاب مع الأعلم: ١/٥٧، شواهد ابن السيرافي: ١/٧٠، شرح الأشموني: ٢/٢٩٧، الخزانة: ٤/٢٤٢، ٨/١٤٦، شرح ابن يعيش: ٦/٧٠، الحلل: ١٢٧، الدرر اللوامع: ٢/١٣٠، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/٤٤٧، أمالي ابن الشجري: ٢/١٠٦، المقتضب: ٢/١١٣، شرح المرادي: ٣/٢١، شرح ابن عصفور: ١/٥٦٠، شواهد ابن النحاس: ٣/٢١، الهمع (رقم) ١٤٨٢، أوضح المسالك: ١٥٨، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/٩٣، الإفصاح: ٢٥٧، الأصول: ١/١٢٤.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢١٣.

١٥١- من الكامل، وهو مصنوع ليس بعربي، واختلف في صانعه، فقيل: ابن المقفع، وقيل: أبو يحيى اللاحقي. ويروى: «لا تخاف» بدل «لا تضير». حذر: خائف. تضير: تضر، والظاهر من البيت أنه ذم، حيث يصف إنساناً بالجهل وقلة المعرفة وأنه يضع الأمور في غير موضعها، فيحذر من لا ينبغي أن يحذر، ويؤمن من لا ينبغي أن يؤمن، ويحتمل أن يكون مدحاً، =

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

[١٤٥/أ] **وَما سِوَى المُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ ... في الحُكْمِ والشّروطِ حَيْثُما عَمِلْ/**

ما سِوَى المُفرَدِ هُوَ المُثنّى والمَجْموعُ، وشَمِلَ الجَمعَ الّذي علَى حَدِّ التّثنيةِ، وجَمْعَ التّكْسيرِ[١].

فالتّثنيةُ نَحوُ «هَذان ضاربان زَيْداً»[٢]، والجَمْعُ نحوُ «هَؤلاءِ ضارِبُونَ عَمْراً، وضُرّابٌ زَيداً»، فتَعْمَلُ كُلُّها عَمَلَ اسْمِ الفاعِلِ بالشّروطِ المتقدِّمَةِ في اسْمِ الفاعِلِ.

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وانْصِبْ بِذي الإعْمالِ تِلْواً واخْفِضِ ... وهْوَ لِنَصْبِ ما سِواهُ مُقْتَضِي

يَعْني بـ«ذي[٣] الإعْمالِ»: ما تَوفّرَتْ فيهِ الشّروطُ المَذكورةُ، وشَمِلَ اسْمَ الفاعِلِ، وأمثِلَةَ المُبالَغةِ، و«التّلوُ» التّابعُ.

وفُهِمَ مِنْ تَقديمِهِ النّصْبَ: أنّهُ هوَ الأصْلُ، والخَفْضُ جائِزٌ[٤]، وإنْ كانَ علَى

= ويمدحه بكثرة الحذر. والشاهد في قوله: «حذر» فإنه مبالغة في «حاذر»، وقد عمل عمله. انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/٢١٣، شرح الأشموني: ٢/٢٩٨، الشواهد الكبرى: ٣/٥٤٣، الكتاب مع الأعلم: ١/٥٨، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١٠٣٨، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/٩٥، إصلاح الخلل: ٢٠٦، التبصرة والتذكرة: ٢٢٧، المقتضب: ٢/١١٥، أمالي ابن الشجري: ٢/٥٤٣، الحلل: ١٣١، شرح ابن يعيش: ٦/٧١، الخزانة: ٨/١٦٩، شرح ابن عقيل: ٢/٢٧، شواهد الجرجاوي: ١٨٢، تاج علوم الأدب: ٣/٨٧٠، شرح ابن عصفور: ١/٥٦٢، شواهد ابن السيرافي: ١/٤٠٩، شرح ابن الناظم: ٤٢٨، شرح المرادي: ٣/٢٣، كاشف الخصاصة: ١٩٣، شرح الجمل لابن هشام: ١٧٧، إعراب النحاس: ٢/٢٥، ٢٢٥.

(٤) في الأصل: لا تقي. انظر شرح المكودي: ١/٢١٣.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المراجع الآتية.

---

(١) ومنع قوم عمل المكسر. ونقل عن سيبويه والخليل وجماعة من النحويين منع إعمال المثنى والجمع الصحيح المسند للظاهر، لأنه في موضع يفرد فيه الفعل، فخالفه، فلا يقال: «مررت برجل ضاربين غلمانه زيداً»، وأجاز المبرد إعماله، لأن لحاقه حينئذ بالفعل قويٌّ من حيث لحقه ما يلحقه. انظر ارتشاف الضرب: ٣/١٨١، الهمع: ٥/٧٩.

(٢) في الأصل: زيد. انظر شرح المكودي: ١/٢١٤.

(٣) في الأصل: أن بذي. انظر شرح المكودي: ١/٢١٤.

(٤) قال المرادي (٣/٢٦): «وفهم من تقديمه النصب أنه أولى، وهو ظاهر كلام سيبويه، وقال الكسائي: هما سواء، قيل: والذي يظهر أن الإضافة أولى، بالوجهين قرئ قوله تعالى: ﴿إن =

خلافَ الأصلِ، ووَجْهُهُ: قَصْدُ التّخفيفِ(١)، فتَقولُ: «أنا ضاربٌ زَيداً، وضاربُ زَيْدٍ، وهَذانِ ضاربانِ زَيداً، وضارِبَا زَيْدٍ، وهؤلاءِ ضارِبونَ زَيداً، وضارِبُو(٢) زَيدٍ، وضُرَّابٌ زَيْداً، وضُرَّابُ زَيْدٍ».

هَذا حُكْمُ ما يَتعدّى منِ اسْمِ الفاعِلِ، وإنْ كانَ متعدِّياً إلى أكْثَرَ منْ واحدٍ - فقَدْ نَبّهَ علَيْهِ بقَولِهِ:

وهْوَ لنَصْبِ ما سِواهُ مُقتَضِي

يَعْني: أنّ اسْمَ الفاعِلِ وما أُلحِقَ به إذا كانَ يَطلُبُ أكثرَ منْ مَفعولٍ واحدٍ، وأُضِيفَ إلى الأوّلِ - نصَبَ ما عَدا الأوّلَ.

وشمِلَ (ذلكَ)(٣) المتعدِّي إلى اثْنَينِ، نحْوُ «أنا مُعْطِي زَيدٍ دِرْهَماً»، والمتعدِّي إلى ثَلاثةٍ، نحْوُ «أنا مُعْلِمُ زَيْدٍ عَمْراً مُنطَلِقاً».

وشمِلَ أيضاً ما كانَ/ منصُوباً باسْمِ الفاعِلِ علَى غيرِ المَفعوليّةِ، كالظّرْفِ، [١٤٥/ب] نحْوُ «أنَا ضارِبُ زَيْدٍ اليَومَ».

وفُهِمَ منْهُ: «أنّ المَنصوبَ بعْدَ اسْمِ الفاعِلِ المُضافِ إلى الأوّلِ إذا كانَ بمَعْنى الماضِي غيْرَ مَنصوبٍ باسْمِ الفاعِلِ المَذْكورِ، وهُوَ المَشْهورُ(٤)، نحْوُ «أنا

= اللّه بالغُ أمرِهِ﴾. انتهى. وقال أيضاً: «ما ذكره من جواز الوجهين إنما هو في الظاهر، وأما المضمر المتصل فيضاف إليه اسم الفاعل المجرد وجوباً، نحو «هذا مكرمك»، وذهب الأخفش وهشام إلى أنه في محل النصب كالهاء في «واقيكه». انتهى.

وانظر الكتاب: ١/٨٢-٨٤، ٩٦، شرح الأشموني: ٢/٣٠١، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٢٠٠-٢٠١، الهمع: ٥/٨٣.

(١) في الأصل: التحقيق. انظر شرح المكودي: ١/٢١٤.

(٢) في الأصل: وضاربون. انظر شرح المكودي: ١/٢١٤.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢١٥.

(٤) وهو مذهب الأكثرين، وقيل: مذهب الجمهور. قال ابن مالك: «ويرده أن الأصل عدمه». وأجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل المذكور وإن كان بمعنى الماضي، لأنه اكتسب بالإضافة شبهاً بمصحوب «أل»، قال ابن مالك: ويقوي ما ذهب إليه السيرافي قولهم: «هو ظان زيد أمس فاضلاً»، فإن «فاضلاً» يتعين نصبه بـ«ظان»، لأنه إن أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه، وثاني مفعولي «ظان»، وذلك لا يجوز، لان الاقتصار على أحد مفعولي «ظن» لا يجوز. انتهى. وصححه ابن عصفور. وقيل نصبه باسم فاعل مقدر.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/١٠٤٤-١٠٤٥، شرح المكودي: ١/٢١٥، شرح المرادي: ٣/٢٧، شرح الرضي: ٢/٢٠٠، الأشموني مع الصبان: ٢/٣٠٠، شرح ابن عصفور: ١/٥٥٢، الهمع: ٥/٨٢.

مُعْطِي زَيد دِرْهَماً أمْسِ»، فالمَنْصوبُ بعْدَهُ انْتَصَبَ بفعْلٍ مُقَدّرٍ[١]، لأنّهُ إنّما جُعِلَ الحُكْمُ في ذلِكَ لِما اسْتَوْفَى شُروطَ العمَلِ، واسْمُ الفاعِلِ بمَعْنَى المُضِيّ لمْ يَستَوفِها.

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

واجْرُرْ أوِ انْصِبْ تابعَ الّذي انخفَضْ ... كمُبْتَغِي جاهٍ ومالاً مَنْ نَهَضْ

إذا جَرّ اسْمُ الفاعلِ ما بَعدَهُ جازَ في تابعه الجَرُّ علَى اللّفْظِ، والنّصْبُ علَى المَحَلِّ، وشمِلَ جَميعَ التّوابعِ واختُلِفَ في النّاصِبِ لَهُ:

فَقيلَ: اسْمُ الفاعِلِ المُضافُ[٢].

وقيلَ: بفعْلٍ مُضمَرٍ، وهُوَ مَذهَبُ سيبَويه[٣].

وكَلامُ النّاظِمِ مُحتَمِلٌ المَذهَبَيْنِ، إذْ لمْ يَنُصَّ علَى ناصبه، لكنّهُ صرّحَ في شرْحِ الكافية: بأنّهُ مَحْمولٌ علَى المَوضعِ، وأنّ ناصِبَهُ اسْمُ الفاعِلِ المَذْكورُ[٤].

ثمّ مَثّلَ ذلِكَ بقوله:

كَمُبْتَغِي جاهٍ ومَالاً مَنْ نهَضْ

فـ«مَنْ» مُبتَدَأ، وهُوَ مَوصولٌ، وصِلَتُهُ «نَهَضَ»، و«مُبتَغِي» خبَرٌ مُقدّمٌ، وهُوَ المُضافُ إلى «جاهٍ»، و«مالاً» مَعْطوفٌ علَى المَوضِعِ.

ثُمّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وكُلُّ ما قُرِّرَ لاسْمِ فاعِلِ ... يُعْطَى اسْمَ مَفعولٍ بلا تَفاضُلِ

فهْوَ كفِعْلٍ صِيغَ للمفْعولِ في ... مَعْناهُ كالمُعْطَى كَفافاً يَكْتَفِي / [١٤٦/أ]

---

(١) تقديره: أنا معطي زيد أعطيته درهماً أمس.

(٢) وهو مذهب الكوفيين، ووافقهم الناظم. انظر التصريح على التوضيح: ٢/٧٠، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١٠٤٧، شرح المكودي: ١/٢١٥، شرح الأشموني: ٢/٣٠١.

(٣) قال سيبويه في الكتاب (١/٨٦): «وتقول في هذا الباب «هذا ضارب زيد وعمرو» إذا اشتركت بين الآخر والأول في الجار، لأنه ليس في العربية شيء يعمل في حرف فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله، وإن شئت نصبته على المعنى، وتضمر له ناصباً فتقول: «هذا ضارب زيد وعمراً»، كأنه قال: «ويضرب عمراً» أو «وضارب عمراً». انتهى. فالناصب عند سيبويه فعل مضمراً ووصف مضمر، وإليه ذهب كثيرون.
انظر شرح المكودي: ١/٢١٥، شرح الأشموني: ٢/٣٠١، شرح المرادي: ٣/٢٧، شرح ابن عصفور: ١/٥٥٧، التصريح على التوضيح: ٢/٧٠، جمل الزجاجي: ٨٧-٨٨، الأصول: ١/١٢٧، المقتضب: ٤/١٥١، التبصرة والتذكرة: ١/٢١٩، اسم الفاعل والصفة المشبهة عند النحويين: ٢٢٩، ٢٣١.

(٤) انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/١٠٤٧، شرح المكودي: ١/٢١٥.

يَعْني: أنّ اسْمَ المَفعولِ[١] يَعمَلُ عمَلَ الفعْلِ بالشّروطِ السّابقة في اسْمِ الفاعِلِ، منْ كَونِه بمَعْنى الحالِ أوِ الاستقْبالِ[٢]، ومُطلَقاً[٣]: إذا كانَ صِلَةَ «ألْ»، وبشَرطِ الاعتماد.

وقولُهُ: «بِلا تَفاضُلِ» تَتْميمٌ[٤] للبَيتِ، لصِحّةِ الاسْتِغْناءِ عنْهُ بِما قَبلَهُ. وقولُهُ:

فهْوَ كَفعْلٍ .... البيت

يَعني: أنّ اسمَ المَفعولِ مثلُ الفعلِ المَصوْغِ للمَفعولِ في مَعْناهُ، كَما أنّ اسْمَ الفاعلِ مِثلُ الفعلِ المَصُوغِ للفاعلِ في مَعْناهُ، فتَقولُ: «زَيدٌ مَضْروبٌ أبُوهُ» فترْفَعُ «أبُوهُ» بعْدَ «مَضْروبٍ» علَى أنّهُ مَفعولٌ لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، كَما تَقولُ: «ضُرِبَ أبُوهُ».

ثمّ أتَى بمثالٍ منَ المتَعدّي إلى مَفعولَينِ، وهُوَ قولُهُ: «كالمُعْطَى كَفافاً يَكْتَفي» فـ«المُعْطَى» مُبتَدأٌ أوّلُ، و«ألْ» فيه مَوصولَةٌ، وفي «المُعْطَى» ضَميرٌ مُستترٌ عائدٌ علَى «ألْ»، وهُوَ المَفعولُ الأوّلُ بـ«المُعْطَى»، وقدْ نابَ عنِ الفاعِلِ، و«كَفافاً» مَفْعولٌ ثانٍ لـ«المُعْطَى»، و«يَكْتَفي» خبَرُ المُبتَدأ[٥].

ثُمّ قالَ رَحمَهُ اللّهُ تعالَى:

وقَدْ يُضافُ ذا إلى اسْمٍ مُرتَفِعْ   مَعْنىً كَمَحْمودُ المَقاصِدِ الوَرِعْ

يَعْني: أنّ اسمَ المَفعولِ انفَرَدَ بجَوازِ إضافَته إلى ما هُوَ مَرفوعٌ مَعْنىً، كقولكَ: «زَيْدٌ مَكْسُوُّ العَبْدِ»، وأصلُهُ: مَكسُوٌّ عَبدُهُ، ومثلُهُ قولُه: «مَحْمودُ المَقاصِدِ الوَرِعُ»[٦].

و«قَدْ» للتّحْقيقِ لا للتّقْليلِ، لكَثرَةِ إضافَةِ اسْمِ المَفعولِ إلى مَرفوعِه.

---

(١) اسم المفعول – كما قال ابن هشام – (ما دل على حدث وصاحبه كـ«مضروب ومكرم»). وفي التعريفات: هو ما اشتق من «يفعل» لمن وقع عليه الفعل. وقال المرتضي: أما اسم المفعول فهو لفظ مشتق يعبر به عمن وقع عليه الحدث.
انظر أوضح المسالك: ١٦٠، التصريح: ٢/٧١، التعريفات: ٢٦، تاج علوم الأدب: ٣/٨٧٧، شرح الرضي: ٢/٢٠٣، الفوائد الضيائية: ٢/٢٠٢، معجم المصطلحات النحوية: ١٧٨، معجم مصطلحات النحو: ١٦١، معجم النحو: ٢٤.

(٢) في الأصل: والاستقبال. انظر شرح المكودي: ١/٢١٥.

(٣) في الأصل: أو مطلقاً. انظر شرح المكودي: ١/٢١٥.

(٤) في الأصل: تميم. انظر شرح المكودي: ١/٢١٥.

(٥) انظر شرح المكودي: ١/٢١٦، إعراب الألفية: ٧٣–٧٤.

(٦) قال المكودي في شرحه (١/٢١٦): «و«الورع» مبتدأ، وخبره «محمود» وهو مضاف إلى «المقاصد»، وأصله: «محمودة مقاصده». انتهى.

فهرس محتويات الجزء الأول